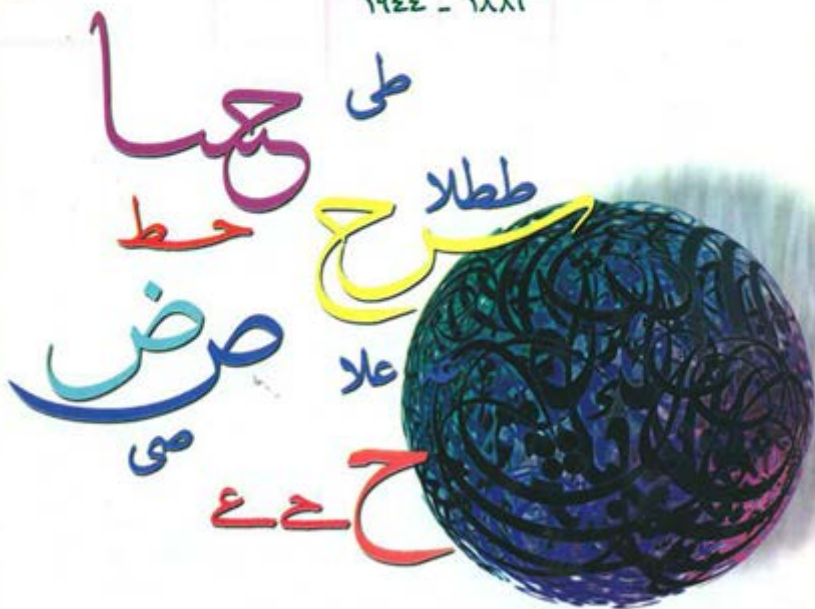


جامع الدرر العربية

تأليف

الشيخ مصطفى الغلاييني

١٨٨٦ - ١٩٤٤



مكتبة
لسان العرب

رابطه بديل
lisanerab.com

أ. علاء الدين شوقي

www.lisanarb.com

جامع الأزهر الشريف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م

DAR EHIA AL-TOURATH AL-ARABI

Publishing & Distributing

دار إحياء التراث العربي

للطباعة والنشر والتوزيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

مقدمة الطبعة الأولى

حمداً لمن بيده زمام الأمور، يُصرفها على النحو الذي يُريده. فهو الفعّال لما يُريد، إذا أراد أمراً فإنما يقول له: كن فيكون. سبحانه قد برىء كلامه من لفظ وحرفٍ. وتقدّست أسماؤه. وجلّت صفاته. وكانت أفعاله عيون الحكمة.

وصلاةً وسلاماً على النبي العربي الأمي، أفصح من نطق بالضاد: محمد عبده ورسوله، وعلى آله وإخوانه من الرُّسل والأنبياء، مضايح الهدى، وأعلام النجاة، ومن نحا نحوهم وأقتدى بهداهم.

وبعد: فلما رأينا الحاجة ماسةً إلى وضع كتب في العلوم العربية، سهلة الأسلوب، واضحة المعاني، تقرّب القواعد من أفهام المتعلمين، وتضخّ العناء عن المعلمين، عمّدنا إلى تأليف «الدروس العربية»، فأصدرنا منها: أربعة كتب للمدارس الابتدائية، وثلاثة كتب للمدارس الثانوية. فراجت رواجاً عظيماً وتقبّلها الأساتذة بقبول حسن. وقد أعدنا طبعها مرات.

ثم أصدرنا «جامع الدروس العربية» في ثلاثة أجزاء جمعت من قواعد الصرف والنحو ما لا يسعُ الأديب جهله، ومن يريد بعض التوسع في القواعد العربية، لأنه يشتمل على ما تدعو إليه حاجتهما من قواعد وفوائد، فجاء كتاباً جامعاً صحيحاً، فيه الكفاية للأدباء ودور المعلمين وطلّاب الصفوف العالية.

وقد عانينا ما عانينا في تأليفه وترتيبه، ثم في إصلاحه وتهذيبه، ونحنsbه عند الله في خدمة هذه اللغة الشريفة العُلوية وطلابها.

مباحث هذا الكتاب

ويشتمل هذا الكتاب - بأجزائه الثلاثة - على مقدمة واثني عشر باباً وخاتمة:

المقدمة: في مباحث مختلفة. الباب الأول: في الفعل وأقسامه. الباب الثاني: في الاسم وأقسامه. الباب الثالث: في تصريف الأفعال (وهي مباحث الجزء الأول). الباب الرابع: في تصريف الأسماء. الباب الخامس: في التصريف المشترك بين الأفعال والأسماء. الباب السادس: في مباحث الفعل الإعرابية. الباب السابع: في مباحث الاسم الإعرابية. الباب الثامن:

في مرفوعات الأسماء (وهي مباحث الجزء الثاني). الباب التاسع: في منصوبات الأسماء. الباب العاشر: في مجرورات الأسماء. الباب الحادي عشر: في التوابع وإعرابها. الباب الثاني عشر: في حروف المعاني. الخاتمة: في مباحث إعرابية متفرقة (وهي مباحث الجزء الثالث).

وكان تأليفه - بأجزائه الثلاثة - في مدينة بيروت (الشام) مسقط رأسي ومُنشئي، سنة «١٣٣٠» للهجرة، وسنة «١٩١٢» للميلاد.

جعل الله عملنا خالصاً لوجهه، إنه وليُّ التوفيق.

بيروت/ الفلايني

المقدمة

وهي تشمل على خمسة مباحث:

١ - اللغة العربية وعلومها

اللغة: ألفاظ يُعبّرُ بها كل قوم عن مقاصدهم:

واللغات كثيرة. وهي مختلفة من حيث اللفظ: متحدة من حيث المعنى، أي: أن المعنى الواحد الذي يُخالج ضمائر الناس واحد.

ولكن كل قوم يُعبرون عنه بلفظ غير لفظ الآخرين.

واللغة العربية: هي الكلمات التي يُعبّرُ بها العربُ عن أغراضهم. وقد وصلت إلينا من طريق النقل. وحفظها لنا القرآن الكريم والأحاديث الشريفة، وما رواه الثقات من منشور العرب ومنظومهم.

العلوم العربية

لما خشى أهلُ العربية من ضياعها، بعد أن اختلطوا بالأعاجم، دُونوها في المعاجم (القواميس) وأصلوا لها أصولاً تحفظها من الخطأ. وتسمى هذه الأصول «العلوم العربية».

فالعلومُ العربية: هي العلوم التي يتوصلُ بها إلى عصمة اللسان والقلم عن الخطأ، وهي ثلاثة عشر علماً: «الصرف»، والإعرابُ (ويجمعهما اسمُ النحو)، والرسم^(١)، والمعاني، والبيان، والبديع، والعروض، والقوافي، وقرض الشعر، والإنشاء، والخطابة، وتاريخ الأدب، وتمتُّ اللغة.

وأهم هذه العلوم «الصرف والإعراب».

الصرف والإعراب

للكلمات العربية حالتان: حالة إفراد، وحالة تركيب.

فالبحثُ عنها، وهي مُفردة، لتكون على وزن خاصٍ وهيئة خاصة هو من موضوع «علم الصرف».

(١) الرسم: هو العلم بأصول كتابة الكلمات.

والبَحْثُ عنها وهي مُركَّبَةٌ، ليكونَ آخرُها على ما يَفْتَضِيهِ مَنَهْجُ العربِ في كلامهم - من رفع، أو نصب، أو جرّ، أو جزم، أو بقاءٍ على حالَةٍ واحدة، من غيرِ تَغْيِيرٍ - هو من موضوع «علم الإعراب».

فالصرف: علمٌ بأصولِ تُعرَفُ بها صيغُ الكلماتِ العربيةِ وأحوالِها التي ليست بإعرابٍ ولا بناء.

فهو علمٌ يبحثُ عن الكَلِمِ من حيثَ ما يَعرَضُ له من تصريفٍ وإعلالٍ وإدغامٍ وإبدالٍ، وبه نَعرِفُ ما يَجبُ أن تكونَ عليه بِنْيَةُ الكلمةِ قبلَ انتظامها في الجملة.

وموضوعه: الاسمُ المتمكّن (أي المُعرَبُ)، والفعلُ المُتصرّف. فلا يبحثُ عن الأسماءِ المَبنيّةِ، ولا عن الأفعالِ الجامدة، ولا عن الحروفِ.

وقد كان قديماً جزءاً من علم النحو. وكان يُعرفُ النحوُ ب: «أنَّهُ علمٌ تُعرَفُ به أحوالُ الكلماتِ العربيةِ مُفردةً ومُركَّبةً».

والصرف من أهمِّ العلومِ العربيةِ. لأنَّ عليه المُعَوَّلُ في صَبْطِ صيغِ الكَلِمِ، ومعرفةِ تصغيرها، والنسبةِ إليها، والعلمِ بالجموعِ القياسيّةِ والسماعيةِ والشاذّةِ، ومعرفةِ ما يعتري الكلماتِ من إعلالٍ أو إدغامٍ أو إبدالٍ، وغير ذلك من الأصولِ التي يجبُ على كلِّ أديبٍ وعالمٍ أن يعرفها، خشيةِ الوقوعِ في أخطاءٍ يَقَعُ فيها كثيرٌ من المتأدِّبين، الذين لا حَظَّ لهم من هذا العلمِ الجليلِ النافعِ.

والإعرابُ: (وهو ما يُعرفُ اليومُ بالنحو) علمٌ بأصولِ تُعرَفُ بها أحوالُ الكلماتِ العربيةِ من حيثِ الإعرابِ والبناء. أي: من حيثِ ما يَعرَضُ لها في حالِ تركيبها. فيه نَعرِفُ ما يجبُ عليه أن يكونَ آخرُ الكلمةِ من رفع، أو نصب، أو جرّ أو جزم، أو لزومِ حالَةٍ واحدة، بعدَ انتظامها في الجملة.

ومعرفته ضرورية لكل من يُزاولُ الكتابةَ والخطابةَ ومدارسةَ الآدابِ العربيةِ.

٢ - الكلمة وأقسامها

الكلمةُ: لفظٌ يَدُلُّ على معنى مُفْرَدٍ.

وهي ثلاثة أقسام: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ.

الاسم

الاسمُ: ما دَلَّ على معنى غيرِ مُقْتَرِنٍ بزمانٍ: كخالدٍ وقُرسٍ وعُصفورٍ ودارٍ وحِطَّةٍ وماءٍ.

وعلامته أن يَصِحَّ الإخبارُ عنه: كالتاءِ من «كُتِبْتُ»، والألفِ من «كُتِبْنَا»، والواوِ من «كُتِبُوا»،

أو يقبل «أل» كالرجل، أو التنوين. كقَرسِي، أو حرف النداء: ك«يا» أيها الناسُ، أو حرف الجرِّ: كاعتبذُ على من تيقُّ به.

التنوين

التنوين: نونٌ ساكنة زائدة، تلحقُ أواخرَ الأسماء لفظاً، وتنفارقُها خطأً ووقعاً، وهو ثلاثة أقسام:

الأول: تنوينُ التمكنين: وهو اللاحقُ للأسماء المُعرَّبة المنصرفة: كرجُلٍ وكتابٍ، ولذلك يُسمَّى: «تنوينُ الصرف» أيضاً.

الثاني: تنوينُ التَّنكير: وهو ما يلحقُ بعضَ الأسماء المبيَّنة: كاسم الفعل، والعَلَم المختوم به «وَيْه»، فَرَقاً بين المعرفة منها والتكرة، فما نُؤنُّن كان نكرةً. وما لم يُتَوَّن كان معرفة. مثلُ: «صُه وِصُه، ومَه ومَهو، وإِيه وإِيه»، ومثلُ: «مررتُ بسبيويو وسبيويو آخر»، أي: رجلي آخرُ مُسمًى بهذا الاسم.

(فالأول معرفة والآخر نكرة لتنوينه:

وإذا قلت: «صُه» فإنما تطلب إلى مخاطبك أن يسكت عن حديثه الذي هو فيه. وإذا قلت له «مَه» فأنت تطلب إليه أن يكف عما هو فيه. وإذا قلت له «إِيه» فأنت تطلب منه الاستزادة من حديثه الذي يحدثك إياه.

أما إن قلت له: «صُه ومُه وإِيه» بالتنوين، فإنما تطلب منه السكوت عن كل حديث، والكف عن كل شيء، والاستزادة من حديث أي حديث).

الثالث: تنوين العوض: وهو إما أن يكون عوضاً من مُفرد: وهو ما يلحقُ «كلاً» وبعضاً وأياً» عوضاً مما تُضاف إليه، نحو: «كلُّ يموت» أي: كلُّ إنسان. ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا وَعَدَ اللَّهُ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الحديد: ١٠]، وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ﴾ [الإسراء: ١١٠].

وإما أن يكون عوضاً من جملة: وهو ما يلحقُ «إِذ»، عوضاً من جملة تكون بعدها، كقوله تعالى: ﴿فَقَوْلًا إِذَا بَلَغَتِ لِلْكُفْرَمِ ۝٨٢ وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تُنظَرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٣، ٨٤] أي: حينَ إذ بلغت الروحُ الحلقوم.

وإما أن يكون عوضاً من حرف. وهو ما يلحقُ الأسماء المنقوصة المنوعة من الصَّرف، في حالتها الرفع والجر، عوضاً من آخرها المحذوف: كجوارٍ وعَواشٍ وعَوادٍ وأَعْيَمٍ (تصغير أعمى) وراج (علم امرأة) ونحوها من كل منقوص ممنوع من الصرف. فتتويناها ليس تنوينٌ صرفٍ كتنوين الأسماء المنصرفة. لأنها ممنوعة منه، وإنما هو عوضٌ من الياء المحذوفة. والأصل: «جوارِي

وَعَوَاشِي وَعَوَادِي^(١) وَأَعِمِّي^(٢) وَرَاجِي^(٣).

أما في حال النصب فترد الياء وتُنصب بلا تنوين، نحو: «دَفَعْتُ عَنْكَ عَوَادِي». أكرمْتُ أَعِمِّيَ فقيراً. عَلَّمْتُ الفَتَاةَ رَاجِيًةً.

الفعل

الفعل: ما دلَّ على معنَى في نَفْسِه مُقْتَرِنَ بزمانٍ كجاءَ وَيَجِيءُ وَجِيءَ.

وعلامته أن يقبلَ «قَدْ»^(٤)، أو «السَيْنَ» أو «سَوْفَ»^(٥)، أو «تَاءَ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةَ»^(٦)، أو «ضَمِيرَ الفَاعِلِ»، أو «نُونِ التَّوَكِيدِ»، مثلُ: قَدْ قَامَ. قَدْ يَقُومُ. سَتَذْهَبُ. سَوْفَ تَذْهَبُ. قَامَتْ. قَمْتُ. قَمِيتُ. لَيَكْتَبُنَّ. لَيَكْتَبِينَ. اِكْتَبْنَا.

الحرف

الحرف: ما دلَّ على معنَى في غيره، مثل: «هَلْ وَفِي وَلَمْ وَعَلَى وَإِنَّ وَمِنْ». وليس له علامة يُمَيِّزُ بها، كما للاسم والفعل.

وهو ثلاثة أقسام: حرفٌ مختصٌّ بالاسم: كحروف الجرِّ، والأحرف التي تنصبُ الاسم وترفعُ الخبر. وحرفٌ مُشْتَرِكٌ بَيْنَ الأَسْمَاءِ والأَفْعَالِ: كحروف العطف، وحرفي الاستفهام^(٧).

(١) حذفت الياء و عوض عنها التنوين، فتنوينها ليس تنوين صرف، لأنها ممنوعة منه لكونها على صيغة منتهى الجموع.

(٢) تصغير أعمى (أعميم) بكسر الميم بعدها ياء ساكنة؛ لأن ما بعد ياء التصغير يجب كسره، حذفت الياء و عوض منها التنوين، فتنوين (أعميم) عوض من الياء وليس تنوين الصرف، لأنه ممنوع منه للوصفية ووزن الفعل، فهو على وزن (أسطر) مضارع (سيطر).

(٣) حذفت الياء و عوض منها التنوين. فتنوين (راج) - إذا سميت بها امرأة - ليس تنوين صرف، لأنها ممنوعة منه للعلمية والتأنيث. وإنما هو تنوين جيه به عوضاً من الياء المحذوفة.

(٤) إن دخلت (قد) على الماضي فهي حرف تحقيق، وإن دخلت على المضارع فهي حرف تليل غالباً، وقد تكون للتحقيق، إن دل سياق الكلام على ذلك، كقوله تعالى: «قد يعلم الله ما أنتم عليه» [النور: ٦٤].

(٥) السين وسوف: حرفا استقبال مختصان بالمضارع، غير أن السين للمستقبل القريب، وسوف للمستقبل البعيد.

(٦) أما تاء التأنيث المتحركة فلا تلتحق إلا الأسماء وبعض الحروف مثل: (ريت وثمت ولات) وتتحرك التاء الساكنة بالفتحة إذا لحقها ضمير النسبية، مثل (قالنا وقامتنا)، وبالكسرة للتخلص من التقاء الساكنين، مثل: (قد قامت الصلاة).

(٧) حرف الاستفهام هما: (هل والهزمة). وبقيّة أدوات الاستفهام أسماء.

٣ - المركبات وأنواعها وإعرابها

المركب: قول مؤلف من كلمتين أو أكثر لفائدة، سواء أكانت الفائدة تامة، مثل: «النجاة في الصدق»، أم ناقصة، مثل: «نور الشمس». الإنسانية الفاضلة. إن تُتَيَّنَ عَمَلُكَ». والمركب ستة أنواع: إسنادي وإضافي وبياني وعطفِي ومزجيّ وعدديّ.

١ - المركب الإسنادي أو الجملة

الإسناد: هو الحكمُ بشيءٍ على شيءٍ، كالحكم على زهير بالاجتهاد في قولك: «زهير مجتهد».

والمحكومُ به يُسمى «مُسْنَدًا». والمحكومُ عليه يُسمى «مُسْنَدًا إِلَيْهِ».

فالمُسْنَدُ: ما حكمتَ به على شيءٍ.

والمُسْنَدُ إِلَيْهِ: ما حكمتَ عليه بشيءٍ.

والمركبُ الإسنادي (ويُسمى جملةً أيضاً): ما تألفتَ من مُسْنَدٍ ومُسْنَدٍ إِلَيْهِ، نحو: «الحلمُ زينٌ. يُفْلِحُ المَجْتَهِدُ».

(فالحلم: مسند إليه، لأنك أسندت إليه الزين وحكمت عليه به. والزين: مسند، لأنك أسندته إلى الحلم وحكمت عليه به. وقد أسندت الفلاح إلى المجتهد، فيفْلِحُ مسند، والمجتهد: مسند إليه).

والمُسْنَدُ إِلَيْهِ هو الفاعلُ، ونائبه، و المبتدأ، واسم الفعلِ الناقص، واسمُ الأحرف التي تعملُ عملَ «ليس»، واسمُ «إن» وأخواتها، واسمُ «لا» النافية للجنس.

فالفاعلُ مثلُ: «جاء الحق وزهق الباطل».

ونائبُ الفاعلِ مثلُ: «يعاقبُ العاصون، ويثابُ الطائعون».

والمبتدأ مثلُ: «الصبرُ مفتاحُ الفرج».

واسمُ الفعلِ الناقص مثلُ: ﴿ذَكَاتَ اللَّهُ عَلَيَّمَا حَكِيمًا﴾ [النساء: ٩٢].

واسمُ الأحرف التي تعملُ عملَ «ليس» مثلُ: «ما زهيرٌ كسولاً. تعرّز فلا شيءٌ على الأرض باقياً. لات ساعة مندم. إن أخذ خيراً من أحدٍ إلا بالعلم والعلم الصالح.

٤.

واسمُ «إن» مثلُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [آل عمران: ١١٩].

واسمُ «لا» النافية للجنس مثلُ: «لا إله إلا الله».

والمُسْنَدُ هو الفعل، واسمُ الفعل، وخبرُ المبتدأ، وخبرُ الفعلِ الناقص، وخبرُ الأحرف التي

تعملُ عملَ (ليس)، وخبرُ «إن» وأخواتها.

وهو يكونُ فعلاً، مثل: «قد أفلحَ المؤمنون»، وصِفةٌ مُشتَقَّةٌ من الفعل، مثل: «الحق أبلجُ»
واسماً جامداً يتضمَّنُ معنى الصفة المشتقة، مثل: «الحق نورٌ، والقائمُ به أسدٌ».

والتأويل: (الحق مضيء كالنور، والقائم به شجاع كالأسد).

(وسباني الكلام على حكم المسند والمسند إليه في الإعراب، في الكلام على الخلاصة الإعرابية).

الكلام

الكلامُ: هو الجملةُ المفيدةُ معنى تاماً مكثفياً بنفسه: مثل: «رأسُ الحكمةِ مخافةُ الله». فاز
المُتَّعِن. من صدق نجا».

(فإن لم تغد الجملة معنى تاماً مكثفياً بنفسه فلا تسمى كلاماً، مثل: (إن تجتهد في عملك)
فهذه الجملة ناقصة الإفادة، لأن جواب الشرط فيها غير مذكور، وغير معلوم، فلا تسمى كلاماً،
فإن ذكرت الجواب فقلت: (إن تجتهد في عملك تنجح»، صار كلاماً).

٢ - المركب الإضافي

المركَّب الإضافيُّ: ما ترَكَّبَ من المضاف والمضاف إليه، مثل: «كتاب التلميذ». خاتم
فضة. صوم النهار».

وحكمُ الجزء الثاني منه أنه مجرورٌ أبداً كما رأيت.

٣ - للمركب البياني

المركَّبُ البياني: كلُّ كلمتين كانت ثانيتهما مَوْضحةً معنى الأولى. وهو ثلاثة أقسام:
مُرَكَّبٌ وصفي: وهو ما تألَّفَ من الصفة والموصوف، مثل: «فاز التلميذُ المجتهدُ. أكرمْتُ
التلميذَ المجتهدَ. طابت أخلاقُ التلميذِ المجتهدِ».

ومرَكَّبٌ توكيديُّ: وهو ما تألَّفَ من المؤكِّد والمؤكَّد، مثل: «جاء القومُ كلُّهم». أكرمْتُ القومَ
كلُّهم، أحسنتُ إلى القومِ كلُّهم».

ومرَكَّبٌ بدليُّ: وهو ما تألَّفَ من البَدَل والمُبَدَّل منه، مثل: «جاء خليلُ أخوك». رأيت خليلاً
أخاك. مررت بخليلِ أخيك».

وحكمُ الجزء الثاني من المركَّب البياني أن يتبع ما قبله في إعرابه كما رأيت.

٤ - المركب العطفی

المركب العطفی: ما تألف من المعطوف والمعطوف عليه، يتوسط حرف العطف بينهما، مثل: «ينالُ التلميذُ والتلميذةُ الحمدَ والشَّاءَ، إذا نابرا على الدرس والاجتهاد». وحُكْم ما بعدَ حرف العطف أن يتبع ما قبله في إعرابه كما رأيت.

٥ - المركب المزجي

المركبُ المزجيُّ: كلُّ كلمتين ركبنا وجعلنا كلمةً واحدةً، مثل: «بعلمكُ وبيتُ لحمٍ وحضرموتُ وسيبويه^(١)» وصباحُ مساءً وشذَرُ مذَرَ.

وإن كان المركب المزجي علماً أعرب إعراب ما لا ينصرف، مثل: «بعلمك بلدة طيبة الهواء» و«سكنتُ بيت لحم» و«سافرتُ إلى حضرموت».

إلا إذا كان الجزء الثاني منه كلمة «ويه» فإنها تكونُ مبنيةً على الكسر دائماً، مثل: «سيبويه عالمٌ كبيرٌ» و«رأيتُ سيبويه عالماً كبيراً» و«قرأتُ كتاب سيبويه».

وإن كان غير علم كان مبنيَّ الجزئين على الفتح، مثل: «زُرني صباح مساء»^(٢) و«أنت جاري بيت»^(٣).

٦ - المركب العددي

المركبُ العددي: من المركبات المزجية، وهو كل عددين كان بينهما حرفٌ عطفٍ مُقدَّر. وهو من أحد عشر إلى تسعة عشر، ومن الحادي عشر إلى التاسع عشر.

(أما واحد وعشرون إلى تسعة وتسعين، فليست من المركبات العددية. لأن حرف العطف المذكور. بل هي من المركبات العطفية).

ويجبُ فتحُ جزئي المركب العددي، سواءً أكان مرفوعاً، مثل: «جاءَ أحدُ عشر رجلاً» أم منصوباً مثل: «رأيتُ أحدَ عشر كوكباً» أم مجروراً، مثل: «أحسنْتُ إلى أحدَ عشر فقيراً». ويكون حينئذٍ مبنياً على فتح جزئيه، مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً محلاً، إلا اثني عشر، فالجزء الأول يُعربُ إعراب المثنى، بالألف رفعاً، مثل: «جاءَ اثنا عشر رجلاً»، وبالياء نصباً وجرأً، مثل: «أكرمْتُ اثنتي عشرة فقيرةً باثني عشر درهماً». والجزء الثاني مبنيٌّ على الفتح، ولا محلُّ له من

(١) بعلمك بلدة من بلاد الشام، و(بيت لحم): بلدة من الشام في فلسطين، ولد فيها المسيح عليه السلام، و(حضرموت): بلدة في اليمن، و(سيبويه): لقب رئيس علماء العربية في البصرة فيما مضى.

(٢) أي صباحاً ومساءً: فصباح مساء مبنيان على الفتح، في محل نصب على الظرفية.

(٣) أي أنت جاري متلاصقين، فبيت بيت: مبنيان على الفتح في محل نصب على الحال.

الإعراب، فهو بمنزلة النون من المشى.

وما كان من العدد على وزن (فاعل) مُرْتَباً من العشرة - كالحادي عشر إلى التاسع عشر - فهو مبنياً أيضاً على فتح الجزئين، نحو: «جاء الرابع عشر. رأيتُ الرابعة عشرة. مررتُ بالخامس عشر».

إلا ما كان جزؤه الأول منتهياً بياء، فيكون الجزء الأول منه مبنياً على السكون، نحو: «جاء الحادي عشرَ والثاني عشرَ، ورأيتُ الحادي عشرَ والثاني عشرَ، ومررتُ بالحادي عشرَ والثاني عشرَ».

حكم العدد مع المعدود

إن كان العدد (واحدًا) أو (اثنين) فحُكْمُهُ أن يُدَكَّرَ مع المذكر، ويُؤنث مع المؤنث. فتقول: «رجلٌ واحد، وامرأةٌ واحدة، ورجلانِ اثنانِ، وامرأتانِ اثنتانِ». و(أحدٌ) مثل: واحد، فتقول: «أحدُ الرجال، إحدى النساء».

وإن كان من الثلاثة إلى العشرة، يجب أن يؤنث مع المذكر، ويُدَكَّرَ مع المؤنث. فتقول: «ثلاثة رجالٍ وثلاثة أقلام، وثلاث نساءٍ وثلاث أيدي».

إلا إن كانت العشرة مُرْتَبَةً فهي على وفقِ المعدود. تُذكر مع المذكر، وتؤنث مع المؤنث. فتقول: «ثلاثة عشر رجلاً، وثلاث عشرة امرأة».

وإن كان العدد على وزن (فاعل) جاء على وفقِ المعدود، مفرداً ومُركباً تقول: «البابُ الرابعُ، والبابُ الرابعُ عشرُ، والصفحةُ العاشرةُ، والصفحةُ التاسعةُ عشرة».

وشينُ العشرة والعشر مفتوحةٌ مع المعدود المذكر، وساكنة مع المعدود المؤنث. تقول: «عشرة رجالٍ وأحد عشر رجلاً، وعشر نساءٍ وإحدى عشرة امرأة».

٤ - الإعراب والبناء

إذا انتظمت الكلمات في الجملة، فمنها ما يتغير آخره باختلاف مركزه فيها لاختلاف العوامل التي تسبقه؛ ومنها ما لا يتغير آخره، وإن اختلفت العوامل التي تتقدمه. فالأول: يُسمى (مُعرباً)، والثاني: (مَبْنِيًّا)، والتغيرُ بالعامل يُسمى (إعراباً)، وعدمُ التغيرِ بالعامل يُسمى (بناءً).

فالإعرابُ: أثرُ يُحدِثُه العاملُ في آخر الكلمة، فيكونُ آخرها مرفوعاً أو منصوباً أو مجزوراً أو مجزوماً، حسب ما يقتضيه ذلك العامل.

والبناءُ لزومُ آخرِ الكلمة حالةً واحدة، وإن اختلفت العواملُ التي تسبقها، فلا تؤثر فيها العواملُ المختلفة.

المعرب والمبني

المُعْرَبُ: ما يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ بِتَغْيِيرِ الْعَوَامِلِ الَّتِي تَسْبِقُهُ: كَالسَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَالرَّجُلِ وَيَكْتُبُ.

والمُعْرَبَاتُ: هِيَ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الَّذِي لَمْ تَتَّصِلْ بِهِ نَوْنُ التَّوَكِيدِ وَلَا نَوْنُ النِّسْبَةِ، وَجَمِيعُ الْأَسْمَاءِ إِلَّا قَلِيلاً مِنْهَا.

والمَبْنِيُّ: مَا يُلْزَمُ آخِرُهُ حَالَةً وَاحِدَةً، فَلَا يَتَغَيَّرُ، وَإِنْ تَغَيَّرَتِ الْعَوَامِلُ الَّتِي تَتَقَدَّمُ: «كَهذِهِ وَأَيْنَ وَمَنْ وَكَيْتَبُ وَكُتِبَ».

والمَبْنِيَّاتُ: هِيَ جَمِيعُ الْحُرُوفِ، وَالْمَاضِي وَالْأَمْرُ دَائِماً، وَالْمُنْتَصِلَةُ بِهِ إِحْدَى نَوْنَيْ التَّوَكِيدِ أَوْ نَوْنِ النِّسْبَةِ، وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ.

وَالأَصْلُ فِي الْحُرُوفِ وَالْأَفْعَالِ الْبِنَاءُ. وَالأَصْلُ فِي الْأَسْمَاءِ الْإِعْرَابُ.

أنواع البناء

المَبْنِيُّ إِمَّا أَنْ يَلْزَمُ آخِرُهُ السُّكُونُ، مِثْلُ: «اَكْتُبْ وَلَمْ»، أَوْ الضَّمَّةُ مِثْلُ: «حَيْثُ وَكُتِبُوا»، أَوْ الْفَتْحَةُ، مِثْلُ: «كُتِبَ وَأَيْنَ»، أَوْ الْكَسْرَةُ، مِثْلُ: «هَؤُلَاءِ» وَالْبَاءُ مِنْ «بِسْمِ اللَّهِ». وَحِينَئِذٍ يُقَالُ: إِنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ، أَوْ عَلَى الضَّمِّ، أَوْ الْفَتْحِ، أَوْ الْكَسْرِ. فَأَنْوَاعُ الْبِنَاءِ أَرْبَعَةٌ: السُّكُونُ وَالضَّمُّ وَالْفَتْحُ وَالْكَسْرُ.

وَتَتَوَقَّفُ مَعْرِفَةٌ مَا تُبْنَى عَلَيْهِ الْأَسْمَاءُ وَالْحُرُوفُ عَلَى السَّمَاعِ وَالنَّقْلِ الصَّحِيحِينَ. فَإِنَّ مِنْهَا مَا يُبْنَى عَلَى الضَّمِّ، وَمِنْهَا مَا يُبْنَى عَلَى الْفَتْحِ؛ وَمِنْهَا مَا يُبْنَى عَلَى الْكَسْرِ، وَمِنْهَا مَا يُبْنَى عَلَى السُّكُونِ. وَلَكِنْ لَيْسَ لِمَعْرِفَةِ ذَلِكَ ضَابِغٌ.

أنواع الإعراب

أنواع الإعراب أربعة: الرفع والنصب والجرّ والجزم.

فالفعلُ المعربُ يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالجَزْمِ مِثْلُ، «يَكْتُبُ»، وَلَنْ يَكْتُبَ، وَلَمْ يَكْتُبْ». وَالاسْمُ الْمَعْرَبُ يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالجَزْمِ، مِثْلُ: «الْمَعْلَمُ نَافِعٌ»، وَرَأَيْتُ الْعِلْمَ نَافِعاً، وَاشْتَفَلْتُ بِالْعِلْمِ النَّافِعِ».

(نعلم من ذلك أن الرفع والنصب يكونان في الفعل والاسم المعربين، وأن الجزم مختص بالفعل المعرب، والجر مختص بالاسم المعرب).

علامات الإعراب

علامة الإعراب حركةٌ أو حرفٌ أو حذفٌ.

فالحركات ثلاثٌ: الضمَّةُ والفتحة والكسرة
والأحرفُ أربعة: الألفُ والتون والواو والياء.
والحذفُ: إما قطعُ الحركةِ (ويُسَمَّى السكونُ). وإما قطعُ الآخرِ^(١). وإما قطعُ التون^(٢).

١ - علامات الرفع:

لرفع أربع علامات: الضمة والواو والألف والتون. والضمَّةُ هي الأصل.
مثال ذلك: «يَحَبُّ الصَادِقُ». أفلح المؤمنون. لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعِيهِ. يُكْرِمُ التَّالِمِيذَانَ
المجتهدان. تنطقون بالصدق.

٢ - علامات النصب:

لنصب خمس علامات: الفتحة والألف والياء والكسرة وحذف التون. والفتحة هي
الأصل.

مثال ذلك: «جانِبَ الشَّرِّ فَتَسَلَّمَ». أعطِ ذَا الْحَقِّ حَقَّهُ».
«يُحِبُّ اللهُ الْمُتَّقِينَ، كَانَ أَبُو عبيدة عامرُ بْنُ الْجَرَّاحِ وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ قَانِدِينَ عَظِيمِينَ. أَكْرَمِ
الْفَتَيَاتِ الْمُجْتَهِدَاتِ. لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ».

٣ - علامات الجر:

للجر ثلاث علامات: الكسرة والياء والفتحة. والكسرة هي الأصل.
مثال ذلك: «تَمَسَّكَ بِالْفَضَائِلِ». أطلع أمرَ أبيك. المرءُ بأصغريه: قلبه ولسانه. تقرب من
الصادقين وأنا عن الكاذبين. ليس فاعلُ الخير بأفضل من الساعي فيه».

٤ - علامات الجزم:

للجزم ثلاث علامات: السكون وحذف الآخر وحذف التون. والسكون هو الأصل.
مثال ذلك: «مَنْ يَفْعَلْ خَيْرًا يَجِدْ خَيْرًا، وَمَنْ يَزِرْ شَرًّا يَجِنْ شَرًّا». افعَلِ الْخَيْرَ تَلْقُ الْخَيْرَ.
لا تدعُ إلا الله. قولوا خيراً نغتموا، واسكتوا عن شرِّ تسلموا».

المعرب بالحركة والمعرب بالحرف

المُعْرَبَاتُ قِسْمَانِ: قَسَمَ يَعْرِبُ بِالْحَرَكَاتِ، وَقَسَمَ يَعْرِبُ بِالْحُرُوفِ.

(١) يكون حذف الآخر في المضارع المعتل الآخر المسبوق بأداة جزم، مثل «لم يرض»، ولم يمش، ولم يدع.
(٢) يكون حذف التون في المضارع المنصوب، أو المجزوم المتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء
المخاطبة، مثل: «لم يكسلا، ولا تكسلي، ولن تكسلوا».

فالمعربُ بالحركات أربعة أنواع: الإسمُ المفرد، وجمع التكسير، وجمع المؤنث السالم، والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء.

وكلها تُرفع بالضمة، وتُنصب بالفتحة، وتُجر بالكسرة، وتجزم بالسكون. إلا الاسم الذي لا ينصرف، فإنه يجرُ بالفتحة، نحو: «صلى الله على إبراهيم»، وجمع المؤنث السالم، فإنه يُنصب بالكسرة؛ نحو: «أكرمتُ المجتهدات»، والفعل المضارع المعتل الآخر، فإنه يُجزم بحذف آخره، نحو: «لم يخشَ، ولم يمشَ، ولم يفرَّ».

والمعربُ بالحروف أربعة أنواع أيضاً: المثني والمُلحقُ به، وجمعُ المذكر السالم، والملحقُ به، والأسماء الخمسة، والأفعال الخمسة.

والأسماء الخمسة هي: «أبو وأخو وحمو وفو وذو».

والأفعال الخمسة هي: «كل فعل مضارع اتصل بآخره ضميرٌ ثنية أو واو جمع، أو ياء المؤنثة المخاطبة، مثل: يذهبان، وتذهبان، ويذهبون، وتذهبون وتذهبن». وسيأتي شرح ذلك كله مفصلاً في الكلام على إعراب الأفعال والأسماء.

أقسام الإعراب

أقسامُ الإعراب ثلاثة: لفظي وتقديري ومحلي.

١ - الإعراب اللفظي

الإعراب اللفظي: أثر ظاهرٌ في آخر الكلمة يجلبه العامل.

وهو يكون في الكلمات المعربة غير المعتلة الآخر، مثل: «يُكرّمُ الأستاذُ المجتهد».

٢ - الإعراب التقديري

الإعراب التقديري: أثر غير ظاهر على آخر الكلمة، يجلبه العامل، فتكون الحركة مقدرةً لأنها غير ملحوظة.

وهو يكون في الكلمات المعربة المعتلة الآخر بالألف أو الواو أو الياء، وفي المضاف إلى ياء المتكلم، وفي المحكي، إن لم يكن جملة^(١)، وفيما يُسمى به من الكلمات المبنيّة أو الجمل.

إعراب المعتل الآخر

الألف تُقدَّرُ عليها الحركات الثلاث للتعذر، نحو: «يهوى الفتى الهدى للعلی».

(١) أما الجمل المحكية فإعرابها محلي كما ستعلم.

أما في حالة الجزم فُحذَفَ الألفُ للجازم، نحو: «لم نخشَ إلا الله».

ومعنى التعذر: أنه لا يُستطاعُ أبداً إظهار علاماتِ الإعراب.

والواوُ والياءُ تُقدَّرُ عليهما الضمةُ والكسرة للثقل، مثل: «يقضي القاضي على الجاني»
و«يدعو الداعي إلى النادي».

أما حالة النصب: فإن الفتحة تظهرُ عليهما لخفَّتِها، مثل: «لن أعصي القاضي» و«لن أدعو إلى غير الحق».

وأما في حالة الجزم: فالواوُ والياءُ تُحذفان بسبب الجازم؛ مثل: «لم أقضِ بغير الحق» و«لا تدعُ إلا الله».

ومعنى الثقل: أنْ يظهر الضمة والكسرة على الواو والياء ممكن فتقول: «يقضي القاضي على الجاني». يدعُو الداعي إلى النادي، لكنْ ذلك ثَقِيل مُسْتَبْع، فلهذا تُحذفان وتقدَّران، أي: تكونان ملحوظتين في الذهن.

إعراب المضاف إلى ياء المتكلم

يُعرَبُ الاسمُ المضاف إلى ياء المتكلم (إن لم يكن مقصوراً، أو منقوصاً، أو مُثنى، أو جمع مُذكر سالماً) - في حالتَي الرفع والنصب - بضمّةٍ وفتحةٍ مقدَّرتين على آخره يمنع من ظهورهما كسرةً المناسبة^(١)، مثل: «رَبِّي الله» و«أطعْتُ رَبِّي».

أما في حالة الجر فيُعرَبُ بالكسرة الظاهرة على آخره، على الأصحّ، نحو: «لِزِمْتُ طاعةَ رَبِّي».

(هذا رأي جماعة من المحققين، منهم ابن مالك. والجمهور على أنه مُعرَب، في حالة الجر أيضاً، بكسرة مقدرة على آخره، لأنهم يرون أن الكسرة الموجودة ليست علامة الجر، وإنما هي الكسرة التي اقتضتها ياء المتكلم عند اتصالها بالاسم، وكسرة الجر مقدرة. ولا داعي إلى هذا التكلّف).

فإن كان المضاف إلى ياء المتكلم مقصوراً: فإنْ أُلْفِه تَبَقِيَ على حالها، ويُعرَبُ بحركاتٍ مقدَّرة على الألف، كما كان يُعرَب قبل اتصاله بياء المتكلم فتقول: «هذه عصاي» و«أمسكتُ عصاي» و«توكأت على عصاي».

(١) يكسر ما قبل ياء المتكلم؛ ليناسب الياء، فالكسرة التي يؤتى بها لمناسبة الياء تسمى حركة المناسبة أو كسرة المناسبة، وهي تمنع من ظهور ضمة الإعراب وفتحة على آخر الكلمة فتكون حينئذٍ معرفة بضمّة، أو فتحة مقدرتين على آخرها منع من ظهورهما حركة المناسبة.

وإن كان منقوصاً: تُدغم ياؤه في ياء المتكلم.

ويعرب في حالة النصب بفتحة مُقدَّرة على يائه؛ يمنع من ظهورها سكون الإدغام^(١)، فتقول: «حمدتُ الله مُعطيَ الرزقِ»^(٢).

ويعربُ في حالتي الرفع والجر بضمة أو كسرة مُقدَّرتين على يائه، يمنع من ظهورهما النقل أولاً، وسكونُ الإدغام ثانياً^(٣)، فتقول: «الله مُعطيَ الرزقِ»^(٤) و«شكرتُ لِمُعطيِ الرزقِ».

(ويرى بعض المحققين أن المانع من ظهور الضمة والكسرة على المنقوص المضاف إلى ياء المتكلم: إنما هو سكون الإدغام - كما هو الحال وهو منصوب - قال الصبان في باب المضاف إلى ياء المتكلم عند قول الشارح: «هذا رامي»: فرامي: مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون الراجع لأجل الإدغام، لا الاستئصال - كما هو الحال في غير هذه الحالة - لعروض وجوب السكون في هذه الحالة^(٥) بأقوى من الاستئصال، وهو الإدغام).

وإن كانَ مُثنى، تبقَّى ألفه على حالها، مثل: «هذان كتاباي». وأما ياؤه فتُدغمُ في ياء المتكلم، مثل: «علَّمتُ وُلدي».

وإن كانَ جمعُ مذكرٍ سالماً، تنقلب واؤه ياءً وتُدغمُ في ياء المتكلم، مثل: «معلمي يُحبُّونَ أدبي»^(٦) وأما ياؤه فتُدغمُ في ياء المتكلم أيضاً، مثل: «أكرمْتُ مُعلمي»^(٧).

ويعربُ المثنى وجمعُ المذكر السالم - المضافان إلى ياء المتكلم - بالحروف، كما كانا يُعربان قبلَ الإضافة إليها، كما رأيت.

(١) الفتحة تظهر على ياء المنقوص لختفها، وإنما تسكن إذا اتصلت بها ياء المتكلم، لأنه يجب تسكين أول الحرفين المتجانسين المتجاورين ليدغم في الثاني، فالسكون الذي يقتضيه الإدغام يمنع من ظهور الفتحة على الياء.

(٢) معطي: نمت لله، تابع له في نصبه. وعمه نصبه فتحة مقدرة على آخره - أي على الياء المدغمة في ياء المتكلم - منع ظهورها سكون الإدغام، أي: السكون الذي اقتضاه إدغام ياء المنقوص في ياء المتكلم.

(٣) المنقوص تقدر على آخره الضمة والكسرة لثقل ظهورهما، فالثقل هنا سبب أول لاختفائهما، ووجوب تسكين أول الحرفين المتجانسين المتجاورين المتحركين للإدغام سبب ثان له.

(٤) الله: مبتدأ ومعطي، خبره، مرفوع بضمة مقدرة على الياء المدغمة في ياء المتكلم منع من ظهورها النقل أولاً، وسكونُ الإدغام ثانياً.

(٥) أي: حالة اتصال المنقوص بياء المتكلم.

(٦) معلمي: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الواو المنقلبة ياء للإدغام، والأصل: معلموي.

(٧) معلمي: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياء - أي ياء جمع المذكر السالم - المدغمة في ياء المتكلم.

٣ - إعراب المحكي

الحكاية: إيراد اللفظ على ما تسمعه .

وهي، إما حكاية كلمة، أو حكاية جملة. وكلاهما يُحكى على لفظه، إلا أن يكون لحنًا. فتتعيّن الحكاية بالمعنى، مع التنبية على اللحن.

فحكاية الكلمة: كأن يقال: «كتبْتُ: يعلمُ»، أي: كتبتُ هذه الكلمة. فيعلمُ - في الأصل - فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ لشجرده من الناصب والجازم، وهو هنا محكيٌّ، فيكون مفعولاً به لكتبْتُ، ويكون إعرابه تقديريةً منعٌ من ظهوره حركةً الحكاية.

وإذا قلتُ: «كتبْتُ: فعلٌ ماضٍ» فكتبَ هنا محكيةٌ، وهي مبتدأ مرفوعٌ بضمّةٍ مقدّرةٍ منعٌ من ظهورها حركةً الحكاية.

وإذا قيلَ لك: أعربَ «سعيداً» من قولك: «رأيتُ سعيداً»، فنقول: «سعيداً: مفعولٌ به»، تحكي اللفظ وتأتي به منصوباً، مع أن «سعيداً» في كلامك واقعٌ مبتدأ، وخبره قولك: «مفعولٌ به»، إلا أنه مرفوعٌ بضمّةٍ مقدّرةٍ على آخره، منعٌ من ظهورها حركةً الحكاية، أي حكايتك اللفظ الواقع في الكلام كما هو واقعٌ.

وقد يُحكى العَلَمُ بعدَ «من» الاستفهامية، إن لم يُسبقَ بحرف عطف، كأن تقولَ: «رأيتُ خالداً»، فيقول القائلُ: «منَ خالداً». فإن سبقهُ حرفٌ عطف لم تُجزَّ حكايته، بل تقول: «ومنَ خالد؟».

وحكاية الجملة: كأن تقولَ: قلتُ: «لا إلهَ إلا اللهُ. سمعتُ: حيَّ على الصلاة. قرأتُ: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾». كتبتُ: استقيم كما أمرتُ. فهذه الجُمَلُ محكيّةٌ، ومحلُّها النصبُ بالفعل قبلها، فأعرابُها محكيّةٌ.

وحكمُ الجملة أن تكونَ مبنيةً. فإن سُلِطَ عليها عاملٌ كان محلُّها الرفعُ أو النصبُ أو الجرُّ على حسب العامل. وإلا كانت لا محلَّ لها من الإعراب.

إعراب المسمى به

إن سَمِيَتْ بكلمةٍ مَبْنِيَّةٍ أبقيتها على حالها، وكان إعرابُها مُقدَّراً في الأحوال الثلاثة. فلزَّ سَمِيَتْ رجلاً «رُبَّ»، أو «مَنْ»، أو «حيثُ»، قلتُ: «جاء رُبٌّ». أكرمتُ حيثُ. أحسنتُ إلى مَنْ». فحركاتُ الإعراب مُقدَّرةٌ على أواخرها، منعٌ من ظهورها حركةً البناء الأصلي.

وكذا إن سَمِيَتْ بجملة - ك: نأبطُ شراً، وجاد الحق - لم تُغيَّرْ للإعراب الطَّارِء، فنقول: «جاء نأبطُ شراً. أكرمتُ جادَ الحقِّ». ويكون الإعرابُ الطَّارِءُ مُقدَّراً، منعٌ ظهور حركته حركة الإعراب الأصلي.

٤ - الإعراب المحلي

الإعرابُ المحليُّ: تغيّرُ اعتباريٌّ بسببِ العامل، فلا يكون ظاهراً ولا مقدّراً.

وهو يكون في الكلمات المبنية، مثل: «جاء هؤلاء التلاميذ، أكرمْتُ مَنْ تعلّم. وأحسنتُ إلى الذين اجتهدوا. لم يُنَجِّحَنَّ الكسلانُ».

ويكون أيضاً في الجملِ المحكيّة. وقد سبق الكلام عليها.

(فالمبني لا تظهر على آخره حركات الإعراب لأنه ثابت الآخر على حالة واحدة: فإن وقع أحد المبنيات موقع مرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم، فيكون رفعه أو نصبه أو جره أو جزمه اعتبارياً. ويسمى إعرابه: «إعراباً محلياً» أي: باعتبار أنه حالٌّ محلٌّ مرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم. ويقال: إنه مرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم محلاً، أي: بالنظر إلى محله في الجملة، بحيث لو حل محله معرب لكان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو مجزوماً).

والحروف؛ وفعلُ الأمر، والفعلُ الماضي، الذي لم تسبقه أداة شرط جازمة، وأسماء الأفعال، وأسماء الأصوات، لا يتغير آخرها لفظاً ولا تقديراً ولا محلاً، لذلك يقال: إنها لا محل لها من الإعراب.

أما المضارع المبني: فإعرابه محلي رفعاً ونصباً وجزماً، مثل «هل يَكْتَبُنَّ ويَكْتَبُنَّ». والله لن يَكْتَبُنَّ ولن يَكْتَبُنَّ ولم يَكْتَبُنَّ ولم يَكْتَبُنَّ».

وأما الماضي المسبوقُ بأداة شرط جازمة، فهو مجزومٌ بها محلاً، مثل: «إن اجتهدَ عليٌّ أكرّمهُ معلمه».

٥ - الخلاصة الإعرابية

الكلمة الإعرابيةُ أربعة أقسام: مُسندٌ، ومُسندٌ إليه، وفضلةٌ، وأداةٌ.

وقد سبق شرحُ المسند والمُسند إليه. ويسمى كلٌّ منهما عمدةً، لأنه رُكْنُ الكلام. فلا يُستغنى عنه بحالٍ من الأحوال، ولا تتم الجملة بدونه. ومثالهما: «الصدقُ أمانةٌ»^(١).

والمُسند إليه لا يكون إلا إسمًا.

والمُسند يكون اسمًا، مثل: «نافعٌ» من قولك: «العلمُ نافعٌ»، واسمٌ فعلٍ، مثل: «هيئاتُ المَزارِ»، وفعلًا مثل: «جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ».

(١) فالصدق: مسند إليه، لأنك أسندت إليه الأمانة وحكمت عليه بها. والأمانة: مسند، لأنك أسندتها إلى

إعراب المسند إليه

حُكِمَ المسند إليه أن يكون مرفوعاً دائماً؛ حيثما وقع، مثل: «فاز المجتهدُ. الحق منصورٌ». كان عُمراً عادلاً».

إلا إن وقع بعد «إن» أو إحدى أخواتها، فحكمه حيثنجد أنه منصوبٌ، مثل: «إن عمر عادلاً».

إعراب المسند

حُكِمَ المسند - إن كان اسماً - أن يكون مرفوعاً أيضاً، مثل: «السابقُ فائزٌ. إنَّ الحقَّ غالبٌ».

إلا إن وقع بعد (كان) أو إحدى أخواتها، فحكمه النصبُ، مثل: «كان عليّ بابَ مدينةِ العلم».

وإن كان المسندُ فعلاً، فإن كان ماضياً فهو مبنئٌ على الفتح أبداً: كانتصرَ.

إلا إذا لحقته واو الجماعة، فيبنى على الضم: ك: انتصروا، أو ضمير رفع متحرك، فيبنى على السكون: ك: انتصرتُ وانتصرتُم وانتصرتنا.

وإن كان مضارعاً، فهو مرفوع أبداً: ك «ينصرُ».

إلا إذا سبقه ناصب، فينصبُ، نحو: «لنْ تَبْلُغَ المجدَ إلا بالجدِّ»، أو جازمٌ فيجزمُ، نحو: «لم يبلدْ ولم يؤلِّدْ».

وإن اتصلت به إحدى نوني التوكيد، بُني على الفتح: كيجتهدنُ ويجتهدنُ، أو نون النسوة، بُني على السكون: كالفتياتُ يجتهدنُ.

وإن كان أمراً، فهو مبنئٌ على السكون أبداً: كاكْتَبْ، إلا إن كان مُعتلَّ الآخر، فيبنى على حذف آخره: ك: اسعْ وادعْ وامشْ، أو كان مُتصلاً بالالف الاثنتين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، فيبنى على حذف النون: كاكْتَبَا وَاكْتَبُوا وَاكْتَبِي، أو كان متصلاً بإحدى نوني التوكيد، فيبنى على الفتح: كَاكْتَبْتَنِ وَاكْتَبْتِي.

الفضلة وإعرابها

الفضلة: هي اسمٌ يُذكرُ لتتيميم معنى الجملة، وليس أحدُ رُكْنَيْهَا^(١) - أي ليس مُسنداً ولا مُسنداً إليه - كالناس من قولك: «أرشدَ الأنبياءُ الناسَ».

(فأرشد: مسند. والأنبياء: مسند إليه؛ والناس: فضلة، لأنه ليس مسنداً ولا مسنداً إليه،

(١) ركنَا الجملة هما: المسند والمُسنَد إليه.

وإنما أتى به لتعميم معنى الجملة. وسعت فصلة لأنها زائدة على المسند والمسند إليه، فالفضل: في اللغة معناه الزيادة).

وحُكِّمها أنها منصوبة دائماً حيثما وقعت، مثل: «يُحترم الناس العلماء. أحسنتُ إحساناً. طلعت الشمسُ صافيةً. جاء التلاميذُ إلا علياً. سافرتُ يومَ الخميس. جلستُ أمامَ المنبر. وقف الناسُ احتراماً للعلماء».

إلا إذا وقعت بعدَ حرفِ الجرِّ، أو بعد المضاف، فحُكِّمها أن تكون مجرورة، مثل: «كتبتُ بالقلم. قرأتُ كتبَ التاريخ».

وما جاز أن يكون مُعمدةً وفضلةً، جاز رفعه ونصبه، كالمستثنى في كلامٍ منفِي ذكر فيه المستثنى منه، نحو: «ما جاء أحدٌ إلا سعيداً، وإلا سعيداً».

(فإن راعيتَ المعنى، رفعتَ ما بعد «إلا» لوجود الإسناد، لأن عدم المجيء، إن أسند إلى «أحد» فالمجيء مسند إلى سعيد وثابت له. وإن راعيتَ اللفظ نصبتُ لأنه في اللفظ فصلة؛ لاستيفاء جملة المسند والمسند إليه).

فإن ذكر المستثنى منه، والكلام مثبتٌ، نصب ما بعد «إلا» حتماً، لأنه فصلةً لفظاً ومعنى، نحو: «جاء القومُ إلا سعيداً».

وإن حُذِفَ المُستثنى منه من الكلام رُفِعَ في مثل: «ما جاء إلا سعيداً» لأنه مُسندٌ إليه، ونُصِبَ في مثل: «ما رأيتُ إلا سعيداً». لأنه فصلةٌ. وخُفِضَ في مثل: «ما مررتُ إلا بسعيد»، لوقوعه بعد حرف الجرِّ.

الأداة وحكمها

الأداة: كلمة تكون رابطة بين جُزءي الجملة، أو بينهما وبين الفصلة، أو بين جُمليتين. وذلك كأدوات الشرط والاستفهام والتَّحْضِيضِ والتَّسْمِيَةِ والترجي ونواصبِ المضارع وجوازمه وحروفِ الجرِّ وغيرها.

وحُكِّمها أنها ثابتة الآخر على حاله واحدة، لأنها مبنية.

والأداة، إن كانت اسماً، تقعُ مسنداً إليه، مثل: «مَنْ مجتهد؟»، ومسنداً مثل: «خيرُ مالِكٍ ما أنفقته في سبيلِ المصلحة العامة، وفضلة، مثل: «احترمِ الذي يطلبُ العلمَ؛ اتقُ شرَّ من أحسنتُ إليه».

وحينئذٍ يكونُ إعرابها في أحوالِ الرفعِ والنصبِ والجرِّ محلياً.

البَابُ الْأَوَّلُ

الفعل وأقسامه

وهو يشتمل على تسعة فصول:

١ - الماضي والمضارع والأمر

ينقسم الفعل باعتبار زمانه إلى ماضٍ ومضارعٍ وأمر.

فالماضي: ما دلَّ على معنَى في نفسه مقترنٍ بالزمان الماضي، كجاء واجتهد وتعلَّم.

وعلامته أن يقبلَ تاء التانيث الساكنة، مثل: «كتبت»، أو تاء الضمير، مثل: «كتبت». ككتب.

ككتبما. ككتبتم. ككتبنَّ. ككتبِ.

والمضارعُ: ما دلَّ على معنى في نفسه مقترنٍ بزمانٍ يحتمل الحال والاستقبال، مثل: «يجيء»

ويجتهد ويتعلَّم.

وعلامته أن يقبلَ «السين» أو «سوف» أو «لم» أو «لن»، مثل: «سيقول». سوف نجيء. لم

أكسل. لن أتأخر.

والأمر: ما دلَّ على طلب وقوع الفعل من الفاعل المخاطب بغير لام الأمر، مثل: «جيء»

واجتهد وتعلَّم.

وعلامته أن يدلَّ على الطلب بالصيغة، مع قبوله ياء المؤنثة المخاطبة، مثل: «اجتهدِي».

٢ - المتعدي واللازم

ينقسم الفعل باعتبار معناه إلى متعدٍّ ولازم:

الفعل المتعدي

الفعل المتعدي. هو ما يتعدَّى أثره فاعله، ويتجاوزُه إلى المفعول به، مثل: «فتح طارقُ

الأندلس».

وهو يحتاج إلى فاعلٍ ينعله ومفعولٍ به يقع عليه.

ويُسمَّى أيضاً: «الفعلُ الواقعُ» لوقوعه على المفعول به، و«الذمَلُ المجاوزُ» لمجاورته الفاعل

إلى المفعول به.

وعلامته أن يقبلَ هاء الضمير التي تعودُ إلى المفعول به، مثل: «اجتهد الطالب فأكرمه أستاذه».

(أما هاء الضمير التي تعود إلى الظرف، أو المصدر، فلا تكون دلالة على تعدي الفعل إن لحقته. فالأول مثل: «يوم الجمعة زرتُه»، والثاني مثل: «تجملَ بالفضيلة تجملاً كان يتجملة سلفك الصالح». فالهاء في المثال الأول: في موضع نصب على أنها مفعول فيه؛ وفي المثال الثاني: في موضع نصب على أنها مفعول مطلق).

المتعدي بنفسه والمتعدي بغيره

الفعل المتعدي: إما متعدي بنفسه، وإما متعدي بغيره:

فالمتعدي بنفسه: ما يصل إلى المفعول به مباشرةً (أي: بغير واسطة حرف الجر)، مثل: «بريت القلم». ومفعوله يسمى «صريحاً».

والمتعدي بغيره: ما يصل إلى المفعول به بواسطة حرف الجر، مثل: «ذهبتُ بك» بمعنى: «أذهبتُك». ومفعوله يسمى «غير صريح».

وقد يأخذ المتعدي مفعولين: أحدهما: صريح، والآخر: غير صريح، نحو: «أدوا الأماناتِ إلى أهلها».

(فالأمانات: مفعول به صريح، وأهل: مفعول به غير صريح، وهو مجرور لفظاً بحرف الجر، منصوب محلاً على أنه مفعول به غير صريح).

المتعدي إلى أكثر من مفعول واحد

ينقسم الفعل المتعدي إلى ثلاثة أقسام: متعدي إلى مفعول به واحد، ومتعد إلى مفعولين، ومتعد إلى ثلاثة مفاعيل.

فالمتعدي إلى مفعولٍ به واحدٍ كثيرٌ، وذلك مثل: «كتب، وأخذ، وغفر، وأكرم، وعظم».

المتعدي إلى مفعولين

المتعدي إلى مفعولين على قسمين:

قسم: ينصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً.

وقسم: ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبرٍ.

فالأول: مثل: «أعطى، وسأل، ومنح، وكسا، وألبس، وعلم»، تقول: «أعطينك كتاباً. منحت المجتهدَ جائزةً. منعت الكسلانَ التنزُّةً. كسوت الفقيرَ ثوباً. ألبست المجتهدةَ وساماً، علمت سعيداً الأدب».

والثاني: على تسمين: أفعال القلوب، وأفعال التحويل.

١ - أفعال القلوب

أفعال القلوب المتعدية إلى مفعولين هي: «رأى»، وعِلِمَ، ودَرَى، ووجَدَ، وألْفَى، وتعلَّم، وظنَّ، وخَالَ، وحسَبَ، وجعلَ، وحجَا، وعدَّ، ورَعَمَ، وهَبَّ.

(وسميت هذه الأفعال «أفعال القلوب»، لأنها إدراك بالحس الباطن، فمعانيها قائمة بالقلب. وليس كل فعل قلبي ينصب مفعولين. بل منه ما ينصب مفعولاً واحداً: كعرَفَ، وفهم. ومنه ما هو لازم: كحزن، وجبُن).

ولا يجوزُ في هذه الأفعال أن يُحذَفَ مفعولها أو أحدهما اقتصاراً (أي: بلا دليل). ويجوز سُقوطها، أو سُقوط أحدهما، اختصاراً (أي: للدليل يَدُل على المحذوف).

فسقوطها معاً للدليل، كأن يُقال: «هل ظننتُ خالداً مسافراً؟» فتقول: «ظننتُ» أي: «ظننتُهُ مسافراً»، قال تعالى: ﴿أَيْنَ شَرَّكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٢]، أي «كنتم تزعمونهم شركائي»، وقال الشاعر الكميّ الأسدي:

بأيِّ كتابٍ، أم بأيةِ سُنَّةٍ تَرى حُبَّهُم عاراً عليّ، وتَحسَبُ؟!
أي: «وتحسبه عاراً».

وسُقوط أحدهما للدليل، كأن يُقال: «هل ظنُّنَّ أحداً مسافراً؟»، فتقول: «أظنُّ خالداً»، أي: «أظنُّ خالداً مسافراً؟»، ومنه قولُ عترة:

ولقد نزلت، فلا تظنني غيبره، مني بمنزلة المحبِّ المكرمِ
أي: «نزلت مني منزلة المحبوب المكرم، فلا تظني غيره واقعاً».

ومما جاء فيه حذفُ المفعولين للدليل قولهم: (مَنْ يَسْمَعُ يَحُلْ) أي: «يحل ما يسمعه حقاً». فإن لم يَدُل على الحذف دليلٌ لم يجز، لا فيهما ولا في أحدهما. وهذا هو الصحيح من مذاهب التحوين.

وأفعال القلوب نوعان: نوعٌ يفيدُ اليقينَ (وهو الاعتقاد الجازم)، ونوعٌ يفيدُ الظنَّ (وهو رُجحانٌ وقوعُ الأمر).

أفعال اليقين:

أفعال اليقين، التي تنصبُ مفعولين، ستة:

الأول: «رأى» - بمعنى «علم واعتقد» - كقول الشاعر:

رأيتُ الله أكبرَ كلِّ شيءٍ؛ محاولةً، وأكثرَهُم جنوداً

ولا فرق أن يكون اليقينُ بحسب الواقع، أو بحسب الاعتقاد الجازم، وإن خالفت الواقع، لأنه يقينٌ بالنسبة إلى المعتقد. وقد اجتمع الأمران في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَيْدًا ۖ وَرَوْنَهُ فَجَنَابًا﴾ [المعارج: ٦، ٧] أي: إنهم يعتقدون أن البعث مُمتنع، ونعلمه واقعاً. وإنما فسّر البعد بالامتناع، لأن العرب تستعمل البعد في الانتفاء، والقرب في الحصول.

ومثل: «رأى» اليقينية (أي: التي تفيد اليقين) «رأى» الحُلُمَةُ، التي مصدرها «الرؤيا» المنامية، فهي تنصب مفعولين، لأنها مثلها من حيث الإدراك بالجنس الباطن؛ قال تعالى: ﴿إِنِّي أَرَأَيْتُ أَصْفَرُ حَمْرًا﴾ [يوسف: ٣٦] فالمفعول الأول: ياء المتكلم، والمفعول الثاني: جملة «أصفر حمراً».

(فإن كانت «رأى» بصرية، أي بمعنى «أبصرَ ورأى بعينه»، فهي متعدية إلى مفعول واحد. وإن كانت بمعنى «إصابة الرئة» مثل: «ضربه فراه»، أي: أصاب رتته، تعدت إلى مفعول واحد أيضاً).

والثاني: «عَلِمَ» - بمعنى «اعتقد» - كقوله تعالى: ﴿إِنِّي لَمُبَشِّرٌ مُّؤْتَسِرٌ﴾ [المتحنة: ١٠]، وقول الشاعر:

عَلِمْتُكَ مَتَانًا، فَلَسْتُ بِأَيْلٍ نَدَاكَ، وَلَوْ ظَمَّانًا، عَرْنَانًا^(١)، عاريا
وقول الآخر:

عَلِمْتُكَ الْبَاذِلَ الْمَعْرُوفِيًّا^(٢) فانبَعَثَ إِلَيْكَ بِي وَاجْفَاتُ^(٣) الشوق والامل
(فإن كانت بمعنى «عرفَ» كانت متعدية إلى واحد، مثل: «علمت الأمر»، أي: عرفته، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَفْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَكْفُرُوهَا شَيْئًا﴾ [النحل: ٧٨] وإن كانت بمعنى «شعر وأحاط وأدرك»، تعدت إلى مفعول واحد بنفسها أو بالباء مثل: «علمت الشيء وبالشيء»).

والثالث: «دَرَى» - بمعنى «علمَ اعتقاد» كقول الشاعر:

دُرَيْتُ الْوَفِيِّ الْعَهْلِيَّةِ^(٤) يَا عُمَرُو، فَاغْتَبَطَ، فَإِنَّا اغْتَبِاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ
والكثير المُستعمل فيها أن تعدت إلى واحد بالباء، مثل: «درت به».

(فإن كانت بمعنى «ختل» أي: خدع، كانت متعدية إلى واحد بنفسها، ثل: «درت الصيد»

(١) الندى: الجود والسخاء، «والفرنان» الجوعان.

(٢) يصح في المعروف النصب على أنه مفعول للباذل، والجر على أنه مضاف إليه.

(٣) انبعثت: انطلقت، «واجفات الشوق»: دواعيه وأسبابه.

(٤) العهد النصب على أنه مفعول للوفا، والجر على الأضافة، والتاء في «درت» هي المفعول الأول نائباً عن الفاعل، والوفاي المفعول الثاني.

أي: ختلته وخذعته. وإن كانت بمعنى «حَكَّ» مثل: «درى رأسه بالمِدرى»^(١)، أي حكه به، فهي كذلك.

والرابع: «تَعَلَّمَ» - بمعنى «اعلمَ واعتقده» كقول الشاعر:

تَعَلَّمْ شِفَاءَ الشُّفَى قَهَرَ عَدُوَّهَا قَبَالِغُ بِلُطْفِ فِي التَّحْيِيلِ وَالْمَكْرِ
والكثيرُ المشهور استعمالُها في «أَنْ» وصلَّتها؛ كقول الشاعر:

تَعَلَّمْ أَنْ خَيْرَ النَّاسِ مَنِتٌ على جَفْرِ السَّهَابَةِ لَا يَرِيمُ^(٢)
وقال الآخر:

فَقُلْتُ: تَعَلَّمْ أَنْ لِيَصِيدَ عِرَّةً وَإِلَّا نُضَيِّغُهَا فإِنَّكَ قَاتِلُهُ
وفي حديث الدجال: «تَعَلَّمُوا أَنْ رَبِّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ».
وتكون «أَنْ» وصلَّتها حيثُ قد سَدَّنا مَسَدَ المفعولين.

(فإن كانت أمراً من «تَعَلَّمْ يتعلَّمُ»، فهي متعدية إلى مفعول واحد، مثل: «تعلَّموا العربية وعلموها الناس»).

والخامس: «وجد» - بمعنى «عَلِمَ واعتقد» - ومصدرها «الْوُجُودُ والوُجُدَانُ»^(٣)، مثل: «وجدت الصدق زينة العلاء».

قال تعالى: ﴿وَلَنْ وَجَدْنَا أَحْسَنَهُمُ لِقَائِيْنَ﴾^(٤) [الأعراف: ١٠٢].

(فإن لم تكن بمعنى العلم الاعتقادي، لم تكن من هذا الباب. وذلك مثل: «وجدت الكتاب وجوداً ووجداناً» بكسر الواو في الوجدان - أي: أصبته وظفرت به بعد ضياعه. ومثل: «وجد عليه مؤجدة» - بفتح الميم وسكون الواو وكسر الجيم - أي: حقد عليه وغضب. وفي حديث الإيمان: «إني سائلك فلا تجد علي»، أي: لا تغضب من سؤالي. ومثل: «وجد به وجداً» - بفتح الواو وسكون الجيم - أي: حزن به، و«وجد به وجداً أيضاً» أي: أحبه، يقال: «له بأصحابه وجد»، أي: محبة. ومثل: «وجد جدة» بكسر الجيم وفتح الدال - أي: استغنى غنى يأمن بعده الفقراً).

والسادس: «ألفى» - بمعنى «عَلِمَ واعتقد» - مثل: «ألفيت قولك صواباً».

(١) المدرى بكسر الميم: المشط، ومثله المدرة، والجمع المداري «بكسر الراء» والمدارى «بفتحها».

(٢) الجفر: البئر الواسعة التي لم تطر، وجفر الهباءة: مستنقع ببلاد غطفان، و«لا يريم»: لا يبرح.

(٣) ذكر السيوطي في «معجم الهوامع» ج ١ ص ١٤٩: أن وجد بمعنى «علم» يتعدى إلى مفعولين، ومصدره «وجدان» عن الأخفش و«وجود» عن السيرافي، وقد نقل الزبيدي في مستدرک كلام «معجم الهوامع».

(٤) اللام هذه، هي لام التأکید التي يسمونها لام الابتداء، وفاسقين، هو المفعول الثاني، وإن هنا ليست شرطية، بل هي محففة من الثقلية، والأصل وأنا وجدنا.

(فإن كانت بمعنى «أصاب الشيء وظفر به»، كانت متعدية إلى واحد، «ألفيت الكتاب»، قال تعالى: ﴿وَأَلْفَيْنا سَيِّدَها لَذا أَلابِ﴾ [يوسف: ٢٥].

أفعال الظن:

أفعال الظن (وهي ما تفيد رُجحان وقوع الشيء) نوعان:
نوعٌ: يكون للظن واليقين، والغالب كونه للظن، ونوع: يكون للظن فتحسبُ.
فالنوع الأول ثلاثة أفعال:

الأول: «ظنَّ» - وهو لرُجحان وقوع الشيء - كقول الشاعر:

ظَنَنْتُكَ، إن شَبَّتْ لظى الحَرْبِ، صالِباً فَصَرَدَتْ فِيمَن كانَ فيها مُعْرُداً^(١)
وقد تكون لليقين، كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُلْقُونَ أَنفُسَهُمْ مَلَائِكَةً رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦] وقوله: ﴿وَلَقَدْ أَتَوْا لَمَلَكاً مِنْ رَبِّهِمْ﴾ [التوبة: ١١٨]، أي: علموا واعتقدوا.

(فإن كانت بمعنى، «اتهم» فهي متعدية إلى واحد، مثل: «ظن القاضي فلاناً»، أي: اتهمه؛ والظنين والمظنون: المتهم. ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِبَيِّنٍ﴾ [التكوير: ٢٤] أي: متهم).

والثاني: خال - وهي بمعنى «ظنَّ» التي للرُجحان - كقول الشاعر:

إِخَالَكَ، إن لم تُغْمِضِ الظُّرْفَ، ذَا هَوَى يَسُومُكَ ما لا يُسْتَطاعُ مِنَ الوَجْدِ^(٢)
وقد تكون لليقين والاعتقاد، كقول الآخر:

دعاني الخواني عَمَّهَنْ. وَجَلَّسَنِي لِي اسمٍ، فلا أَدْعَى به وَهُوَ أَوْلُ^(٣)
(أي: دعونني عَمَّهَنْ، وقد علمت أن لي اسماً، أفلا ادعى به وهو أول اسم لي؟ وباء المتكلم مفعول خال الأول، وجملة «لي اسم» في موضع نصب على أنها مفعوله الثاني).

والثالث: «حَسِبَ» - وهي للرُجحان، بمعنى «ظنَّ» - كقوله تعالى: ﴿يَحْسِبُهُمُ الْكَايِلُ أَهْضِيَةَ بِيضٍ الْكَنْفِ﴾ [البقرة: ٢٧٣]، وقوله: ﴿وَتَحْسِبُهُمْ أَنْكَاظاً وَهُمْ رُقُودٌ﴾ [الكهف: ١٨]. وقد تكون لليقين، كقول الشاعر:

حَسِبْتُ الشَّقَى والجودَ خَيْرَ جَارٍ رِياحاً، إذا ما أَمْرَةٌ أصبحَ نايلاً^(٤)

(١) شبت النار: اتقدت، وشببتها أنا: أوقدتها: فهي مشبوبة: فالفعل لازم متعد، «واللظى» النار، و«صالِباً»: من صلى النار وبها، إذا قاسى حرها وبها: «وعزذت»: هربت وفررت وانحرفت.

(٢) الأفضح في «إخال» أن تكسر همزتها: ويجوز فتحها. و«يسومك»: يكلفك و«الوجد»: الحب.

(٣) قوله: «فلا ادعى به» الكلام على تقدير استفهام انكاري، أي أفلا ادعى به وهو اسم لي؟.

(٤) نايلاً: أثقله المرض فأشرف منه على الموت.

والنوع الثاني (وهو ما يُقيد الظنَّ فَحَسْبُ) خمسة أفعال:

الأول: «جعل» - بمعنى «ظن» كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا اللَّكْهَمَةَ الْآيِينَ هُمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ إِنْتَأُ﴾ [الزخرف: ١٩]. فإن كانت بمعنى «أوجد» أو بمعنى «أوجب»، تعدت إلى واحد، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ٢١] أي: خلق وأوجد، وتقول: (جعل لنشر العلم نصيباً من مالك)، أي: أوجب.

وإن كانت بمعنى (صير) فهي من أفعال التحويل. (وسايتي الكلام عليها).

وإن كانت بمعنى (أنشأ) فهي من الأفعال الناقصة التي تفيد الشروع في العمل، مثل: (جعلت الأمة تمشي في طريق المجد)، أي: (أخذت وأنشأت).

والثاني: «حجا» بمعنى «ظن» - كقول الشاعر:

قد كُنْتُ أَحْجُو أبا عَمْرٍ أَمَا يُقَعُ حَتَّى أَلْمَثُ بِنَا يَوْمًا مُلِمَاتُ

فإن كانت بمعنى (غلبه في المحاجة)، أو بمعنى (ردّ ومنع) أو بمعنى (كتم وحفظ) أو بمعنى (ساق) فهي متعدية إلى واحد، تقول: (حاجيته فَحَجَّوْتُهُ)، أي: فاطنته فغلبته^(١)، و(حجوت فلاناً) أي: منعته ورددته^(٢)، و(حجوت السر)، أي: كتمته وحفظته، و(حجث الريح سفينة) أي: ساقتها. وإن كانت بمعنى (وقف أو أقام)، مثل: (حجا بالمكان) أو بمعنى (بخل) مثل: (حجا بالشيء) أي: ضنَّ به، فهي لازمة.

والثالث: «عدَّ» - «ظنَّ» كقول الشاعر:

فَلَا تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغِنَى وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعُدْمِ^(٣)

(فإن كانت) بمعنى «أحصى» تعدت إلى واحد مثل: «عددت الدراهم»، أي: (حسبتها وأحصيتها).

والرابع: «زعم» - بمعنى «ظنَّ ظناً راجحاً» - كقول الشاعر:

زَعَمْتَنِي شَيْخاً، وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِذَا السَّيِّخُ مَنْ يَدِبُ دَبِيباً

والغالب في «زعم» أن تُسْتَعْمَلَ لِلظَّنِّ الْفَاسِدِ، وهو حكاية قول يكون مظنةً للكذب، فيقال فيما يُشكَّ فيه، أو فيما يُعتقد كذبُه، ولذلك يقولون: «زعموا مطيئة الكذب» أي: إنَّ هذه الكلمة

(١) وذلك من الحجاء، بكسر الحاء وهو العقل، ويقال: «تجاجيا»، أي: تطارحا الأحاجي، وهي ضرب من الألفاظ، والمفرد «أحجية وأحجوة» وهي الكلمة المغلفة بتجاجي الناس فيها.

(٢) ومنه سمي العقل «الحجاء» لأنه يمنع الإنسان من الفساد ويرده عنه.

(٣) المولى: يطلق على الناصر والمعين، وعلى السيد، وعلى ابن العم - وهو المراد هنا - وعلى العبد الرقيق، و«العدم»: الفقر.

مركبٌ للكذب. ومن عادة العرب أنّ من قال كلاماً، وكان عندهم كاذباً، قالوا: «زَعَمَ فلانٌ». ولهذا جاء في القرآن الكريم في كل موضع ذمّ القائلون به.

وقد يراد الزعم بمعنى: القول، مُجرّداً عن معنى الظنّ الرَّاجِح، أو الفاسد، أو المشكوك فيه.

(فإن كانت «زعم» بمعنى «تأمر ورأس»، أو بمعنى «كفل به» تعدّت إلى واحد بحرف الجر، تقول: «زعم على القوم فهو زعيم»، أي: تأمر عليهم ورأسهم، و«زعم بفلان وبالمال»، أي كفل به وضمنه، وتقول: «زعم اللين» أي: أخذ يطيب، فهو لازم).

والخامس: «قَبَّ» - بلفظ الأمر، بمعنى «ظنّ» - كقول الشاعر:

فَقُلْتُ: أَجْرُنِي أبا خالِدٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي امْرَأَةً هَالِكَا

(فإن كانت امرأ من الهبة، مثل: «هب الفقراء مالا»، لم تكن من أفعال القلوب، بل هي من «وهب» التي تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً. على الفصحح فيها أن تتعدى إلى الأول باللام، نحو: «هب للفقراء مالا». وإن كانت امرأ من الهبة تعدت إلى مفعول واحد، مثل «هب ربك»، أي: خفّه).

٢ - أفعال التحويل

أفعال التحويل: ما تكون بمعنى «صبر». وهي سبعة: «صبر ورذ وترك وتخذ واتخذ وجعل ووهب».

وهي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر.
فالأول: مثل: «صبرت العدوّ صديقاً».

والثاني: كقوله تعالى: «وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُّوْكُمْ مِّنْ بَيْنِ يَدَيْكُمْ كَفَّارًا» [البقرة: ١٠٩] وقول الشاعر:

رَمَى الْجِدْثَانُ نَسْوَةَ آلِ حَرْبٍ بِمَقْدَارِ سَمْدَنَ لَهُ سُودًا^(١)
فَرَدَّ سُؤْرَهُنَّ السُّودَ بِيضًا وَرَدَّ وُجُوهُهُنَّ السَّبِيضَ سُودًا
والثالث: كقوله عز وجل: «وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ»^(٢) [الكهف: ٩٩].

(١) الحدّثان بكسر الحاء وسكون الدال ويفتح الحاء والدال: نوابغ الدهر ومصائبه، و«سمدن»: ذهلن وتحيرن، و«السود» أن يقوم المرء رافعاً رأسه ناصباً صدره، وذلك من ذهل أو نازلة فرح فهو يكون للحن وللسرور، وهو هنا للحن والمصيبة.

(٢) بعضهم: مفعول «ترك» الأوا - وجملة «يموج» في موضع نصب مفعوله الثاني.

وقول الشاعر:

وَرَبَّيْتُهُ، حَتَّى إِذَا مَا تَرَكْتُهُ أَخَا الْقَوْمِ، وَاسْتَفْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهُ
والرابع: مثل: «تَخَذْتُكَ صَدِيقًا».

والخامس: كقوله تعالى: ﴿وَأَتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥].

والسادس: كقوله سبحانه: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنَّ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ نَبْهَةً مِّنْهُنَّ﴾ [الفرقان: ٢٣].
والسابع: مثل: «وهبني الله فداء المخلصين».

وهذه الأفعال لا تنصب المفعولين إلا إذا كانت بمعنى «صير» الدالة على التحويل وإن كانت «رد» بمعنى «رجع» - كردده، أي: رجعت^(١) - و«ترك» بمعنى «خلى» - كتركت الجهل، أي: خليته و«جعل» بمعنى «خلق»؛ كانت متعدياً إلى مفعول واحد. وإن كانت «هب» بمعنى أعطى لم تكن من هذا الباب، وإن نصبت المفعولين، مثل: «وهبتك فرساً». والفصح أن يقال: «وهبت لك فرساً».

المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل

المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل: هو «أرى وأعلم وأنا ونبأ وأخبر وخبر وحدث». ومضارعها: يُرِي وَيُعَلِّمُ وَيُنَبِّئُ وَيُنَبِّئُ وَيُخْبِرُ وَيُخْبِرُ وَيُحَدِّثُ. تقول: «أريت سعيداً الأمر واضحاً، وأعلمته إياه صحيحاً، وأنبأت خليلاً الخبر واقعاً، ونبأته إياه، أو أخبرته إياه، أو خبرته إياه، أو حدثته إياه حقاً».

والغالب في «أنبأ» وما بعدها: أن تُبنى للمجهول، فيكون نائبُ الفاعلِ مفعولها الأول، مثل: «أنبئتُ سليماً مجتهداً»، قال الشاعر:

نُبِّئْتُ زُرْعَةً، وَالسَّفَاهَةَ كَاسِيَهَا، يُهْدِي إِلَيَّ غَرَائِبَ الْأَشْعَارِ
وقال الآخر: النابغة:

نُبِّئْتُ أَنْ أبا قابوسٍ أوعَدَنِي ولا قرارَ علسي زارٍ من الأسد^(٢)

(١) رجع يكون بمعنى «عاد» فيكون لازماً. ويكون بمعنى «أعاد» فيكون متعدياً، كقوله تعالى: ﴿فإن رجعتك الله إلى طائفة﴾ [التوبة: ٨٣] «فرجعناك إلى أمك» [طه: ٤٠] «فارجع البصر» [الملك: ٣]. وقد يقال: أرجعه، وهي لغة هذيل.

(٢) أبو قابوس: كنية النعمان بن النضر، وكان ملك العرب في العراق قبل الإسلام. وقابوس ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة، لأنه مغرب «كاووس»، كذا قالوا، والذي نراه أنه عربي مأخوذ من القبس، وهو الشعلة من النار، والقابوس لغة، الرجل الجميل الوجه الحسن اللون: ونرى أنه منع من الصرف للعلمية وشبه العجمة، لندرة هذا الوزن في العربية، والزار والزرير: صوت الأسد.

الفعل اللازم

الفعلُ اللازمُ: هو ما لا يعتمدُ أثرُهُ فاعلَهُ، ولا يتجاوزُهُ إلى المفعول به، بل يبقى في نفس فاعله، مثل: «ذهب سعيدٌ، وسافر خالدٌ».

وهو يحتاج إلى الفاعل، ولا يحتاجُ إلى المفعول به، لأنه لا يخرج من نفس فاعله فيحتاجُ إلى مفعول به يَقَعُ عليه.

ويُسمى أيضاً: (الفعلُ القاصرُ) - لقصوره عن المفعول به، واقتصاره على الفاعل - (والفعل غيرُ الواقع) - لأنه لا يقع على المفعول به - (والفعل غيرُ المُجاوِزِ) لأنه لا يجاوزُ فاعله.

متى يكون الفعل لازماً؟

يكونُ الفعلُ لازماً:

إذا كان من أفعال السجايا والغرائز، أي الطبايع، وهي ما دلت على معنى قائم بالفاعل لازم له - وذلك، مثل: «شَجِعَ، وَجِبْنَ، وَحَسَنَ، وَقُبِحَ».

أو دلَّ على هيئة، مثل: «طال، وقصرَ، وما أشبه ذلك».

أو على نظافة: كظَهَرَ الثوبُ، ونُظِفَ.

أو على دنس: كوسخ الجسم، ودنسَ، وقذِرَ.

أو على عرضي غير لازم ولا هو حركة^(١): كمرِضَ، وكسبلَ، ونشِطَ، وفرحَ، وحزنَ، وشَبِعَ، وعِطَشَ.

أو على لون: كاحمرَّ، واحضرَّ، وأدِمَ^(٢).

أو على عيب: كعَمَشَ، وعورَ.

أو على حلية^(٣): كتنَجَّلَ^(٤)، ودعِجَ^(٥)، وكجبلَ.

أو كان مطاوعاً لفعلٍ مُتَعَدِّ إلى واحد: كمددتُ الحبلَ فامتدَّ^(٦).

(١) إن كان حركة فمنه ما يكون لازماً، كمشي ومنه ما يكون متعدياً كمد وزحزح.

(٢) آدم: كان أسمر اللون.

(٣) الحلية: ما كان زيناً من الصفات المعنوية أو الحسية فهي ضد العيب.

(٤) تجلة العين: اتسعت قالعين نجلاء. ونجل الرجل: اتسعت عيناه، فهو أنجل، وامرأة نجلاء.

(٥) دعجت العين: صارت شديدة السواد مع سعتها. وصاحبها أدعج. وهي دعجاء.

(٦) فإن كان مطاوعاً لمتعد إلى اثنين كان هو متعدياً إلى واحد مثل: «علمته النحو فتعلمه، وفهمته المسألة ففهمها». والمطاوعة: قبول فاعل فعل اثر فعل الفاعل الذي قبله، مع اشتراك الفعلين في الاشتقاق من مادة

- أو كان على وزن (فَعَل) - المضموم العين - كحَسُن، وشَرُف، وجُمِل، وكُرِم.
- أو على وزن (الفعل): كانكسر، وانحطم، وانطلق.
- أو على وزن (افعل): كاغبر، وازور.
- أو على وزن (افعال) كادهاَمْ، وازوار.
- أو على وزن (افعلل): كاقشعر، واطمان.
- أو على وزن (افعللل): كاحرنجم^(١)، واقننس^(٢).

متى يصير اللازم متعدياً

- يصيرُ الفعلُ متعدياً بأحدِ ثلاثةِ أشياء:
- إما ينقله إلى باب (أفعل) مثل: «أكرمتُ المجتهد»^(٣).
- وإما ينقله إلى باب (فعل) - المُضَعَفُ العين - مثل: «عظمتُ العلماء»^(٤).
- وإما بواسطة حرف الجرِّ، مثل: «أعرضُ عن الرذيلة، وتمسكُ بالفضيلة»^(٥).

سقوط حرف الجر من المتعدي بواسطة

- إذا سقط حرفُ الجرِّ بعد المتعدي بواسطة، نصبت المجرور، قال تعالى: ﴿وَأَخْتَارَ مُؤْمِنَ قَوْمِهِ سَيِّئِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف: ١٥٥]، أي: من قومه، وقال الشاعر:
- تَسُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَسُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامٌ
وَالأَصْلُ: تَمُرُّونَ بِالدِّيَارِ. فانصب المجرورُ بعد سُقُوطِ الجارِ.
- وسُقُوطُ الجارِ بعد الفعلِ اللازمِ سماعيٌّ لا يُقاسُ عليه، إلا في «أَنْ وَأَنَّ»، فهو جائزٌ قياساً إذا أُمينَ اللَّبْسُ، كقولهِ تعالى: ﴿أَوْ عَجِبْتَ أَنْ جَاءَكَ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكَ عَلَيَّ نَبِيٌّ مَكْرُومٌ﴾ [الأعراف: ٦٣] أي: من أن جاءكم، وقوله سبحانه: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، أي: بأنه.

واحدة. فالجبل الذي هو فاعل الامتداد في المعنى - سلط عليه المد فامتد، فالامتداد الذي قبله الجبل هو أثر المد الذي قمت به، فإن لم يكن مع قبول الأثر اشتراك الفعلين في الاشتقاق فلا يكون الفعل مطاوعاً مثل: «ضربته فتألم».

- (١) احرنجمت الإبل: اجتمعت، وكذا احرنجم القوم.
- (٢) اقننس الرجل: تأخر ورجع إلى خلف: واقننس البعير: امتنع عن الانقياد.
- (٣) المجرد «كرم»، وهو فعل لازم.
- (٤) المجرد «عظم»، وهو فعل لازم.
- (٥) المفعول هنا غير صريح، وهو مجرور لفظاً منصوب محلاً كما تقدم.

فإن لم يُؤمن اللئسُ لم يُجْزُ حذفه قبلها، فلا يجوز أن تقول: «رَغِبْتُ أن أفعل» لإشكال المرادِ بعد الحذف، فلا يفهم السامعُ ماذا أردت: أرغبتُكَ في الفعل، أو رَغِبْتُكَ عَنْهُ فيجبُ ذكرُ الحرفِ ليعتَيّن المرادُ، إلا إذا كان الإبهامُ مقصوداً لتمعية المعنى المرادِ على السامع.

٣ - المعلوم والمجهول

ينقسم الفعل باعتبار فاعله إلى معلوم ومجهول:

فالفعل المعلوم: ما ذُكر فاعله في الكلام نحو: «مَصَّرَ المنصورُ بغداداً»^(١).

وإذا اتصل بالماضي الثلاثي المجرد المعلوم - الذي قبل آخره ألفٌ - ضمير رفع متحرك، فإن كان من باب (فَعَلَ يَفْعُلُ)^(٢) - نحو: «سَامَ، يَسُومُ، ورام يرومُ، وقَادَ يَقُوذُ، صُمَّ أوله، نحو: «سُمِّتَهُ الأمرُ»^(٣)، ورُمْتُ الخير، وقُدِّتُ الجيشُ».

وإن كان من باب (فعل يفعلُ)^(٤) - نحو: «باع يبيعُ، وجاء يجيء، وضَامَ يضيّمُ»^(٥).

أو من باب (فَعَلَ يَفْعَلُ)^(٦) - نحو: «نال ينالُ، وخاف يخافُ»^(٧) - كُيِّسَ أوله، نحو: «بِعْتَهُ، وحيثُهُ، وضيّمت الخائنُ، ونلْتُ الخير، وخِفْتُ الله».

والفعلُ المجهول: ما لم يُذكر فاعله في الكلام بل كان محذوفاً لغرض من الأغراض: إما للإيجاز، اعتماداً على ذكاء السامع، وإما للعلم به، وإما للجعل به، وإما للخوف عليه، وإما للخوف منه، وإما لتحقيقه؛ فتَكْرِمُ لسانك عنه، وإما لتعظيمه تشريفاً له فتكرّمهُ أن يُذكر، إن فعل ما لا ينبغي لمثله أن يفعله، وإما لإبهامه على السامع.

وينوبُ عن الفاعل بعد حذفه المفعولُ به، صريحاً، مثل: «يُكْرَمُ المجتهدُ»، أو غير صريح،

(١) أي: جعلها مصراً، أي مدينة، والمنصور: هو ثاني الخلفاء من بني العباس.

(٢) بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع.

(٣) سته الأمر: كلفته إياه، وأكثر ما يستعمل السوم في العذاب والمشقة، وسام البائع السلعة يسومها: عرضها وذكر ثمنها، وسامها المشتري: طلب ابتاعها.

(٤) بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع.

(٥) ضامه يضيّمه: قهره وظلمه، وضام فلان حق فلان: انتقصه، واسم الفاعل «ضائم»، واسم المفعول «مضيّم»: بفتح الميم وكسر الضاد.

(٦) بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع.

(٧) لأن الأصل «نيل ينيل» و«خوف يخوف» بوزن «فهم يفهم»، أما «نيل وخوف» فقلبت الياء والواو فيهما ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلها، وأما «بنيل ويخوف» فنقلت حركة الياء والواو إلى الحرف الصحيح الساكن قبلهما؛ لأن حرف العلة ضعيف لا يقوى على تحمل الحركة، والحرف الصحيح أولى بتحمل الحركة منه، ثم قلبت كل من الواو والياء ألفاً مراعاةً للفتحة قبلهما.

مثل: «أَحْسَنُ فَيُحَسِّنُ إِلَيْكَ»، أو الظرفُ، مثل: «سُكِنَتِ الدَّارُ وَسُهِرَتِ اللَّيْلَةُ»، أو المصدرُ، مثل: «بَيَّرَ سَبْرَ طَوِيلٍ».

(ولناية الظرف والمصدر عن الفاعل شروط سترها في الجزء الثاني، في «مبحث نائب الفاعل» إن شاء الله).

ولا يُبْنَى المجهولُ إلا من الفعل المتعدي بنفسه، مثل: «يُكْرَمُ المَجْتَهِدُ»، أو بغيره، مثل: «يُرْفَقُ بِالضَّعِيفِ».

وقد يُبْنَى من اللازم، إن كان نائب الفاعل مصدرًا نحو: «سُهِرَ سَهْرٌ طَوِيلٌ» أو ظرفًا، مثل: «صَبِمَ رَمَضَانٌ».

١ المعلوم للمجهول

متى حُذِفَ الفاعلُ من الكلام وجب أن تتغير صورة الفعل المعلوم.

فإن كان ماضياً يُكْسَرُ ما قبل آخره، ويضم كل متحرك قبله، فتقولُ في: كَسَرَ، وأَكْرَمَ، وتَعَلَّمَ واستَغْفَرَ. «كُسِرَ وأَكْرِمَ وتُعَلَّمُ واستَغْفِرُ».

وإن كان مضارعاً يُضَمُّ أَوَّلُهُ، ويُفْتَحُ ما قبل آخره، فتقولُ في: يَكْسِرُ وَيُكْرِمُ وَيَتَعَلَّمُ وَيَسْتَغْفِرُ: «يُكْسَرُ وَيُكْرَمُ وَيَتَعَلَّمُ وَيُسْتَغْفَرُ».

أما فعلُ الأمرِ فلا يكونُ مجهولاً أبداً.

بناء ما قبل آخره حرف علة للمجهول

إذا أُريدَ بناءُ الماضي - الذي قبل آخره الفَتْ - للمجهول (إن لم يكن سُدَاسِيًّا) تُقَلَّبُ ألفه ياءً، وَيُكْسَرُ كُلُّ متحركٍ قبلها، فتقولُ في: بَاعَ وقال: «بِيعَ، وقِيلَ»، وفي ابْتاعَ واقتادَ واجتاحتَ: «ابْتِيعَ، واقتيدَ، واجتبيحَ»؛ والأصل: «بِيعَ، وقُولَ وابتِيعَ واقتودَ واجتوحَ»^(١).

فإن كان على ستةٍ أحرفٍ - استتابَ واستماخَ - تُقَلَّبُ ألفه ياءً، وتضمُّ همزته وثالثه، ويكسر ما قبل الياء، فتقول: «استتبيحَ واستمخحَ».

وإن اتصلَ بنحو: «بِيعَ وريمَ وقيدَ»^(٢) من كل ماضٍ مجهولٍ ثلاثيٍّ أجوفٍ - ضميرُ رفعٍ متحركٍ، فإن كان يُضَمُّ أَوَّلُهُ في المعلوم نحو: «سُمِّئَهُ الأمرُ، ورُمْتُ الخيرَ، وقُدَّتْ الجيشُ» كُسِرَ

(١) نقلت حركة الواو إلى الحرف الصحيح المضموم قبلها، بعد حذف حركته؛ لأن الحرف الصحيح أولى بتحمل الحركة من حرف العلة، ثم قلبت الواو في الواوي ياء، لسكونها وانكسار ما قبلها، أي مراعاة للكسرة قبلها.

(٢) ومعلومها: «سام ورام وقاد».

في المجهول، كيلا يَلْتَبَسَ معلوم الفعل بمجهوله، فتقول: «بِعْتُ الأَمْرَ، وَرِمْتُ بِخَيْرٍ، وَقَدْتُ للقضاء»^(١).

وإن كان يُكَسَرُ أوَّلُه في المَعْلُوم - نحو: «بِعْتَه الفَرَسَ وَضَعْتُهُ، وَنَلَّتُهُ بِمَعْرُوفٍ» ضَمَّ في المجهول؛ فتقول «بُعْتُ الفَرَسَ، وَضَمْتُ، وَنَلَّتُ بِمَعْرُوفٍ»^(٢).

وإذا أريد بناء المضارع - الذي قبل آخره حرف مد - للمجهول، يُقَلَّب حرف المد ألفاً، فتقول في: يقول، ويبيع: «يُقَالُ، وَيُبَاعُ»، وفي: يُسْتَطِيعُ، وَيَسْتَيْبُ: يُسْتَطَاعُ، وَيُسْتَابُ».

٤ - الصحيح والمعتل

ينقسم الفعل - باعتبار قوة أحرفه وضعفها - إلى قسمين: صحيح، ومعتل.

فالصحيح: ما كانت أحرفه الأصلية أحرفاً صحيحة مثل: «كُتِبَ وَكَاتَبَ».

وهو ثلاثة أقسام: ساليمة، ومهموزة، ومضاعفة.

فالسالم: ما لم يكن أحد أحرفه الأصلية حرف علة. ولا همزة، ولا مضعفاً^(٣)، مثل:

«كُتِبَ وَذَهَبَ وَعَلِمَ».

والمهموزة: ما كان أحد أحرفه الأصلية: همزة.

وهو ثلاثة أقسام: مهموز الفاء: كأخذ، ومهموز العين: كآل، ومهموز اللام: كقرأ.

والمضاعفة: ما كان أحد أحرفه الأصلية مكرراً لغير زيادة.

وهو قسمان: مضاعف ثلاثي: كمد ومَرَّ، ومضاعف رباعي: كزَلَّزَل ودمدَم.

فإن كان المكرر زائداً - كعظَّم، وشدَّب، واشتدَّ، وادهامَّ، واعشوشبَّ - فلا يكون الفعل

مضاعفاً.

والمعتل: ما كان أحد أحرفه الأصلية حرف علة، مثل: «وَعَدَ، وَقَالَ، وَرَمَى».

وهو أربعة أقسام: مثالي، وأجوف، وناقص، ولفيف.

فالمثال: ما كانت فاؤه حرف علة: كَوَعَدَ وَوَرِثَ.

والأجوف: ما كانت عينه حرف علة: كقَالَ وَبَاعَ.

(١) أي: سامني الأمر غيري، ورامني بخير غيري، وقادني للقضاء غيري.

(٢) أي باعني الفرس غيري، وضامني غيري، ونالني بمعروف غيري.

(٣) أي: مكرراً؛ والتضعيف: أن يكون في الكلمة حرفان أصليان من جنس واحد، كشد وعد. وأما مثل:

«فرح واحمر واقشعر» فليست مضاعفة؛ لأن إحدى الراءين زائدة.

والناقصُ: ما كانت لامه حرف علة: كَرَضِيَ ورمى.

واللفيفُ: ما كان فيه حرفانٍ من أحرف العلة أصليّان، نحو: «طوى ووفى».

وهو تسمانٍ: لفيثٌ مقرونٌ، ولفيفٌ مفروق.

فاللفيفُ المقرونُ: ما كان حرفا العلةِ فيه مُجمَعَيْنِ، نحو: «طوى ونوى».

واللفيفُ المفروقُ: ما كان حرفا العلةِ فيه مُفترَقَيْنِ، نحو: «وفى ووفى».

ويُعرَفُ الصحيحُ والمعتلُّ من الأفعالِ - في المضارع والمزيد فيه - بالرجوع إلى الماضي المجرد.

٥ - المجرد والمزيد فيه

الفعلُ - بحسبِ الأصلِ - إما ثلاثيُّ الأحرفِ، وهو: ما كانت أحرفُهُ الأصلية ثلاثاً. ولا عبرة بالزائد، مثل: حَسَنٌ وأحسَنَ، وهُدَى واستهدى.

وإما رباعيُّها: وهو ما كانت أحرفُهُ الأصلية أربعةً ولا عبرة بالزائد، مثل: «دحرجَ وتَدحرجَ وقشعرَ واقشعرَ».

وكلُّ منهما: إما مجردٌ، وإما مزيدٌ فيه.

فالمجردُ: ما كانت أحرفُ ماضيه كلّها أصلية (أي: لا زائد فيها)، مثل: «ذهبَ، ودحرجَ».

والمزيد فيه: ما كان بعض أحرف ماضيه زائداً على الأصل، مثل: «أذهبَ، وتدحرجَ».

وحروفُ الزيادة عَشْرَةٌ يجمعها قولك: «سألْتُمُونِها».

ولا يُزادُ من غيرها إلا إذا كان الزائدُ من جنسِ أحرفِ الكلمة: كعَظُمَ واحمَرَّ^(١).

وأقلُّ ما يكونُ عليه الفعلُ المجردُ ثلاثة أحرف. وأكثر ما يكون عليه أربعة أحرف. وأكثر ما ينتهي بالزيادة إلى ستّة أحرف.

والفعلُ المجردُ تسمانٍ:

مجردٌ ثلاثيُّ، وهو: ما كانت أحرف ماضيه ثلاثةً فقط من غير زيادةٍ عليها، مثل: «ذهبَ

وقرأَ وكتبَ».

ومجردٌ رباعيُّ، وهو: ما كانت أحرف ماضيه أربعةً أصليةً فقط، لا زائد عليها مثل: «دحرجَ

ووسوسَ وزلزلَ».

(١) في «عظم» ظامان: الثانية منهما زائدة، وفي «احمر» راءان، الثانية منهما زائدة أيضاً.

والمزِيدُ فيه: قسمان أيضاً:

مَزِيدٌ فيه على الثلاثي، وهو: ما زيدَ على أحرف ماضيه الثلاثة حرفَ واحدٍ، مثل: «أكرم»، أو حرفانٍ، مثل: «انطلق»، أو ثلاثة أحرفٍ مثل: «استغفر».

ومَزِيدٌ فيه على الرباعي، وهو: ما زيدَ فيه على أحرف ماضيه الأربعة الأصلية حرفَ واحدٍ نحو: «تزلزل»، أو حرفانٍ، نحو: «أحرنجم»^(١).

٦ - الجامد والمتصرف

الفعلُ - من حيث أداؤه معنى لا يتعلّق بزمانٍ، أو يتعلّق به - قسمان: جامدٌ ومتصرفٌ.

(لأنه، إن تعلّق بزمان؛ كان ذلك داعياً إلى اختلاف صورته، لإفادة حدوده في زمانٍ مخصوص. وإن لم يتعلّق بزمان، كان هذا موجباً لجموده على صورة واحدة).

الفعل الجامد

الفعلُ الجامد: هو ما أشبه الحرف، من حيث أداؤه معنى مُجرّداً عن الزمان والحدوث المُعتبرين في الأفعال، فلزِمَ مثله طريقةً واحدةً في التعبير، فهو لا يَقْبَلُ التحوّل من صورةٍ إلى صورة، بل يلزِمُ صورةً واحدةً لا يُزِيلُها، وذلك مثل: «ليس وعسى وهب»^(٢) ونغم وبش.

(فالفعل الجامد - كما علمت - لا يتعلّق بالزمان، وليس مراداً به الحدث. فخرج بذلك عن الأصل في الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان، فأشبه الحرف من هذه الجهة، فكان مثله في جموده ولزومه صيغة واحدة في التعبير.

وإذا كان مجرداً عن معنى الحدث والزمان لم يحتج إلى التصرف، لأن معناه لا يختلف باختلاف الأزمنة الداعي إلى تصريف الفعل على صور مختلفة لأداء المعاني في أزمنتها المختلفة، فمعنى التّرجي المفهوم من (عسى) ومعنى الذم المفهوم من (بش) ومعنى المدح المفهوم من (نعم)، ومعنى التعجب المفهوم من (ما أشعر زهيراً)، لا يختلف باختلاف الزمان.

لأن الحدوث فيها غير مراد ليصح وقوعه في أزمنة مختلفة تدعو إلى تصرفه على حسبها.

فأشبه الفعل بالحرف يمنع التصرف ويلزمه الجمود، كما أن شبه الاسم بالحرف يمنع أن

(١) أحرنجمت الإبل: اجتمعت وتضامت، وكذا أحرنجم القوم، وأحرنجم الرجل: أراد أمراً ثم رجع عنه، وحرجمت الإبل: جمعتها، وحرجمت القوم: جمعتهم.

(٢) هب: فعل أمر بمعنى احسب وافرض، ولم يرد من مادته بهذا المعنى إلا الأمر، فهو فعل أمر جامد، وأما «هب» المشتق من الهبة - فماضيه «وهب»، ومضارعه «هبب»، فهو مشتق أي متصرف، وكذلك «هب» - المشتق من الهبة - فإنه فعل أمر متصرف، فماضية هاب ومضارعه هباب.

يتأثر ظاهراً بالعوامل، فلزم آخره طريقة واحدة لا ينفك عنها، إن اختلفت العوامل الداعية إلى تغير الآخر. فالجمود في الفعل كالبناء في الاسم، كلاهما مُسبب عن الشبه بالحرف^(١).

وهو: إما أن يُلازمَ صيغةَ الماضي، مثل: «عسى وليس ويُثمّ ويش وتبارك الله» (أي: تقدّس وتنزّه)، أو صيغةَ المضارع، مثل: «يهَيِّطُ» (بمعنى: يصيحُ ويَصِيحُ)^(٢)؛ أو صيغةَ الأمر، مثل: «هَبْ وهابْ وتعال»، ومثل: «هَلِّمْ» في لغة تميم.

(هلم - في لغة تميم - فعل أمر، لأنه عندهم يقبل علامته، فتلحقه الضمائر، نحو: «هلمتي وهلمنا وهلمتوا وهلمتني». أما في لغة الحجاز فهي اسم فعل أمر لأنها تكون عندهم بلفظ واحد للجميع، فلا تلحقها الضمائر، فتقول: «هلم» بلفظ واحد للواحد والواحدة والاثنتين والاثنتين والجمع المذكر والمؤنث. وبها نزل القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿هَلِّمْ شُهَدَاءَكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥٠].

ومن الأفعال الجامدة «قَلَّ» - بصيغة الماضي - للنفي المَحْض، فترفعُ الفاعلَ متلَوّاً بصفةٍ مُطابِقةٍ له نحو: «قَلَّ رجلٌ يفعلُ ذلكَ وقَلَّ رجلانِ يفعلانِ ذلكَ»، بمعنى «ما رجلٌ يفعلُ ذلكَ».

(ذكر ذلك السيوطي في «معجم الهوامع»: غير أن الكثير في استعمالها للنفي إذا كانت ملحقة بـ «ما» الزائدة الكافة كما سيأتي).

قال سيبويه: (كما في القاموس وشرحه)، يقال: «قَلَّ رجلٍ (بِضْمِ القاف) وأقَلُّ رجلٍ يقول ذلكَ إلّا زيداً»، أي: ما رجلٌ يقوله إلا هو.

(وهما حينئذ اسمان مرفوعان بالابتداء، ولا خبر لهما، لمضارعتهما حرف النفي. والجملة بعدهما في محل جر صفة للمجرور بالإضافة لهما).

وإذا لحقته (ما) الزائدة كَفَتُهُ عن العمل، فلا يَلِيه حينئذٍ إلا فعلٌ. ولا فاعلٌ له، لجريانه مجرى حرف النفي، نحو: «قَلَّمَا فعلتُ هذا، وقَلَّمَا أفعلُهُ»، أي: ما فعلت، ولا أفعل، ومنه قول الشاعر:

قَلَّمَا يَجْرَحُ اللَّبِيبُ، إلی ما يُورِثُ المجدَّ، داعياً أو مُجيباً
أي: لا يزالُ اللَّبيبُ داعياً. وقد يليه الاسم في ضرورة الشعر، كقوله:

(١) سيأتيك بحث ضاف عن شبه الاسم بالحرف الموجب بناءه في الجزء الثاني من هذا الكتاب.

(٢) يقال: «ما زال منذ اليوم يهيط يهيطاً»، وهو مضارع لا ماضي له، كما في لسان العرب وشرح القاموس نقلًا عن ابن القطاع ويقال: ما زال في هيط وهيط (يفتح أولهما) وفي هياط وهياط (بكسر أولهما)، أي ضجاج وشر وجلبة، وقيل في هياط وهياط: في دنو وتباعد: والهياط الإقبال، والهياط الإدبار، والهائط: الجاني، والهائط: الذاهب، والمهائطة والهياط: الصباح والجلية، ويقال «بينهما مهائطة ومهائطة ومهائطة ومهائطة» أي: كلام مختلف.

صَدَدْتِ، فَأَطَوَّلْتِ الصُّدُودَ^(١)، وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ
(وقد يراد بقولك: «قلما أفعل» إثبات الفعل القليل (كما في «الكليات» لأبي البقاء) غير أن
الكثير استعمالها للنفي (الصرف).

ومما يدل على أنها للنفي المحض أداؤها معنى (لا) النافية في البيت السابق: «قلما يبرح
الليبيب...» لأن (برح) وأخواتها لا تعمل عمل (كان) الناقصة إلا إذا تقدمها نفي أو شبهه، كما
هو معروف. ومما يدل على ذلك أيضاً أنها إذا سبقت فاء السببية أو المعية نصب الفعل بعدهما،
كقولك: «قَلَّ رجل يهمل فينجح»، ومما يدل على ما ذكر صحة الاستثناء بعدهما كما يستثنى من
النفي نحو: «قلما يفعل هذا إلا كريم» - كما تقول: «لا يفعله إلا كريم». وهذا اللفظ كما في
«النهاية» - مستعمل في نفي أصل الفعل، كقوله تعالى: ﴿قَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [الحاقة: ٤١]. أي: فهم لا
يؤمنون. ومنه الحديث: «إنه كان يقلّ اللغو» أي: كان لا يلغو.

ومثل: «قلما» في عدم التصرف «طالما، وكثُرَ ما، وقَصُرَ ما، وشُدَّ ما» فإن (ما) فيهنَّ زائدة
للتوكيد، كافةً لهنَّ عن العمل، فلا فاعل لهنَّ. ولا يليهنَّ إلا فعلٌ، فَهِنَّ ك: قلما.

(قال في لسان العرب: «فارتقت (طال وقَلَّ) بالتركيب الحادث فيهما ما كانتا عليه من طلبهما
الأسماء، ألا ترى أن لو قلت: طالما زيد عندنا، أو قلما محمد في الدار لم يجز. والتركيب
يحدث في المرْكَبين معنى لم يكن قبل فيهما» اهـ).

وقال أبو علي الفارسي: «طالما وقلما ونحوهما أفعالٌ لا فاعل لها مضمراً ولا مظهراً، لأن
الكلام لما كان محمولاً على النفي سوَّغَ ذلك أن لا يحتاج إليه. (وما) دخلت عوضاً عن الفاعل»
اهـ.

وقال بعض بعض العلماء: إن (ما) في مثل ذلك مصدرية فما بعدها في تأويل مصدر فاعل.
فإن قلت: «طالما فعلت» كان التأويل: «طال فعلي».

ولو كان الأمر كما قال لوجب فصلها عن الفعل في الخط، لأنها لا توصل باسم ولا فعل
ولا حرف إلا إذا كانت زائدة، إلا ما اصطالحوا عليه من وصلها ببعض حروف الجر. ولم نرهم
كتبوها موصولة بهذه الأفعال قط. فدل ذلك على ما ذكرناه. على أن قوله لا يخلو من رائحة
الصحة، لأن ما بعدها صالح للتأويل بالمصدر).

ومن الأفعال الجامدة قولهم: «سَقَطَ في يده» بمعنى: «تَدِيمٌ، وَتَحْيِيرٌ، وَزَلٌّ، وَأَخْطَاءٌ». وهو
مُلازِمٌ صورةَ الماضي المجهول، قال تعالى: ﴿وَكَيْفَ سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾ [الأعراف: ١٤٩]. وقد يُقال:
«سَقَطَ في يده»، بالمعالم.

(١) يقال: أطال الشيء بالإعلال على القياس: ويقال: أطوله: بترك الإعلال والإتيان به على الأصل شذوذاً.

(وهذا من باب الكناية لا الحقيقة. ويقال لكل من ندم أو تحير أو عجز أو حزن أو تحسر على فائت من فعل أو ترك: «قد سقط في يده». وهذا الكلام لم يُسمع قبل القرآن الكريم، ولا عرفته العرب. كما في شرح القاموس نقلاً عن هذا الباب).

ومنها: «هَدَّ» في قولهم: «هذا رجلٌ هَدَّكَ من رجل» أي: كفاك من رجل. وقيل معناه: أنفلك وصف محاسنه.

وقال الزمخشري في الأساس: «هذا رجلٌ هَدَّكَ من رجل». إذا وُصِفَ بِجَلْدٍ وَشِدَّةٍ، أي: «غَلَبَكَ وكسرك». وهو يُشْتَى وَجُمِعَ وَيُدْغَرُ وَيُونَثُ، إذا كان ما هو له كذلك، تقول: «هذا رجلٌ هَدَّكَ من رجل». وهذه امرأة هَدَّتَكَ من امرأة، كما تقول: «كفاك وكفَّتَكَ» وقِسْ على ذلك أمثلة العتى والجمع.

ومن العرب من يُجْرِيه مجرى المصدر الموصوف به، فيجعله مصدرًا لهذَّ يهذُّ هذًا. وإذا كان كذلك بقي بلفظ واحد للجمع. ويتبع ما قبله في إعرابه على أنه نعت له - تقول: «هذا رجل هَدَّكَ من رجل» (بالرفع)، و«مررت بامرأة هَدَّكَ من امرأة» (بالجر) و«أكرمت رجلين هَدَّكَ من رجلين» (بالنصب). كما تقول: «هذا رجل حَسَبَكَ من رجل» (بالرفع) و«مررت بامرأة حَسَبِكَ من امرأة» (بالجر)؛ و«أكرمت رجلين حَسَبِكَ من رجلين» (بالنصب).

ويُقَالُ: «لَهَدَّ الرجلُ»، للمدح، بمعنى: «نِعْمَ»، وذلك إذا أَنْتَى عليه بِجَلْدٍ وَشِدَّةٍ. ويقال: «لَهَدَّ الرجلُ!»، للتعجب، بمعنى «ما أجَلَدَهُ!» وفي الحديث: «إن أبا لهبٍ قال: لَهَدَّ ما سَحَرَكُم صاحبكم!»، أراد التعجب، واللأم فيها للتأكيد.

(وفي «الفاوق» للزمخشري عند شرح هذا الحديث: إن معناه: لنعم ما سحركم، وفي «النهاية» لابن الأثير: إن معناه التعجب. قال: «لهدَّ» كلمة يتعجب بها يقال: لهذَّ الرجل! أي: ما أجلده. ثم ذكر أنها تكون أيضاً بمعنى «نعم» وفي «لسان العرب» و«تاج العروس» نحو ذلك.

وكونها هنا للتعجب أقرب إلى واقعة الحال، لأن أبا لهب (تبت يداه) إنما يتعجب من مصيرهم وجلدهم على تصديقهم النبي ﷺ في كل ما جاءهم به، حتى زعم أنه قد سحرهم، فكانه قال: ما أصبركم وما أجلدكم على سحر صاحبكم إياكم).

ومن الأفعال الجامدة «كذَّبَ»، التي تُسْتَعْمَلُ للإغراء بالشيء والحث عليه، ويرادُّ بها الأمر به ولزومه وإتيانه، لا الإخبار عنه. ومنه قولهم: «كذَّبَكَ الأمرُ، وكذَّبَ عليك». يُرِيدُونَ الإغراء به والحمل على إتيانه، أي: عليك به فالزُمَّه وإتيته، وقولهم: «كذَّبَكَ الصَّيْدُ» أي: أمثك فازميه. وأصلُ المعنى: كذَّبَ فيما أَرَاكَ وخذَعَكَ ولم يَصْدُقْكَ، فلا تُصَدِّقْهُ فيما أَرَاكَ، بل عليك به والزمه واته.

قال ابن السكيت: «تقول للرجل إذا أمرته بشيءٍ وأغريته. كذَّبَ عليك كذا وكذا، أي:

«عليك به، وهي كلمة نادرة» اهـ.

ثم جرى هذا الكلام مَجْرَى الأمر بالشئ، والإغراء به والحثُّ عليه والحثُّ على لزومه وإتيانه، من غير التفاتٍ إلى أصل المعنى، لأنه جرى مَجْرَى المثل، والأمثال لا يُلاحَظُ فيها أصلُ معناها وما قيلت بسببه، وإنما يُلاحَظُ فيها المعنى المجازيُّ الذي نُقِلت إليه وأُشْرِبَتْ.

(وهذا الكلام)، إما من قولهم: «كذبتُه عينه»، أي: أرته ما لا حقيقة له، كما قال الأخطل:

كذَّبْتُكَ عَيْنُكَ؟ أم رأيتَ بِوِاسِطِ عَلسِ الظَّلَامِ مِنَ الرَّبَابِ خَيْالاً^(١)
وأما من قولهم: «كذب نفسه، وكذبت نفسه». إذا غرَّها أو غرت، وحدثها أو حدثت بالأماني البعيدة والأمور التي يبلغها وسعه ومقدرته.

ومنه: قيل للنفس «الكذوب»، وجمعها «كُذْبٌ» - بضمين - قال الشاعر: «حتى إذا صدقتُه كُذْبُهُ»، أي: نفوسه، جعل له نفوساً لتفرَّق رأيه وتشتت وانتشاره. وقالوا ضد ذلك: «صدقتُه نفسه» أي: تُبِطته وأضعفت عزيمته كما قال الشاعر:

فأقبَلْ يَجْرِي عَلى قَدْرِهِ^(٢) فَلَمَّا دَنَا صَدَقْتُهُ الكُذُوبُ
أي: فلما دنا من الأمر الذي وُلِدَ عزيمته عليه تُبِطته نفسه وكسرت من همته. وقال لبيد:
وأكذِبَ النَّفْسَ، إِذَا حَدَّثَتْهَا إِنَّ صَدَقَ النَّفْسِ يُزْرِي بِالْأَمَلِ
(والمعنى نَشَطَهَا وَقَوَّهَا وَمَتَّنَهَا، ولا تُبِطَهَا، فإنك، إن صدقتها، (أي: تُبِطتها وفترتها) كان ذلك داعياً إلى عجزها وكلالها وفتورها، خشية التعب في سبيل ما أنت تريده).

ومن ذلك حديثٌ: «فمن احتجَمَ، فيومَ الخميس والأحدِ كَذَبَاك»، أي: عليك بهذين اليومين، فاحتجَمَ فيهما.

ومنه قولُ أعرابيٍّ، وقد نظرَ إلى جملِ نَضْوٍ^(٣): كَذَبَ عَلَيْكَ البِزْرُ والنَّوى^(٤)، وفي رواية: «الْقَتُّ والنَّوى»^(٥)، أي: عليك بهما والزَمهما فإنهما يُسْتَنَانك.

(١) واسط: بلد بالعراق بناه الحجاج بن يوسف الثقفي (سنة ٨٣هـ)، وجعله دار الإمارة، وهو الآن أطلال، وهو مذكور منصرف، وقد يؤنث فيمتنع من الصرف، والغلس: ظلمة آخر الليل، والرباب: اسم امرأة.

(٢) أي على ما يستطيعه من قوة وعزيمة وهمة ونشاط.

(٣) النضر: المهزول.

(٤) البزر: بكسر الباء، وفتحها ضعيف: كل حب يبذر للنبات، وجمعه بزور: فإن كتبتُه بالذال فتحت الباء، والنوى: بزر التمر ونحوه، الواحدة نواة.

(٥) القت: بفتح القاف: اليابس من نبات يقال له (الفصصة) بكسر الفاء بين وسكون الصاد الأولى: وهو نبات تعلقه الدواب، حبه كالكرسة، ولا يسمى فصصة وهو رطب، فإذا يبس فهو القت.

. وفي حديث عُمرَ: «شكا إليه عمرو بن معد يكرب، أو غيره، التَّفَرُّسَ»^(١)، فقال: «كذَّب عليك الظهائر»^(٢)، أي: عليك بالمشي فيها. وفي رواية: «كذَّب عليك الظواهر»^(٣).

وفي حديث له آخر: «إِنَّ عَمْرُو بْنَ مَعَدٍ يَكْرِِبُ شَكَا إِلَيْهِ الْمَعَصَى»^(٤)، فقال: «كذَّب عليك العسل»، يُرِيدُ الْعَسْلَانَ، (وهو مشي الذئب) أي: عليك بِسُرْعَةِ المشي. وفي حديث له غيره أنه قال: «كذَّبَ عَلَيْكُمْ الْحَجُّ، كَذَبَ عَلَيْكُمْ الْمُفْرَةُ، كَذَبَ عَلَيْكُمْ الْجِهَادُ، ثَلَاثَةٌ أَسْفَارٍ كَذَبْنَ عَلَيْكُمْ» أي: الرُّمُوزُ ذَلِكَ وَعَلَيْكُمْ بِهِ.

(وهذا كلام يراد به الإغراء بالشيء والحث عليه ولزومه، كما قدمناه، وهو خبر في معنى الأمر، كما في قولك: «رحمه الله» أي: اللُّهُمَّ ارحمه، ونحو: «أمكنتك الفرصة، وأمكنتك الصيد»، يريد الإغراء بهما والأمر بإتيانهما. والمعنى: عليكم بالحج والعمرة والجهاد، فأتوهن، فإنهن واجبات عليكم.

قال الزمخشري في «الفاوق»: (إنها كلمة جرت مجرى المثل في كلامهم. ولذلك لم تنصرف، ولزمت طريقة واحدة في كونها فعلاً ماضياً معلقاً بالمخاطب ليس إلا. وهي في معنى الأمر، كقولهم في الدعاء: رحمك الله، والمراد بالكذب: الترغيب والبعث، من قول العرب: كذبت نفسه: إذا منته الأمانى، وخيلت من الآمال ما لا يكاد يكون. وذلك ما يرغب الرجل في الأمور، ويبعث على التعرض لها. ومن ثمة قالوا للنفس: «كذوب» اهـ.

وقال: (الأعلم): العربُ تقول: «كَذَّبَكَ التَّمْرُ وَاللَّبْنُ»، أي: عليك بهما. وأصل الكذب: الإمكان. وقولك للرجل: «كذبت» أي: أمكنت من نفسك وضعفت فلهدأ اتسع فأغري به، لأنه متى أغري بشيء فقد جعل المغري به ممكناً مستطاعاً إن رامه المغري» اهـ. وقال الجوهري: «كذب» معناه هنا: وجب.

وقد ذكرنا لك من قبل ما فيه الكفاية في الكشف عن حقيقة هذا الكلام. فاعتصم به فإنه قول هو القول. فلا غاية وراءه والله أعلم).

ومن الأفعال الجامدة فعلاً التَّعَجُّبِ، وأفعالُ المَدْحِ، واللُّذْمِ، وسيأتي الكلام عليها.

(١) التفرس: داء يأخذ في الرُّجُلِ، وقيل: هو ورم يحدث في مفاصل القدم وأصابعها.

(٢) الظهائر: جمع ظهيرة: وهي شدة الحر.

(٣) الظواهر: ما أشرف من الأرض وارتفع، وكذلك: أعالي الأودية، كما أن البطاح بطنها.

(٤) المعص: بفتحين وبالعين المهملة: التواء في عصب الرجل، ويروى «المنص» بالعين المعجمة ساكنة، ويجوز تحريكها، وهو وجع في البطن، يقال: منص - بالمجهول - فهو ممنوص. وحينذاك يكون المراد بالعسل المادة الحلوة المعروفة، ويكون المعنى: عليك بشره فإنه دواء لذلك.

الفعل المتصرف

الفعلُ المتصرفُ: هو ما لم يُشبه الحرف في الجمود، أي: في لزومه طريقة واحدة في التعبير لأنه يَدُلُّ على حدث مقترن بزمان. فهو يَقْتَلِ التحولَ من صورة إلى صورة لأداء المعاني في أزمتها المختلفة. وهو قسمان:

تأم التصريف: وهو ما يأتي منه الأفعال الثلاثة باطراد، مثل: «كَتَبَ وَكَتَبْتُ وَكَتَبْنَا». وهو كلُّ الأفعال، إلا قليلاً منها.

وناقض التصريف: وهو ما يأتي منه فعلاين فقط. إما الماضي والمضارع، مثل: «كَادَ يَكَادُ، وَأَوْشَكَ يُوْشِكُ، وما زالَ وما يزالُ، وما انفكَّ وما ينفكُّ، وما برحَ وما يبرحُ». وكلُّها من الأفعال الناقصة. وإما المضارع والأمر، نحو: «يَدْعُ وَدَعَّ وَيَدْرُ وَدَرَّ».

(وقد سمع سماعاً نادراً الماضي من «يَدْعُ وَيَدْرُ»، فقالوا: (ودع وودر)، بوزن (وضع)، إلا أن ذلك شاذ في الاستعمال، لأن العرب كلهم، إلا قليلاً منهم، قد أميت هذا الماضي من لغاتهم. وليس المعنى أنهم لم يتكلموا به البتة، بل قد تكلموا به دهرأ طويلاً، ثم أمانوه بإهمالهم استعماله، فلما جمع العلماء ما وصل إليهم من لغات العرب وجدوه مماناً، إلا ما سمع منه سماعاً نادراً. ومن هذا النادر حديث (دعوا الحبشة وما ودعوكم). وقرى شذوذاً: «مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَنَ» ①، بتخفيف الدال. وسمع المصدر، من (يدع) كحديث: «لَيْتَهُنَّ أَقْوَامٌ هُنَّ وَدِهْمٌ الْجُمُعَاتِ»، أي: عن تركهن إياها. وسمع منها اسم الفاعل واسم المفعول في أبيات الشعر: وكل ذلك نادر في الاستعمال.

وذكر السيوطي في «معجم الهوامع». أن (ذر ودع) يعدان في الجوامد، إذ لم يستعمل منهما إلا الأمر. وهذا غفلة منه (رحمه الله) فإن (يدع) مضارع (دع) مستعمل كثيراً. وأما المضارع من (ذر) فقد جاء مستفيضاً في أفصح الكلام وأشرفه، وقد أحصيت ما ورد منه في القرآن الكريم، فكان عشرين ونيفاً.

٧ - فعلا التعجب

التعجبُ: هو استعظامُ فعلٍ فاعلٍ ظاهر المزية.

ويكونُ بالفاظٍ كثيرة، كقوله تعالى: «كَيْفَ نَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَتَمَنًا فَاتَيْنَكُمُ» [البقرة: ٢٨]، وكحديث: «سُبْحَانَ اللَّهِ! المؤمن لا يَنْجِسُ حَيًّا وَلَا مَيْتًا»، ونحو: «لِلَّهِ ذَرُّهُ فَارِسًا! والله أنت!» ونحو: «يا لك من رجل! وَحَسْبُكَ بِخَالِدٍ رَجُلًا! ونحو ذلك».

وكلُّ ذلك إنما يُفهمُ من قرينة الكلام، لا بأصل الوضع. والذي يفهم التعجب بصيغته الموضوعية للتعجب، إنما هو «فعلا التعجب».

وهما صيغتان للتعجب من الشيء ويكونان على وزن: «ما أفعل» و«أفعل به» نحو: «ما أحسن العلم! وأقبح بالجهل!».

وتُسمى الصيغة الأولى (فعل التعجب الأول)، والصيغة الثانية (فعل التعجب الثاني). وهما فعلان ماضيان. وقد جاءت الثانية منهما على صيغة الأمر، وليست بفعل أمر. ومدلول كلا الفعلين واحد، وهو إنشاء التعجب.

شروط صوغهما:

فعلا التعجب، كاسم التفضيل، لا يُصاغان إلا من فعل ثلاثي الأحرف، مُثبِت، متصرف، معلوم، تام، قابل للتفضيل، لا تأتي الصفة المُشَبَّهة منه على وزن «أفعل».

فلا يُبينان مما لا فعل له. كالصخر والحمار ونحوهما. وشذ قولهم: «ما أَرْجَلُهُ!» فقد بنوه من الرجولية^(١) ولا فعل لها، ولا من غير الثلاثي المجرد. وشذ قولهم: ما أعطاه للدرهم! وما أولاه للمعروف! بنوهما من «أعطى وأولى» وهما رباعيا الأحرف. وقولهم: «ما أتقاه! وما أملا القربة! وما أخصره!» بنوها من (اتقى وامتلا واختصر)، وهي خماسية الأحرف، وفي اختصر (البناء للمجهول) شذوذ وهو أنه فعل مجهول. وكذلك لا يبينان من فعل منفي خشية التباس النفي بالإثبات. ولا من فعل مجهول، خشية التباس الفاعلية بالمفعولية، لأنك إن بنيت من (نُصر) المجهول، فقلت: (ما أنصره!) التباس الأمر على السامع، فلا يدري أنتعجب من نصره أم من منصوريته. فإن أمن اللبس بأن كان الفعل مما لا يرد إلا مجهولاً، نحو: (زُهي علينا، وعُتيت بالأمر) جاز التعجب به على الأصح، فتقول: (ما أزهاه علينا، وما أعناه بالأمر!) ولا يبينان من فعل ناقص. ككان وأخواتها، وكاد وأخواتها.

وأما قولهم: «ما أصبح أبرّ ذها!» وما أمسى أدفأها!» ففعل التعجب إنما هو أبرد وأدفأ، وأصبح وأمسى زائدتان، كما تزداد (كان) بين (ما) وفعل التعجب، كما سيأتي.

غير أن زيادتهما نادرة، وزيادتها كثيرة، ولا يبينان مما لا يقبل المفاضلة. كemat وفتي، إلا أن يراد بمات معنى البلادة، فيجوز نحو: «ما أموت قلبه!» ولا مما تأتي الصفة المشبهة منه على وزن (أفعل) كآحمرّ وأعرجّ وأكحل وأشيب، وشذ قولهم: (ما أهوجه، وما أحمقه وما أرعنه! لأن الصفة منها هي أهوج وأحمق وأرعن).

وإذا أردت صوغَ فعلي التعجب مما لم يستوف الشروط، أتيت بمصدره منصوباً بعد «أشدّ» أو «أكثر» ونحوهما، ومجروراً بالباء الزائدة بعد «أشدّ» أو «أكثر» ونحوهما، تقول: «ما أشدّ

(١) الرجولية (بضم الراء وفتحها) والرجولة (بضمها)، اسم معنى من الرجل، ويراد بها الصفة التي من شأنه أن يكون متصفاً بها.

إيمانه، أو ابتهاجُهُ، أو سوادَ عينيه»، وتقول: «أبلغ بعوره، أو كحلِهِ! أو اجتهاده!».

صيغة (ما أفعله!)

يلي صيغة «ما أفعل» في التعجبِ المُتَعَجِّبِ منه منصوباً على المفعولية لـ «أفعل».

والهمزةُ في «ما أفعل» للتَّعْدِيَةِ. فمعنى قولك: «ما أجملَ الفضيلةَ». شيءٌ جعلها جميلةً، كما تقول: «أمرٌ أَعَدَّهُ وأقامه»، تريدُ أَنْ تُعَوِّدَهُ وقيامَهُ لم يكونا إلاً لأمرٍ. ثُمَّ حُمِلَ الكَلَامُ على معنى التعجب، فجرى مَجْرَى المَثَلِ، فلزِمَ طريقاً واحدةً في التعبير. و(ما) اسمٌ نكرةٌ تامةٌ بمعنى «شيء»، وقيل: هي (ما) الاستفهاميةُ خرجت عن معناها إلى معنى التعجب.

وعلى كل فهي في موضع رفع على الابتداء. وجاز الابتداء بها مع أنها نكرة، لنضمنها معنى التعجب. والفعل بعدها فعل ماضٍ للتعجب، وفاعله ضمير مستتر وجوباً يعود إليها. والمنصوب مفعوله. والجملة في محل رفع المبتدأ الذي هو (ما).

و(ما) النكرة التامة، هي التي تكون مكثفة بنفسها، فلا تحتاج أي صلة أو صفة، نحو: «أكرم رجلاً ما». ومنه المثل: «لأمر ما جدعٌ قصيرٌ أنفه». ومنها (ما) قبل فعل التعجب.

فإن احتاجت (ما) إلى جملة توصل بها فهي، معرفة موصولة. نحو: «أفعل ما تراه خيراً»: وإن احتاجت إلى ما توصف به من مفرد أو جملة، فهي نكرة موصوفة، نحو: «اعمل ما نافعاً للامة» أي: شيئاً نافعاً لها، ونحو: «اعمل ما من الأمور ينفع»، أي: شيئاً من الأمور نافعاً، فجملة (ينفع) في موضع نصب نعت لـ «ما».

وسياتي القول على الموصولية والموصوفية مبسوطاً في الكلام على الأسماء الموصولة وأسماء الاستفهام).

وتُرَادُ (كان) كثيراً بين (ما) وفعلٍ التعجب، نحو: «ما (كان) أَعَدَلَ عُمَرَا!» ومنه قولُ الشاعر:

ما (كان) أَسْعَدَ مَنْ أَجابَكَ آخِذاً بِهَدَاكَ، مُجَنِّباً هَوَى وَعِنادا

وقول الآخر:

حَبَّيْتُ تَجِيَّتَها، فقلْتُ لصاحبي: ما كانَ أَكْشَرها لَنا وأَقْلها!

ف (كان): تامة رافعة ما بعدها على الفاعلية و(ما): مصدرية والفعل بعدها في تأويل مصدرٍ منصوب على أنه مفعول به لفعل التعجب، والمصدر الموزول هو المتعجب منه، فإن أردت الاستقبال قلت: «ما أحسن ما يكون البدر ليلة الغد».

صيغة (أفعل به!)

كما يلي المُتَعَجِّبِ مِنْهُ صيغة «ما أفعل»، منصوباً على المفعولية، يلي صيغة «أفعل»

الْمُعْتَجِبُ مِنْهُ، مجروراً بباء زائدة لفظاً، مرفوعاً على الفاعلية محلاً.

ويبقى الفعل بلفظ واحد للجميع، تقول: «يا رجلُ أكرمُ بسعاداً ويا رجلاً ويا امرأتان أكرمُ بها! ويا رجلاً أكرمُ بها! ويا نساء أكرمُ بها!».

فقولك: «أقبح بالجهل» أصله: «أقبح الجهل» أي: صار ذا قبح. فالهمزة للصيرورة، كما قالوا: «أعدُّ البعير»، أي صار ذا عُدَّة^(١). ثم أخرج عن لفظ الخبر إلى لفظ الأمر، لإفادة التعجب، كما أخرج الأمر بمعنى الدعاء عن لفظه إلى لفظ الخبر في قولهم: «رحمك الله، ويرحمك الله».

والباء هنا زائدة في الفاعل، كما في: «كفى بالله شهيداً». وذلك أنه لما غيِّرت صورة الماضي إلى الأمر، لإرادة التعجب، قُبِحَ إسنادُ صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر إسناداً صريحاً، فزيدت الباءُ في «أكرم» زيادةً مُلتزِمةً، ليكون على صورة المفعول به المجرور بحرف الجر الزائد لفظاً، كما في قوله تعالى: «وَلَا تُقْفُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى الْتَلْكَأِ» [البقرة: ١٩٥] وزيادتها هنا بخلافها في فاعل «كفى» فهي غيرُ مُلتزِمةٍ فيه، فيجوز حذفها، كما قال الشاعر:

عَمَيْرَةٌ وَدَعٌّ، إِنَّ تَجَهَّزْتَ عَادِيَا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِيَلْمَرُوْهُ نَاهِيَا

وأما إهراب: «أقبح بالجهل»، فأقبح: فعل ماضٍ، جاء على صيغة الأمر، لإنشاء التعجب. وهو مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره السكون الذي اقتضته صيغة الأمر، والباء: حرف جر زائد، والجاهل: فاعل (أقبح) وهو مجرور لفظاً بالباء الزائدة، مرفوع محلاً لأنه فاعل.

وقال الزمخشري في (المفضل) في قولهم: «أكرم يزيد»: «إنه أمر لكل أحد بأن يجعل زيدا كريماً»، أي: بأن يصفه بالكرم والباء مزيدة - مثلها في قوله تعالى: «وَلَا تُقْفُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى الْتَلْكَأِ» [البقرة: ١٩٥] للتأكيد والاختصاص أو هو أمر بأن يصيره ذا كرم، والباء للمتعدية. هذا أصله ثم جرى مجرى المثل فلم يغير عن لفظ الواحد في قولك: (يا رجلاً أكرم يزيد ويا رجلاً أكرم يزيد) أ.هـ.

فعلى هذا فمجرور الباء في موضع المفعول به لأنه في موضع الفاعل ويكون فاعل (أكرم) مستتراً تقديره أنت مثله في كل أمر للواحد وما هذا ببعيد، وهو قول جماعة من العلماء غير الزمخشري كالغراء والزجاج وابن كيسان وابن خروف.

(وثمره الخلاف بين جعله أمراً صورة ماضياً حقيقة وجعله أمراً صورة وحقيقة أنه لو اضطرَّ شاعر إلى حذف هذه الباء الداخلة على المتوجب منه لزمه أن ينصب ما بعدها على رأي الغراء ومن تابعه لأنه مفعول به، وأن يرفعه على رأي الجمهور لأنه فاعل).

(١) الفدة: قطعة لحم صلبة تحدث عن داء بين الجلد واللحم.

ولا يجوزُ حذفُ الباءِ الداخلة على المُتَعَجِّبِ منه في نحو قولك: «أجمل بالفضيلة!»، وإن كانت زائدة، لأنَّ زيادتها مُلتزِمةٌ، كما قَدَّمنا، إلا أن تكون قبل «أنَّ وأن» فيجوز حذفُها، لأطراد حذف حرف الجرِّ قبلهما، كقول الشاعر:

وقال نَبِيُّ المُسْلِمِينَ: تَقَدَّمُوا وَأَحِبُّوا إِلَيْنَا أن يكون المُقَدِّمًا
أي: أحبب إلينا بأن يكون المُقَدِّم.

أحكام فعلين التعجب

١ - لا يكون المُتَعَجِّبُ منه (منصوباً كان، أو مجروراً بالياء الزائدة) إلا معرفةً أو نكرةً مُختصَّةً، لتحصلُ الفائدةُ المطلوبة، وهي التعجب من حال شخص مخصوص فلا يُقال: «ما أحسن رجلاً!»، «ولا أحسن بقائم»، لعدم الفائدة. فإن قلت: «ما أحسن رجلاً يفعلُ الخير!» و«أحسن بقائم بالواجب!» جاز، لحصول الفائدة.

٢ - يجوز حذفُ المُتَعَجِّبِ منه - وهو المنصوب بعد «ما أفعل». والمجورُ بالياء بعد «أفعل» - إن كان الكلام واضحاً بدونه، فالأول كقوله:

جزى اللهُ عني، والجزاء بفضلِهِ، رَبِيعَةً حَيْرًا، ما أَعَفَّ وأَكْرَمًا^(١)

أي: «ما أعفهم! وما أكرمهم!» والثاني: كقوله تعالى: «أَتَمِّعَ بِهِمْ وَأَبْصِرَ» [مريم: ٣٨] أي: أبصر بهم! وقول الشاعر:

أعزُّ بنا وأكفٍ إن دُعِينَا يوماً إلى نُضرةٍ مَنْ يَلِينَا
أي: وأكف بنا! والمعنى: ما أعزنا! وما أكفنا لهذا الأمر^(٢)

ويُستَرَكَبُ في حذفه بعد «أفعل» أن يكون معطوفاً على أفعلٍ آخرٍ مذكورٍ معه ومثل ذلك المحذوف، كما رأيت في الآية الكريمة والبيت. ولا يجوز حذفه إن لم يكن كذلك. وشذ قول الشاعر:

فَذَلِك، إن يَلْتَقِ الْمَخِيبةُ يَلْقَها حَمِيداً، وإن يَسْتَعْنِ يوماً فأَجْدِرِ^(٣)

(١) البيت ينسب لأمر المؤمنين علي بن أبي طالب، عليه السلام، وربيعة: مفعول جزى الأول، وخيراً مفعول الثاني، وجملة (الجزاء بفضلِهِ) من المبتدأ والخبر معترضة بين الفعل ومفعوله.

(٢) فهو من الكفاية، أي: إن فينا الكفاية للقيام بذلك.

(٣) البيت لعروة بن الورد المشهور بعروة الصعاليك، وهو شاعر مضري من شعراء الجاهلية، وفارس مشهور من فرسانها، وصلوك من صعاليكها المعدودين المقدمين الأجواد، ولقب بعروة الصعاليك لجمعه إياهم وقيامه بأمرهم ورزقه إياهم مما يغمه، يصف بهذا البيت صلوكاً، ومعنى البيت: إن هذا الصلوك إن أقدم

أي: فأجيز به أن يستغني!

٣ - إذا بُنيَ «فعلات التعجب» من مُعتلِّ العين، وجب تصحيح عينهما، فلا يجوز إعلالها، نحو: ما أطولها وأطول بها!.

وكذلك يجبُ فُكُّ الإدغام في أفعال، نحو: «أعزُّ علينا بأن تفرقتنا!» و«أشيدُ بسواد عينه!».

٤ - لا يُصَرَّفُ في الجملة التعجبية بتقديم ولا تأخير ولا فصل، إلا الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بالظرف، أو المجرور بحرف الجرّ (بشرط أن يتعلقا بفعل التعجب)^(١)، أو النداء، فالفصل بها جائز. فالفصلُ بالظرف نحو أن تقول: «ما أجملُ ليلةَ التَّمِ البدر!» ونحو قول الشاعر:

أقيمُ بِنَدْرِ الحَزْمِ، ما دامَ حَزْمُها وأحمرِ إذا حالَتْ، بأن أتحوَّلَا^(٢)

والفصلُ بالجارِّ والمجرور نحو: «أحسنُ بالرجلِ أن يصدقَ! وما أقيحُ أن يكذبَ!» ومنه:

«واحبب إلينا أن يكونَ المُقدِّما»، وقول الآخر:

خَليلِيَّ، ما أخْرَى بِذِي اللَّبِّ أن يُرى صبوراً! ولكن لا سبيلَ إلى الصُّبرِ
وقولُ عَمْرٍو بن مَعَدٍ يكرهُ نَثْرًا: لِيَلَهُ ذُرٌّ بِنِي سُلَيْمٍ! ما أحسنُ في الهيجا لقاءها! وأكرمُ في اللزيات^(٣) عطاءها! وأثبت في المكرمات بقاءها!.

والفصلُ بالنداء كقول أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام): «أعزُّ عليّ، أبا اليَقْظانِ، أن أراك صريعاً مُجدلاً»^(٤)!

٥ - إن تعلَّقَ بفعلِي التعجب مجرورٌ هو فاعلٌ في المعنى، جُرَّ به «إلى»، نحو: «ما أحبُّ زهيراً إلى أبيه»^(٥)! ونحو: «ما أبغضُ الخائنَ إليّ»^(٦). ولا يكونُ هذا إلا إذا دَلَّ فعلُ التعجب على

على ما يروم فلفي الموت لقيه محموداً، وإن نجح فاستغنى كان خليفاً به ذلك، وجديراً بأن يتال ما يروم، والصعلوك الفقير، وصعاليك الغرب: ذؤبانهم أي: لصوصهم والشاذ منهم.

(١) فإن كان الظرف أو المجرور بحرف الجر غير متعلقين بفعل التعجب امتنع الفصل بهما فلا يقال: «ما أحسن بمعروف امرأة» ولا «ما أحسن عندك ثباتاً».

(٢) الظرف في هذا البيت هو (إذا)، وهو هنا ظرف محض لم يتضمن معنى الشرط، وهو متعلق بأحمر.

(٣) اللزيات: الشدائد.

(٤) يريد عمار بن ياسر (رضي الله عنه)، لما رآه مقتولاً. ومعنى (مجدلاً): مطروحاً على الجدالة (بفتح الجيم) وهي الأرض، وهذا الكلام من أمير الفصحاء يرد على منع الفصل بالنداء.

(٥) فالأب: هو الفاعل المحب، وزهيراً: هو المفعول المحبوب، فإن أردت العكس جررته باللام فقلت: «ما أحب زهيراً لأبيه» فيكون زهيراً هو المحب والأب هو المحبوب.

(٦) فالتكلم هو الفاعل المبغض، والخائن هو المفعول المبغض، فإن أردت العكس جررته باللام فقلت: «ما أبغض الخائن لي» فيكون الخائن هو الفاعل والتكلم هو المفعول.

حُبٌّ أو بُغْضٌ^(١)، كما رأيت.

فإن كان في المعنى مفعولاً، وكان فعلُ التعجب في الأصل مُتَعَدِّياً بنفسه، غير دالٍّ على عِلْمٍ أو جهلٍ، جُرَّ بِاللَّامِ نحو: «ما أحبُّ زُهَيْراً لأبيه! وما أبغضني للخائن! وما أكسبني للخير!».

فإن دُلَّ على علم أو جهلٍ جَرَزَتْ المفعول بالباء: نحو: «ما أعرفني بالحقِّ! وما أجهلُهُ بالصدق! وما أبصرُك بمواقع الصواب! وما أعلمُهُ بطرُقِ السداد!».

وإن كان فعلُ التعجب في الأصل مُتَعَدِّياً بحرف جر، جَرَزَتْ مفعولُهُ بما كان يتعدى به من حرفٍ، نحو: «ما أغضبني على الخائن! وما أرضاني عن الأمين! وما أمسكني بالصدق، وما أكثر إذعاني للحقِّ».

٦ - وقد وَرَدَ تصغيرُ «ما أفعلُ» شُدُوذًا، وهو فعلٌ لا يُصَغَّرُ، لأنَّ التصغير من خصائص الأسماء. غير أنه لما أشبه اسم التفضيل وزنًا وأصلًا ودلالةً على المبالغة، سهل عليهم ذلك، كقوله:

يا ما أميلح غزلاناً، شدن، لنا من هؤليائكن الضال والسمير^(٢)
قالوا: «ولم يُسَمَّعْ إلا في ما أملح، وما أحسن». غير أنه يجوز القياسُ على هذا الشذوذ، إذا أريدَ به مع التعجب التَّحَبُّبُ كما رأيتُ في البيت، وعليه يجوز أن تقول: ما أخيلاهُ! وما أدبناهُ إلى قلبي! وما أظيرف حديته! وما أظيرف مجله!».

٨ - أفعال المدح والذم

أفعال المدح هي: «نعمَ وحبٌ وحبذا».

وأفعال الذمِّ هي: «بس وساء ولا حبذا».

وهي أفعالٌ لإنشاءِ المدح أو الذمِّ جَمَلُها إنشائيةٌ غير طلبية، لا خبرية. ولا بُدُّ لها من مخصوصٍ بالمدح أو الذم.

(١) أي: إن كان معناه يقرب من معنى الحب: كالود والمقت، أو من معنى البغض: كالمقت والقلبي والكراهة والشأن.

(٢) شدن: النون الثانية ضمير جمع المؤنث، يقال: شدن الظبي: إذا قوي وطلع قرناه واستغنى عن أمه: (ولنا): جار ومجرور في موضع نصب نعمت لغزلانا، وأصل التركيب: يا أملح غزلاناً لنا شدن. وقوله: «من هؤليائكن»: متعلق باملح: وهو مصغر (هؤلاء)، والضال: شجر السدر البري، والسمير) بفتح السين وضم الميم: شجر الطلح، وهو من أشجار البادية، والطلع المذكور في قوله تعالى: ﴿وطلح متضود﴾ [الواقعة: ٢٩] هو الموز.

(فإذا قلت: «نعم الرجل خالد، وبئس الرجل فلان». فالمخصوص بالمدح هو (خالد)، والمخصوص بالذم هو (زيد).

وهي غير محتاجة إلى التصرف، للزومها أسلوباً واحداً في التعبير، لأنها لا تدل على الحدث المتطلب للزمان، حتى تحتاج إلى التصرف بحسب الأزمنة. فمعنى المدح والذم لا يختلف باختلاف الزمان).

حَبْذا وَحَبٌ وَلَا حَبْذا

حَبْذا وَحَبٌ: فعلان لإنشاء المدح.

فأما «حَبْذا» فهي مُركِبةٌ من «حَبٌ» و«ذا» الإشارية، نحو: «حَبْذا رجلاً خالدٌ».

(فحَبٌ: فعل ماضٍ، و«ذا» اسم إشارة فاعله، ورجلاً: تمييزٌ لهذا، رافعٌ إبهامه. وخالد: مبتدأٌ مرفوعٌ مؤخر، خبره جملة «حَبْذا» مقدمة عليه).

ولا يتقدم عليه المخصوصُ بالمدح، ولا التَّمييزُ فلا يُقالُ: «خالدٌ حَبْذا رجلاً» ولا «رجلاً حَبْذا خالداً».

أما تقديم التَّمييزِ على المخصوصِ بالمدح فجائزٌ، كما رأيت، بل هو الأولى، ومنه قول الشاعر:

ألا حَبْذا قوماً سُلَيْمٌ، فإنهم وَقَوْا، وتَواصَوْا بالإعانةِ والسُّبْرِ
ويجوزُ أن يكون بعده، كقول الآخر:

حَبْذا السُّبْرُ شَيْمَةٌ لامرئٍ ورا مَ مُباراةٌ مُولَعٍ بالمَغْناني^(١)
(ذا) في «حَبْذا» تلتزم الأفراد والتذكير في جميع أحوالها. وإن كان المخصوصُ بخلاف ذلك. قال الشاعر:

يا حَبْذا جَبَلُ الرِّيانِ من جَبَلِ وَحَبْذا ساكِنُ الرِّيانِ، مَنْ كانا
وَحَبْذا نَفْحَاتُ من يَمانيَّةٍ تَأْتِيكَ من جَبَلِ الرِّيانِ، أحياناً
فذا: مفردٌ مذكر، والمخصوصُ - وهو «النَّفْحَاتُ» - جمعٌ مؤنث، وقال الآخر:

حَبْذا أنُثُما حَليلَيَّ إنْ لم تَغْدُلانِي في دَمْعِي المُهُراقِ^(٢)
فالمخصوص هنا مثنى، و«ذا» مفرد. وقال غيره: ألا حَبْذا هندا وأرضٌ بها هندٌ، فذا: مذكر. وهند: مؤنث.

(١) المغناني: جمع مغنى، وهو المنزل الذي أقام به أهله ثم ارتحلوا، من غنى بالمكان إذا أقام فيه.

(٢) المهراق: المسفوح المصبوب: من هراق الماء إذا أراقه وصبه.

وقد تدخلُ «لا» على «حبذا» فتكون مثلُ: «بَسَّ» في إفادة الذمِّ، كقول الشاعر:

ألا حبُّنا عاذري في الهوى ولا حبُّنا الجاهلُ العاذلُ
وقول الآخر:

ألا حبُّنا أهلُ المَلا، غيرَ أنَّه إذا ذُكرتْ هندُ، فلا حبُّنا هيا^(١)

ولا يجوز أن تدخلَ على مخصوص «حبُّنا» نواسخُ المبتدأ والخبر، وهي: «كان وأخواتها، وظنُّ وأخواتها، وإنَّ وأخواتها»، فلا يقال: «حبذا رجلاً كان خالدٌ» ولا «حبُّنا رجلاً ظننْتُ سعيداً».

ويجوز حذفُ مخصوصها إن عُلِمَ: كان تُسال عن خالدٍ مثلاً، فتقول: «حبُّنا رجلاً» أي: حبُّنا رجل هو، أي: خالدٌ. ومنه قول الشاعر:

ألا حبُّنا، لولا الحياءُ. ورؤيما مَنَعَتْ الهوى ما لَيْسَ بِالمتقاربِ^(٢)

وأما «حبٌّ» ففاعله هو المخصوص بالمدح، نحو: «حبُّ زهيرٍ رجلاً». وقد يُجرُّ بياءً زائدة، نحو: حبٌّ به عاملاً، ومنه قول الشاعر:

فقلنَّ: اقتلوا عنكم بزاجها وحبُّ بها مقولةٌ حينَ تُقتلُ^(٣)

(١) هذا البيت مطلع قصيدة لكثرة أم شملة بن برد المنفري، قالت ذلك مية صاحبة ذي الرمة، وبعده:

على وجه مي مسحة من ملاحه وتحت الشيباب الخزي لو كان باديا
ألم تر أن الماء يخلف طعمه وإن كان لون الماء في العين صافيا
إذا ما أتاه وارد من ضرورة تولى بأضعاف الذي جاء ظاميا
كذلك مي في الشيباب إذا بدت وأثوابها يخفين منها المخازيا

تريد أن لا قيمة لجمال الظاهر إن لم يحمل الباطن، و(يخلف): يتغير، وهو من باب «دخل» من (خلف) القم والماء خلوناً) إذا تغير طعمهما.

(٢) أي: حبُّنا حالتي معك، أو المعنى: حبُّنا خلغ العذار في هواك، لولا الحياء يمنعني ذلك، ويحول دوني ودونك، فالحياء مبتدأ، خبره محذوف تقديره (يمنعني)، وقيل: إن التقدير: ألا حبُّنا ذكر هذه النساء لولا أني أستحي أن أذكرهن، غير أن ما قبل هذا البيت يدل على ما ذكرناه، وهو قوله:

هويتك، حتى كاد يقتلني الهوى وزرتك، حتى لامني كل صاحب
وحسني رأى مني أعاديك رقة عليك. ولولا أنت ما لان جانبي

وقوله: ما ليس بالمتقارب، قد وضع فيه (ما) التي لغير العاقل موضع (من)، ويروى أيضاً: من ليس بالمتقارب، يريد أنه ربما أحب من لا يطعم في قربه.

(٣) اقتلوا: أسكروا سورتها وحدتها بزجها بالماء. والضمير للخمر و(حين تقتل) أي: تمزج بالماء، من قتل الخمر: إذا خلطها بالماء لإضعاف تأثيرها.

وأصله: «حَبَبٌ» بضم الباء، بمعنى: صار محبوباً. ولذا يجوز أن يقال فيه: «حَبٌّ»، بضم الحاء، بنقل حركة الباء إلى الحاء، وهو كثير في الاستعمال.

نِعْمٌ وَبِئْسَ وَسَاءٌ

نعم: فعلٌ لإنشاء المدح. وبِئْسَ وساءٌ: فعلاّن لإنشاء الذم.

(قال في «المختار»: «نعم»: منقول من نِعِم فلان بفتح النون وكسر العين؛ إذا أصاب النعمة. وبِئْسَ: «منقول من بِيَسَّ، بفتح الباء وكسر الهمزة» إذا أصاب يؤساً فُنُقلاً إلى المدح والذم - فشابهها الحروف، فلم يتصرفاً» اهـ.

وأما (ساء) فهو منقول من (ساء يسوء سواء) (بفتح السين في المصدر): إذا قبح. تقول: ساء عمله، وساءت سيرته. ثم نقل إلى الذم، فلم تتصرف كما تتصرف (بئس).

وفي «نِعْمٌ وَبِئْسَ»، أربع لغات: «نِعْمٌ وَبِئْسَ» بكسر فسكون - وهي أنصحهن، وهي لغة القرآن الكريم. ثم: «نِعْمٌ وَبِئْسَ» - بكسر أولهما وثانيهما -، غير أن الغالب في «نِعْمٌ» أن يجيء بعده (ما)، كقوله تعالى: ﴿بَيْنَمَا يَمْشِيَانِ فِي الْأَرْضِ إِذْ لَقِيَهُمَا امْرَأَتُهُمْ قَالَتِ إِنَّهُمَا صَاهِبَا الْحَدِيثِ لَمَّا كَانَا فِي الْغُلَبِ يَنْصُرَانِ﴾ [النساء: ٥٨]. ثم «نِعْمٌ وَبِئْسَ» بفتح فسكون - ثم: «نِعْمٌ وَبِئْسَ». - بفتح فكسر - وهي الأصلُ فيهما.

ولا بُدُّ لهذه الأفعال من شيئين: فاعل ومخصوصٍ بالمدح أو الذم نحو: «نِعْمَ الرجلُ زُهَيْرٌ». فالرجلُ هو الفاعلُ والمخصوصُ بالمدح هو زهيرٌ.

أحكام فاعل هذه الأفعال

فاعلُ هذه الأفعالِ نوعان:

الأول: اسمٌ ظاهرٌ معرفٌ بالجنسية، التي تُفيد الاستغراق (أي: شمول الجنس) حقيقةً، أو اسمٌ مضافٌ إلى ما اقترنَ بها، أو اسمٌ أُضيفَ إلى مُقترنٍ بها.

فالأولُ نحو: «نِعْمَ التلميذُ زهيرٌ» و«بِئْسَ الشرابُ الخمرُ». والثاني نحو: «وَلَقَدْ كَرَّمَ اللَّهُ الْفَوَاقِشَ» [النحل: ٣٠]، و«وَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ» [النحل: ٢٩]. والثالثُ، نحو: نِعْمَ حَكِيمٌ شُعْرَاءُ الجاهليةِ زهيرٌ، ومنه قول الشاعر:

فِينِعْمَ ابْنِ أُخْتِ الْقَوْمِ، عَيْرٌ مُكْذِبٍ زُهَيْرٌ، حُسَامٌ مُفْرَدٌ مِنْ حَمَائِلٍ^(١)

(١) البيت لأبي طالب (عم النبي ﷺ) من لاميته المشهورة، وهي تبلغ اثنين وثمانين بيتاً، و(الحمائِل) جمع حمالة، وهي علاقة السيف، و(حسام) خيرٌ لمبتدأ محذوف تقديره هو، وقد جعله العيني في شرح الشواهد الكبرى نعتاً لزهير، وهذا سبق قلم منه (رحمه الله) لأن زهيراً معرفة، وحسام نكرة، والنكرة لا توصف بها المعرفة.

والحق أن (أل)، التي تسبق فاعل هذه الأفعال، للجنس على سبيل الاستغراق حقيقة، كما قدّمنا. فهي مفيدة للإحاطة والشمول حقيقة لا مجازاً، فيكون الجنس كله ممدوحاً أو مذموماً، والمخصوص مندرج تحت الجنس، فيشمه المدح أو الذم. فإذا قلت: «نعم الرجل زهير» فالمدح قد وقع أولاً على جنس الرجل كله على سبيل الشمول حقيقة. ثم على سبيل المخصوص بالمدح، وهو زهير، فيكون المخصوص قد مدح مرتين: مرة: مع غيره، لدخوله في عموم الجنس، لأنه فرد من أفراد ذلك الجنس، ومرة: على سبيل التخصيص، لأنه قد خص بالذكر. ولذلك يسمى المخصوص.

والغرض من جعلها للاستغراق والشمول على سبيل الحقيقة هو المبالغة في إثبات المدح للممدوح والذم للمذموم، بجعلك المدح والذم للجنس، الذي هو المخصوص فرد منه. ثم يأتي المخصوص مبيّناً المدار من الإجمال في مدح الجنس على سبيل الحقيقة.

ولك أن تجعل (أل) هذه للاستغراق لا على سبيل الحقيقة. بل على سبيل المجاز. مدعياً أن هذا المخصوص هو جميع الجنس لجمعه ما تفرّق في غيره من الكمالات أو النقصان فإن قلت: «نعم الرجل زهير»، فقد جعلت زهيراً هو جميع الجنس مبالغة، لاستغراقه جميع كمالاته، ولم تقصد من ذلك إلا مدحه. ونظير ذلك أن تقول: «أنت الرجل»، أي اجتمعت فيك كل صفات الرجال.

وقد يقوم الاسم الموصول، إذا أريد به الجنس لا العهد مقام المَعْرِفِ بِالِالْجِنْسِيَّةِ، فيكون فاعلاً لهذه الأفعال، كما تكون هي، نحو: «نِعَمَ الَّذِي يَفْعَلُ الْخَيْرَ زَهِيرٌ» و«بِئْسَ مَنْ يَخُونُ أُمَّتَهُ فَلَانَ».

(فإن الاسم الموصول، إذا لم يرد به العهد، بل أريد به العموم، أشبه المقترن بال الجنسية فيصح أن تسند إليه هذه الأفعال، كما تسند إلى المقترن بال الجنسية).

الثاني: أن يكون فاعلها ضميراً مستتراً مُفْتَسِراً بنكرة منصوبة على التمييز، واجبة التأخير عن الفعل والتقديم على الممدوح أو المذموم، مطابقة لهما إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنياً. ويأتي بعد ذلك المخصوص بالمدح أو الذم مرفوعاً على الابتداء، والجملة قبله خبره، نحو: «نِعَمَ رَجُلًا زَهِيرٌ».

والتمييز هنا مَحْوَلٌ عن فاعلٍ مُقْتَرِنٍ بِ(أل)، لذا يجوز تحويله إلى فاعلٍ مُقْتَرِنٍ بِهَا، فتقول: «نِعَمَ الرَّجُلُ زَهِيرٌ».

وقد تكون النكرة كلمة (ما) - التي هي اسم نكرة بمعنى «شيء» - فتكون في موضع نصب على التمييز، على ما اختارهُ الْمُحَقِّقُونَ من النحاة. وهو أقرب الأقوال فيها. سواء أثلّثت باسم،

نحو: «نِعْمًا التَّقْوَى»^(١)، ومنه قوله تعالى: «إِن تَبُدُّوا أَلصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هُنَّ» [البقرة: ٢٧١]^(٢)، أم ثلثت بجملة فعلية، كقوله تعالى: «نِعْمًا يَظُنُّكَ رَبُّكَ» [النساء: ٥٨]^(٣) أم لم تثل بشيء نحو: «أكرمه إكراماً»^(٤).

ومنى كان فاعلها ضميراً وجب فيه ثلاثة أشياء:

الأول والثاني: إفرادُه واستتارُه، كما رأيت. فلا يجوز إبرازُه في تشبيه ولا جمع، استغناء عنه بتشبيه تمييزه أو جمعه، سواء أتأخر المخصوص أم تقدم. فلا يقال: «نِعْمًا رجلين خالد وسعيد»، ولا «خالد وسعيد نِعْمًا رجلين».

الثالث: وجوبُ أن يُفسرَهُ اسمٌ بكرةٌ يُذكرُ بعده منصوباً على التمييز كما قدمنا.

وإذا كان الفاعلُ مؤنثاً جازَ أن تلحقَ الفعلَ تاءُ التانيث، سواء أكان مُظهِراً، نحو: «نِعْمت المرأةُ فاطمة»، وجازَ أن لا تلحقه هذه التاءُ استغناءً عنها بتأنيث التمييز المُفسر، ذهاباً إلى أن هذه الأفعالُ لما أشبهت الحرفَ في الجمود لزمَت طريقةٌ واحدةٌ في التعبير، فنقول: «نعمَ المرأةُ فاطمة»، ونعمَ امرأةُ فاطمة. ومنه قول الشاعر:

تَقُولُ عَرِيسِي، وَهِيَ لِي عَوْمَرَةٌ: بِشَسِ امْرَأَ، وَإِنْسِي بِشَسِ الْمَرْءِ^(٥)
وقول الآخر:

نِعْمَ الْفَتَاةُ فَتَاةٌ هِنْدُ، لَوْ بَدَلْتُ رَدَّ التَّحِيَّةِ نُظْمًا، أَوْ بِلِيَمَاءِ
وكذا، إذا كان المخصوصُ مؤنثاً، يجوزُ تذكيرُ الفعلِ وتأنيثُه، وإن كان الفاعلُ مُذكراً، فنقول: «بِشَسِ أَوْ بِشَسِ الشَّرَابِ الحَمْرُ» و«نِعْمَ أَوْ نِعِمَّتِ الثَّوَابِ الجَنَّةُ»، وعليه قول الشاعر:
نِعِمَّتْ جِزَاءُ الْمُتَّقِينَ الجَنَّةُ دَارُ الأَمَانِ وَالْمُنَى وَالْمِئَنَةُ

(١) أي: نعم شيئاً التقوى.

(٢) أي: نعم شيئاً هي، أي الصدقات، والمعنى: فنعمة شيئاً إيدأوها.

(٣) أي: نعم شيئاً يعظكم به، والمخصوص هنا محذوف، وجملة يعظكم به نعت له، والتقدير: نعم شيئاً يعظكم به.

(٤) أي: نعم شيئاً هو، أي: الإكرام. والمخصوص هنا أيضاً محذوف، وهو ضمير الإكرام.

(٥) العرس: الزوجة. (وإلي) هنا بمعنى معي، و(العومرة): الصياح والصخب والاختلاط والجلبة، يقال منه: عومر القوم: إذا صاحوا وصخبوا واختلطوا، وعومر فلان القوم: إذا جمعهم وحبسهم في مكان ما، و(المرء): المرأة، وهي مخففة عنها.

أحكام المخصوص بالمدح والذم

لا يجوز أن يكون المخصوص بالمدح أو الذم إلا معرفة، كما رأيت في الأمثلة المتقدمة، أو نكرة مُفيدة، نحو: «نعم الرجلُ رجلٌ يُحاسب نفسه». ولا يقال: «نعم العاملُ رجل»، لعدم الفائدة.

وهذا المخصوص مرفوعٌ أبداً، إما على الابتداء، والجملة قبله خبره.

وإما على أنه خبرٌ لمبتدأ محذوف وجوباً، لا يجوزُ ذكره، ويكونُ التقديرُ في قولك: «نعم الرجلُ زهيرٌ». «نعم الرجلُ هو زهيرٌ».

(والكلام حينئذٍ يكون كأنه جواب لسانل سأل: «من هو؟» حين قلت: «نعم الرجل»، فقلت مجيباً: «زهير»، أي: هو زهير. ولا يجوز ذكر هذا المبتدأ، لأنه أحد المواضع التي يجب فيها حذفه. كما ستعلم في الجزء الثاني من هذا الكتاب).

وقد يُحذفُ المخصوص، إذا دلَّ عليه دليل، كقوله تعالى: ﴿يَسْمُ الْفَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ [ص: ٣٠]، أي: نعم العبد أيوب. وقد علم من ذكره قبل. وقوله سبحانه: ﴿وَالْأَرْضُ قَرَشْتَهَا فَوَسَّ الْمَهْدُونَ﴾ [الذاريات: ٤٤٨]، أي: نعم الماهدون نحن. ومنه قول الشاعر:

نِعْمَ الْفَتَى فُجِعَتْ بِهِ إِخْوَانُهُ يَوْمَ الْبَقِيْعِ حَوَادِثُ الْإِيَّامِ
أي: نعم الفتى فتى فجعته حوادث الأيام به إخوانه يوم البقيع. فجملة «فجعته» في موضع رفع صفةً لفتى المحذوف، وهو المخصوص المحذوف.

ومن حق المخصوص أن يُجانس الفاعل. فإن جاء ليس من جنسه، كان في الكلام مجازاً بالحذف، كأن تقول: «نعم عملاً زهيرٌ»، فالكلام على تقدير مُضَافٍ نَابٍ فِيهِ عَنْهُ الْمَضَافُ إِلَيْهِ، إِذِ التَّقْدِيرُ: «نِعْمَ عَمَلًا زهيرٌ»، ومنه قوله تعالى: ﴿مَثَلًا لِّلْقَوْمِ الَّذِينَ كَدَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ [الاعراف: ١٧٧]. والتقدير: «ساء مثلاً مثل القوم».

ويجوز أن يُبَيِّنَ المخصوص، في هذا الباب، نواسخُ المبتدأ والخبر، سواءً أتقدم المخصوص، نحو: كان زهيرٌ نعم الشاعر، ونحو قوله:

إِنَّ ابْنَ عَبِيدِ اللَّهِ يَنْفَسُ مِمَّ أَخُو السُّدَى وَابْنُ الْعَشِيرَةِ
أَمْ تَأَخَّرَ، نحو: «نعم الرجلُ ظننتُ سعيداً»^(١)، ومنه قول زهير:
يَمِينًا، لِنِعْمِ السُّيْدَانِ وَجُدُّنَا عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ سَحِيلٍ وَمُبْرَمٍ^(٢)

(١) المخصوص بالمدح هو سعيد. نصب بظن على أنه مفعولها الأول، وجملة «نعم الرجل» قبلها: في موضع نصب على أنها مفعولها الثاني.

(٢) الثاء في وجدتنا: نائب فاعل لوجد - وهي مفعولها الأول، والجملة قبلها: مفعولها الثاني، والأصل: نعم

وقول الآخر:

إذا أرسلوني عندئذ تعذيرِ حاجةٍ أمارسُ فيها، كُنْتُ نِعَمَ المُمَارِسِ^(١)

أحكام التمييز في هذا الباب

يجب في تمييز هذا الباب خمسة أمور:

١ - أن يتأخر، فلا يُقال: «رجلاً نِعَمَ زهيرٍ». وقد يتأخرُ عنه نادراً، نحو: «نعم زهيرٍ رجلاً».

٢ - أن يكون مُطابِقاً للمخصوص إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنثياً، نحو: «نِعَمَ رجلاً زهيرٍ»، و«نِعَمَ رجلين زهيرٍ وأخوه»، و«نِعَمَ رجالاً أنتم»، و«نِعِمْتُ فتاةً فاطمةً» و«نِعِمْتُ فتابين فاطمةً وسعاداً» و«نِعِمْتُ فتياتِ المجتهدات»، ومن ذلك قولُ الشاعر:

نِعَمَ امِسرَأَيْنِ حانِمٍ وَكُنِبُ كِلاهُما عَيْتٌ، وَسَيْفٌ عَضْبُ

٣ - أن يكون قابلاً لأن، لأنه محوّل عن فاعلٍ مُقترِنٍ بها، كما تقدّم، فإن قلت: «نِعَمَ رجلاً زهيرٍ»، فالأصل: «نِعَمَ الرجل زهيرٍ». فإن لم لم يقبلها: كجِئِلٍ وأيٍ وغير وأفعل في التفضيل، فلا يُميّزُ به هذا الباب.

(إذا أريد بأفعل معنى التفضيل فلا يُميّزُ به؛ فلا يُقال: «نعم أكرم منك خالد»، ولا: «نعم أفضل رجل علي»، لأنه حينئذ لا يقبل (أل) إذا حوّل فاعلاً^(٢). أما إن لم يرد به معنى التفضيل، فجازز التعبير به نحو: «نِعَمَ أعلم زهير» أي: «نِعَمَ عالماً زهير» لأنه يصح أن تباشره (أل) في هذه الحالة، فنقول: «نِعَمَ الأعلم زهير».

٤ - أنه لا يجوز حذفه، إذا كان فاعلُ هذه الأفعال ضميراً يعودُ عليه، وقد يُحذفُ نادراً: كقولك: «إن قلت كذا قَبِها ونِعِمْتُ»، أي: «نِعِمْتُ فِعلةً فِعْلُكَ» ومنه حديث: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الجُمُعَةِ قَبِها ونِعِمْتُ». أي: «فِبالسُّنَةِ أَخَذَ، وَنِعِمْتُ سُنَّةً سُنَّةَ الوَضوءِ»^(٣).

أما إن كان فاعله اسماً ظاهراً، فلا يحتاج الكلام إلى ذكر التمييز، نحو: «نِعَمَ الرجلُ علي» لأنَّ التمييزَ إنما هو لرفعِ الإبهام، ولا إبهامَ مع الفاعل الظاهر.

وقد يجتمع التمييز مع الفاعل الظاهر، تأكيداً له، فإنَّ التمييز قد يُذكرُ للتأكيد، لا لرفعِ

السيدان أنما، فلما دخلت «وجد» اتصل الضمير، و(السجيل): السهل، وأصله الخيط غير المقنول، و(الميرم): الصعب، وأصله: الخيط المقنول، فكتى عن سهولة الأمر، وبالمبرم عن صوته.

(١) أمارس فيها: أتأني فيها وأعالجها وأزاولها.

(٢) راجع مبحث (أحوال اسم التفضيل) في مبحث اسم التفضيل في هذا الجزء.

(٣) في هذا الكلام حذف شيئين: التمييز، وهو «سنة»، والمخصوص، وهو «سنة الوضوء».

الإبهام^(١)، كقول الشاعر: «يَغْمُ الفَتَاةُ فتَاةَ هند...» (البيت السابق).

وقد يُجْرُ التَّمييزُ، في هذا الباب، بِمَنْ، كقول الشاعر:

تَحَيَّرَهُ، فلم يَغْدِلْ سِوَاهُ فَنَغْمَ الْمَرْءِ من رجلٍ يَهَامِي
ويثله تَمييزُ حَبْذاً وَحَبَّ، كقول الشاعر:

يا حَبْذاً جَبَلُ الرِّبَايِنِ من جَبَلٍ وَحَبْذاً ساكِئُ الرِّبَايِنِ، مَنْ كانا

الملحق بنعم وبئس

قد يجري مجرى (يغْم وبئس) - في إنشاء المدح أو الذم - كل فعل ثلاثي مجرد، على وزن (فَعَلْ) - المضموم العين - على شرط أن يكون صالحاً لأن يُبَيِّنَ منه فعلُ التعجب، نحو: «كَرَّمُ الفتى زهيراً!» و«ولَوْمَ الخائِنُ فلاناً!».

فإن لم يكن في الأصل على وزن (فَعَلْ)، حوِّله إليه، لأن هذا الوزن يَدُلُّ على الإخصال والغرائز التي تستحق المدح أو الذم، فتقول في المدح من (كتب وفهم): «كَتَبَ الرجلُ خالداً وفهم التلميذُ زهيراً»، وتقول في الذم من «جهل وكذب»: «جَهَلَ الفتى فلاناً! وكَذَبَ الرجلُ فلاناً!».

فإن كان الفعل مُعْتَلِّ الآخِر، مثل: «قضى ورمى وغزا ورضي وصدي^(٢)»، قَلَّبْتَ آخِرَهُ واواً عند نقله إلى باب (فَعَلْ)، لتناسب الضمة قبلها، فتقول: «قَضَوُ وَرَمَوُ وَعَزَوُ وِرَضَوُ وِصَدَوُ»:

وإن كان معتلِّ العين، مثل: «جادَ وسادَ»، بقيَ على حاله، وَقَدَّرَ التَّنْقِلَ إلى باب (فَعَلْ)، لأنك لو قلتَ: «جَادَ وَسَادَ»، لعادت الواوُ ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها.

ومن هذا الباب (ساء) - المتقدم ذكره مع (يغْم وبئس) - فإنه لما أريدَ به معنى (بئس)، حوِّلَ إلى باب (فَعَلْ) فصار «سَوَأَ»، ثم قَلَّبْتَ الواوُ ألفاً لأنها متحركة مفتوحة ما قبلها، فَرَجَعَ إلى «ساء». وإنما يَدُكُرُ مع «يغْم وبئس»، لأنه يجري مجراها في كل أمر، يُخالفُهما في حُكْمِ.

وأعلم أنه يجوزُ فيما يجري مجرى «يغْم وبئس»، سواء أكان مضموم العين أصالةً أو تحويلاً، أن تُسَكَّنَ عينُهُ، مثل: «ظَرَفَ وفَهَمَ» وأن تُنْقَلَّ حركتها إلى فائِهِ، نحو: «ظُرِفَ وفَهِمَ»، وعليه قولُ الشاعر:

لا يَغْنَعُ النَّبَاسُ مني ما أَرَدْتُ، ولا أعطيهِم ما أرادوا! حُسنَ ذا أدبِ!

(١) كقوله تعالى: «إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا» [التوبة: ٣٦] فشهراً لم يذكر للبيان ورفع الإبهام، لأن ذكر الشهور قبل العدد مزيل لإبهامه، وإنما أريد بذكر التمييز التأكيد.

(٢) صدي يصدى صدى: هو كعطش عطشاً، وزناً ومعنى.

أي: حسن هذا أديباً، فذا: اسم إشارة فاعل. وأديباً تمييز. والواو في قوله: «ولا أعطيهم» واو المعية التي ينتصب الفعل بعدها بأن مضمرة، فأعطيهم منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية المسبوقة بنفي. وكان حقه أن يظهر الفتحه على الياء لخفتها لكنه أضمرها ضرورة. يقول: «ما أحسن أن لا يمنع الناس مني ما أردت من مالهم ومعونتهم مع بذلي لهم ما يريدون مني من مال ومعونة». يقول ذلك منكرأ على نفسه أن يعينه الناس ولا يعينهم. فحسن: للمدح والتعجب. وأراد بها هنا التعجب الإنكاري.

وقيل في معناه: يريد أنه يقهر الناس فيمنعهم ما يريدون منه، ولا يستطيعون أن يمنعوه مما يريد منهم لمرتته وسلطوته. وجعل هذا أديباً حسناً. والصواب ما قدمناه، لأن ما قبله من القصيدة يدل على ذلك وهو قوله:

قَدْ بَعَلَّمُ النَّاسُ أَنِي مِنْ خِيَارِهِمْ فِي الدُّيْنِ دِينًا، وَفِي أَحْسَابِهِمْ حَسَبًا
(واعلم أن الأدب الذي كانت تعرفه العرب: هو ما يحسن من الأخلاق وفعل المكارم؛ كترك السفه، وبذل المجهود، وحسن اللقاء. واصطلاح الناس بعد الإسلام بمدة طويلة على أن يسموا العالم بالنحو والشعر وعلوم العرب «أديباً» وأن يسموا هذه العلوم «الأدب». وذلك كلام مولد لم تعرفه العرب بهذا المعنى، لأن هذه العلوم قد حدثت في الإسلام).

ويُفِيدُ ما يجري مجرى «نِعْمَ وَبِشْرٍ» - مع المدح أو الذم - التَّعْجِبُ، ومعنى التعجب فيه قويٌّ ظاهرٌ، كما رأيت. حتى إن بعضَ القلماءِ الحقُّه ببابِ التعجب. والحقُّ أنه مُلْحَقٌ بالبايين، لتضنُّهِ المعنيين، لذلك تجري عليه أحكامُ هذا البابِ وأحكامُ ذلك من بعض الوجوه كما ستعلم.

حكم الملحق بنعم وبش

يجري ما يُلْحَقُ بنعم وبشٍّ مَجْرَاهُما، من حيثُ الجُمُودِ وإنشاءِ المَدْحِ والذَّمِّ، (إِلَّا أَنَّهُ يَتَضَمَّنُ أيضاً معنى التعجب، كما تقدّم)، وكذلك من حيثُ الفاعلِ والمخصوصِ.

فَيَكُونُ فاعلُهُ، كفاعلِهما، إمّا: اسماً ظهراً مُعرِفاً بأنْ نحو: «عَقَلُ الفتي زهيراً!»، أو مُضافاً إلى مُقتَرِنٍ بها، نحو: قَرَأَ غلامُ الرجلِ خالدًا!». وإما: ضميراً مستتراً بِنكرةٍ بعدَهُ منصوبةٍ على التمييز، نحو: «مَدَّوْ رجلاً عليّ!».

غير أن فاعله الظاهر يُخالفُ فاعلِهما الظاهر في أمرين:

الأول: جوازُ خُلُوهُ من (أل) نحو: «خَطَبَ عليّ!» ولا يجوز ذلك في فاعل: «نِعْمَ وَبِشْرٍ».

الثاني: أنه لما أفادَ فعلُهُ - مع المدح أو الذم - التَّعْجِبَ جاز أن يُجرَّ بكسرةٍ باءٍ زائدةٍ تشبيهاً له «بأفعلٍ به» في التَّعْجِبِ، نحو: «شَجَّعَ بخالداً!». ولا يجوز ذلك في فاعلِهما.

أما فاعله المُضَمَّرُ العائدُ على التمييز بعده فيوافقُ فاعلِهما المُضمر في أن الفعل معه يجوز

أن يكون بلفظ واحد للجميع، نحو: «المجتهدة حَسُنَ فتاة»، والمجتهدان حَسُنَ فتيتان، والمجتهدون حَسُنَ فتياناً، والمجتهدات حَسُنَ فتيات». كما تقول: «المجتهدة نَعِمَ فتاة»، والمجتهدان نعم فتيتان». الخ.

ويُخالفهُ في جواز أن يكون على وَفَى ما قبله إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيشاً، نحو: المجتهد حَسُنَ فتى، والمجتهدة حَسُنَتْ فتاة، والمجتهدان حَسُنَا فتيتان، والمجتهدون حَسُنُوا فتياناً، والمجتهدات حَسُنَ فتيات. ولا يجوز في «نعم وبس» إلا أن يكونا بلفظ واحد، وذلك بأن يكون فاعلهما المضمَر مفرداً عائداً على التمييز بعده إلا ما كان من جواز تأنيشه، إذا عاد على مؤنث، كما تقدّم.

٩ - نون التوكيد مع الفعل

نونا التوكيد، إحداهما: ثقبلة مفتوحة، والأخرى: خفيفة ساكنة. وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ جَنَّةً وَلَيْكُونًا مِنَ النَّارِينَ﴾ [يوسف: ٢٢].

(ويجوز أن تكتب النون المخففة بالالف مع التنوين كما في الآية الكريمة، (وهو مذهب الكوفيين، فإن وقتت عليها وقتت بالالف، ويجوز أن تُكتب بالنون، كما هو شائع، وهو مذهب البصريين).

ولا يُوكَدُ بهما إلا فعلُ الأمر، والمضارع.

فأما فعلُ الأمر: فيجوز توكيده مُطلقاً، مثل: «اجتهدنَّ، وتعلَّمنَّ».

وأما الماضي: فلا يجوز توكيده مُطلقاً. وقال بعضهم: إن كان ماضياً لفظاً، مُستقبلاً معنى، فقد يُوكَدُ بهما على قَلَّةٍ.

ومن الحديث: «فإما أدركنَّ أحدَ منكم الدَّجال»، فإنه على معنى: «فإما يُدركنَّ». ومنه قول الشاعر:

دَامَسَنَّ سَعْدُكَ، لَو رَجِمْتَ مُتَبِمًا لَوْلَاكَ لَمْ يَكْ لِلصَّبَابَةِ جَانِحَا

لأنه على معنى «ليُدومَنَّ» فهو في معنى الأمر. والأمر مستقبل.

وأما المضارع: فلا يجوز توكيده، إلا أن يَقَعَ بعد قَسَمٍ، أو أداةٍ من أدوات الطَّلَبِ أو النفي أو الجزاء، أو بعد (ما) الزائدة.

وتأكيده في هذه الأحوال جائز، إلا بعد القسم، فيجبُ تارة، ويمتنعُ تارة أخرى، كما ستعلم.

تأكيد الفعل المضارع بالنون وجوباً

يؤكد المضارع بالنون وجوباً، إذا كان مُتَّناً مستقبلاً، واقعاً في جواب القسم غير مفصول من لام الجواب بفاصل^(١)، كقوله تعالى: ﴿وَتَأْتَهُمْ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَانُ﴾ [الأنبياء: ٥٧].

وتوكيده بالنون، ولزوم اللام في الجواب - في مثل هذه الحال - واجب لا معديل عنه.

وما ورد من ذلك غير مُؤَكَّد، فهو على تقدير حرف النفي. ومنه قوله تعالى: ﴿تَأْتَهُمْ تَفْئُتًا تَدَّكَّرًا يُوَسِّفًا﴾ [يوسف: ٨٥] أي: «لا تفتأ». وعلى هذا فمن قال: «والله لأفعل»، أي: «إن لم يفعل»، لأن المعنى: «والله لا أفعل» فإن أراد الإثبات وجب أن يقول: «والله لأفعلن». وحينئذ يَأْتُمُّ إن لم يفعل.

التوكيد بها جوازاً

يؤكد المضارع بالنون جوازاً في أربع حالات:

١ - أن يقع بعد أداة من أدوات التَّطَلُّب، وهي: «لام الأمر» و«لا» الناهية، وأدوات الاستفهام والتَّسْمِي والتَّرجي والعرض والتَّحْضِيض. وهذه أمثلتها: «التجهدن». لا تكسلن. هل تفعلن الخير؟ ليتك تجدن. لعلك تفوزن. ألا تزورن المدارس الوطنية. هلاً يزغوين الغاوي عن غيه^(٢).

٢ - أن يقع شرطاً بعد أداة شرط مصحوبة بـ(ما) الزائدة.

فإن كانت الأداة «إن» فتأكيده حينئذ قريب من الواجب، حتى قال بعضهم بوجوبه^(٣).

ولم يرد في القرآن الكريم غير مؤكَّد، كقوله تعالى: ﴿وَأِنَّا يَزْعَمُونَ أَنَّا نَزَعْنَا مَا فِي صُُورِ الْأَعْرَافِ﴾ [الأعراف: ٢٠٠]^(٤)، وقوله: ﴿فَأِنَّمَا تَرَوْنَ مِنَ الْبَشَرِ لِحَادٍ﴾ [مریم: ٢٦]. ونذر استعماله غير مؤكَّد، كقول الشاعر:

يا صاح، إِمَّا تَجِدُنِي غَيْرَ ذِي جِدَّةٍ فَمَا التَّخَلِّي عَنِ الْإِخْوَانِ مِنْ شِيَمِي^(٥)

(١) فإن كان المضارع الواقع في جواب القسم منفياً، أو للحال، ومفصلاً من لام جواب القسم، امتنع تأكيده، كما ستعلم.

(٢) هذا على قول من يقول: إن الأيمان مبنية على أسلوب الكلام، أما من يقول: إن مبنها على العرف، فلا يرى ذلك، إن كان العرف في مثل هذا اليمين أنها للقسم على الإثبات لا على النفي.

(٣) ذكر ذلك ابن هشام في المغني.

(٤) أي: يمتريتك وسوسة يحملك على غير ما أنت مأمور به من كريم الخصال، وأصل معنى النزغ: النحس والظعن والغرز.

(٥) الجدة: الغنى، و(الشيم): الأخلاق والطباع، والمفرد شيمة.

وإن كانت الأداة غير «إن» فتأكيده قليل، نحو: «حيثما تكوننَّ أتاك، متى تُسافرنَّ أسافر». وأقل منه أن يقع جواب شرط، أو بعد أداة غير مصحوبة بـ(ما) الزائدة.. فالأول كقول الشاعر:

وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فِزَارَةٌ تُعْطِيكُمْ وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فِزَارَةٌ تَمْنَعُ^(١)
والآخر كقول الآخر:

مَنْ نَشَقَّقْنَ مِنْهُمْ^(٢) فَلَيْسَ بَأَيِّ أَبْدَأُ. وَقُنْطَلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَافِي
٣ - أن يكون منفياً - بـ(لا) - بشرط أن يكون جواباً للقسمة - كقوله تعالى: «وَأَتَقُوا فَتْنَةَ لَا قُضِيَّتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا بِكُمْ خَاصَّةً» [الأنفال: ٢٥].

وأقل منه أن يكون منفياً بـ(لم) كقول الشاعر، يصفُ جبلاً عمَّهُ الخصبُ وحفَّهُ النباتُ:
يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ - مَا لَمْ يَعْلَمْ^(٣) - شَيْخاً عَلَى كُرْبِيِّ مَعَمَّ
وإنما سَوَّغَ توكيد المنفي بـ(لم) مع أنه في معنى الماضي، والماضي لا يُؤكِّدُ بالنون - كونه منفياً، وأنه مضارع في اللفظ.

٤ - أن يقع بعد (ما) الزائدة، غير مسبوقه بأداة شرط. ومنه: قولهم: «بعين ما أُرِيْتُكَ^(٤)»، وقولهم: بِجَهْدٍ مَا تَبْلَغُنَّ^(٥)! وقولهم: «بِأَلِّمَ مَا تُحْتَنِنُهُ»، ويروى أيضاً: «تُحْتَنِنُ^(٦)».

- (١) فزارة: اسم قبيلة: وقوله «تمنعاً» أصله «تمنعن»، بنون التوكيد، قلبها ألفاً للوقف، وذلك سائغ جائز، وهو جواب الشرط.
- (٢) أي: من نظفر به منهم، ورواية سيويه في كتابه: «من يتقفن» بالياء والبناء للمجهول، يقال: «تقفتنه - من باب علم يعلم - أي ظفرت به أظفر».
- (٣) أصله: «يعلمن» بنون ساكنة هي نون التوكيد الخفيفة.
- (٤) هو مثل يضرب في الحث على العمل وترك البطء فيه: قال في لسان العرب: «معناه: عجل حتى أكون كاني أراك»، وفي مجمع الأمثال: أي: «أعمل كاني أنظر إليك»، و«ما»: صلة (أي: زائدة)؛ ولأجلها، دخلت النون في الفعل، وفي جمهرة الأمثال: «معناه»: أَعْجَلُ، وهو من الكلام الذي عرف معناه سماعاً، من غير أن يدل عليه لفظه، وهذا يدل على أن لغة العرب لم ترد علينا بكاملها، وأن فيها أشياء عرفها العلماء، وفي أساس البلاغة: «وتقول لمن بعثته واستعجلته»: «بعين ما أرينك»، أي: «لا تلو على شيء فكأنني أنظر إليك»، وقال ابن يعيش في شرح المفصل، أي: «اتحقق ذلك ولا أشك فيه»، وفي شرح التوضيح وحاشية الصبان على الأشموني وحاشية الخضري على ابن عقيل: «تقوله ذلك لمن يخفي أمراً أنت به بصير» أي: «إنني أراك بعين بصيرة» وليس ما قاله ابن يعيش وهؤلاء بشيء، والقول ما تقدم عن لسان العرب ومجمع الأمثال وجمهرة الأمثال وأساس البلاغة.
- (٥) هو مثل يضرب للشيء لا ينال إلا بجهد ومشقة، أي: اجتهد في هذا الأمر واتعب فيه، فإنه لا يبلغ إلا بمشقة وجهد ونصب، والمعنى: لا بد لك من التعب والمشقة حتى تبلغه.
- (٦) أي: لا يكون الختان إلا بآلم، وهو مثل يضرب للصبر على ما لا ينال إلا بآلم ومشقة، ومعناه: لا يدرك

وقول الشاعر:

إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ مَيِّتٌ سُرِقَ ابْنُهُ وَمِنْ عِضَّةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا^(١)

امتناع توكيد المضارع بالنون

يمتنع تأكيد المضارع بالنون في أربع حالات:

١ - أن يكون غير مسبوقة بما يُجيزُ توكيده: كالقسم وأدوات الطلب والنفي والجزاء^(٢) و(ما) الزائدة.

٢ - أن يكون منفياً واقعاً جواباً لقسم، نحو: «والله لا أنقض عهد أمتي». ولا فرق بين أن يكون حرف النفي ملفوظاً - كهذه الأمثلة - وأن يكون مُفترأً، كقوله تعالى: «تَأَلَّوْا تَفْتَرًا تَذَكَّرُ يُونُسَ» [يوسف: ٨٥]، أي: «لا تفتأ».

٣ - أن يكون للحال، نحو: «والله لتذهب الأن»، ومنه قول الشاعر:

يَمِينًا لِأَبِيضٍ كُلِّ امْرِيٍّ يُزَخِرِفُ قَوْلًا وَلَا يَفْمَلُ^(٣)

وقول الآخر:

المطلوب إلا بالصبر على المكروه، ورواية: «تختنه» هي بكسر النون الأولى، فيكون المثل - في أصله - خطاباً لامرأة. والهاء للسكت، ورواية: «تختن» هي بفتحها، فيكون أصله خطاباً لرجل.

(١) هو مثل يضرب لمشابهة الرجل أباه. وقوله: «سرق ابنه»، هو بالبناء للمجهول، أي: سرق ابنه منه، يريد أن الابن يشبه أباه، فمن رأى هذا ظنه هذا: فكان الابن مسروق منه، وضبطه بعضهم بالبناء للمعلوم، فيكون المعنى: إذا مات منهم ميت سرق منه ابنه صفات أبيه وأخلاقه وشمائله، والمعنى: أن الولد ينشأ على ما نشأ عليه أبوه، وقد ضرب لذلك مثلاً ما ينبت في أصل الشجرة، فهو متصف بصفاتهما، وذلك قوله في المصراع الآخر: ومن عضة ما ينبتن شكيرها و(العضة): واحدة العضة وهي نوع من الشجر له شوك، أو هي ما طال من شجر الشوك واشتد شوكه والواحدة «عضة» و«عضه» - بالناء والهاء - والناء هي الأصل، والناء مبدلة منها (والشكير): ما ينبت في أصل الشجرة. وشكير الزرع: ما ينبت - نه صفاراً في أصول الكبار، وهو أيضاً: ما ينبت من أصل الشجرة حولها، وفسره بعضهم بالشوك، وبعضهم بلحاء الشجر - أي قشره. وللشكير معانٍ آخر حقيقية مجازية، وكلها يرجع إلى معنى ما يتفرع عن أصله، ومعنى قوله: «ومن عضة ما ينبتن شكيرها»: أن صفار الشجر تنبت من كبارها ولهذا تشبهها، وقد ضرب ذلك مثلاً للفرع يشبه أصله، لأنه منه، فهو يرث صفاته وشمائله، كما أن ما يتفرع من الشجرة يشبهها، لأنه منها، وهذا في معنى قولهم: «إن العصا من العصية» وقول الشاعر:

بأبه اقتدى عدي فسي الكرم ومن يشابهه أبه فما ظلم

(٢) المراد بأدوات الجزاء: أدوات الشرط.

(٣) يزخرف: يزين، أراد أنه يبغض كل إنسان يزخرف أقواله بالمواعيد ثم لا يفعل، أو المراد أنه يبغض كل امرئ يدعي بما ليس فيه، فإذا امتحن أعجزه أن يثبت القول بالفعل.

لِيُنْ تَكْ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بُيُوتُكُمْ لِيَعْلَمَ رَبِّي أَنْ بَيْتِي وَاسِعٌ
 ٤ - أن يكون مفصلاً من لام جواب القسم، كقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ لَكُمْ عَلَيْهِمْ كَيْفَ فَتَرَىٰ ۙ﴾ [الغنى: ٥].

احكام النون والفعل المؤكد بها

١ - لا تَقَعُ نون التوكيد الخفيفة بعد ضمير التثنية، فلا يقال: «الله لتذهبانن» ولا بعد نون النسوة فلا يقال: «لا تذهبنن» أما بعد واو الجماعة وياء المخاطبة فتَقَعُ، نحو: «هل تذهبونن؟ هل تذهبينن؟» ونحو: «لا تذهبنن. اذهبنن^(١). لا تذهبنن. اذهبنن^(٢)».

٢ - إذا وقعت النون المشددة بعد ضمير التثنية، ثبتت الألف، وكُسرَت النون تشبيهاً لها بنون التثنية في الأسماء نحو: «اكتبانن، ليكتبانن». فإن كان الفعل مضارعاً مرفوعاً، حذفت نون الرفع أيضاً، كيلاً تتوالى ثلاث نونات، نحو: «هل تكتبانن؟» والأصل: «تكتبانن».

(وإنما ثبتت الألف مع اجتماع ساكتين - هي والنون الأولى من النون المشددة - لسهولة النطق بالألف مع ساكن بعدها).

٣ - وإذا وقعت نون التوكيد بعد واو الجماعة - المضموم ما قبلها. أو ياء المخاطبة - المكسور ما قبلها - حذفت واو الجماعة وياء المخاطبة، حذرت التقاء الساكتين، وبقيت حركة ما قبلها على حالها، نحو: «أكتبنن، أكتبنن. ليكتبنن، - أذعنن. اذعنن. ليذعنن - إزمنن إزمنن ليؤمنن»، والأصل: «اكتبنن. اكتبنن. ليكتبنن - أذعونن، أذعنن. ليذعونن. إزمنن. إزمنن. ليؤمنن».

فإن كان الفعل مضارعاً مرفوعاً تُحذف نون الرفع أولاً، ثم تُحذف الواو والياء لاجتماع ساكتين بعد حذف النون، نحو: «هل تذهبنن، هل تذهبنن»، والأصل: «تذهبونن تذهبينن».

(حذفت نون الرفع كراهية اجتماع ثلاث نونات، فاجتمع بعد حذفها ساكتان: واو الجماعة أو ياء المخاطبة والنون الأولى من النون المشددة، فحذفت الواو والياء حذر التقاء الساكتين).

٤ - إن كان ما قبل واو الجماعة وياء المخاطبة - المتصلين بالنون - مفتوحاً، ثبتت الواو والياء، نحو: «هل تَحْسُونُن؟ اَحْسُونُن؟ هل تَرْضِينُن؟ اَرْضِينُن؟» غير أن واو الجماعة تُضْمُ، وياء المخاطبة تَكْسُرُ، ويبقى ما قبلها على حاله من الفتح، كما رأيت.

(وحق الواو والياء أن تكونا ساكتين: وإنما حرّكت الواو بالضمّة والياء بالكسرة تخلصاً من

(١) والأصل: «لا تذهبون واذهبون» - بنون مخففة في آخرهما - حذفت واو الضمير دفعاً لاجتماع الساكتين.

(٢) والأصل: «لا تذهبين واذهبين» - حذفت ياء المخاطبة كيلاً يجتمع ساكتان والنون هذه هي نون التوكيد الخفيفة.

اجتماع ساكنين - وهما الواو أو الياء والنون الأولى من النون المشددة.

وأعلم أن النون المشددة حرفان أولهما ساكن. فإن الحرف المشدد حرفان في اللفظ، وإن كان حرفاً واحداً في الخط).

٥ - إذا لُجِّت نون التوكيد آخر الفعل المُسند إلى ضميرٍ مستترٍ أو اسم ظاهر، فُتِحَ آخرُهُ، نحو: «هل تَكْتَبِينَ؟ لِيَكْتُبِينَ زهيرٌ». اكتبِينَ! فإن كان مُعتلُّ الآخر بالألف قلبتها ياءً، نحو: «هل تَسَعِينَ؟ اسعِينَ!».

٦ - إذا أُكِدَتِ بالنون الأمرُ المبنيّ على حذفٍ آخره، والمضارعُ المجزومُ بحذفٍ آخره، رَدَدَتْ إليه آخرُهُ - إن كان واواً أو ياءً - مبنياً على الفتح، فتقول في «ادْعُ ولا تدْعُ وامش ولا تمش»: «ادْعُونَ. لا تَدْعُونَ - امشِينَ. لا تَمْشِينَ». فإن كان المحذوفُ ألفاً قلبتها ياءً، فتقول في «اخش وليخش»: «إخشِينَ، ليخشِينَ!».

٧ - إذا ولي نون النسوة نون التوكيد المُشَدَّدة، وجب الفصل بينهما بألف، كراهية اجتماع النونات، نحو: «يَكْتُبَانُ وَاِكْتُبَانُ». وحينئذٍ تُكسرُ نون التوكيد وجوباً، كما رأيت، تشبيهاً لها بالنون بعد ألف المشى.

أما النون المخففة فلا تُلحِقُ نون النسوة، كما تقدم.

٨ - النون المخففة ساكنةٌ كما علمت، فإن وليها ساكنٌ حُذِفَتْ فراراً من اجتماع الساكنين، نحو: «أَكْرِمَ الكَرِيمِ». والأصل: «أَكْرِمَنَّ». ومنه قول الشاعر:

ولا تُهَيِّنَنَّ الفَقِيرَ، عَلَّكَ أَنْ تَرَكَعَ يَوْمًا، والدَّهْرُ قد رَفَعَهُ
والأصل: «لا تَهَيِّنَنَّ».

ويجوز قلبها ألفاً عند الوقف، فتقول في «اكتبِينَ» - إذا وقفت عليه -: «اكتبِياً». ومنه قول الشاعر:

أَقْصِرْ، فَلَسْتَ بِمُقْصِرٍ، جُرِزْتَ أَلْمَدَى وَبَلَغْتَ حَيْثُ النَّجْمُ تَحْتَكَ، فَارْتَبِعَا^(١)
وقول الآخر:

وَإِيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ، لا تَقْرَبَنَّهَا وَلا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ: والله فاعبدا

(١) أربع: فف، يقال: «ربع الرجل» أي؛ توقف وانتظر وتحبس، و«أربع على نفسك» أي: توقف، والألف في «أربعاً» هي نون التوكيد الخفيفة قلبت ألفاً عند الوقف.

الاسم واقسامه

وهو يشتمل على ثلاثة عشر فصلاً:

١ - الموصوف والصفة

الاسم على ضربين: موصوف وصفة.

فالاسم الموصوف: ما دلّ على ذات الشيء وحقيقته. وهو موضوعٌ لتحملٍ عليه الصفة: كرجلٍ وبحرٍ وعلمٍ وجهلٍ.

ومنه: المصدر واسما الزمان والمكان واسم الآلة.

وهو قسمان: اسم عين، واسم معنى.

فاسم العين: ما دلّ على معنى يقوم بذاته: كفرسٍ وحجرٍ.

واسم المعنى: ما دلّ على معنى لا يقوم بذاته، بل يقوم بغيره.

ومعناه، إما وجودي: كالعلم والشجاعة والجود، وإما عَدَمِي: كالجهل والجبن والبخل.

والاسم الصفة: ما دلّ على صفة شيءٍ من الأعيان أو المعاني، وهو موضوعٌ يُحْمَلُ على ما يوصف به.

وهو سبعة أنواع: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، والمصدر الموصوف به^(١)، والاسم الجامد المتضمن معنى الصفة المشتقة^(٢)، والاسم المنسوب^(٣).

(١) مثل: «هذا رجل عدل، وهذه قضية عدل».

(٢) مثل: «لقيت رجلاً أسداً» أي: جريئاً «وعاشرت عالماً مسكاً خلقه» أي: طيباً خلقه.

(٣) مثل: «هذا رجل إنساني» أي: منسوب إلى الإنسانية.

٢ - المذكر والمؤنث

الاسم: إما مذكرٌ وإما مؤنثٌ.

فالمذكرُ: ما يصحُّ أن تُشيرَ إليه بقولك «هذا»: كرجلٍ وحصانٍ وقرمٍ وكتابٍ.

وهو قسمان: حقيقيٌّ: وهو ما يدلُّ على ذكر من الناس أو الحيوان: كرجلٍ وصبيٍّ وأسدٍ وجملٍ، ومجازيٌّ: وهو ما يُعاملُ مُعاملةَ الذَّكر من الناس أو الحيوانِ وليس منها: كبدلٍ وليلٍ وبابٍ.

والمؤنثُ: ما يصحُّ أن تشيرَ إليه بقولك: «هذه»: كامرأةٍ وناقَةٍ وشمسٍ ودارٍ.

وهو أربعةٌ أقسامٍ: لفظيٌّ ومعنويٌّ، وحقيقيٌّ ومجازيٌّ.

فالمؤنثُ اللفظيُّ: ما لحقتهُ علامةُ التانيثِ، سواءً أدل على مؤنث: كفاطمةٍ وخديجةٍ. أم على مذكرٍ: كطلحةٍ وحمزةٍ وزكرياءَ وبُهَمةٍ^(١).

والمؤنثُ الحقيقيُّ: ما دلَّ على أنثى من الناس أو الحيوان ك امرأةٍ وغلَامةٍ وآنانٍ^(٢).

والمؤنثُ المجازيُّ: ما يعاملُ معاملةَ الأنثى من الناسِ أو الحيوانِ، وليس منها، كشمسٍ ودارٍ وعينٍ ورجلٍ.

ومن الأسماء ما يُذكرُ ويؤنثُ: كالدُّلوِّ والسكينِ والسبيلِ والطريقِ والسوقِ واللسانِ والذُّراعِ والسلاحِ والصَّاعِ والعُنُقِ والخمرِ، وغيرها.

ومنها: ما يكون للمذكر والمؤنثِ، وفيه علامةُ التانيثِ: كالسُّخلةِ والحَيَّةِ والشاةِ والرَّبعَةِ^(٣).

علامات التانيث

للتانيثِ ثلاثُ علاماتٍ: التاءُ المربوطةُ، والفتحةُ التانيثُ المقصورةُ، والفتحةُ الممدودةُ: كفاطمةٍ وسلمى وحسنا.

فالتاءُ المربوطةُ تلحقُ الصفاتِ تفرقةً بين المذكرِ منها، والمؤنثِ: كبناتٍ وبائِمةٍ، وعالمٍ وعالمةٍ، ومحمودٍ ومحمودةٍ، ولحاقها غير الصفاتِ سماعيٌّ: كتنَمرةٍ وغلَامةٍ وحمارةٍ.

والأوصافُ الخاصةُ بالنساءِ لا تلحقها التاءُ إلا سماعاً، فلا يُقال: «حائضَةٌ وطارقةٌ وثيبةٌ

(١) طلحة وحمزة وزكرياء: أعلام رجال، «والبهمة» بضم الباء وسكون الهاء: الشجاع.

(٢) الأنان: أنثى الحمير.

(٣) السخلة: ولد الغنم والمعز ذكرًا كان أو أنثى، و«الربعة»: المتوسط القامة، أي ما كان بين الطويل والقصير للذكر والأنثى، ويقال: رجل مربوع أيضاً.

ومُطْفَلَةٌ ومُتَنَّمَةٌ، بل: «حائضٌ وطالقٌ وثيبٌ ومُطْفَلٌ ومُتَنَّمٌ». وسُمِعَ «مُرْضِعَةٌ»، قال تعالى: ﴿يَوْمَ نُرَدِّدُهَا نُحْدَلٌ كُلُّ مُرْسِكٍ فَتَأْتِي بِهَا وَنُحْلَةٌ﴾ [الصح: ٢].

والأصلُ في لحاقِ التاءِ الأسماءِ إنما هو تمييزُ المؤنثِ من المذكرِ. وأكثرُ ما يكون ذلك في الصفاتِ: ككريمٍ وكريمةٍ وفاضلٍ وفاضلةٍ. وهو في الأسماءِ قليلٌ: كامرئٍ وامرأةٍ، وإنسانٍ، وإنسائيةٍ، وغلَامٍ وغلَامَةٍ، وفَتَى وفَتَاةٌ وَرَجُلٌ وَرَجُلَةٌ.

وتكثرُ زيادةُ التاءِ لتمييزِ الواحدِ من الجنسِ في المخلوقاتِ: كثَمَرٍ وثَمَرَةٌ وَتَمْرٍ وَتَمْرَةٌ، ونخلٍ ونخلَةٌ، وشجرٍ وشجرةٌ.

وتقل في المصنوعاتِ كجِرٍّ وجِرَّةٌ. ولَبِنٍ ولبنةٌ وسفِينٍ وسفينةٌ.

وقد يُؤتى بها للمبالغةِ. كعلامةٍ وفهامةٍ ورحالةٍ.

وقد تكون بدلاً من ياءِ (مفاعيل): كججاجحةٍ^(١) ويكثر ذلك في المُعْرَبِ: كزنادقةٍ^(٢)، أو بدلاً من ياءِ النسبةِ: كذماشقةٍ ومشاركةٍ ومغاريةٍ، أو للتعويضِ من فاءِ الكلمةِ المحذوفةِ: كجِدَّةِ (وأصلها وَعَدَّةٌ)، أو من عينها المحذوفةِ: كإقامةٍ (وأصلها إقوامٌ)، أو من لامها المحذوفةِ: كلُغَةِ (أصلها لُغَةٌ).

ما يستوي فيه المؤنث والمذكر

ما كان من الصفاتِ على وزن (يُفَعِّلُ): كَمُعْتَمٍ^(١) ومِقْوَلٍ^(٢) أو (يُفَعِّلِي): كِمِطْطَارٍ^(٣) ومِقْوَالِي، أو (يُفَعِّلِي): كِمِعْطِيطٍ ومِسْكِيٍّ، أو (فَعُولِي) بمعنى فاعلي: كصَبُورٍ وَعَبُورٍ، أو (فَعِيلِي) بمعنى مفعولي، كقَتِيلٍ وجَرِيحٍ، أو على وزن (يُفَعِّلِي) بمعنى مفعول كذَبِيحٍ وطُحْنِي، أو «فَعَّلِي» بمعنى مفعول: كجَزَرٍ وسَلْبٍ، أو مصدرأ مُراداً به الوصفُ: كَمَذَلٍ وَحَقٍّ - يستوي فيه المذكرُ والمؤنثُ، فلا تلحقهُ علامةُ التانيثِ، يقال: «رَجُلٌ مِعْتَمٌ ومِقْوَالٌ ومِسْكِيٌّ وعَبُورٌ وقَتِيلٌ وعدَلٌ، وَجَمَلٌ ذَبِيحٌ وَجَزَرٌ، وامرأةٌ مِقْوَالٌ ومِعْطِيطٌ وجَرِيحٌ وَعَذَلٌ، وناقَةٌ ذَبِيحٌ وَجَزَرٌ».

وما لحقتهُ التاءُ من هذه الأوزانِ: كعدوةٍ وميقانةٍ^(٧) ومسكينةٍ ومِطْطَارَةٍ، فهو شاذٌّ.

(١) اللبن: بفتح اللام وكسر الباء: الطين المصنوع مربعاً للبناء، واحد لبنة.

(٢) جمع «ججاجح» وهو السيد، ويجمع أيضاً على «ججاجح وججاجيح».

(٣) الزنادقة: جمع زنديق، وهو من يبطن الكفر ويظهر الإيمان، معرب «زند» بالفارسية، أي: معتقد بالزند وهو كتاب لمجوس الفرس الثنوية، ويجمع أيضاً على زناديق.

(٤) المغشم: الذي لا يشبه شيء.

(٥) المقول والمقوال: الحسن القول.

(٦) المِطْطَار والمِعْطِيط: من تكون عاداته التطييب والتعطر.

(٧) الميقانة: التي لا تسمع شيئاً إلا أيقنته وصدقت، والمذكر ميقان.

وإن كان (فَعُولٌ) بمعنى (مفعول) تَلَحُّقُهُ التَّاءُ: كأَكْوَلَةٌ بمعنى مأكولة، وركوبة بمعنى مركوبة، وحلوبة بمعنى محلوبة. ويقال أيضاً: أكوْلٌ وركوبٌ وحلوبٌ.

وإن كان (فِعْلٌ) بمعنى (فاعلٍ) لِحِقَّتُهُ التَّاءُ: ككريمة وظريفة ورحيمة. وقد يُجرَّدُ منها كقولها تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦].

وإن كان بمعنى (مفعول)، فإن أريدَ به معنى الوصفية، وعُلِمَ الموصوفُ، لم تَلَحُّقُهُ في الأكثر الأغلِبُ «كأمرأةٌ جريحة». وقد تَلَحُّقُهُ على قَلَّةٍ كخَصَلَةٌ حميدةٌ وفعلَةٌ ذميمةٌ.

وإن استعملَ استعمالَ الأسماء لا الصفات لِحِقَّتُهُ التَّاءُ: كذبيحة وأكلة ونطيحة. وكذا إن لم يُعَلِّمِ الموصوفُ: أمذكَّرٌ هو أم مؤنث. مثل: «رأيتُ جريحةً».

أما إذا عَلِمَ فلا، نحو: «رأيتُ امرأةً جريحاً» أو «رأيتُ جريحاً مُلقاًةً في الطريق»، ونحو: «كوني صبوراً على المصائب، حمولاً للتوائِبِ».

٢ - المقصور والممدود والمنقوص

الاسمُ، إما صحيحُ الآخر: وهو ما ليس آخره حرفَ علةٍ، ولا ألفاً ممدودة كالرجلِ والمرأة والكتابِ والقلمِ.

وإما شِبُهُ الصحيحِ الآخر: وهو ما كان آخره حرفَ علةٍ ساكناً ما قبله: كدَلُوٌ وظيبيٌ وهذبيٌ وسعييٌ.

(سمي بذلك لظهور الحركات الثلاث على آخره، كما تظهر على الصحيح الآخر، مثل: «هذا ظبي يشرب من دلوٍ» و«رأيت ظيياً، فملأت له دلواً»).

وإما مقصورٌ، وإما ممدودٌ، وإما منقوص.

الاسم المقصور

الاسم المقصورُ: هو اسمٌ مُعَرَّبٌ آخره ألفٌ ثابتةٌ، سواءً أكتبَتْ بصورة الألف: كالعصا، أم بصورة الياء: كموسى.

ولا تكونُ ألفُهُ أصليةً أبداً: وإنما تكونُ منقلبةً، أو مزيدةً.

والمنقلبةُ، إما منقلبةٌ عن واوٍ: كالعصا، وإما منقلبةٌ عن ياءٍ: كالفتى، فإنك تقولُ في تشبيهما: «عصوانٌ، وفتيانٌ».

والمزيدةُ، إما أن تُزَادَ للتأنيث، كحُبلى وعطشى وذكرى، فإنها من الحبلِ والعطشِ والذكرِ.

وإما أن تُرَادَ للإلحاق^(١) كَارْطَى وذَفْرَى^(٢). الأولى: مُلَحَقَةٌ بجعفر والأخرى: ملحقةٌ بذرهم.

وتسمى هذه الألف: «الألف المقصورة».

وهي ترسم بصورة الياء، إن كانت رابعةً فصاعداً: كِبْشْرَى ومُصْطَفَى ومُسْتَشْفَى، أو كانت ثالثةً أصلها الياء: كَالْفَتَى والهُدَى والندى؛ وترسم بصورة الألف إن كانت ثالثةً أصلها الواو: كَالْمَعَا، وَالْعَلَا، وَالرُّبَا.

وإذا نُؤِنَ المقصورُ حُدِفَت أَلْفُهُ لَفْظًا، وثبتت خطأً مثل: «كُنْ فَنِي يَدْعُو إِلَى هَدَى». والمقصورُ على نوعين: قِيَاسِيٌّ وَسَمَاعِيٌّ:

الاسم المقصور القياسي

الاسمُ المقصورُ القياسيُّ يكون في عشرة أنواع من الأسماء المعتلّة الآخر، وهي:

الأول: مصدرُ الفعل اللازم الذي على وزن (فَعِلَ)، بكسر العين، فإنَّ وزنه (فَعَلٌ)، يفتحتين: مثل: جَوِيَّ جَوَى، أو (فَعَلٌ) بكسر ففتح: مثل: رَضِيَّ رِضًا، وَعَنِيَّ عِنَى.

الثاني: ما كان على وزن (فَعَلٍ) بكسرٍ ففتح، ممَّا هو جمعُ «فَعْلَةٌ» بكسرٍ فسكونٍ، مثل: «يَبْرَى وَجَلَى»، جمع «بَيْرِيَّةٌ وَجَلِيَّةٌ».

الثالث: ما كان على وزن (فَعَلٌ) بضمٍّ ففتح، ممَّا هو جمعُ «فَعْلَةٌ» بضمٍّ فسكونٍ مثل: «عُرَأٌ وَمُدَى وَدُمَى» جمع «عُرْوَةٌ وَمُدِيَّةٌ وَدُمِيَّةٌ»^(٣).

الرابع: ما كان على وزن (فَعَلٌ) يفتحتين، من أسماء الأجناس، التي تُدَلُّ على الجمعِيَّة، إذا تجرَّدت من الثاء، وعلى الوحدة إذا لحقتها الثاء، مثل: حِصَاةٌ وَحِصَى، وَقِطَاةٌ وَقِطَاءٌ^(٤).

الخاصُّ: اسمُ المفعول الذي ماضيه على ثلاثة أحرف، مثل: «مَعْطَىٌّ وَمِصْطَفَىٌّ».

(١) الإلحاق: أن يزداد على أحرف الكلمة لتوازن كلمة أخرى، فالألف المقصورة في «أرطى وذفري» مزيدتان: لتوازن الأولى «جعفر» والأخرى «درهما».

(٢) الأرطى: نوع من الشجر، ثمره كالعناب، إلا أنه مر، وواحد أرطاة، وتجمع أيضاً على أرطيات وأرطاي (بفتح الطاء وكسرها)، (والذفري): العظم خلف الأذن، ويجمع على ذفريات وذفاري (بفتح الراء وكسرها).

(٣) المدية: السكين، (والدمية): التمثال من الرخام أو العاج، ويضرب بها المثل في الحسن.

(٤) القطة: طائر في حجم الحمام صوته (قطاطط).

السادسُ: وزنُ (مَفْعَل) يفتح الميم والعين، مدلولاً به على مصدر أو زمان أو مكان؛ مثل: «المخيا والمأني والقرقى».

السابعُ: وزن (مِفْعَل) بكسر الميم وفتح العين، مدلولاً به على آلة، مثل: «المجكوى والمجهدى»^(١)، واليزمى^(٢).

الثامنُ: وزن (أفعل) صفة للتفضيل، مثل: «الأدنى والأقصى» أو لغير التفضيل، مثل: «الأحوى»^(٣)، والأعمى.

التاسعُ: جمعُ المؤنث من (أفعل) للتفضيل، مثل: «الدنا والقصا» جمع «الدنيا والقصى». العاشرُ: مؤنثُ «أفعل» للتفضيل من الصحيح الآخر أو معتلُّه مثل: «الحسنى والفضلى» تانيثُ «الأحسن والأفجل» والدنيا والقصى تانيثُ «الأدنى والأقصى».

الاسم المقصور السماعي

الاسمُ المقصورُ السماعيُّ يكون في غير هذه المواضع العشرة ممَّا وردَ مقصوراً، فيحفظ ولا يقاسُ عليه، وذلك مثل: الفتى والحجا والثرى والسنا والهدى والرحى^(٤).

الاسم الممدود

الاسم الممدودُ: هو اسمٌ مُعربٌ، آخرُهُ همزةٌ قبلها ألفٌ زائدة، مثل: «السَّماءُ والصَّحراءُ». (فإن كان قبل آخره ألفٌ غير زائدة فليس باسم ممدود، وذلك مثل: «الماء والداء». فهذه الألف ليست زائدة، وإنما هي منقلبة. والأصل: «مَوَّهٌ ودَوَّهٌ». بدليل جمعهما على «أمواء وأدواء».

همزتهُ إمَّا أن تكون أصليةً، كقَرَّاءٍ، ووضَّاءٍ^(٥)، لأنهما من «قرأ ووضؤ».

وإمَّا أن تكون مُبدلةً من واو أو ياء. فالمبدلةُ من الواو مثل: «سَماءٌ وعدَّاءٌ وأصلهما: «سماؤٌ وعدَّاءٌ»، لأنهما من «سما يسمو، وعدا يعدو». والمبدلةُ من الياء، مثل: «بِئَاءٌ ومَشَّاءٌ»، وأصلهما: «بِنَائٍ ومَشَائٍ» لأنهما من «بنى يبني، ومشى ويمشي».

وإما أن تكون مزيدةً للتانيث: كحسناء وحمرء، لأنهما من الحُسْنِ والحُمْرة.

(١) المهدي: الاناء يهدي فيه كالطبق ونحوه، قال ابن الأعرابي: (ولا يسمى الطبق مهدي إلا وفيه ما يهدي).

(٢) الرمى: ما يرمى به من آلة، والجمع مرام.

(٣) الأحوى: ما كان لونه أسود ضارباً إلى الخضرة أو الحمرة، والمؤنث (حواء).

(٤) الحجا: العقل، وجمعه أحجاء، و(الثرى): التراب الندي، و(السنا): ضوء البرق، و(الرحى): الطاحون.

(٥) القراء: الناسك المتعبد، و(الوضاء): الوضيء، وهو الحسن النظيف.

وإما أن تكون مزيدة للإلحاق: كجرباء^(١) وتوباء^(٢).
والممدودُ قسمان: قياسيٌّ وسماعيٌّ.

الممدود القياسي

الاسمُ الممدودُ القياسيُّ يكون في سبعة أنواع من الأسماء المعتلة الآخر:

الأول: مصدرُ الفعل المزداد في أوله همزة، مثل: «آتي إيتاء، وأعطى إعطاء، وانجلى إنجلاء، وارعوى ارعواء، وارتأى ارتئاء، واستقصى استقصاء».

الثاني: ما دلَّ على صوت، من مصدرِ الفعل الذي على وزن: «فَعَلَ يَفْعُلُ» (بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع) مثل: «رَعَا البعيرُ يرغو رغاء، وَتَغَبَّتِ الشَّاةُ تَثغو تَغَاء».

الثالث: ما كان من المصادر على «فِعال» (بكسر الفاء) مصدرًا لِفاعِل، مثل: «والى ولاء» و«هادى عداء، ومارى يراء، وراى رِئاء، ونادى نداء، ورامى رِماء».

الرابع: ما كان من الأسماء على أربعة أحرف، مما يُجمعُ على (أنفِعة) مثل: «كِسَاء وأكسية ورداء وأردية، وغطاء وأغطية، وقباء وأقية».

الخامس: ما صيغ من المصادر على وزن (تَفَعال) أو (تُفَعال)، مثل: «عدا يعدو تعداء، ومشى يمشي تمشاء».

السادس: ما صيغ من الصفات على وزن (فَعال) أو (يُفَعال) للمبالغة، مثل: «العداء والبعطاء».

السابع: مؤنث «أفعل» لغير التفضيل، سواءً أكان صحيح الآخر، مثل: «أحمرَ وحمراء، وأعرجَ وعرجاء؛ وأنجلَ ونجلاء^(٣)، أم مُعتلة، مثل: أحوى وحَوَاء، وأعمى وعمياء، والى ولمياء^(٤)».

(١) الحرباء: حيوان يستقبل الشمس ويدور معها، ويتلون الواواً بحرهما وهو مذكر. همزته ليست للتأنيث، ولذلك يصرف، ومؤنثه: (حرباءة) وأم حبيبن، ويضرب به المثل في التقلب، وجمعه (حرابي) بتشديد الياء، ويضرب به المثل أيضاً في الحزم، يقال: (هو أحزم من الحرباء)، لأنه لا يترك غصناً من الشجرة حتى يمسك بآخر.

(٢) القوباء: بضم القاف وسكون الواو (يجوز فتحها) داء معروف يتسع وينتشر، ويداوى بالريق، ويسمى «الحزاز» بفتح الحاء، ومفرده «حزازة».

(٣) الأنجل: الواسع العين، الحسنها.

(٤) الألى: من في باطن شفته سمرة، وهذه السمرة تسمى اللعى، وهي مستحسنة عند العرب.

الممدود السماعي

الاسم الممدود السماعي يكون في غير هذه المواضع السبعة مما وُرد ممدوداً، فيُحفظ ولا يُقاس عليه. وذلك مثل: «الفتاء والسناء والقنأ والثراء»^(١).

قصر الممدود ومد المقصور

يجوزُ قَصْرُ الممدود، فيقال في دُعاء «دُعاء» وفي صفراء: «صفراء». ويَقْبَحُ مَدُّ المقصور: فيَقْبَحُ أن يقالَ في عصا: «عصاء». وفي غنى: «غنا».

الاسم المنقوص

الاسمُ المنقوصُ: هو اسمٌ معرَّب آخرُهُ ياءٌ ثابتةٌ مكسورةٌ ما قبلها، مثل: «القاضي والرَّاعي». (فإن كانت ياءُه غير ثابتة فليس بمنقوص، مثل: «أحسن إلى أخيك». وكذا إن كان ما قبلها غير مكسور. مثل: «ظبي وسعي»).

وإذا تجرَّد من (أل) والإضافة حذفَتْ ياءُه لفظاً وخطاً في حالتي الرَّفع والجَرِّ، نحو: «حكم قاضي على جانٍ»، وثبتت في حال النصب، نحو: «جعلك الله هادياً إلى الحق، داعياً إليه». أما مع (أل) والإضافة ثبتتْ في جميع الأحوال، نحو: «حكم القاضي على الجاني» و«جاء قاضي القضاة».

وترد إليه ياءُه المحذوفة عند تثنيته، فنقول في قاضي: «قاضيان».

٤ - اسم الجنس واسم العلم

الاسمُ أيضاً على نوعين: اسمُ جنس، واسمُ عَلم.

اسم الجنس

اسمُ الجنس: هو الذي لا يختصُّ بواحد دون آخرٍ من أفراد جنسه: كرجل وامرأة ودار وكتاب وحصان.

ومنه الضمائرُ: وأسماءُ الإشارة، والأسماءُ الموصولة، وأسماءُ الشرط، وأسماءُ الاستفهام. فهي أسماءُ أجناس، لأنها لا تختصُّ بفردٍ دون آخر. ويُقابله العَلمُ، فهو يختصُّ بواحدٍ دون غيره من أفراد جنسه.

(١) الفتاء: الفتوة، وهي حداثة السن، و(السناء): الرفعة والشرف، و(الغناء): الكفاية والنعف. و(الثراء): كثرة المال، والخير.

(وليس المرادُ باسم الجنس ما يقابل المعرفة، بل ما يجوز إطلاقه على كل فرد من الجنس. فالضماير، مثلاً، معارف، غير أنها لا تختص بواحد دون آخر. فإن «أنت»: ضمير للواحد المخاطب. ويصح أن تخاطب به كل من يصلح للخطاب. و«هو»: ضمير للغائب. ويصح أن يكتن به عن كل مذكر غائب.

و«أنا»: ضمير للمتكلم الواحد. ويصح أن يكتن به عن نفسه كل متكلم. فأنت ترى أن معناها يتناول كل فرد. ولا يختص بواحد دون آخر. وقس على ذلك أسماء الإشارة والأسماء الموصولة.

فاسم الجنس إنما يقابل العلم: فذاك موضوع ليتناول كل فرد. وهذا مختص بفرد واحد لا يتناول غيره (ضعاً).

اسم العلم

العَلْمُ: اسمٌ يُدُلُّ على معيّن، بحسب وضعه، بلا قرينة: كخالد وفاطمة ودِشَقَ والتَّيْلِ.

ومنه أسماء البلاد والأشخاص والدُّول والقبائل والأنهار والبحار والجبال.

(وإنما قلنا: «بحسب وضعه»، لأن الاشتراك بحسب الاتفاق لا يضر؛ كخليل المسمى به أشخاص كثيرون، فاشتراكهم في التسمية إنما كان بحسب الاتفاق والتصادف، لا بحسب الوضع لأن كل واحد من الواضعين إنما وضع هذا الاسم لواحد بعينه. أما النكرة: كرجل، فليس لها اختصاص بحسب الوضع بذات واحدة، فالواضع قد وضعها شائعة بين كل فرد من أفراد جنسها. وكذا المعرفة من أسماء الأجناس: كالضماير وأسماء الإشارة، كما قدمنا.

والعلم يعين مسماه بلا قرينة: أما بقية المعارف، فالضمير يعين مسماه بقرينة التكلم أو الخطاب أو الغيبة.

واسم الإشارة يعينه بواسطة إشارة حية أو معنوية.

واسم الموصول يعينه بواسطة الجملة التي تذكر بعده.

والمعرّف بأل يعينه بواسطتها.

والنكرة المقصودة بالنداء تعينه بواسطة قصدتها به. والنكرة المضافة إلى معرفة تعينه بواسطة إضافتها إليها).

وينقسم العَلْمُ إلى علم مفرد^(١): كأحمد وسليم، ومُرَكَّب إضافي: كعبيد الله وعبد الرحمن،

(١) المراد بالمفرد في باب العلم: ما ليس مركباً، فالمتنى والجمع المسمى بهما: كحسنيين وعابدين، مفردان في هذا الباب.

ومركب مزجيّ: كبعلبك وسيويو، ومركب إسناديّ: كجاء الحق وتأبط شراً (عَلَمِينَ لرجلين) وشاب قزناها (عَلَمًا لامرأة).

وينقسم أيضاً إلى اسم وكنية ولقب، وإلى مُرتجل ومتقول، وإلى علم شخص وعلم جنس. ومن أنواعه العَلَمُ بالغلبة.

الاسم والكنية واللقب

العَلَمُ الاسمُ: ما وُضِعَ لتعيين المُستَمَى أولاً، سواء أدلّ على مدح، أم ذمّ، كسعيد وحنظلة، أم كان لا يدلّ، كزيد وعمرو. وسواء أُصدِرَ باب أو أم، أم لم يُصدَّرَ بهما، فالعبرة باسميّة العلم إنما هو الوضع الأوّل.

والعلمُ الكُنِيَةُ: ما وُضِعَ ثانياً (أي بعد الاسم) وصدّرَ باب أو أم: كأبي الفضل، وأمّ كلثوم^(١).

والعلمُ اللَّقْبُ: ما وُضِعَ ثالثاً (أي بعد الكنية) وأشعرَ بمدح: كالرشيد وزين العابدين، أو ذمّ: كالأعشى^(٢) والشنفرى^(٣)، أو نسبة إلى عشيرة أو قبيلة أو بلدة أو قطر: كأن يُعرَفَ الشخصُ بالهاشمي أو التميمي أو البغدادي أو المصريّ.

ومن كان له علمٌ مُصدَّرُ باب أو أم، ولم يُشعرَ بمدح أو ذمّ، ولم يوضع له غيره كان هذا العلمُ اسمَهُ وكنيته. ومن كان له علمٌ يدلُّ على مدح أو ذمّ، ولم يكن مصدراً باب أو أم، ولم يكن له غيره، كان اسمَهُ ولقبه.

فإن صدّرَ - مع إشعاره بمدح أو ذمّ - باب أو أم، كان اسمه وكنيته ولقبه. فالمشاركة بين الاسم والكنية واللقب قد تكون، إن وُضِعَ ما يصلح للمشاركة وضماً أوّلياً.

أحكام الاسم والكنية واللقب

إذا اجتمع الاسمُ واللُّقْبُ يُقدِّمُ الاسمُ ويؤخرُ اللُّقْبُ: كهارون الرشيد، وأويس القرنيّ. ولا ترتيب بين الكنية وغيرها تقول: «أبو حفصٍ عمُّ أو عمرُ أبو حفصٍ»^(٤).

وإذا اجتمع علمانٍ لمُسَمًّى واحد، فإن كانا مفردين أضفت الأول إلى الثاني، مثل: «هذا

(١) كلثوم من أعلام العرب، والكلثوم في الأصل: الكثير لحم الخدين.

(٢) الأعشى: لقب لعدة شعراء من العرب، والأعشى في الأصل: الضعيف البصر، أو هو الذي لا يبصر ليلاً.

(٣) الشنفرى: رجل من الأزدي كان شاعراً عدواً، يقال: «هو أعدى من الشنفرى»، والشنفرى في الأصل: العظيم الشفتين.

(٤) الحفص في الأصل: شبل الأسد.

خالد تميم». ولك أن تتبع الآخر الأول في إعرابه على أنه بدلٌ منه أو عطفٌ بيان له، فتقول: «هذا خالدٌ تميمٌ»، إلا إن كان الأول مسبوقةً بال، أو كان الثاني في الأصل وصفاً مُقترباً بال، فيجب الاتباع، مثل: «هذا الحارث زيدٌ، ورحمَ الله هارونَ الرُّشيدَ، وكان حاتمُ الظَّائِي مشهوراً بالكرم».

وإن كانا مُركبين، أو كان أحدهما مفرداً والآخر مُركباً، أتبعنا الثاني الأول في إعرابه وجوباً، وتقول: «هذا أبو عبد الله محمدٌ، ورأيتُ أبا عبد الله محمداً، ومررتُ بأبي عبد الله محمد»، وتقول: «هذا عليُّ زينُ العابدينَ، ورأيتُ عليّاً زينَ العابدينَ، ومررتُ بعليِّ زينِ العابدينَ»، وتقول: «هذا عبدُ الله عَلِمُ الدِّينِ، ورأيتُ عبدَ الله عَلِمَ الدِّينِ، ومررتُ بعبدِ الله عَلِمِ الدِّينِ».

العلم المرتجل والعلم المنقول

العَلْمُ المُرتجل: ما لم يسبق له استعمالٌ قبل العلميّة في غيرها بل استعمل من أول الأمر علماً: كسعادٍ وعُمَرَ.

والعلمُ المنقول (وهو الغالب في الأعلام): ما نقل عن شيء سبق استعماله فيه قبل العلميّة. وهو إما منقولٌ عن مصدر كفضل، وإما عن اسم جنس: كأسد، وإما عن صفة كحارث ومعمود وسعيد، وإما عن فعل: كشمّر وأبان ويشكر ويحيى^(١) وأجدمٌ وقمٌ^(٢) وإما عن جملة: كجاد الحق، وتابط شراً.

علم الشخص وعلم الجنس

العَلْمُ الشَّخصي: ما خُصَّص في أصل الوضع بفردي واحد، فلا يتناول غيره من أفراد جنسه: كخالدٍ وسعيدٍ وسعاد. ولا يضره مشاركة غيره إياه في التسمية، لأنَّ المشاركة إنما وقعت بحسب الاتفاق، لا بحسب الوضع. وقد سبق الكلام عليه.

والعلمُ الجنسيُّ ما تناول الجنسَ كلُّهُ غيرَ مُختصٍّ بواحدٍ بعينه: كأسامة (علماً على الأسد)، وأبي جَعْدَةَ (على الذئب)، وكسرى (على من ملَّكَ الفُرسَ)، وقيصر (على من ملك الروم)، وخاقان (على من ملك التُّركَ)، وتُبَّع (على من ملك اليمَنَ)، والنَّجاشي (على من ملك الحبشة) وفِرْعَوْنُ (على من ملك القبطَ)، والعزير (على من ملك مصر).

وهو يكونُ اسماً: كنعالة، (للثعلب)، وذوالة، (للذئب). ويكونُ كنيةً: كأُمِّ عَزْرِيطَ (للعقرب)

(١) شمر: اسم فرس، واسم قبيلة. و(أبان ويشكر ويحيى): أعلام رجال.

(٢) أجدم وقم: اسمان لمكانين.

وَأُمُّ عَامِرٍ (لِلضَّبِيعِ)، وَأَبِي الْحَارِثِ (لِلأَسَدِ)، وَأَبِي الْحُصَيْنِ (لِلثُّعَلِبِ). وَيَكُونُ لِقَبًا: كَالأَخْطَلِ (لِلهَيْزِ)، وَذِي الثَّأْبِ (لِلكَلْبِ).

وَقَدْ يَكُونُ عَلِمًا عَلَى الْمَعَانِي: كَبِرَّةٌ (عَلِمًا عَلَى الْبِرِّ) وَفَجَارٌ^(١) (عَلَى الْفَجْرَةِ)^(٢)، وَكَيْسَانٌ (عَلَى الْعَنْدَرِ)، وَأُمُّ قَشْعَمٍ (عَلَى الْمَوْتِ)، وَأُمُّ صَبُورٍ (عَلَى الْأَمْرِ الشَّدِيدِ)، وَحَمَادٌ (لِلْمُخَمَدَةِ)، وَيَسَارٌ (لِلْمَيْسِرَةِ).

(وَعَلِمَ الْجِنْسِ نَكْرَةً فِي الْمَعْنَى، لِأَنَّهُ غَيْرُ مَخْتَصٍ بِوَاحِدٍ مِنْ أَفْرَادِ جِنْسِهِ كَمَا يَخْتَصُّ عِلْمُ الشَّخْصِ.

وَتَعْرِيفُهُ إِنَّمَا هُوَ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ، فَهُوَ يَعَامَلُ مَعَامَلَةَ عِلْمِ الشَّخْصِ. فِي أَحْكَامِهِ اللَّفْظِيَّةِ، وَالْفَرْقِ بَيْنَهُمَا هُوَ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، لِأَنَّ الْعِلْمَ الشَّخْصِيَّ مَوْضُوعٌ لَوَاحِدٍ بَعِيْنِهِ، وَالْمَوْضُوعَ الْجِنْسِيَّ مَوْضُوعًا لِلْجِنْسِ كُلِّهِ. أَمَّا مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ فَهُوَ كَعِلْمِ الشَّخْصِ مِنْ حَيْثُ أَحْكَامُهُ اللَّفْظِيَّةُ تَمَامًا، فَيَصِحُّ الْإِبْتِدَاءُ بِهِ مِثْلُ: «ثَعَالَةُ مَرَاوِعٍ»؛ وَمَجِيءُ الْحَالِ مِنْهُ، مِثْلُ: «هَذَا أَسَامَةٌ مَقْبَلًا». وَيَمْتَنِعُ مِنَ الصَّرْفِ إِذَا وَجَدَ مَعَ الْعِلْمِيَّةِ عِلَّةٌ أُخْرَى، مِثْلُ: «إِبْتَعَدَ مِنْ ثَعَالَةٍ»^(٣). وَلَا يَسْبِقُهُ حَرْفُ التَّعْرِيفِ؛ فَلَا يُقَالُ: «الْأَسَامَةُ»، كَمَا يُقَالُ: «الْأَسَدُ». وَلَا يُضَافُ، فَلَا يُقَالُ: «أَسَامَةُ الْغَابَةِ»؛ كَمَا تَقُولُ: «أَسَدُ الْغَابَةِ». وَكُلُّ ذَلِكَ مِنْ خِصَائِصِ الْمَعْرِفَةِ. فَهُوَ بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ مَعْرِفَةٌ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اسْمِ الْجِنْسِ النَّكْرَةِ، أَنَّ اسْمَ الْجِنْسِ نَكْرَةٌ لِفِظًا وَمَعْنَى. أَمَّا مَعْنَى فَلَعْدَمُ اخْتِصَاصِهِ بِوَاحِدٍ مَعِيْنٍ، وَأَمَّا لِفِظًا فَلِأَنَّهُ تَسْبِقُهُ «أَلٌ» فَيَعْرِفُ بِهَا، وَلِأَنَّهُ لَا يَبْتَدَأُ بِهِ وَلَا تَجِيءُ مِنْهُ الْحَالُ.

وَأَمَّا عِلْمُ الْجِنْسِ فَهُوَ نَكْرَةٌ مِنْ حَيْثُ مَعْنَاهُ، لَعْدَمِ اخْتِصَاصِهِ، مَعْرِفَةٌ مِنْ حَيْثُ لِفْظُهُ، فَلَهُ أَحْكَامُ الْعِلْمِ اللَّفْظِيَّةِ كَمَا قَدَّمْنَا.

وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَعْرِفِ بِالْجِنْسِيَّةِ مِنْ حَيْثُ الدَّلَالَةُ عَلَى الْجِنْسِ بِرِمْتِهِ، وَمِنْ حَيْثُ التَّعْرِيفُ اللَّفْظِيُّ، تَقُولُ: «أَسَامَةُ شِجَاعٍ» كَمَا تَقُولُ: «الْأَسَدُ شِجَاعٍ»، فَهُمَا نَكْرَتَانِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، مَعْرِفَتَانِ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ. فَعِلْمُ الْجِنْسِ عِنْدَ التَّحْقِيقِ كَالْمَعْرِفِ بِالْجِنْسِيَّةِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى وَالِاسْتِعْمَالُ اللَّفْظِيُّ).

(١) فجار: اسم مبني على الكسر كحذام وقظام.

(٢) الفجرة: بفتح فسكون: الفجور وهو الميل عن الحق.

(٣) ثعالة: ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث.

العلم بالغلبة

وقد يَغْلِبُ المُضَافُ إلى معرفة والمُفْتَرَنُ بِالِالمهدية على ما يُشارِكُهُما في الدلالة، فيصيران علمين بالغلبة، مُختَصَيْن من بين سائر الشُّركاء بواحد، فلا ينصرفان إلى غيره. وذلك: كابن عباس وابن عُمَرَ وابن مالك والعقبة والمدينة والألفية، فهي أعلامٌ بَغْلَبَةِ الاستعمال، وليست أعلاماً بِحَسَبِ الوَضْعِ.

(فابن عباس: هو عبد الله بن العباس بن عبد المطلب. وابن عمر: هو عبد الله ابن عمر بن الخطاب. وابن مالك: هو محمد بن مالك: صاحب الأرجوزة الألفية المشهورة في النحو. والعقبة: ميناء على ساحل البحر الأحمر^(١). والمدينة: مدينة الرسول ﷺ وكان اسمها يثرب، والألفية هي الأرجوزة النحوية التي نظمها ابن مالك. وكل هذه الأعلام يصح إطلاقها في الأصل على كل ابنٍ للعباس وعمر ومالك، وعلى كل عقبة ومدينة وألفية. لكنها تغلبت بكثرة الاستعمال على ما ذكر فكانت عليه بالغلبة).

إعراب العلم

الْعَلْمُ الْمُفْرَدُ^(٢) يُعْرَبُ كما يقتضيه الكلام: من رفعٍ أو نصبٍ أو جرٍّ، نحو: «جاء زهيرٌ، ورأيتُ زهيراً ومررتُ بزهيراً».

والمركَّبُ الإِصَافِيُّ: يُعْرَبُ جُزْؤُهُ الأوَّلُ كما يقتضيه الكلام، ويُجر الجزء الثاني بالإضافة. والمركَّبُ المَزْجِيُّ: يكون جُزْؤُهُ الأوَّلُ مفتوحاً دائماً^(٣)، وجُزْؤُهُ الثاني، إن لم يكن كلمة «وَيْتِهِ»، يُرْفَعُ بالضمَّة، وينصبُ ويُجرُّ بالفتحة، لأنه ممنوعٌ مِنَ الصَّرْفِ للعلمية والتركيب المَزْجِي، مثل: «بعلبكُ بلدةٌ طيبةٌ الهواءِ، ورأيتُ بعلبكُ، وسافرتُ إلى بعلبكُ».

وإن كان جُزْؤُهُ الثاني كلمةً «وَيْتِهِ» يكن مَبْنِيّاً على الكسر دائماً، وهو في محلِّ رفعٍ أو نصبٍ أو جرٍّ، كما يقتضيه مركزه في الجملة؛ مثل: «رُجِمَ سيبويه، ورُجِمَ اللهُ سيبويه، ورَحِمَهُ اللهُ على سيبويه».

والمركَّبُ الإِسْنَادِيُّ: يبقى على حاله فيحكى على لفظه في جميع الأحوال، ويكونُ إعرابه تقديرياً، تقول: «جاء جادُ الحقِّ، ورأيتُ جادَ الحقِّ، ومررتُ بجادَ الحقِّ».

والمركَّبُ العَدَدِيُّ: كخمسةَ عشرَ، وما جرى مجراه ككَيْفِصَ بَيْضَ، وبَيْتَ بَيْتَ، إن سَمَّيْتَ

(١) العقبة في الأصل: المرقى الصعب في الجبل، والطريق في أعلاه، وجمعها عقاب بكسر العين، وعقبات، وتكون مجازاً بمعنى الصعوبة والشدة، والعقبة المقصودة هنا: هي عقبة أهلة.

(٢) المراد بالمفرد في بحث العلم: ما ليس مركباً كما تقدم.

(٣) أي مبنياً على الفتح، وذلك إن لم يكن آخره ياء: كعمديكرب فيني على السكون.

بهما، أبقيتهما على بنائهما، كما كانا قبل العملية. ويجوزُ إعرابُهما إعرابَ ما لا ينصرفُ. كأنهما مُرْغَبَانِ مَرْجِيَانِ. فيجربانِ مجرى «بعلبكُ وحَضرموتُ». والأولُ أولى.

٥ - الضمائر وأنواعها

الضميرُ: ما يُكنى به عن مُتكلمٍ أو مخاطبٍ أو غائبٍ، فهو قائمٌ مَقَامَ ما يُكنى به عنه، مثل: «أنا وأنتُ وهو»، وكالتاءِ من «كُتِبْتُ وَكُتِبْتَ وَكُتِبَتْ» وكالواوِ من «يُكْتُوبُونَ». وهو سبعةُ أنواعٍ: مُتَّصِلٌ، وَمَنْفُصٌ، وَبَارِزٌ، وَمَسْتَرٌّ، وَمَرْفُوعٌ، وَمَنْصُوبٌ، وَمَجْرُورٌ.

الضمير المتصل

الضَمِيرُ الْمُتَّصِلُ: ما لا يُبتدأ به، ولا يَفْعُ بعد «إلا» إلَّا في ضَرُورةِ الشعرِ. كالتاءِ والكافِ من «أَكْرَمْتُكَ»، فلا يُقَالُ: «ما أَكْرَمْتُ إِلَّاكَ». وقد وردَ في الشعرِ ضَرُورةً، كما قال الشاعرُ:
وَمَا عَلَيْنَا إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتَنَا أَلَّا يُجَاوِرُنَا إِلَّا لَكَ دِيَارُ
وكما قال الآخرُ:

أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِتْنَةٍ بَعَثَتْ عَلَيَّ، فَمَالِي عَوْضُ إِلَّا «أنا» ناصِرُ
وهو، إما أن يتصلَ بالفعل: كالواوِ من «كتبوا»، أو بالاسم: كالياءِ من «كتابي»، أو بالحرف: كالکافِ من «عليك».

والضمائرُ المتصلةُ تسعةٌ، وهي: «التاءُ ونا والواوُ والألفُ والنونُ والكافُ والياءُ والهَاءُ وها».

فالألفُ والتاءُ والواوُ والنونُ، لا تكونُ إلَّا ضمائرَ للرفعِ، لأنها لا تكونُ إلَّا فاعلاً أو نائبَ فاعلٍ، مثل: «كتبا وكتبت وكتبوا وكتبت».

«نا والياءُ»: تكونانِ ضميرَي رفعٍ، مثل: «كُتِبْنَا وَتَكْتَبِينَ وَكُتِبِي»، وضميرَي نصبٍ، مثل: «أَكْرَمَنِي الْمُعَلِّمُ، وَأَكْرَمْنَا الْمُعَلِّمُ» وضميرَي جرٍّ، مثل: «حَسْبُ اللَّهِ عَنِّي وَعَنَّا الْمَكْرُوهُ».

«والکافُ والهَاءُ وها»: تكونُ ضمائرَ نصبٍ، مثل: «أَكْرَمْتُكَ وَأَكْرَمْتَهُ وَأَكْرَمْتَهَا»، وضمائرَ جرٍّ، مثل: «أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ وَإِلَيْهِ وَإِلَيْهَا». ولا تكونُ ضمائرَ رفعٍ، لأنها لا يُسندُ إليها.

(١) عوض: ظرف للمستقبل بمعنى (أبدًا) وهو يستغرق جميع ما يستقبل من الزمان، والمشهور بناؤه على الضم، ويجوز فيه البناء على الفتح والكسر أيضاً: ولا يكون إلا بعد نفي أو استفهام.

هوالء ثلاث

١ - او الضمير والهاء المتصلة بها ميم الجمع خاصتان بجمع الذكور العقلاء، فلا يستعملان لجمع الإناث ولا لجمع المذكر غير العاقل.

٢ - الضمير في نحو: «جتنا وجتتم وجتتن» إنما هو التاء وحدها، وفي نحو: «أكرمكما وأكرمكم وأكرمكن» إنما هو الكاف وحدها، وفي نحو: «أكرمهما وأكرمهم وأكرمهن» إنما هو الهاء وحدها. والميم والألف اللاحقتان للضمير حرفان هما علامة التثنية.

ومن العلماء من يجعل الميم حرف عماد، والألف علامة التثنية. وسميت الميم حرف عماد، لاعتماد المتكلم والسامع عليها في التفرقة بين ضمير التثنية وضمير الواحدة، وليس هذا القول ببعيد. والميم وحدها اللاحقة للضمير، حرف هو علامة جمع الذكور والعقلاء. والنون المشددة، اللاحقة للضمير؛ حرف هو علامة جمع المؤنث.

ومن العلماء من ينظر إلى الحال الحاضرة، فيجعل الضمير وما يلحقه من العلامات كلمة واحدة بإعراب واحد. وهذا أقرب، والقولان الأولان أحق.

٣ - تضم هاء الضمير، إلا إن سبقها كسرة أو ياء ساكنة فتكسر، تقول: «من عثر فأقله عثرته، وخذه بيده إشفاقاً عليه، وإحساناً إليه» وتقول: «هذا أبوه، وأكرمت أباهم، وأحسنت إلى أبيهم».

٤ - يجوز في ياء المتكلم السكون والفتح، إلا إن سبقها ساكن، كالف المقصور وياء المنقوص وألف التثنية وياء التثنية والجمع، فيجب فتحها دعماً لالتقاء الساكنين، مثل: «هذه عصاي، وهذا راجي، وهاتان عصوي، ورفعت عصوي، وهؤلاء معلمتي».

٥ - تبدل ألف «إلى وعلى ولدى» ياءً، إذا اتصلت بضمير، مثل: «إلي، وعليه، ولديك».

نون الوقاية

إذا لحقت ياء المتكلم الفعل أو اسم الفعل، وجب الفصل بينهما بنون تُسمى (نون الوقاية)^(١)، لأنها تقي ما تتصل به من الكسر (أي: تحفظه منه). تقول: «أكرمني، ويكرمني، وأكرمني، وتكرموني، وأكرمتي، وأكرمتي فاطمة»، ونحو: «رؤيتني، وعليكني».

وإن لحقت الأحرف المشبهة بالفعل، فالكثير إثباتها مع «ليت» وحذفها مع «لعل»، وبه ورد القرآن الكريم، قال تعالى: «يَتْلُوتُنَّ كُنُتٌ مَعَهُمْ قَارُونَ قَوْلًا هَاطِمًا» [النساء: ٧٣]، وقال جلَّ

(١) سواء اتصلت بالفعل مباشرة: كأكرمني، أو اتصلت بما يتصل بالفعل: كأكرمتي ويكرموني.

شأنه: ﴿لَمَعَلَىٰ أَتْلَعُ الْأَسْتَبَ﴾ [خاف: ٣٦]. ونذر حذفها مع «ليت» وإثباتها مع «لعل»، فالأول كقول الشاعر:

كُنْـبِيَةَ جَابِرٍ إِذْ قَالَ: لَيْتَنِي أَصَادِفُهُ وَأَتْلِفُ جُلَّ مَالِي^(١)
والثاني كقول الآخر:

فَقُلْتُ أَعِيرَانِي الْقُدُومَ، لَمَعْنِي أَخْطُ بِهَا قَبْرًا لِأَبْيَضَ مَاجِدٍ
أما مع «إنَّ وأَنَّ وكانَ ولكِنَّ» فانت بالخيار: إن شئت أثبتتها وإن شئت حذفتها.

وإن لحقت ياء المتكلم «من وعن» من حروف الجز، فصلت بينهما بنون الوقاية وجوباً. وشذ قول الشاعر:

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٌ مِنِّي
أما ما عداهما فلا فصل بها.

الضمير المنفصل

الضمير المنفصل: ما يصحُّ الابتداء به، كما يصحُّ وقوعه بعد «إلا» على كلِّ حال. كأننا من قولك: «أنا مجتهدٌ، وما اجتهد إلا أنا».

والضمائر المنفصلة أربعةٌ وعشرون ضميراً: اثنا عشر مرفوعةً وهي: «أنا ونحنُ وأنتِ وأنتِ وأنتما وأنتنَّ وأنتنَّ وهو وهي وهما وهم وهُنَّ».

واثنا عشر منها منصوبةٌ، وهي: «إياي وإيانا وإياك وإياكم وإياكنَّ وإياها وإياهما وإياهم وإياهنَّ».

ولا تكون (هُم) إلا لجماعة الذكور العقلاء.

ويجوزُ تسكينُ هاءِ (هُوَ) بعد الواو والفاءِ نحو: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ﴾ [البروج: ١٤] ونحو: ﴿وَهُوَ عَلَيَّ كَيْ تَمُو قَبِيرًا﴾ [المائدة: ١٢٠]. وهو كثيرٌ شائع. وبعد لامِ التأكيد، كقولك: «إنَّ خالدًا لهُوَ شجاعٌ». وهو قليلٌ.

فائدة: الضمير في (أنتِ وأنتما وأنتنَّ) إنما هو (أن). والناء اللاحقة لها هي حرف خطاب. والضمير في (هم وهما وهُنَّ) إنما هو (الهاء) المخففة من (هو). والميم والألف في (أنتما وهما): حرفان للدلالة على التثنية. أو الميم حرف عماد. والألف علامة التثنية. (كما سبق). والميم في (أنتنَّ وهم): حرف هو علامة جمع الذكور العقلاء. والنون المشددة في (أنتنَّ وهنَّ)

(١) جل الشيء وجلاله «بضم الجيم فيهما»: معظمه؛ ويقال: جلل الشيء أي: أخذ جلاله، أي: معظمه، وأما الجلل «بكسر الجيم» فهو ضد الدق «بكسر الجيم» فهو ضد الدق «بكسر الدال» أي: الشيء الدقيق.

حرف هو علامة جمع الإناث. ومن النحاة من يجعل الضمير وما يلحق به من العلامات كلمة واحدة بإعراب واحد، كما سبق في الضمير المتصل.

اتصال الضمير وانفصاله

الضَّمِيرُ قائمٌ مقام الاسم الظاهر. والغرضُ من الإتيان به الاختصارُ. والضمير المتصلُ أخصُرُ من الضمير المتفصل.

فكلُّ موضع أمكن أن يُؤتى فيه بالضمير المتصل لا يجوزُ العدولُ عنه إلى الضمير المنفصل، فيقال: «أكرمك»، ولا يقال: «أكرمتُ إياك». فإن لم يُمكن إتصالُ الضميرِ تعيّن انفصاله، وذلك إذا اقتضى المقامُ تقديمه. كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، أو كان مبتدأ، نحو: «أنت مجتهد»، أو خبراً، نحو: «المجتهدون أنتم»، أو محصوراً بآلاً أو إنما، كقوله تعالى: ﴿أَمَرَ آلَا نَعْبُدُوا إِلَّا آلَا إِيَّاهُ﴾ [يوسف: ٤٠]. وقول الشاعر:

أنا الذائدُ الحامي الذُّمارَ، وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ يَنْبُلِي^(١)
أو كان عاملهُ محذوفاً، مثل: «إياك وما يُعتدُّ منه»، أو مفعولاً لمصدرٍ مُضافٍ إلى فاعله، مثل: «يُسْرُنِي إِكْرَامُ الْأَسَاذِ إِيَّاكَ» أو كان تابعاً لما قبله في الإعراب، كقوله تعالى: ﴿يَحْمِلُونَ أَرْسُلَ رِبَائِكُمْ﴾ [المتحة: ١].

ويجوزُ فصل الضميرِ ووصله، إذا كان خبراً لكان أو إحدى أخواتها، مثل: «كنته، وكنتُ إياه»، أو كان ثاني ضميرين منصوبين يعامل من باب: «أعطى^(٢)، أو ظنَّ^(٣)، تقول: «سألتك، وسألتك إياه، وظننتك، وظننتك إياه».

وضمير المتكلم أخصُّ من ضمير المخاطب أي: «أعرَفُ منه».

وضمير المخاطب أخصُّ من ضمير الغائب. فإذا اجتمع ضميرانِ مُتصلان، في باب: «كان وأعطى وظنَّ»، وجب تقديمُ الأخصَّ منهما، مثل: «كنته، وسألتك»، فإن انفصل

(١) يجوز في الذمار التنصب على أنه مفعول به للحماني، والجر على أن الحماني مضاف والذمار مضاف إليه، وإنما جازت الإضافة، مع اقتران المضاف بحرف التعريف، لأن المضاف صفة، والمضاف إليه مقترن به، و«الذائد»: المانع، و«الذمار»: ما يجب على الشخص حمايته، و«الأحساب»: جمع حسب، وهو ما يعده الرجل من مفاخر آبائه، والمعنى: لا يدفع عن أحسابهم إلا أنا، فالدفاع محصور بي، ولو وصل الضمير فقال: إنما أَدافع عن أحسابهم، لجاز أن يكون غيره مدافعاً أيضاً.

(٢) أي: من الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً.

(٣) أي: من الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وقد تقدم شرح هذا وما قبله في بحث المتعدي واللازم، فراجعهما.

(٤) فلا يقال: كانهوت ولا سلوني ولا ظننتوك.

أحدهما فَعَدَمٌ ما شئتَ منهما، إن أمين اللبَسِ، مثل: «الدرهمُ أعطيتَه إياكَ». فإن لم يؤمِّن التباسُ المعنى وجِبَ تقديم ما يزيل اللبَسَ، وإن كان غير الأخصِّ، فنقول: «زهيرٌ مَنَعَتَكَ إياه»، إن أرَدتَ منع المخاطبِ أن يَصِلَ إلى الغائب، و«مَنَعته إياكَ»، إن أرَدتَ منع الغائب أن يَصِلَ إلى المخاطبِ. ومنه الحديث: «إن الله مَلَككم إياهم ولو شاء لمَلَكهم إياكم».

وإذا اتحد الضميران في الرتبة - كأن يكونا للمتكلم أو المخاطب أو الغائب - وجب فصل أحدهما، مثل: «أعطيته إياه، وسألتي إياي، وخلتُك إياك».

الضميران: البارز والمستتر

الضمير البارز: ما كان له صورةٌ في اللفظ: كالتاء من: «قمت» والواو من: «كتبوا»، والياء من: «اكتبي»، والنون من «يَقُمَنَّ».

والضميرُ المستترُ: ما لم يكن له صورةٌ في الكلام، بل كان مُقَدَّرًا في الذهن ومَثْبُوتًا، وذلك كالضمير المستتر في «اكتُبْ»، فإنَّ التقدير «اكتُبْ أنت».

وهو إما للمتكلم: «ما كتُبْ، وكتبت»، وإما للمفرد المذكر المخاطب. نحو: «اكتُبْ، وكتبت»، وإما للمفرد الغائب والمفردة الغائبة. نحو: «علي كتبْ، وهندُ كتبتْ».

وهو على قسمين: مسترٌ وجويًا. ويكونُ في ستة مواضع:

الأول: في الفعل المُسَدِّ إلى المتكلم، مفرداً أو جمعاً، مثل: «أجتهدُ وتجتهدُ».

الثاني: في الفعل المُسَدِّ إلى الواحد المخاطب، مثل: «اجتهد».

الثالث: في اسم الفعل المسند إلى متكلم، أو مخاطب، مثل: «أفَّ وصَه».

الرابع: في فعل التعجب الذي على وزن «ما أفعل»، مثل: «ما أحسنَ العِلْمُ!»^(١).

الخامس: في أفعال الاستثناء، وهي: «خلا وعدا وحاشا وليس ولا يكون»، مثل: «جاء القومُ ما خلا زهيراً، أو ليس زهيراً أو لا يكون زهيراً».

فالضمير فيها مستتر وجويًا تقديره «هو» يعود على المستثنى منه. وقال قوم: إنه يعود على البعض المفهوم من الاسم السابق. والتقدير: «جاء القوم خلا البعض زهيراً». وقال قوم إنه يعود إلى اسم الفاعل المفهوم من الفعل قبله. والتقدير: «جاء القوم خلا الجاني أو لا يكون الجاني زهيراً». وقال آخرون: إنه يعود على مصدر الفعل المتقدم، والتقدير: «جاؤوا خلا المجيء»

(١) ما: اسم نكرة معناه التعجب، وهو في محل رفع لأنه مبتدأ و«أحسن»: فعل ماضٍ وهو فعل تعجب أول، وفاعله ضمير مستتر فيه وجويًا تقديره «هو» يعود على «ما» التعجيبي و«العلم»: مفعول به لأحسن، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع لأنها خبر المبتدأ.

زهيراً». والقولان الأولان، أقرب إلى الحق والصواب. ومن العلماء من جعلها أفعالاً لا فاعل لها ولا مفعول، لأنها محمولة على معنى «إلا»، فهي واقعة موقع الحرف، والحرف لا يحتاج إلى شيء من ذلك، فما بعدها منصوب على الاستثناء. وهو قول في نهاية الحدق والتدقيق. وسيأتي بسط ذلك في الجزء الثالث من هذا الكتاب.

السادس: في المصدر النائب عن فعله نحو: «صبراً على الشدائد».

ومستترٌ جوازاً. ويكون في الفعل المُستتر إلى الواحد الغائب^(١) والواحدة الغائبة، مثل: «سعيدٌ اجتهد، وفاطمةٌ تجتهد».

(ومعنى استتار الضمير وجوباً أنه لا يصح إقامة الاسم الظاهر مقامه. فلا يرفع إلا الضمير المستتر. ومعنى استتاره جوازاً أنه يجوز أن يجعل مكانه الاسم الظاهر. فهو يرفع الضمير المستتر تارة والاسم الظاهر تارة أخرى. فإذا قلت: «سعيدٌ اجتهد» كان الفاعل ضميراً مستتراً جوازاً تقديره «هو» يعود إلى سعيد، وإذا قلت: «يجتهد سعيد» كان سعيد هو الفاعل. أما إن قلت: «نجتهد» كان الفاعل ضميراً مستتراً وجوباً تقديره «نحن»، ولا يجوز أن يقوم مقامه اسم ظاهر ولا ضمير بارز، فلا يقال: «نجتهد التلاميذ». فإن قلت: «نجتهد نحن». فنحن ليست الفاعل، وإنما هي توكيد للضمير المستتر الذي هو الفاعل: وإنما لم يجز أن تكون هي الفاعل لأنك تستغني عنها بقول: «نجتهد»، والفاعل عمدة، فلا يصح الاستغناء عنه).

ضمائر الرفع والنصب والجر

الضميرُ قائم مقامَ الاسم الظاهر، فهو مثله يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، كما يقتضيه مركزه في الجملة، لأنَّ له حكمه في الإعراب.

فالضمير المرفوعُ: ما كان قائماً مقامَ اسم مرفوع، مثل «قُمْتُ، وقميتُ، وتكتبان، وتكتبون».

والضمير المنصوبُ: ما كان قائماً مقامَ اسم منصوب، مثل: «أكرمْتُكَ، وأكرمتهنَّ، وإياك نهبُ وإياك نستعين».

والضمير المجرورُ: ما كان قائماً مقامَ اسم مجرور نحو: «أحسِنُ تربيةَ أولادك، أحسنَ الله إليك».

وإذا وقع الضمير موقعَ اسم مرفوع أو منصوب أو مجرور، يُقال في إعرابه: إنه كان في محلِّ رفع، أو نصب، أو جرٍّ، أو إنه مرفوعٌ محلاً، أو منصوبٌ محلاً، أو مجرورٌ محلاً.

(١) فاعل «صبراً» ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت).

(٢) إلا في أفعال الاستثناء وفعل التعجب الأول، فهو مستتر وجوباً كما علمت.

عود الضمير

إن كان الضمير للمعية فلا بد له من مرجع يرجع إليه .

فهو إما أن يعود إلى اسم سبقه في اللفظ . وهو الأصل ، مثل : «الكتاب أخذته» .

وإما أن يعود إلى متأخر عنه لفظاً ، متقدّم عليه رتبةً (أي : بحسب الأصل) ، مثل : «أخذ كتابه زهير» ؛ فالهاء تعود إلى زهير المتأخر لفظاً ، وهو في رتبة التقديم ، باعتبار رتبته ؛ لأنه فاعل^(١) .

وإما أن يعود إلى مذكور قبله معنئ لا لفظاً ، مثل : «اجتهد يكن خيراً لك» : أي : يكن الاجتهاد خيراً لك ، فالضمير يعود إلى الاجتهاد المفهوم من «اجتهد» .

وإما أن يعود إلى غير مذكور ، لا لفظاً ولا معنئ ، إن كان سياق الكلام يُعيّنه ، كقوله تعالى : ﴿وَأَسْرَوْتَ عَلَى الْبُورِيِّ﴾ [هود: ٤٤] ، فالضمير يعود إلى سفينة نوح المعلومة من المقام ، وكقول الشاعر :

إِذَا مَا غَضِبْنَا غَضِبَةً مُضْهِرَةً هَتَكْنَا حِجَابَ الشَّمْسِ ، أَوْ قَطَرَتْ دَمَا
فَالضَّمِيرُ فِي «قَطَرَتْ» يَعُودُ إِلَى الشُّيُوفِ ، الَّتِي يَدُلُّ عَلَيْهَا سِيَاقُ الْكَلَامِ .

والضمير يعود إلى أقرب مذكور في الكلام ، ما لم يكن الأقرب مضافاً إليه ، فيعود إلى المضاف . وقد يعود إلى المضاف إليه ، إن كان هناك ما يعيّنه كقوله تعالى : ﴿كَثَلِ الْجَمَارِ يَمِيلُ أَشْفَارًا﴾ [الجمعة: ٥] . وقد يعود إلى البعيد بقريئة دالةً عليه ، كقوله سبحانه : ﴿ءَأَيُّوْا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفُسُهُمْ وَأَمَّا جَمَلُكُمْ فَمِثْلَ شُعْلَيْنِ فِيهِ﴾ [الحديد: ٧] ؛ فالضمير المستتر في «جعلكم» عائد إلى الله ، لا إلى الرسول .

ضمير الفصل

قد يتوسط بين المبتدأ والخبر ، أو ما أصله مبتدأ وخبر ، ضميرٌ يسمى ضمير الفصل ، ليؤدّن من أوّل الأمر بأن ما بعده خيرٌ لا نعتٌ . وهو يُفيد الكلام ضرباً من التوكيد ، نحو : «زهيرٌ هو الشاعر» و«ظننتُ عبد الله هو الكاتب» .

وضمير الفصل حرفٌ لا محلّ له من الإعراب ، على الأصح من أقوال النحاة . وصورته

(١) أما عود الضمير على متأخر عنه لفظاً ورتبةً فلا يجوز ، فلا يقال : «أكرم أبوه خالداً» لأن الهاء في (أبوه) عائدة على المفعول به وهو (خالداً) ، والمفعول متأخر في الرتبة عن الفاعل ، وهو هنا متأخر عنه في اللفظ أيضاً ، وأما عوده على متقدم لفظاً متأخر رتبةً فجاز ، مثل : «أكرم خالداً أبوه» ، فالضمير في (أبوه) عائد إلى (خالداً) المتقدم لفظاً على الفاعل ، وإن كان متأخرًا عنه رتبةً ، وإن قلت : «أكرمته خالدًا» جاز ، لأن (خالدًا) ليس مفعولاً به وإنما هو بدل من الضمير الذي هو المفعول به .

كصورة الضمائر المنفصلة. وهو يتصرف تصرفها بحسب ما هو له، إلا أنه ليس بإياها.

ثم إن دخوله بين المبتدأ والخبر المنسوخين بـ «كَانَ وَظَرُّ وَإِنَّ» وأخواتهن، تابع لدخوله بينهما قبل النسخ. ولا تأثير له فيما بعده من حيث الإعراب، فما بعده متأثر إعراباً بما يسبقه من العوامل، لا به، قال تعالى: ﴿ثَلَاثًا قَوَّيْتَنِي كُنْتُ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ١١٧]، وقال: ﴿إِن كَانَتْ هَتَاكَهُوَ الْعَرَقُ﴾ [الأفلاك: ٣٢]، وقال: ﴿إِن كَرِهْنَا أَنَا أَقَلُّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [الكهف: ٣٩].

(وضمير الفصل حرف كما قدمنا، وإنما سمي ضميراً؛ لمشابهته الضمير في صورته، وسمي: (ضمير فصل)؛ لأنه يؤتى به للفصل بين ما هو خبر أو نعت؛ لأنك إن قلت: «زهير المجتهد»، جاز أنك تريد الإخبار، وأنت تريد النعت، فإن أردت أن تفصل بين الأمرين أول وهلة، وتبين أن مرادك الإخبار لا الصفة، أتيت بهذا الضمير للإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر عما قبله، لا نعت له.

ثم إن ضمير الفصل هذا يفيد تأكيد الحكم، لما فيه من زيادة الربط.

ومن العلماء من يسميه «عماداً»؛ لاعتماد المتكلم، أو السامع عليه في التفريق بين الخبر والنعت).

٦ - أسماء الإشارة

اسم الإشارة: ما يدل على معين بواسطة إشارة جسدية باليد ونحوها، إن كان المشار إليه حاضراً، أو إشارة معنوية إذا كان المشار إليه معنى، أو ذاتاً غير حاضرة.

وأسماء الإشارة هي: «ذا»: للمفرد المذكر، «وذا» و«ذَيْن»: للمثنى المذكر، «وذا» و«ذَيْن»: للمفرد المؤنث، «وتان» و«تَيْن»: للمثنى المؤنث و«أولاء» و«أولى»^(١) (بالمذ والقصر، والمذ أنصح): للجمع المذكر والمؤنث، سواء أكان الجمع للعقلاء، كقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٥٥﴾﴾ [الغمان: ٥٥]، أم لغيرهم: كقوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَندهُ مَسْفُوحًا﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقول الشاعر:

ذُمُّ الْمَنَازِلِ بَعْدَ مَنَزِلَةِ السُّوَى وَالْعَيْشِ بَعْدَ أَوْلَسِكَ الْأَيَّامِ
لَكِنَّ الْأَكْثَرَ أَنْ يَشَارَ بِهَا إِلَى الْعُقَلَاءِ، وَيَسْتَعْمَلُ لغيرهم «تلك»، قال الله تعالى: ﴿وَتِلْكَ
الْأَيَّامُ نُدَّوِلْهَا بَيْنَ الَّذِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٠].

ويجوز تشديد النون في مثنى «ذا وتا»، سواء كان بالألف أم بالياء، فتقول: «ذَانُ وَذَيْنُ

(١) تكتب «أولى وأولاء» بالواو غير ملفوظة، تلفظان: «ألى والأء» بلا واو.

وَتَيْنٌ». وقد قُرئ: ﴿لَذَلِكَ بُرِّئَانِ﴾ [القصص: ٣٢]، كما قرئ: ﴿إِخْتَفَى أَبْنَقٌ هُنَيْنٌ﴾ [القصص: ٢٧]، بتشديد التون فيهما.

ومن أسماء الإشارة ما هو خاصٌّ بالمكان، فيشارُ إلى المكان القريب بِهَنا، وإلى المتوسطِ بِهَناكَ، وإلى البعيدِ بهِناكَ وتَمَّ.

وتسبقُ أسماءُ الإشارةِ كثيراً «ها» التي هي حرفٌ للتَّنبيه، فيقال: «هذا وهذه وهاتان وهؤلاء».

وقد تلحقُ «ذا وهي» الكافُ، التي هي حرفٌ للخطاب، فيقال: «ذاك وتيك» وقد تلحقهما هذه الكافُ مع اللامِ فيقال: «ذلك وتلك».

وقد تلحقُ «ذانٍ، وذَيْنِ، وتانٍ، وتَيْنِ، وأولاءٍ» كافُ الخطابِ وحدها، فيقال: «ذانِكَ وتانِكَ وأولئِكَ».

ويجوز أن يُفصلَ بين (ها) التَّنبيهيةِ، واسم الإشارةِ، بضمير المُشارِ إليه، مثل: «ها أنا ذا، وها أنتِ ذي، وها أنتما ذانٍ، وها نحن تانٍ، وها نحن أولاءٍ». وهو أولى وأصحُّ، وهو الكثيرُ الواردُ في بليغ الكلام، قال تعالى: ﴿هَاتِمَةُ أَلَدَةٌ لُبُوبَةٍ وَلَا يُجْرِكُكُمْ﴾ [آل عمران: ١١٩]. والفصلُ بغيره قليلٌ، مثل: «ها إنَّ ذا الوقتِ قد حان» والفصلُ بكافِ التَّنبيهِ في نحو: (هكذا) كثيرٌ شائعٌ.

مراتب المشار إليه

للمشارِ إليه ثلاثُ مراتبٍ: قريبةٌ وبعيدةٌ ومتوسطةٌ.

فيشارُ لذِي القُرْبى بما ليس فيه كافٌ ولا لامٌ: كأكرمُ هذا الرجلِ، أو هذه المرأةُ.

ولذِي الوسطى بما فيه الكافُ وحدها: كاركبُ ذاك الحصانَ، أو تيكِ الذاقةُ.

ولذِي البُعْدِ بما فيه الكافُ واللامِ معاً، كحُذِّ ذَلِكِ القلَمِ، أو تلكِ الدَّواةِ.

هوالد ثلاث

١ - «ذانٍ وتانٍ» يستعملان في حالة الرفع، من: «جاء هذان الرجلان، وهاتان المرأتان»؛ وذَيْنِ وتَيْنِ: يستعملان في حالتي النصب والجر، مثل: «أكرم هذين الرجلين وهاتين المرأتين»، ومررت بهذين الرجلين وهاتين المرأتين».

وهما في حالة الرفع مبنيان على الألف، وفي حالتي النصب والجر مبنيان على الياء، وليسا مُفْرَئَيْنِ بالألفِ رفعاً - وبالياءِ نصباً وجرّاً، كالمثنى؛ لأن أسماء الإشارة مبنية لا معرفة.

فمن العلماء من يعربها، إعراب المثنى، فلم يخطيء محجة الصواب.

أما قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰؤُلَاءِ لَسَوْدَانٌ﴾ [ط: ٦٣] في قراءة من قرأ (إنَّ) مشددة، فقالوا: إنه

جاء على لغة من يلزم المثنى الألف في أحوال الرفع والنصب والجر .

٢ - (فه وته): هما بسكون الهاء وكسرهما: وإن كسرت فلك أن تختلس الكسرة، وأن تشبعها فتمدّها .

٣ - كاف الخطاب: حرف، وهو ككاف الضمير في حركتها وما يلحق بها من العلامات، تقول: «ذاك كتابك يا تلميذ، وذاك كتابك يا تلميذة، وذلكما كتابكما يا تلميذان ويا تلميذتان، وذلكم كتابكم يا تلاميذ، وذلكنّ كتابك يا تلميذات» .

٧ - الأسماء الموصولة

الاسم الموصول: ما يدلّ على مُعيّنٍ بواسطة جملة تُذكر بعده، وتُسمى هذه الجملة: (صلة الموصول).

والأسماء الموصولة قسمان: خاصة ومشاركة.

الموصول الخاص

الأسماء الموصولة الخاصة، هي التي تُفردُ وتثنى وتُجمع وتُذكرُ وتؤنثُ، حسب مقتضى الكلام.

وهي: (الذي): للمفردة المذكر، (واللذان واللّذين): للمثنى المذكر، (واللّذين): للجمع المذكر العاقل^(١)، (والتي) للمفردة المؤنثة، (واللتان واللتين): للمثنى المؤنث، (واللتان واللتان) - بإثبات الياء وحذفها - للجمع المؤنث، (والألى): للجمع مُطلقاً، سواء أكان مذكراً أم مؤنثاً، وعاقلاً أم غيره، تقول: «يُفلح الذي يجتهدُ، واللذان يجتهدانِ واللّذين يجتهدون، وتُفلحُ التي تجتهد، واللتان تجتهدانِ، واللتان، أو اللواتي، أو اللّواتي، يجتهدنّ، وتُفلحُ الألى يجتهدون، وتُفلحُ الألى يجتهدنّ، وقرأ من الكتب الألى تفع» .

(وه اللذان واللتان): تستعملان في حالة الرفع، مثل: جاء اللذان سافرا، واللتان سافرتا. واللّذين واللتين: تستعملان في حالتي النصب والجر، مثل: «أكرمت اللذين اجتهدا، واللتين اجتهدتا، وأحسنيت إلى اللذين تعلما، واللتين تعلمتا» وهما في حالتي الرفع مبيّتان على الألف، وفي حالتي النصب والجر مبيّتان على الياء. وليستا معربتين بالألف رفعاً، وبالياء نصباً وجرّاً، كالمثنى، لأن الأسماء الموصولة مبنية لا معربة، ومن العلماء من يربها إعراب العثنى. وليس بعيد عن الصواب).

(١) فلا تستعمل لغيرهم أما غير العقلاء فيستعمل له ما يستعمل لجمع الإناث.

ويجوزُ تشديدُ النون في مثنى (الذي والتي)، سواء أكان بالألف أم بالياء، وقد قرئ: «وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيهَا مِنكُم» كما قرئ: «رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذِينَ»، بتشديد التَّوْنِ فيهما.

وأكثرُ ما يُستعملُ (الألى) لجمع الذكورِ العقلاء، ومن استعماله للعاقل وغيره قول الشاعر:
وَتُبِّلِي الألى يَسْتَأْذِنُونَ عَلَى الألى تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالْحَجْدِ الْقُبْلِي^(١)
ومن استعماله في جمع المؤنث قول الآخر:

مَحَا حُبُّهَا حُبَّ الألى كُنَّ قَبْلَهَا وَحَلَّتْ مَكَاناً لَمْ يَكُنْ حُلٌّ مِنْ قَبْلُ
وكذلك «اللائي»، فقد تُستعملُ لجماعة الذكور العقلاء نادراً كقول الشاعر:

هُمُ اللَّائِي أُصِيبُوا يَوْمَ فُلُجٍ بِدَاهِيَةٍ تَمِيدُ لَهَا الْجِبَالُ^(٢)
وقول الآخر:

فَمَا أَبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ عَلَيْنَا، اللَّاءِ قَدْ مَهَدُوا الْحُجُورَا^(٣)

الموصول المشترك

الأسماء الموصولة المشتركة: هي التي تكونُ بلفظ واحدٍ للجميع. فيشترك فيها المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث.

وهي: «مَنْ وما وذا وأيُّ وذو» غيرَ أَنْ «مَنْ» للعاقل وغيره وأما: «ذا وأيُّ وذو» فتكون للعاقل وغيره. تقول: «نَجَحَ مَنْ اجْتَهَدَ، وَمَنْ اجْتَهَدْتَ، وَمَنْ اجْتَهَدْتُ، وَمَنْ اجْتَهَدْتَا، وَمَنْ اجْتَهَدْتَا، وَمَنْ اجْتَهَدْتَا، وَمَنْ اجْتَهَدْتَا». وتقول: «ارْكَبْ مَا شِئْتَ مِنَ الْخَيْلِ، وَاقْرَأْ مِنَ الْكُتُبِ مَا يَفِيدُكَ نَفْعاً»، وتقول: «مَنْ ذَا فَتَحَ الشَّامَ؟ أَيُّ: «مَنْ الَّذِي فَتَحَهَا؟» و«مَاذَا فَتَحَ أَبُو عَيْبَةَ؟»، وتقول: «أَكْرَمَ أَيُّهُمْ أَكْثَرَ اجْتِهَاداً». أي: «الذي هو أكثرُ اجتهاداً»، و«ارْكَبْ مِنَ الْخَيْلِ أَيُّهَا هُوَ أَقْوَى»، أي: «الذي هو أقوى». وتقول: «أَكْرَمَ ذُو اجْتِهَدَ، وَذُو اجْتِهَدْتَ»، أي: «أَكْرَمَ الَّذِي اجْتَهَدَ وَالثِي اجْتَهَدْتَ».

(١) الضمير في تبلي يعود إلى المنون (أي: الموت) في بيت سابق، و(يستلمون): يلبسون اللامة وهي الدرع (وعلى الألى): في موضع الحال من ضمير يستلمون، أي حال كونهم على خيولهم الألى تراهن، فالضمير الغائب في تراهن يعود إلى الألى الموصوف بها ويصلتها الخيول، و(الروغ): الفزع، ويراد به مجازاً الحرب، و(الحدأ): بكسر الحاء وفتح الدال: جمع حدأة - بكسر الحاء وفتح الدال أيضاً - وهي طائر يعرف عند العامة بالشوكة، و(القبل): جمع قبلاء، وهي الحولاة؛ والقيل بفتحتين: الحول.

(٢) فلج: مكان بين البصرة وضربة (وضربة) بفتح الضاد وكسر الراء، وتشديد الياء مفتوحة: قرية في طريق مكة من البصرة ونجد، و(تميد): تضطرب وتتحرك.

(٣) أمَّن: أجود وأكرم، و(اللاء): صفة للأباء، و(مهذوا): وطأوا، من «مهذ الفراش» إذا وطأه وبسطه، و(المحجور): الأحضان، واحداً حجر.

(من وما) الموصوليتان

قد تُستعملُ «مَنْ» لغير العقلاء، وذلك في ثلاث مسائل:

الأولى: أن يُنزلَ غيرُ العاقلِ منزلةَ العاقل: كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَسْأَلْ مِنْ دُونِ آقُوهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلاَّ يَوْرُ الْيَقِينَةِ﴾ [الأحقاف: ٥]، وقول امرئ القيس:

ألا عِمْ صَباحاً، أيُّها الظَّلَلُ البالي وهل يَعمُنُ مَنْ كانَ في العُصْرِ الخالي^(١)
وقول العباسي بن الأحنف:

بكيْتُ على سِرْبِ القِطَا إِذْ مَرَرْتُ بِهِي فَنَلْتُ، ومِثلي بالبُكَاةِ جَدِيرُ
أَسِرْبِ القِطَا، هَلْ مَنْ يُعَبِّرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إِلى مَنْ قَد هَوَيْتُ أَطِيرُ
(فدعاء الأصنام التي لا تستجيب الدعاء في الآية الكريمة، ونداء القطا والظلل في البيتين سوِّعا تنزيها منزلة العاقل، إذ لا ينادى إلا العقلاء).

الثانية: أن يندمج غيرُ العاقل مع العاقل في حُكم واحد، كقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَمْ يَخْلُقْ﴾ [الاحقاف: ١٧]. وقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَخْلُقُ مَنْ يَشَاءُ مِنْ دُونِ آقُوهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلاَّ يَوْرُ الْيَقِينَةِ﴾ [الحج: ١٨].

(فعدم الخلق يشمل آدميين والملائكة والأصنام من المعبودات من دون الله. والسجود لله يشمل العاقل وغيره ممن في السماوات والأرض).

الثالثة: أن يقرنَ غيرُ العاقل بالعاقل في عموم مُفَصَّلٍ بـ «مَنْ» كقوله عزُّ شأنه: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مِثْلٍ مِثْلِهِمْ مَنْ يَنْشِئُ عَلَى بَطْنِهِمْ مَنْ يَنْشِئُ عَلَى بَطْنِهِمْ مَنْ يَنْشِئُ عَلَى بَطْنِهِمْ مَنْ يَنْشِئُ عَلَى بَطْنِهِمْ مَنْ يَنْشِئُ عَلَى بَطْنِهِمْ﴾ [النور: ٤٥].
(فالذابة تعم أصناف من يدب على وجه الأرض.

وقد فصلها على ثلاثة أنواع: الزاحف على بطنه، والماشي على رجلين، والماشي على أربع).

وقد تُستعملُ (ما) للعاقل، كقوله تعالى: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنْهُنَّ﴾ [النساء: ٣]،

(١) عم صباحاً تحية كانوا يستعملونها في الصباح، و(عم) مخفف من أنعم و«العصر» بضمين، ويجوز إسكان الصاد: هو بمعنى العصر، بفتح فسكون، و«الخالي»: السالف الماضي.

(٢) أي: انكحوا ما حل لكم منهن، ودعوا ما حرم عليكم منهن. فالنصب على أن «ماذا» كلها استفهام في محل نصب على أنها مفعول به مقدم لأنفقت، و«درهماً وزهيراً»: منصوبان على البدلية من محل «ماذا» الاستفهامية، والرفع على أن «ما» وحدها اسم استفهام في محل رفع مبتدأ، و«ذا» اسم موصول في محل رفع على أنه خبره، و«درهم وزهير» مرفوعان على البدلية من محل «ما» الاستفهامية والجملة صلة الموصول، والعائد محذوف، والتقدير «ماذا أنفقت؟ ومن ذا أكرمته؟ أي: ما الذي أنفقت؟ ومن الذي أكرمت؟».

وكقولهم: «سبحان ما سَخَّرَكُنْ لَنَا»، وقولهم: «سبحانَ ما يُسَبِّحُ الرعدُ بحمده». وذلك قليل.
وأكثر ما تكون (ما) للعاقل، إذا اقترن العاقلُ بغير العاقل في حكم واحد، كقوله سبحانه:
﴿سَبِّحْ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [الجمعة: ١، الثنابن: ١].
(فإن ما فيها ممن يعقل وما لا يعقل في حكم واحد وهو التسبيح، كما قال تعالى: ﴿وَلَنْ
يَنْفَعَهُ إِلَّا سُبْحَانَهُ﴾. ﴿لَا تَلْفَهْنَ لَهُنَّ لِسِبَّتَهُنَّ﴾ [الإسراء: ٤٤]).

(ذا) الموصولة

لا تكونُ (ذا) اسمَ موصولٍ إلا بشرط أن تقع بعد (مَنْ) أو «ما» الاستفهاميتين؛ وأن لا يُرادَ
بها الإشارة، وأن لا تُجعل مع «مَنْ» أو «ما» كلمةً واحدةً للاستفهام.
فإن أُريدَ بها الإشارة مثل: «ماذا التواني؟ مَنْ ذا القائم؟» أي: ما هذا التواني؟ من هذا
القائم؟ فهي اسمُ إشارة.

وإن جعلت مع «مَنْ» أو «ما» كلمةً واحدةً للاستفهام، مثل: «لماذا أتيت؟»، أي: لِمَ أتيت؟
وقوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ؟﴾ [البقرة: ٢٥٥]. أي: من الذي يشفعُ عنده؟ كانت
مع ما قبلها اسمَ استفهامٍ.

وقد تقعُ «ذا» في تركيب تحتل أن تكونَ فيه موصولةً وما قبلها استفهاماً، وأن تكونَ مع
«مَنْ» أو «ما» كلمةً واحدةً للاستفهام، نحو: «ماذا أنفقت؟» إذ يجوز أن يكون المعنى: «ما
أنفقت؟» وأن يكون: «ما الذي أنفقت؟»

ويظهرُ أثر ذلك في التابع، فإن جعلت «ذا» مع «مَنْ» أو «ما» كلمةً واحدةً للاستفهام، قلت:
«ماذا أنفقت؟ أدرهما أم ديناراً؟» و«مَنْ ذا أكرمت؟ أزهيراً أم أخاه؟»، بالنصب.

وإن جعلت «ما» أو «مَنْ» للاستفهام، و«ذا»، موصولةً، قلت: «ماذا أنفقت؟ أدرهم أم
ديناراً؟» و«مَنْ ذا أكرمت؟ أزهيراً أم أخوه» بالرفع.

وَمِنْ جَعَلَ «ما» للاستفهام و«ذا» موصولةً قولُ لبيد:

الآنسألانِ المرءَ: ماذا يُحاولُ أنحبَّ فيُقضى؟ أم ضلالٌ وباطلٌ^(١)

(١) أداة تحضيض بمعنى هلا بتشديد اللام، و«النحب» يأتي لمعانٍ منها الوقت، والمدة والخطر العظيم،
والبكاء، والأجل، والنذر، وأقربها هنا أن يكون بمعنى النذر، ومعنى البيت هلا تسألان المرء: ما الذي
يطلبه جاداً مجتهداً؟ أنذر أوجهه على نفسه، فهو يسمى في قضائه، أم أن سعيه واجتهاده في ضلال وباطل.

«أَيُّ» الموصولة

«أَيُّ» الموصولة تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع. وتُستعمل للعاقل وغيره.

والأسماء الموصولة كلها مبيّنة، إلا (أَيًّا) هذه، فهي مُعرّبة بالحركات الثلاث، مثل: «يُفْلِحُ أَيُّ مُجْتَهِدٍ، وَأَكْرَمَتْ أَيًّا هِيَ مُجْتَهِدَةٌ، وَأَحْسَنَتْ إِلَى أَيِّ هُمْ مُجْتَهِدُونَ».

ويجوز أن تُبنى على الضمّ (وهو الألفصح)، إذا أُضيفت وحذفت صدرُ صلتها^(١)، مثل: «أَكْرَمَ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ أَخْلَاقًا»^(٢)، قال تعالى: «لَمْ تَلْبِسْكَ مِنَ كُلِّ شَيْءٍ آيَةً أَهْدَى إِلَى الْإِيمَانِ مِنْهَا»^(٣) [مرهم: ٦٩].

وقول الشاعر:

إِذَا مَا لَقَيْتَ بَنِي مَالِكٍ قَسَلَمَ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ^(٤)
كما يجوز في هذه الحالة^(٥) إعرابها بالحركات الثلاث أيضاً، تقول: «أَكْرَمَ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ أَخْلَاقًا».

وقد روي الشعرُ بجرّ «أَيِّ» بالكسرة أيضاً، كما قرئ «أَيُّهُمْ» بنصب «أَيِّ» في الآية الكريمة. فإن لم تُضَفْ أو أُضيفت ودُكِرَ صدرُ صلتها، كانت مُعرّبة بالحركات الثلاث لا غير، فالأول مثل: «أَكْرَمَ أَيًّا مُجْتَهِدًا»^(٦)، وأَيًّا هو مُجْتَهِدٌ، الثاني مثل: «أَكْرَمَ أَيُّهُمْ هُوَ مُجْتَهِدٌ».

«ذُو» الموصولة

تكون (ذُو) اسمَ موصول بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، وذلك في لغة طيء من العرب، ولذلك يُسمونها (ذُو الطائفة)، تقول: «جاء ذُو اجتهدٍ، وذُو اجتهدتِ، وذُو اجتهدا، وذُو اجتهدتا، وذُو اجتهدوا، وذُو اجتهدن»، قال الشاعر:

فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءَ أَبِي وَجَدِّي وَيَثْرِي ذُو حَفْرَتُ وَذُو طَوْنَتُ

(١) المراد بصدر الصلة الضمير الذي هو جزء منها وواقع في صدرها أي أولها. فإن قلت: «أكرم أيهم هو مجتهد» فقولك: «هو مجتهد» صلة أي، وصدر الصلة الضمير.

(٢) أي: أيهم هو أحسن.

(٣) أي: أيهم هو أشد.

(٤) أي: على أيهم هو أفضل.

(٥) أي: حالة إضافتها وحذف صدر صلتها، والأكثر بناؤها على الضم في هذه الحالة.

(٦) أي: أكرم أيًا هو مجتهد، فهو المحذوف مبتدأ، ومجتهد خبره، وجملة المبتدأ والخبر صلة الموصول وهو (أي).

أي: بثري التي حفرتها والتي طويئها، أي: بنيئها. وقول الآخر:
 فإِذَا كَرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيَتْهُمُ فَحَسْبِي مِنْ دُوْ عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا
 أي: من الذي عندهم.

صلة الموصول

يحتاج الاسم الموصول إلى صلة وعائد ومحلّ من الإعراب.

فالصلة: هي الجملة التي تُذكرُ بعدهُ فتتضمّمُ معناه، وتُسمى: (صلة الموصول)، مثل: «جاء
 الذي أكرمتُهُ». ولا محلّ لهذه الجملة من الإعراب.

والعائد: ضميرٌ يعودُ إلى الموصول وتشتملُ عليه هذه الجملة، فإن قلت: «تعلّم ما تنتفعُ
 به»، فالعائدُ الهاءُ، لأنها تعودُ إلى «ما». وإن قلت: «تعلّم ما ينفعك»، فالعائدُ الضميرُ المستترُ في
 «ينفعُ» العائدُ إلى «ما».

ويشترطُ في الضميرِ العائدِ إلى الموصول الخاصّ: أن يكون مطابقاً له إفراداً وتنشئةً وجمعاً
 وتذكيراً وتأنيساً، تقول: «أكرمِ الذي كتب، والتي كتبت، واللَّذينِ كتبنا، واللّتينِ كتبنا، واللَّذينِ
 كتبوا، واللّتينِ كتبتن».

أما الضميرِ العائدُ إلى الموصول المشترك، فلك فيه وجهان: مراعاةُ لفظِ الموصول، فتقرؤه
 وتُذكره مع الجميع، وهو الأكثرُ، ومراعاةُ معناه فيطابقُه إفراداً وتنشئةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيساً،
 تقول: «كرم من هذّبك»، للجميع، إن راعيتَ لفظَ الموصول، وتقول: «كرم من هذّبك، ومن
 هذّبك، ومن هذّبناك، ومن هذّبوك، ومن هذّبناك» إن راعيتَ معناه.

وإن عاد عليه ضميرانِ جاز في الأول اعتبارُ اللفظ، وفي الآخر اعتبارُ المعنى. وهو كثيرٌ.
 ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَإِنَّا لَنُؤْمِنُ بِالْبُرْجَانِ﴾ [البقرة: ٨]، فقد أعاد
 الضميرَ في «يقول» على «من» مفرداً، ثم أعاد عليه الضميرَ في قوله: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]
 جمعاً.

وقد يُعتبرُ فيه اللفظُ، ثم المعنى، ثم اللفظُ. ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ
 الْحَدِيثِ﴾ [الغمان: ٦]، فأفرد الضمير، ثم قال: ﴿أُولَئِكَ هُمُ عَدَابُ اللَّهِ﴾ [الغمان: ٦]، فجمع اسم
 الإشارة. ثم قال: ﴿وَإِذَا تَلَّوْا عَلَيْهِم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِ حَقٌّ وَأَنْتُمْ بِالْأَعْيُنِ﴾ [الأحقاف: ٧]، فأفرد الضمير.

ومحلّ الموصول من الإعراب يكون على حسب موقعه في الكلام. فتارة يكون في محلّ رفع
 مثل: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّى﴾ (١) [الأعلى: ١٤]، وتارة يكون في محلّ نصبٍ مثل: «أحب من يُحبُّ

(١) من: في موضع رفع لأنها فاعل.

الخَيْرِ»^(١)، وتارةً يكون في محل جرٍ، مثل: «جُدْ بما تُجِدُ»^(٢).

وَيُسْتَرْطَفُ في صلة الموصول أن تكون جملةً خبريةً مُشتملةً على ضميرٍ بارزٍ أو مُسْتَرْطَفٍ يعودُ إلى الموصول. ويسمى هذا الضميرُ (عائداً)، لعوده على الموصول. فمثال الضمير البارز: «لا تُعَاشِرِ الَّذِينَ يُحْسِنُونَ لَكَ الْمُنْكَرَ»^(٣) ومثال الضمير المستتر: «صاحبٌ من يذُكُّ على الخير»^(٤).

(والمراد بالجملة الخبرية: ما لا يتوقف تحقق مضمونها على النطق بها، فإذا قلت: «أكرمتم المجتهد أو سأكرمهم» فتحقق الإكرام لا يتوقف على الإخبار به.

فما كان كذلك من الجمل صح وقوعه صلةً للموصول، أما الجمل الإنشائية، وهي: ما يتوقف تحقق مضمونها على النطق بها، فلا تقع صلةً للموصول، كجمل الأمر والنهي والتمني والترجي والاستفهام، فإن قلت: (خذ الكتاب)، فتحقق أخذه لا يكون إلا بعد الأمر به، أما الجملتان: الشرطية والقسمية، فهما إنشائيتان، إن كان جوابهما إنشائياً مثل: «إن اجتهد علي فأكرمه، وبالله أكرم المجتهد»، وخبريتان إن كان جوابهما خبرياً، مثل: «إن اجتهد علي كرمته، وبالله لأكرم من المجتهد».

فوائد ثلاث

١ - يجبُ أن تقع صلةُ الموصول بعده، فلا يجوز تقديمها عليه، وكذلك لا يجوز تقديم شيءٍ منها عليه أيضاً، فلا يقال: «اليومَ الذين اجتهدوا يُكرمون غداً»، بل يقال: «الذين اجتهدوا اليومَ»، لأنَّ الظرف هنا من متمات الصلة.

٢ - تقع صلةُ الموصول طرفاً وجزأً ومجروراً، مثل: «أكرم من عنده أدبٌ، وأحسن إلى من في دار العجزة»، لأنهما شبيهتان بالجملة، فإنَّ التقدير: «من استقرَّ أو وُجِدَ عنده أدبٌ، ومن استقرَّ أو وُجِدَ في دار العجزة».

والصلة في الحقيقة إنما هي الجملة المحذوفة، وحرف الجرِّ والظرفُ الجرُّ والظرفُ متعلقانِ بفعلها.

٣ - يجوز أن يحذفت الضميرُ العائد إلى الموصول، إن لم يقع بحذفه التباسٌ كقوله تعالى: «ذَرَفَ وَمَنْ حَلَقَتْ وَجِدَا» ﴿المدثر: ١١﴾، أي: خلقته، وقوله: «فَاقْبِضْ مَا أَتَى قَاضِي» ﴿طه: ٧٢﴾، أي قاضيه، وقولهم: (ما أنا بالذي قاتلُ لك سوءاً)، أي: بالذي هو قاتلٌ.

(١) من: في موضع نصب لأنها مفعول به.

(٢) ما: في موضع جرٍ بالياء.

(٣) الضمير البارز العائد على الموصول هو الواو في يحسنون.

(٤) الضمير المستتر العائد على الموصول هو الضمير المستتر في 'يدل'، وهو ضمير الفاعل.

٨ - أسماء الاستفهام

اسمُ الاستفهام: هو اسمٌ مُبْتَهَمٌ يُسْتَعْلَمُ به عن شيءٍ، نحو: «مَنْ جاء؟ كيف أنت؟».

وأسماءُ الاستفهام هي: «مَنْ، وَمَنْ ذَا، وما، وماذا، ومتى، وأَيَّانَ، وأَيْنَ، وكيف، وأتى، وكم، وأيٌّ». وإليك شرحها:

من و من ذا

«مَنْ وَمَنْ ذَا»: يُسْتَفْهَمُ بهما عن الشخص العاقل، نحو: «مَنْ فَعَلَ هَذَا؟ وَمَنْ ذَا مُسَافِرٍ؟»، قال تعالى: «مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضْعِفُهُ لَكُمُ» [البقرة: ٢٤٥].

وقد تُشْرَبَانِ معنى النفي الإنكاري، كقولك: «مَنْ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَفْعَلَ هَذَا؟!»، أي: لا يستطيعُ أن يفعله أحد.

ومنه قوله تعالى: «وَمَنْ يَفْضُرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ» [آل عمران: ١٣٥] أي: لا يغفرها إلا هو، وقوله: «مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ» [البقرة: ٢٥٥] أي: لا يشفع عنده أحدٌ إلا بإذنه.

ما و ماذا

«ما و ماذا»: يُسْتَفْهَمُ بهما عن غير العاقل من الحيوانات والنبات والجماد والأعمال، وعن حقيقة الشيء أو صفته، سواء أكان هذا الشيء عاقلاً أم غير عاقلٍ تقول: «ما أو ماذا ركبت، أو اشتريت؟ ما أو ماذا كتبت؟»، وتقول: «ما الأسد؟ ما الإنسان؟ ما الثعلب؟ ما الذهب؟»، تستفهم عن حقيقة هذه الأشياء، وتقول: «زهيرٌ من فحول شعراء الجاهلية»، فيقول قائلٌ: «ما زهيراً!»، يستعلم عن صفاته ومميزاته.

«وقد تقع «من ذا و ماذا» في تركيب يجوز أن تكونا فيها استفهاميتين، وأن تكون «من و ما» للاستفهام، و«ذا» بعدهما اسم موصول، وقد تعين «من و ما» للاستفهام؛ فتتبع «ذا» للموصولة أو الإشارة. وقد تقدم شرح ذلك في الكلام على «ذا» الموصولة في الفصل السابق).

«من و ما» النكرتان الموصوفتان

كما تقع «مَنْ و ما» موصولتين واستفهاميتين، كما تقدم، فتعاني شرطيتين، كقوله تعالى: «مَنْ يَمْلِكُ سَوَاءً يُجِزُّ بِهِ» [النساء: ١٢٣]، وقوله: «وَمَا تَنْفِقُوا مِنْ حَتَّى يُؤْتِكُمْ إِلَيْكُمْ» [البقرة: ٢٧٢].

وقد تعاني نكرتين موصوفتين. ويتعين ذلك، إذا وُصِلتا بمفرد، أو سبقتهما «رُبَّ الجارئة»، لأنها لا تُبَاشِرُ إِلَّا النكرات، فمن وصمهما بمفرد أن تقول: «رأيتُ مَنْ مُجِئًا لك، وما سارًا لك»،

أي: شخصاً محباً لك، وشيناً ساراً لك، و«جئتُك بمنٍ مُحبٍ لك، وبما سارٌ لك» أي: بشخصٍ مُحبٍ لك، وشيءٍ سارٍ لك، ومنه قولُ حَسَّانَ بنِ ثابت:

فكفسي بنا فضلاً على من غيرنا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا
أي: على قومٍ غيرنا، وقولُ الآخر:

لِما نافعٍ يَسْمَعِي اللَّيْبُ، فَلَا تَكُنْ لشيءٍ بَعِيدٍ نَفْعُهُ، الدُّفْرَ سَاعِيَا

ولا يجوز أن تكون «من وما» فيما تقدم موصولتين، لأن الاسم الموصول يحتاج إلى جملة توصل به، وهو هنا موصول بمفرد. فإن رفعت ما بعدها على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو) جاز: فتكونان حيثلدي إما نكرتين موصوفتين بجملة المبتدأ والخبر، وإما موصولتين، وجملة المبتدأ والخبر صلة لهما. فإذا قلت: «جاءني من محب لي، وما سار لي»، جاز أن تكونا موصوفتين بمفرد، فيكون (محب وسار) صفتين لهما، وأن تكونا موصوفتين بجملة، فيكون محب وسار خبرين لمبتدأين محذوفين، وجاز أن تكونا موصولتين بجملة المبتدأ والخبر).

ومِن سَبِي (رُبِّ) إِيَّاهَا قول الشاعر:

رُبِّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظاً قَلْبَهُ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتاً لَمْ يُطْعَمْ

أي: رُبُّ رَجُلٍ، وقولُ الآخر:

رُبِّ مَا تَكْتُمُهُ النَّفْسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْمَوْعَالِ^(١)

أي: رُبُّ شَيْءٍ مِنَ الْأَمْرِ.

(ولا يجوز أن تكون (من وما) هنا موصولتين، لأن الاسم الموصول معرفة، و(رُبِّ) لا تباشر شيئاً من المعارف. فلا تدخل إلا على النكرات).

وإذا قلت: «اعتصم بمن يهديك سبيل الرِّشَادِ، وتَمَسَّكْ بما تَبَلَّغُ به السُّدَادُ» جاز أن تكونا موصولتين، فالجملة بعدهما صلة لهما، وأن تكونا نكرتين موصوفتين، فالجملة بعدهما صفة لهما.

(فإن كان المراد بمن يهدي شخصاً معهوداً، وبما تبلغ أمراً معهوداً، كانتا موصولتين، وإن كان المراد شخصاً ما هادياً، وأمراً ما مبلغاً، كانتا نكرتين موصوفتين).

وأما قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَتَى مِنَ يَوْمِئِذٍ مَاتًا﴾ [البقرة: ٨] فجزمَ قومٌ بأنها موصوفة، وجماعةٌ

(١) الفرجة بالفتح، ويجوز فيها الضم والكسر أيضاً: الانفراج من الشدة والتخلص منها. وأما فرجة الحائط ونحوه - والموضع الذي يوسعه القوم في الموقف والمجلس، فهي بالضم لا غير. و(المقال): الحبل تشد به قوائم البعير ليمتنعه من القيام، والمعنى رب شيء من الأمر تكرهه النفس له انفراج وانتحلال كيما ينحل المقال عن قوائمه البعير فينهض بعد انحبابه، و(ما) هنا يجب فصلها عن (رب) خطأ لأنها موصوفة. وليست مثل (ما) الزائدة الكافة لرب عن العمل لأن هذه يجب وصلها برب خطأ.

بأنها موصولة، والأول أقرب.

وقال الزمخشري: «إِنْ قَدَّرْتَ (إِنْ) أَي: (في الناس) للعهد، فموصولة، أو للجنس، فموصولة».

(يريد أن المعرف بال المهديّة تعريفه معنوي كما هو لفظي، فيناسبه أن تجعل «من» موصولة، لأن الموصول معرفٌ تعريفٌ ما تسبقه «أل» العهديّة.

وأما المعروفُ بِال الجنسيّة فتعريفه لفظي، وهو في معنى النكرة، فيناسبه أن تجعل «من» معه نكرة موصوفة).

(متى) الاستفهامية

متى: ظرفٌ يُستفهم به عن الزّمانين: الماضي والمستقبل، نحو: «متى أتيت؟ ومتى تذهب؟»، قال تعالى: «مَتَى نُنزِّلُ الْغَيْثَ» [البقرة: ٢١٤] ويكون اسمٌ شرطٌ جازماً؛ كقول الشاعر:

أنا ابنُ جِلا، وطلّاعُ السّنايا متى أضحَ العِمامةُ تُغرّفوني

(أين) الاستفهامية

أين: ظرفٌ يُستفهم به عن المكان الذي حلّ فيه الشيء، نحو: «أين أخوك؟ أين كنت؟ أين تتعلّم؟».

وإذا سبقته «من» كان سؤالا عن مكان بروز الشيء، نحو: «من أين قَدِمْتَ؟».

وإن تضمّن معنى الشرط جزم الفعلين مُلحقاً بـ«ما» الزائدة للتوكيد، كقوله تعالى: «أَيُّنَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ» [النساء: ٧٨]، أو مجرداً منها، نحو: «أين تجلسُ أجلس».

(أيان) الاستفهامية

أيان: ظرفٌ بمعنى الحين والوقت. ويقارِبُ معنى «متى». ويُستفهم به عن الزّمان المستقبل لا غير، نحو: «أَيَّانَ تُسافر؟» أي: في أي وقت سيكون سفرُك؟ وأكثر ما يُستعمل في مواضع التّخيم أو التّوهيل، كقوله تعالى: «يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمَ الْإِزِينَ» [الذاريات: ١٢] أي: في أي وقتٍ سيكون يومُ الدين، أي: يوم الجزاء على الأعمال، وهو يومُ القيامة.

وقد تضمّن «أَيَّانَ» معنى الشرط: فتجزم الفعلين، مُلحقاً بـ«ما» الزائدة، أو مجردة عنها، نحو: «أَيَّانَ، أو أَيَّانَ ما تَجتهدُ تنجح».

(كيف) الاستفهامية

كيف: اسمٌ يُستفهم به عن حالة الشيء، نحو: «كيف أنت؟»، أي: على أيّة حالة أنت؟.

وقد تُشَرَّبُ معنى التَّعَجُّبِ، كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِآيَاتِهِ﴾ [البقرة: ٢٨]، أو معنى النفي والإنكار، نحو: «كيف أفعُلُ هذا»، أو معنى التوبيخ، كقوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُنْفِلُونَ عَلَيْنَا آيَاتِ اللَّهِ وَيَحْكُمُ رَسُولُهُ﴾ [آل عمران: ١٠١].

(وكيف): اسمٌ منبِيٌّ على الفتح، ومحلُّهُ من الإعراب، إما خبرٌ عما بعده، إن وقع قبل ما لا يُستغنى عنه، نحو: «كيف أنت؟ وكيف كنت؟» ومنه أن تقع ثاني مفعولي «ظنُّ» وأخواتها، لأنه في الأصل خبرٌ، نحو: «كيف تُظنُّ الأمر؟».

وإما النصبُ على الحال مما بعده، إن وقع قبل ما يُستغنى عنه، نحو: «كيف جاء خالد؟» أي: على أيِّ حالٍ جاء؟ وإما النصبُ على المفعوليَّةِ المطلقة، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْيَلِيلِ﴾ [الليل: ١]، أي: أيُّ فعلٍ فعل؟

وقد تتضمَّنُ (كيف) معنى الشرط، ملحقَةً بـ(ما) الزائدة للتوكيد، نحو: «كيفما تكن يكن قريبك»، أو غيرَ ملحقَةٍ بها، نحو: «كيف تجلسُ أجلس». ومن النِّحَاة من يجزُمُ بها، كما رأيت (وهم الكوفيون). ومنهم من يجعلها شرطاً غيرَ جازم، فالفعلان بعدها مرفوعان (وهم البصريون).

أنتى (أنى) الاستفهامية

أنتى: تكونُ للاستفهام، بمعنى (كيف)، نحو: «أنتى تفعلُ هذا وقد نُهييتُ عنه؟» أي: كيف تفعلهُ؟ وبمعنى (من أين) كقوله تعالى: ﴿يَسْتَرْجِمُونَ أَنَّ لَكَ مَهْدًا﴾ [آل عمران: ٣٧]، أي: من أين لك هذا؟ وإذا تَضَمَّنَتْ معنى الشرط جزمت الفعلين، نحو: «أنتى تجلسُ أجلس» وهي ظرفٌ للمكان.

كم (كم) الاستفهامية

كم: يُستفهمُ بها عن عَدَدٍ يُراد تعيينُهُ، نحو: «كم مشروعاً خيرياً أعنت؟» أي: كم عَدَدُ المشروعاتِ الخيرية التي أعتتها؟.

أي (أي) الاستفهامية

أي: يُطلَبُ بها تعيينُ الشيء، نحو: «أيُّ رجلٍ جاء؟» وأيةُ امرأةٍ جاءت؟، ومنه قوله تعالى: ﴿أَيُّكُمْ زَلَمَهُ هَذِهِ إِيْمَانًا﴾ [التوبة: ١٢٤].

وإذا تَضَمَّنَتْ معنى الشرط جزمت الفعلين، نحو: «أيُّ رجلٍ يستقمُ ينجح».

وقد تكونُ دالَّةً على معنى الكمال، وتُسمى «أياً الكمالية»، وهي إذا وقعت بعد نكرةٍ كانت صفةً لها، نحو: «خالدٌ رجلٌ أيُّ رجلٍ»، أي: هو كاملٌ في صفات الرجال. وإذا وقعت بعد معرفةٍ كانت حالاً منها، نحو: «مررتُ بعبدِ الله أيُّ رجلٍ». ولا تُستعملُ إلا مضافةً: وتطابقُ موصوفها في التذكير والتأنيث، تشبيهاً لها بالصفات المشتقات، ولا تطابقه في غيرهما. ويجوز تركُ المطابقة فيها.

وقد تكونُ وُصلةً لنداءٍ ما فيه (أل) مُلحقةً بِ(ها) التَّشْبِيهِيَّةِ، نحو: «يا أيُّها الناسُ».

وقد تكون اسم موصول كما تقدم في الفصل السابق.

و(أيُّ) - في جميع أحوالها - مُعرَّبةٌ بالحركات الثلاث، إلا إذا كانت موصولةً مُضافةً ومحذوفاً صدرُ صلتها، كما أوضحنا ذلك في الفصل الذي قبل هذا.

٩ - أسماء الكناية

أسماء الكناية: هي الفاظٌ مبهمَةٌ يُكنى بها عن مُبهمٍ من عدَدٍ أو حديثٍ أو فعلٍ. وهي: «كم وكذا وكأين وكَيْتٌ وَذَيْتٌ».

ف(كم)، على وجهين: استفهامية، وهي ما يُكنى بها عن عدَدٍ مُبهمٍ يُرادُ تعيينُهُ، نحو: «كم عِلْماً تعرف؟» وخبريَّةٌ، وهي ما يُكنى بها عن العدد الكثير على جِهَةِ الإخبار، نحو: «كم كتابٍ عندي؟»، أي: عندي كُتُبٌ كثيرةٌ.

و(كذا): يُكنى بها عن عدَدٍ مُبهمٍ، نحو: «قلْتُ كذا، وفعلتُ كذا»، وعن المفرد، نحو: «جئتُ يومَ كذا».

والغالبُ فيها أن تُستعملَ مُكرَّرةً بالعطف، نحو: «عندي كذا وكذا كتاباً»، ويَقِلُّ استعمالُها مفردةً، أو مُكرَّرةً بلا عطف.

وهي في الأصلٍ مُركبةٌ من كافٍ التشبيه و«ذا» الإشارية، لكنها الآن تعتبرُ كلمةً واحدةً.

و(كأين): مثل «كم» الخبرية معنًى، نحو: «وَكَأَيِّنْ مِن مَّآبٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ» [يوسف]:

[١٠٥].

وهي في الأصلٍ مُركبةٌ من كافٍ التشبيه و(أيُّ): ولأن التثنيةَ قد صار جزءاً من تركيبها كُتبتُ بالنون. فهي الآن كلمةٌ واحدةٌ. ويجوز أن تُكتبَ: «كأيُّ» بحسبِ أصلها. ويُقالُ فيها: «كأين» أيضاً، كقول الشاعر:

وكأين ترى من صامتٍ لك مُعجِبٍ زيادتهُ أو نَقْصُهُ في التَّكْلِمِ

(ولكذ: وكذا وكأين أحكامٌ تذكرها في مبحث التمييز، في الجزء الثالث من هذا الكتاب).

و(كَيْتٌ وَذَيْتٌ): يُكنى بهما عن الجملة، قولاً كانت أو فعلاً، كما يُكنى بفُلانٍ وفلانة عن أعلام العقلاء^(١)، وقيل: «يُكنى بكَيْتٍ عن جملة القول، وبذَيْتٍ عن جملة الفعل».

(١) فإن أردت الكناية عن علم غير العاقل قلت: «الفلان والفلانة» بالألف واللام، للفرق بين العاقل وغيره.

وكذا يقال (أبو فلان وأم فلانة)، في العقلاء، و(أبو الفلان وأم الفلانة) في غيرهم.

ولا تُستعملان إلا مُكْرَرَتَيْنِ، بالمطف أو بدونه، والأوّلُ أكثرُ، نحو: «قُلْتُ كَيْتٌ وَكَيْتٌ، وفعلتُ ذَيْتٌ وَذَيْتٌ».

١٠ - المعرفة والنكرة

المعرفة: اسمٌ دلَّ على مُعيّنٍ. كعمَرَ ودمشقَ وأنتَ.

والنكرة: اسمٌ دلَّ على غير مُعيّنٍ: كرجلٍ وكتابٍ ومدينةٍ.

والمعارفُ سبعةُ أنواعٍ: الضميرُ، والعَلَمُ، واسمُ الإشارةِ، والاسمُ الموصولُ، والاسمُ المقتَرَنُ بِ(أل) والمضافُ إلى معرفة، والمنادى المقصودُ بالنداءِ.

(وقد تقدم الكلام على الضمير والعلم واسم الإشارة والاسم الموصول. وإليك الكلام على المقتَرَنُ بِأل والمضاف إلى معرفة والمنادى المقصود بالنداء).

المقتَرَنُ بِأل

المقتَرَنُ بِأل: اسمٌ سبقتهُ (أل) فأفادتهُ التعريفَ، فصارَ معرفةً بعد أن كان نكرةً. كالرجلِ والكتابِ والفرسِ.

(وأل): كلُّها حرفٌ تعريفٌ، لا اللّامُ، وحدها على الأصح، وهمزتها همزةٌ قطع، وُصلت لكثرة الاستعمال على الأرجح.

وهي، إما أن تكون لتعريف الجنس، وتسمى الجِنسيَّةُ.

وإما لتعريف حصّةٍ معهودةٍ منه، ويُقال لها المَهْدِيَّةُ.

أل العهديّة

(أل العهديّة): إما أن تكون للعهد الذكوري: وهي ما سبقَ لمصحوبها ذكرٌ في الكلام، كقولك: «جاءني ضيفٌ، فأكرمت الضيفَ» أي: الضيف المذكور. ومنه قوله تعالى: ﴿لَمَّا أَرْسَلْنَا إِلَى رِجْوَانَ رِشْوَةَ﴾ [١٥] ﴿فَمَنَّ رِجْوَانٌ عَلَى قُرَيْشٍ﴾ [المزمل: ١٥، ١٦].

وإما أن تكون للعهد الحُضوري: وهي ما يكونُ مصحوبها حاضراً، مثل: «جئتُ اليومَ»، أي: اليومَ الحاضرَ الذي نحن فيه.

وإما أن تكون للعهد الذهني: وهي ما يكونُ مصحوبها معهوداً ذهنياً، فينصرفُ الفكرُ إليه بمجردِ النطقِ به، مثل: «حضرَ الأميرُ»، وكأن يكون بينك وبين مخاطبك عهدٌ برجلٍ، فتقول: «حضر الرجلُ»، أي الرجلُ المعهودُ ذهنياً بينك وبين من تخاطبه.

أل الجنسية

(أل الجنئية): إما أن تكون للاستغراق، أو لبيان الحقيقة.

والاستغراقية، إما أن تكون لاستغراق جميع أفراد الجنس. وهي ما تشملُ جميع أفرادِهِ، كقوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ حَسْبًا﴾ [النساء: ٢٨]، أي: كلُّ فردٍ منه.

وإما لاستغراق جميع خصائصه، مثل: «أنت الرجلُ»، أي: اجتمعت فيك كلُّ صفات الرجال.

وعلاوةً (أل) الاستغرافية أن يَصْلُحَ وقوعُ (كلِّ) موقعها، كما رأيت.

(وأل)، التي تكونُ لبيان الحقيقة: هي التي تُبَيِّنُ حقيقة الجنس وماهيته وطبيعته، بقطع النظر عما يَصْدُقُ عليه من أفرادِهِ، ولذلك لا يَصِحُّ حلولُ (كلِّ) محلها.

وتسمى: «الأم الحقيقة والماهية والطبيعية»، وذلك مثل: «الإنسانُ حيوانٌ ناطقٌ»، أي: حقيقة أنه عاقلٌ مدركٌ، وليس كلُّ إنسانٍ كذلك، ومثل «الرجلُ أصبُّ من المرأة»، فليس كلُّ رجلٍ كذلك، فقد يكون من النساءِ مَنْ تفوقَ بِجَلْدِها وصبورها كثيراً من الرجال.

فالهُنا لتعريف الحقيقة غيرَ منظورٍ بها إلى جميع أفراد الجنس، بل إلى ماهيته من حيث هي.

واعلم: أن ما تصحبه (أل) الجنسية هو في حُكم النكرة من حيث معناه، وإن سبقت (أل)؛ لأن تعريفه بها لفظيٌّ لا معنويٌّ، فهو في حُكم علم الجنس، كما تقدّم في فصل سابق.

وأما المَعْرِفُ بِ(أل) المهدية، فهو معرفٌ لفظاً؛ لاقرانه بأل، ومعنى، لدلالته على مُعَيِّن.

والفرق بين المَعْرِفِ بِ(أل) الجنسية، واسم الجنس والنكرة، من وجهين: معنويٌّ ولفظيٌّ.

أما من جهة المعنى؛ فلأن المَعْرِفَ بها في حكم المُعَيِّد، والعارِي عنها في حكم المُطْلَق.

فإذا قلت: «احترم المرأة»، فإنما تعني امرأة غير معينة، لها في ذهنك صورة معنوية تدعو إلى احترامها، ولست تعني مطلق امرأة، أي امرأة ما، أية كانت صفتها وأخلاقها، وإذا قلت: «إذا رأيت امرأةً مظلومةً فانصرها» فإنما تعني مطلق امرأة، أية كانت، لا امرأة لها في نفسك صفتك ومميزاتها).

وأما من جهة اللفظ؛ فلأن اسم الجنس النكرة نكرة لفظاً، كما هو نكرة معنى، والمَعْرِفُ بِ(أل) الجنسية نكرة معنى، معرفة لفظاً؛ لاقرانه بأل. فهو تجري عليه أحكام المعارف: كصحة الابتداء مثل: «الحديدُ أنفعُ من الذهب»، ومجيء الحال منه، مثل: «أكرم الرجلُ عالماً عاملاً».

وإذا وُصِلَ مصحوبُ (أل) الجنسية بجملةٍ مضمونها وصفٌ له جاز أن تجعلها نعتاً له، باعتبار أنه تكرةٌ معنَى وأن تجعلها حالاً منه باعتبار أنه مُعرَّفٌ بِألٍ تعريفاً لفظياً. ومن ذلك قول الشاعر:

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّئِيمِ بِسُبْنِي فَمَضَيْتُ، ثُمَّتْ قُلْتُ: لَا يَعْنِينِي
وَقَوْلُ أَبِي صَخْرِ الْهُذَلِيِّ:

وَإِنِّي لَسَعَرُونِي لِذِكْرِكِ هِرَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَلُهُ الْقَطْرُ
ومثلُ المَعْرُفِ بِألٍ الجنسية ما أُضِيفَ إلى المَعْرُفِ بها، كقول لبيد بن ربيعة:

وَتُضْفِيءُ فِي وَجْهِ الظَّلَامِ مُنِيرَةً كَجُمَانَةِ الْبَحْرِيِّ سُلٍّ نِظَامُهَا^(١)
(فيجوز في جملة (يسبني) أن تكون نعتاً للثيم، وفي جملة (بلله القطر) أن تكون نعتاً للعصفور، وفي جملة (سُلٍّ نظامها) أن تكون نعتاً لجمانة البحري. باعتبار أن مصحوب (أل) الجنسية في معنى التكرة.

ويكون التقدير في الأول: على لثيم سَابَّ إِيَّاي، وفي الثاني: «كما انتفض عصفور بلل القطر إياه». وفي الثالث: «كجمانة بحري مسلول نظامها».

ويجوز أن نجعل هذه الجمل حالاً من المذكورات، باعتبار تعريفها اللفظي؛ لأنها محلاة بِألٍ الجنسية، ويكون التقدير: «على اللثيم سَابَّ إِيَّاي»، وكما انتفض العصفور بالآ القطر إياه: «كجمانة البحري مسلولاً نظامها».

(أل) الزائدة

قد تُزَادُ «أل»، فلا تُعَيَّدُ التعريفُ:

وزيادتها إما أن تكون لازمة، فلا تُقَارِقُ ما تُصَحِّبُه، كزيادتها في الأعلام التي قارنت وضعها: كالكَلَّاتِ وَالْمَرْيِ وَالسَّمَوَالِ وَالْبَيْعِ^(٢)، وكزيادتها في الأسماء الموصولة: كالذي والتي ونحوهما، لأن تعريف الموصول إنما هو بالصلة، لا بِألٍ على الأصح. وأما «الآن» فأرجح الأقوال أن «أل» فيه ليست زائدة، وإنما هي لتعريف الحضور، فهي للعهد الحضوري. وهو مبنئ

(١) وجه الظلام: أوله. وكذا وجه النهار. و«الجمانة»: واحدة الجمان: وهو حب من الفضة يعمل على شكل اللؤلؤة، وقد يسمى اللؤلؤ نفسه جمناً كما هنا، فإنه أراد بالجمانة اللؤلؤة البحرية نفسها، لأنه أضافها إلى البحري الذي يفرض عليها فيستخرجها، و(الظلام): الخيط ينظم فيه اللؤلؤ ونحوه، يصف الشاعر بقرة وحشية بأنها يشرق لونها ليلاً كلما تحركت، كما تشرق اللؤلؤة انقطع سلكها فسقطت، وإنما وصف اللؤلؤة بذلك، لأنها إذا انقطع خيطها فسقطت كانت أضواً وأشرق بسبب حركتها.

(٢) اللات والمزى: علمان على صنمين كانا يعبدان في الجاهلية، و(السؤال والبيع): علمان على رجلين.

على الفتح، لتضمُّنه معنى اسم الإشارة، لأنَّ معنى «الآن»: هذا الوقت الحاضر.

وإما أن تكون زيادتها غير لازمة، كزيادتها في بعض الأعلام المنقولة عن أصلٍ للمعنى الأصلي، أي: لملاحظة ما يتضمُّنه الأصل المنقول عنه من المعنى، وذلك كالفضل والحارث والثعمان واليَمَامَة والوليد والرشيذ ونحوها، ويجوز حذف «أن» منها.

وزيادتها سماعية، فلا يُقال مُحَمَّدٌ والمحمودُ والصالحُ، فما وردَ عن العربِ من ذلك لا يُقاسُ عليه غيره.

(كذا قال النحاة. ولا نرى بأساً بزيادة (أن) على غير ما سمعت زيادتها عليه من الأعلام المنقولة عن اسم جنس أو صفة، إذا أريد بذلك الإشارة إلى الأصل المعني فما جاز لهم من ذلك لمعنى أرادوه، يجوز لنا لمعنى كالذي أرادوه، فيجوز لنا أن نقول فيمن اسمه صالح: «جاء الصالح»، نلمح في ذلك معنى الصلاح في المسمى).

وقد تُزادُ «أن» اضطراراً، كالدخلة على علمٍ لم يُسمع دُخولها عليه في غير الضَّرورة. كقول الشاعر:

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكاً شَدِيداً بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ^(١)
فَادْخَلَ «أَن» عَلَى (يَزِيد) لَضَرُورَةِ الشَّعْرِ، وَهِيَ ضَرُورَةٌ قَبِيحَةٌ، وَكَقَوْلِ الْآخَرِ:
وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أُمُومًا وَعَسَائِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنِ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ^(٢)
وَإِنَّمَا هِيَ: بَنَاتُ أَوْبَرٍ، وَكَالدَّخَلَةِ عَلَى التَّمْيِيزِ. كَقَوْلِهِ:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتِ وَجُوهَنَا صَدَدْتِ، وَطَبَّتِ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ غَمْرِي
وَالأَصْلُ: «طَبَّتْ نَفْسًا»، لِأَنَّ التَّمْيِيزَ لَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً.

(أَل) الموصولة

وقد تكونُ (أَل) اسم موصولٍ، بلفظٍ واحدٍ للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، وهي الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول، بشرط أن لا يُرادَ بها العهدُ أو الجنسُ، نحو: «أَكْرِمِ المَكْرِمَ ضَيْفَهُ، والمُكْرِمَ ضَيْفَهُ»، أي: الذي يَكْرِمُ ضَيْفَهُ، والذي يَكْرِمُ ضَيْفَهُ.

(١) كذب الشاعر، فلم يكن الوليد هذا كما وصفه، وإنما كان خليعاً، فاسقاً، متهتكاً، مولعاً بالمخازي، جباراً، عنيداً، لاهياً عن تدبير أمور الرعية وأحوال المملكة، وكان من خلفاء بني أمية وقد ذبح وعلق رأسه على قصره.

(٢) العسافل: أصلها العساقيل، ومفردها عسقول، وهو نوع من الكمأة أبيض (وبنات أوبر) علم على نوع من الكمأة رديء.

فإن أُريدَ بها العهدُ، نحو: «انصُرِ المظلومَ»، كانت حرفَ تعريفٍ لا موصولةً.

وإن كانت موصولةً فصلتُها الصفةُ بعدها؛ لأنها في قوَّةِ الجملة، فهي شبهُ جملةٍ: لدالاتها على الزمان، ورفيعها الفاعلُ أو نائبه، ظاهرأً أو مُضمرأً، فالظاهرُ نحو: «أكرمِ المُكْرِمَ أبوه ضيفه»^(١) والمُضمرُ، نحو: «أكرمِ المُكْرِمَ ضيفه»^(٢).

والإعرابُ إنما هو لِ(أَنْ)، فهي في محل رفع أو نصب أو جرّ ويظهر إعرابُها على صلتها، وصلتها لا إعرابَ لها.

والرفعُ والنصبُ والجرُّ اللواتي يلحقنها، إنما هُنَّ أثرُ محلِّ (أَنْ) من الإعرابِ.

وإذ كانت الصفةُ الواقعةُ صلةً لِ(أَنْ) الموصولةً في قوَّةِ الفعلِ ومرفوعه، حَسُنَ عطفُ الفعلِ ومرفوعه عليها. كقوله تعالى:

﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُوكَ سَتَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ وَإِنِّي مُؤَيَّدٌ بِذِي الْقُوَّةِ﴾ [المائدة: ١-٥]، وقوله: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَأَقْرَبَ أَهْلَهُ قَرَابَةً﴾ [الحديد: ١٨].

(أما إن كانت الصفة المقترنة بأل صفة مشبهة أو اسم تفضيل أو صيغة مبالغة، فالداخله عليها ليست موصولة. وإنما هي حرف تعريف، لأن هذه الصفات تدل على الثبوت فلا تشبه الفعل من حيث دلالة على التجدد، فلا يصح أن تقع صلة للموصول كما يقع الفعل).

تعريف العدد بأل

إن كان العددُ مفرداً يُعرَفُ كما يُعرَفُ سائرُ الأسماءِ، فيقال: «الواحدُ والاثنانِ والثلاثةُ والعشرة».

وإن كان مرگباً عددياً يُعرَفُ جُزؤه الأوَّلُ فيقال:

«الأحدُ عشرُ والتسعة عشر».

(١) أبوه: فاعل المكرم. وضيفه مفعوله.

(٢) فاعل مكرم ضمير مستتر تقديره هو يعود على (أل) الموصولة.

(٣) الشاهد في الآية أنه عطف جملة «فأثرون» على «المغفريات»، لأنها في قوة الفعل، أي اللاتي أغرن فأثرن. و«العاديات»: الخيل، من عدا يعدو: إذا أسرع في مشيه، والمراد بها خيل الغزاة في سبيل الله، و«الضحج»: صوت أنفاسها عند الجري، و«الموريات قدحاً»: التي توري النار بقدحها الأرض بحوافرها وهي تعدو، و«المغفريات صباحاً»: التي يغير أهلها على الأعداء وقت الصباح، «فأثرون به»: فهيجن في ذلك الوقت، وهو وقت الصباح. «نقماً»: غباراً، «فوسطن به جمعاً»: فتوسطن في ذلك الوقت جمعاً، من جموع الأعداء.

(٤) عطف جملة «واقترضوا» على المصدقين، لأنه في قوة الفعل، أي الذين تصدقوا وأقرضوا.

وإن كان مُركباً إضافياً يُعرَّفُ جُزؤه الثاني، مثل: «ثلاثة الأقدام، وستة الكتب، ومئة درهم، وألف الدينار»، وإذا تعددت الإضافة عرِّفت آخر مضاف إليه، مثل: «خمسة مئة ألف»، وسبعة آلاف درهم، وخمسة مئة ألف دينار الرجل، وست مئة ألف درهم غلام الرجل». وإن كان العدد معطوفاً ومعطوفاً عليه يُعرَّفُ الجزءان معاً. كالخمس والخمسين رجلاً، والست والثمانين امرأة.

(ومن العلماء من أجاز تعريف الجزءين في المركب الإضافي فيقول: «الثلاثة الرجال والمئة الكتاب»).

المعرّف بالإضافة

المُعرّف بالإضافة: هو اسم نكرة أُضيف إلى واحد من المعارف السابق ذكرها، فاكتسب التعريف بإضافته، مثل: «كتاب» في قولك: «حملت كتابي، وكتاب عليّ، وكتاب هذا الغلام، وكتاب الذي كان هنا، وكتاب الرجل». وقد كان قبل الإضافة نكرة لا يُعرَّفُ كتاب من هو؟.

المنادى المقصود

المنادى المقصود: هو اسم نكرة قُصِدَ تعيينه بالنداء، مثل: «يا رجلُ ويا تلميذ»، إذا ناديت رجلاً وتلميذاً مُعيَّنين. فإن لم تُرِدْ تعيين أحدٍ قلت: «يا رجلاً، ويا تلميذاً»، وبقِيانٍ في هذه الحالة نكرتين، لعدم تخصيصهما بالنداء.

فإن ناديت معرفة فلا شأن للنداء في تعريفها.

١١ - أسماء الأفعال

اسمُ الفعل: كلمة تدلُّ على ما يدلُّ عليه الفعل، غير أنها لا تقبل علامته.

وهو، إما أن يكون بمعنى الفعل الماضي، مثل: «هيهات»، بمعنى: «بُعُد» أو بمعنى الفعل المضارع، مثل: «أف»، بمعنى: أنصتجر، أو بمعنى فعل الأمر، مثل: «أمين»، بمعنى: استجب.

ومن أسماء الأفعال: «شَتَّان» بمعنى: افترق، و«وَيَّي»، بمعنى: أعجب، و«ضة» بمعنى: اسكت، و«مة» بمعنى: انكيف، و«بَلَّه» بمعنى: دَع وانترك، و«عليك»، بمعنى: الزم، و«إليك عني»، بمعنى: تنح عني، و«إليك الكتاب»، بمعنى: خذهُ، و«ها وهاك وهاه القلم» أي: خذهُ.

واسمُ الفعل يلزم صيغة واحدة للجميع. فنقول: «ضة»، للواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، إلا ما لحقته كاف الخطاب، فيراعى فيه المخاطب: فنقول: «عليك نفسك، وعليك نفسك، وعليكما أنفسكما، وعليكم أنفسكم، وعليكن أنفسكن، وإليك عني، وإليك عني،

وإليكما عني، وإليكم عني، وإليكن عني، وهاك الكتاب وهاك الكتاب، وهاكما الكتاب، وهاكم الكتاب، وهاكن الكتاب.

اسم الفعل المرتجل والمنقول والمعدول

اسماء الأفعال، إما مُرتجَلةٌ، وهي: ما وُضعت من أول أمرها أسماء أفعالٍ، وذلك مثل: «هَيَّاتْ وَأَفْ وَأَمِينٌ».

وإما منقولةٌ، وهي ما استعملت في غير اسم الفعل، ثم نُقلت إليه. والتقلُّلُ إما عن جارٍّ ومجرورٍ: كمليكَ نفسك، أي الزمها، وإليك عني، أي: تَنَحَّ. وإما عن ظرفٍ: كدونك الكتاب، أي: خُذْهُ، ومكانك، أي: اثْبُتْ. وإما عن مصدرٍ: كروَيْدُ أخاك، أي: أمهِلْهُ، وتَلَّ الشَّرَّ، أي: اتْرُكْهُ ودَعَهُ. وإما عن تنبيهٍ، نحو: «هالكتاب»، أي: خُذْهُ.

وإما معدولةٌ: كترالٍ وحذارٍ، وهما معدولان عن انزِلَ واحنُرْ.

«رويد» في الأصل: مصدر «أرَوَدَ في سيره إروداً أو رويداً» أي: تأنى ورفق، وهو مصدر تصغير الترخيم، يحذف الزوائد؛ لأن أصله «ارواد». (بله) في الأصل مصدر بمعنى الترك، ولا فعل له من لفظه، وإنما فعله من معناه وهو «ترك»، وكلاهما الآن اسم فعل أمر مبني على الفتح، ولا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت.

فإن تَوَتَّهَما، نحو: «رويداً أخاك وبلهاً الشر»، أو أضفتها نحو: «رويداً أخيك وبله الشر» فهما حينئذٍ مصدران منصوبان على المفعولية المطلقة لفعلهما المحذوف.

وما بعد المنون منصوب على أنه مفعول به له، وما بعد المضاف مجرور لفظاً بالإضافة إليه، من باب إضافة المصدر إلى مفعوله).

والكاف التي تلحق اسمَ الفعل المنقول، تَنصَرَفُ بحسبِ المخاطبِ إفراداً، وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيساً، نحو: «رُوَيْدَكَ، ورُوَيْدِكَ، ورُوَيْدَكِما، ورُوَيْدَكِم ورُوَيْدَكُنَّ، وهاك، وهاك، وهاكما، وهاكم، وهاكنَّ، وإليك عني، وإليكما عني، وإليكم عني، وإليكن عني»، إلا أنها في «رُوَيْدَكَ وهاك» غير لازمة، لأن النقل عن المصدر أو حرف التنبيه وقع مُجرَداً عنها، فلم تَصِرْ جزءاً من الكلمة، لذا يجوز انفكاكها عنها، فنقول: «رُوَيْدُ أخاك وها الكتاب».

أما في: «إليك ودونك» ونحوهما من المنقول عن حرف جرٍّ أو ظرفٍ فهي لازمة له، لأنَّ النقل قد وقع فيه مصحوباً بها فصار وإياها كلمةً واحدةً يُراد بها الأمر، لذا لا يجوز انفكاكها عنه، كما جاز في «رُوَيْدَكَ وهاك».

ويجوز في «ها» أن تُجرَّدَ من الكاف، فتكون بلفظ واحدٍ للجمع، وأن تلحقها الكاف،

فتتصرف بحسبِ المخاطب. ويجوز أن يقال فيها: «هاء»، بلفظ واحد للجميع. والأفصح أن تتصرف همزتها، فيقال: «هاء»، للواحد، و«هاء» للواحدة، و«هاؤما»، للمثنى، و«هاؤم»، لجمع الذكور، و«هاؤن» لجمع الإناث، ومنه قوله تعالى: ﴿هَآؤُمْ أَقْرَبُوا كِتَابَةَ﴾ [الحاقة: ١٩]، أي: خذوه فاقرووه.

(والكاف في «رويدك وهاك»: حرف خطاب لا محل له من الإعراب على الأصح. وفي «إليك وعليك ودونك» ونحوها لا إعراب لها على الصحيح، لأنها صارت جزءاً من الكلمة، وجزء الكلمة لا إعراب له: فالإعراب إنما هو لهذه الكلمة برمتها^(١).

واسمُ الفعلِ المنقولُ: كزويدٌ، والمعدولُ: كنزالي، لا يأتي إلا للأمر، ولا يأتي لغيره. وأما المرْتَجَلُ فيأتي للأمر: كمَهْ، بمعنى: انكفِ، وهو الأكثر، وقد يأتي للماضي: كشتانٌ، بمعنى: افترق، وللمضارع، مثل: «وي»، بمعنى: أعجب.

وما كان منه منقولاً أو مرتجلاً، فهو سماعي.

وما كان منه معدولاً، فهو قياسي يُبنى على وزن «فَعَالٍ»، من كل فعلٍ ثلاثيٍّ مُجرَّجٍ تامٍّ مُتصرفٍ: كقتالٍ وضرابٍ ونزاليٍّ وحذارٍ. وشذَّ مبيهُهُ من مزيد الثلاثي نحو: «دراك»، بمعنى: أذرك، و«بدار»، بمعنى: باذر.

اسم الفعل الماضي والمضارع والأمر

أسماء الأفعال أيضاً على ثلاثة أنواع:

اسمُ فعلٍ ماضٍ: وقد وردَ منه (هَيهاتَ)، أي: بَعُدْ، و(شتان)، أي: افترق، و(وُشكانَ وسُرعانَ) (بتثنيةِ أولهما)، أي: أسرع، و(بُطآنَ) (بضمِّ الباءِ وكسرِها وسكونِ الطاءِ)، أي: بَطَّلْ.

واسمُ فعلٍ مضارعٍ: وقد وردَ منه «أؤه وآه»: «أي: أتوجع»، وأف، أي: انضجر، و«وا، وواهاً، ووي». أي: أتعجب، و(ويخ)، أي: أستحسنُ و(بجَل) أي: يكفي.

واسمُ فعلٍ أمرٍ: وقد وردَ منه «صه» أي: اسكُتْ، و«مه»، أي: انكفِ، و«زويد» أي: «أمهل»، و«ها، وهاه، وهاك، ودونك، وعندك، ولذيك الكتاب»، أي: خُذْ، و«عليك نفسك وبنفسك»، أي: الزنْها، و«إليك عني»، أي: تَنَحَّ، و«إليك الكتاب»، أي: خُذْ، و«يايه» أي: امضِ في حديثك أو زِدْني منه، و«حي على الصلاة وعلى الخير، وعلى العلم»، أي: هَلُمَّ إلى ذلك وتعال مُسرِعاً، و«حَيْهَل الأمر»، أي: اتبه، و«على الأمر»، أي: أقبَلْ عليه، و«إلى الأمر»،

(١) للنسابة في إعراب هذه الكاف اللاحقة للمنتقل عن ظرف أو حرف جر أفعال متضاربة، أظهرها وأقربها إلى المعقول ما ذكرناه من أنها لا إعراب لها، لأنها صارت جزءاً من الكلمة، وجزء الكلمة لا إعراب له.

أي: عَجَلٌ إليه، و«بالأمر»، أي: عَجَلُ به^(١) و«هياً وهَيْتَ» (بتثنية التاء)، أي: أسرَعُ، (ويقال أيضاً: هَيْتَ لَكَ)، و«أَمِينٌ» أي: استَجِبُ، و«مَكَانَكَ»، أي: اثْبُتْ، و«أَمَامَكَ»، أي: تَقَدَّمْ، و«وراءَكَ»، أي: تَأَخَّرْ.

أما المعدولُ منه فلا يُحَصَرُ، لأنه قياسيٌّ كما سلفت.

١٢ - أسماء الأصوات

أسماء الأصوات على نوعين:

نوعٌ يُخاطَبُ به ما لا يَعْقِلُ من الحيوان أو صغار الإنسان، وهو يُشَبِّهُ اسْمَ الفعلِ من حيثِ صِحَّةِ الاكتفاءِ به، وإنما لم يُجعلِ اسْمَ فعلٍ؛ لأنه لا يحملُ ضميراً، ولا يَقَعُ في شيءٍ من تراكيب الكلام، بخلاف اسم الفعل، وذلك ما كان موضوعاً للزُّجر: كَهَلَا (للفرس)؛ وَعَدَسٌ (للبغل)، وغيرهما مما يُزَجَرُ به الحيوانُ، وَغَيْخٌ (يفتح الكاف وكسرها، لزجر الطفل عن تناول شيء، أو ليتَقَدَّرَ من شيء، أو للدعاء كَيْخٌ (للبعير الذي يُنَاخ)، و«سَأُ» للحمار الذي يُورَدُ الماء، أو يُزَجَرُ ليمضي).

ونوعٌ يُحكى به صوتٌ من الأصوات المسموعة: كَقَبٌ «لِرُوقِ السيف»، و«غاقٍ» «لصوت الغراب» و«لصوت الحجر»، و«وَيَّ» «للفُصْرَاخِ على الميت»: ولذلك بُنِيَ نحو سيبويه لأنه مختومٌ باسم صوت.

وكلا النوعين من الأسماء المبنية. وقد بُنِيَ لأنه أشبه الحرف المَهْمَلَّ عن العمل، في كونه يُستعملُ لا عاملاً ولا معمولاً.

وقد يُسمى صاحبُ الصوت باسم صوته المنسوب إليه، كما يُسمى الغراب «غاقٍ» أو باسم ما يُصوِّتُ له به، كما يُسمى البغلُ «عَدَسٌ»، ومنه قولُ الشاعر:

إِذَا حَمَلْتُ بَدَنِي عَمَلَى عَدَسٍ عَلَى الَّذِي بَيْنَ الْحِمَارِ وَالْفَرَسِ
فَلَا أَبَالِي مَنْ عَدَا وَمَنْ جَلَسَ

أي: إذا حملته على البغل. وحينئذٍ يُحكى على بنائه، وهو القياس، والمختارُ عندَ المحققين، فنقول: «رأيتُ غاقٍ»، بالكسر، «رَكِبْتُ عَدَسٌ»، بالسكون. وقد يُعَرَّبُ لوقوعه موقعَ مُعَرَّبٍ، فيقال: «رأيتُ غاقاً، وركبتُ عَدَساً».

(١) فحيهل تتعدى بنفسها ويعلى وباللام وبالباء كما رأيت، وهي مركبة من «حي» بمعنى: أقبل و«هلا» التي للحت والمجلاة، ذابت ألفها، ولذا يقال فيها: «حيهل» بلا تنوين و«حيهلا» بالتنوين، بإبدال الألف في اللفظ تنويناً، ويقال أيضاً: «حيهل» بإسكان اللام، وكلها فصيح مستعمل.

١٣ - شبه الفعل من الأسماء

والمرادُ به الأسماء التي تُشبهُ الأفعالَ في الدلالة على الحدثِ ولذا تُسمى: «الأسماء المشبهةُ بالأفعال» و«الأسماءُ المُتصلةُ بالأفعال» أيضاً.

وهي تسعةُ أنواع: المصدرُ، واسمُ الفاعلِ، واسمُ المفعولِ، والصفةُ المشبهةُ باسمِ الفاعلِ، وصيغُ المبالغة، واسمُ التفضيلِ، واسمُ الزَّمانِ، واسمُ المكانِ، واسمُ الآلةِ.

المصدر وأنواعه

المصدرُ: هو اللفظُ الدَّالُّ على الحدثِ، مُجرِّداً عن الزمانِ متضمِّناً أحرفَ فعلِهِ لفظاً، مثلُ: «علمَ علماً، أو تقديراً، مثلُ: «قاتلَ قتالاً» أو مُعوِّضاً بما حُذِفَ بغيره، مثلُ: «وَعَدَ عِدَّةً، وسَلَّمَ سَلِيماً».

(فالعلم: مشتمل على أحرف «علم» لفظاً. والقتال مشتمل على ألف «قاتل» تقديراً، لأن أصله «قتال»، بدليل ثبوت هذه الياء في بعض المواضع، فنقول: «قاتل قتالاً، وضارب ضيراً» وهذه الياء أصلها الألف في قاتل، انقلبت ياءً لانكسار ما قبلها. والعدة أصلها «الوعد» حذفت الواو وعوّضت منها تاءُ التانيث. التسليم أصله «السلام». بكسر السين وتشديد اللام، حذف أحد حرفي الضعيف، وعوّض منه تاءُ التفعيل، فجاء على «تسلام» كالتكرار. ثم قلبوا الألف ياءً، فصار إلى «التسليم». فالتاء عوضٌ من إحدى اللامين.

فإن تضمن الاسمُ أحرفَ الفعل ولم يدل على الحدث، كالكحل والدهن والجرح (يضم الأول في الثلاثة)، فليس، بمصدر، بل هو اسم للأثر الحاصل بالفعل، أي الأثر الذي يحدثه في الفعل).

وإن دلَّ على الحدث، ولم يتضمن كل أحرف الفعل، بل نقص عنه لفظاً وتقديراً من دون عوض، فهو اسم مصدر، كتوضاً وضوءاً، وتكلم كلاماً، وسلم سلاماً، وسيأتي الكلام عليه. والمصدرُ أصلُ الفعلِ، وعنه يصدرُ جميعُ المشتقات.

وهو قسمان: مصدرٌ للفعلِ الثلاثيِّ المجرِّد: كسَبِرٍ وهدايةٍ، ومصدرٌ لما فوقه: كإكرامٍ وامتناعٍ وتَدَحْرُجٍ.

وهو أيضاً: إما أن يكون مصدرًا غيرَ ميميٍّ: «كالحياةِ والموتِ». وإما أن يكون مصدرًا ميميًّا: «كالمحيا والممات».

مصدر الفعل الثلاثي

لمصادر الأفعال الثلاثية أوزانٌ كثيرة، وذلك:

كَنْصُرْ وَعِلْمٌ، وَسُغْلٌ، وَرَحْمَةٌ، وَنَشْدَةٌ^(١) وَقُدْرَةٌ، وَدَعْوَى، وَذِكْرَى، وَبُشْرَى، وَلَيَانٌ^(٢) وَجِزْمَانٌ، وَغُفْرَانٌ، وَخَفْقَانٌ، وَطَلَبٌ، وَخَيْبٌ، وَصِغْرٌ، وَهُدَى، وَغَلْبَةٌ، وَسَرْقَةٌ، وَذَهَابٌ، وَإِيَابٌ، وَسُعَالٌ، وَزَهَادَةٌ، وَدِرَائَةٌ، وَبُعَايَةٌ، وَكِرَاهِيَةٌ، وَدُخُولٌ، وَقَبُولٌ، وَصُهُوبَةٌ، وَصَهِيلٌ، وَسُوْدُودٌ، وَجَبْرُوتٌ، وَصَبْرُورَةٌ، وَشَبِيْبَةٌ، وَتَهْلُكَةٌ، وَمَدْخَلٌ، وَمَرْجِعٌ، وَمُسَاعَاةٌ، وَمُخَيِّدٌ، وَمُخَيِّمَةٌ، وَيُقَالُ فِيهِمَا أَيْضاً: مَخَمَدٌ وَمَخَمَدَةٌ^(٣).

«فَعْلٌ» هو المصدرُ الأصليُّ للأفعالِ الثلاثةِ المجرَّدةِ، ثم عُديَلْ بكثيرٍ من مصادرها عن هذا الأصلِ، وبقي كثيرٌ منها على هذا الوزنِ.

ومما يدلُّ على هذا أنهم إذا أرادوا بناءَ المَرَّةِ والنوعِ رَجَعُوا إليه، فلم يَبْنِوهما من مصدرِ فِعْلِهِمَا، إلا أنهم كَسَرُوا أوَّلَ المصدرِ التَّوَعِي، تَمييزاً له من المَرَّةِ.

فالمَرَّةُ والنوعُ من الدُّخُولِ والقيامِ والسُّعَالِ: «دَخَلَةٌ وَدِخْلَةٌ، وَقَوْمَةٌ وَقِيْمَةٌ^(٤)»، وَسَعْلَةٌ وَسِعْلَةٌ.

المصادر الثلاثية القياسية

المصادر المتقدمة، الكثير منها سماعيٌّ، وإنما يُقاسُ منها ما كان على وزن: فَعْلٌ وَقَعْلٌ، وَقُوعُلٌ، وَفُعَالٌ، وَقُعْلَانٌ، وَفُعَالٌ، وَقُعِيلٌ، وَقُعُولَةٌ، وَقُعَالَةٌ وَفُعَالَةٌ.

(المراد بالقياس هنا: إذا ورد شيءٌ ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره، فإنك تقيسه على هذا: لأنك تقيس مع وجود السماع، فقد ورد مصادر عدة مخالفة لهذا القياس، فلا يجوز العدول عنها، كما ورد للفعل الواحد مصدران أو أكثر، أحدهما قياسي، وغيره سماعي، غير جارٍ على القياس، وأجاز الفراء أن يقاس مع وجود السماع).

والغالبُ فيما دلَّ من الأفعالِ على امتناع، أن يكون مصدرُهُ على وزن: «فُعَالٌ» كأبي إِيَاءَ، وَتَفَرَّ نِفَاراً، وَشَرَدَ شِرَاداً، وَجَمَعَ جِمَاحاً، وَأَبَقَ إِبَاقَةً^(٥).

وفيما دلَّ على حركةٍ واضطرابٍ وتقلُّبٍ، أن يكون مصدرُهُ على «فُعْلَانٍ»: كطافاتُ طُوفَاناً،

(١) النشدة: مصدر نشد الضالة (بفتح الشين) يشدها (بضمها) نشدة ونشداناً (بكرس التون فيهما)، أي طلبها وبحث عنها.

(٢) الليان: مصدر لوى الأمر يلويه لياً ولياناً (بفتح اللام فيهما)، أي: طواه وأخفاه.

(٣) فهما لغتان: ذكر الأولى صاحب الديوان وذكر الأخرى «الزمخشري» في المفصل: كما في المختار، وذكر صاحب الديوان أن «المذمة» فيها لغتان أيضاً: «مذمة»، بفتح الذال، ومذمة، بكسرهما.

(٤) قيمة: أصلها «قومه» بكسر القاف وسكون الواو، فلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

(٥) أبى العبد: هرب من سيده: وبابه ضرب، وورد من يابي تعب وقتل أيضاً.

وَجَالَ جَوْلَانًا، وَعَلَى غَلِيَانًا.

وفيما دلّ على داء، أن يكون مصدره على فُعَالٍ كَسَعَلَ سُعَالًا، وَزَحَرَ زُحَارًا^(١) ودَارَ رَأْسَهُ دُورًا.

وفيما دلّ على صَوْتٍ أن يكون مصدره على فُعَالٍ أو فَعِيلٍ.

فالأوّل مثل: «بَغِمَتِ الظُّبَيْبَةُ بُغَامًا»^(٢)، وَضَبَحَتِ الخَيْلُ ضُبَاحًا»^(٣) والثاني مثل: «صَهَلَّ الفَرَسُ صَهِيلاً، وَصَحَّدَ الصَّرْدُ صَخِيدًا»^(٤).

وقد يجتمع فُعَالٌ وفَعِيلٌ مصدرين لفعل واحد مثل: «نَعَبَ الغُرَابُ نُعَابًا ونُعِيْبًا، وَأَزَّتِ القِدْرُ أَزَا، وَصَرَخَ صُرَاخًا وَصَرِيخًا، وَنَعَقَ الرَّاعِي بِنَعْمِهِ نُعَاقًا ونُعِقًا».

وفيما دلّ على سير، أن يكون مصدره على فَعِيلٍ: كَرَحَلَ رَحِيلاً، وَدَمَلَ البَعِيرُ دَمِيلاً»^(٥).

وفيما دلّ على صناعةٍ أو حِرْفَةٍ، أن يكون مصدره على فِعَالِيَةٍ: كحَاكَ حِيَاكَةً، وَزَرَخَ زِرَاعَةً، وَخَاطَ خِيَاطَةً، وَتَجَرَ تِجَارَةً، وَأَمَرَ إِمَارَةً، وَسَفَرَ بَيْنَ القومِ سِفَارَةً.

فإن لم يدلّ الفعلُ على معنى من المعاني المذكورة، فقياسُ مصدره «فَعَلٌ» أو «فَعَلٌ» أو «فُعُولٌ» أو «فُعُولَةٌ» أو «فَعَالَةٌ».

ف«فَعَلٌ»: مصدرٌ للفعل الثلاثي المتعدي: كَنَصَرَ نَصْرًا، وَرَدَّ رَدًّا، وَقَالَ قَوْلًا، وَرَمَى رَمِيًا، وَغَزَا غَزْوًا، وَفَهَمَ فَهْمًا، وَأَمِنَ أَمْنًا.

و«فَعَلٌ»: مصدرٌ للثلاثي اللازم من باب فَعِيلٍ بكسر العين، كَفَرِحَ فَرِحًا وَجَوِيَ جَوِيًا»^(٦)، وَشَلَّتْ يَدَهُ شَلَلًا»^(٧).

و«فُعُولٌ»: مصدرٌ للثلاثي اللازم من باب فَعَلٍ، بفتح العين. كجَلَسَ جُلُوسًا، وَقَعَدَ قُعُودًا،

(١) الزحاز والزحير: التنفس بشدة، وإطلاق البطن بشدة، وتقطع معه دم.

(٢) بغمت الظبية فهي بغوم: صاحت إلى ولدها بأرخم ما يكون من صوتها.

(٣) ضبحت الخيل في عدوها ضبحةً وضباحاً: أسمعت من أفواهاها صوتاً ليس بالصهيل ولا الحمحمه، والضبيح: صوت أنفاسها عند العدو. وضبحت الأرنب والثعلب واليوم والقوس والصدى: صوت.

(٤) الصرد: طائر أبلق، أبيض البطن، أخضر الظهر، ضخم الرأس والمنقار، له مخلب يصطاد به العصافير وصغار الطير، وجمعه صردان، بكسر الصاد وسكون الراء، وصخيده: صوته وصياحه.

(٥) الذميل: سير للإبل، لين، سريع.

(٦) الجوى: حرفة وشلة وجد من عشق أو حزن.

(٧) شلت يده: ييست أو ذهب، ويقال: «شلت» على المجهول، ويقال في الدعاء لمن أجاد الرمي أو الطعن: «لا شلّ عشرك»، أي: أصابعك العشر. وشل: أصله «شلل» بوزن فرح.

وسما سُموّاً، ونما نُموّاً، إلا ما دلّ منه على امتناع أو حركة، أو داء أو صوت أو سير أو صناعة، فمصدره كما تقدّم.

(وَفُعُولَةٌ، وَفَعَالَةٌ): مصدران للفعل الثلاثي من باب «فَعَلَّ» بضمّ العين، فالأول. مثل: اسْتَهَلَّ سُهولةً، وَضَعَبَ ضُعبوةً وَعَدَبَ عُدوبةً، وَمَلَحَ مَلوحةً، والثاني مثل: فَضَحَ فَصاحةً، وَضَحَمَ ضَحامةً، وَجَزَلَ جِزالةً، وَظَرَفَ ظِرافَةً.

هذا هو القياسُ الثابتُ في مصدر الفعل الثلاثي، وما وردَ على خلاف ذلك فهو سماعي، يُقتصرُ فيه على النقل عن العرب، مثل: «سَخِطَ سَخَطاً، وَرَضِيَ رِضاً وَدَعَبَ دَهَاباً وَشَكَرَ شُكراناً، وَعَظَمَ عَظْمةً، وَخَزَنَ خُزناً، وَجَحَدَ جُحوداً، وَرَكِبَ رُكوباً»، وغير ذلك مما جاء مصدره على غير القياس.

وكثيرٌ مما جاء مخالفاً للقياس له مصدرٌ قياسيٌّ أيضاً.

مصدر الفعل فوق الثلاثي

إذا تجاوز الفعل ثلاثة أحرف، فمصدره قياسيٌّ يجري على سَنَنِ واحدٍ.

ومن المصادر القياسية مصدرها المرّة والنوع، والمصدر الميميّ، سواءً أكانَ لفعلٍ ثلاثيٍّ أم لِمَا فَوْقَهُ.

قياس مصدر ما فوق الثلاثي

كلُّ فعلٍ جاوز ثلاثة أحرف، ولم يُبدَأْ بتاءٍ زائدة، فالمصدر منه يكونُ على وزنٍ ماضيه، بكسر أوله وزيادة ألفٍ قبل آخره.

ثمَّ إن كان رباعيًّا الأحرف كُسرَ أوَّلُهُ فقط، نحو: «أَكْرَمَ إِكراماً، وَزَلَزَلَ زِلْزالاً».

وإن كان خماسيًّا، أو سداسيًّا، كُسرَ ثالِثُهُ، أيضاً تبعاً لكسر أوَّلِهِ، نحو: «انْطَلَقَ انْطِلاقاً، واحرنجم احرنجاماً، واستغفر استغفاراً، واطمان اطمئناناً».

فإن بُدِئَ أوَّلُهُ بتاءٍ زائدةٍ يَصِرُ ماضيه مصدرًا بضمّ رابعه، مثل: «تَكَلَّمْتُ تَكَلِّماً، وَتَساقَطَ تَساقُطاً، وَتَرَلَزَلَ تَرَلْزُلاً».

إلّا إن كان الآخر ألفاً، فيجِبُ قلبُها ياءً وكسرُ ما قبلها، نحو: «توانى تَوانياً، وتلقى تَلْقياً».

وشدُّ مجيءِ التفعيلِ مصدرًا «لِفَعْلٍ»، و«المُفاعلة» مصدرًا «لِفاَعَلٍ» و«المُعْلَلَّة» مصدرًا «لِفَعْلَلٍ»، وما أشبهها في الوزن، وسيأتي شرحُ ذلك.

واليك تفصيل ما تقدّم.

مصادر أفعال وفعل وفاعل

١ - ما كان على وزن «أفعل» صحيح العين، فمصدره على وزن «إفعال» نحو: «أكرم إكراماً، وأوجد إيجاداً»^(١).

فإن اعتلت عينه، نحو: «أقام وأعان وأبان» جاء مصدره على (إقالة) كإقامة وإعانة وإبانة، حذفت عين المصدر، وعوض منها تاء التانيث. والأصل: «إقوم وإعوان وإبيان»^(٢).

وقد تحذفت هذه التاء من المصدر، إذا أضيفت، كقوله تعالى: ﴿لَا تَلِيهِمْ بِخِزْيَةٍ وَلَا يَبِيعُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَقَالُوا أَسْلَمُوا وَلَيْلًا أَلْزَمُوا﴾ [النور: ٣٧].

وما كان منه معتلاً اللام مثل: «أعطى وأهدى وأولى» قُلبت لامه في المصدر همزة: كإعطاء وإهداء وإيلاء^(٣).

(والأصل: «إعطاؤ وإهداؤ وإيلاؤ»، وكذلك «عطاء» أصله: «عطاؤ»، قلبت الواو والياء همزة. لوقوعهما بعد ألف زائدة.

قال في شرح القاموس: «العرب تهمز الواو والياء إذا جاءتا بعد ألف، لأن الهمزة أحمل للحركة منهما؛ ولأنهم يستثقلون الوقف على الواو، وكذلك الياء، مثل: «الرداء»، وأصله: «رداؤ» اه.

وسياتي بسط ذلك في الكلام على الإبدال)، في الجزء الثاني من هذا الكتاب.

وقد يجيء «أفعل» على «فَعَالٍ» بفتح الفاء، وتخفيف العين، نحو: «أُنبت نباتاً، وأعطى عطاءً، وأثنى ثناءً»، فهذا اسم مصدر، لا مصدر، لُتقصانه عن أحرف فعله.

٢ - ما كان على وزن «فَعَلٌ» بتشديد العين مفتوحة - صحيح اللام، غير مهموزها، فمصدره على «تَفْعِيلٍ»، نحو: «عَظَّم تعظيماً، وعَلَّمَ تعليماً».

وقد يجيء على «تَفْعِلَةٌ» نادراً، نحو: «جَرَّبَ تجرِبَةً، وفَكَّرَ تفكِّراً، وذَكَرَ تذكِّراً».

فإن اعتلت لامه، نحو: «وَصَى وصَىً، وسَمَى وسَمَىً» جاء مصدره على وزن «تَفْعِلَةٌ» كتوصية وتسمية وتزكية، حُففت بحذف ياء «التفعليل»، وعُوض منها التاء.

وإن هُمزت لامه، نحو: «جَزَأَ وخَطَأَ وهنَأَ» فمصدره على «تَفْعِيلٍ» وعلى «تَفْعِلَةٌ» مثل:

(١) أصل إيجاد (إيجاد) بكسر الهمزة وسكون الواو، قلبت واو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، أي مراعاة للكسرة قبلها.

(٢) نقلت فتحة الواو والياء إلى الحرف الساكن قبلهما، ثم حذفتا فراراً من اجتماع ساكنين وعوض منهما التاء.

(٣) أصل إيلاء: «إولاء»، أصابه ما أصاب كلمة «إيجاد» من الإعلال.

تَجْزِيءٌ وَتَجْزِيَةٌ، وَتَخْطِيءٌ وَتَخْطِيَةٌ، وَتَهْنِيءٌ وَتَهْنِيَةٌ.

وسمَّ مصدر (فَعَّلَ) على (فَعَالٍ) - بكسر الفاء وتشديد العين مفتوحة - قليلاً، فقالوا: «كَلَّمْتُهُ كِلَامًا»، وفي التنزيل: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا﴾ [النبا: ٢٨]، أي: تكذيباً.

وجاء مصدره أيضاً على (تَفَعَّلَ)، بفتح التاء، نحو: «رَدَّدَ تَرْدَادًا، وَكَرَّرَ تَكَرُّرًا وَذَكَّرَ تَذَكُّرًا، وَحَلَّقَ تَحَلِّقًا، وَجَوَّلَ تَجْوَالًا، وَطَوَّفَ تَطَوُّفًا، ومنه (التَّلْعَابُ)، مصدرٌ فعلٌ قد أميت في الاستعمال، وهو (لَعَبٌ)»^(١).

وكلُّ ما وَرَدَ من مصادرِ فَعَّلَ على غيرِ (التَّفْعِيلِ) يُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليه.

وقد شدَّ مَجِيءُ (التَّفْعِيلِ) مصدرًا لَفَعْلَ، وقياسُ مصدره أن يكون على (فَعَالٍ)، (أي بكسر أوّل ماضيه، وزيادة ألفٍ قبل آخره)، وقد جاء على الفَعَالِ (الكِذَابُ والكِلَامُ).

(وكان هذا الوزن مستعملًا قديمًا، ثم أميت بإهماله، فورثه «تَفَعَّلَ» بفتح التاء، وقد ورد منه ألفاظٌ: كالتطواف والتجوال والتكرار والترداد والتذكُّار والتحلاق، ثم أميت هذا الوزن أيضاً، فورثه (تَفَعَّلَ)، وقد بقي هذا قياساً شاذاً لمصدر (فَعَّلَ) فالفعل (بكسر الفاء وتشديد العين) أصلٌ للتفعُّل (بفتح التاء) وهذا أصلٌ للتفعليل، حذفوا من الفعّال زائدته، (وهو إحدى العينين)؛ وعوضوه من المحذوف التاء المفتوحة في أوله، فقالوا: «فَعَّلَ تَفَعُّلاً» كطَوَّفَ تَطَوُّفًا، ثم قلبوا ألف (التفعُّل) ياء فقالوا: «فَعَّلَ تَفْعِيلاً». كطَوَّفَ تَطَوُّفًا.

(فمثل: «سَلَّمَ تَسْلِيمًا»، فالتسليم أصله «التسليم بفتح» التاء. وهذا أصله «السَّلامُ» بكسر السين وتشديد اللام، بوزن «فَعَالٍ»).

١ - ما كان على وزن (فَاعِلٌ) فمصدره على (فِعَالٍ وَمُفَاعِلَةٍ) نحو: «دَافِعٌ دِفَاعًا وَمُدَافِعَةٌ، وَجَاوِرٌ جَوَارًا وَمُجَاوِرَةٌ».

وما كان منه مُعْتَلٌ اللام، مثل: «وَالِيٌّ وَرَامِيٌّ وَهَادِيٌّ» قُلِبَتْ لَامُهُ فِي الْمَصْدَرِ هَمْزَةً كَوَالِيٍّ، وَرِيَاءٌ، وَهِدَاءٌ.

وما كان فَاوَةً من هذا الوزن (يَاءٌ) يَمْتَنِعُ مَجِيءُ مَصْدَرِهِ عَلَى (فِعَالٍ)، فنحو: «يَاسِرٌ وَيَأْمَنٌ» ليس فيه إِلَّا (المِيَّاسَةُ، وَالْمِيَّامَةُ).

وقد جاء مصدره على (فِعَالٍ) نَادِرًا، نحو: «قَاتَلْتُ قِتَالًا»، فلا يقاس عليه.

(واعلم أن «الفِعِيَالِ» هو القياس لمصدر «فَاعِلٍ»، فهو أصل الفِعَالِ، خفف بحذف يائه، وأهمل في الاستعمال.

(١) غير أنه قد بقي في العربية العامة حتى اليوم، فالناس يقولون: «لعب أطفاله تلعيباً».

وإنما كان قياس مصدر فاعل هو (الفعال)، لأن المصدر الرباعي الأحرف يبنى على ماضيه وزيادة ألف قبل آخره - كما قدمنا - فالأصل في الفيعال «فاعال» مبنياً على «فاعل» كسرت فاؤه، فانقلبت الألف بعدها ياء مراعاة للكسرة قبلها).

وقد شدَّ مجيء المُفاعلة مصدراً لفاعلٍ، لأن القياسَ إنما هو (الفعال) ولذا يجعلها المُحققون من العلماءِ اسماً بمعنى المصدر، لا مصدراً، لأن المصدر إنما هو (الفعال) المُخفَّف من (الفيعال).

مصدر (فعلل) والملحق به

ما كان على زنة (فَعْلَلٌ) وما الحَقَّ به^(١)، فمصدره على (فَعْلَلَةٌ) «كدرج دَرَجَةً، وزَلَزَل زَلَزَلَةً، وَجَلَبَبَ جَلَبَبَةً، وَسَيَطَرَ سَيَطْرَةً، وَخَوَّلَ خَوَّلَةً».

فإن كان مُضاعفاً^(٢) جاء أيضاً على «فَعْلَالٍ»: كزَلَزَلَ زَلَزَالاً.

(وفعالل)، في غير المضاعف، سماعي، يُحْفَظُ ما سَمِعَ منه، ولا يُقَاسُ عليه: «كسَرَهف سِرْهافاً»^(٣) وَخَوَّلَ جِيفَالاً^(٤). وبعض العلماء جعله قياسياً.

وقد شدَّ مجيء (الفعللة) مصدراً لِفَعْلَلٌ وما أشبهه في الوزن. والقياس أن يكون على زِنَةِ (فَعْلَالٍ) بكسر الفاء. وهذا الوزن هو ما تكلموا به قديماً. ثُمَّ خَصَّصُوهُ بما كان من وزن (فَعْلَلٌ) مضاعفاً نحو: زَلَزَلَ زَلَزَالاً وَوَسَّسَ وَسَّاساً^(٥)، وَوَشَّشَ وَشَّاشاً^(٦).

(والفعللة) هذه، أصلها: (الفَعْلَالُ) خَفَّفُوهُ بفتح أوَّلِهِ وحذفِ الفِهِ وزادوا التاء في آخره.

مصدر ما كان على خمسة أحرف

مصدرُ انْفَعَلَ: «انفعال»: كَانْطَلَقَ انْطِلَاقاً.

ومصدرُ افْتَعَلَ: «افتعال»: كاجْتَمَعَ اجْتِمَاعاً.

ومصدرُ افْعَلَّ: «اففعال»: كاحْمَرَّ احْمِرَاراً.

ومصدرُ تَفَعَّلَ: «تفعَّل»: كَتَكَلَّمَ تَكَلِّمًا.

- (١) الملحق بفعلل هو ما أشبهه في الوزن من الثلاثي المزيد فيه: كجلبب وسيطر.
- (٢) المضاعف الرباعي: ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس عينه ولامه الثانية: كزَلَزَلَ ووَسَّسَ.
- (٣) سرفهت الصبي: أحسنت غذاه.
- (٤) حوقل، قال: لا حول ولا قوة إلا بالله.
- (٥) الوسوسة: حديث النفس.
- (٦) الوشوشة: كلام في اختلاط.

ومصدرُ تَفَاعَلَ: «تَفَاعَلَ»: كَتَصَالَحَ تَصَالَحًا.

ومصدرُ تَفَعَّلَ: «تَفَعَّلَ»: كَتَدَحْرَجَ تَدَحْرَجًا.

وما كان من هذه الأفعال مُعْتَلَّ الآخر، مَبْدُوءًا بهمزة، يُقَلَّبُ آخرُهُ همزة: كَانطَوَى انطواءً، واقْتَدَى اقتداءً.

وما كان معتلَّ الآخر من وزني «تَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ»: كَتَأَنَّى وتغاضى، تُقَلَّبُ الفُهْ ياءٌ ويُكسر ما قبلها: كالتَأَنَّى والتَغَاضَى.

مصدر ما كان على ستة أحرف

مصدرُ اسْتَفْعَلَ: «اسْتَفْعَلَ»: كاستَغْفَرَ استغْفارًا.

ومصدرُ افْعَعَلَ: «افْعَعَلَ»: كاخشَوْشَنَ اخشيشانًا.

ومصدرُ افْعَوَّلَ: «افْعَوَّلَ»: كاعلَوَّاطَ اعِلَوَّاطًا^(١).

ومصدرُ افْعَالًا: «افْعَالًا»: كادهامٌ ادهيامًا^(٢).

ومصدرُ افْعَنَّلَ: «افْعَنَّلَ»: كاحرنَجَمَ احرنجامًا^(٣).

ومصدرُ افْعَلَّلَ: «افْعَلَّلَ»: كاقشعرَّ اقشعرارًا.

وما كان من هذه الأفعال، مُعْتَلَّ الآخر يُقَلَّبُ آخرُهُ همزة: كاستولى استيلاءً، واحلولى احليلاءً.

مصدر التأكيد

المصدرُ المُؤَكِّدُ ما يُذَكِّرُ بعدَ الفعل تأكيداً لمضمونه، ويبقى بناؤه على ما هو عليه، مثلُ: «علمتُ الأمرَ علماً، وضربتُ اللصَّ ضرباً، وجِلْتُ جَوْلاناً، وأكرمتُ المجتهدَ إكراماً»، تريدُ من ذكر المصدر تأكيدَ حصولِ الفعل.

مصدر المرة

مصدرُ المَرَّةِ (ويُسمى مصدرُ العَدَدِ أيضاً): ما يُذَكِّرُ لبيانِ عَدَدِ الفعل.

ويُبنى من الثلاثي المجرَّد على وزن «فَعْلَةٌ» بفتح الفاء وسكونِ العين، مثلُ: «وَقَفْتُ وَقْفَةً، ووقفتين ووقفاتٍ».

(١) اعلوط الرجل البعير: تعلق بعنقه ليركبه، واعلوطت فلاناً: أخذته وحبسته ولزمت.

(٢) ادهام الشيء: اسواد.

(٣) احرنجت الإبل: اجتمعت. وكذا احرنجم القوم.

فإن كان للفعلُ فوقَ الثلاثيِّ الحقت بمصدره التاء، مثلُ: «أكرمته إكرامةً، وفَرَحْتُهُ تفریحَةً، وتدحرجُ تدحرجَةً»، إلا إن كان المصدرُ مُلحقاً في الأصل بالتاء، فيُذكرُ بعده ما يَدُلُّ على العدد، مثلُ: «رَحِمْتُهُ رَحْمَةً واحدةً». وأَمْتُ إِمَامَةٌ واحدةً، واستَقَمْتُ استقامةً واحدةً، وذلك للتَّفريقِ بينَ مصدرِ التأكيدِ ومصدرِ المَرَّةِ.

فإن كان للفعلِ من فوق الثلاثيِّ المجرَّد، مصدران، أحدهما أشهر من الآخر، جاء بناء المَرَّةِ على الأشهر من مصدرته، فتقولُ: «زلزلتُهُ زلزلةً واحدةً، وقَاتَلْتُهُ مُقاتلةً واحدةً، وطرَفْتُهُ تطويفةً واحدةً». ولا تقولُ: «إِزْلالَةٌ، ولا قِتالَةٌ، ولا تطوافةً».

وما كان من المصادر مُلحقاً بالتاء من أصله، فإن كان من الثلاثيِّ المجرَّد رددته إلى وزن (فَعْلَةٌ) فالمَرَّةُ من النُّشْدَةِ والقُدْرَةِ والغَلْبَةِ والسَّرِقَةِ والدَّرَايَةِ: «نُشِدْتُه نُشْدَةً وقُدِّرْتُه قُدْرَةً وغَلِبْتُه غَلْبَةً وسَرَقْتُه سَرِقَةً ودَرَيْتُهُ».

وشذَّ قولهم: «أَتَيْتُهُ إتيانَةً، ولَقَيْتُهُ لِقَاءَةً» بيناء المَرَّةِ على أصل المصدر، وهو الإتيانُ واللِقَاءُ. ويجوزُ أن يُقالَ: «أَتَيْتُهُ وَلَقَيْتُهُ» على القياس، كما قال أبو الطَّيِّبِ:

لَقَيْتُ بِسَرِّبِ الْقُلَّةِ الْفَجْرَ لَقِيَةً شَفَّتْ كَسْبِي، وَاللَّيْلُ فِيهِ قَتِيلُ

وإن كان من غير الثلاثيِّ المجرَّد، أبقته على حاله: كدحرجة وإقامة وتلبية واستعاينة.

وقد تكون (الفَعْلَةُ) لغيرِ بناءِ المَرَّةِ: كالرحمة، مصدر «رَحِمَ»، فنقول: «رَحِمْتُهُ رَحْمَةً»، كما تقول: «نَصَرْتُهُ نصراً».

مصدر النوع

مصدرُ النوعِ (ويُسمى مصدر الهيئة أيضاً) ما يُذكرُ لبيان نوع الفعل ووصفه، نحو: «وَقَفْتُ وقفةً»، أي وُقوفاً موصوفاً بِصِفَةٍ.

وتلك الصفةُ، إما أن تُذكرَ، نحو: «فَلانٌ حَسَنُ الوُقُوفَةِ» وإما أن تكون معلومةً بقريته الحال، فيجوزُ أن لا تُذكرَ، كقولِ الشاعر:

ها، إِنَّ تاءَ^(١) عِذْرَتِي، إِنْ لَمْ تَكُنْ نَفَعَتْ فإِنَّ صاحِبها قَدْ تاءَ فِي البَلَدِ
أي: إِنَّ هذا عِذْرٌ بليغٌ.

ويُنسبُ الثلاثيُّ المجرَّد على وزن (فَعْلَةٌ) بكسر الفاءِ، مثل: «عاشَ عيشَةً حَسَنَةً، وماتَ ميتةً سيئةً، وفَلانٌ حَسَنُ الجِلْسَةِ، وفَلانةٌ هادئةٌ المِشْيَةِ».

فإن كان الفعلُ فوقَ الثلاثيِّ، يَصيرُ مصدرُهُ بالوصفِ مصدرَ نوعٍ، مثلُ: «أكرمته إكراماً عظيماً».

(١) تاء: اسم إشارة للمفرد المؤنث ومثلها: «هي وذِي وذو».

وشدُّ بناءً «فعلته» من غير الثلاثي كقولهم: «فلانة حسنة الخمره، وفلان حسن العمة، أي الاختمار والاعتماد، فبنوها من «اختمر واعتم».

واعلم أن المصدر الذي لم يخرج عن المصدرية، أو لم يرذ به المرأة أو النوح، لا يثنى ولا يُجمع ولا يؤنث، بل يبقى بلفظ واحد.

وكذا ما وُصف به من المصادر: كرجلٍ عدلٍ، وامرأةٍ عدلٍ، ورجالٍ عدلٍ، ونساءٍ عدلٍ، وهذا أمرٌ حقٌ، وهذه مسألةٌ حقٌ.

المصدر الميمي

المصدرُ، إما أن يكونَ غيرَ ميميٍّ: وهو ما لم يكن في أوله ميمٌ زائدةٌ: كقراءةٍ واجتهادٍ ومدٍّ وثرور. وإما أن يكونَ ميميًّا. وهو ما كان في أوله ميمٌ زائدة: كمنصيرٍ ومعلمٍ ومنقلبٍ، وهي بمعنى النُصر والعلم والانطلاق والانتقال.

والمحققون من العلماء قالوا: إنَّ المصدرَ الميميَّ اسمٌ جاءَ بمعنى المصدر، لا مصدرٌ. والمصدر الميميُّ من المصادر القياسية.

وزنه من الثلاثي المجرد «مفعل»، بفتح الميم والعين، مثل: «مقتلٍ ومضربٍ ومعلمٍ وموجبٍ ومرقى».

إلا إذا كان مثلاً وائتياً محذوف الفاء، فوزنه: «مفعل» (بكسر العين)، مثل: «مؤردٍ ومورثٍ ومؤيد».

(أما المصدر الميمي من «وفى ووفى» فهو «موفى وموفى» على وزن «مفعل» (بفتح العين)، لأنه ليس مثلاً، بل هو لفيق مفروق. ووزن «مفعل»، بكسر العين، إنما هو للمثال المحذوف الفاء كما علمت).

وزنه من غير الثلاثي المجرد كوزن اسم المفعول منه تماماً مثل: «اعتقدتُ خيرَ مُعتقِدٍ، وإنما مُتعمدي على الله».

وقد يُبنى المصدرُ الميميُّ من الثلاثي المجرد على وزن «مفعل» (بكسر العين)، شذوذاً كالمكبر والمسير والمرجع والمحيض والمقبل والمجيب والمسيب والمزيد والمسير والمصير والمعجز.

وهذه يجوز فيها الفتح أيضاً: «كالمعجز» و«المهلك» ويجوز فيها الفتح والضمُّ أيضاً: «كالمهلك والمهلك».

وقد يُبنى منه على وزن (مفعلة)، (بفتح العين) كمدحبة ومفسدة، ومودة، ومقالة، ومساءة. ومحالة ومهابة ومهانة ومسماة ومنجاة ومرضاة ومغزاة.

وشدُّ بناؤه على (مُفْعِلَة) (بكسر العين)، أو «مُفْعِلَة» (بضمها) كَمَحْمِدَة وَمَدِيْمَة وَمَظْلِمَة وَمَعِيْبَة وَمَحِيْبَة وَمَضْنَة، (بالكسر)، وكلُّهُنَّ يجوز فيه فتح العين أيضاً، وَمَغْذِرَة (بالكسر) ويجوز فيها الضمُّ أيضاً: كَمَعْدِرَة وَمُفْعِرَة وَمَعْصِيَة وَمَحْيِيَة (ولا يجوز فيهنَّ إلا الكسر) وَمَهْلِكَة وَمَقْدِرَة ومَادِيَة (بالكسر، ويجوز فيهنَّ الضمُّ والفتح أيضاً).

وقد ورد على زنتي «الفاعل والمفعول» أسماء بمعنى المصدر:

كالعاقبة والفاضلة والعافية والكافية والباقية والدالة والميسور والمعسر والمرفوع والموضوع والمعقول والمحلول والمجلود والمفتون والمكروهة والمصدوقة. ومن العلماء من يجعلها مصادر شاذة والحقُّ أنها أسماء جاءت لمعنى المصدر، لا مصادر.

(فالعاقبة): بمعنى العقب (بفتح فسكون) والمعقوب (بالضم): مصدر «عقبه يعقبه» (من بابي نصر ودخل)، أي: خلقه وجاء بعده.

(والفاضلة): اسم بمعنى الفضيلة، وهي الدرجة الرفيعة، وهي من «فضل يفضل فضلاً» (من باب نصر) أي: شرف شرفاً.

(والعافية): اسم بمعنى المعافاة: مصدر «عافاه يعافيه».

(والكافي والكافية): اسمان بمعنى الكفاية: مصدر «كفى الشيء يكفي كفاية»، أي: حصل به الاستغناء عن غيره.

(والباقية): اسم بمعنى البقاء: مصدر «بقي يبقى».

(والدالة): الدلال، وهي اسم بمعنى الدل: مصدر «دلت المرأة على زوجها دلاً»، أظهرت جرأة عليه في تدلل، كأنها تخالفه، وما بها من خلاف.

(والميسور والمعسر): اسمان بمعنى العسر واليسر.

(والمرفوع): اسم بمعنى الرفع: مصدر «رفع البعير رفعاً» إذا بالغ في سيره.

(والموضوع): اسم بمعنى الوضع: مصدر «وضعت الناقة وضعا» إذا أسرع في سيرها.

(والمعقول): اسم من العقل: مصدر «عقل الشيء» إذا أدركه.

(والمحلوف): اسم بمعنى الحلف: مصدر «حلف».

(والمجلود): بمعنى الجلد والجلادة، أي الصبر: مصدر «جلد يجلد» (بضم اللام فيهما) جلداً وجلادة، أي: كان ذا شدة وقوة وصبر.

(والمفتون): اسم بمعنى الفتنة: مصدر «فتنه»، أي استماله واستهواه.

(والمكروهة): اسم بمعنى الكراهية: مصدر «كرهه كرهاً وكراهية».

(والمصدوقة): اسم بمعنى الصدق: مصدر «صدق يصدق صدقاً».

اسم المصدر

اسمُ المصدر: هو ما ساوى المصدر في الدلالة على الحدث، ولم يُساوِه في اشتماله على جميع أحرف فعله، بل خلت هَيْئَتُهُ من بعض أحرف فعله لفظاً وتقديراً من غير عوض، وذلك مثل: «توضاً وضوياً، وتكلمت كلاماً، وأيسر يسراً».

(فالكلام والوضوء واليسر: أسماء مصادر، لا مصادر لخلوها من بعض أحرف فعلها في اللفظ والتقدير، فقد نقص من الوضوء، والكلام تاء الفعل وأحد حرفي التضعيف، ونقص من اليسر همزة الإفعال. وليس ما نقص في تقدير الثبوت، ولا عوض عنه بغيره).

وحقُّ المصدر أن يتضمَّنَ أحرفَ فعله بمساواةٍ، كتوضاً توضوياً، وتكلمت تكلماً، وعلمت علماً، أو بزيادةٍ، كقرأ قراءةً وأكرم إكراماً، واستخرج استخراجاً.

فإن نقص عن أحرف فعله لفظاً، لا تقديراً، فهو مصدر، مثل: «قاتل قتالاً» فالقتال مصدر، وإن نقص منه ألف «فاعل»، لأنها في تقدير الثبوت، ولذلك نطق بها في بعض المواقع كقاتل قتالاً وضارب ضريباً فالباء في «قتال وضريب» أصلهما الألف، وقد انقلبت ياء لانكسار ما قبلها.

وإن نقص عن أحرف فعله لفظاً وتقديراً، وعوض مما نقص منه بغيره، فهو مصدر أيضاً كوعَدَ عدة، وودي القتيل دية، وعلم تعليماً. فعدة ودية، وإن خلنا من واو «وعد وودي» لفظاً وتقديراً، فقد عوضتا منه تاء التانيث. وتعليم وتسليم، وإن خلوا من أحد حرفي التضعيف، فقد عوضا منه تاء التفعيل في أولهما، وليس حرف المد الذي قبل الآخر في «تعليم وتسليم» ونحوهما للتعويض من المحذوف، لأن المد قبل الآخر ثابت في المصدر حيث لا تعويض، كالانطلاق والاستخراج والإكرام.

فاعلم مما قدمنا أن العوض قد يكون أولاً: كتعليم. وقد يكون آخرأ: (كعدة).

المصدر الصناعي

المصدرُ الصناعي: اسم تلحقه ياء النسبة مُردِّفةً بالياء للدلالة على صِفَتِهِ.

ويكون ذلك في الأسماء الجامدة: كالحجرية والإنسانية والحيوانية والكمية والكيفية ونحوها، وفي الأسماء المشتقة: كالعالية، والفاعلية، والمحمودية، والأرجحية، والأسبقية، والمصدرية، والحريية، ونحوها.

وحقيقتها الصفة المنسوبة إلى الاسم.

فالعالمية: الصفة المنسوبة إلى العالم، والمصدرية: الصفة المنسوبة إلى المصدر، والإنسانية: الصفة المنسوبة إلى الإنسان.

وقد أكثر منه المولدون في اصطلاحات العلوم وغيرها، بعد ترجمة العلوم بالعربية وليس كل ما لحقته ياء النسبة، مردفة بالثاء، مصدرأً صناعياً، بل ما كان منه غير مراد به الوصف: كتمسك بعربيتك، «أي بخصلتك المنسوبة إلى العرب»، فإن أريد به الوصف، كان اسماً منسوباً. لا مصدرأً، سواء أذكر الموصوف لفظاً: كتعلم اللغة العربية، أم كان منوباً ومقدراً كتعلم العربية، «أي اللغة العربية».

اسم الفاعل

اسمُ الفاعلِ: صفةٌ تؤخذ من الفعل المعلوم، لتدلُّ على معنى وقع من الموصوف بها أو قام به على وجه الحدوث لا الثبوت: ككاتبٍ ومجتهدٍ:

(وإنما قلنا على وجه الحدوث، لتخرج الصفة المشبهة، فإنها قائمة بالموصوف بها على وجه الثبوت والدوام، فمعناها دائم ثابت، كأنه من السجايا والعلابغ اللازمة.

والمراد بالحدوث: أن يكون المعنى القائم بالموصوف متجدداً بتجدد الأزمنة. والصفة المشبهة عارية عن معنى الزمان كما ستعلم).

وزنه من الثلاثي المجرد

يكونُ من الثلاثيِّ المجرّد على وزنِ «فاعِلٍ»: ككاتبٍ.

وإن كانت عينُ الفعل مُعَلَّةً تَنقلبُ في اسمِ الفاعلِ همزةً، فاسمُ الفاعلِ من «باعٍ يبيعُ، وصادٍ يصيدُ، وقامٍ يقومُ، وقالٍ يقولُ»: بائِعٌ وصابِدٌ وقائِمٌ وقائِلٌ^(١).

وإن كانت غيرَ مُعَلَّةٍ تَبقَى على حالِها، فاسمُ الفاعلِ من عَوَرَ يَعورُ، وأيسَ يَأيسُ^(٢)، وصيدٍ يَصيدُ^(٣): عاورٌ وأيسٌ وصابِدٌ^(٤)، فإِعلالُها في اسمِ الفاعلِ تابعٌ لإِعلالِها في فعلِها.

(١) والأصل: «بائع وصابد وقام وقول» فأعلت الواو والياء بقلبيهما همزة؛ لأنهما أعلتا في الماضي بقلبيهما الفاء.

(٢) أيس منه: يش منه.

(٣) صيد يصيد صيداً «بوزن فرح يفرح فرحاً» رفع رأسه كبراً، فهو أصيد، والصيد، في الأصل: داء يصيب الإبل فتسيل أنوفها فتسمو برؤوسها. والجميل أصيد، والناقة صيداء. ويقال للمتكبر: «أصيد» لشموخه بأنفه ورفع رأسه استكباراً وخيلاء.

(٤) لم تقلب الواو والياء همزة لأنهما في الفعل.

وقد أتى «فاعل» بِفَلْتَةٍ، مُراداً به اسمُ المفعول. كقوله تعالى: ﴿نَهَوْا فِي يَمِينِكُمْ رَأْسِيَّ ۗ﴾ [الحاقة: ٢١]، أي: «مَرْصِيَّتِهِ» وقول الشاعر:

دَعِ المَكَارِمَ، لَا تَرَحَّلْ لِبُغْيَتِهَا وَأَقْعُدْ، فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الكَّاسِي^(١)
أي: «المُطْعَمُ المَكْسُو».

وزنه من غير الثلاثي المجرد

يكونُ وزنُ اسمِ الفاعل من الفعل المزيد فيه على الثلاثي، ومن الرباعي، مُجرداً ومزيداً فيه، على وزن مضارعه المعلوم بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة، وكسر ما قبل آخره، مثل: «مُكْرِمٌ ومُعْظِمٌ ومُجْتَمِعٌ ومُتَكَلِّمٌ ومُسْتَفْهِرٌ ومُدْحَرِجٌ ومُتَدَحْرِجٌ ومُحْرَجِمٌ ومُقَشِّعِرٌ^(٢) ومُنْقَادٌ ومُهْتَاجٌ^(٣) ومُعِينٌ^(٤) ومُسْتَفِيدٌ^(٥)».

وشدَّت ألفاظُ جاءت بفتح ما قبل الآخر، نحو: «مُسَهَّبٌ^(٦) ومُحَصَّنٌ^(٧) ومُلَفَّجٌ^(٨) ومُهْتَرٌ^(٩)، ومنها: «سَيْلٌ مُفْعَمٌ^(١٠)».

وكذلك، شدَّت ألفاظُ جاءت من «أفعل» على «فاعل»: كعاشَبَ المكانُ فهو عاشِبٌ، وأيفَعَ الغلامُ فهو يافعٌ^(١١) وأورَسَ الشَّجَرُ فهو وارسٌ^(١٢)، وأبقلَ المكانُ فهو باقلٌ^(١٣).

- (١) أي: دع المكارم والفضائل: لا تطلبها، فإنك غير قادر عليها، لأنها من شأن أولي الهمم والعزم والحزم، وأنت معتمد على من يطعمك ويكفيك ومؤونة السمي والجد، يذمه بذلك.
- (٢) أصل مقشعر: «مقشعره» نقلت كسرة الراء الأولى إلى العين، ثم أذغمت الراء في الراء.
- (٣) أصل منقاد ومهتاج: «منقوده» بكسر الواو، و«مهتيج» بكسر الياء؛ قلبت الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما.
- (٤) أصل معين «معون»، بكسر الواو، نقلت حركة الواو إلى الحرف الساكن قبلها، ثم قلبت ياء، لأنها صارت ساكنة بعد كسرة.
- (٥) أصل مستفيد: «مستفيد»، بكسر الياء، نقلت حركة الياء إلى الساكن قبلها.
- (٦) رجل مسهب: مطيل في كلامه، يقال: أسهب: إذا أطال في كلامه.
- (٧) المحصن: المتزوج، وهي محصنة.
- (٨) الملفج: الفقير؛ ومنه الحديث: «أطعموا ملفجيكم»، أي فقراءكم، والملفج أيضاً: المفلس، من الفج: إذا أفلس، وهذه يجوز فيها الكسر أيضاً على الأصل.
- (٩) المهتر: الذاهب العقل من كبر أو مرض أو حزن.
- (١٠) سيل مفعم: مالي الوادي، من أفعم السيل الوادي، إذا ملاء.
- (١١) أيفع الغلام يوفع، ويفع ييفع: ناهز العشرين، وقيل: ترعرع وناهز البلوغ. ولا يقال من أيفع: «موفع».
- (١٢) أورس الشجر: اخضر ورقه.
- (١٣) أبقل الكان: أخرج بقله. والبقل ما نبت في بزة لا في أرومة، وقد يقال: «مبقل» على التباير، وأما بقل وجه الغلام بقولا: إذا خرجت لحيته، فهو ثلاثي.

وإن بنيتُه من أبواب: «أَفْعَلَ وَانْفَعَلَ وَافْتَعَلَ» الْمُعْتَلَّاتِ الْعَيْنِ فَإِنْ كَانَتْ عَيْنُ الْفِعْلِ مُعَلَّةً اَعْلَلْتَهَا فِي اسْمِ الْفَاعِلِ، تَبَعًا لِمُضَارَعِهِ، فَاسْمُ الْفَاعِلِ مِنْ أَعَانَ يُعِينُ، وَاسْتَعَانَ يَسْتَعِينُ، وَانْقَادَ يَنْقَادُ، وَاحْتَالَ يَحْتَالُ: «مُعِينٌ وَمُسْتَعِينٌ وَمُقَادٌ وَمَحْتَالٌ».

وإن كانت غير مُعَلَّةٍ لم تُعَلِّمها في اسم الفاعل، تتبع في ذلك مضارعه، فاسم الفاعل من: «أَحْجَنِي الْأَمْرُ يَحْجِنِي، وَأَرْوِحُ اللَّحْمَ يَرْوِحُ»^(١) وَأَحْوَلَ الصَّبِيَّ يُحْوِلُ^(٢) وَأَحْوَلَ الرَّجُلُ يُحْوِلُ^(٣) وَأَغْيَلَتِ الْمَرْأَةُ تُغْيِلُ^(٤)، وَأَعْوَلَ يُعْوَلُ^(٥): «مُخَوِّجٌ وَمُرَوِّجٌ وَمُخَوِّلٌ وَمُغْيِلٌ وَمُغْوِلٌ، وَمِنْ: «اجْتَوَّرَ الْقَوْمُ يَجْتَوِرُونَ»^(٦)، وَازْدَوَّجُوا يَزْدَوِّجُونَ»^(٧)، وَاحْتَوَشُوا يَحْتَوِشُونَ»^(٨)، وَاعْتَوَنُوا يَعْتَوِنُونَ»^(٩): «مُجْتَوِّرٌ وَمُزْدَوِّجٌ وَمُحْتَوِّشٌ وَمُغْتَوِّنٌ»، وَمِنْ اسْتَصَوَّبْتُ الْأَمْرَ اسْتَصَوَّبْتُهُ، وَاسْتَحْوَذَ عَلَيْهِ الْغَضَبُ يَسْتَحْوِذُ، وَاسْتَنَوَقَ الْجَمَلُ يَسْتَنَوِقُ^(١٠)، وَاسْتَسْيَبَتِ الشَّاةُ تَسْتَسْيَبُ، وَاسْتَفْيَلُ الْحِمَارُ يَسْتَفْيِلُ: «مُسْتَصَوِّبٌ وَمَسْتَحْوِذٌ وَمُسْتَنَوِقٌ وَمُسْتَسْيَبٌ وَمُسْتَفْيِلٌ».

فاسم الفاعل، كما ترى، تابعٌ لمضارعه صَحَّةً وَاعْتِلَالًا.

وإن بنيت اسم الفاعل من فعل معتل اللام، وكان مجرداً من (أل) والإضافة، حذف لامه في حالتي الرفع والجر، نحو: «هَذَا رَجُلٌ دَاعٍ إِلَى الْحَقِّ، مُنْضَوٍّ إِلَى أَهْلِهِ»، وَنَحْوُ: «تَمَسَّكَ بِرَجُلٍ هَادٍ إِلَى الْخَيْرِ، مُقْتَتِبٌ أَثْرَ ذَوِيهِ».

واسم الفاعل جارٍ على معنى الفعل المضارع ولفظه، فإن قلت: «خَالِدٌ دَائِبٌ فِي عَمَلِهِ» فَهُوَ فِي مَعْنَى «يَدَأُبُ فِيهِ» وَ«دَائِبٌ» جَارٍ عَلَى لَفْظِ «يَدَأُبُ» فِي الْحَرَكَاتِ وَالسُّكُنَاتِ، وَكَذَلِكَ «مُجْتَهِدٌ»

(١) أروح اللحم: أتنن، ويقال: «أراح يريح مريح» بالإعلال على القياس.

(٢) أحول الصبي: أتى عليه حول، أي: سته.

(٣) أحول الرجل: كان كريم الأخوال.

(٤) أغيبت المرأة: أرضعت ولدها وهي حامل، وكذا «غالته»، ويقال أيضاً: «أغالته تغيله فهي مغيل»؛ بالإعلال، على القياس، ويقال: «أغيبت الشجرة»: إذا عظمت والتفت.

(٥) أعول: رفع صوته بالبكاء والصياح.

(٦) اجتور القوم: تجاوروا.

(٧) ازدوج القوم: تزوجوا، أي تزوج بعضهم من بعض. وازدواج الكلام ومزاوجته: أن يشبه بعضه بعضاً في السجع أو الوزن يكون لإحدى القضييتين تعلق بالأخرى.

(٨) احتوشوا الصيد: أنفروه بعضهم على بعض: واحتوشوا على فلان: جعلوه وسطهم، كتحاشوه، وحاش الإبل: جمعها، وحاش الصيد: جاءه من حواليه ليصرفه إلى الحباله.

(٩) اعتون القوم: تعاونوا.

(١٠) استنوق الجمال: تشبه بالناقة وقولهم: «استنوق الجمال» مثل يضرب للرجل يكون في حديث ثم يخلطه بغيره، وللرجل الواهن الرأي المخلط في كلامه.

جار على لفظ «يجتهد»، فهو يُماثلُ حركةً وسكوناً، و«جأذ» في وزن «يَجْدُ»^(١)، باعتبار الأصل، لأن أصلَ جأذ «جأوذة»، وأصلُ يَجْدُ «يَجْدُ».

اسم المفعول

اسم المفعول: صفةٌ تُؤخذُ من الفعل المجهول، للدلالة على حَدَثٍ وقع على الموصوف بها على وجه الحدوث والتَّجْدُد، لا الثبوت والدوام^(٢): «مكتوبٍ وممرورٍ به ومُكْرَمٍ ومُنْطَلَقٍ به».

ويُبنى من الثلاثي المجرد على وزن «مفعول»: كمنصورٍ ومخدولٍ وموعودٍ ومعقولٍ ومبيحٍ ومدعورٍ ومرميٍّ ومطويٍّ.

ويُبنى من غيره على لفظ مضارعه المجهول، بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومةً: «كمُعْظَمٍ ومُحْتَرَمٍ ومُسْتَفْرَجٍ ومُدْحَرَجٍ ومُنْطَلَقٍ به ومُسْتَعَانٍ».

وهناك ألفاظٌ تكون بلفظ واحد لاسم الفاعل واسم المفعول: كمحتاجٍ ومُخْتَارٍ ومُعْتَدٍ ومُحْتَلٍّ، والقريبةُ تُعَيَّنُ معناها.

وهي، إن كانت للفاعل فأصلها: مُحتَوَجٌ ومُخْتَيَّرٌ ومُعْتَدِدٌ ومُحْتَلِّلٌ، (بالكسر)، وإن كانت للمفعول فأصلها: «مُحتَوَجٌ ومُخْتَيَّرٌ ومُعْتَدِدٌ ومُحْتَلِّلٌ»، (بالفتح).

وإنما يُبنى من الفعل المتعدّي بنفسه: كمعلومٍ ومجهولٍ، أو بغيره: كمرموقٍ فيه ومُشْفَقٍ عليه.

بناء (مفعول) من المعتل العين

تُحذفُ أوُ اسم المفعول المشتقُّ من الفعل الأجوف، ثم إن كانت عينُه أوأ، تُنقل حركتها إلى ما قبلها، وإن كانت ياءٌ تحذف حركتها، ويُكسر ما قبلها لتصحَّ الياءُ^(٣)، فاسم المفعول من «يبيعُ»: «بَيْعٌ»، ومن يقولُ: «مقولٌ». وأصلهما: «مبيوعٌ ومقولٌ».

وتنذر إثباتُ أو «مفعول» فيما عينُه أو فقالوا: «ثوب مَضُورٌ ومِسْكٌ مذووفٌ وفرَسٌ مقوودٌ». وهو سماعيٌّ لا يقاسُ عليه.

وبنو تميم من العرب يُثبتونَ أو «مفعول» فيما عينُه ياءً، فيقولون: «مبيوعٌ ومُخَيَّوطٌ ومُكَيَّولٌ ومذيونٌ».

(١) يجوز في «يجد» ضم الجيم وكسرها.

(٢) فإن كان على وجه الثبوت والدوام كان صفةً مشبهةً كما ستعلم، مثل: «محمود الخلق، وممدوح السيرة، ومهدب الطبع».

(٣) ولو لم يكسر ما قبلها لوجب قلبها أوأ لوقوعها ساكنة بعد حرف مضموم.

بناء (مفعول) من المعتل اللام

إِذَا بُنِيَ «مفعول» مما آخرُ ماضيه ياءً، أو أَلِثَ أصلُها الياءُ، قُبِلَتْ واوُهُ ياءً، وكُسِرَ ما قبلُها، وأدغمت في الياءِ بعدها.

فاسم المفعول من قَرِيٍّ ورَضِيٍّ ونَهِيٍّ وطَوِيٍّ ورَمِيٍّ، مَقْرِيٍّ عليه، وَمَرَضِيٍّ عنه، وَمَنْهِيٍّ عنه، ومَطْوِيٍّ، وَمَرْمِيٍّ، قال الله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّسُ الْمَلْمُوسَةُ ﴿٧٧﴾ أَرْجِيحُ إِلَىٰ رَبِّكَ رَابِعَةً مَّرْمِيَةً﴾ [الفجر: ٢٧، ٢٨].

(والأصل: «مقويٍّ ومرضويٍّ ومطويٍّ ومرمويٍّ»، اجتمعت الواو والياء، وكانت الأولى ساكنة، فقلبت الواو ياءً، وكسر ما قبلها وأدغمت في الياء الثانية).

وإن بُنِيَ مما آخرُ ماضيه أَلِثَ أصلُها الواو، مثلُ: «غزا يغزو، ودعا يدعو، ورجا يرجو» فليس فيه إلا إدغامٌ واو المفعول في لام الفعل، «كَمَغَزَوْا ومدَعَوْا ومرجَوْا»^(١).

(فعليل) بمعنى (مفعول)

ينوبُ عن «مفعول»، في الدلالة على معناه، أربعة أوزان: وهي:

١ - فَعِيلٌ: بمعنى مفعول، مثلُ: «قَتِيلٌ وذَبِيحٌ وكَحِيلٌ وحَبِييبٌ وأَسِيرٌ وطَرِيحٌ» بمعنى: «مقتولٌ ومذبوحٌ ومكحولٌ ومحبوبٌ ومأسورٌ ومطروحٌ».

وهو يستوي فيه المذكرُ والمؤنثُ، فيقالُ: «رجلٌ كَحِيلُ العين، وامرأةٌ كَحِيلُها».

و«فَعِيلٌ» بمعنى «مفعول» سماعي. فما ورد منه يُحَفَظُ ولا يقاس عليه. وقيل: إنه يُقاس في الأفعال التي ليس لها «فَعِيلٌ» بمعنى «فاعل»: كقَتَلَ وسَلَبَ.

ولا ينقاس في الأفعال التي لها ذلك: كرحمَ وعلمَ وشهدَ؛ لأنهم قالوا: «رحيمٌ وعليمٌ وسميعٌ وشهيدٌ»، بمعنى: «راحمٌ وعالمٌ وسامعٌ وشاهدٌ».

٢ - فُعْلٌ يكسرُ فسكونٍ، مثلُ: «ذَبِحَ وطَحَنَ وطَرِحَ وِرْعِيٌّ»، بمعنى: «مذبوحٌ ومطحونٌ ومطروحٌ ومرعِيٌّ».

٣ - فَعَلٌ، بفتحتين، مثلُ: «قَتَصَ وجَزَرَ وعَدَدَ وسَلَبَ وجَلَبَ» بمعنى: «مقتنوصٌ»^(٢) ومجزورٌ^(٣) ومعدودٌ وسلوبٌ ومجلوبٌ.

٤ - فُعْلَةٌ، بضمٍّ فسكونٍ كأكلَةٌ وعُرْفَةٌ ومُضغَةٌ وطعمَةٌ، بمعنى: «مأكولٌ ومغروفٌ وممضوغٌ ومطعمومٌ».

(١) والأصل: مغزوا ومدعوا ومرجوا.

(٢) مقتنوص: من قنص الطير وغيره يقتنصه إذا صاده.

(٣) المجزور: المذبوح، من جزر الجزور إذا ذبحها، ومنه الجزار للذباح.

وهذه الأوزان الثلاثة: «فَعْلٌ وَقَعْلٌ وَقُعْلَةٌ»، سماعيةٌ وقليلةٌ، ويستوي فيها المذكر والمؤنث أيضاً.

أما إطلاق المصدر مُراداً به المفعول، فهو كثيرٌ مطردٌ، نحو: «هذا ضربك وأكلك وكتابك وعلمك وعملك»، بمعنى: مضروبك ومأكولك ومكتوبك ومعلومك.

الصفة المشبهة

الصفة المشبهة باسم الفاعل: هي صفةٌ تؤخذ من الفعل اللازم^(١)، للدلالة على معنى قائم بالموصوف بها على وجه الثبوت، لا على وجه الحدوث: كحسبٍ وكريمٍ وضعبٍ واسودَّ وأكحلَّ. ولا زمان لها؛ لأنها تدلُّ على صفاتٍ ثابتة، والذي يتطلب الزمان إنما هو الصفات العارضة.

(وإنما كانت مشبهة باسم الفاعل؛ لأنها تنى وتجمع وتذكر وتؤنث؛ ولأنها يجزى أن تنصب المعرفة بعدها على التشبه بالمفعول به، فهي من هذه الجهة مشبهة باسم الفاعل المتعدي إلى واحد).

ويغلبُ بناؤها من باب «فَعِلٌ يَفْعَلُ»^(٢) اللازم: كأكحلَّ، من «كجَلَّ» ومن باب «فَعْلٌ يَفْعَلُ»^(٣): كشريف من «شُرْفٌ» ويقلُّ من غيرهما: كسيّدٍ وصيّبٍ وحريصٍ، من: «سادَّ يسودُّ وضاقَّ يضيقُّ وحرصٌ يحرصُّ».

أوزانها من الثلاثي المجرد

تأتي الصفة المشبهة من الثلاثي المجرد قياساً على أربعة أوزان وهي: «أفعلٌ، وقَعْلانٌ، وقَعْلٌ، وقَعِيلٌ».

الصفة المشبهة على وزن (أفعل)

يأتي «أفعلٌ» من «فَعِلٌ» اللازم، قياساً مُطرداً، لما دلَّ على لونه، أو عيبٍ ظاهرٍ، أو جليلةٍ ظاهرة^(٤)، ومؤنثه «قَعْلانٌ» فاللون: كأحمر، والعيبُ الظاهرُ: كأعرج وأعور وأعمى، والجليلةُ الظاهرةُ: كأكحل وأحور وأنجل^(٥).

(١) وقد تصاغ من المتعدي صوغاً سماعياً، كما ستعلم، مثل: «رحيمٌ وعليم».

(٢) بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع.

(٣) بضم العين في الماضي والمضارع.

(٤) الحلية: بكسر فسكون: ما كان زيناً من الصفات، وجمعها «حلى» بكسر ففتح.

(٥) الأكحل: المكحول العين خلقة، و«الأحور»: النقي بياض العين مع شدة سوادها و«الأنجل»: الواسع العينين.

وشدَّ مجيءُ الصفة من «شِعْتٌ»^(١) و«حَدِبٌ»^(٢) على «شِعْتٌ و«حَدِبٌ».

(لأن الشعث والحذب من العيوب الظاهرة، فتحق الصفة منهما أن تكون على وزن «أفعل». وقد قالوا أيضاً: «أشعث وأحذب»، وهما أكثر استعمالاً، وأما قولهم: «ماءٌ كَبِيرٌ». بكسر الدال، فهو مَبْنِيٌّ على «كَبَرٌ» بضم الدال، لا على «كَبِيرٌ»، بكسرها، كما توهم بعض العلماء. فإن بنيتها من هذه قلت: «أكدر».)

وشدَّ مجيئها من: «حَقَّقَ يَحَقِّقُ» على «أحمق»، ومن: «شَابَ يَشِيبُ» على «أشيب»، ومن: «قطع وجذم» على «أقطع وأجذم»^(٣).

(لأن «أحمق»، وإن كان من باب «فعل» المكسور العين، فهو يدل على عيب باطن، فقياسه أن يكون على وزن «فَعِلٌ»، بكسر العين، وقد قالوا أيضاً: «حَقَّقَ» بكسر الميم، على القياس. و«أشيب»، وإن دل على عيب ظاهر، فهو من باب «فَعَلٌ» المفتوح العين، فقياسه أن يكون على وزن «فِيعِلٌ» بكسر العين، كطيّب وضيق، من: طاب طيب، وضاق يضيّق، و«أقطع وأجذم»، وإن دلّ أيضاً على عيب ظاهر، فهما من باب «فَعَلٌ»، المفتوح العين، وحققهما أن يكونا بوزن اسم المفعول: أي: «مقطوع ومجذوم».)

الصفة المشبهة على وزن فعلان

يأتي «فَعْلَان» من «فَعَلَ» اللّازم الدّال على حُلُوٍّ، أو امتلاءٍ، أو حرارة باطنية ليست بداءٍ، ومؤنثه «فَعْلَى»، فالخُلُوٌّ: كالغَرثَانِ والصُّدْيَانِ^(٤) والعطشان، والامتلاء: كالشَّبَعَانِ واليَتَّانِ والسُّكْرَانِ. وحرارة الباطن غير داء: كالغُضْبَانِ والتُّكْلَانِ^(٥) واللَّهْفَانِ، وقد قالوا: «جَوْعَان»، (من جاع يجوع)، حملاً له على «غرثان»، من: «غَرَثٌ يَغْرَثُ»، لأنه بمعناه.

(وحقه أن يكون على «فِيعِلٌ»، بكسر العين: كسيد وميت، من: «سَادَ يَسُودُ ومَاتَ يَمُوتُ».)

الصفة المشبهة على وزن (فعل)

يأتي «فَعِلٌ» - بكسر العين - من «فَعَلَ» - بكسر العين - اللّازم، الدّال على الأدواء الباطنية، أو ما يُشبهها، أو ما يُضادُّها، ومؤنثه «فَعِيلَةٌ».

(١) شعث الشعر: تلبد واغبر.

(٢) حذب الرجل: خرج ظهره ودخل صدره.

(٣) الأقطع: المقطوع اليد، ومثله الأجذم.

(٤) الغرثان: الجوعان، والصديبان: العطشان.

(٥) التكلان: من فقد ولده، والأم تكلى.

والأدواء، إما جسمانية: كوجع ومَغِصٌ^(١) وتعِبٌ وجوٍ^(٢) ودوٍ^(٣).
 وإما حُلُمِيَّةٌ: كضجرٍ وشرسٍ ولحزٍ^(٤) ويطرٍ وأشرٍ^(٥) ومرحٍ^(٦) وقلقٍ ونكدٍ وعمٍ^(٧).
 ويشبه الأدوية ما دلَّ على حزنٍ واغتمام: ككمدٍ وحزَنٍ وحربٍ^(٨) وشجٍ^(٩).
 ويُضادُّها ما دلَّ على سرورٍ: كحذلٍ^(١٠) وفرحٍ وطربٍ ورضي.
 أو على زِينٍ من الصفات الباطنة: كفظنٍ وندسٍ^(١١) - وليقٍ^(١٢) وسلسٍ وأبٍ^(١٣).
 وقد يُخَفَّفُ «فعلٌ» فيكون على «فَعَلٍ» - بسكون العين - كندسٍ وشكسٍ^(١٤) وفظنٍ. وقد يأتي
 على «فَعِيلٍ» وهو أصله المخفَّفُ هو منه: كسليمٍ وسقيمٍ ورضيٍّ وأبيٍّ وحميٍّ^(١٥).
 (واعلم: أن حق الصفة من باب «فَعِيلٍ» بكسر العين الدالة على المعاني المذكورة، أن تكون
 على وزن «فَعِيلٍ»، غير أنهم خففوا «فَعِيلًا» هذا بحذف الياء، إذا جاء من باب «فَعِيلٍ» المكسور
 العين، وتركوه للصفة من باب «فَعَلٍ» بضم العين: كالكريم والشريف ونحوهما، غير أنه قد بقيت
 ألفاظ من باب «فَعِيلٍ»، المكسور العين، على «فَعِيلٍ» دالة على الأصل).

وما ورد من باب «فَعِيلٍ» على غير «فَعِيلٍ»، فهو سماعيٌّ لا يُقاس عليه: كندسٍ وندسٍ،
 وشكسٍ وشكسٍ (ويقالُ أيضاً: «ندسٌ وشكسٌ» على القياس)، وصِفْرٍ وصَفْرٍ وصُفْرٍ^(١٦)،

-
- (١) المغص المغوص، وهو من أصيب بوجع وتقطع في أمعائه، ويقال: مغس ومغفوس أيضاً.
 - (٢) الجوى: ذو ذوى، وهو الحرقة وشدة الوجد من عشق أو حزن.
 - (٣) الدوي: المريض، «من دوي يدوي دوى» أي: مرض.
 - (٤) اللحز: البخل الشحيح الضيق الخلق.
 - (٥) البطر والأشر بمعنى واحد: وهو من لا يقوم بحق النعمة بل يكفرها، ويطغى أن رآه استغنى.
 - (٦) المرح: المتبخر المختال، وهو ما يجاوز الحد في فرجه ونشاطه.
 - (٧) العمى: صفة من عمى القلب، الذي هو داء باطن، لا من عمى البصر، فإن أردت هذا قلت: «أعمى»،
 بوزن «فَعَلٍ» لأنه داء ظاهر.
 - (٨) الحرب: الشديد الغضب، من حرب الرجل: إذا اشتد غضبه.
 - (٩) الشجي: الحزين.
 - (١٠) الجذل: الفرح.
 - (١١) الندس: الفطن اللبيب الكيس.
 - (١٢) اللقي: الحاذق الرفيق بما يعمل، والحلو الشمائل اللين الأخلاق.
 - (١٣) الأبي، بتخفيف الياء: الممتنع من الضيم الذي لا يرضى الدنية عزة وامناعاً. ومثله الأبي، بتشديد الياء.
 - (١٤) الشكس: الشرس الصعب الخلق.
 - (١٥) الحمي: من لا يحمل الضيم.
 - (١٦) الصفر - بثلاث الصاد، والكسر أشهرها، والفتح أقيسها: الخالي ويقال: بيت صفر من المتاع، ورجل
 صفر اليدين. وصفر الإناء والدار والمكان: خلت.

وَنَكْسٍ^(١) وَعَجَلٍ، وَحَدْرٍ وَيُقَالُ أَيْضًا: «عَجَلٌ وَحَدْرٌ» عَلَى الْقِيَاسِ، وَيُقَالُ: «حَدْرٌ» (بِسُكُونِ الذَّالِ)، وَحَرٌّ وَغَيْرُ^(٢). وَمَا جَاءَ عَلَى «فَعِيلٍ» كَمَرِيضٍ، وَإِنْ كَانَ هُوَ الْأَصْلُ، فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ.

الصفة المشبهة على وزن (فَعِيل)

يَأْتِي «فَعِيلٌ» غَالِبًا مِنْ «فَعْلٌ» يَفْعُلُ، الْمَضْمُونِ الْعَيْنِ: «كَكْرِيمٍ وَعَظِيمٍ وَحَقِيرٍ وَسَمِيحٍ وَحَلِيمٍ وَحَكِيمٍ وَرَيْسٍ^(٣) وَظَرِيفٍ وَخَشِينٍ^(٤) وَبَخِيلٍ^(٥) وَجَمِيلٍ وَبَيْحٍ وَوَضِيءٍ^(٦) وَطَهِيرٍ^(٧).

وَقَدْ تَأْتِي الصِّفَةُ مِنْ هَذَا الْبَابِ عَلَى «فَعِيلٍ» مُخَفَّفٍ «فَعِيلٌ»: كَخَشِينٍ وَسَمِيحٍ وَطَهِيرٍ، وَعَلَى فَعْلٍ، مُخَفَّفٍ «فَعِيلٌ»: كَضَحْمٍ وَشَهْمٍ وَفَنْحَمٍ وَصَفْبٍ، وَسَفْجٍ وَسَمْحٍ، وَعَلَى «فَعْلٍ»: بَفَتْحِ عَيْنِ «فَعْلٍ»^(٨): كَبَطْلٍ وَحَسَنِ، وَعَلَى «فَعَالٍ»، بِزِيَادَةِ الْفَاءِ الْمَدَّةِ عَلَى «فَعْلٍ»: كَجَبَانٍ وَحِصَانٍ^(٩) وَرِزَانٍ^(١٠)، وَعَلَى «فَعَالٍ»: كَشُجَاعٍ وَصُرَاحٍ^(١١) وَعَلَى «فَعْلٍ» - بِضَمِّ فَسُكُونٍ - كَصَلْبٍ (وَيُقَالُ: صَلْبٌ أَيْضًا) وَعَلَى «فَعْلٍ» بِضَمَّتَيْنِ - كَجَنْبٍ^(١٢) وَعَلَى «فَعُولٍ»: كَوَقُورٍ وَطَهْوَرٍ^(١٣)، وَعَلَى فَاعِلٍ: كَطَاهِرٍ وَفَاضِلٍ.

الصفة المشبهة من (فعل) المفتوح العين

قَدْ تُبْنَى الصِّفَةُ الْمَشْبَهَةُ مِنْ بَابِ «فَعْلٌ» الْمَفْتُوحِ الْعَيْنِ (وَذَلِكَ قَلِيلٌ)، فَتَجِيءُ عَلَى وَزْنِ «أَفْعَلٍ»: كَأَشِيبٍ وَأَقَطَعٌ وَأَجْدَمٌ، وَعَلَى «فِعِيلٍ»، بِكَسْرِ الْعَيْنِ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا مِنَ الْأَجُوفِ: كَسَيِّدٍ

(١) النكس - بكسر فسكون: الرجل الضعيف الذي لا خير فيه.

(٢) الحر: مشتق من «حر بحر» (بوزن ظل يظل) أي: انطلق من العبودية، ومصدره «الحرار» بفتح الحاء، وحر يحر حرية، هو من حرية الأصل.

(٣) الرئيس: صفة من «رؤس» بضم الهززة لا من رأس القوم أي: صار رئيسهم ومقدمهم.

(٤) الخشين: الخشن الطبع فهو ضد الناعم.

(٥) البخيل: صفة من «بخل» بضم الخاء لا من «بخل» بكسرها، فإن الصفة من هذا «باخل».

(٦) الوضيء: الحسن النظيف، وفعله: «وضؤ يوضؤ».

(٧) الطهير صفة من «طهر» بضم الهاء، ومثله «الطهر» بكسر الهاء.

(٨) أي: أن «فَعَالًا» - المفتوح العين - أصله «فعل» الساكن العين.

(٩) الحصان: المرأة العفيفة.

(١٠) الرزان المرأة الوقور أي ذات الرقار.

(١١) الصراح: الخالص، يقال حق صراح وكذب صراح وكأس صراح وكلمة صراح.

(١٢) الجنب: البعيد ومنه «الجار الجنب» أي: جارك من قوم آخرين لست منهم وعكسه «الجار ذو القربى».

(١٣) الطهور: يأتي بمعنى الطهیر أي: الطاهر البالغ في الطهارة وهو المراد هنا ويكون بمعنى المطهر.

وقِيم^(١) (من الواري)، وضَيَّ وطَيَّب (من اليائني)، وعلى «فَيْعَلٍ»، بفتح العين، ولا يكون إلا من الصحيح: كصَيَّرَ وفَيْصَل^(٢)، وعلى «فَعِيلٍ» بكسر العين، وأكثر ما يكون من المضاعف والمعتل اللام، فالمضاعف: كعَفِيفٍ وطَيِّبٍ وخَسِيسٍ وجَلِيلٍ وحَبِيبٍ (بمعنى المحب) ودَقِيقٍ ولَبِيبٍ وشَدِيدٍ، والمُعتَلُّ الآخر: كعَلَمِيٍّ وَصَفِيٍّ وَزَكِيٍّ وَخَلِيٍّ وَجَلِيٍّ وَوَصِيٍّ.

وقد يكون «فَعِيلٌ» المَبْنِيُّ على «فَعَلٌ» من غير المضاعف والمعتل: كحَرِيصٍ وطَوِيلٍ.

الصفة المشبهة على وزن (فاعل)

إذا أردت بالصفة المشبهة معنى الحدوث والتجدد، عدلت بها عن وزنها إلى صيغة اسم الفاعل، فتقول في «فَرِحَ وَضَجِرَ وَطَرِبَ»: «فَارِحٌ وَضَاجِرٌ وَطَارِبٌ».

وما جاء على زنتي اسمي الفاعل والمفعول، مما قُصِدَ به معنى الثبوت والدوام، فهو صفةٌ مُشَبَّهَةٌ، كطاهر القلب، وناعم العيش، ومعتدل الرأي، ومستقيم الطريقة، ومرضي الخلق، ومُهَذَّبُ الطَّيِّعِ، وممدوح السيرة، ومُنْقَى السريرة.

الصفة المشبهة من فوق الثلاثي

تجيء الصفة المشبهة من غير الثلاثي المجرد، على وزن اسم الفاعل، كمعتدل القامة، ومستقيم الأطوار، ومُشْتَدُّ العزيمة.

الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة

الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة به من خمسة وجوه:

الأول: دلالتها على صفة ثابتة، ودلالته على صفة متجددة.

الثاني: حدوثه في إحدى الأزمنة.

والصفة المشبهة للمعنى الدائم الحاضر، إلا أن تكون هناك قرينة تدل على خلاف الحاضر، كأن تقول: «كان سعيداً حسناً فقيحاً».

الثالث: أنها تُصاغ من الفعل اللازم قياساً، ولا تصاغ من المتعدي إلا سماعاً: كرحيم وعليم.

(١) القيم على الأمر: متوليه والقائم به.

(٢) الفيصل: صفة من الفصل بزيادة الياء، ويأتي بمعنى الحاكم والقاضي والماضي النافذ، يقال: حكم فيصل، أي: ماض نافذ، وحكومة فيصل، أي: ماضية نافذة، والفيصلي: الحاكم، ويكون الفيصل أيضاً بمعنى السيف القاطع.

وقد تُصاغ من المتعدّي، على وزن اسم الفاعل، إذا تُنوّس المفعولُ به، وصار فعلها في اللازم القاصر، مثل: «فلانٌ قاطعُ السيفِ، وسابقُ الفرسي، ومُسيحُ الصوتِ ومُخترِقُ السهمِ». كما تُصاغ من الفعل المجهول مُراداً بها معنى الثبوت والدوام: كمحمود الخلق، وميمون النقية^(١).

واسم الفاعل يصاغ قياساً من اللازم والمتعدّي مُطلقاً، كما سلف.

الرابع: أنها لا تَلزَمُ الجري على وزن المضارع في حركاته وسكناته، إلا إذا صيغت من غير الثلاثي المجرد، واسم الفاعل يجب فيه ذلك مُطلقاً كما تقدّم.

الخامس: إنها تجوزُ إضافتها إلى فاعلها، بل يُستحسنُ فيها ذلك: كطاهر الذيل، وحسن الخلق، ومُنطلق اللسان، ومعتدل الرأي والأصل: «طاهرُ ذيله»، وحسنُ خلقه، ومُنطلق لسانه ومُعتدل رأيه». واسم الفاعل لا يجوز فيه ذلك، فلا يقال: «خليلٌ مُصيبُ السهمِ الهدف» أي: مُصيبُ سهمه الهدف.

واسمُ المفعول، كالصفة المشبهة، تجوزُ إضافته إلى فاعله. لأنه في الأصل مفعول، مثل: «خالِدٌ مجروحُ اليد». والأصل: «مجروحٌ يده»، أما إضافةُ الفاعل إلى مفعوله فجازئة، مثل: «الحقُّ قاهرُ الباطل».

مبالغة اسم الفاعل

مبالغة اسم الفاعل: ألفاظٌ تدلُّ على ما يدلُّ عليه اسمُ الفاعل بزيادة وتسمى: «صيحُ المبالغة»: كعلامية وأكولي، أي: «عالمٌ كثير العلم وأكَلٌ كثير الأكل».

ولها أحد عشر وزناً، وهي: «فَعَالٌ»: كجَبَّارٌ، و«مِفْعَالٌ»: كجَفْضَالِي، و«فَعِيلٌ»: كصِدِّيقِي، و«فَعَالَةٌ»: كفَهَامِيَّةٌ، و«مِفْعِيلٌ»: كسِكِينِ، و«فَعُولٌ»: كشرُوبِ، و«فَعِيلٌ»: كعَلِيمِ، و«فَعِيلٌ»: كحَزِينِ، و«فَعَالٌ»: ككَبَّارِ، و«فَعُولٌ»: كقُدُوسِ، و«فَعِيلٌ»: كقَيُومِ. وأوزانها كلها سماعيةٌ فيُحفظُ ما ورد منها، ولا يقاسُ عليه.

وصيحُ المبالغة ترجعُ، عند التحقيق، إلى معنى الصفة المشبهة، لأن الإكثار من الفعل يجعله كالصفة الراضخة في النفس.

(١) ميمون النقية: مباركها. والنقية: النفس والعقل وفضائل الرأي والطبيعة. وفلان ميمون النقية: أي محمود المختبر، أو مبارك النفس، أو ميمون الأمر، ينجح فيما يحاول ويظهر، ويقال: يمينه الله يمينه (من باب نصر): جعله مباركاً، ويمن فلان قومه: كان مباركاً عليهم ويقال أيضاً: يمين على قومه «بالمجهول» أي: صار مباركاً عليهم.

اسم التفضيل

اسمُ التفضيل: صفةٌ تُؤخذُ من الفعل لتدلُّ على أن شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر فيها، مثل: «خليلٌ أعلمُ من سعيدٍ وأفضلُ منه».

وقد يكونُ التَّفضيلُ بينَ شيئين في صفتين مختلفتين، فيرادُ بالتفضيل حينئذٍ: أن أحد الشيئين قد زاد في صفته على الشيء الآخر في صفته، كقولهم: «الصفيفُ أحرُّ من الشتاء» أي: هو أبلغُ في حرِّهِ من الشتاء في برده، وقولهم: «العسلُ أحلى من الخَلِّ»، أي: هو زائدٌ في حلاوته على الخَلِّ في حُموضته.

وقد يُستعمل اسم التفضيل عارياً عن معنى التفضيل، كقولك: «أكرمْتُ القومَ أصغرهم وأكبرهم»، صغيرهم وكبيرهم. وسيأتي فصلٌ بيان لهذا.

وزن اسم التفضيل

لاسمِ التفضيل وزن واحد، وهو «أفعل» ومؤنثه «فُعلى»: كأفضل وفُضلى، وأكبر وكُبرى.

وقد حذفت همزة «أفعل» في ثلاث كلمات: وهي «خيرٌ وشرٌ وحبٌّ»، نحو: «خيرُ الناس من ينفعُ الناس»، وكقولك: «شرُّ الناس المُفسدُ». وقول الشاعر:

مُنِعْتَ شَيْئاً فَأَكْشَرْتَ الْوُلُوعَ بِهِ^(١) وَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مُنِعَا
والثلاثة أسماء تفضيل، وأصلها: «أخيراً وأشراً وأحبُّ» حذفوا همزاتها، لكثرة الاستعمال ودورانها على الألسنة، ويجوز إثباتها على الأصل وذلك قليلٌ في: خيرٍ وشرٍّ، وكثيرٍ في: «حبٌّ».

شروط صوغه

لا يُصاغ اسمُ التفضيل إلا من فعلٍ ثلاثي الأحراف مُنبت، مُتصرف، معلوم، تام، قابلٍ للتفضيل، غيرِ دالٍّ على لونٍ أو عيبٍ أو جليّة.

(فلا يصاغ من «ما كتب»؛ لأنه منفي، ولا من «أكرم»؛ لمجاورته ثلاثة أحرف، ولا من «بش وليس» ونحوهما، لأنها جامدة، ولا من الفعل المجهول لا من «صار وكان» ونحوهما من الأفعال الناقصة، ولا من «مات»، لأنه غير قابلٍ للتفضيل، إذ لا مفاضلة في الموت؛ لأن الموت واحد، وإنما تنوع أسبابه كما قال الشاعر:

ومن لم يَمُتْ بالسيفِ مات بغيره تنوعت الأسبابُ والموتُ واحدٌ
فإن أريد بالموت الضعف أو البلادة مجازاً جاز، مثل: «فلان أموت قلباً من فلان»، أي:

(١) الولوع بالشيء، بفتح الواو: الشغف به.

أضعف، ونحو: «هو أموت منه»، أي أبلد.

ولا يصاغ من «سَوْدَ»؛ لأنه دال على لون، ولا من «عَوِرَ» لدلالته على عيب، ولا من «كَجَلَّ» لدلالته على حلية، فلا يقال: «هذا أسود من هذا، ولا أعور منه، ولا أكحل منه».

وشذ قولهم: في المثل: «العود أحمد»، لأنه مصوغ من «حَمِدَ»، وقولهم: «هو أزهي من ديك»، فبنوه من: «زُهِيَ». وهو فعل مجهول وقولهم: «هو أخصر منه» فَبَتَرًا اسم التفضيل من «اخْتَصَرَ» وهو زائد على ثلاثة أحرف ومبني للمجهول، كما شذ قولهم: «هو أسود من حلك الغراب، وأبيض من اللين» فبنوه مما يدل على لون.

وقالوا: «هو أعطاهم للدراهم، وأولاهم للمعروف»، فبنوه من: «أعطى وأولى» شذوذاً.

وإذا أُريدَ صوغُ اسم التفضيل مما لم يستوفِ الشروط، يُؤتى بمصدره منصوباً بعد «أشدُّ» أو «أكثرُ» أو نحوهما، تقول: «هو أشدُّ إيماناً، وأكثرُ سواداً، وأبلغُ عوراً، وأوفرُ كحلاً».

والكوفيون يجيزون التعجب والتفضيل من البياض والسواد خاصة، بلا شذوذ.

وعليه قول المتنبّي - وهو كوفي -:

إِسْعَدْتُ، بَيْعَدْتُ، بِيَاضاً، لَا بِيَاضَ لَهُ لَأَنْتَ اسْوَدُّ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ

أحوال اسم التفضيل

لاسم التفضيل أربع حالات: تجرّده من «أل» والإضافة، واقترائه بـ«أل»، وإضافته إلى معرفة، وإضافته إلى نكرة.

١ - تجرّده من «أل» والإضافة:

إذا تجرّد من «أل»، والإضافة، فلا بُدَّ من إفراده وتذكيره في جميع أحواله، وأن تتصلّ به «من» الجارّة جارّةً للمفضّل عليه، تقول: «خالدٌ أفضلُ من سعيد، وفاطمةٌ أفضلُ من سعاد، وهذا بن أفضلُ من هذا، وهاتانِ أنفعُ من هاتين، والمجاهدون أفضلُ من القاعدين. والمتعلّماتُ أفضلُ من الجاهلات».

وقد تكون «من» مُقدّرةً، كقوله تعالى: ﴿وَالْأَكْثَرُ خَيْرٌ وَأَبْقَرُ﴾ [الاعلى: ١٧] أي: خيرٌ من الحياة الدنيا وأبقى منها، وقد اجتمع إثباتها وحذفها في قوله سبحانه: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤]، أي: وأعزُّ منك.

و«من» ومجرّوها مع اسم التفضيل بمنزلة المضاف إليه من المضاف، فلا يجوزُ تقديمهما عليه كما لا يجوزُ تقديم المضاف إليه على المضاف، فلا يُقال: «من بكرٍ خالدٌ أفضلُ»، ولا

خالدٌ من بكرٍ أفضلُ»، إلا إذا كان المجرورُ بها اسمَ استفهام، أو مُضافاً إلى اسم استفهام، فإنه يجبُ حينئذٍ تقديمُ «من» ومجرورها، لأن اسم الاستفهام له صدرُ الكلام، مثلُ: «مَنْ أنت خيرٌ؟ ومن أيهم أنت أولى بهذا؟ ومن فرسٍ مَنْ فرسك أسبقُ؟».

وقد وردَ التقديمُ شذوذاً في غير الاستفهام، ومنه قول الشاعر:

إذا سَايَرَتْ أسماءُ يوماً ظَعيِنَةً فاسمَاءُ من تلكِ الظَعيِنَةِ أَمْلَحُ^(١)
والأصلُ: (فاسمَاءُ أَمْلَحُ من تلكِ الظَعيِنَةِ).

٢ - اقترانه «بأل»:

إذا اقترن اسمُ التفضيلِ بِ«أل» امتنع وصلُّهُ بِ«من»^(٢) ووجبت مُطابقتُهُ لما قبله إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيساً، تقولُ: «هو الأفضلُ»، وهي الفُضلى، وهما الأفضلان، والفاطمتان هما الفُضليان. وهُمُ الأفضلون، وَهِنَّ الفُضليَّاتُ.

وقد شذَّ وصلُّهُ بِ«من» في قول الشاعر:

ولسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى وَإِنَّمَا الْعِرْزَةُ لِلْكَائِرِ^(٣)

٣ - إضافته إلى النكرة:

إذا أُضيفَ إلى نكرةٍ وجبَ إفرادُها وتذكيرُها، وامتنع وصلُّهُ بِ«من»، تقولُ: «خالدٌ أفضلُ قائِدٍ، وفاطمةٌ أفضلُ امرأةٍ، وهذانِ أفضلُ رجلينِ، وهاتانِ أفضلُ امرأتينِ والمجاهدونِ أفضلُ رجالٍ، والمتعلّماتُ أفضلُ نساءٍ».

٤ - إضافته إلى معرفة:

إذا أُضيفَ اسمُ التفضيلِ إلى معرفةٍ امتنع وصلُّهُ بِ«من»^(٤)، وجازَ فيه وجهانِ: إفرادُها وتذكيرُها، كالمضایفِ إلى نكرةٍ ومطابقتُهُ لما قبله إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيساً كالمقترنِ بِ«أل»، وقد ورد الاستعمالانِ في القرآن الكريم.

فمن استعماله غيرَ مُطابقي لما قبله قوله تعالى: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُنَّ عَلَى حَبْرَةٍ﴾ [البقرة: ٤٩٦]، ولم يقل: «أحرصي الناس».

(١) سائر فلان فلاناً، جراه وسار معه. «الظعيينة»: اليهودج فيه امرأة أم لا، والمراد بالظعيينة هنا من تكون فيه، وجمعها: ظمن «بضم فسكون» وظمن «بضمين» وظلعان وجمع «أطعان» و«ظلعنات» بضمين.

(٢) فلا يقال: فلان الأفضل من فلان.

(٣) الحصى: العدد، وقيل: هو العدد الكثير، الكثير والكائر، يقال: عدد كائر، أي: كثير.

(٤) فلا يقال: فلان أفضل القوم من فلان.

ومن استعماله مطابقاً قوله عز وجل: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْثَرَ مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣]. وقد اجتمع الاستعمالان في الحديث الشريف: «ألا أخبركم بأحبكم إلي وأقربكم مني مجالس يوم القيامة، أحاسنكم أخلاقاً، الموطؤون أكنافاً، الذين يألفون ويؤلفون».

وتقول: «علي أفضل القوم: وهذان أفضل القوم، وأفضلا القوم، وهؤلاء أفضل القوم، وأفضلو القوم، وفاطمة أفضل النساء، وفُضِّلِي النساء، وهاتان أفضل النساء، وفُضِّلِي النساء وهنَّ أفضل النساء وفُضِّلِيات النساء».

وتكون (من) مُعْتَدَةٌ فيما تَقَدَّم، والمعنى: «هذان أفضل من جميع القوم، وهذه أفضل من كل النساء»، ومَهْمٌ جِزْأً.

(أفعل) لغير التفضيل

قد يرد «أفعل» التفضيل عارياً عن معنى التفضيل، فيتضمن حينئذٍ معنى اسم الفاعل، كقوله تعالى: ﴿رَبِّكَ أَكْبَرُ بِكْرًا﴾ [الإسراء: ٥٤] أي: «عالم بكم»، أو معنى الصفة المشبهة، كقوله سبحانه: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَتْ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧] أي: «وهو هين عليه»، وقول الشاعر:

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْناً دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ^(١)
أي: عزيمة طويلة.

(ولم يرد أعز من غيره وأطول، بل يريد نفي أن يشارك في عزته وطوله، وكذلك في الآيتين الكريميتين؛ لأنه لا مشارك لله في علمه، ولا تفاوت المقدورات بالنسبة إلى قدرته، فليس لديه هين وأهون، بل كل شيء هين عليه سبحانه وتعالى).

وإنما يَصْحُحُ أن يعرى عن معنى التفضيل، إذا تجرَّد من «أل» أو أضيف إلى نكرة^(٢)، ولم يوصل بـ «من» التفضيلية^(٣)، كما رأيت.

فإن اقترن بـ «أل» أو أضيف إلى نكرة، أو وُصِلَ بـ «من» لم تجز تعريته عن معنى التفضيل.

وتعريته عن معنى التفضيل سماعية، فما ورد منه يُحْفَظُ، ولا يُقَاسُ عليه على الأصح من أقوال النحاة.

(١) سمك السماء: رفعها، وسمك الشيء: ارتفع. فهو لازم متعدد، والسمك. بفتح فسكون السقف، أو من أعلى البيت إلى أسفله، قال تعالى: ﴿رُفِعَ سَمَكُهَا فُسُوَاهَا﴾ [النازعات: ٢٨] والضمير يعود إلى السماء.
(٢) أما إن أضيف إلى معرفة فقد يرد لغير التفضيل مثل: «الناقص والأشج أهدلا بني مروان»، وسيأتي ذكره.
(٣) من التفضيلية هي التي توصل باسم التفضيل جارة للمفضل عليه.

وإذا عَرِيَ عن معنى التفضيل، فإذا تجرَّد من «أل» والإضافة، فالأصحُّ الأشهرُ فيه عدَمُ المُطابَقةِ لما قبله، أي: فهو يَلْتَزِمُ الإفرادَ والتذكيرَ، كما لو أريدَ به معنى التفضيل، كما رأيت في البيت السابق.

وإن أُضيفَ إلى معرفة^(١)، وجبت المطابقةُ لِمَا قبله، تقول: «هذانِ أعلمَا أهلَ القريةِ» أي: هما «عالماهم»، إن لم يكن في القرية من يُشاركهما في العلم، ولا يصحُّ أن تقول: «هما أعلمُهُم» إلا إذا أردت معنى تفضيلهما على غيرهما، وذلك بأن يكون فيها من يُشاركهما في العلم، لأنه إن كان فيها من يُشاركهما فيه، كان المعنى على التفضيل وحيثُ يصحُّ أن تقول: «هما أعلمَا أهلَ القريةِ وأعلمُهُم»، بالمطابقةِ وعدوها، لإضافته إلى معرفة مقصوداً به التفضيلُ، ويكون المعنى: «هما أعلمُ من جميع أهل القرية».

ومن ذلك قولهم: «الناشِجُ والأشجُ أعدلا بني مروان»، أي: «هما عادِلاهم»: ولا يصحُّ أن تقول: «أعدلُ بني مروان»، بل تجبُ المطابقةُ.

(لأنَّ التفضيل الذي يقتضي المشاركة في الصفة غير مراد هنا. لأن مراد القائل أنه لم يشاركهما أحد من بني مروان في العدل؛ لذلك لم يكن القصد أنهما أعدل من جميع بني مروان بل المراد أنهما العادلان منهم، و«الناقص»): هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان، سمي بذلك؛ لنقصه أرزاق الجند. و«الأشج»): هو عمر بن عبد العزيز بن مروان (رضي الله عنه) سمي بذلك لشدة أصابته بضرب الدابة).

وحيثُ جازَ تقديرُ (من)، كان المعنى على التفضيل، وحيثُ لم يجزُ تقديرُها، كان المعنى على غيره أي: «كان اسمُ التفضيلِ عارياً عن معنى التفضيل».

وقد يُجمعُ العاري عن معنى التفضيل، المجرَّد من (أل) والإضافة، إذا كان موصوفه جمعاً كقول الشاعر:

إذا غابَ عَنكُم، أسودُ العَينِ كُنُتُمُ كراماً، وأنثُم، ما أقامَ، ألايم^(٢)
وإذا صحَّ جمعه لتجرُّده عن معنى التفضيل، جاز أن يُؤنثَ، وهو مجرَّد منه^(٣)، فيكون قولُ ابن هانئ^(٤):

(١) أما إن أُضيفَ إلى نكرة فلا يجوز أن يعرى من معنى التفضيل كما تقدم.

(٢) أسود العين: اسم جبل، و«الانتم»: جمع (الأم) بمعنى اللثيم. وليس المراد أنهم الأم من غيرهم، بل المراد أنهم لثام، يصفهم بأنهم لثام أبداً، لأن هذا الجبل مقيم أبداً.

(٣) قال ذلك «الأشموني» في شرح «الألفية» نقلاً عن شرح السهيلي.

(٤) ابن هانئ: هو الحسن بن هانئ، الشاعر المعروف، المشهور بأبي نواس.

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى - مِنْ فَعَائِعِهَا حَضْبَاءُ دُرٌّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّقَبِ^(١)
صحيحاً وليس بلحنٍ كما قالوا .

لأنَّ «صغرى وكبرى» ههنا، بمعنى «صغيرة وكبيرة» فهما عاريتان من التفضيل، فلا يجب فيهما الإفراد والتذكير، بل يجوزان، كما تجوز المطابقة، وإن كان الأول هو الأنصح والأشهر .
وقال من لحنه: كان حقه أن يقول: «كَأَنَّ أَكْبَرَ وَأَصْغَرَ» أو «كَأَنَّ الْكِبْرَى وَالصُّغْرَى»، باعتبار أن اسم التفضيل، إذا تجرد من (أل) والإضافة يجب إفراده وتذكيره؛ وغفل عن أنه يجب ذلك فيما قصد به التفضيل .
وقول العروضيين: «فاصلة صغرى، وفاصلة كبرى» أي صغيرة وكبيرة هو من هذا الباب .

اسماء الزمان والمكان

اسمُ الزَّمان: هو ما يُؤخَذُ من الفعل للدلالة على زمان الحدث، نحو: «وإِنِّي مَطْلِعُ الشَّمْسِ» أي: وقت طلوعها .

واسمُ المكان: هو ما يُؤخَذُ من الفعل للدلالة على مكان الحدث، كقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ مَقْرَبَ الْمَتِينِ﴾ [الكهف: ٨٦] أي مكان غروبها .

وزنهما من الثلاثي المجرد:

لاسمي الزَّمان والمكان، من الثلاثيِّ المجرَّد، وزنان: «مَفْعَلٌ» - بفتح العين، و«مَفْعِيلٌ» بكسرها .

فوزنُ «مَفْعَلٌ» بفتح العين - للثلاثيِّ المجرَّد المأخوذ من «يَفْعَلُ» - المضموم العين - أو «يَفْعَلُ» المفتوحها^(٢) - أو من الفعل المُعْتَلُّ الآخر وإن كان من «يَفْعِلُ»، المكسور العين، فالأول مثل: «مَكْتَبٌ وَمَحَضِرٌ وَمَحَلٌّ»^(٣) .

والثاني مثل: «مَلْعَبٌ» .

والثالث مثل: «مَلْهَى وَمَثْوَى وَمَوْزَى» .

(١) الفعائيع: نفاخات الماء والشراب، وواحدُها ففاعة بضم الفاء وتشديد القاف، وقياسها «فعائيع»، لكنه خففها للشعر، و«الحصياء»: الحمى .

(٢) على شرط أن لا يكون مثلاً وأوياً: كوجل يوجل، فهو على وزن مَفْعَل بكسر العين كما ستعلم .

(٣) «المحل»، بفتح الحاء: مشتق من «حل بالمكان يحل حلواً» بضم الحاء في المضارع أي نزل فيه، وأما «المحل»، بكسر الحاء، فهو من «حل الشيء يحل حلاً وحللاً» بكسر الحاء في المضارع، أي: صار حلالاً، ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيِ مَحَلَّهُ﴾ أي: مكانه الذي يحل نحره فيه ومحل الدين، بالكسر: أجله الذي يحل فيه، والكسر على أنه من مكسروها في المضارع .

(ولا فرق بين أن يكون المعتل الآخر ناقصاً، كملهي: «من لها يلهو»، أو لفيفاً مقروناً كمشوى: «من شوى يشوي»، أو لفيفاً مفروقاً كموفى: «من وفى يفي فوزن هذه الثلاثة واحداً».)

وشذت ألفاظ جاءت بالكسر، مع أنها مبنية من مضموم العين في المضارع، وذلك: كالمطيع والمغرب والمشرقي والمسجد والمنيك والمجزر والمنبت والمسقط والمفرق والعرقي والمسكين، ويجوز فيها الفتح، على القياس، والأول أنصح.

ووزن «مفعِل» - بكسر العين - للثلاثي المجرد المأخوذ من «يفعل» - الصحيح الآخر^(١)، المكسور العين - أو من المثال الواوي.

فالأول مثل: «مجلس ومحبس ومضرب ومبيت ومصيف»، والثاني مثل: «مؤرد ومؤجد ومؤجل ومؤجل».

ولا فرق بين أن تكون عين المثال الواوي مكسورة في المضارع، كمؤرد، من: «وزد يرد» وأن تكون مفتوحة: كمؤضع، من: «وضع يضع».

وبعض العلماء يجعله من مفتوح العين على «مفعل» - بفتح العين وذلك جائز مسموع عن العرب.

اسم المكان على (مفعلة)

قد تدخل ناء التانيث على أسماء المكان: «كالمزلة^(٢) والمعبرة^(٣) والمشرقة^(٤) والمدرجة^(٥) وموقعة الطائر^(٦) والمقبرة والمشربة^(٧)».

وما جاء من ذلك على «مفعلة» - بضم العين - كالمقبرة والمشرقة والمشربة فهو شاذ.

وقد يبنى اسم المكان من الأسماء على وزن «مفعلة»، للدلالة على كثرة الشيء في المكان،

(١) فإن كان معتل الآخر كيرمي، فإنه يكون على وزن «مفعل» بفتح العين كما تقدم.

(٢) المزلة، بفتح الزاي وكسرهما. فالمفتوح من باب «فرح»: والمكسور من باب ضرب وهي اسم مكان من زل إذا سقط عن صخرة ونحوها.

(٣) المعبرة: الشط المهيأ للمبور.

(٤) المشرقة مثلثة الراء، موضع القعود في الشمس بالشتاء، ومثلها المشرق والمشرقي، بكر الميم فيهما.

(٥) المدرجة، الطريق: مشتقة من درج يدرج درجاً إذا مشى.

(٦) موقعة الطائر، بفتح العين وكسرهما: الموضع الذي يقع عليه.

(٧) المشربة، بفتح الراء وضمها: موضع الشرب، وتطلق أيضاً على الغرفة لأنهم كانوا يشربون فيها، وهي أيضاً: الأرض اللينة الدائمة النبات.

مثل: «مَسْبِعةٌ ومَأسدةٌ ومَذابِيهٌ ومَبْطِخةٌ ومَقْثاةٌ ومَحْيَاةٌ ومَعَاوَةٌ ومَنْزَجةٌ»^(١).

ولم يُسمع مثلُ هذا في الرُّباعِيّ الأصولِ فما فوقه: «كالمَصْفَدَعِ والثُّغْلِبِ والسَّفْرَجَلِ»، فلا يُقالُ: «أَرْضٌ مُصْفَدَعَةٌ ولا مُثْغَلِبَةٌ، ولا مُسْفَرَجَةٌ»، ولكنك تَبنيها على صيغة اسمِ الفاعلِ، فتقولُ: «مُصْفَدَعَةٌ ومُثْغَلِبَةٌ ومُسْفَرَجَةٌ».

وزنهما من فوق الثلاثي المجرد

يكون اسمَا الزمانِ والمكانِ، من غيرِ الثلاثيِّ المجرَّدِ، على وزنِ اسمِ المفعولِ، نحو: «مُجْتَمَعٌ ومُتَدَيٌّ ومُنْتَظَرٌ ومُسْتَشْفَى».

فائدة

المصدر الميمي واسم المفعول واسما الزمان والمكان مما هو فوق الثلاثي المجرد شركاء في الوزن، ويفرق بالقرينة، فإذا قلت: جئتكَ مُنْسَكَبَ المطرِ، فالمعنى جئتكَ وقت انسكابه. وإذا قلت: انتظرك في مُرتَقَى الجبلِ، المعنى: في المكان الذي يُرتَقَى فيه إليه، وإذا قلت: هذا الأمرُ منتظرٌ، فالمعنى: أن الناسَ ينتظرونه، فهو اسم مفعول. وإذا قلت: اعتقد مُعْتَقَدَ السلفِ، فمعتمد: مصدر ميمي بمعنى الاعتقاد.

اسم الآلة

اسمُ الآلة: هو اسمٌ يؤخذ غالباً من الفعلِ الثلاثيِّ المجرَّدِ المتعدِّي للذَّلالةِ على أداةٍ يكونُ بها الفعلُ كجِبْرَدٍ ومِنشارٍ ومِكْنَسَةٍ.

وقد يكونُ من غيرِ الثلاثيِّ المجرَّدِ. كالمِئْزِرِ والمِئْزَرَةِ والمِئْزَارِ (من التَّنْزَرِ)، والبيضاةِ (من تَوْضَأِ)، والمِجْرَاكِ (للعُودِ الذي تُحْرَكُ به النارُ، من حَرَكَ)، والمِغْلَاقِ (اسمٌ لما يُعَلَّقُ به الشيءُ، من عَلَقَ)، والمِئْسَلَةِ وهي خشبةٌ تُسَوَّى بها الأرضُ وتَمْلَسُ، من: «مَلَسَ الأرضَ» إذا سَوَّاهَا.

وقد يكونُ من الثلاثيِّ المجرَّدِ اللازمِ: كالجِرْقَاةِ (ويجورُ ففتحُ مبيها: وهي الدرجةُ، من رَقِيَ): «إِذَا صَعِدَ»، والمِغْرَجِ والمِجْرَاجِ (وهو السُّلْمُ)، من «عَرَجَ يَعْرُجُ»: إذا ارتقى)، والمِصْبَاحِ (من صَبَحَ الوجهَ): «إِذَا أَشْرَقَ وَأَنَارَ»، والمِدْحَنَةِ (من دَحَنَتِ النارُ تَدْحُنُ وتَدْحَنُ»: إذا خَرَجَ دُخَانُهَا، أو ارتفع)، والمِيزْرِبِ (من زَرَبَ الماءَ يَزْرِبُ: إذا سَالَ)، والمِجْرَافِ والمِجْرَافَةِ (وهي أداةُ اللَّهْيِ: كالعودِ والطَّنْبُورِ ونحوهما، والجمعُ «مِعَازِفٌ»، من «عَرَفَ يَعْرِفُ»: إذا عَتَى، وكذلك إذا

(١) أي: أرض كثيرة السباع والأسود والذئباب والبطيخ والقناب والحيات والأفاعي والدراج، والدراج بضم الدال وتشديد الراء: هو طائر جميل ملون الريش، ويطلق على الذكر والأنثى.

ضربَ بالمعازف^(١)، و(اليلهي) وهو آلة اللهور. وجمعُه «مَلَاي» من «لها يَلهيو».

وقد يكون من الأسماء الجامدة: كالخِجْرَة (من الجبر، ويجوزُ فيها فتح الميم)، والمِجْلَمَة (من القلم، وهي وعاءُ الأقلام)، والمِمْطَر والمِمْطَرَة (من المَظَر، وهو الثوبُ يُتَقَى به المَطَرُ، والمِمْطَلَحَة من الملح. ويجوزُ فيها فتح الميم (والمِمْبَر) من الإبرة، وهو يَبْتُها، والمِمْزُود (من الزاد، وهو وعاءٌ).

أوزان اسم الآلة

لاسم الآلة ثلاثة أوزان:

(الأول): «مِفْعَلٌ»: كِمِبْضَع^(٢) ومِرْقَمٌ ومِغْبَرٌ^(٣) ومِقْضٌ.

(الثاني): «مِفْعَلَةٌ»: كِمِكْحَجَةٌ^(٤) ومِغْبَرَةٌ ومِشْرَبَةٌ^(٥) ومِنْبَعَةٌ^(٦) ومِضْفَاءٌ.

(الثالث): «مِفْعَالٌ»: كِمِفْطَاحٌ ومِجْذَابٌ ومِغْرَافٌ ومِغْرَاصٌ.

وقد جاء في كلام العرب أسماءٌ للآلات مُشتَقَّةٌ من الفعل على غير هذه الأوزان شُدُوداً، وذلك كالمُنْخَل والمُسْطَظ^(٧) والمُدَّق والمُدْهَن^(٨) والمُكْحَلَة والمُخْرَضَة^(٩)، وقد يُقَالُ: «المِسْطَظُ والمِدَّقُ والمِخْرَضَةُ»، في هذه الثلاثة، على القياس.

وقد يكونُ اسْمُ الآلةِ جامِداً، غير مأخوذ من الفعل، ولا على وزن الأوزان السابقة: كالمَقْدُومِ والفَاسِ والسُّكِينِ والجِرَسِ والتَّاقُورِ والسَّاطُورِ^(١٠).

-
- (١) ويقال: عزفت القوس عزفاً وعزيفاً: إذا صوتت، وعزف فلان، أقام في لهو وأكل وشرب.
 - (٢) المِضْضِع: المشط يشق به الجرح والجلد، من بضع الجرح إذا شقه، وبضع اللحم إذا قطعه.
 - (٣) المِعْبَر والمِعْبَرَة: ما يعبر عليه من قنطرة أو سفينة.
 - (٤) المِكْحَجَة: المكنسة من كسح البيت إذا كسه.
 - (٥) المِشْرَبَة: الإناء يشرب فيه.
 - (٦) المِنْبَعَة: أداة ينش بها الذباب أي يطرد. من نش الذباب إذا طرده.
 - (٧) المِسْطَظ: أداة يسعط بها، وأداة يوضع فيها السعوط، وهو من سعط الوداء وأسعط إياه: إذا أدخله في أنفه، ويقال: أسعطه العلم: إذا بالغ في إفهامه إياه.
 - (٨) المِدْهَن: أداة الدهن وقارورته التي يوضع فيها.
 - (٩) المِخْرَضَة: أداة يوضع فيها الحرض بضم فسكون ويضمين وهو الأسنان، والأسنان: شيء تغسل به الأيدي بعد الطعام.
 - (١٠) التَّاقُور: شيء كالبروق ينفخ فيه. والسَّاطُور: أداة يقطع بها اللحم.

تَصْرِيفُ الْأَفْعَالِ

وهو يشتمل على أربعة فصول:

١ - معنى التصريف

التصريفُ لُغَةً: التَّغْيِيرُ. ومنه تصريفُ الرياح، أي: تغييرُها.

وإبدالٍ وشبه ذلك. واصطلاحاً: هو العلمُ بأحكام بنية الكلمة، وبما لأحرفها من أصالةٍ وزيادةٍ وصحةٍ وإعلالٍ.

وهو يُطلقُ على شينين:

الأول: تحويلُ الكلمة إلى أبنيةٍ مُختلفة، لِضُرُوبٍ من المعاني: كتحويل المصدر إلى صيغِ الماضي، والمضارع، والأمر، واسمِ الفاعل، واسمِ المفعول، وغيرهما، وكالتسبة والتصغير.

والآخر: تغييرُ الكلمة لغير معنى طارئٍ عليها، ولكن لغرض آخر ينحصرُ في الزيادة والحذف والإبدال والقُلب والإدغام.

فتصريفُ الكلمة: هو تغييرُ بنيتها بحسبِ ما يعرضُ لها، ولهذا التغيير أحكامٌ كالصحة والإعلال، ومعرفة ذلك كلّه تُسمى (علمَ التصريف أو الصرف).

ولا يتعلّقُ التصريفُ إلا بالأسماءِ المُتمكّنة^(١) والأفعالِ المتصرفّة، وأما الحروفُ وشبهها فلا تتعلّقُ لعلمِ التصريفِ بها.

والمرادُ بشبهِ الحرفِ الأسماءُ المبيّنة والأفعالُ الجامدة، فإنها تُشبهُ الحرفَ في الجمود وعدمِ التصرفِ.

ولا يقبلُ التصريفُ ما كان على أقلّ من ثلاثة أحرف، إلا أن يكون ثلثيّاً في الأصل، وقد غُيّرَ بالحذف، مثل: «عِ كلامي»، وفي نفسك، وقُلّ، وبيع، وهي أفعالٌ أمر من: «وعى يعمي، ووقى يقي، وقال يقول، وباع يبيع»، ومثل: «يَدِ ودَم»، وأصلها: «يَدَيّ ودَمَو، أو دَمَيّ».

(١) المراد بالأسماء المتمكّنة: الأسماء المعربة.

٢ - اشتقاق الأفعال

الاشتقاقُ في الأصل: أخذُ شَيْءٍ الشيءِ، أي: نصفه، ومنه اشتقاقُ الكلمة من الكلمة، أي: أخذها منها.

وفي الإصطلاح: أخذُ كلمةٍ من كلمة، بشرط أن يكون بين الكلمتين تناسبٌ في اللفظ والمعنى وترتيب الحروف، مع تغيُّرٍ في الصيغة، كما تأخذُ «اكتُبُ» من «يكتبُ»، وهذه من «كتبَ» وهذه من «الكتابة».

وهذا التعريف إنما هو تعريف الاشتقاق الصغير وهو المبحوث عنه في علم التصريف.

وهناك نوعان من الاشتقاق:

الأول: أن يكون بين الكلمتين تناسب في اللفظ والمعنى دون ترتيب الحروف: كجذبٌ وجبذٌ، ويسمى الاشتقاق الكبير.

والآخر: أن يكون بين الكلمتين تناسب في مخارج الحروف: كنهقٌ ونعقٌ. ويسمى الاشتقاق الأكبر.

ويؤخذُ الأمرُ من المضارع، والمضارعُ من الماضي، والماضي من المصدر.

فالمصدرُ أصلٌ صدرَ عنه كلُّ المشتقات، من الأفعال والصفات التي تُشبهها وأسماء الزمان والمكان والآلة والمصدر الميمي^(١).

اشتقاق الماضي

يؤخذُ الماضي من المصدر على أوزانٍ مختلفة، سيأتي بيانها، مثل: «كتبَ وأكرمَ وانطلقَ واسترشدَ».

اشتقاق المضارع

يؤخذُ المضارعُ من الماضي، بزيادة حرفٍ من أحرف المضارعة في أوله، وأحرف المضارعة أربعة، وهي: «الهمزةُ والتاءُ والنونُ والياءُ»، مثل: «أذهبُ وتذهبُ ويذهبُ»، فالهمزة: للمفرد المتكلم مثل: «اكتبُ».

والتاء: لكل مخاطب ومخاطبة وللغائبة الواحدة والغائبتين مثل: «تكتبُ يا عليّ وتكتبين يا فاطمة وتكتبان يا تلميذان وتكتبان يا تلميذات وتكتبن يا تلميذات، وفاطمة

(١) المصدر الذي هو أصل المشتقات إنما هو المصدر غير الميمي، وأما المصدر الميمي فهو مشتق من الفعل المضارع كما علمت في مبحثه.

تكتب والفاطمتان تكتبان». .

والنون: لجماعة المتكلمين وللمتكلم الواحد المعظم نفسه مثل: «نكتب».

والياء للغائب الواحد والغائبتين والغائبتين والغائبات مثل: «التلميذ يكتب والتلميذان يكتبان والتلاميذ يكتبون والتلميذات يكتبن».

وإن كان الماضي على ثلاثة أحرف، يُسَكَّنُ أَوَّلُهُ بعد دخول حرف المضارعة، فتقول في: «سَأَلَ وَأَخَذَ وَكْرِمٌ»: «يَسْأَلُ وَيَأْخُذُ وَيَكْرِمُ»، وأما ثانيه: فهو مفتوح، أو مضموم، أو مكسور، حَسَبَ ما تقتضيه اللفظة^(١)، مثل: «يَعْلَمُ وَيَكْتُبُ وَيَحْمِلُ».

وإن كان على أربعة أحرف فصاعداً، فإن كان في أَوَّلِهِ همزة زائدة، تُحذف ويُكسر ما قبل آخره، فتقول في: «أَكْرَمَ وَانْطَلَقَ وَاسْتَغْفَرَ»: «يَكْرِمُ وَيَنْطَلِقُ وَيَسْتَغْفِرُ»، وإن كان في أَوَّلِهِ تاء زائدة، يبقى على حاله بلا تغيير، فتقول في: «تَكَلَّمَ وَتَقَابَلَ»: «يَتَكَلَّمُ وَيَتَقَابَلُ» وإن لم يكن في أَوَّلِهِ همزة ولا تاء زائدتان، يكسر ما قبل آخره، فتقول في: «عَظَّمَ وَبَايَعَ»: «يُعْظِمُ وَيُبَايِعُ».

وحرف المضارعة يكون مفتوحاً، مثل: «يَعْلَمُ وَتَجْتَهُدُ وَتَسْتَغْفِرُ»، إلا إذا كان الفعل على أربعة أحرف، فهو مضموم مثل: «يَكْرِمُ وَيُعْظِمُ».

اشتقاق الأمر

يؤخذُ الأمرُ من المضارع، بحذف حرف المضارعة من أَوَّلِهِ، فإن كان ما بعد حرف المضارعة متحركاً، تُرِكَ على حاله، فتقول في: «يَتَعَلَّمُ»: «تَعَلَّمْ»، وإن كان ساكناً، يُرَدُّ مكان حرف المضارعة همزة، فتقول في: «يَكْتُبُ وَيَكْرِمُ وَيَنْطَلِقُ وَتَسْتَغْفِرُ»: «اكتب وأكرم وانطلق واستغفر».

وهمزة الأمر همزة وصل مكسورة، مثل: «إِعْلَمْ، انْطَلِقْ، اِسْتَقْبِلْ»، إلا إن كان ماضيه على أربعة أحرف، فهي همزة قطع مفتوحة، مثل: «أَكْرَمَ وَأَحْسَنَ وَأَعْطَى»، أو كان ماضيه على ثلاثة أحرف، ومضارعه على وزن (يَفْعُلُ، المضموم العين) فهي همزة وصل مضمومة، مثل: «اكتب، أنصُرْ، أدخُلْ»، فإن مضارعتها: «ينصُرُ ويكتبُ ويدخُلُ».

همزة الوصل

همزة الوصل: هي همزة في أوَّل الكلمة زائدة، يُؤتى بها للتخلص من الابتداء بالساكن، لأنَّ العرب لا تبدئُ بساكن، كما لا يَقِفُ على متحرك، وذلك كهمزة: «اسم وكتب واستغفر وانطلق واجتماع والرجل».

(١) وذلك لا يعرف إلا بالتلقي من الأستاذ العليم؛ أو من كتب اللغة المعروفة بالصحة.

وحُكِّمَهَا أَنْ تُلْفَظَ وتُكْتَبَ، إِنْ قُرِئَتْ ابْتِدَاءً، مِثْلُ: «اسْمُ هَذَا الرَّجُلِ خَالِدٌ»، وَمِثْلُ: «اسْتَغْفِرُ رَبَّكَ»، وَأَنْ تُكْتَبَ وَلَا تُلْفَظَ، إِنْ قُرِئَتْ بَعْدَ كَلِمَةٍ قَبْلَهَا، مِثْلُ: «إِنَّ اسْمَ هَذَا الرَّجُلِ خَالِدٌ»، وَمِثْلُ: «يَا خَالِدُ اسْتَغْفِرْ رَبَّكَ».

وهي قسمان: سماعيةٌ وقياسيةٌ:

فالسَّمَاعِيَّةُ محصورة في كلماتٍ وهي: «ابنٌ وابنةٌ وامرؤٌ وامرأةٌ واثنانٌ واثنانٌ واسمٌ وإيْمُنٌ».

هوالد ثلاث

١ - من العلماء من يجعل لفظ «أيمن» كلمة وضعت للقسم، ويجعل همزته همزة وصل ومنهم من يقول: هو جمع يمين كإيمان ويجعل همزته همزة قطع، تقول: «يا خالد أَيْمَنُ اللهُ لأفعلنَ كذا» بقطع الهمزة. ويقال في: «أيمن اللهُ»: «أَيْمُ اللهُ» أيضاً بحذف النون.

٢ - حركة الراء في: «امرىء» تكون كحركة الهمزة بعدها فتقول: «هذا امرؤٌ» بضم الراء، ورأيت: «امرأاً» بفتحها، «ومررتُ بامرئٍ» بكسرها، وتُكْتَبُ همزته على الواو إن ضُمَّت، وعلى الألف إن فتحت، وعلى الباء إن كسرت كما رأيت.

٣ - إذا سبقت همزة الاستفهام همزة آل قلبت همزة آل مدهة مثل: «أَلَكْتَابُ تَأْخُذُ أَمِ الْقَلَمِ» قال تعالى: «قُلْ مَا اللهُ أَدْنَىٰ لَكُمْ» [يونس: ٥٩] ويجوز إسقاطها خطأً ولفظاً والاكتفاءً بهمزة الاستفهام، تقول: «أَلَذَّهَبُ أَنْفَعُ أَمْ الْحَدِيدُ؟».

والقياسية تكون في كل فعل أمرٍ من الثلاثي المجرد: «كَاعْلَمَ وَاكْتُبَ»، وفي كل ماضٍ وأمرٍ ومصدرٍ من الفعل الخماسي والسداسي: «كَانْطَلَقَ وَانْطَلَقَ وَانْطَلَقَ»، وَاسْتَغْفَرَ وَاسْتَغْفِرُ وَاسْتَغْفِرِ».

وهمزة الوصل مكسورة دائماً، إلا في: (أَلْ وَأَيْمَنُ)، فإنها مفتوحةٌ فيهما، وفي الأمر من وزن «يَفْعُلُ» - المضموم العين - فإنها مضمومةٌ فيه، مثل: «أَكْتُبْ، أَدْخُلْ».

والماضي المجهول من الخماسي والسداسي تُضْمُ همزته تبعاً للحرف الثالث، فتقول في «إِحْتَمَلَ، اسْتَغْفَرَ»: «أَحْتَمَلَ، أَسْتَغْفِرُ».

همزة الفصل

همزة الفصل (وتسمى همزة القطع أيضاً) هي همزةٌ في أوَّلِ الكلمة زائدةٌ، كهمزة: «أَكْرَمُ وأَكْرَمٌ وأَكْرَمٌ وإِكْرَامٌ».

وحكِّمَهَا أَنْ تُكْتَبَ وتُلْفَظَ حَيْثَمَا وَقَعَتْ، سِوَاءَ أَقْرَبَتْ ابْتِدَاءً، مِثْلُ: «أَكْرِمُ ضَيْوْفَكَ»، أَمْ بَعْدَ كَلِمَةٍ قَبْلَهَا، مِثْلُ: «يَا عَلِيُّ أَكْرِمِ ضَيْوْفَكَ».

وهمزة الفصل همزة قياسيةٌ.

وهي تكونُ في أوائلِ بعضِ الجموع: كأحمالِ وأولادِ وأنسِ وأربُعِ وأتقياءِ وأفاضلِ.
وتكون أيضاً في الماضي الرباعيِّ وأمره ومصدره، مثل: أحسنَ وأحسنَ وإحسانِ، وفي المضارع المُسند إلى الواحد المتكلم، مثل: «أكتبُ وأكرمُ وأنطلقُ وأستغفرُ»، وفي وزن «أفعل»، الذي هو للتفضيل، مثل: «أفضلُ وأسمى»، أو صفةً مشبهةً، مثل: «أحمرُ وأعورُ».
وهي مفتوحةٌ دائماً، إلا في المضارع من الفعل الرباعيِّ ومصدره، فإنها في الأول مضمومةٌ مثل: «أحينُ وأعطي»، وفي الآخر مكسورةٌ، مثل: «إحسانُ وإعطاء».

٣ - موازين الأفعال

لكلِّ فعلٍ ميزانٌ يُوزنُ به .

والميزانُ يتألفُ من ثلاثة أحرف، وهي: الفاء والعين واللام .

فيقال: «كتب» على وزن «فَعَلَ» و«يكتبُ» على وزن «يَفْعُلُ» و«اكتبُ» على وزن «افْعَلُ» .

ويقال لأحرفِ «فعل»: ميزانُ، ولَمَّا يُوزَنُ بها: «موزونٌ» .

ويُسمى ما يقابلُ فاءَ الميزانِ من أحرفِ الموزون: «فاءَ الكلمة»، وما يُقابلُ عينَ: «عينَ الكلمة»، وما يُقابلُ لامَ: «لامَ الكلمة». فإن قلت: «كتب»، فتكون الكافُ فاءَ الكلمة، والياءُ عينَها، والباءُ لامَها .

ويجبُ أن يكون الميزانُ مُطابقاً للموزون حركةً وسكوناً وزيادة أحرف . فإن قلت: «كرمُ» كانت على وزنِ «فَعَلَ»، وإن قلت: «أكرمُ» كانت على وزنِ «أفعلُ»، وإن قلت: «كسرَ» كانت على وزنِ «فَعَلَ» وإن قلت: «انكسرَ» كانت على وزنِ «انفعلُ» وهلمَّ جرّاً .

وكلُّ ما يُزادُ في الموزون يزدادُ في الميزانِ هو بعينه، إلا إذا كان الزائد من جنسِ أحرفِ الموزون فيكسرُ في الميزانِ ما يُماثلُه، فيقالُ في وزنِ عَطَمَ «فَعَلَ»، وفي وزنِ اغرُزُوقَ: «افغُوعَلُ» وفي وزنِ احمارُ «افعالُ» .

(بتكريرِ عينِ «فَعَلَ»، لأن الموزون، وهو «عظَمَ»، مكرَّرَ العين . وبتكريرِ عينِ «افغُوعَلُ»، لأن الموزون، وهو «اخرُوقَ»، مكرَّرَ العين . وبتكريرِ لامِ «افعالُ»؛ لأن الموزون، وهو «احمارُ» مكرَّرَ اللام . أما مثل: «أخرج وانكسر واستغفر» ونحوها، فإن أحرفها الزائدة تزدادُ هي بعينها في الميزان . فيقال: «أفعل وانفعل واستغفل»، وقس على ذلك) .

أما إن كانت أحرفُ الموزون الأصليةُ أربعةً، فنُكْرِرُ لامَ الميزانِ، فيقالُ في وزنِ دحرج: «فَعَّلُ»^(١) .

(١) الراء في «دحرج» لام الكلمة الأولى، والجيم لامها الثانية .

والمزیدُ فيه منه تُكْرَرُ لامُهُ أيضاً، كما تُكْرَرُ في الأصلي، فتقولُ في وزن احرنجم: «افعلل» وفي وزن اقشعر: «افعلل»^(١).

أوزان الأفعال

للماضي من الأفعال خمسة وثلاثون وزناً، ثلاثة منها للثلاثي المجرد، واثنا عشر للثلاثي المزید فيه، وواحد للرباعي المجرد، وسبعة للملحق به. وثلاثة للرباعي المزید فيه، وتسعة للملحق به^(٢).

أوزان الثلاثي المجرد

للماضي من الثلاثي المجرد ثلاثة أوزان: «فَعَلَ وَقَعَلَ وَقَعْلَ».

١ - وزن (فعل) المفتوح العين.

وزنُ (فَعَلَ) - المفتوح العين: ككَتَبَ وجَلَسَ وفتح، يكون مضارعه، إما مضمومها: كيكْتُبُ، وإما مكسورهما: كيجلسُ، وإما مفتوحهما كيفتحُ.

وبابُ (فَعَلَ يَفْعَلُ) - بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع - يأتي منه، غير مُطْرَبِ الصَّحِيحِ السَّالِمِ: كَنَصَرَ يَنْصُرُ، والمهموزُ الفاء: كَأَخَذَ يَأْخُذُ.

ويَطْرُقُ فيه الأجوْفُ والناقِصُ الواوَيانِ، نحو: «قالَ يقولُ ودعا يدعو»، والمضاعفُ المتعدي، نحو: «مَدَّهُ يَمُدُّهُ»، وشَدَّ (حَبَّهُ يَحْبُهُ).

وجاءَ منه بعضُ أفعالٍ لوجهين وهي: «بَثَّ الحَبْلَ يَبِثُّه وَيَبِثُّهُ، وَعَلَّه يَعْلُهُ وَيَعْلُهُ، ونَمَّ الحديثَ يَنْمُهُ وَيَنْمُهُ، وشَدَّه يَشُدُّه، ورَمَهُ ويرمُهُ ويرمُهُ، وهرَّ الشيءَ يَهْرُهُ ويَهْرُه»^(٣)، والمكسور منها شاذٌّ في القياس.

ومما يختصُّ بهذا الباب ما يُرادُ به معنى الفوز في مقام المُغالبة والمُفاخرة، نحو: «كاتبني فكتبتُه أَكْتُبُه»، أي: غالبني في الكتابة فغلبتُه فيها، وحينئذ لا يكونُ إلا متعدياً، وإن كان في الأصل لازماً، فمثل «قعد» لازمٌ، فإن قلت: «قاعدني فقعدتُه أَقْعُدُه»، صار متعدياً.

وكلُّ فعلٍ تُريدُ به معنى الغلبة والمفاخرة حوِّلتُ إلى هذا الباب، وإن لم يكن منه، فتقول

(١) العين في «اقشعر» لام الكلمة الأولى، والراء الأولى لامها الثانية، والراء الثانية زائدة، ويقابلها اللام الثالثة في افعلل.

(٢) فإذا أضفت إلى أوزان الماضي أوزان المضارع والأمر، كانت الأوزان خمسة ومنة.

(٣) بت الحبل: قطعه، وعله: سقاه ثانية، فإن سقاه أول مرة قيل نهله: ونم الحديث: أفشاه على جهة الإفساد، ورمه: أصلحه، وهر الشيء: كرهه.

في: «نَزَلَ يَنْزِلُ، وَخَصَمَهُ يَخْصِمُهُ، وَعِلِمُهُ يَعْلَمُهُ»: «نازلي فَتَزَلُّهُ أَنْزَلُهُ، وَخَاصِمِي فَخَصَمْتُهُ، وَعَالِمِي فَعَلِمْتُهُ، أَعْلَمُهُ»، أي: غالبني في ذلك، فغلبته فيه. إلا ما كان منه مثلاً وأوياً مكسوراً العين في المضارع: كوعَدَ يَعِدُ، أو أحوَفَ يَهِيبُ: كباعَ يبيحُ، أو معتلٌ بالياء كرمى يرمي، فإنه يبقى على حاله في باب المغالبة.

وبابُ «فَعَلَّ يَفْعَلُ» بفتح العين في الماضي وكسرهما في المضارع - يطرد فيه المثال الواويُّ، نحو: «وَتَبَّ يَتَبُّ» (بشروط أن لا تكون لامه حرف حلق) ^(١): «كَوَضَّعَ يَضَعُ وَوَقَّعَ يَقَعُ وَوَسَّعَ يَسَعُ، وَوَطَّيَّءَ يَطَّأُ»، والأجوف اليائيُّ، نحو: «شَابَّ يَشِيبُ»، والمعتلُّ الآخر بالياء، نحو: «قَضِيَ يَقْضِي»، بشرط أن لا تكون عينه حرف حلق: «كسَمِيَ يَسَعِي، وَنَمَى الْمَيْتَ يَنْعَاهُ»، والمُضَاعَفُ اللازم، نحو: «فَرَّ يَفِرُّ» وما جاء على خلاف ذلك فهو مخالف للقياس.

وبابُ «فَعَلَّ يَفْعَلُ» - بفتح العين في الماضي والمضارع - يكثر أن يجيء منه ما كانت عينه أو لامه حرف حلق، نحو: «فَتَحَّ يَفْتَحُ، وَسَأَلَ يَسْأَلُ، وَوَضَعَ يَضَعُ».

ولا يكون الفعل مفتوح العين في الماضي والمضارع إلا إذا كانت عينه أو لامه حرفاً من أحرف الحلق، مثل: «سَأَلَ يَسْأَلُ، وَذَهَبَ يَذْهَبُ، وَجَعَلَ يَجْعَلُ، وَشَعَلَ يَشْعَلُ، وَفَتَحَ يَفْتَحُ، وَشَدَّخَ يَشْدُخُ».

وأما نحو: «أبَى يَأْبَى، وَرَكَنَ يَرُكِّنُ»، فشاذاً.

ويجوز في الأول: «أبَى يَأْبَى» من باب: «فَعَلَّ يَفْعَلُ» المفتوح العين في الماضي، المكسورها في المضارع ^(٢) - . ويجوز في الثاني: «رَكَنَ يَرُكِّنُ» بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع، و«رَكَنَ يَرُكِّنُ» بكسرها في الماضي وفتحها في المضارع.

وجوؤُ حرف الحلق في فعلٍ لا يوجبُ فتحَ عينه في الماضي والمضارع، فمثل: «دَخَلَ يَدْخُلُ، وَرَغَبَ يَرِغَبُ، وَيَغِي يَبْغِي، وَسَمِعَ يَسْمَعُ، وَبَّهَ يَبْهَهُ» وغيرها، ليست من هذا الباب، مع وجود حرف الحلق في مُقَابِلِ عينها أو لامها.

٢ - وزن (فعل) المكسور العين.

وزن «فَعِلَّ» بكسر العين - كعَلِمَ، لا يكونُ مضارعه إلا مفتوح العين: كَعَلِمَ، لأنه إن كان الماضي مكسوراً العين فمضارعه لا يكونُ، إلا مفتوحاً، إلا أربعة أفعالٍ شاذة، جاءت مكسورة العين في الماضي والمضارع، ويجوزُ في مضارعها الفتحُ، وهو الأفضحُ والأولى وهي: «حَسِبَ

(١) حروف الحلق هي: «الهزمة والحاء والغاء والعين والغين والقاف والهاء».

(٢) أبى الشيء أباه ويأبى إباه وإبائة: كرهه وامتنع منه، وأما قولهم: أبى الطعام أباه أبى - بوزن رضيه يرضاه رضى - فمعناه انتهى عنه وتركه من غير شيع.

يَحْسَبُ وَيَحْسِبُ، وَيَسَّ يَبَسُ وَيَبْسُ، وَنَعَمَ يَنعَمُ، وَيَسَّ يَبَسُ وَيَبْسُ، وجاءَ شُدُوداً «وَرِثَ يَرِثُ وَوَرِثَ يَمِثُ»^(١) وورِثَ الجِرْحُ يَرِثُ، وورِثَ به يَثِثُ، وورِثَ الزَّيْدُ يَرِثُ^(٢)، وَوَرِثَ أَمْرَهُ يَفْقَهُ^(٣) وليس فيها إلا كَسْرَ العين في الماضي والمضارع، إلا «وَرِثَ يَرِثُ» فيجوز فيه «وَرِثَ يَرِثُ» بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع - وهو الأوضح.

وتكثرُ في هذا الباب الأفعالُ الدَّالَّةُ على العِلَلِ والأحزانِ وأصداوئهما، نحو: «سَقَمَ وَخَزَنَ وَفَرِحَ»، وما دَلَّ على خُلُوقِ أو امتلاءٍ، نحو: «عَطِشَ وَشَبِعَ» وتجيءُ الألوانُ والعيوبُ والجلَى كُلُّها عليه، نحو: «سَوِدَ وَعَرِجَ وَدَعِجَ».

٣ - وزن (فعل) بضم العين.

وزنُ «فَعَلَّ» بضمِّ العين في الماضي - مثلُ «حَسَنَ»، لا يكون مضارعاً إلا مضمومتها، مثلُ: «يَحْسُنُ».

يأتي من هذا الباب ما دَلَّ على الغرائز والطبائع الثابتة، نحو: «كَرَمَ» وَعَذَبَ الماءَ، وَحَسَنَ، وَشَرَفَ، وَجَمَلَ، وَفَبِحَ.

وكُلُّ فعلٍ أَرَدتَ التعجَبَ به أو المدحَ، أو الذمَّ، حَوَّلتهُ إلى هذا الباب، وإن لم يكن منه. (كما قَدَّمنا في مبحث: أفعال المدح والذم) نحو: «كَتَبَ الرَّجُلُ سَعِيداً» بمعنى «ما أَكْتَبُهُ» تريدُ المدحَ والتعجبَ معاً.

وما كان على وزن «فَعَلَّ» لا يكونُ إلا لازماً، لأنه لا يكونُ إلا لمعنى مطبوع عليه من هو قائمٌ به، (أي: للسَّجايا والطبائع) مثلُ: «كَرَمَ وَلَوْمٌ» أو كمتطوعٍ عليه، مثلُ: «فَقَّهَ وَحَطَّبَ»، أي: «صَارَ فقيهاً وخطيباً» وغيره^(٤) يكونُ متعدداً، ويكونُ لازماً.

وحركة العين في الأمر، من هذه الأوزن المذكورة، كحركة العين في مُضارعه، مثلُ: «انصُرْ واجمَلْ وارجعْ واسألْ واعلمْ»^(٥).

وهذه الأوزان سماعيةٌ كُلُّها، إلا ما اطَّردَ منها.

أما أوزانُ المزيد فيه، فكلُّها قياسيةٌ، وكذا وزنُ الرُّباعيِّ المجرَّد.

(١) ومفه: أحبه، والمقبة بكسر ففتح: المحبة.

(٢) وري الزند: خرجت ناره.

(٣) وفقت أمرك: وجدته موفقاً.

(٤) أي غير ما كان على وزن «فعل» المضموم العين.

(٥) فإن أَرَدتَ أن تعرف حركة العين في الماضي أو المضارع من الثلاثي المجرد فارجع إلى الأستاذ الثقة أو كتب اللغة الصحيحة.

أوزان الثلاثي المزيد فيه

لِلثَلَاثِيّ الْمَزِيدِ فِيهِ اثْنَا عَشَرَ وَزناً: ثَلَاثَةٌ لِلْمَزِيدِ فِيهِ حَرْفٌ وَاحِدٌ، وَخَمْسَةٌ لِلْمَزِيدِ فِيهِ حَرْفَانِ، وَأَرْبَعَةٌ لِلْمَزِيدِ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ.

فَلِلثَلَاثِيّ الْمَزِيدِ فِيهِ حَرْفٌ وَاحِدٌ، ثَلَاثَةُ أَوْزَانٍ: «أَفْعَلٌ»: كَأَكْرَمَ وَفَعَّلَ كَفَرَّحَ، وَفَاعِلٌ»: كَسَابِقَ.

وَبَابُ «أَفْعَلٌ» يَكُونُ لِلتَّعْدِيَةِ غَالِباً، أَي: لِتَصْيِيرِ اللَّازِمِ مُتَعَدِّياً إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ: كَدَخَلَ وَأَدْخَلَهُ. فَإِنْ كَانَ مُتَعَدِّياً إِلَى وَاحِدٍ صَارَ مُتَعَدِّياً إِلَى اثْنَيْنِ: كَلَزِمَ الْأَمْرَ، وَأَلْزَمْتَهُ إِيَّاهُ.

وَبَابُ «فَعَّلَ» يَكُونُ لِلتَّكْثِيرِ وَالتَّعْدِيَةِ غَالِباً. فَالتَّكْثِيرُ يَكُونُ فِي الْفِعْلِ، نَحْوُ: «طَوَّفَتْ وَجَوَّلَتْ» أَي: أَكْثَرَتْ مِنَ الطَّوْفِ وَالْجَوْلَانِ، وَفِي الْفَاعِلِ، نَحْوُ: «مَوَّتَّتِ الْإِبِلُ» أَي: كَثُرَ فِيهَا الْمَوْتُ، وَفِي الْمَفْعُولِ، نَحْوُ: «غَلَقْتَ الْأَبْوَابَ»، أَي: أَبْوَاباً كَثِيراً.

وَبَابُ «فَاعِلٌ» يَكُونُ لِلْمُشَارَكَةِ بَيْنِ اثْنَيْنِ غَالِباً، نَحْوُ: «رَامَيْتَهُ وَخَاصَمْتَهُ»، وَالْمَعْنَى: إِنِّي فَعَلْتُ بِهِ ذَلِكَ، وَفَعَلَ بِي مِثْلَهُ.

وَقَدْ تَأْتِي هَذِهِ الْأَبْوَابُ لِمَعَانٍ غَيْرِ هَذِهِ قَلْماً تَنْضَبُطُ، وَإِنَّمَا تَفْهَمُ مِنْ قَرِينَةِ الْكَلَامِ.

وَلِلثَلَاثِيّ، الْمَزِيدِ فِيهِ حَرْفَانِ، خَمْسَةُ أَوْزَانٍ، وَهِيَ: «انْفَعَلٌ»: كَانْتَحَصَرَ، وَ«افْتَعَلٌ»: كَأَجْتَمَعَ، وَ«افْعَلٌ»: كَأَحْمَرُ، وَ«تَفَعَّلٌ»: كَتَعَلَّمَ، وَ«تَفَاعَلٌ»: كَتَصَالَحَ.

وَبَابُ انْفَعَلَ يَكُونُ لِلْمَطَاوَعَةِ، أَي: لِمَطَاوَعَةِ الْمَفْعُولِ لِلْفَاعِلِ فِيمَا يَفْعَلُهُ بِهِ، كَصَرَفَتْ فَاَنْصَرَفَ. وَلَا يَنْفَكُ هَذَا الْبَابُ عَنْ مَعْنَى الْمَطَاوَعَةِ.

لِهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا لِأَزْمًا، وَلَا يَكُونُ مُجْرَدُهُ إِلَّا مُتَعَدِّياً.

وَبَابُ افْتَعَلَ يَكُونُ لِلْمَطَاوَعَةِ غَالِباً، نَحْوُ: جَمَعْتَ الْقَوْمَ فَاجْتَمَعُوا.

وَبَابُ افْعَلَ يَكُونُ لِلْأَلْوَانِ وَالْعِيُوبِ.

فَالْأَلْوَانُ: كَأَحْمَرُ. وَالْعِيُوبُ: كَاعْوَرَ.

وَيَقْصِدُ بِهِ الْمُبَالَغَةَ فِي مَعْنَى مُجْرَدِهِ، فَفِي «أَحْمَرٌ» زِيَادَةٌ لَيْسَتْ فِي «حَمْرٌ»، وَفِي اعْوَرَ زِيَادَةٌ لَيْسَتْ فِي «عَوَرَ».

وَبَابُ تَفَعَّلَ يَكُونُ لِلتَّكْلِيفِ غَالِباً، نَحْوُ: «تَعَلَّمَ وَتَصَبَّرَ وَتَشَجَّعَ وَتَحَلَّمَ»، وَقَدْ يَكُونُ التَّكْلِيفُ مُزْجِجاً بِأَدْعَاءِ شَيْءٍ لَيْسَ مِنْ شَأْنِ الْمُدْعِي. نَحْوُ: تَكْبِيرٌ وَتَعْظِيمٌ وَتَسْرِيٌّ، أَي: تَكْلِفُ مَظَاهِرِ الْكِبْرِيَاءِ وَالْعِظْمَاءِ وَالسَّرَاةِ.

وَبَابُ تَفَاعَلَ يَكُونُ لِلْمُشَارَكَةِ بَيْنِ اثْنَيْنِ: كَسَابِقِ الرَّجُلَانِ، أَوْ أَكْثَرَ، كَتَصَالَحَ الْقَوْمِ.

وَقَدْ تَأْتِي هَذِهِ الْأَفْعَالُ لِمَعَانٍ غَيْرِ هَذِهِ لَا تَنْضَبُطُ، وَإِنَّمَا يَعْينُهَا الْمَقَامُ.

وللثلاثي، المزيد فيه ثلاثة أحرف، أربعة أوزان: «استفعل»: كاستغفر و«افعلعل»: كاخشوشن^(١)، و«افعول»: كاعلوط^(٢)، و«افعال»: كاداهم^(٣).

وصيغة «افعال» مشتركة بين الماضي والأمر لفظاً، فإن كانت للماضي فأصلها: «افعالل»، وإن كانت للأمر فأصلها: «افعالل».

ويكون باب «استفعل» للطلب والسؤال غالباً، نحو: «استفرت الله»، أي: سألته المغفرة، و«استكتبت زهيراً كلاماً»، واستميتة لياه، أي: سألته كتابته وإملاءه. وهو يكون متعدباً كما رأيت، وقد يكون لازماً نحو: «استحجر الطين»، أي: صار حجراً، وإذا كان لازماً لم يكن بمعنى السؤال كما ترى.

وأبواب «افمعمل وافعول وفعال» تكون للمبالغة في معنى مجردها، أي: إنها تزيد في معناها على معنى المجرد منها.

وزن الرباعي المجرد

للرباعي المجرد وزن واحد، وهو: «فعلل»: كدحرج.

(ويكون متعدباً غالباً، نحو: «دحرجت الحجر، وزلزلت البناء». وقد يكون لازماً، نحو: «ححصص الحق» أي: بان وظهر، و«برهم الرجل» أي: أدام النظر. والبرهمة: سكون النظر وإدامته).

الرباعي المنحوت

وقد يصاغ هذا الوزن بالتحته من مركب لاختصار الكلام، كقولهم: «عقرت الصدغ»^(٤) (أي: لويته كالعقرب)، «وفلفلت الطعام» (إذا وضعت فيه الفلفل)، و«نرجست الدواء» (إذا وضعت فيه النرجس)، و«عصفت الثوب» (إذا صبغته بالعصفر)، و«بسملت وحمدلت وحزقت وحسبت وسبخت وجعفت» (إذا قلت: بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وحسي الله، وسبحان الله، وجعلني الله فداك).

ويسمى هذا الصنيع (التحت)، وهو أن تختصر من كلمتين فأكثر كلمة واحدة، ولا يشترط فيها حفظ الكلمات بتامها، ولا الأخذ من كل الكلمات، ولا موافقة الحركات والسكنات، على الصحيح، كما يعلم من شواهد ذلك. لكنه يشترط فيها اعتبار ترتيب الحروف.

(١) اخشوشن الشيء: صار خشناً جداً.

(٢) اعلوط البعير: تعلق بعنقه ليركبه، واعلوط فلاناً: أخذه وجسه ولزمه.

(٣) اداهم الشيء: أسود كاداهم، إلا أن اداهم فيها مبالغة ليست في اداهم كما أن في اسواد معنى ليس في اسود.

(٤) الصلغ ما بين العين والأذن، ويسمى الشعر المتدلي على هذا الموضع صدغاً أيضاً، وهو المراد هنا.

والنحت، على كثرته، في لغتنا، غير قياسي، كما هو مذهب الجمهور، ومن المحققين من جعله قياسياً فكل ما أمكنك فيه الاختصار، جاز نحتُه، والمصرُّ الحاضرُ يحملنا على تجويز ذلك والتوسع فيه.

ومن المسموع أيضاً: «سَمِعَلٌ وَطَلَّقَ» [إذا قال: السلام عليكم، وأطال الله بقاءك].
ومنه «بَعَثَرٌ» (أي: بعث وأثار).

قال الزمخشريُّ في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا الْفُجُورُ بَيَّرَتْ﴾ [الانفطار: ٤]: هو منحوتٌ من «بُعِثَ وأثير ترأبها».

الملحق بدحرج

يُلْحَقُ بدحرج سبعة أوزانٍ من الثلاثي المزيد فيه حرف واحد. وهي: «سَمَلَلٌ»^(١) - بوزن «فَعَلَلٌ» - و«جَهْوَرٌ»^(٢) - بوزن «فَعْوَلٌ» و«رَوْدُنٌ»^(٣) بوزن «فَوَعَلٌ» - و«رَهْيَا»^(٤) - بوزن «فَعْمِيلٌ» - و«سَيْطَرٌ»^(٥) - بوزن «فَعْمِلٌ» و«سُتْرٌ»^(٦) - بوزن «فَعْمَلٌ» - و«سَلْقَى»^(٧) - بوزن «فَعْمَلٌ».

(١) سَمَلَلٌ، أصله: شمل، زيدت لامه الثانية، فصار الوزن ملحقاً بدحرج. يقال: شمل الرجل وشملل وشمل شميلاً واتشمل: إذا شمر وأسرع. ويقال: شملت النخلة وأشملتها وشمللتها: إذا أخذت ما عليها من الرطب.

(٢) جهور: رفع صوته، كجهر، والجهورة: رفع الصوت، كالجهر.

(٣) رودن: أعبأ وتععب. وأصله من «ردن الجلد». من باب تعب: إذا تقبض وتشنج، أو هو من «أردنت الحمى»: إذا دامت، غير أنه لم تر لأردن مجرداً بهذا المعنى، ويجوز أنهم اعملوه استغناء عنه بأردن، فتكون «رودن» مبنية على الأصل المهمل، ومن هذا الباب: «هوجل الرجل»: إذا نام نومة خفيفة، وكذا إذا مشى الهجل (يفتح فسكون: وهو المظمن من الأرض)، ومنه «كودن»، أي: أبطأ في مشيته، وأصله من «كدن الرجل» من باب نصر: إذا تنطق بثوبه وشد به: والكودن: البليد، والثقبل. ومن هذا الباب: «حوقل»، بمعنى عجز وضعف، وليس منه «حوقل» بمعنى قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، كما ستعلم. وليس من هذا الباب «جوربه» أي: ألبسه الجورب، كما قالوا، لأن الواو في «جورب» أصلية، كما هي في الجورب. وليست بزيادة كما توهموا لأن الكلمة معربة والواو أصل فيما عربت عنه.

(٤) الرهياة: الضعف والتواني، وإفساد الرأي، أي: عدم إحكامه، وأن تجعل أحد العدلين أثقل من الآخر، وأن تحمل حملاً لم تشده، فكان يعيل، ورهياة انسحابية: تَهَيَّئُهَا للمطر، وكل هذه المعاني يرجع إلى معنى الضعف.

(٥) سيطر على القوم: راقبهم وتعهد أحوالهم، ومثله تسيطر، وأصله من «سطرت الرجل» إذا صرعه.

(٦) شتر الثوب وشتره: مزقه. وشتر الشيء: قطعه، ومن هذا الباب: «سنبل الزرع» إذا أخرج سنبله، و«شنبث الهوى قلبه»، أي علق به، وأصله من «شبت به» بوزن «فرح»، أي: تشبت به وتعلق. ومنه: «شنتظر بهم» أي: شتم أعراضهم.

(٧) سلقاه: صرعه وألقاه على قفاه يقال: سلقته فاستلقى واستلقى (بالنون والتاء) أي: ألقيته على ظهره فنام عليه، ووزن الأولى «افتملى»، ووزن الأخرى «افتملى».

(وإنما كانت ملحقة بدحرج، لأن مصدرها ومصدره متحدان في الوزن. فمصدر فعلل «الفعللة»، ومصدر فعول «الفعولة» ومصدر فوعل «الفوعة» الخ).

تحقيق في معنى الإلحاق

الإلحاق: أن يزداد على أحرف كلمة، لتوازن كلمة أخرى، وشرط الإلحاق في الأفعال اتحاد مصدرى الملحق والملحق به، كما ترى في هذه الأفعال.

والإلحاق لا يكون في أول الكلمة، وإنما يكون في وسطها، كالنون في «شئتر»، أو في آخرها كالألف المنقلبة عن الياء في «سلقى» ولذلك لم يكن نحو: «تمنطق وتمسكن وتمدرج وتمندل وتمذهب وتمشيخ» ملحقةً بدحرج، لأن الميم ليست زائدةً بين أصول الكلمة، ومع هذا فليست زيادتها لقصد الإلحاق؛ لأن هذه الأفعال مبنية على «المنطقة والمسكين والمذرة والتمنديل والمذهب والمشيخة»، فهي على زنة «تدحرج» أصالة لا إلحاقاً، باعتبار أن الميم كالأصل توهماً، فقد توهما أصالة الميم في هذه الأسماء فبنوا الفعل عليها. فوزنها «تفعلل» لا «تمفعلل» هذا هو الحق الذي عليه المحققون من العلماء.

وما يزداد للإلحاق، لا يكون مزيداً لغرض معنوي تظرد زيادته لأجله. فهو ليس كالزيادة في نحو: «أكرم وقاتل واستغفل»، مما زيادته لغير الإلحاق، وإنما هي لمعنى اقتضى هذه الزيادة.

وقد تُخرجُ الزيادة لإلحاق الفعل عن معناه إلى معنى آخر، مع بقاء راثية من المعنى الأول. فمثل «عشير» معناه: آثار العشير (بكسر العين وهو التراب، والغبار)، والمجرد وهو «عشر» معناه زل وكبا. ويقال أيضاً: «عشر على الشيء»: إذا وجدته، ومنه: «عشر على السر ونحوه»: إذا أطلع عليه. ومثل: «حوقل» يأتي بمعنى: عجز، وأعبأ، وضعف، ونام، ومضى فتعب، ووضع يديه على خصره. وكل ذلك راجع إلى معنى الضعف، وأصله من «حقل الفرس» من باب فرح: إذا أصابه وجع في بطنه من أكل التراب وذلك ما يُضعفه ويُعيبه، و«حوقل» هذه غير «حوقل» إذا قال لا حول ولا قوة إلا بالله، فهذه منحوتة من مركب، فهي على وزن «دحرج» أصلاً، لا إلحاقاً كما توهموا، لأن الواو فيها هي واو «حوول»، فهي أصلية لا زائدة.

واعلم أن ما كان من الكلمات ملحقةً بغيره في الوزن لا يجري عليه إدغامٌ ولا إعلالٌ، وإن كان مستحقهما؛ كيلا يفوت بهما الوزن.

وهذا من علامات الإلحاق أيضاً. فمثل: شملل واقعدد^(١) مُستحق للإدغام، لأن فيه حرفين مُتجانسين مُتجاورين، ومثل: «جَهْوَز» مستحق للإعلال بقلب الواو ألفاً. لكنه لم يجرِ على ما ذكر إدغامٌ ولا إعلال، لما ذكرنا، وإنما أعِل نحو: «سلقى»؛ لأن الإعلال جرى على آخر الكلمة،

(١) اقعدد بالمكان أقام به، ووزنه «افعلل» وهو ملحق باحرنجم. وأصله «قعد».

وذلك لا يفوتُ به الوزنُ، لأنَّ الآخر يُصيحُ ساكناً، فيكون كالموقوف عليه بالسكون؛ والوقفُ على آخر الكلمة بإسكانه لا يفوت به وزنها.

وزن الرباعي المزيد فيه

للرباعيّ المزيد فيه حرفٌ واحدٌ، وزنٌ واحدٌ. وهو: «تَفَعَّلَ»: كتحرج.

وهو يُبنى للمطاوعة، أي: مطاوعة المفعول الفاعل فيما يفعله وقبول أثر فعله، ولا يكون إلاً لازماً، نحو: «سروكته فتسروك» أي: ألبسته السراويل فلبسها، ونحو: «سقلبته فتسقلب»، أي طرحته وصرعته فانصرع. والعامّة تقول: «سقلبه» بالشين المعجمة.

ويُلحقُ به ستةُ أوزانٍ من الثلاثيّ المزيد فيه حرفان، وهي: (تَمَعَّدَ)^(١) - بوزن «تَفَعَّلَ» - و(تَسْرُوكُ)^(٢) - بوزن «تَفَعَّلَ» - و(تَكَوَّثَرُ)^(٣) بوزن «تَفَوَّعَلَ» - و(تَرَهَّأُ)^(٤) بوزن «تَفَعَّلَ» - و(تَسَيَّرَ) بوزن «تَفَعَّلَ» - و(تَجَعَّبَى)^(٥) - بوزن «تَفَعَّلَى».

وللرباعيّ المزيد فيه حرفان وزنان «افْعَلَّلَ»: كاحرنجم^(٦)، و«افْعَلَّلَ»: كاقشعر^(٧).

(وباب «افعلنل» يبنى للمطاوعة، نحو: «حرجمت القوم فاحرنجموا»، وباب «افعلل» يبنى للمبالغة).

ويُلحقُ به ثلاثةُ أوزانٍ من الثلاثيّ المزيد فيه ثلاثةُ أحرف وهي: (اقْعَسَسَ)^(٨) بوزن «افْعَلَّلَ»

(١) تمعدد: تباعد؛ والمجرد منه «معد» يقال: معد في الأرض: إذا ذهب وأبعد.

(٢) سروك الرجل وتسروك: مشى مشية رديئة أو بطيئة من هزال أو إعياء.

(٣) تكوثر: كثر، ومنه قول حسان:

أبو أن يبسحوا جارهم لعدوهم وقد ثار نقع الموت حتى تكوثروا

(٤) ترهأ: اضطرب وتحرك، وترهأ السحاب: نهياً للمطر؛ وترهأ في أمره: هم به ثم أمسك عنه وهو يريد أن يفعله.

(٥) تجعبي الجيش: ازدحم وركب بعضه بعضاً. ومجرده «جعب» بمعنى جمع، وبمعنى صرع، ويقال: «جعباه فتجعبى» أي: صرعه فانصرع.

(٦) احرنجم القوم والإبل: اجتمعوا، ويقال: «حرجمتهم فاحرنجموا»، أي: جمعتهم فاجتمعوا، ويقال في ضد احرنجم ومن وزنه: «افرنقع القوم» أي: انصرفوا وتفرقوا، ويقال: «فرقع الرجل» أي: ولى مسرعاً.

(٧) اقشعر جلد الرجل: انتشر انتشاراً عظيماً عند حدوث ما يخيف، اقشعر النبات: لم يصب رياً، واقشعر الرجل: تغير لونه، والاسم من ذلك «القشعريرة»، بضم ففتح فسكون.

(٨) اقعسس الرجل: رجع وتأخر إلى خلف. واقعسس مبالغة في «قعس قعساً»، من باب فرح، أي: خرج صدره ودخل ظهره، فهو ضد حدب.

و(احرنبي) ^(١) - بوزن «افعللى» و(استلقى) بوزن «افتللى».

٤ - تصريف الفعل مع الضمائر

تصريفُ الفعلِ: تحويلُهُ بحسبِ فاعله، فيُحوَّلُ من ضميرِ المفردِ إلى ضميرِ المثنى أو الجمع، ومن ضميرِ المذكرِ إلى ضميرِ المؤنثِ، ومن ضميرِ الغائبِ إلى ضميرِ المخاطبِ أو المتكلمِ.

ويتصرَّفُ الماضي والمضارعُ على أربعة عشر مثلاً: ثلاثة منها للغائب، وثلاثة للغائبة، وثلاثة للمخاطب، وثلاثة للمخاطبة، واثنان للمتكلم، ويتصرَّفُ الأمرُ على ستة أمثلة: ثلاثة للمخاطب وثلاثة للمخاطبة.

تصريف السالم والمهموز

يتصرَّفُ السالمُ والمهموزُ من الأفعالِ الثلاثة بلا تغييرِ فيهما، إلا الأمرُ من: «أخذ وأكل وأمر» فقد جاء بحذفِ الهمزة، فيقالُ: «أخذُ وكُلُّ ومُرٌّ»، وإلا الأمرُ من: «سألَ يسألُ»، فإنه «سَلُّ» وسألُ»، وإلا المهموزُ الأوَّلُ في المضارعِ المُسنَدِ إلى الواحدِ المُتكلمِ، فإن همزته الثانية تنقلب مدَّةً، مثلُ: «أخذُ وأتفُّ وآمُرُ وآتي وآمَنُ»، وإلا الأمرُ من المهموزِ الأولِ، إن يُطوَّقَ به ابتداءً، فإن همزته تنقلبُ واوًا، إن ضُمَّ ما قبلها، مثلُ: «أومَلُّ يا زهيرُ الخَيْرِ»، وبإءٍ إن كُسِّرَ ما قبلها مثلُ: «إيبِ يا أسامةُ المعروفِ» فإن نُطِقَ به موصولاً بما قبله، ثبتت همزته على حالها، مثلُ: «يا زهير أوْمَلِ الخَيْرِ، وبإسامةُ الت المعروفِ» والمضارعُ من رأى: «يَرَى»، والأمرُ منه «رَ» نحو: «رَ البدرِ»، فإن وقفت عليه قلتُ: «رَهْ» تُلجِئُ به هاءُ الشَّكْتِ.

تصريف المضاعف

يتصرَّفُ المُضاعِفُ بِفكِّ تشديدهِ مع ضمائرِ الرفعِ المتحركة، مثلُ: «مَدَدْتُ ومَدَدْتُ ومَدَدْنَا ومَدَدَنْ ومَدَدَنْ وامدَدَنْ».

ويجوزُ فيه - إن كان فعلِ أمرٍ للواحدِ، أو مضارعاً مقترناً بلامِ الأمرِ، مُسنَداً إلى الواحدِ - أن يُقالَ فيهما: «مُدُّ ولِيْمُدُّ»، بالثَّشديدِ، و«امدُدْ وليْمُدُّ» بِفكِّه.

تصريف المثال

يتصرَّفُ المثالُ الواوِيُّ، المكسورُ العينِ في المضارعِ ^(٢)، والمفتوحها في الماضي

(١) احرنبي الديك: حمي وانتفش للقتال: ويقال احرنبي الرجل والهر والكلب: تهباً للغضب، وأصل ذلك من الحرب (بفتحين) وهو اشتداد الغضب.

(٢) سواء أكان مفتوحها في الماضي - كوجد ووجد - أو مكسورها - كولي وورث.

والمضارع، بحذف واؤه في جميع تصاريف المضارع والأمر^(١) مثل: «يَرِثُ وِرْثًا، وَيَعِدُّ وَعِدًّا، وَيَضَعُ وَضْعًا وَيَهْبُ وَيَهَبُ»^(٢).

أما المثال الواوئي فيتصرف كالسالم، مثل: «يَسْرَ، يَبْسِرُ، لَيْسِرُ». كذا المثال الواويُّ المكسور العين في الماضي، المفتوحها في المضارع، فلا تُحذف الواو من مضارعه، مثل: «وَجَلَّ يُوَجِّلُ، وَيَسِخُّ يُوَسِّخُّ، ولا من أمره، لكنها تنقلب في الأمر ياءً، لوقوعها ساكنة بعد كسرة مثل: «إِيَجَلَّ»، والأصل: «إُوَجَلَّ» إلا إن ضُمَّ ما قبلها - بأن وقعت في دَرْج الكلام بعد حرف مضموم - فإنها تكتبُ ياءً وتُلْفِظُ واوًا، نحو «يا فلانُ ايجَلْ» فتلفظ هكذا: «يا فلانُ اوَجَلْ».

وشذَّ من ذلك: «وَطَى الشيءَ يَطْطُوهُ، ووسَّعني الأمرُ يسْئِنِي» والأمرُ منهما: «سَعَّ وعلًا» بحذف الواو في المضارع والأمر.

تصريف الأجووف

يتصرف الأجووف بحذف حرف العلة مع ضمائر الرفع المتحركة، مثل: «قَلْتُ وقلنا وقلتم وقَلَنْ وقلن»، وفي الأمر المفرد المخاطب، مثل: «قُلْ، وبع».

وإذا أسند الماضي الأجووف الثلاثي المجزؤ إلى ضمائر الرفع المتحركة، ضُمَّ أوله إن كان أجوفًا وواوًا من باب (فَعَلَّ يَفْعَلُّ) نحو: «قُلْتُ، والنساءُ قُلْنَ»، وكُسِرَ إن كان أجوفًا يائياً، نحو: «بُعْتُ، والنساءُ بَعُنَّ»، أو أجوفًا وواوًا من باب (فَعِلَّ يَفْعَلُّ)، نحو: «جُفْتُ، والنساءُ جُفُنَّ»^(٣).

فإذا بنيت ذلك للمجهول عكست، فتقول: «قُلْتُ، والنساءُ قِلْنَ، وبُعْتُ، والنساءُ بَعُنَّ وحُفْتُ، والنساءُ حُفُنَّ»؛ لثلا يلتبس معلومُ الفعل بمجهوله^(٤).

١ - فائدة: صيغة الماضي والأمر، والأجووفين المسندين إلى نون النسوة، واحدة، مثل: «النساءُ قِلنَ وبعنَ، ويا نساءُ قِلنَ وبعنَ»، إلا أنَّ أصلهما في الماضي: «قالنَ وباعنَ»^(٥)، وأصلهما في الأمر: «قولنَ وبيعنَ».

(١) أما الماضي منه فتصريفه كالسالم.

(٢) والأصل: يوعد ويورث، وأوعد وأورث، ويوضع وأوضع، ويوهب وأوهب.

(٣) خاف يخاف. من باب «علم يعلم». والأصل: «خوف يخوف»، والمصدر: «الخوف» فهو أجوف واري.

(٤) راجع بحث المعلوم والمجهول تحت عنوان: (بناء ما قبل آخره حرف علة للمجهول).

(٥) الألف من «قال» أصلها الواو، والألف في «باع» أصلها الياء، لأن مضارعهما: «يقول ويبيع» فأصل قال:

«قول» وأصل باع: «بيع».

تصريف الناقص

يتصرفُ الناقصُ بحذف آخره مع واو الجماعة وياء المخاطبة، مثلُ «رَمَوْا وَرَضَوْا، ويرمونَ وَرَضُونَ، وَاَرْمُوا وَاَرْضُوا، وترميونَ وَتَرْضَوْنَ، وَاَرْمِي وَاَرْضِي»، وبحذفِ الْفَاءِ فِي الْمَاضِي مع تاء التانيث، مثلُ «رَمَتْ وَرَمَتَا، ودَعَتَا»، ويقبلها ياءٌ مَعَ ضمير الغائبين وضمائر الرفع المُتحرِّكة^(١) مثلُ: «سَعِيَا وَيَسْعِيَانِ واسْعِيَا وَسَعَيْتُ وَسَعَيْتَا وَسَعَيْتَ وَسَعَيْتَا واسْعَيْنِ واسْعَيْنِ»، إلا إذا كانت ثالثةً، وأصلها الواو، فتقلبُ واوُ هذه الضمائر، مثلُ: «دَعَوْا وَدَعَوْتُ وَدَعَوْنَا وَدَعَوْنَا».

ثم إن كان المحذوفُ الْفَاءَ يبقَى ما قبلُ واو الجماعة وياء المخاطبة مفتوحاً، فنقولُ في رمي وَرَضِي وَاَرْضِي: «رَمَوْا وَرَضُونَ وَاَرْضُوا وَتَرْضَوْنَ وَاَرْضِي».

وإن كان المحذوفُ واوُ يبقَى ما قبلُ واو الجماعة مضموماً، وَيُكسَرُ ما قبلُ ياءِ المخاطبة، فنقولُ في سَرُو^(٢) ویدعو وادعُ: «سَرُوا وَيَدْعُونَ وَاَدْعُوا وَتَدْعِينَ وَاَدْعِي».

وإن كان المحذوفُ ياءٌ يبقَى ما قبلُ ياءِ المخاطبة مكسوراً، وَيُضَمُّ ما قبلُ واو الجماعة، فنقولُ في يرمي وَاَرْمِي: «أَرْمِي وَاَرْمِي، وَتَرْمُونَ وَاَرْمُوا».

يبقى الفعلُ الناقصُ - فيما عدا ما تقدّم - على حاله، نحو: «سَرُوْتُ وَرَضَيْتُ، والنساءُ يَدْعُونَ وَيَرْضَوْنَ».

تصريف اللّيف

يتصرفُ اللَّفِيْفُ المقروءُ كالناقص، مثلُ: «طَوَّزُوا وَيَطْوِزُونَ وَاَطْوَوْا وَتَطْوِيْنَ وَطَوَّزْتَ وَطَوَّزْتِ وَطَوَّزْتِ وَطَوَّزْتِ».

ويتصرفُ اللَّفِيْفُ المفروقُ كالمثال، باعتبارِ فائه، وكالناقص، باعتبارِ لامه، مثلُ: «وَفَّوْا وَيَفِي وَيَقَوْنَ وَفِي^(٣) وَفِي^(٤) وَفِيَا وَفُوا وَفِيْنَ^(٥) وَوَفَّتْ وَوَفَّتَا وَوَفَيْتُ وَوَفَيْتَا وَوَفَيْتَ وَوَفَيْتَا».

شالِدَتَان

١ - ويأتي المضارع، من المعتل الآخر بالواو، بلفظ واحد لجماعتي الذكور والإناث.

(١) وذلك إذا كانت الألف مبدلة من ياء، سواء أكانت ثالثة أو فوق الثالثة: أو كانت مبدلة من واو وكانت فوق الثالثة.

(٢) سرو يسرو: كان سرياً شريفاً.

(٣) ف: أمر من «وفى يفي» للواحد المخاطب، وأصله: «إرف».

(٤) في: أمر للواحدة المخاطبة، وأصله «إرفي».

(٥) فين: أمر لجماعة الإناث المخاطبات وأصله: «إرفين».

فتقول: «الرجال يدعون ويا رجال تدعون، والنساء يدعون» إلا أن الواو مع جماعة الذكور هي ضمير الجمع، ولام الكلمة محذوفة. والواو مع جماعة الإناث هي لام الكلمة اتصلت بنون النسوة، ولم يحذف من الفعل شيء.

٢ - يأتي المضارع من المعتل الآخر بالألف أو الياء بلفظ واحد للواحدة المخاطبة وجمع الإناث المخاطبات، فتقول: «ترضين وتمشين يا فتاة وترضين وتمشين يا فتيات» إلا أن التاء مع المخاطبة الواحدة هي ضمير الخطاب، ولام الكلمة محذوفة، والياء مع المخاطبات هي لام الكلمة اتصلت بها نون النسوة، ولم يحذف من الفعل شيء.

تم الجزء الأول

ويليه الجزء الثاني وأوله: «الباب الرابع في تصريف الأسماء»



www.lisanarb.com



مكتبة لسان العرب

www.lisanarb.com

رابطہ بدیل lisanerab.com

جامع الدروس العربية

تأليف الشيخ مصطفى القلايبي

الجزء الثاني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وكفى، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى. وبعد، فهذا هو الجزء الثاني من كتابنا: «جامع الدروس العربية»^(١) وهو يشتمل على:

الباب الرابع: في تصريف الأسماء.

الباب الخامس: في التصريف المشترك بين الأفعال والأسماء.

الباب السادس: في مباحث الفعل الإعرابية.

الباب السابع: في مباحث الاسم الإعرابية.

الباب الثامن: في مرفوعات الأسماء.

وقد كان تأليفه في مدينتنا: بيروت (الشام)، عام ١٣٣٠ للهجرة، وعام ١٩١٢ للميلاد.

بيروت/ الغلاييني

(١) إن الجزء الثاني هذا، يشتمل على أواخر الجزء الأول من طبعته الرابعة وأوائل الجزء الثاني من طبعته الثالثة، وذلك أننا جعلنا هذا الكتاب، في طبعته الجديدة، ثلاثة أجزاء بعد أن كان جزءين: فاقنطنا من أواخر الجزء الأول مبحثي تصريف الأسماء، والتصريف المشترك بين الأفعال والأسماء، ومن أوائل الجزء الثاني مباحث الفعل الإعرابية، ومرفوعات الأسماء فجعلنا ذلك جزءاً ثانياً، وما بقي من مشتملات الجزء الثاني المعروف جعلناه جزءاً ثالثاً، فالرجاء أن يتنبه الأساتذة وطلاب هذا الكتاب إلى هذا التقسيم الجديد.



رابطہ پیدیل
lisanerab.com

مکتبۃ لسان العرب

أ. علاء الدین شوقی

www.lisanarb.com

الباب الرابع

تصريف الأسماء

ويشتمل هذا الباب على تسعة فصول:

١ - الجامد والمشتق

الاسم نوعان: جامدٌ ومُشتقٌ.

فالاسمُ الجامدُ: ما لا يكون مأخوذاً من الفعل، كحجرٍ، وسَقْفٍ، ودرهمٍ. ومنه مَصَادِرُ الأفعالِ الثلاثيةِ المجردة، غيرُ الميميةِ: كجَلِمَ، وقراءَ.

(أما مصادر الثلاثيِّ المزيد فيه، والرباعيِّ مجرداً ومزيداً فيه: فليست من الجوامد؛ لأنها مبنية على الفعل الماضي منها، فهي مشتقة منه. وكذلك المصدر الميمي، فهو مشتق بزيادة ميم في أوله، كما علمت في مبحث المصدر «في الجزء الأول من هذا الكتاب».)

والاسم المشتقُ: ما كان مأخوذاً من الفعل: كعالمٍ، ومُتعلِّمٍ، وبنشارٍ، ومُجْتَمَعٍ، ومستشفى، وصَفْبٍ وأدعَجٍ.

والأسماءُ المشتقة من الفعل عشرة أنواع: وهي: اسمُ الفاعلِ، واسمُ المفعولِ، والصفةُ المشبهةُ، ومبالغةُ اسمِ الفاعلِ، واسمُ التفضيلِ، واسمُ الزمانِ، واسمُ المكانِ، والمصدرُ الميميُّ، ومصدرُ الفعلِ فوق الثلاثيِّ المجردِ، واسمُ الآلةِ.

(وقد تقدم القول فيها، في الكلام على شبه الفعل من الأسماء، في الجزء الأول من هذا الكتاب.)

والاسمُ، إما مُتَمَكِّنٌ وهو المُعَرَّبُ، وإما غيرُ مُتَمَكِّنٍ، وهو المَبْنِيُّ.

والمشتقُ: لا يكونُ إلا مُتَمَكِّناً؛ لأنه لا يكونُ إلا مُعَرَّباً.

والجامدُ: يكونُ مُتَمَكِّناً، وغير مُتَمَكِّنٍ؛ لأنَّ منه المُعَرَّبُ، ومنه المَبْنِيُّ.

فغيرُ المتمكن (وهو المَبْنِيُّ من الأسماء): لا شأن للتصريف فيه، وهو قد يكون على حرفٍ واحد: كناء الضَّميرِ، وعلى حرفين، مثل: «هو وَمَنْ»، وعلى ثلاثة أحرف، مثل: «كيف وَإِذَا»، وعلى أكثر، مثل: «مَهْمَا وَأَيَّانَ».

والمتمكِّنُ هو موضوع التصريف.

٢ - المجرد والمزيد فيه

الاسم المتمكن مبني في أصل الوضع، إما على ثلاثة أحرف: كحجر، وإما على أربعة، كجعفر، وإما على خمسة: كسفرجل، وما زاد على خمسة، فهو مزيد فيه «كخندريس»^(١).

وما نقص عن ثلاثة، فهو محذوف منه: «كأب ويدي وقم»، وأصلها: «أبو ويدي وقوة».

وهو من حيث أحرفه: إما مُجَرَّدٌ، وهو ما كانت أحرفه كلها أصلية: «كرجل، وديهم، وسفرجل»، وإما مزيد فيه، وهذا إما مزيد فيه حرف واحد: «كحصان وبتديل»^(٢)، وإما حرفان: «كمصباح واحرنجام»^(٣)، وإما ثلاثة أحرف: «كانطلاقي واسبطراي»^(٤)، وإما أربعة أحرف: «كاستفغار»^(٥).

والمجرّد: إما ثلاثي: «كوزق»، وإما رباعي: «كسلب»، وإما خماسي: «كفرزدق»^(٦). والمزيد فيه: إما ثلاثي الأصول: «كسلاح»، وإما رباعيها: «كعصفور»، وإما خماسيها: «كقبحرى»^(٨).

وغاية ما ينتهي إليه الاسم بالزيادة سبعة أحرف: «كاستفغار».

٣ - موازين الأسماء

لكل اسم مُتمكّن ميزان يُوزَنُ به.

فإذا أردت أن تزن اسماً، أتيت بأحرف «فعل» مطابقة لحركاته وسكناته، فوزن قرس «فعل»، فإن بقي بعد الثلاثة حرف أصلي، كررت لام «فعل»، فديهم على وزن «فعل». وإن بقي حرفان أصليان، كررت اللام مرتين، فسفرجل على وزن «فعل».

- (١) الخندريس: الخمر القديمة. والزائد فيها الياء.
- (٢) حصان: ثلاثي مزيد فيه الألف، وبتديل، رباعي مزيد فيه الياء.
- (٣) مصباح: ثلاثي مزيد فيه الميم والألف. واحرنجام: رباعي مزيد فيه الهمزة والألف.
- (٤) انطلاق: ثلاثي مزيد فيه الهمزة والنون والألف، واسبطراي: رباعي مزيد فيه الهمزة، والألف والراء الثانية، والاسبطراي: الامتداد والاسراع والاضطجاع.
- (٥) استفغار: ثلاثي مزيد فيه الهمزة والسين والتاء والألف، وأما الرباعي الأصول فلا يزداد عليه أكثر من ثلاثة أحرف.
- (٦) السلب من الرجال: الطويل، ومن الخيل: ما عظم وطالت عظامه، أو هو الطويل على وجه الأرض.
- (٧) الفرزدق: قطع المعين، والواحدة فرزدقة، وبه لقب «الفرزدق» الشاعر المشهور، والكلمة معربة.
- (٨) القبحرى: الجمل العظيم. والمزيد في هو الألف المقصورة.

وان كان في الاسم زيادةً، زدتها في وزنه، فصاربً على وزنٍ «فاعل»، ومضروبً على وزن «مفعول». إلا إذا كان الزائد من جنس أحرف الاسم، فتكرّر في الميزان ما يماثلُهُ من أحرفه، فمُعظَمٌ على وزن «مُفَعَّل»، بتكرار عين الميزان، ومُعزُورِقٌ على وزن «مُفَعَّلَعَل»، بتكرار عين الميزان، واسودادٌ على وزن «افعلال» بتكرار لام الميزان، ولا يزداد في الميزان الحرفُ الزائدُ نفسه، فلا يقالُ في وزن مُعظَمٍ: «مُفَعَّلَل»، ولا في وزن مُغرورِقٍ: «مُفَعَّرَل»، ولا في وزن اسودادٍ: «افعللاد».

أوزان الأسماء الثلاثية المجردة

لثلاثي المجرد، من الأسماء عشرة أوزان وهي:

- ١ - فَعَلٌ، ويكونُ اسماً: كشمسٍ، وصفةً: كسهلٍ.
- ٢ - فَعَلٌ، ويكونُ اسماً: كقرسٍ، وصفةً: كَبَطَلٍ.
- ٣ - فَعِلٌ، ويكونُ اسماً: ككَبِدٍ، وصفةً: كحَنِيرٍ.
- ٤ - فَعَلٌ، ويكونُ اسماً: كزَجَلٍ، وصفةً: كَبَقِطٍ^(١).
- ٥ - فَعَلٌ، ويكونُ اسماً: كعِذَلٍ، وصفةً: كِنَكِسٍ^(٢).
- ٦ - فَعَلٌ، ويكونُ اسماً: كعِنَبٍ، وصفةً: كماءِ رَوِيٍّ^(٣).
- ٧ - فَعِلٌ، ويكونُ اسماً: كإِبِلٍ، وصفةً: كإِنايٍ إِيْدٍ^(٤).
- ٨ - فَعَلٌ، ويكونُ اسماً: كقُفَلٍ، وصفةً: كحُلُوبٍ.
- ٩ - فَعَلٌ ويكونُ اسماً: كصُرْدٍ، وصفةً: كحُطَمٍ^(٥).
- ١٠ - فَعَلٌ، ويكونُ اسماً: كعُنْتِي، وصفةً: كجُنْبٍ.

(١) يقال يقظ بضم القاف، ويقظ بكسرهما.

(٢) النكس: الرجل الضعيف الذي لا خير فيه والمقصر عن غاية النجدة والكرم.

(٣) ماء روي: كثير يروي.

(٤) الإناي: أنثى الحمير، الإيد: ما تلد كل عام ويقال أيضاً امرأة إيد.

(٥) الصرد: طائر أبيض اللون وأخضر الظهر وضخم الرأس والمنقار وله مخلب يصطاد به المصافير وصغار الطير، ويكنى بأبي كثير، وجمعه صردان، بكسر أوله وسكون ثانيه (والحطم) الراعي الظلوم، ومثله الحطمة.

أوزان الأسماء الرباعية المجردة

للرباعي المجرد من الأسماء ستة أوزان، وهي:

١ - فَعْلَلٌ، ويكونُ اسماً: كجَعْفَرٍ، وصفةٌ: كَشَهْرَبٍ^(١).

٢ - فَعْلِلٌ، ويكونُ اسم: كزَيْرِجٍ، وصفةٌ: كخِرْمِيسٍ^(٢).

٣ - فَعْلَلٌ، ويكونُ اسماً: ككَيْزَمِمْ، وصفةٌ: ككَيْبَلِجٍ^(٣).

٤ - فَعْلَلٌ، ويكونُ اسماً: ككَيْزَمِمْ، وصفةٌ: ككَيْبَلِجٍ^(٤).

٥ - فَعْلٌ، ويكونُ اسماً: ككَيْبَلِجٍ، وصفةٌ: ككَيْبَلِجٍ^(٥).

٦ - فَعْلَلٌ، ويكونُ اسماً: ككَيْبَلِجٍ، وصفةٌ: ككَيْبَلِجٍ^(٦).

وكلُّ ما وَرَدَ من الأسماءِ والصفاتِ على هذا الوزن: (السادس)، جاز أن يكونَ على الوزن الرابع: «فَعْلَلٌ»؛ ولذلك عدَّهُ جمهور من العلماءِ فرعاً عنه.

وقد ثبت بالاستقراء: أنَّ الرباعي لا بدُّ من إسكان ثانيه أو ثالثة؛ كيلا تتوالى أربع حركات في كلمة واحدة، وذلك ممنوعٌ.

أوزان الأسماء الخماسية

للخماسي المجرد، من الأسماء، أربعة أوزان، وهي:

١ - فَعْلَلٌ، ويكونُ اسماً: كسَفْرَجِلٍ، وصفةٌ: كسَمْرَدَلٍ^(٧).

(١) الجعفر: النهر الصغير، واسم رجل، و(الشهرب): الشيخ الكبير، ومؤنثه شهيرة.

(٢) الزيرج: الزينة من نقش وجوهر ونحوهما والذهب، و(الخرمس): الليل المظلم.

(٣) الهبلج: الأكل الواسع الحنجور العظيم اللقم.

(٤) البرثن: من السباع والطير بمنزلة الأصابع من الإنسان، و(الجرشع): العظيم من الجمال والخيل.

(٥) الفطلح: هو الزمان الذي كان قبل خلق الناس. قال أبو عبيدة: والأعراب تقول: هو زمن كانت الحجارة فيه رطبة، قال المجاج:

وقد أتانا زمن الفطلح والصخر مبتل بماء الوحل

وقال آخر: «زمن الفطلح إذ السلام رطاب»، والسلام بكسر السين: الحجارة، ومفردها سلعة، يفتح السين وكسر اللام، ويعنون به زماناً كانت الأرض فيه غير تامة التكوين، وعليه قولهم في المبالغة في القدم: «كان ذلك زمن الفطلح» و(السطر): السهم الماضي، والطويل الممتد.

(٦) الجتدب: ذكر الجراد و(الجرشع)؛ يجوز فيه ضم الشين أيضاً كما تقدم.

(٧) الشمردل: الطويل.

٢ - فَعْلَلٌ، ولم يجيء إلا صفةً: كَجَحْمَرِشٍ^(١).

٣ - فَعْلَلٌ، ويكونُ اسماً: كخُرْغِيلٍ، وصفةً: كقُدْغِيلٍ^(٢).

٤ - فَعْلَلٌ، ويكونُ اسماً: كزِنْجَفِرٍ، وصفةً: كجِرْدَحْلٍ^(٣).

وأعلم أن ما خرج عما تقدم، من أوزان المجردات الثلاثية، والرابعة، والخامسة، شاذٌ أو مزيدٌ فيه، أو محذوفٌ منه، أو مُركَّبٌ، أو أعجميٌّ.

أوزان الأسماء المزيدة فيها

للمزيد فيه، من الأسماء أوزانٌ كثيرةٌ لا ضابط لها.

وأحرفُ الزيادة عشرة، وهي أحرفُ «سألثُمُونِها».

ولا يُحكَمُ بزيادةِ حرفٍ إلا إذا كان معه ثلاثةٌ أحرفٍ أصول.

والحرفُ الذي يلزَمُ تصاريفَ الكلمةِ، هو الحرفُ الأصليُّ، والذي يسقطُ في بعضِ تصاريفها هو الزائد.

والحكَمُ بالزيادة والأصالة، إنما هو للأسماء العربية المُتمكِّنة: أما الأسماءُ المبنيةُ،

والأسماءُ الأعجميةُ، فلا وجهٌ للحكَمِ بزيادةِ شيءٍ فيها.

٤ - المثنى وأحكامه

المثنى: اسمٌ مُعرَّبٌ، ناب عن مُفردينِ اتفقا لفظاً ومعنى، بزيادةِ ألفٍ ونونٍ، أو ياءٍ ونونٍ،

وكان صالحاً لتجريدِهِ منهما.

فإن اختلفا في اللفظ: فلا يشيان بلفظ واحد، فلا يقال في كتابٍ وقلَمٍ: «كتابان» مثلاً، وأما

نحو «العمرين» لعمر بن الخطاب، وعمرو بن هشام^(٤)، ولأبي بكرٍ وعمر، ونحو: «الأبوين»

للأب والأم، و«القميرين» للشمس والقمر، و«المروتين»، للصفاء والمروة، فهو من باب التغليب،

أي تغلب أحد اللفظين على الآخر، وهو سماعي لا يقاس عليه، ومثل ذلك لا يكون مثنى؛

لاختلاف لفظ المفردين، بل هو ملحق بالمثنى من جهة الإعراب.

(١) الجحمرش: المعجوز الكبير والمرأة السمجة.

(٢) الخزغيل: الباطل، والقذعيل (الضخم من الإبل).

(٣) الزنجفر: معدن متفتت يعمل منه الحبر الأحمر ويصبغ به، (الجردحل): الضخم من الإبل.

(٤) عمرو بن هشام هو المعروف بأبي جهل. وفي الحديث: «اللهم أعل الإسلام بأحب العمرين إليك»، يعني

بهما عمر بن الخطاب وعمرو بن هشام، فكانت الاستجابة من نصيب عمر رضي الله عنه.

وإن اتفقا في اللفظ واختلفا في المعنى: فلا يثنيان أيضاً، كأن يكون اللفظ من المشترك كالعين، فلا يقال: «عينان» للباصرة والجارحة، ولا «غزالتان» للشمس والظبية^(١)، أو أن يكون اللفظ معنيان: حقيقي ومجازي، فلا يثنى اللفظ مراداً به حقيقته ومجازه فلا يقال: «رأيت أسدين»، تعني أسداً حقيقياً، ورجلاً شجاعاً كالأسد.

وإن ناب عن مفردين بلا زيادة: كشفع وزوج، فليس بمثنى.

وإن ناب عن مفردين بزيادة غير سالحة للإسقاط وتجريد الاسم منها: كائنين وائنتين وكلا وكلتا، ولم يكن مثنى، بل هو ملحق به في إعرابه، إذ لم يسمع «ائن» ولا «ائنة» ولا «كل ولا كلت».

الملحق بالمثنى

يُلحق بالمثنى، في إعرابه، ما جاء على صورة المثنى، ولم يكن صالحاً للتجريد من علامته، وذلك مثل: «كِلَا وَكِلْتَا» مضافتين إلى الضمير^(٢). ومثل: «ائنين وائنتين»، وكذا ما تُثني من باب التثنية: «كالعَمْرَيْنِ والأَبْوَيْنِ والقَمْرَيْنِ» وكذلك ما سُمِّي به من الأسماء المثناة: «كحَسْبَيْنِ وَزَيْدَيْنِ».

ما لا يثنى من الكلمات

لا يثنى المُركَّبُ: «كعِلبُكُ وسيبويه»، ولا المثنى، ولا الجمعُ، ولا ما لا ثاني له من لفظه ومعناه: «كعَمَرٌ مع عليٍّ، وكعينٌ للباصرة والجارحة». وأما نحو: «العُمَرَيْنِ والقَمْرَيْنِ والأَبْوَيْنِ» فهو من باب التثنية، كما قدّمنا.

فإذا أُريدَ تثنِيَةُ المركب الإضافي، يُثنى جُزؤه الأولُ، فيقال في تثنية عبد الله، وخادم الدار: «عبد الله وخادِمَا الدَّارِ».

وإذا أردت تثنِيَةَ المركب المزجي، أو ما سُمِّي به من المركب الإسنادي، أو المثنى، أو الجمع، جِئْتَ قبلَهُما بكلمة «ذَوَا» رفَعاً، و«ذَوِي» نصباً وجراً، فنقول في تثنية سيبويه وتأبط شراً،

(١) أنشئ الغزال «غزالة» كما في المصباح وشرح القاموس، ومن زعم أنه لا يقال «غزالة» لأنشئ الغزال فهو واهم.

(٢) كلا وكلتا: يعربان إعراب المثنى إذا أُضيفا إلى ضمير، نحو: «جاء الرجلان كلاهما، والمرأتان كلتاها». ورأيت الرجلين كليهما، والمرأتين كلتيهما، ومررت بالرجلين كليهما. والمرأتين كلتيهما، أما إذا أُضيفا إلى اسم ظاهر فيعربان إعراب الاسم المقصور بحركات مقدرة على الألف، رفَعاً ونصباً وجراً، نحو: «جاء كلا الرجلين، وكلتا المرأتين ورأيت كلا الرجلين، وكلتا المرأتين ومررت بكلا الرجلين، وكلتا المرأتين، وسيأتي لهما فصل شرح في الجزء الثاني من هذا الكتاب.

وَحَسَنَيْنِ وَعَابِدَيْنِ، أَعْلَامًا: «ذَوَا سَبِيْبِيَه، وَذَوَا تَأْبُطْ شَرًّا، وَذَوَا حَسَنِيْن، وَذَوَا عَابِدِيْن»، أَي صَاحِبَا هَذَا الْاِسْمِ.

تثنية الجمع

قد يُثْنَى الْجَمْعُ عَلَى تَأْوِيلِ الْجَمَاعَتَيْنِ أَوْ الْفَرَقَتَيْنِ أَوْ النَّوْعَيْنِ، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِمْ: «إِبْلَانِ، وَجِمَالَانِ، وَعَنْمَانِ، وَرِمَاحَانِ، وَبِلَادَانِ». وَمِنْ ذَلِكَ الْحَدِيثُ: «مَثَلُ الْمَتَافِي كَالشَّاةِ الْعَائِرَةِ بَيْنَ الْعَنْتَيْنِ»^(١).

الجمع مكان المثنى

قد تجعلُ العربُ الجمعَ مكانَ المثنى، إذا كانَ الشَّيْءَانِ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، مُتَصِلًا بِصَاحِبِهِ، تَقُولُ: «مَا أَحْسَنَ رُؤُوسَهُمَا!»؛ وَمِنَ قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَأَنْقَضُوا أَيْدِيَهُمَا» [العنكبوت: ٣٨] وَقَوْلُهُ: «فَقَدَّ صَعَتَ قَلْبِي كَمَا» [التحریم: ٤] وَلَمْ يَقُولُوا فِي الْمُنْفَصِلِينَ: «أَفْرَاسُهُمَا وَلَا غِلْمَانَهُمَا». وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَجْعَلُ الْجَمْعَ مَكَانَ الْمَثْنَى مُطْلَقًا، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُمْ: «ضَعِ رِحَالَهُمَا».

تثنية الصحيح الآخر وشبهه والمنقوص

إِذَا تُثْنِيَتِ الصَّحِيحُ الْآخَرُ. كَرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ وَضَوْوٍ، أَوْ شَيْبَهَهُ: كَقَلْبِي وَذَلُو، أَوْ الْمُنْقُوصُ: كَالْقَاضِي وَالذَّاعِي الْحَقَّتْ بِآخِرِهِ عِلْمَةُ التَّثْنِيَةِ بِلَا تَغْيِيرٍ فِيهِ، فَتَقُولُ: «رَجُلَانِ وَامْرَأَتَانِ وَضَوْءَانِ وَطَيِّبَانِ وَدَاعِيَانِ».

تثنية المقصور

إِذَا تُثْنِيَتِ مَقْصُورًا، فَإِنْ كَانَ ثَلَاثِيًّا قَلِبْتَ الْفَعُ وَآوًا، إِنْ كَانَ أَصْلُهُ الْوَآءُ، وَيَاءٌ إِنْ كَانَ أَصْلُهُ الْيَاءُ، فَتَقُولُ فِي تَثْنِيَةِ عَصَا: «عَصَوَانِ»، وَفِي تَثْنِيَةِ فَتَى: «فَتَيَانِ». وَقَدْ يَكُونُ لِلْأَلْفِ أَصْلَانِ، فَيَجُوزُ فِيهَا وَجِهَانِ، وَذَلِكَ كَالرَّحَى، فَإِنَّهَا بَآئِيَةٌ فِي لُغَةٍ مِنْ قَالِ: «رَحِيْتُ» وَوَاوِيَةٌ فِي لُغَةٍ مِنْ قَالِ: «رَحَوْتُ»، فَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ فِي تَثْنِيَتِهَا: «رَحِيَانِ وَرَحَوَانِ». وَإِنْ كَانَ مَقْصُورًا فَوْقَ الثَّلَاثِيِّ، قَلِبْتَ الْفَعُ يَاءً عَلَى كُلِّ حَالٍ، فَتَقُولُ فِي تَثْنِيَةِ حُجَلِي وَمُصْطَفَى وَمُسْتَشْفَى: «حُجَلِيَانِ وَمُصْطَفِيَانِ وَمُسْتَشْفِيَانِ».

تثنية الممدود

إِذَا تُثْنِيَتِ مَمْدُودًا، فَإِنْ كَانَتِ هَمْزَتُهُ أَصْلِيَّةً، تَبَقَّ عَلَى حَالِهَا، فَتَقُولُ فِي تَثْنِيَةِ قُرَّاءٍ

(١) العنكبوت: الجواله المترددة. أي المترددة بين قطيعين. لا تدري أيهما تتبع. وأصل ذلك من قولهم: «عار الفرس يعير» إذا انطلق من مربطه ماضياً على وجهه.

وَوَضَاءٍ^(١): «قَرَاءَانٍ وَوَضَاءَانٍ».

وإن كانت مَزِيدَةً للتأنيث، قَلَبْتُ واوًا، فتَقَوُّوا في تثنية: حَسَنَاءُ وَصَحْرَاءُ: «حَسَاوَانٍ وَصَحْرَاوَانٍ».

وإن كانت مُبَدَّلَةً من واوٍ أو ياءٍ أو كانت مَزِيدَةً للإلحاق، جاز فيها الِوَجْهَانِ: بقاؤها على حالها، وانقلابها واوًا، فتَقَوُّوا في المُبَدَّلَةِ: «كَسَاوَانٍ وَكَسَاءَانٍ، وَغَطَاوَانٍ وَغَطَاءَانٍ»^(٢). وتَقَوُّوا في المَزِيدَةِ للإلحاق^(٣): «عَلِبَاوَانٍ وَعَلِبَاءَانٍ»^(٤)، وَقَوْبَاوَانٍ وَقَوْبَاءَانٍ^(٥)، وَجَرِبَاوَانٍ وَجَرِبَاءَانٍ^(٦). وتصحیحُ الهمزة (أي: تركُّها على حالها) في المُبَدَّلَةِ من واوٍ أو ياءٍ أولى، وقلْبُها واوًا في المَزِيدَةِ للإلحاق أَحْسَنُ.

وما كان قبل ألفه - التي للتأنيث - واوًا، جاز تصحیحُ همزته، لتلاؤمِ تَجَمُّعِ واوانٍ، ليس بينهما إلا الألفُ، فتَقَوُّوا في عَشْوَاءٍ^(٧): «عَشْوَاوَانٍ وَعَشْوَاءَانٍ».

تثنية المحذوف الآخر

إن كان ما يَرَادُ تَثْنِيَتُهُ محذوف الآخر، فإن كان ما حُدِفَ منه يَرُدُّ إليه عند الإضافة، رُدُّ إليه عند التثنية، فتَقَوُّوا في تثنية: أبٍ وأخٍ وحَمٍّ (وأصلُها أَبَوٌ وَأَخَوٌ وَحَمَوٌ): «أَبَوَانٍ وَأَخَوَانٍ وَحَمَوَانٍ»، وفي تثنية: قاضٍ وداعٍ وشَجٍّ: «قَاضِيَانٍ وَدَاعِيَانٍ وَشَجِيَانٍ»، كما تَقَوُّوا في الإضافة: «أَبوكَ وَأَخوكَ وَحَموكَ وَقَاضِيكَ وَدَاعِيكَ وَشَجِيكَ».

- (١) القراء بضم القاف: الناسك المتعبد. و«الوضاء» بضم الواو: الوضيء وهو الحسن التنظيف.
- (٢) كساء أصل همزته الواو: «كساء» لأنه من كسا يكسو. وغطاء أصل همزته الياء: «غطاي»، لأنه غطى يغطي. كرمى يرمي. يقال: «غطى فلان الشيء يغطيه وغطى عليه يغطيه» إذا ستره وعلاه. فهو «غاط» والشيء «مغطى».
- (٣) الإلحاق: أن يزداد على أحرف الكلمة لتوازن كلمة غيرها، فالهمزة في «علباء وقوبا» زيدت ليلحق وزن الأولى بقرطاس والثانية بقرناس «بضم القاف وسكون الواو» وهو قطعة من الجبل متقدمة تشبه الأنف في التقدم والبروز.
- (٤) العلباء: بكسر العين. عصب العنق، وهما علباوان بينهما منبت العرف «بضم العين وسكون الواو». وهو شعر عنق الفرس.
- (٥) القوبا: بضم القاف وسكون الواو «ويجوز فتحها» داء معروف يتسع وينتشر، ويداوى بالريق. ويسمى الحزاز «بفتح الحاء» ومفرده حزازة.
- (٦) الحرباء حيوان يستقبل الشمس ويدور معها، ويتلون ألواناً بحرها. وجمعه «حرباء» بنشديد الياء. وهو مذكر. ومزنته «حرباءة» وأم حبين» بضم الحاء وفتح الباء ويضرب به المثل في التقلب وفي الحزم أيضاً. يقال: «هو أحزم من الحرباء»، لأنه لا يترك غصناً من الشجرة حتى يمسك بآخر.
- (٧) العشواء: الناقة السبية البصر.

وإن لم يكن يُرَدُّ إليه المحذوف عند الإضافة، لم يُرَدِّ إليه عند التثنية، بل يُثَنَّى على لفظه، فنقول في تثنية: يَدٌ وَعِدٌ وَدَمٌ وَفَمٌ واسم وابن وسنَّةٌ ولُغَةٌ، (وأصلها: يَدَيٌّ وَعَدَوٌ وَدَمَوٌ أو دَمَيٌّ وَفَوَةٌ وَسَمُوٌ وَبَنَوٌ وَسَمُوٌ وَلَغَوٌ أو لَغَيٌّ): «يَدَانِ وَغَدَانِ وَدَمَانِ وَقَمَانِ واسمَانِ وابْنَانِ وستَانِ وَلُغَتَانِ»، كما نقول في الإضافة: «يَدُكَ وَعَدُكَ وَدَمُكَ وَقَمُكَ واسمُكَ وابْنُكَ وستُكَ ولُغَتُكَ».

٥ - جمع المذكر السالم

الجمعُ: اسمٌ ناب عن ثلاثة فأكثر، بزيادة في آخره، مثلُ: «كاتبين وكاتبات»، أو تغيير في بنائه، مثلُ: «رجالٍ وكُتُبٍ وعُلَمَاءٍ» وهو قسمان: سالمٌ ومكسَّرٌ.

فالجمعُ السالمُ: ما سَلِمَ بناءً مفردو عند الجمع، وإنما يُزَادُ في آخره واوٌ ونونٌ، أو ياءٌ ونونٌ، مثلُ: «عالمون وعالمين»، أو ألفٌ وتاءٌ، مثلُ: «عالماتٍ وفاضلاتٍ».

وهو قسمان: جمعٌ مُذَكَّرٌ سالمٌ، وجمعٌ مؤنثٌ سالمٌ.

فجمعُ المذكرِ السالمِ: ما جُمِعَ بزيادةٍ واوٍ ونونٍ في حالة الرفع، مثلُ: «قد أفلح المؤمنون»، وياءٌ ونونٍ في حالتي النصبِ والجرِّ، مثلُ: «أكرمِ المجتهدين، وأحسنِ إلى العاملين».

شروط جمع المذكر السالم

لا يُجمعُ هذا الجمعُ إلا شيئان:

الأولُ: القَلَمُ لمذَكَّرٍ عاقلٍ، بشرطِ خُلُوه من التاء ومن التركيب، مثلُ: «أحمد، وسعيد، وخالد».

الثاني: الصفةُ لمذَكَّرٍ عاقلٍ، بشرطِ أن تكونَ خاليةً من التاء، سالحةً لدُخولها، أو للدلالة على التفضيل، مثلُ: «عالمٍ، وكاتبٍ، وأفضلٍ، وأكملٍ».

فعالم وكاتب: خاليان من التاء، صالحان لقبولها، فنقول: «عالمة وكاتبة»، وأفضل وأكمل: خاليان من التاء غير صالحين لدُخولها، لكنهما اسما تفضيل.

والصفة لا تجمع هذا الجمع إلا بشرط أن تخلو من تاء التانيث، فإن خلت منها يشترط فيها أحد أمرين: إما أن تقبل التاء، وإما أن تكون اسم تفضيل، فإن لم تقبلها ولم تكن دالة على التفضيل، لا تجمع هذا الجمع: «كأحمر، وصبور، وقليل»، كما سيأتي.

وكلُّ ما كان من باب «أفعلُ فَعْلَاء»، مثلُ: «أحمرٌ وحُمْراء^(١)»، أو من باب «فعلانُ فَعْلَى»،

(١) أي: بأن يكون الوصف على وزن «أفعل»، ومؤنثه على وزن «فَعْلَاء» وما كان كذلك فلا يجمع جمع المذكر السالم. وإنما يجمع جمع تكسير، فيقال «حمر» بضم الحاء وسكون الميم.

مثل: «سَكَرَانَ وَسَكَرَى»^(١)، أو كان مِمَّا يَسْتَوِي فِيهِ الْمَذْكَرُ وَالْمَوْثُتُ، مثل: «غَيُورٌ وَجَرِيحٌ»^(٢)، فهو غير صالح لقبول التاء.

فلا يُجْمَعُ هَذَا الْجَمْعُ، مثل: زَيْنَبٌ وَدَاجِسٌ (علم فرس)، وَحَمْرَةٌ، وَسَبِيوَهٌ مِنَ الْأَعْلَامِ، وَلَا مِثْلُ: مُرْضِعٌ وَسَابِقٌ (صفة فرس) «وَعَلَامَةٌ وَأَبِيضٌ، وَوَلَهَانٌ، وَصَبُورٌ، وَقَتِيلٌ»، من الصفات^(٣).

(وَأَمَّا «أَفْعَلٌ» الدال على التفضيل، ومؤنثه «فُعَلَى»، بضم الفاء، فيجمع جمع مذكر سالماً، وإن لم يكن صالحاً لدخول التاء؛ لأن ما خلا من التاء يشترط فيه أحد شيئين: إما صلاحه لدخول التاء، وإما دلالته على التفضيل).

الملحق بجمع المذكر السالم

يُلْحَقُ بِجَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ فِي إِعْرَابِهِ: مَا وَرَدَ عَنِ الْعَرَبِ مَجْمُوعاً هَذَا الْجَمْعُ، غَيْرَ مَسْتَوْفٍ لِلشَّرْطِ، وَذَلِكَ مِثْلُ: «أَوْلَى وَأَهْلِيْنَ، وَعَالَمِيْنَ، وَوَابِلِيْنَ، وَأَرْضِيْنَ، وَبَنِيْنَ، وَعِشْرِيْنَ إِلَى التَّسْمِيْنَ»، ومثل: «سِينِ، وَعِضِيْنَ، وَعِزِيْنَ، وَثُبِيْنَ، وَمِثِيْنَ، وَكُرْمِيْنَ، وَطَلْبِيْنَ وَنَحْوَهَا، وَمُفْرَدُهَا: سَنَةٌ، وَعِضَةٌ، وَعِزَّةٌ، وَثُبَةٌ، وَمِثَةٌ وَكُرَّةٌ وَطَبَّةٌ»^(٤)، قال تعالى: «كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ» [المؤمنون: ١١٢] وقال: «الَّذِينَ جَمَعُوا الْفِتْرَةَ بَيْنَ عَيْنَيْهِ»^(٥) [الحجر: ٩١]، وقال جلُّ شأنه: «عَنَّا لَبِثِينَ وَعَمَّا اتَّفَقَالِ عَيْنٍ»^(٦) [المعارج: ٢٧].

وَيُلْحَقُ بِهَذَا الْجَمْعِ أَيْضاً: مَا سُمِّيَ بِهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَجْمُوعَةِ جَمْعَ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ مِثْلُ: «عَلِيْنَ وَزَيْدِيْنَ»، قال تعالى: «إِنَّ كِتَابَ الْأَنْبِيَاءِ لَفِي عَيْتِيْنَ»^(٧) [المطففين: ١٨]، وتقولُ فِيمَنْ يُسْمَى:

(١) أي: بأن يكون الوصف على وزن «فعلان»، ومؤنثه على وزن «فُعَلَى» وما كان كذلك فلا يجمع هذا الجمع، وإنما يجمع جمع تكسير، فيقال «سكاري».

(٢) أي: بأن يكون من الصفات التي مذكورها كمؤنثها سواء. وما كان كذلك فلا يجمع هذا الجمع، بل يجمع جمع تكسير. فيقال «غير» بضم العين والياء في جمع غيور، و«جرحي» بفتح الجيم وسكون الراء في جمع جريح.

(٣) يطلب الأستاذ من تلاميذه معرفة السبب في امتناع جمع هذه الأسماء جمع مذكر سالماً.

(٤) العضة: الفرقة، والقطعة من الشيء، و(العزة): الجماعة والفرقة، والمصبة، و(الثبة): الجماعة، وهي أيضاً المصبة من الفرسان، و(الكرة): كل جسم مستدير ويقال: «كرا بالكرة يكره»: إذا لعب بها، و(الطبة): حد السيف والسكين ونحوهما.

(٥) أي: مفرقاً، فقالوا: هو كنهانه. وقالوا: أساطير الأولين: أو فرقوا بين آياته، فأمنوا ببعض وكفروا ببعض، على خلاف من قال فيهم: ويؤمنون بالكتاب كله.

(٦) أي جماعات وفرقاً وعصباً.

(٧) عليون: اسم لأعلى الجنة، وهو أشرف مكان فيها، كما أن «سجينا» بكسر السين والجيم المشددة: هو اسم لشر النيران.

«عابدينَ وزيدينَ»: «جاءَ عابدونَ وزيدونَ، ورأيتُ عابدينَ وزيدينَ، ومررتُ بعابدينَ وزيدينَ»^(١).

جمع الصحيح الآخر وشبهه

إن كان المرادُ جمعه جمعُ المذكر السالم صحيحَ الآخر، أو شبهه، زيدتُ فيه الواوُ والنونُ، أو الياءُ والنونُ، بلا تغييرٍ فيه، فيقالُ في جمعِ كاتبٍ: «كاتبونَ وكاتبينَ»، وفي جمعِ ظبيٍّ، علماً لرجلٍ: «ظبيونَ وظبيينَ».

جمع الممدود

إن جمعتَ الممدودَ هذا الجمعَ، فهمزتهُ تُعطي حُكمها في التثنية.

(أي: إن كانت همزته للتأنيث وجب قلبها واواً، فتقولُ في جمعِ «ورقاء» علماً لمذكر عاقلٍ: «ورقاوونَ»، وفي جمعِ زكرياءَ: «زكرياوونَ».

وإن كانت أصليةً تبقى على حالها، فتقولُ في جمعِ وضاءَ وقراءَ: «وضاؤونَ وقراؤونَ».

وإن كانت مبدلةً من واوٍ أو ياءَ، ومزيدةً للإلحاقِ جازٍ فيها الوجهانُ: إبقاؤها على حالها، وقلبها واواً، فتقولُ في جمعِ: «رجاءَ، وغطاءَ، وعلباءَ»، أعلاماً لمذكر عاقلٍ: «رجاؤونَ ورجاؤونَ، وغطاؤونَ وغطاؤونَ، وعلباؤونَ وعلباؤونَ». والهمزة في المبدلة من واوٍ أو ياءَ (أصح).

جمع المقصور

إن جُمعَ المقصورُ هذا الجمعَ، تحذفتُ ألفه وتَبَيَّ الفتحه، بعدَ حذفها، دلالةً عليها^(٢)، فتقولُ في جمعِ مصطفيٍّ: «مصطفونَ»، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ الْأَطْفَالُ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، وقولُه: ﴿وَأَنْتُمْ عِنْدَنَا لِيَنَّ الصَّافِيَةَ الْأَخْيَارِ﴾ [ص: ٤٧]، وتقولُ في جمعِ رضا، علماً لمذكر عاقلٍ: «رِضُونُ»، في الرَّفْعِ، و«رِضَيْنُ»، في النَّصْبِ وَالْجَزْرِ.

جمع المنقوص

إن كان ما يُجمعُ هذا الجمعَ منقوصاً، تُحذفُ ياءُه، ويُصَمَّ ما قبلها، إن جُمعَ بالواوِ والنونِ، وتَبَيَّ الكسرةُ، إن جُمعَ بالياءِ والنونِ، فتقولُ في جمعِ القاضي: «القاضونَ والقاضينَ».

(١) للمسمى به من جمع المذكر السالم، ولسنتين ونحوهما، أحكام في الإعراب ستذكر في الجزء الثالث من هذا الكتاب.

(٢) لا فرق بين أن يكون المقصور ثلاثياً: كرضا، علماً لمذكر عاقلٍ، أو فوق الثلاثي كمرتضى.

٦ - جمع المؤنث السالم

جمعُ المؤنثِ السالمُ: ما جُمعَ بآلفٍ وتاءٍ زائدتين، مثلُ: «هنداتٍ ومُرُضعاتٍ وفاضلاتٍ». (ونحو: «قضاةٌ وهداةٌ»، هو من جموع التذكير، وليس بجمع مؤنث سالم لأن ألفه ليست زائدة، بل هي منقلبة، والأصل: «قُضَيَّةٌ ومُهدَيَّةٌ» بوزن «فُعَلَّةٌ» بضم الفاء وفتح العين، وتاء جمع المؤنث السالم ميسوطة، وتاء «قضاة وهداة» ونحوهما مربوطة، ونحو «آبيات وأشتات» من جموع التذكير أيضاً؛ لأن تاءهما أصلية).

الأسماء التي تجمع هذا الجمع

يَطْرُقُ هذا الجمعُ في عشرة أشياء:

الأول: عَلَمُ المؤنثِ: كذَعْدٍ ومَريمَ وفاطمةَ.

الثاني: ما حُتِمَ بتاءِ التانيثِ: كشَجَرَةٍ، وثَمَرَةٍ، وَطَلْحَةٍ، وَحَمْرَةٍ^(١).

وُسْتُثْنِي من ذلك: «امراةٌ، وشاةٌ، وأمةٌ، وشَفَعَةٌ، ومِئَلَةٌ»، فلا تُجْمَعُ بالآلفِ والتاءِ، وإنما تُجْمَعُ على: «نساءٍ، وشيابهٍ، وإماءٍ، وأممٍ، وشفاهٍ».

الثالث: صفةُ المؤنثِ، مقرونةٌ بالتاءِ، كمرُضعةٍ ومُرُضعاتٍ، أو دالةٌ على التفضيلِ: كفضلي «مؤنث أفضل» وفُضلياتٍ.

(لذلك لم يجمع نحو: «حائضٌ، وحاملٌ، وطالِقٌ، وصبورٌ، وجريحٌ، وذمولٌ»^(٢) من صفاتِ المؤنثِ، بالآلفِ والتاءِ؛ لأن الشرط في جمع صفةِ المؤنثِ بهما: أن تكون مختومةً بالتاءِ، أو دالةٌ على التفضيلِ. وهذه الصفات ليست كذلك، بل تجمع على حوائضٍ، وحواملٍ، وطوالِقٍ، وصَبْرٍ «بضم الضاد والباء» وجرحى، ودُؤْمَلٍ «بضم الذال والميم»).

الرابع: صفةُ المذكرِ غيرِ العاقلِ: كجبلي شاهقٍ، وجبالي شاهقاتٍ، وحصاني سابتٍ، وحُصْنٍ سابقاتٍ.

الخامسُ: المصدرُ المجاوزُ ثلاثةَ أحرفٍ، غيرُ المؤكِّدِ لفعله: كإكراماتٍ، وإنعاماتٍ، وتعريفاتٍ.

(١) ولا فرق بين أن يكون المختوم بها مؤنثاً: كشجرةٍ وثمرَةٍ، أو مذكراً: كحمزةٍ وطلحةٍ (علمين لرجلين).

(٢) الذمول: الناقة التي تسيير سريعاً لياً. والذميل: السير اللين السريع. والفعل منه: «ذمل يذمل»، يفتح العين في الماضي وضمها وكسرهما في المضارع. ومصدره: «الذمل، يسكون الميم، والذمول، والذميل والذملان».

السادس: مُصَفَّرٌ مَذَكَّرٌ مَا لَا يَعْقَلُ: كذُرِّيهِمْ وَذُرِّيَهُمَا، وَكُتَيْبٌ وَكُتَيْبَاتٌ.

(وإنما جاز جمعه؛ لأن المصغر صفة في المعنى، وصفة المذكر غير العاقل تجمع بالألف والتاء كما علمت.

أما مصغر المؤنث غير العاقل، فلا يجمع بهما، وذلك كأرينب، وخيصر، وعقيرب (تصغير أرنب، وخنصر، وعقرب)؛ لأنه في المعنى صفة لمؤنث، خالية من التاء، وليست دالة على التفضيل كما علمت.

وقد نص العلماء على أن مصغر المؤنث غير العاقل لا يجمع جمع المؤنث السالم (راجع حاشية الصبان على الأشموني، وحاشية ابن عقيل، للخضري، وجمع الجوامع وشرحه: همع الهوامع، للسيوطي، والتصريح: شرح التوضيح، للشيخ خالد)؛ ولذلك لم يصب بعض المؤلفين من المتأخرين في تجويز ذلك، وجعله مطرداً مع نص العلماء على منعه.

أما نحو (أذينة) تصغير (أذن)، فيجمع على (أذينات)، لمكان التاء، التي لحقت عند التصغير.

وما ختم بناء التانيث يجمع بالألف والتاء مطلقاً، كما علمت).

السابع: ما ختمَ بِأَلْفِ التَّأْنِيثِ المَمْدُودَةُ: كصحراء وصحراوات^(١)، وعذراء وعذراوات، إلا ما كان على وزن «فَعْلَاء» مؤنث (أفعل)، فلا يُجمع هذا الجمع، كصحراء (مؤنث أحمر)، وكحلاء (مؤنث أكحل)، وصحراء (مؤنث أصحَر)^(٢) وإنما يُجمعُ هو ومذكَّره على وزن (فُعَلٍ): كعُفْرِ وَكُحْلِ وَصُخْرِ.

(وأما جمعهم «خضراء على خضراوات» كما في حديث: «ليس في الخضراوات صدقة» فخضراء هذه ليس المقصود منها الوصف بالخضرة، وإنما أرادوا بها الخضرة، وهي البقول والفاكهة فهي قد صارت اسماً لهذه البقول، ولا يقال في مقابلها (أخضر)، فهي (فعلاء) ليس لها (أفعل)، وقد جرت مجرى (صحراء)، التي معناها الأرض الخلاء، فجمعها، كصحراء، بالألف والتاء، إنما هو باعتبار أنهما اسمان، لا صفتان).

الثامن: ما ختمَ بِأَلْفِ التَّأْنِيثِ المَقْصُورَةُ، كذكرى وذكريات، وفُضْلَى وَفُضْلِيَّاتٍ، وَحُبْلَى وَحُبْلِيَّاتٍ، إلا ما كان على وزن (فُعَلَى) مؤنث (فَعْلَانٌ)، فلا يُجمع هذا الجمع: كسكرى (مؤنث

(١) الصحراء: الأرض الخلاء لا نبات فيها.

(٢) الأصح: المغبر في حمرة، ومؤنثه صحراء، والصحراء إن كانت بهذا المعنى فلا تجمع بالألف والتاء لأن مذكرها على وزن (أفعل)، وإن كانت بمعنى الأرض الخلاء، فتجمع هذا الجمع لأنها لا مذكر لها، لا على وزن (أفعل) ولا على غيره.

سكرانَ) ورثًا (مؤنث زَيَّانَ) وَعَطَشَى (مؤنث عَطْشَانَ)، وإنما يقالُ في جمع (سَكْرَى) ومذكرها: (سُكَّارَى وَسَكَّارَى وَسَكْرَى)، وفي جمع (رَيَّانَ) ومذكرها: (رِوَاءٌ) بكسر الراء، وفي جمع (عَطَشَى)، ومذكرها: (عِطَّاشٌ)، بكسر العين، وَعَطَّاشَى، بفتحها.

التاسعُ: الاسمُ لغير العاقلِ، المصنُورُ بابنِ أو ذِي: كابنِ أوى، وبناتِ أوى، وذِي القَعْدَةِ، وذواتِ القَعْدَةِ.

(ابن وذو، المضافان إلى غير العاقل، تجمعهما على بنات وذوات.

أما المضافان إلى العاقل فيجمعان على بنين، أو أبناء، وذوي، فتقول في جمع ابن عباس، وذوي علم: «بنو عباس، وأبناء عباس، وذوو علم».

العاشرُ: كلُّ اسمٍ أعجميٍّ لم يُعْهَدْ له جمعٌ آخر: كالتلغرافِ والتلغفونِ والفُتُغرافِ والرزنامج^(١) والبرنامج^(٢).

وما عدا ما ذُكِرَ: لا يجمع بالالف والتاء إلا سماعاً، وذلك كالسماواتِ، والأرْضاتِ، والأمهاتِ والأماتِ^(٣) والسُّجالاتِ، والأهلاتِ، والحماماتِ، والاصطبلاتِ، والثَّيِّباتِ، والشِّمالاتِ^(٤)، ومن ذلك بعضُ جموعِ الجمعِ: كالجمالاتِ، والرَّجالاتِ، والكلاباتِ، واليُوتاتِ، والحُمَراتِ، والدُّوراتِ، والدياراتِ، والفُطراتِ. فكل ذلك سماعيٌّ لا يقاس عليه.

الملحق بجمع المؤنث السالم

يُلْحَقُ بجمعِ المؤنثِ السالمِ في إعرابه شيئانِ، الأوَّلُ: (أولات)، بمعنى صاحباتِ، والثاني: ما سُمِّيَ به من هذا الجمعِ، مثلُ: (عِرفات^(٥) وأذِرعات^(٦)).

جمع المختوم بالتاء

إن جمعتَ المختومَ بالتاءِ هذا الجمعَ، حَدَّثَتْها وجوباً، فتقول في جمعِ فاطمةَ وشجرةَ: (فاطماتٌ وشجراتٌ).

(١) الرزنامج: كتاب حساب الأيام والشهور، معرب (روزنامه) بالفارسية.

(٢) البرنامج: كتاب الأعمال، فارسي، معرب (برنامه).

(٣) أكثر ما تستعمل الأمهات في الإنسان والأمات في البهائم ونحوها.

(٤) الشمالات: جمع شمال، بفتح الشين، وهي الريح تهب من ناحية القطب، وتجمع على شمائل، ويقال فيها (شمال) أيضاً بالهمزة.

(٥) عرفات وعرفة: موقف الحج، على اثني عشر ميلاً من مكة المكرمة.

(٦) أذِرعات: بلد في حوران من أرض الشام، والنسبة إليها أذري.

جمع الممدود

إن كان ما يُرادُ جمعُهُ هذا الجمع ممدوداً، فهمزته تعطى حكمها في الثنية، فتقولُ في جمع عذراء وصحراء: عذراواتٌ وصحراواتٌ^(١)، وتقولُ في جمع قُرَاءٍ ووضَاءٍ^(٢)، إن سَمِيتَ بهما أنثى: (قُرَاءَاتٌ) و(وُضَاءَاتٌ)^(٣)، وتقولُ في جمع عِلْبَاءٍ وسماءٍ وحياءٍ (أعلاماً لمؤنث): (عِلْبَائَاتٌ) و(سَمَائَاتٌ وَحَيَائَاتٌ، وعلباواتٌ، وسماواتٌ وحياواتٌ)^(٤).

جمع المقصور

إن أردت جمعَ المقصور، فالفُعُ تُعطى حُكْمَهَا فِي الثُّنْيَةِ أَيْضاً، فتقولُ في جمع حُبْلَى وَفُضْلَى: (حُبْلِيَّاتٌ)^(٥)، وفي جمع رجا ومُدَى^(٦) (عَلَمَيْنِ لمؤنث): (رَجَوَاتٌ^(٧) وَهَدْيَاتٌ)^(٨).

وإن جمعت نحو: (صلاوةً، وزكاةً، وفتاةً، ونواجةً)^(٩)، مما أَلْفُهُ مُبْدَلَةٌ مِنَ الْوَاوِ أَوْ الْيَاءِ، حذفت منه التاء، وقلبت الألف المُبْدَلَةَ مِنَ الْوَاوِ وَوَاوً، والمبدلة من الياء ياءً، وجمعتهُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ: «كَصَلَوَاتٍ وَزَكَوَاتٍ وَفَتَاتٍ وَنَوَاجِيٍّ».

وإن جمعت نحو: «حياةً» مما أَلْفُهُ المُبْدَلَةُ مِنَ الْيَاءِ مَسْبُوقَةٌ بِيَاءٍ، قلبت أَلْفَهُ وَوَاوً، وإن كانت نالكةً أصلها الياءُ: كَحَيَوَاتٍ، وَلا تُقَالُ: «حَيَّاتٌ»؛ كراهيةً اجتماع ياءين مفتوحتين.

جمع الثلاثي الساكن الثاني

إن جمعتَ هذا الجمعَ اسماً^(١٠) ثُلَاثِيًّا، مفتوح الأول، ساكن الثاني، صحيحةً، خالياً من

- (١) بقلب الهمزة وواو لأنها مزيدة للتأنيث.
- (٢) قراء ووضاء إن سميت بهما مؤنثاً منتعماً من الصرف للعلمية والتأنيث، وحينئذٍ تمتنعان من التنوين وتجران بالفتحة. وكذا (علباء وسماء وحياء) إن سميت بها المؤنث، وكذا كل ما سميت به مؤنثاً، وإن كان في الأصل مذكوراً.
- (٣) بإبقاء الهمزة على حالها لأنها أصلية.
- (٤) بإبقاء الهمزة على حالها أو قلبها وواو، لأنها في (علباء) مزيدة للإلحاق وفي (سماء) مبدلة من الواو وفي (حياة) مبدلة من الياء.
- (٥) تقلب الألف لأنها فوق الثالثة.
- (٦) مثل (رجا وهدي) إن سميت به مؤنثاً لم تنونه لأنه يمتنع من الصرف بعد التسمية به للعلمية والتأنيث.
- (٧) بقلب الألف وواو لأنها نالكة مبدلة من الواو.
- (٨) بقلب الألف ياء لأنها نالكة مبدلة من الياء.
- (٩) مثل (رجا وهدي) إن سميت به مؤنثاً لم تنونه لأنه يمتنع من الصرف بعد التسمية به للعلمية والتأنيث.
- (١٠) المراد بكونه اسماً أن لا يكون صفة: كرحبة وسمحة فمثل هذا لا يحرك ثانيه تبعاً لأوله بل يبقى على حاله كما ستعلم.

الإدغام، وجَبَ فتحُ ثانيه؛ إبتاعاً لأوله، فنقول في نحو: دَعِدٌ وسجْدَةٌ وظبيّةٌ: دَعَدَاتٌ وسَجَدَاتٌ وظَلَبَاتٌ.

قال تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَلَهُمْ حَسْرَتٍ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ١٦٧] وقال الشاعر:

بِالَّذِي يَا ظَلَبِيَّاتِ السَّاعِ، قُلْنَ لَنَا: لَيْلَايَ مِنْكُنَّ أَمْ لَيْلَى مِنَ الْبَشْرِ
وأما قوله:

وَحُمَلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَا فَأَطَقْتُهَا وَمَالِي بِزَفْرَاتِ الْعَشِيِّ يَدَانِ
إبقاء الحرف الثاني في «زَفْرَاتِ» على حاله، فضرورة.

وإن جمعت اسماً ثلاثياً، مضمومَ الأول، أو مكسوزةً، ساكنَ الثاني صحيحه، خالياً من الإدغام، مثل: «حُطْوَةٌ وَجُمْلٌ وَهَنْدٌ وَقِطْعَةٌ وَفُقْرَةٌ»^(١)، جاز فيه ثلاثة أوجه:

الأوّل: اتباع ثانيه لأوله: كحُطْوَاتٍ، وَجُمَلَاتٍ، وَهِنْدَاتٍ، وَقِطْعَاتٍ، وَفُقْرَاتٍ.
الثاني: فتحُ ثانيه: كحُطْوَاتٍ، وَجُمَلَاتٍ، وَهِنْدَاتٍ، وَقِطْعَاتٍ، وَفُقْرَاتٍ.

الثالث: إبقاء ثانيه على حاله من السكون: كحُطْوَاتٍ، وَجُمَلَاتٍ، وَهِنْدَاتٍ، وَقِطْعَاتٍ، وَفُقْرَاتٍ.

أما الاسمُ فوقَ الثلاثي: كزَيْنَبٌ وسُعَادَةٌ، والاسمُ الصفةُ: كضَحْمَةٌ وَعَبْلَةٌ، والاسمُ الثلاثيُّ المُحرَكُ الثاني: كشجرةٌ وَعَيْنِيَّةٌ، والاسمُ الثلاثيُّ، الذي ثانيه حرفٌ علةٌ: كجَوْزَةٌ، وَبَيْضَةٌ، وَسُورَةٌ، والاسمُ الثلاثيُّ الذي فيه إدغامٌ، كحججةٌ ومرّةٌ، فكلُّ ذلك لا تغييرَ فيه، بل يقال: «زَيْنَبَاتٌ وسُعَادَاتٌ وَضَحْمَاتٌ، وَعَبْلَاتٌ، وَشَجَرَاتٌ، وَعَيْنَاتٌ، وَجُوزَاتٌ، وَبَيْضَاتٌ، وَسُورَاتٌ، وَحِجَابَاتٌ، وَمِرَّاتٌ».

وينو هُذَيْلٌ يُحرَكون ثانيَ الاسمِ الثلاثي، إذا كان حرفٌ علةٌ عند جمعه بالالف والتاء، بالفتح، آيةٌ كانت حركةٌ ما قبله، فيقولون في جمعِ سورةٍ وصورةٍ وديعةٍ وبيعةٍ: «سُورَاتٌ، وَصُورَاتٌ، وَدِيَعَاتٌ، وَبِيَعَاتٌ».

(١) الفِطْرَةُ بكسر فسكون ويفتح فسكون، واحدة فقرات الظهر وهي عظامه المنضدة كأنها سلسلة، وتسمى خرزات الظهر وهي أيضاً من الثر كالبيت من الشعر، وهي أيضاً كل جملة مختارة من الكلام.

٧ - جمع التکسیر

جمع التکسیر (وُسمی الجمعُ المُکسر أيضاً، هو ما ناب عن أكثر من اثنين، وتَغَيَّرَ بناءُ مفردة عند الجمع؛ مثلُ: «كُتِبَ، وعلماءُ، وکتابُ، وکتابتُ».

والتغییرُ: إما أن يكون بزيادة على أصول المفرد: كسهام، وأقلام، وقلوب، ومصابيح، وإما بنقص عن أصوله: كتخيم وسدر ورُسل، وإما باختلاف الحركات، كأسدي، وهي جمعُ: «سهم، وقلب، ومصباح، وتُخَمَّة، وسُدرة، ورسول، وأسد».

وهو قسمان: جمع قَلَّةٍ، وجمع كَثْرَةٍ.

فجمعُ القَلَّةِ: ما وُضِعَ للعديد القليل، وهو من الثلاثة إلى العشرة: كأحمال.

وجمعُ الكَثْرَةِ: ما تجاوزَ الثلاثة إلى ما لا نهاية له؛ كحمول.

فوائد

١ - جمع القلة يبتدىء بالثلاثة، وينتهي بالعشرة، وجمع الكثرة: يبتدىء بالثلاثة، ولا نهاية له إلا صيغة متهى الجموع، فتبتدىء بأحد عشر.

وذلك إنما هو فيما كان له جمع قلة وجمع كثرة.

أما ما لم يكن له إلا جمع واحد ولو كان صيغة متهى الجموع، فهو يستعمل للقلة والكثرة، وذلك: كرجال وأرجل، وكتب، وكُتَّاب، وأئمة، وأعتاق، وکتابت، ومساجد، وقناديل. أما ما له جمع قلة، وجمع كثرة، كأضلع، وضلوع، وأضالع - فهو كما قدمنا - على أن العرب (كما قال ابن يعيش في شرح المفصل): قد تستعمل اللفظ الموضوع للقليل في موضع الكثير.

وإن الجموع قد يقع بعضها موضع بعض، ويستغنى ببعضها عن بعض، والأقيس: أن يستغنى بجمع الكثرة عن جمع القلة، لأن القليل داخل في الكثير.

وأما الجمع السالم: فهو بنوعيه يستعمل للقلة والكثرة على الصحيح، وقيل: هو من جمع القلة.

٢ - إذا قرن جمع القلة بما يصرفه إلى معنى الكثرة، انصرف إليها، كأن تسبه «أل» الدالة على تعريف الجنس، كقوله تعالى: ﴿وَأَخْوَرَيْتِ الْأَنْفُسَ أَتَىٰ﴾ [النساء: ١٢٨] أو يضاف إلى ما يدل على الكثرة كقوله سبحانه: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَرًا أَنفُسُهُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقَوْدُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ [التحريم: ٦]. ومن ذلك قول حسان بن ثابت:

لنا الجفنات العُزَّى يلمعن في الضُحَا وَأَسَافُنَا يَفْطُرُنَ مِن نَجْدَةٍ دَمَا

فإضافة الأسياف إليهم، وهي من جموع القلة، صرفتها إلى الكثرة.

وأما الجففات: فهي تستعمل للقلة والكثرة، لأنها جمع سالم، وهي هنا أيضاً للكثرة على رأي من يقول: أن الجمع السالم للقلة؛ لاقترانها بلام التعريف الجنسية.

وبهذا تعلم: أن الإعتراض على حسان - في استعماله «الجففات» بدل «الجفان» و«الأسياف» موضع «السيوف» - ساقطٌ وأن القصة المروية في هذا الموضوع التي أبطالها: «التابغة، وحسان، والخنساء، والأعشى» مفتعلة؛ لأن هؤلاء أجل من أن يقعوا في مثل هذه الحمأة.

تكسير الأسماء والصفات^(١)

لا يُجمع من الأسماء إلا ما كان على ثلاثة أحرف: كقلب وقُلوب، أو على أربعة أحرف: ككتاب وكُتُب، ودرهم ودرَاهِم، أو على خمسة أحرف، رابعها حرفٌ علةٌ ساكن: كمصباحٍ ومصابيح، وفتديلي وفتاديل، عُصفورٍ وعصافير، وفردوسٍ وفراويس.

وما كان منها على غير هذا، فلم يجمعه إلا على كراهية، وذلك، لأنَّ العرب يستكرونها تكسير ما زاد من الأسماء، على أربعة أحرف، إلا أن يكون قبل آخره حرفٌ علة ساكن، لأن ذلك يفضي إلى حذف شيء من أحرفه، ليتمكنوا من تكسيه، كما جمعوا سفرجلًا وجرشًا^(٢)، وعندلياً على: «سفارجٍ وجرحامزٍ وعنادلٍ» وما عدا ذلك، من الأسماء فلم يستكروها تكسير شيء منه، لسهولة تكسيه، من غير إفضاء إلى حذف شيء منه.

أما الصفات: فالأصل فيها أن تُجمع جمع السلامة. وذلك هو قياس جمعها، وتكسيها ضعيف، لأنه خلاف الأصل في جمعها.

قال ابن يعيش، في «شرح المفصل»: «وقد تكسّر الصفة، على ضعف؛ لغلبة الاسمية.

وإذا كثر استعمال الصفة مع الموصوف، قويت الوصفية، وقُلَّ دخولُ التكسير فيها.

وإذا قلَّ استعمال الصفة مع الموصوف، وكثُر إقامتها مقامه، غلبت الاسمية عليها، وقوي التكسير فيها» اهـ.

وحقها أن يُجمع المذكرُ العاقل منها، جمعَ المذكر السالم، وأن يُجمع المؤنث منها، والمذكرُ غيرُ العاقل، جمع المؤنث السالم، لكنهم اتَّبعوا في تكسيها؛ لاتساع ميدان البيان عندهم، والحاجة نفثُ الحيلة، فكان ذلك داعياً إلى تكسير الصفات، كما كسروا الأسماء، لكنهم

(١) المراد بالأسماء: الموصوفات أي الأسماء التي تحمل عليها الصفات: كقلم ودار ودرهم، فإنك تصفها، فتقول: قلم طويل، ودار كبيرة، ودرهم زائف والمراد بالصفات ما يكون لغيره من الأسماء: كطويل وكبيرة وزائف، فإذا أطلق الاسم، في باب الجمع، كان المراد به ما كان غير صفة.

(٢) الجحمرش: المعجوز الكبيرة والمرأة السمجة.

لم يُكْتَرُوا كُلَّ الصِّفَاتِ، فَإِنَّهُمْ ائْتَعُوا مِنْ تَكْسِيرِ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ فَوْقِ الثَّلَاثِي^(١): كُكْرِمَ وَمُنْطَلَقِي وَمُسْتَخْرَجٍ، وَمُدْحَرَجٍ، وَمُتَدَحْرَجٍ، وَمِنْ تَكْسِيرِ اسْمِ الْمَفْعُولِ مُطْلَقاً^(٢): كَمَعْلُومٍ، وَمُكْرِمٍ، وَمُسْتَخْرَجٍ وَمُدْحَرَجٍ.

وكذلك ائْتَعُوا مِنْ تَكْسِيرِ مَا كَانَ مِنَ الصِّفَاتِ عَلَى وَزْنِ «فَعَالٍ»: كَسَبَاقِي، أَوْ «فَعَالِي»: كَكُبَّارَ، أَوْ «فَعِيلٍ»: كَصَدَيْقِي، أَوْ «فُعُولِي»: كَقُدُوسِي، أَوْ «فَعِيلُولِي» كَقَيُومٍ. وأما جمعهم «جَبَّاراً» على «جبابرة» فهو على خلاف الأصل، وهو شاذٌّ في القياس.

جموع القلة

لجمع القلة أربعة أوزان، وهي:

١ - الفُعل، كَأَنْفُسِي وَأَنْزَعِ:

وهو جمعٌ لشئيين:

الأول: اسمٌ ثلاثيٌّ، على وزن «فُعُل» صحيح الفاء والعين، غيرُ مُضَاعَفِيٍّ، كَنَفْسِي: وَأَنْفُسِي، وَظَلِي، وَأَظْلِي، وَأَصْلُهُ: «أَظْلِي» بوزن «أَفْعُل»^(٣)، وشذَّ مجيئه من معتلِّ الفاء. كوجوه وأوجوه، ومن معتلِّ العين: كعيني وأعيني. ومن المضاعف: كصكِّ وأصكِّ، وكفِّ وأكفِّ.

الثاني: اسمٌ رباعيٌّ مؤنث، قبل آخره حرفٌ مدٌّ كذراعٍ وأذرعٍ، ويمينٍ وأيمينٍ. وشذَّ مجيئه من المذكر كشهَابٍ وأشهبٍ، وغُرَابٍ وأغرِبٍ، وَعَتَادٍ وأعتد^(٤)، وجَنِينٍ وأجنين^(٥).

(١) المراد بما فوق الثلاثي: ما كان ماضيه على أربعة أحرف فما فوق سواء أكان ثلاثياً مزيداً فيه أم رباعياً مجرداً أم رباعياً مزيداً فيه.

(٢) أي سواء أكان من الثلاثي المجرد أم من غيره.

(٣) قلبت ضمة الباء كسرة ثم أهل كاعتلال قاض وداع. ومثله: «أجر وأدل» جمع «جر وادلو». وأصلهما: «أجرو وأدلو» بضم الراء واللام. والظلي: ولد الغزال.

(٤) العتاد بفتح العين: العدة تهينها وتمدها لأمرٍ من الأمور وهو أيضاً: ما أعد من سلاح ودواب وآلة حرب. ويجمع في القلة أيضاً على «أعتدة» وهو قياس جمعه. ويجمع في الكثرة على «عتد» قياساً وأما «الأعتاد» فليست لعتاد وإنما هي جمع لعتد فهي جمع الجمع.

(٥) الجنين المستور من كل شيء، والمقبور والولد ما دام في بطن أمه، ويجمع أيضاً على «أجنة»، وهو قياس جمعه، وذلك مشتق من «جنه الليل»: إذا ستره.

فائدة

١ - المرادُ بالاسم في باب جمع التكسير: ما كان من الأسماء غير صفةً - (كما قدمنا) - كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة ونحوها.

فمتى اختص وزن من أوزان الجموع المكسرة بالأسماء فلا تجتمع عليه الصفات. وحيث اختص بالصفات، فلا تجتمع عليه الأسماء، فليتنبه الطالب لذلك، كيلا يلتبس عليه الأمر.

٢ - إذا قيل: إن كذا - من أوزان الجموع - جمع لكذا من الأسماء أو الصفات - فالمراد به: أن هذا هو قياس جمعه، وأنه لا يجمع قياساً على هذا الجمع، إلا ما اجتمعت فيه شروط جمعه عليه، وأن ما جمع عليه مما لم يستوف الشروط فهو شاذ: لا يقاس عليه غيره.

وليس المراد أن كل ما اجتمعت فيه الشروط، يجوز أن يجمع على هذا الوزن، فقد تجتمع الشروط في اسم أو صفة، ولا يجمعان على ما هو قياس جمعهما.

٣ - الصفة التي تخرج عن معنى الوصفية إلى معنى الاسم، تعامل في الجمع معاملة الأسماء لا الصفات: ألا ترى أنهم جمعوا «عبداً» على «أعبد»، لاستعمالهم إياه استعمال الأسماء، والعبد: الإنسان، حراً، كان أو رقيقاً، والعبد الرقيق خلاف الحر. قال سيويه: هو في الأصل صفة، لكنه استعمل استعمال الأسماء.

ثم ألا ترى أنهم جمعوا (أسود) صفة على (سود) (كما هو قياس جمعه)، ثم حين أرادوا به معنى (الحية) جمعه على (أسود) كأجدل وأجادل^(١)، وأنهم جمعوا (خضراء) مؤنث (أخضر) على (خُضِر) بضم فسكون، (كما هو قياس جمعها)، ثم لما أرادوا بها معنى الخضر من البقول جمعوها على (خضراوات) كما تُجمع الأسماء من نوعها، كصحراء وصحراوات، وفي الحديث: (ليس في الخضراوات صدقة) يعني: الفاكهة والبقول.

قال في النهاية: قياس ما كان على هذا الوزن من الصفات أن لا يجمع هذا الجمع، وإنما يجمع به ما كان اسماً لا صفة، نحو: (صحراء وخنساء). وإنما جمعه هذا الجمع، لأنه قد صار اسماً لهذه البقول بعد أن كان صفة، والعرب تقول لهذه البقول: الخضراء، لا يريدون لونها.

٢ - أفعال: كأجدادٍ واثوابٍ:

وهو جمعٌ للأسماء الثلاثية، على أي وزنٍ كانت: كجَمَلٍ وأجمالٍ، وعَضُدٍ وأعضادٍ، وكَبِدٍ وأكبادٍ، وعُنُقٍ وأعناقٍ، وقَفَلٍ وأقفالٍ، وعِنَبٍ وأعنابٍ، وإِبِلٍ وآبَالٍ، وجَمَلٍ وأحمالٍ، ووقيتٍ

(١) الأجدل: الصقر وهو طائر من الجوارح يصاد به.

وأوقات، وثوبٍ وأثوابٍ، وبيتٍ وأبياتٍ، وعمٌ وأعمامٍ، وخالٍ وأخوالٍ.

وُستى منها شيطان:

الأوّل: ما كان على وزن «فَعَلٍ»، بضم، ففتح، وشذَّ جمع «رُطَبٍ»^(١) على «أرطابٍ»، الثاني: ما كان على وزن «فَعْلٍ»، بفتح فسكون، وهو صحيحُ الفاء والعين، غير مُضاعفٍ، فلا يُجَمَعُ على «أفعالٍ» قياساً. وإنما يُجَمَعُ على «أفْعَلٍ»، كما تقدم، لكنه قد شذَّ جمعُ «زَيْدٍ»^(٢) و«فَرِيخٍ» و«رَبِيعٍ» و«حَمَلٍ»^(٣) على وزن «أزنادٍ وأفراخٍ وأرباعٍ وأحمالٍ».

وشذَّ من الصفات، جمعُ «شَهِيدٍ وَعَدُوٍّ وَجَلْفٍ» على «أشهادٍ وأعداءٍ وأجلافٍ».

٢ - الفِعلَة: كأعمدةٍ وأنصبتةٍ:

وهو جمعٌ لاسم رباعيٍّ، مذكر، قبل آخره حرفٌ مدّ: كطعامٍ وأطعميةٍ، وحمارٍ وأحمرةٍ، و«غلامٍ وأغلميةٍ، ورغيفٍ وأرغفةٍ، وعمودٍ وأعمديةٍ، ونصابٍ»^(١) ونصبٍ^(٢)، وأنصبةٍ، وزمامٍ وأزمنةٍ (وأصلها أزممةٌ، بوزن: أفعلةٌ).

وشذَّ من الأسماء جمعُ «جانزٍ»^(٣) على «أجوزةٍ»، و«أقفأ» على «أقفيةٍ». وشذَّ من الصفات: جمعُ شحيحٍ على «أشحيةٍ»، وعزيبٍ على «أعزّةٍ»، وذليلٍ على «أذلةٍ».

٤ - فِعلَة: ككتيبةٍ وشيخةٍ:

وهذا الجمعُ لم يطرُد في شيءٍ من الأوزان، وإنما هو سماعيٌّ، يُحفظ ما وُرد منه، ولا يقاس عليه، وسُمع منه: (شَيْخٌ وشَيْخَةٌ، وفَتَى وفَتْيَةٌ، وغُلامٌ وغُلَمَةٌ، وصَبِيٌّ وصَبِيَّةٌ، وثورٌ وثيرةٌ،

(١) الرطب: ثمر النخل إذا أدرك ونضج قبل أن يثمر، أي قبل أن يهبر تمرأ، واحده «رطبة».

(٢) الزند: موصل طرف النراع في الكتف، وهما زندان: الكوع، مما يلي الإبهام، والكرسوع: مما يلي الخنصر، والرغ: مجمع الزندين، ومن عندهما تقطع يد السارق، والزند أيضاً: الذي تقدح به النار، وهو الأعلى، والزندة: السفلى فإذا اجتمعا قيل «زندان»، ويجمع في القلة، على «أزند» أيضاً، وهو قياس جمعه. ويجمع في الكثرة على «زندود وزناد» ومنه قولهم: «وريت بك زنداي»، تقول ذلك لمن أنجدك وأعانك.

(٣) الحمل: ما تحمله الإناث في بطونها، وما تحمله الأشجار من ثمارها، وأما الحمل: بكسر الحاء فهو ما يحمل على الظهر أو على الرأس ونحوهما.

(٤) النصاب: مقبض السكين.

(٥) النصب: الحصة من الشيء.

(٦) الجائز: الخشبية المعترضة بين الحائطين، وهي التي توضع عليها أطراف الخشب في سقف البيت، وتجمع في الكثرة على «جوازز»، وهو قياس جمعها.

وَشُجَاعٌ وَشُجْعَةٌ، وَغَزَالٌ وَغَزْلَةٌ، وَخَصِيٌّ وَخَضِيَّةٌ، وَرَيْثِيٌّ وَرَيْثِيَّةٌ^(١)، وَوَلَدٌ وَوَلْدَةٌ، وَجَلِيلٌ وَجَلَّةٌ، وَعَلِيٌّ وَعَلِيَّةٌ، وَسَافِلٌ وَسَفَلَةٌ.

ولأنه لا قياسَ فيه ولا اطراد، قال ابن السراج: إنه اسم جمع، لا جمع، وما قوله ببعيد من الصواب.

جموع الكثرة

لجمع الكثرة (ما عدا صَبَّحَ مُتَهَيِّجُ الْجُمُوعِ) سِتَّةَ عَشَرَ وَزْنَاً وَهِيَ:

١ - **فُعْلٌ، كَخَضِرٍ وَعُورٍ:**

وهو جمعٌ لما كان صفةً مشبهةً، على وزن «أفعل»، أو «فَعْلَاء» كأحمرٍ وحمراءٍ وحُمْرٍ، وأعورٍ وعوراءٍ وعُورٍ. وما كان منه كأبيضٍ مما عينه ياءً، كُجِرَ أوَّلُهُ في الجمع: كبيض.

٢ - **فُعْلٌ، كَصَبْرٍ وَكُتْبٍ وَذُرْعٍ:**

وهو جمعٌ لشيئين:

الأول: «فَعُول» بمعنى «فاعل» كصبورٍ وصُبرٍ، وَعَيُورٌ وَعُجُورٌ. وقد جمعوا، على خلاف القياس، نَذِيرًا وَخَشِينًا وَنَجِيًّا وَنَجِيَّةً على «نُذِرٍ وَخُشِنٍ وَنُجِبٍ».

الثاني: اسمٌ رباعي، صحيحُ الآخر، مزيدٌ قبل آخره حرفٌ مَدٌّ، ليس مختوماً ببناءِ التانيث: ككتابٍ وَكُتْبٍ، وَعَمُودٌ وَعُمُدٌ، وَقَضِيبٌ وَقُضْبٌ، وَسِرِيرٌ وَسُرِيرٌ. ولا فرقٌ أن يكونَ مذكراً كهذه الأمثلة أو مؤنثاً: كعَنَاقٍ^(٢) وَعُغْتَقٍ، وَذِرَاعٍ وَذُرْعٍ.

وشدُّ جمعُ خَشِيَّةٍ وَخَشَبٍ، وصحيفةٌ على خُشْبٍ وَصُحُفٍ.

وما قالوه من أنه: شدُّ جمعُ سَقْفٍ، وَرَهْنٍ، وَيَسْرٍ على «سُقْفٍ وَرُهْنٍ وَسُرٍّ» فهو غيرُ واقع، لأن هذه الجموع ليست لهذه المفردات، فالسُقْفُ: جمع «سَقِيفٍ»^(٣)، والرُهْنُ جمعُ «رِهَانٍ»، وهذا جمع «رَهْنٍ» فهي جمع الجمع، والسُرُّ: جمع «سَارٍ» وكل ذلك على القياس، وأما السُقْفُ وَالرُهْنُ وَالسُتْرُ، فجمعها: «سُقُوفٌ، وَرِهَانٌ، وَرُهُونٌ، وَسُتُورٌ» قياساً، لا «سُقْفُتٌ وَرُهْنُتٌ وَسُتْرُتٌ» شذوذاً.

(١) الشئ: بكسر التاء وفتح النون: الذي يكون بعد السيد في العربية، والذي يجيء ثانياً في السؤدد، ومثله = «الشيان» بضم فسكون، ويصح أن يطلق «الشئ والشيان» على من يكون دون الملك أو الأمير أو رئيس الجمهورية، كرئيس الوزراء، مثلاً، والشئ أيضاً: الأمير يعاد مرتين وأن تفعل الشيء مرتين، وفي الحديث لا شئ في الصدقة، يعني: لا تؤخذ الزكاة في السنة مرتين.

(٢) العناق: بفتح العين: الأثنى من أولاد المعز.

(٣) السقية: السقف كما في القاموس.

٣ - فَعْلٌ: كَفَرَفٌ وَحَجَجٌ وَكَبَّرٌ:

وهو جمعٌ لشيتين:

الأول: اسمٌ على وزن «فَعْلَةٌ» ككَفَرَفٌ وَغَرَفٌ، وَحَجَجٌ^(١) وَحَجَجٌ، وَمُدْيَةٌ^(٢) وَمُدَى.
وأما جمعُ «رُؤْيَا»^(٣) وَنُوبَةٌ^(٤) وَفَرِيَةٌ^(٥) على «رُؤْيٍ وَنُوبٍ وَفَرِيٍّ»، فهو مخالفتٌ للقياس.
وأما جمعُ النوبةِ^(٦) (بضم النون) على «نُوبٍ» فهو على القياس.
الثاني: صفةٌ على وزن «فُعْلَى» مُؤنثٌ «أفعلٌ» ككَبَّرَى وَكَبَّرٌ، وَصُغْرَى وَصُغْرٌ.

٤ - فَعْلٌ كَقَطَعٌ وَحَجَجٌ:

وهو جمعٌ لاسمٍ على وزن «فَعْلَةٌ» كقَطَعَةٌ وَقَطِيعٌ وَحَجَجٌ^(٧) وَحَجَجٌ، وَلِحِيَّةٌ، وَلِحَى، وَقَدِ
جَمَعُوا «قَصْعَةً» على «قَصْعٍ»، شُدُوذًا.

٥ - فَعْلَةٌ: كَهُدَاةٌ (وَأَصْلُهَا: هُدْيَةٌ)^(٨):

وهو جمعٌ لصفةٍ، مُعتَلَّةٌ الألام، لمذكرٍ عاقلٍ، على وزن «فاعلٍ»، كهَادٍ وَهُدَاةٌ، وَقَاضٍ
وَقَاضِيَةٌ، وَغَازٍ وَغَازِيَةٌ، وَجَاءَ شُدُوذًا، جمعُ كَمِيٍّ^(٩) وَسُرِيٍّ وَبَارِيٍّ^(١٠) وَهَادِرٍ^(١١) على «كَمَاةٍ وَسُرَاةٍ
وَبَرَاةٍ وَهُدْرَةٍ».

(١) الحججة: بضم الحاء: بضم الحاء: البرهان.

(٢) المدية، بضم الميم: السكين.

(٣) الرؤيا: ما يراه النائم. والرؤية ما يراه الإنسان في حالة اليقظة.

(٤) النوبة، بفتح النون: أن يتأوب القوم في أمر من الأمور، فيكون لكل واحد نوبة فيه، يقال: جاءت نوبتك والنوبة أيضاً: الفرصة، والجماعة من الناس، وهي أيضاً مصدر: «نابه الأمر نوباً ونوبة»، إذا أصابه ونزل به.

(٥) النوبة، بضم النون: المصيبة والنازلة، وهي الاسم من «نابه الأمر وانتابه»، أي: أصابه وحل به كما في لسان العرب.

(٦) الحججة، بكسر الحاء: السنة، والمرءة من الحجج، وهذه قياسها الفتح، لأن الكسر لما دل على الهيئة، والفتح لما دل على المرءة، لكنهم لم ينطقوا بها إلا بالكسر، كما قالوا: «رايته رية» بكسر الراء، والقياس «راية» بفتحها.

(٧) قلبت الياء ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، وهكذا قضاة وغزاة، أصلهما: قضية وغزوة، فعل بهما ما فعل يهداة.

(٨) الكمي: الشجاع، والمتكمي أي المتغطى المنتستر بأكله حربه وسلاحه، واشتقاقه من «كمى نفسه» أي سترها بالدرع والخوذة ويقال: «كمى شهادته وأكماها» أي كتمها وأخفاها.

(٩) البازي: طائر من الجوارح التي يصطاد بها، وإنما كان جمعه على «بزاة» شاذاً، مع كونه على وزن «فاعل»، لأنه اسم لا صفة.

(١٠) الهادر: الساقط، والرجل الذي لا يعتد به، يقال: هم هدره، أي ساقطون ليس بشيء، ويقال في جمعه أيضاً، «هدرة» بفتح الهاء والبدال وهو القياس.

٦ - فَعْلَةٌ: كَسْحَرَةٌ وَبَرَزَةٌ وَبَاعَةٌ:

وهو جمع لصفة، صحيحة اللام، لمذكرٍ عاقلٍ، على وزن «فاعل»: كساحِرٌ وسَحْرَةٌ، وكاملٍ وكَمَلَةٌ، وسافرٍ^(١)، وسَفْرَةٌ، وبارٍ^(٢) وبَرَزَةٌ، وبَانِعٌ، وبِاعَةٌ، وخائنٌ وخانَةٌ^(٣)، وشُدٌّ جمع سَرِيٍّ على «سراةٍ»، كما شُدَّ جمعه على «سراةٍ»، وقياسُ جمعه: «أسرياء»، كنيته وأنبياؤه.

٧ - فَعْلَى: كَمَرَضَى وَقَتْلَى:

وهو جمعٌ لصفةٍ على وزن «فَعْلِيٍّ»، تُدَلُّ على هُلُوكِ، أو تَوَجُّعِ، أو بَلِيَّةٍ، أو آفةٍ: كمرِضٍ ومَرَضَى، وقَتِيلٍ وَقَتْلَى، وجريحٍ وجرحى، وأسيرٍ وأسرى، وشَتِيْبٍ^(٤) وشَتَى، وزَمِينٍ^(٥) وزَمْنَى. وقد يكون هذا الجمعُ لغيرِ «فَعْلِيٍّ» يَمَّا يدلُّ على شيءٍ مما تَقَدَّمَ: كَهَلْكَى، ومَوْتَى، وحمقى وسُكْرَى، جمع: «هالكٌ وميتٌ»^(٦) وأحمقٌ وسكرانٌ.

٨ - فِعْلَةٌ: كَبِرْجَةٌ وَدَيْبَةٌ:

وهو جمع لاسم ثلاثي، صحيح اللام، على وزن «فَعْلٌ» كدُرُجٌ ودِرْجَةٌ^(٧)، ودُبٌّ ودَيْبَةٌ. وقد جمعوا قِرْدًا على «قِرْدَةٍ» وهادراً على «هِدْرَةٍ» على غير قياس.

٩ - فَعْلٌ: كَرُكْعٌ وَضُؤْمٌ:

وهو جمعٌ لصفة، صحيحة اللام، على وزن «فاعلٍ» أو «فاعلةٍ»: كراكعٌ ورُكْعٌ، وصائمٌ وضُؤْمٌ، ونائمٌ ونُؤْمٌ.

وقد يكون نادراً، من معتلِّ اللام: كغازٍ وغُرَّى، وشُدٌّ جمع نُفْسَاءِ^(٨) وغُرَيْدَةٍ^(٩)

(١) سفر الكتاب: كتبه، فهو سافر، أي كاتب.

(٢) البر، بكسر الباء، معنى يجمع أنواع الخير: كالصلة والاتباع في الإحسان والصلاح والتقوى والطاعة، والصفة منه «بر»، بفتح الباء وجمعه «أبرارٌ» و«بارٌ»، وجمعه «بررة».

(٣) جمع البائع «باعة»، وجمع الخائن «خانة» وأصلهما: «بيعة وخونة»، بفتح أولهما وثانيهما. وقد أعلا إعلال «هداة»، ويجوز ترك الإعلال في «خانة» فتقول: «خونة» على الأصل.

(٤) الشيت: العشت والمشت.

(٥) الزمن والزمن، بكسر الميم فيهما: المريض قد طال مرضه.

(٦) الميت، بتشديد الياء، جمعه: «موتى» والميت بسكونها، جمعه «أموات».

(٧) الدرج، بضم فسكون: وعاء المغزل، وسفط صغير تدخر فيه المرأة طيبها وأداتها، ويجمع في القلة قياساً على: أدراج.

(٨) النفاس، بكسر النون: ولادة المرأة، فإذا وضعت حملها فهي «نفساء» وتجمع أيضاً على «نفاسات» قياساً، وعلى «نفاس»، بكسر النون شذوذاً.

(٩) الغريدة: المرأة الحفرة الحبيبة «أي ذات الحياة»، والبكر والمغزاة، وتجمع أيضاً قياساً على «خزائد»، وشذوذاً على «خرد»، بضميتين.

وأعزل^(١) على «نفسٍ وعُزْدٍ وعُزْلٍ».

١٠ - فَعَالٌ، كَتَبْتُابٌ وَقَوَّامٌ،

وهو جمع لصفة، صحيحة اللام، على وزن «فاعلٍ» ككتابٍ وكتّابٍ، وقائمٍ وقَوَّامٍ، وصائمٍ وصَوَّامٍ.

ونذرَ مجيئُهُ من معتلّ اللام: كفازٍ وعُزَّاءٍ.

١١ - فَعَالٌ، كَجَبَابٍ وَصِعَابٍ،

وهو جمعٌ لستة أنواع:

الأول: اسمٌ أو صفة، ليست عينها ياءً، على وزن «فَعَلِيٍّ» أو «فَعَلِيَّةٍ». فالاسمُ ككعبٍ وكعابٍ، وثوبٍ وثيابٍ، ونارٍ ونيارٍ، وقصعةٍ وقصاعٍ، وجنَّةٍ وجنانٍ. والصفة كصعبٍ وصعبةٍ وصِعَابٍ، وضخمٍ وضخمةٍ وضِخَامٍ. ونذرَ مجيئُهُ من معتلّ العين: كضيعةٍ وضياعٍ، وضيْفٍ وضيافٍ.

الثاني: اسمٌ صحيحُ اللام غير مُضاعفٍ، على وزن «فَعَلِيٍّ» أو «فَعَلِيَّةٍ» كجَبَلٍ وجِمالٍ، وجِبَالٍ، ورقبةٍ ورقابٍ، وثمرةٍ وثمارٍ.

الثالث: اسمٌ على وزن «فَعَلٍ»: كذئبٍ وذئابٍ، وبئرٍ وبئارٍ، وظلٍ وظلالٍ.

الرابع: اسمٌ على وزن «فَعَلٍ»، ليست عينه واوًا، ولا لامه ياءً: كرمحٍ ورماحٍ، وريحٍ ورياحٍ، ودُهنٍ ودِهَانٍ^(٢).

الخامس: صفةٌ صحيحةُ اللام، على وزن «فَعِيلٍ» أو «فَعِيلِيَّةٍ»: ككريمٍ وكريمةٍ وكرامٍ، ومريضٍ ومريضةٍ ومِراضٍ، وطويلٍ وطويلةٍ وطِوالٍ.

السادس: صفةٌ على وزن «فَعْلَانٍ» أو «فَعْلِيٍّ» أو «فَعْلَانِيَّةٍ» أو «فَعْلَانِيَّةٍ» كعَطْشَانٍ وَعَطْشِيٍّ وعِطْشَانَةٍ^(٣) وَعِطْشَانٍ وَرِيَّتَانٍ وَرِيَّتَا وَرِيَاءٍ، وَتَدْمَانٌ وَتَدْمِيٌّ^(٤) وَتَدْمَانٌ وَتَدْمَانَةٌ^(٥) وَتَدْمِيٌّ،

(١) الأعزل: من لا سلاح له ويُجمع أيضاً قياساً على «عزل»، بضم فسكون، ويفان أيضاً: «هو عزل»، بضمّتين، بمعنى «أعزل كعصب»، وجمعه «أعزال»، كما قالوا: جنب وأجنب، شبهوهما بعنق وأعناق. وليست «الأعزال» جمعاً لأعزل أيضاً، كما قالوا: وإنما هي جمع لعزل.

(٢) الدهن، بضم الدال: ما يدهن به من زيت وغيره، وجمعه «دهان» بكسر الدال، وأما الدهان، في قوله تعالى: «فكانت وردة كالدّهان»، فهو اسم مفرد ومعناه: الجلد الأحمر.

(٣) يقال: عطشى وعطشانة (كما في القاموس ولسان العرب)، ومثلها سكرى وسكرانة، وهي لغة بني أسد، والتأنيث بالآلف هي اللغة الفصحى.

(٤) بمعنى: نادم ونادمة: فالتدمان، بمعنى التادم، مؤنثه «تدمي»، وهو ممنوع من الصرف.

(٥) بمعنى نديمٍ ونديمة، أي منادمٍ ومنادمة، فالتدمان بمعنى التديم، مؤنثه «تدمانة»، وهو، بهذا المعنى،

وَحُمَصَانٌ وَحُمَصَانَةٌ وَحِمَاصٌ^(١).

وما جُمع على «فِعَالٍ»، من غير ما دُكر، فهو على غير القياس، وذلك: كِرَاعٌ وَرَاعِيَةٌ وَرِعَاءٌ، وَقَانِمٌ وَقَانِمَةٌ وَقِيَامٌ، وَصَائِمٌ وَصَائِمَةٌ وَصِيَامٌ، وَأَعْجَفٌ^(٢) وَعَجْفَاءٌ وَعِجَافٌ، وَخَيْرٌ وَخِيَارٌ^(٣)، وَجَيِّدٌ وَجَيَادٌ، وَجَوَادٌ وَجَيَادٌ، وَأَبْطَحٌ وَبَطْحَاءٌ وَبَطَاحٌ^(٤) وَقُلُوصٌ وَقِلَاصٌ^(٥)، وَأَنْثَى وَأِنَاثٌ، وَنُطْفَةٌ وَنُطَافٌ^(٦)، وَفَصِيلٌ وَفِصَالٌ^(٧)، وَسَبْعٌ وَسَبِيعٌ، وَضَبَعٌ وَضِبَاعٌ^(٨)، وَنَفْسَاءٌ وَنِفَاسٌ، وَعُشْرَاءٌ وَعِشَارٌ^(٩).

١٢ - فَعُولٌ: كَقُلُوبٍ وَكُجُودٍ:

وهو جمعٌ لأربعة أشياء:

الأول: اسْمٌ على وزن «فَعِيلٍ» ككَبِدٌ وَكُجُودٌ، وَوَعِيلٌ وَوَعُولٌ، وَنَمِرٌ وَنُمُورٌ. وقد جاء في الشعر جمعُ نَمِرٍ على «نُمُرٍ» (بضمين) للضرورة، كأنه اختصر نُمُوراً.

الثاني: اسْمٌ على وزن «فَعْلٍ» ليست عينه واواً: كَقَلْبٍ وَقُلُوبٍ وَلَبِثٍ وَلَبِثٌ.

الثالث: اسْمٌ على وزن «فَعْلٍ»: كَجَمَلٍ وَحُمُولٍ، وَفِيلٍ وَفُيُولٍ، وَظَلٌّ وَظُلُولٌ.

الرابع: اسْمٌ على وزن «فَعْلٍ»: ليس معتلّ العين ولا اللام، ولا مُضاعفاً: كَبُرْدٌ وَبُرُودٌ،

منصرف، لأن «فعلان»، إذا كان تأنيبه بالياء، ينصرف: وإن كان يؤنث بالألف، يمتنع من الصرف.

(١) الخمصان بضم فسكون: الضامر البطن، وأصله من الجوع، من «خمص البطن» إذا خلا، والمخمصة:

المجاعة. والخمصة «بفتح فسكون» الجوعة. يقال: «ليس للبطنه خير من خمصة تبمها».

(٢) الأعجف: الهزيل.

(٣) الخير، بشديد الياء مكسورة: الفاضل ذو الخير، ومؤنثه خيرة.

(٤) الأبطح والبطحاء: مسيل فيه دفاق الحمصي، ومنه بطحاء مكة، وهو مسيل واديها، ويجمع الأبطح أيضاً

على أبطح والبطحاء على بطحاوات وهو قياس جمعهما.

(٥) القلوص: الناقة الشابة.

(٦) النطفة: الماء الصافي، قل أو كثر. وهي أيضاً: ماء الرجل والمرأة.

(٧) الفصيل: ولد الناقة إذا فصل عن أمه.

(٨) الضبع «بفتح فضم»، وهي لغة قيس، ويفتح فسكون، وهي لغة تميم، وهي مؤنثة، وقيل تقع على الذكر

والأنثى، وقد يقال فيها ضبعة، والذكر ضبعان «بكسر فسكون»، والأنثى ضبعانة، ويجمعان قياساً، على

ضباعين، وإذا أسكنت باء الضبع جمعتها في القلة قياساً على أضبع، وفي الكثرة على ضباع، وإذا

ضممتها، فجمعها على أضبع وضباع شاذ، فالأضبع والضباع جمعان شاذان للضبع «بضم الباء»، وقياسان

للضبع، بسكونها.

(٩) العشراء: بضم ففتح: الناقة التي مضى عليها من وقت الحمل عشرة أشهر، وتجمع أيضاً قياساً على

عشراوات، قال في المختار وليس في الكلام «فعلاء» تجمع على «فعال» إلا نساء وعشراء.

وَجُنْدٌ وَجُنُودٌ. وَشُدَّ جَمْعُ «حُصٍّ»^(١) عَلَى «حُصُوصٍ»، لِأَنَّهُ مُضَاعَفٌ.

وما كان على وزن «فَعْلٌ» (بفتح الفاء والعين) لا يُجْمَعُ عَلَى «فَعُولٍ»؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ قِيَاسَ جَمْعِهِ، إِلَّا الْفَاعِلَ مِنْهُ جَمَعُوهَا عَلَيْهِ: كَأَسَدٍ وَأَسُودٍ، وَشَجِنَ وَشُجُونٌ^(٢)، وَنَدَبٌ وَنُدُوبٌ^(٣)، وَذَكَرٌ وَذُكُورٌ، وَطَلَّلَ وَطَلُولٌ^(٤).

١٣ - فِعْلَانٌ: كَعِلْمَانٍ وَعِزْيَانٍ؛

وهو جمع لأربعة أشياء:

الأول: اسم على وزن «فَعَالٍ»: كَعِلْمَانٍ وَعِزْيَانٍ، وَضُؤَابٍ وَصُبْيَانٍ^(٥).

الثاني: اسم على وزن «فُعْلٌ»: كَجِرْدَانٍ وَجِرْدَانٍ، وَصُرْدَانٍ وَصُرْدَانٍ^(٦).

الثالث: اسم عينه واو، على وزن «فُعْلٍ»: كَكُحُوتٍ وَحِيتَانٍ، وَعُودٍ وَعِجْدَانٍ، وَنُورٍ وَنِيرَانٍ^(٨)، وَكُوزٍ وَكِيزَانٍ.

الرابع: اسم على وزن «فَعْلٍ»، ثانية ألف أصلها الواو: كَتَاجٍ وَتِيجَانٍ، وَجَارٍ وَجِيرَانٍ، وَقَاعٌ^(٩) وَقِيعَانٍ، وَنَارٍ وَنِيرَانٍ^(١٠)، وَبَابٍ وَبِيبَانٍ، وَالْأَلْفُ فِي الْمَفْرَدِ مُتَقَلِّبَةٌ عَنِ الْوَاوِ وَالْأَصْلُ: «تَوَجَّ وَجَوَّ وَفَوَّجَ وَتَوَوَّ وَبَوَّبَ».

وما جُمِعَ، غَيْرَ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ، عَلَى «فِعْلَانٍ»، فَهُوَ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ: كَصِئُونٍ^(١١) وَصِنُونٍ،

(١) الحصص، بضم الحاء: الزعفران، أو هو الورس. والورس: نبات كالسمسم يزرع في اليمن، يصبخ به، وصبغه خالص الصفرة، ضارب إلى الحمرة، ويشبه صبغ الزعفران، ويجمع في القلة قياساً على أحصاص، وحقه أن يجمع في الكثرة على حصاص ولكنني لم أر من ذكره من اللغويين ولا النحاة.

(٢) الشجن: الحاجة، والحزن، والههم والغصن والشعبة من كل شيء ويجمع في القلة على أشجان.

(٣) الندب، بفتح النون، بفتح النون: أثر الجرح، إذا لم يرتفع عن الجلد، وهو أيضاً الخطر «بفتح النون»، وهو ما يتراهن عليه في السابق.

(٤) الطلل: الشاخص من آثار الديار.

(٥) الصواب، بضم الصاد: بيض القمل. وواحدة صؤابه. والعامية تطلق الصببان على صفار القمل.

(٦) الجرذ بضم الفتح: نوع من الفأر.

(٧) الصرد، بضم الفتح: طائر أبيض البطن، أخضر الظهر، ضخم الرأس والمنقار له مخلب يصطاد به المصافير و صفار الطير.

(٨) النور: يجمع في القلة على «أنوار» وفي الكثرة على «نيران».

(٩) القاع: المستوي من الأرض، ومثله القيعية بكسر القاف.

(١٠) النار: تجمع قياساً في الكثرة أيضاً على «نيار» بكسر النون، وفي القلة على «أنوار».

(١١) الصنو: الأخ الشقيق، والعم، والابن، والمثل «أي الشبيه المماثل»، والمؤنث: «صنوة»، وفرع النخلة الثابت في أصلها، فإذا نبت في أصل النخلة نخلتان فأكثر، فكل واحدة صنو، والنخلتان صنوان «بصيغة

وغزالٍ وغِزْلانٍ، وصِوارٍ^(١) وصيرانٍ، وظلِّيمٍ وظلِّمان^(٢)، وخروفٍ وخِرْفانٍ، وقِنْوٍ وقِنوانٍ^(٣)، وحائِطٍ وحِيطانٍ، وجَسَلٍ وجَسَلانٍ^(٤)، وخِرْصٍ وخِرْصانٍ^(٥)، وخَيْطٍ وخَيْطانٍ^(٦)، وشَيْحٍ وشَيْحانٍ^(٧)، وضَيْفٍ وضَيْفانٍ، وشَيْخٍ وشَيْخانٍ، وفَصِيلٍ وفَصِلانٍ^(٨)، وصَبِيٍّ وصَبِيانٍ، وشُجَاعٍ وشُجَعانٍ^(٩).

١٤ - فُفْلانٍ، كَقُضْبانٍ وحُمْلانٍ؛

وهو جمعٌ لثلاثةِ أشياء:

الأول: اسمٌ على وزنٍ «فَعِيلٍ»: كَقُضْبِيٍّ وقُضْبانٍ، ورَغِيْفٍ ورُغْفانٍ، وكَثِيبٍ^(١٠) وكُثْبانٍ، وفَصِيلٍ وفَصِلانٍ^(١١)، وقَفِيرٍ وقُفْرانٍ^(١٢)، وبَعِيرٍ وبُعرانٍ، وقَفِيزٍ وقُفْرانٍ^(١٣).

الثاني: اسمٌ صحيحُ العينِ، على وزنٍ «فَعَلٍ»: كَحَمَلٍ وحُمْلانٍ^(١٤)، وذكرٍ ودُكرانٍ، وخَسْبٍ

المثنى، والجماعةُ صنوانٌ «بوزنِ غِزْلانٍ»، وقد يرادُ بالصنو كلُّ فرعٍ ينبتُ في شجرةٍ، نخلةٌ كانت أو غيرِ نخلةٍ، ويجوزُ في «صنوانٍ» كسرُ الصادِ وضمُّها.

(١) الصوار، بكسر الصاد وضمُّها: القَطِيعُ من البقرِ ووعاءُ المسكِ، وجمعُ الصوارِ على «صيرانٍ» شاذٌّ، باعتبار كسرِ أوله، وأما باعتبارُ ضمِّه فجمعه عليه هو القياسُ، كغلامٍ وغلمانٍ، كما ستعلم.

(٢) الظليم: ذكرُ النعامِ، والأُنثى: «ظليمة».

(٣) القنو بكسر القاف وضمُّها: عنقودُ النخلِ وهو كعنقودِ العنبِ، ويقالُ له أيضاً العذْبُ، بكسر فسكونٍ، والكِباسةُ، بكسر الكافِ، من كسرِ القافِ في «قنو» كسرُها في الجمعِ، ومن ضمِّها فإنه يضمُّها في الجمعِ.

(٤) الحمل: بكسر فسكونٍ: ولدُ الضبِّةِ حينَ يخرجُ من البيضةِ، والضبُّ: حيوانٌ يشبهُ الحرذونَ، والأُنثى «ضبة».

(٥) الخرص: بكسر الخاء وضمُّها: سنانُ الرمحِ، وحلقةُ الذهبِ والفضةِ، وحلقةُ القرطِ والحلقةُ الصغيرةُ، ويجوزُ في «الخِرْصانِ» كسرُ الخاءِ وضمُّها، باعتبار كسرِها في المفردِ وضمُّها فيه.

(٦) الخيط: بكسر الخاء: جماعةُ النعامِ.

(٧) الشيح، بكسر الشين: من نباتِ الباديةِ، ترعاه الأبلُ والخيلُ وهو طيبُ الرائحةِ.

(٨) إن كسرتُ الفاءَ في «فَصِلانٍ» كانتُ جمعاً شاذّاً، وإن ضممتُها فهي جمعٌ قياسيٌّ كما ستعلم.

(٩) جمعُ الشجاعِ «شجَعانٍ» بكسر الشينِ شاذٌّ، وإن كانَ على وزنِ «فَعالٍ» كغلامٍ وغلمانٍ لأنه صفةٌ، وهذا الوزنُ إنسا هو للأسماءِ، لا للصفاتِ: وكذا إذا قلتُ «شجَعانٍ» بضمِّ الشينِ، فهو جمعٌ شاذٌّ أيضاً كما ستعلم.

(١٠) الكثيبُ بفتحٍ فكسر: التلُّ من الرملِ.

(١١) الفَصِلانُ، بالضمِّ: جمعٌ قياسيٌّ لفَصِيلٍ، وجمعه على «فَصِلانٍ» بكسرِ الفاءِ جمعٌ له شاذٌّ كما تقدم.

(١٢) القَفِيرُ: بفتحٍ فكسر: خليةُ النحلِ والزنبيلِ والطعامُ بلا آدم.

(١٣) القَفِيزُ: نوعٌ من المكابيلِ.

(١٤) الحملُ، بفتحيتين: الخروفُ.

وَحُسْبَان، وَجُدَعٍ وَجُدَعَان^(١).

الثالث: اسمٌ صحيحُ العيين، على وزن «فَعْلٌ»: كظَهْرٍ وظَهْرَان، وبطنٍ وبُطْنَان، وَعَيْدٍ وَعُيْدَان^(٢)، وَرَكْبٍ وَرُكْبَان^(٣). وَرَجَلٍ وَرَجْلَان^(٤).

وما ورد، من غير هذه الثلاثة، مجموعاً على «فَعْلَان»، فهو على غير القياس: كواحِدٍ وَوَحْدَان، وَأَوْحَدٌ وَأُحْدَان^(٥)، وَجِدَارٍ وَجُدْرَانٍ وَذَيْبٍ وَذُؤْبَان^(٦)، وَرَاعٍ وَرُوعِيَان، وَشَابٍ وَشُبَّان، وَخَرَصٍ وَخُرَصَان^(٧)، وَرُقَاقٍ وَرُقُقَان^(٨)، وَرِزٍّ وَرِزْقَان^(٩)، وَحَاتِرٍ وَحُورَان^(١٠)،

(١) الجُدَع، يفتحين: ما كان من أولاد الشياه في السنة الثانية، وما كان من أولاد البقر وذوات الحافر، كالخيل ونحوها، في الثالثة، وما كان من الجمال في الخامسة أو السادسة والأنثى «جُدَعَةٌ» وإنما جمموه على «فَعْلَان» مع أنه صفة، وفَعْلَانٌ ليست لشيء من الصفات لأنهم أجروه مجرى الأسماء. فهو اسم لذكر الحيوان إذا بلغ هذه السنين «والجُدَع» أيضاً الشاب الحدث. ومنه «الدهر جُدَعٌ أَبَدٌ» أي: لا يهرم فهو جديد دائماً كأنه شاب، ويقال: «وهو في هذا الأمر جُدَعٌ» أي هو حديث عهد فيه.

(٢) العبد في الأصل صفة، وقد تنوَّس في معنى الوصفية بعد استعماله الأسماء كما تقدم في الكلام على جموع القلة.

(٣) الركب: اسم لفظه مفرد ومعناه جمع. فهو للجماعة من أصحاب الإبل في السفر، وربما أطلق على أصحاب الخيل، وجمعه: «رُكْبَانٌ» بضم الراء، وليس هو بجمع «راكب» كما قال بعض اللغويين والنحاة وجعلوها جمعاً شاذاً له. وليست «الرُكْبَان» جمعاً شاذاً لراكب على الصحيح، بل هي جمع «ركب» كما ذكرنا، وقد خرج الركب عن معنى الوصفية إلى معنى الاسمية فهو اسم للجماعة المذكورين، ولاستعماله استعمال الأسماء جاز جمعه على «رُكْبَان».

(٤) الرجل يفتح فسكون: اسم بمعنى الرجل وهو الماشي على رجله، وليست الرجلان جمعاً للراجل ولا لغيره مما ذكره اللغويون الذين يذكرون عدة أسماء ثم يتبعونها بعدة جموع فيتوهم من لا خبرة له أن كل واحد من هذه الجموع جمع لما تقدمه من الأسماء. والنحاة يذكرون أن «الرجلان» جمع للراجل على الشذوذ والحق أنها جمع للرجل، يفتح فسكون كما ذكرنا.

(٥) تقول: فلان أوحد زمانه وواحد دهره ولا واحد له: أي لا نظير له، و«أحدان» أصله: «وحدان» فهزته مبدلة من الواو، وتقول: أوحدته الله، أي: جعله واحد زمانه.

(٦) الذئب: كلب البر. والواحدة «ذئبة» ويجوز ترك الهمزة، فيقال «ذئب» والذؤبان أيضاً: صعاليك البادية ولصوصها، لأنهم كالذئاب.

(٧) يجوز في «الخرصان» كسر الخاء وضمها، كما تقدم، وكلاهما جمع شاذ.

(٨) الرُقَاق، بضم الزاي: طريق ليس بالمتسع، نافذاً كان أو غير نافذ فإن كان الطريق غير نافذ، فهو «الردب» يفتح الراء وسكون الدال، والرُقَاق يذكر ويؤث: وأهل الحجاز يؤثون الرُقَاق والطريق والسبيل والسوق والصراط: وتميم تذكر ذلك، كما في المصباح، نقلاً عن الأَخْفَش.

(٩) الرُق، بكسر الزاي: السقاء، وهو الظرف الذي ينقل فيه الماء، ويجمع قياساً في القلة على وزن «أرُقَاق»، وفي الكثرة على «رُقَاقٍ» بكسر الزاي.

(١٠) الحاتر مجتمع الماء، وحوض يسيل إليه مسيل ماء الأمطار، والمكان المعطش من الأرض، والبستان،

وَحُورٍ وَحُورَانٍ^(١)، وَشُجَاعٍ وَشُجَعَانٍ، وَأَسْوَدٌ وَسُودَانٍ، وَأَحْمَرٌ وَحُمْرَانٍ، وَأَبْيَضٌ وَبَيْضَانٍ، وَأَعْمَى وَعُمَيَانٍ، وَأَعْوَرٌ وَعُورَانٍ.

والذي نراه: أن «السودان» وما بعدها، إنما هي جمع: «سود، وحمَر، وبَيْض، وعمي، وعور»، وأن هذه هي جمع: «أسود، وأحمر، وأبيض، وأعمى، وأعور».

ومع هذا فجمعها على فعلان مخالف للقياس.

١٥ - فُعْلَاءٌ: كُنْبَهَاءٌ وَكُرْمَاءٌ:

وهو جمعٌ لشئيين:

الأول: صفةٌ لمذكر عاقل على وزن «فَعِيلٍ»، بمعنى «فاعل»، صحيحة اللام، غير مُضاعفة، دالة على سجية مدح أو ذم، كنبِيٍّ وَنُبَهَاءٍ، وَكُرِيمٍ وَكُرْمَاءٍ، وَعَلِيمٍ وَعُلَمَاءٍ، وَعَظِيمٍ وَعَظَمَاءٍ، وَظَرِيفٍ وَظَرَفَاءٍ، وَسَمِيحٍ وَسَمَحَاءٍ^(٢)، وَشَجِيحٍ وَشُجَعَاءٍ^(٣)، وَلَتِيمٍ وَلُؤْمَاءٍ، وَبِخِيلٍ وَبُخْلَاءٍ، وَخَشِينٍ وَخَشَنَاءٍ^(٤)، وَسَمِيحٍ وَسَمَحَاءٍ^(٥) وَجَبِينٍ وَجُبْنَاءٍ^(٦). أو تدل على مشاركة: كشرِيكٍ وَشُرَكَاءٍ، وَجَلِيسٍ وَجُلَسَاءٍ، وَخَلِيطٍ وَخُلَطَاءٍ، وَرَفِيقٍ وَرُفَقَاءٍ، وَعَشِيرٍ وَعَشْرَاءٍ، وَنَدِيمٍ وَنُدَمَاءٍ، وهي بمعنى: مُشَارِكِيٍّ، وَمُجَالِسِ، وَمُخَالِطِ، وَمُرَافِقِيٍّ، وَمُعَايِرِ، وَمَنَادِمِ.

الثاني: صفةٌ لمذكر عاقلٍ، على وزن «فاعلٍ» دالةٌ على سجية مدحٍ أو ذمٍّ: كعالمٍ وَعُلَمَاءٍ، وَجَاهِلٍ وَجُهَلَاءٍ، وَصَالِحٍ وَصُلَحَاءٍ، وَشَاعِرٍ وَشُعْرَاءٍ.

وشذَّ جمع جبانٍ على «جُبْنَاءٍ».

١٦ - أفعِلَاءٌ: كَأَنْبِيَاءٍ وَأَشْنَاءٍ

وهو جمع لصفةٍ على وزن «فَعِيلٍ» متعلِّة اللام، أو مضاعفة.

ويجمع أيضاً على «حيران» بكسر الحاء، وهذا أيضاً جمع شاذ كما علمت.

(١) الحوراء: بضم الحاء: ولد الناقة من ساعة ما يولد إلى أن يفصل عن أمه فإذا فصل عنها فهو «فصيل»، يجمع أيضاً على «حيران» بكسر الحاء قياساً، كغلامٍ وغلمانٍ.

(٢) السميح: الجواد، صفة من الجود وهو «سمح» أيضاً وهي «سمحة».

(٣) الشجيع: الشجاع، ويجمع قياساً على «شجعان» بضم الشين. وليس «الشجعان» جمعاً لشجاع شذوذاً، كما نذروا: وإنما هو جمع لشجيع على القياس، والشجاع يجمع شذوذاً على «شجعان».

(٤) الحشبن: الحشن الطبع، وأما ضد الناعم فهو «الخشن»، بكسر الشين.

(٥) السميح: القبيح، ومثله سمح، ولبن سمح: لا طعم له.

(٦) الجبين: الجبان، وجمعه (جبناء)، وقد جمعوا، شذوذاً، جباناً على (جبناء)، شبهوه بجبين، لأنه مثله في الوصفية وعدد الأحرف وزيادة حرف المد.

فالمعتلة اللام: كنبى وأنبىاء، وصفني وأصفياء، ووصني وأوصياء، وولي وأولياء.
والمضاعفة: كشدييد وأشدءاء، وعزيز وأعزءاء، وذليل وإذلاء.

صيغ منتهى الجموع

من جموع الكثرة جمعٌ يقال له: «منتهى الجموع» و«صيغة منتهى الجموع» وهو كلُّ جمع كان بعد ألف تكسيره حرفان^(١)، أو ثلاثة أحرف وسطها ساكنٌ: كدراهمَ ودنانيرَ.

وله تسعة عشرَ وزناً. وهي كلها لمزيدات الثلاثي، وليس للرُّباعي الأصول وخماسيته إلا «فعاليلٌ وفعاليلٌ» ويشاركهما فيهما بعضُ المزيد من الثلاثي، كما ستري.

١ و ٢ - فعاليلٌ وفعاليلٌ: كدراهمَ ودنانيرَ:

ويُجمعُ على «فعاللٍ» كلُّ اسم رباعيِّ الأصول، مجردٌ، كدرهم ودراهمَ، والمزيدُ فيه منه: كغُضْفَر^(٢)، و«غُضْفَرٍ»، والأسماءُ الخماسيةُ الأصولِ المجردةُ: كسفرجل وسفارج^(٣)، والمزيدُ فيه منه: كغُضْفَر^(٤) و«غُضْفَرٍ».

ويُجمعُ على «فعاليلٍ» ما كان من ذلك مزيداً قبل آخره حرفٌ علّةٌ ساكنٌ: كقرطاس^(٥) وقرطاسٍ، وفردوس^(٦) وفردوسٍ، وقنديل وقناديل، ودينار ودنانير.

ويلحقُ بالرباعيِّ المجردِ ومزيده (من حيثُ جمعه على فعاللٍ أو فعاليلٍ) ما يُشبههما من الثلاثي المزيد في حشوه، أو في آخره، حرفٌ صحيح.

فالمزيدُ في حشوه: كسُئِلَ^(٧) وسنابل، وقُمِسَ^(٨) وقمامس، وسكين وسكاكين،

(١) ألف التكسير: هي التي تزداد في بعض جموع الكثرة.

(٢) الغضفر: الأسد.

(٣) بحذف آخره، وذلك بأن الاسم إذا تجاوز أربعة أحرف، ولم يكن رابعه حرف علة ساكناً، فإنه يرد إلى الرباعي، بالحذف عند جمعه أو تصغيره، كما ستعلم.

(٤) العندليب طائر حسن الصوت، يصوت الرواناً من الأصوات، ويسمى الهزار، والبلبل، والعندل أيضاً، وعندل العندليب: صوت، والعندلة: تصويته.

(٥) القرطاس: ما يكتب فيه، والصحيفة من أي شيء كانت، والهدف يتصب ليرمى إليه، يقال: رمى قرطاس، أي أصاب القرطاس، أي الهدف.

(٦) الفردوس: الجنة، والبستان، من الأودية: ما تنبت ضرورياً من الثبت، وهو يؤنث ويذكر، والفردوس كلمة اشترك فيها كثير من اللغات، وقال الفراء هو عربي، واشتقاقه من الفردسة، وهي السعة.

(٧) السنبل: واحده «سنبلة»، ويقال: سنبل الزرع، إذا أخرج سنبله، والنون فيه زائدة لأنه يقال فيه أيضاً: (سبل بفتحين)، وواحد (سبلة)، ويقال: أسبل الزرع أي: أخرج سبله.

(٨) القمس، بضم القاف وتشديد الميم مفتوحة: الرجل الشريف، والميم الثانية من الميم الثانية من الميم

وسفود^(١) وسفافيد، وفروخ^(٢) وفراريخ، والمزید في آخره: كسدم^(٣) وسداقم، وقسحم وقساحم، وقعدد^(٤) وقعداد، وسرحان وسراحين، وشمال^(٥) وشماليل.

«أما الثلاثي الأصول، الذي زيادته في أوله: كإصبع، المزید فيه حرف علة في حسوه، كخاتم وكودن^(٦) وصيرف، وصحيفة، وعجوز، أو في آخره: كجلى وكوسى، فله غير «فعاليل» من صيغ منتهى الجموع الآتي بيانها:

٣ و٤ - أفاعيل وأفاعيل: كأنامل وأصابير:

ويجمع على «أفاعل» شيان:

الأول: ما كان على وزن «أفعل»، صفة للتفضيل: كأفضل وأفاضل.

فإن كان صفة لغير التفضيل: كأحمر وأزرق وأسود وأعرج وأعمى، لم يُجمع عليها وإنما يُجمع على «فُعل» كحمر وزُرق، كما تقدم، إلا إذا خرج عن معنى الوصفية إلى معنى الاسمية، فيجمع هذا الجمع: كأسود (للحية) وأساود، وأجدل (للصقر) وأجادل، وأدهم (للقيد) وأداهم. ومثل: أحمر وأزرق وأعرج وأعمش (أعلاماً)، فتجمع على «أحامر»، وأزارق، وأعارج، وأعامش».

الثاني: اسم على أربعة أحرف، أوله همزة زائدة: كإصبع وأصابع، وأنملة وأنامل، ولا يعتد بعلامة التانيث التي تلحقه، كما رأيت.

وكذا لا يعتد بها في كل الصيغ التي ستذكر.

ويُجمع على «أفاعيل» ما كان من ذلك مزيداً قبل آخره حرف مدّ، كأسلوب وأساليب، وإصابة وأصابير^(٧).

المشدة زائدة، لمقطها في (قوس) وهو الأمير والملك الشريف.

(١) السفود، يفتح السين وتشديد الفاء مضمومة، الحديدية التي يشوى بها اللحم.

(٢) الفروخ: السبيل الذي استبان عاقبته وانعقد به.

(٣) الشدم: الواسع الشدق، وهو جانب الفم.

(٤) القعدد، بضم القاف والذال: الجبان اللئيم القاعد عن الحرب وعن المكارم، يقعد فلا ينهض إليها، وهو أيضاً الخامل، واللئيم من الحبس، والذي يقعد به نسيه.

(٥) الشمال: الناقة السريعة، ومثلها (الشمليل والشمال) والكل بكسر الشين، يقال: شمل الرجل وانشمل وشمل تشميلاً وشملل، أي أسرع، واللام الثانية في شمالل وشمليل زائدة.

(٦) الكودن، الفرس الهجين والفيل، والبغل، والحمار، والبرذون، واشتقاقه من الكدانة، وهي الهجنة، والكودن أيضاً، البلبد، والثقليل، وكودن الرجل: أبطأ في مشيه.

(٧) الإصابة، الحزمة من الكتب والسهام.

ومثل: «آدم»^(١) وزنه «فاعل»؛ لأنه أصله: «آدم»، قلبت همزته الثانية مدة، ويجمع على «أوادم» على وزن «أفاعل» لا على وزن «فواعل» كما قالوا: وذلك لأن الهمزة في أوله هي زائدة، وهي همزة «أفعل» الصفة المنقول عنها الاسم، فهي كهمزة «أجدل» نثبها في الجمع كما نثبها في «أجادل».

وتقول في جمع أول: «أوائل» بوزن «أفاعل»؛ لأن «أول» أصله «أوال» أو «أول»^(٢) وكلاهما وزنه «أفعل».

وهكذا تقول في كل ما كان على وزن «أفعل» من الأسماء أو الصفات التي تشبه ما ذكرنا.

٥ و ٦ - تفاعل وتفاعيل، كتجارب وتساويح:

ويُجمع على «تفاعل» اسم على أربعة أحرف، أوله تاء زائدة: كتنبيل^(٣) وتنايل، وتجريه وتجارب.

ويجمع على «تفاعيل» ما كان منه مزيداً قبل آخره حرف مد: كتقسيم وتقسيم، وتسيبحة وتسايبح، وتنايل وتنايل وتنايل، وتفرج وتفرج^(٤).

٧ و ٨ - مفاعل ومفاعيل: كمساجد ومصاييح:

ويجمع على (مفاعل) ما كان على أربعة أحرف، أوله ميم زائدة: كمسجد ومساجد، ومكنسة ومكانس.

(١) آدم، أبو البشر صلوات الله عليه والآدم في الأصل: الأسمر، والأثنى، (أدماء) واشتقاقه من الأدمة (بضم الهمزة) وهي السمرة، وجمعه: «آدم» بضم فسكون، كأحمر وحمر» ويجمع أيضاً على «أدمان» كأنها جمع الجمع، ومرجع الاشتقاق إلى معنى الأرض لأن الأديم هو وجه الأرض، وهو ضارب اللون إلى السمرة، ومنه الأديم: للجلد الأحمر وآدم «عليه السلام» مخلوق من أديم الأرض، من التراب: فهذا وجه تسميته بذلك، وقد اتفقت اللغات السامية على هذه التسمية، ومنها سرى إلى غيرها من اللغات، وآدم، الذي يجمع على «أوادم» هو ما سمي به، أما إن كان صفة، فيجمع على «آدم» قياساً، وعلى «أدمان» شذوذاً.

(٢) أول: إن اعتبرت أنه مشتق من «وأل إليه يئل والاء» بمعنى: لجأ إليه كان أصله: «أوال»، وإن اعتبرت أن اشتقاقه من «أل يؤول أؤلاً» بمعنى: رجع وعاد، كان أصله «أول» وكلا الاشتقاقين صحيح، لأن الالتجاء والرجوع يرجعان إلى معنيين متقاربين، لأن الأول هو ملجأ يرجع إليه الثاني، أو مرجع يلجأ إليه.

(٣) التنبيل: «بوزن درهم» والتنبال والتنبالة «بكسر أولهما والتنبول بضم أوله» القصير، والتاء فيه زائدة، واشتقاقه من «التبيل» بفتح النون والباء، وهي صغار الحجارة، والتبلة بضم فسكون: اللقمة الصغيرة، والحجر الصغير.

(٤) التفاريح: خروق القباء والدرازين «أي فتحاتهما»، وفتحات الأصابع، والمفرد «تفراج» بكسر فسكون، و«التفريجة» بكسر فكسر، مثل التفراج وقد جمعها في القاموس على تفاريح، وحقها أن تجمع على «تفارج» بلا ياء.

(وما كان منه ثالث حرف مد «والحرف هنا لا يكون إلا أصلياً، أو منقلباً عن أصل»، فإن كان ياء أبقيتها على حالها، كمصيف ومصايف، ومعيشة ومعایش، ومعية ومعایب.

وإن كان منقلباً عن أصل رددته إلى أصله: كمفازة ومفاوز «واشتقاقها من الفوز» ومغارة ومغاور «واشتقاقها من الغور» ومنارة ومناور «واشتقاقها من النور»: ولا يجوز قلب حرف المد هنا همزة؛ لأنه ليس بزائد كما هو في صحيفة وصحائف، ومدينة ومدائن، وسحابة وسحاب وكلمها بوزن «فعاثل» إلا ما شذ من قولهم: مصيبة ومصائب، وحقها أن تجمع على «مصاوب»، لكن العرب قد أجمعت على همز «المصائب» وقد قيل: «همزة المصائب من المصائب» على أنها قد جُمِعَتْ أيضاً على مصاوب، كما هو القياس.

وكذا قالوا في جمع منارة: «مناور» على القياس، و«مناثر» على الشذوذ).

ويجمع على «مفاعيل» ما كان من ذلك مزيداً قبل آخره حرف مد: كمصباح ومصابيح، ومطمورة ومطامير^(١)، وميثاق ومواثيق.

٩ و ١٠ - يَفَاعِلُ وَيَفَاعِيلُ: كَيَحَامِدُ وَيَحَامِيمُ؛

يُجْمَعُ عَلَى «يَفَاعِلُ» اسْمٌ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ، أَوَّلُهُ يَاءٌ زَائِدَةٌ: «كَيَحْمَدُ»^(٢) وَيَحَامِدُ، وَيُعْمَلُ^(٣) وَيَعَامِلُ.

ويُجْمَعُ عَلَى «يَفَاعِيلُ» مَا كَانَ مِنْهُ مُزِيداً قَبْلَ آخِرِهِ حَرْفٌ مَدٌّ: «كَيَحْمُومُ»^(٤) وَيَحَامِيمُ، وَيَنْبُوعٌ وَيَنْبَاعٌ.

١١ و ١٢ - فَوَاعِلُ وَفَوَاعِيلُ: كَخَوَاتِمَ وَطَوَاحِينَ؛

يُجْمَعُ عَلَى «فَوَاعِلُ» ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ:

الأوَّلُ: اسْمٌ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ، ثَانِيهِ وَاوٌ، أَوْ أَلْفٌ زَائِدَتَانِ: «كِكُوْثِرُ»^(٥) وَكُوَاثِرٌ وَخَاتِمٌ وَخَوَاتِمٌ، وَجَوَاثِرُ^(٦) وَجَوَاثِرُ،

(١) المطمورة: حفرة يطمر فيها الطعام «أي القمح ونحوه» أي يخبأ، وطمرها يطمرها طمراً «بوزن نصر ينصر»، ملاها، والمطمور أيضاً: البيت يبنى في جوف الأرض.

(٢) يحمد «بوزن المضارع من حمد»: اسم علم على رجل، فهو علم منقول عن الفعل المضارع.

(٣) اليعملة: الناقة النجيبة المعتملة المطبوعة على العمل، والجمل، يحمل، ولا يوصف بهما، إنما هما اسمان.

(٤) اليعموم: الدخان الشديد السواد، والأسود من كل شيء.

(٥) الكوثر: السيد الكثير الخير والمعطاء - والنهر - ونهر في الجنة - والكثير من كل شيء.

(٦) الخاتم: يجوز فتح تائه وكسرها، ومثله الطابق والقالب والطابع، يجوز فيها فتح ما بعد الألف وكسره.

(٧) الجائر: الخشبة المعترضة بين حائطين، تحمل خشب البيت، وتوضع عليها أطراف الخشب، ويجمع أيضاً

وخالفه^(١١) وخوالف، وناصية ونواصي^(١٢) وناقفاء ونوافق^(١٣) إلا ما كان منه معتل العين واللام، فيجمع على مثال «فعالي» (بفتح الفاء واللام): «كزاوية وزوايا^(١٤)، وراوية وروايا^(١٥)، وحاوية وحاوياء وحاويا»^(١٦).

الثاني: ما كان من الصفات على وزن «فاعل»، للمؤنث: «كحائض وحوائض، وطالِق وطوالق، وناهد ونواهد»^(١٧).

أو للمذكر غير العاقل: «كصاهل وصواهل، وشاهق وشواهق». وشذ جمعهم: «هالكاً وناكساً وفارساً» من المذكر العاقل، «هواجس ونواكس وفوارس».

الثالث: ما كان من الصفات على وزن «فاعلة»: «ككاتبة وكواتب، وشاعرة وشواعر، وخاطئة وخواطىء»^(١٨)، وخاطية وخواط^(١٩).

وما كان منه يوصف به المذكر والمؤنث، فيجمع على «فواعل» أيضاً «كخالفه وخوالف».

ويجمع على «فواعيل» ما كان من ذلك مزيداً قبل آخره حرف مد: «كطاحونة وطواحين، وطومار وطوامير»^(٢٠).

في القلة على «أجوزة» وفي الكثرة على «جوزان» بضم الجيم وكلاهما من شواذ الجمع، كما علمت من قبل.

(١) الخالفة: عمود من أعمدة الخيمة في مؤخرها، والمرأة سميت بذلك لتخلفها في بيتها عن الغازين والمرتحلين والكادحين والرجل الأحق، والرجل لا خير فيه، والكثير الخلاف والذي يتخلف عن عمل الرجال.

(٢) الناصية مقدم الرأس حيث ينبت الشعر وهي أيضاً شعر مقدم الرأس وتسمى «الطرة».

(٣) الناقفاء: حفرة كالنفق يحفرها اليربوع، وهو نوع من الفأر، طويل اليدين قصير الرجلين جداً.

(٤) الزاوية: ركن البيت.

(٥) الراوية: البعير، أو البخل، أو الحمار، الذي يستقى عليه الماء: وأصله من «روى البعير الماء يرويه» أي حملة. فهو راوية، والثاء فيه للمبالغة. ثم أطلق الراوية على كل دابة يستقى عليها. ومنه يقال: «رويت الحديد» إذا حملته ونقلته. «ورويت فلاناً الحديث ترويه» من باب التفعيل.

(٦) الحوايا: الأمعاء ومفردها حاوية وحاوياء وحوية.

(٧) الناهد: من برز ثديها وتكعب وارتفع. والنهد: الثدي، سمي به لارتفاعه ومنه «فرس نهد» أي مرتفع.

(٨) الخاطئة «بالهمز»: اسم فاعل من «خطى» يخطئ خطأً - بوزن علم يعلم علماً - بمعنى أذنب والخطء «بكسر فسكون» والخطيئة: الذنب. والخطأ «بفتحتين» والخطاء «بالمد»: ضد الصواب يقال: «أخطأ يخطئ» إخطاء فهو مخطئ» إذا فعل غير الصواب عامداً كان أو غير عامد.

(٩) الخاطية «بالياء» اسم فاعل من خطأ يخطو خطأً إذا مشى، فهو خاط وخطيئة وهي خاطية وجمعها الخواطي بالياء: فإذا حذف الياء قلت: خواط.

(١٠) الطومار: الصحيفة يكتب فيها.

واعلم أن الجواهر والجوارب والكواعد والطواجن^(١) ونحوها، من الجموع التي مفرداتها معربة، ليس وزنها فواعل، كما قالوا، وإنما هو فعائل، وكذلك اليواقيت، والشواهين، والجواميس والخواتين^(٢) ونحوها، ليس وزنها فواعيل، وإنما هو فعائل؛ لأن وزن فواعل وفواعيل لما كان ثانيه ألفاً أو واواً زائدتين.

وهذه الكلمات أعجمية معربة، ولا يجوز أن يحكم بزيادة حرف في كلمة غير عربية، إذ لا وجه للحكم بزيادة حرف في كلمة غير عربية، إذ لا وجه للحكم بالزيادة. فالألف والواو فيها أصليتان، كالدال في درهم والراء في قرطاس، هذا هو الحق عند التحقيق.

١٣ و١٤ - فياعل وفياعيل: كصيارف ودياجير:

ويجمع على «فياعل» ما كان على أربعة أحرف، ثانيه ياء زائدة: «كصيارف ودياجير»^(٣) وهيزعة وهيزاع^(٤).

ويجمع على «يفاعيل» ما كان منه مزيداً قبل آخره حرف مدّ: «كديجور ودياجير»^(٥)، وصيخود وصياخيد^(٦)، وصيداح وصياديح^(٧).

١٥ - فعائل: كضحائف وسحائب وكرائم:

ويُجمعُ عليها شيطان:

«الأول»: اسم مؤنث، على أربعة أحرف، قبل آخره حرف مد زائد، سواء أكان تأنيثه

(١) ومفرداتها: جوهر وجورب وكاغد بفتح الغين وطاجن بكسر الجيم وفتحها والكاغد: ما يكتب فيه. والطاجن: المقلاة يقلى عليها. ومثله الطيجن. والطنجن: القلي، والمطنجن بتشديد الجيم مفتوحة: المقلي في الطاجن.

(٢) ومفرداتها: ياقوت وشاهين وجاموس وخاتون. والشاهين: طائر من الجوارح، والخاتون: المرأة الشريفة، وربة البيت المتصرفة فيه. وهي كلمة أعجمية، تكلم بها الفرس والترك، ولم تعرب فهي من الدخيل، وعريتها عقيلة وجمعها عقائل.

(٣) الصيارف والصيرفي: النقاد، والمحتمل في الأمور المتصرف فيها المجرب لها، وهما أيضاً: صراف الدراهم المعروف، وجمع الصيرف: صيارف، وجمع الصيرفي صيارفة: والتاء بدل من ياء النسبة في الجمع كما ستعلم.

(٤) الهيزعة: الخوف، والجلبة في القتال.

(٥) الديجور: الظلمة.

(٦) الصيخود: الصخرة العظيمة التي لا يرفعها شيء، ولا يعمل فيها الحديد. والمادة ترجع إلى معنى الشدة. ومنه يوم صيخود أي شديد الحرارة. وصخذ يومنا: اشتد حره. والصيخود: عين الشمس.

(٧) الصيدح والصيداح والمصاح والصداح: من يرفع صوته بالغناء. وصدح الطائر والإنسان يصدح صدحاً بوزن منع يمنع منعاً: غنى رافعاً صوته.

بالعلامة «كسحابة وسحائب، ورسالة ورسائل، وذؤابة^(١) وذؤائب، وحمولة وحمائل^(٢) وصحيفة وصحائف، وخليفة وخاليف، وحلوبة^(٣) وحلائب، وركوبة^(٤) وركائب، ونطيحة ونطائح، وذبيحة وذبائح^(٥)، أم كان مؤنثاً بلا علامة: «كشمال (بفتح الشين) وشمال (بكرها) وشمائيل^(٦)، وغُفاب^(٧) وعقائب، وعجوز^(٨) وعجائز، وسعيد^(٩) (علم امرأة) وسعائد، تقلب حرف المد في كل ذلك همزة.

وأما نحو: «عروب^(١٠) ونوار^(١١) وجبان^(١٢).....

- (١) الذؤابة: الضفيرة من الشعر، إذا كانت مرسلة. فإن كانت ملوية: فهي عقيصة، وجمعها عقائص.
- (٢) الحمولة: ما يمد للحمل عليه من الحيوان: جملاً كان أو حماراً أو غيرهما. وسواء أكانت عليه الأحمال أم لم تكن.
- (٣) الحلوبة والحلوب من الإبل والغنم ونحوهما، ذات اللبن.
- (٤) الركوبة: ما يركب، ومثلها الركوب. وأصلها الناقة تركب، ثم استعير لكل مركوب.
- (٥) النطيحة: اسم الذي يموت من النطح، والذبيحة: اسم لما يذبح من الحيوان للأكل، وهما في الأصل بمعنى منطوحة ومذبوحة، غلبت عليهما الأسمية فلحقتهما التاء لا فرق بين أن يكون المنطوح والمذبوح ذكراً أو أنثى.
- (٦) الشمال، بفتح الشين: ريح تهب من جهة القطب، ويجوز فيها الهمزة، فيقال «شمال»، و«الشمال» بكسر الشين مقابل اليمين.
- (٧) العقاب بضم العين: طائر من الجوارح، أنثى، وقيل: إنه يقع على الذكر والأنثى، فباختار أنه أنثى يجمع في القلة على «أعقب» قياساً، وباختار أنه ذكر يجمع على أعقبه قياساً، فليس جمع عقاب على أعقبه شاذاً، كما قال النحاة. لأنه جمع له باعتبار تذكيره، لا باعتبار تأنيثه، وكونه يقع على الذكر والأنثى هو الحق، بدليل جمعهم إياه على أعقب، وأفعلة لا تكون للمؤنث الرباعي الذي رابعه حرف مد، كما أن صيغة أفعال لا تكون للمذكر الرباعي الذي رابعه حرف مد، راجع مبحث جمع القلة في هذا الجزء، ويجمع عقاب، أنثى وذكراً في الكثرة، على عقبان بكسر العين ويجمع عقبان عقابين، فهي جمع الجمع.
- (٨) العجوز: المرأة الشيخة الهرمة، أي الطاعنة في السن، وقد تؤنث بالتاء لتحقيق معنى التأنيث، فيقال: عجوزة ومنع ذلك ابن السكيت، وقال: هو من كلام العامة، وقال يونس: سمعت العرب تقول عجوزة، ويقال للرجل عجوز أيضاً، وقال في لسان العرب يقال للرجل عجوز، وللمرأة عجوز، وجمع العجوز عجز بضمين، فإن كان للمؤنث قلت: عجائز أيضاً، وإن كان للمذكر، لم يجمع على عجائز، كما علمت. قال الأزهرى: والعرب تقول لامرأة الرجل، وإن كانت شابة: هي عجوز، وللزوج، وإن كان حدثاً: هو شيخها، قال: وقلت لامرأة من العرب: حالي زوجك. فتذمرت، وقالت: هلا قلت: حالي شيخك! أقول: وهل يمنع أن يقال، هو شيخها، وهي شيخته!!
- (٩) سعيد، إن سميت به مؤنثاً منته من الصرف. وهكذا كل مذكر سميت به مؤنثاً.
- (١٠) العروب: المرأة المحببة إلى زوجها.
- (١١) النوار: المرأة النفور من الرية.
- (١٢) الجبان يكون للمذكر والمؤنث، وهو الأفضح. وقد يقال للأنثى «جبانة».

وفروقة^(١)، فلا يجمع على «فعاثل»؛ لأن هذه الصفات لم تخرج عن معنى الوصفية إلى معنى الاسمية، فإن سميت بها جمعتها عليها.

وشذ من المؤنث، جمع ضرة وحررة على «ضرائر وحرائر»، لأنه لم يزد قبل آخرها حرف مد. وشذ من المذكر جمع «صحيح ووصيد»^(٢) على صحائح ووصائد.

الثاني: صفة على وزن «فعليلة» بمعنى (فاعلة): (ككريمة وكرائم، وظريفة وظرائف، ولطيفة ولطائف، وبديعة وبدائع).

(وأما «فعليلة» بمعنى مفعولة، باقية على الوصفية، فلا تكون؛ لأنه يجب ترك التانيث اللفظي فيها، فيقال: «امرأة قتيل وجريح» فإن أنثت عند اللبس، لعدم ذكر الموصوف: كرايت قتيلة وجريحة، فهي لا تجمع أيضاً على «فعاثل»؛ لأن التاء عارضة.

وأما قولهم: «نطيحة وذبيحة» فهما اسمان لما ينطح ويذبح من الحيوان، مذكراً كان أو مؤنثاً، وليستا صفتين؛ لأنهما خرجتا عن الوصفية إلى الاسمية؛ لذلك جمعوهما على «نطائح وذبايح».

١٦ - فَعَالِي «بفتح الفاء واللام» كعذارى وعضايب.

١٧ - فَعَالِي «بفتح الفاء وكسر اللام» كتراق وموام.

١٨ - فَعَالِي «بضم الفاء وفتح اللام»: كسكارى وعضايب؛

ويجمعُ على «الفعالي والفعالي» أربعة أشياء:

الأول: اسم على وزن (فَعَلَى) بفتح فسكون: «كفَتَوَى وفَتَاوَى وفَتَاوِي».

الثاني: اسم على وزن (فَعَلَى) بكسر فسكون: كذَفَرَى^(٣) وذَفَارَى وذَفَارِي».

الثالث: ما كان على وزن: (فَعَلَاء) اسماً: كصحراء وَصَحَارَى وصحار، أو صفة لأنثى ليس لها مذكر: «كعذاراء وعذارى وعذار».

الرابع: ما كان على وزن (فَعَلَى)، بضم فسكون صفة لأنثى ليس لها مذكر: «كحبالى وحبالى وحبال»؛ و«الفعالي»، في ذلك كله، هي الأصل؛ وقد فتحوا لامها تخفيفاً.

يُجمع على «الفعال والفعالي» صفة على وزن «فَعَلَان» أو «فَعَلَى»: «كفضبان وعضبي

(١) الفروقة: الشديدة الفرق، أي الخوف. ويقال للرجل «فروقة» أيضاً.

(٢) الوصيد: الفناء أمام الدار، والعتبة والوصيد والوصيدة: شبه الحظيرة، وهو بيت يتخذ في الجبال للغنم ونحوها. إلا أن الوصيد تكون من الحجارة، والحظيرة تكون من غصون الشجر.

(٣) الذفري: بكسر الذال: المعظم الشاخص خلف الأذن.

وَعُضَائِي وَعُضَائِي، وسكران وسكري وسكاري وسُكاري، وعطشان وعطشي وعطاشي وعُطاشي، وكسلان وكسلي وكسالي وكُسالي، وَغَيْرَان وَغَيْرِي وَغَيَارِي؛ وَغَيَارِي. والأفضلُ ضمُّ أولها في الجمع، وقد جمعوا، على غير قياس أسيراً على «أساري»، وقديماً على «قُدامي».

ويُجمع على «الفعالي»، وحدها، ثلاثة أشياء:

الأول: اسم معتل اللام على وزن «فَعيلة» «كهديةً وهدايا».

الثاني: اسمٌ معتلُّ اللام على وزن «فَعالة» بفتح الفاء، أو فِعالَة، أو بكسرهما أو «فُعالة» بضمها: «كجداية^(١) وجدايا، وهراوة وهراوي^(٢)؛ ونقاية^(٣) ونقاية».

الثالث: اسم معتل العين واللام، على وزن «فاعلة»: «كزاوية وزوايا».

وقد جمعوا على غير قياس، يتيماً وأيماً^(٤) وطاهراً على «يتامي وأيامي وظهاري».

(وزوايا في الحقيقة، وزنه «فواعل»: «ككاتب وكواتب» والأصل: «زوايي» فاستثقلوه فقلبوه إلى «زوايا» بضرب من الإبدال - كما ستعلم في باب - مشابهاً لفعالي، من حيث زنتها اللفظية.

وقد أهمل النحاة ذكر هذه الأنواع الثلاثة، المتقدمة في باب منتهى الجموع، اعتماداً على ما ذكروه في باب الإبدال).

ويُجمع على «الفعالي»، وحدها، شيان:

الأول: اسم ثلاثي: مخشوم بئاء التأنيث، مزيد في آخره حرفُ علة: «كالمؤماة^(٥) والموامي، والسعلاة^(٦) والسُعالي، والهبرية^(٧) والهباري، والترقوة^(٨) والتراقبي».

الثاني: ما كان ثلاثياً مزيداً فيه حرفان، أحدهما في حشوه، والآخر حرف علة في آخره:

(١) الجداية: بفتح الجيم ويجوز كسرهما: الغزال، إذا بلغ ستة أشهر أو سبعة أشهر وعدا بشدة، ذكراً كان أو أنثى. والجداية من أولاد الظباء بمنزلة الجدي من أولاد المعز.

(٢) الهراوة: بكسر الهاء: العصا الضخمة.

(٣) النقاية، بضم النون، وقد تفتح: ما انتقيته واخترته، فالنقاية خيار الشيء وأفضله.

(٤) الأيم، بتشديد الياء المكسورة: من لا زوج له من الرجال والنساء، سواء تزوج من قبل أم لم يتزوج.

(٥) الموماة، بفتح فسكون: الصحراء الواسعة.

(٦) السعلاة، بكسر فسكون، الفول، ومثلها السعلاة، بالمد، والسملى، بالقصر.

(٧) الهبرية: ما تطاير من زغب القطن والريش. وما يتعلق بأسفل الشعر من وسخ الرأس كأنه النخالة، وهو ما يعرف بقشرة الرأس.

(٨) الترقوة، بفتح فسكون فضم: عظم بين ثغرة النحر والعاتق من الجانبين. وهما ترقوتان.

«كحبنطى»^(١)، ومثلُ هذا يجبُ أن يُحذف أحد زائديه.

فإن حذفت أولهما، جمعته على «الفعالي» «كالحباطي».

وإن حذفت حرف العلة، جمعته «فعالل»: «كحبانط».

وقد جمعوا الأهل والأرض والليلية على (الأهالي والأراضي والليالي) شذوذاً، وهي ليست من هذا الباب.

وما كان على وزن (الفعالي) إذا تجرد من (أل) والإضافة، حذفتَ ياءه، ونونته تنوين العوض^(٢) كجبالٍ وسعالٍ وتراقٍ.

١٩ - فعاليّ «بتشديد الباء»: ككراسيّ وقماريّ؛

ويجمع عليه شيثان:

الأول: اسم على ثلاثة أحرف مزيد في آخره ياء مشددة لا يראدُ بها النسبُ: ككرسي وكراسي، وأمنية وأماني، وقُمري^(٣) وقماري، وزربي^(٤) وزرايي، وأنسي وأناسي.

الثاني: اسم مزيد في آخره ألف الإلحاق الممدودة: «كعلباء»^(٥) وعلابيّ وحرباء^(٦) وحرابيّ.

وقد جمعوا إنساناً وظرباناً^(٧) على «أناسيّ وظرابيّ»^(٨) شذوذاً.

وما كان على وزن (فعالي) يجوز تخفيفه، فيجيء على (فعال)، وتشديد يائه أكثر في الاستعمال.

(١) الحبنطي، بفتحيتين فسكون: المنفتح البطن، والممتلئ غيظاً. والحبط «بفتحيتين» انتفاخ البطن من طعام غير موافق.

(٢) راجع مبحث التنوين في أوائل الجزء الأول من هذا الكتاب.

(٣) القمري، بضم فسكون: نوع من الحمام، والأشئ قمرية. ويقال للذكر منه «ساق حر» أيضاً.

(٤) الزربي، بكسر فسكون: الطنفسة المخملة، والبساط.

(٥) العلباء بكسر فسكون: عصب العنق، وهما علباوان يميناً وشمالاً.

(٦) الجرباء دوية تستقبل الشمس وتتلون ألواناً بحرها. ويضرب بها المثل بالتلون والأشئ حرباء.

(٧) الظربان، بفتح فكسر: دوية كالهرة، منتنة. ويجمع أيضاً على «ظرابين» قياساً.

(٨) يجمع الإنسان والظربان على «أناسي وظرابي»، شذوذاً. وأصلها «أناسين وظرابين» أبدلوا من النون ياء وأدغموها في الياء قبلها، وقد قالوا في جمعهما: «أناسين وظرابين» أيضاً على الأصل بلا شذوذ، والذي يجمع على «أناسي» قياساً إنما هو «إنسي».

صَوُغٌ مِنْتَهَى الْجُمُوعِ

يَجْمَعُ هَذَا الْجَمْعُ كُلُّ رُبَاعِيٍّ الْأَصُولِ: «كدرهم»: أو خماسيها «كسفرجل»، والمزيد فيه منهما: «كفضنفر»^(١) و«عندليب»^(٢)، وبعض الأسماء الثلاثة الأصول المزيد فيها: «كأصبع وتجربة ومسجد ويحمد»^(٣) و«خاتم وكوثر وصيرف وسحابة وتنوفة»^(٤) ومؤامة وسعلاة وهبرية وعنصوة^(٥) وكرسى وحرباء ونشوان^(٦) وحبلى وعلقى^(٧) و«عذراء».

فما كان على أربعة أحرف، مما تقدم بنيته على لفظه، سواء أكان رباعي الأصول. أم ثلاثيها، فنقول في جمع ما ذكر: «دراهم، وأصابع، وتجارب، ومساجد، ويحامد، وخواتم، وكوثر، وصيارف، وسحاب، وتنانف، وموام، وسعال، وهبار، وعناص، وكراسي، وحرابي، ونشوي، وحبالي، وحبال، وعلاقي، وعلاقي، وعذاري، وعذار»^(٨).

وما زاد على أربعة أحرف، مما يراود تكسيه على صيغة مُتَهَى الْجُمُوعِ، يحذف منه ما تختل معه صيغة هذا الجمع.

فإن كان الاسم رباعياً الأصول حذفت زائده: «كسبطرى وسباطر»^(٩) و«غضنفر وغضافر، واحرنجام وحراجم، واقشعرار وقشاعر».

وإن كان ثلاثيها، فإن كان مزيداً فيه حرفان، حذفت واحداً: «كمنطلق ومطالق، ومقتحم ومقاجم، ومتصبر ومصابر».

وإن كان مزيداً فيه ثلاثة أحرف: حذفت اثنين: «كمستدع ومداع، ومخشوشن ومخاشين ومجلود»^(١٠) ومجالذ.

(١) الغضنفر: الأسد.

(٢) العندليب طائر حسن الصوت. ويقال له الهزار أيضاً، بفتح الهاء، والبلبل.

(٣) يحمد: اسم علم لرجل.

(٤) التنوفة: المغازة من الأرض يخشى فيها الهلاك، والأرض البعيدة الأطراف، والفلاة لا ماء فيها ولا أنيس، ومثلها المومة.

(٥) العنصوة، بثلاث أوله: الشعر المتفرق، والقليل المتفرق من التبت وغيره، والبقية من كل شيء.

(٦) النشوان: السكران، وهي نشوي.

(٧) العلقى: نبت له قضبان دقاق تتخذ منها المكناس.

(٨) على الطالب أن يزن هذه الكلمات بموازين صيغ منتهى الجمع.

(٩) السبطرى: مشية فيها تبخر.

(١٠) المجلود: الماضي المسرع في سيره، يقال: اجلود إذا مضى وأسرع، ويقال أيضاً: اجلود بهم السير، أي

ويتعين حذف ما هو أولى بالحذف من غيره.

والميم الزائدة في أول الكلمة أولى الزوائد بالبقاء من غيرها على كل حال.

وتاء الافتعال والاستفعال، ونون الانفعال، أولى بالبقاء من غيرها. وتفضلها الميم الزائدة.

والهمزة والياء المصدرتان تفضلان في البقاء غيرهما «كأَلْتَدُّ وَالْأَدُّ، وَيَلْتَدُّ، وَيَلَادَةُ»^(١)، إلا نون الانفعال، وتاءي الافتعال والاستفعال فيفضلنها في البقاء: «كانتلاقٍ ونطاليق. واجتماع وتجاميع، واستخراج وتخاريج».

وإن كان في الكلمة زيادتان متكافئتان، لا تفضل إحدهما الأخرى، فاحذف أيهما شئت، فتقول: «سَرَانِدٌ وَعَلَانِدٌ، وسَرَادٌ وَعَلَادٌ» في جمع «سَرَنْدَى»^(٢) و«عَلَنْدَى»^(٣).

وذلك لأن النون والألف المقصورة، إنما زيدتا ليلحق الوزن بسفرجل، ولا مزية لإحدهما على الأخرى، وهذا شأن كل زيادتين زيدتا للإلحاق.

وُسْتُنْتِي، مما تقدم كله، أن يكون الزائد حرف علة ساكناً قبل الآخر فينقلب إن كان ألفاً أو واوياً، ياء. وإن كان ياءً يبقى على حاله، فتقول في جمع قرطاسٍ وفرْدَوْسٍ وِقَنْدِيلٍ: «قِرَاطِيسٍ وفِرَادِيسٍ وقَنْدَائِلٍ»، وتقول في جمع مصباح وإضمامة^(٤) وتهويل^(٥) ومقدور^(٦) ويعبوب^(٧) وساجور^(٨) وطومار^(٩) وصيداح^(١٠) «مَصَابِيحٍ، وَأَضَامِيمٍ، وَتِهَائِيلٍ، وَمَقَادِيرٍ، وَيَعَابِيِبٍ، وَسَوَاجِيرٍ، وَطَوَامِيرٍ، وَصِيدَاحٍ».

وما كان مثل: «مختارٍ، ومهتاج، ومنقاد، ومحتاج»، من الثلاثي المزيد فيه المعتل العين:

(١) الألتد واليلندد: الألد، وهو الخصم الشديد الذي لا يصرف عما يريد.

(٢) السرندي: السريع في أمره، والشديد، ومؤنه «سرنداة»، والنون والألف فيه زائدتان، واشتقاقه من السرد: وهو إتيان العمل على ولاء وتتابع.

(٣) العلندي: الغليظ من كل شيء. ومنه الفرس العلندي، والجمل العلندي، ومؤنه: «علنداة»، واشتقاقه من «عد الشيء» من باب «فرج» إذا اشتد وصلب، والنون والألف فيه زائدتان.

(٤) الإضمامة: الجماعة من الناس والخيل والكتب والرياحين وغيرها.

(٥) التهويل: ما هول به، وتهويل الربيع: ما يظهر فيه من الزهر المختلف والتهويل أيضاً: الألوان المختلفة، وزينة التصاوير والنقوش والحلي.

(٦) المقدور: الأمر المحتوم.

(٧) اليعبوب: النهر السريع الجري، والفرس السريع الطويل.

(٨) الساجور: خشبة تعلق في عنق الكلب.

(٩) الطومار: الصحيفة.

(١٠) الصيداح: العالي الصوت، ومثله الصيدح.

تحذف منه التاء والنون، وتردّ ألفه إلى أصلها، من واو أو ياء، فيقال في الأولين: «مخايرٌ ومهايجٌ»، وفي الآخرين «مقاوِدٌ ومحاوِجٌ»، ولك أن تعوض من المحذوف ياء قبل الآخر فتقول: «مخاير ومهايجٌ، ومقاوِدٌ ومحاوِجٌ» ومثل ذلك: «مُنطاد»، فتقول في جمعه: «مَطاوِد ومطاوِد»^(١).

غير أن باب الصفات، المزيد في أولها ميمٌ، تجمع جمعَ المذكر السالم، إن كانت للمذكر العاقل، وجمع المؤنث السالم إن كانت لغيره وجمعها جمع تكسير مستكرهٌ.

وإن كان ما يُرادُ تكسيه على صيغة مُنتهى الجموع، خماسي الأصول، حذفت خامسة، وبنيت على «فعالل»: كسفرجل وسفارج، فإن زاد على الخمسة طرحت مع خامسه ما زاد: «كعندليب وعنادل، وقُبُعَثرى وقباعث»^(٢).

وما حذف منه لبنائه على (فعالل)، أو ما يشبهها في الوزن، يجوز أن يعوض من المحذوف ياء قبل الآخر، فيبنى في (فعالل) أو شبهها فكما تقول في جمع: سفرجل ومنطلق وعندليب: «سفارج ومطالق وعنادل»: بوزن (فعالل)، تقول في جمعها أيضاً: «سفاريج ومطاليق وعناديل»، على وزن (فعالل).

وكذلك يجوز، على قلة، إثبات هذه الياء قبل آخر ما لم يحذف منه شيء؛ فكما تقول في جمع: معذرة وخاتم: «معاذر وخواتم»، تقول في جمعها أيضاً «معاذير وخواتيم».

وقد تلحقُ التاء بعض أوزان منتهى الجموع، فيكون جمعاً لما فوق الثلاثي، مما لحقته ياء النسبة، فتقول في جمع دمشقيٍّ ومغربيٍّ وأزرقِيٍّ^(٣) وجوهريٍّ وصبريٍّ وصحفيٍّ^(٤): «دماشقةٌ ومغاربةٌ وأزارقةٌ وجواهرَةٌ وصيارفةٌ وصحائفَةٌ».

وقد يكون ما لحقته هذه التاء، من منتهى الجموع، جمعاً لغير المنسوب، مما كان قبل آخره حرف مدٍّ زائد «وحرف المد هذا يجب حذفه، إذا لحقت التاء هذا الجمع»، مثل: (جحاجحة وغظرافة)، في جمع «جحجاجح»^(٥) و«غظريف»^(٦) فالتاء عوضٌ من حرف المد المحذوف.

(١) المنطاد: المرتفع. يقال «بناء منطاد»، أي مرتفع. وانطاد: ذهب في الهواء صدأً. ومنه سمي المنطاد المعروف بالبالون. وأصل المادة من الطود وهو الجبل.

(٢) القُبُعَثرى: الجمل العظيم، والعظيم الشديد، ودابة بحرية، ومؤنثه قبُعَثرات.

(٣) الأزارقة: فرقة كانت من الخوارج أصحاب نافع بن الأزرق.

(٤) النسبة إلى الصحيفة والبديعة ونحوهما صحفي وبدوعي، بفتح أولهما وتانيهما كما ستعلم ذلك في باب النسبة.

(٥) الجحجاج والجمعجج: السيد المسارع إلى المكارم، وجمع الأول جحجاج وجمعجج، وجمع الثاني جمعجاج.

(٦) الغظريف والغظراف: السيد، والسخي السري الشاب.

وقد جاء ما لحقته هذه التاء أيضاً جمعاً للأسماء الأعجمية غير الثلاثية، سواء أكان قبل آخرها حرف مد أم لم يكن: «كالجواربة والزنادقة والأساوردة» في جمع «جورب ورنديق»^(١) وأساور»^(٢).

وما لحقته التاء من هذه الجموع، فهو منها، إلا أنه ينصرف، فيؤن ويجر بالكسرة.

اسم الجمع

اسم الجمع: هو ما تضمن معنى الجمع، غير أنه لا واجد له من لفظه، وإنما واحده من معناه. وذلك: «كجيشي (وواحدُه: جندي) وشعب وقبيلة وقوم ورهط ومعشر وثلة (وواحدُها: رجل، أو امرأة) ونساء (وواحدُها: امرأة) وخيل (وواحدُها: فرس) وإبل ونعم (والواحدُ جملٌ أو ناقة) وعتم وضان (والواحد شاة للذكر والأنثى)».

ولك أن تُعامله معاملة المفرد، باعتبار لفظه، ومعاملة الجمع، باعتبار معناه، فتقول: «القوم سار أو ساروا، وشعبٌ ذكي أو أذكيا».

وباعتبار أنه مفرد، يجوزُ جمعه كما يُجمعُ المفردُ مثل: «أقوم وشعوب وقبائل وأرهُط وآبال». ونجوزُ تشيته، مثل: «قومانٍ وشعبانٍ وقبيلتانٍ ورهطانٍ وإبلان».

اسم الجنس الجمعي والإفرادي

اسمُ الجنسِ الجمعي: ما تضمن معنى الجمع دالاً على الجنس، وله مفردٌ مُميزٌ عنه بالتاء أو ياء النسبة: ككفاح وسفرجلٍ وبطيخٍ وتمرٍ وحنظلٍ.

ومفردُها: «نفاحةٌ وسفرجلةٌ وبطيخةٌ وتمرةٌ وحنظلةٌ»، ومثل: «عربٌ وتركٌ ورومٌ ويهود».

ومفردُها: «عربيٌّ وتركِيٌّ وروميٌّ ويهوديٌّ».

ويكثرُ ما يُميزُ عنه مفردُه بالتاء في الأشياء المخلوقة، دون المصنوعة: «كحنظلٍ ونخلٍ،

وبطيخٍ وبطيخة، وحمامٍ وحمامة، ونعامٍ ونعامة».

ويقلُّ في الأشياء المصنوعة: «كسفينٍ وسفينة، وطينٍ وطينة».

وما دلَّ على الجنس صالحاً للقليل منه والكثير: كماءٍ ولبنٍ وعسلٍ، فهو اسمُ الجنسِ

الإفراديِّ.

(١) الزنديق: من يظهر الإيمان ويبطن الكفر، أو هو فاسد العقيدة الدينية، وهو معرب زنده، أي: الممتد بالزند، وهو كتاب للمجوس من الفرس.

(٢) الأسوار، بضم الهمزة: قائد الفرس. والأساوردة أيضاً: قوم من العجم في البصرة نزلوها قديماً، كالأحامرة في الكوفة.

فوائد

١ - تكسير ما جرى على الفعل من الصفات:

ما جرى على الفعل من الصفات^(١): كُكْرِمَ ومُنْطَلِقٌ ومستخرج (أسماء للفاعلين) ومُكْرَمٌ ومُنْتَقَطٌ ومُستخرج (أسماء للمفعولين)، فبأبه أن يُجْمَع جمعٌ تصحيح: فالمذكورُ العاقل بالواو والنون، والمؤنث والمذكورُ غيرُ العاقلِ بالالف والتاء، إلا ما كان خاصاً بالمؤنث: «كَمْرَضِعٌ ومُظْفِلٌ»، فيجوز تكسيـرُه قياساً: «كَمْرَضِعٌ ومُظْفِلٌ».

وسُمع «مَحَاوِجٌ» في جمع مُحتاج، و«مِطَاطِيرٌ» في جمع مُطَطر، و«مِياسِرٌ» في جمع مُوسِر، و«مَلَاقِحٌ» في جمع مُلْقِح^(٢)، و«مِناكِرٌ» في جمع مُنْكَرٌ (بفتح الكاف) وهو الداهي العاقل الفطن.

أما اسمُ الفاعل من الثلاثي المجرد ككاتبٍ وشاعرٍ وكاملٍ وهادٍ، فهذا يُكْتَسَرُ قياساً: ككُتَّابٍ وشُعْرَاءٍ وكملَوٌ وخُدَّاءٌ؛ لأنه لم يجرِ على لفظ الفعل في حركاته وسكناته.

وأما اسم المفعول منه: كمكتوبٍ ومعلومٍ ومبدولٍ، فمجرى الكلام الأكثر أن لا يُكْتَسَرُ، وإنما يُجْمَع، للمذكر العاقل، بالواو والنون، وللمؤنث والمذكر غير العاقل بالالف والتاء.

وقد سُمع تكسيـرُ مفعولٍ على «مفاعيلٍ» في ألفاظ، وهي: مَلَايِينٌ ومجاهيلٌ وملاقِح^(٣) ومضامينٌ ومماليكٌ ومشائيمٌ وميامينٌ ومكاسيرٌ ومساليخٌ ومجانينٌ ومناكيرٌ ومراجيعٌ. وقد جمع «مشهوراً» على «مشاهيرٍ» صاحب القاموس في قاموسه، والفيومي في مصباحه، والميداني في شرح أمثاله.

وقد عُدَّ النحاة ما ورد من ذلك سماعياً. وأطلقوا المنع في تكسير غير ما سُمع. ولكن في هذا المنع تحجيراً على الناس.

ومن رجع إلى كلام متقدمي النحاة، كسيويه وغيره، لا يجد كلُّ هذا التضييق^(٤).

(١) المراد بما جرى على الفعل من الصفات. ما كان مبنياً على لفظ الفعل، وموافقاً له في حركاته وسكناته، كاسمي الفاعل والمفعول المشتقين من الفعل الذي فوق الثلاثي المجرد، كما عرفت ذلك في الكلام عليهما.

(٢) الملقح: اسم فاعل. من ألحح الفحل الناقه، إذا أحبلها. وتكون الملاقح أيضاً جمع ملقحة: اسم مفعول.

(٣) الملاقح جمع ملقوحة: وهي التي ألححها الفحل فأحبلها.

(٤) قد شرحنا هذا الموضوع شرحاً وافياً في كتابنا (نظرات في اللغة والأدب) في الصفحة الثانية والأربعين بعد المئة فما بعدها. فليرجع إليه من شاء، فإن فيه تحقيقاً دقيقاً.

٢ - جمع الجمع:

قد يُجمعُ الجمعُ، وذلك مثلُ: «بيوتاتٍ ورجالاتٍ وكلاباتٍ وقُطراتٍ» (بضمّتين)، ونحو: «أكالِبَ وأضايِعَ، وأظافيرَ وأزاهيرَ وغرابينَ».

ويُجمع ما كان على صيغة منتهى الجموع، جمعَ المذكر السالم، إن كان للمذكر العاقل: «كأفاضلين ونواكسين» وجمع المؤنث السالم، إن كان للمؤنث، أو للمذكر غير العاقل نحو: «صَوَاجِبَاتٍ وَصَوَاهِلَاتٍ» وفي الحديث: «إِنَّكَ لَأَتَنَّ صَوَاحِبَاتِ يَوْسُفَ».

وجمعُ الجمعِ سماعيٌّ، فما ورد منه يُحفظ ولا يقاس عليه.

٣ - الجمع لا مفرد له:

من الأسماء ما لا يُستعمل إلا بصيغة الجمع؛ لأن مفرده قد أهمل قديماً فُنسي، وذلك: كالتعاشيب (وهي القطع المتفرقة من العشب أو هي ألوانُ العشب وضُروبه)، والتعاجيب (وهي المعجائب)، والتباشير (وهي البشائر)، والثجاويد (وهي الأمطار الجيدة النافعة)، والأبائيل (وهي الفِرَق).

٤ - الجمع على غير مفرده:

من الجموع ما يجري على غير مفرده، وذلك: «كالمحاسن والمَلَامِح والمخاطر والمشاوِبِ والمسَامِ والحوائح والطوائع واللواحق» وواحدُها: حُسْنٌ (بضم فسكون) ولَمِحة (بفتح فسكون) وَخَطَرٌ وَشَبٌّ (بفتحين فيهما)، وسم (بفتح السين) وحاجة ومُطَوِّحَةٌ ومُلَمِّحة (بصيغة اسم الفاعل فيهما). وكالأباطيل والأحاديث والأعاريض، وواحدُها: باطلٌ وعروضٌ وحديثٌ، ومفردها الحقيقي، لو سُمع، لكان محسناً وملمحاً ومشبهاً ومَسْماً وحانجة (وهذه سُمعت سماعاً نادراً) وطائحة ولائحة وأبطولة وأعروضة وأحدوثه، وهذه مسموعةٌ مفرداً للأحاديث، وقد جاءت على القياس.

لكن الحديث ليس له جمع إلا الأحاديث، فالأحاديث جمعاً لحديث، جاءت على غير قياس، وجمعاً لأحدوثه وردت على القياس.

٥ - ما كان جمعاً وواحداً:

من الأسماء ما يكون جمعاً ومفرداً بلفظ واحد وذلك كالثَّلَك، قال تعالى: ﴿فِي الثَّلَجِ الثَّقِينِ﴾ [يس: ٤١، والشعراء: ١١٩]، فلما جمعه قال: ﴿وَالثَّلَجِ الَّذِي يَجْرِي فِي الْبَيْتِ﴾ [البقرة: ١٦٤]. ومن ذلك قولهم: «رَجُلٌ جُنُبٌ وَرَجَالٌ جُنُبٌ»، (بضمّتين)، قال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاقْبَهُرُوا﴾ [المائدة: ٦]. ومنه العدوّ: قال تعالى: ﴿فَأَنبَأَهُمُ عَدُوٌّ لِي إِلاَّ رَبَّ الْمَلَكِيَيْنِ﴾ [الشعراء: ٧٧]، وقال: ﴿فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوًّا لَكُمْ﴾ [النساء: ٩٢]. ومنه الضيف، قال عز وجل: ﴿هَذِهِ

صَيِّفِي [الحجر: ٦٨]. ومنه الدَّلَاصُ^(١) والهِجَانُ^(٢) والوَلَدُ (بفتحين)، ويضم فسكون، وبكسر فسكون، ويفتح فسكون، تقول: «هذا وَلَدُ فلانٍ وهؤلاء وَلَدُهُ»، ويجوز جمعه فتقول: «أولاده».

فكلُّ ذلك يَسْتَوِي فيه الواحدُ والجمعُ، وكذا المذكرُ والمؤنثُ.

٦ - جمع المركبات:

إذا أردت جمعَ مُرْغَبٍ إضافيٍّ مُصَدَّرٍ بابنٍ أو ذي، فإن كان للعاقل جمعتَ «ابنًا» جمعَ المذكر السالمِ أو جمعَ التكسيرِ، وجمعتَ «ذو» جمعَ المذكر السالمِ لا غيرُ: فتقول في جمع ابن عباس: «بنو عباس»، أو «أبناءُ عباس».

وتقول في جمع ذو علم: ذُوو علم.

وإن كان لغير العاقل: كابن آوى وابن عرس وابن لَبُونِ^(٣) وذوي القعدة وذوي الحجّة، جمعت «ابنًا» على «بناتٍ» و«ذو» على «ذواتٍ»: كبناتِ آوى وذواتِ القعدة وذواتِ الحجّة.

وإن كان غيرَ مُصَدَّرٍ بابنٍ ولا ذي، تجمعُ صدره كما تجمعُ الأسماءَ مِنْ حدة، فتقولُ في جمع قلم الرجل: «أقلام الرجل».

فإن كان المرْكُوبُ مزجيًّا، أو إسناديًّا، توصلت إلى الدلالة على الجمع بزيادة «ذو» قبله، إن كان مذكراً عاقلاً و«ذوات»، إن كان مؤنثاً، أو مذكراً غير عاقل: كذوي مُعَدٍ يَكْرِب، وسيبويه، وَيَرْقُ نَحْرُهُ، وتأبط شراً (ومفرداتها أعلام رجال).

والمعنى: أصحاب هذا الاسم.

وتقول: في جمع شاب قرناها (علم امرأة) وبعلبك: ذات شاب قرناها، وذوات بعلبك.

٧ - جمع الأعلام:

إذا جُمِعَ العَلَمُ صارَ نكرةً، ولهذا تدخله «أل» بعد الجمع لثمرته: كمحمّدٍ والمحمّديّين.

وإذا جمعتَ اسمَ رجلٍ، فأنت بالخيار: إن شئتَ جمعتَه جمعَ المذكر السالمِ (وهو الأولى)، وإن شئتَ جمعتَه جمعَ التكسيرِ على حَدِّ ما تجمع عليه نظيره من الأسماء، فتقول في جمع زيد وعمرو وبشر وأحمد: «زيدون وأزباد وزبُود، وعمرون وأعمُرُ وعمُور، وبشرون وأبشارٌ وبُشُور، وأحمدون وأحامد».

(١) الدلاص، بكسر الدال: الدرع.

(٢) الهجان بكسر الهاء الخالص من كل شيء، والخيار من كل شيء، والبيض الكرام من الإبل، والرجل والمرأة الكريما الحساب.

(٣) ابن عرس: دوية كالفأر. وابن لبون، بفتح أوله وضم ثانيه، ولد الناقة إذا استكمل السنة الثانية ودخل في الثالثة.

وإن جمعت اسم امرأة: فإن شئت جمعت بالألف والتاء (وهو الأولى)، وإن شئت كسرته تكسير نظيره من الأسماء، فنقول في جمع دُعْدُ، وَجُمْل (بضم الجيم وسكون الميم) وزينب وسعاد: دَعْدَاتٌ وَأَدْعُدُ، وَجُمْلَاتٌ وَأَجْمَالٌ وَجُمُولٌ، وَزَيْنَابَاتٌ وَزَيْنَابٌ، وَسُعَادَاتٌ وَأَسْعُدُ وَسُعْدٌ (بضمتين) وَسَعَائِدٌ.

وإن سميت بالجمع السالم: كعابدين وفاطمت (عَلَمَيْن) قلت: ذوو عابدين، وذوات فاطمات. فإن سميت بالجمع المكسر، غير صيغة متتهى الجموع، فأنت بالخيار: إن شئت جمعت جمع سلامة (وهو الأولى)، فنقول في جمع أعْبُدُ وأنمار، إن سميت بهما الرجل: «أعبدون وأنمارون، وأعابد وأنامير». فإن سميت بهما المرأة قلت: «أعبدات وأنمارات، وأعابد وأنامير»، فإن كان المسمى به على صيغة متتهى الجموع، أو على وزن غير صالح لهذه الصيغة فلا يُجمع إلا جمع السلامة.

فمثل: «مساجد ونهَاء»، إن سميت بهما، لا يُجمع إلا على «مساجدون ونهأون» للمذكر، و«مساجدات ونهأوات» للمؤنث.

وإن جمعت «عبد الله» ونحوه، من الأعلام المركبة تركيباً إضافياً، قلت: «عبدو الله، وعبيد الله» تُجري صيغة السلامة، أو التكسير على الجزء الأول، ليس إلا.

٨ - النسبة وأحكامها

النسبة: هي إلحاق آخر الاسم بآء مشددة مكسوراً ما قبلها، للدلالة على نسبة شيء إلى آخر.

والذي تلحقه بآء النسبة يُسمى منسوباً: كبيروتي ودمشقي وهاشمي.

(وفي النسبة معنى الصفة؛ لأنك إذا قلت: «هذا رجل بيروتي»، فقد وصفته بهذه النسبة.)

فإن كان الاسم صفة، ففي النسبة إليه معنى المبالغة في الصفة، وذلك أن العرب إذا أرادت المبالغة في وصف شيء، ألحقوا بصفته بآء النسب، فإذا أرادوا وصف شيء بالحمرة، قالوا: «أحمر»، فإذا أرادوا المبالغة في وصفه بالحمرة، قالوا: «أحمرى».

وإذا نسبت إلى اسم الحقت به بآء النسبة، كسرت الحرف المتصل بها.

ويحدث بالنسب ثلاثة تغييرات: الأول لفظي: وهو إلحاق آخر الاسم بآء مشددة، وكسر ما قبل آخره، ونقل حركة الإعراب إلى الباء.

الثاني معنوي: وهو جعل المنسوب إليه اسماً للمنسوب.

الثالث حكمي: وهو معاملته معاملة اسم المفعول من حيث رفعه الضمير والظاهر على

النائية عن الفاعل؛ لأنه تضمن بعد إلحاق ياء النسب معنى اسم المفعول.

فإذا قلت «جاء المصري أبوه»، فأبوه نائب فاعل للمصري.

وإذا قلت: «جاء الرجل المصري»، فالمصري يحمل ضميراً مستتراً تقديره: «هو» يعود على

الرجل؛ لأن معنى «المصري»: المنسوب إلى مصر.

والمنسوب على أنواع: منها ما لا يتغير عند النسب: كحسين وحُسيني.

ومنها ما يتغير: كفتى وفتوي، وصحيفة وصحفي.

النسبة إلى المؤنث بالتاء

إذا نسبت إلى ما ختم بتاء التانيث، حذفها وجوباً: فتقول في فاطمة وطلحة: فاطمِي

وطلحي.

النسبة إلى الممدود

إذا نسبت إلى ما ختم بالفاء ممدودة، فإن كانت للتانيث وجب قلبها واواً: «كحمراء،

وحمراوي، وبيضاء وبيضاوي».

وإن كانت أصلية تبق على حالها: «كؤشاء وؤشائي، وقرأء وقرائي».

وإن كانت مُبدلة من واو أو ياء: «ككساء ورداء، أو مزيدة للإلحاق، كعلباء وحرباء»، جاز

فيها الأمران: تصحیحها وقلبها واواً: «ككسائي وكساوي، وردائي، ورداوي، وعلبائي،

وعلباوي، وجربائي، وجرباوي»، والهمز أفضح.

النسبة إلى المقصور

إذا نسبت إلى ما ختم بالفاء مقصورة، فإن كانت ثالثة: «كعصاً وفتى» قلبتها واواً: «كعصوي

وفتوي».

وإن كانت رابعة في اسم ساكن الثاني، جاز قلبها واواً، وجاز حذفها: فتقول في ملهي

وحبلي وعلقي: «ملهوي، وملهي، وحبلوي، وحبلي، وعلقوي، وعلقي».

لكن المختار حذفها إن كانت للتانيث: «كحبلي»، وقلبها واواً، إن كانت للإلحاق:

«كعلقي»، أو مُبدلة من واو أو ياء: كملهي، ومنعي».

ويجوز، مع القلب، زيادة الف قبل الواو: «كحبلاوي وعلقاوي».

وإن كانت رابعة في اسم مُتحرِّك الثاني، «كبردي وجمزي»^(١)، أو كانت فوق الرابعة:

(١) بردى: نهر يخرق مدينة دمشق عاصمة الشام. والجمزي السرعة والسير السريع.

«كَمُصْطَفَى وَجُمَادَى، وَمُسْتَشْفَى» حَذَفْنَا وَجُوباً، فنقول: «بَرْدِيٌّ وَجَمَزِيٌّ وَمُصْطَفِيٌّ وَجُمَادِيٌّ وَمُسْتَشْفِيٌّ»^(١).

النسبة إلى المنقوص

إذا نسبتَ إلى اسم منقوص: فإن كانت ياؤه نالئة: قلبتها واواً وفتحت ما قبلها، فنقول في النسبة إلى الشجِيّ^(٢): «الشُّجِيّ».

وإن كانت رابعةً: جازَ قلبُها واواً مع فتح ما قبلها، وجاز حذفها، فنقول في النسبة إلى القاضي: «القاضِيّ والقاضي»، وفي النسبة إلى التريبة: «التَّرْبِيّ والتَّرْبِيّ» والمختار حذفها.

وإن كانت خامسةً: حذفنا وجوباً، فنقول في المُرتجِيّ والمُسْتعلِيّ: «المُرتجِيّ والمُسْتعلِيّ».

النسبة إلى المحذوف منه شيء

إذا نسبتَ إلى اسم ثلاثي محذوف الفاء: فإن كان صحيح اللام لم يُرَدِّ إليه المحذوف، فنقول في النسبة إلى عدّةٍ وصِفَةٍ: «عِدِّيٌّ وصِفِيٌّ».

وإن كان مُعتلّها: كشيّةٍ ودبّيةٍ^(٣)، وجَبَ الرُّدُّ وفتح عينه، فنقول: «وَشَوِيٌّ وِدَوِيٌّ، بكسر أولهما وفتح ثانيهما».

وإذا نسبتَ إلى اسم ثلاثي محذوف اللام: رَدَدْتَ إليه لأمه، وفتحت ثانية، فنقول في النسبة إلى عمٍّ^(٤) وشحٍّ وأبٍ وأخٍ وسنّةٍ ومِنّةٍ وأمةٍ^(٥) ويدٍ ودمٍ وغدٍ وسقّةٍ وثبّةٍ^(٦) وعِضّةٍ^(٧): عَمَوِيٌّ

(١) وبعض النحاة يجيز قلبها واواً، إن كانت خامسة: كمصطفى ومصطفوي.

(٢) الشجي: الحزين، والمشغول.

(٣) الشية: بياض في سواد، أو سواد في بياض، وأصلها «وشي، أو وشية»، لأنها من «وشى الثوب يشيه وشياً وشية»: إذا نمقه ونقشه وحسنه، و«الدية»: ما يؤديه القاتل إلى ولي المقتول، وأصلها «ودي، أو دبة» لأنها من «ودي القاتل القاتل يديه ودياً ودية»: إذا أعطى وليه ديبته.

(٤) العمي: ذو العمى.

(٥) الأمة الرقيقة المملوكة، والنسبة إليها أموي، بفتح الهمزة، وتصغيرها أمية، والنسبة إلى أمية «أموي» بضم الهمزة وقد يفتحونها.

(٦) الثبة: بضم ففتح، وسط الحوض، والجماعة، والعصبة من الفرسان.

(٧) العضة، بكسر ففتح: الفرقة، والقطعة، والكذب، والبهتان، والسحر، وواحدة العضاة: وهو نوع من الشجر له شوك: والمحذوف من العضة «بمعنى الفرقة والقطعة وواحدة العضاة» هو الواو والهاء، لأنه يقال: عضا الشجرة يعضوها، وعضتها يعضها: إذا قطعها، والمحذوف منها «بمعنى الكذب والبهتان والسحر» هو الهاء، لأنه يقال: عضه يعضه عضهاً وعضيتها وعضتها «بكسر فسكون في الأخيرة» إذا كذب وسحر ونم. ويقال عضه «بكسر الضاد» وأعضه: إذا جاء بالإنك والبهتان.

وَشَجَوِيٌّ وَأَبَوِيٌّ وَأَخَوِيٌّ وَلُغَوِيٌّ وَسَنَوِيٌّ وَمِيَوِيٌّ وَأَمَوِيٌّ وَيَدَوِيٌّ وَدَمَوِيٌّ وَعَدَوِيٌّ وَسَفَهِيٌّ «أَوْ شَقَوِيٌّ»^(١) وَثَبَوِيٌّ وَعِضَوِيٌّ».

ثم إن كانت اللام المحذوفة تُرَدُّ في تثنية، أو جمع تصحيح: وجب رُدُّها في النسبة وجوباً: كَمَمٍ وَشَجٍّ وَأَبٍ وَأَخٍّ؛ لأنك تقول في تثنيتهما: «عَمَوَانٍ وَشَجِيَانٍ وَأَبَوَانٍ وَأَخْوَانٍ»، وكسَنَةٍ وَعِضْوَةٍ وَأَمَةٍ، لأنك تقول في جمعها جمع سلامة: «سَنَوَاتٍ (أو سَنَهَاتٍ)^(٢) وَعِضْوَاتٍ (أو عِضَهَاتٍ)^(٣) وَأَمَوَاتٍ».

وإن كانت لا تُرَدُّ في تثنية أو جمع سلامة: جاز رُدُّها في النسبة، وهو الأفضح، وجازَ عدمُ الرُّدِّ، فنسب إلى الاسم على لفظه، وذلك: كَيْدٍ وَدَمٍ وَعَدِيٍّ وَثَبِيٍّ وَمِيَوِيٍّ وَلُغَوِيٍّ.

فكما تقول: «يَدَوِيٌّ وَدَمَوِيٌّ وَعَدَوِيٌّ وَثَبَوِيٌّ وَمِيَوِيٌّ وَلُغَوِيٌّ»، تقول: «يَدَيِّ وَعَدَيِّ وَثَبَيِّ وَمِيَوِيٍّ وَلُغَوِيٍّ»؛ لأنك تقول في تثنيتهما: «يَدَانِ وَدَمَانِ وَثَبَانِ وَثَبَانِ وَلُغَتَانِ»، وتقول في جمع «ثَبِيٍّ وَلُغَوِيٍّ» جمع تصحيح: «ثَبَاتٍ وَلُغَاتٍ»، بعدَ رُدِّ اللام المحذوفة في الثنية أو الجمع.

وقد نسبوا إلى «الشَقَّة» على لفظها، فقالوا: «شَقِيٌّ»، ونسبوا إليها بردَّ المحذوف، فقالوا: «شَفَهِيٌّ وَشَقَوِيٌّ»، مع أنهم قالوا في جمعها: «شَقَهَاتٍ وَشَقَوَاتٍ» وبردَّ المحذوف عند الجمع.

ويجوزُ فيما عُوِضَ من لامِ همزة الوصل، كَابِنٍ وَاسِمٍ: أن تحذف همزته وتُرَدِّ إليه لامُهُ، وأن يُنسَبَ إليه على لفظه، فتقول: «بَنَوِيٌّ وَسِمَوِيٌّ»^(٤)، و«ابنِيَّ وَاسِمِيَّ».

وتقول في النسبة إلى بنتٍ وأختٍ: «بَنَوِيٌّ وَأَخَوِيٌّ»، بردَّ اللام وحذفِ التاء، وهو قولُ الخليل وسيبويه. وهو القياس.

فاعتبار أنها في الأصل تاءُ تأنيثٍ مربوطة.

ويجوز أن تقول: «بِنْتِي وَأَخْتِي» تنسبُ إليهما على لفظهما، وهو قولُ يونسَ.

(وحجته: أن التاء لغيرِ التأنيث؛ لأن ما قبلها ساكن صحيح؛ ولأنها لا تبدل هاء في الوقف، كما تبدل التاء في نحو «كاتبه وشجرته»، وهو أقرب إلى الفهم، وأبعد عن الالتباس، فلا

(١) من قال: إن المحذوف من الشفة هو الهاء قال: «شفهِيٌّ» في النسبة، و«شفهَاتٍ» في الجمع، ومن قال: إن المحذوف هو الواو، قال: «شَقَوِيٌّ وشَقَوَاتٍ»، والقول الأول أحق، لأنك تجمعها في التكسير على «شَفَاه» ولأنك تقول: «شَاهَتُهُ».

(٢) إن اعتبرت أن المحذوف هو الواو قلت: «سنوات وسنوي» وإن اعتبرت أن المحذوف هو الهاء قلت: «سنهات وسنهي» وكلا الاعتبارين صحيح.

(٣) تقول: «عضوات وعضهات» باعتبار أن المحذوف واو أو هاء، كما شرحنا ذلك في تفسيرها.

(٤) بكسر السين وضمها وفتح الميم، فمن كسر همزة «اسم» كسر السين، ومن ضمها ضم السين، لأن همزته يجوز كسرها: وهو الأفضح، ويجوز ضمها.

تلتبس النسبة إليها بالنسبة إلى «ابن وأخ» والحق أن تاء أخت أصلها: تاء التأنيث المربوطة، كما هو مذهب الخليل والليث، وليست عوضاً من لام الكلمة المحذوفة وهي الواو، كما ذهب إليه سيويه وغيره.

وذلك أنهم لما حذفوا الواو بسطوا التاء المربوطة؛ ليكون بسطها أمكن في الوقف عليها من المربوطة، فكان بسطها تعويض لها من لامها المحذوفة.

النسبة إلى الثلاثي المكسور الثاني

إذا نسبت إلى اسم ثلاثي، مكسور الحرف الثاني: وجب تخفيفه بجعل الكسرة فتحة، فنقول في النسبة إلى نمر ودؤيل^(١) وإبل ومليك: «نَمْرِيَّ ودُؤَيْلِيَّ وإِبْلِيَّ ومَلِكِيَّ».

النسبة إلى ما قبل آخره ياء مشددة مكسورة

إذا نسبت إلى ما قبل آخره ياءً مشددةً مكسورةً، خففتها بحذف الياء المكسورة^(٢)، فنقول في النسبة إلى الطيب والميت والكيس والكريم والغزيل^(٣) «الطَيْبِيَّ والمَيْتِيَّ والكَيْسِيَّ والكُرَيْمِيَّ والغَزَيْلِيَّ».

النسبة إلى ما آخره ياء مشددة

إذا نسبت إلى ما ختمت بياءً مشددةً، فإن كانت مسبوقة بحرف واحد، كحَيٍّ وطيٍّ، قلبت الثانية واواً، وفتحت الأولى، ورذذتها إلى الواو، إن كان أصلها الواو: «كَحْيَوِيَّ وَطَوِيَّ».

وإن كانت مسبوقة بحرفين: كعَلِيٍّ وعَدِيٍّ ونَبِيٍّ وقُصَيٍّ وجُدِّيٍّ، حذفنا الياء الأولى وفتحت ما قبلها، وقلبنا الثانية واواً: «كَعَلَوِيَّ وَعَدَوِيَّ وقُصَوِيَّ».

وإن كانت مسبوقة بأكثر من حرفين، وجب حذفها ووضع ياء النسب موضعها.

فالنسبة إلى الكرسي والشافعي: «كِرْسِيَّ وِشَافِعِيَّ»، كأنك أبيت ما كان كذلك على حاله.

فائدة

إذا سميت بنحو «بخاتي وكراسي»، مما كان على صيغة منتهى الجموع مختوماً بياء مشددة، ليست للنسب كان ممنوعاً من الصرف، كأصله المسمى به.

(١) الدئل: ابن آوى، والذئب، ودوية شبيهة بابن عرس، ودئل: اسم علم.

(٢) الحرف المشدد بحرفين أولهما ساكن وثانيهما متحرك، والحذف هنا للثاني المتحرك.

(٣) الكريم: تصغير الكريم، والغزيل: تصغير الغزال.

ثم إذا نسبت إليه حذف ياء المشددة، ووضعت موضعها ياء النسبة.

وبذلك يخرج عن وزن منتهى الجموع فينصرف، أي: يُؤنّ ويجر بالكسرة؛ لأن ياء النسب في تقدير الانفصال.

وأما ما لحقته ياء النسبة مما سمي به من هذه الصيغة، كأن تسمي شخصاً بمساجدي، فهو منصرف أيضاً لخروج الوزن عن منتهى الجموع بلحاق الياء آخره، وإن كانت الأصل، في تقدير الانفصال؛ لأنها جزء من الاسم؛ لأن التسمية به وقعت مصحوباً بها.

النسبة إلى التثنية والجمع

إذا نسبت إلى مثنى أو مجموع: وجب رُدُّه إلى المفرد: فالنسبة إلى العراقيين والكُتُب والأخلاق والدُّول والقرائض والقبائل والسود: «عرقتي وكتابتي وحُلقتي ودُولتي وقُرصتي وقَبَلتي وأسودتي وسوداوتي»^(١)، إلا الجمع الذي لا واحد له: كعبايد وأبايل وتجاليد^(٢).

أو كان يجري على غير مفرد، كملامح^(٣) ومحاسن ومشابه، وواحدُها: لَمَحَةٌ وحُسْنٌ وَشَبَةٌ^(٤).

أو كان لا واحد له من لفظه (وهو اسم الجمع): كالقوم والمُعشر والجيش.

أو كان مما يُفَرَّقُ بينه وبين واحدٍ بياءِ التَّنْسِبِ أو تاءِ التَّائِيثِ (وهو اسم الجنس الجمعي): كعَرَبٍ وأعرابٍ ورومٍ وتَمَرٍ وتَفَاحٍ.

فكلُّ ذلك يُنسَبُ إليه على لفظه، فتقول: «عبابيدي ومحاسني وقومي وعربي وتَمَرِي وتَفَاحِي».

وحكمُ الملحقِ بالمثنى والجمع السالم: حكمُ ما الحقَّ به، من حيثُ تجريده من علامتي التثنية والجمع، عند النسبة إليه، فتقول في النسبة إلى اثنين: «اثني أو ثنوي»، وفي النسبة إلى عشرين: «عشري»، وفي النسبة إلى سنين وأرضين وعالمين وبنين «سنوي وأرضي وعالمي وبنوي أو ابني».

إذا نسبت إلى علم منقولٍ عن جمع تكسير، نسبت إليه على لفظه: «كانمارٍ وأنماري»، وأوزاعٍ وأوزاعي». وكذا ما جرى منه مجرى العلم: «كانصارٍ وأنصاري».

(١) إن كانت السرد جمع أسود قلت: «أسودي»، وإن كانت جمع سوداء قلت: سوداوي.

(٢) العبايد والعبايد: الفرق من الناس والخيل الذاهبة في كل وجه، والأكام والطرق البعيدة، والأبايل: الفرق والجماعات، «والتجاليد» الجسم والبدن.

(٣) الملامح: ما بدأ من محاسن الوجه ومساوته، وفلان في ملامح أبيه، أي: يشبهه في ملامحه.

(٤) ولم يسمع لهذه الألفاظ مفرد جار على لفظها، ولو سمع لكان على وزن مفعّل.

النسبة إلى العلم المنقول عن تثنية أو جمع

وإذا نسبت إلى علم منقول عن مثنى أو جمعي السُّلَامة، كحسانٍ وزيدانٍ، وزيدونٍ وعابدونٍ، وعرفاتٍ وأذرعَاتٍ.

فإن كان باقياً على إعرابه قبل النسبة إليه، رَدَدْتُهُ إلى المفرد^(١) ونسبت إليه. فتقول: «حسنيٌّ» وزيديٌّ وعابديٌّ وعرفيٌّ وأذرعِيٌّ».

وإن عُدِلَ بالمثنى وجمع المذكر السالم المُسَمَّى بهما إلى الإعراب بالحركات، نسبت إلى لفظهما الذي نُقِلَا عنه، فتقول: «حسانِيٌّ وزيدَانِيٌّ، وعابدونِيٌّ وزيدونِيٌّ، وعابدينِيٌّ وزيدينِيٌّ»

وإن عُدِلَ بما جُمِع بالألف والياء إلى إعرابه إعراباً ما لا يُنصرفُ، نسبت إليه بحذف التاء^(٢).

أما الألفُ فُتُعَامَلُها كما تُعَامَلُ ألفُ المقصور: فيجوزُ حذفُها أو قلبُها واواً في نحو: «هندات»^(٣) فتقول: «هنديٌّ وهندويٌّ»، وتحذفُ وجوباً في نحو: «تمرات»^(٤) وفاطمات وسُرَادِقَات^(٥)، فيقال: «تَمَرِيٌّ وفاطميٌّ وسُرَادِقِيٌّ».

وكلُّ ذلك إنما هو فيما سمي به، أما ما كان باقياً على التثنية أو الجمع، ولم يُنقل إلى العلمية، فيجبُ رَدُّهُ إلى المفرد عند النسبة إليه فتقول في النسبة إلى الكتابين والحسين والمسلمين والتمرات: كتابِيٌّ وحسنيٌّ ومُسلمِيٌّ وتَمَرِيٌّ^(٦).

(١) ما سمي به من المثنى وجمعي السُّلَامة يجوز أن يعرب إعراب ما نقل عنه من تثنية أو جمع، وهو الأفتح، ويجوز أن يعرب المثنى مجرى «سليمان» في لزوم الألف وإعرابه إعراب ما لا ينصرف. ويجوز أن يعرب جمع المذكر السالم مجرى «هارون» في لزوم الواو والمنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة، أو مجرى «عربون» في لزوم الواو والإعراب بالحركات الثلاث منصرفاً أيضاً. وما سمي به، مما جمع بالألف والياء، جاز إعرابه كإعراب ما نقل عنه، بالضمة رفعاً والكسرة نصباً وجرأً ممنوناً وهو الأفتح، وجاز إعرابه إعراب ما لا ينصرف: بالضمة رفعاً والفتحة نصباً وجرأً بلا تنوين. وسيأتي تفصيل ذلك في الفصل الثالث من الباب السابع من هذا الجزء.

(٢) لأنها للتأنيث، فأشبهت تاء فاطمة.

(٣) لأنها رابعة والاسم ساكن الثاني.

(٤) لأنها رابعة والاسم متحرك الثاني.

(٥) لأنها فوق الرابعة، فإنها في فاطمات خامسة، وفي سرادقات سادسة.

(٦) إذا نسبت إلى التمرات ونحوها مما يجب فتح ثانيه عند جمعه بالألف والياء فإن سميته به أبقيت ثانيه مفتوحاً عند النسبة إليه، وإن لم تسم به رددته إلى السكون، وذلك للفرق بين النسبة إليه علماً والنسبة إليه باقياً على جمعيته.

النسبة إلى العلم المركب

إذا نسبت إلى علم مُركَّب، فإن كان مركباً تركيبَ جملة أو مزج، حذفت الجزء الثاني، ونسبت إلى الجزء الأول، فتقول في تَأْبِطُ شَرًّا، وجاد الحق، وبعليك، ومعد يكرب: تَأْبِطِي وجادِي وبغليّ ومعدِي، أو معدوي.

وقالوا في حَضْرَمَوْت «حَضْرَمِيّ» على غير القاعدة.

وإن كان مركباً تركيبَ إضافة، فإن كان المضافُ أباً أو ابناً، طرحت المضاف، ونسبت إلى المضافِ إليه، فتقول في أُمِّي بَكْرٍ وَأُمُّ كُتُومٍ وابن عباس: «بَكْرِيٌّ وَكُتُومِيٌّ وَعَبَّاسِيٌّ».

وإن كان غير ذلك، نسبت إلى ما ليس في النسبة إليه لئس، وطرحت الآخر^(١)، فتقول في النسبة إلى عبد الأشهل وعبد منافٍ وعبد المطلب وعبد الدَّارِ وعبد الصَّمَدِ: «أَشْهَلِيٌّ وَمَنَافِيٌّ وَمُطَلِّبِيٌّ وَدَارِيٌّ وَصَمَدِيٌّ»، تنسب إلى المضاف إليه.

وتقول في النسبة إلى امرئ القيسِ ورأس بعليك^(٢) ومُلاعِبِ الأيسنة^(٣) ومَجْدَلِيٍّ غَزَّةً^(٤): «امْرِئِيٌّ وَرَأْسِيٌّ وَمُلاعِبِيٌّ وَمَجْدَلِيٌّ»، تنسب إلى المضاف.

النسبة إلى (فعلية) المفتوحة الفاء

إذا نسبت إلى ما كان على وزن «فَعْلِيَّة»، غير معتل العين، ولا مُضاعفاً: جاء على وزن: «فَعْلِيٌّ» بفتح عينه وحذف يائه، فتقول في النسبة إلى حَنيفة وربيعة وبَجيلة وَعَلِيَّة وصحيفة: «حَنَفِيٌّ وَرَبِيعِيٌّ وَبَجَلِيٌّ وَعَلَوِيٌّ وَصَحْفِيٌّ».

وقالوا في النسبة إلى «سَلِيمة» من الأزد، و«عَميرة» من كَلْبٍ^(٥)، وفي النسبة إلى السليقة^(٦) والطبيعة والبديهة: «سَلِيمِيٌّ وَعَمِيرِيٌّ وَسَلِيقِيٌّ وَطَبِيعِيٌّ وَبَدِيهِيٌّ» على خلاف القياس.

فإن كان مُعتلُّ العين: كطويلة، أو مضاعفاً، كجليلة يَبِّقُ على حاله: كطويلي وجليلي.

(١) أي: إن كان في النسبة إلى المضاف التباس نسبت إلى المضاف إليه وطرحت المضاف وإن كان في النسبة إلى المضاف إليه التباس نسبت إلى المضاف وطرحت المضاف إليه.

(٢) رأس بعليك: قرية بين بعليك وحمص يمز بها القطار الضارب بين رماق وحلب.

(٣) ملاعب الأسته: لقب أبي براء عامر بن مالك بن جعفر بن كلاب.

(٤) مجدل غزة: قرية في فلسطين بالقرب من غزة.

(٥) الأزد وكلب: قبيلتان من قبائل العرب.

(٦) السليقة: الطبيعة، وجمعها سلاتق. والسليقي: من يتكلم معرباً بأصل طبيعته بلا تكلف. قال الشاعر:

ولست بنحوي يلوك لسانه ولكن سليقي أقول فأعرب

النسبة إلى (فَعِيلَة) المضمومة الفاء

إذا نسبتَ إلى ما كان على وزن «فَعِيلَة»، بضم الفاء وفتح العين، غير مضاعف، جاء على وزن «فَعَلِيٌّ»، بحذف يائه، فتقول في النسبة إلى جُهَيْنَةَ ومُرَيْبَةَ وأمِّيَّة: «جُهَيْنِي ومُرَيْبِي وأمْرِي». وقالوا في رُدَيْنَةَ وتُوَيْرَةَ: «رُدَيْنِي وتُوَيْرِي»، على خلاف القياس. فإن كان مضاعفاً، كأميمة والحُمَيْمَة^(١) بقي على حاله، فتقول: «أُمَيْمِي وحُمَيْمِي».

النسبة إلى «فَعِيل» بفتح الفاء وضمها «فَعِيل»

قد الحقوا ما كان مُعْتَلً اللام - من وَزْنِي «فَعِيل» بفتح الفاء، و«فَعِيل» بضمها - بِفَعِيلَة، وفَعِيلَة، فنسبوهما على «فَعَلِيٌّ وفَعْلِيٌّ»، فقالوا في نحو عَلِيٍّ وقُصَيٍّ: «عَلَوِيٌّ وقُصَوِيٌّ». فإن كانا صحيحي اللام: كعَقِيلٍ وجميل، وعَقِيلٍ وأوَيْس^(٢)، بقيا على حالهما، فتقول: «عَقِيلِي، وجميلي، وعَقِيلِي وأوَيْسِي». وقالوا في ثَقِيفٍ وعَتِيقٍ وقُرَيْشٍ وهَذَلِيٍّ وسُلَيْمٍ: «ثَقَفِيٍّ وعَتَقِيٍّ وقُرَشِيٍّ وهَذَلِيٍّ وسُلَيْمِيٍّ»، على غير القياس.

والقياس أن يُنسَبَ إليها على لفظها؛ لأنها صحيحة اللام.

النسبة إلى ذي حرفين

إذا نسبتَ إلى ثنائِيٍّ لا ثالثَ له، فإن كان ثانيه حرفاً صحيحاً، جاز تَضْعِيفُهُ وَعَدْمُهُ، فتقول في النسبة إلى كُمٍّ: «كَمِّيَّ وكَمِيَّ».

وإن كان الثاني واواً وجب تَضْعِيفُهُ وإدغامه، فتقول في لُوٍّ: «لَوِيَّ».

وإن كان ألفاً زيدَ بعدها همزةً، فتقول في لا: «لَانِيَّ»، ويجوز قلبُ هذه الهمزة واواً، فتقول: «لاويَّ». وإن كان ياءً وجب فتحه وتَضْعِيفُهُ وقلبُ الياءِ المزيدةً للتضعيفِ واواً، فتقول في كَيٍّ: «كَيْبِيَّ».

وإنما تجوز النسبة إلى هذه الأحرف، وغيرها، إذا جعلتها أعلاماً، وإلا فلا.

(١) أميمة من أعلام النساء وهي في الأصل تصغير أم، و«الحميمة»: موضع بالبلقاء من أرض الشام، وهي من أعمال عمان عاصمة البلاد الواقعة شرقي الأردن.

(٢) عقيل بفتح العين وكسر القاف: اسم رجل، و«عقيل» بضم العين وفتح القاف: اسم قبيلة، و«أويس» بضم الهمزة وفتح الواو: اسم رجل.

النسبة بلا يائها

قد يُستغنى في النسبة عن يائها، وذلك ببناء الاسم على وزن «فاعل»: كتامرٍ ولاين، أي: ذي ثمرٍ ولاين، أو ببنائه من وزن «فَعَال» وذلك في الجَرْف غالباً: كَبَقَالٍ وبِرَّازٍ^(١) ونَجَارٍ وحدَادٍ، وعَطَارٍ وعَوَاجٍ^(٢) أو ببنائه على وزن «فَعِيل» بفتح الفاء وكسر العين. كرجلٍ طِعِمٍ ولِبِسٍ، أي: ذي طعامٍ ولباسٍ: قال الشاعر:

لَسْتُ بِلَيْلِيٍّ، وَلَكِنِّي نَهْرٌ لَا أَدْلِيحُ^(٣) اللَّيْلَ وَلَكِنِ ابْتَكِرَ
أَيُّ وَلَكِنِّي نَهَارِيٍّ، أَي: عاملٌ بالنهار.

وقد يكون (فاعِلٌ) للجَرْفِ: «كحائك» في معنى حَوَاك، كما يكون (فَعَالٌ) في غير الحرف. كقوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]، أَي بذي ظَلَمٍ، وقول امرئ القيس:

وَأَلَيْسَ بِذِي رُمُحٍ، فَيَظْمُرُنِي بِوَيْسٍ وَكَيْسٍ بِذِي سَيْفٍ، وَكَيْسٍ بِنَبَالٍ
أَي: ليس صاحبٌ نَبَلٍ، ولم يُرِدْ أَنَّهُ ليس بصانع نَبَلٍ.

وهذه أوزانٌ في النَّسَبِ سَمَاعِيَّةٌ، ولكنها واردةٌ بكثرة، فأشبهت أن تكون قياسيَّةً، وقد ذهب المُبْرَدُ إلى أنها قياسيَّةٌ، وليس يبعد أن تكون قياسية.

شواذ النسب

ما جاء في النَّسَبِ مُخَالَفاً لما سَبَقَ تَقْرِيرُهُ من القواعد، فهو من شواذِ النَّسَبِ التي تُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليها.

وقد تقدّم ذكرُ بعضها والتنبيةُ عليه، ومنها قولهم في النسبة إلى البَصْرَةِ: «بِصْرِيٍّ»، بكسر الباء وإلى الدُّهْرِ: «دُهْرِيٍّ»^(٤) بضم الدال، وإلى السُّهْلِ: «سُهْلِيٍّ»، بضم السين، وإلى مَرُوٍّ^(٥) «مُرُوْزِيٍّ»، بزيادة الزَّاي، وإلى البحرَينِ: «بحرانيٍّ» بعدم رُدِّها إلى المفرد، مع أنها مُعْرَبَةٌ بالحرف^(٦)، وإلى الشَّامِ واليَمَنِ وتِهَامَةَ: «شَامٌ ويَمَانٌ وتِهَامِيٌّ»، بتخفيف ياء النَّسَبِ.

(١) البراز: بائع الثياب.

(٢) العواج بائع العاج، وصاحبه، والعاج: أنياب الفيل، وواحد «عاجة».

(٣) الإدلاج: سير أول الليل.

(٤) الدهري، بضم الدال، الشيخ الطاعن في السن، والدهري، بفتحها: الملحد الذي يقول بقدم الدهر ولا يؤمن بالبعث بل يقول: وما يهلكنا إلا الدهر، وحكى صاحب القاموس ضم الدال فيه أيضاً.

(٥) مرو: بلد بخراسان يقال له «مرو التاهجان»، وفيه أيضاً بلد يقال له مروزوز بوزن عنكبوت. والنسبة إليه مروزوي على لفظه شذوذاً، وحقه أن ينسب إلى صدره فيقال «مروي»؛ لأنه مركب تركيب مزج.

(٦) تقدم أن العلم المنقول عن منى أو جمع مذكر سالم، إن بقي على إعرابه بالحرف بعد نقله إلى العلمية،

ومن ذلك قولهم: «رُقْبَانِيَّ وَشَعْرَانِيَّ وَجُمَانِيَّ وَلَخْيَانِيَّ»، للتعظيم الرَّقْبَةَ والشَّعْرَ والجُمَةَ^(١) واللَّحْيَةَ.

ومنه قولهم في النسبة إلى طلي: «طائِيَّ»، وفي النسبة إلى الوَحْدَةِ: «وَحْدَانِيَّ»؛ وفي النسبة إلى البادية: «بَدَوِيَّ» والقياس: «بَادَوِيَّ» أو «بَادِيَّ»، وفي النسبة إلى حروراء^(٢): «حَرَوْرِيَّ» والقياس: «حَرَوْرَاوِيَّ».

٩ - التصغير

التَّصْغِيرُ: أن يُضْمَ أوَّلُ الاسمِ، ويفتَحَ ثانيه، ويزادَ بعدَ الحرفِ الثاني ياءٌ ساكنةٌ تُسَمَّى: (ياءُ التَّصْغِيرِ).

فَنَقُولُ في تصغيرِ قَلَمٍ وِدْرَهَمٍ وَعُضْفُورٍ: (قَلِيمٌ وَدُرَيْهَمٌ وَعُضْفِيرٌ).

والاسمُ الذي تلحقه ياءُ التَّصْغِيرِ يُسَمَّى: (مُصَغَّرًا).

ويُشْتَرَطُ فيما يُرادُ تصغيرُهُ: أن يكونَ اسماً مُعْرَبًا، قابلاً للتَّصْغِيرِ، خالياً من صِيغِهِ وشَبَهِهَا. (فلا يصغرُ الفعلُ ولا الحرفُ).

وشذَّ تصغيرُ فعلِ التَّعْجَبِ، مثلُ: «ما أحيلاه! وما أميلحه!».

ولا يصغرُ الاسمُ المَبْنِيَّ. وشذَّ تصغيرُ بعضِ الأسماءِ الموصولةِ وأسماءِ الإِشْارةِ، كالذي والشيءِ وذاتِ وتا: فقالوا في تصغيرِها: «اللذيا واللثيا وذيا وتيا».

ولا يصغرُ ما ليس قابلاً للتَّصْغِيرِ: ككبيرٍ وعظيمٍ وجسيمٍ، ولا الأسماءُ المعظمةُ، لما بينها وبين تصغيرِها من التنافي.

ولا يصغرُ نحو الكميَّةِ^(٣)؛ لأنَّهُ على صيغةِ التَّصْغِيرِ، ولا نحو مبيطٍ ومهيمنٍ^(٤)؛ لأنَّهُ شبيهٌ بصيغةِ التَّصْغِيرِ.

يرد إلى المفرد عند النسبة إليه، ويبقى على لفظه إن أعرب بعد نقله بالحركات.

(١) الجمعة: مجتمع شعر الرأس، وهي أعظم من الوفرة أو شعر الرأس إذا بلغ المتكئين.

(٢) حروراء: قرية بقرب الكوفة، تنسب إليها فرقة من الخوارج، كان أول اجتماعهم فيها، يقال لهم: «الحرورية».

(٣) الكميَّة من الخيل: الذي تضرب حمرة إلى سواد، فهو بين الأحمر والأسود، ويوصف به المذكر والمؤنث، يقال مهر كميَّة، وجمعه «كمت» بضم فسكون، و«الكميَّة»: طائر يعرف بالبلبل، وجمعه كمتان، بكسر فسكون.

(٤) المهيمن: المؤمن غيره، والرقيب، والحافظ، والشاهد، ويقال هيمن على كذا، أي صار رقيباً عليه وحافظاً وشاهداً، وهيمن الطائر على فراخه: رفرغ، والمهيمن: من أسماء الله عز وجل، لأنه رقيب على عباده، قائم على خلقه بأعمالهم وأرزاقهم وأجالهم، مؤمن بإمام من الخوف.

فائدة التصغير

يُصَغَّرُ الاسمُ، إما للدلالة على تقليله: كذُرَيْهَمَاتٍ، أو تصغيره، ككُتَيْبٍ، أو تحقيره (أي: تصغير شأنه): كشَوْبَعِرٍ، أو تقريبه، مثلُ: «جئتُ قُبَيْلَ الْمَغْرِبِ، أو بُعَيْدَ الْعِشَاءِ، وجلسْتُ دُونَ المنبرِ، وَرَمَتِ الطَّيَارَةُ قُوْفُقُنَا، أو لِلتَّحْبِإِ إِلَيْهِ ك: «بَنِي وَأَبِي وَأُمَيْمَةَ وَأَخِي».

حكم ما بعد ياء التصغير

يجبُ أن يكون ما بعد ياء التصغير مكسوراً: «كجُعَيْرٍ».

لأ إن كان ما بعدها آخر الكلمة: «كجُجَيْلٍ»، فإنه يكون تابِعاً للإعراب.

أو كان مُتَّصِلاً بعلامة التانيث: ككُثَيْبَةَ وَسُلَيْمَى وَأَسْمَاءَ، أو بالفاءِ الجمعِ، فيما كان على وزن (أفعالٍ): كَأَحْيَمَالٍ، أو بالالف والنون الزائدتين في علمٍ أو صفةٍ: كعُثَيْمَانَ وَعُطَيْشَانَ، فإنه يبقى على حاله مفتوحاً.

(فإن كان المتصل بهما ليس علماً ولا صفةً: كسرحانٍ، كسرت ما بعد ياء: التصغير وقلبت ألفه ياء. كسريحين، كما تقول في جمعه: «سراحين»، والسرحان: الذئب.

فإن سميت بسرحان صفرته على لفظه، فقلت: «سريحان»؛ لأنه صار علماً).

أوزان التصغير

للتصغير ثلاثة أوزان، وهي: فُعَيْلٌ، وَفُعَيْلٌ، وَفُعَيْلٌ: (كجُجَيْلٍ وَذُرَيْهَمٍ وَعُصَيْفِيرٍ).

فما كان على ثلاثة أحرفٍ: صَغْرَتُهُ عَلَى (فُعَيْلٍ) كَقَلِيمٍ وَحُسَيْنٍ، وَجُبَيْلٍ.

وما كان على أربعة أحرفٍ: صَغْرَتُهُ عَلَى (فُعَيْلٍ) كَجُعَيْرٍ وَزَيْنَبٍ وَمُبِيرِدٍ.

وما كان على خمسة أحرفٍ: مما رابعه حرفُ علةٍ، صَغْرَتُهُ عَلَى (فُعَيْلٍ) كَمَفَيْتِيحٍ وَعُصَيْفِيرٍ وَتُنَيْدِيلٍ).

وما كان على خمسة أحرفٍ أصليةً: طرحتُ خامسةً وبنيتُهُ على (فُعَيْلٍ) فتقولُ في سفرجلٍ

وفرزديٍّ: (سُفَيْرِجٌ وَفُرَيْزِدٌ) فإن كان مع الخمسة زائداً حذفته مع الخامس، فتقول في عندليبٍ: (عُنَيْدِلٍ).

وما بلغتُ أحرفُهُ بالزيادة أكثرَ من أربعةٍ، مما ليس رابعه حرفُ علةٍ^(١)، حذفته منه، وبنيتُهُ

على (فُعَيْلٍ)^(٢).

(١) فإن كان رابعه حرف علة قلبته ياء كما تقدم.

(٢) راجع كيفية بناء صيغة متهى الجموع، فالمصغر فوق الثلاثي له حكمها.

فإن كان فيه زائدٌ واحدٌ، طرحته، فتقولُ في مُدحرجٍ وسبطريٍّ وعضنفر^(١): (دُحْرِجٌ وَسُبَطْرٌ وَعُضْنَفْرٌ).

وإن كان فيه زيادتان فأكثرُ، بنيته على أربعةٍ وحذفت من زوائده ما هو أولى بالحذف من غيره^(٢)، فتقول في مُفْرَجٍ ومُقاتِلٍ ومُنطَلِقٍ: (مُفْرِجٌ ومُفْتِيلٌ ومُطَلِّقٌ)، وتقول في مُندحرجٍ ومُشعِرٍ (دُحْرِجٌ وقَشِيعِرٌ)، وتقول في مُستخرجٍ ومُستدعٍ (مُخْرِجٌ ومُدْنِيعٌ) وتقول في استخراجٍ وانطلاقٍ واضطرابٍ: (تُخْرِجٌ وتُطَلِّقٌ وضِئْرَبٌ)^(٣).

فإن كان في الاسم زيادتان، ليس لإحدهما مزيةٌ على الأخرى: حذفت أيهما شئت، فتقول في علندي وسرندي وحبنتي: (المَلِينْدُ والسُّرِينْدُ والحَيْبِنْتُ) و(العَلِينْدِي والسُّرِيدِي والحَيْبِنِي)؛ لأنَّ النون والألف المقصورة إنما زيدتا؛ ليلحق الوزنُ بسفرجل. ولا مزية لإحدهما على الأخرى، وهذا شأن كل زيادتين زيدتا للإلحاق.

أما ألفُ التانيث المقصورة: فإن كانت رابعة، كحَبْلِي، ثبتت: كحَبْلِي، وإن كانت فوق الرابعة، كخوزلي ولُعَيْزِي^(٤) حذفت وجوباً؛ لأنَّ بقاءها يُخرج البناء عن مثال (فُعَيْعِل) أو (فُعَيْعِل). وذلك كخوزِلٍ ولُعَيْزِ، ما لم يسبق الواقعة خامسةً حرفٌ مدٌّ، فيجوزُ بناؤها وحذفُ حرفِ المدِّ، ويجوز العكسُ، فتقولُ في حُبَارِي^(٥): «حُبَيْرٌ» بحذف ألفِ المدِّ، و«حُبِيرٌ» بحذف ألفِ التانيث وبقاء حرفِ المدِّ، بعد قلبه ياءً وإدغامه في ياءِ التصغير.

وأما تاءُ التانيث وألفُه الممدودةُ، فتُثْبِتَانِ على كل حال، فتقول في مُسلمةٍ وهندباءٍ: مُسَلِمَةٌ وهُنْدَيْبَاءٌ.

والألفُ والنونُ الزائدتان بعدَ أربعةٍ أحرفٍ، تُثْبِتَانِ على كلِّ حال، فتقولُ في تصغيرِ زعفرانٍ: «زُعْفَرَانٌ».

ويجوز أن يعوّضَ ما حذفت منه للتصغيرِ ياءً قبل آخره، فيبني الاسمُ على «فُعَيْعِلِي»، فتقول في مُنطَلِقٍ وسَفْرَجَلِيٍّ: «مُنطَلِيقٌ وسَفْرَجِيلٌ»، كما يجوز أن تقول في جمعها: «مُطَلِيقٌ وسَفْرَجِيلٌ». (ولا يخرج المصغر من هذه الأوزان، ما يلحقه من علامة تانيث أو تننية أو جمع أو نسبة،

(١) السبطري: مشبة فيها بتختر: و(اغضنفر): الأسد.

(٢) والميم الزائدة في أول الكلمة أولى بالبقاء من غيرها على كل حال. وتاء الافتعال والاستفعال ونون الانفعال أولى بالبقاء كذلك، وتفضلها الميم.

(٣) طاء اضطراب، أصلها التاء، لأن وزنه (افتعال) قلبت طاء ليسهل النطق بالضاد الساكنة، لذلك ردت إلى أصلها عند التصغير، لزوال السبب، ولأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها.

(٤) الخوزلي والخيزلي، مشبة في تناقل، واللغزي، اسم بمعنى اللغز.

(٥) الحباري، طائر، وهو يطلق على الذكر والأنثى والواحد والجمع.

أو الألف والنون الزائدتين، أو الجزء الثاني في المركبين الإضافي والمزجي^(١).

فمثل: تميرة وسليبي وحميراء وقليمان وعميرون وهنيدات وحميصي وعثيمان وعطيشان وعبيد الله وبمعلبك، مصغر على «فعليل» ومثل: «حنيظلة وقويصاء ودرهيمان وشويبعرون ودميشقي وزعيفران وخويدم الدار ومعيد يكر» مصغر على «فعليل».

ولا يعتد بما لحق هذه الأسماء من هذه الزيادات.

تصغير ما ثانيه حرف علة

إذا صغرت ما ثانيه حرف علة مُنْقَلَبٌ عن غيره رَدَدْتُهُ إلى أصله، فإن كان أصله الواو رددته إليها، فتقول في تصغير بابٍ وطيٍّ وقيمةٍ وميزانٍ وديوانٍ وميسم^(٢): «بُوَيْبٌ وَطُوِيٌّ وَقُوَيْمَةٌ وَمُوَيْرِيٌّ وَقُوَيْرِيٌّ وَمُوَيْسَمٌ».

وإن كان أصله الياء رددته إليها أيضاً، فتقول في تصغير نابٍ وموقن^(٣): «نَيْبٌ وَمَيْقَنٌ».

وإن كان أصله حرفاً صحيحاً رددته إليه، فتقول في تصغير دينارٍ: «دُنَيْبِرٌ»^(٤).

وإن كان مجهول الأصل كماج، أو زائداً: كشاعرٍ وخاتم، أو مبداً من همزة: كآصالٍ وآمالٍ وآبالٍ^(٥) قلبته واواً، فتقول: «عُوَيْجٌ، وشُوَيْرٌ، وخُوَيْمٌ، وأوَيْصالٌ، وأوَيْمالٌ وأوَيْبالٌ».

(وشذ تصغير «عيد» على عَيْدٍ كما شذ جمعه على «أعياد».)

وحقه أن يصغر على «عُوَيْدٍ» ويجمع على «أعواد»؛ لأنه من عاد يعود، فياؤه أصلها الواو، وأصله «عُوْدٌ» بكسر فسكون قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، وإنما صفروه وجمعوه على غير أصله؛ لثلاث يائس بالعود).

(١) أما المركب الإسنادي، كجاء الحق وتأيبط شرأ، علمين، فلا يجوز تصغيره.

(٢) جمع باب أبواب، فاصل ألفه الواو. والطي: أصله «الطوي» لأن فعله طوى يطوي فياؤه الأولى أصلها الواو، وقيمة أصلها «قومة» بكسر القاف، لأنها في الأصل من قام يقوم، وميزان أصله «موزان» بكسر الميم، لأنه من وزن بز، ولأنك تقول في جمعه موازين، وديوان، أصله دوان، بواو مشددة لأنك تقول في جمعه دواوين، وميسم أصله، موسم، بكسر الميم، لأنه من وسم يسم، وهي أداة يوسم بها أي يعلم، كما يوسم البعير بالكفي.

(٣) جمع الناب: أنياب، فاصل ألفه الياء، وموقن، اسم فاعل من أيقن، فأصله «ميقن» فواؤه أصلها الياء، وإنما انقلبت واواً لتناسب الضمة قبلها.

(٤) دينار، أصله (دينار) بنون مشددة، لأنك تقول في جمعه دنائير.

(٥) أصلها (آصال وآمال وآبال) على وزن (أفعال) وهي جمع أصيل وأمل وأبل، فالألف مبدلة من الهمزة، (والأصيل)، الوقت بعد العصر.

وإن كان الثاني حرفاً صحيحاً منقلباً عن حرف علة: أبقيته على حاله (في رأي سيبويه والجمهور)، أو أرجعته إلى أصله (في قول الرّجاج وأبي عليّ الفارسي) فتقول في تصغير مُتَعِدٍ: «مُتَعِدٌ» (على قول سيبويه: قالوا: وهو الصحيح)، و«مُؤَيِّعِدٌ»، (في رأيهما)، وذلك لأن أصله: «مُؤَعِدٌ». وأصل هذا من الوعد.

وقولُ سيبويه أقرب إلى الفهم؛ كيلا يلتبس بتصغير: «مُؤَيِّعِدٌ وَمُؤَعِدٌ وَمُؤَعِدٌ» وقولهما أصحُّ في القياس.

تصغير ما نالته حرف علة

إذا صَغُرَتْ ما نالته حرفُ علةً، أدمغته في ياء التصغير بعد قلبه ياءً، إن كان ألفاً أو واوًا، فتقول في تصغير عصاً ورَحَىّ وِطْبِي ودلو وِطْبِي وشمالٍ وقُدومٍ وجميلٍ: «عُصَيَّةٌ وَرُحَيَّةٌ وَوِطْبِيٌّ وَذَلِيَّةٌ وَوِطْبِيٌّ وَشَعْلٌ وَقُدَيْمٌ وَجُمَيْلٌ» إلا ما كان آخره ياءً مشددةً مسبوقاً بحرفين: كصبيّ وعليّ وذكيّ، فتخفّف وتُدغّم في ياء التصغير، فتقول: «صَبِيٌّ وَعَلِيٌّ وَذَكِيٌّ» فإن سبقت بأكثر من حرفين، صُغِرَ الاسم على لفظه، فتقول في تصغير كُرْسِيٍّ ومِصرِيٍّ: «كُرْسِيٌّ وَمِصْرِيٌّ».

تصغير ما رابعه حرف علة

إذا صَغُرَتْ ما رابعه حرفُ علةً، قلبت الألف أو الواو ياءً، وتركت الياء على حالها، فتقول في تصغير منشارٍ وأرجوحةٍ وقنديلٍ: «مُنْشِيرٌ وَأَرْجُوحَةٌ وَقَنْدِيلٌ».

تصغير ما حذف منه شيء

إذا صَغُرَتْ ما حُذِفَ منه شيءٌ، رددته عند التصغير، فتقول في تصغير يَدٍ ودمٍ وأبٍ وأخٍ وأختٍ ونبتٍ وعدةٍ وزينةٍ وشَفِيعَةٍ وماءٍ: «يُدَيْتٌ وَدُمِيٌّ وَأَبِيٌّ وَأَخِيٌّ وَأَخِيَّةٌ وَنَبْتَةٌ وَوُزْنَةٌ وَشَفِيعَةٌ وَمُؤَيَّةٌ».

وإن كان في أوله همزة وصل حذفتها ورددت المحذوف، فتقول في تصغير ابنٍ وابنةٍ واسمٍ وامرئٍ وامرأةٍ: «بَنِيٌّ وَنَبْتَةٌ وَسُمِيٌّ وَمُرِيٌّ وَمُرَيْتَةٌ».

وإن سَمِيَتْ بنحوٍ: «قُلٌّ وَبَعٌّ وَخُذٌّ وَمُذٌّ» قلتُ في تصغيره: «قُوَيْلٌ وَبَيْبِعٌ وَأَخِيذٌ وَمُئِيذٌ» برد المحذوف.

تصغير الثاني الوضع

إذا سَمِيَتْ بما وُضِعَ على حرفين، فإن كان ثانيه حرفاً صحيحاً، أبقيته على حاله، بعد التسمية به: فإن أردت تصغيره. ضَعُفْتَ ثانيه عند تصغيره، فتقول في تصغير: «هَلٌّ وَبَلٌّ وَإِنَّ وَعَنْ»، ونحوها أعلاماً: «هَلْلِيلٌ وَبَلْلِيلٌ وَأَتِينٌ وَعُتَيْنٌ».

وإن كان ثانيه حرف علة: كَلَوَ وكَيَ وفي وما ولا، وجب تضعيفه حين التسمية به، فتقول في المذكورات، إذا جعلتها أعلاماً: «لَوُ كَوِيَّ وفيَّ وماءٌ ولاءٌ»^(١).

فإن أردت تصغيرها، صغرتها على حالها هذه، فتقول: «لَوِيَّ وكَيِيَّ وفيَّ، ومُوِيَّ ولَوِيَّ».

تصغير المؤنث

إذا صغرت المؤنث الثلاثي الخالي من التاء، ألحقتها به، فتقول في تصغير دارٍ وشمسٍ وهندٍ وعينٍ وسنٍ وأذنٍ: «دَويرةٌ وشَميسةٌ وهِنيدةٌ وعَيينةٌ وسُنينةٌ وأذينةٌ» إلا إذا لزم من ذلك التباس المفرد بالجمع، أو المذكر بالمؤنث، فترك التاء، فتقول في تصغير بقرةٍ وشجرةٍ: «بَقيرةٌ وشَجيرةٌ»؛ كيلاً يُظنُّ أنهما تصغيرُ بقرةٍ وشجرةٍ، وتقول في تصغير خمسٍ وسبٍ وسبعٍ وتسعٍ وعشرٍ ويضع، في المعدود المؤنث: «خَميسٌ وسُنيتٌ وسُببيعٌ ونُسبيعٌ وعُشيرٌ ويَضبيعٌ»، لا «خَميسةٌ وسُنينةٌ الخ، لثلاثا تلتبس بتصغير «خمسوة وستة» الخ في المعدود المذكر.

وإذا سميت رجلاً بمؤنث ثلاثي، ك: نارٍ وعينٍ وأذنٍ وفَهْرٍ^(٢)، ثم أردت تصغيره، لم تلحق به التاء، فتقول: «نَوِيرٌ وعَيينٌ وأذِينٌ وفَهِيرٌ».

فإن سميت بهذه الأسماء ونحوها مذكراً، بعد تصغيرها، أبقيتها على ما هي عليه.

ومن ذلك: «مُتَمِّمٌ بنُ نُويرةٍ، وعَيينةٌ بنُ حصينٍ، وعمرو بنُ أذينةٍ، وعامر بنُ فُهيرةٍ».

وإذا سميت امرأةً بمذكر ثلاثي، كرمحٍ وبلدرٍ ونجمٍ وسعيدٍ، ثم أردت تصغيره، ألحقت به التاء، فتقول: «رُميحةٌ وبلُديرةٌ ونَجيمةٌ وسُعْبيدةٌ».

فلا اعتبار في العلم، في حال تصغيره، بما نُقِلَ عنه من تذكير أو تأنيث، وإنما العبرة في مُسَمَّاهُ الذي نُقِلَ إليه، هذا هو الحق.

(وقال يونس: يجوز الاعتباران: اعتبار الأصل واعتبار الحال.)

وعليه فتقول في «عين» مسمى بها مذكر: «عين وعيينة»، وتقول في «رمح» مسمى به مؤنث: «رميحة ورميح» وقال ابن الأنباري: إنما العبرة بأصله المنقول عنه، فتلحقه التاء أو لا تلحقه بهذا الاعتبار.

(١) إذا ضعفت الألف في (ما ولا) زدت ألفاً أخرى، وحيثما يصعب النطق بهما لسكونهما معاً، فتبدل من الثانية همزة وجوباً.

(٢) الفهر، بكسر فسكون: الحجر الصغير بمقدار الكف، أو الحجر بقدر ما يكسر الجوزة، وقيل هو الحجر مطلقاً، وهي مؤنثة. وقيل، تؤنث وتذكر، والفهر، في لغة الأطباء ما تدق به العقاقير على الصلابة، والصلابة والصلادة (بفتح الصاد فيهما) ما يدق عليه الطيب ونحوه وقد تطلق على المدق نفسه.

وعليه فلا تقول في «عين»، مسمى بها مذكر، إلا «عينة»، وفي «رمح»: مسمى به مؤنث، إلا «رميح».

أما المؤنث الرباعي فما فوق: فلا تلحقه تاء التأنيث، فمثل: «زينب وعجوز» يصغر على: «زُينِبٌ وعَجَبِيْرٌ».

(وشذ تصغير «ذود»^(١) «بفتح فسكون» وحرب وقوس ونعل ودرع الحديد^(٢) وعرس^(٣) بلا إلحاق التاء، فقد صفروها على «ذويد وحريب» إلخ . . . مع أنها مؤنثات ثلاثية، فحقها أن تلحقها التاء عند تصغيرها. كما شذ تصغير: قدام ووراء وأمام على «قديمه ووُورِيْتُهُ» (بتشديد الياء مكسورة) وأُمِيْمَةٌ (بتشديد الياء مكسورة أيضاً): فالحقوا بها التاء وهي ليست ثلاثية، وقدام ووراء: ظرفان مؤنثان. أنشهما على معنى الجهة، وأمام ظرف مذكر: وإلحاق التاء إياه عند التصغير شاذ من وجهين: لأنه مذكر: ولأنه فوق الثلاثي.

قال في المصباح: وقد يؤنث «الأمم» على معنى الجهة.

وقال الزجاج: واختلفوا في تذكير الأمام وتأنيسه).

تصغير القلم المركب

إذا أردت تصغير علم مُركَّبٍ تركيبٍ إضافيةٍ أو مَرَجٍ، صغرت جزءه الأول، وتركت الآخر على حاله، فتقول: في عبد الله ومُعَدِّيكَرِبٍ.

«عبيد الله، ومُعَدِّيكَرِبٍ» أما المركَّبُ تركيبٍ جُمْلَةٍ: كتابُ شراً، وجادَ الحقِّ، فلا يصغرُ.

تصغير الجمع

جمع القلَّةِ يصغرُ على لفظه، فتقولُ في تصغيرِ أحمالٍ وأنفُسٍ وأعمدةٍ وفُتْيَةٍ: «أَحْيِمَالٌ وَأَنْفُسٌ وَأَعْمِدَةٌ وَفُتْيَةٌ».

وكذلك اسمُ الجمعِ كَرَكِبٍ وَرُكَيْبٍ.

وجمعُ الكثرة لا يصغرُ على لفظه، بل يردُّ إلى المفرد، ثم يصغرُ ثم يُجمعُ جمعَ المذكرِ السالمِ، إن كان للعاقل، وجمع المؤنثِ السالمِ، إن كان لغير العاقل، فمثل: «شُعراءُ وكُتَّابٌ

(١) الذود من الإبل، من الثلاثة إلى العشرة، ولا تكون إلا من الإناث، ومنه قولهم: (الذود إلى الذود إبل) ومعناه إذا وضع القليل مع القليل يصير المجموع كثيراً.

(٢) أما درع المرأة، وهو قميصها فهو مذكر. وقيل إن درع الحديد يذكر ويؤنث.

(٣) العرس، امرأة الرجل، والرجل نفسه. ومثله العروس. وكلاهما للذكر والأنثى. والعرس أيضاً: أنثى الأسد وهي اللبوة.

ودراهم وعصافير وكُتِبَ، نَصِغْرُهُ «شُرُوعِرُونَ وَكُوزِبُونَ وَدُرِهَمَاتٌ وَعُصْفِيرَاتٌ وَكُتِيَّاتٌ».

تصغير الترخيم

من التصغير نوعٌ يسمَّى: تصغير الترخيم، وهو أن يُجرَّد الاسم من الزوائد التي فيه، ويصغَّر على أحرفه الأصلية.

فإن كانت أصوله ثلاثة: يُصغر على «فُعَيْلٍ»، فيقال في تصغير: معظفٍ ومُظَلِّقٍ وأزهرٍ وأبَلَقٍ وحامِدٍ ومحمودٍ وأحمدٍ: «عُظِفْتُ وَظَلِّقْتُ وَزَهَيْرٌ وَبَلِّقْتُ وَحُمِدْتُ».

ثم إن كان مسماً مؤنثاً: ألحقت به التاء، وإن كان قبل الترخيم مؤنثاً بالالف، أو مؤنثاً بغير علامة، فيقال في مكرمٍ وحُجَلِي وسوداءٍ وسُعادٍ: «كُرَيْمَةٌ وَحُجَيْلَةٌ وَسُوَيْدَةٌ وَسُعَيْدَةٌ»، وتقول فيمن سميتها سَعِيدَةً وسما «سُعَيْدَةٌ وَسُمِيَّةٌ».

إلا إذا كان من الصفات الخاصة بالإناث، التي لم تلحقها علامة التانيث كطالقٍ وناهذٍ، فلا تلحقها التاء: كطَلِّقٍ ونُهَيْدٍ.

وإن كان مؤنثاً بلا علامة، وسميت به مذكراً، لم تُلحق به التاء، فتقول فيمن سميتها: سماً وعروباً: سُمِيٌّ وَعَرُوبٌ».

وإن كان مؤنثاً بالعلامة، جرَّده منها، فتقول فيمن سميتها: مُكرمَةً وصحراءٍ وفاطمةٍ: «كُرَيْمٌ وَصُحَيْرٌ وَفُطَيْمٌ».

إلا إذا وقعت التسمية به بعد التصغير، كأن تسمي رجلاً «صحيرة» مؤنث «صحراء» فتبقي علامة التانيث.

وإن كانت أحرفه الأصلية أربعة يصغَّر على «فُعَيْلٍ»، فيقال في قرطاسٍ وعصفورٍ وقنديلٍ: «قُرَيْطَسٌ وَعُصْفَيْرٌ وَقُنَيْدِلٌ».

وتصغير الترخيم، إنما يكون في حذف ما يجوز بقاؤه في التصغير، كما رأيت.

أما حذف ما لا يجوز بقاؤه؛ لأنه تختل ببقائه صيغة التصغير، فليس من باب تصغير الترخيم، كما يتوهم وذلك كصغير: «متدحرج وسفرجل» على «دحرج وسفرج».

وما كان فيه زيادتان فأكثر من الثلاثي الأصول، كمنطلقٍ ومُستخرجٍ، صغرت على «مُظَلِّقٍ ومخزرج» تصغيراً لا ترخيمٍ فيه؛ لأن الزوائد المحذوفة لا يجوز بقاؤها في مصغرها؛ لاختلال الصيغة معها، فإذا أردت ترخيمهما، قلت: «ظَلِّقٌ وَخُرَيْجٌ».

شواذ التصغير

ما جاء في التصغير مخالفاً لما سبق تقريره من القواعد، فهو من شواذ التصغير، التي تُحفظ

ولا يقاس عليها . وقد تقدّم ذكر بعضها .

ومن ذلك تصغيرهم عشاء على «عُشَيَانٍ» وَعَشِيَّة على «عُشَيْبِيَّة» وَعَشِيًّا على «عُشَيْشَانٍ»،
وليلة على «لَيْلِيَّة»، وقالوا: «لَيْلِيَّة» أيضاً على القياس .

وقد صغروا إنساناً على «أُتَيْسِيَانٍ»، وقد أجمع العرب على تصغيره على ذلك .

وصغروا بَنِينَ على «أَبْنَيْنِ»، لم يُصغروها على غير ذلك . وقالوا في تصغير رَجُلٍ: «رُجَيْلٌ»
على القياس، و«رُؤُوجِلٌ»، على غير القياس، كأنهم رَجَعُوا به إلى «الرجل»؛ لأنَّ اشتقاقه منه،
كما في «لسان العرب» .

قال النحاةُ وبعضُ اللغويين: وشذَّ تصغيرُ صَبِيَّةٍ و«غُلْمَةٍ»: على أَصْبِيَّةٍ وَأَغْلِيْمَةٍ والحقُّ أنَّ
أَصْبِيَّةً هي تصغيرُ «أصبية» .

وأما صَبِيَّةٌ فتصغيرها: (صَبِيَّةٌ)، وكذلك أَغْلِيْمَةٌ: (عُلْمَةٌ) .

وقالوا: شذَّ تصغيرُ مَغْرِبٍ على (مُغْرِبَانٍ) والحقُّ أنَّ مُغْرِبَاناً هو تصغيرُ (مَغْرِبَانٍ)، وهو
بمعنى المغرب . يُقال: لقيته مَغْرِبَ الشمسِ، ومَغْرِبَانَهَا .

التصريف المشترك بين الأفعال والأسماء

ويشتمل هذا الباب على ثلاثة فصول:

١ - الإدغام

الإدغام^(١): إدخال حرفي في حرفي آخر من جنسه، بحيث يصيران حرفاً واحداً مُشَدَّداً، مثل: «مَدَّ يَمُدُّ مَدًّا» وأصلها «مَدَّ يَمُدُّ مَدًّا».

وحكم الحرفين، في الإدغام، أن يكون أولهما ساكناً، والثاني متحركاً، بلا فاصلي بينهما. وسكون الأول، إما من الأصل: كالمَدِّ والشَدِّ^(٢). وإما بحذف حركته: كَمَدَّ وشَدَّ^(٣).

وإما بنقل حركته إلى ما قبله: كَيَمُدُّ، ويشَدُّ^(٤).

والإدغام يكون في الحرفين المتقاربين في المخرج، كما يكون في الحرفين، المتجانسين. وذلك يكون تارة: بإبدال الأول ليجانس الآخر: كأمحى، وأصله: «انمحي»، على وزن «انفعل» ويكون تارة بإبدال الثاني ليجانس الأول: كأدعى، وأصله «اذمى»، على وزن «انفعل».

أقسام الإدغام

الإدغام، إما صغير، وهو ما كان أوَّلُ المثلين فيه ساكناً من الأصل.

وإما كبير، وهو ما كان الحرفان فيه متحركين، فأسكن أولهما بحذف حركته، أو بنقلها إلى ما قبلها.

وإنما سُمِّيَ كبيراً؛ لأن فيه عمَلين وهما الإسكان والإدراج، أي: والصغير ليس فيه إلا إدراج الأول في الثاني.

(١) الإدغام في اللغة: الإدخال: أدغمت اللجام في فم الفرس أي: أدخلته عليه.

(٢) الدال الأولى منها ساكنة من أصلها.

(٣) أصلهما «مدد ويشده» سكت الدال الأولى بحذف حركتها، وأدغمت في الأخرى.

(٤) أصلهما: «يمدد ويشده» نقلت حركة الدال الأولى إلى الساكن قبلها - وهو الميم في «يمدده» والشين في «يشده» - وأدغمت في الدال الأخرى.

وللإدغام ثلاث أحوال: الوجوب، والجواز، والامتناع.

وجوب الإدغام

يجبُ الإدغامُ في الحرفين المتجانسين إذا كان في كلمة واحدة^(١)، سواءً أكانا متحركين: كَمَرٌ وَيَمُرُّ (وأصلهما: مَرَّرَ وَيَمَرُّ)، أم كان الحرف الأول ساكناً والثاني متحركاً: كَمَدٌ وَعَضُّ (وأصلهما: مَدَّدَ وَعَضَّضَ).

وأما قول الشاعر: «الحمدُ لله العلي الأجلِّ» فمن الضرورات الشعرية، والقياسُ (الأجل). ثم إن كان الحرف الأول من المثليين ساكناً، أدغمته في الثاني بلا تغيير. كَشَدُّ وَصَدُّ (وأصلهما: شَدَّدَ وَصَدَّدَ).

وإن كان متحركاً طرحت حركته وأدغمته إن كان ما قبله متحركاً أو مسبوqاً بحرف مدٍّ، كَرَدُّ وَرَادُّ. (وأصلهما: رَدَّدَ وَرَادَّدَ).

أما إن كان ما قبله ساكناً فتقلُّ حركته إليه: كِيرُدُّ (وأصله: يَرُدُّ).

ويجب إدغام المثليين المتجاورين الساكنين أولهما، إذا كانا في كلمتين، كما كانا في كلمة واحدة، مثل: «سَكَّتْ، وسَكَّتَا وَعَتَا وَعَلِيٌّ، واكْتُبْ بالقلم، وقلْ له، واستغفرْ رَبَّكَ» غير أنه إن كان ثاني المثليين ضميراً، وجب الإدغامُ لفظاً وخطاً، وإن كان غير ضمير وجب الإدغامُ لفظاً لا خطاً، كما رأيت.

وشدَّ فكَ الإدغامُ الواجبُ في الفاظٍ لا يُقاسُ عليها، مثل: «أَلِلَّ السَّقَاءُ»^(٢) والأسنانُ: (إذا تغيَّرت رانحتهما وفسدت)، ودببَ الإنسانُ: (إذا نبتَ الشَّعْرُ في جبينه) وَضَبِبَتِ الأَرْضُ^(٣): (إذا كَثُرَتْ ضِبابُها)، وَقَطِطَ الشَّعْرُ: (إذا كان قصيراً جَعْداً).

ويقال قَطَّ بالإدغام أيضاً، وَلَجِحَتِ العينُ: (إذا لَصَقَتْ أجنافُها بالرمضِ)^(٤) وَلَخِخَتْ: (إذا كَثُرَ دمعُها وغلَّطت أجنافُها، ويقال: لَحَّتْ وَلَخِخَتْ بالإدغام أيضاً، وَمَسَّشَتِ الدابةُ: (إذا ظهرَ في وظيفها المَشَشُ)^(٥)، وَعَزَّزَتِ الناقةُ: (إذا ضاقَ مجرى لبنها).

وشدَّ في الأسماءِ قولهم: «رجلٌ صَفُّ الحَالِ، أي: ضيقُها) وشديدها: ويقال: صَفُّ

(١) إلا فيما يمتنع فيه الإدغام، أو يجوز فيه الإدغام وتركه، وستعلم مواضع امتناعه وجوازه.

(٢) السقاء: جلد السخلة يجعل وعاء للماء واللبن.

(٣) ضب من باب فرح وظرف.

(٤) الرمض: وسخ أبيض جامد يجتمع في موق العين، فإذا سال فهو غمض.

(٥) المشش: شيء يظهر في وظيف الدابة حتى يشتد دون اشتداد العظم.

الحال بالإدغام أيضاً)، وطعامٌ قَصِيضٌ أَي: «فيه حَصَى صغائرٌ أو تراب، ويقال: قَضَّ بالإدغام أيضاً وَقَصِيضٌ بالتحريك». وهذا يُنتَج فيه الإدغام؛ لأنه اسمٌ على وزنِ «فَعِيل» كما ستعلم.

جواز الإدغام

يجوزُ الإدغامُ وترتُّهُ في أربعة مواضع:

الأول: أن يكون الحرفُ الأولُ من المثلين متحركاً، والثاني ساكناً بسكونٍ عارضٍ للجزمِ أو شبههِ^(١)، فتقولُ: «لم يَمُدَّ ومُدَّ»، بالإدغام، و«لم يَمُدُّدْ» بفتحِ. والفكُّ أجودُ، وبه نَزَلَ الكتابُ الكريمُ. قال تعالى: ﴿بِكَادُ زَيْنًا يَبِينُ وَكَوْ لَمْ تَمَسَّهُ كَارُ﴾ [النور: ٣٥] وقال: ﴿وَأَشَدُّ عَلَيَّ قُلُوبِهِمْ﴾ [يونس: ٨٨].

وإن اتَّصل بالمُدغم فيه ألفُ الائتين، أو واوُ الجماعة، أو ياءُ المخاطبة، أو نونُ التوكيد، وجبَ الإدغامُ، لَزوالِ سكونِ ثانيِ المثلين، مثلُ: «لم يَمُدَّا ومُدَّ، ولم يَمُدُّوا ومُدُّوا، ولم تَمُدِّي ومُدِّي، ولم يَمُدَّنْ ومُدَّنْ، ولم يَمُدِّنْ ومُدِّنْ».

أما إن اتصل به ضميرُ رفعٍ متحركٌ فيمتنعُ الإدغامُ، كما سيأتي.

وتكونُ حركةُ ثانيِ المثلين المُدغمين في المضارعِ المجزومِ والأمرِ، اللذين لم يتَّصل بهما شيءٌ، تابعةً لحركةِ فائِهِ، مثلُ: (رُدُّ، ولم يَرُدُّ، وَعَضُّ ولم يَعْضُّ، وَفَرُّ ولم يَفَرُّ) هذا هو الأكثرُ في كلامهم. ويجوزُ أيضاً في مضمومِ الفاءِ، معَ الضمِّ، الفتحِ والكسرِ، كَرُدُّ ولم يَرُدُّ، وَرَدُّ ولم يَرُدُّ.

ويجوزُ في مفتوحها، معَ الفتحِ الكسرِ، كَعَضُّ ولم يَعْضُّ.

ويجوزُ في مكسورها، معَ الكسرِ، الفتحِ، كَفَرُّ ولم يَفَرُّ.

(نعلم من ذلك أن المضمومِ الفاءِ: يجوزُ فيه الضمُّ والفتحُ، ثم الكسرُ، والكسرُ ضعيفٌ، والفتحُ يشبه الضمُّ في قوته وكثرتِهِ، وأنَّ المفتوحِ الفاءِ يجوزُ فيه الفتحُ، ثم الكسرُ، والفتحُ أولى وأكثرُ، وأنَّ المكسورِ الفاءِ يجوزُ فيه الكسرُ والفتحُ، وهما كالمتساويين فيه).

ويكونُ جزمُ المضارعِ حيثنَّذ بسكونِ مقدرٍ على آخرِهِ، منعٌ من ظهورِهِ حركةَ الإدغامِ، ويكونُ بناءُ الأمرِ على سكونِ مقدرٍ على آخرِهِ، منعٌ من ظهورِهِ حركةَ الإدغامِ أيضاً.

واعلم أن همزةَ الوصلِ في الأمرِ من الثلاثيِ المجردِ، مثلُ: «أمدد»، يستغنى عنها بعد الإدغامِ، فتحذفُ، مثلُ: «مُدَّ»؛ لأنها إنما أتتْ بها للتخلصِ من الابتداءِ بالساكنِ، وقد زال السببُ؛ لأن أولَ الكلمةِ قد صارَ متحركاً.

(١) شبه الجزم: هو سكونُ البناءِ في الأمرِ المفردِ.

الثاني^(١): أن يكونَ عَيْنُ الكَلِمَةِ ولا مَهْمَلٌ يَأْتِيَنَّ لازماً تحريكَ ثانيتهما، مثل (عَمِيَّ وَحَيِّي)، فتقول: (عَمِيَّ وَحَيِّي)، بالإدغام أيضاً.

فإن كانت حركة الثانية عارضة للإعراب، مثل: (لَنْ يُحْيِيَ، وَرَأَيْتُ مَحْيِيًّا)، امتنع إدغامه. وكذا إن عَرَضَ سكون الثانية مثل: (عِيَّتْ وَحَيْتُ).

الثالث: أن يكونَ في أول الفعل الماضي تاءان، مثل: «تَتَابَعَ وَتَتَبَعَ»، فيجوز الإدغام، مع زيادة همزة وصل في أوله، دفعاً للابتداء بالسكان، مثل: «إِتَابَعَ وَأَتَبَعَ».

فإن كان مضارعاً لم يجز الإدغام، بل يجوز تخفيفه بحذف إحدى التاءين، فتقول في تتجلى وتتلظى: «تَجَلَّى وَتَلَطَّى»، قال تعالى: «نَزَّلَ الْمَلَكُ وَالرُّوحُ» [القدر: ٤]، وقال: «فَارَا تَلَقَّنْ» [الليل: ١٤] (أي: تَنَزَّلْ وَتَلَطَّى).

وهذا شأنٌ كثيرٌ في الاستعمال.

الرابع: أن يتجاوزَ مثلاًن متحركان في كلمتين^(٢)، مثل: (جعل لي وكتب بالقلم، فيجوز الإدغام، بإسكان المثل الأول، فتقول: «جَعَلْ لي، وكتب بالقلم».

غير أن الإدغام هنا يجوز لفظاً لا خطاً).

امتناع الإدغام

يُمتنعُ الإدغامُ في سبعة مواضع:

الأول: أن يتصدرَ المثلان: كَدَدِنِ وَدَدًا وَدَدِ وَدَدَانِ وَتَتَرَّ وَدَدِنِ^(٣).

الثاني: أن يكونا في اسمٍ على وزنِ «فَعْلٍ» (بضم ففتح)، كَدَرَبِ وَجُدَدٍ وَصُفْفٍ^(٤)، أو «فَعْلٍ» (بضمّتين): كَسُرِّرٍ وَدُلِّلٍ وَجُدُدٍ^(٥)، أو «فَعْلٍ» (بكسرٍ ففتح). كِلمَسِمْ وَكِلَلِمْ وَجِلَلِمْ^(٦)، أو «فَعْلٍ»

(١) أي: الثاني من المواضع التي يجوز فيها الإدغام وتركه.

(٢) فإن كان أول المثلين المتجاورين ساكناً والثاني متحركاً: كاجعل لي، وجب الإدغام كما تقدم.

(٣) الددن والددا والدد: المهو واللعب والددان: من لا غناء عنده ولا نفع. «النتن»: جيل من الناس يتأخمون الترك «الدين»: انحنا عند الظهر.

(٤) الجدد: جمع جدة بضم الجيم، وهي الطريقة والعلامة والصفف: جمع صفة، وهي البيت الصيفي، وبناء ذو ثلاثة حوائط، وظلة يستتر بها من الحر.

(٥) السرر: جمع سرير. «الذلل»: جمع ذلول: بفتح الذال: وهو البعير غير الصعب، والجدد: بضمّتين، جمع جديد.

(٦) اللمم: جمع لمة بكسر اللام، وهي الشعر المجاوز شحمة الأذن، فإذا بلغ المنكبين سمي جمّة، بضم الجيم وتشديد الميم مفتوحة، «الكلل»، جمع كلة، بكسر الكاف وتشديد اللام مفتوحة، وهي السر الرقيق، وغشاء يخاط كالبيت ينقى به البعوض. ويسمى في عرفنا بالناموسية والخلل، جمع حلة بكسر

(بفتحتين): كَطَلَّلِي وَتَبَّي وَخَبَّي^(١).

الثالث: أن يكونَ المثلان في وزن مزيد فيه للإلحاق، سواء أكان المزيدُ أحدَ المثلين: كَجَلَّب، أولاً: كَهَيَّل^(٢).

الرابع: أن يتصل بأول المثلين مُدْعَمٌ فيه: كَهَلَّل^(٣) ومُهَلَّلِي، وشَدَّد ومُشَدَّد؛ وذلك لأن في الإدغام الثاني تكرار الإدغام، وذلك ممنوعٌ.

الخامس: أن يكون المثلان على وزن (أفعل)، في التعجب، نحو: (أعزَّز بالعلم! وأحبَّ به!)، فلا يقال: (أعزَّ به! وأحبَّ به!).

السادس: أن يمرض سُكُونُ أحد المثلين؛ لاتصاله بضمير رفع مُسْحَرَك: كَمَدَّدَتْ ومَدَّدَتْ ومَدَّدَتْ ومَدَّدَتْ.

السابع: أن يكونَ مِنَّا شَذَبِ العَرَبِ في فَكِّهِ اختياراً، وهي الفاظٌ محفوظةٌ تَقَدَّم ذكرها، فيمتنعُ الإدغامُ.

فائدة

إذا كان الفعلُ ماضياً ثلاثياً، مجرداً مكسوراً العين، مضاعفاً، مُسنداً إلى ضمير رفع متحرك، جازَ فيه ثلاثة أوجه:

الأول: استعماله تاماً، مفكوك الإدغام، فتقولُ في ظَلُّ: «ظَلَّلْتُ».

الثاني: حذفُ عينه، مع بقاء حركة الفاءِ مفتوحةً، مثلُ: «ظَلَّتْ».

الثالث: حذفُ عينه ونقل حركتها إلى الفاءِ بعد طرح حركتها، مثل: «ظَلَّتْ»، قال تعالى: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَيْهِ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ [طه: ٩٧]، وقال: ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَمَلْنَاهُ حِطْلًا فَلَقَدْ تَفَكَّهُونَ﴾ ﴿١٥﴾ [الواقعة: ٦٥]^(٤). فُرىءَ بفتح الظاء في الآيتين، على بقاء حركتها، وبكسرها على طرح

الحاء، وهي المحللة والمجتمع، وأما الحلة بضم الحاء «وجمعها حلل بضمها أيضاً» فهي كساء يكون من ثوبين كالإزار والرداء مثلاً.

(١) الطلل: ما شخص من آثار الديار، وشخص كل شيء. والمكان المرتفع، والجمع أطلال وطلول واللبب: موضع الغلاة من الصدر، والمنحمر، وما يشد على صدر الدابة لينتج الرجل من الاستتخار، وما استدفق من الرمل، والجمع أبواب، والخبب: نوع من سير الخيل، وهو أن يراوح الفرس بين يديه ورجليه.

(٢) هليل: أكثر من قول: «لا إله إلا الله»، وهو أحد الألفاظ المنحوتة من المركبات، كسمل: إذا قال بسم الله.

(٣) هلل: قال لا إله إلا الله، وهلل فلان: جبن وفر، وهلل عن قرينه: نكص وتأخر، وهلل الكاتب: كتب.

(٤) تفكهون، أصله: تفكهون، ومعناه: يتحدثون فيما أصابكم، وأصل معنى التفكه التنقل بصنوف الفاكهة، ثم استعير للمتأمل بالحديث، ومنه الفكاهة، الحديث ذوي الأس.

حركتها ونقل حركة اللام المحذوفة إليها.

فإن كان الفعل مضارعاً أو أمراً، وهو ثلاثي، مجرد مضاعف، مكسور العين فيهما، مُسْتَنْدٌ إلى ضمير رفع متحرك، جاز فيه الإتمام، فتقول في يَبْرُؤُ وَيَقْرُنُ: «يَقْرُرُنْ واقْرُرُنْ»، وجاز حذف عينه ونقل حركتها إلى الغاء، مثل: «يَقْرُرُنْ وَيَقْرُنْ». ومنه، في قراءة غير نافع وعاصم: «وَقْرُنْ في يَبْرُؤِكُنْ» [الأحزاب: ٢٣] بكسر القاف.

أما ما فُتحت عينه فلا يجوزُ فيه ذلك إلا سماعاً.

ومنه: «وَقْرُنْ في يَبْرُؤِكُنْ» بفتح القاف، في قراءة نافع وعاصم، وبها قرأ حفصٌ وقراءة الكسر أصلها: «اقْرُرُنْ»؛ لأن «قر» يجوز أن يكون من باب «فَعَلَّ يَفْعُلُ»، بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع، ويجوز أن يكون من باب «فَعِلَّ يَفْعَلُ»، بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع.

٢ - الإعلال

الإعلال: حذف حرف العلة، أو قلبه، أو تسكينه.

فالحذف: كيرثُ (والأصل: يورثُ).

والقلب: كقال (والأصل: قول).

والإسكان: كيمشي (والأصل: يمشي).

١ - الإعلال بالحذف

يُحذف حرفُ العلةِ في ثلاثة مواضع:

الأوّل: أن يكون حرف مد مُلتقياً بساكنٍ بعده: كَقُمْتُ وَخَفْتُ، وَبِعْتُ، وَيَقَعْتُ، وَيَخَفُنْ، وَيَبِغُنْ، وَرَمْتُ، وَتَرَمُونَ، وَتَرَمِينَ يا فاطمة، وقاضي، وفتى.

(والأصل: «قَوْمٌ وَخَافٌ وَبِيعٌ وَقَوْمٌ وَخِيفْتُ وَبِيعْتُ وَيَقَوْمُنْ وَخَافُنْ وَيَبِيعُنْ وَرَمَاتٌ وَتَرَمِيُونَ وَتَرَمِيِينْ وَقَاضِيْنْ وَقَتَانٌ»^(١) فحذف حرف العلة دعماً لالتقاء الساكنين: وهؤلاء منبشقات أيضاً عن أصل آخر: وسيأتي شرح ذلك في الكلام على الإعلال بالحذف).

(١) النون في «قاضيين وقتان» هي نون التنوين التي تلفظ ولا تكتب، وإنما كتبناها هنا للدلالة على أن التنوين هو نون ساكنة، فاجتمع ساكن قبله، وهو ياء القاضي وألف الفتى فالتقى ساكنان، فحذف حرف المد، فصار «قاضين وفتن» فاستغني عن نون التنوين بدلالة تكرير الحركة، وردت ألف الفتى إليه خطأً ليحكن الوقف عليه.

إلا إن كان الساكن بعد حرف العلة مُدغماً فيما بعده، فلا حذف؛ لأنَّ الإدغام قد جعل الحرفين كحرفٍ واحدٍ متحرك، وذلك: كشادٌ وُشادٌ وُشودٌ.

فإن عَرَضَ تحريكُ الساكن: كحَفِ اللهُ، وقُلِ الحقُّ، فلا تُعْتَبَرُ حركته؛ لأنها عَرَضَةٌ للزوال، فلا يَرُدُّ المحذوفُ كما رأيت.

الثاني: أن يكون الفعلُ معلوماً مثلاً واورباً على وزن «يَفْعِلُ»، المكسورِ العين في المضارع، فتُحذَفُ فاؤه من المضارع والأمر، ومن المصدر أيضاً، إذا عُوْضَ عنها بالتاء كجَيْدٌ وعَدٌ وعِدَةٌ.

(فإن لم يعوض عنها بالتاء فلا تحذف. فلا يقال: «وعد عداً» لعدم التعويض.

ولا يجوز الجمع بينهما، فلا يقال: «وعدة»، إلا أن تكون التاء مراداً بها المرة، أو النوع، لا التعويض: كوعده عدة واحدة، أو عدة حسنة.

وإن كان الفعل مجهولاً لم تحذف: كيُوعِد.

وكذلك إن كان مثلاً يائياً: كيسر يسيراً، أو كان مثلاً واورباً على وزن «يَفْعَلُ» المفتوح العين. كيوجل ويوجل.

وشذ قولهم: «يدع ويدر ويهب ويسع ويضع ويطأ ويقع» بحذف الواو مع أنها مفتوحة العين).

الثالث: أن يكون الفعلُ مُعْتَلً الآخِر، فُيُحذَفُ آخِرُهُ في أمر المفرد المذكِر: كاخشَ وادعُ وارمِ، في المضارع المجزوم، الذي لم يتصل بآخره شيءٌ: كَلَمْ يَخْشَ، ولم يَدْعُ، ولم يرمِ.

غير أن الحذفَ فيهما لا للإعلال، بل للنياحة عن سكون البناء في الأمر، وعن سكون الإعراب في المضارع.

٢ - الإعلال بالقلب

١ - قلب الواو والياء ألفاً:

إذا تحرك كل من الواو والياء بحركة أصلية وانفتح ما قبله، انقلب ألفاً كدعا ورمى وقال وباع، والأصل: «دَعَوَ وَرَمَى وَقَوْلَ وَبَيْعَ».

ولا يُعْتَدُ بالحركة العارضة: كجَبَلٍ وَنَوْمٍ، وأصلهما: «جَبَالٌ^(١) وَنَوَامٌ»، سَقَطَتِ الهمزة بعد نقل حركتها إلى ما قبلها، فصارا إلى «جَبَلٍ وَنَوْمٍ».

ويشترطُ في انقلابها ألفاً، سبعة شروط:

(١) جبال: اسم للضبع، وهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، والعلمية هنا هي العلمية الجنسية (راجع مبحث العلم الجنسي في الجزء الأول)، ويقال: «جبالاً» أيضاً، وقد يقال: «الجبال».

١ - أن يتحرَّك ما بعدهما، إن كانتا في موضع عين الكلمة. فلا تُعلَّان في مثل: «بيان وطويلٍ وعُيورٍ وخُورنقٍ»، لسكون ما بعدهما.

٢ - أن لا تليَّهما ألفٌ ولا ياءٌ مُشدَّدةٌ، إن كانتا في موضع اللام فلا تُعلَّان في مثل: «رَمَيَا وعَزَّوَا وقَتَيانٍ وعصوانٍ»؛ لأن الألفَ ولِيَّتَهُمَا، ولا في مثل: «عَلَّوِيَّ وقَتَّوِيَّ»، للحاقِ الياءِ المُشدَّدةِ إِيَّاهُما.

٣ - أن لا تكونا عينَ فعلٍ على وزن «فَعِلَ»، المكسورِ العينِ، المعتلِ اللّامِ: كهوَيِّ ودَوَيِّ وجَوَيِّ^(١) وقَوَيِّ وعَيَّيَّ وحَيَّيَّ.

٤ - أن لا يجتمع إعلا لان: كهوى وطوى والقوى والهوى والحيا والحياة: وأصلها: «هَوَيِّ وطَوَيِّ والقوُؤُ والهَوَيِّ والحَيَّيَّ والحَيَّيَّةُ». فأعلتِ اللّامُ بقلها ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها. وسلمتِ العين لإعلاق اللّام، كيلا يجتمع إعلا لانٍ في كلمة واحدة.

٥ - أن لا تكونا عينَ اسمٍ على وزن «فَعْلانٍ» بفتح العين. فلا تُعلَّان في مثل: «حَيوانٍ وموتانٍ^(٢) وجولانٍ وهَيَّمانٍ^(٣)».

٦ - أن لا تكونا عينَ فعلٍ تجيءُ الصفةُ المُشَبَّهَةُ منه على وزن «فَعَلَّ»، فإنَّ عينهُ تُصَحُّ فيه وفي مصدره والصفة منه: كعُورٍ يَغُورُ عَوراً فهو أعور، وحوَلٌ يَحُولُ حَولاً فهو أحولٌ، وهَيِّفٌ يَهَيِّفُ هَيِّفاً فهو أهيفٌ^(٤)، وعَيِّدٌ يَغَيِّدُ غَيِّداً فهو أعَيِّدٌ^(٥).

٧ - أن لا تكونَ الواو عيناً في «افْتَعَلَّ» الدالُّ على معنى المشاركة. فلا تُعلُّ الواو في مثل: «اجتَوَّرَ القومُ يَجْتَوِّرونَ، وازدَوَّجوا يزدَوِّجونَ»، أي: تجاؤروا وتراوجوا.

٢ - قلب الواو ياء:

تُقلَّبُ الواو ياءً في ثمانية مواضع:

١ - أن تَسْكُنَ بعد كسرةٍ: كميعادٍ وميزانٍ. وأصلها: «ميُعادٍ وميُوزانٍ»؛ لأنهما من الوعد والوزن.

(١) دوي يدوي دوى: مرض، ودوي صدره: حقد وضغن، و«جوي بجوي جوي» أصابته حرقة وشدة ووجد من عشق أو حزن.

(٢) الحيوان: الحياة، وكل ذي روح، و«الموتان»: الموت، وكل ما ليس بذئ روح كالأرض والدار والأثاث والخشب والحديد ونحوها.

(٣) الهيمان: مصدر هام بالشيء إذا أحبه، وهام على وجهه: إذا ذهب لا يدري أين يتوجه، وذلك من عشق أو حزن أو خوف أو نحوها.

(٤) هيفت الجارية: ضمير يطنها ودق خصرها، فهي هيفاء، وهو أهيف.

(٥) غيدت الجاية: مال عنقها ولانت أعطافها، فهي غيداء، وهو أغيد.

٢ - أن تتطرّف بعد كسرة: كرضي ويرتضي وقوي والغاوي والداعي والشجي والشجبة. والأصل: «رَضِيَ وَيُرْتَضِي وَقَوِيَ وَالغَاوِيُّ وَالِدَاعِيُّ وَالشَّجْوُ وَالشَّجْوَةُ»؛ لأنها من الرضوان والقوة والغزو والدعوة والشجو، فإن لم تتطرّف: كالعوج والدوّل^(١)، لم تُقلب.

٣ - أن تقع بعد ياء التصغير: كجرّي ودلي، وأصلهما: «جَرِيٌّ وَدَلِيٌّ» تصغير «جرّو ودلّو».

٤ - أن تقع حشواً بين كسرة والفاء، في المصدر الأجوّف الذي أعلت عين فعله: كالقيام والصيام والانقياد والعياد والعبادة^(٢) وأصلها: «قوامٌ وصوامٌ وانقوادٌ وعوادٌ وفعلها: قام وصام وانقاد وعادة» والأصل: «قَوَمَ وَصَوَمَ وَانْقَوَدَ وَعَوَدَ».

فإن صحّت العين في الفعل صحّت في المصدر أيضاً، مثل: «لاؤذ لؤاذاً، وعوادٌ عواداً، وجاورٌ جواراً»، وكذا تصح إن لم يكن بعدها ألف: كحالٌ جولاً.

٥ - أن تقع عيناً بعد كسرة، في جمع صحيح اللام، على وزن «فعالٍ»، وقد أعلت في المفرد أو سكنت. فما أعلت عينه في المفرد، فكالدَّيَّارُ والرِّيحُ والحِجَلُ والقَيْمُ، وأصلها: «ديوارٌ ورياحٌ وجولٌ وقومٌ» ومفردها: «دارٌ وريحٌ وحيلةٌ وقيمةٌ»، والأصل: «دَوَّرَ وَرَوَّحَ وَجَوْلَةٌ وَقَوْمَةٌ»^(٣) وما سكنت عينه في المفرد (وهذا لا يكون إلا في جمع على فعالٍ)، فكالشباب والسياط. وأصلهما: «ثوابٌ وسيواطٌ». ومفردهما: «ثَوَّبَ وَسَوَّطَ».

فإن صحّت عينُ المفرد، ولم تسكن فلا تُقلب: كطويلٍ وطوالٍ وشذٌّ جمعُ جوادٍ على «جياذٍ». والقياس أن يُجمع على «جواد».

وكذلك إن كان معتلّ اللام، فلا تُقلبُ العينُ في الجمع ياءً: كجوّ وجوّاء. بل إن كانت العين، في الأصل، واولاً منقلبةً إلى الياء، رُدّت إلى الواو في الجمع: كرتبانٌ ورياءٍ؛ لأن أصل ريان: «رَوَّيَانٌ»، لأنه من «رَوَّيَ يَرَوِّي».

وإن وقعت الواو حشواً بين كسرة وألف، فيما ليس مصدرأ ولا جمعأ: كسوارٍ وقوامٍ ونجوانٍ وسواكٍ، لم تُقلب.

٦ - أن تجتمع الواو والياء. بشرط أن يكون السابق منهما أصلاً، لا مبدلاً من غيره، وأن

(١) الدول، بكسر ففتح: جمع دولة، بفتح فسكون، وأما الدول، بضم ففتح، فهي جمع دولة، بضم فسكون، هذا هو الحق، ويذكر اللغويون أن كلا الجمعين لكلا المفردين.

(٢) العياد والعبادة. بكسر العين فيها مصدران لعاد المريض يعود إذا زاره، ومثلهما «العود»، بفتح العين، والعودة، بضمها، وهذه صحت واولها لانضمام ما قبلها.

(٣) فأعلت الأولى بقلب عينها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأعلت الثلاثة الأخرى بقلبها ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

يكون ساكناً، وأن يكون سكونه أصلياً، لا عارضاً، وأن تكونا في كلمة واحدة، أو فيما كالكلمة الواحدة، فنقلب حينئذ الواو ياءً وتُدغمُ في الياء.

ولا فرق بين أن تسبق الواو: كمَقْضِي ومَرَمِي (وأصلهما: مَقْضُوِي ومَرَمُوِي) وأن تسبق الياء: كسَيِّد وميت (وأصلهما: سَيِّوُد ومَيِّوَت).

ولا فرق أيضاً بين أن تكونا في كلمة واحدة، كما ذُكر، وأن تكونا فيما هو كالكلمة الواحدة، مثل: «هؤلاء مُعلِمِي ومكْرِمِي» والأصل: «معلِّموي ومُكْرَموي».

(اجتمعت الواو والياء. وسبقت إحداهما بالسكون، فانقلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء. واعلم أن الضمير وما يضاف إليه هما كالكلمة الواحدة).

فإن كان السابق منهما مُبدلاً من غيره، فلا قلب ولا إدغام، وذلك مثل: «ديوان»؛ لأنَّ أصله «دِوَان» بدليل جمعه على «دواوين»، مثل: «رُؤْيَةٍ مُخَفَّفٍ رُؤْيَةٍ»، وكذا إن كان سكونه عارضاً نحو: «قَوِيٌّ مُخَفَّفٌ قَوِيٌّ»، وكذا إن كانتا في كلمتين ليستا كالكلمة الواحدة نحو: «جاء أبو يَحْيَى يَمشي وحيداً».

وشدُّ قولهم: «ضَيِّوَنٌ»^(١)، ويومٌ أيومٌ^(٢)، وعوى الكلبُ يعوي عَوِيَةً وَعَوَةٌ^(٣)، والرَّجَاءُ بِنُ حَيَوَةٍ وحققها الإعلال فلا إدغام، بأن يقال: «ضَيِّوَنٌ وَأَيَمٌ وَعِيَةٌ وَحَيَّةٌ» كما قالوا: «أَيَّامٌ»، وأصلها «أَيَّامٌ».

٧ - أن تكون الواو لأمًا، في جمع على وزن «فُعُول»، فنقلبُ ياءً^(٤)، وذلك كدَلْوٍ ودَلْيٍ: وعَصَا وعَصِي، وقَفَاً وقَفِيٌّ.

ويجوزُ كسرُ الفاء، كدَلْيٍ وعَصِيٍّ وقَفِيٍّ. والأصلُ: «دَلْوٌ وعَصَوٌ وقَفْوٌ»، فُلبت اللامُ ياءً، فصارت إلى «دَلْوِيٍّ وعَصُوِيٍّ وقَفْوِيٍّ» فاجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون فنقلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء.

وقد تَصِحَّ الواوُ شُدُوذًا، كجمعهم «بُهَوًا» على «بُهُوٌّ». وقد جمعوه أيضاً على «بُهِيٍّ»^(٥)، قياساً.

(١) الضيئون: السور.

(٢) يوم أيوم: شديد.

(٣) عوية: جاءت على الأصل، وحققها قلب الواو ياء وإدغامها في الياء بعدها، وعوة: أصلها: «عوية»، وقد جاء إعلالها مقلوباً، بقلب الياء واواً وإدغامها في الواو قبلها، وحققها أن تقلب واوها ياء وتُدغم في الياء بعدها، فيقال: «عية».

(٤) لا فرق بين أن تكون الواو قد صحت، كدلو وأن تكون قد انقلبت ألفاً كعصا وقفا.

(٥) البهيو: البيت المقدم أمام البيوت، يكون معداً للضيوف، ويجمع في القلة على «أبهاء» وفي الكثرة على «بهي وبهيو».

فإن كان «فُؤولٌ» مفرداً صَحَّت الواوُ، مثل: «عنا عُؤُأٌ»^(١)، وسما سُمُوأٌ، ونما نُؤمُوأٌ وقد تُعَلُّ شذوذاً، فقد قالوا: «عنا عُتِيأٌ، بضم العين وكسرهما، كما قالوا: عنا عُؤُأٌ».

٨ - أن تكون الواو عين كلمة، في جمع على وزن «فُعَلٍ»، صحيح اللّام: كصائمٍ وضيئٍ، ونائمٍ وبيئٍ، وجائعٍ وجُيِّعٍ.

ويجوز التصحيح أيضاً كصُؤومٍ، ونُؤومٍ، وجُؤوعٍ.
وهو أكثر استعمالاً من الإعلان.

وما كان منه مُعَلُّ اللّام، وجب تصحيح واوه: كَشُؤوى وغُؤوى، وهما جُمُعا «شاؤٍ وغاؤٍ».
أما ما كان على وزن «فُعَالٍ» فيجب تصحيح واوه أيضاً: كَتُؤامٍ وصُؤامٍ.

٣ - قلب الياء واواً:

تقلب الياء واواً في ثلاثة مواضع:

١ - أن تُسَكَّن بعد ضمّة، في غير جمع على وزن «فُعَلٍ»: كيويسِرٌ ومويسِرٌ، ويوقِنٌ وموقِنٌ. وأصلها: «يُيسِرُ ويُيسِرُ، ويُوقِنُ ويُوقِنُ»، لأنها من «أيسرٌ وأيقنٌ».

فإن تحرّكت الياء: كهُيامٍ، لم تُقلَّب: وكذا إن سكنت بعد ضمة في جمع على وزن «فُعَلٍ»: كبيض وهيم، جَمَعِي «أبيضٌ وبَيضاء، وأهيمٌ وهيماء»، فلا تُعَلُّ بل تُقلَّب الضمة التي قبلها، كسرة، لِتُصِحَّ الياء، كما رأيتُ، والأصل: «بَيضٌ وهُمِيمٌ»، على وزن «فُعَلٍ»، لأن ما كان على وزن «أفعلٍ» وفعلاً. صفةٌ مُشَبَّهة، يُجمَعُ على «فُعَلٍ» بضم فسكون.

٢ - أن تقع لامٌ فعلية بعد ضمة: كنهو الرجلُ وقُصُو، بمعنى: «ما أنهاه! وما أقضاه».
وأصلهما: «نَهَى وقَضَى»، فهما يائنان.

٣ - أن تكون عيناً لفعلي، بضم الفاء اسماً: كطربى، (وهي مصدر طاب واسم للجنة، وأصلها: طُيبي) أو أنشئ لأفعل التفضيل: كالكُوسى والثُورى والظُوبى والضُوقى مؤنثات: «أكيس وأخير وأطيب وأضيئ»، وأصلها (كُيسى وخُيري وطُيبي وضُيقي) وجاء من ذلك كلمتان بلا قلب، وهما «قِسمةٌ ضيزي»^(٢) و«مَشِيئةٌ حيكى»^(٣)، ولكن قد أبدلت الضمة كسرةً، لتصحَّ الياء وأجاز ابن مالك وولده في «فُعَلِي» الصفة القلب، كما تقدّم وسلامةً الياء بإبدال الضمة كسرةً وعليه فتقول:

(١) عنا يعنو: استكبر وتجبر. والمعاتى: المستكبر، والجبار: والمبالغ في ركوب المعاصي والمتمرد الذي لا يقع منه الوعظ والنتيبه موقعاً، وعنا الشيخ يعنو عتياً، بضم العين وكسرهما: كبر وولى وهرم.

(٢) قسمة ضيزى: جائزة غير عادلة. يقال ضازه حقه يضيئه، أي نقصه وضاز في الحكم جار.

(٣) مشية حيكى: يتحرك فيها المنكبان، ويقال حاك حيكك حيكاً وحيكاناً، إذا تبختر واختال، أو حرك منكبيه وجسده في مشيه، والعرب تمدح هذه المشية في النساء وتذمها في الرجال.

«الْقُرْبَى وَالطَّبِي، وَالْكُوسَى وَالْكَيْسَى، وَالْحُورَى وَالْخَيْرَى، وَالضَّرْقَى وَالضَّيْقَى».

٤ - فَعْلَى وَفَعْلَى الْمَعْتَلَا لِلَام:

إذا اعتلَّت لام «فَعْلَى» بفتح الفاء، فإن كانت واوًا سَلِمَتْ في الاسم: كَدَعَوَى، وفي الصفة: كَتَشَوَى.

وإن كانت ياءً سَلِمَتْ في الصفة: كَحَزَيَا وَصَدَيَا (مُؤَنَّثِي «حَزَيَانَ وَصَدَيَانَ») وَقَلَبْتَ وَوَأَى فِي الاسم: كَتَشَوَى وَقَتَوَى وَبَقَوَى، وَأَصْلُهَا: «تَقَيَا وَقَتَيَا وَبَقَيَا». وَشَدَّ قَوْلُهُمْ «رَبِّيَا» لِلرَّائِحَةِ، وَحَقَّقَهَا أَنْ تَكُونَ «رَوَى».

وإذا اعتلَّت لَامُ «فَعْلَى» بِضَمِّ الْفَاءِ، فَإِنْ كَانَتْ يَاءً صَحَّتْ فِي الاسم: كَالفَتَيَا، وَفِي الصفة: كَالرَّوْيَا، تَأْنِيثُ «الْأُولَى»، بِمَعْنَى الْأَجْدِرِ وَالْأَحْقُ.

وإن كانت واوًا سَلِمَتْ فِي الاسم: كَحَزَوَى، (وهي اسم موضع) وَقَلَبْتَ يَاءً فِي الصفة: كَالدُّنْيَا وَالْعَلْيَا، (وهما من دَنَا يَدْنُو وَعَلَا يَغْلُو).

وَشَدَّ قَوْلُ أَهْلِ الْحِجَازِ: «الْفُضْوَى»، بِتَصْحِيحِ الْوَاوِ: وَهُوَ شَادُّ قِيَاسًا، فَصِيحٌ اسْتِعْمَالًا، بِهِ رَدَّ الْكِتَابُ الْكَرِيمُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَهُمْ بِالْمُدَوِّهِ الْفُضْوَى﴾ [الأنفال: ٤٢] وَغَيْرُهُمْ يَقُولُ: «الْفُضْيَا»، عَلَى الْقِيَاسِ وَشَدَّ عِنْدَ الْجَمِيعِ «الْحُلْوَى»، ضِدُّ «الْمُرَى» وَهِيَ تَأْنِيثُ «الْأَحْلَى وَالْأَمْرَى».

٥ - إعلال الألف:

إذا وقعت الألفُ بعد ياءِ التصغير، انقلبت ياءً، وأدغمت في ياءِ التَّصْغِيرِ: كغزاليِّ وَغَزِيلِ، وَكِتَابِ وَكُتَيْبِ؛ لِاقْتِضَاءِ كَسْرِ مَا قَبْلَ يَاءِ التَّصْغِيرِ. وَإِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ ضَمِّهِ، قَلِبَتْ وَوَأَى: كَشَوْهَدِ وَبُوعِ، أَوْ بَعْدَ كَسْرِ قَلْبِ يَاءِ: كِمَصَابِيحِ وَدَنَانِيرِ، وَالْأَصْلُ: «شَاهِدٌ وَبَايَعٌ، وَمَصَابِيحٌ وَدُنَانَارٌ» وَلَمَّا كَانَ التَّطَوُّقُ بِذَلِكَ مُتَعَدِّرًا، قَلِبَتْ الْأَلْفُ وَوَأَى بَعْدَ الضَّمِّ وَيَاءً بَعْدَ الْكَسْرِ، لِتَنَاسُبِ حَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا.

وإذا وقعت رابعةً فصاعداً، واتصلت بضمير المشي، أو ضمير رفع مُتَحَرِّكِ فِي الْفِعْلِ، أَوْ بِأَلْفِ التَّنْيَةِ فِي الاسم، قَلِبَتْ يَاءً عَلَى كُلِّ حَالٍ.

سواءً أكانت مُبَدَّلَةً مِنْ وَو: كِيرَضَى وَأَعْطَى وَالْمَرْضَى وَالْمُعْطَى، أَمْ مِنْ يَاءٍ: كَيَسْمَى^(١) وَأَحْيَا، وَالْمُهْدَى وَالْمُسْتَشْفَى. فَتَقُولُ: «بِرَضِيَانٍ وَأَعْطِيَا، وَالْمَرْضِيَانِ وَالْمُعْطِيَانِ، وَبِسَعِيَانٍ وَأَحْيِيَا، وَالْمُهْدِيَانِ وَالْمُسْتَشْفِيَانِ».

(١) أصل يرضى «يرضو» من الرضوان. وأصل أعطى «أعطو» لأن المجرد منها عطا يعطو. وأصل يسعى «يسعي» لأنها من السمي.

فإن كانت نالئةً، فإن كان أصلها الواو، رُدَّتْ إليها: كَفَزُوا وَعَزَوْتُ وَالْعَصَوَيْنِ.
وإن كان أصلها الياء، رُدَّتْ إليها: كَرَمِيَا وَرَمِيَتْ وَالْفَتَيَيْنِ.

الإعلال بالتسكين

والمرادُ به شيثان:

الأول: حذف حركة حرفِ العلة، دفعاً للثقل.

والثاني: نقل حركته إلى الساكن قبله.

فإذا تَطَرَّفَتِ الواو والياءُ بعد حرفٍ مُتَحَرِّكٍ، حُدِّفَتِ حركتهما إن كانت ضمةً أو كسرةً، دفعاً للثقل: كيدعو الداعي إلى النادي، ويقضي القاضي على الجاني.

والأصل: «يَدْعُوُ الداعي إلى النادي، ويقضي القاضي على الجاني».

فإن لَزِمَ من ذلك اجتماع ساكنين، حُدِّفَتِ لَامُ الكلمة، مثل: «يرمون ويغزون»، والأصل «يرميون ويغزؤون».

(طرحت ضمة الواو والياء؛ دفعاً للثقل فالتقى ساكنان: لام الكلمة؛ وواو الجماعة، فحذفت لام الكلمة، دفعاً لاجتماع الساكنين).

فإن كانت الحركة فتحةً، لم تحذف، مثل: «لن أَدْعُوَ إلى غير الحق، ولن أعصي الداعي إليه».

وإن تَطَرَّفَتِ الواوُ والياءُ بعد حرفٍ ساكن، لم تُطْرَحِ الضمة والكسرة، مثل: «هذا ذَلُّوْ يَشْرَبُ منه ظبي، وشربتُ من دَلْوٍ، وأمسكتُ بظبي».

وإذا كانت عين الكلمة وواواً أو ياءً متحركتين، وكان ما قبلهما ساكناً صحيحاً وجب نقل حركة العين إلى الساكن قبلهما؛ لأن الحرفَ الصحيح، أولى بتحمُّل الحركة من حرفِ العلة؛ لِقَوَّتِهِ وَصَعْفِ حَرَفِ الْعِلَّةِ.

والإعلال بالنقل، قد يكون نقلاً محضاً، وقد يتَّبَعُهُ إعلالٌ بالقلب، أو بالحذف، أو بالقلب والحذف معاً.

فإن كانت الحركة المنقولة عن حرفِ العلة مُجَانِسَةً له، اكتنفي بالثقل: كيقوم ويبين، والأصل: «يَقُومُ وَيَبِينُ».

وإن كانت غير مُجَانِسَةٍ له، قَلِبَ حرفاً يُجَانِسُهَا: كاقام وأبانَ وَيُقِيمُ ومقام، والأصل: «أَقَامَ وَأَبَانَ وَيُقِيمُ وَمَقَامٌ».

(نقلت حركة الواو والياء إلى الساكن الصحيح قبلهما، ثم قلبت الواو والياء ألفاً بعد

الفتحة، ويا بعد الكسرة للمجانسة. وهذا إعلاق بالنقل والقلب).

وربما تركوا ما يجب فيه الإعلاق على أصله: كأعول إعوألاً، واستحوذَ استحوأذاً. وُسئنى من ذلك:

١ - أفعل التَّعجب، مثل: «ما أَلْقَوْمُهُ! وما أَيْبَنُهُ! وأَقْوَمُ به! وأَيْبِنُ به!».

٢ - ما كان على وزن «أَفْعَلْ»، اسم تفضيل، مثل: «هو أَقْوَمُ منه وأَيْبِنُ»، أو صفة مُشَبَّهة: كاحوَلٌ وأَيْبَضُ، أو اسماً: كاسودَ: للحيَّة.

٣ - ما كان على وزن «مِفْعَلٍ، أو مِفْعَلَةٍ، أو مِفْعَالٍ»: كيمشول وميروحة وميقوال وميكيال.

٤ - ما كان بعد واو أو يائه أَلَفٌ: كتنجوال وتَهْيام.

٥ - ما كان مُضَعَّفاً: كايضُّ واسودَّ.

٦ - ما أعلت لامه: كاهوى وأحيا.

٧ - ما صحت عين ماضيه المجرد: كَيُفَوِّرُ وَيَصِيدُ، وأغورَ يُغورُهُ. فإن الماضي المجرد منها، وهو «عَوِرَ وَصَيْدٌ»^(١)، قد صحت عينه.

فكل ذلك لا تُقَلَّ فيه ولا إعلاق، بل يجب تصحيح عينه كما رأيت.

فإن لَزِمَ بعد نَقْلِ الحركة إلى الساكن قبلها اجتماع ساكنين، حذف حرف العلة منعاً لالتقائهما. فمثل: «أَبِنُ وأَبِعَ ولم يَقُمْ ولم يَبِعْ» أصله: «أَبِينُ وأَبِينُ ولم يَقُومْ ولم يَبِيْعْ»، نُقلت حركة العين إلى ما قبلها فصارت: «أَبِينُ وأَبِينُ ولم يَقُومْ ولم يَبِيْعْ» فحذفت حرف العلة؛ دفعاً لالتقاء الساكنين.

(إذ بنقل حركة العين اجتمع ساكتان: حرف العلة وآخر الكلمة، فيحذف حرف العلة منعاً لاجتماع الساكنين، وهذا فيه الإعلاق بالنقل، والحذف، وقد استغني عن همزة الوصل في «بع»؛ لأنه إنما أتى بها تخلصاً من الابتداء بالساكن. وقد صار أول الكلمة متحركاً بعد نقل حركة ما بعده إليه، فاستغني عنها).

ومثل: «أَقَمَ وَخَفَ ولم يَقُمْ ولم يَخَفْ»، أصله: «أَقْوِمُ وإِخْوَفَ ولم يَقُومْ ولم يَخَوْفَ».

(نقلت حركة الواو والياء إلى ما قبلها، ثم قلب حرف العلة ألفاً بعد الفتحة ويا بعد الكسرة، للمجانسة، فالتقى ساكتان، فحذف حرف العلة دفعاً لالتقائهما، وقد استغني عن همزة الوصل في «خف» بعد تحرك أول الكلمة. وهذا فيه الإعلاق بالنقل والقلب والحذف.

(١) صيد فهو اصيد: رفع رأسه كبراً.

ومما أُعِلَّ بالنقلِ والحذفِ اسمُ المفعولِ المعتلُّ العين: كَمَقُولٍ وَمَبِيعٍ، وأصلهما: «مَقُولٌ وَمَبِيعٌ».

(نقلت حركة العين إلى الساكن قبلها، فالتقى ساكنان: العين المنقولة حركتها وواو مفعول، فحذفت واو «مفعول»، دفعاً لالتقاء الساكنين، فصارا «مَقُولاً وَمَبِيعاً» (بضم القاف، والباء)، فقلبت ضمة الباء في «مَبِيع» كسرة؛ لتصح الياء، فصار «مَبِيعاً» وقال الأخفش: إن المحذوف هو عين الكلمة لا واو «مفعول».)

ونَدَرَ تصحیحُ ما عینُهُ واوٌ في اسمِ المفعولِ، كقولهم: ثوبٌ مَضُونٌ، وقرَسٌ مَقُودٌ، ولغَةُ بني تميمٍ تصحیحُ ما عینُهُ ياءٌ فيقولون: «مَبِيعٌ وَمَخِيوطٌ ومَكِيوطٌ ومَذْيُونٌ».

ومن الإعلالِ بالنقلِ والقلبِ والحذفِ معاً، ما كان من المصادرِ مُعتلِّ العينِ على وزنِ «إفعال»، أو «استفعال»: كإقامة واستقامة، وأصلهما: إقوامٌ واستقوامٌ.

(نقلت حركة العين، وهي الفتحة، إلى الساكن قبلها، فالتقى ساكنان: عين الكلمة والألف، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، فصارتا «إقوماً» (بكر فتح فسكون) و«استقوماً».)

(بكر التاء وفتح القاف وسكون الواو)، فقلبت العين ألفاً، لتناسب الفتحة قبلها، فصارتا «إقاما واستقاما». ثم عوض المصدر من ألف الإفعال والاستفعال المحذوفة تاء التأنيث.

وقد يستغنى عن هذه التاء في حال الإضافة، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا لَّهُمْ يَحْتَرَهُ وَلَا يَبِغُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَابِ السَّلَوَاتِ﴾ [النور: ٣٧] أي إقامتها).

وقد تصحیحُ عينُ الفعلِ، فنصحُ في المصدر: كأعولُ إعرالاً، واستحوذ استحواذاً.

إعلال الهمزة

الهمزة من الحروف الصحيحة، غير أنها تُشبهُ أحرف العلة؛ لذلك تُقبَلُ الإعلالُ مثلها، فتقلبُ إليها في بعض المواضع.

فإذا اجتمعَ همزتان في كلمة:

فإن تحرّكت الأولى وسكنت الثانية، وجب قلب الثانية حرف مدٍّ يُجانبُ حركة ما قبلها: كَأَمْرٌ وَأَوَمِنُ وَأَبِنُ وإيمانٍ وِأَدَمٌ وآخَرَ. والأصلُ: «أَمْرٌ وَأَوَمِنُ وَأَبِنُ وإيمانٍ وِأَدَمٌ وآخِرٌ».

وإن سكت الأولى وتحركت الثانية أدمعت الأولى في الثانية، مثل: «ساعةٍ».

وإن تحرّكتا بالفتح، قلبت الثانية واواً.

فإن بَنِيَّتُ اسم تفضيلٍ من «أَنَّ يَبْنِيُّ وَأُمُّ يَبْنِيُّ»، قلتُ: «هو أَوْنٌ منه»، أي: أكثر أبنياً، وهو أَوْمٌ منه، أي: أحسن إمامةً، والأصلُ: «أأمٌ»، كما تقولُ «أشدُّ».

وإن كانت حركة الثانية ضمةً أو كسرة، فإن كانت بعدَ همزة المضارعة جاز قلبُها واوًا، إن كانت مضمومةً، وياء إن كانت مكسورة. مثل: «أُوْمٌ وَأَيْنٌ» من «أُمٌّ يُوْمٌ وَأَنْ يَيْنٌ»، وجاز تحقيقتها، مثل: «أُوْمٌ وَأَيْنٌ».

وإن كانت بعد همزةٍ غير همزة المضارعة، وجب قلبُها واوًا بعد الضمة، وياء بعد الكسرة، مثل: «أُوبٌ، جمع «أَبٌ»، (وهو المرعى). وأصلُهُ «أُؤْبٌ». ومثل: «أَيْمَةٌ، جمع (إمام) وأصلُها: (أَيْمَةٌ). وقد قالوا: أَيْمَةٌ أيضاً، على خلاف القياس.

وإن سكنت بعد حرفٍ صحيح غير الهمزة، جاز تحقيقتها والنطق بها كراسٍ وسُوْلٍ وبيرٍ. وجاز تخفيفُها بقلبها حرفاً يُجانس حركة ما قبلها: كراسٍ وسُوْلٍ وبيرٍ.

وإن كانت آخرَ الكلمة بعد واو أو ياء زائدتين ساكنتين، جاز تحقيق الهمزة: كُوْضُوهُ ونُتُوهُ ونُبُوهُ وهنِيءٌ ومرِيءٌ وخَطِيئَةٌ، وجاز تخفيفها، بقلبها واوًا بعد الواو وياء بعد الياء، مع إدغامها فيما قبلها: كُوْضُوهُ ونُتُوهُ وهنِيءٌ ومرِيءٌ وخَطِيئَةٌ.

فإن كانت الواو والياء أصليتين: كسوءٍ وشيءٍ، فالأولى تحقيق الهمزة، ويجوز قلبها وإدغامها: كسُوْهُ وشَيْءٌ.

وإن تحرّكت بالفتح في حشو الكلمة، بعد كسرةٍ أو ضمةٍ، جاز تحقيقتها: كذئابٍ وجُؤارٍ^(١)، وجاز تخفيفها، بقلبها حرفاً يُجانس حركة ما قبلها كذبابٍ وجُؤارٍ.

وإن تطرّفت بعد متحرّكٍ، جاز تحقيقتها كقَرَأَ وَيَقْرَأُ، وجرؤٌ ويَجْرؤُ، وأخطأ ويخطيء، والقاريء والخاطيء والملا، وجاز تخفيفها، بقلبها حرفاً يُجانس حركة ما قبلها: كقَرَأَ وَيَقْرَأُ، وجرؤٌ ويَجْرؤُ، وأخطأ ويخطيء، والقاريء والخاطيء والملا.

وتحذف وجوباً في فعل الأمر المشتق من «أَخَذَ وأَكَلَ»، مثل: «خُذْ وَاكُلْ»، وفي مضارع «رَأَى» وأمره، مثل «يَرَى وأرى ونرى وَرَى وَرَاً». وفي جميع تصاريف «رَأَى» التي على وزن «أفعل»: كَأرى يُرَى، وأرٍ ومُرٍ ومُرِيءٌ.

ويكثر حذفها من الأمر المشتق من «أمر» فيقال «مُرْ»، ويقال حذفها من الأمر من «أتى»، فيقال: «بِ الخَيْرِ»^(٢) فإذا وقفت عليه، قلت: «تَهْ» بهاء السكت.

ويجب حذف همزة باب «أفعل»، في المضارع، واسمي الفاعل، والمفعول، والمصدر الميمي واسمي الزمان والمكان، مثل: «يُكْرِمُ ومُكْرِمٌ ومُكْرَمٌ» والأصل: «يُؤَكْرِمُ ومؤكْرِمٌ ومؤكْرَمٌ»: وأصل حذفها إنما هو المضارع المبدوء بهمزة المتكلم، كيلاً تجتمع همزتان، ثم حُمِلَتْ عليه بقیَّة التصاريف.

(١) الجؤار: رفع الصوت بالدعاء. ومثله: الجأر والجؤور.

(٢) راجع تصريف المهموز في الكلام على تصريف الفعل مع الضمائر، في الجزء الأول.

٣ - الإبدال

الإبدال إزالة حرف، ووضع آخر مكانه، فهو يُشبهُ الإعلال من حيث: أن كلاً منهما تغييرٌ في الموضع، إلا أن الإعلال خاصٌ بأحرف العلة، فيُقلبُ إحداهما إلى الآخر، كما سبق. وأما الإبدال، فيكونُ في الحروف الصحيحة، يَجْعَلُ أحدهما مكان الآخر، وفي الأحرف العليلة، يجعل مكان حرف العلة حرفاً صحيحاً.

قواعد الإبدال

١ - تُبَدَّلُ الواوُ والياءُ همزةً، إذا تطرقتا بعد ألف زائدة. كدعاهُ ويناؤُ، والأصلُ: «دُعَاوُ وِينَايُ»؛ لأنهما من دَعَا يدعو وبنى بيني وتشاركهما في ذلك الألفُ، فإنها إذا تطرقت بعد ألف زائدة، تُبَدَّلُ همزةً؛ وذلك كحمراء، فإن أصلها: (حَمْرَى) بوزن (سَكْرَى) زيدت ألف المد قبل آخرها، كما زيدت في كتابٍ وغلَامٍ، فأبدلت الثانية همزةً، ليتمكنَ المتكلمُ من النطق بها؛ لأنهما ساكتان، فألتا إلى «حمراء».

(وما لحقته هاء التانيث من ذلك، فإن كانت عارضة للفرق بين المذكر والمؤنث: كبنَاءُ وبنَاءَةٌ) بتشديد النون فيهما، وهما صيغتا مبالغة، ومَشَاءُ ومَشَاءَةٌ (بتشديد الشين فيهما، وهما صيغتا مبالغة أيضاً) وجب القلب؛ لتطرف حرف العلة بعد ألف زائدة؛ لأن هاء التانيث الفارقة بين المذكر والمؤنث في حكم الانفصال؛ لأنها عارضة على صيغة المذكر.

وإن كانت غير عارضة: بأن تكون الكلمة بنيت رأساً عليها، لا للفرقة بين المذكر والمؤنث كهداية ورعاية وسقاية وعداوة، امتنع قلب حرف العلة همزة لعدم التطرف؛ لأن هاء التانيث حينئذٍ في حكم الاتصال؛ لأنها لم تعرض على صيغة المذكر للدلالة على مؤنث.

وإن كانت عارضة لجعل ما لحقته أخص مما لم تلحقه، جاز بقاء الهمزة على حالها، وجاز ردها إلى أصلها. فتقول: «عطاءة ورداءة، وعطاية ورداية»، ويقاؤها على حالها أولى: قال في شرح القاموس (في مادة عطا): «العرب تهمز الواو والياء إذا جاءتا بعد الألف؛ لأن الهمزة أحمل للحركة منهما، ولأنهم يستقلون الوقف على الواو وكذلك الياء، مثل «الرداءة»، وأصله: «رداي»، فإذا الحقوا فيها الهاء: فمنهم من يهمزها بناء على الواحد، فيقول «عطاءة الله ورداءة»، ومنهم من يردها إلى الأصل فيقول: «عطاوة ورداية»: وكذا في التشنية: «عطاءان ورداءان»: وعطاوان ورداوان» (هـ).

٢ - تُبَدَّلُ الواوُ والياءُ همزةً، إذا وَقَعَتَا عَيْنَ اسمِ الفاعل، وأعلتا في فعله: كقاتلٍ وِبائعٍ. والأصل: «قَاتِلٌ وِبَائِعٌ»، وفعلهما (قَالَ وِبَاعٌ)، وأصلهما: (قَوْلٌ وِيبَعٌ) فإن لم تُعْلَأْ في الفعل، لم تُعْلَأْ في اسمِ الفاعل، كما وِيرٌ وعائِنٌ، وفعلهما (عَوَّرٌ وعِيزٌ).

٣ - يُبْدَلُ حرفُ المد الزائدُ، الواقعُ ثالثاً في اسم صحيح الآخر، همزةً، إذا بُني على مثال (مفاعِل) ولا فرق بين أن يكون حرف المد ألفاً: كقلادةٍ وقلائد، أو واواً كعجوز وعجائز، أو ياء: كصحيفةٍ وصحائف.

(فإن كان حرف العلة غير مد، كفسورة وقساور، وجدول وجداول، أو كان مداً غير مزيد: كمفازة ومفاوز، ومعيشة ومعاش، لم يبدل همزة، وإنما يرد إلى أصله كما رأيت، إلا ما سمي منه مبدلاً، فيحفظ ولا يقاس عليه: «كمصيبة ومصائب، ومنارة ومناثر، وقد قالوا أيضاً: «مصاوب ومناور»، على القياس).

فإن اعتلت لأم هذا النوع، جمعتُ على مثال (فعالي): كقضية وقضايا، ومطيةٍ ومطايا ونقايةٍ ونقايا، وهراوة وهراوى. فإن كانت همزةً أبدلتها ياء: كخطيئةٍ وخطايا، فكأنها جمع خطية. (هذا ما ذهب إليه الكوفيون. فإنهم قالوا: إن مثل هذه المجموع وزنه «فعالي» وهو مذهب خال من التنطع والتكلف.

وذهب البصريون إلى أن وزنه «فعاثل» فخطيئة مثلاً، جمعت على «خطاييء» بياء مكسورة هي ياء خطيئة، بعدها همزة هي لام الكلمة، ثم تحولت، بعد ضروب من الإبدال إلى «خطايا».

٤ - إذا توسّطت ألف ما جمع على مثال (مفاعِل) بين حرفي علة في اسم صحيح الآخر، أُبدِلَ ثانيهما همزةً: كأوّلٍ وأوائِل، وسيّدٍ وسيائدٌ، ونَيْفٍ ونِيايَف. والأصلُ: (أواوُلٌ وسياوُدٌ ونِياوُفٌ)، فإن توسّطت بينهما ألف (مفاعِل) امتنع الإبدالُ: كطاووسٍ وطواويس. فإن اعتلّت لأمُه: جمعتُ على مثال (فعالي): كزاوية وزوايا، وراوية وروايا.

(وزوايا ونحوها جاءت على مثال (فعالي) من حيث الحركات والسكنات، وهي في الأصل على مثال «فواعل»؛ لأن أصلها: «زوايي»، بياءين، أولاهما مكسورة. فلبوا كسرتها فتحة، ثم قلبوا الياء الثانية ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت إلى «زوايا» وإنما كان أصلها «فواعل»؛ لأن واوها أصلها ألف «فاعلة»، كما في «كاتبه وكواتب» وأما واو «زاوية»، فقد انقلبت إلى الياء في «زوايا».)

٥ - إذا كانت الواو مضمومةً بعد حرف ساكن أو مضموم، جاز قلبها همزةً: كأدور، (جمع دار) وحُؤول: (مصدر حال بينهما إذا حجز بينهما)، وجاز بقاؤها على حالها: كأدورٍ وحُؤولٍ. والأوّلُ أولى وأفصح.

٦ - كلّ كلمة اجتمع في أولها واوان، وجب إبدالُ أولاهما همزةً، ما لم تكن الثانية بدلاً من ألف المفاعلة.

ولا فرق بين أن تكون الثانية حرف مدّ: كالأولى (تأنيث الأول. وأصلها: «الوولي»^(١) بوزن

(١) الوولي، بواوين: الأولى مضمومة، وهي فاء الكلمة والثانية ساكنة، وهي عينها. وهذا مبني على ما جرح

«الفعلية»، أولاً: كالأول: (جمع الأولى، وأصلها: «الوؤل»^(١) بوزن «الفعل» كالأخرى والأخر، والفُضلى والفُضَّل)، ومثل: «الأواقي والأواصل»: جمعي الواقية والواصلة، وأصلهما: «الوواقي والواصل»^(٢) بوزن «الفواعل» ومثل: «أوتعيد»: مُصعر واعد وأصله وُوَيْعِدَ^(٣)، بوزن فُعَيْل.»

فإن كانت الثانية مقلوبة عن ألف المفاعلة، لم يجب الإبدال، بل يجوز ذلك مثل: وُورِي ووُوفي، مجهولتي: «واري ووافي»: فلما بني الفعل للمجهول احتيج إلى ضم ما قبل الألف، فقلبت واواً. فإن أبدلت قلت «أوري ووافي».

٧- إن كانت فاء «افتعل» واواً أو ياءً، أبدلت تاءً، وأدغمت في تاء الافتعال، وذلك: كاتَّصَلَ واتَّسَرَ واتَّقَى (والأصل: «إوتصل وإوتسر وإوتقى») ويُسْتَرْطُ في ذلك أن لا تكون الياء بدلاً من الهززة، فلا تُبدل تاءً، كما في «إتسر» وأصلها: «إتسر».

وقد تُبدل على قلة كما في «اترز» وأصلها: «إتزر» وأصل هذه: «إتزر»، ومنه الحديث: «إذا كان (أي الثوب) قصيراً فليترز به».

(وأجاز بعض النحاة وهم البغداديون) الإبدال في المهموز، فقالوا: يجوز أن يقال من الأكل والأمانة والأهل والإزار والأخذ: (اتكل واتمن واتهل واتزر واتخذ) وعلى القول الأول (وهو الراجح) يجب أن يقال: (ابتكل، ابتمن، ابتهل، ابترز، ابتهل) إلا إذا كانت (اتخذ) على (تخذ)، فالافتعال منها (اتخذ) قولاً واحداً، وكذا كانت (ابتكل) من (وكل إليه أمره يكله)؛ لأن أصلها حيتئذ: (اوتكل)، فيكون إبدال الواو تاء على القاعدة، ويجوز أن تكون (اتخذ) مبنية على (وخذ)، وهي بمعنى (أخذ)، فالافتعال منها (اتخذ)؛ لأن أصلها (اوتخذ)، فأبدلت الواو تاء على القياس).

إليه النحاة وبعض اللغويين، باعتبار أن «أول» مبني على «وول»، وهو فعل لم ينطقوا به. ومن قال إنه مشتق من «وال» بمعنى لجا، فأصله عنده «أوال» بهززة مفتوحة هي همزة (أفعل) وواو ساكنة وأثناء «وولي» (بواو مضمومة وهمزة ساكنة، قد سهلت إلى الواو، ثم: قلبت الأولى همزة)، ومن قال إنه مشتق من «آل» يؤول بمعنى رجع، قال: إن أصله «ألول» (بهمزتين، الأولى مفتوحة، وهي همزة «أفعل» والثانية ساكنة هي فاء الكلمة)، والأنثى «أولي» (بهمزة مضمومة: هي فاء الكلمة: وواو ساكنة: هي عينها) فعلى هذا ليس فيها قلب: لأن همزتها هي فاء الكلمة: وهي همزة الثانية في «ألول» وقد يكون هذا هو الحق. وقد أوضحنا أصل «أول» في باب صيغ متهى الجموع في الكلام على «أفعل» فراجع.

(١) الروول. بواوين: الأولى مضمومة، وهي فاء الكلمة والثانية مفتوحة، وهي عينها.
(٢) الوواقي والواصل: بواوين: الأولى فاء الكلمة: والثانية منقلبة عن ألف (فاعلة): كما تقول في جمع ضاربة: (ضوارب): بقلب الألف واواً.

(٣) وويعد: بواوين: الأولى مضمومة وهي فاء الكلمة: والثانية مفتوحة - وهي منقلبة عن ألف (فاعل): كما تقول في تصغير (كاتب: كوتب).

٨ - إن كانت فاء «افتعل» ثاء أبدلت تاؤه ثاء، وأدغمتا: كاتَّارَ، وأصلها «اتَّارَ».

وإن كانت فاؤه دالاً أو ذالاً أو زينا، أبدلت تاؤه دالاً: كادَّعى وأدَّكَّرَ وازدَّمى (وأصلها: ادَّعى وأدَّكَّرَ وازدَّهى).

وإن كانت فاؤه صاداً أو ضاداً أو طاءً أو ظاءً أبدلت تاؤه طاءً: كاصطفى واضطجع واطرَّدَ واطرَّذَ واطظلمَ، (وأصلها: اصطفى واضتجع واطررد واطرذ واطظلم).

ويجوز الإدغام، بعد إبدال الدال والطاء، المبدلتين في تاء الافتعال، حرفاً من جنس ما قبلها: كادَّكَّرَ وأزَّهى واصفَى واضجعَ وأظلمَ.

وقد يُعكسُ الإبدالُ بعد التاء المُثَلَّثَةِ والذالِ والظاءِ المُعجمَتين، بإبدال التاءِ ثاءً، والذالِ دالاً، والظاءِ طاءً: كاتَّارَ وأدَّكَّرَ وأظلمَ.

٩ - ما كانت فاؤه ثاءً أو ذالاً، أو دالاً، أو زينا، أو صاداً، أو ضاداً، أو طاءً، أو ظاءً مما هو على وزن «تفاعل» أو «تفعلل» أو «تفعلل»، بحيثُ تجتمعُ التاءُ وهذه الأحرفُ - جاز فيه إبدالُ التاءِ حرفاً من جنس ما بعدها، مع إدغامها فيه، وذلك: كاتَّاقَلَ وأدَّثِرَ وأدَّكَّرَ وأزَّينَ واصبَّرَ واضرَّعَ واطرَّربَ وأظلمَ. (والأصل: اتَّاقَلَ وتَدَثَّرَ وتَدَكَّرَ وتَزَّينَ وتَصَبَّرَ وتَضَرَّعَ وتَطَرَّبَ وتظلمَ) فأبدلت التاءُ حرفاً من جنس ما بعدها، ثم أسكنَ إدغامه فيما بعده فتعدَّتْ الابتداءُ بالسكن، فأنى بهزمة الوصل تخلصاً من ذلك. ومثلها: «أدارأ» وأدَّخَرَجَ وأدَّهورَ» وأصلها: «تدارأ وتدحرج وتدهور». وقد فُعِلَ بها ما فُعِلَ بما سبق، من الإبدال والإدغام واجتلاب همزة الوصل.

ورُبما جاء ذلك مع غير هذه الأحرف، كقولهم: اسَّمَعُوا وأشاجروا وأسابقوا وأصايحوا. (والأصل: تَسَمَّعُوا وتَشَاجَرُوا وتَسَاقَوا وتَصَايحُوا لكنه قليل).

١٠ - إذا وقعت التاءُ ساكنةً قبل الدال، وجبَ إبدالها دالاً، وإدغامها في الدال التي بعدها: كيدانٍ «جمع عتود»، وهو الذكر من أولاد الميغزى، (والأصل «عِندانٌ» كحَرُوفٍ وخِرْفان).

١١ - إذا وقعت النونُ الساكنةُ قبل الميم أو الباء، أبدلت ميماً: كاتَّحَى، والأصل: «اتَّحى»، ومثل: «سُتَيْلٌ» فتلفظُ «سُتَيْلٌ»، فإبدالها في اللفظ لا في الخط.

١٢ - الميم في «فم» مُبدلةٌ من الواو؛ لأنَّ أصله «فوة»، بدليل جمعه على «أفواه» فحذفوا الهاء، وأبدلوا الواو ميماً، فإن أضيفَ «الفم» رُجِعَ به إلى الأصل مثل: «هذا فوك»، وتجوَّزَ إضافته، مع بقاء الإبدال مثل: «هذا فمك»، ومنه حديثُ «لَخَلُوفٌ فَمِ الصَّامِ أطيَّبَ عند الله من راحة المسك».

٤ - الوقف

الوقف: قطعُ النُّطْقِ عندَ آخرِ الكلمة.

فما كان ساكنَ الآخر، وَقَفْتُ عليه بسكونه، سواءً أكان صحيحاً: كاتَّبْتُ ولم يكتَبْ وعنَّ، ومَنْ، أم مُعتلاً كيمشي ويدعو ويخشى والفتى وعلى ومهما.
وما كان متحركاً، كيكتَبْ وكتَبْ والكتابِ وأينَ ولَيْتَ، وَقَفْتُ عليه بحذفِ حركته (أي بالسكون).

واليك أشهر قواعد الوقف وأكثرها دَوْراناً:

١ - إذا وَقَفْتُ على مُتَوْنٍ، حذفْتَ تنوينه بعد الضمة والكسرة، وأسكنتَ آخرَهُ، مثلُ: «هذا خالدٌ. مررتُ بخالدٍ»، فإن كانت الحركةً فتحَةً، أبدلتَ التنوينَ ألفاً، مثلُ: «رأيتُ خالدًا». هذه هي اللغةُ الفُصحى، وهي أرجحُ اللُغاتِ وأكثرها، وربيعةٌ تُجيزُ الوقفَ على المتون المنصوب، كما يوقفُ على المرفوع منه والمجرور، فيقولون «رأيتُ خالدٌ».

٢ - إذا كتبتَ «إذا» بالألف مع التنوين، طرحتَ التنوينَ، ووقفتَ عليها بالألف، وإذا كتبتها: «إِذَنْ»، بنون ساكنة، أبدلتَ نونها ألفاً، ووقفتَ عليها بها، ومنهم من يقفُ عليها بالنون مطلقاً، وهو اختيارُ بعض النحاة، وإجماعُ القُرَّاءِ السبعة على خلافه.

٣ - إذا وَقَفْتُ على نون التوكيد الساكنة (وهي الخفيفة)، أبدلتها ألفاً، ووقفتَ عليها، سواءً أكتبتَ بالألف مع التنوين، كقوله تعالى: ﴿تَتَنَبَّأُ بِآلَائِيهِ﴾ [العلق: ١٥]. أم كتبتَ بالنون، مثل: «اجتهدنَّ». فتقول في الوقف على لَنَسْفَعاً. لَنَسْفَعاً»، وفي الوقف على اجتهدنَّ «اجتهدا». قال الشاعر: «ولا تَعْبُدِ الشيطانَ، والله فاعبدا»، أي: «فاعبَدنَّ».

٤ - هاءُ الضمير للمفرد المذكور. تُوصَلُ، في دَرْجِ الكلام، بحرف مد يجانسها، إلَّا إذا التقت بساكن بعدها، فمثل: رأيتُ وسررتُ به، يُلقَظانِ: «رأيتُهُ وسررتُ بهي» فإذا وَقَفْتُ عليها حذفْتَ صِلَتَها (وهي الواوُ أو الياءُ)، فتقول: رأيتُ «مررتُ به»، إلَّا في ضرورة الشعر، فيجوز الوقف عليها بحركتها، كقول الرَّاَجِز: كأن لُونُ أرضِهِ سماءُهُ، ولو كان في الشَّرِّ لوجبَ أن يقول: «سماؤُهُ» بإسكان الهاء.

أما «ها»، ضميرُ المؤنثة، فتقفُ عليها بالألف، مثل: رأيتها.

٥ - إذا وَقَفْتُ على المنقوص، فإن كان منصوباً ثبتتْ يائُهُ، سواءً أكان متوناً، مثلُ: (سمعنا منادياً) أم غيرَ متَوْنٍ، مثل: (طلبت المعالي)، وما سقط تنوينه من الصَّرف، فهو ثابتُ الياءِ، كالمقترن بأن، مثل: (رأيتُ مراكب في البحر جوارِي).

وإن كان مرفوعاً أو مجروراً، فإن كان متوناً، فالأرجحُ حذفُ يائه، كقوله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً﴾

أَتَ قَائِنٌ ﴿طه: ٧٢﴾، ومثل: (مررتُ بقاصٍ) ويجوزُ إثباتها، كقراءة ابن كثير: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧] ﴿وَمَا لَهُمْ لَنْ يُؤْتِيَهُمُ الْآيَاتِ﴾ وإن كان غير منون، فالأصح إثباتُ يائه، مثل: (جاء القاضي، ومررتُ بالقاضي). ويجوزُ حذفها، كقوله تعالى: ﴿الْكَافِرُ الْمُنْمَالِ﴾ [الرعد: ٩] وقوله: ﴿يُنذِرُ يَوْمَ الْآزَابِ﴾ [غافر: ١٥] ووقف ابن كثير بالياء.

٦ - إذا وقفت على المقصور، فإن كان غير منون، وقفت عليه كما هو: كجاء الفتى، وإن كان منوناً، حذفْت تنوينه، ورددت إليه ألفه في اللفظ: «كجاء فتى، ورأيت فتى، ومررتُ بفتى» تقف عليه بلا تنوين.

٧ - إذا وقفت على تاء التانيث المربوطة، كحمزة وطلحة وشجرة وقائمة وفاطمة، أبدلتها في الوقف هاء ساكنة، فنقول: (حمزة، وطلحة، وشجرة، وقائمة وفاطمة)، هذه هي اللغة الفصحى الشائعة في كلامهم، فإن وصلت، رددتها إلى التاء، مثل: (هذا حمزة مُقبلاً).

ومن العرب من يُجري الوقف مَجْرَى الوصل، فيقفُ عليها تاء ساكنة، كأنها مبسوطة، فيقول: «ذهب طلعت، وهذه شجرت! وجاءت فاطمت. وقد سُمع بعضهم يقول: «يا أهل سورة البقرت؟» فقال بعض من سمعه: «والله ما أحفظُ منها آيت». ومنه قولُ الرَّاجِزِ:

الله نَجَاكَ بِكَفِي مَسَلَمَتْ مِنْ بَعْدَمَا، وَبَعْدَمَا، وَبَعْدَمَا^(١)
صَارَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلَصَمَتْ وَكَادَتْ الْخُرَّةُ تُدْعَى أَمَتْ^(٢)

هائدة

إعلم أن تاء التانيث التي حقها أن تكون مربوطة «أي في صورة الهاء» قد رسمت في المصحف تارة بصورة التاء المبسوطة، مثل: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الرَّقُومِ﴾... ﴿أَمْرَاتٌ نُوحٍ﴾^(٣)... ﴿أَمْرَاتٌ نُوحٍ﴾ وتارة بصورة الهاء، مثل: ﴿هَذِيذٍ نَأْتَهُ أَلْفٌ لَكُفْمٌ آهِيَّةٌ﴾... ﴿حُذِّبْنَا مِنْ أَمْزَلِهِمْ صَدَقَةٌ فَطَهَّرْتُمُ وَزَوَّجْتُمُ﴾ بها فما رسم منها بصورة الهاء، فقد وقف عليه كل القراء بالهاء، وما رسم بالتاء المبسوطة، فمنهم من يقف عليه بالهاء، مراعاةً للأصل: كابن كثير وأبي عمرو والكسائي، ومنهم من يقف عليه بالتاء، مراعاةً لرسْمها بالتاء المبسوطة، كنافع وابن عامر وعاصم وحمزة، ووقف الكسائي على «لات» بالهاء، ووقف الباقون عليها بالتاء.

(١) مسلمة: بفتح الميم: اسم رجل، و«مت»: أصلها «ما» المصدرية، قلب ألفها تاء في الوقف على غير قياس، والبيت بالبيت بعده، أي نجاك الله على يدي مسلمة من بعد ما صارت نفوس القوم عند الغلصمة.

(٢) الغلصمة: رأس الحلقوم. و«الآمة»: الرقيقة المملوكة.

(٣) في حاشية الصبان على الأشموني نقلاً عن شيخه السيد: إن كل امرأة في القرآن، أضيفت إلى زوجها، ترسم بالتاء المبسوطة.

٨ - إذا وقفت على تاء التانيث المبسوطة، فإن كانت ساكنة (وهي المتصلة بالفعل الماضي)، وقفت عليها تاء ساكنة، كما هي .

وإن كانت متحركة، فإن اتصلت بحرف، كزُئْتُ وُئِمْتُ وَلَعَلْتُ، وقفت عليها تاء ساكنة فقط، وإن اتصلت باسم فإن كان ما قبلها حرفاً صحيحاً ساكناً، كأخت و بنت، وقفت عليها تاء ساكنة أيضاً، قولاً واحداً.

وإن كان ما قبلها ألفاً (وذلك في جمع المؤنث السالم والملحق به)، جاز الوقف عليها بالتاء وبالهاء ساكنتين، نقول: «جاءت الفاطمات»، إذا وقفت بالتاء، و«جاءت الفاطمات»، إذا وقفت بالهاء والأول أرجح وأولى، وهو الشائع في كلامهم ومن الوقف عليها بالهاء قولهم: «كيف الأخوة والأخوات» وقولهم: «دفن البناة، من المكرمات».

أحكام الوقف على المتحرك

لك في الوقف على المتحرك خمسة أوجه:

- ١ - أن تقف عليه بالسكون. وهو الأصل، والكثير في كلامهم، المشهور عنهم.
- ٢ - أن تقف عليه بالرّوم، وهو أن تأتي بالحركة ضعيفة الصّوت فلا تتبها، بل تختلسها اختلاساً، تنبهاً على حركة الأصل، فتحة كانت الحركة أو ضمة أو كسرة، ومنع الفراء الوقف على ذي الفتحة بالرّوم، وأكثر الفراء قد اختاروا قوله.
- ٣ - أن تقف عليه بالإشمام، إن كان مضموماً (ولا إشمام في غيره).

والإشمام: إشارة الشفتين إلى الضمة، بعد الوقف بالسكون مباشرة، من غير تصويت بالحركة، ضعيف أو قوي، وذلك بأن تضمّ شفتيك بعد إسكان الحرف، وتدع بينهما بعض انفراج يخرج منه النفس، فيراهما الراي مضمومتين، فيعلم أنك أردت بضمهما الحركة المضمومة، وهذا إنما يراه البصير، لا الأعمى، وهو في الحقيقة وقف بإسكان الحرف، والضمة إنما يشار إليها بالشفتين.

- ٤ - أن تقف عليه بتضعيف الحرف الموقوف عليه، فيكون حرفاً مشدداً، مثل: «هذا خالد، وقرأت المصحف»، إلا إذا كان الآخر همزة، أو حرف علّة، أو ما كان قبله ساكناً، فلا يَضَعُفُ.
- ٥ - أن تقف عليه بنقل حركته إلى ما قبله، مثل: «يَجِدُرُ بك الصَّبِيرُ. وعليك بالصَّبِيرُ».

وشرط الوقف بالنقل: أن يكون ما قبله ساكناً، وأن لا تكون الحركة المنقولة فتحة. فلا نقل في مثل «جَعْفَرُ» لتحرك ما قبل الآخر ولا في مثل: «تَعَوَّدُ الصَّبِيرُ». لأن الحركة فتحة. وأجازه الأخفش والكوفيون، فإنهم يقولون: «تَعَوَّدُ الصَّبِيرُ». فإن كان الآخر همزة جاز نقل فتحة الهمزة، قولاً واحداً. فنقول في «أخرجتُ الخبئة»: أخرجتُ الخبأً.

ومن الوقف بالنقل: أن تقول في «اكتَبَهُ ولم يَكْتِبْهُ، واعْلَمَهُ ولم يَعْلَمْهُ، وعدَّهُ ولم يَعِدْهُ»، «اكتَبَهُ ولم يكتِبْهُ، واعْلَمَهُ ولم يعلمْهُ، وعدَّهُ ولم يعِدْهُ».

ومنه قول الزجاج:

عَجِبْتُ وَالذَّهْرُ كَثِيرٌ عَجِبُهُ مِنْ عَنَزِي سَبَّيْ لَمْ أَضْرِبُهُ

الوقف بهاء السكت

كلُّ متحركٍ تفتُّ عليه بالسكون. كما علمت. ويجوزُ أن يوقفَ على بعض المتحركات أيضاً بهاءٍ ساكنة تسمى «هاء السكت».

ولا تُزادُ هذه الهاء، للوقف عليها، إلا في المضارع المعتلُّ الآخر، المجزوم بحذف آخره، وفي الأمر المعتلُّ الآخر المبني على حذف آخره، وفي «ما الاستفهامية»، وفي الحرف المبني على حركة، بناءً أصلياً، ولا يوقف بهاء السكت في غير ذلك، إلا سُذوداً.

واليك شرح ذلك:

١ - إذا وقفت على مضارع، معتلُّ الآخر، لم يتصلَّ آخره بشيءٍ وقفت عليه بإثبات آخره ساكناً، في حالتي رفعه ونصبه، فإن جزمته، فإن شئت وقفت على ما صار آخره، مثل: «لم تَمْشُ، لم تَدْخُ، لم تَخْشُ»، وإن شئت وقفت عليه بهاء السكت، ليسهلَّ الوقف، وهو الأحسن، مثل: لم تَمْشِ، لم تَدْخِ، لم تَخْشِ».

وكذلك المعتلُّ الآخر، المبنيُّ على حذف آخره، فإنك تقول فيه: «امشُ، ادْخُ، اخشُ» تفتُّ بالسكون على ما صار آخره وتقول: «امِشْ، ادْخِ، إخْشِ» بالوقف على هاء السكت، إلا إذا بقي الأمر على حرف واحد، مثل: «فب وع وق»، وهي أفعالٌ أمر من «وفى يفي، ووعى يعي، ووقى بقي»، فحينئذٍ يجب الوقف عليه بهاء السكت وجوباً، مثلُ «فِء، عِء، قِء».

٢ - إذا وقعت «ما» الاستفهامية موقِعَ المجزور، حُدِثَتْ ألْفها وجوباً، مثل: «علام عَوْلَتْ: حَتَّامٌ نسكت؟ إلآمٌ تَعِيلُ؟». ومنه قوله تعالى: «عَمَّ يَسْتَلُونَ ﴿١٠١﴾» [النبا: ١] «يَمِ أَنْتَ مِنْ يَكْرَهَا ﴿التازعات: ٤٣﴾»، ومثل: «مَجِيءٌ مَ جئتُ^(١) وثمرٌ مَ هذا الثمر^(٢)؟» ثم إذا وقفت عليها، فإن كانت مجرورة بالإضافة، وقفت عليها بهاء السكت وجوباً، مثل: «مَجِيءٌ مَه؟ وثمرٌ مَه».

وإن كانت مجرورة بحرف الجرِّ، فالأجودُ الوقوفُ عليها بهاء السكت، مثل: «عمو؟ فيمَه؟ حَتَّامَه؟ إلآمَه».

(١) هذا سؤال عن صفة المجيء: أي على أية صفة جئت؟ وقد تأخر الفعل لأن الاستفهام مدار الكلام.

(٢) تسفهم عن نوع الثمر.

ويجوزُ الوقفُ على الميم ساكنة، مثل: عَم؟. فيم؟ علام؟ حَتَام؟.

وقد نسكنُ الميمَ في الوصل، إجراءً له مجرى الوقف، كقول الشاعر:

يا أبا الأسودِ لِمَ خَلَيْتَنِي لِهُمومِ طَارِقَاتٍ وَذَكَرِ

وكان حقُّه أن يقول: «لَم»، لكنه وصل كما يقف:

٣ - إذا وقفت على حرفٍ مبني على حركة، مثل: «رُبُّ وَعَلَلٌ وَإِنَّ وَمُنْذُهُ وَقَفْتُ عَلَيْهِ بالسكون. وإن شئت وقفت عليه بهاء السكت، مثل: «رُبُّةً، لَعَلَّةً، إِنَّهُ، مُنْذُهُ».

ومن ذلك نون التوكيد المُشَدَّدة، مثل: «لا تَذْهَبِيْنَ وَاذْهَبِيْنَ»، فإنك، كما تقفُ عليها بالسكون، تقفُ عليها بهاء السكت، مثل: «لا تَذْهَبِيَّتْ وَاذْهَبِيَّتْ»، وهو الأحسن.

ومن ذلك النونات اللاحقات للمثنى وجمع المذكر السالم والأفعال الخمسة.

فكما تقفُ عليهنَّ بالسكون، تقفُ عليهن بهاء السكت، تقول: «جاءَ الرَّجُلَانِ، وأكرم المجتهدونه والمجتهدونَ بِكَرَمَتِهِ».

وقد قرئ في العشر: «بعد أن تولوا مُدْبِرِيَّتَهُ...» ﴿إِنَّهُ لَمِنَ الظَّالِمِينَ...﴾ ﴿لَعَلَّهُمْ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ﴾، بالوقف على هاتين النونين بهاء السكت.

٤ - الاسم المبني، إما أن يكون بناؤه عارضاً، لسبب يزول بزواله: (كقَبْلٍ وَيَعَدُ، واسم «لا» النافية للجنس المبني)، فما كان كذلك، فلا يوقف عليه بهاء السكت.

وإما أن يكون بناؤه ملازماً له في جميع أحواله (كالضمائر وأسماء الإشارة، وأسماء الاستفهام ونحوها)، فما كان كذلك، وكان محرّك الآخر، وقفت عليه بالسكون أو بهاء السكت، وذلك مثل: «أَيْنَ وَأَيَّانَ وَكَيْفَ وَالَّذِينَ وَحِذَارٍ وَحَيْثُ» فإن شئت وقفت عليها بإسكان أو آخرها، وإن شئت وقفت عليها بهاء السكت، مثل: «أَيْنَهُ، أَيَّانَهُ، كَيْفَهُ، الَّذِينَ، حِذَارُهُ، حَيْثُهُ».

وكذلك الضمائر المتحركة، فإنك تقف عليها بالسكون، أو بزيادة هاء السكت فتقول: «أَكْرَمْتُ وَأَكْرَمْتَهُ، وَكُنْتُ وَكُنْتَهُ، وَأَنْتَ وَأَنْتَهُ، وَيَجْتَهِدُنَّ وَيَجْتَهِدُنَّهُ، وَأَنْتُنَّ وَأَنْتُنَّهُ، وَهُنَّ وَهَنْتُنَّ وَأَكْرَمْتُنَّ وَأَكْرَمْتُنَّهُ».

أما (أنا) ضمير الواحد المتكلم، فمن قال إنَّ الألف في آخره زائدة، لبيان حركة النون عند الوقف، أجاز الوقف عليه بإثباتها، وأجاز حذفها والوقف عليه بهاء السكت، مثل «أَنْتَهُ».

ومن قال إنها أصلية، وقف عليه بها.

فائدة: من قال أن الألف في «أنا» زائدة، أثبتنا في الوقف، وأسقطها في الوصل (أي في درج الكلام)، فيلغظ «أنا فعلت» بإسقاط الألف لفظاً لا خطأً، ومن قال أنها أصلية، أثبتنا في الوصل والوقف.

وذكر سبويه أن من العرب من يثبت ألفها في الوصل: فيقول «أنا فعلت»: ينطق بالألف. وبذلك قرأ نافع في قوله تعالى: «أَنَا أُمِّي وَأُمِّيَّتٌ» [البقرة: ٢٥٨] وقوله: «أَنَا مَلِيكَ يَوْمَ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ» [النمل: ٤٠] بإثبات الألف في اللفظ. ومنه قول الشاعر:

أنا سيف العشيرة فاعرفوني حميد قد تنزّرت السنّاما
وقول الراجز: «أنا أبو النجم، وشعري شعري».

وإذا وقفت على «حَوَّ وِمْي»، قلت: «هُوَ وَهِيَ» بإسكان الواو والياء، و«هُوَ وَهِيَ» بزيادة هاء السكت. وفي التنزيل: «وَمَا أَدْرَاكَ مَا هَيْتَةٌ» [الفارعة: ١٠]. وقال الشاعر:

إذا ما تَرَعْرَعَ فينا العُلامُ فما إن يُقالُ له: مَنْ هُـوَ؟

هذا في لغة من فتح الواو والياء، في «هُوَ وَهِيَ» في الوصل. أما من سكنها في درج الكلام، فلا يقف بهاء السكت بل بالواو والياء ساكتين، كما ينطقُ بهما كذلك في الدَّرَج.

أما ياء المتكلم، فمن العرب من يسكنها في الوصل، فإذا وقف عليها بسكونها مثل: «الله أعطاني، هذا غلامي»، أو حذفها وأسكن ما قبلها، فنقول: «الله أعطانُ، هذا غلامُ» وعلى ذلك قراءة أبي عمرو: «بَيْتَ أَكْرَمِي رَبِّي أَهْنِي»^(١) [النجم: ١٥، ١٦]، وقول الشاعر:

فَهَلْ يَمُنَعُنِي ارتيادي البلا دَمَن حَذَرِ السَمَوَاتِ أَنْ يَأْتِيَنِي^(٢)

وَمِنْ شَانِيءٍ كَاسَفٍ وَجْهُهُ إِذَا مَا انْتَسَبْتُ لَهُ أَنْكَرَنِي^(٣)

ومنهم من يفتحها في الوصل. فيقول: «أعطاني الله، غلامي قد جاء».

فإذا وقف عليها بإسكانها: أو ألحق بها هاء السكت، مثل: «الله أعطانيَّة، هذا غلاميَّة». ومنه قوله تعالى: «مَا أَقْنَعِي مَالِيَةَ»^(٤) «مَاكَ عَنِّي سُلْطَانِيَّة»^(٥) [الحاقة: ٢٨، ٢٩].

٥ - الخط

الخط: تصوير اللفظ بحروف هجائه التي يُنطقُ بها، وذلك بأن يُطابق المكتوب المنطوق به من الحروف.

والأصل في كل كلمة: أن تُكتبَ بصورة لفظها، بتقدير الابتداء بها والوقف عليها، وهذا أصلٌ معتبرٌ بالكتابة.

(١) أي: أكرمني وأهاني.

(٢) أي: يأتيني.

(٣) أي: أنكرني.

ومن أجل ذلك :

كتبوا هَمْزَاتِ الوصل في درج الكلام، وإن لم يُنطق بها؛ لأنه إذا ابْتَدِءَ بالكلمات، التي هي أولها، نُطِقَ بهمزاتها، مثل: جاءَ الحَقُّ، وسافرَ ابْنُكَ، فإنك، إن قَدِمْتَ وأخرت، فقلت: «الحَقُّ جاءَ، ابْنُكَ سافرَ»، نطقتَ بالهمزة: إلَّا إذا سبقت «ال» لأمِ الجرِّ أو لأمِ الابتداء، فَتُحذَفُ همزتها، مثل: «للرَّجُلِ، لِلمرأَةِ، لِلرَّجُلِ أقوى من المرأة، وَللمرأةِ أرقُّ عاطفةً منه».

وكتبوا هاءَ السكَبِ في نحو: «رَءٌ زِيداً، وَفَةٌ تَفْسَكُ»؛ لأنك في الوقف تقول «رَءٌ وَفَةٌ».

وكتبوا أَلِفَ «أنا»، مع أنها لا تُلْفَظُ في دَرَجِ الكلام؛ لأنها إذا وَقِفْتَ عليها، وَقِفْتَ عليها بالألف. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨]؛ لأن أصله: «لكنَّ أنا».

وكتبوا تاءَ التانيث، التي يوقف عليها بالهاء، هاء: كرحمة وفاطمة، وكتبوا التي يوقف عليها بالتاء، تاء: كأختٍ وبنيتٍ ورحماتٍ وفاطمت، ومن وقف على الأول بالتاء المبسوطة، كتبها بالتاء كَرَحْمَتٍ وفاطمت، ومن وقف على الأخرى بالهاء، كتبها بالهاء: كَرَحْماءَ وفاطماءَ.

وكتبوا المُؤَنَّ المنتسوب بالألف؛ لأنه يوقفُ عليه بها، مثل: «رأيتُ خالداً».

وكتبوا «إذاً»، ونونَ التوكيد الخفيفة: كاكْتَبَا، بالألف؛ لأنه يوقف عليها. ومن وقف عليهما بالنون، كتبهما بالنون، مثل: «إِذَنْ وَاكْتَبَيْنِ» كُتِبَ كُلُّ ما كتب اعتباراً بحال الوقف.

وكتبوا المنقوصَ، الذي حذفَتْ ياءُهُ للنتوين: كقاضٍ ونحوه، بغير ياء؛ لأنه يوقف عليه بها. ومن وقف على الأول بالياء، أثبتها في الخط: كقاضٍ.

ومن وقف على الثاني بحذفها، حذفها من الخط: كالقاضِ.

والأولُ أفصح، كما مرَّ في باب الوقف.

وكتبوا ما لا يمكنُ الوقف عليه، من الكلمات، متصلاً بما بما بعده، وما لا يمكن الابتداء به، متصلاً بما قبله.

فالأول: كحروفِ الجرِّ الموضوعَةِ على حرفٍ واحد، مثل: لخالِدِ، وبالقلمِ. والثاني: كالضمانِ المتَّصلة، مثل: «متكم، وأكرمتكم».

أما الحروفُ التي تقعُ في الحشو (أي ما بين الابتداء والوقف) فَتَرَسُّمٌ كما تلفظ، لا يغيَّرُ من ذلك شيء، إلا ما كان من أمرِ بعضِ الأحرف، في بعضِ كلماتٍ محصورة، قد خالفتَ رَسْمُها لفظها، وستذكرها لك، وإلا ما كان شأنُ الهمزة، وستعرف أمرها.

ما خالف رسمه لفظه

هناك كلمات نُكْتُبُ على خلاف لفظها، ومخالفةً الرُّسْمِ واللفظ، إما أن تكون بحذف حرفٍ

حَقُّهُ أَنْ يُكْتَبَ تَبَعاً لِلْفِظَةِ .

وإما أن تكون بزيادة حرف يُكْتَبُ ولا يُلْفِظُ ، وكان من حقه أن لا يكتب .

وإما أن تكون برسم حرفٍ يُكْتَبُ على خلاف لفظه ، وكان من حقه أن يُرسم على لفظه .

١ - ما يلفظ ولا يكتب:

فأما ما يُلْفِظُ ولا يُكْتَبُ ، فبذلك ، في كلماتٍ نَسَرُدُ عليك أكثرها استعمالاً .

١ - تُكْتَبُ (الذيين) بلامٍ واحدة ، وتلفظ بلامين ؛ لأنها مشددة .

٢ - ما كن مبدوءاً بلامٍ كلبين ولحم ، ثم دخلت عليه (أل) : كاللبين واللحم ، ثم دخلت عليه لامٌ ، فحينئذٍ تجتمع ثلاث لامات ، فإذا اجتمعن فلا يُكْتَبْنَ كلهن ، بل يُكْتَفَى بلامين فقط ، مثلُ : «اللبين منافع كثيرة ، وللحم فوائدٌ ومضارٌ ، واللبين أنفع من اللحم» .

وهكذا إذا اجتمعت ثلاث لامات في كلمة ، اكتفيت باثنتين ، فتقولُ في (اللَّذَانِ وَاللَّتَانِ وَاللَّاتِي وَاللَّاتِي وَاللَّوَاتِي) ، إذا دخلت عليهن اللام : «أحسنُ لِلَّذِينَ اجتهدا ، وللتين اجتهداتا» الخ .

٣ - تُحذفُ الألف في كلماتٍ هذه أشهرها :

[١] - الله .

[٢] - الرحمن ، مُعَرَّفاً بالألف واللام .

وقَيِّدُ بعضهم الحذف في حال العلمية ، وأثبتها في غيرها : وقَيِّده بعضهم في البسمة ، وأثبتها فيما عداها .

[٣] - إله ، نكرةٌ ومعرفةٌ ، مثلُ : ﴿إِلَهَكَ إِلَهٌُ وَبَدُءُ﴾ ﴿بَسْمَلُ الْآيَةِ إِلَهًا وَبَدُءًا﴾

وأما إلهة والإلهة ، فتثبت ألفهما ، كما رأيت . وقُرِئَ في الشذوذ : ﴿ويذكر وإلا هنك﴾ (الأعراف : ١٢٧) ، وفي غير الشذوذ : ﴿وَأَلْهَتَكَ﴾ ، بالجمع .

[٤] - الحرث ، علماً مقترناً بال ، ومنهم من يكتبه «الحارث» بإثبات الألف .

[٥] - لكن .

[٦] - لكرئ .

[٧] - سموات ، جمع سماء .

ومنهم من يكتبها في غير القرآن الكريم : «سماوات» . بالألف .

[٨] - يا ، حرف النداء ، قبل «أيها» مثلُ : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [النساء : ١٣٦] ، وقبل

«أهل»، مثل: ﴿يَأْتِدَ الْكُتُبُ﴾ [آل عمران: ٦٤]، وقيل كلُّ عَلمٍ مبدوءٍ بهَمْزةٍ، مثل: «إبراهيم». ويجوز في غير القرآن الكريم، إثبات ألف (يا)، وهو المشهور بين الكتاب: مثل: «يا أيها، يا أهل، يا إبراهيم».

[٩] - منهم من يحذف الألف من كل علم مشتهر: كإسحق وإبراهيم وإسماعيل وهرون وسليمن وغيرها، والأفضل إثباتها، في غير القرآن الكريم.

[١٠] - منهم من يحذفها في الجمع السالم مذكراً ومؤنثاً: كالصالحين والقنتين والصلحت والقنتت والحفظت. تبعاً لحذفها في المصحف الأمّ. والأفضل إثباتها. كالصالحين والقناتت والحافظات؛ لأن خطّ المصحف لا يقاس عليه.

٤ - تُحذف ألف (ها) التَّشْبِيهِيَّةِ، إذا دخلت على اسم الإشارة، مثل: «هذا وهذه وهؤلاء».

٥ - تُحذف ألف (ذا) الإشاريَّةِ، إذا لحقتها اللامُ، مثل: «ذلك وذلكما وذلكم وذلكن» ومنهم من يشبها في غير (ذلك).

٦ - كلُّ حرفٍ يُدْغَمُ في حرفٍ مثله، أو مخرجه، يُحذفُ خطأً ويُعوضُ عنه بتشديد الحرف الذي أدغم فيه مثل: «شدّ»، والنساءُ أَمِنُّ واستعنا، ونحنُ أَمِنَّا واستعنا، وأمني، ولم يُكْنِي، وميمن وعمرن، وإلا تجتهدُ تندم، وإما تجتهدُ تنجح، وأحبُّ ألا تنكسلُ ونعمًا تفعل، ونحو ذلك. ومنهم من يُثبِتُ نون «أن»، إذا جاء بعدها «لا»: أحبُّ أن لا تنكسل.

٢ - ما يكتب ولا يلفظ:

وأما ما يكتب ولا يلفظ من الحروف، فهو في الفاظ:

١ - زادوا الواو في عمرو، في حالتَي رفعه وجره، مثل: «جاء عَمْرُو، ومررت بعمرٍو». وحذفوها في حالة النصب، مثل: «رأيتُ عَمْرًا»، قالوا: وذلك للترفة بينه وبين «عَمْر».

وإنما حُذفت منه في حالة النصب؛ لأنه لا يشبهُ بعَمْر في هذه الحالة؛ لأن «عَمْر» لا يُنَوَّن، لمنعه من الصرف.

٢ - زادوا ألفاً غير ملفوظة في «مائة»، مفردةً ومثناةً، ومُرَكَّبَةً مع الأحاد، فكتبوها هكذا: «مائة ومائتان وثلاثمائة وأربعمائة وخمسمائة» الخ.

ومن الفضلاء من يكتبها بياء بلا ألف، هكذا: «مئة».

ومنهم من يكتبها بألف بلا ياء، هكذا: «مأة»، ووجه القياس أن تكتب بياء بلا ألف، وهذا ما نميل إليه، وإنما كانوا يكتبونها بزيادة الألف، يوم لم تكن الحروف تنقط، كيلا تشبه بكلمة (منه)، المركبة من «من» الجارة وهاء الضمير، كما قالوا، قال أبو حيان: «وكثيراً ما أكتب أنا (مئة) بلا ألف، مثل كتابتي «فئة»؛ لأن زيادة الألف خارجة عن الأقيسة: فالذي أخاره كتابتها

بالألف دون الياء: على وجه تحقيق الهمزة، أو بالياء، دون الألف على تسهيلها.

وزادوا ألفاً بعد واو الضمير، مثل: «كتبوا. ولم يكتبوا وكتبوا».

٣ - زادوا الواو في «أولات»^(١)، كقوله تعالى: ﴿وَأَزَلَّتْ أَعْيُنُكُمْ وَأَنْتُمْ كَسِبْتُمْ﴾ [الطلاق: ٤]. وزادوها في أولو وأولي^(٢) «بمعنى أصحاب»، كقوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْفِرَارِ﴾ [آل عمران: ١٨] ﴿يَتَأُولُوا الْأَلْبَابَ﴾ [البقرة: ١٧٩] ﴿لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ١٩٠] وزادوها في أولاء وأولي الإشارتين، كقوله سبحانه: ﴿وَأُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥]. وأما «الآلى» الموصولة «بمعنى الذين»، فلم يزيدوا فيها الواو.

٣ - ما يلفظ على خلاف رسمه:

ذلك نحو: «إيجل»: فعل أمر من «وَجَلَّ يُوَجِّلُ»، وأصله: «إِوَجَلَّ»، قلبت واوه ياء لسكونها وانكسار ما قبلها. فإذا وقعت «إيجل» في درج الكلام، بعد حرف مضموم، مثل: «يا فلان إيجل»، فلا يغيّر رسم الياء، لكنها تُلفظ واوًا، هكذا: «يا فلان إوَجَلَّ». ومثله كلُّ أمرٍ من المثال الواوي، المفتوح العين في المضارع كَوَدَّ، والأمر منه «يبدد» فإذا قلت: «يا فلان إبدد»، لفظت ياءً واوًا.

وكلُّ ما رسم ياءً، مما تُلفظ ياوُهُ ألفاً، كرمى وأدعى واستدعى والرّحى والهُدى والمسعى والمصطفى والمستشفى، فهو مما يلفظ على خلاف رسمه.

كتابة الهمزة

الهمزة: هي التي تقبلُ الحركات: فإن رُسمت على ألفٍ، سُميت (الألف اليايسة) أيضاً: كأعطى وسأل والنبأ، وتقابلها الألفُ اللينة، وهي التي لا تقبلُ الحركات، كألف «قال ودعا ورمى». والهمزة تقعُ في أول الكلمة: كأعطى، وفي وسطها: كسأل، وفي آخرها: كالنبأ، والألفُ اللينة تقعُ في حشو الكلمة: كقال، وفي آخرها: كدعا، ولا تقعُ في أولها؛ لأنها لا تكون إلا ساكنة، وأول الكلمة لا يكون إلا متحركاً.

والهمزة في أول الكلمة، على ستة أنواع:

الأولى: همزة الأصل، وهي التي تكون في بنية الكلمة: كهمزة «أخذ وأب وأم وأخت وإن وإن وإذا».

الثانية: همزة المخبر عن نفسه، وهي التي تكون أول المضارع المُستند إلى المتكلم الواحد:

(١) أولات: بمعنى صاحبات.

(٢) أولو وأولي: بمعنى أصحاب، والأول يستعمل في حالة الرفع. والآخر في حالي النصب والجر.

كهمزة «أَكْتُبُ وَاقْرَأُ وَأَحِينُ».

الثالثة: همزة الاستفهام، وهي كلمة برأسها، يُؤتى بها للاستخبار عن أمرٍ مثل: «أَتكون من الفائزين»؟.

الرابعة: همزة النداء، وهي كلمة برأسها أيضاً، يُؤتى بها لنداء القريب. مثل: «أعبد الله»، تناديه وهو منك قريب.

الخامسة: همزة الوصل.

السادسة: همزة الفُضْل (وتسمى همزة القطع أيضاً).

والهمزة حرف لا صورة له في الخط، وإنما يُكتب غالباً بصورة الألف أو الواو أو الياء؛ لأنها إن سُهِّلَت انقلبت إلى الحرف الذي كُتبت بصورته؛ لذلك نرى أنهم لم يراعوا في كتابتها هجاءها، إلا إذا ابتدأ بها.

أما إن توسطت أو كانت في موضع الوقف، فلم يراعوه، بل راعوا ما تُسهَّل إليه في الحالتين، فكتبوها على ما تُسهَّل إليه من ألف أو واو أو ياء والتي لم تُسهَّل لم يكتبوها على حرف، بل رسموها قطعةً منفردةً هكذا: (ه).

فالمقاييسُ في كتابة الهمزة: أن تُكتب بالحرف الذي تُسهَّلُ إليه إذا خُفِّت في اللفظ، فالهمزة في مثل: «سألَ وقرأَ وسألَ وقرأ» تكتب بالألف؛ لأنها إذا خففت تسهل إلى الألف، فتقول: «سأل وقرأ وسأل وقرأ» وفي مثل: «سؤالٌ ورؤامٌ ولؤمٌ ومؤمنٌ ولؤلؤٌ» تكتب بالواو؛ لأنها إذا خففت تُلفظ واواً، فتقول «سؤالٌ ورؤامٌ ولؤمٌ ومؤمنٌ ولؤلؤٌ»، وفي مثل: «ذئابٌ وخطيئةٌ وميَةٌ وقيَّةٌ ولآلِيَةٌ»، تكتب بالياء؛ لأنها تُسهَّلُ إليها، فتقول: «ذيابٌ وخطيئةٌ وميَّةٌ وقيَّةٌ ولآلي».

والهمزة، إما أن تكون في أوَّل الكلمة، أو في وسطها، أو في آخرها.

وتوسُّطها، إما أن يكون حقيقياً كما في «سألَ ويَرؤفُ وسألَةٌ»، وإما أن يكون عارضاً، وذلك إذا تطرقت، وأصلت بضمير، أو علامة تانيث أو تشبیه، أو جمع، أو نسبة، أو ألف المُنوَّن المنصوب.

رسم الهمزة المبدوءِ بها

الهمزة المبدوء بها لا تكون إلا مُتحركةً محققةً النطقي بها.

ويجب إثباتها في الخط على صورة الألف بأيَّة حركة تحرَّكت، وفي أيَّة كلمة وقعت، وذلك مثل: «أَمَلِي وإِبِلِي وأَحِيْدٌ واقْمُدُ وأَحِذْ وأَجَلْسْ وأَخْ وإِخْوَةٌ وإِسْمٌ وإِصْبِحْ وإِحْسَانٌ» ونحو ذلك.

فإن وقعت هذه الهمزة المبدوء بها بعد همزة من كلمة أخرى، بقيت على حالها من الخط، كما لو كانت مبدوءاً بها، مثل: (يجب أن ينشأ أولادنا على العمل لإحياء آثار السلف الصالح).

وإذا وقعت همزات القطع والأصل والمخبر عن نفسه بعد همزة الاستفهام، كتبت بصورة الألف، كما لو وقعت ابتداءً، قال تعالى: ﴿أَأَنْتُمْ أَنْتُمْ خَلْقًا﴾ [النازعات: ٢٧] ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ آيَاتٌ﴾ [النمل: ٦٠] ﴿أَوْفَا وَشَا﴾ [المؤمنون: ٨٢]. وتقول: (أَأَجِيئُكَ أم تجيئني؟) ويجوز أن تزيد بين الهمزتين ألفاً لا تكتب، وإنما تُعَوِّضُ عنها بِمِدَّةٍ بينهما، فتقول: (أَأَنْتَ فعلت هذا؟) قَالَ ذُو الرُّمَّةِ:

فَيَا ظَلْبِيَّةَ الرَّغْسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلِ وَبَيْنَ السُّقَا، أَأَنْتِ؟ أم أمَّ سَالِمٍ؟^(١)
وإذا وقعت بعدها همزة الوصل أسقطت همزة الوصل من الكتابة، كما تسقط من اللفظ، لضعفها وقوَّة همزة الاستفهام.

وليس في هذا الإسقاط التباس؛ لأن همزة الاستفهام مفتوحة، وهمزة الوصل مكسورة، قال تعالى: ﴿أَتَذَرْنَهُمْ سِغَرًا أَمْ رَأَيْتَ لَهُمُ الْآبَتِينَ﴾ [ص: ٦٣] ﴿أَطَّلَعَ الْغَيْبَ﴾ [مريم: ٧٨] وتقول: «أَبْنُكَ هذا أم أخوك؟»، وتقول: «أَسْمُكَ حَسَنٌ أم حُسَيْنٌ؟» ومن ذلك قولُ ذِي الرُّمَّةِ:

اسْتَحَدَّتْ الرَّكْبُ عَنْ أَشْيَاعِهِمْ حَبْرًا أم رَاجَعَ الْقَلْبَ مِنْ أَطْرَابِهِ طَرْبًا؟
ولا تجري همزة «أل» هذا المجري، وإن كانت للوصل؛ لأنها مفتوحة، وهمزة الاستفهام مفتوحة، فتلتبس الهمزتان إحداهما بالأخرى.

وحينئذ يختلط الإخبار بالاستخبار (أي الكلام الخبري بالكلام الاستفهامي)، فلو قلت: «الشمس طلعت» فلا يدري السامع: «أَأَنْتَ تخبرُ عن طلوع الشمس؟ أم أنت تستفهم عن طلوعها»، والوجه أن تُبدل همزة «أل» ألفاً لينة في اللفظ، يُستغنى عنها بالمدة، فتقول: «ألرَّجُلُ خيرٌ أم المرأة؟»^(٢).

قال تعالى: ﴿مَالَهُ أَوَّكَكَ لِكُمُ﴾ [يونس: ٥٩] ﴿مَالَلْحُكْرِيِّ حَرَّمَ أَرِ الْأَنْفِيَّتِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٣] ﴿الْفَتْنُ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾ [يونس: ٩١].

هذا ما يراه الجمهور الأعظم من النحاة في اجتماع همزة الاستفهام وهمزة «أل». وفي كتاب (الكتاب) لابن دُونَسُوَيْهِ ما يدل على أنه لا فرق بين همزة «أل» وغيرها من همزات الوصل وعلى أنها تجري هذا المجري، وإن كانت مفتوحة؛ لأنها أكثر استعمالاً من سائر ألفاظ الوصل، وما قاله هو القياس، وأما التباس الإخبار بالاستخبار، فقرينة الكلام تعين المراد.

ولا يكون هذا الاختلاط إلا في بعض المواضع، فليكن المنع حيث لم يؤمن اللبس. على أنهم لم يجروا على القياس، حذر الالتباس، فكان عليهم أن لا يجيزوا حذف

(١) الوعساء: رابية من رمل لينة تنبت حرار البقول، وموضع بين التغلبية والخزيمية.. «وجلجل»: اسم موضع، و«النقا»: قطعة من الرمل نقاد محدودة.

(٢) من كان منهما خيراً لأمته ووطنه فهو خير.

الاستفهام من الكلام، وقد أجازوها اعتماداً على قرينة لفظية، مثل: «ما أدري: في ليل رحل القوم، أم في نهار؟ أي: أفي ليل؟ وكقول عمر بن أبي ربيعة:

بدا لي معصم حين جئرت وكفت خضيبٌ زينت ببنان
فوالله ما أدري وإن كنت داريا بسبع رمين الجمر أم بثمان؟
أي: أيسبع؟ والقرينة اللفظية هنا هي «أم»، التي تكون بعد همزة الاستفهام في السؤال عن أحد الشئين.

وقد يكون الحذف اعتماداً على قرينة معنوية، يعتمد فيها على فطنة السامع كقول الكميت:
طربت، وما شوقاً إلى البيضِ أطربُ ولا لعباً مني، وذو الشوق يلعب
أي: «أو ذو الشوق يلعب؟» ومنه قول المتنبي:

أحيا؟ وأيسر ما قاسيت ما قتلا والبين جار على ضعفي، وما عدلا
أراد: «أأحيا؟». وفي الحديث: «وإن زنى؟ وإن سرق؟»، أي: «أو إن زنى أو إن سرق؟»
وفي شرح المعنى للدمامي: نقلًا عن «الجنى الداني» لابن قاسم: أن حذفها مطرد إذا كان بعدها
«أم» لكثرة نظماً ونشراً. قال الدمامي: «قلت: وهو كثير مع فقد «أم». والأحاديث طافحة
بذلك».

وتحقيق القول ما قاله الأخفش من أن حذفها جائز اختياريًا في نظم أو نثر، إذا أمن اللبس.
فإن أدى الحذف إلى الالتباس، فلا يجوز قولاً واحداً.
فأنت ترى: أنهم أجازوا حذف همزة الاستفهام.

ومنعوا حذف همزة «أل» بعد همزة الاستفهام. والمسألان واحدة، فإذا قد أجازوا أن
تحذف همزة الاستفهام، حيث يؤمن اختلاط الإخبار بالاستخبار، فينبغي أن يجيزوا حذف همزة
«أل» بعد همزة الاستفهام حيث يؤمن الالتباس.

قياساً على غيرها من همزات الوصل والحق أن حذفها، بعد همزة الاستفهام، جائز قياساً
عند أمن اللبس.

وقد تقدم القول فيما جنح إليه ابن درستويه في كتاب (الكتاب) من جواز ذلك.

رسم الهمزة المتطرفة

حُكِمَ الهمزة المتطرفة حُكْمَ الحرفِ الساكن؛ لأنها في موضع الوقف من الكلمة، والهجاء
موضوعٌ على الوقف.

وهي إما أن يكون ما قبلها ساكناً أو متحركاً:

فإن كان ما قبلها ساكناً، كُتبت مفردةً بصورة القطع هكذا: (ء)، مثل: «المَرْءُ والجزءُ والدفءُ والخَبءُ والشيءُ والنَّوءُ والنشءُ والعَبءُ، وَيَجِيءُ وَيَسُوءُ والمَقْرُوءُ والمَشْتَوءُ والهنئيءُ والمَرِيءُ والبريءُ والسوءُ والضياءُ والوضوءُ، وجاءَ وشاءَ».

(وإنما لم تكتب بصورة حرف من أحرف العلة يكون كرسياً لها؛ لأنها تسقط من اللفظ إذا خففت عندالوقف، لالتقاء الساكنين.

إذا جاز حذفها عند الوقف فلا ترسم؛ ولأنها تبدل من حرف العلة قبلها وتدغم فيه مثل: «الشيءُ والنوءُ والمقروءُ والهنئيءُ»، فيقال: «الشيءُ والنو والمقروء والهنئيء».

وإن كان ما قبلها متحركاً، كُتبت بحرفٍ يناسبُ حركةً ما قبلها، مهما كانت حركتها؛ لأنها إن خُففت في اللفظ موقوفاً عليها، نُحِّي بها مَنحَى ذلك الحرف:

فترتكز على الألف في مثل: «الخطأُ والنباُ وقرأُ وقرأُ ولم يقرأُ وقرأُ وتَوَضَّأُ وتَوَضَّأُ ورأيتُ امرأَ القَيْسِ».

وعلى الواو في مثل: «التَهَيُّؤُ والتَوَاطُؤُ والأَكْمُؤُ^(١) واللؤلؤُ والجَوْجُؤُ^(٢) والتَنَبُّؤُ وجرؤُ ومَرؤُ وَرَدؤُ^(٣)»، وهذا امرؤ القيس.

وعلى الياء في مثل: «بَتَكِيءُ ويستَهزِئُ وصدِيءُ وضيضِيءُ^(٤) وناشِءُ وقاريءُ، ومررتُ بامرئِ القيسِ».

رسم الهمزة المتوسطة

الهمزة المتوسطة، إما أن تكون متوسطةً حقيقةً، كأن تكونَ بين حرفين من بنية الكلمة، مثل: «سألَ وبئرَ ورؤفَ».

وإما أن تكون شبه متوسطة، كأن تكون متطرفةً، وتَلَحُّقها علاماتُ التانيثِ أو التثنيةِ أو الجمعِ، أو النسبةِ أو الضميرِ أو الفِ المُنَوَّنِ المنصوبِ، مثل: «نَشَأَةٌ وِفْيَةٌ ومَلأى وجزءانِ وشينانِ وقرءانٌ وهينانِ وهذا جُرؤُهُ ويُقرؤُهُ وأخذتُ جزءاً واحتملتُ عيناً».

وحكمها في الكتابة واحدٌ، إلا في أشياء قليلة نذكرها في مواضعها.

وإذا تَوَسَّطت الهمزة، فلما أن تكون ساكنة، أو مفتوحةً، أو مضمومة أو مكسورة، ولكلِّ حكمه في الكتابة.

(١) الأكمؤ: جمع كمء، وهذا جمع كماء.

(٢) الجؤجؤ: الصدر.

(٣) جرؤ: صار ذا جرأة وإقدام و«مرؤ» صار ذا مروءة وإنسانية، و«ردؤ»: صار رديئاً.

(٤) الضضيء: الأصل.

والقاعدة العامة لكتابة الهمزة المتوسطة: أنها إن كانت ساكنة، تُكتب بحرفٍ يُناسب حركة ما قبلها، مثل: «رأسٍ وسؤلٍ وبئرٍ» وإن كانت متحركة، تُكتب بحرفٍ يُجانسُ حركتها هي، مثل: «سألٍ ويسألٌ ولؤلؤٌ ولؤلؤٌ وسئمٌ ومُسئمٌ ولئيمٌ» إلا أن تُفتح بعد ضم أو كسرٍ، فتُكتب حرفاً يُجانسُ حركة ما قبلها، مثل: «مؤنٌ وسؤالٌ وئفةٌ وذنابٌ وناشقةٌ»، أو تقع بعد ألفٍ، فتُكتب قطعة منفردة بعدها، مثل: «سائلٌ وتساءلٌ ويتساءلٌ وعباءةٌ».

وهناك مواضعٌ قد يُشذُّ فيها عن هذه القواعد الكليَّة، يرجع أكثرها إلى الهمزة في حال توسطها توسطاً غير حقيقيٍّ. وستعلم ذلك فيما سنشرحه لك.

واليك تفصيل هذا المُجمل:

١ - رسم المتوسطة الساكنة:

إذا تَوَسَّطت الهمزة ساكنةً، كُتبت على حرفٍ يناسبُ حركة ما قبلها: فتُكتبُ على الألف في مثل: «رأسٍ وكأسٍ ويأملٌ^(١)» - ولم يقرأه ولم يَشَأْ ونشأْتُ وقرأنا». وتُكتبُ على الواو مثل: «لؤلؤٌ ويؤمين ومؤمين وأؤتمين^(٢) ولؤلؤٌ - ولم يسؤهُ ويؤتٌ وجرؤتٌ وجرؤنا وجرؤنًا».

وعلى الياء في مثل: «بئرٍ وذيَّبٍ واليت والذَّن^(٣)» - وجئتُ وجِئنا ووجِئنا ولم يُئبه».

٢ - رسم المتوسطة المفتوحة:

١ - إن تَوَسَّطت الهمزة مفتوحةً، بعد حرفٍ متحرك، كُتبت على حرفٍ يُجانسُ حركة ما قبلها.

فُتُكِّتُ على الألف في مثل: «سألٌ ورأبٌ^(٤) وسأمَةٌ وضالَةٌ ومألٌ - وخَطَّانٌ وحِدَاتٌ^(٥) وأصلحتُ خَطَّاهُ وسمعتُ نباهُ ورأيتُ جدَّاهُ^(٦) وقرأاً وقرأانٍ ويداُ وبيدَّانٍ^(٧)».

(١) هذه العلامة: (ـ) تدل على الفصل بين أمثلة المتوسطة حقيقة وأمثلة شبه المتوسطة، فليتبه الطالب لذلك.

(٢) لا عبرة بسقوط همزة الوصل في الدرج. وإنما العبرة بأصلها، وهي هنا مضمومة في الأصل.

(٣) الهمزة هنا مكسورة في الأصل. وإنما وصلت في درج الكلام.

(٤) رأب الصدع: أصلحه. ورأب بين القوم: أصلح.

(٥) الألف في «سامةٍ وضالَّةٍ ومألٌ وخَطَّانٌ وحِدَاتٌ» هي ألف الهمزة. وألف المد محذوفة، كراهية اجتماع الفين في الخط، وقد عوض عنها بالمدة لتدل عليها، وأصل كتابتها هكذا: «سامة، ضالَّة، مال، خطَّان، حدَّات».

(٦) الحدأة: بكر الحاء وفتح الدال، نوع من الطير.

(٧) إذا كانت ألف المد ضمير المعنى، فلا تحذف بل تُكتب الألفان معاً، كما رأيت. هذا ما يراه جمهور العلماء. وسباني رأي غيرهم.

وعلى الواو في مثل: «مؤن وتؤدو ومؤول ويؤمل ومؤرخ وسؤال وامرؤان ولؤلؤين ولؤلوات واشترت لؤلؤة وأكلت أكمؤة وجرؤا ويجرؤان».

وعلى الياء في مثل: «ذباب ورتاسة وافتتات وفتة وفتة^(١) ومهتات وفتات وقارئات وقارئات ورأيت قارئة وقارئة ومثيتة ومثيتة».

٢ - إذا توسطت الهمزة مفتوحة بعد حرف ساكن، توسطاً حقيقياً، كتبت على الألف (إن لم تسبق بالألف المد) مثل: «يناس ويسأل ومسألة وجيال^(٢) والسمؤال^(٣) وملامة وتوأم وملان وظمان والقرآن^(٤)» فإن سبقت بالألف المد، كتبت منفردة، مثل: «ساءل وتساءل وساءلوا وتساءل».

فإن كانت شبه متوسطة، كتبت منفردة بعد حرف انفصال، مثل: «جاءا وشاءا وجزءان وضوءان ومخبوءين ومخبوءات وقرأ جزءه ورأى ضوءه وكساءه». وعلى شبه ياء بعد حرف اتصال، مثل: «شيطان وعبان وشيئين وعبيئين ورأيت شيئة وقيئة وعبئة ونشئة وخبيته».

٣ - إذا لزم، من كتابة الهمزة الفأ، اجتماع الفين: الهمز، وألف المد، فإن سبقت ألف المد ألف الهمز، كتبت ألف المد وحدها، ورسمت ألف الهمزة قطعة منفردة بعدها، مثل: «تضائل وتشاءم وتشاءب» وإن سبقت ألف الهمز ألف المد، كتبت ألف الهمز وطرحت ألف المد معوضاً عنها بمدة، كتبت على طرف ألف الهمز، مثل: «السامة والشام والقرآن والملان والنبان والملجان».

ويستثنى من ذلك أن تكون ألف المد ألف الضمير، فتكتب هي وألف الهمز معاً، مثل: «قرأوا وقرأوا ولم يقرأوا»، هذا رأي جمهور العلماء.

ومنهم من يحذف ألف المد معوضاً عنها بالمدة، مثل: «قرأوا وقرأوا ولم يقرأوا». وهذا هو القياس. وهو أيسر على الكاتب.

ومنهم من يكتب الهمزة منفردة، لا على ألف، ويثبت ألف الضمير بعدها، مثل: «قرءا وقرءا وقرءان ولم يقرءا».

أما إثباتهم الألفين في الفعل، مع استكراههم ذلك في نحو «سامة وظمان وخطآن» فلعلمهم

(١) عذا قياس كتابة «منة» والأكثر يكتبونها هكذا: «مانة» بزيادة ألف بعد الميم، وهذا هو الشائع على أقلام الكتاب. وقد تقدم الكلام فيها.

(٢) جبال: علم على جنس الضبع.

(٣) السؤال علم على رجل يهودي من العرب، تنسب إليه القصيدة المشهورة التي مطلعها: «إذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه»، وهو عبراني معرب «صموئيل»، والسؤال في العربية معناها: الظل: وذباب الخل، وطانر يكنى أبا براء.

(٤) الألف في «ملان وظمان والقرآن» هي ألف الهمزة، وألف المد قد حذفت مدلولاً عليها بالمدة، كما تقدم في نظائرها.

فرقوا بين أن تكونَ الفُ المدّ ضميراً، أو غيرَ ضمير؛ لأن الألف هنا ضميرُ الفاعل، والفاعلُ أشدُّ لُصقاً بالفعل من غيره، فلا يُستغنى عنه فكتبوها لذلك.

٣ - رسم المتوسطة المضمومة:

١ - إن توسّطت الهمزة مضمومةً بعد فتح أو ضم أو سكون، كتبت على الواو.
فمثالها مضمومةً بعد فتح: «لَوَمَ وَصَوْلٌ^(١) وَرَوَتْ^(٢) وَيَقْرُؤُهُ وَيَمْلَأُهُ وَيَكْلَأُهُ^(٣)» وهذا حَطُّوهُ وَنَبُوهُ^(٤).

ومثالها مضمومةً بعد ضمّ: «الرُّؤُودُ^(٥) والرُّؤُومُ^(٦) والسُّؤُومُ^(٧) وهذا لَوْلُوهُ وَجُوجُوهُ وَأَكْمُوهُ». ومثالها مضمومةً بعد ساكن: «يَضُؤُونَ وَأَرُؤُسٌ وَأَكُؤُسٌ وَالتَّرُؤُسُ وَالتَّسْأُولُ وَالتَّلَاؤُمُ - وهذا جِرْؤُهُ وَصَوْؤُهُ وَوُصْرُؤُهُ وَضِيَاؤُهُ»، إلا إن صُمّت شبه المتوسطة، بعد حرفٍ من حروف الاتصال، فتُكتب على شبه ياءٍ مثل: «هذا شَيْئُهُ وَفَيْئُهُ وَعَيْئُهُ وَنَشْئُهُ وَبَرَيْئُهُ وَمَجِيئُهُ وَيَجِيئُونَ وَبُؤِيئُونَ وَتُؤِيئُونَ». ٢ - إذا لَزِمَ، من كتابة الهمزة على الواو، اجتماعُ واوين: فإن تأخرت واو الهمز، كتبتها معاً مثل: «هذا صَوْؤُهُ وَوُصْرُؤُهُ وَمَقْرُؤُهُ».

وإن سبقت، فمنهم من يحذف صورتها، ويكتبها همزة منفردة، بعد حرف انفصالٍ مثل: «رُؤُوفٌ وَرُؤُوسٌ وَقَرَّؤُوا وَيَقْرُؤُونَ»، وعلى شبه ياءٍ، بعد حرف اتصالٍ، مثل: «كُؤُوسٌ وَمَسْؤُولٌ - وَمَلَكُؤُوا وَيَمْلَأُونَ».

إلا إن كانت شبه متوسطة، وكانت في الأصل مكتوبةً على الواو: كَجِرْؤُ وَيَجِرْؤُ، فترسّم الواوإن معاً، مثل: «جِرْؤُوا وَيَجِرْؤُونَ».

هذا مذهب المتقدمين، وعليه المعرّف عند أرباب هذا الشأن. وعليه رسم بعض المصاحف^(٨).

(١) ضول يضول ضالكة، صغر وضعف.

(٢) رؤف يرؤف ورأفة: كان رؤوفاً رحيماً أشد الرحمة، ورأف به يرأف رأفة: رحمه.

(٣) كلاء يكلؤه: حفظه ورعاه.

(٤) ومن العلماء من يكتبها، وهي شبه متوسطة، على حالها قبل توسطها «أي على الألف» مثل: «يقراء وهذا خطاه ونباه».

(٥) الرؤد، بضمّتين: الفزع، ويقال أيضاً: «الرؤد» بضم فسكون.

(٦) الرؤم، بضمّتين: جمع «رؤوم»، وهي التي تعطف على ولدها، والرؤوم للضميم: هو الذليل الراضي بالخشف والذل.

(٧) السؤم، بضمّتين: جمع «سؤوم» وهو الملول ذو السامة والملل، وهو للمذكر والمؤنث بلفظ واحد.

(٨) ومنها المصحف الذي طبع في مصر بأمر الملك فؤاد الأول، ملك مصر، سنة ١٣٤٢ للهجرة، وغيره مما طبع على غراره.

ومنهم من يرسم الواوين معاً، وهو القياس، مثل: «رَؤُوفٍ ورَؤُوسٍ وسَؤُومٍ وصَؤُونٍ وكَؤُوسٍ ومرؤُوبٍ^(١) ومسؤُول - وقَرَّؤُوا ويَقَرَّؤُون ومَلَّؤُوا وَيَمَلَّؤُون».

ومنهم من يكتفي بواوٍ واحدة يرسم الهجزة عليها، مثل: رَؤُفٍ ورؤُوسٍ وسَؤُولٍ وقَرَّؤُا وَيَقَرَّؤُون. وعليه رسم كثير من المصاحف.

ومنهم من يُبقي الهجزة المتطرّفة، المكتوبة على الألف، المتصلة بما يجعلها شبه متوسطة، على حالها من الرسم، مثل: «قَرَأُوا وَيَقْرَأُون، وَبَدَأُوا وَيَبْدَأُون، وَمَلَأُوا وَيَمَلَأُون، وهذا خطأ» وبناءً ورشاًء» وهو مذهب بعض المتأخرين. وهو الشائع على أكثر الأقلام اليوم؛ لسهولة بُعده عن إعمال الفكر.

والمذهب الأول هو المتقدّم. كما علمت. وكلّ له وجهٌ صحيح.

أما إذا لزمَ من ذلك اجتماعُ ثلاثِ واوات، فتطرح واو الهجزة، وتكتبُ الهجزة منفردة بين الواوين، قولاً واحداً، مثل: «مَزُوءِدَةٌ^(٢) ووَهُولٍ^(٣) - ومَقْرُوءُون ومَشْنُوءُون^(٤) وسِوءُون».

٣ - إن توسّطت الهجزة مضمومةً بعد حرفٍ مكسورٍ (وهذا لا يكون إلا في شبه المتوسطة)، كُتبت على شبه ياءٍ، مثل: مِثُونٌ وفِثُونٌ^(٥)، وهذا قارئه ومُنشئه ومُنْبئه وسِيئته وسِيئون والقارئون والمُنشئون والمُنْبئون ويُنْبئه وَيُقْرِئُهُ».

٤ - رسم المتوسطة المكسورة:

إن توسّطت الهجزة مكسورةً، لا تُكتب إلا على الياء، سواءً أكانت مكسورةً بعد فتح، مثل: «سَمٌّ وَيَسٌّ وَدَبٌّ^(٦) - ومُلَجَّتَيْنِ ونَظَرْتُ إلى رَشِيهِ وَخَطَلُوهُ وَمِنْشِيهِ^(٧)».

أم مكسورةً بعد ضم، مثل: «سَمَّلٌ ورُئِي ونُيِّي عنه والِدِنِ^(٨) - ونَظَرْتُ إلى لَوْلِيهِ وَبُؤِيَتِهِ

(١) مرؤوب: اسم مفعول من رابه يراه رأياً بمعنى: أصلحه.

(٢) الموءودة: المدفونة حية، وكان من عادة بعض الجاهلية دفن البنات وهن على قيد الحياة، ففرعهن الله تعالى بقوله: «وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ: بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ؟» [التكوير: ٩]؟ والفعل من ذلك: «وَأَدْبَدَتْ وَأَدَأَتْ».

(٣) الوؤول: مصدر: (وَأَلِ إِلَيْهِ وَالْأَوْوُولَ) أي لجأ إليه، ومنه «الموئل». وهو الملجأ.

(٤) المشنوء: المبعض الممقوت، يقال: (سَنَنْتُ الكاذبَ أَشْنُوهُ وَشَنَأْتُ وَشَنَأْنَا) أي: أبغضته ومفته.

(٥) مئون: جمع مئة. وفئون جمع فنة.

(٦) الذئب: بكسر الهجزة، الجاد في عمله، التعب فيه.

(٧) ومن العلماء من يكتب الهجزة المكسورة المتطرّفة، المرسومة على ألف، كرشاً وخطأً، على حالها بعد توسّطها: مثل: نظرت إلى رشاء وخطأه، كما يقربها كذلك إن كانت مضمومة كما تقدم.

(٨) الدئل: ابن أوى، والذئب: دوية تشبه ابن عرس.

وأكثته، وشقت السفينة الماء بجؤجؤها^(١) وتقول في جمع من سَمَيْتُهُ لَوْلُوا: «مررتُ باللؤلئين» وبعضهم يكتب التي بعدها ياءً بحركة ما قبلها (أي على الواو)، مثل: «رُؤِي وَنُؤِي عَنْهُ».

أم مكسورةً بعد كسر (وهذا لا يكون إلا في شبه المتوسطة)، مثل: «مِثْنٌ وَفَيْثٌ وَقَارِثِيْنٌ وَنَاشِيْنٌ وَمُنْشِيْنٌ وَمُفْرِثِيْنٌ وَقَارِثِيْتُهُ وَمُنْشِيْتُهُ وَالْأَلْتُهُ».

أم مكسورةً بعد سكونٍ، مثل: «أَفْتَدِيَةٌ وَأَسْتَلَةٌ وَمُسْتِمٌ وَمُنْتَمٌ^(٢) وَالْمَرْثِيُّ وَالرَائِيُّ وَالْمُسَائِلُ وَسَائِلٌ وَمُسَائِلٌ - وَالْمَقْرُوثِيْنُ وَالطَّائِيُّ وَالْكَسَائِيُّ وَالْجَزْئِيُّ وَجَزْئِيَّتُهُ وَعَيْبُهُ وَشَيْبُهُ وَضَوْثُهُ وَوَضُوهُهُ وَضِيَانُهُ».

٥ - رسم المتوسطة مع علامة التانيث:

الهزجة المتوسطةٌ بإلحاق علامة التانيث بها، لا تكونُ إلا مفتوحة.

فإن كان ما قبلها مفتوحاً أو ساكناً صحيحاً، كُتِبَ على الألف، مثل: «حَدَاؤُهُ^(٣) وَخَطَاؤُهُ^(٤) وَنَشَاؤُهُ وَنَبَاؤُهُ وَمَلَاؤُهُ وَظَمَاؤُهُ».

وإن كان مضموماً، كُتِبَ على الواو، مثل: «لَوْلَاؤُهُ».

وإن كان مكسوراً أو ياءً ساكناً، كُتِبَ على الياء، مثل: «مَيْتَةٌ^(٥) وَفَيْتَةٌ وَتَهْنِئَةٌ وَمَرْزِئَةٌ^(٦) وَفَيْئَةٌ وَبَيْئَةٌ وَخَطِئَةٌ وَبَرِيئَةٌ».

وإن كان ما قبلها ألفاً أو واواً، كُتِبَ منفردة، مثل: «مَلَاءَةٌ وَقِرَاءَةٌ وَمُرْوَاءَةٌ وَسَوَاءَةٌ^(٧) وَسَوَاءَةٌ^(٨) وَسَوَاءَةٌ^(٩) وَسَوَاءَةٌ^(١٠)».

(١) ومن العلماء من يكتب الهزجة المنطرفة المكسورة، المرسومة على واو، كلؤلؤ وبؤبؤ وجؤجؤ، على حالها بعد توسطها، مثل: «نظرت إلى لؤلؤة». والجؤجؤ: الصدر. وجؤجؤ السفينة: مقدمها.

(٢) المتمم: من تضع ولدين في بطن واحد، يقال: أنامت المرأة إذا ولدت اثنين في حمل واحد.

(٣) الحدأة وجمعها حدأ، بفتح الحاء والدال فيهما: الفأس ذات الرأسين. وأما الطائر فهو الحدأة وجمعها حدأ، بكسر الحاء وفتح الدال فيهما.

(٤) الخطأة: جمع خاطيء.

(٥) وأكثر الكتاب يكتبونها هكذا (مائة) بزيادة ألف خطأ لا لفظاً، وهو مخالف للقياس وقد سبق الكلام على ذلك.

(٦) المرزئة: المصيبة، ومثلها الرزئية.

(٧) البيئة: بكسر الباء ولا وجه لفتحها: المنزل. ومثلها الباءة والمباءة. والبيئة أيضاً: الحالة يكون عليها الشيء، يقال: هو حسن البيئة، أي الحالة.

(٨) السوءة: العورة، والخصلة القبيحة. والفاحشة.

(٩) السوءى: تأنيث الأسوأ، كالحسنى: تأنيث الأحسن.

(١٠) السوءاء: الخصلة القبيحة. وهي أيضاً: ضد الحسناء، يقال (سوءاء لولد خير من حسناء عقيم).

٦ - رسم المتوسطة مع ألف المنون المنصوب:

المُنَوَّن المنصوبٌ تَلْحَقُهُ ألف مدٌّ لا تُلْفَظُ إِلَّا في الوقف، سواءً أكان آخرُهُ همزةً أم غيرَهَا، مثل: «رأيتُ رجلاً وكتاباً ولؤلؤاً».

فإن كانت الهمزةُ المُنَوَّنَةُ تنوينٌ نَصَبٍ، مرسومةٌ على حرفٍ، فإن كانت بعد حرفٍ انفصالٍ، تركتْها على بعدها الألف، مثل: رأيتُ بُؤبُوءاً وأَمْوَأَ وقارِئاً ومُنْشِئاً.

وإن كانت منفردةً، غيرَ مرسومةٍ على حرفٍ، فإن كانت بعد حرفٍ انفصالٍ، تركتْها على حالها، ورسمتْ بعدها الألف مثل: «رأيتُ جُزءاً ورُزءاً وضُوءاً. ووُضوءاً».

وإن كانت بعد حرفٍ اتصالٍ كتبها قبل الألف على شبهه ياءً، مثل: (احتملتُ عبثاً واتخذتُ دِفْئاً ورأيتُ شيئاً).

غيرَ أنهم تركوا كتابتها بعد الهمزة المرتكزة على ألفٍ، كراهية اجتماع الفين في الخط، مثل: (سمعتُ نبأً ورأيتُ رَشاً)^(١) وبعد الهمزة المسبوقه بألف المدِّ اعتباطاً، لا لسببٍ، مثل: «لبستُ رداءً، وشربتُ ماءً»^(٢).

وإنما تكتبُ هذه الألفُ؛ لأنَّ المُنَوَّنَ المنصوبَ لا يجوز أن يوقفَ عليه بالسكون، بل يجب أن يوقفَ عليه بفتحٍ ممدودة، تتولد منها الفُ المدُّ. وسواءً في ذلك ما لحقته هذه الألفُ في الخط، وما لم تلحقه لِسَبَبٍ أو اعتباطاً.

كتابة الألف المتطرفة

الألفُ المتطرفةُ، إما أن تكونَ آخرَ فعلٍ: كدعا ورمى وأعطى، وإما أن تكونَ آخرَ اسمٍ مُعربٍ عربيٍّ: كالفتى والعصا والمصطفى. وإما أن تكونَ آخرَ اسمٍ مَبْنِيٍّ: كأنا ومهما. وإما أن تكونَ آخرَ حرفٍ: كعلى ولولا. وإما أن تكونَ آخرَ اسمٍ أعجميٍّ: كموسيقاً.

فهي خمسة أنواع ولكلِّ نوعٍ حكمه في الرسم. وإليك بيان كلِّ نوعٍ منها:

١ و٢ - إن تطرقت الألفُ في فعلٍ أو اسمٍ مُعربٍ:

فإن كانت رابعةً فصاعداً، كتبها ياءً مطلقاً. والحرفُ المشدَّدُ يُحسبُ حرفين، وكذلك الهمزة التي فوقها مدَّةٌ مُعْرُوضٌ بها عن ألفٍ محذوفة، مثل: «حُبلى ودعوى وجُلَى وجُمادى ومستشفى - وأعطى وأملَى ولَبَى وحلَى وآتى وأخى واهتدى وارتضى واستولى واستعلى». وإلا إذا لزِمَ، من كتابتها ياءً، اجتماعُ ياءَيْنِ، فتكتبُ ألفاً، مثل: «استحيا وأحيا وسجايا ويحيا وزوايا وتزياً

(١) الرشاء: ولد الظبي عندما يتحرك ويمشي.

(٢) وحفها أن تكتب هكذا «رداءاً وماءً».

ورباً وُدُنْياً».

وقد كتبوا «يحى ورتى» علمين، بياةين، للفرقة بين ما هو علمٌ أو فعلٌ أو صفة. والقولُ في نحوهما كالقول فيهما.

وإن كانت ثالثة، فإن كانت منقلبةً عن الواو، كتبتُها ألفاً، مثل: «العصا والقفا والدُّجا والرُّبأ والفضُّحا والدُّرا والعدا»^(١) - ودعا وغزا وعفا وعلا وسما وتلا».

وإن كانت منقلبةً عن ياءٍ كتبتُها ياء، مثل: «الفنى والهوى والثوى والرُّحى والحمى - ورمى ومشى وهدى وهوى وقضى».

وما كان من ذلك ممدوداً، فقصرته: كالبيضاء والجدعاء، أو مهموزاً، فسألته: كتروضاً وتجزاً وملجاً وملتجاً فلا يكتبُ بالياء، بل يكتبُ بالألف التي صارت آخرأ، مثلُ: «البيضاء والجدعا وتوضا وتجزا وملجا وملتجا».

واعلم أن من النحاة من يكتبُ البابَ كله بالألف، حملاً للخط على اللفظ، سواءً أكانت الألف ثالثةً أم فوق الثالثة، وسواءً أكانت منقلبةً عن واو أم عن ياء.

قالوا: وهو القياس، وهو أنفى للخلط. وهذا ما اختاره أبو علي الفارسي، كما في «شرح أدب الكاتب» لابن السيد البليوسي.

وهو مذهبٌ سهل، لكنه لم يشتهر، ولم ينتشر، والكتاب قديماً وحديثاً على خلافه.

٣ - إذا تطرقت الألفُ في اسم مبني، كتبت ألفاً، مثلُ: «أنا ومهما»، إلا خمس كلمات منها، كتبوها فيها بالياء، وهي: «أنى ومتى ولدى والالى» (اسم موصول بمعنى الذين) وأولى (اسم إشارة للجمع، كأولاء).

٤ - إذا تطرقت الألفُ في حرف من حروف المعاني، كتبت ألفاً، مثل: «لولا وكلاً وهلاً»، إلا أربعة أحرف، كتبوها فيها بالياء، وهي: «إلى وعلى وبلى وحتى».

٥ - إذا تطرقت الألفُ في اسم أعجمي، كتبت ألفاً مطلقاً، ثلاثياً كان، أو فوق الثلاثي.

ولا فرق بين أن يكون من أسماء الناس أو البلاد أو غيرهما، مثلُ: «بُنْغا ولوقا وتمليخا وزليخا وبحيرا» (وهي أعلامُ أناس)، وأريحا وبافا وحيفا وطنطا والرُّها (وهي أسماء بلدان) وبيْنَا (وهي اسم طير)، وموسيقا وأرتماطيقا «وهما من مصطلحات الفنون والعلوم».

(١) الكوفيون يكتبون ما كان من الأسماء مضموم الأول أو مكسوره بالياء، وإن كانت ألفه أصلها الواو. فيكتبون الذرا والعدا ونحوهما هكذا: «الذرى والعدى». وجمهور الكتاب على رأيهم في ذلك. وهو خلاف القياس، والقول الأول قول البصريين وهو القياس.

وكتبوا (بخارى)، من أسماء البلدان، بالياء، وكتبوا أربعة من أعلام الناس بالياء أيضاً، وهي موسى وعيسى ومثى وكسرى.

ومنهم من يكتب «مئى» بالألف هكذا: «مئاً».

الوصل والفصل

من الكلمات ما لا يصح الابتداء به، كالضمائر المتصلة، ومنها ما لا يصح الوقف عليه، كالحروف الموضوعية على حرف واحد، ومنها ما يصح الابتداء به والوقف عليه، وهو كل الكلمات، إلا قليلاً منها.

فما صح الابتداء به والوقف عليه، وجب فصله عن غيره في الكتابة؛ لأنه يستقل بنفسه في النطق، كالأسماء الظاهرة، والضمائر المنفصلة، والأفعال والحروف الموضوعية على حرفين فأكثر.

وما لا يصحُّ الابتداء به، وجب وصله بما قبله، كالضمائر المتصلة، ونوني التوكيد، وعلامة التانيث، وعلامة التثنية، وعلامة الجمع السالم.

وما لا يصحُّ الوقف عليه، وجب وصله بما قبله، كالضمائر، ونوني التوكيد، وعلامة التانيث، وعلامة التثنية، وعلامة الجمع السالم.

وما لا يصحُّ الوقف عليه، وجب وصله بما بعده، كحروف المعاني الموضوعية على حرف واحد، والمركب المزجي، وما رُكِبَ مع المائة من الأحاد: كأربعمائة، والظُروف المضافة إلى «إِذْهُ الْمُؤَيَّةُ: كيومئذٍ وحينئذٍ»^(١).

فإن لم تُنَوَّنْ، بأن تُذكر الجملة المحذوفة المعروض عنها بالتنوين، وجب الفصلُ مثلُ: «رأيتك حين إذ كنت تخطب».

وكلا النوعين (أي ما يصحُّ الابتداء به، وما لا يصحُّ الوقف عليه) يجب وصله، كما رأيت؛ لأنه لا يستقلُّ بنفسه في النطق.

والكتابة تكون بتقدير الابتداء بالكلمة والوقف عليها، كما علمت في أول فصل الخط.

وقد وصلوا، في بعض المواضع، ما حقه أن يكتب منفصلاً، كأنهم اعتبروا الكلمتين كلمةً واحدة. وإليك تلك المواضع:

(١) تنوين «إذ» هو تنوين عوض، لأنه عوض عن جملة محذوفة، مثل: «هل تذكر إذ كنت تخطب؟ فحينئذٍ رأيتك». أي: «فحين إذ كنت تخطب رأيتك»، راجع مبحث التنوين في أوائل الجزء الأول من هذا الكتاب.

١ - وصلوا «ما» الاسمية بكلمة «سي»، مثل: «أحبُّ أصدقائي، ولا سيِّما زهير»، وبكلمة «نِعَم» إذا كُسرَت عينيها، مثل: «**نَيْعًا يَنْظُرُ بِهِ**» [النساء: ٥٨]، فإن سكنت عينيها، وجب الفصل، مثل: «نِعَم ما تفعل».

٢ - وصلوا «ما» الحرفية الزائدة أيًا كان نوعها، بما قبلها، مثل: «طالما نصحتُ لك، إنما إلهكم إله واحد، أتيتُ لكنما أسامة لم يأت، عمّا قليل ليصبحنَّ نادمين. **﴿مِمَّا خَطَبْتَهُمْ أَغْرَأُوا﴾** [نوح: ٢٥]. أيما الأجلين قضيتُ، فلا عدوان عليّ. أينما تجلسنَّ اجلس، إما تتجهذ تنجح^(١). **﴿إِنَّهُ لَحَقُّ بَلِّغْ مَا أَلَكُمُ نَتِظُنُّنَّ﴾**^(٢) [الذاريات: ٢٣]. «اجتهد كما تنجح».

٣ - وصلوا «ما» المصدرية بكلمة «مثل» مثل: «اعتصم بالحق مثلما اعتصم به سلفك الصالح»، وبكلمة «زنتُ»، مثل: «انظرني زنتما آتيك»، وبكلمة «حين» مثل: «جئتُ حينما طلعت الشمس»، وبكلمة «كل» مثل: «كلما أضاء لهم مشرًا فيه. كلما زرتني أكرمك». «وما» بعد «كل» مصدرية ظرفية.

٤ - وصلوا «من» استفهامية كانت، أو موصولة، أو موصوفة، أو شرطية، بمن وعن الجاريتين. فالاستفهامية مثل: «**يَمَن** أنت تشكو^(٣)؟» والموصولة مثل: «**خُذِ الْعِلْمَ عَمَّنْ تَشُقُّ بِهِ**». والموصوفة مثل: «**عَجِبْتُ مَمَّنْ مُحِبِّ لِكَ يُؤْذِيكَ**»، أي من رجلٍ محبٍ لك. والشرطية مثل: «**يَمَن** تبتعدُ ابتعد، وعَمَّنْ ترضُ أرض»، أي من تبتعدُ عنه أنت أبتعد عنه أنا، ومن ترضُ عنه أرضُ عنه. وصلوا (من) الاستفهامية بفي الجارة، مثل: «**فَيَمَن** ترعبُ أن يكون معك؟». فيمن ترى الخير؟^(٤).

٥ - وصلوا «لا» بكلمة «أن» الناصبة للمضارع، مثل: «لثلا يعلم أهل الكتاب^(٤)» ويجب ألا تدعَ للباس سبيلًا إلى نفسك».

ولا فرق بين أن تسبقها لامُ التعليل الجارة وألا تسبقها، كما رأيت. هذا مذهب الجمهور.

- (١) إما، أصلها: «إن ما» أبدلت النون ميمًا، وأدغمت في الميم بعدها.
- (٢) ما، في مثلها، زائدة هنا، لا مصدرية، كما قال بعضهم، لأن الحرف المصدرية لا يدخل على مثله وقد سبقت «ما» هنا «إن» وهي حرف مصدرية.
- (٣) ممن أصلها: «من من» قلبت نون الأولى ميمًا، وأدغمت في الميم بعدها.
- (٤) والأصل: لأن لا، أبدلت النون لامًا، وأدغمت في اللام بعدها، فصارت «اللا» فرسوا الهمزة على الياء فصارت «لثلا» وإنما رسموها على الياء، لأنها صارت متوسطة، باعتبار الكلمتين كأنهما كلمة واحدة: والمتوسطة المفتوحة بعد كسر تكتب على الياء، كما في «فتة ومئات» كما عرفت ذلك من قبل.

وذهب أبو حيانَ ومن تابعه إلى وجوب الفصل قال: وهو الصحيح؛ لأنه الأصل، مثل: «يجب أن لا تهمل».

فإن لم تكن «أن» ناصبة للمضارع، وجب الفصل، كأن تكون مخففة من «أن» المشددة، مثل: «أشهد أن لا إله إلا الله» أي أنه، أو أن تكون تفسيرية، مثل: «قُلْ له: أن لا تخف».

٦ - وصلوا «لا» بكلمة «إن» الشرطية الجازمة، مثل: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوا تَكُنْ فِتْنَةً﴾^(١) [الأنفال: ٧٣] ﴿إِلَّا تَضُرُّوهُ فَقَدْ ضَرَّهُ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٤٠].

٧ - منهم من يصلُ «لا» بكلمة «كي»، مثل: لكيلا يكون عليك حرجٌ. ومنهم من يوجب الفصل. والأمران جائزان.

وقد جاء الوصلُ والفصلُ في القرآن الكريم، وقد وُصلت في المصحف في أربعة مواضع، منها: ﴿يَكَيْلًا يَكُونُ عَلَيْكَ حَرْجٌ﴾ [الأحزاب: ٥٠] ومن الفصل قوله تعالى: ﴿يَكُنْ لَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرْجٌ﴾ [الأحزاب: ٣٧] وقوله: ﴿كُنْ لَا يَكُونُ دَوْلَةً بَيْنَ الْأَعْيَاءِ بَيْنَكُمْ﴾ [الحشر: ٧].

(١) والأصل: إن لا، أبدلت النون لاماً، وأدغمت في اللام بعدها فصارت «إلا».

مباحث الفعل الإعرابية

وهو يشتمل على أربعة فصول:

١ - المبني والمعرب من الأفعال

الفعل كله مبني، ولا يُعربُ منه إلا ما أشبه الاسم، وهو الفعل المضارع الذي لم تتصل به نونا التوكيد ولا نون النسوة.

وهذا الشبه إنما يقع بينه وبين اسم الفاعل، وهو يكون بينهما من جهتي اللفظ والمعنى. أما من جهة اللفظ، فلأنهما متفقان على عدد الأحرف والحركات والسكنات، فيكتبُ على وزن (كاتب) ويكْرِمُ على وزن (مُكْرِم).

وأما من جهة المعنى، فلأنَّ كلاً منهما يكون للحال والاستقبال و باعتبار هذه المشابهة يسمي هذا الفعل (مُضارعاً)، أي مشابهاً، فإن المضارع معناها المشابهة، يُقال: «هذا يُضارعُ هذا»، أي يشابهه.

فإن اتصلت به نون التوكيد، أو نون النسوة، بُني؛ لأن هذه التونات من خصائص الأفعال، فاتصاله بهنَّ يُبيدُ شبهه باسم الفاعل، فيرجعُ إلى البناء الذي هو أصل في الأفعال.

٢ - بناء الفعل الماضي

يبني الماضي على الفتح، وهو الأصلُ في بنائه، نحو: «كَتَبَ»، فإن كان معتلاً الآخر بالألف، كرمي، ودعا، بني على فتح مقدر على آخره.

فإن اتصلت به تاء التانيث، حُذِفَ آخره؛ لاجتماع الساكنين: الألف والتاء، نحو: «رَمَتْ ودعتُ» والأصل «رماث ودعاث». ويكون بناؤه على فتح مقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين.

(وليست حركة ما قبل تاء التانيث هنا حركة بناء الماضي على الفتح؛ لأن حركة البناء - كحركة الإعراب - لا تكون إلا على الأحرف الأخيرة من الكلمة والحرف الأخير هنا محذوف كما رأيت).

وإن كان معتلاً الآخر بالواو أو الياء، فهو كالصحيح الآخر - مبني على فتح ظاهر: كسروث ورضيث.

ويبنى على الضم إن اتصلت به واو الجماعة؛ لأنها حرفٌ مدٌ وهو يقتضي أن يكون قبله حركةٌ تجانسُهُ، فيبنى على الضم لمناسبة الواو نحو: «كتبوا».

فإن كان معتلاً الآخر بالألف، حذفت لالتقاء الساكنين، وبقي ما قبل الواو مفتوحاً، كرموا ودَعُوا، والأصل: «رَمَاوا ودَعَاوا» ويكون حينئذٍ مبنياً على ضمٍّ مُقدَّر على الألف المحذوفة.

(وليست حركة ما قبل الواو حركة بناء الماضي على الفتح؛ لأن الماضي مع واو الجماعة يبنى على الضم؛ ولأن حركة البناء كما قدمنا، إنما تكون على الحرف الأخير، والحرف الأخير هنا محذوف كما علمت).

وإن كان معتلاً الآخر بالواو، أو الياء، حُذِفَ آخرُهُ وضمُّ ما قبله بعد حذفه، ليناسب واو الجماعة، نحو: «دَعُوا وسَرُوا ورَضُوا»، والأصل: «دُعِيُوا وسَرُوُوا ورَضِيُوا» بوزن «كُتِبُوا وطرُفُوا وفرِحُوا».

(استقلت الضمة على الواو والياء فحذفت، دفعاً للثقل، فاجتمع ساكنان: حرف العلة وواو الجماعة، فحذف حرف العلة، منعاً لالتقاء الساكنين، ثم حرك ما قبل واو الجماعة بالضم ليناسبها. فبناء مثل ما ذكر، إنما هو ضمٌ مقدر على حرف العلة المحذوف لاجتماع الساكنين، فليست حركة ما قبل الواو هنا حركة بناء الماضي على الضم وإنما هي حركة اقتضتها المناسبة للواو، بعد حذف الحرف الأخير، الذي يحمل ضمة البناء.

ويبنى على السكون إن اتصل به ضمير رفع متحرك، كراهية اجتماع أربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة، نحو: كَتَبْتُ وكتبْتِ وكتبْتِ وكتبْتِ وكتبْتِ.

(وذلك لأن الفعل والفاعل والمضمر المتصل كالشيء الواحد، وإن كانا كلمتين؛ لأن الضمير المتصل بفعله يحسب كالجزم منه، وأما نحو: «أكرمت واستخرجت» مما لا تنوأل في أربع حركات، إن بني على الفتح مع الرفع المتحرك، فقد حمل في بنائه على السكون على ما تنوأل في الحركات الأربع؛ لتكون قاعدة بناء الماضي مطردة).

وإذا اتصل الفعلُ المعتلُّ الآخر بالألف، بضمير رفع متحرك، قلبت ألفه ياء، إن كانت رابعة فصاعداً، أو كانت ثالثة أصلها الياء، نحو: «أعطيتُ واستحييتُ وأتيتُ». فإن كانت ثالثة أصلها الواو رَدَّتْ إليها، نحو: «علوتُ وسموتُ».

فإن كان معتلاً الآخر بالواو أو الياء، بقي على حاله، نحو: «سروْتُ ورضيتُ».

٣ - بناء الأمر

يُبنى الأمر على السكون وهو الأصل في بنائه، وذلك إن اتصل بنون النسوة، نحو: (اكتبن)، أو كان صحيح الآخر ولم يتصل به شيء: (اكتب).

وعلى حذف آخره، إن كان معتل الآخر، ولم يتصل به شيء: كأنج واسع وارم.
وعلى حذف النون، إن كان متصلاً بالفتحة الساكنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة:
كأكتبا، وأكتبوا، وأكتبى.

وعلى الفتح، إن اتصلت به إحدى نوني التوكيد: كأكتبن وأكتبين.
وإذا اتصلت نون التوكيد المشددة بضمير الثنية، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة في الأمر
تثبت الألف معها، وكسرت النون نحو: «أكتبان»^(١)، وحذفت الواو والياء، حذراً من التقاء
الساكنين، نحو: «أكتبين»^(٢) وأكتبين»^(٣)، ويبقى الأمر مبنياً على حذف النون.
والضمير المحذوف لالتقاء الساكنين هو الفاعل.
وكذا إن اتصلت النون المخففة بالواو أو الياء، كأكتبن وأكتبين.
أما بالألف فلا تتصل، فلا يقال: أكتبان.

٤ - إعراب المضارع وبنائه

إذا انتظم الفعل المضارع في الجملة، فهو إما مرفوع أو منصوب، أو مجزوم. وإعرابه إما
لفظي، وإما تقديري، وإما محلي.

وعلامة رفعه الضمة ظاهرة، نحو: (بفوز المتقون)، أو مقدرة نحو: «يعلو قدر من يقضي
بالحق»، ونحو: «يخشى العاقل ربه».

وعلامة نصبه الفتحة: ظاهرة، نحو: «لن أقول إلا الحق»، أو مقدرة، نحو: «لن أخشى إلا
الله».

وعلامة جزمه السكون نحو: «لَمْ يَكِلِدْ وَلَمْ يُؤَلِّدْ» ﴿الإخلاص: ٣﴾.

وإنما يعرب المضارع بالضمة رفعاً، وبالفتحة نصباً، وبالسكون جزماً، إن كان صحيح
الآخر، ولم يتصل بآخره شيء.

فإن كان معتل الآخر غير متصل به شيء جزم بحذف آخره نحو: «لم يَسَّعْ، ولم يرمِ، ولم

(١) أكتبان فعل أمر مبني على حذف النون. والألف: ضمير الفاعل والنون المشددة حرف توكيد.

(٢) أكتبن: فعل أمر مبني على حذف النون، والواو المحذوفة، لالتقاء الساكنين ضمير الفاعل، والنون المشددة
حرف توكيد.

(٣) أكتبين: فعل أمر مبني على حذف النون، والياء المحذوفة، لالتقاء الساكنين ضمير الفاعل، والنون المشددة
حرف توكيد.

يدعُ». وتكون علامة جزمه حذف الآخر.

وإن اتصل بآخره ضمير التثنية أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، فهو معرفٌ بالحرف، بالنون رفعاً، نحو: «يكتبان ويكتبون وتكتبين» ويحذفها جزماً ونصباً، نحو: «إن يَلزُمُوا معصية الله، فلن يفوزوا برضاه».

وإن اتصلت به إحدى نوني التوكيد، أو نون النسوة، فهو مبني، مع الأوليين على الفتح نحو: «يكتَبَنَّ ويكتَبَنَّ»، ومع الثالثة على السكون نحو: «الفتيات يكتَبَنَّ» ويكون رفعه ونصبه وجزمه حيثنَّ محلياً.

فإن لم يتصل آخره بنون التوكيد مباشرةً بل فصلَ بينهما بضمير التثنية، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، لم يكن مبنيًا، بل يكون مُعرباً بالنون رفعاً، ويحذفها نصباً وجزماً. ولا فرق بين أن يكون الفاصل لفظياً، نحو: «يكتبان»^(١) أو تقديرياً نحو: «يكتَبَنَّ وتكتَبَنَّ»^(٢)؛ لأن الأصل «تكتبوننَّ وتكتَبَنَّ».

(حذفت نون الرفع، كراهية اجتماع ثلاث نونات. نون الرفع، ونون التوكيد المشددة^(٣)) ثم حذفت واو الجماعة وياء المخاطبة، كراهية اجتماع ساكنين: الضمير والنون الأولى من النون المشددة).

واعلم أن نون التوكيد المشددة، إن وقعت بعد ألف الضمير، ثبتت الألف وحذفت نون الرفع، دفعاً لتوالي النونات، غير أن نون التوكيد تُكسَّرُ بعد ما تشبهاً لها بنون الرفع بعد ضمير المثني، نحو: «يكتبان».

وإن وقعت بعد واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، حذفت نون الرفع دفعاً لتوالي الأمثال.

أما الواو والياء، فإن كانت حركة ما قبلهما الفتح ثبتتا، وضُمَّت واو الجماعة، وكسرت ياء المخاطبة، وبقي ما قبلهما مفتوحاً على حاله، فتقول في يَحْفَونَ وتَرْضِين: «تَحْفَونَ وتَرْضِين».

وإن كان ما قبل الواو مضموماً، وما قبل الياء مكسوراً حُذِفَتَا حذراً من اتقاء الساكنين، وبَقِيَتْ حركة ما قبلهما، فتقول في تكتبون وتكتبين وتغزون وتغزين: «تكتبين وتكتبين وتغزون وتغزين».

(١) يكتبان: فعل مضارع، مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه النون المحذوفة لتوالي الأمثال (أي النونات الثلاث)، والألف ضمير الفاعل.

(٢) يكتَبَنَّ وتكتَبَنَّ: فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي الأمثال والواو المحذوفة من «يكتَبَنَّ»، والياء المحذوفة من تكتَبَنَّ لالتقاء الساكنين، هما ضميرا الفاعل.

(٣) وذلك لأن الحرف المشدد، وإن كان حرفاً واحداً في الخط، فهو في اللفظ حرفان فالنون المشددة حرفان أولهما ساكن.

وإذا وَلِيَ نونَ النَّسوةِ نونَ التوكيدِ المشدَّدة، وجب الفصلُ بينهما بـ«الفِ»، كراهية توالي النونات، نحو: «يكتَبَنَّ» أما النونُ المخففةُ فلا تَلْحَقُ نونَ النسوةِ.
وحكم نوني التوكيد، مع فعل الأمر، كحكما مع المضارع في كل ما تقدّم.

المضارع المرفوع

يُرفعُ المضارعُ، إذا تجرَّدَ من النواصبِ والجوازمِ، ورافعُهُ إنما هو تجرُّده من ناصبٍ أو جازمٍ.

(فالتجرد هو عامل الرفع فيه، فهو الذي أوجب رفعه. وهو عامل معنوي، كما أن العامل في نصبه وجرمه هو عامل لفظي؛ لأنه ملفوظ).

وهو يُرفعُ إما لفظاً، وإما تقديرأً، كما سلف، وإما محلاً، إن كان مبنياً، نحو: «لاجتهدن»^(١) ونحو: «الفتياتُ يجتهدن»^(٢).

المضارع المنصوب ونواصبه

يُنصبُ المضارعُ إذا سبقته إحدى النواصبِ.

وهو يُنصبُ إما لفظاً، وإما تقديرأً، كما سلف، وإما محلاً، إن كان مبنياً مثل: «على الأمهاتِ أن يعتنينَ بأولادهن»^(٣).

ونواصبُ المضارعِ أربعةٌ أحرفٍ، وهي:

١ - أن، وهي حرفٌ مصدريةٌ ونصبٌ واستقبال، نحو: «يُرِيدُ اللهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ» [النساء].

[٢٨]

(وسميت مصدرية؛ لأنها تجعلُ ما بعدها في تأويل مصدر، فتأويل الآية: يريد الله التخفيف

عنكم.

وسميت حرف نصب، لنصبها المضارع.

(١) لاجتهدن: اللام لام جواب القسم؛ واجتهدن: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد. وهو مرفوع محلاً لتجرده من النواصب والجوازم، (فاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، ونون التوكيد الثقيلة: حرف مبني على الفتح، ولا محل له من الإعراب كشأن جميع الحروف).

(٢) الفتيات: مبتدأ ويجتهدن، فعل مضارع مبني على السكون، لاتصاله بنون النسوة، وهو مرفوع محلاً، لتجرده من النواصب والجوازم، ونون النسوة، ضمير الفاعل، وهو مبني على الفتح، وهو في محل رفع لأنه فاعل، والجملة خبر المبتدأ.

(٣) يعتنين: فعل مضارع، مبني على السكون، لاتصاله بنون الإناث، وهذه النون، هي: ضمير الفاعل.

وسميت حرف استقبال، لأنها تجعل المضارع خالصاً للاستقبال.

وكذلك جميع نواصب المضارع تمحضه الاستقبال^(١) بعد أن كان يحتمل الحال والاستقبال).

ولا تقع بعد فعلٍ بمعنى اليقين والعلم الجازم.

فإن وقعت بعد ما يدل على اليقين، فهي مُخَفَّفَةٌ من «أَنْ»، والفعل بعدها مرفوعٌ، نحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّ يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩]، أي أنه لا يرجع.

وإن وقعت بعد ما يدل على ظنٍّ أو شبهه، جازَ أَنْ تكون ناصبةً للمضارع، وجازَ أَنْ تكونَ مُخَفَّفَةً من المُشَدَّدة، فالفعلُ بعدها مرفوعٌ، وقد قُرِئَتِ الآيةُ: ﴿وَيَسِيرًا أَلَّا تَكُونَ مِنَّا﴾ [المائدة: ٧١]، بنصب «تكون»، على أَنْ «أَنْ» ناصبةٌ للمضارع، ويرفعه على أنها مخففة من «أَنْ». والنصب أرجع عند عدم الفصل بينها وبين الفعل بلا، نحو: ﴿أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُرَكَّبُوا﴾ [المنكوت: ٢] والرفع والنصب سواءً عند الفصل بها، كالأية الأولى.

فإن فُصِّلَ بينهما بغير «لا» كَقَدْ والسين وسوف، تعيَّن الرفعُ، وأن تكونَ «أَنْ» مُخَفَّفَةٌ من المُشَدَّدة، نحو: «ظننت أن قد تقومُ، أو أن ستقومُ، أو أن سوف تقومُ».

واعلم أن «أَنْ» الناصبة للمضارع، لا تُستعملُ إلَّا في مقام الرجاء والطَّمع في حصول ما بعدها، فجازَ أَنْ تقعَ بعد الظنِّ وشبهه، وبعد ما لا يدل على يقين أو ظنٍّ، وامتنع وقوعها بعد أفعال اليقين والعلم الجازم؛ لأن هذه الأفعال إنما تتعلقُ بالمحقق، فلا يناسبها ما يدل على غير محقق، وإنما يناسبها التوكيد، فلذا وجب أن تكون «أَنْ» الواقعة بعدها مخففة من المُشَدَّدة المفيدة للتوكيد.

٢ - لَنْ، وهي: حرفٌ نفي ونصبٍ واستقبال، فهي في نفي المستقبل كالسين وسوف في إثباته. وهي تفيذ تأكيد النفي لا تأييده، وأما قوله تعالى: ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾ [الحج: ٧٣]، فمفهوم التأييد ليس من «لن»، وإنما هو من دلالة خارجية؛ لأنَّ الخلق خاص بالله وحده.

(وهي على الصحيح، مركبة من «لا» النافية و«أَنْ» المصدرية الناصبة للمضارع، وصلت همزتها تخفيفاً وحذفت خطأ تبعاً لحذفها، وقد صارتا كلمة واحدة لنفي الفعل في الاستقبال).

٣ - إِذَنْ، وهي: حرفٌ جوابٍ وجزاءٍ ونصبٍ واستقبال، تقول: «إِذَنْ تُفْلِحْ»، جواباً لمن قال: «سأجتهد».

وقد سميت حرف جوابٍ؛ لأنها تقع في كلام يكون جواباً لكلام سابق.

(١) أي: تجعله للاستقبال المحض وتخلصه له يقال: «محضته النصح - من باب فتح - وأمحضته لياه» أي أخلصته له.

وسميت حرف جزء؛ لأن الكلام الداخلة عليه يكون جزءاً لمضمون الكلام السابق.

وقد تكون للجواب المحض الذي لا جزء فيه، كأن تقول لشخص: «إني أحبك»، فيقول: «إذن أظنك صادقاً»، فظنك الصدق فيه ليس معنى الجزء لقوله: «إني أحبك».

وأصلها، عند التحقيق، إما «إذا» الشرطية الظرفية، حذف شرطها وعوض عنه بتنوين العوض^(١)، فجرت مجرى الحروف بعد ذلك: ونصبوا بها المضارع؛ لأنه إن قيل لك «أتيك»، فقلت: «إذن أكرمك»، فالمعنى إذا جئتني، أو إذا كان الأمر كذلك أكرمك.

وإما مركبة من «إذا» و«إن» المصدرية، فإن قال قائل: «أزورك»، فقلت: «إذن أكرمك» فالأصل: «إذن إن تزورني أكرمك» ثم ضمنت معنى الجواب والجزاء.

(أما كتابتها: فالشائع أن تكتب بالنون عاملة ومهمله.

وقيل: تكتب بالنون عاملة.

وبالألف منونة مهمله.

أما عند الوقف: فالصحيح أن تبدل نونها ألفاً تشبيهاً لها بتنوين المنصوب، كما أبدلوا نون التوكيد الخفيفة ألفاً عند الوقف كذلك.

أما رسمها في المصحف فهو بالألف عاملة ومهمله.

ورسم المصحف لا يقاس عليه، كخط العروضيين، وقد سبق الكلام على ذلك).

وهي لا تنصبُ المضارعَ إلا بثلاثة شروط:

الأول: أن تكونَ في صدر الكلام، أي صدر جملتها، بحيث لا يسبقها شيء له تعلق بما بعدها. وذلك كأن يكونَ ما بعدها خبراً لما قبلها نحو: «أنا إذن أكافئك» أو جواب شرط، نحو: «إن تزورني إذن أزرك» أو جواب قسم، نحو: «والله إذن لا أفعل»، فإن قلت: «إذن والله لا أفعل»، فقلتُ «إذن» على القسم، نصبت الفعل لتصدرها في صدر جملتها.

ومن عدم تصدرها؛ لوقوعها جواب قسم، قول الشاعر:

لئن جاد لي عبدُ العزیزِ بِمثلِها وأمكَّنني منها، إذن لا أقبلُها

(فقد رفع «أقبل»؛ لأن «إذن» لم تصدر، لكونها في جواب قسم مقدر، دلت عليه اللام التي قبل «إن» الشرطية.

والتقدير: «والله لئن جاد لي».

(١) فتنونها عوض من جملة الشرط المحذوفة.

وجواب الشرط محذوف، لدلالة جواب القسم عليه .

وقد أعملت «إذن» لوقوعها بين القسم وجوابه، لا بين الشرط وجوابه، كما قاله بعضهم؛ لأنه إذا اجتمع شرط وقسم، فالجواب للسابق منهما .
وجواب المتأخر محذوف، لدلالة جواب الآخر عليه).

وإذا سبقتها الواو أو الفاء، جاز الرفع وجاز النصب، والرفع هو الغالب، ومن النصب قوله تعالى: (في قراءة غير السبعة): ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّوكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذَا لَا يَلْبِثُوا خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٦]، وقوله: ﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ الْمُلْكِ فَإِذَا لَا يَأْتُوا النَّاسَ نَقِيرًا﴾ [النساء: ٥٣]، وقرأ السبعة: ﴿وَإِذَا لَا يَأْتُونَكَ﴾ [الإسراء: ٧٦]. ﴿فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ﴾ [النساء: ٥٣]، بالرفع. وإذا قلت: «إن تجتهد تنجح، وإن تفرح»، جزمت «تفرح»، وألغيت «إذن»، إن أردت عطفه على الجواب «تنجح» ويكون التقدير: «إن تجتهد تنجح وتفرح»، وذلك لعدم تصديدها، ورفعتها أو نصبته، إن أردت العطف على جملي الشرط والجواب معاً؛ لأنهما كالجمله الواحدة، وإنما جاز الوجهان، لوقوعها بعد الواو. ويكون العطف من باب الجمل، لا من باب عطف المفردات. فتكون حيث صدرت جملة مستقلة مسبوقة بالواو، فيجوز الوجهان. رفع الفعل ونصبه .

فإن كان شيء من ذلك ألغيتها ورفعت الفعل بعدها، إلا إن كان جواب شرط جازم، فنجزمها، كما رأيت، ونحو: «إن تجتهد إذن تلقى خيراً»، فعدم التصدير، المانع من إعمالها، إنما يكون في هذه المواضع الثلاثة، لا غير.

الثاني: أن يكون الفعل بعدها خالصاً للاستقبال. فإن قلت: «إذن أظنك صادقاً» جواباً لمن قال لك: «إني أحبك»، رفعت الفعل؛ لأنه للحال.

الثالث: ألا يفصل بينها وبين الفعل بفواصل غير القسم (ولا) النافية، فإن قلت: «إذن هم يقومون بالواجب»، جواباً لمن قال: «يجود الأغنياء بالمال في سبيل العلم»، كان الفعل مرفوعاً، للفصل بينهما بغير الفواصل الجائزة.

ومثال ما اجتمعت فيه الشروط قولك: «إذن أنتظرَك»، في جواب من قال لك (سأزورك) فأذن هنا مصدرية، والفعل بعدها خالص للاستقبال. وليس بينها وبينه فاصل.

فإن فصل بينهما بالقسم، أو «لا» النافية، فالفعل بعدها منصوب.

فالأول نحو: «إذن والله أكبرمك» وقول الشاعر:

إذْنٌ، وَاللَّو، نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ تُشِيبُ الطُّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ

والثاني نحو: «إذن لا أجيئك».

وأجاز بعض النحاة الفصل بينهما - في حال النصب - بالدعاء، نحو: «إذن يا زهيرُ تنجح»، جواباً لقوله: «سأجتهد».

وأجاز ابنُ عصفورِ الفصلَ أيضاً بالظرفِ والجارِ والمجرورِ .

فالأولُ نحو: «إِذَنْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ اجْبِتْكَ» .

والثاني نحو: «إِذَنْ بِالْحِجْدِ تَبْلُغُ الْمَجْدَ» .

وقد جمعَ بعضُهُمْ شروطَ إعمالهم والقواصلَ الجائزةَ بقوله:

أَعْمَلُ «إِذَنْ» إِذَا أَمَتَكَ أَوْ لَا وَسُقَّتْ فِعْلاً بَعْدَهَا مُسْتَقْبِلاً

وَاحْتَرَّ، إِذَا أَعْمَلْتَهَا، أَنْ تَفْصِلَا إِلَّا بِحُلْفٍ أَوْ نِدَاءٍ أَوْ بِسَلَا

وَافْصِلُ بِظَرْفٍ أَوْ بِمَجْرورٍ عَلَى رَأْيِ ابْنِ عَصْفورٍ رَئِيسِ الثُّبَلَا

وبعضهم يُهملُ «إِذَنْ» معَ استيفائها شروطَ العملِ، حكى ذلك سيبويه عن بعض العربِ، وذلك هو القياسُ . لأن الحروفَ لا تعملُ إلا إذا كانت مختصةً . و«إِذَنْ» غيرُ مختصةٍ، لأنها تباشرُ الأفعالَ، كما علمتُ، والأسماءُ، مثل: «أَأَنْتَ نُكْرِمُ الْيَتِيمَ؟ إِذَنْ أَنْتَ رَجُلٌ كَرِيمٌ» .

٤ - كي، وهي: حرفُ مصدرِيَّةٍ ونصبٍ واستقبالٍ، فهي مثل: «أَنْ»، تجعلُ ما بعدها في تأويلِ مصدرٍ . فإذا قلتُ: «جئتُ لكي أتعلمَ»، فالتأويلُ: «جئتُ للتعلمِ» وما بعدها مؤوَّلٌ بمصدرٍ مجرورٍ باللامِ .

والغالبُ أن تسبقها لامُ الجرِّ المُفيدة للتعليلِ، نحو: «لِيَكَيْلًا تَأْسُرًا عَلَى مَا فَأْتَكُمْ» [الحديد: ٢٣] . فإن لم تسبقها، فهي مُقدَّرةٌ، نحو: «استقيمَ كي تُفْلِحَ» ويكون المصدرُ المؤوَّلُ حينئذٍ في موضعِ الجرِّ باللامِ المُقدَّرةِ، أو يكونُ منصوباً على نزعِ الخافضِ .

النَّصْبُ بِأَنْ مُضْمَرَةٌ

قد اختصت «أَنْ» من بين أخواتها بأنها تنصبُ ظاهرةً، نحو: «يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ» [النساء: ٢٨]، ومُقدَّرةً، نحو: «يُرِيدُ اللَّهُ لِيُسَيِّئَ لَكُمْ» [النساء: ٢٦] أي لأن يُبينَ لكم وإضمارها على ضربين: جائزٍ وواجبٍ .

١ - إضمارُ أَنْ جوازاً:

تَقْدَرُ «أَنْ» جَوَازاً بَعْدَ سِتَّةِ أَحْرَفٍ:

١ - لامُ كي (وتسمى لامُ التعليلِ أيضاً، وهي: اللامُ الجارَّةُ التي يكونُ ما بعدها علَّةً لما قبلها وسبباً له، فيكونُ ما قبلها مقصوداً لحصول ما بعدها، نحو: «وَأَرْزَلْنَا إِلَيْكَ الْفِكَرَ لِيُتَيَّنَ لِلنَّاسِ»^(١) [النحل: ٤٤]) .

(١) أي: لأجل أن يتبين، فإنزال الذكر مقصود للتبيين .

وإنما يجوزُ إضمار (أن) بعدها، إذا لم تقترن بلا النافية أو الزائدة.

فإن اقترنت بإحدهما، وجب إظهارُها.

فالنافية نحو: ﴿إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجْمَةٌ﴾ [النساء: ١٦٥] والزائدة نحو: ﴿إِنَّمَا يَمْلِكُ مِنْهُمُ الْغُلَّامُ الْكُتُوبَ﴾^(١) [الحديد: ٢٩].

٢ - لام العاقبة، وهي اللام الجارة التي يكون ما بعدها عاقبة لما قبلها ونتيجة له، لا علة في حصوله، وسبباً في الإقدام عليه، كما في لام كي، وتسمى لام الصيرورة، ولام المآل، ولام النتيجة أيضاً، نحو: ﴿فَاللَّعَنُومُ أَلْ رِضْوَانُ يَكُونُ لَهُمْ عَذَابٌ وَحَرُابٌ﴾ [القصاص: ٢٨].

(والفعل، بعد هاتين اللامين، في تأويل مصدر مجرور بهما، و«أن» المقدره هي التي سبكته في المصدر، فتقدير قولك: جئت لأتعلم: (جئت للتعلم). والجار والمجرور متعلقان بالفعل قبلهما. واعلم أن الكوفيين يقولون: إن النصب إنما هو بلام كي ولام العاقبة. لا بأن مضمرة، وهو مذهب سهل خالي من التكلف. وعليه مشينا في كتبنا المدرسية، تسهيلاً على الطلاب).

٣ ٤ ٥ ٦ - الواو والفاء، وثم وأو العاطفات إنما ينصب الفعل بعدهن بأن مضمرة، إذا لزم عطفه على اسم محض، أي جامد غير مشتق، وليس في تأويل الفعل، كالمصدر وغيره من الأسماء الجامدة؛ لأن الفعل لا يعطف إلا على الفعل، أو على اسم هو في معنى الفعل وتأويله، كأسماء الأفعال والصفات التي في الفعل.

فإن وقع الفعلُ في موضع اقتضى فيه عطفه على اسم محضٍ قُدِّرَتْ (أن) بينه وبين حرف العطف، وكان المصدرُ المؤوَّلُ بها هو المعطوف على اسم قبلها.

فمثال الواو: «يأبى الشجاعُ الفرارَ ويسلم»، أي: «وأن يسلم»، والتأويل: «يأبى الفرار، والسلامة»، ونحو: «لولا الله ويلطف بي لهلكت» أي: «وأن يلطف بي». والتأويل: «لولا الله ولطفه بي». ومنه قولُ ميسون^(٣):

وَلُبْسُ عِبَادَةٍ وَتَقَرُّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشَّفُوفِ^(٤)
أي: لُبْسُ عِبَادَةٍ وَقَرَّةُ عَيْنِي.

(١) أي: ليعلموا، أي لأجل أن يعلموا، فلا هنا زائدة للتأكيد.

(٢) أي: التقطوه. فكان عاقبة عملهم أن كان عدواً لهم وحرناً، فهم لم يلتقطوه ليكون لهم كذلك لكن عاقبة الأمر كانت هكذا.

(٣) ميسون: امرأة بدوية تزوجها معاوية بن أبي سفيان أول الخلفاء من بني أمية، فكرهت عيش الحضارة ورفاهيتها، فقالت آياتاً منها هذا البيت فطلقها وأعادها إلى أهلها.

(٤) الشفوف: الثياب الرقاق. واحدها «شف» بفتح الشين.

ومثال الفاء: «تُعَبِّك، فَتَنَالَ المَجْدَ، خَيْرٌ من راحتك فَتَحْرَمَ القَصْدَ»، أي: «خيرٌ من راحتك فحرمانك القصد».

ومنه قول الشاعر:

لولا تَوَقُّعُ مُنْتَرَفٍ فَأَرْضِيَهُ ما كنت أُوثِرُ إِتْراباً على تَرَبٍ^(١)
أي: لولا توقع معتر فارضاؤه.

ومثال: (ثم): «يرضى الجبانُ بالهوانِ ثم يَسْلَمُ»، أي: «يرضى بالهوانِ ثم السلامة»، ومنه قول الشاعر:

إني وقشلي سُلَيْكاً، ثم أَعْقَلَهُ كَالشُّوْرِ يُضْرَبُ لما عانت البقر^(٢)
أي: قتلي سُلَيْكاً ثم عقلي إياه:

ومثال (أو): «الموتُ أو يبلِغُ الإنسانُ ما مَلَّةُ أفضلُ» أي: «الموت أو بلوغه الأمل أفضلُ»
ومنه قوله تعالى: «وَمَا كَانَ لِشَيْءٍ أَنْ يُلْحِقَهُ اللهُ إِلَّا وَحِيّاً أَوْ مِنْ دُونِ ذَلِكَ جُحَابٌ أَوْ يُرِيْلٌ رَسُوْلًا» [الشورى: ٥١]، أي: «إلا وحياً، أو إرسال رسول».

فإن في جميع ما تقدم، مقدّرة، والفعل منصوب بها، وهو مؤوّلٌ بمصدر معطوف على الاسم قبله، كما رأيت.

٢ - اضممار «ان» وجوباً:

تُقَدَّرُ (أَنْ) وجوباً بعد خمسة أحرف^(٣):

١ - لام الجحود (وسماها بعضهم لام النفي^(٤))، وهي لامُ الجر التي تقع بعد (ما كان) أو

(١) توقع الأمر: انتظر وقوعه وكونه. والمعتر الذي يتعرض للمسألة من غير أن يسأل، فهو عكس القانع، وهو من يسأل ويتذلل، قال تعالى: «أَطْعَمُوا القانِع والمعتر» [الحج: ٣٦] أي: من سأل ومن لم يسأل، والإتراب، بكسر الهمزة: الغنى، والترب بفتح التين: النقر. والمعنى: لولا أنني أتوقع ذا حاجة إلى معروفتي وبذلي، ما كنت أفضل الغنى على الفقر.

(٢) سليك: رجل كان قد أتى منكراً فقتله الشاعر، ثم عقله: أي دفع دية. فقال هذا البيت تمثيلاً لحاله، في كونه ضر نفسه لنفع غيره بحال الثور الذي يضرب لشرب البقر، وذلك أن إناثها إذا عافت الماء ضرب الثور لتخاف فتشرب، ولا يضربونها لأنها ذات لبن.

(٣) هذا مذهب البصريين، من أن النصب هو بأن مضمره بعد هذه الأحرف الخمسة، وذهب الكوفيون إلى أن هذه الأحرف هي بنفسها الناصبة للفعل: فالنصب بها لا بأن مضمره وهو مذهب خال من التكلف، وعليه درجتا في كتبنا المدرسية تسهيلاً على الطلاب.

(٤) تسميتها بلام الجحود من تسمية العام بالخاص، لأن الجحود إنما هو إنكار ما تعرفه، لا مطلق الإنكار، والنحويون أرادوا بالجحود هنا النفي مطلقاً، لا نفي ما تعرف فقط، ولذا صوب ابن النحاس تسميتها بلام النفي.

(لم يكن) «الناقصتين»، نحو: ﴿وَمَا كُنَّا اللَّهُ لِنُظْلِمَهُمْ﴾ [العنكبوت: ٤٠]، ونحو: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغَيِّرْ لَكُمْ﴾ [النساء: ١٦٨].

(فيظلم ويغفر: منصوبان بأن مضمرة وجوباً، والفعل بعدها مؤوّل بمصدر مجرور باللام .
وخير كان ويكن مقدّر. والجار والمجرور متعلقان: بخبرها المقدر والتقدير: «ما كان الله مريداً لظلمهم، ولم يكن مريداً لتعذيبهم»).

فإن كانتا تامتين، جاز (إظهار (أن)) بعدها، لأنها حيثئذ لام التعليل نحو: «ما كان الإنسان ليعصي ربّه، أو لأن يعصيه»، أي: ما وُجد ليعصيه.

٢ - فاه السببية «وهي التي تفيد أنّ ما قبلها سبب لما بعدها، وأن ما بعدها مسبب عما قبلها»، كقوله تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ كَيْسِي مَا رَزَقْتَكُمْ وَلَا تَقْفَرُوا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ عَذَابِي﴾ [طه: ٨١].

(فإن لم تكن الفاء للسببية، بل كانت للعطف على الفعل قبلها، أو كانت للاستئناف لم ينصب الفعل بعدها بأن مضمرة. بل يعرب في الحالة الأولى بإعراب ما عطف عليه، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَكُمْ فِيمَنْدِرُونَ﴾ [المرسلات: ٣٦]، أي ليس هناك إذن لهم ولا اعتذار منهم: ويرفع في الحالة الأخرى، كقوله سبحانه: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [اليس: ٨٢] أي: «فهو يكون إذا أَرَادَهُ» فجملة «يكون» ليست داخلة في مقول القول، بل هي جملة مستقلة مستأنفة. ومنه قول الشاعر:

ألم تسأل الربع القواء فينطق وهل تخبرنك اليوم ببيداء سملق^(١)
(أي: فهو ينطق إن سأله):

٣ - واو المعية، وهي التي تُفيدُ حصولَ ما قبلها مع ما بعدها، فهي بمعنى (مع) تُفيد المصاحبة، كقول الشاعر:

لا ثنة عن خلقي وتأتي مثله عازّاً عليك، إذا فعلت، عظيم
(فإن لم تكن الواو للمعية، بل كانت للعطف، أو للاستئناف، فيعرب الفعل بعدها في الحالة الأولى، بإعراب ما قبله، نحو: «لا تكذب وتعاشر الكاذبين»، أي ولا تعاشرهم. ويرفع في الحالة الأخرى، نحو: «لا تعص الله ويراك»، أي: وهو يراك. والمعنى: هو يراك، فلا تعصه. فالواو ليست للمعية، ولا للعطف، بل هي للاستئناف).

وخلاصة القول: أنّ إعراب الفعل بعد الفاء والواو يتوقف على مراد القائل.
فإن أراد السببية: فالنصب.

(١) الربع: المنزل. والقواء بفتح القاف: الخالي الذي لا أنيس فيه. والبيداء الأرض القفر، والسملق بفتح فكون: الصفصف وهو: المُطمئن المستوي من الأرض.

وإن أراد المعطف؛ فالإعراب بحسب المعطوف عليه وإن لم يرد هذا ولا ذلك، بل أراد استئناف جملة جديدة؛ فالرفع ليس المراد بالاستئناف قطع الارتباط بين الجمل في المعنى بل المراد الارتباط اللفظي، أي الإعرابي. واعلم أن المروي من ذلك، من آية أو شعر، ينطق به على روايته وقد تحمل الأوجه الثلاثة في كلام واحد، وقد مثلوا له بقولهم: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن». فإن أردت النهي عن الأمرين معاً، جزمت ما بعد الواو، لأنها حينئذٍ للمعطف. وإن أردت النهي عن الجمع بينهما، نصبت ما بعدها، لأنها حينئذٍ للمعنية. وإن أردت النهي عن الأول وحده، وإباحة الآخر، رفعت ما بعدها لأنها حينئذٍ للاستئناف: ويكون المعنى: «لا تأكل السمك، ولك أن تشرب اللبن».

والواو والفاء هاتان لا تُقَدَّرُ (أَنْ) بعدهما إلا إذا وقعتا في جواب نفي أو طلب فمثال النفي مع الفاء: «لم ترحمَ فُرحمَ» ومثال الطلب معها: «هل ترحمون فُرحموا؟». ومثال النفي مع الواو: «لا تأمرُ بالخير ونُعرضُ عنه» ومثال الطلب معها: «لا تأمروا بالخير وتعرضوا عنه».

فإن لم يسبقهما نفي أو طلب، فالمضارعُ مرفوعٌ، ولا تُقَدَّرُ (أَنْ)، نحو: «يُكرِّمُ الأستاذُ المجتهدَ، فيخجَلُ الكسلانَ»، ونحو: «الشمسُ طالعةٌ وينزلُ المطرُ».

وشرطُ النفي أن يكون نفيًا محضاً. فإن كان في معنى الإثبات، لم تُقَدَّرُ بعده (أَنْ) فيكون الفعل مرفوعاً، نحو: «ما تزالُ تجتهدُ فتتقدَّمُ» إذ المعنى أنت ثابتٌ على الاجتهاد. ونحو: «ما نتجتنا إلا فنكرمك». فالنفي متقضىً بالأول، إذ المعنى إثبات المجيء.

ولا فرق بين أن يكون النفي بالحرف، نحو: «لم يجتهد فيمَلِّحْ» أو بالفعل، نحو: «ليس الجهل محموداً فتقبل عليه»، أو بالاسم، نحو: «الحلمُ غيرُ مذموم فتتفر منه».

ويُلحَقُ بالنفي التَّشْبِيهُ المرادُ به النفي والإِنْكَارُ، نحو: «كأنَّكَ رئيسنا فَنُطِيمَكَ»، أي: ما أنت رئيسنا. وكذا ما أفاد التقليل. نحو: «قد يجودُ البخيلُ فيمدَحْ» أو النفي، نحو: «قلما تجتهدُ فتتجح»^(١١).

والمرادُ بالطلبِ الأمرُ بالصيغة أو باللام، والنهي، والاستفهام، والتعني والترجي، والقرضُ، والتَّحْضِيضُ.

أما ما يَدُلُّ على معنى الأمر بغير صيغة الأمر أو لام الأمر: (كاسم فعل الأمر)، نحو:

(١١) إذا قلت: «قل رجل يقول ذلك» فالمعنى: «ما رجل يقول ذلك»، وإن قلت: «قلما تجتهد فتتجح» فالمعنى: «ما تجتهد فتتجح»، فقل وقلما في مثل هذا الكلام، معناهما النفي المحض، وقد يراد بهما التقليل، والكثير استعمالهما للنفي، وقد وفينا هذا البحث حقه في الجزء الأول من هذا الكتاب. راجع بحث الأفعال الجامدة فيه.

«صَهْ، فَيَنَامُ النَّاسُ». أو المصدرِ النَّائِبِ عن فعلِ الأمرِ، نحو: «سُكُوتًا، فَيَنَامُ النَّاسُ». أو ما لفظه خبر ومعناه الطلب، نحو: «حَسْبُكَ الْحَدِيثُ، فَيَنَامُ النَّاسُ»، فلا تُقَدَّرُ «أن» بعده. ويكونُ الفعلُ مرفوعاً على أَصَحِّ مَذَاهِبِ النحاة. وأجازَ الكسائيُّ نَصَبَهُ في كل ذلك. وليس يبعد من الصواب.

والفعلُ المنصوبُ بأن مُضَمَّرَةٌ وجوباً، بعد الفاءِ والواوِ هاتين، مؤوَّلٌ بمصدرٍ يُعْطَفُ على المصدرِ المَسْبُوكِ من الفعلِ المتقدم. فإذا قلت: «زُرْنِي فَأَكْرَمَكَ»، ولا تنه عن خُلُقِي وتَأَنِّي مثله» فالتقديرُ: «ليكنْ منك زيارةٌ لي فأكرامٌ مني إِيَّاكَ، ولا يكنْ منك نهْيٌ عن خلقٍ وإتيانٍ مثله».

(وأعلم أنه إذا سقطت فاء السببية هذه بعد ما يدل على الطلب، يُجْزَمُ الفعل بعد سقوطها إن قصد بقاء ارتباط ما بعدها بما قبلها ارتباط فعل الشرط بجزائه. فإن أسقطت الفاء في قولك «اجتهد فتنجح»، قلت: «اجتهد تنجح». ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ كَلَّا لَأَنذَلَنَّ مَا كَرَّمْتُمْ رَبِّيكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١]. وقول امرئ القيس:

فما نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل

(فإذا أردت الاستئناف، رفعت الفعل، نحو: «عجل، ينزل المطر». فليس المراد أن تعجل بنزول المطر. وكذا إذا كانت الجملة نعتاً لما قبلها، كقولك «صاحب رجلاً يدلك على الله». ومنه قوله: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنْكَ وَلِيًّا يَرْثُنِي﴾ [مريم: ٥، ٦] أي: ولياً وارثاً لي. وقد قرئت الآية بالجرم أيضاً، على معنى: «إن تهب لي ولياً يرثني». وكذا إذا كانت الجملة في موضع الحال فإنك ترفع الفعل، نحو: «قل الحق لا تبالي اللاتمين» أي: غير مبالي بهم. ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَكْبِرُوا﴾ [المدثر: ٦]، أي: مستكبراً).

٤ - حتى: وهي «حتى الجارئة»، التي بمعنى «إلى» أو لام التعليل. فالأول نحو: ﴿قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْكَ عِدَّةَ يَوْمٍ فَجِئْنَا مَوْثِقِينَ﴾ [طه: ٩١]. والثاني نحو: «أطع الله حتى تفوز برضاه» أي إلى أن يرجع، وتفوز. وقد تكون بمعنى «إلا» كقوله:

لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلٌ

أي: إلا أن تجود. والفعل بعدها مؤول بمصدرٍ مجرورٍ بها. ويُشترط في نصب الفعل بعدها بأن مضمره، أن يكون مستقبلاً، إما بالنسبة إلى كلام المتكلم، وإما بالنسبة إلى ما قبلها.

ثم إن كان الاستقبالاً بالنسبة إلى زمان التكلم وإلى ما قبلها وجب النصب لأنَّ الفعلَ مُسْتَقْبَلٌ حقيقةً، نحو «صُمَّ حتى تغيب الشمس»: فغيباب الشمس مُسْتَقْبَلٌ بالنسبة إلى كلام المتكلم، وهو أيضاً مُسْتَقْبَلٌ بالنسبة إلى الصيام. وإن كان الاستقبال بالنسبة إلى ما قبلها فقط، جاز النصب وجاز الرفع. وقد قرئ قوله: ﴿وَدَّرِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] بالنصب بأن مضمره، باعتبار استقبال الفعل بالنسبة إلى ما قبله لأن زلزالهم سابقٌ على قول الرسول. وبالرفع على عدم تقدير «أن»، باعتبار أن الفعل ليس مستقبلاً حقيقةً. لأنَّ قول الرسول وقع قبل حكاية قوله، فهو ماضٍ

بالنسبة إلى وقت التكلم . لأنه حكاية حال ماضية «أن» لا تدخل إلا على المستقبل .

فإن إريدَ بالفعل معنى الحال ، فلا تُقَدَّر «أن» بل يُرفع الفعل بعدها قطعاً ، لأنها موضوعة للاستقبال ، نحو : «ناموا حتى ما يستيقظون» . ومنه قولهم : «مرض زيد حتى ما يرجونه» وتكون «حتى» حبيثة حرف ابتداء والفعل بعدها مرفوعٌ للتجرد من الناصب والجازم . وحتى الابتدائية : حرفٌ يُبدَأُ به الجُمْلَةُ بعدها مستأنفة ، لا محل لها من الإعراب .

وعلامة كون الفعل للحال أن يصلح وضعُ الغاء في موضع حتى . فإذا قلت : «ناموا فلا يستيقظون ، ومرض زيد فلا يرجونه» ، صحَّ ذلك .

٥ - أو . ولا تُضَمُّ بعدها (أن) إنَّ يَصْلُحُ في موضعها (إلى) أو (إلا) الاستثنائية ، فالأول كقول الشاعر :

لَأَسْتَهْلِكَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أَدْرِكَ الْمُنَى فما انقادتِ الأمالُ إلا لصابرِ
أي : إلى أن أدرك المنى ، والثاني كقول الآخر :
وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ فَنَاءَ قَوْمٍ كَمَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا^(١)
أي : إلا أن تستقيم .

والفعلُ ، المنصوب بأن مُضَمَّرَةٌ بعد «أو» ، معطوفٌ على مصدرٍ مفهوم من الفعل المتقدم . وتقديره في البيت الأول : (لَيَكُونَنَّ مني استسهالٌ للصَّعبِ أو إدراكٌ للمنى) ، وتقديره في البيت الآخر : ليكونَنَّ مني كسرٌ لكُعُوبِهَا أو استقامة منها) .

واعلم أن تأويل «أو» بـإلى أو إلا . إنما هو تقدير يلاحظ فيه المعنى دون الإعراب . أما التقدير الإعرابي باعتبار التركيب فهو أن يؤول الفعل قبل «أو» بمصدر يعطف عليه المصدر المسبوك بعدها بأن المضمرة . كما رأيت وإنما أوَّلُ ما قبل «أو» بمصدر لتأويل عطف الاسم (وهو المصدر المسبوك بأن المقدره على الفعل . وذلك ممنوع) .

شذوذ حذف أن

لا تعمل «أن» مُقَدَّرَةٌ إلا في المواضع التي سبقَ ذِكْرُهَا . وقد ورد حذفها ونصب الفعل بعدها في غير ما سبق الكلام عليه ، ومن ذلك قولهم : «مُرَّةٌ يَحْفِرُهَا» وَحَدِيدٌ اللَّصُّ قَبْلَ يَأْخُذُكَ ، والمثل : «تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ» ، وقول الشاعر طرفة :

(١) الغمز : الجنس والعصر ، والقناة : الرمح . والكعوب : جمع كعب ، وهي العقدة من عقد الرمح ، يريد أنه إذا أخذ في إصلاح قوم استشرى فيهم الفساد أخذهم بالشدة والعنف ليقوم معوجهم ، إلا أن يقلعوا عما هم فيه وتستقيم أمورهم .

ألا أيها الرَّاَجِرِي أَحْضَرَ الرُّوعِي وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ، هَلْ أَنْتَ مُخْلَدِي؟!
 أي: «ان يحضرهما، وأن ياخذك، وأن تسمع، وأن أحضر» وذلك شاذ لا يقاس عليه.
 والفصيح أن يُرْفَع الفعلُ بعد حذف «ان»، لأن الحرف عاملٌ ضعيفٌ، فإن حذف بطل عمله. ومن
 الرفع بعد حذفها قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرْسِلُ الْبَلْغَمَ الْبُرْجُومَ وَالْمَطَّامَ﴾ [الروم: ٢٤]، وقوله: ﴿كُلُّ
 أَكْفَرٍ اللَّهُ تَائِبٌ أَقْبَدُ﴾ [الزمر: ٦٤]، والأصل: «ان يريكم، وأن أعبد».

المضارع المجزوم وجوازمه

يُجَزَمُ المضارع إذا سبقته إحدى الجوازم. وهي قسمان. قسم يجزم فعلاً واحداً، نحو: «لا
 تياس من رحمة الله»، وقسم يجزم فعلين، نحو: «مهما تفعل تُسأل عنه».
 وجزمه إما لفظي، إن كان معرباً، كما مثل، وإما محلي، إن كان مبنياً، نحو: «لا تشتغلن
 بغير النافع»^(١).

الجازم فعلاً واحداً

الجازم فعلاً واحداً أربعة أحرفٍ وهي: «لم ولما ولا أمر ولا الناهية» وإليك شرحها:
 لم ولما: تُسَيِّانِ حرفي نفي وجزم وقلب، لأنهما تَنفِيانِ المضارع، وتجزمانيه، وتقلباني زمانه
 من الحال أو الاستقبال إلى الماضي، فإن قلت: «لم أكتب» أو «لما أكتب»، كان المعنى أنك ما
 كتبت فيما مضى.

والفرق بين «لم ولما» من أربعة أوجه:

١ - أن «لم» للنفي المطلق، فلا يجب استمرار نفي مصحوبها إلى الحال، بل يجوز
 الاستمرار، كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنْ لَكُمْ يَوْلَىٰ﴾ [الإخلاص: ٣]، ويجوز عَدَمُهُ، ولذلك
 يصح أن تقول: «لم أفعل ثم فعلت».

وأما «لما» فهي للنفي المستغرق جميع أجزاء الزمان الماضي، حتى يتصل بالحال، ولذلك
 لا يصح أن تقول: «لما أفعل ثم فعلت»، لأن معنى قولك «لما أفعل» أنك لم تفعل حتى الآن،
 وقولك: «ثم فعلت» يناقض ذلك. لهذا تسمى «حرف استغراق» أيضاً لأن النفي بها يستغرق
 الزمان الماضي كله.

٢ - أن المنفي بلم لا يتوقع حصوله، والمنفي لئلا يتوقع الحصول، فإذا قلت: «لما أسافر»
 فسفرك مُتَنَقِّراً.

(١) تشتغلن: فعل مضارع مبني على الفتح، وهو في محل جزم بلا الناهية.

٣ - يجوز وقوع «لم» بعد أداة شرط، نحو: «إن لم تجتهد تندم». ولا يجوز وقوع «لما» بعدها.

٤ - يجوز حذف مجزوم «لما»، نحو: «قاربت المدينة ولما»، أي: «ولما أدخلها». ولا يجوز ذلك في مجزوم «لم»، إلا في الضرورة، كقول الشاعر:

إحْفَظْ وديَعَتَكَ التي اسْتودَعَتْهَا يَوْمَ الأَعَاذِ، إنْ وَصَلَتْ وإنْ لَمْ
أي: «وإن لم تُصَلِّ» ويروى: «إن وُصَلَتْ» بالمجهول، فيكون التقدير: (وإن لم توصل)، قال العيني: وهو الصواب.

ولأم الأمر: يُطَلَّبُ بها إحداهُ فعلٍ، نحو: «إِنِّي ذُو سَعْوٍ مِن سَعْوَةٍ» [العلاق: ٧].
ولا الناهية: يُطَلَّبُ بها تركه. نحو: «وَلَا تُنْقِلْ بِدَلَّةٍ مُنْذُورَةً إِنْ تُنْقِلُكَ وَلَا تُسْطَلِمَا كُلَّ البَيْتِ
لَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا» [الإسراء: ٢٩].

فوائد

١ - لما، الداخلة على الفعل الماضي، ليست نافية جازمة، وإنما هي بمعنى «حين» فإذا قلت «لما اجتهد أكرمه». فالمعنى: حين اجتهد أكرمه. ومن الخطأ إدخالها على المضارع إذا أريد بها معنى «حين»، فلا يقال «لما يجتهد أكرمه» بل الصواب أن يقال: «حين يجتهد»، لأنها لا تسبق المضارع إلا إذا كانت نافية جازمة.

٢ - لام الأمر مكسورة، إلا إذا وقعت بعد الواو والفاء فالأكثر تسكينها، نحو: «لِيَسْتَجِيبُوا لِي فَإِنَّهُ يَوْمَ ذِي الْقُرْبَىٰ» [البقرة: ١٨٦]. وقد تسكن بعد «ثم».

٣ - تدخل لام الأمر على فعل الغائب معلوماً ومجهولاً، وعلى المخاطب والمتكلم المجهولين: وتدخل «لا» الناهية على الغائب والمخاطب معلومين ومجهولين. وعلى المتكلم المجهول. ويقل دخولهما على المتكلم المفرد المعلوم. فإن كان مع المتكلم غيره، دخولهما عليه أهون وأيسر، نحو: «وَلَتَحْمِلُنَّ حَمْلَهُنَّ» [المنكوت: ١٢] وقول الشاعر:

إذا ما خرجنا من دمشق، فلا تُعْذِرْ لها أبداً. ما دام فيها الجُرايِمُ^(١)
وذلك أن الواحد لا يأمر نفسه، فإن كان معه غيره هان الأمر لمشاركة غيره له فيما يأمر به، وأقل من ذلك دخول الكلام على المخاطب المعلوم، لأن له صيغة خاصة وهي «إفعل»، فيستغنى بها عنه.

٤ - اعلم أن طلب الفعل أو تركه، إن كان من الأدنى إلى الأعلى، سمي «دعاء» تأدياً.

(١) الجرايم بفتح الجيم: جمع جريصم. وجراييم: بضم الجيم فيها وهو الأكل.

وسميت اللام «وإلا» حرفي دعاء، نحو: ﴿يَلْفِضْ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧] ونحو: (لا تواخذنا بما فعل السفهاء منا) وكذلك الأمر بالصيغة يسمى فعل دعاء، نحو: ﴿رَبِّ أَغْفِرْ لِي﴾ [الأعراف: ١٥١].

الجازم فعلين

الذي يجزم فعلين ثلاث عشرة أداة. وهي:

١ - إن، نحو: ﴿وَإِنْ تَبُدُّوْا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوْهُ يُعَاطِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

وهي أمُّ الباب. وغيرها مما يجزم فعلين إنما جزمهما لتضمنته معناها. فإن قلت: (من يزني أكرمه)، فالمعنى: (إن يزني أحد أكرمه) ولذلك بنيت أدوات الشرط لتضمنها معناها.

٢ - إذ ما، كقول الشاعر:

وانك إذ ماتت ما أنت أمرٌ بوئلف من إياه تامرُ آتيا

وهي: حرف بمعنى (إن). وبقية الأدوات أسماء تضمنت معنى (إن)، فبنيت وجزمت الفعلين. وعملها الجزم قليل. والأكثر أن تهمل ويُرفع الفعلان بعدها. وذهب بعضهم إلى أنها لا تجزم إلا في ضرورة الشعر.

(وأصلها «إذ» الظرفية، لحقتها «ما» الزائدة للتوكيد فحملتها معنى «إن»، فصارت حرفاً مثلها، لأنها لا معنى لها إلا ربط الجواب بالشرط، بخلاف بقية الأدوات فإن لها، غير معنى الربط، معاني آخر، كما ستعلم. ومن النحاة كالمبرد وابن السراج والفارسي - من يجعلها اسماً معتبراً فيها معنى الظرفية).

٣ - من، وهي اسم مبهم للعاقل، نحو: ﴿مَنْ يَمَسَّ سُوَاءَ مُجْرِمٍ يَوْمَ﴾ [النساء: ١٢٣].

٤ - ما، وهي اسم مبهم لغير العاقل، نحو: ﴿وَمَا تَقْصَلُوا مِنْ حَتَّى يَسْمَأَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧].

٥ - مهما، وهي: اسم مبهم لغير العاقل أيضاً، نحو: ﴿وَقَالُوا هَمَّا نَتْنَا يَوْمَ مِنْ آيَةِ لِنَسْرَنَّا بِهَا مَا تَحَنَّنَ لَكَ بِمُؤْمِنِيكَ﴾ [الأعراف: ١٣٢].

(وهي على الصحيح، إما مركبة من «مه» التي هي اسم فعل أمر للزجر والنهي ومعناه: «اكفف» ومن «ما» المتضمنة معنى الشرط، ثم جعلها كلمة واحدة للشرط والجزاء ويدل على هذا أنها أكثر ما تستعمل في مقام الزجر والنهي. وإما مركبة من (ما) الشرطية (وما) الزائدة للتوكيد، زيدت عليها كما تزداد على غيرها من أدوات الشرط ثم كرهوا أن يقولوا: (ما ما) فأبدلوا من ألف الأولى هاء ليختلف اللفظان).

٦ - متى، وهي: اسم زمان تضمن معنى الشرط، كقول الشاعر:

متى تأتته تعشُو^(١) إلى ضوء ناره تجد خبير نارٍ، عندها خبيرٌ موقد
وقد تلحقها «ما» الزائدة للتوكيد كقوله:

متى ما تلتقني، قَرْدَيْنِ، تَرْجُفُ رَوَائِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارُ^(٢)
٧ - أَيَّانَ، وهي: اسم زمانٍ تَضَمَّنَ معنى الشرط كقول الشاعر:

أَيَّانَ نُؤْمِنُكَ، تَأْمَنُ غَيْرَنَا، وَإِذَا لَمْ تُدْرِكِ الْأَمْنَ مِنْ لَمْ تَنْزِلْ حَظِيرَا
وكثيراً ما تلحقها «ما» الزائدة للتوكيد، كقول الآخر:

إِذَا التَّغَجُّهُ الْأَدْمَاءُ^(٣) بَاتَتْ بِقَفْرُوَ فَأَيَّانَ مَا تَغْدِيلُ بِوِ الرِّيْحِ يَنْزِيلُ
(وأصلها: «أَيَّ أَنِ»، فهي مركبة من «أي» المتضمنة معنى الشرط و«أن» بمعنى حين. فصارنا
بعد التركيب اسماً واحداً للشرط في الزمان المستقبل مبنياً على الفتح).

٨ - أَيِّنَ، وهي: اسمُ مكانٍ، تَضَمَّنَ معنى الشرط، نحو: «أَيِّنَ تَنْزِلَ أَنْزِلُ» وكثيراً ما تلحقها
«ما» الزائدة للتوكيد، نحو: «أَيِّنَمَا تَكُونُوا يَدْرِكُكُمْ التَّوْتُ» [النساء: ٧٨].

٩ - أُنَى، ولا تلحقها «ما»، وهي اسمُ مكانٍ تَضَمَّنَ معنى الشرط، كقول الشاعر:

خَلِيلِيَّ، أُنَى تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا أَخَا غَيْرَ مَا يُرْضِيكُمَا لَا يُحَاوِلُ
١٠ - حَيْثُمَا، وهي: اسمُ مكانٍ تَضَمَّنَ معنى الشرط، ولا تجزم إلا مُقْتَرَنَةً بِمَا، على
الصحيح، كقول الشاعر:

حَيْثُمَا تَسْتَقِيمُ يُقَدِّرُ لَكَ اللَّهُ نَجَاحاً فِي غَابِرِ الْأَزْمَانِ

١١ - كَيْفَمَا، وهي: اسمُ مَبْهَمٍ تَضَمَّنَ معنى الشرط، فتقتضي شرطاً وجواباً مجزومين عند
الكوفيين، سواءً ألحقها «ما»، نحو: «كَيْفَمَا تَكُنْ يَكُنْ قَرِينُكَ»، أم لا، نحو: «كَيْفَ تَجْلِسُ
أَجْلِسُ».

أما البصريون فهي عندهم بمنزلة «إذ»، تقتضي شرطاً وجزاءً، ولا تجزم، فهما بعدها
مرفوعان غير أنها بالاتفاق تقتضي فعلين مُتَقَنِّي اللَّفْظِ والمعنى، كما رأيت سواءً أجزمت بها أم لم
تجزم.

(فلا يجوز أن يقال: «كَيْفَمَا تَجْلِسُ أَذْهَبُ»، لاختلاف لفظ الفعلين ومعناهما. ولا: «كَيْفَمَا

(١) تعشو: فعل مضارع مرفوع، وليس جواب الشرط، وجملته حال من فاعل تأت. أي: متى تأتته عاشياً،
وجواب الشرط هو (تجد)، يقال عشا النار وإليها: أتاها من بعيد يرجو عندها هدى أو قرى، أو ضيافة.

(٢) الروائف: جمع رافعة، وهي أسفل الآلية الذي يلي الأرض عند القعود. والآلية بفتح الهمزة، لا بكسرها،
كما هو الشائع على الألسنة، وتستطار: تذر وتخاف، يقال: استطير: إذا ذعر، وهو منصوب بأن مقدرة.

(٣) المراد بالتمجة: نعجة الرمل وهي البقرة الوحشية، والأدماء: السمراء.

تكتب الكتاب أكتب القرية»، أي أخرزها وأخيطنها لاختلاف معنى الفعلين وإن اتفق لفظهما. ولا: «كيفما تجلس أقمه» لاختلاف لفظ الفعلين وإن اتفق معناهما).

١٢ - أي: وهي: اسم مبهم تضمن معنى الشرط. وهي، من بين أدوات الشرط، مُعرِّبة بالحركات الثلاث، لملازمتها للإضافة إلى المفرد، التي تبعدها من شبه الحرف، الذي يقتضي بناء الأسماء، فمثالها مرفوعة: «أي امريء يخدم أمته تخدمه»^(١)، ومثالها منصوبة: قوله تعالى: ﴿أَبَا مَا تَدْعُوا اللَّهَ الْأَسْمَاءَ لِلشُّرَى﴾ [الإسراء: ١١٠]^(٢)، ومثالها مجرورة: بأي قلم تكتب أكتب^(٣)، وكتاب أي تقرأ أقرأ^(٤).

وهي ملازمة للإضافة إلى المفرد. وقد يحذف المضاف إليه فيلحقها التنوين عوضاً منه، كما في الآية الكريمة. إذ التقدير: «أي اسم تدعو» وكما في المثال الرابع، إذ التقدير «كتاب أي رجل».

ويجوز أن تلحقها «ما» الزائدة للتوكيد، كالأية السابقة، وكقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْأَجَلُ قَدَحٌ فَلَا مَدْرُوكَ لَهَا﴾ [الفصص: ٢٨].

١٣ - إذا، وقد تلحقها (ما) الزائدة للتوكيد، فيقال: (إذا ما). وهي اسم زمانٍ تضمن معنى الشرط. ولا تجزم إلا في الشعر، كقول الشاعر:

إِسْتَقْنِ، مَا أَغْنَاكَ رَيْكُ، بِالْفَنَى وَإِذَا تُصِيبُكَ خِصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ^(٥)
وقد يُجزمُ بها في النثر على قلة: ومنه حديث علي وفاطمة، رضي الله عنهما: «إذا أخذتما مضاجعكما، تكبرا أربعاً وثلاثين».

والفرق بين (إن) وإذا: أن الأولى تدخل على ما يُشكُّ في حصوله. والثانية تدخل على ما هو مُحققٌ الحصول. فإن قلت: «إن جئت أكرمك»، فأنت شاكٌ في مجيئه، وإن قلت: «إذا جئت أكرمك»، فأنت على يقين من مجيئه».

(والجزم بإذا شاذ، للمنافاة بينها وبين «إن» الشرطية. وذلك أن أدوات الشرط إنما تجزم لتضمنها معنى «إن»: التي هي موضوعة للإبهام والشك، وكلمة «إذا» موضوعة للتحقيق فهما متناقضان).

-
- (١) أي: مرفوعة، لأنها مبتدأ والجملة بعدها خبر.
(٢) أباً: منصوبة لأنها مفعول به مقدم لتدعو.
(٣) بأي: الباء: حرف جر، وأي مجرورة بها.
(٤) كتاب: مضاف، وأي: مضاف إليه مجرور بالإضافة.
(٥) الخصاصة: الفقر، وتجميل: أي لا تظهر على نفسك المسكنة والذل، ويروى «فتحمل» بالحاء، أي احتمل، والأول أحسن في المعنى.

الشَّرْطُ والجواب

يجب في الشرط أن يكون فعلاً خبيرياً، مُتصرفاً، غير مُقتَرِنٍ بَقَدْ، أو لن، أو ما النافية، أو السين أو سوف.

فإن وقع اسمٌ بعد أداةٍ من أدوات الشرط، فهُنَاكَ فعلٌ مُقَدَّرٌ، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَمَدَّ بَيْنَ الْمُشْرِكِينَ وَمَسْجِدِ اللَّهِ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَحْذُوفٌ﴾ [التوبة: ٦] فأحذ: فاعلٌ لفعلٍ محذوف، هو فعل الشرط. وجملة «استجارك» المذكورة مُفسرةٌ للفعل المحذوف.

المراد بالفعل الخبري ما ليس أمراً، ولا نهياً ولا مسبوفاً بأداة من أدوات الطلب - كاستفهام والعرض والتحضيض - فذلك كله لا يقع فعلاً للشرط.

والأصل في جواب الشرط أن يكون كفعل الشرط. أي الأصل فيه أن يكون صالحاً لأن يكون شرطاً. غير أنه قد يقع جواباً ما هو غير صالح لأن يكون شرطاً. فيجب حينئذٍ اقتراحه بالفاء لتربطة بالشرط، بسبب فقد المناسبة اللفظية حينئذٍ بينهما. وتكون الجملة برؤمتها في محل جزمٍ على أنها جواب الشرط.

وتسمى هذه الفاء «فاء الجواب»، لِوُقُوعِهَا فِي جَوَابِ الشَّرْطِ، وفاء الربط، لربطها الجواب بالشرط.

مواضع زبط الجواب بالفاء

يجب ربط جواب الشرط بالفاء في اثني عشر موضعاً.

الأول: أن يكون الجوابُ جملةً اسميةً: نحو: ﴿وَإِنْ يَسْأَلْكَ عَنِ الْيَوْمِ الَّذِي تَأْتِيهِمْ قَارِعٌ﴾ [الأنعام: ١٧].

الثاني: أن يكون فعلاً جامداً، نحو: ﴿إِنْ تَرَىٰ أَنَا آتِلًا مِنْ مَالِكَ مَالَاً فَلَوْلَا فَسَمَوْنَ رَبِّهِ، أَنْ يُؤْتِيَهُمْ خَبْرًا مِنَ جَهَنَّمَ﴾ [الكهف: ٣٩، ٤٠].

الثالث: أن يكون فعلاً طلبياً، نحو: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١].

الرابع: أن يكون ماضياً لفظاً ومعنى، وحينئذٍ يجب أن يكون مقترناً بَقَدْ ظاهرةً، نحو: ﴿إِنْ يَسْأَلْكَ عَنْ سَرَكَ أَخٍ لَمْ يَنْجَلْ﴾ [يوسف: ٧٧]. أو مُقَدَّرَةً، نحو: ﴿إِنْ كَانَتْ قِيَمَةُ قَدْ مِنْ نُجُلٍ كَسَدَتْ﴾ [يوسف: ٢٦].

الخامس: أن يقترن بَقَدْ، نحو: ﴿إِنْ تَذَهَبْ فَقَدْ أَذْهَبْ﴾.

السادس: أن يقترن بما النافية، نحو: ﴿وَإِنْ زَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْنَاكُمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [يونس: ٧٢].

السبع: أن يفترن بِلَن، نحو: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوا﴾ [آل عمران: ١١٥].

الثامن: أن يفترن بالسين، نحو: ﴿وَمَنْ يَسْتَكْفِرْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَعِزَّ بِمَحْتَرْمِهِ إِلَيْهِ جِيماً﴾ [النساء: ١٧٢].

التاسع: أن يفترن بسوف، نحو: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةَ فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [التوبة: ٢٨]. والعيلة: الفقر.

العاشر: أن يُصَدَّرَ بِرُبِّ، نحو: «إن تجزئه فربما أجيء».

الحادي عشر: أن يُصَدَّرَ بِكَانَمَا، نحو: «أنتُ من قتل نفساً بغير نقيس أو فسار في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً» [المائدة: ٣٢].

الثاني عشر: أن يُصَدَّرَ بِأداة شرط، نحو: ﴿وَإِنْ كَانَ كِبَرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنْ اشْتَغَلْتَ أَنْ تَنْبِئَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيهِمْ بَأْوُنُكَ﴾ [الأنعام: ١٣٥]، ونحو أن تقول: «من تجاوزك، فإن كان حسن الخلق فتقرّب منه».

فإن كان الجواب صالحاً لأن يكون شرطاً فلا حاجة إلى ربطه بالفاء، لأن بينهما مناسبة لفظية تُغني عن ربطه بها. إلا أن يكون مضارعاً مُشْتَبِهاً، أو منفياً بلا، فيجوز أن يُربط بها وأن لا يُربط. وترك الرباط أكثر استعمالاً، نحو: «إن تعودوا نعد»، ومن الربط بها قوله تعالى: ﴿وَتَاكَا وَتَنَبَّأَهُمْ اللَّهُ بِئَنبُؤِهِمْ﴾ [المائدة: ٩٥] وقوله: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ [الحج: ١٣].

وقد تخلّف فاء الجواب «إذا» الفجائية، إن كانت الأداة «إن» أو «إذا» وكان الجواب جملة اسمية خبرية غير مقترنة بأداة نفي أو «إن»، نحو: ﴿وَلَنْ نُعْصِمَهُمْ سِتْرَهُمْ بِمَا قَدَّمْتْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْتُلُونَ﴾ [الروم: ٣٦]، ونحو: ﴿وَإِذَا أَصَابَ مِنْهُمُ بَرٌّ مِنْ بَشَرٍ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الروم: ٤٨].

حذف فعل الشرط

قد يُحذف فعل الشرط بعد «إن» المُردِّفة بلا، نحو: تكلّم بخير، وإلا فاسكت^(١)، قال الشاعر:

فطلقها، فلننت لها بكفؤ
وإلا يغفل مفرقك الحسام^(٢)

(١) جملة «فإن استطعت» في محل جزم على أنها جواب الشرط الأول، وجواب الشرط الثاني محذوف والتقدير: إن استطعت فافعل.

(٢) أي: فلا يخاف نقصاً في جزائه ولا ظلماً.

(٣) أي: وإلا تتكلم بخير فاسكت.

(٤) أي: وإلا تطلقها يعل مفرقك الحسام.

وقد يكون ذلك بعد «مَنْ» مُردفةً بِلا، كقولهم: «مَنْ يُسَلِّمْ عَلَيْكَ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ، وَمَنْ لَا، فَلَا تَعْبَأْ بِهِ».

ومما يحذف فيه فعلُ الشرط أن يقع الجوابُ بعدَ الطلب، نحو: «جُدْ تُسَدِّدْ» والتقديرُ «جُدْ، فَإِنْ تَجُدَّ تُسَدِّدْ».

حذف جواب الشرط

يُحذفُ جوابُ الشرط إن دلَّ عليه دليلٌ، بشرط أن يكون الشرطُ ماضياً لفظاً، نحو: «أَنْتَ فَائِزٌ إِنْ اجْتَهَدْتَ»، أو مضارعاً مقترناً بِلم، نحو: «أَنْتَ خَاسِرٌ إِنْ لَمْ تَجْتَهِدْ».

(ولا يجوز أن يقال: «أنت فائز إن تجتهد»، لأن الشرط غير ماضٍ، ولا مقترن بلم).
ويُحذفُ إما جوازاً، وإما وجوباً.

فَيُحذفُ جوازاً، إن لم يكن في الكلام ما يَصْلُحُ لأن يكونَ جواباً، وذلك بأن يُشعرَ الشرطُ نفسه بالجواب، نحو: «إِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَتَّبِعَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلْمًا فِي السَّمَاءِ» [الأنعام: ٣٥].
أي: إن استطعت فافعل، أو بأن يقع الشرط جواباً للكلام، كأن يقول قائل: «أَنْتَ كَرِيمٌ سَعِيداً»، فتقول: «إِنْ اجْتَهَدْتَ، أَيْ «إِنْ اجْتَهِدْ أَكْرَمُهُ».

ويُحذفُ وجوباً، إن كان ما يَدُلُّ عليه جواباً في المعنى. ولا فرق بين أن يتقدم الدال على جواب الشرط، نحو: «أنت فائز إن اجتهدت» أو يتأخر عنه، كأن يتوسط الشرط بين القسم وجوابه، نحو: «والله، إن قمت لا أقوم» أو يكتنفه، كأن يتوسط الشرط بين جزءي ما يدل على جوابه نحو: «أنت، إن اجتهدت، فائز».

فائدة

الشرط يقتضي جواباً، والقسم كذلك. فإن اجتمع شرط وقسم ولم يسبقهما ما يقتضي خيراً، كالمبتدأ أو ما أصله المبتدأ، كان الجواب للسابق، وكان جواب المتأخر محذوفاً، لدلالة جواب الأول عليه. فإن قلت: «إن قمت، والله، أقم» فأقم: جواب الشرط، وجواب القسم محذوف، لدلالة جواب الشرط عليه. وإن قلت: «والله، إن قمت لأقومن»، فأقومن جواب القسم، وجواب الشرط محذوف، لدلالة جواب القسم عليه، قال تعالى: «قُلْ لِيْنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَدَا أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَتْ بَعْضُهُمْ لِيَعْنُ ظَهْرًا ﴿١٨٨﴾» [الإسراء: ١٨٨]. فجملة: (لا يأتون) جواب القسم المدلول عليه باللام، لأن التقدير: «والله لئن اجتمعت». وجواب الشرط محذوف، دلَّ عليه جواب القسم.

وقد يُعطى الجواب للشرط، مع تقدم القسم، في ضرورة الشعر كقوله:

لَسِنَّ كَانَ مَا حُدْنْتُهُ الْيَوْمَ صَادِقاً أُصْمُ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ، لِلشَّمْسِ بَادِيَا^(١)
وَأَرْكَبُ حِمَاراً بَيْنَ سَرْجٍ وَفَرَسٍ وَأَعْرِجُ مِنَ الْخَاتَمِ صُغْرَى شِمَالِيَا^(٢)
فإن تقدم عليهما ما يقتضي خيراً، جاز جعل الجواب للشرط، وجاز جعله للقسم. فإن
جعلته للقسم. قلت: «زهير، والله إن يجتهد، لأكرمته» وإن أعطيته للشرط، قلت: «زهير والله، إن
يجتهد أكرمه» ومن العلماء من أوجب إعطاء الجواب للشرط. ولا ريب أن جعله للشرط أرجح،
سواء أتقدم الشرط على القسم، أم تأخر عنه. أما إذا لم يتقدما ما يقتضي خيراً، فالجواب
للسابق منهما، كما أسلفنا.

حذف الشرط والجواب معاً

قد يُحذف الشرط والجواب معاً، وتبقى الأداة وحدها، إن دل عليهما دليل، وذلك خاصاً
بالشعر للضرورة، كقوله:

قالت بنات العم: يا سلمى، وإن كان فقيراً مُعديماً؟ قالت: وإن
أي: وإن كان فقيراً مُعديماً فقد رضيته. وقول الآخر:

فإن المنيئة، من يخشها فسوف تُصاودُهُ أينما
أي: أينما يذهب تُصادفه.

وقين يجوز في الشر على قلته. أما إن بقي شيء من مُتعلقات الشرط والجواب، فيجوز
حذفهما في شعر ونثر، ومنه قولهم: «من سلم عليك، فسلم عليه، ومن لا فلا»، أي: ومن لا
يُسلم عليك، فلا تسلم عليه، ومنه حديث أبي داود: «من فعل فقد أحسن، ومن لا فلا»، أي:
«ومن لم يفعل فما أحسن»، وقولهم: «الناس مجزون بأعمالهم: إن خيراً فخير، وإن شراً
فشر»، أي: «إن عملوا خيراً، فيجزون خيراً، وإن عملوا شراً فيجزون شراً».

(ويجوز أن نقول: «إن خيراً فخير»: وإن شراً فشر» برفع ما بعد الفاء على أنه خبر لمبتدأ
محذوف، والتقدير: فجازوهم خير، فجازوهم شر. فتكون الجملة من المبتدأ والخبر في محل
جزم على أنها جواب الشرط).

(١) القَيْظُ: أشد الحر، ويروي: «ضاحياً» بدل «بادياً»، ومعناه بارزاً للشمس، يقال: ضحى للشمس يضحى،
بكسر الحاء في الماضي وفتحها للمضارع أي برز لها متعرضاً لنورها ومصدره «الضحاه»، بفتح الضاد
مددوداً، والمادة تدل على معنى البروز والظهور، ومنه «الضحاه»، وضاحية كل شيء: ناحيته البارزة، ومنه
ضاحية البلد، والضواحي جمعها.

(٢) سرج وفروة: موضعان، والخاتام لغة في الخاتم، وفي الخاتم أربع لغات: خاتم بفتح التاء، وهو أشهرها.
وخاتم بكسرها، وخاتام وخيتام، وأراد بصغرى شماله خنصر يده اليسرى، ويفهم من البيت أنهم كانوا
يختمون بها.

الجزم بالطلب

إذا وقع المضارع جواباً بعد الطلب يُجزمُ: كأن يقع بعد أمر أو نهى، أو استفهام أو عرض، أو تحضيض؛ أو تمنّ أو ترج، نحو: «تَعَلَّمْ تَفْزُ، لا تَكْسَلْ تَسُدْ، هَلْ تَفْعَلْ خَيْراً، تُوْجِزُ. أَلَا تَزُوْرُنَا تَكُنُّ مَسْرُوراً. هَلَا تَجْتَهِدُ تَنْلُ خَيْراً، لِيَتَنِي اجْتَهَدْتُ أَكُنُّ مَسْرُوراً، لَمَلِكْ تَطِيْعُ اللهُ تَفْزُ بالسعادة».

وجزمُ الفعل بعد الطلب، إنما هو بأن المحذوفة مع فعل الشرط. فتقدير قولك: جُذ تَسُدْ: «جُذْ، فَإِنْ تَجُذُ تَسُدْ». وتقدير قولك: «هل تفعل خيراً؟ تُوْجِزُ»: «هل تفعل خيراً؟ فإن تفعل خيراً تُوْجِزُ» وقس على ذلك. وقيل: إن الجزم بالطلب نفسه لتضمنه معنى الشرط.

وأعلم أن الطلب لا يُشترط فيه أن يكون بصيغة الأمر، أو النهي، أو الاستفهام، أو غيرها، من صيغ الطلب. بل يُجزم الفعل بعد الكلام الخبري، إن كان طلباً في المعنى، كقولك: «تَطِيْعْ أَبُوبِكَ، تَلَقَّ خَيْراً»، أي: أطعهما تلقَّ خيراً. ومنه قولهم: «إِنَّمَى اللهُ امْرُؤٌ فَعَلَّ خَيْراً، يَثْبُ عَلَيْهِ». أي لِيَتَّقِ اللهُ، وليفعل خيراً يَثْبُ عليه. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿عَلَّ أَذْكَرٌ عَلَى يَمْرُكُ تُجِزُ مِنْ عِلَابِ أَيْمٍ ﴿١٥﴾ لَمُشْرِنٌ يَأْتُو قَتْلَهُ وَتَهَيَّئُ لِي سَبِيلُ اللهِ يَأْتِيكَ وَاللَّيْلُ ذَلِكَ عَزَّ لَكَ لَنْ كَلِمٌ كَلْمٌ ﴿١٦﴾ بَلِيْرٌ لَكَ مُؤْتِرٌ﴾ [الصف: ١٠- ١٢]، أي: آمنوا وجاهدوا بغفر لكم ذنوبكم، والجزم ليس لأنه جواب الاستفهام، في صدر الآية، لأن غفران الذنوب ليس مرتبطاً بالدلالة على التجارة الرابعة، لأنه قد تكون الدلالة على الخير، ولا يكون أثرها من مباشرة فعل الخير. وإنما الجزم لوقوع الفعل جواباً لقوله: ﴿لَمُشْرِنٌ يَأْتُو قَتْلَهُ وَتَهَيَّئُ لِي سَبِيلُ اللهِ﴾ [الصف: ١١]، لأنها بمعنى: آمنوا وجاهدوا.

فالمضارع، في كل ما تقدّم، مجزومٌ لأنه جواب طلب في المعنى، وإن كان خبراً في اللفظ.

هوالد

١ - لا يجب أن يكون الأمر بلفظ الفعل ليصحّ الجزم بعده، بل يجوز أن يكون أيضاً اسم فعل أمر، نحو: «صَهْ عَنِ الْقَبِيحِ تُولَفْ». وجملة خبرية يُراد بها الطلب (كما تقدّم)، نحو: «يِرْزُقْتِي اللهُ مَا لَأْ أَنْفَعُ بِهِ الْأَمَةُ» أي: ليرزقني، ونحو: «حَسْبُكَ الْحَدِيثُ يَتَمُّ النَّاسُ».

٢ - يُشترط لصحة الجزم بعد النهي أن يصحّ دخول (إن) الشرطية عليه، نحو: «لَا تَدُنْ مِنَ الشَّرِّ تَسَلَّمْ»، إذ يصحّ أن تقول: «إِلَّا تَدُنْ مِنَ الشَّرِّ تَسَلَّمْ». فإن لم يصلح دخول إن عليه، وجب رفع الفعل بعده، نحو: «لَا تَدُنْ مِنَ الشَّرِّ تَهْلِكْ». برفع تهلك، إذ لا يصحّ أن تقول: «إِلَّا تَدُنْ مِنَ الشَّرِّ تَهْلِكْ»، لفساد المعنى المقصود؛ وأجاز ذلك الكسائي.

٣ - لا يُجزمُ الفعل بعد الطلب إلا إذا قصدَ الجزاء. بأن يُقصدَ بيان أن الفعل مسبب عما

قبله، كما أن جزاء الشرط مُسَبَّبٌ عن الشرط. فإن لم يُقصد ذلك، وجب الرفعُ إذ ليس هناك شرطٌ مُقَدَّرٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَكْبِرُوا﴾ [المدرثر: ٦]^(١)، وقوله: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرْبُؤُنِي﴾ [مريم: ٥، ٦] وقوله: ﴿فَأَضْرِبْ لَمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾ [ط: ٧٧]. وقوله: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِكُمْ سَدَقَةً تَطْهَرُوهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]^(٢).

٤ - إذا سقطت فاء السببية التي يُنصَبُ المضارعُ بعدها، وكانت مسبوقة بما يدلُّ على الطلب، يُجزمُ المضارعُ إن قُصدَ بقاء ارتباطه بما قبله ارتباطاً المُسَبَّب، كما مرَّ. فإن أسقطت الفاء من قولك: «جنتي فأكرمك» جزمَ ما بعدها، فقلت: «جنتي أكرمك».

وقد أوضحنا هذا وما قبله، من قبل، في الكلام على: «فاء السببية».

إعراب الشرط والجواب

الشرطُ والجوابُ يكونانِ مضارعين، وماضيين، ويكون الأولُ ماضياً والثاني مضارعاً. والأولُ مضارعاً والثاني ماضياً، وهو قليلٌ، ويكون الأولُ مضارعاً أو ماضياً، والثاني جملةً مُفترنة بالفاء أو بإذا.

فإن كانا مضارعين، وجب جزؤهما، نحو: ﴿إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مِمَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨] ورفع الجواب ضعيفٌ كقوله:

فَقُلْتُ تَحَمَّلْ فَوْقَ طَرَوْكِ، إِنَّهَا مُطَبَّعَةٌ، مَنْ يَأْتِهَا لَا يَضِيرُهَا
وعليه قراءة بعضهم: ﴿أَيُّنَا تَكُونُوا يَدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨] بالرفع.

وإن كان الأولُ ماضياً، أو مضارعاً مسبوقةً بلم، والثاني مضارعاً، جاز في الجوابِ الجزمُ والرفع. فإن رفعتَ كانت جملته في محل جزم، على أنها جواب الشرط. والجزمُ أحسنُ، والرفعُ حسنٌ. ومن الجزمِ قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا قُلُوبٌ إِلَيْهِمْ أُعْطَاهُمْ﴾ [هود: ١٥]. ومن الرفعِ قول الشاعر:

وإن أتاه خليلٌ يوماً منسقباً^(٥) يقول لا غائبٌ مالي ولا حرم
ونقول في المضارع المسبوقِ بلم: «إن لم تغم أقم وإن لم تغم أقوم»، بجزم الجواب ورفع.

(١) جملة «تستكبر» في موضع الحال من فاعل «تمنن».

(٢) جملة «يرثني» في موضع نصب، على أنها صفة لولياً.

(٣) جملة لا «تخاف» في موضع الحال من فاعل «اضرب» ويجوز أن تكون استئنافية فلا محل لها من الإعراب.

(٤) جملة «تطهرهم» في موضع نصب على أنها نعت لصدقة.

(٥) المنسقب: الجوع.

وإن كان الأول مضارعاً والثاني ماضياً (وذلك قليلٌ وليس خاصاً بالضرورة، كما زعمه بعضهم)، وجب جزم الأول، كحديث: «من يَظُم ليلةَ القلْبِ إيماناً واحتساباً، عُفِرَ له ما تقدَّمَ من ذنبه». ومنه قول الشاعر:

إِنْ يَسْمَعُوا سُبَّةً^(١) طاروا بها فَرَحاً، عَنِّي، وما يَسْمَعُوا من صالحٍ دَفَنُوا
وإن وقع الماضي شرطاً أو جواباً، جُزِمَ محلاً نحو: «إِنْ أَمْسَتْ أَمْسَتْ لِأَنْتُمْ كَرَمًا»^(٢)
[الإسراء: ٧].

وإن كان الجواب مضارعاً مقترناً بالفاء، نحو: «وَمَنْ عَادَ يَنْتَهِبْهُمُ اللَّهُ يَنْتَهِبْهُ» [المائدة: ٩٥]، امتنع جزمه، لأنَّ العربَ التزمت رفعه بعدها. وتكونُ جملة في محلِّ جزم، على أنها جواب الشرط.

وإن كان الجوابُ جملةً مقترنة بالفاء أو (إذا)، كانت الجملة في محلِّ جزم، على أنها جوابُ الشرط، نحو: «إِنْ كَسَبْتُمْ حُرْمًا فَقَدْ حَبَّطْنَا عَنْكُمْ كَسَبَكُمْ» [الأنفال: ٩]، ونحو: «وَلَنْ نُجِيبَهُمْ حَسَبَهُ مِمَّا قَدَّمْتُمُ لَهُمْ إِنْ هُمْ يَقْتُلُونَ» [الروم: ٣٦].

فوائد

إذا وقع فعلٌ مقرونٌ بالواو أو الفاء (وزاد بعضهم أو وثم) بعد جواب شرط جازم، جاز فيه الجزم، بالعطف على الجواب. وجاز فيه الرفع على أنه جملةٌ مستأنفة. وجازَ النصبُ بأنَّ مقدَّرةً وجوباً، وهو قليلٌ. وقد قرئت الآية: «وإِنْ يُدْرَأْ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوُا يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَعْلَمُ لِمَنْ يَشَاءُ» [البقرة: ٢٨٤] بجزم (يعفِرُ) في قراءة غيرِ عاصمٍ من السبعة، ويرفعه في قراءته، وبالنصب لابنِ عباسٍ سُذُوذًا. ومن النصب قول الشاعر:

مَتَى مَا تَلَقَّنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفُ رَوَائِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا^(٣)

١ - إذا وقع الفعلُ المقرونُ بالواو أو الفاء بين فعل الشرط وجوابه، جاز فيه الجزم وهو الأكثرُ، وجاز النصب، وامتنع الرفع نحو: «إِنْ تَسْتَقِمْ وَتَجْتَهِدْ أَكْرَمُكَ»، بجزم (تجتهدُ)، عطفاً على تَسْتَقِمُ، وينصبه بأنَّ مقدَّرةً وجوباً. وإنما امتنع الرفعُ لأنه يقتضي الاستئناف قبل تمام جملة الشرط والجواب، لأنَّ الفعلَ متوسط بينهما. وذلك ممنوعٌ، لأنه لا معنى للاستئناف حينئذٍ. ومن النصب قول الشاعر:

وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا، وَيَخْضَعْ، نُؤْوِوْ وَلَا يَخْشَ ظُلْمًا، مَا أَقَامَ، وَلَا هَضْمًا
وقول الآخر:

(١) السبة: العار، يقال: «هذا سبة على فلان» أي هو عار يسب به، ورجل سبه: يسبه الناس.

(٢) تستطار منصوب بأن مقدرة وجوباً، وقد سبق شرح هذا البيت في الجوازم.

وَمَنْ لَا يُقَدِّمُ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً فَيُثْبِتْهَا فِي مُنْتَوَى الْأَرْضِ، يَزَلْجِي

٢ - إن وقع فعلٌ مجردٌ من العاطف بعد فعل الشرط، ولم يقصد به الجواب، أو وقع بعد تمام الشرط والجواب، جاز جزؤه، على أنه بدلٌ مما قبله. وجاز رفعه، على أنه جملةٌ في موضع الحال من فاعل ما قبله. فمن الجزم بعد فعل الشرط قول الشاعر:

متى تأتينا نُلِمِّمُ بنا في ديارنا نَجِدُ حَطْباً جَزْلاً وناراً تَأْجِجاً^(١)
ومن الرفع بعده قول الآخر:

متى تأتته تغشوا إلى ضَوْءِ نارو نَجِدُ حَئِيرَ نارٍ، عندها خيرٌ موقِدٍ^(٢)

ومن الجزم والرفع، بعد تمام الشرط والجواب، قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الضَّعْفُ﴾ [الفرقان: ٦٨، ٦٩]. وقد قرئ «يُضَاعَفُ»، بالجزم على أنه بدلٌ من «يَلْقَى». وبالرفع على أنه جملةٌ حاليةٌ من فاعل «يَلْقَى»، أو على أنه جملةٌ مستأنفةٌ.

أعراب أدوات الشرط

أدوات الشرط: منها ما هو حرفٌ، وهما: «إِنْ وإِذَا» (على خلافٍ في «إِذَا» كما تقدّم). ومنها ما هو اسمٌ مُبَهَمٌ تضمّن معنى الشرط، وهي: «مَنْ وما ومهما وأَيُّ وكيفما» ومنها ما هو ظرفٌ زمانٍ تضمّن معنى الشرط، وهي: «أَيْنَ وأنى وأَيَّانَ ومتى وإِذًا». ومنها ما هو ظرفٌ مكانٍ تضمّن معنى الشرط، وهي: «حيثما».

فما دلّ على زمانٍ أو مكانٍ، فهو منصوب محلاً على أنه مفعولٌ فيه لفعل الشرط.

و«مَنْ وما ومهما» إن كان فعلُ الشرط يطلبُ مفعولاً به، فهي منصوبةٌ محلاً على أنها مفعولٌ به له، نحو: «ما تُحْصَلُ في الصُّغْرِ يَنْفَعُكَ في الكِبَرِ. من تُجاوِزُ فأحْسِنُ إليه. مهما تفعلُ تُسأل عنه». وإن كان لازماً أو متعدياً استوفى مفعولُه، فهي مرفوعةٌ محلاً على أنها مبتدأ، وجملةُ الشرط خبره، نحو: «ما يجيء به القدر، فلا مفرٌّ منه. من يجِدُ يجدُ، مهما ينزل بك من خطبٍ فاحتمله. ما تفعله تلقه. مَنْ تلقه فسلم عليه. مهما تفعلوه تجدوه».

(١) تلمس: بدل من تأت مجزوم، والإمام أن تأتي القوم، فتنزل بهم وتزورهم زيارة خفيفة والحطب الجزل: الغليظ. وناره تثبت طويلاً، ويجوز أن تكون الألف في تأججا ضمير الاثنين فيعود على الحطب والنار، وأن تكون زائدة للإطلاق، فالضمير المستتر يعود على الحطب أو النار، إذ قد تذكر النار على قلة وعلى هذا فيكون الفعل ماضياً، وقيل أصله تأجج فهو مضارع والألف مبذلة من نون التوكيد الخفيف شذوذاً، لأن نون التوكيد لا تلحق المضارع إلا بأحد أربعة استوفيناها في الجزء الأول من هذا الكتاب، وتراها موجزة في الكلام على أحرف التأكيد في الجزء الثالث.

(٢) سبق شرحه في الكلام على «متى».

و«كيفما»: تكونُ في موضع نصبٍ على الحال من فاعل الشرط، نحو: «كيفما تكُنْ يكنُ أبناؤُكَ».

و«أي» تكون بحسبِ ما تُضافُ إليه، فإن أُضيفت إلى زمانٍ أو مكان، كانت مفعولاً فيه، نحو: «أيُّ يومٍ تذهبُ أذهبِ». «أيُّ بلدٍ تسكنُ أسكنِ» وإن أُضيفت إلى مصدرٍ كانت مفعولاً مُطلقاً، نحو: «أيُّ إكرامٍ تُكرِمُ أكرِمِ» وإن أُضيفت إلى غير الطرف والمصدر، فحكمها حكمُ «من وما ومهما»، فتكونُ مفعولاً به في نحو: «أيُّ كتابٍ تقرأُ تَسْتَفِدْ». ومبتدأ في نحو: «أيُّ رجلٍ يَجِدُ يَسُدْ. أيُّ رجلٍ يخدمُ أمتهُ تخدمُهُ».

وكلُّ أدوات الشرط مبنية، إلا «أيًا» فهي معرفةٌ بالحركات الثلاث، مُلازمةٌ للإضافة إلى المفرد، كما رأيت.

إعراب الأسماء وبنائها

وفيه ثلاثة فصول:

١ - المعرب والمبني من الأسماء

الأسماء كلها مُعَرَّبَةٌ إِلَّا قَلِيلاً مِنْهَا.

وَيُعَرَّبُ الاسمُ إِذَا سَلِمَ مِنْ شَبَهِ الحَرْفِ. وَيُبنى إِذَا أَشْبَهَهُ فِي الرُّضْعِ أَوْ المَعْنَى، أَوْ الِافتقَارِ، أَوْ الِاسْتِعْمَالِ.

فالشَّبَةُ عَلَى أَرْبَعَةٍ أَضْرُبٍ:

الأوَّلُ: الشَّبَةُ الرُّضْعِيَّةُ. بَأَن يَكُونُ الاسمُ مَوْضوعاً عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، كالتَّاءِ مِنْ «كَتَبْتُ»، أَوْ عَلَى حَرْفَيْنِ، ك: نَا مِنْ «كَتَبْنَا».

(فالضَّمائِرُ بَنِيَتْ لِأَنَّهَا أَشْبَهَتْ الحَرْفَ فِي الرُّضْعِ، لِأَنَّ أَكثَرَهَا مَوْضوعٌ عَلَى حَرْفٍ أَوْ حَرْفَيْنِ. وَمَا كَانَ مِنْهَا مَوْضوعاً عَلَى أَكثَرِ، فإِنَّمَا بَنِيَ حَملاً عَلَى أَخَوَاتِهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ أَقْلَ مَا يَبْنِي مِنْهُ الاسمُ ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ، فَمَا وَرَدَ مِنَ الأَسْمَاءِ عَلَى أَقْلٍ مِنْ ذَلِكَ، كَانَ مَبْنِياً لِشَبَهِهِ الحَرْفَ فِي الرُّضْعِ. وَأَمَّا نَحْوُ: «يَدٌ وَدَمٌ»، فَهُوَ مَعْرَبٌ. لِأَنَّهُ فِي الأَصْلِ ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ: «دَمَوٌ وَيَدِي».)

الثَّانِي: الشَّبَةُ المَعْنَوِيَّةُ. بَأَن يُشَبَّهُ الاسمُ الحَرْفَ فِي مَعْنَاهِ. وَهُوَ قَسَمَانِ: أَحَدُهُمَا مَا أَشْبَهَ حَرْفاً مَوْجُوداً، كَأَسْمَاءِ الشَّرْطِ وَأَسْمَاءِ الِاسْتِفْهَامِ. وَالأُخْرَى مَا أَشْبَهَ حَرْفاً غَيْرَ مَوْجُودٍ، حَقُّهُ أَنْ يَوْضَعَ فَلَمْ يَوْضَعْ، كَأَسْمَاءِ الإِشَارَةِ.

(فهذه الأسماء بنيت لتضمنها معاني الحروف، لأن ما تحمله من المعنى حقه أن يؤدي بالحرف. فأسماء الشرط أشبهت حرف الشرط، وهو «إن» وأسماء الاستفهام أشبهت حرف الاستفهام، وهو الهمزة، وأسماء الإشارة أشبهت حرفاً غير موجود. فبنيت لتضمنها معنى حرف كان ينبغي أن يوضع فلم يضعوه. وذلك لأن الإشارة، من المعاني التي حقها أن تؤدي بالحرف، غير أنهم لم يضعوا حرفاً للإشارة، كما وضعوا للتمني «ليت»، وللترجي «علل»، وللإستفهام «الهمزة وهل»، وللشرط «إن».)

الثالث: الشبه الافتقاريُّ الملازمُ: بَأَن يَحْتَاجُ إِلَى مَا بَعْدَهُ احتياجاً دائماً، لِيُتِمَّ مَعْنَاهُ. وَذَلِكَ كالأسماء الموصولة وبعض الظروف الملازمة للإضافة إلى الجملة.

(فالاسماء الموصولة بنيت لافتقارها في جميع أحوالها إلى الصلة التي تتم معناها، كما يفتقر الحرف إلى ما بعده ليظهر معناه، والظروف الملازمة للإضافة إلى الجملة، كحيث وإذا ومنذ ظرفيتين، إنما بنيت لافتقارها إلى جملة تضاف إليها افتقار الحرف إلى ما بعده).

الرابع: الشبّه الاستعمالي. وهو نوعان: نوع يشبه الحرف العامل في الاستعمال، كأسماء الأفعال، فهي تُستعمل مؤثرة غير متأثرة، لأنها تعمل عمل الفعل «ولا يعمل فيها غيرها، فهي كحروف الجر وغيرها من الحروف العوامل تُؤثر في غيرها ولا يُؤثر غيرها فيها. ونوع يشبه الحرف العاطل، (أي: غير العامل) في الاستعمال، من حيث إنه مثله لا يُؤثر ولا يتأثر، كأسماء الأصوات، فهي كحرفي الاستفهام وحروف التنبيه والتحضيض وغيرها من الحروف العاطل، لا تعمل في غيرها، ولا يعمل غيرها فيها.

٢ - الأسماء المبنية

الأصل في الأسماء الإعراب، وإنما يُبنى منها ما أشبه الحرف كما قَدّمنا، وهو الفاظ محصورة.

والأسماء المبنية على نوعين: نوع يُلازم البناء، ونوع يُبنى في بعض الأحوال.

الفلازم للبناء من الأسماء

مما يلازم البناء من الأسماء الضمانرُ وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، وأسماء الكناية، وأسماء الأفعال، وأسماء الأصوات^(١).

ومنه «لَدَى وَلَدُنْ وَالآنَ وَأَمْسٍ وَقَطْ وَعَوْضُ». من الظروف.

و«قَطْ» ظرفٌ للزمان الماضي على سبيل الاستفراق. و«عَوْضُ» ظرفٌ للزمان المستقبل كذلك، فهو بمعنى «أبدًا»، تقول «ما فعلتُ قَطْ، ولا أفعلهُ عَوْضُ» أي لا أفعلهُ أبدًا.

ومنه الظروف الملازمة للإضافة إلى الجملة، كحيثُ وإذ وإذا ومد ومُنذُ، إن جُعلا ظرفين.

فحيثُ، ملازمةٌ للإضافة إلى الجملة، فإن أتى بعدها مفرّدٌ رفع على أنه مبتدأ ونوي خبره، نحو: «لا تجلس إلا حيثُ العلمُ» أي: حيثُ العلمُ موجودٌ.

و«مُنذُ ومنذُ»: معناهما إما ابتداء المدّة، نحو: «ما رأيتك مُنذُ يومِ الجمعة»، وإما جميعها،

نحو: «ما رأيتك منذُ يومان». والاسم بعدهما مرفوعٌ على أنه فاعلٌ لفعل محذوف، والتقدير: «مُنذُ

(١) قد سبق الكلام عليها كلها في الجزء الأول من هذا الكتاب، فراجعها، أما أسماء الشرط فقد مرّ بك شرحها في هذا الجزء.

كان يوم الجمعة، ومنذ كان يومان» (وكان هنا تأمة لا ناقصة). فإن جَرَرَت بهما كانا حرفي جرّ، وليس بظرفين.

و«إذ» ظرف لما مضى من الزمان «وإذا»: ظرف للمستقبل منه. وهما مضافان أبداً إلى الجُمْل، إلا أنّ «إذ» تُضاف إلى كلتا الجملتين، و«إذا» لا تُضاف إلى الجملة الفعلية.

ومنه المركَّبُ المزجي، الذي تضمّن ثانيه معنى حرف العطف، أو كان مختوماً بكلمة «وَيْه». فالأول: كأحد عَشَرَ إلى تسعة عَشَرَ، إلا اثني عَشَرَ، ونحو: «وَقَعُوا فِي حَيْصٍ بَيْصٍ»^(١)، وهو جاري بَيْتَ بَيْتٍ، والأمرُ بَيْنَ بَيْنٍ، وأتيت صباح مساء وتفرّق العدو شَذَرًا مَذَرًا. وهو مبنّي على فتح الجزيةين. والثاني: نحو: «جاء سيّويه، ومررتُ بسيّويه».

وحرفُ التعريفِ والإضافة لا يُخلانَ بيناءِ العدد المركب. كالأحد عشرَ وخمسة عَشَرَ.

(وما لم يكن منه متضمناً معنى حرف العطف، ولا مختوماً بويه، كان جزؤه الثاني معرباً إعراب ما لا ينصرف، للعملية والتركيب المزجي. أما جزؤه الأول فيبنى على الفتح: كعلبك وحضرموت وبختنصر. ما لم يكن آخره ياء فيبنى على السكون. كمعديكرب. فإن ختم بويه كسيويه، بني جزؤه الأول على الفتح والثاني على الكسر، كما تقدم).

(وأما اثنا عشر فجزؤه الأول معرب إعراب المثنى. بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً وجزؤه الثاني مبني على الفتح أبداً، ولا محل له من الإعراب. فهو بمنزلة النون من المثنى).

ومنه ما كان على وزن «فَعَالٍ» علماً لأثنى. كحَذَامٍ ورقاشٍ أو شتماً لها. كباخباثٍ وبيا كذابٍ. وهو مبنّي على الكسر تشبيهاً له بما كان على هذا الوزن من أسماء الأفعال. كنزالي وحَذَارُ. وكما أشبهه في الوزن، أشبهه في العذل أيضاً: فخبابٌ: معدولةٌ عن خبيثةٍ، وكذابٌ: معدولةٌ عن كاذبةٍ، كما أنّ «نَزَالٍ» معدولة عن انزل، و«حَذَارٍ» عن احذُر. ونذرٌ أن يُستعمل ما كان على وزن «فَعَالٍ» في شتم الأثنى إلا مع النداء.

ما لا يُلزَمُ البناءُ من الأسماء

من الظروف ما لا يُلزَمُ البناء. فهو يُبنى في بعض الأحوال، ويُعرب في بعض. وذلك. كقَبْلَ وبعْدَ ودونَ وأوّلَ والجهاتِ السّت.

فما قُطِعَ منها عن الإضافة لفظاً، لا تقديراً (بحيث لا يُنسَى المضافُ إليه) بُنيَ على الضمّ، نحو: «يَلُو الأُسْرُ مِنْ قَبْلِ قَوْلِ بَدَأَ» [الروم: ٤٤] ونحو: «جلست أماماً، ورجعتُ إلى وراء».

(١) أي في حيرة واختلاط وشدة لا محيص لهم عنها ولا مفر، والحيص في الأصل: المدول والانحراف، يقال: «حاص عنه يحيص حيصاً وحيصاً وحيصاناً»: إذا عدل عنه وحاد، والبيص في الأصل: الشدة والضيّق، ومنه قول سعيد بن جبير: «انقلتم ظهره»، وجعلتم عليه الأرض حيص بيص» أي: ضيقتم عليه.

وما أُضِيْفَتْ مِنْهَا لَفْظًا، أَعْرَبَ، نَحْوُ: «جِئْتُ قَبْلَ ذَلِكَ، وَجَلَسْتُ أَمَامَ الْمِنْبَرِ».

وما عَرَبِيَ مِنْهَا عَنِ الْإِضَافَةِ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا (بِحَيْثُ يُنْسَى الْمِضَافُ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ لَا يَتَمَلَّقُ بِهِ غَرَضٌ مَخْصُوصٌ) أَعْرَبَ، نَحْوُ: «جِئْتُ قَبْلًا، وَفَعَلْتُ ذَلِكَ مِنْ بَعْدِ».

يَلْحَقُ بِهَذِهِ الظُّرُوفِ «حَسْبُ» عِنْدَ قَطْعِهِ عَنِ الْإِضَافَةِ نَحْوُ: «هَذَا حَسْبُ» أَي: «حَسْبِي»، بِمَعْنَى يَكْفِينِي. وَقَدْ تَزَادَ الْفَاءُ عَلَيْهِ تَزْيِينًا لِلْفِطْرِ، نَحْوُ: «الْكِتَابُ سَمِيرِي فَحَسْبُ» أَي: هُوَ يَكْفِينِي عَنْ غَيْرِهِ. وَهُوَ مَبْنِي عَلَى الضَّمِّ.

وَيَلْحَقُ بِهَا أَيْضًا «غَيْرُ» بَعْدَ النَّفْيِ، نَحْوُ: «فَعَلْتُ هَذَا لَا غَيْرُ»، أَوْ «لَيْسَ غَيْرُ» وَهِيَ مَبْنِيَةٌ عَلَى الضَّمِّ أَيْضًا.

٣ - أنواع إعراب الاسم

أنواع إعراب الاسم ثلاثة: رفع ونصب وجز: وعلامة الإعراب فيه إما حركة أو حرف. والأصل فيه أن يُعرف بالحركات.

المُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ مِنَ الْأَسْمَاءِ

المُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ مِنَ الْأَسْمَاءِ ثَلَاثَةٌ أَنْوَاعٍ: الْأِسْمُ الْمَفْرُودُ، وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ، وَجَمْعُ الْمُؤنَّثِ السَّالِمِ.

وهي تُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ، وَتَنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ، وَتَجْرُ بِالْكَسْرِ، إِلَّا جَمَعَ الْمُؤنَّثُ السَّالِمَ، فَيُنْصَبُ بِالْكَسْرِ بَدَلُ الْفَتْحَةِ نَحْوُ: «أَكْرَمْتُ الْفِتْيَانَ الْمُجْتَهِدِينَ» وَالْإِسْمُ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ، فَيُجْرُ بِالْفَتْحَةِ. بَدَلُ الْكَسْرِ، نَحْوُ: «مَا الْفَقِيرُ الْقَانِعُ بِأَفْضَلِ مِنَ الْغَنِيِّ الشَّاكِرِ».

والحركات تكون ظاهرة على آخر الاسم، إن كان صحيح الآخر، غير مضاف إلى ياء المتكلم، نحو: «الحق منصور».

فإن كان معتل الآخر بالألف، تُقَدَّرُ عَلَى آخِرِهِ الْحَرَكَاتُ الثَّلَاثُ لِلتَّعْذُرِ، نَحْوُ: «إِنَّ الْهَدْيَ مَنَى الْفَتَى».

وإن كان معتل الآخر بالياء تُقَدَّرُ عَلَى آخِرِهِ الضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ، نَحْوُ: «حَكَمَ الْقَاضِي عَلَى الْجَانِي» أَمَا الْفَتْحَةُ فَتَظْهَرُ عَلَى الْيَاءِ لِحَفَّتِهَا، نَحْوُ: «أَجَبِيوَا الدَّاعِيَ إِلَى الْخَيْرِ».

الاسم الذي لا ينصرف

الاسم الذي لا ينصرف (ويُسمى الممنوع من الصرف أيضاً): هو ما لا يجوز أن يلحقه تنوين ولا كسرة. كأحمد وعقوب وعطشان.

وهو على نوعين: نوع يُمنع لسبب واحد، ونوع يُمنع لسببين.

فالممنوع من الضرف لسبب واحد: كلُّ اسم كان في آخره ألفُ التانيث الممدودة: كصحراء وعذراء وزكرياء وأنصباة. أو اللُّهُ المقصورة. كجُبلى ويذكرى وجرحى. أو كان على وزن منتهى الجموع كساجدٍ ودراهمٍ ومصاييحٍ وعصافير.

(ولا يشترط فيما كان على وزن منتهى الجموع أن يكون جمعاً. بل كل اسم جاء على هذه الصيغة - وإن كان مفرداً - فهو ممنوع من الضرف: كسراويل^(١) وطباشير وشراجيل^(٢)).
والممنوع من الضرف لسببين إما عَلَّمٌ وإما صِفَةٌ.

العَلْمُ الممنوعُ من الضرف

ويمنع العَلْمُ من الضرف في سبعة مواضع:

١ - أن يكون علماً مؤنثاً. سواء أكان مؤنثاً بالتاء: كفاطمة وعزة وطلحة وحزمة، أم مؤنثاً معنوياً: كسعاد وزينب وسقَرٌ ولطى. إلا ما كان عربياً ثلاثياً ساكن الوسط، كدغد وهدن وجُمَل، فيجوز منعه وصرفه والأولى صرفه، إلا أن يكون منقولاً عن مُذكر، كأن تُسمي امرأة بقَيْسٍ أو سعد، فإنك تمنعه من الضرف وجوباً، وإن كان ساكن الوسط. فإن كان الثلاثي الساكن الوسط أعجباً، وجب منعه: كماءٌ وجورٌ وجُمصٌ وتُلخٌ ونيس^(٣) وروز^(٤).

وإذا سُميتَ مذكراً بنحو: «سعاد وزينب وعناق»^(٥) و«عقرب وعنكبوت» من الأسماء المؤنثة وضعاً، الزائدة على ثلاثة أحرف، منعه من الضرف، للعلمية والتانيث الأصلي. فإن كان على ثلاثة أحرف، كدعدي وعُنقِي، صرفته. وإن كان التانيث عارضاً، كدلالٍ وربابٍ وودادٍ، أعلماً لأنثى، منعتها من الضرف. فإن سُميتَ بها مذكراً صرفتها، لأنها في الأصل مذكَّرات. فالدلال والوداد: مصدران. والرباب: السحاب الأبيض، وبه سُميت المرأة^(٦). أما إن سُميتَ مذكراً بصفة من صفات المؤنث الخالية من التاء، فإنك تصرفه، كأن تسمي رجلاً: مُرضعاً أو مُتثماً^(٧). والكوفيون يمنعونه من الضرف.

(١) سراويل اسم مفرد مؤنث، وقد يذكر، ونقل ابن الحاجب أن من العرب من يصرفه، أنكر ابن مالك عليه ذلك، وجمعه «سراويلات»، وهو اسم أعجمي معرب وقيل بل هو عربي جمع سراويل وسراولة.

(٢) شراجيل: علم على رجل، فمن قال إنه عربي منعه من الضرف لكونه على وزن منتهى الجموع ومن قال إنه أعجمي منعه للعلمية والعجمة، منضمّاً إليها صيغة منتهى الجموع.

(٣) هذه الخمسة أسماء بلاد.

(٤) روز: اسم امرأة.

(٥) العناق، يفتح العين: الأنثى من أولاد المعز.

(٦) والرباب أيضاً: من آلات الطرب التي يضرب بها.

(٧) المتثم: من تجمع اثنين في بطن: يقال منه أتامت المرأة، والولدان توأمان وكل واحد منهما توأم الآخر.

وأسماء القبائل مؤنثة. ولك فيها وجهان: منعتها من الصرف، باعتبار أنها أعلام لمؤنثات، نحو: «رأيت تميم»، تعني القبيلة، ولك صرفها، باعتبار أن هناك مضافاً محذوفاً نحو: «رأيت تميماً». تعني بني تميم. فحذفت المضاف وأقمت المضاف إليه مقامه فإن قلت: «جاء بنو تميم» صرفت تميماً قولاً واحداً. لأنك تعني بتميم أبا القبيلة لا القبيلة نفسها.

وما سُمِّيَ به مملٌ يُجمع بالالف والتاء: ككَرَفَاتٍ وَأذْرَعَاتٍ جاز منعه من الصرف، وجاز صرفه وإعرابه كأصله، وهو الألفصح.

وما كان على وزن «فعال» علماً لمؤنث، كحذام وقطام ورقاش ونوار فأهل الحجاز يبنونه على الكسر، في جميع أحواله فيقولون: قَالَتْ حَذَامٌ، وسمعت حذام، ووعيت قول حذام. قال الشاعر:

إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ
وبنو تميم يمتنعونه من الصرف للعلمية والتأنيث، فيقولون: «قالت حذام، وسمعت حذام، ووعيت قول حذام».

(ومن العلماء من يمنعه للعلمية والعدل، باعتبار عدل هذه الأسماء عن حاذمة وفاطمة وراقشة ونائرة، ومنعها للعلمية والتأنيث أولى).

٢ - أن يكون علماً أعجمياً زائداً على ثلاثة أحرف: كإبراهيم وأنطون وإنما يُمنع إذا كانت علميته في لفته. فإن كان في لفته اسم جنس، كلجام وفزند ونحوهما مما يُستعمل في لفته علماً، يصرف إن سميت به.

وما كان منه على ثلاثة أحرف صرف، سواء أكان مُحركاً الوَسط، نحو لَمَكٍ^(١)، أم ساكناً، كَنُوحٍ وِجُولٍ وِجَاكٍ.

(وقيل: ما كان محرك الوسط يمنع، وما كان ساكنه يصرف، وقيل: ما كان ساكنه يصرف ويمنع. وليس بشيء: والصرف في كل ذلك هو ما اعتمده المحققون من النحاة).

٣ - أن يكون علماً موازناً للفعل. ولا فرق بين أن يكون منقولاً عن فعل، كَيْشْكُرَ وَيَزِيدَ وِشْمَرٌ^(٢). أو عن اسم على وزنه، كذُبُلٍ^(٣) وإِسْتَبْرَقَ وَأَسْعَدَ، مُسَمًى بها.

والمعتبر في المنع إنما هو الوزن المختص بالفعل، أو الغالب فيه. أمَّا الوزنُ الغالبُ في الاسم، الكثيرُ فيه، فلا يُعتبر، وإن شاركه فيه الفعل. وذلك: كأن يكون على وزن «فعل»: كَحَسَنِ

(١) لمك: هو ابن متوشلح بن نوح.

(٢) شمر: اسم فرس واسم قبيلة.

(٣) ذبل: اسم قبيلة منها أبو الأسود الدؤلي، والدؤل في الأصل: ابن آوى، والذنب، ودوية تشبه ابن عرس.

ورجب. أو «فعل»: كَكْتَبِ وَخَصِر. أو «فعل»: كَمَضِد. أو «فاعل» كصالح. أو «فعلل»: كجعفر. فإن سميت بما كان على هذه الأوزان انصرف.

والمراد بالوزن التخص بالفاعل: أن يكون لا نظير له في الأسماء العربية وإن وجد فهو نادر لا يعياً به. فمثل «ذئب» هو على صيغة الماضي المجهول. لكنه نادر في الأسماء. فلم تمنع ندرته أن يكون هذا الوزن من خصائص الفعل: ويندرج فيه ما جاء على صيغة الماضي الثلاثي المجهول، الذي لم يعمل ولم يدغم^(١): كذئب وكان تسمى رجلاً «كتب»، وكل صيغ الأفعال المزيد فيها^(٢)، معلومة ومجهولة. إلا ما جاء على وزن الأمر من صيغة «فاعل يفاعل»: كصالح، علماً. فإنه على وزن «صالح» فعل أمر^(٣). فما جاء من الأعلام على وزن مختص بالفاعل، منعت من الصرف.

والمراد بالوزن الذي يغلب في الفعل: أن يكون في الأفعال أكثر منه في الأسماء. فغلبته في الفعل جعلته أحق به من الاسم وأولى. ويندرج فيه ما جاء على صيغة الأمر من الثلاثي المجرد. كان تسمى رجلاً «إميد»^(٤) أو «إصيح» أو «أبلم»^(٥). فإنها موازنة لقولك: «اجلس وافتح وانصر» وما كان على صيغة المضارع المعلوم من الثلاثي المجرد، مما أوله حرف زائد من أحرف المضارعة مثل: «أحمد ويشكر وتغلب» أعلاماً فما جاء من الأعلام على وزن يغلب في الفعل، منعت من الصرف أيضاً.

فائدة

١ - إن ما جاء على وزن الفعل، مما سميت به ثلاثة أنواع: نوع منقول عن اسم: كذئب واستبرق. ونوع منقول عن صفة: كأحمر وأزرق. ونوع منقول عن فعل: كيشكر ويزيد. وكلاً يشترط في منعها من الصرف أن تكون على وزن يختص بالفعل أو يغلب فيه، كما تقدم، ومن العلماء كعيسى بن عمر - شيخ الخليل وسيبويه - ومن تابعه، من يمنع العلم المنقول عن فعل مطلقاً، وإن جاء على ما يغلب في الأسماء. كان تسمى رجلاً: «كتب»، أو حمداً أو ظرفاً أو

(١) فإن أعل، كان تسمى رجلاً بقيل مجهول «قال»، أو ادغم كأن تسمى رجلاً برد، مجهول «رد» صرفتهما على أرجح أقوال النحاة، لفقد الوزن بالإعلال أو الإدغام، فصارا إلى الأوزان التي تغلب على الأسماء.

(٢) أما الصيغ المجردة عن الزيادة، فمنها ما يغلب في الفعل، ومنها ما يغلب في الاسم، كما سيأتي.

(٣) وزن «فاعل» بكسر العين، من الوزن الكثير في الأسماء الغالب فيها، لذلك تنصرف الأعلام التي جاءت على هذا الوزن.

(٤) الأئمد، بكسر الهمزة وسكون الراء وكسر الميم: حجر الكحل.

(٥) الأيلم، بضم الهمزة وسكون الباء وضم اللام: بقلة لها قرون كالباقلي، وورق شجرة تسمى «البقل»، بضم فسكون.

حوقل». ويصرف ما عداه من المنقول عن اسم: كرجب أو عن صفة: كحسن. وما قوله ببعيد من الصواب. وإن خالفه الجمهور. وفي مقدمتهم تلميذه سيويه. لأن النقل عن الفعل ليس كالنقل عن اسم أو صفة. فهو قوة له في منعه من الصرف.

٢ - العلم المنقول عن فعل، يجوز أن تعامله معاملة الأسماء الممنوعة من الصرف فترفعه بالضمّة، وتنصبه وتجره بالفتحة. ويجوز أن تعامله معاملة الجملة المحكية. فإن رُوِيَ في أصل النقل. أنه منقول من الفعل مجرداً عن ضميره، يعرب إعراب ما لا ينصرف، وهذا هو الأكثر في الأفعال المنقولة. فتقول: «جاء يشكر وشمر، ورأيت يشكر وشمر، ومررت يشكر وشمر». وإن كان مراعى فيه أنه منقول عن الجملة. أي عن الفعل مضمرّاً فيه الفاعل، يعرب إعراب الجملة المحكية^(١) فتبقيه على حاله من الحركة أو السكون، رفعاً ونصباً وجراً. لأنه نقل عن جملة محكية. فيحكى على ما كان عليه. فإن سميت رجلاً «يكتب أو استخراج»، باعتبار أن كل واحد منهما جملة مشتملة على فعل وفاعل مضمر، قلت: جاء يكتب واستخرج» ورأيت يكتب واستخرج، ومررت يكتب واستخرج».

وعليه قوله:

نبئت أخوالي، بنسي تزيّدُ ظلماً علينا لهم فديد^(٢)

وهذا يجري مع المنقول عن فعل يغلب وزنه في الأسماء قولاً واحداً. لأن إعرابه إعراب المحكي، لا إعراب ما لا ينصرف. وعليه فتقول فيمن سميت: كتب، منقولاً إلى العلمية مع ضميره، «جاء كتب، ورأيت كتب، ومررت بكتب».

٣ - ما كان مبدوءاً بهزمة وصل: من الأفعال التي سميت بها، فإنك تقطع همزته بعد نقله إلى العلمية. لأنه يلتحق بنظائره من الأسماء بعد التسمية به. فإن سميت بانصرف واستخرج ونحوهما، قلت: «جاء إنطلق وإستخرج»، بقطع الهزمة. أما الأسماء المسمى بها، كانطلاق واستخراج، فلا تقطع همزتها بعد التسمية بها، بل تبقى على حالها. لأن نظيرها من الأسماء همزته موصولة.

(١) راجع إعراب المحكي في أوائل الجزء الأول من هذا الكتاب.

(٢) نبئت ماضٍ مجهول، ونبأ من الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل، كما علمت في الجزء الأول. والنائب نائب الفاعل، وهو مفعوله الأول، وأخوالي: مفعوله الثاني، وبني بدل منه مفعوله الثالث جملة «لهم فديد» من المبتدأ والخبر، أي: نبئت أخوالي لهم فديد، وعلينا: متعلق بالخبر، وظلماً: مصدر في موضع الحال، لأنه مؤول بظالمين، والفديد: الصوت والصراخ والجلبة. يقال: فد يغد فديداً: إذا صوت، ورجل فداد: شديد الصوت، وتزيد هذا: هو تزيّد بن حلوان، أو قبيلة معروفة تنسب إليها البرود التزيدية، وهو بالناء المنقوطة من فوق، هذا ما صوبه ابن عبيش في شرح المفصل، والنحاة يروونه بالياء المثناة من تحت.

٤ - أن يكون^(١) علماً مُركباً تركيب مزج، غير مختوم بوي^(٢) كـ «كَيْبَلِكٌ وَحَضْرَمَوْتُ وَمَعْدِي كَرِبٌ وَقَالِي قَلَا».

٥ - أن يكون علماً مزيداً فيه الألف والنون: كـ «كُثْمَانٌ وَعِمْرَانٌ وَعَظْفَانٌ».

٦ - أن يكون علماً معدولاً: بأن يكون على وزن «فَعَلٌ». فيُقَدَّرُ معدولاً على وزن «فاعلٍ». وذلك كـ «عُمَرَ وَزُفَرَ وَرُحْلَ وَتُعَلَّ». وهي معدولة عن عامرٍ وزافرٍ وزاحلٍ وثاعلٍ.

وهذا العدل تقديري لا حقيقي. وذلك إن النحاة وجدوا الأعلام التي على وزن «فعل» غير منصرفة، وليس فيها إلا العلمية. وهي لا تكفي وحدها في منع الصرف فقدروا أنها معدولة عن وزن «فاعل»، لأن صيغة «فعل» وردت كثيراً محولة عن وزن فاعل: كـ «كُفِّرَ وَتُسَّقَ بِمَعْنَى غَادِرٍ وَفَاسِقٍ».

وما سُيِّعَ منصرفاً، مما كان على هذا الوزن، كأدبٍ، لم يُحْكَمْ بعديله.

وقد أحصى النحاة ما سُيِّعَ من ذلك غيرَ مُنْصَرَفٍ فكان خمسة عشرَ علماً. وهي: «عُمَرَ وَزُفَرَ وَرُحْلَ وَتُعَلَّ وَجُشْمَ وَجُمَحَ وَفُرْحَ وَدُلْفَ وَعُصْمَ وَجُحَى وَبُلْعَ وَمُضَرَ وَهَيْلَ وَهَذَلَّ وَتُقْتَمَ» وعدّها السيوطي في «معجم الهوامع» أربعة عشر، بإسقاط «هذَلَّ».

ويُلْحَقُ بها «جُمَعُ وَكُنَّعَ وَبُضَعُ وَبَتَّعَ». وهي أسماء يؤكَّدُ بها الجمع المؤنث، نحو: «جاءت النساءُ جُمَعُ وَكُنَّعُ وَبُضَعُ وَبَتَّعَ» أي: جميعهنَّ، «وَأَرَأَيْتَهُنَّ جُمَعُ وَكُنَّعُ وَبُضَعُ وَبَتَّعَ» و«مررتُ بهنَّ جُمَعُ وَكُنَّعُ وَبُضَعُ وَبَتَّعَ». فهي منوعةٌ من الصرفِ للتعريفِ وللعدلِ.

(أما كونها معرفة، فبدليل أنها تؤكد بها المعرفة. كما رأيت. وتعريفها هو بالإضافة المقدرة إلى ضمير المؤكَّد، إذ التقدير «جاء النساءُ جميعهنَّ». وأما كونها معدولة، فلأن مفردهما جمعاء وكنعاء وبضعاء وبتعاء. فحقها أن تجمع على «جمعاءات وكنعاءات والنخ». لأن ما كان على وزن «فعلاء» اسماً، فحقه أن يجمع على «فعلاءات»: كـ «صحراء وصحراوات. ولكنهم عدلوا بها عن «فعلاءات» إلى «فعل».)

ومما جاء غير مصروفٍ للتعريفِ والعدلِ، «سَحَرَ» مجرداً من الألف واللام والإضافة مُراداً به سَحَرٌ يومٍ بعينه. وإن كان كذلك فلا يكونُ إلَّا ظرفاً: كـ «جئتُ يومَ الجُمُعَةِ سَحَرَ».

(أما كونه معرفة، فلأنه أريد به معين. وأما كونه معدولاً، فإنه معدول عن «السحر» بالألف واللام. فإن التقدير «جئت يوم الجمعة السحر».)

٧ - أن يكون علماً مزيداً في آخره ألف للإلحاق: كـ «كَارِطَى وَذِفْرَى، إِذَا سَمِيَتْ بِهَا. وَأَلْفُهَا

(١) أي: الرابع من المواضع السبعة التي يمنع العلم فيها من الصرف.

(٢) فإن ختم بها كان مبنياً على الكسر، كما سبق بالكلام على الأسماء المبنية.

زائدة لإلحاق وزنهما بجمعفر .

الصفة الممنوعة من الصرف

تمنع الصفة من الصرف في ثلاثة مواضع :

١ - أن تكون صفةً أصليةً على وزن «أفعل» : كاحمرَ وأفضل .

ويشترط فيها ألا تُؤنثَ بالتاء، فإن أنثت بها لم تمنع كأرملٍ، فإن مؤنثه أرملةٌ . والأرملُ الفقير .

(فإن كانت الوصفية عارضة لاسم على وزن «أفعل» لم تمنع من الصرف . وذلك كأربع وأرنب في قولك : «مررت بنساء أربع ورجل أرنب» . فأربع في الأصل اسم للعدد، ثم وصف به، فكأنك قلت : بنساء معدودات بأربع . وأرنب للحيوان المعروف . ثم أريد به معنى الجبان والذليل، فالوصف بهما عارض، ومن ثم لم يؤثر في منعهما من الصرف).

وإن كانت الاسمية عارضة للصفة لم يضر عروضها، فبقى ممنوعة من الصرف - كما لم يضر عروض الوصفية للاسم، فيبقى منصرفاً . وذلك كأدهم - للقيد، وأسود - للحمية، وأرقم - للحمية المنقطة، وأبطح - للمسيل فيه دقيق الحصى، وأجرع - للرملة المستوية لا تنبت شيئاً . فهي ممنوعة من الصرف، وإن استعملت استعمال الأسماء، لأنها صفات، فلم يلتفتوا إلى ما طرأ عليها من الاسمية، كما لم يلتفتوا إلى ما طرأ عليها على ما سبق من الوصفية وبعضهم يعتد باسميتها الحاضرة فيصرفها وأما «أجدل» - للصقر، و«أخيل» - لطائر ذي خيلان^(١)، و«أفمي» للحمية، فهي منصرفة في لغة الأكثر . لأنها أسماء في الأصل والحال . وبعضهم يمنعها من الصرف لامحاً فيها معنى الصفة . وهي القوة في أجدل . والتلون في أخيل، والإيذاء في أفمي .

وعليه قول الشاعر :

كأن المُقِيليين، حين لقيتهم، فراخ القطا لاقين أجدل بازيبا
وقول الآخر :

فريسي وعلمي بالأمور وشيمتي فما طائري يوماً عليّ بأخيلا^(٢)

٢ - أن تكون صفةً على وزن «فعلان» كعطشان وسكران . ويشترط في منعها أن لا تُؤنثَ بالتاء . فإن أنثت بها لم تمتنع :

(١) الخيلان : بكسر الخاء : جمع خال، وهو نقطة سوداء تكون في الجسم تخالف لونه والأخيل مختلف لونه بالبياض والسواد، لذلك سمي بالأخيل، وهو طائر مشووم عندهم .

(٢) يقول : إن طائره ليس بالطائر المشووم، وضرب مثلاً لذلك بالأخيل، يريد أنه لا يتشاءم، فهو يمضي لما يريد لا يتظير من شيء .

كَسَيْفَانٌ - وهو الطويلُ، وَمَصَانٌ - وهو اللثيمُ، وَنَدْمَانٌ - وهو النديمُ^(١)، لأن مؤنثها سيفانةٌ وَمَصَانَةٌ وَنَدْمَانَةٌ.

وقد أحصوا ما جاء على وزن «فعلان»، مما يؤنث على «فعلانة»، فكان ثلاث عشرة صفة، وهي: «ندمان»، للنديم، و«خيلان»، للعظيم البطن و«دخان»، لليوم المظلم، و«سيفان» للطويل، و«صوجان»، لليباس الظهر من الدواب والناس، و«صيحان» لليوم الذي لا غيم فيه، و«سحخان»، لليوم الحار، و«موتان»، للضعيف الفؤاد البليد، و«علان»، للكثير النسيان، و«فشوان»، للدقيق الضعيف، و«نصران»، لواحد النصاري، و«مصان»، للثيم، و«اليان» لكبير الآلية. فهذه كلها منصرفة، لأنها تؤنث بالتاء. وما عداها فممنوع، لأن مؤنثه على وزن «فعلى» كغضبانٌ وغضبي، وعطشانٌ وعطشى، وسكرانٌ وسكرى، وجوعانٌ وجوعى. وأما نحو: «أرونان» - وهو الصعب من الأيام - فمنصرف لامرين: الأزل لأنه ليس على وزن «فعلان»، والثاني لأنه يؤنث بالتاء، فيقال: «يومٌ أرونانٌ، وليلةٌ أرونانة»، أي صعبة شديدة.

٣ - أن تكون صفة معدولة، وذلك بأن تكون الصفة معدولة عن وزن آخر. ويكون العدل مع الوصف في موضعين:

الأول: الأعداد على وزن «فعل أو مفعل»: «كأحادٍ وموحدٍ، وثناءً ومثنى، وثلاثٌ ومثلثٌ، ورباعٌ ومربعٌ».

(وهي معدولة عن واحد واحد واثنين اثنين الخ، فإذا قلت: «جاء القوم مثنى»، فالمعنى أنهم جاؤوا اثنين اثنين. وقد قالوا: إن العدل في الأعداد مسموع عن العرب إلى الأربعة. غير أن النحويين قاسوا ذلك إلى العشرة، والحق أنه مسموع في الواحد والعشرة وما بينهما).

الثاني: آخر، في نحو قولك: «مررتُ بنساءٍ آخرَ» قال تعالى: «فَسَلِّمْ مِنْ أَهْلِ الْآخِرَةِ» [البقرة: ١٨٤]. وهي جمع أخرى، مؤنث آخر. وآخر (بفتح الخاء) اسم تفضيل على وزن «أفعل» بمعنى مغاير. وكان القياس أن يقال: «مررتُ بنساءٍ آخرَ» كما يقال: «مررتُ بنساءٍ أفضلَ» - بإفراد الصفة وتذكيرها - لا «بنساءٍ آخرَ»، كما لا يقال: «بنساءٍ أفضلَ»، لأن أفعل التفضيل، إن كان مجرداً من «أل» والإضافة لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع.

(وقد علمت في مبحث اسم التفضيل، في الجزء الأول، أنه إن كان مجرداً من «أل» والإضافة وجب استعماله مفرداً مذكراً، وإن كان موصوفه مثنى أو مجموعاً أو مؤنثاً، سواء أريد به معنى التفضيل أو لا. كما هي الحال هنا. تقول: «أخلاقك أطيّب، وأدأبك أرفع، وشمانلك أحلى» أما آخر فعدلوا به عن هذا الاستعمال، فقد استعملوه موافقاً للموصوف. فقالوا: «آخر

(١) إذا كان ندمان بمعنى النديم - من الندامة، وهي المحادثة والمكالمة، صرف لأن مؤنثه ندمانة، وإن كان بمعنى النادم - من الندم - فهو غير منصرف، لأن مؤنثه ندمى لا ندمانة.

وأخيران وآخرون، وأخرى وأخريان وآخر. على خلاف القياس، وكان القياس أن يقال آخر للجمع. فالعدل به عن القياس إحدى العلتين في منعه من الصرف. وإنما اختصت «آخر» في جعل عدلها مانعاً من الصرف. لأن آخر ممنوع منه لوزن الفعل. وأخرى لألف التانيث. وأخيران وأخريان وآخرون معربة بالحرف.

واعلم أنه لم يسمع شيء من الصفات التي جاء على وزن «فعل» ممنوعاً من الصرف إلا «آخر» فقدروا فيها العدل. ليكون علة أخرى مع الوصفية.

حكم الاسم الممنوع من الصرف

حكمُ الاسم الممنوع من الصرف أن يمنع من التنوين والكسرة، وأن يُجرَّ بالفتحة نحو: «مررت بأفضل منه»، إلا إذا سبقته «أل» أو أضيف، فيجرُّ بالكسرة، على الأصل، نحو: «أحسنتم إلى الأفضل أو إلى أفضل الناس».

وقد يُصرفُ (أي: ينوَّنُ ويُجرُّ بالكسرة) غيرُ مسبوقٍ بآل ولا مضافاً، وذلك في ضرورة الشعر: كقول السيدة فاطمة بنت الرسول ترثي أباهما ﷺ:

ماذا عَمِلَى مَنْ شَمَّ تُرْبَةَ أَحْمَدِ أَنْ لَا يَسْمَ^(١) مَدَى الزَّمَانِ عَوَالِيَا^(٢)
والمنقوصُ المستحقُّ المنعَ من الصرف، كجوارٍ^(٣) وغواشي^(٤) تُحَدِّثُ يَأْؤُهُ رَفْعاً وَجَرّاً،
وينوَّنُ نحو: «جاءت جوارٍ، ومررت بجوارٍ». ولو سبقت امرأةً بناجٍ، قلت: «جاءت ناَجٍ، ومررت بناجٍ».

ويكون الجر بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة، كما يكون الرفع بضمه مقدرة عليها كذلك. أما في حالة النصب، فتثبت الياء مفتوحة نحو: «رايتُ جوارِي وناجِي».

وقد جاء في الشعر إثباتُ يائِهِ، في حالة الجرِّ، ظاهرةً عليها الفتحةُ كقول الفرزدق:

فلسو كان عبد الله مولى، هجوته ولكنَّ عبد الله مولى مواليا^(٥)

(١) يشم؛ يفتح الشين، من باب «علم يعلم». هذه هي اللغة الفصحى، وفيه لغة أخرى وهي ضم الشين، من باب «رد يرد».

(٢) العوالي: جمع غالية، وهي أخلاط من الطيب.

(٣) الجوارِي: جمع جارية أيضاً، وهي الفتية من النساء سميت بذلك لخفتها وكثرة جريها. والجارية أيضاً: اسم فاعل من جرى يجري. والجوارِي أيضاً: السفن لأنها تجري فوق الماء.

(٤) الغواشي: الظلمات، من غشي الليل - بكسر الشين - إذا أظلم. والمفرد غاشية. وهي أيضاً: اسم فاعل من غشي المكان: إذا أتاه، وغشي الأمر: إذا غطاه.

(٥) المولى: العبد الرقيق. ويطلق أيضاً على السيد وابن العم، وكان حقه أن يقول: «ولكن عبد الله مولى موالٍ» يحذف يائها وتنوينها تنوين العوض.

ومن النحاة من يثبتُ ياء المنقوص الممنوع من الصرف، إذا كان عَلَمًا، في أحواله الثلاثة. فيقول: «جاءت ناجي، ورأيت ناجي، ومررتُ بناجي».

واعلم أن تنوين المنقوص، المستحق المنع من الصرف، إنما هو تنوينٌ عَوْضِيٌّ من الياء المحذوفة، لا تنوين صرف كتثوين الأسماء المنصرفة لأنه ممنوع منه.

فوائد

١ - أجاز بعضهم صرف ما حقه أن يمنع، مطلقاً في نظم أو نثر. وهي لغة حكاهما الأخفش وقال: كأنها لغة الشعراء. لأنهم اضطروا إليه في الشعر، فجرى على ألسنتهم ذلك في الكلام. ولا ريب أنها لغةٌ ضعيفة، لا يلتفت إليها.

٢ - إذا عرضَ للعلم الممنوع من الصرف التنكير، كأن يراد به واحد لا بعينه ممن سمي به فإنه ينصرف، نحو: (جاءني عمرٌ من العمرين، وفاطمةٌ من الفاطمات، وإبراهيمٌ من الإبراهيمين، وأحمدٌ من الأحمدين، وعثمانٌ من العثمانين)، ونحو: (رب سعادٍ وعمرانٍ ويزيدٍ ويوسفٍ ومعديكربٍ لقيتُ). (إلا إذا كان منقولاً عن صفة، كمن سميتهُ أحمر ويقطان)، فإنه لا ينصرف على المختار من أقوال النحاة. وهو ما ذهب إليه سيويه. لأنه قبل نقله من الوصفية إلى العلمية، كان ممنوعاً من الصرف. فإذا فقدت العلمية رجع إلى أصله من المنع، اعتداداً بهذا الأصل ولم يفعلوا ذلك في غير الصفات المنوعة، لأنه بزوال العلمية، التي هي أحد سببي المنع، لم يبق إلا سبب واحد فلا يكفي في المنع من الصرف.

٣ - أجاز الكوفيون والأخفش وأبو علي الفارسي للشاعر أن يمنع صرف ما حقه أن ينصرف. وعليه قول الأخطل:

طَلَبَ الأزارقُ بالكِتابِ، إذ هَوَتْ بِشَبِيبَ غائِلةِ النُفوسِ، غَدورٌ^(١)
وقول العباس بن مرداس:

وما كان حصنٌ ولا حابسٌ يفوقان مرداسَ في مجَمَعِ
واختاره ابن مالك. وهو الصحيح، كما قال ابن هشام، لكثرة ما ورد منه.

« وعن ثعلب أنه أجاز منع المنصرف مطلقاً، في نظم أو نثر. وبعضهم خص ذلك بما كان علماً. وبعضهم أجاز صرف ما كان على صيغة متتهى الجموع. والحق الاقتصاد على ما ذكرنا.

(١) الأزارق، أصلها الأزارقة، حذفت التاء للضرورة، وهي جمع أزرقي، والأزارقة طائفة من الخوارج منسوبة إلى نافع بن الأزرق. وشيبب هذا هو رأس الأزارقة، وهو شيبب بن يزيد الشيباني، وفي شذرات الذهب أنه شيبب ابن قيس.

المعرَّبُ بالحروف من الأسماء

المعرَّبُ بالحروف من الأسماء ثلاثة أنواع: المثنى، وجمع المذكر السالم، والأسماء الخمسة.

فالمثنى يُرفعُ بالألف، مثل: (أفلح المجتهدان). ويُنصب ويجرُّ بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها مثل: (أكرمت المجتهدَيْن، وأحسنتُ إلى المجتهدَيْن).

ومن العرب من يلزمُ المثنى الألف، رفعاً ونصباً وجرّاً، وهم بنو الحارث بن كعب، وخثعم، وزبيدٌ وكنانة وآخرون، فيقولون: «جاء الرجلان، ورأيت الرجلان، ومررت بالرجلان». وعليه قول الشاعر:

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أَذْنَاءِ طَلْعِنَةٍ دَعَتْهُ إِلَى هَابِي الشَّرَابِ، عَقِيمٌ^(١)
وقولُ الآخر:

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَّغْنَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا
وحملوا على هذه اللغة قراءة من قرأ: ﴿إِنَّ هَٰؤُلَاءِ لَشُرَكَاءُ﴾ [طه: ٦٣] بتشديد «ن». وقرئ: «إن هذان»، بتخفيفها، «وإن هذين» بتشديدها ونصب هذين بالياء.

وجمعُ المذكر السالم يرفع بالواو، مثل: «أفلح المجتهدون». وينصبُ ويجرُّ بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها، مثل: «أكرمتُ المجتهدِينَ، وأحسنتُ إلى المجتهدِينَ».

والأسماء الخمسة هي «أبٌ وأخٌ وحمٌ وفو وذو». وهي ترفعُ بالواو، مثل: «جاء أبو الفضل»، وتنصبُ بالألف، مثل: «أكرم أباك» وتجرُّ بالياء، مثل: «عامل الصديق معاملة أخيك».

وهي لا تعرب كذلك إلا إذا كانت مفردة مضافة إلى غير ياء المتكلم. فإن كانت مثناة، أو مجموعة، فتعرب إعراب المثنى أو الجمع، مثل: «أكرم أبويك، واقتدِ بصالح آبائك، واعتصم بذوي الأخلاق الحسنة».

وإن قُطعت عن الإضافة كانت معربةً بحركات ظاهرة، مثل: «هذا أبٌ صالحٌ، وأكرمِ الغم عن بديء الكلام، وتمسكْ بالأخ الصادق».

وإن أُضيفتُ إلى ياء المتكلم كانت مُعربة بحركاتٍ مُقلَّدةٍ على آخرها، يمنعُ من ظهورها

(١) هابي التراب: ما ارتفع منه دق. وهو أيضاً: تراب القبر، وهو المراد هنا، والطلعة العقيم: هي التي لا يحتاج طاعنها إلى غيرها لنفاذها وبلوغها بها القصد وقوله: «عقيم» هو صفة لطلعة، وحقه النصب، لكنه قطعه عن التمتع لفظاً، وجعله خيراً لمبتدأ محذوف أي تزود منا طلعة هي عقيم.

كسرة المناسبة^(١) مثل: «أبي رجل صالح وأكرمْتُ أبي، ولزِمْتُ طاعةَ أبي».

ومن العرب من يقول في أبٍ وأخٍ وحَمٍ: «هذا أبُكَ، ورايْتُ أبِكَ، ومررتُ بأبِكَ». بحذف الآخر، ويعرب الاسم بحركات ظاهرة. ومنه قوله:

بأبه اقتدى عدي في الكرمِ ومَنْ يُشايه أبه فما ظلم

ومن قال: «هذا أبُكَ» قال في التثنية: «هذان أبان». ومن قال: «هذا أبوك»، قال: هذان

أبوان.

ومنهم من يلزم ذلك الألف، في حالات الإعراب الثلاث، ويُعرِّبُ إعرابَ الاسم المقصور، بحركاتٍ مقذرةً على الألف، سواءً أضيف أم لم يُضف. فيقول: هذا أباً، ورايْتُ أباً، ومررتُ بأباً. ويقول: هذا الأبا؛ ورايْتُ الأبا، ومررت بالأبا، باعتبار أنه اسم مقصور. كما تقول: «هذه عصاً، وهذه العصا». لأن الأصل «أبو»، فُلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، كما قُلت في «عصاً» وأصلها: «عَصَو». ومنه المثل: «مُكْرَمَةٌ أَخَاكَ لَا بَطْلٌ»^(٢)، وقول الشاعر: «إِنَّ أباهَا وأبا أباهَا... البيت». ومن قال: «هذا أباً»، قال في التثنية: «هذان أبوان»، كما يقو: «هاتانِ عصوان». يَلْبَسُ الألفِ وأوَأ.

إعرابُ الملحقِ بالمتنى^(٣)

يُعرَّبُ «اثنانِ واثنانِ» إعرابَ المتنى.

ويُعرَّبُ «كلا وكتلتا» إعرابَ المتنى، إذا أُضيفا إلى ضمير، مثل: «جاءَ الرجلانِ كلاهما والمرأتانِ كلتاها»، ورايْتُ الرجلينِ كليهما والمرأتينِ كلتيهما، ومررت بالرجلينِ كليهما والمرأتينِ كلتيهما. فإن أُضيفا إلى غير الضمير أُعربا إعرابَ الاسم المقصور، بحركات مُقذرةً على الألف رفعاً ونصباً وجرّاً، مثل: جاءَ كلا الرجلينِ وكلتا المرأتينِ، ورايْتُ كلا الرجلينِ وكلتا المرأتينِ، ومررتُ بكلا الرجلينِ/بوكلتا المرأتينِ».

وكلا وكلتا: اسمانِ مُلازمانِ للإضافة. ولفظهما مُفردٌ ومعناهما مُثنى: ولذلك يجوزُ الإخبارُ عنهما بما يحملُ ضميرَ المفرد، باعتبار لفظهما، وضميرَ المتنى باعتبار معنهما، فنقول: «كلا الرجلينِ عالمٌ، وكلاهما عالمان» وقد اجتمعا في قول الشاعر:

كلاهما حينَ جدِّ السجريِّ بيئتهما قَدْ أقلعا، وكلا أنفئهما رابي

(١) يكون ما قبل ياء المتكلم مكسوراً، لأن الياء تناسبها الكسرة قبلها، فالكسرة التي يوتى بها لتناسب الياء تسمى كسرة المناسبة أو حركة المناسبة، وهي تمنع من ظهور حركات الإعراب على آخر الكلمة.

(٢) هذا مثل يضرب لمن يحمل على ما ليس من شأنه، ولا في مقدوره القيام به.

(٣) راجع بحث المتنى والملحق به في أوائل هذا الجزء.

ألا أن اعتبارَ اللَّفْظِ أكثرُ، وبه جاء القرآن الكريمُ، قال تعالى: ﴿كَلِمَاتٌ لَبَّيْنٌ مَّاتٌ أَكْهَبًا﴾ [الكهف: ٣٣]، ولم يُقَلَّ: «أتأ». .

ويُعرَبُ ما سُمِّيَ به من الأسماءِ المُثَنَّاةِ إعرابَ المثنى، لأنه ملحقٌ به، فتقولُ: «جاءَ حسانٌ وزيدانٌ، ورأيتُ حَسينَ وزَيدَينِ، ومررتُ بحسَينِ وزَيدَينِ». ويجوزُ أن يَلزَمَ الألفُ ويُعرَبُ إعرابَ ما لا يتصرفُ، تشبيهاً له بنحو: «عمرانٌ وسلمانٌ» تقول: «جاءَ زيدانٌ وحسانانٌ، ورأيتُ زيدانَ وحسانانَ، ومررتُ بزيدانَ وحسانانَ» كما تقول: «جاءَ عمرانانُ، ورأيتُ عمرانانَ، ومررتُ بعمرانانَ» ويكون منصرفاً من الصرفِ لِلعَلَمِيَّةِ وزيادة الألفِ والنونِ.

فائدتان

١ - قال ابن هشام في المغني: وقد سئلت قديماً عن قول القائل: «زيد وعمرو كلاهما قائم. أو كلاهما قائمان». فكتبت: إن قدر (كلاهما) توكيداً قيل «قائمان»: لأنه خبر عن «زيد وعمرو»، وإن قدر مبتدأ، فالوجهان، والمختار الإفراد. وعلى هذا، فإذا قيل: «إن زيداً وعمراً» فإن قيل «كليهما»، قيل «قائمان» أو «كلاهما» فالوجهان. ويتعين مراعاة اللفظ في نحو: «كلاهما محب لصاحبه»، لأن معناه كل واحد منهما، وقوله:

كلنا غني عن أخيه حياتهِ ونحسِن، إذا متنا، أشد تغانيا

٢ - يؤكد بكلا المثنى الذكر. وبكلمات المثنى المؤنث، ويضافان أبداً لفظاً ومعنى إلى اسم واحد معرفة، دال على اثنين: إما بلفظه، نحو: «جاءَ كلا الرجلين» وإما بمعناه. كقول الشاعر:

إن للخير وللشر مدى وكلا ذلك وَجْهٌ وَقَبَلٌ^(١)

أي: وكلا ما ذكر من الخير والشر: ولا يضافان إلى مفرد، وأما قول الشاعر:

كلا أخِي وخليلي واجدي أبداً في النائبات والسام الملمات

فضرورة نادرة، لا يلتفت إليها ولا يُسْتَشْهَدُ بها، ولا تباح في شيء من الكلام، حتى الشعر لأن الضرورة إنما يُسْتَشْهَدُ بها، إذا كانت كثيرة. فإن كثرت في كلامهم جاز للشاعر ارتكابها.

إعرابُ المُلْحَقِ بِجَمْعِ المَذْكَرِ السَّالِمِ^(٢)

يُعرَبُ المُلْحَقُ بِجَمْعِ المَذْكَرِ السَّالِمِ «وهو ما جُمعَ هذا الجَمْعَ على غيرِ قِياسٍ» إعرابَ جَمْعِ المَذْكَرِ السَّالِمِ.

(١) المدى: الغاية، «والقبيل» بفتحيتين: ما ارتفع من جبل أو رمل أو علو من الأرض وهو أيضاً المحجة الواضحة. والمعنى: إن للخير والشر غاية ينتهيان إليها، ويقفان عندها. وكلاهما واضح ظاهر، يستقبل الناس أينما توجهوا، كما يستقبلهم الوجه والمرتع من الأماكن.

(٢) راجع بحث جمع المذكر السالم والملحق به في هذا الجزء.

ويجوز في نحو: «بَيْنَ وَسَيْنَ وَعِضِينَ وَبَيْنَ» وما أشبهها أن يُعْرَبَ إعرابَ هذا الجمع، وهو الأفضح فيقال: «مَرَّتْ عَلَيَّ سِنُونٌ، واغتربتُ سنين، وأنجزتُ هذا العمل في سنين». قال تعالى: ﴿أَلَيْسَ لَكَ النَّكَتُ وَهَهُمُ النَّوْكَ؟﴾ [الصفات: ١٤٩] ويجوز أن تَلَزِمَهُ الياءُ مَعَ التَّنوينِ^(١)، تشبيهاً له بحين، فيُعْرَبُ بالضممة رفعاً، وبالفتحة نصباً، وبالكسرة جرّاً. تقول: «مَرَّتْ عَلَيَّ سِنِينَ كَثِيرَةً. ومكثت مُعْتَرِباً سِنِينَ كَثِيرَةً، أو ثمانِي سنين». وعليه قول الشاعر:

دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ، فَإِنْ سِنِينَهُ لَعَبْنُ بِنَا شَيْباً وَشَيْبِنَنَا مُرْدَا
وقول الآخر:

وكانَ لَنَا أَبُو حَسَنِ، عَلِي، أَبَا بَرًّا وَنَحْنُ لَهُ بَنِينُ
ويجوز فيما سمي به من هذا الجمع أن يعرب إعرابه. فنقول: «جاء عابِدُونَ وزيدُونَ، ورأيتُ عابِدِينَ وزيدِينَ، ومررتُ بعابِدِينَ وزيدِينَ». وهو الأفضح. ويجوز أن يَلزَمَ الياءُ والنون مع التنوين، والإعرابُ بالحركات الثلاث. فنقول: جاء زيدُونَ، ورأيتُ زيدُونَ، ومررتُ بزِيدُونَ. ويجوز أن يَلزَمَ الواوُ والنون بلا تنوين، ويعربُ إعرابَ ما لا ينصرفُ، تشبيهاً له بهارون، فيجري مجراً. ويكون ممنوعاً من الصرف للعلمية وشبه العجمة. فنقول: جاء عابِدُونَ وحَمْدُونَ وخَلْدُونَ وزِيدُونَ، ورأيتُ عابِدُونَ وحَمْدُونَ وخَلْدُونَ وزِيدُونَ، ومررتُ بعابِدُونَ وحَمْدُونَ وخَلْدُونَ وزِيدُونَ^(٢) كما نقول: جاء هارونُ، ورأيتُ هارونَ ومررتُ بهارونَ.

إعرابُ المُلْحَقِ بجمعِ المؤنثِ السالمِ^(٣)

تُعْرَبُ «أولاتُ» كجمعِ المؤنثِ السالمِ، بالضممة رفعاً، وبالكسرة نصباً وجرّاً. قال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلًا﴾ [الطلاق: ٦]. وتقول: (أولاتُ الأخلاقِ الطيبةِ محبوباتُ) و(ارجُ الخيرَ من أولاتِ الحياءِ والصلاحِ والعلمِ).

ويُعْرَبُ ما سُمِّيَ به من هذا الجمعِ إعرابه، فنقول: «هذه أذرعَاتُ^(٤) وعَرَفاَتُ^(٥)»، ورأيتُ أذرعَاتٍ وعَرَفاَتٍ، وسافرتُ إلى أذرعَاتٍ وعَرَفاَتٍ. هذا هو الفصيحُ. قال تعالى: ﴿كَأَيُّهَا أَفْقَسُهُ تَرَى عَرَفاَتِي﴾ [البقرة: ١٩٨] ويجوز فيه مذهبانِ آخرانِ: أحدهما أن يُعْرَبَ إعرابَ ما لا ينصرفُ، للعلميةِ والتأنيثِ؛ فيُرفَعُ بالضممة، وينصبُ ويُجرُ بالفتحة. ويمتنعُ حينئذٍ من التنوينِ. فنقول: «هذه عَرَفاَتُ، ورأيتُ عَرَفاَتٍ، ومررتُ بعَرَفاَتٍ». والثاني أن يُرفَعُ بالضممة، ويُنصبُ ويُجرُ

(١) هذا إن تجرد من (أل) والإضافة.

(٢) هذه الأسماء وإن لم تكن أعجمية، فإنها أشبهت الأعجمي في لفظها، فكان عليها شبه العجمة.

(٣) راجع جمع المؤنث السالم والملحق به في هذا الجزء.

(٤) أذرعَاتُ بلد في حوران الشام، والنسبة إليها أذرعي.

(٥) عرفَاتُ وعرفة: موقف الحاج، وهي على اثني عشر ميلاً من مكة المكرمة.

بالكسرة، كجمع المؤنث السالم، غير أنه يزال منه التنوين، فتقول: «هذه أذرعاً، ودخلت أذرعاً، وعرجت على أذرعاً». ويروى قول امرئ القيس:

تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ، وَأَهْلِهَا بِيَّشْرِبٍ^(١)، أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي
بِالْوَجْهِ الثَّلَاثَةِ: كَسْرِ النَّاءِ مَنْوًةً، وَكَسْرِهَا بِلا تَنْوِينٍ، وَفَتْحِهَا غَيْرَ مَنْوًةً.

(١) يشرب من أسماء المدينة المنورة.

الباب الثامن

مرفوعات الأسماء

مرفوعات الأسماء تسعة: الفاعل، ونائبه، والمبتدأ، وخبره، واسم الفعل الناقص، واسم أحرف «ليس»، وخبر الأحراف المشبهة بالفعل، وخبر «لا» النافية للجنس، والتابع للمرفوع. ويشتمل هذا الباب على سبعة فصول:

١ - الفاعل

الفاعل: هو المُسْتَدُّ إليه بعد فعل تام معلوم أو شبيهه، نحو «فاز المجتهد» و«السابق قرسُهُ فائزٌ».

(فالمجتهد: أسند إلى الفعل التام المعلوم، وهو «فاز» والقرس: أسند إلى شبه الفعل التام المعلوم، وهو «السابق» فكلاهما فاعل لما أسند إليه).

والمرادُ بشبه الفعل المعلوم اسمُ الفاعل، والمصدر. واسمُ التفضيل، والصفة المُشَبَّهة، ومبالغة اسم الفاعل، واسمُ الفعل. فهي كلها ترفعُ الفاعلَ كالفعل المعلوم. ومنه الاسم المستعار، نحو: «أكرم رجلاً يسكاً خُلُقَه».

(فخلقه فاعل لمسك مرفوع به، لأن الاسم المستعار في تأويل شبه الفعل المعلوم والتقدير: «صاحب رجلاً كالمسك» وتأويل قولك: «رأيت رجلاً أسداً غلامه»: «رأيت رجلاً جريئاً غلامه كالأسد»).

وفي هذا الفصل خمسة مباحث:

١ - أحكام الفاعل،

للفاعل سبعة أحكام:

١ - وجوب رفعه. وقد يُجَرُّ لفظاً بإضافته إلى المصدر، نحو: «إكرام المرء أباهُ فرضٌ عليه»^(١)، أو إلى اسم المصدر، نحو:

(١) إكرام: مضاف، والمرء مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى فاعله: مجرور لفظاً بالإضافة، مرفوع حكماً، لأنه فاعل المصدر.

«سَلَّمَ عَلَى الْفَقِيرِ سَلَامَكَ^(١) عَلَى الْغَنِيِّ»، وكحديث: «مَنْ قُبِلَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ الْوُسْوَى^(٢)، أَوْ بِالْبَاءِ، أَوْ مِنْ، أَوْ اللَّامِ الرَّائِدَاتِ. نَحْو: «مَا جَاءَنَا مِنْ أَحَدٍ^(٣)، وَكفى بِاللَّهِ شَهِيداً^(٤)، وَهِيَ هَاتِ هِيَ هَاتِ لِمَا تَوَعَدُونَ^(٥)».

٢ - جَوْبٌ وَقَوِيحُهُ بَعْدَ الْمُسْنَدِ، فَإِنَّ تَقَدَّمَ مَا هُوَ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى كَانَ الْفَاعِلُ ضَمِيراً مُسْتَتِراً يَمُودُ إِلَيْهِ، نَحْو: «عَلِيٌّ قَامَ».

(والمقدم إما مبتدأ كما في المثال، والجملة بعده خبره، وإما مفعول لما قبله نحو: «رَأَيْتَ عَلِيًّا يَفْعَلُ الْخَيْرَ» وإما فاعل لفعل محذوف، نحو: «وَإِنَّ أُمَّدَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ» [التوبة: ٤٦]، فأحد: فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور.

وأجاز الكوفيون تقديم الفاعل على المسند إليه. فأجازوا أن يكون «زهير» في قولك: «زهير قام» فاعلاً لجاء مقدماً عليه. ومنع البصريون ذلك. وجعلوا المقدم مبتدأ خبره الجملة بعده. كما تقدم. وتظهر ثمرة الخلاف بين الفريقين في أنه يجوز أن يقال، على رأي الكوفيين: «الرجال جاء» على أن الرجال فاعل لجاء مقدم عليه. وأما البصريون فلم يجيزوا هذا التعبير. بل أوجبوا أن يقال: «الرجال جاؤوا». على أن الرجال مبتدأ، خبره جملة جاؤوا، من الفاعل وفاعله الضمير البارز. والحق أن ما ذهب إليه البصريون هو الحق: وقد تمسك الكوفيون بقول الزباء:

مَا لِلْجَمَالِ مِثْلَهَا وَثِيدًا؟ أَجْنَدَلًا يَحْمِلُنْ أُمَّ حَدِيدًا؟

فقالوا: لا يجوز أن يكون «مِثْلَهَا» مبتدأ، لأنه يكون بلا خبر، لأن «وِثِيدًا» منصوب على الحال. فوجب أن يكون فاعلاً لوِثِيدًا مقدماً عليه. وقال البصريون: إنه ضرورة. أو إنه مبتدأ محذوف الخبر، وقد سدت الحال مسده. أي: ما للجمال مِثْلَهَا يبدو وِثِيدًا. على أنه لا حاجة إلى ذلك. فهذا البيت على فرض صحة الاستشهاد به، شاذ يذوب في بحر غيره من كلام العرب.

ونرى أن الاستشهاد به لا يجوز، لأن الزباء هذه مشكوك في كثير من أخبارها. ثم إنها لم تنشأ في بيته يصح الاستشهاد بكلام أهلها. فإنها من أهل «باجرما» وهي قرية من أعمال البليخ،

(١) سلام: مضاف، والكاف: مضاف إليه، من إضافة اسم المصدر إلى فاعله، ولها محلان من الإعراب: قريب، وهو الجر بالإضافة، وبعيد، وهو الرفع على أنها فاعل.

(٢) قبلة: مضاف، والرجل: مضاف إليه، من إضافة اسم المصدر إلى فاعله، وامرأته مفعوله.

(٣) والأصل: ما جاءنا أحد، فأحد فاعل جاء، فهو مجرور لفظاً بالباء الزائدة.

(٤) والأصل: وسمى الله شهيداً.

(٥) والأصل: هيهات ما توعدون، أي بعد. فاللام: حرف جر زائد، وما: اسم موصول فاعل لاسم الفعل: وهو هيهات، ومحلها التقريب الجر باللام الزائدة ومحلها البعيد الرفع على أنه فاعل هيهات، وهيهات الأخرس، تؤكد هيهات الأولى.

قرب الرقة، من أرض الجزيرة، جزيرة «أقور»، التي بين الفرات ودجلة، وهي مجاورة لديار الشام.

والعلماء لا يستشهدون بكلام الفصحاء المجاورين لجزيرة العرب. فكيف يصح الاستشهاد بكلام امرأة من أهل جزيرة «أقور»؟

وقد قالوا: إنها كانت ملكة الجزيرة، وكانت تتكلم بالعربية.

راجع ترجمتها في «شرح الشواهد» للعيني، في شرح شواهد الفاعل، وفي «مجمع الأمثال» للميداني في شرح المثل: «ببقه صرم الرأي». وذكر في «جمهرة الأمثال» هذه أنها كانت على الشام والجزيرة من قبل الروم.

وفي «القاموس» وشرحه للزبيدي أن الزبأ اسم الملكة الرومية، تمد وتقصّر، وهي ملكة الجزيرة، وتعد من ملوك الطوائف، وهي بنت عمرو بن الظرب أحد أشرف العرب وحكامهم، خدعه جذيمة الأبرش، وأخذ عليه ملكه وقتله، وقامت هي بأخذ ثاره في قصة مشهورة مشتملة على أمثال كثيرة.

نقول: وإن تاريخ الزبأ يشبه تاريخ زنبيا، التي يذكرها الروم في أخبارهم، ويرجح العلماء أنها هي. ويراجع الكلام على «باجرما» و«جزيرة أقور» في «معجم البلدان».

٣- أنه لا بُدَّ منه في الكلام. فإن ظهرَ في اللفظ فذاك. ولأُفوه ضمير راجعٍ إما لمذكور، نحو: «المجتهدُ ينجحُ» أو لما دل عليه الفعلُ، كحديث «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن». ولا يشربُ الخمرَ حين يشربُها وهو مؤمن»^(١). أو لما دلَّ عليه الكلامُ، كقولك في جواب هل جاء سليمٌ؟ «نعم جاء»^(٢). أو لما دلَّ عليه المقامُ، نحو: «كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ النَّوَافِلُ»^(٣) [القيامة: ٢٦]، وقول الشاعر:

إِذَا مَا أَعْرَضْنَا سَبِيداً مِنْ قَبِيلِهِ ذُرّاً مِنْبِرٍ صَلَّى عَلَيْنَا وَسَلَّمَا
إِذَا مَا غَضِبْنَا غَضِبَةً مُضَرِّيَةً هَتَكْنَا حِجَابَ الشَّمْسِ، أَوْ قَطَّرَتْ دَمًا^(٤)
أو لما دلَّت عليه الحالُ المُشاهدةُ، نحو: «إِنْ كَانَ غَدًا فَاتِنِي»^(٥) وقول الشاعر:

(١) أي: ولا يشرب هو، أي الشارب. ففاعل يشرب ضمير مستتر تقديره: هو يعود على اسم الفاعل المفهوم من يشرب.

(٢) أي: نعم جاء هو، أي سليم، فالفاعل ضمير مستتر يعود على سليم الذي دل عليه كلام العرب.

(٣) الضمير في بلغت يعود على الروح المعلومة في المقام.

(٤) التقدير: قطرت هي، أي السيوف المعلومة من المقام.

(٥) أي إن كان ما نحن عليه الآن من سلامة وإمكان اللقاء غداً فاتني، فاسم كان ضمير مستتر يعود إلى ما دلَّت عليه الحال المشاهدة. وحكم اسم كان كحكم الفاعل كما ستعلم.

إذا كان لا يُرضيك حتى تُردني إلى قطري، لا إخالك راضياً^(١)
 ٤ - أنه يكون في الكلام وفعله محذوف لقرينة دالة عليه: كأن يُجاب به نفي، نحو: (بلى سعيد)^(٢) في جواب من قال: (ما جاء أحد)، ومنه قول الشاعر:

تَجَلَّدْتُ، حتى قيلَ لم يَغْرُ قلبُهُ من الوجودِ شيءٍ، قُلْتُ: بلى أعظمُ الوجودِ^(٣)
 أو استفهام، نقول: (مَنْ سافر؟) فيقال: (سعيد)، وتقول: (هل جاءك أحد؟)، فيقال: (نعم خليل)، قال تعالى: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾^(٤) [الزخرف: ٨٧]. وقد يكون الاستفهام مقدراً كقوله تعالى: ﴿يَسْئَلُ لَّهُ فِيهَا بِالْأَشْدُوِّ وَالْأَصَالِ﴾^(٥) يسأل^(٦) لا لئليهم يحذرو ولا يسأل عن ذكر الله [النور: ٣٦، ٣٧]، في قراءة من قرأ (يسأل) مجهولاً^(٧)، ومنه قول الشاعر:

لِيُبْنِكَ يَزِيدُ، ضارِعٌ لُخْصُومَةٍ^(٨) ومختبِطٌ مما تُطْبِحُ الطَّوَارِحُ
 ومما جاء فيه حذف الفعل، مع بقاء فاعله، كل اسم مرفوع بعد أداة خاصة بالفعل، والحذف في ذلك واجب، نحو: ﴿وَإِنَّ أَحَدًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَةَ اللَّهِ ثُمَّ اتَّقِ اللَّهَ مَا تُمَنُّ ذَلِكَ وَإِلَهُكُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٩) [التوبة: ٦] ونحو: ﴿إِذَا التَّمَاءُ أَنْشَقَتْ﴾^(١٠) [الانشقاق: ١]، ومنه المثل: (لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمْتِي)، وقول امرئ القيس:

إذا المرء لم يخزن عليه لسانه قَلَيْسَ على شيءٍ سِوَاهُ بخِزَانِ
 وقول السؤال:

(١) أي إذا كان ما تشاهده مني لا يرضيك. فاسم كان ضمير يعود إلى ما دلت عليه الحال وفاعل يرضيك، كذلك. وجملة يرضيك خبر كان. وقطري: يفتح المقاف والطاء، رجل كان من رؤساء الخوارج خرج في زمن مصعب بن الزبير. لما وُلِّي منصب العراق نيابة عن أخيه عبد الله بن الزبير. فبقي قطري عشرين سنة يقاتل ويسلم عليه بالخلافة، حتى كان أيام الحجاج بن يوسف الثقفي. فكان يسير إليه الجيوش جيشاً بعد جيش وهو يظهر عليهم، حتى توجه إليه سفيان ابن الأبرد الكلبي، فظهر عليه سفيان، وقتله سنة ثمان وسبعين من الهجرة وكان المباشر لقتله سودة بن أبجر الدارمي، وقيل غير ذلك.

(٢) أي: بلى جاء سعيد.

(٣) بل عراه أعظم الوجد.

(٤) أي: خلقنا الله.

(٥) أي: يسبحه رجال، فكأنه قيل: من يسبحه؟.

(٦) ومن قرأ يسبح له معلوماً فرجال فاعل.

(٧) أي: يبكيه ضارع. نقدير الاستفهام: «من يبكيه؟» فقيل: ضارع، أي: ذليل. والمختبِط: من يسأل المعروف من غير سابق معرفة ولا وسيلة. يقال: اختبِطه إذا سأله من غير أن يقدم بين يديه وسيلة أو ساطعة. وتطبخ: تهلك. والطوارح: المهلكات. والمعنى: ليبيك يزيد ورجلان: مظلوم ومطالب حاجة أو معروف.

إذا المرء لم يذَنَس من اللؤمِ عَرَضُهُ فكلُّ رداٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلٌ
فكل من «أحد، والسماء، وذات، والمرء»: فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور
بعده.

٥ - أَنْ الفِعْلَ يَجِبُ أَنْ يَبْقَى مَعَهُ بِصِيغَةِ الْوَاحِدِ، وَإِنْ كَانَ مَثْنًى أَوْ مَجْمُوعاً، فَكَمَا تَقُولُ:
«اجتهد التلميذ»، فكذلك تقول: «اجتهد التلميذان، واجتهد التلاميذ» إلا على لغةٍ ضعيفة لبعض
العرب، فيطابق فيها الفعل الفاعل. فيقال على هذه اللغة: أكرماني صاحبك، وأكرموني
أصحابك، ومن قول الشاعر:

نَجَّحَ الرَّبِيعُ فَحَامِنًا أَلَقَّحْنَهَا عُرُّ السَّحَابِ
وقول الآخر:

تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبِيدًا وَحَمِيمًا

وما ورد من ذلك في فصيح الكلام، فَيُعْرَبُ الظاهرُ بدلاً من المُضْمَرِ، وعليه قوله تعالى:
﴿وَأَسْرُوا النَّجْرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣]. أو يعرب الظاهرُ مبتدأ، والجملة قبله خيرٌ مقدَّم. أو يُعْرَبُ
فاعلاً لفعل محذوف. فكأنه قيل - بعد قوله: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْرَى﴾ - مَنْ أَسْرَاهَا؟ فيقال: أَسْرَاهَا الَّذِينَ
ظَلَمُوا. وهو الحقُّ^(١). وأما على تلك اللغة فَيُعْرَبُ الظاهرُ فاعلاً، وتكون الألفُ والواو والنون
أحرفاً للدلالة على التثنية أو الجمع، فلا محلٌ لها من الاعراب، فحكمتها حُكْمُ تاء التانيث مع
الفعل المؤنث.

٦ - أَنْ الْأَصْلَ اتِّصَالَ الْفَاعِلِ بِفِعْلِهِ، ثُمَّ يَأْتِي بَعْدَهُ الْمَفْعُولُ. وَقَدْ يُعَكَّسُ الْأَمْرُ، فَيَتَقَدَّمُ
المفعولُ، ويتأخرُ الفاعلُ، نحو: «أكرمَ المجتهدُ أستاذه». (وسبأني الكلامُ على ذلك في باب
المفعول به).

٧ - أَنَّهُ إِذَا كَانَ مُؤَنَّثاً أَتَتْ فِعْلُهُ بِنَاءٍ سَاكِنَةٍ فِي آخِرِ الْمَاضِي، وَبِنَاءِ الْمَضَارَعَةِ فِي أَوَّلِ
المضارع، نحو: «جاءت فاطمة، وتذهبُ خديجة».

وللفعل مع الفاعل، من حيث التذكير والتانيث ثلاثُ حالاتٍ: وجوبُ التذكير، ووجوبُ
التانيث، وجوازُ الأمرين.

٢ - متى يَجِبُ تَذْكِيرُ الْفِعْلِ مَعَ الْفَاعِلِ؟

يجب تذكيرُ الفعل مع الفاعل في موضعين:

١ - أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ مَذْكَراً، مفرداً أو مثنىً أو جمعاً مذكراً سالماً. سواءً أكان تذكيره معنًى

(١) وهذا لا يكون إلا حيث يستدعي المقام تقدير كلام استفهامي، كما ترى في الآية الكريمة.

ولفظاً، نحو: «ينجحُ التلميذُ، أو المجتهدان، أو المجتهدون»، أو معنى لا لفظاً، نحو: «جاء حمزة». وسواءً أكان ظاهراً، كما مُثِّلَ أم ضميراً، نحو: «المجتهدُ ينجحُ، والمجتهدان ينجحان، والمجتهدون ينجحون، وإنما نجح هو، أو أنت، أو هما، أو أنتم».

(فإن كان جمع تكسير: كرجال، أو مذكراً مجموعاً بالالف والتاء: كطلحات وحمزات، أو ملحقاً بجمع المذكر السالم: كبنين، جاز في فعله الوجهان: تذكيره وتأنينه كما سيأتي. أما إن كان الفاعل جمع مذكر سالماً، فالصحيح وجوب تذكير الفعل معه. وأجاز الكوفيون تأنينه، وهو ضعيف. فقد أجازوا أن يقال: «أفلح المجتهدون وأفلحت المجتهدون».)

٢ - أن يُفصلَ بينه وبين فاعله المؤنث الظاهر بإلا، نحو: «ما قام إلا فاطمة».

(وذلك لأن الفاعل في الحقيقة إنما هو المستثنى منه المحذوف، إذ التقدير: «ما قام أحد إلا فاطمة». فلما حذف الفاعل تفرغ الفعل لما بعد (إلا): ففرغ ما بعدها على أنه فاعل في اللفظ لا في المعنى. فإن كان الفاعل ضميراً منفصلاً مفضولاً بينه وبني فعله بإلا، جاز في الفعل الوجهان كما ستعلم.)

وقد يؤنث مع الفصل بها، والفاعلُ اسمٌ ظاهرٌ، وهو قليلٌ وخصه جمهور النحاة بالشعر كقوله:

مَا بَرِئْتُ مِنْ رَيْبٍ وَدَمٍّ فِي حَرِيرِنَا إِلَّا بِنَاتِ السَّمِّ

٣ - متى يجبُ تأنيثُ الفعل مع الفاعل؟

يجب تأنيث الفعل مع الفاعل في ثلاثة مواضع:

١ - أن يكون الفاعلُ مؤنثاً حقيقياً ظاهراً متصلاً بفعله، مفرداً أو مثنى أو جمع مؤنث سالماً نحو: «جاءت فاطمة، أو الفاطمتان، أو الفاطمات».

(فإن كان الفاعل الظاهر مؤنثاً مجازياً، كشمس، أو جمع تكسير، كفواطم، أو ضميراً منفصلاً، نحو: «إنما قام هي»، أو ملحقاً بجمع المؤنث السالم، كبنات، أو مفضولاً بينه وبين فعله بفاعل، جاز فيه الوجهان كما سيذكر. أما جمع المؤنث السالم فالأصح تأنينه. وأجاز الكوفيون وبعض البصريين تذكيره. فيقولون: «جاءت الفاطمات، وجاء الفاطمات».)

٢ - أن يكونَ الفاعلُ ضميراً مستتراً يعودُ إلى مؤنثٍ حقيقي أو مجازي، نحو: «خديجة ذهب، والشمس تطلع».

٣ - أن يكونَ الفاعلُ ضميراً يعودُ إلى جمع مؤنثٍ سالم، أو جمع تكسير لمؤنثٍ أو لمذكرٍ غير عاقل، غير أنه يؤنث بالتاء أو بنون جمع المؤنث، نحو «الرَّبَائِثُ جاءت، أو جنن، وتجيء أو يجنن» و«الفواطمُ أقبلت أو أقبلن» و«الجمالُ تسير أو يسرن».

٤ - متى يجوز الأمران: تذكير الفاعل وتأنيثه؟

يجوز الأمران: تذكير الفعل وتأنيثه في تسعة أمور:

١ - أن يكون الفاعل مؤنثاً مجازياً ظاهراً (أي: ليس بضمير)، نحو: (طلعت الشمس، وطلعَ الشمسُ). والتأنيثُ أفصحُ.

٢ - أن يكون الفاعل مؤنثاً حقيقياً مفصلاً بينه وبين فعله بفواصلٍ غير «إلا» نحو: «حضرت، أو حضرتَ المجلسَ امرأةً»، وقول الشاعر:

إن امرأَ عَرَّةٍ مِنكُنَّ واحدةٌ بعددي وتعدك في الدنيا لمثروُ
والتأنيثُ أفصحُ.

٣ - أن يكون ضميراً منفصلاً لمؤنث، نحو: «إنما قامَ، أو إنما قامت هي»، ونحو: «ما قامَ، أو ما قامت إلا هي». والأحسنُ تركُّ التأنيثِ.

٤ - أن يكون الفاعل مؤنثاً ظاهراً، والفعلُ «نعم» أو «بئسَ» أو «ساءَ» التي للذمِّ^(١)، نحو: «نعمتُ، أو نعمَ، وبئسَ، أو بئسَ، وساءت، أو ساء المرأةُ دَعْدَ». والتأنيثُ أجود.

٥ - أن يكونَ الفاعلَ مذكراً مجموعاً بالالف والتاء، نحو: «جاء، أو جاءت الطلحاتُ». والتذكيرُ أحسنُ.

٦ - أن يكون الفاعلُ جمعَ تكسيرٍ لمؤنث أو لمذكر، نحو: «جاء، أو جاءت الفواطمُ، أو الرجالُ». والأفضلُ التذكيرُ مع المذكر، والتأنيثُ مع المؤنث.

٧ - أن يكون الفاعلَ ضميراً يعودُ إلى جمعٍ تكسيرٍ لمذكرٍ عاقل، نحو: (الرجالُ جاؤوا، أو جاءت)، والتذكيرُ بضمير الجمع العاقل أفصحُ.

٨ - أن يكون الفاعلُ ملحقاً بجمع المذكر السالم، أو بجمع المؤنث السالم. فالأول: نحو: (جاء أو جاءت البنونُ). ومن التأنيثِ قوله تعالى: ﴿مَأْتَتْ أَثَمَ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي مَأْتَتْ بِهِ بَيِّنَاتٍ مِّن رَّبِّهِ﴾ [يونس: ٩٠] والثاني نحو: (قامت، أو قام البناتُ). ومن تذكيره قول الشاعر (وهو عبدةُ ابنِ الطيب):

فبكى بناتي شجوهنَّ وَوَجَّتي والقاعئون إليَّ، ثم تَصَدَّعوا^(٢)

(١) ساء، إن كانت للذم فهي فعل جامد لا ينصرف. لأنه لم يرد منه إلا الماضي كالمثال. وإن كانت من المساءة نحو: «سأني ما فعلت» فهي فعل متصرف. تقول منه «سأني وتسوؤني ويسوء فلاناً». فإن كانت بمعنى المساءة تؤنث لتأنيث الفاعل وتذكر لتذكيره وجوباً نحو أسأني فلان. تسوؤني فلانة.

(٢) شجوهن: منصوب على أنه مفعول لأجله، أي: بكين لشجوهن، أي حزنهن. والظاعنون: الراحلون.

وَيُرْجَحُ التَّذْكِيرُ مَعَ الْمَذْكَرِ وَالتَّأْنِيثُ مَعَ الْمَوْثِ.

٩ - أن يكون الفاعلُ اسماً جمع، أو اسماً جنسٍ جميعاً^(١). فالأول نحو: جاء، أو جاءت النساء، أو القومُ، أو الرهط، أو الإبل. والثاني نحو: «قال، أو قالت العربُ، أو الروم، أو الفرس، أو التركُ»، ونحو: (أُزْرَقُ أو أورقتُ الشجر). وهناك حالة يجوز فيها تذكير الفعل وتأنيثه.

وذلك إذا كان الفاعل المذكر مضافاً إلى مؤنث. على شرط أن يغني الثاني عن الأول لو حذف، تقول: «مرّ، أو مرّت علينا كروزُ الأيام» و«جاء، أو جاءت كلُّ الكاتبات»، بتذكير الفعل وتأنيثه، لأنه يصح إسقاط المضاف المذكر وإقامة المضاف إليه المؤنث مقامه، فيقال: «مرّت الأيام» و«جاءت الكاتبات». وعليه قول الشاعر:

«كما شرقت صدرُ القناة من الدّم» غير أن تذكيرَ الفعل هو الفصيح والكثير، وإن تأنيثه في ذلك ضعيف. وكثير من الكتاب اليوم يقعون في مثل هذا الاستعمال الضعيف.

أما إذا كان لا يصحُّ إسقاط المضاف المذكور وإقامة المضاف إليه المؤنث مقامه، بحيث يختلُّ أصل المعنى فيجب التذكير، نحو: (جاء غلام سعاد) فلا يصحُّ أبداً أن يقال: «جاءت غلام سعاد» لأنه لا يصحُّ إسقاط المضاف هنا كما صحَّ هناك، فلا يقال: «جاءت سعاد». وأنت تعني غلامها.

٥ - أقسام الفاعل:

الفاعل ثلاثة أنواع: صريحٌ وضميرٌ ومؤوّلٌ.

فالصريح. مثل: «فاز الحق».

والضميرُ، إما متصلٌ كالتاء من (قمت) والواو من (قاموا) والألف من (قاما) والياء من (تقومين)، وإما منفصلٌ: كأننا ونحن من قولك (ما قام إلا أنا، وإنما قام نحن) وإما مستترٌ نحو: (أقومُ، وتقومُ، وتقومُ، وسعيدٌ يقوم، وسعادٌ تقوم).

والمستترُ على ضربين: مستتر جوازاً: ويكون في الماضي والمضارع المسندين إلى الواحد الغائب والواحدة الغائبة، ومستتر وجوباً: ويكون في المضارع والأمر المسندين إلى الواحد المخاطب، وفي المضارع المسند إلى المتكلم، مفرداً أو جمعاً. وفي اسم الفعل المسند إلى

وتصدعوا: تفرقوا. وفي البيت دليل على أنه يقال لامرأة الرجل: «زوجة» بالناء. وزعم يونس أنه ليس من كلام العرب، والبيت حجة عليه، نعم الكثير الفصح أن يقال: «زوج» للرجل والمرأة، قال تعالى: «قلنا يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة» [البقرة: ٣٥].

(١) راجع اسم الجنس الجمعي في مبحث الجمع في هذا الجزء.

متكلم: كَأَنِّي أو مخاطب: «كصبة» وفي فعل التعجب، الذي على وزن (ما أفعل) نحو: ما أَحْسَنَ العلم^(١). وفي أفعال الاستثناء: كخلا وعدا وحاشا، ونحو: «جاء القومُ ما خلا سعيداً».

(والضمير المستتر في أفعال الاستثناء يعود إلى البعض المفهوم من الكلام. فتقدير قولك: جاء القوم ما خلا سعيداً: «جاؤوا ما خلا البعض سعيداً». و«ما» إما مصدرية ظرفية، وما بعدها في تأويل مصدر مضاف إلى الوقت المفهوم منها. والتقدير: «جاؤوا زمن خلّوهم من سعيد» والتقدير: «جاؤوا خالين من سعيد»^(٢).)

والفاعلُ المؤوَّلُ: هو أن يأتي الفعلُ، ويكونَ فاعلُهُ مصدرًا مفهوماً من الفعلِ بعدهُ، نحو: «يَحْسُنُ أن تجتهد».

(فالفاعل هنا: هو المصدر المفهوم من تجتهد. ولما كان الفعل الذي بعد «أن» في تأويل المصدر الذي هو الفاعل، سمي الفعل مؤولاً).

ويتأوَّلُ الفعلُ بالمصدرِ بعدَ خمسةِ أحرف، وهي: «أَنْ وَأَنَّ وَكَي وما ولو المصدريتين».

فالأوَّل، مثل: «يُعجِبني أن تجتهد»، والتقدير: «يُعجِبني اجتهداك».

والثاني، مثل: «بلغني أنك فاضلٌ»، والتقدير: «بلغني فضلك».

والثالث، مثل: «أعجِبني ما تجتهد»، والتقدير: «أعجِبني اجتهداك».

والرابع، مثل: «جئتُ لكي أتعلّم» والتقدير: «جئتُ للتعلم». و«كَي» لا يتأوَّلُ الفعلِ بعدها إلا بمصدرٍ مجرورٍ باللام.

والخامس، مثل: «وَدِدْتُ لو تجتهد»، والتقدير: «وَدِدْتُ اجتهداك». «ولو» لا يتأوَّلُ الفعلُ بعدهُ إلا بالمفعول، كما رأيت.

والثلاثةُ الأوَّلُ يتأوَّلُ الفعلُ بعدها بالمرفوع والمنصوب والمجرور.

والجملة المؤلفة من الفاعل ومرفوعه تُدعى جملةً فعليةً.

فانذتان:

١ - إن وقع بعد (لو) كلمة «أن» فهناك فعل محذوف بينهما تقديره: «ثبت». فإن قلت: «لو

(١) ما: اسم نكرة معناه التعجب. وهو في محل رفع لأنه مبتدأ. وأحسن: فعل ماضٍ فعل تعجب أول. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره «هو» يعود إلى «ما» التعجبية. والعلم: مفعول به لأحسن، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع لأنها خبر المبتدأ.

(٢) ستعلم في باب الاستثناء عندنا لكلام على «خلا وعدا وحاشا» أن الحق فيها أنها أفعال لا فاعل لها. أو أنها أحرف للاستثناء منقولة عن الفعلية إلى الحرفية. لتضمنها معنى (إلا) حرف الاستثناء.

أنك اجتهدت لكان خيراً لك» فالتقدير: «لو ثبت اجتهادك». فيكون المصدر المؤول فاعلاً لفعل محذوف، تقديره: «ثبت».

٢ - الهمزة الواقعة بعد كلمة «سواء» تسمى همزة التسوية، وما بعدها مؤول بمصدر مرفوع على أنه مبتدأ مؤخر، و«سواء» قبله خبره مقدماً عليه. فتقدير قوله تعالى: «سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ» [البقرة: ٦]: «إنذارك وعدم إنذارك سواء عليهم» أي: الأمران سيان عندهم. فهمزة التسوية معدودة في الأحرف المصدرية، التي يتأول الفعل بعدها بمصدر. فتكون الأحرف المصدرية، على هذا ستة أحرف.

٢ - نائب الفاعل

نائبُ الفاعل: هو المُسند إليه بعدَ الفعل المجهول أو شبيهه، نحو: «يُكْرَمُ الْمُجْتَهِدُ، وَالْمَحْمُودُ خُلُقُهُ مَدْحًا».

(فالمجتهد أسند إلى الفعل المجهول، وهو «يكرم». وخلقه أسند إلى شبه الفعل المجهول وهو «المحمود» فكلاهما نائب فاعل لما أسند إليه).

والمرادُ بشبه الفعل المجهول اسم المفعول، والاسمُ المنسوب إليه، فاسمُ المفعول كما مَثَل. والاسم المنسوبُ إليه. نحو: «صَاحِبٌ رَجُلًا نَبِيًّا خُلُقُهُ».

«فخلقه» نائب فاعل لنبويّ مرفوع به، لأن الاسم المنسوب في تأويل اسم المفعول. والتقدير: «صاحب رجلًا منسوباً خلقه إلى الأنبياء».

ونائبُ الفاعل قائم مقامُ الفاعل بعد حذفه ونائبُ متابه.

وذلك أن الفاعل قد يحذف من الكلام، لغرض من الأغراض، فينوب عنه بعد حذفه غيره.

وفي هذا الفصل ثلاثة مباحث:

١ - أسباب حذف الفاعل:

يحذف الفاعل، إما للعلم به، فلا حاجة إلى ذكره، لأنه معروفٌ نحو: «وَوَخَّلِقَ الْإِنْسَانَ سُوءِيًّا» [النساء: ٢٨].

وإما للجهل به، فلا يمكنك تعيينه، نحو: «سُرِقَ الْبَيْتُ»، إذا لم تعرف السارق.

وإما للرجبة في إخفائه للإبهام، نحو رُكِبَ الحِصَانُ، إذا عرفت الراكب غير أنك لم تُرد إظهاره.

وإما للخوف عليه نحو: «ضُرِبَ فُلَانٌ» إذا عرفت الضارب غير أنك خفت عليه، فلم تذكره.

وإما للخوف منه نحو: «سُرِقَ الحصان» إذا عرفت السارق فلم تذكره، خوفاً منه، لأنه شرير مثلاً.

وإما لشرفه، نحو: «عَمِلَ عَمَلٌ منكراً»، إذا عرفت العامل فلم تذكره، خوفاً منه، لأنه شرير مثلاً.

وإما لشرفه، نحو: «عَمِلَ عَمَلٌ منكراً»، إذا عرفت العامل فلم تذكره، حفظاً لشرفه.

وإما لأنه لا يتعلّق بذكره فائدة، نحو: «وَلِذَا حُيِّبْتُمْ يَبْتَغُوا قَهْرًا بِأَحْسَنَ مِنهَا أَوْ رُدُّهَا» [النساء: ٨٦]، فذكر الذي يُحْتَمَى لا فائدة منه، وإنما الغرض وجوب ردّ التحية لكل من يُحْيِي.

٢ - الأشياء التي تنوب عن الفاعل:

ينوب عن الفاعل بعد حذفه أحد أربعة أشياء:

١ - المفعول به، نحو: «يَكْرَهُ الْمُجْتَهِدُ»^(١).

وإذا وُجد في الكلام، فلا ينوب عن الفاعل غيره مع وجوده لأنه أولى من غيره بالنيابة، لكون الفعل أشدّ طلباً له من سواه، فيرتفع هو على النائية، ويتصّب غيره، نحو: «أَكْرَمَ زَهِيرٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَمَامَ التَّلَامِيذِ بِجَائِزَةِ سَنِيَّةِ إِكْرَامًا عَظِيمًا».

وقد ينوبُ المجرور بحرف الجر، مع وجود المفعول به الصريح، وذلك قليل نادر، كقول الشاعر:

لَمْ يُعْنَ بِالْعَلِيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا^(٢) وَلَا شَفِي ذَا الْغَيْيِّ إِلَّا ذُو مُدَى
وقول الآخر:

وإنما يرضي المنيبُ رثُهُ ما دام مَعْنِيًا بِذِكْرِ قَلْبِهِ^(٣)
وقراءة من قرأ: «يَبْتَغِي قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ»^(٤) [الجنّة: ١٤].

وإذا كان للفعل مفعولان أو ثلاثة، أقيّم المفعول الأول مقامَ الفاعل، فيرتفع على النائية،

(١) والأصل: يكرم الاستاذ المجتهد.

(٢) بالعلياء، الباء: حرف جر متعلق بيمين. والعلياء مجرور بالباء لفظاً. مرفوع محلاً على أنه فاعل ليعن. وسيداً مفعول به له، وقد أناب المجرور مع وجود المفعول الصريح، وحقه أن يقول: «لم يعن بالعلياء إلا سيداً»، برفع سيد.

(٣) بذكر: متعلق بمعنياً، وهو مرفوع محلاً على أنه نائب فاعل لشبه الفعل المجهول: وهو «معنياً». فإنه اسم مفعول، وقلبه مفعوله، وحقه أن يرفع القلب على النيابة عن الفاعل، ولكنه أناب المجرور.

(٤) بما: متعلق بيجزي. وهو في محل رفع نائب فاعل، وقوماً مفعوله. والقراءة المعول عليها إنما هي برفع قوم على أنه فاعل كما هي القاعدة.

ويتنصبُ غيره، نحو: «أعطيَ الفقيرُ درهمًا، وظنَّ زهيرٌ مجتهدًا، ودُرِّتَ وفتيًا بالمعهد، وأعلمتُ الأمرُ واقعًا».

وقد تجوز نياحةُ المفعولِ الثاني في باب أعطى، إن لم يقع لَبَسٌ، نحو: «كسيَ الفقيرَ ثوبًا، وأعطيَ المسكينَ دينارًا».

(فإن لم يؤمن الالتباس، لم يجز إلا إنابة الأول، نحو: «أعطي سعيده سعدًا». ولا يقال: «أعطي سعيده سعدًا». إذا أردت أن الآخذ سعد والمأخوذ سعيد، فإن أردت ذلك قدمته فقلت: «أعطي سعد سعيدًا»، ليتبين الآخذ من المأخوذ، لأن كلاً منهما صالح لذلك، فلا يتعين الآخذ إلا بتقديمه وإنابته عن الفاعل.

٢ - المجرورُ بحرف الجرِّ، نحو: نُظِرَ في الأمر^(١)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سَقَطَ^(٢) فِي أَيْدِيهِمْ﴾ [الاعراف: ١٤٩]. على شرط أن لا يكون حرف الجرِّ للتعليل، فلا يقال: «وُقِفْتُ لَكَ، ولا من أجلك» إلا إذا جعلت نائبَ الفاعلِ ضميرَ الوقوفِ المفهومِ من «وُقِفْتُ» فيكونُ التقدير: «وُقِفْتُ الوقوفُ، الذي تعهد، لك أو من أجلك».

(وإذا ناب المجرور بحرف الجر عن الفاعل، يقال في إعرابه أنه مجرور لفظًا بحرف الجر مرفوع محلاً على أنه نائب فاعل. غير أنه إن كان مؤنثاً لا يؤنث فعله، بل يجب أن يبقى مذكراً: تقول: «ذهبت بفاطمة»، ولا يقال: «ذهبت بفاطمة».)

٣ - الظرفُ المتصرفُ المختصُّ، نحو: «مُثنيَ يومٍ كاملٍ، وصيِّمَ رمضانٍ».

(والمتصرف من الظروف، ما يصح وقوعه مسنداً إليه، كيوم وليلة وشهر ودهر وأمام ووراء ومجلس ووجهة ونحو ذلك. وغير المتصرف منها، ما لا يقع مسنداً إليه، فلا يكون إلا ظرفاً، كحيث وعوض وقط والآن ومع وإذا، أو ظرفاً ومجروراً بمن. كعند ولدى ولدن وقيل وبعد وثم (يفتح الشاء): أو بلى، كمتى، أو بمن وإلى، كأين. وما كان كذلك لا ينوب عن الفاعل، لأنه لا يسند إليه. إذ لا يجوز فيه الرفع، كما يصح أن تسند إلى يوم وشهر ورمضان، فتقول: «جاء يوم الجمعة، ومضى على الأمر شهر، ورمضان شهر مبارك».)

والظرف المتصرف لا ينوب عن الفاعل إلا إذا كان مع تصرفه مختصاً. والمراد باختصاصه أن يكون مفيداً غير مبهم، وهو يختص بالوصف، نحو: «جلس مجلس مفيد» أو بالإضافة نحو: «سهرت ليلة القدر»، أو بالعلمية، نحو: «صيم رمضان». فلا تنوب عن الفاعل مثل «زمان ووقت ومكان» ونحوها من الظروف المبهمة غير المختصة. فلا يقال: «وقف زمان» ولا «انتظر وقت»

(١) والأصل: نظر الناس في الأمر.

(٢) سقط في يده: زل وتحير وندم.

ولا «جلس مكان». فإن اختصت بقيد بقيدها، جازت نيايتها، نحو «وقف زمان طويل، وانتظر وقت قصير، وجلس مكان رحب».

٤ - المصدرُ المتصرفُ المختصُّ، نحو: «احتفلَ احتفالاً عظيماً».

(والمتصرف من المصادر: ما يقع مسنداً إليه كإكرام واحتفال وإعطاء وفتح ونصر ونحوها. وغير المتصرف منها ما لا يصح أن يقع مسنداً إليه. لأنه لا يكون إلا منصوباً على المصدرية، أي: على المفعولية المطلقة، نحو: «معاد الله وسبحان الله». فلا ينوب مثل هذا عن الفاعل، لأنه لا يجوز الرفع فيسند إليه، كما يصح الإسناد إلى إكرام وفتح ونصر، نحو: «إكرام الضيف سنة العرب»، ونحو: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [النصر: ١].

والمصدر المتصرف لا ينوب عن الفاعل إلا إذا كان مع تصرفه مختصاً. والمراد باختصاصه: أن يكون مقيداً غير مبهم، ويختص بالوصف، نحو: «وقف وقوف طويل» أو بيان العدد، نحو: (نظر في الأمر نظرتان، أو نظرات). أو ببيان النوع، نحو: «سير سير الصالحين».

وقد ينوب عن الفاعل ضميرُ المصدر المتصرفِ المختص، كأن تقول: «هل كتبت كتاباً حسناً؟» فتقول: «كُتِبَتْ». فنائبُ الفاعل ضمير مستترٌ يعود إلى الكتابة. وقد يعود الضمير على مصدرِ الفعل، وإن لم يذكر، لكونه مفهوماً معهوداً للسامع، كقوله تعالى: ﴿رَسُولٌ مِّنْهُمْ يَتَّبِعُونَ﴾ [سبأ: ٥٤] أي: حيل الحزول^(١) المعهود ذهنياً. فنائبُ الفاعلِ ضميرُ المصدرِ المفهوم من الكلام. ومنه قول الفرزدق:

يُغْضِي حَيَاءً، وَتُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ فَمَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ

أي: يُغْضَى الإغضاء الذي تَعَهُدُ، وهو إغضاء الإجلال، مهابة له. فنائبُ الفاعل ضميرُ الإغضاء المفهوم من «يُغْضَى».

(ولا يجوز أن يكون (من مهابته) في موضع الرفع على النائية، لأن حرف الجر هنا للتعليل. فالمجرور في موضع النصب على أنه مفعول لأجله. وإذا كان حرف الجر للتعليل، ينوب المجرور به عن الفاعل، كما علمت، لأنه يكون، والحالة هذه، من جملة أخرى، لأن المفعول لأجله مبني على سؤال مقدر. فإذا قلت: (وقف الناس) فكان سائلاً سألت: لماذا وقف الناس؟ فقلت: إجلالاً للعلماء، أي وقفوا إجلالاً لهم... فإجلال: مبني على فعل مفهوم من الفعل المذكور. فكذلك هنا، في بيت الفرزدق. إذ التقدير: يغضي إغضاء الإجلال. أي يغضي الناس إغضاء إجلال... وإنما يغضون ذلك الإغضاء من أجل مهابته، أي: مهابة له وإجلالاً لمقامه).

(١) حال بينهم يحول حولاً (بفتح فسكون) وحولاً وحيلولة، أي حجز بينهم ومنع اتصال أحدهم بالآخر. وحال بينه وبين ما يشتهي، أو دونه ودون ما يريد، أي: كان حائلاً وحاجراً وامناً من وصوله إلى ذلك.

وإذا فُقدَ المفعولُ به من الكلام جازت نيابة كل واحدٍ من المجرورِ والمصدرِ والظرفِ المختصِّين على السواء. فمن نيابة المصدر المختص قوله تعالى:

﴿إِنَّمَا يُنِيعُ فِي الشُّرْبِ قَعْنَةً وَبَيْدَةً﴾ [الحاقة: ١٣] ومن نيابة المجرور أن تقول: «يُشَادُ بِذِكْرِ الْعَامِلِينَ إِشَادَةً عَظِيمَةً» ومن نيابة الظرف قولك: «يُصَلِّي يَوْمَ الْجُمُعَةِ صَلَاتَهَا».

فائدة: متى حذف الفاعل، وناب عنه نائبه، فلا يجوز أن يذكر في الكلام ما يدل عليه، فلا يقال: (عوقب الكسول من المعلم، أو الكسول معاقب من المعلم) بل يقال: (عوقب الكسول) أو (الكسول معاقب) وذلك لأن الفاعل إنما يحذف لغرض، فذكر ما يدل عليه منافٍ لذلك. فإن أردت الدلالة على الفاعل آتيت بالفعل معلوماً، (فقلت عاقب المعلم الكسول)، أو باسم الفاعل، فقلت: (المعلم معاقب الكسول) إلا أن تقول: (عوقب الكسول المعلم)، فيكون المعلم فاعلاً لفعل محذوف تقديره: (عاقب) فكانه لَمَّا قِيلَ: (عوقب الكسول) سأل سائل: من عاقبه؟ فقلت: (المعلم)، أي عاقبه المعلم. ويكون ذلك على حدِّ قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِاللَّحْدِ وَالْأَصْوَالِ﴾ [النور: ٣٦، ٣٧]. في قراءة من قرأ (يسبح) مجهولاً، فيكون (رجال) فاعلاً لفعل محذوف. والتقدير (يسبحه رجال) كما تقدم في باب الفاعل.

٢ - أحكام نائب الفاعل وأقسامه:

كلُّ ما تقدَّم من أحكام الفاعل يجب أن يُراعى مع نايبه، لأنه قائم مقامه، فله حكمه. فيجب رفعه، وأن يكون بعد المُسَدِّدِ، وأن يُذكرَ في الكلام. فإن لم يُذكر فهو ضميرٌ مستترٌ، وأن يُؤنثَ فعله إن كان هو مؤنثاً، وأن يكونَ فعله مؤخداً، وإن كان هو مثنى أو مجموعاً، ويجوز حذف فعله لقرينةٍ دالةٍ عليه.

(فعلی الطالب مراجعة هذه الأحكام كلها في مبحث الفاعل، وأن يأتي بأمثلة لنائب الفاعل على شاكلة أمثلة الفاعل).

ونائب الفاعل، كالفاعل، ثلاثة أقسامٍ: صريحٌ وضميرٌ ومؤوَّلٌ. فالصريحُ، نحو: «يُحِبُّ الْمُجْتَهِدُ».

والضميرُ، إما مُتَّصِلٌ، كالتاءِ من «أَكْرَمَتْ» وإما مُنْفَصِلٌ، نحو: «مَا يُكْرَمُ إِلَّا أَنَا». وإما مستترٌ، نحو: «أَكْرَمُ، وَنُكْرَمُ، وَنُكْرَمُ، وَزُهَيْرٌ يُكْرَمُ، وَفَاطِمَةٌ تُكْرَمُ».

والمؤوَّلُ، نحو: «يُحَمِّدُ أَنْ تَجْتَهِدُوا»، والتأويلُ: «يُحَمِّدُ اجْتِهَادَكُمْ».

(راجع ما فصلناه من الكلام على أقسام الفاعل وأحكامه).

٣ - المبتدأ والخبر

المبتدأ والخبر: إسمان تتألف منهما جملة مفيدة، نحو: «الحق منصور» والاستقلال ضامن سعادة الأمة».

يتميز المبتدأ عن الخبر بأن المبتدأ مُخَبَّرٌ عنه، والخبر مُخَبِّرٌ به.

والمبتدأ: هو المسند إليه، الذي لم يسبقه عاملٌ.

والخبر: ما أسند إلى المبتدأ، وهو الذي تتم به مع المبتدأ فائدة. والجملة المؤلفة من المبتدأ والخبر تُدعى جملة اسمية.

ويتعلّق بالمبتدأ والخبر ثمانية مباحث:

١ - أحكام المبتدأ:

للمبتدأ خمسة أحكام:

الأول: وجوب رفعه. وقد يجزأ بالباء أو من الزائدين، أو برُبِّ، التي هي حرف جر شبيهة بالزائد. فالأول نحو: «بِحَسْبِكَ اللهُ»^(١). والثاني نحو: «مَلَّ مِنْ خَلْقِي غَيْرَ اللَّهِ بَرُّكُمْ» [فاطر: ٣٣]^(٢). والثالث نحو: «يَا رَبُّ كَاسِيَةٌ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٣).

الثاني: وجوب كونه معرفة، نحو: «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ»، أو نكرة مفيدة، نحو: «مَجْلِسُ عِلْمٍ يُنْفَعُ بِهِ خَيْرٌ مِنْ عِبَادَةِ سَبْعِينَ سَنَةً».

وتكون النكرة مفيدة بأحد أربعة عشر شرطاً:

١ - بالإضافة لفظاً، نحو: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ»، أو معنى، نحو: «كُلُّ يَمُوتُ»، ونحو: «قُلْ كُلٌّ يَمَلِكُ عَلَيَّ شَاكِرِينَ» [الإسراء: ٨٤]، أي: كل أحد.

٢ - بالوصف لفظاً، نحو: «وَلَقَبَدَّ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ» [البقرة: ٢٢١]، أو تقديرأ، نحو: «شَرُّ أُمَّرٍ ذَا نَابٍ»، ونحو: «أَمْرٌ أُنِي بِكَ»، أي: شر عظيم وأمر عظيم: أو معنى: بأن تكون مُصَفَّرَةً، نحو: «رُجُلٌ عِنْدَنَا» أي: رجلٌ حقيرٌ، لأن التصغير فيه معنى الوصف.

٣ - بأن يكون خبرها ظرفاً أو جازاً ومجروراً مُقَدِّماً عليها، نحو: «وَقَوَى كَعْبِيُّ ذِي يَلْبَرٍ طَيْبٌ» [يوسف: ٧٦] و«لِكُلِّ أُمَّلٍ كِتَابٌ» [الرعد: ٣٨].

(١) بحسبك: الباء حرف جر زائد، وحسب مجرور لفظاً بالباء الزائدة، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ، والله خبره.
(٢) من: حرف جر زائد، وخالق مجرور لفظاً بمن الزائدة. مرفوع محلاً على أنه مبتدأ.
(٣) رب: حرف جر شبيه بالزائد، وكاسية، مجرور لفظاً برب، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. وعارية خبره.

٤ - بأن تقع بعد نفي، أو استفهام، أو «لولا»، أو «إذا» الفجائية. فالأول، نحو: «ما أحد عندنا»، والثاني، نحو: «أله مع الله؟»، والثالث، كقول الشاعر:

لَوْلَا اضْطَبَارُ لِأَوْذَى كُلِّ ذِي مَقَّةٍ لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَابَاهُنَّ لِلظَّمْعِ
والرابع، نحو: «خرجت فإذا أسد رابض».

٥ - بأن تكون عاملة، نحو: «إعطاء قرشاً في سبيل العلم ينهض بالامة». ونحو: «امرٌ بمعروفٍ صدقةٌ، ونهيٌ عن منكرٍ صدقةٌ».

(إعطاء: عمل النصب في «قرشاً» على أنه مفعول به. وأمر ونهي: يتعلق بهما حرف الجر، والمجرور مفعول لهما غير صريح).

٦ - بأن تكون مبهمة، كأسماء الشرط والاستفهام و«ما» التعجبية و«كم» الخبرية. فالأول، نحو: «من يجتهد يفلح»^(١)، والثاني، نحو: «من مجتهد؟»^(٢) و«كم علماً في صدرك»^(٣)، والثالث، نحو: «ما أحسن العلم»^(٤)، والرابع، نحو: «كم مائرة لك!»^(٥).

٧ - بأن تكون مفيدة للدعاء بخير أو شر، فالأول، نحو: «سلامٌ عليكم». والثاني، نحو: ﴿رَبِّهِ لِيُطْفِئِينَ﴾^(٦) [المطفئين: ١].

٨ - بأن تكون خلفاً عن موصوف، نحو: «عالمٌ خيرٌ من جاهل»، أي: رجلٌ عالمٌ. ومنه المثل: «ضعيفٌ عادٌ بقرملة»^(٧).

٩ - بأن تقع صدر جملة حالية مرتبطة بالواو أو بدونها: فالأول، كقول الشاعر:

سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ، فَمُذْ بَدَا مُحِيَّابَكَ أَحْفَى ضَوْؤُهُ كُلُّ شَارِقِ
والثاني، كقول الشاعر:

الذُّبُّ يَطْرُقُهَا فِي السَّهْرِ وَاحِدَةً وَكُلُّ يَوْمٍ تَرَانِي مُدِيَّةً بِيَدِي^(٨)

(١) من: اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ. وجملة الشرط مع الجواب خبره.

(٢) من: اسم استفهام في محل رفع مبتدأ. ومجتهد: خبره.

(٣) كم: اسم استفهام في محل رفع مبتدأ، وعلماً: تمييز منصوب، وفي صدرك: متعلق بالخبر المحذوف.

(٤) ما: تعجبه في محل رفع مبتدأ، والجملة بعده خبره.

(٥) كم: خبرية في محل رفع مبتدأ، وهي مضافة إلى مائرة. ولك متعلق بخبرها.

(٦) المطفئون: الذين لا يوفون الكيل والوزن.

(٧) القرملة: واحد القرملة، وهو شجر ضعيف لا شوك له وينفضح إذا وطئ، والمثل يضرب للعاجز يستعين بمثله.

(٨) مدية: مبتدأ. ويدي: خبره، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب على الحال من ضمير المفعول في تراني.

١٠ - بأن يراد بها التنويح، أي التفصيل والتقسيم، كقول امرئ القيس:

فَأَقْبَلْتُ زَخْفًا عَلَى الرَّكْبَتَيْنِ فَتَوْبٌ لَيْسَتْ، وَتَوْبٌ أُجْرٌ^(١)

وقول الآخر:

فِيَوْمٍ عَلَيْنَا، وَيَوْمٌ لَنَا وَوَيْوَمٌ نُسَاءٌ، وَيَوْمٌ نُسَرُّ

١١ - بأن تُعطف على معرفة، أو يُعطف عليها معرفة. فالأول، نحو «خالدٌ ورجلٌ يتعلمان

النحو» والثاني نحو: «رجلٌ وخالدٌ يتعلمان البيان».

١٢ - بأن تُعطف على نكرة موصوفة، أو تُعطف عليها نكرة موصوفة، فالأول نحو: ﴿قَوْلٌ

مَعْرُوفٌ وَمَعْرُوفٌ جَرَّ مِنْ صَدَقَةٍ يَتَمَهَّمَا أَدَى﴾ [البقرة: ٢٦٣]، والثاني، نحو: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾^(٢)

[محمد: ٢١].

١٣ - بأن يراد بها حقيقة الجنس لا فردٌ واحدٌ منه، نحو: «ثمرَةٌ خيرٌ من جرادة» و«رجلٌ

أقوى من امرأة».

١٤ - بأن تقع جواباً، نحو: «رجلٌ» في جواب من قال: «مَنْ عندك؟».

فائدة:

(ولم يشترط سبويه والمتقدمون من النحاة لجواز الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة. فكل نكرة أفادت إن ابتدئ بها صح أن تقع مبتدأ. ولهذا لم يجز الابتداء بالنكرة الموصوفة أو التي خبرها ظرف أو جار ومجرور مقدمان عليها: إن لم تغد. فلا يقال: «رجلٌ من الناس عندنا»، ولا: «عند رجلٍ مال» ولا «لإنسان ثوب»، لعدم الفائدة، لأن الوصف في الأول وتقدم الخبر في الثاني لم يُفيدا التخصص، لأنهما لم يقللا من شيوخ النكرة وعمومها).

الثالث^(٣): جواز حذفه إن دلَّ عليه دليلٌ، تقول: «كيف سعيد؟»، فيقال في الجواب:

«مجتهدٌ أي: هو مجتهدٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ. وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾ [الجاثية: ١٥]

وفصلت: [٤٦] وقوله: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا﴾ [التور: ١].

(والتقدير في الآية الأولى: «فعمله لنفسه، وإساءته عليها»، فيكون المبتدأ، وهو العمل

والإساءة، محذوفاً، والجار متعلق بخبره المحذوف. والتقدير في الآية الثانية: «هذه سورة»).

(١) ثوب: مبتدأ. وجملة ليست خبرها. وثوب الثاني: مبتدأ. وجملة أجر خبره. والمفعول محذوف والتقدير

ثوب لبسته وثوب أجره، ويروى «ثوباً» في الموضعين فيكون مفعولاً مقمداً للفعل بعده.

(٢) طاعة: مبتدأ. وقول: معطوف عليه فهو مبتدأ مثله. والخبر محذوف والتقدير: طاعة وقول معروف أمثل

من غيرهما.

(٣) أي الحكم الثالث من أحكام المبتدأ.

الرابع: وجوب حذفه وذلك في أربعة مواضع:

١ - إن دل عليه جواب القسم، نحو: «في ذمتي لأفعلن كذا»، أي: في ذمتي عهد أو ميثاق.

٢ - إن كان خبره مصدرًا نائبًا عن فعله نحو: «صبر جميل» و«سمع وطاعة»، أي: صبري صبر جميل، وأمري سمع وطاعة.

٣ - إن كان الخبر مخصصًا بالمدح أو الذم بعد «يغتم ويشس»، مؤخرًا عنهما، نحو: نعم الرجل أبو طالب، ويشس الرجل أبو لهب، فأبو، في المثالين، خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «هو».

٤ - إن كان في الأصل نعتًا قطع عن النعتية في معرض مدح أو ذم أو ترحم، نحو: «خذ بيد زهير الكريم» و«دع مجالسة فلان اللئيم» و«أحسب إلى فلان المسكين».

(فالمبتدأ محذوف في هذه الأمثلة وجوبًا. والتقدير: هو الكريم، وهو اللئيم، وهو المسكين ويجوز أن تقطعه عن الوصفية للنصب على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره في الأول: أمدح، وفي الثاني: أذم، وفي الثالث: أرحم).

الخامس^(١): إن الأصل فيه أن يتقدم على الخبر، وقد يجب تقديم الخبر، عليه. وقد يجوز الأمران. (وسياتي الكلام على ذلك).

٢ - أقسام المبتدأ:

المبتدأ ثلاثة أقسام: صريح، نحو: «الكريم محبوب»، وضمير منفصل، نحو: «أنت مجتهد»، ومؤول، نحو: «وَأَنْ تَصُوبُوا خَيْرٌ لَكُمْ»^(٢) [البقرة: ١٨٤]، ونحو: «رَسُولٌ عَلَيْهِمُ الْآذَانَ أَنْ لَمْ تُذِرْتَهُمْ»^(٣) [يس: ١٠]، ومنه المثل «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه»^(٤).

٣ - أحكام خبر المبتدأ:

لخبر المبتدأ سبعة أحكام:

الأول: وجوب رفعه.

(١) أي الحكم الخامس من أحكام المبتدأ.

(٢) والتأويل: «وصومكم خير لكم»، فيكون الفعل في تقدير مصدر مرفوع على أنه مبتدأ.

(٣) والتأويل: «إنذارك وعدم إنذارك سواء» فما بعد همزة التسوية مؤول بمصدر مرفوع مبتدأ. وسواء قبله خبره. وهمزة التسوية سبق الكلام عليها في آخر مبحث الفاعل.

(٤) والتأويل: «سماحك بالمعيدي خير من رؤيتك لياه». فتسمع مؤول بمصدر مرفوع مبتدأ، وخير: خبره. والفعل مؤول بمصدر على تقدير أن، والأصل أن تسمع. وقد روي: «تسمع» بالرفع. وبالنصب بأن مقدره، كما روي «أن تسمع»، بإثبات «أن».

الثاني: أن الأصل فيه أن يكون نكرة مشتقة. وقد يكون جامداً. نحو: «هذا حجر».

الثالث: وجوب مطابته للمبتدأ إفراداً وتشبيهاً وجمعاً وتذكيراً وتأنياً.

الرابع: جواز حذفه إن دل عليه دليل، نحو: «خرجت فإذا الأسد، أي: فإذا الأسد حاضر، وتقول: «من مجتهد؟» فيقال في الجواب: «زهير» أي: «زهير مجتهد»، ومنه قوله تعالى: ﴿أَسْكَنُهَا دَابِرٌ وَظُلُمَاتٌ﴾ [الرعد: ٣٥] أي: وظلها كذلك.

الخامس: وجوب حذفه في أربعة مواضع:

١ - أن يدل على صفة مطلقية، أي: دالة على وجود عام^(١).

وذلك في مسألتي، الأولى: أن يتعلّق بها ظرف أو جارٌّ ومجرور، نحو: «الجنة تحت أقدام الأمهات» و«العلم في الصدور»^(٢). والثانية: أن تقع بعد لولا أو لوما، نحو: «لولا الدين لهلك الناس» و«لوما الكتابة لصاح أكثر العلم»^(٣).

(فإن كان صفة مفيدة (أي دالة على وجود خاص: كالمشي والعمود والركوب والأكل والشرب ونحوها) وجب ذكره إن لم يدل عليه دليل، نحو: «لولا العدو سالمنا ما سلم» ونحو: «خالد يكتب في داره، والعصفور مفرد فوق الغصن». ومنه حديث: «لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد إبراهيم». فإن دل عليه دليل جاز حذفه وذكره، نحو: «لولا أنصاره لهلك». أو «لولا أنصاره حموه لهلك»، ونحو: «علي على فرسه» أو «علي راكب على فرسه».

٢ - أن يكون خبراً لمبتدأ صريح في القسم، نحو: «العمر ك لأفعلن»^(٤)، ونحو: «أيمُن الله لاجتهدن»^(٥)، قال الشاعر:

لَعَمْرُكَ مَا الْإِنْسَانُ إِلَّا ابْنُ يَوْمِهِ عَلَى مَا تَجَلَّى يَوْمُهُ لَا ابْنَ أَمْسِهِ
وَمَا الْفَخْرُ بِالْعَظِيمِ الرَّمِيمِ، فَخَارُ الَّذِي يَبْغِي الْفَخَارَ يَنْفَسِهِ

(فإن كان المبتدأ غير صريح في القسم (بمعنى أنه يستعمل للقسم وغيره) جاز حذف خبره وإثباته. تقول (عهد الله لأقولن الحق، وعهد الله علي لأقولن الحق).

٣ - أن يكون المبتدأ مصدرًا، أو اسم تفضيل مضافاً إلى مصدر، وبعدهما حال لا تصلح أن تكون خبراً، وإنما تصلح أن تسد مسد الخبر في الدلالة عليه. فالأول، نحو: «تأديبي الغلام

(١) وذلك بأن تكون بمعنى كائن أو موجود أو مستقر أو حاصل.

(٢) أي: الجنة كائنة أو موجودة، العلم كائن أو موجود.

(٣) أي: لولا الدين موجود، ولولا الكتابة موجودة.

(٤) التقدير: لعمر ك قسمي. أي: حياتك هي قسمي.

(٥) والتقدير: أيمُن الله قسمي. وأيمُن كلمة موضوعة للقسم.

مُسَيَّبًا^(١). والثاني، نحو: «أَفْضَلُ صَلَاتِكَ خَالِيًا مِمَّا يَسْتَلُكَ».

ولا فرق بين أن يكونَ اسْمُ التفضيل مضافاً إلى مصدرٍ صريح، كما مثَّل، أو مُؤوَّل، نحو: «أَحْسَنُ مَا تَعْمَلُ الْخَيْرَ مُسْتَرْتَأً»^(٢) وكذا لا فرق بين أن تكونَ الحالُ مُفْرَدَةً، كما ذُكِر، أو جملةً: كحديث: «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ»^(٣). وقول الشاعر، وقد اجتمعت فيه الحالان: (المفردة والمركبة):

خَيْرُ اقْتِرَابِي مِنَ الْمَوْلَى^(٤) حَلِيفَ رِضَاً وَشَرُّ بُغْدِي عُنُوهُ وَهُوَ غَضْبَانٌ

فالحال في الأمثلة المتقدمة دالة على الخبر المحذوف (وهو حاصل) سادة مسده. لكنها غير صالحة للإخبار بها مباشرة لمباينتها للمبتدأ، إذ لا معنى لقولك: (تأديبي الغلام مسيء)، وأفضل صلاتك خال مما يشغلك، وهلم جرأً.

فإن صحَّ الإخبارُ بالحال، وجبَ رفعُها لعدم مباينتها حينئذٍ للمبتدأ، نحو: «تأديبي الغلام شديد» وشذَّ قولهم: «حُكْمُكَ مَسْمُوطًا»، أي: مَتَّبِعًا نَافِذًا، إذ يصحُّ أن تقول: «حُكْمُكَ مُسْمَطٌ».

٤ - أن يكونَ بعد واوٍ مُتَعَيِّنٍ أن تكونَ بمعنى «مَعَ»، نحو: «كُلُّ امْرِئٍ وَمَا فَعَلَ»^(٥)، أي: مَعَ فِعْلِهِ. فإن لم يتعَيَّن كونُها بمعنى «مَعَ» جاز إثباتُه، كقول الشاعر:

تَمَتُّوا لِيِ الْمَوْتِ الَّذِي يَشْعَبُ الْفَتَى^(٦) وَكُلُّ امْرِئٍ وَالْمَوْتُ يَلْتَقِيَانِ

السادس^(٧): جواز تَعُدُّوهُ، والمبتدأ واحد، نحو: «خَلِيلٌ كَاتِبٌ، شَاعِرٌ، خَطِيبٌ».

السابع: أن الأصل فيه أن يتأخَّرَ عن المبتدأ، وقد يَتَقَدَّمُ عليه جوازاً أو جوباً (وسياتي الكلامُ على ذلك).

٤ - الْخَبَرُ الْمُفْرَدُ:

خبرُ المبتدأ قسمان: مُفْرَدٌ وجملةٌ.

-
- (١) والتقدير: تأديبي الغلام حاصل عند مساهته.
 (٢) أحسن: مضاف وما بعد (ما) المصدرية في تأويل مصدر مجرور بالإضافة، والتأويل: أحسن عملك، والخبر: محذوف، والتقدير: أحسن عملك الخير حاصل في حال استتار.
 (٣) جملة وهو ساجد: في محل نصب على الحال من العبد، والتقدير: أقرب كون العبد من ربه حاصل في حال سجوده، (وتكون) هنا تامة لا ناقصة، فهي ترفع الفاعل.
 (٤) المولى: ابن العم.
 (٥) الخبر محذوف، والتقدير: كل امرئ وفعله مقترنان.
 (٦) يشعب: يتتال ويهلك.
 (٧) أي الحكم السادس من أحكام خبر المبتدأ.

فالخبرُ المفردُ: ما كانَ غيرَ جملةٍ، وإن كان مُثنًى أو مجموعاً، نحو: «المجتهد محمودٌ، والمجتهدان محمودان، والمجتهدون محمودون». وهو إما جامدٌ، وإما مُشتقٌّ.

والمرادُ بالجامد: ما ليس فيه معنى الوصف، نحو: «هذا حجرٌ». وهو لا يتضمَّن ضميراً يعودُ إلى المبتدأ، إلا إذا كان في معنى المشتق، فيتضمَّنُه، نحو: «عليٌّ أسدٌ».

(فأسد هنا بمعنى شجاع، فهو مثله يحمل ضميراً مستتراً تقديره (هو) يعود إلى علي، وهو ضمير الفاعل. وقد سبق في باب الفاعل أن الاسم المستعار، يرفع الفاعل كالفعل، لأنه من الأسماء التي تشبه الفعل في المعنى.

وذهب الكوفيون إلى أن خبر الجامد يحتمل ضميراً يعود إلى المبتدأ، وإن لم يكن في معنى المشتق. فإن قلت: (هذا حجر)، فحجر يحمل ضميراً يعود إلى اسم الإشارة (تقديره هو)، أي: (هذا حجر هو)، وما قولهم ببعيد من الصواب. لأنه لا بد من رابط يربط المبتدأ بالخبر، وهذا الرابط معتبر في غير العربية من اللغات أيضاً).

والمراد بالمشتق ما فيه معنى الوصف، نحو: «زُهَيْرٌ مجتهدٌ». وهو يتحمَّلُ ضميراً يعود إلى المبتدأ، إلا إذا رفع الظاهر، فلا يتحمَّلُه، نحو: «زُهَيْرٌ مجتهدٌ أخواه».

(فمجتهد، في المثال الأول، فيه ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى زهير، وهو ضمير الفاعل. أما في المثال الثاني فقد رفع (أخواه) على الفاعلية فلم يتحمل ضمير المبتدأ).

ومتى تحمَّلَ الخبرُ ضميرَ المبتدأ لزمَتْ مطابقتُه له إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنثاً، نحو: «عليٌّ مجتهدٌ، وفاطمةٌ مجتهدَةٌ، والتلميذان مجتهدان، والتلميذتان مجتهدتان، والتلاميذ مجتهدون، والتلميذات مجتهدات».

فإن لم يتضمَّن ضميراً يعودُ إلى المبتدأ، فيجوزُ أن يُطابقه، نحو: «الشمسُ والقمرُ آيتان من آيات الله»، ويجوز أن لا يطابقه، نحو: «الناس قسمان: عالمٌ ومتعلمٌ ولا خيرَ فيما بينهما».

٥ - الخبرُ الجملةُ:

الخبرُ الجملةُ: ما كان جملةً فعليةً، أو جملةً اسميةً، فالأول نحو: «الخلقُ الحسنُ يُعلي قدرَ صاحبه»^(١)، والثاني نحو: «العاقِلُ خُلِقَ حسنٌ»^(٢).

(١) الخلق: مبتدأ، والحسن: صفة، وجملة يعلّي: جملة فعلية خبره.

(٢) العاقل: مبتدأ أول، وخلقته مبتدأ ثانٍ، وحسن: خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره. جملة اسمية، خبر المبتدأ الأول.

ويُشترطُ في الجملة الواقعة خبراً أن تكونَ مُشتملةً على رابطٍ يربطها بالمبتدأ.

والرابطُ إما الضميرُ بارزاً، نحو: «الْقَلْبُ مَرْتَعُهُ وَخَيْمٌ»، أو مُستترٌ يعودُ إلى المبتدأ، نحو: «الحقُّ يعلو». أو مُقدِّراً، نحو: «الفضةُ، الدرهمُ بقرشٍ»^(١)، أي: الدرهم منها. وإما إشارةً إلى المبتدأ، نحو: «وَلَيْسَ الْقَوِيُّ ذَلِيلٌ خَيْرٌ»^(٢) [الأعراف: ٢٦]، وإما إعادةُ المبتدأ بلفظه، نحو: «لَمَّا كُنَّا مَا لَمَّا»^(٣) [الحاقة: ١، ٢]، أو بلفظٍ أعمُّ منه، نحو: «سعيدٌ نعم الرجلُ».

(فالرجلُ يعمُ سعيداً وغيره، فسعيدٌ داخلٌ في عمومِ الرجلِ، والعمومُ مستفادٌ من (أل) الدالة على الجنس).

وقد تكونُ الجملةُ الواقعةُ خبراً نفسَ المبتدأ في المعنى، فلا نحتاجُ إلى رابطٍ، لأنها ليست أجنبيةً عنه فتحتاجُ إلى ما يربطها به، نحو: «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»^(٤) [الإخلاص: ١]، ونحو: «نطقي اللهُ حسي».

(فهو: ضميرُ الشأن. والجملةُ بعده هي عينه، كما تقول: (هو علي مجتهد) وكذلك قولك. (نطقي اللهُ حسي) فالمنطوق به، (وهو اللهُ حسي) هو عينُ المبتدأ. وهو (نطقي) وأما فيما سبق فإنما احتيجُ إلى الربط لأن الخبرَ أجنبي عن المبتدأ، فلا بد له من رابطٍ يربطه به).

قد يقعُ الخبرُ ظرفاً أو جازاً ومجروراً.

فالأولُ، نحو: «المجدُّ تحَتَّ عِلْمِ الْعِلْمِ»، والثاني، نحو: «العلمُ في الصدورِ لا في السطور».

(والخبرُ في الحقيقةِ إنما هو متعلقُ الظرفِ، وحرفُ الجرِ. ولك أن تقدّرَ هذا المتعلقُ فعلاً كاستقرَّ وكان، فيكونُ من قبيلِ الخبرِ الجملةِ، واسمُ فاعلٍ، فيكونُ من بابِ الخبرِ المفردِ، وهو الأولى، لأن الأصلُ في الخبرِ أن يكونَ مفرداً).

ويُخبرُ بظروفِ المكانِ عن أسماءِ المعاني وعن أسماءِ الأعيانِ. فالأولُ، نحو: «الخيرُ أمانك». والثاني، نحو: «الجنةُ تحَتَّ أَقْدَامِ الْأَمْهَاتِ».

وأما ظروفُ الزمانِ فلا يُخبرُ بها إلا عن أسماءِ المعاني، نحو: «السفرُ غداً»، والوصولُ بعد غدي. إلا إذا حصلتِ الفائدةُ بالإخبارِ بها عن أسماءِ الأعيانِ فيجوزُ، نحو: «الليلةُ الهلالُ»، ونحنُ في شهرِ كذا» و«الوردُ في أيار». ومنه: «اليومُ خمراً، وغداً أمر».

(١) الفضة مبتدأ أول، والدرهم بقرش: مبتدأ ثانٍ وخبره، والجملة خبر عن المبتدأ الأول، والرابط هو الضمير المحذوف، والتقدير: الدرهم منها بقرش.

(٢) لباس: مبتدأ أول، وذلك مبتدأ ثانٍ وخبره، والجملة خبر المبتدأ الأول: والرابط اسم الإشارة.

(٣) الحاقة: مبتدأ أول، و(ما): اسم استفهام مبتدأ ثانٍ، والحاقة خبره والجملة خبر المبتدأ الأول.

٦ - وجوب تقديم المبتدأ:

الأصلُ في المبتدأ أن يَتَقَدَّمَ. والأصلُ في الخبر أن يتأخَّرَ. وقد يتقدَّم أحدهما وجوباً، فيتأخَّرُ الآخرُ وجوباً.

ويجبُ تقديمُ المبتدأ في ستة مواضعَ:

الأولُ: أن يكون من الأسماء التي لها صدرُ الكلام، كأسماء الشرط، نحو: «مَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَفْلَحْ»، وأسماء الاستفهام، نحو: «من جاء؟»، «وما» التعجيبية، نحو: «ما أحسنَ الفضيحة!» وكم الخبرية، نحو: «كم كتاب عندي!».

الثاني: أن يكون مُشَبَّهاً باسم الشرط، نحو: «الذي يجتهدُ فله جائزةٌ» و«كلُّ تلميذٍ يجتهدُ فهو على هدى».

(فالمبتدأ هنا أشبه اسم الشرط في عمومته، واستقبال الفعل بعده وكونه سبباً لما بعده، فهو في قوة أن تقول: (من يجتهد فله جائزة) و(أي تلميذ يجتهد فهو على هدى). ولهذا دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في جواب الشرط).

الثالث: أن يضاف إلى اسمٍ له صدرُ الكلام، نحو: «غلامٌ من مجتهدٍ؟» و«زمأمُ كم أمر في يدك»^(١).

الرابع: أن يكون مقترناً بلام التأكيد (وهي التي يسمونها لامَّ الابتداء)، نحو: «وَلَمَّيذٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ» [البقرة: ٢٢١].

الخامس: أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفةً أو نكرةً، وليس هناك قرينةٌ تعين أحدهما، فيتقدَّم المبتدأ خشيةً التباسِ المسندِ بالمستندِ إليه، نحو: «أخوك عليٌّ»، إن أردتَ الإخبارَ عن الأخ، و«علي أخوك»، إن أردتَ الإخبارَ عن علي، ونحو: «أسنُّ منك أسنُّ مني» إن قصدتَ الإخبارَ عن من هو أسنُّ من مخاطبك و«أسنُّ مني أسنُّ منك»، إن أردتَ الإخبارَ عن من هو أسنُّ منك نفيك.

(فإن كان هناك قرينة تميز المبتدأ والخبر، جاز التقديم والتأخير، نحو: «رجل صالح حاضر، وحاضر رجل صالح» ونحو: «بنو أبنائنا بنونا» بتقديم المبتدأ، و«بنونا بنو أبنائنا»، بتقديم الخبر. لأنه سواء أتقدم أحدهما أم تأخر، فالمعنى على كل حال أن بني أبنائنا هم بنونا).

السادس: أن يكون المبتدأ محصوراً في الخبر، وذلك بأن يقترنَ الخبرُ بآلاً لفظاً نحو: «رَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ» [آل عمران: ١٤٤] أو معنًى، نحو: «إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ» [مرد: ١٢].

(١) كم: هنا خبرية بمعنى كثير. وأمر مضاف إليها، فإن جعلتها استفهامية نصبت ما بعدها تمييزاً.

(إذ المعنى ما أنت إلا نذير، ومعنى الحصر هنا أن المبتدأ (وهو محمد، في المثال الأول) منحصر في صفة الرسالة، فلو قيل: «ما رسول إلا محمد». بتقديم الخبر، فسد المعنى، لأن المعنى يكون حينئذ: أن صفة الرسالة منحصرة في محمد مع أنها ليست منحصرة فيه. بل هي شاملة له ولغيره من الرسل، صلوات الله عليهم. وهكذا الشأن في المثال الثاني).

٧ - وجوب تقديم الخبر:

يجب تقديم الخبر على المبتدأ في أربعة مواضع:

الأول: إذا كان المبتدأ نكرة غير مفيدة، مخبراً عنها بظرف أو جار ومجرور، نحو: «في الدار رجل» و«عندك ضيف» ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥] ﴿وَعَلَىٰ آبَائِهِمْ شَتْوَةٌ﴾ [البقرة: ٧].

(وإنما وجب تقديم الخبر هنا لأن تأخيره يوهم أنه صفة وأن الخبر منتظر. فإن كانت النكرة مفيدة لم يجب تقديم خبرها، كقوله تعالى: ﴿وَأَيُّ مَسْئَةٍ يَنْدُرُ﴾ [الأنعام: ٢] لأن النكرة وصفت بسمى، فكان الظاهر في الظرف أنه خبر لا صفة).

الثاني: إذا كان الخبر اسم استفهام، أو مضافاً إلى اسم استفهام، فالأول، نحو: «كيف حالك؟» والثاني، نحو: «ابن من أنت؟» و«صبيحة أي يوم سفرك؟».

(وإنما وجب تقديم الخبر هنا لأن لاسم الاستفهام أو ما يضاف إليه صدر الكلام).

الثالث: إذا اتصل بالمبتدأ ضمير يعود إلى شيء من الخبر نحو: «في الدار صاحبها» ومنه قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ لِقَوْلِهِمْ أَفْقَالُهَا﴾ [محمد: ٢٤]. وقول نصيب:

أهأبك إجلالاً، وما بك قدرة علي، ولكن ملء عين حبيبها

وإنما وجب تقديم الخبر هنا، لأنه لو تأخر لاستلزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وذلك ضعيف قبيح منكر (راجع الكلام على عود الضمير في الجزء الأول من هذا الكتاب).

الرابع: أن يكون الخبر محصوراً في المبتدأ. وذلك بأن يقترن المبتدأ بإلاً لفظاً، نحو: «ما خالق إلا الله»، أو معنى، نحو: «إنما محمود من يجتهد».

(إذ المعنى: «ما محمود إلا من يجتهد». ومعنى الحصر هنا أن الخبر «وهو خالق، في المثال» منحصر في الله. فليست صفة الخلق إلا له سبحانه، فلو قيل: «ما الله إلا خالق» بتقديم

(١) كيف: اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم، وحالك مبتدأ مؤخر.

(٢) ابن: خبر مقدم، وهو مضاف إلى «من» الاستفهامية، وأنت: مبتدأ مؤخر في محل رفع.

(٣) صبيحة ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم: وهو مضاف لأي الاستفهامية وسفرك مبتدأ مؤخر.

المبتدأ، فسد المعنى، لأنه يقتضي أن لا صفة لله إلا الخلق، وهو ظاهر الفساد. وهكذا الحال في المثال الثاني).

٨ - المبتدأ الصفة:

قد يُرفع الوصف بالابتداء، إن لم يطابق موصوفه تثنيةً أو جمعاً، فلا يحتاج إلى خبر، بل يكتفي بالفاعل أو نائبه، فيكون مرفوعاً به، ساداً مسدّ الخبر، بشرط أن يتقدّم الوصف نفي أو استفهام. وتكون الصفة حيثئذ بمنزلة الفعل، ولذلك لا تُثنى ولا تُجمع ولا تُوصف ولا تُصغّر ولا تُعرّف. ولم يشترط الأخفش والكوفيون ذلك، فأجازوا أن يُقال: «ناجعٌ ولدك»، وممدوحٌ أبناؤك».

ولا فرق بين أن يكون الوصف مشتقاً، نحو: «ما ناجعُ الكسولان»^(١) و«هل محبوبُ المجتهدون»^(٢)، أو اسماً جامداً فيه معنى الصفة، نحو: «هل صخرٌ هذانِ المُعانَدان؟»^(٣) و«ما وحشيٌ أخلاقك»^(٤).

ولا فرق أيضاً بين أن يكون النفي والاستفهام بالحرف، كما مُثّل، أو بغيره، نحو: «ليس كسولٌ ولدك» و«غيرُ كسولِ أبناؤك» و«كيف سائرُ أخواك» غير أنه مع «ليس» يكون الوصف اسماً لها، والمرفوع بعده مرفوعاً به ساداً مسدّ خبرها، ومع «غير» ينتقل الابتداء إليها، ويُجر الوصف بالإضافة إليها، ويكون ما بعد الوصف مرفوعاً به ساداً مسدّ الخبر.

وقد يكون النفي في المعنى، نحو: «إنما مجتهدٌ ولدك» إذ التأويل: «ما مجتهدٌ إلا ولدك».

فإن لم يقع الوصف بعد نفي أو استفهام، فلا يجوز فيه هذا الاستعمال، فلا يقال: «مجتهد غلامك»، بل تجب المطابقة، نحو: «مجتهدانِ غلامك». وحيثئذ يكون خبراً لما بعده مُقدماً عليه. وقد يجوز على ضعيف، ومنه قول الشاعر:

خَيْرٌ بَسُو لَهَبٍ، فَلَا تَكُ مُلْغِيَا مَقَالَةَ لِهَبِي، إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ^(٥)

والصفة التي تقع مبتدأ، إنما ترفع الظاهر، كقول الشاعر:

- (١) ما: نافية، وناجع: مبتدأ، والكسولان: فاعل ناجع أغنى عن الخبر.
- (٢) هل: حرف استفهام، ومحبوب: مبتدأ، والمجتهدون: نائب فاعل لمحبوب أغنى عن الخبر.
- (٣) صخر: مبتدأ، وهو اسم جامد بمعنى الوصف، لأنه بمعنى صلب، وهذان: فاعل لصخر أغنى عن الخبر.
- (٤) وحشي: مبتدأ، وهو اسم جامد فيه معنى الصفة، لأنه اسم منسوب، فهو بمعنى اسم المفعول، وأخلاقك: نائب فاعل له أغنى عن الخبر.
- (٥) بنو لهب، بكسر اللام وسكون الهاء، حي من الأزدي مشهورون بزجر الطير وعيافتها، وذلك أن يستعدوا ويتشاءموا بأصواتها ومساقطها. واللهب في الأصل: مهواة ما بين جبليين، أو الصدع في الجبل، أو الشعب الصغير فيه، أو وجهه فيه كالحائط لا يرتقى. وجمعه ألهاب ولهوب ولهاب ولهابة.

أَفَاطِلُنْ قَوْمُ سَلَمْسِ، أَمْ نَوَوَا ظَلَمَنَا؟ إِنْ يَطْلَعُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُنْ مَنْ قَطَلْنَا^(١)
أو الضمير المنفصل، كقول الآخر:

خَلِيلِي، مَا وَافِي بِعَهْدِي أَنْتَمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَي مَزْ أَفَاطِلُ
فإن رفعت الصفة الضمير المستتر، نحو: «زُهَيْرٌ لَا كَسُولٌ وَلَا بَطِيءٌ»^(٢) لم تكن من هذا
الباب، فهي هنا خبرٌ عما قبلها. وكذا إن كانت تكتفي بمرفوعها، نحو: «ما كَسُولٌ أَخَوَاهُ زُهَيْرٌ»،
فهي هنا خبر مقدّم، وزهيرٌ: مبتدأ مؤخر، وأخوَاهُ: فاعلٌ كسول.

واعلم أن الصفة التي يُبتدأ بها، فتكتفي بمرفوعها عن الخبر، إنما هي الصفة التي تُخالفت
ما بعدها تثنيةً أو جمعاً، كما مرَّ. فإن طابقته في تثنيتيه أو جمعه، كانت خيراً مُقدّماً، وكان ما
بعدها مبتدأ مؤخرًا، نحو: «ما مُسَافِرَانِ أَخَوَائِي، فَهَلْ مَسَافِرُونَ إِخْوَتُكَ؟». أمّا إن طابقته في
إفراده، نحو: «هل مَسَافِرٌ أَخُوكَ؟»، جاز جعل الوصف مبتدأً، فيكون ما بعده مرفوعاً به، وقد
أغنى عن الخبر، وجاز جعله خيراً مُقدّماً وما بعده مبتدأً مؤخرًا.

٤ - الفعل الناقص

الفعل الناقص: هو ما يدخل على المبتدأ والخبر، فيرفع الأول تشبيهاً له بالفاعل، وينصب
الآخر تشبيهاً له بالمفعول به، نحو: «كَانَ عَمْرٌ عَادِلًا».

وُسمي المبتدأ بعد دخوله اسماً له، والخبرُ خبراً له.

(وسميت هذه الأفعال ناقصة، لأنها لا يتم بها مع مرفوعها كلام تام، بل لا بد من ذكر
المنصوب ليتم الكلام. فمنصوبها ليس فضلة، بل هو عمدة، لأنه في الأصل خبر للمبتدأ، وإنما
نصب تشبيهاً له بالفضلة، بخلاف غيرها من الأفعال التامة، فإن الكلام يتعقد معها بذكر المرفوع،
ومنصوبها فضلة خارجة عن نفس التركيب).

والفعل الناقص على قسمين: كَانَ وَأَخَوَاتُهَا. وكاد وأخواتها. (وهي التي تُسمى أفعال
المُقَارَبَةِ).

كان وأخواتها

كَانَ وَأَخَوَاتُهَا هي: «كَانَ وَأَمْسَى وَأَصْبَحَ وَأَضْحَى وَظَلَّ وَبَاتَ وَصَارَ وَلَيْسَ وَمَا زَالَ وَمَا
انْفَكَّ وَمَا قَتِيَ وَمَا بَرِحَ وَمَا دَامَ».

(١) قاطن: مقيم. والظمن: الرحيل. ويجوز فيه لغة إسكان عينه وفتحها.

(٢) فاعل كسول وبطيء: ضمير مستتر تقديره: «هو» يعود إلى زهير.

وقد تكونُ «أضَ» ورجعَ واستحالَ وعادَ وحازَ وارتدَّ وتحوَّلَ وغداَ وراحَ وانقلبَ وتبدَّلَ،
بمعنى «صارَ»، فإن أنتَ بمعناها فلها حُكْمُها.
ويتعلَّقُ بكانَ وأخواتها ثمانيةٌ مباحةٌ:

١ - معاني كانَ وأخواتها:

معنى «كانَ»: اتصافُ المُسنَدِ إليه بالمُسندِ في الماضي. وقد يكون اتصافُهُ به على وجه
الدَّوام، إن كان هناك قرينةٌ، كما في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٧]، أي:
إنه كان ولم يزلَ عليمًا حَكِيمًا.

ومعنى «أمسى»: اتصافُهُ به في المساء.

ومعنى «أصبحَ»: اتصافُهُ به في الصباح.

ومعنى «أضحى»: اتصافُهُ به في الضحى.

ومعنى «ظلَّ»: اتصافُهُ به وقتَ الظلِّ، وذلك يكون نهاراً.

ومعنى «باتَ»: اتصافُهُ به وقتَ الميِّتِ، وذلك يكون ليلاً.

ومعنى «صارَ»: التحوُّلُ، وكذلك ما بمعناها.

ومعنى «ليسَ»: النفي في الحال، فهي مختصةٌ بنفي الحال، إلا إذا قُيدت بما يُفيدُ المُضَيَّ
أو الاستقبال، فتكون لِمَا قُيدت به، نحو: «ليس عليّ مُسافراً أمسٍ أو غداً».

و«ليسَ»: فعلٌ ماضٍ للنفي، مختصٌّ بالأسماء. وهي فعلٌ يُشبهُ الحرفَ. ولو لا قبولها
علامةُ الفعلِ، نحو: «ليستَ وليسا وليسوا ولسنا ولسن»، لحكمتنا بحرفيتها.

ومعنى «ما زالَ وما انفكَّ وما فتىءَ وما برحَ»: مُلازمةُ المُسنَدِ للمُسندِ إليه، فإذا قلتَ «ما
زالَ خليلٌ واقفاً» فالمعنى أنه ملازمٌ للوقوف في الماضي.

ومعنى «ما دامَ» استمرارُ اتصافِ المُسنَدِ إليه بالمُسندِ. فمعنى قوله تعالى: ﴿وَأَوْصَيْنِي بِالصَّلَاةِ
وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١]: أوصاني بهما مدةَ حياتي.

وقد تكون «كانَ وأمسى وأصبحَ وأضحى وظلَّ وباتَ» بمعنى «صارَ»، إن كان هناك قرينةٌ
تدلُّ على أنه ليسَ بالمرادِ اتصافُ المُسنَدِ إليه بالمُسندِ في وقتٍ مخصوص، مما تدلُّ عليه هذه
الأفعال، ومنه قوله تعالى: ﴿كَانَ مِنَ الْمُتَرَفِّعِينَ﴾ [هود: ٤٣] أي: صارَ. وقوله: ﴿فَأَصْبَحْنَا وَبَعَيْنَا
إِنْفِرًا﴾ [آل عمران: ١٠٣] أي: صرتم. وقوله: ﴿فَطَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَمَّا خَلَّيْنِمْ﴾ [الشعراء: ٤]، أي:
صارت. وقوله: ﴿ظَلَّ وَجْهَهُ مُسْوَدًّا﴾ [النحل: ٥٨]، أي: صارَ.

٢ - شروط بعض لخواص «كان»:

يُشْتَرَطُ فِي «زَالَ وَأَنْفَكَ وَفْتَىءَ وَبِرَحَ» أَنْ يَتَقَدَّمَ نَفْيٌ، نَحْوُ: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْلِيفِينَ﴾ [هود: ١١٨] و﴿لَنْ نَنْجِيَنَّكَ عَنْكَ يَوْمَ يَكْفُرُ بِإِيمَانِهِ﴾ [طه: ٩١]، أَوْ نَهْيٌ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

صَاحٍ شَمَّرٌ، وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْتِ فَيَنْبِيَانُهُ ضَلَالٌ مَبِينٌ
أَوْ دُعَاءٌ، نَحْوُ: «لَا زَلَّتْ بِخَيْرٍ».

وَقَدْ جَاءَ حَذْفُ النَّهْيِ مِنْهَا بَعْدَ الْقَسَمِ، وَالْفِعْلُ مُضَارِعٌ مَنْفِيٌّ بِلَا وَذَلِكَ جَائِزٌ مُسْتَمْتَعٌ، وَمَنْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتُونَا نَذَكُرُ بِوَسْفٍ﴾ [يوسف: ٨٥]، وَالتَّقْدِيرُ: «لَا تَفْتَأْ» وَقَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ:

فَقُلْتُ: يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي
وَالتَّقْدِيرُ: «لَا أَبْرَحُ قَاعِدًا».

وَلَا يُشْتَرَطُ فِي النَّهْيِ أَنْ يَكُونَ بِالْحَرْفِ، فَهُوَ يَكُونُ بِهِ، كَمَا مَرَّ، وَيَكُونُ بِالْفِعْلِ، نَحْوُ: «لَسْتُ تَبْرُحُ مَجْتَهِدًا»، وَبِالْأَسْمِ، نَحْوُ: «زُهَيْرٌ غَيْرُ مُنْفَكٌ قَائِمًا بِالْوَجِبِ».

وَقَدْ تَأْتِي «وَتَى بَنِي، وَرَامَ يَرِيمُ»^(١) بِمَعْنَى «زَالَ» الناقصة، فَيَعْمَلَانِ عَمَلَهَا. وَيُشْتَرَطُ فِيهِمَا مَا يُشْتَرَطُ فِيهَا، وَمَنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ:

فَأَرْحَامُ شِعْرٍ يَتَّصِلْنَ بِبَابِهِ وَأَرْحَامُ مَالٍ لَا تَنْسِي تَنَقُّطُغُ
أَي: لَا تَزَالُ تَنْقَطُغُ، وَقَوْلِ الْآخَرِ:

إِذَا رَمْتِ، مِمَّنْ لَا يَرِيمُ مُتَّيِّمًا، سَلَوًا فَقَدْ أَبْعَدْتَ فِي رَوْمِكَ الْمَرْمَى^(٢)
أَي: لَا يَزَالُ، أَوْ لَا يَبْرُحُ مُتَّيِّمًا.

وَيُشْتَرَطُ فِي «دَامَ» أَنْ تَتَقَدَّمَ «مَا» الْمَصْدَرِيَّةُ الظَّرْفِيَّةُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَوْصِنِي وَالسَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١].

(وَمَعْنَى كَوْنِهَا مَصْدَرِيَّةً أَنَّهَا تَجْعَلُ مَا بَعْدَهَا فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرٍ. وَمَعْنَى كَوْنِهَا ظَرْفِيَّةً أَنَّهَا نَائِبَةٌ عَنِ الظَّرْفِ وَهُوَ الْمُدَّةُ، لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: «مُدَّةٌ دَوَامِي حَيًّا».)

(١) أَصْلُ مَعْنَى الْوَتَى: الْفَتُورُ وَالضَّعْفُ، وَأَصْلُ مَعْنَى الرَّيْمِ: الْبِرَاحُ. فَإِنْ قُلْتَ: (مَا وَتَى فُلَانٌ فِي عَمَلِهِ) (وَمَا رَمَتْ الدَّارَ) فَهِيَ تَامَتَانِ. وَإِنْ قُلْتَ: (مَا وَتَى فُلَانٌ مَجْتَهِدًا، وَمَا رَمَتْ عَامِلًا)، فَهِيَ نَاقِصَتَانِ، بِمَعْنَى مَا زَالَ وَمَا بَرِحَ، وَكُلُّ فِعْلٍ تَامٌ تَضْمِنُ مَعْنَى فِعْلِ نَاقِصٍ عَمَلِ عَمَلِهِ.

(٢) سَلَوًا: مَفْعُولٌ بِهِ لَرَمْتِ.

تنبيه:

- زال الناقصة مضارعها «يزال». وأما «زال الشيء يزول» بمعنى «ذهب» و«زال فلان هذا عن هذا»، بمعنى «مازه عنه يميزه»، فهما فعلان تامان. ومن الأول قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُشِيطُ النَّاسَ وَالْأَرْضَ أَنْ تُزُولًا﴾ [فاطر: ٤١].

وقد يُصمَّرُ اسمُ «كَانَ» وأخواتها، ويُحذفُ خبرُها، وعند وجودِ قرينةٍ دالةٍ على ذلك، يُقالُ: «هل أصبحَ الرُّكبُ مسافراً؟» فتقولُ: «أصبح»، والتقديرُ: «أصبح هو مسافراً».

٣ - أقسامُ كان وأخواتها:

تنقسمُ «كان وأخواتها» إلى ثلاثة أقسام:

الأولُ: ما لا يتصرفُ بحالٍ؛ وهو: «ليسَ ودام» فلا يأتي منهما المضارعُ ولا الأمرُ.

الثاني: ما يتصرفُ تصرفاً تاماً، بمعنى أنه تأتي منه الأفعال الثلاثة، وهو: «كان وأصبح وأمس وأضحى وظلَّ وبات وصار».

الثالث: ما يتصرفُ تصرفاً ناقصاً، بمعنى أنه يأتي منه الماضي والمضارع لا غيرُ، وهو: «ما زال وما انفكَّ وما فتىء وما برح».

واعلم أن ما تصرفُ من هذه الأفعال يعملُ عملُها، فيرفعُ الاسمَ وينصبُ الخبرَ، فعلاً كان أو صفةً، أو مصدرأ، نحو: يمسى المجتهدُ مسروراً، وأمسَ أديباً، وكونك مجتهداً خيرٌ لك. قال تعالى: ﴿قُلْ كُونُوا حِبْرَةً أَوْ جِدَارًا أَوْ حُجْرًا مَبْنُوعًا أَوْ أَعْينًا مُرْسَلَةً أَوْ جِبَالًا سَّائِجَةً أَوْ غُرَابًا مَبْعُوثًا﴾ [الاسراء: ٥٠]، وقال الشاعر:

وما كُئِلُ مَنْ يُبْدي البِشاشَةَ كائناً أَحَاكَ، إذا لم تُلْفِوْكَ لَكَ مُنْجِداً
غيرَ أنْ المصدرَ كثيراً ما يُضافُ إلى الاسم، نحو: «كونُ الرجلِ تقياً خيرٌ له».

(فالرجل: مجرور لفظاً، لأنه مضاف إليه، مرفوع محلاً، لأنه اسم المصدر الناقص).

وإن أُضيفَ المصدرُ الناقصُ إلى الضميرِ أو إلى غيره من المبنيات، كان له محلانٍ من الإعراب: محل قريبٌ وهو الجرُّ بالإضافة، ومحلٌ بعيدٌ، وهو الرفع، لأنه اسمٌ للمصدر الناقص، قال الشاعر:

يَبْذُلُ وِجْلِمٍ سادَ في قَوْمِهِ الفَتَى وكُونُكَ إِياهُ عَلَيكَ يَسِيرُ

٤ - تمامُ «كانَ» وأخواتها:

قد تكونُ هذه الأفعال تامَّةً، فتكتفي برفعِ المُستندِ إليه على أنه فاعلٌ لها، ولا تحتاجُ إلى الخبرِ، إلا ثلاثة أفعالٍ منها قد لَزِمَتِ النقصُ، فلم تَرِدْ تامَّةً، وهي: «ما فتىء وما زال وليس».

(فإذا كانت (كان) بمعنى: حصل، و(أمس) بمعنى: دخل في السماء، و(أصبح) بمعنى:

دخل في الصباح، و(أضحى) بمعنى: دخل في الضحى، و(ظل) بمعنى: دام واستمر، و(بات) بمعنى نزل ليلاً، أو أدركه الليل، أو دخل مبيته، و(صار) بمعنى انتقل^(١)، أو ضم وأمال^(٢) أو صوت^(٣)، أو قطع وفصل^(٤)، و«دام» بمعنى: بقي واستمر، و«انفك» بمعنى: انفصل أو انحل، و«برح» بمعنى: ذهب، أو فارق، كانت تامة تكفي برفع هو فاعلها).

ومن تمام هذه الأفعال قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴿٥١﴾﴾ [يس: ٥١]، وقوله: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرٍ فَنظِرَةٌ لَكَ مِيسِرٌ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، وقوله: ﴿فَسُبْحَانَ أَقْبَحِ جِبِينِ مُسَوِّبٍ وَحِينَ تَصِيحْرٍ ﴿٧٠﴾﴾ [السرود: ١٧]، وقوله: ﴿خَلِيلِيكَ فِيهَا مَا دَامَتْ أَسْتَوَتْ وَالْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧] وقوله: ﴿فَقَدْ أَرْعَىٰ مِنَ الْغَيْبِ فَصَرَفَهُنَّ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، قرىء بضم الصاد، من صاره بصوره، وبكسرهما، من صاره بصيره، وقول الشاعر امرئ القيس:

تَطَاوَلْ لَيْلُكَ بِالْإِنْمِيدِ وَبَاتَ الْخَلِيُّ، وَلَمْ تَرْقُدِ

٥ - احكام اسم «كان» وخبرها:

كل ما تقدّم من احكام الفاعلِ واقسامه، يُعطى لاسم «كان» واخواتها لأنّ له حُكْمَهُ. وكلُّ ما سبق لخبر المبتدأ من الاحكام والاقسام، يُعطى لخبر «كان» واخواتها، لأنّ له حُكْمَهُ^(٥)، غير أنه يجب نصبه، لأنه شبيهٌ بالمفعول به.

وإذا وقع خبرُ «كان» واخواتها جملةً فعليةً، فالأكثر أن يكون فعلها مضارعاً، وقد يجيء ماضياً، بعد «كان» وأمسى وأضحى وظلّ وبات وصار». والأكثر فيه، إن كان ماضياً، أن يقترن بقَدِّ، كقول الشاعر:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ، وَإِذَا مَا مِثْلُهُمْ أَحَدٌ^(٦)

وقد وقع مُجرّداً منها، وكثر ذلك في الواقع خبراً عن فعل شرط، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُمْ مَقَامِي﴾ [يونس: ٧١]، وقوله: ﴿وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُمْ إِعْرَاضُهُمْ﴾ [الأنعام: ٣٥] وقوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تَحِبُّونَ فَمَا لَكُمْ إِلَىٰ آلِ أَبِي سَوْدَةَ﴾ [المائدة: ١١٦] وقُلِّ في غيره، كقول الشاعر:

أَضَحَّتْ خَلَاءٌ، وَأَضْحَىٰ أَهْلُهَا احْتَمَلُوا أَخْنَىٰ عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَىٰ عَلَيَّ لُبْدِي

(١) تقول: (صار الأمر إلى فلان يصير) أي انتقل إليه.

(٢) تقول: (صار فلان الشيء إليه بصيره وبصوره) أي: ضمه إليه وأماله إليه.

(٣) تقول: «صار يصير» أي: صوت.

(٤) تقول صار فلان الشيء بصوره وبصيره، أي: قطعه وفصله.

(٥) الرجاء أن يطالب الاستاذ الطلاب بمراجعة ذلك والإتيان بأمثلة تناسب المقام.

(٦) الرواية بنصب «مثل» على أنه خير «ما» التي تعمل عمل «ليس»، وأحد اسمها مؤخر، غير أن تقديم خبرها على اسمها يطل عملها، كما ستعلم، فأعمالها هنا، مع تقدم خبرها، من الشذوذ.

وقول الآخر:

وَكَانَ ظَوَى كَشْحًا عَلَى مُنْتَكِنَتِي فَلَا هُوَ أَبْدَاهَا، وَلَمْ يَتَقَدَّمَ

٦ - أحكام اسمها وخبرها في التقديم والتأخير:

الأصل في الاسم أن يلي الفعل الناقص، ثم يجيء بعده الخبر. وقد يُعكس الأمر، فيقدّم الخبر على الاسم، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، وقول الشاعر:

لَا طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْعَصَةً لِدَائِهِ بِأَذْكَارِ الشَّيْبِ وَالْهَرَمِ
وقول الآخر:

سَلِي، إِنْ جَهِلَتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنَهُمْ فَلَيْسَ سَوَاءَ عَالَمٍ وَجَهْوٍ
ويجوز أن يتقدم الخبر عليها وعلى اسمها معاً، إلا «ليس» وما كان في أوله «ما» النافية أو
«ما» المصدرية، فيجوز أن يقال «مُصْحِيَةٌ كَانَتِ السَّمَاءُ» و«غزيراً أمسى المطر»، ويمتنع أن يقال:
«جاهلاً ليس سعيداً»، و«كسولاً ما زال سليم» و«أقف، واقفاً ما دام خالد». وأجازه بعض العلماء
في غير «ما دام».

أما تقدم معمول خبرها عليها فجازئ أيضاً، كما يجوز تقدم الخبر، قال تعالى: ﴿وَأَنْفُسُهُمْ
كَأَنَّهُمْ يَلْمِزُونَ﴾ [الاعراف: ١٧٧]، وقال: ﴿أَهْوَلًا لِأَكْثَرِ كَأَنَّهُمْ يَمِيدُونَ﴾ [سبا: ٤٥].
واعلم أن أحكام اسم هذه الأفعال، وخبرها في التقديم والتأخير، كحكم المبتدأ وخبره،
لأنهما في الأصل مبتدأ وخبر^(١).

٧ - خصائص «كان»:

تختص «كان» من بين سائر أخواتها بستة أشياء:

١ - أنها قد تزداد بشرطين: أحدهما أن تكون بلفظ الماضي، نحو: «ما (كان) أصحَّ علم من
تقدم؟». وشذت زيادتها بلفظ المضارع في قول أم عقيل بن أبي طالب:

أَنْتَ تَكُونُ مَا جِدُّ نَبِيلُ إِذَا تَهَبُّ شَمَالًا بَلِيلُ
والآخر أن تكون بين شيئين متلازمين، ليسا جاراً ومجروراً. وشذت زيادتها بينهما في قول
الشاعر:

جِيَادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى «كَانَ» الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ
وأكثر ما تزداد بين «ما» وفعل التعجب، نحو: «ما (كان) أعدلَ عمرًا!». وقد تزداد بين
غيرهما، ومنه قول الشاعر، (وقد زادها بين «نعم» و«فاعلمها»):

(١) ليراجع الطالب هذا البحث، وليأت بأمثلة تناسب هذا المقام.

وَلَيْسَتْ سِرْبَالُ الشَّبَابِ أَزْوَرُهَا وَلَيْسَ «كَانَ» سَبِيْبَةُ الْمُحْتَالِ^(١)
 وقولُ بعضِ العَرَبِ: (وقد زادها بين الفعل ونائب الفاعل) ولَدَتْ فَاطِمَةُ - بِنْتُ الخُرْشَبِ^(٢)
 الكَمَلَةَ من بني عَيْسٍ، لم يُوجَدْ (كَانَ) يثلُّهُم، وقول الشاعر: (وقد زادها بين المعطوف عليه
 والمعطوف):

فِي لُجْجَةِ عَمَرَتْ أَبَاكَ بُحُورُهَا فِي الجَاهِلِيَّةِ «كَانَ» والإسلام
 وقول الآخر: (وقد زادها بين الصفة والموصوف):

فِي عُرْفِ الجَنَّةِ العُلْيَا الَّتِي وَجِبَتْ لَهُمُ هُنَاكَ بِسَغْفِي «كَانَ» مَشْكُورٍ
 (واعلم أن «كَانَ» الزائدة معناها التأكيد، وهي تدل على الزمان الماضي. وليس المراد من
 تسميتها بالزائدة أنها لا تدل على معنى ولا زمان، بل المراد أنها لا تعمل شيئاً، ولا تكون حاملة
 للضمير، بل تكون لفظ المفرد المذكور في جميع أحوالها. ويرى سيويه أنها قد يلحقها الضمير،
 مستدلاً بقول الفرزدق):

فَكَيْفَ إِذَا مَرَزَتْ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانِ لَنَا (كَانُوا) كِرَامٍ
 ٢ - أنها تُحَدِّثُ هي واسمها ويبقى خبرها، وكثرت ذلك بعد «إِنْ ولو» الشرطيتين. فمثال
 «إِنْ»: «بِزٍ مُسْرَعاً، إِنْ رَاكِباً، وَإِنْ مَاشِياً»^(٣)، وقولهم «النَّاسُ مَجْزِيُونَ بِأَعْمَالِهِمْ، إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ،
 وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ»^(٤)، وقول الشاعر:

لَا تَفْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ إِنْ ظَالَمَ أَبَدًا، وَإِنْ مَظْلُومًا^(٥)
 وقول الآخر:

حَدِّثْ عَلَيَّ بِطَوْنٍ ضَبَّةٌ كُلُّهَا إِنْ ظَالَمَ فِيهِمْ، وَإِنْ مَظْلُومًا^(٦)
 وقول غيره:

(١) السربال: الثوب. والشبية: الشباب.

(٢) هي فاطمة بنت الخرشب الأنمارية، ولدت لزيد العبيسي. الكلمة «جمع كامل» وهم ربيع الكامل، وقيس =
 الحافظ، وعمارة الوهاب، وأنس الفوارس، وقد قيل لها أي بنيك أحب إليك؟ فقالت: ربيع، بل عمارة،
 بل قيس، بل أنس، تكلتهم إن كنت أعلم بهم أفضل، والله إنهم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها؟
 والخرشب - بوزن البرقع - وهو في الأصل: الغليظ الجاني، والطويل السمين، ويقال: خرب عمل
 وخربيه: إذا لم يقته ولم يحكمه.

(٣) والتقدير: إن كنت راكباً، وإن كنت ماشياً.

(٤) والتقدير: إن كان عملهم خيراً، فجزاؤهم خيراً، وإن كان عملهم شراً فجزاؤهم شراً.

(٥) أي: إن كنت ظالماً، وإن كنت مظلوماً.

(٦) حدثت: عطفت.

قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ، إِنْ صِدْقًا، وَإِنْ كَذِبًا^(١) فَمَا اعْتَدَاكَ مِنْ قَوْلِي إِذَا قِيلًا؟!
ومثال «لَوْ» حديث: «التَّجَسُّسُ لَوْ خَاتَمًا مِنْ حديد»^(٢)، وقولهم: «الإِطْعَامُ لَوْ تَمْرًا»^(٣)،
وقول الشاعر:

لَا بِأَمْنِي الدَّهْرَ ذُو بَغْيِي، وَلَوْ مَلِكًا^(٤) جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ
٣ - أنها قد تُحذفُ وحدها، ويبقى اسمها، وخبرها، ويعوضُ منها «ما» الزائدة، وذلك بعد
«إن» المصدرية، نحو: «أَمَّا أَنْتَ ذَا مَالٍ تَفْتَخِرُ!»، والأصل: «لأن كنتَ ذَا مَالٍ تَفْتَخِرُ!».

(فحذفت لام التعليل، ثم حذفت «كان» وعوضُ منها «ما» الزائدة وبعد حذفها انفصل
الضمير بعد اتصاله، فصارت «أن ما أنت»، فقلبت التون ميمًا للإدغام، وأدغمت في ميم «ما»
فصارت «أَمَّا»).

ومن ذلك قول الشاعر:

أَبَا خُرَاشَةَ، أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرًا فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ^(٥)
٤ - أنها قد تُحذفُ هي واسمها وخبرها معاً، ويعوضُ من الجميع «ما» الزائدة، وذلك بعد
«إن» الشرطية، في مثل قولهم: «افعلْ هذا إما لا».

(والأصل «افعلْ هذا إن كنت لا تفعل غيره». فحذفت «كان» مع اسمها وخبرها وبقيت «لا»
الناقية الداخلة على الخبر، ثم زيدت «ما» بعد «أن» لتكون عوضاً، فصارت «إن ما»، فأدغمت
التون في الميم، بعد قلبها ميماً، فصارت «إمَّا»).

٥ - أنها قد تُحذفُ هي واسمها وخبرها بلا عَوْضٍ، تقول: «لا تعاشر فلاناً، فإنه فاسدُ
الأخلاق»، فيقول الجاهل: «إني أعاشرُهُ وإن»، أي: وإن كان فاسدًا، ومنه:

قَالَتْ بِنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلَمَى، وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُغْنِيماً؟! قَالَتْ: وَإِنْ
تُرِيدُ: إني أنزوجهُ وإن كان فقيراً مُعديماً.

٦ - أنها يجوزُ حذفُ نونِ المضارعِ منها بشرط أن يكون مجزوماً بالسكون، وأن لا يكون

(١) أي: إن كان المقول صدقاً، وإن كان المقول كذباً.

(٢) التقدير: ولو كان ما تلتسه خاتماً من حديد.

(٣) أي: ولو كان المعلوم تماً.

(٤) أي: ولو كان الباغي ملكاً.

(٥) والتقدير: لأن كنتَ ذا نفرٍ افتخرت علي أو هددتني، لا تفخر علي، فإن قومي لم تأكلهم الضبع، وأراد
بالضبع السنة المجدة مجازاً، أو الضبع حقيقة، فيكون الكلام كناية عن عدم ضعف قومه؛ لأن القوم إذا
ضعفوا عن الانتصار عاثت فيهم الضباع.

بعده ساكنٌ، ولا ضميرٌ متصلٌ^(١). ومثال ما اجتمعت فيه الشروط قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ يَتِيماً﴾ (مریم: ٢٠)، وقول الشاعر الحطينة:

أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَيَيْنُكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ
والأصل: «ألم أكن». وأما قول الشاعر:

فإن لم تَكُ الجِرَاءةُ أَبَدتْ وَسَامَةً فَقَدْ أَبَدتْ الجِرَاءةُ جَبْهَةً ضَيِّعَمٌ^(٢)
وقول الآخر:

إذا لَمْ تَكُ الحاجاتُ مِنْ هِمَّةِ الْفَتَى فَلَيْسَ بِمُغْنِي عَنكَ عَقْدُ الرِّثَائِمِ^(٣)
فقالوا: إنه ضرورة. وقال بعض العلماء: لا بأس بحذفها إن التقت بساكن بعدها. وما قوله بعيد من الصواب. وقد قرئ شذوذاً: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البينة: ١].

٨ - خصوصية «كان وليس»:

تختص (ليس وكان) بجواز زيادة الباء في خبريهما، ومنه قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ اللَّهُ بِأَحْسَرُ لَلَّذِكِّيَّةِ﴾ [التين: ٨]. أما (كان) فلا تزاؤ الباء في خبرها إلا إذا سبقها نفي أو نهي نحو: (ما كنتُ بحاضرٍ) و(لا تكن بغائب)، وكقول الشاعر:

وإن مُدَّتْ الأيدي إلى الرِّادِ، لَمْ أَكُنْ بِأَعَجَلِهِمْ، إذْ أَجْسَعُ^(٤) الْقَوْمِ أَعْجَلُ
على أن زيادة الباء في خبرها قليلة، بخلاف (ليس)، فهي كثيرة شائعة.

كاد وأخواتها أو أفعال المقاربة

«كاد وأخواتها» تعملُ عملُ «كان»، فترفعُ المبتدأ، وتُسَمَّى اسمها، وتنصبُ الخبرَ، وتُسَمَّى خبرها. وتُسَمَّى: أفعالُ المقاربة.

(ولست كلها تنفيذ المقاربة، وقد سمي مجموعها بذلك تغليياً لتنع من أنواع هذا الباب على غيره، لشهرته وكثرة استعماله).

- (١) أما إن كان بعده ضمير منفصل، فلا بأس بحذف نونه، نحو: (لا تك أنت الجاني) ومثال ما إذا وليه ضمير متصل حديث: (إن يكن فلن تسلط عليه).
- (٢) الوسامة: بفتح الواو، أثر الحسن، وسم ككرم وسامة ووساماً، فهو وسيم، والجمع وسماء، والضيغم: الأسد، وأصله الذي يعض، من ضغمه ضغماً، إذا عضه، ويقال للأسد، ضيغمي أيضاً.
- (٣) الرثائم: جمع رتيمة، وهو خيط يعقد في الأصبع للتذكر: وتجمع أيضاً على (رتم)، بضمين، ومثلها الرتبة، بفتح فسكون، والجمع (رتم) بفتح فسكون أيضاً، ويروى: (إذا لم تكن حاجاتنا في نفوسكم)، فلا شاهد فيه حيتيذ.
- (٤) الجسج: بفتحين: أشد الحرص على الطعام وغيره، وبابه (طرب) وهو (جسج) - بفتح فكسر - واجسج.

وفي هذا المبحث ستة مباحث:

١ - أقسام «كاذ» وأخواتها:

«كاذ وأخواتها» على ثلاثة أقسام:

١ - أفعال المقاربية، وهي ما تُدُلُّ على قُرب وقوع الخبر. وهي ثلاثة: «كاذ وأوشك وكرب»، تقول: «كاذ المطر يهطل» و«أوشك الوقت أن ينتهي» و«كرب الصبح أن يبلج».

٢ - أفعال الرجاء، وهي ما تُدُلُّ على رجاء وقوع الخير. وهي ثلاثة أيضاً: «عسى وحرى واخلولق»، نحو: «عسى الله أن يأتي بالفتح»، وقول الشاعر:

عَسَى الكَرْبُ الَّذِي أَمْسَبْتُ فِيهِ يَكُونُ وِرَاءَهُ فَسَرَجٌ قَرِيبٌ
ونحو: «حرى المريض أن يشفى» و«اخلولق الكسلان أن يجتهد».

٣ - أفعال الشروع، وهي ما تدل على الشروع في العمل، وهي كثيرة، منها: «أنشأ وعلّق وظفّق وأخذ وهبّ وبدأ وابتدأ وجعل وقام وانبرى».

ومثلها كلُّ فعل يُدُلُّ على الابتداء بالعمل ولا يكتفي بمرفوعه، تقول: «أنشأ خليلٌ يكتب»، «علّقوا ينصرفون»، وأخذوا يقرؤون»، وهبّ القومُ يتسابقون، وبدأوا يتبارزون، وابتدؤوا يتقدمون، وجعلوا يستيقظون، وقاموا ينتهبون، وانبرؤا يسترشدون».

وكلُّ ما تقدّم للفاعل ونائبه واسم «كان»، من الأحكام والأقسام، يُعطى لاسم «كاذ» وأخواتها.

٢ - شروط خبّرها:

يُشترط في خبر «كاذ وأخواتها» ثلاثة شروط:

١ - أن يكون فعلاً مضارعاً مُستنداً إلى ضمير يعود إلى اسمها، سواءً أكان مُقترناً به «أن»، نحو: «أوشك النهار أن ينقضي»، أم مُجرّداً منها، نحو: «كاذ الليل ينقضي»، ومن ذلك قولُ تعالى: ﴿لَا يَكَادُونَ يُقْعَهُونَ حَيْثُكَأ﴾ [النساء: ٧٨]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الْمَنَّانَ إِذْ قَالَ لِلْمَلَأَةِ﴾^(١) [الأعراف: ٢٢ وطه: ١٢١].

ويجوزُ بعد «عسى» خاصّةً أن يسند إلى اسم ظاهر، مُشمّلاً على ضمير يعود إلى اسمها، نحو: «عسى العامل أن ينجح عمله» ومنه قولُ الشاعر:

وَمَاذَا عَسَى الحَجَّاجُ يَبْلُغُ جُهْدُهُ إِذَا نَحْنُ جَاوِزْنَا حَافِيزَ زِيَادِ

(١) أي يلزقان بعض الورق على بعض، ليسترا به عورتها، وضمير المثنى يعود إلى آدم وحواء، والخصف في الأصل: الخرز، يقال: خصف النعل، أي خرزها.

ولا يجوز أن يَقَعَ خبرُها جملةً ماضيةً، ولا اسميةً، كما لا يجوز أن يكون اسماً. وما وَرَدَ من ذلك، فسادٌ لا يُلْتَفَتُ إليه. وأما قوله تعالى: ﴿طَلِقَ سَتًّا بِالسُّوفِ وَالْأَفْسَاقِ﴾ [ص: ٣٣]، فمصحاً ليس هو الخبر، وإنما هو مفعولٌ مطلقٌ لفعلٍ محذوفٍ هو الخبر، والتقدير: «يمسح مسحاً».

٢ - أن يكون متأخراً عنها. ويجوز أن يتوسط بينها وبين اسمها، نحو: «يكاد ينقضي الوقت»^(١). ونحو: «طَفِقَ يَنْصَرِفُونَ النَّاسَ»^(٢).

ويجوز حذفُ الخبرِ إذا عَلِمَ، ومنه قوله تعالى، الذي سبق ذكره: ﴿طَلِقَ سَتًّا بِالسُّوفِ وَالْأَفْسَاقِ﴾ [ص: ٣٣]، ومنه الحديث: «من تأتى أصاب أو كاذ، ومن عجل أخطأ أو كاذ، أي: كاذ يُصِيبُ، وكاذ يُخْطِئُ، ومنه قولُ الشاعر:

ما كانَ ذَنْبِي فِي جَارِ جَعَلْتُ لهُ عَيْشاً، وَقَدْ ذاقَ طَعْمَ الْمَوْتِ أَوْ كَرِبا
أي: كَرِبَ يَذوقُهُ، وتقولُ: «ما فعلَ، ولكنه كاذ»، أي: كاذ يفعلُ.

٣ - يُشترطُ في خبر «حَرَى واخلولق» أن يقرنَ بـ «أن».

٣ - الْحَبْرُ الْمُقْتَرَنُ بـ «أَنْ»:

«كاذ وأخواتها» من حيث اقترانُ خبرِها بأنَّ وعَدَمُهُ على ثلاثة أقسام:

١ - ما يجب أن يقرنَ خبرُهُ بها، وهما: «حَرَى واخلولق»، من أفعالِ الرَّجَاءِ.

٢ - ما يجب أن يتجرَّدَ منها، وهي أفعالُ الشروع.

(وإنما لم يجز اقترانها بأن، لأن المقصود من هذه الأفعال وقوع الخبر في الحال، وأنَّ للاستقبال، فيحصل التناقض باقتران خبرها بها).

٣ - ما يجوز فيه الوجدان: اقترانُ خبرِهِ بأنَّ، وتجرَّدُهُ منها، وهي أفعالُ المَقَارَبَةِ، و«عسى» من أفعالِ الرَّجَاءِ. غير أنَّ الأكثرَ في «عسى وأوشك» أن يقرنَ خبرُهُما بها، قال تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ﴾ [الإسراء: ٨]، وقال الشاعر:

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ الشَّرَابَ لَأَوْشَكُوا إِذَا قِيلَ: هَاتُوا، أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا
وتجرِّدُهُ منها قليلٌ، ومنه قول الشاعر:

(١) الوقت: اسم «يكاد»، وفاعل ينقضي ضمير يعود إلى الوقت، والجملة خبر، ويجوز أن يكون «الوقت» فاعلاً لينقضي، فيكون اسم «يكاد» ضميراً يعود إلى الوقت وحينئذ فلا شاهد فيه، لأن الخبر، والحالة هذه، لا يكون متوسطاً بينها وبين اسمها، بل يكون متأخراً عنهما.

(٢) الناس: اسم «طفق»، وجملة «ينصرفون» خبرها، أما إن قلت: «طفقوا ينصرف الناس»، فلا شاهد فيه، ويكون ضمير الجماعة اسم «طفقوا» والناس فاعل «ينصرف».

عَسَى الْكَرْبُ، الَّذِي أَمَسْتُ فِيهِ، بِكُؤُونِ وَزَاةٍ فَرَجٌ قَرِيبٌ
وقول الآخر:

يُوشِكُ مَنْ قَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُوَأْفِقُهَا
والأكثرُ في «كَادَ وَكَرَبَ» أن يتجرده خبرهما منها، قال تعالى: ﴿فَدَبَّحُوا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾
[البقرة: ٧١]، وقال الشاعر:

كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهِ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الْوُشَاءُ: هُنْدُ عَضُوبُ
واقترانه بها قليلٌ، ومنه الحديثُ: «كَادَ الْفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كَفْرًا» وقولُ الشاعر:
سَقَاهَا دَوْرُ الْأَحْلَامِ سَجَلًا^(١) عَلَى الظَّما وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّلَعَا

٤ - حَكْمُ الْخَبْرِ الْمُقْتَرِنِ بِأَنْ وَالْمُجَرَّدِ مِنْهَا:

إن كان الخبرُ مُقْتَرِنًا بِأَنْ، مثلُ: «أوشكتِ السماءُ أنْ تُمَطِّرَ». وعسى الصديقُ أن يحضَرَ،
فليس المضارع نفسه هو الخبر، وإنما الخبرُ مصدره المؤوَّلُ بِأَنْ، ويكونُ التقديرُ: «أوشكتِ
السماءُ ذا مطرٍ. وعسى الصديقُ ذا حضورٍ» غير أنه لا يجوزُ التصريحُ بهذا الخبرِ المؤوَّلِ، لأنَّ
خبرها لا يكونُ في اللفظ اسمًا.

وإن كان غيرَ مُقْتَرِنٍ بِهَا، نحو: «أوشكتِ السماءُ تمطرُ»، فيكونُ الخبرُ نفسَ الجملة، وتكونُ
منصوبةً محلًّا على أنها خبرٌ.

٥ - الْمُتَضَرِّفُ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ وَغَيْرِ الْمُتَضَرِّفِ مِنْهَا:

هذه الأفعالُ كُلُّهَا مُلَازِمَةٌ صِيغَةُ الْمَاضِي، إِلَّا «أوشكَ وَكَادَ»، من أفعالِ المقاربة، فقد وردَ
منهما المضارع.

والمضارع من «كَادَ» كثيرٌ شائعٌ، ومن «أوشكَ» أكثرُ من الماضي، ومن ذلك قوله تعالى:
﴿يَكَادُ رَبُّهَا يُؤَيِّنُ وَوَلَوْ لَمْ تَنْسَسْهُ نَأَى﴾ [النور: ٣٥]، والحديثُ: «يُوشِكُ أَنْ يَنْزِلَ فِيكُمْ عَيْسَى ابْنُ
مَرْيَمَ حَكَمًا عَدْلًا».

٦ - خَصَائِصُ عَسَى وَاخْتَلَوَتْ وَأَوْشَكَ:

تختصُّ «عسى واختلوتُ وأوشكُ»، من بين أفعالِ هذا الباب، بأنهن قد يَكُنَّ تاماتٍ، فلا
يحتاجن إلى الخبر، وذلك إذا وَلِيَهُنَّ «أَنْ وَالْفِعْلُ»، فيستدَنَّ إلى مصدره المؤوَّلِ بِأَنْ، على أنه فاعلُ
لهنَّ، نحو: «عسى أن تقومَ». واختلوتُ أن تُسافروا. وأوشكُ أن تُرحلَ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَعَسَى
أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦] وقوله: ﴿عَسَى أَنْ

(١) السجل: الدلو العظيمة التي فيها ماء، قل أو كثر، وهو مذكر، فإن كانت الدلو فارغة فلا يقال لها سجل.

يَبْلِيغِينَ رَبِّي﴾ [الكهف: ٢٤]، وقوله: ﴿عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩].

هذا إذا لم يتقدم عليهنَّ اسمٌ هو المُسنَدُ إليه في المعنى (كما رأيت)، فإن تقدم عليهنَّ اسمٌ يصحُّ إسنادهنَّ إلى ضمير، فأنت بالخيار، إن شئت جعلتهنَّ تَامَاتٍ (وهو الأوضح)، فيكون المصدرُ المؤوَّلُ فاعلاً لهنَّ، نحو: «علي عسى أن يذهب، وهنَّ عسى أن تذهب. والرجلان عسى أن يذهبا. والمرأتان عسى أن تذهبا. والمسافرون عسى أن يحضروا. والمسافرات عسى أن يحضرنَّ» بتجرید (عسى) من الضمير. وإن شئت جعلتهنَّ ناقصاتٍ، فيكونُ اسمُهُنَّ ضميراً. وحينئذ يتحملنَّ ضميراً مستتراً، أو ضميراً بارزاً مطابقاً لِمَا قَبْلَهُنَّ، إفراداً أو ثنية أو جمعاً، وتذكيراً أو تأنثياً، فتقول فيما تقدَّم من الأمثلة: «علي عسى أن يذهب. وهنَّ عَسَتْ أن تذهب. والرجلان عَسَا أن يذهبا، والمرأتانِ عَسَتَا أن تذهبا. والمسافرونِ عَسُوا أن يحضروا. والمسافراتُ عَسِينَ أن يحضرنَّ».

والأولى أن يُجعلنَّ في مثل ذلك تَامَاتٍ، وأن يُجزَّذنَّ من الضمير، فيبقيَن بصيغة المفرد المذكور، وأن يُسنَدنَّ إلى المصدر المؤوَّل من الفعل بأن على أنه فاعلُ لهنَّ، وهذه لغة الحجاز، التي نزل بها القرآن الكريم، وهي الأوضح والأشهر، وقال تعالى: ﴿لَا يَنْتَعِرُ فَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا يُنصَرُ وَلَا يَفْصَحُ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمُ﴾ [الحجرات: ١١] ولو كانت ناقصة لقال: (عَسُوا وَعَسِينَ)، بضمير جماعة الذكور العائد إلى (قوم) وضمير جماعة الإناث العائد إلى (نساء). واللغة الأخرى لغة تميم.

وتختصُّ (عسى) وحدها بأمرين:

١ - جوازُ كسر سينها وفتحها، إذا أسندت إلى تاء الضمير، أو نون النسوة، أو (نا)، والفتحُ أولى لأنه الأصل. وقد قرأ عاصمٌ: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ قَوَّيْتُمْ﴾ [محمد: ٢٢]، بكسر السين، وقرأ الباقون: (عَسَيْتُمْ)، بفتحها.

٢ - أنها قد تكون حرفاً، بمعنى (لعل)، فتعملُ عملها، فتنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ، وذلك إذا اتصلت بضمير النصب (وهو قليل)، كقول الشاعر:

فَقُلْتُ: عَسَاها نَارُ كَاسٍ^(١) وَعَلَّها تَشْكِي، فَاتِي نَحْوَهَا فَأَعُوذُها
فَسَمِعُ قَوْلِي قَبْلَ حَتْفِ يُصِيبُنِي تُسْرِبُو، أَوْ قَبْلَ حَتْفِ يَصِيدُها

(١) كأس: اسم امرأة.

٥ - أحرف ليس أو الأحرف المشبهة بليس في العمل

أحرف (ليس) هي: أحرف نفي تعمل عملها، وتؤدّي معناها وهي أربعة (ما ولا ولا ولا وإن).

(ما) المشبهة بليس

تعمل «ما» عمل (ليس) بأربعة شروط:

- ١ - أن لا يتقدّم خبرها على اسمها، فإن تقدّم بطل عملها، كقولهم: (ما مِسيءٌ مَنْ أعتَب).
٢ - أن لا يتقدّم معمول خبرها على اسمها، فإن تقدّم بطل عملها، نحو: (ما أمر الله أنا عاصي)، إلا أن يكون معمول الخير ظرفاً أو مجروراً بحرف جرّ، فيجوز، نحو: (ما عندي أنت مُقيماً) و(ما بك أنا مُتصراً).

أما تقديم معمول الخبر على الخبر نفسه، دون الاسم بحيث يتوسّط بينهما، فلا يبطل عملها، وإن كان غير ظرفٍ أو جارٍ ومجرور، نحو: (ما أنا أمرٌك عاصياً).

- ٣ - أن لا تُرادّ بعدها (إن). فإن زيدت بعدها بطل عملها، كقول الشاعر:

بَنِي عُدَانَةَ، مَا إِنْ أَنْسُمَ ذَعَبٌ وَلَا صَرِيْفٌ، وَلَكِنْ أَنْسُمَ الْحَرْفُ^(١)

- ٤ - أن لا ينتقض نفيها بل(ألا). فإن انتقض بها بطل عملها، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرًا إِلَّا وَحِدَةً﴾ [القمر: ٥٠]، وقوله: ﴿رَبِّمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، وذلك لأنها لا تعمل في مُثَبِّت.

فإن فُقدَ شرط من الشروط بطل عملها، وكان ما بعدها مبتدأ وخبراً، كما رأيت.

ويجوز أن يكون اسمها معرفة كما تقدّم، وأن يكون نكرة، نحو: (ما أحدٌ أفضل من المُخلصِ في عمله).

وإذا كانت (ما) لا تعمل في مُوجِب، ولا تعمل إلا في منفي، وجب رفع ما بعد (بل) ولكن، في نحو قولك: (ما سعيدٌ كسولاً، بل مجتهدٌ وما خليلٌ مسافراً، ولكن مقيماً)، على أنه خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ تقديره: (هو)، أي: بل هو مجتهدٌ، ولكن هو مقيّمٌ. وتكون (بل) ولكن حرفي ابتداء لا عاطفتين، إذ لو عطفنا لاقتضى أن تعمل (ما) فيما بعد (بل) ولكن، وهو غير منفي، بل هو مُثَبِّت، لأنهما تقتضيان الإيجاب بعد النفي. فإذا كان العاطف غير مُقتضٍ، للإيجاب

(١) الصريف: الفضة الخالصة، و«الخرف»: المخار.

كالواو ونحوها، جاز نصب ما بعده بالعطف على الخبر (وهو الأجود) نحو: (ما سعيدٌ كسولاً ولا مُهملاً) وجاز رفعه على أنه خبرٌ لمبتدأ محذوف، نحو: (ما سعيدٌ كسولاً ولا مُهملاً)، أي: ولا هو مُهمل.

وهكذا الشأن في (ليس)، فيجب رفع ما بعد (بلٌ ولكن) في نحو: (ليس خالدٌ شاعراً، بل كاتبٌ). ويجوز النصب والرفع بعد الواو ونحوها مثل (ليس خالدٌ شاعراً ولا كاتباً) أو (ولا كاتبٌ). والنصب أولى.

واعلم أن (ما) هذه لا تعمل عمل (ليس) إلا في لغة أهل الحجاز (الذي جاء القرآن الكريم بلغتهم)، وبلغته أهل يثامة ونجد. ولذلك تُسمى (ما النافية الحجازية). وهي نافية مُهملة في لغة تميم على كل حال، فما بعدها مبتدأ وخبر.

(لا) المشبهة بليس

٢ (لا). المشبهة بليس، مُهملة عند جميع العرب وقد يُعملها الحجازيون إعمال (ليس)، بالشروط التي تقدمت لها، ويزاد على ذلك أن يكون اسمها وخبرها نكرتين. وندر أن يكون اسمها معرفة، كقول الشاعر:

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ، لَا أَنَا بِأَغْيَا سِوَاهَا، وَلَا فِي حُبِّهَا مُتْرَاحِيَا
وقد جاء مثل ذلك للمتنبي في قوله:

إِذَا الْجُودُ لَمْ يُرْزَقْ تَخْلَاصاً مِنَ الْأَذَى فَلَا الْحَمْدُ مَكْسُوباً، وَلَا الْمَالُ بَاقِيَا
وقد أجاز ذلك بعض علماء العربية الفُضلاء.

والعالب على خبر (لا) هذه أن يكون محذوفاً كقوله:

مَنْ صَدَّ عَنْ زَيْرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ، لَا بَرَاخُ
أي: لا بَرَاخُ لي. ويجوز ذكره، كقول الآخر:

تَعَزَّرَ، فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بِأَقْيَا وَلَا وَرَزَّ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَإِيَا
واعلم أن (لا) المذكورة، يجوز أن يُراد بها نفي الواحد، وأن يُراد بها نفي الجميع. فهي محتملة لنفي الوحدة ولنفي الجنس، والقرينة تُعين أحدهما:

(فإن قلت: «لا رجل حاضر»، صح أن يكون المراد: ليس أحد من جنس الرجال حاضراً، وأن يكون المراد: «ليس رجل واحد حاضراً»، فيحتمل أن يكون هناك رجلان أو أكثر. ولذلك صح أن تقول: «لا رجل حاضراً، بل رجلان»، أو رجال. أما «لا» العاملة عمل «أن»، فلا معنى لها إلا نفي الجنس نفياً عاماً، فإن قلت: «لا رجل حاضر» كان المعنى: «ليس أحد من جنس الرجال حاضراً»، لذا لا يجوز أن تقول بعد ذلك «بل رجلان، أو رجال»، لأنها لنفي الجميع).

واعلم أن الأولى في (لا) هذه أن تُهْمَلَ وَتُجْمَلَ ما بعدها مبتدأ وخبراً. وإذا أهملت، فالأحسن حينئذ أن تُكْرَرَ، كقوله تعالى: ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٦٢].

(لات) المشبهة بليس

تعملُ (لات) عملَ (ليس) بشرطين:

- ١ - أن يكون اسمها وخبرها من أسماء الزمان، كالحين والساعة والأوان ونحوها.
- ٢ - أن يكون أحدهما محذوفاً. والغالب أن يكون المحذوف هو اسمها، كقوله تعالى: ﴿وَلَاتٌ حِينَ تَمَازٍ﴾ [ص: ٣]، ومنه قول الشاعر:

نَدِيمُ الْبُغَاةِ، وَلاَتٌ سَاعَةٌ مَنَدَمٌ وَالْبَغْيِيُّ مَرْتَعٌ مُبْتَوِيهِ وَخَيْمٌ
ويجوزُ أن ترفع المذكورَ على أنه اسمها، فيكون المحذوف منصوباً على أنه خبرها، غير أن هذا الوجه قليل جداً في كلامهم.

واعلم أن (لات) إن دخلت على غير اسم زمانٍ كانت مهملةً، لا عمل لها، كقوله:

لَهْفِي عَلَيْنِكَ لِلْهَفْوِ مِنْ خَائِفٍ يَبْفِي جِوَارِكَ حِينَ لَاتٍ مُجِيرٌ
واعلم أن من العرب من يجرُّ بلات، والجرُّ بها شاذ، قال الشاعر:

طَلَبُوا ضَلْحَنَا وَلاَتٍ وَأَوَانٍ فَأَجَبْنَا: أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ
وعليه قولُ المتنبي:

لَقَدْ تَضَبَّرْتُ، حَتَّى لَاتٍ مُضْتَظَبِرٍ وَالآنَ أَقْحَمُ، حَتَّى لَاتٍ مُفْتَحِمٍ

(إن) المشبهة بليس

قد تكونُ (إن) نافيةً بمعنى (ما) النافية، وهي مهملةٌ غير عاملةٍ. وقد تعملُ عملَ «ليس» قليلاً، وذلك في لغة أهل العالية من^(١) العرب، ومنه قولهم: «إن أحد خيراً من أحدٍ إلا بالعافية» وقولُ الشاعر:

إِنْ هُوَ مُسْتَوْزِلِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أضعَفِ الْمَجَانِينِ
وقولُ الآخر:

إِنْ الْمَرَّةُ مِيْتًا بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بَأَنْ يُبْفِي عَلَيهِ فَيُخَذَلَا
وإنما تعملُ عملَ (ليس) بشرطين:

- ١ - أن لا يتقدّم خبرها على اسمها. فإن تقدّم بطل عملها.

(١) العالية: اسم لكل ما كان لجهة نجد، من المدينة - من القرى والعمائر - إلى تهامة.

٢ - أن لا ينتقص نفيها بـ(إلا). فإن انتقص بطل عملها، نحو: (إن أنت إلا رجلٌ كريمٌ)، وانتقاضُ النفي الموجبُ إبطالُ العمل، إنما هو بالنسبة إلى الخبر، كما رأيت، ولا يَصْرُ انتقاضُهُ بالنسبة إلى معمول الخبر، نحو: (إن أنت آخذاً إلا بيدِ البائسين)، ونحو البيت: (إن هو مستولياً على أحد الخ).

واعلم أن الغالب في (إن) النافية أن يقترنَ الخبرُ بعدها بـ(إلا) كقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف: ٣١]. وقد يستعملُ الكلامُ معها بدون (إلا)، كالبيت: (إن المرءُ ميتاً بانتقضاء حياته الخ). ومنهُ قولهم: (إن هذا نافقك ولا ضارك).

فائدة:

سمع الكسائي^(١) أعرابياً يقول: (إننا قائماً)، فأنكرها عليه، وظن أنها (إن) المشددة الناصبة للاسم الرافعة للخبر. فحقها أن ترفع (قائماً)، فاستثبته، فإذا هو يُريدُ «إن أنا قائماً» أي: ما أنا قائماً، فترك الهمزة - همزة أنا تخفيفاً وأدغم، على حد قوله تعالى: ﴿لَنَكُنَّ هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨]، أي: «لكن أنا».

٦ - الأحرف المشبهة بالفعل

الأحرف المشبهة بالفعل ستة، هي: «إنَّ وأنَّ وكانَّ ولكنَّ وليتَّ ولعلَّ».

وحكمها أنها تدخلُ على المبتدأ والخبر فت نصبُ الأول، ويُسمى اسمها، وترفع الآخر، ويُسمى خبرها، نحو: «إن الله رحيمٌ». وكانَّ العلمَ نوراً.

(وسميت مشبهة بالفعل لفتح أواخرها، كالماضي، ووجود معنى الفعل في كل واحدة منها. فإن التأكيد والتشبيه والاستدراك والتمني والترجي، هي من معاني الأفعال).

ويجوزُ في (لعل) أن يقالَ فيها (عل) كقوله:

فَقُلْتُ عَاسَا نَارُ كَاسٍ^(٢) وَعَلَّهَا تَشَكَّى، فَاتِي نَحْوَهَا فَاغْرُدْهَا
وفيها لغاتٌ أُخرُ قليلةُ الاستعمال.

وفي هذا الفصل ثمانية عشر مبحثاً.

١ - معاني الأحرف المشبهة بالفعل:

معنى: «إنَّ وأنَّ» التوكيدُ، فهما لتوكيد اتصافِ المُستدِ إليه بالمُسند.

(١) هو رئيس أدباء الكوفة في علوم اللغة العربية.

(٢) كأس: اسم امرأة.

ومعنى: «كَانَ» التشبيه المؤكّد. لأنها في الأصل مُرَكَّبَةٌ من «أَنَّ» التوكيدية وكاف التشبيه، فإذا قلت: «كَانَ العَلَمُ نَوْرًا» فالأصل: «إِنَّ العَلَمَ كالنور» ثم إنهم لما أرادوا الاهتمام بالتشبيه، الذي عقّدوا عليه الجملة، قدّموا الكاف، وفتحوا همزة «إِنَّ»، مكان الكاف، التي هي حرف جرّ، وقد صارت وإياها حرفاً واحداً يراود به التشبيه المؤكّد.

ومعنى: «الكَرُّ» الاستدراك، والتوكيد، فالاستدراك نحو: «زَيْدٌ شَجَاعٌ، ولكنه بخيل»، وذلك لأن من لوازم الشجاعة الجور، فإذا وصفنا زيدا بالشجاعة، فربما يفهم أنه جوادٌ أيضاً، لذلك استدركنا بقولنا: «الكنه بخيل». والتوكيد نحو: «لو جاءني خليلٌ لأكرمتُهُ، لكنه لم يجيء»، فقولك: «لو جاءني خليلٌ لأكرمتُهُ» يفهم منه أنه لم يجيء، وقولك: «لكنه لم يجيء» تأكيدٌ لنفي مجيئه:

ومعنى «ليت» التمني، وهو طلب ما لا مطمع فيه، أو ما فيه عُسْرٌ، فالأول كقول الشاعر:

أَلَا لَيْتَ السُّبَابَ يَعْوُدُ يَوْمًا فَاخْبِرُهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ
والثاني: كقول المعمر: «ليت لي ألف دينار».

وقد تُستعمل في الأمر الممكن، وذلك قليل، نحو: «ليتك تذهب».

ومعنى (لعل) الترجي والاشفاق. فالترجي طلب الأمر المحبوب، نحو: «لعلّ الصديق قادمٌ». والاشفاق هو الحذر من وقوع المكروه، نحو: «لعلّ المريض هالكٌ». وهي لا تُستعمل إلا في الممكن.

وقد تأتي بمعنى (كي)، التي للتعليل، كقولك: «ابعث إليّ بدابتك، لعلّي أركبها»، أي: كي أركبها. وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿لَمَلَكُكُمْ تَتَفَوَّنَ﴾ [البقرة: ٢١]. ﴿لَمَلَكُكُمْ تَقُولُونَ﴾ [البقرة: ٧٣]. ﴿لَمَلَكُكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٢]، أي: «كي تتفوا، وكي تعقلوا، وكي تذكروا».

وقد تأتي أيضاً بمعنى الظن، كقولك «لعلّي أزورك اليرم». والمعنى: أظنتي أزورك. وجعلوا منه قول امرئ القيس:

وَبَدَلْتُ قَرْحًا دَائِبًا بَعْدَ صِحْوٍ لَعَلَّ مَنَايَا تَحْوَلْنَ أَبْوَسًا
وبمعنى: (عسى)، كقولك: (لعلك أن تجتهد). وجعلوا منه قول مُتَمِّم:

لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُلِمَ مُلِيمَةٌ عَلَيْنِكَ، مَنِ اللَّاتِي يَدْعُنَاكَ أَجْدَعًا
بدليل دخول (أن) في خبرها، كما تدخل في خبر (عسى).

٢ - العَبْرُ الْمُفْرَدُ، وَالْجُمْلَةُ، وَالشَّبِيهُ بِالْجُمْلَةِ:

يقع خبر الأحرف المشبهة بالفعل مفرداً (أي غير جملة ولا شبهها) نحو: «كَانَ النَجْمُ دِينَارًا»، وجملة فعلية، نحو: «لعلك اجتهدت». وإنّ العَلَمَ يُعْرَضُ صاحبه، وجملة اسمية، نحو: «إِنَّ

العالم قدره مرتفع» وشبه جُمْلَةٍ (وهو أن يكون الخير مُقَدَّرًا مدلولاً عليه بظرفٍ أو جارٍ ومجرورٍ يتعلقان به)، نحو: «إِنَّ العَادِلَ تَحْتَ لِيَوَاءِ الرَّحْمَنِ، وَإِنَّ الظَّالِمَ فِي زُمرَةِ الشَّيْطَانِ».

(والخير هنا يصح أن تقدره مفرداً: ككائن وموجود، وأن تقدره جملة: ككان ووجد، أو يكون ويوجد. فهو مفرد باعتبار تقديره مفرداً. وجملة، باعتبار تقديره جملة. فالحقيقة فيه أنه شبه بالمفرد وبالجملة، وتسميته بشبه الجملة فيها اكتفاء واقتصار).

٣ - حَذْفُ خَيْرِ هَذِهِ الْأَحْرَفِ:

يجوز حذف خبر هذه الأحرف. وذلك على ضربين: جائز وواجب: فُحِذَفَ جَوَازًا، إذا كان كوناً خاصاً (أي: من الكلمات التي يُرَادُ بها معنى خاصاً)، بشرط أن يدلُّ عليه دليلٌ، كقوله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّ لَهُمْ لَكُنُوبٌ عَظِيمٌ ﴿٤١﴾» [نعلت: ٤١].

(أي: إن الذين كذبوا بالذكر معاندون، أو هالكون، أو معذبون).

وقال الشاعر جميل بثينة:

أَتَوْنِي، فَقَالُوا: يَا جَمِيلُ، تَبَدَّلْتُ بُثَيْنَةَ أَبْدَالًا، فَقُلْتُ: لَعَلَّهَا^(١)
(أي: لعلها تبدلت، أو لعلها فعلت ذلك).

ويحذف وجوباً، إذا كان كوناً عاماً (أي: من الكلمات التي تُدَلُّ على وجودٍ أو كونٍ مُطْلَقِينَ، فلا يُفْهَمُ منها حَدَثٌ خاصٌّ أو فعلٌ معيَّنٌ، ككائن، أو موجود، أو حاصل، وذلك في موضعين:

١ - الأول: بعد «ليت شعري»، إذا وَلَّيْهَا استفهاماً، نحو: «لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَنْهَضُ الْأَمَةُ؟
وَلَيْتَ شِعْرِي مَتَى تَنْهَضُ؟»، قال الشاعر:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي كَيْفَ جَادَتْ بِوَضْلِيهَا؟ وَكَيْفَ تُرَاعِي وَضْلَةَ الْمُتَغَيِّبِ

(أي: ليت شعري (أي: علمي) حاصل. والمعنى: ليتني أشعر بذلك، أي: أعلمه وأدره. وجملة الاستفهام في موضع نصب على أنها مفعول به لشعري، لأنه مصدر شعر).

٢ - أن يكونَ في الكلام ظرفٌ أو جارٍ ومجرورٌ يتعلقان به، فيُستغنى بهما عنه، نحو: «إِنَّ العَلَمَ فِي الصَّدُورِ. وَإِنَّ الخَيْرَ أَمَامَكَ».

(فالظرف والجار متعلقان بالخبر المحذوف المقدر بكائن أو موجود أو حاصل).

٤ - تَقَدُّمُ خَيْرِ هَذِهِ الْأَحْرَفِ:

لا يجوزُ تَقَدُّمُ خَيْرِ هَذِهِ الْأَحْرَفِ عَلَيْهَا، وَلَا عَلَى اسْمِهَا.

(١) جميل: اسم الشاعر، وبثينة: محبته، والأبدال: جمع بدل.

أما معمول الخبر، فيجوز أن يتقدم على الاسم، إن كان ظرفاً أو مجروراً بحرف جرٍّ، نحو: «إِنَّ عِنْدَكَ زَيْدًا مُقِيمٌ»، قال الشاعر:

فَلَا تَلْسَحْنِي فِيهَا، فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمَّ بِلَايِلُهُ^(١)

ومن ذلك أن يكون الخبرُ محذوفاً مدلولاً عليه بما يتعلّق به من ظرفٍ أو جارٍ ومجرورٍ مُتقدّمين على الاسم، نحو: «إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا»، ومنه قوله تعالى: «إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ» [المائدة: ٢٢]، وقوله: «إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا» [الشرح: ٦].

(فالظرف والجار متعلقان بالخبر المحذوف غير أنه يجب أن يقدر متأخراً عن الاسم، إذ لا يجوز تقديمه عليه، كما علمت، وليس الظرف أو الجار والمجرور هو الخبر، كما يتساهل بذلك كثير من النحاة، وإنما هما معمولان للخبر المحذوف، لأنهما متعلقان به).

ويجبُ تقديمُ مفعولِ الخبر، إن كان ظرفاً أو مجروراً، في موضعين:

١ - أن يلزم من تأخيره عودُ الضمير على متأخرٍ لفظاً ورتبةً وذلك ممنوعٌ نحو: «إِنَّ فِي الدَّارِ صَاحِبَهَا».

(فلا يجوز أن يقال «إِنَّ صَاحِبَهَا فِي الدَّارِ»)، لأن «ها» عائدة على الدار. وهي متأخرة لفظاً، وكذلك هي متأخرة رتبة، لأن معمول الخبر رتبة التأخير كالخبر».

٢ - أن يكون الاسمُ مُقترباً بلام التأكيد، كقوله تعالى: «وَلَيْدًا لَنَا لَكَيْفَةً وَآلُودًا» [الليل: ١٣]، وقوله: «إِنَّكَ فِي ذَلِكَ لَشِرَّةٌ يُؤْتِيهِ الْأَبْصَارُ» [آل عمران: ١٣].

أما تقديمُ معمولِ الخبرِ على الخبرِ نفسه، بحيثُ يتوسطُ بينَ الاسمِ والخبرِ، فجائزٌ، سواءً أكانَ معمولُ ظرفاً أم مجروراً أم غيرَهما، فالأولُ نحو: «إِنَّكَ عِنْدَنَا مُقِيمٌ»، والثاني نحو: «إِنَّكَ فِي الْمَدْرَسَةِ تَعَلَّمٌ»، والثالثُ نحو: «إِنَّ سَعِيدًا دَرَسَهُ يَكْتَبُ».

فائدة:

متى جاء بعد «إِنَّ» أو إحدى أخواتها ظرف أو جار ومجرور، كان اسمها مؤخراً. فليتنبه الطالب إلى نصبه، فإن كثيراً من الكتاب والمتكلمين يخطئون فيرفعونه، لتوهمهم أنه خبرها نحو: «إِنَّ عِنْدَكَ لَخَيْرًا»، ونحو: «لعل في سفرك خيرًا».

٥ - لام التأكيد بعد «إِنَّ» المكسورة الهمزة:

تختص «إِنَّ»، المكسورة الهمزة، دون سائر أخواتها، بجواز دخول لام التأكيد، وهي التي

(١) لا تلحني: لا تلمني، وهو يفتح الحاء، من «الحاء يلحاه» إذا لأمه، وأما «لحا العود يلحوه» فمعناه قشره، وكذا «لحا يلحيه» (البلبل): الهموم والوساوس.

يُسْمَوْنَهَا (لَا مَ الْإِبْتِدَاءَ) عَلَى اسْمِهَا، نَحْوُ: «إِنَّ فِي السَّمَاءِ لَخَيْرًا، وَإِنَّ فِي الْأَرْضِ لَئْيَبًا»، وَعَلَى خَيْرِهَا نَحْوُ: «إِنَّ الْحَقَّ لَمَنْصُورٌ، وَعَلَى مَعْمُولِ خَيْرِهَا، نَحْوُ: «إِنَّهُ لَلْخَيْرُ بِفَعْلٍ»، وَعَلَى ضَمِيرِ الْفَصْلِ نَحْوُ: «إِنَّ الْمَجْتَهِدَ لَهُوَ الْفَائِزُ».

٦ - شُرُوطُ مَا تَصْخَبُهُ لَامُ التَّأْكِيدِ:

١ - يُشْتَرَطُ فِي دُخُولِ لَامِ التَّأْكِيدِ عَلَى اسْمِ «إِنَّ» أَنْ تَقَعَ بَعْدَ ظَرْفٍ أَوْ جَارٍ وَمَجْرُورٍ يَتَعَلَّقَانِ بِخَيْرِهَا الْمَحذُوفِ، نَحْوُ: «إِنَّ عِنْدَكَ لَخَيْرًا عَظِيمًا، وَإِنَّ لَكَ لَخُلُقًا كَرِيمًا».

(فَإِنْ وَقَعَ قَبْلَهُمَا لَمْ يَجْزِ اقْتِرَانُهُ بِاللَّامِ فَلَا يُقَالُ: «إِنَّ خَيْرًا عِنْدَكَ، وَإِنْ لَخُلُقًا كَرِيمًا لَكَ»).

٢ - يُشْتَرَطُ فِي دُخُولِهَا عَلَى الْخَيْرِ أَنْ لَا يَقْتَرَنَ بِأَدَاةٍ شَرْطٍ أَوْ نَفِيٍّ، وَأَنْ لَا يَكُونَ مَاضِيًا مُتَصَرِّفًا مُجَرَّدًا مِنْ «قَدْ»^(١). فَإِنْ كَانَ الْخَيْرُ وَاحِدًا مِنْهَا لَمْ يَجْزِ دُخُولُ هَذِهِ اللَّامِ عَلَيْهِ. فَمِثَالُ الْمُسْتَكْمَلِ لِلشَّرْطِ: «إِنَّ رَبِّي لَسَيِّحُ الدُّعَاةِ». «وَرَأَى رَبِّيكَ يَمْصَمُهُ». «وَإِنَّا نَحْنُ آلَمْؤْتَفِ».

وَمَتَى اسْتَوْفَى خَيْرُ «إِنَّ» شُرُوطَ اقْتِرَانِهِ بِاللَّامِ التَّأْكِيدِ، جَازَ دُخُولُهَا عَلَيْهِ، لَا فَرْقَ أَنْ يَكُونَ مَفْرَدًا، نَحْوُ: «إِنَّ الْحَقَّ لَمَنْصُورٌ»، أَوْ جُمْلَةً اسْمِيَّةً، نَحْوُ: «إِنَّ الْحَقَّ لَصَوْتُهُ مَرْتَفَعٌ، أَوْ جُمْلَةً مَضَارِعِيَّةً، نَحْوُ: «إِنَّ رَبِّيكَ لَبِحْكُمٍ بَيْنَهُمْ»، أَوْ جُمْلَةً مَاضِيَّةً فَعَلَهَا جَامِدًا، نَحْوُ: «إِنَّكَ لَبِنَمٍ الرَّجُلِ»، أَوْ مُتَصَرِّفًا مَقْتَرَنًا بِقَدْ، نَحْوُ: «إِنَّ الْفَرَجَ لَقَدْ دَنَا».

وَإِذَا حُذِفَ الْخَيْرُ، جَازَ دُخُولُ هَذِهِ اللَّامِ عَلَى الظَّرْفِ أَوْ الْجَارِ الْمُتَعَلِّقِينَ بِهِ، نَحْوُ: «إِنَّ أَخَاكَ لَعِنْدِي». وَإِنَّ أَبَاكَ لَفِي الدَّارِ»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَإِنَّكَ لَلْأَكْبَرُ لِحُلِيِّ عَظِيمٍ ﴿١٤﴾ [القلم: ١٤]».

٣ - يُشْتَرَطُ فِي دُخُولِهَا عَلَى مَفْعُولِ الْخَيْرِ شَرْطَانِ، الْأَوَّلُ: أَنْ يَتَوَسَّطَ بَيْنَ اسْمِهَا وَخَيْرِهَا. وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْخَيْرُ مِمَّا يَصْلُحُ لِدُخُولِ هَذِهِ اللَّامِ عَلَيْهِ، نَحْوُ: «إِنَّ سَلِيمًا لَفِي حَاجَتِكَ سَاعٍ، وَإِنَّهُ لَيَوْمِ الْجُمُعَةِ آتٍ، وَإِنَّهُ لَأَمْرٌ كَطَبِيعٍ».

٤ - أَمَا ضَمِيرُ الْفَصْلِ، فَلَا يُشْتَرَطُ فِي دُخُولِهَا عَلَيْهِ شَيْءٌ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْفَقَسُ الْهَقُّ ﴿٦٢﴾ [آل عمران: ٦٢]».

(وَضَمِيرُ الْفَصْلِ: هُوَ مَا يُوْتَى بِهِ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَيْرِ، أَوْ بَيْنَ مَا أَصْلُهُ مُبْتَدَأٌ وَخَيْرٌ: لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ خَيْرٌ لَا صِفَةٌ. وَهُوَ يَفِيدُ تَأْكِيدَ اتِّصَافِ الْمُسْتَدِ إِلَى الْمُسْتَدِ. وَهُوَ حَرْفٌ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ، عَلَى الْأَصَحِّ مِنْ أَقْوَالِ النُّحَاةِ، وَصُورَتُهُ كَصُورَةِ الضَّمَاثِرِ الْمُنْفَصِلَةِ: وَهُوَ يَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَهَا بِحَسَبِ الْمُسْتَدِ إِلَيْهِ، إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ بِإِيَّاهَا.

ثُمَّ إِنْ دَخِلَتْ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَيْرِ الْمُنْسُوخِينَ بِكَانٍ وَظَنٍّ وَأَنَّ وَأَخَوَاتِهِنَّ تَابِعٌ لِدُخُولِهِ بَيْنَهُمَا

(١) فَإِنْ اقْتَرَنَ الْمَاضِي الْمَتَصَرِّفُ بِقَدْ جَازَ دُخُولُ اللَّامِ عَلَيْهِ، نَحْوُ: «إِنَّهُ لَقَدْ اجْتَهَدَ».

قبل النسخ، نحو: «إن زهيراً هو الشاعر». وكان علي هو الخطيب وظننت عبد الله هو الكاتب).

(وضمير الفصل حرف كما قدمنا: وإنما سمي ضميراً لمشابهته الضمير في صورته. وسمي ضمير فصل لأنه يؤتى به للفصل بين ما هو خير وما هو صفة لأنك إن قلت: «زهير المجتهد»، جاز أنك تريد الإخبار وأنت تريد النعت. فإن أردت أن تفصل بين الأمرين، وتبين أن مرادك الإخبار لا الصفة، أتيت بهذا الضمير للإعلان من أول الأمر بأن ما بعده خير عما قبله لا نعت له، ثم أنه يفيد تأكيد الحكم، لما فيه من زيادة الربط.

ومن العلماء من يسمي ضمير الفصل «عماداً» لاعتماد المتكلم أو السامع عليه في التفريق بين الخبر والصفة).

وقد شرحنا ضمير الفصل في الجزء الأول من هذا الكتاب، في الكلام على الضمائر، فراجعه.

٧ - شرح لام الابتداء:

تدخل لامُ الابتداء في ثلاثة مواضع.

الأول: في باب المبتدأ. وذلك في صورتين:

١ - أن تدخل على المبتدأ، والمبتدأ مُتَقَدِّمٌ على الخبر، ودخولها عليه هو الأصل فيها نحو: «لَأَنْتَ أَشَدُّ رَجَبَةً فِي سُدُورِهِمْ» [الحشر: ١٣]. فإن تأخر عن الخبر امتنع دخولها عليه، فلا يُقال: «قائمٌ لزيد». وما سُمِعَ من ذلك فلضرورة الشعر، وهو شاذٌ لا يُقاس عليه.

٢ - أن تدخل على الخبر بشرط أن يتقدم على المبتدأ، نحو: «لَمُجْتَهِّدٍ أَنْتَ» فإن تأخر عنه امتنع دخولها عليه، فلا يُقال: «أنت لمجتهد». وما سُمِعَ من ذلك فشاذٌ لا يُلتفتُ إليه. ومن العلماء من لا يُجيزُ دخولها على خبر المبتدأ، سواءً أتقدم أم تأخر.

الموضع الثاني^(١): في باب «إن» المكسورة الهمزة. وقد سبق أنها تدخل على اسمها المتأخر، وعلى خبرها، اسماً كان، أو فعلاً مضارعاً، أو ماضياً جامداً أو ماضياً متصرفاً مقروناً بقد، أو جملة اسمية. وعلى الظرف والجارِ المُتعلِّقين بخبرها المحذوف دالين عليه، وعلى معمول خبرها.

الموضع الثالث: في غير بابي المبتدأ وإن. وذلك في ثلاث مسائل:

١ - الفعل المضارع، نحو: «لَتَنْهَضَ الْأُمَّةُ مُقْتَفِيَةً آثَارَ جَدُودِهَا».

٢ - الماضي الجامد، نحو: «إِلَيْسَ مَا كَانُوا يَمْلِكُونَ» [المائدة: ٦٢].

(١) أي من المواضع التي تدخلها لامُ الابتداء.

٣ - الماضي المتصرف المقرون بَقَدْ، نحو: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِسْرَافِهِ آيَاتٌ﴾ [يوسف: ٧].

ومن العلماء من يجعلُ اللامَ الداخلةً على الماضي، في هذا الباب، لامَ القسم، فالقسم عنده محذوف، ومصحوب اللام جوابه.

واعلم أن للام الابتداء فائدتين:

الفائدة الأولى: توكيدُ مضمونِ الجملة المُثبتة. ولذا تُسمى: «لام التوكيد» وإنما يُسمونها لامَ الابتداء لأنها في الأصل، تدخل على المبتدأ، أو لأنها تقع في ابتداء الكلام.

وإذ كانت للتوكيد فإنها متى دخلت عليها «إِنَّ» زحلقوها إلى الخبر، نحو: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَبِيحٌ أَلِدُّهُ﴾ [إبراهيم: ٣٩]، وذلك كراهية اجتماع مُؤكدين في صدر الجملة، وهما: «إِنَّ واللام». ولذلك تُسمى «اللام المزلقةً أيضاً».

وإذ كانت هذه اللام للتوكيد في الإثبات، امتنعت من الدخول على المنفي لفظاً أو معنى، فالأول نحو: «إِنَّكَ لا تكذبُ»، والثاني نحو: «إِنَّكَ لو اجتهدت لأكرمك». وإنك لولا اهمالك لَفَرَّتْ». فالاجتهادُ والإكرامُ مُتفیانِ بعدَ «لو»، والفورُ وحدهُ مُتفٍ بعدَ «لولا».

الفائدة الثانية: تخليصها الخبر للحال، لذلك كان المضارع بعدها خالصاً للزمان الحاضر، بعد أن كان مُحتملاً للحال والاستقبال.

وإذ كانت لتوكيد الخبر في الحال امتنعت من الماضي والمضارع المُستقبل، إلا أن يكون الماضي جامداً أو مُتصرفاً مقترناً بَقَدْ. أما الجامدُ فلأنه لا يدلُّ على حدثٍ ولا زمان. وأما المقترنُ بَقَدْ فلأن (قد) تُقربُ الماضي من الحال.

ولا فرق بين أن يكون المضارعُ المُستقبلُ مسبقاً بأداةٍ تمخضه الاستقبال كالسين وسوف وأدواتِ الشرطِ الجازمة وغيرها، أو غير مسبوقٍ بها، وإنما القرينة تدلُّ على استقباله، نحو: «إِنَّه يجيءُ غداً». وأما قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [النحل: ١٢٤]، فإنما جازَ دخولُ اللام لأنَّ المُستقبل هنا مُنزَلٌ منزلةً الحاضر لِتحقق وقوعه، لأنَّ الحكمَ بينهم واقعٌ لا محالة. فكانه حاضر، وكذا قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥] فإنَّ الإِعطاءَ مُحققٌ، فكانه واقعٌ حالاً. وأما قوله عزَّ وجلَّ على لسان يعقوب: ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾ [يوسف: ١٣]، فإنَّ الذهابَ، وإن كان مُستقبلاً فإن أثره، وهو الحزنُ، حاضرٌ، فإنه حزنٌ مُجردٌ علمو أنهم ذاهبون به، فلم يخرجُ المضارعُ هنا، وهو (يحزنني)، عن كونه للحال.

ويرى بعض العلماء (وهُم الكوفيون) أنها لا تمخضُ المضارعُ الحالَ، بل يجوز أن تدخل عليه وهو مُستقبل، بالأداة أو بدونها، وجعلوا الاستقبال في الآيات على حقيقته.

٨ - «ما» الكافئة بعد هذه الأحرف:

إذا لحقت (ما) الزائدة الأحرف المشبهة بالفعل، كفتها عن العمل، فيرجع ما بعدها مبتدأ وخبراً. وتسمى (ما) هذه (ما الكافئة) لأنها تكف ما تلحقه عن العمل، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَحْدَهُ﴾ [الكهف: ١١٠].

ونحو: (كأنما العلم نور)، و(لعلما الله يرحمنا).

غير أن (ليت) يجوز فيها الإعمال والإهمال، بعد أن تلحقها (ما) هذه، تقول: (ليتما الشباب يعود) و(ليتما الشباب يعود). وإعمالها حينئذ أحسن من إهمالها. وقد روي بالوجهين، نصب ما بعد (ليتما) ورفعها، قول الشاعر النابتة:

قالت: ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا، أو نضقه فعد

(فالنصب على أن (ليتما) عاملة، و(ذا) اسمها، و«الحمام» بدل منه. والرفع على أنها مفعلة مكفوفة بما، و(ذا) مبتدأ، و«الحمام» بدل منه. وكذا «نصفه» إن نصبت الحمام نصيبته، وإن رفعته رفعته، لأنه معطوف عليه).

ومتى لحقت (ما الكافئة) هذه الأحرف زال اختصاصها بالأسماء. فلذا أهملت، وجاز دخولها على الجملة الفعلية، كما تدخل على الجملة الاسمية، إلا (ليت). فمن دخولها على الجملة الفعلية قوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾ [الأنفال: ٦] وقول الشاعر:

أعد نظراً يا عبد قيس، لعلما أعضاء لك النار الحمار المقيد

ومن دخولها على الجملة الاسمية قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَحْدَهُ﴾ [الكهف: ١١٠]، وقوله: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَحْدَهُ﴾ [النساء: ١٧١].

وأما (ليت) فإنها باقية على اختصاصها بالأسماء، بعد أن تلحقها (ما الكافئة) فلا تدخل في الجمل الفعلية، لذلك يرجع أن تبقى على عملها: من نصب الاسم ورفع الخبر، كما تقدم.

فائدة وتنبية

(إن كانت (ما) اللاحقة لهذه الأحرف اسماً موصولاً، أو حرفاً مصدرياً، فلا تكفها عن العمل، بل تبقى ناصبة للاسم: رافعة للخبر. فإن لحقتها (ما الموصولة) كانت (ما) اسمها منصوبة محلاً، كقوله: «إن ما عندكم ينفد»، أي: إن الذي عندكم ينفد. وإن لحقتها (ما المصدرية) كان ما بعدها في تأويل مصدر منصوب، على أنه اسم «إن» نحو «إن ما تستقيم حسن»، أي: إن استقامت حسن. وحينئذ تكتب (ما) منفصلة. كما رأيت. بخلاف (ما الكافئة)، فإنها تكتب متصلة كما عرفت فيما سلف. وقد اجتمعت «ما» المصدرية و«ما» الكافئة في قول امرئ القيس:

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب، قليل من المال^(١)
ولكنما أسعى لمجد مؤثر وقد يدرك المجد المؤثر أمثالي^(٢)
فما في البيت الأول مصدرية. والتقدير: لو أن سعي. وفي البيت الآخر زائدة كافة، أي:
ولكني أسعى لمجد مؤثر).

٩ - العطف على أسماء الأحرف:

إذا عطف على أسماء الأحرف المشبهة بالفعل، عطف بالنصب، سواء أوقع المعطوف قبل
الخبر أم بعده، فالأول نحو: (إنَّ سعيداً وخالداً مسافرين)، والثاني نحو: (إن سعيداً مسافراً
وخالداً).

وقد يُرفع ما بعد حرف العطف، بعد استكمال الخبر، على أنه مبتدأ محذوف الخبر، وذلك
بعد (إنَّ وأنَّ ولكنَّ) فقط، فمثال (إنَّ): (إنَّ سعيداً مسافراً وخالداً)^(٣)، ومنه قول الشاعر:

فَمَنْ يَكُ لَمْ يُنْجِبْ أَبَوْهُ وَأُمُّهُ قَلِيلٌ لَنَا الْأُمُّ السَّجِيبَةُ، وَالْأَبُ^(٤)
وقول الآخر:

إنَّ الخِلافةَ والمُرُوءَةَ فيهمُ والمَكْرُماتُ وسادةُ أطهار^(٥)
ومثال (أنَّ) قوله تعالى: ﴿وَأَذِّنْ لِلَّهِ دَعْوَاهُ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ
الشُّرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣]^(٦).

ومثال (لكنَّ) قول الشاعر:

وما زِلْتُ سَبَّاقاً إلى كُلِّ غايَةٍ بها يُبْتَغَى في النَّاسِ مَجْدٌ وإجلالٌ
وما قَصَّرْتُ بي في التَّسامي حُؤُولَةً ولكنَّ عَمِي الطَّيِّبُ الْأَصْلُ والخال^(٧)

(١) قليل: فاعل «كفاني»، وجملة «ولم أطلب» اعتراضية، والمعنى لو كنت أسعى لحياة ساذجة، لكفاني قليل
المال، ولم أطلب ما فوق ذلك من عز ومجد، يعني ملك أبيه الذي كان يسعى له.

(٢) المؤثر: المؤصل الثابت.

(٣) خالد: مبتدأ، وخبره محذوف، والتقدير، «وخالد مسافر أيضاً».

(٤) الأب: مبتدأ محذوف، الخبر، والتقدير: «ولنا الأب السجيب أيضاً».

(٥) أي: وفيهم المكرمات وسادة أطهار.

(٦) أي: ورسوله بريء منهم أيضاً.

(٧) أي: والخال هو الطيب الأصل أيضاً والخؤولة جمع خال، كالعنومة جمع عم أو هي على معنى المصدر
للخال، يقال: بيني وبينه خؤولة، كما يقال: بيني وبينه عمومة، «لكن» هنا ليست للاستدراك، إذ لا معنى
له هنا، وإنما هي لمجرد التوكيد، «والطيب»: خبر عن اسم لكن، أي لكن عمي هو الطيب الأصل،
والخال كذلك، والمعنى لم تقصر بي عن نبيل المجد خؤولة ولا عمومة، فإن أعمامي وأخوالي ذوو نسب

وقد يُرفع ما بعد العاطف قبل استكمال الخبر، لغرض معنوي، على أنه مبتدأ محذوف الخبر (فتكونُ جُمْلَةٌ مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ اسْمِ (إِنَّ) وَخَبَرِهَا، كقول الشاعر:

فَمَنْ يَنْكَ أُنْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فإِنِّي، وَقَسِيَارٌ، بِهَا لَتَقْرِيْبُ
«غريب: خبر عن اسم، «إن»، مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير: وقيار غريب بها أيضاً.
وقيار اسم فرسه أو جملة. وإنما قدمه واعترض بجملته بين اسم إن وخبرها لغرض أن هذا الفرس
أو الجمل استوحش في هذا البلد، وهو حيوان، فما بالك بي، فلو نصب بالعطف على اسم «إن»
فقال: «فإني وقياراً بها لغريبان»، لم يكن من ورائه شدة تصوير الاستيحاش الذي يعطيه الرفع في
هذا المقام.

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالشَّيْطَانَ وَالنَّجْرُونَ مَن آمَنَ يَأْتُوا وَالْيَوْمَ الْآخِرِ
وَعَمَلٌ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٩﴾ (المائدة: ٦٩).

فالصابتون: مبتدأ محذوف الخبر. والتقدير: والصابتون كذلك، أي: لهم حكم الذين آمنوا
والنصارى واليهود. والجملة معترضة بين اسم «إن» وخبرها، وخبر (إن): هو جملة الجواب
والشرط، والغرض من رفع «الصابتون» وجعله مبتدأ محذوف الخبر أنه لما كان الصابتون، مع
ظهور ضلالهم وميلهم عن الأديان كلها، يتاب عليهم إن صح منهم الإيمان، واعتصموا بالعمل
الصالح، فغيرهم ممن هو على دين سماوي وكتاب منزل، أولى بذلك.

١٠ - إِنْ الْمَكْسُورَةُ، وَأَنَّ الْمَفْتُوحَةُ:

يجبُ أَنْ تُكْسَرَ هَمْزَةُ (إِنَّ) حَيْثُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَقُومَ مَقَامَهَا وَمَقَامَ مَعْمُولِيهَا مُصَدَّرٌ. وَيَجِبُ
فَتْحُهَا حَيْثُ يَجِبُ أَنْ يَقُومَ مُصَدَّرٌ مَقَامَهَا وَمَقَامَ مَعْمُولِيهَا.

ويجوزُ الأَمْرَانِ: الفَتْحُ والكُسْرُ، حَيْثُ يَصِحُّ الِاعْتِبَارَانِ.

(فإنَّ وجب أن يؤول ما بعدها بمصدر مرفوع أو منصوب أو مجرور (بحيث تضطر إلى تغيير
تركيب الجملة)، فهزمتها مفتوحة وجوباً، نحو: «يعجبني أنك مجتهد»، والتأويل: «يعجبني
اجتهادك» ونحو: «علمت أن الله رحيم»، والتأويل: «علمت رحمة الله»، ونحو: «شعرت بأنك
قادم»، والتأويل «شعرت بقدمك». وإنما وجب تأويل ما بعد «أن» هنا بمصدر لأننا لو لم نؤوله،
لكانت «يعجبني» بلا فاعل، «وعلمت» بلا مفعول، و«الباء» بلا مجرور فالمصدر المؤول: فاعل

رفع، ولكنني أفتخر بنفسي وما أكسبه من الفضائل، يريد أنه قد حصل له السؤدد من ناحيتين: الأولى من
نفسه، وهي أنه ما زال كثير السبق إلى جميع الغايات التي يطلب بها الشرف في الناس وأشار إليها بقوله:
«ما زلت سباقاً»، والثانية من ناحية نسبة من جهتي أبيه وأمه، وأشار إليها بقوله: «وما قصرت بي في
التسامي خذولة» أي: ولا عمومة، ففي الشطر الأول من البيت حذف بدل عليه الشطر الثاني منه، وهذا من
إيجاز العرب.

في المثال الأول، ومفعول في المثال الثاني، ومجرور بالباء في المثال الثالث.

وإن كان لا يصح أن يؤول ما بعدها بمصدر (بمعنى أنه لا يصح تغيير التركيب الذي هي فيه) وجب كسر همزتها على أنها هي وما بعدها جملة، نحو: «إن الله رحيم». وإنما لم يصح التأويل بالمصدر هنا لأنك لو قلت: «رحمة الله» لكان المعنى ناقصاً.

وإن جاز تأويل ما بعدها بمصدر، وجاز ترك تأويله به، جاز الأمران: فتحها وكسرها نحو: «أحسن إليّ علي، أنه كريم»، فالكسر هنا على أنها مع ما بعدها جملة تعيلية، والفتح على تقدير لام الجر، فما بعدها مؤول بمصدر. والتأويل: «أحسن إليه لكرمه».

وحيث جاز الأمران فالكسر أولى وأكثر لأنه الأصل، ولأنه لا يحتاج معه إلى تكلف التأويل).

١١ - مواضع «إن» المكسورة الهمزة وجوباً:

تُكسَرُ همزة (إن) وجوباً حيث لا يصح أن يؤوّل ما بعدها بمصدر، وذلك في اثني عشر موضعاً:

١ - أن تقع في ابتداء الكلام، إمّا حقيقةً، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ۝١﴾ [القدر: ١]، أو حكماً، كقوله عزّ وجلّ: ﴿أَلَا إِنَّكَ أَوْلَىٰ عَلَىٰ اللَّهِ لَا حَرْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٦٢﴾ [يونس: ٦٢].

وإن وقعت بعد حرف تنبيه، كالأ، أو استفتاح، كالأ وأما، أو تحضيض كهلاً، أو رذع، ككلاً، أو جواب، كنعّم ولا، فهي مكسورة الهمزة، لأنها في حكم الواقعة في الابتداء.

وكذا إن وقعت بعد (حتى) الابتدائية، نحو: «مريض زيد، حتى إنهم لا يرجونه، وقلّ ماله، حتى إنهم لا يكلمونه». والجملة بعدها لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائية، أو استثنائية.

٢ - أن تقع بعد (حيث) نحو: «اجلس حيث إن العلم موجود».

٣ - أن تقع بعد (إذ) نحو: «جئتُك إذ إن الشمس تطلّع».

٤ - أن تقع صدر الجملة الواقعة صلة للموصول، نحو: «جاء الذي إنه مجتهد»، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَيُّكُمْ مِنَ الْكَاذِبِينَ مَا إِنَّ مَعَاذَكُمْ لَلَّذِينَ آمَنُوا بِأَلْمُسْبِكِ أُولَىٰ الْقُرْبَىٰ﴾ [القصص: ٧٦].

٥ - أن تقع مع ما بعدها جواباً للقسم، نحو: «والله، إن العلم نور». ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْقُرْآنَ الْمَكِيدِ ۝١ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ۝٢﴾ [يس: ٢، ٣].

٦ - أن تقع بعد القول الذي لا يتضمّن معنى الظنّ، كقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠]، فإن تضمّن معناه فتحت بعده، لأن ما بعدها مؤوّل حيثنّو بالمفعول به، نحو: «انقول أنّ عبد الله يفعل هذا؟»، أي: «انظرن أنه يفعله؟».

٧ - أن تقع مع ما بعدها حالاً. نحو: «جئتُ وإنَّ الشمسَ تَغْرُبُ»، ومنه قوله تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنَّا بِإِيتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [الأنفال: ٥].

٨ - أن تقع مع ما بعدها صفةً لما قبلها، نحو: «جاءَ رجلٌ إنه فاضلٌ».

٩ - أن تقع صدرَ جملةٍ استثنائية، نحو: «يَزْعُمُ فلانٌ أَني أسأتُ إليه، إنه لكاذبٌ». وهذه من الواقعة ابتداءً.

١٠ - أن تقع في خبرها لامُ الابتداء نحو: «علمتُ إنك لمجتهدٌ». ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَقْبَهُ بَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُتَّقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [الناقرن: ١].

١١ - أن تقع مع ما بعدها خبراً عن اسم عين^(١)، نحو: «خليلٌ إنه كريمٌ» ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالشَّكِينِينَ وَالْمَجْرُسَ وَالَّذِينَ آمَنُوا لَكَ اللَّهُ بِفِعْلِهِمْ بَدِيعٌ﴾ [الحج: ١٧].

١٢ - مواضع «أن» المفتوحة الهزرة وجوباً:

تُنْفَخُ همزة «أن» وجوباً حيثُ يجبُ أن يؤوَّلَ ما بعدها بمصدرٍ مرفوعٍ أو منصوبٍ أو مجرورٍ. وذلك في أحد عشر موضعاً:

فيؤول ما بعدها بمصدرٍ مرفوعٍ في خمسة مواضع:

١ - أن تكون وما بعدها في موضع الفاعل، نحو: «بلغني أنك مجتهدٌ»^(٢) ومنه قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْحِكْمَ﴾ [التكوير: ٥١].

ومن ذلك أن تقع بعد «لَوْ»، نحو: «لو أنك اجتهدتَ لكان خيراً لك»^(٣)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَانَسُوا مَا وَعَقَفُوا لِمَثُوبَةٍ^(٤) مِن عِنْدِ اللَّهِ حَتَّىٰ﴾ [البقرة: ١٠٣].

ومن ذلك أن تقع بعد «ما» المصدرية الظرفية، نحو: «لا أكلمك ما أنك كسولٌ»^(٥)، ومنه قولهم: «لا أكلمه ما أن حراء»^(٦) مكانه أو «ما أن في السماء نجماً».

(١) اسم العين: هو ما دل على ذات، أي شيء قائم بنفسه، ويقابله اسم المعنى، وهو ما دل على شيء قائم بغيره: كالعلم والشجاعة ونحوهما.

(٢) جملة «إن الله يفصل بينهم» خير عن «إن الذين آمنوا» وما عطف عليه.

(٣) والتقدير بلغني اجتهداك.

(٤) والتقدير: «لو ثبت اجتهداك»، فما بعد «إن» في تأويل مصدر مرفوع فاعل لفعل محذوف، تقديره: «ثبت».

(٥) اللام في «المثوبة» لام الجواب، فالجملة بعدها جواب «لو».

(٦) والتأويل: «ما ثبت كسلك»، فما بعد «إن» في تأويل مصدر مرفوع فاعل لفعل محذوف، تقديره: «ثبت».

(٧) حراء: جبل بمكة.

٢ - أن تكونَ هي وما بعدها في موضع نائب الفاعل، نحو: «عَلِمْتَ أَنْكَ مَنْصَرَفٌ»^(١)، ومنه قوله تعالى: «قُلْ أَوْحَى إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ» [الجن: ١].

٣ - أن تكونَ هي وما بعدها في موضع المبتدأ، نحو: «حَسَنَ أَنْكَ مَجْتَهِدٌ»^(٢)، ومنه قوله تعالى: «وَمِنَ آيَاتِهِ أَنَّهُ قَرَى الْأَرْضَ حَنِيئَةً»^(٣) [فصلت: ٣٩].

٤ - أن تكونَ هي وما بعدها في موضع الخبر عن اسم معنَى واقع مبتدأ أو اسماً لأن، نحو: «حَسِبُكَ أَنْكَ كَرِيمٌ»^(٤)، ونحو: «إِن ظَنِي أَنْكَ فَاضِلٌ»^(٥). فإن كان المخبرُ عنه اسمَ عينٍ وجب كسرُها، كما تقدّم، لأنك لو قلت: «خَلِيلٌ أَنَّهُ كَرِيمٌ»، بفتحها، لكانَ التأويلُ: «خَلِيلٌ كَرِيمُهُ»، فيكونُ المعنى ناقصاً.

٥ - أن تكونَ هي وما بعدها في موضع تابعٍ لمرفوع، على أنه معطوفٌ عليه أو بَدَلٌ منه، فالأوّلُ نحو: «بَلِغْنِي اجْتِهَادُكَ وَأَنْكَ حَسَنُ الْخَلْقِ»^(٦)، والثاني نحو: «يُعَجِّبُنِي سَعِيدٌ أَنَّهُ مَجْتَهِدٌ»^(٧).

وتؤوّلُ بمصدرٍ منصوبٍ في ثلاثة مواضع:

١ - أن تكونَ هي وما بعدها في موضع المفعولِ به، نحو: «عَلِمْتُ أَنْكَ مَجْتَهِدٌ»^(٨)، ومنه قوله تعالى: «وَلَا تَحَاوِرُوا أَنْفَكُمْ أَنْفَكُمْ بِأَلْسِنِكُمْ بِلِقَاءِ رَبِّكُمْ» [الأنعام: ٨١]. ومن ذلك أن تقع بعد القولِ المتضمنِ معنى الظنِّ، كما سبق.

٢ - أن تكونَ هي وما بعدها في موضع خبرٍ لكانَ أو إحدى أخواتها، بشرط أن يكونَ اسمُها اسمَ معنَى، نحو: «كَانَ عِلْمِي، أَوْ يَقِينِي، أَنْكَ تَشْبَعُ الْحَقُّ»^(٩).

٣ - أن تكونَ هي وما بعدها في موضع تابعٍ لمنصوبٍ، بالعطف أو البدليةِ فالأوّلُ نحو: «عَلِمْتُ مَجِيئَكَ وَأَنْكَ مَنْصَرَفٌ»^(١٠)، ومنه قوله تعالى: «أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْشَأْتُ عِبَادَكُمْ وَأَلِيَّ فَضَّلْتُكُمْ عَلَى

(١) والتأويل: علم انصرفك.

(٢) والتأويل: حسن اجتهادك، لا فحسن خبر مقدم، واجتهادك مبتدأ مؤخر.

(٣) من آياته، الجار والمجرور: خبر مقدم، وما بعد أن في تأويل مصدر مرفوع مبتدأ مؤخر.

(٤) أي: حسبك كرمك.

(٥) أي: إن ظني فضلك.

(٦) والتأويل: «بلغني اجتهادك وحسن خلقك».

(٧) والتأويل: «يعجبني سعيد اجتهاده»، فالمصدر المؤول: بدل اشتمال من سعيد.

(٨) والتأويل: علمت اجتهادك.

(٩) والتقدير: كان علمي اتباعك الحق.

(١٠) والتأويل: علمت مجيئك وانصرفك.

التَّكْوِينِ»^(١) [البقرة: ٤٧]، والثاني نحو: «احترمتُ خالداً أنه حَسَنُ الخُلُقِ»^(٢) ومنه قوله تعالى: ﴿وَرَادَ بِيَدِكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنهَذَا لَكُمْ﴾^(٣) [الأنفال: ٧].

وتؤوّل بمصدرٍ مجرورٍ في ثلاثة مواضع أيضاً:

١ - أن تقع بعد حرف الجر، فما بعدها في تأويل مصدرٍ مجرورٍ به، نحو: «عَجِبْتُ من أنك مُهْمَلٌ»^(٤)، ومنه قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُتَّقَى﴾ [الحج: ٦].

٢ - أن تقع مع ما بعدها في موضع المضاف إليه، نحو: «جئتُ قبل أن الشمس تَطْلُعَ»^(٥)، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَكَنَّا يُنْزِلُ مَا أَكْتُمُ نَظِيرُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣].

٣ - أن تقع هي وما بعدها في موضع تابع لمجرورٍ، بالعطف أو البدلية، فالأول نحو: «سُررتُ من أدبِ خليلٍ وأنه عاقلٌ»^(٦)، والثاني نحو: «عَجِبْتُ منه أنه مُهْمَلٌ»^(٧).

١٣ - المواضع التي تجوزُ فيها «إِنْ وَأَنَّ»:

يجوزُ الأمران، كسر همزة «إِنْ» وفتحها، حيث يصح الاعتباران: تأويلُ ما بعدها بمصدرٍ، وعدمُ تأويله. وذلك في أربعة مواضع:

١ - بعد «إِذَا» الفُجائية، نحو: «خرجتُ فإذا إنَّ سعيداً واقفٌ».

(فالكسر هو الأصل، وهو على معنى «فإذا سعيد واقف» والفتح على تأويل ما بعدها بمصدر مبتدأ محذوف الخبر، والتأويل «فإذا وقوفه حاصل»).

وقد روي بالوجهين قولُ الشاعر:

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا، كَمَا قَبْلَ، سَيِّدًا إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ^(٨)

(١) والتصدير: اذكروا نعمتي عليكم وتفضيلي إياكم.

(٢) والتأويل: احترمت خالداً حُسْنَ خلقه، فالمصدر المؤوّل بدل اشتمال من خالداً.

(٣) والتقدير: يمدكم إحدى الطائفتين كونها لكم، فما بعد أن: في تأويل مصدر منصوب بدل اشتمال من إحدى.

(٤) والتأويل: عجبت من إهمالك.

(٥) والتقدير: جئت قبل طلوعها.

(٦) والتقدير: سررت من أدب خليل وعقله.

(٧) والتأويل: عجبت منه إهماله، والمعنى: عجبت من إهماله. فما بعد «أن»: في تأويل مصدر مجرور بدل اشتمال من الهاء.

(٨) اللهازم جمع لهزمة، (بكسر فسكون) واللهزتان: عظيمان ناتنان تحت الأذنين. يريد أنه ليس سيداً، وكنتي عن ذلك بأنه يضرب على قفاه ولهزمتيه.

(فالكسر على معنى: «إذا هو عبد القفا». والفتح على معنى «إذا عبوديته حاصلة».)

٢ - أن تقع بعد فاء الجزاء، نحو: «إِنْ تَجْتَهِدْ فَإِنَّكَ تُكْرَمُ». وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى: «مَنْ يُكَادِ اللَّهُ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ» [التوبة: ٦٣]. وقوله: «مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِمَهْكُلِؤِ شَرِّ نَابٍ مِنْ بَعْدِي، وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ عَفْوٌ رَجِيمٌ» [الأنعام: ٥٤].

(فالكسر على جعلها جملة الجواب. والفتح على أن ما بعدها مؤول بمصدر مرفوع مبتدأ محذوف الخبر. والتقدير في المثال: «إِنْ تَجْتَهِدْ فإِكْرَامُكَ حَاصِلٌ». والتقدير في الآية الأولى «فكون نار جهنم له حق أو ثابت أو حاصل» والتقدير في الآية الأخرى: «فمغفرة الله حاصلة له». وتكون جملة المبتدأ المؤول وخبره المحذوف جواب الشرط.)

٣ - أن تقع مع ما بعدها في موضع التعليل، نحو: «أَكْرَمُهُ، أَنَّهُ مُسْتَحِقُّ الْإِكْرَامِ»، وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى: «وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَوْلَاتَكَ سَكَنٌ لِمَنْ» [التوبة: ١٠٣].

(فالكسر على أنها جملة تعليلية. والفتح على تقدير لام التعليل الجارة أي: لأنه ولأن صلاتك. والتأويل في المثال: «أَكْرَمَهُ لِاسْتِحْقَاقِهِ الْإِكْرَامَ»، وفي الآية: «صَلِّ عَلَيْهِمْ لِتَسْكِينِ صَلَاتِكَ إِيَّاهُمْ»، والسكن (بالتحريك) ما يسكن إليه، ويفسر أيضاً بالرحمة والبركة.)

٤ - أن تقع بعد «لا جرم» نحو: «لَا جَرَمَ أَنَّكَ عَلَى حَقٍّ». والفتح هو الكثير الغالب. قال تعالى: «لَا جَرَمَ أَنَّكَ اللَّهُ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ» [النحل: ٢٣].

(ووجه الفتح أن تجعل ما بعد «أن» مؤولاً بمصدر مرفوع فاعل لجرم. وجرم: معناه حق وثبت. وأصل الجرم: القطع، وعلم الله بالأشياء مقطوع به لأنه حق ثابت.)

و«لا» حرف نفي للجواب، يرد به كلام سابق. فكأنه قال: «لا»، أي: ليس الأمر كما زعموا، ثم قال: (جرم أن الله يعلم) أي: (حق وثبت علمه). وقال الفراء: لا جرم بمعنى (لا بد)، لكن كثر في الكلام، فصار بمنزلة اليمين، لذلك فسرها المفسرون: حقاً؛ وأصله من جرمت: بمعنى كسبت^(١). فتكون (لا) على رأيه نافية للجنس. و(جرم) اسمها مبني على الفتح، وما بعد (أن) مؤول بمصدر على تقدير (من)، أي: لا جرم من أن الله يعلم، أي: لا بد من علمه.

ووجه الكسر: أن من العرب من يجعل (لا جرم) بمنزلة القسم واليمين، نحو: (لا جرم لأتيتك، ولا جرم لقد أحسنت). فمن جعلها يميناً كسر همزة (إن) بعدها نحو: (لا جرم إنك على حق)، وجعل جملة (إن) المكسورة واسمها وخبرها، جواب القسم. وعلى من جعلها يميناً فأعرابها كأعراب (لا بد) وقد أغنى جواب القسم عن خبرها.

(١) راجع كتاب (المعجم في بقية الأشياء) لأبي هلال العسكري (ص ٦٧).

وقد علمت أنه حيث جاز فتح (أن) وكسرها، فالكسر أولى وأكثر، لأنه الأصل، ولأنه لا تكلف فيه، إلا إذا وقعت بعد (لا جرم) فالفتح هو الغالب الكثير، وإن نزلتها منزلة اليمين، لأنها في الأصل فعل).

١٤ - تخفيف «إِنْ وَأَنْ وَكَأَنَّ وَلَكِنْ»:

يجوزُ أن تُخَفَّفَ «إِنْ وَأَنْ وَكَأَنَّ وَلَكِنْ» بحذف النون الثانية، فيقال: «إِنْ وَأَنْ وَكَأَنَّ وَلَكِنْ».

١٥ - «إِنْ» المخففة المكسورة:

إذا خُفِّفَت «إِنْ» أَهْمِلْتُ وجوباً، إِنْ وَلِيَهَا فِعْلٌ، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُطِئْتُمْ لَيْنَ الْكِنِينِ﴾ [الشعراء: ١٨٦]. فَإِنْ وَلِيَهَا اسْمٌ فَالكَثِيرُ الغالبُ إِمَالِهَا، نحو: «إِنْ أَنْتَ لَصَادِقٌ»، وَيَقِلُّ إِمَالِهَا، نحو: «إِنْ زِيدَا مُنْطَلِقِينَ»، وَمَنْعُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا^(١) لَيُوقِيَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [هود: ١١١]، فِي قِرَاءَةٍ مِنْ قَرَأَ: «إِنْ وَلَمَّا» مَخْفَفَتَيْنِ.

وَمَتَى خُفِّفَتْ وَأَهْمِلْتُ لَزِمَتْهَا اللّامُ المَفْتُوحَةُ وجوباً، نحو: «إِنْ سَعِيدٌ لِمَجْتَهِدٍ» تَفَرُّقَةٌ بَيْنَهَا وَبَيْنَ «إِنْ» النّافية، كَيْلَا يَبْقَعَ اللَّبْسُ. وَتُسَمَّى «اللّامُ الفارقة». فَإِنْ أَمِنَ اللَّبْسُ جازَ تَرْكُهَا، كقوله:

أَنَا ابْنُ أَسَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكِ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِينِ^(٢)

لأن المقام هنا مقام مدح، فيمنع أن تكون «إِنْ نافية»، وإلا انقلب المدح ذمًا.

وإذا خُفِّفَتْ لَمْ يَلْهَا مِنَ الأفعالِ إِلا الأفعالُ النَّاسِخَةُ لحكم المبتدأ والخبر (أي التي تنسخُ حُكْمَهُمَا مِنْ حَيْثُ الإعرابُ. وهي كَانَ وَأَخَوَاتُهَا، وَكَادَ وَأَخَوَاتُهَا، وَظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا). وَحِينَئِذٍ تَدْخُلُ اللّامُ الفارقةُ عَلَى الجِزْيَةِ الذي كان خيراً.

والأكثر أن يكون الفعلُ النَّاسِخُ الذي يليها ماضياً، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلا عَلَّ الَّذِينَ هُنَى اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٣]، وقوله: ﴿قَالَ تَأَنَّقِ إِنْ كِدْتَ لَتَرْوِينِ ﴿٥١﴾﴾ [الصافات: ٥٦]، وقوله: ﴿وَإِنْ جَدَدًا أَحْسَرْتَهُمْ لَتَنُوقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢]. وقد يكون مضارعاً، كقوله سبحانه: ﴿وَإِنْ تُطِئْتُمْ لَيْنَ الْكِنِينِ﴾ [الشعراء: ١٨٦].

ودخولُ «إِنْ» المَخْفَفَةُ عَلَى غيرِ ناسِخٍ مِنَ الأفعالِ شاذٌّ نادرٌ، فما وردَ مِنْهُ لا يُقاسُ عَلَيْهِ، كقولهم: «إِنْ يَزِينُكَ لِنَفْسِكَ، وَإِنْ يَشِينُكَ لِهَيْبَةٍ».

(١) ل: اللام هي لام الابتداء، و(ما) زائدة للتوكيد، واللام في (ليونيتهم): هي اللام الموطئة للقسم، دخلت على جوابه، وجملة الجواب سادة مسد الخبر.

(٢) المعادن: الأصول.

١٦ - «أَنْ» الْمُخَفَّفَةُ الْمَفْتُوحَةُ:

إذا خَفَّفْتَ «أَنْ» الْمَفْتُوحَةَ، فمذهبُ سيويه والكوفيين أنها مُهْمَلَةٌ لا تعمل شيئاً، لا في ظاهر ولا مُضمر، فهي حرف مصدرِي كسائر الأحرف المصدرية. وتدخلُ حينئذٍ على الجملِ الاسميَّةِ والفعليةِ. وهذا ما يظهرُ أنه الحَقُّ. وهو مذهبُ لا تَكَلَّفُ فِيهِ^(١). وأما قولُ جنوبِ الكاهليةِ^(٢):

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمِلُونَ إِذَا اغْبَرَّ أُنْقَى وَهَبَّتْ شَمَالاً^(٣)
بَأَنَّكَ رَبِيعٌ وَعَنْتُ مَرِيعٌ وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الشُّمَالاً^(٤)
وقولُ الآخرِ:

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي طَلَاقَكَ لَمْ أَبْخُلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ^(٥)
فَصُرُورَةٌ شَعْرِيَّةٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهَا.

واعلم أنَّ «أَنْ» الْمُخَفَّفَةَ، إن سبقها فعل، فلا بُدَّ أن يكونَ من أفعالِ اليقينِ أو ما يُنزَلُ منزلتها، من كل فعلٍ قلبيُّ يُرَادُ به الظنُّ الغالبُ الراجحُ. فالأولُ كقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَبَّكُونُ بِسِكْرٍ غُبِّيٍّ﴾ [المزمل: ٢٠]، ومنه قول الشاعر:

إِذَا مِتُّ فادْفِنْنِي إِلَى جَنْبِ كَرْمِي تُرْوِي عِظَامِي بَعْدَ مَوْتِي عُروُفَهَا
وَلَا تَدْفِنْنِي فِي الْقَلَاةِ، فَإِنَّنِي أَخَافُ إِذَا مَا مِيتُ أَن لَّا أَدُوُّهَا
فخوفُه أن لا يدفونها بعد مماته يقينٌ عنده، مُتَحَقِّقٌ لَدَيْهِ. والثاني: كقوله تعالى: ﴿وَتَلَوْنَا أَن لَّا
مَلْجَأَ مِنَّا إِلَّا إِلَهُ﴾ [التوبة: ١١٨] وقوله: ﴿إِيصَّبَ أَن لَّمْ يَرَوْهُ أُعْذُ﴾ [البلد: ٧].

(١) والجمهور يرون أنها عاملة كالمشددة، غير أن اسمها يجب أن يكون ضميراً محذوفاً، ولا يجوز إظهاره إلا في الضرورة، وفي قولهم ما فيه من التكلف، ويرى بعض النحاة أنها تعمل في الظاهر والمضمر، فيجوزون أن يقال: «علمت أن زيداً قائم، وأنت قاعده» وهو قول ضعيف لا يُلْتَمَسُ إليه، وإن جاء اسمها ضميراً بارزاً جاز أن يكون خبرها عند الجمهور مفرداً وإن كان ضميراً محذوفاً وجب أن يكون الخبر جملة.

(٢) هي جنوب أخت عمرو ذي الكلب بن العجلان الكاهلي، وقد رثت أخاها عمراً ذا الكلب بقصيدة منها هذان البيتان. وقيل: إن القصيدة لأختها عمرة.

(٣) الضيف يطلق على الواحد والجمع، وأرادت به هنا الجمع، كما قال تعالى: ﴿هولاء ضيفي﴾ [الحجر: ٦٨]. (والمرملون)، الذين فقدوا زادهم، و«الشمال» ريح تهب من ناحية القطب، ونسبت على الحال أو التمييز، وفاعل «هبت» ضمير يعود إلى الريح المعلومة من المقام والمفسرة بالشمال.

(٤) الغيث: المطر، وأرادت به ما ينبت من العشب والكلأ بالمطر، و(مريع): خصيب، و(الشمال) الذخر والغياث، يقال: فلان شمال قومه، أي: هو غياث لهم يقوم بأمرهم ويلجأون إليه في مهمات أمورهم، والمثلج: المثلج.

(٥) الصديق، يكون للمفرد والجمع والمذكر والمؤنث، ويقال أيضاً: هي صديقة بالثاء أيضاً.

فائدة

(إذا وقعت «أن» الساكنة بعد فعل يفيد العلم واليقين، وجب أن تكون مخففة من «أن» المشددة، وأن يكون المضارع مرفوعاً، كما رأيت. ولا يجوز أن تكون «أن» الناصبة للمضارع. وإن وقعت بعد فعل يدل على الظن الراجح، جاز أن تكون مخففة من (أن) المشددة فالمضارع بعدها مرفوع، وجاز أن تكون (أن) الناصبة للمضارع، فهو بعدها منصوب. وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى: ﴿وَكَيْبُوا آلَ تَكْوُكٍ يَتَنَّبَهُ﴾ [المائدة: ٧١] بنصب (تكون) على أن (أن) هي الناصبة للمضارع، ورفعها على أنها هي مخففة من (أن) المشددة. وذلك لأن (أن) الناصبة للفعل المضارع تستعمل في مقام الرجاء وللطمع فيما بعدها، فلا يناسبها اليقين، وإنما يناسبها الظن، فلم يجز أن تقع بعدما يفيد اليقين. و(أن) المخففة هي للتأكيد، فيناسبها اليقين. ولما كان الرجاء والطمع يناسبهما الظن، جاز أن تقع بعده (أن) الناصبة للمضارع المفيدة للرجاء والطمع. وإنما جاز أن تقع (أن) المخففة المفيدة للتأكيد، إذا كان ظناً راجحاً، لأن الظن الراجح يقرب من اليقين فينزل منزله).

واعلم أنَّ «أن» المخففة لا تدخل إلا على الجمل، عند من يُهملها وعند من يُعملها في الضمير المحذوف، إلا ما شذ من دخولها على الضمير البارز في الشعر للضرورة، وقد علمت أنه نادر مخالفت للكثير المسموع من كلام العرب. والجملة بعدها إما اسمية، وإما فعلية.

فإن كانت جملة اسمية أو فعلية فعلها جامد، لم تحتج إلى فاصل بينها وبين «أن»: فالاسمية: كقوله تعالى: ﴿وَأَخِرُّ دَعْوَتُهُمْ أَنْ لَمْ تُدْعَوْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠]. وكقول الشاعر:

فِي فِتْيَةٍ، كَسُيُوفِ الْهِنْدِ، قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَخْفَى وَيَسْتَعِيلُ^(١)

والفعلية: التي فعلها جامد، كقوله سبحانه: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩]، وقوله: ﴿وَأَنْ سَعَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ لَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٥].

وإن كانت الجملة بعدها فعلية، فعلها متصرف، فالأحسن والأكثر أن يفصل بين «أن» والفعل بأحد خمسة أشياء:

١ - قد، كقوله تعالى: ﴿وَتَعْلَمُ أَنْ قَدْ صَدَقَتُنَا﴾^(٢) [المائدة: ١١٣]، وقول الشاعر:

(١) هالك: خير مقدم، وكل: مبتدأ مؤخر.

(٢) نعلم: معطوف على المنصوب قبله، والآية هي: ﴿قالوا نريد أن نأكل منها. وتطمئن قلوبنا، ونعلم أن قد صدقتنا، وتكون عليها من الشاهدين﴾ [المائدة: ١١٣].

شَهِدْتُ بِأَنْ قَدْ حُطَّ مَا هُوَ كَانَتْ وَأَنْتَ تَمْحُو مَا تَشَاءُ وَتُنْشِئُ

٢ - حرف التنفيس: «السين أو سوف» فالسين كقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكَ نَفْيًا﴾ (المزمل: ٢٠)، وقول الشاعر:

رَزَمَ الْفَرَزْدَقُ أَنْ سَيَفْتُلُ مِرْزَعًا أَبْشِرْ بِطُولِ سَلَامَتِيَا مِرْزَعٌ^(١)

وسوف، كقول الآخر:

واعلم، فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ، أَنْ سَوَّفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قَدَرَا
النفي يَلْنُ أَوْ لَمْ أَوْ لَا، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْإِنْسَانُ أَلْفٌ نَجَعِ عِطَانَهُ ۗ﴾ (القيامة: ٣) وقوله:
﴿أَيُّسَبُّ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ ۗ﴾ (البلد: ٧)، وقوله: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ (طه: ٨٩).

٤ - أداء الشرط: كقوله تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يَكْفُرُ بِهَا
وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ (النساء: ١٤٠) وقوله: ﴿وَأَلْوِ اسْتَقْتَمُوا عَلَ
الطَّرِيفَةِ لِأَسْتَقْتِمَهُمْ ثَمَّ عَدَا ۗ﴾ (الجن: ١٦).

٥ - رُبَّ: كقول الشاعر:

تَيَقَّنْتُ أَنْ رَبِّ امْرِي، خَيْلٌ خَائِنَةٌ أَمِينٌ، وَخَوَّانٌ يُخَالُ أَمِينًا^(٢)

وإنما يُؤْتَى بالفاصل لبيان أَنَّ «أَنْ» هذه مخففة من «أَنْ» لا أنها «أَنْ» الناصبة للمضارع.

ويجوز أن لا يُفصل بين «أَنْ» والفعل بفاصل، إن كان ممَّا يدلُّ على العلم اليقيني، كقول
الشاعر:

عَلِمُوا أَنْ يُؤْزَلُونَ، فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

(وذلك أنه لما وجب أن يعتبر (أن) الساكنة مخففة من (أن) المشددة، إذا وقعت بعد فعل
يقيني، ولم يجوز أن تكون هي الناصبة للمضارع، كما علمت، سهل ترك الفاصل بينها وبينه، لأن
الفاصل إنما يكون لتمييز إحداهما عن الأخرى، للإيذان من أول الأمر بأنها ليست الناصبة
للمضارع، وإنما هي المخففة).

(١) البيت لجرير من قصيدة بهجو بها الفرزدق، (مربع) لقب وعوذة بن سعيد راوية جرير، وكان الفرزدق قد
توعد بالقتل لروايته هجاء جرير إياه، والمربع في الأصل، ومثله المربعة: العصا التي يأخذ الرجلان
بطرفيها ليحملا الحمل على الدابة.

(٢) امرى: مجرور برب، وهو في محل رفع مبتدأ، و(خيل) مجهول حال: ونائب فاعله مفعوله الأول،
(وخائناً) مفعوله الثاني، والجملة صفة لامرى، و(أمين) خبره، أي: رب امرى يظن خائناً وهو أمين،
ورب خائن يظن أميناً.

١٧ - «كَأَنَّ» الْمُخَفَّفَةُ:

إذا خَفَّفْتَ «كَانَ»، فالحقُّ (على ما نرى) أنها مُهْمَلَةٌ، لا عمل لها. وعلى هذا الكوفيون^(١). وهو قولٌ لا تكلف فيه.

وعلى كلِّ حالٍ فيجبُ أن يكون ما بعدها جملةً، فإن كانت اسميةً لم تحتج إلى فاصل بينها وبين «كَانَ» كقوله:

وَصَدْرُ مُشْرِقِ اللَّوْنِ كَأَنَّ نَذِيَاهُ حُقَّانٌ^(٢)
 وإن كانت جملةً فعليةً، وجب اقترانها بأحدِ حرفين:

١ - قد: كقول الشاعر النابغة:

أَزَفَ التَّرْحُلُ عَبْرَ أَنْ رِكَابِنَا لِمَا تَزُلُّ بِرِحَالِنَا، وَكَأَنَّ قَدِي^(٣)
 وقول الآخر:

لَا يَهُوَلُنَّكَ اضْطِلَاءُ لُظَى الْحَرْبِ، فَمَحْدُورُهَا كَأَنَّ قَدْ أَلْبَسَا
 ٢ - لم، كقوله تعالى: ﴿كَأَنَّ لَمْ تَفْعَلْ بِالْأَمِينِ﴾ [يونس: ٢٤]، وقول الشاعر:

كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحُجُوجِ إِلَى الصَّفَا أَيْسُرٌ، وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سَامِرٌ^(٤)
 وإنما فصلٌ بينهما، تمييزاً لها عن «أَنَّ» المصدرية الداخلة عليها كافٍ التشبيه.

١٨ - «لَكِنْ» الْمُخَفَّفَةُ:

إذا خَفَّفْتَ «لَكِنْ» أهملت وجوباً عند الجميع، ودخلت على الجُمْلِ الاسمِيَّةِ والفعلِيَّةِ، نحو:
 «جاء خالدٌ، لكنَّ سعيدٌ مسافرٌ. وسافرَ عليٌّ لكنَّ جاء خليلٌ»، إلَّا الأخفشَ ويونسَ. فأجازا إعمالها.

٧ - (لا) النافية للجنس

«لا» النافية للجنس: هي التي تدلُّ على نفي الخبر عن الجنس الواقع بعدها على سبيل

(١) والجمهور يرون أنها عاملة في المضمَر المحذوف، وقد تعمل عندهم في الظاهر نادراً، وخبرها عندهم يكون مفرداً، إن عملت في المظهر، نحو: (كَانَ زَيْدًا أَسَدًا)، ويكون جملةً إن عملت في المضمَر، نحو: (كَانَ عَلِيٌّ خَلْقَهُ الْمَسْكَ) وهذا هو الكثير المشهور، ولا يخفى ما في هذا القول من التكلف.

(٢) ويروى، وصدر مشرق النحر، والواو: واو رب، وصدر مجرور بها، ومحلها الرفع على أنه مبتدأ والجملة بعده خبره، (والحقان) مثنى حق، وهو وعاء ينحت من خشب أو عاج أو غيرهما.

(٣) أي: وكان قد زالت، ويروى (أفد) بدل (أزف).

(٤) الحجون والصفاء: مكانان بمكة.

الاستغراق، أي: يرادُ بها نفيُّه عن جميع أفراد الجنس نصّاً، لا على سبيل الاحتمال. ونفيُّ الخبر عن الجنس يَسْتَلْزِمُ نفيُّه عن جميع أفرادِهِ.

وتُسَمَّى «لا» هذه «لا التبرئة»^(١) أيضاً، لأنها تُفيدُ تبرئةَ المتكلم للجنس وتنزيهَهُ إياه عن الانصاف بالخبر.

وإذ كانت للنفي على سبيل الاستغراق، كان الكلامُ معها على تقدير «من»، بدليل ظهورها في قول الشاعر:

فَقَامَ يَذودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ وَقَالَ: أَلَا، لا من سَبِيلِ إلى هِنْدِ
فإذا قلت: (لا رجل في الدار)، كان المعنى: لا من رجل فيها، أي: ليس فيها أحد من الرجال، لا واحد ولا أكثر. لذلك لا يصح أن تقول: (لا رجل في الدار، بل رجلان أو ثلاثة) مثلاً، لأن قولك: (لا رجل في الدار) نص صريح على نفي جنس الرجل، فقولك بعد ذلك: (بل رجلان) تناقض. بخلاف (لا العاملة عمل) (ليس). فإنها يصح أن ينفي بها الواحد، وأن ينفي بها الجنس لا على سبيل التنصيص، بل على سبيل الاحتمال فإذا قلت: (لا رجل مسافراً) صح أن تريد أنه ليس رجل واحد مسافراً، فلك أن تقول بعد ذلك: (بل رجلان) وصح أن تريد أنه ليس أحد من جنس الرجال مسافراً. وكذلك السامع له أن يفهم نفي الواحد ونفي الجنس، لأنها محتملة لهما. وستقف على مزيد بيان لهذا الموضوع).

وفي هذا الفصل خمسةٌ مباحث:

١ - عمل «لا» النافية للجنس وشروط أعمالها:

تعملُ «لا» النافية للجنس عملَ «إن»، فتصبُّ الاسمَ وترفعُ الخبرَ، نحو: «لا أحدٌ غيرُ من الله». وإنما عملتُ عملها، لأنها لتأكيدِ النفيِّ والمبالغةِ فيه، كما أنَّ «إن» لتأكيدِ الإثباتِ والمبالغةِ فيه.

ويُشترطُ في إعمالها عملَ «إن» أربعةَ شروط:

١ - أن تكونَ نصّاً على نفيِّ الجنس، بأن يُرادَ بها نفيُّ الجنس نفيّاً عامّاً، لا على سبيل الاحتمال.

(فإن لم تكن لنفي الجنس على سبيل التنصيص، بأن أريد بها نفي الواحد، أو نفي الجنس على سبيل الاحتمال، فهي مهملة. وما بعدها مبتدأ وخبر، نحو (لا رجل مسافر) ولك أن تعملها عمل (ليس) نحو: (لا رجلٌ مسافراً) وإرادة نفي الواحد أو الجنس بها هو أمر راجع إلى المتكلم،

(١) بإضافة (لا) إلى التبرئة، من إضافة الدال إلى المدلول، أي: (لا) التي تدل على التبرئة.

أما السامع فله أن يفهم أحد الأمرين).

٢ - أن يكون اسمها وخبرها نكرتين:

(فإن كان المسند إليه بعدها معرفة أهملت ووجب تكرارها، نحو: «لا سعيد في الدار ولا خليل»).

وقد يقع اسمها معرفة مؤوَّلة بنكرة يرادُ بها الجنسُ كأن يكونَ الاسمُ علماً مُشتهراً بصفةٍ «كحاتم المشتهر بالجوْد، وعنترة المشتهر بالشجاعة، وسحبان المشتهر بالفصاحة، ونحوهم» فيجعلُ العلمُ اسمَ جنسٍ لكل من اتصف بالمعنى الذي اشتهرَ به ذلك العلمُ، كما قالوا: «لكل فرعونٍ موسى»، بتنوين العلمين، مُراداً بهما الجنسُ، أي: «لكل جبارٍ قهارٌ». وذلك نحو: «لا حاتم اليوم، ولا عترة، ولا سحبان». والتأويلُ: «لا جوادٌ كحاتم، ولا شجاعٌ كعترة، ولا فصيحٌ كسحبان»، ومنه قولُ الراجز:

لَا هَيْئَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَوْطِيِّ وَلَا فَتَى إِلَّا ابْنَ خَيْبَرِيِّ

أي: لا حادي حَسَنَ الحُداءِ كهَيْثَم، ومنه قولُ عُمرَ في عليٍّ (رضي الله عنهما): «قَضِيَّةٌ وَلَا أبا حَسَنٍ لَهَا»، أي: هذه قَضِيَّةٌ وَلَا يَفْضَلُ لَهَا يَفْضَلُهَا. وقد يرادُ بالعلمِ واحدٌ مما سُمِّيَ به، كقول الشاعر:

وَتَبْكِي عَلى زَيْدٍ، وَلَا زَيْدٌ مِثْلُهُ بَرِيٌّ مِنْ الحُمَى سَلِيمِ الجَوَانِحِ

٣ - أن لا يفصل بينها وبين اسمها بفواصل:

(فإذا فصل بينهما بشيء، ولو بالخبر، أهملت، ووجب تكرارها، نحو: (لا في الدار رجل ولا امرأة). وكان ما بعدها متبداً وخبراً).

٤ - أن لا يدخل عليها حرف جرّ:

(فإن سبقها حرف جر كانت مهملة، وكان ما بعدها مجروراً به، نحو: «سافرت بلا زاد» و«فلان يخاف من لا شيء»).

فائدة مهمة

اعلم أن (لا) النافية للجنس، إنما تدل على نفي الجنس نصاً، إذا كان اسمها واحداً، فإن كان مثنى أو جمعاً، نحو: (لا رجلين في الدار) و(لا رجال فيها)، احتمال أن تكون لنفي الجنس، واحتمال أن تكون لنفي وجود اثنين فقط أو جماعة فقط، فيجوز أن يكون فيها اثنان، أو واحد إن نفيت الجمع، وأن يكون فيها جماعة أو واحد إن نفيت الاثنين، ولذا يجوز أن تقول: (لا رجلين فيها، بل رجل أو رجال) و(لا رجال فيها، بل رجل، أو رجلان).

وكذلك (لا) العاملة عمل (ليس) و(لا) المهملة، فإنما يصح أن يراد بها نفي الجنس، إن

كان المنفي واحداً، فإن كان الثنين أو جماعة، جاز أن يراد بهما نفي الجنس، أو نفي الاثنين فقط، أو نفي الجماعة فقط، فيجوز مع نفي الاثنين أن يكون هناك واحد أو اثنان، فالفرق بين النافية للجنس والعامل عمل (ليس) أو المهمل، إنما هو إذا كان المنفي واحداً، فالأولى: لا يجوز أن يراد بها نفي الجنس ونفي الواحد، والثانية: يجوز أن يراد بها نفي الجنس ونفي الواحد والأول أكثر. ومنه قول الشاعر:

تعرَّ فلا شيءٌ على الأرض باقياً ولا وزرٌ مما قضى الله واقبياً
وإنما صح أن يراد بها نفي الجنس، لأن التكررة في سياق النفي تدل على العموم، لهذا يحسن، إن أريد عدم إرادة العموم، أن يؤتى بعدهما بما يزيل اللبس، كأن يقال مثلاً (لا رجلٌ مسافراً، بل رجلان، أو رجال) فإن أطلق الكلام بعدهما ترجح أن تكونا لنفي الجنس على سبيل الاحتمال. فاحفظ هذا التحقيق، فإنه أمر دقيق، قل أن يتغفلن له من يتعاطى النحو.

٢ - أقسام اسمها واحكامه:

اسمٌ «لا» النافية للجنس على ثلاثة أقسام: مفرد، ومضاف، ومثبَّ بالمضاف.
فالمفرد: ما كان غير مضاف ولا مثبَّ به. وضابطه أن لا يكون عاملاً فيما بعده، كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ﴾ [البقرة: ٢].

وحكمه أن يبنى على ما يُصَبُّ به من فتحة أو ياء أو كسرة، غير مُنَوَّن، نحو: «لا رجلٌ في الدار، ولا رجالٌ فيها، ولا رجلين عندنا، ولا مذمومين في المدرسة، ولا مذموماتٍ محبوباتٍ» ويجوز في جمع المؤنث السالم بناؤه أيضاً على الفتح، نحو: «لا مجتهداتٍ مذموماتٍ» وقد روي بالوجهين قول الشاعر:

لا سائفات، ولا جأوةً بأسلَّةً تقي المَنُون، لَدَى اسْتِيفَاءِ آجَالِي^(١)
وقول الآخر:

أودَى الشبابُ الَّذِي مَجَّدُ عواقِبُهُ فيهِ نَلْدُ، ولا لَذَاتٍ لِلسَّيبِ
وقد بُنيَ لتركيبه مع «لا» تركيب «خمسَ عشر».

وحكم اسمها المضاف أن يكون مُعرباً منصوباً، نحو: «لا رجلٌ سوءٌ عندنا، ولا رجلٌ شرٌّ محبوبانٍ. ولا مهجلي واجباتهم محبوبون. ولا أخوا جهلٍ مُكرَّمٌ. ولا تاركاتٍ واجِبٍ مُكرَّماتٍ». والشبيه بالمضاف: هو ما اتصل به شيءٌ من تمام معناه. وضابطه أن يكون عاملاً فيما بعده

(١) السابغات: الدروع التامات الطويلات، من سبخ الثوب والشيء إذا طال و«الجأوة»: الكتيبة من الجيش، وأصلها فعلاء من الجأى أو الجؤوة، وهي حمرة تضرب إلى السواد، سميت بذلك لما يعلو لونها من السواد لكثرة الدروع. و«الأسلَّة»: الكرمة اللقاء.

بأن يكون ما بعده فاعلاً له، نحو: «لا قبيحاً خلُفه حاضرٌ»، أو نائب فاعلٍ، نحو: «لا مذموماً فعله عندنا»، أو مفعولاً، نحو: «لا فاعلاً شراً ممدوحٌ»، أو ظرفاً يتعلّق به، نحو: «لا مسافراً اليوم حاضرٌ» أو جاراً ومجروراً يتعلّقان به، نحو: «لا راغباً في الشر بيننا»، أو تمييزاً له، نحو: «لا عشرين درهماً لك».

وحكمه أنه مُعربٌ أيضاً، كما رأيت.

٣ - أحوالُ اسمِها وخَبيرها،

وقد يُحدّثُ اسمُ «لا» النافية للجنس، نحو: «لا عليك» أي: لا بأس، أو لا جناحَ عليك. وذلك نادراً.

والخبيرُ إن جهلَ وجبَ ذكرُهُ، كحديث: «لا أحدٌ أغيرُ من الله». وإذا علِمَ فحذفهُ كثيرٌ، نحو: «لا بأس»، أي لا بأس عليك، ومنه قوله تعالى: «قَالُوا لَا صَبْرَ لَنَا إِنَّ رَبَّنَا مُتَقَلِّبُونَ» [الشعراء: ٥٠]، أي: لا صبرَ علينا، وقوله: «وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ» [سبا: ٥١]، أي: فلا قوتَ لهم.

وبنو تميمٍ والطائيونُ من العربِ يلتزمون حذفهُ إذا علِمَ. والحمجازيون يُجيزون إثباتهُ. وحذفه عندهم أكثرُ. ومن حذفه قوله تعالى: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» [الصفات: ٣٥] أي: لا إلهَ موجودٌ^(١).

ويكونُ خبيرٌ «لا» مفرداً (أي: ليس جملةً ولا شبيهها)، كحديث: «لا فقرَ أشدُّ من الجهلِ، ولا مالَ أزرُ من العقلِ، ولا وحشةٌ أشدُّ من العُجبِ» وجملةٌ فعليةٌ، نحو: «لا رجلٌ سوءٌ يُعاشرُ»، وجملةٌ اسميةٌ نحو: «لا وَضِيعٌ نَفْسٍ خُلِقَتْ مَحْمُودَةً»، وشبهه جملةٌ (بأن يكون محذوفاً مدلولاً عليه بظرفٍ أو مجرورٍ بحرفٍ جرٍّ يتعلّقان به، فيُغنيان عنه) كحديث: «لا عقلٌ كالتدبيرِ، ولا وَرَعٌ كالكفِّ^(٢)»، ولا حَسَبٌ كحُسْنِ الخلقِ» وحديث: «لا إيمانَ لِمَنْ لا أمانةَ له، ولا دينَ لِمَنْ لا عهدَ له».

واعلم أنَّ النحاةَ اعتبروا أنَّ «لا» النافية للجنس واسمها في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ، فأجازوا رفعَ التابعِ لاسمِها، نحو: «لا رجلَ في الدارِ وامرأةٌ» و«لا رجلٌ سفيهٌ عندنا».

(فالمعطوف والنعت رفعا على أنهما تابعان لمحل «لا واسمها»، لأن محلها الرفع بالابتداء. وقد اضطروهم إلى هذا التكلف أنه سمع من العرب رفع التابع بعد اسمها فتأولوا رفعه على ما ذكرنا).

(١) الله، إما بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف، وإما بدل من محل «لا واسمها»؛ لأن محلها الرفع بالابتداء كما ستعلم، ويجوز في غير الآية نصبه على الاستثناء.

(٢) أي: كالكف عن المعاصي.

٤ - احكام «لا» إذا تَكَرَّرَتْ،

إذا تَكَرَّرَتْ «لا» في الكلام، جاز لك أن تُعْمِلَ الأولى والثانية معاً كأن، وأن تُعْمِلَهُمَا، كليهما، وأن تُهْمِلَهُمَا، وأن تُعْمَلَ الأولى كأن أو كليهما وتُهْمَلُ الأخرى، وأن تُعْمَلَ الثانية كأن أو كليهما وتُهْمَلُ الأولى.

ولذا يجوز في نحو: «لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» خمسة أوجه:

١ - بناء الاسمين، على أنها عاملة عمل «إن» نحو: «لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ».

٢ - رفعُهما، على أنها عاملة عمل «ليس»، أو على أنها مُهْمَلَةٌ، فما بعدها مبتدأ وخبر،

نحو: «لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» ومنه قول الشاعر:

وما هَجَرْتُكَ، حَتَّى قُلْتُ مُغْلِبَةً لا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا ولا جَمَلٌ

٣ - بناء الأول على الفتح ورفع الثاني، نحو: «لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ»^(١)، ومنه قول

الشاعر:

هَذَا، لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِيهِ^(٢) لا أَمَّ لِي، إِنْ كَانَ ذَاكَ، ولا أَبٌ

٤ - رفع الأول وبناء الثاني على الفتح، نحو: «لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» ومنه قول

الشاعر:

فلا لَغَوٌ ولا تَأْثِيمٌ فِيهَا وما فاهُوا بِهِ أبدأ مُقِيمٌ

٥ - بناء الأول على الفتح ونصب الثاني، بالعطف على محل اسم (لا)، نحو: «لا حَوْلَ

ولا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» ومنه قول الشاعر:

لا نَسَبَ الْيَوْمَ ولا خُلَّةٌ^(٣) اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلى الرِّاقِعِ

وهذا الوجه هو أضعفها. وأقواها بناء الاسمين، ثم رفعُهما.

وحيثما رفعت الأول امتنع إعراب الثاني منصوباً مُنَوَّنًا، فلا يقال: «لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إِلَّا

بِاللَّهِ»، إذ لا وجه لِنَصْبِهِ.

(لأنك إن أردت عطفه على (حول) وجب رفعه. وكذا إن جعلت (لا) الثانية عاملة عمل

(ليس)، كما لا يخفى. وإن جعلتها عاملة عمل (أن) وجب بناؤه على الفتح من غير تنوين، لأنه

(١) وجه الرفع أن تكون «لا» عاملة عمل (ليس)، أو مهمله، وما بعدها مبتدأ، أو تكون «لا» زائدة لتأكيد

النفي، وقوة: مرفوع بالعطف على محل لا واسمها؛ لأن محلها الرفع بالابتداء كما علمت.

(٢) الباء حرف جر زائد، و(عينه): تأكيد للصغار، أو الباء حرف جر أصلي، والجار والمجرور في موضع

الحال من الصغار، أي: هذا هو الصغار حقاً، أي: ثابتاً، والصغار: الذل والهوان.

(٣) الخلة، بضم الخاء: الصداقة.

ليس مضافاً ولا مشبهاً به).

وإذا عطفَت على اسم «لا» ولم تكزرها، امتنعَ إلغاؤها، ووجبَ إعمالها عملَ «إن» وجاز في المعطوفِ وجهان: النصب والرفع، نحو «لا رجلٌ وامرأةٌ أو امرأةٌ، في الدار». والنصب أولى: ومن نصبه، قول الشاعر:

فلا أبٌ وابناً ومثلُ مَرْوانَ وابنو إذا هُوَ بِالمَجْدِ ارْتَدَى وتَأَزَّرَا

٥ - احكامُ نَعْيِ اسمِ «لا»:

إذا نُعِيَ اسمُ «لا» النافية للجنس، فإنما أن يكون مُعْرَباً، وإنما أن يكون مبنياً:

فإن كان مُعْرَباً، جاز في نعتِهِ وجهان: النصب والرفع، نحو: «لا طالبٌ علمٌ كسولاً، أو كسولٌ، في المدرسةِ ولا طالباً علماً كسولاً، أو كسولٌ، عندنا». والنصبُ أولى، والرفعُ على أنه نعتٌ لمحلِّ «لا واسمها». لأن محلها الرفعُ بالابتداء، كما سبق.

وإن كان مبنياً فله ثلاثُ أحوال:

١ - أن يُنْعَى بمفردٍ^(١) مُتَّصِلٍ به، فيجوز في النعتِ ثلاثةُ أوجه: النصب والبناء كمنعوتِهِ، والرفع، نحو: «لا رجلٌ قبيحاً، أو قبيحٌ، أو قبيحٌ، عندنا». والنصبُ أولى. وبنائُهُ لمجاورته منعوتَهُ المبتدئ^(٢).

٢ - أن يُنْعَى بمفردٍ مفصولٍ بينه وبينه بفواصل، فيمتنع بناءُ النعت، لِعَقْدِ المجاورةِ التي أباحَت بناءً، وهو مُتَّصِلٌ بمنعوتِهِ. ويجوز فيه النصبُ والرفع، نحو: «لا تلميذٌ في المدرسةِ كسولاً، أو كسولٌ».

٣ - أن يُنْعَى بمضافٍ أو مُشَبَّهِ به، فيجوزُ في النعتِ النصبُ والرفع، ويمتنعُ البناءُ، لأن المضافَ والشبيهَ به لا يُبْنَى مع «لا». فالنعتُ المضافُ نحو: «لا رجلٌ ذا شرٍّ، أو ذو شرٍّ، في المدرسةِ»، والنعتُ المشبَّهُ به نحو: «لا رجلٌ راغباً في الشرِّ، أو راغبٌ فيه، عندنا».

تم الجزء الثاني

ويليه الجزء الثالث. وأوله: الباب التاسع في منصوبات الأسماء

(١) المراد بالمفرد ما ليس مضافاً ولا مشبهاً به.

(٢) وقيل إنه بني لتركيبه مع منعوتِهِ تركيب خمسة عشر ثم دخلت (لا).

جامع الدروس العربية

موسوعة من ثلاثة اجزاء

تأليف الشيخ مصطفى الفلاييني

راجعه الأستاذ عبد العزيز سيد الأهل

الجزء الثالث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على المختار من خلقه، محمد عبده ورسوله، وعلى إخوانه من النبيين والصديقين، ومن نحا نحوهم، واهتدى بهداهم.

وبعد، فهذا هو الجزء الثالث من كتابنا: جامع الدروس العربية^(١).

وهو يشتملُ على:

الباب التاسع: في منصوبات الأسماء.

الباب العاشر: في مجرورات الأسماء.

الباب الحادي عشر: في التوابع وإعرابها.

الباب الثاني عشر: في حروف المعاني.

الخاتمة: في مباحث إعرابية متفرقة.

وقد كان تأليفه، كأخويه، في مدينتنا: بيروت (الشام) عام ١٣٣٠ للهجرة، وعام ١٩١٢

للميلاد.

بيروت

الغلاييني

(١) إن «جامع الدروس العربية» كان يُطبع في جزئين ضخمين، فرأينا أن نطبعه في ثلاثة أجزاء فكان من ذلك أن ضممنا بعض مباحث الجزء الأول القديم، وبعض مباحث الجزء الثاني القديم؛ إلى بعض، فجعلنا منها جزءاً ثانياً، ثم جعلنا باقي الكتاب، من منصوبات الأسماء إلى آخره، جزءاً ثالثاً، فالرجاء أن ينتبه الأساتذة وطلاب هذا الكتاب إلى هذا التقسيم الجديد.

الباب التاسع

منصوبات الأسماء

منصوبات الأسماء أربعة عشر: المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول معه، والحال، والتمييز، والمستثنى، والمنادى، وخبر الفعل الناقص، وخبر أحرف «ليس»، واسم «إن» أو إحدى أخواتها، واسم (لا) النافية للجنس، والتابع للمنصوب.

ويشتمل هذا الباب على تسعة فصول، من المفعول به إلى المنادى. وقد سبق الكلام على البواقي في شرح مرفوعات الأسماء في الجزء الثاني، ما عدا التابع للمنصوب، فتتكلّم عليه في هذا الجزء، إن شاء الله تعالى.

١ - المفعول به

المفعول به: هو اسم دلّ على شيء وقع عليه فعل الفاعل، إثباتاً أو نفيّاً، ولا تُغيّر لأجله صورة الفعل، فالأول نحو: «بريت القلم»، والثاني، نحو: «ما برت القلم».

وقد يتعدّد، المفعول به، في الكلام، إن كان الفعل متعدباً إلى أكثر من مفعول به واحد، نحو: «أعطيت الفقير درهماً، ظننت الأمر واقعاً، أعلمت سعيداً الأمر جلياً».

(وقد سبق الكلام على الفعل المتعدي بأقسامه وأحكامه في الجزء الأول من هذا الكتاب فراجع).

وَيَتَعَلَّقُ بِالْمَفْعُولِ بِهِ أَحَدٌ عَشَرَ مَبْحَثًا:

١ - أقسام المفعول به

المفعول به قسمان: صريح وغير صريح.

والصريح قسمان: ظاهر، نحو: «فتح خالد الجيرة»^(١)، وضمير متصل نحو: «أكرمك وأكرمهم»، أو منفصل، نحو: «إياك نعبد وإياك نستعين» ﴿٥﴾ [الفاتحة: ٥] ونحو: «إيأه أريد».

وغير الصريح ثلاثة أقسام: مؤوّل بمصدر بعد حرف مصدر، نحو: «علمت أنك

(١) الحيرة: بلد بالعراق، وخالد: هو خالد بن الوليد رضي الله عنه.

مجتهدا^(١)، وجملة مؤولة بمفرد، نحو: «ظننتك تجتهد»^(٢) وجارٌ ومجرور، نحو: «أمنكتُ بيدك»^(٣) وقد يسقط حرف الجرّ فينصب المجرور على أنه مفعول به. ويسمى: «المنصوب على نزح الخافض» فهو يرجع إلى أصله من النصب، كقول الشاعر:

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ، وَلَمْ تَمُوجُوا، كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامٌ

(وقد تقدم لهذا البحث فضل بيان في الجزء الأول من هذا الكتاب، في الكلام على الفعل اللزوم، فراجعه).

٢ - احكام المفعول به

للمفعول به أربعة أحكام:

١ - أنه يجب نصبه.

٢ - أنه يجوز حذفه للدليل، نحو: «رَعَتِ الماشية»^(٤)، ويقال: «هل رأيت خليلاً؟»، فتقول: «رأيت»^(٥)، قال تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَنَ﴾^(٦) [الضحى: ٣]، وقال: ﴿مَا أَرْزَأْنَا عَلَيْكَ الْفَرْمَانَ لِتَشْفَقَ﴾^(٧) [إلا ننجرة لمن يخش] ﴿٧﴾ [طه: ٢، ٣].

وقد ينزل المتعدي منزلة اللزوم لعدم تعلقي غرض بالمفعول به، فلا يُذكر له مفعول، ولا يُقدر، كقوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَمْلِكُونَ وَالَّذِينَ لَا يَمْلِكُونَ﴾ [الزمر: ٢٩].

وما نصب مفعولين من أفعال القلوب، جاز في حذف مفعوليه معاً، وحذف أحدهما للدليل. فمن حذف أحدهما قولٌ عترة:

وَلَقَدْ نَزَلْتُ، فَلَا تَنْظُنِّي غَيْرَهُ مِنِّْي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ
أي: فلا تظني غيره واقعاً.

ومن حذفهما معاً قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ شُرَكَاءُ الَّذِينَ كَفَرُوا رِزْقُهُمْ﴾ [الفصم: ٦٢ و٧٤] أي تزعمونهم شركائي، ومن ذلك قولهم: «مَنْ يَسْمَعُ يَحُلْ»، أي: يحل ما يسمعه حقاً.

(١) أنك مجتهد: مؤول بمصدر منصوب مفعول به لعلمت، والتأويل: علمت اجتهداك.

(٢) الكاف: مفعول ظننت الأول، وجملة «تجتهد» في محل نصب مفعوله الثاني، والتأويل: ظننتك مجتهداً.

(٣) يدك: مجرور بالباء، وهو في محل نصب مفعول به غير صريح لأمسكت.

(٤) أي: رعت الماشية العشب.

(٥) أي: رأيته، والضمير يعود إلى خليل.

(٦) أي: وما قلاك، أي أبغضك.

(٧) أي: يخشى الله.

(وقد تقدّم في الجزء الأول من هذا الكتاب مزيد إيضاح لهذا البحث في الكلام على أفعال القلوب، فارجع إليه).

٣ - أنه يجوز أن يُحذف فعله لدليل، كقوله تعالى: ﴿مَاذَا أَنْزَلْنَا رَبِّكُمُ قَالَوا خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠]، أي: أنزل خيرًا، ويقال لك: «مَنْ أكرمُ؟» فنقول: «العلماء»، أي: أكرم العلماء.

ويجب حذفه في الأمثال ونحوها بما اشتهر بحذف الفعل، نحو: «الكلاب على البقر»، أي: أرسل الكلاب، ونحو: «أمر مبيكاتك، لا أمر مضجكاتك»، أي: الزم واقبل، ونحو: «كل شيء ولا شئمة حر»، أي: ائب كل شيء، ولا تأت شئمة حر، ونحو: «أهلاً وسهلاً»، أي: جئت أهلاً ونزلت سهلاً.

ومن ذلك حذفه في أبواب التحذير والإغراء والاختصاص والاشتغال والتعب المقطوع. وسيأتي بيان ذلك في مواضعه.

٤ - أن الأصل فيه أن يتأخر عن الفعل والفاعل. وقد يتقدّم على الفاعل، أو على الفعل والفاعل معاً، كما سيأتي.

٣ - تقديم المفعول به وتلخيصه

الأصل في الفاعل أن يتصل بفعله، لأنه كالجزء منه، ثم يأتي بعده المفعول، وقد يعكس الأمر. وقد يتقدّم المفعول على الفعل والفاعل معاً. وكل ذلك إمّا جائز، وإمّا واجب، وإمّا ممتنع.

تقديم الفاعل والمفعول أحدهما على الآخر

يجوز تقديم المفعول به على الفاعل وتأخيرُه عنه في نحو: «كتب زهيرُ الدرّس»، وكتب الدرّسُ زهيرُ».

ويجب تقديم أحدهما على الآخر في خمس مسائل:

١ - إذا حُشي الإلتباسُ والوقوعُ في الشكِّ، بسبب خفاء الإعراب مع عدم القرينة، فلا يُعلمُ الفاعلُ من المفعول، فيجبُ تقديمُ الفاعل، نحو: «علّم موسى عيسى». وأكرمَ أبني أخي. وغلبَ هذا ذلك. فإن أُمرَ اللبسُ لقرينةٍ دالّةٍ، جازَ تقديمُ المفعول، نحو: «أكرمْتَ موسى سلمى»، وأضنتُ سعدى الحُتمى».

٢ - أن يتصلَ بالفاعلِ ضميرٌ يعودُ إلى المفعول، فيجبُ تأخيرُ الفاعلِ وتقديمُ المفعول، نحو: «أكرمَ سعيداً غلامُهُ». ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ﴾ [البقرة: ١٢٤]، وقوله: ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعْرِزَتُهُمْ﴾ [هافر: ٥٢]، ولا يجوزُ أن يقال: «أكرمَ غلامُهُ سعيداً»، لتلا يلزمُ عودُ

الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً، وذلك محظوراً^(١). وأما قول الشاعر:

وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَحَلَدَ الدَّهْرَ وَاجِدًا
مِنَ النَّاسِ، أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُظْمِعًا
وقول الآخر:

كَمَا جَلَّمَهُ ذَا الْجِلْمِ أَنْوَابَ سُودِدٍ
وَرَزَقَى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى الْمَجْدِ
وقول غيره:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَلِيٌّ بِنَ حَاتِمٍ
بِجَزَاءِ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ، وَقَدْ فَعَلَ
وقول الآخر:

جَزَى بَسُوهُ أَبَا الْعَمِيلَانَ عَن كَبِيرٍ
وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجَزَى سِنَمَاؤُ
فَصُرُورَةً، إِنْ جَازَتْ فِي الشَّعْرِ، عَلَى قُبْحِهَا، لَمْ تَجْزُ فِي النَّشْرِ.

فإن اتصل بالمفعول ضمير يعود على الفاعل، جاز تقديمه وتأخيره، فنقول: «أكرم الأستاذ تلميذه». وأكرم تلميذه الأستاذ، لأن الفاعل رتبته التقديم، سواء أتقدم أم تأخر.

٣ - أن يكون الفاعل والمفعول ضميرين، ولا حصر في أحدهما، فيجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول به، نحو: «أكرمته».

٤ - أن يكون أحدهما ضميراً متصلاً، والآخر اسماً ظاهراً، فيجب تقديم الضمير منهما، فيقدم الفاعل في نحو: «أكرمت علياً»، ويُقدّم المفعول في نحو: «أكرمني علي»، وجواباً.

(ولك في المثال الأول تقديم المفعول على الفعل والفاعل معاً، نحو: «علياً أكرمت»). ولك في المثال الآخر تقديم «علي» على الفعل والمفعول به، نحو: «علي أكرمني»، غير أنه يكون حينئذ مبتدأ، على رأي البصريين، ويكون الفاعل ضميراً مستتراً يعود إليه. فلا يكون الكلام، والحالة هذه، من هذا الباب، بل يكون من المسألة الثالثة، لأن الفاعل والمفعول كليهما حينئذ ضميران).

٥ - أن يكون أحدهما محصوراً في الفعل بيلاً أو إنما، فيجب تأخير ما حُصر فيه الفعل، مفعولاً أو فاعلاً، فالمفعول المحصور نحو «ما أكرم سعيداً إلا خالداً»، والفاعل المحصور نحو: «ما أكرم سعيداً إلا خالد». وإنما أكرم سعيداً خالد.

(ومعنى الحصر في المفعول أن فعل الفاعل محصور وقوعه على هذا المفعول دون غيره. وذلك يكون رداً على من اعتقد أن الفعل وقع على غيره، أو عليه وعلى غيره. ومعنى الحصر في الفاعل أن الفعل محصور وقوعه من هذا الفاعل دون غيره. وذلك يكون رداً على من اعتقد أن

(١) راجع مبحث عود الضمير في الجزء الأول من هذا الكتاب.

الفاعل غيره، أو هو وغيره.

وقد أجازَ بعضُ النُّحاةِ تقديمَ أحدهما وتأخيرَ الآخرِ، أيًا كان المحصورُ فيهِ الفعلُ، إذا كان الحصرُ بيلاً، تمكناً بما وردَ من ذلك. فمن تقديمِ المفعولِ المحصورِ بيلاً قولُ الشاعر:

وَلَمَّا أْبَى إِلَّا جَمَاحاً فُوَّادُهُ وَلَمْ يَنْسُلْ عَن لَيْلَى بِمَالٍ وَلَا أَهْلِ
وقول الآخر:

تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَخْلِيمِ سَاعِي فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفَ مَا يَبِي كَلَامُهَا
ومن تقديمِ الفاعلِ المحصورِ بها قولُ الشاعر:

مَا عَابَ إِلَّا لَيْسِمٌ فِعْلَ ذِي كَرَمٍ وَلَا جَمَافَةً إِلَّا جُبَّابٌ بَطْلَانِ
وقول الآخر:

نُبِّئْتُهُمْ عَذُّبُوا بِالنَّارِ جَارَهُمْ! وَهَلْ يُعَذِّبُ إِلَّا اللَّهُ بِالنَّارِ؟
وقول غيره:

فَلَمْ يَذُرْ إِلَّا اللَّهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا، عَشِيَّةَ آتَاءِ الدِّيَارِ، وَشَامُهَا^(١)
والحق أن ذلك كله ضرورةٌ سَوَّغَتْها ظهورُ المعنى المرادِ ووضوحه، وسهولها عدمُ الالتباسِ.
واعلم أنه متى وجبَ تقديمُ أحدهما، وجبَ تأخيرُ الآخرِ بالضرورة.

تقديم المفعول على الفعل والفاعل معاً

يجوزُ تقديمُ المفعولِ به على الفعلِ والفاعلِ معاً في نحو: «عليّاً أكرمْتُ». وأكرمْتُ عليّاً،
ومنه قوله تعالى: «فَقَرِيحًا كَذَّبْتُمْ وَقَرِيحًا تَقْتُلُونَ» [البقرة: ٨٧].

ويجبُ تقديمُهُ عليهما في أربع مسائل:

١ - أن يكونَ اسمَ شرطٍ، كقوله تعالى: «وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ» [الرعد: ٣٣]، ونحو
«إِنَّهُمْ تَكْرِمُكُمْ أَكْرَمًا»، أو مضافاً لاسمِ شرطٍ، نحو: «هَدْيٍ مِنْ تَبَعٍ يَتَّبِعُ بَنُوكَ».

٢ - أن يكونَ اسمَ استفهامٍ، كقوله تعالى: «فَأَيُّ آيَاتِكَ أَنْتَ تُشْكِرُونَ» [غافر: ٨١]، ونحو:
«من أكرمْتُ؟ وما فعلتُ؟ وكُمُ كتاباً اشتريتُ؟»، أو مضافاً لاسمِ استفهامٍ، نحو: «كتاب من
أخذتُ؟».

(١) الجبّاء: الجبان.

(٢) عشية: منصوب على الظرفية، وفاعل هيجت هو وشامها، والأناء: جمع النأي، وهو البعد والفراق،
والوشام: بكسر الواو: جمع وشيمة، وهي العداوة وكلام الشر.

وأجاز بعض العلماء تأخيرَ اسم الاستفهام، إذا لم يكن الاستفهامُ ابتداءً، بل قَصْدَ الاستبْثَاتِ مِنَ الْأَمْرِ، كَأَنَّ يُقَالُ: «فَعَلْتُ كَذَا وَكَذَا»، فَتَسْتَبْثُ الْأَمْرَ بِقَوْلِكَ: «فَعَلْتُ مَاذَا؟». وَمَا قَوْلُهُمْ بِبَعِيدٍ مِنَ الصَّوَابِ.

٣ - أن يكون «كَمْ» أو «كَايُنُ» الْخَيْرِيَّتَيْنِ، نَحْوُ: «كَمْ كِتَابٌ مَلَكَتُ!»، وَنَحْوُ: «كَايُنُ مِنْ عِلْمٍ حَوَيْتُ!»، أَوْ مِضَافاً إِلَى «كَمْ» الْخَيْرِيَّةِ نَحْوُ: «ذُنُبٌ كَمْ مُذَيَّبٍ غَفَرْتُ!». .

(أما «كايُن» فلا تضاف ولا يضاف إليها. وإنما يجب تقديم المفعول به إن كان واحداً مما تقدم، لأنَّ هذه الأدوات لها صدر الكلام وجوباً، فلا يجوز تأخيرها).

٤ - أن ينصبه جواب «أما»، وليس لجوابها منصوبٌ مُقَدَّمٌ غَيْرُهُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ۝﴾ [الضحى: ٨، ٩].

(وإنما يجب تقديمه، والحالة هذه، ليكون فاصلاً بين «أما» وجوابها، فإن كان هناك فاصل غيره فلا يجب تقديمه، نحو: «أما اليوم فافعل ما بدا لك».)

تقديم أحد المفعولين على الآخر

إذا تعددت المفاعيلُ في الكلام، فلبعضها الأصالةُ في التقدُّمِ على بعض، إمَّا بكونه مبتدأ في الأصل كما في باب «ظُنُّ»، وإمَّا بكونه فاعلاً في المعنى، كما في باب «أعطى».

(فمفعولاً «ظُنُّ» وأخواتها أصلهما مبتدأ وخبر، فإذا قلت: «علمت الله رحيماً». فالأصل: «اللَّهُ رَحِيمٌ». ومفعولاً «أعطى» وأخواتها ليس أصلهما مبتدأ وخبراً، غير أن المفعول الأول فاعل في المعنى، فإذا قلت: «ألبستُ الفقير ثوباً»، فالفقير: فاعل في المعنى، لأنه ليس الثوب).

فإذا كانَ الْفِعْلُ نَاصِباً لِمَفْعُولَيْنِ، فَالْأَصْلُ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ، لِأَنَّ أَصْلَهُ الْمُبْتَدَأَ، فِي بَابِ «ظُنُّ»، وَلِأَنَّهُ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى فِي بَابِ «أَعْطَى»، نَحْوُ: «ظَنَنْتُ الْبَدْرَ طَالِعاً»، وَنَحْوُ: «أَعْطَيْتُ سَعِيداً الْكِتَابَ». وَيَجُوزُ الْعَكْسُ إِنْ أَمِنَ اللَّبْسُ، نَحْوُ: «ظَنَنْتُ طَالِعاً الْبَدْرَ»، وَنَحْوُ: «أَعْطَيْتُ الْكِتَابَ سَعِيداً».

ويجب تقديم أحدهما على الآخر في أربع مسائل:

١ - أن لا يُؤْمَنَ اللَّبْسُ، فَيَجِبُ تَقْدِيمُ مَا حَقُّهُ التَّقْدِيمُ، وَهُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ، نَحْوُ: «أَعْطَيْتَكَ أَحَاكَ»، إِنْ كَانَ الْمَخَاطَبُ هُوَ الْمُعْطَى الْآخِذُ، وَأَخُوهُ هُوَ الْمَعْطَى الْمَأْخُذُ، وَنَحْوُ: «ظَنَنْتُ سَعِيداً خَالِداً»، إِنْ كَانَ سَعِيدٌ هُوَ الْمَظْنُونُ أَنَّهُ خَالِدٌ. وَإِلَّا عَكَسَتْ.

٢ - أن يكونَ أَحَدُهُمَا اسْمًا ظَاهِرًا، وَالْآخَرُ ضَمِيرًا، فَيَجِبُ تَقْدِيمُ مَا هُوَ ضَمِيرٌ، وَتَأْخِيرُ مَا هُوَ ظَاهِرٌ، نَحْوُ: «أَعْطَيْتَكَ دَرْهَمًا» وَ«الدَّرْهَمَ أَعْطَيْتُهُ سَعِيدًا».

٣ - أن يكونَ أَحَدُهُمَا مَحْضُورًا فِي الْفِعْلِ، فَيَجِبُ تَأْخِيرُ الْمَحْضُورِ، سِوَاهُ أَكْبَانَ الْمَفْعُولِ

الأول أم الثاني، نحو: «ما أعطيتُ سعيداً إلاً درهماً» و«ما أعطيتُ الدرهمَ إلاً سعيداً».

٤ - أن يكونَ المفعولُ الأولُ مشتملاً على ضمير يعودُ إلى المفعول الثاني، فيجب تأخيرُ الأول وتقديم الثاني، نحو: «أعطِ القوسَ باريها».

(فلو قُدِّمَ المفعولُ الأولُ لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، لأن المفعول الثاني رتبة التأخير عن المفعول الأول.)

أما إن كان المفعول الثاني مشتملاً على ضمير يعود إلى المفعول الأول، نحو: «أعطيتُ التلميذَ كتابه»، فيجوز تقديمه على المفعول الأول، نحو: «أعطيتُ كتابه التلميذَ» لأن المفعول الأول، وإن تأخر لفظاً، فهو متقدم رتبةً.

٤ - المُشَبَّهُ بِالْمَفْعُولِ بِهِ

إن كان معمولُ الصفةِ المُشَبَّهَةِ^(١) معرفةً، فحُفَّتْ الرَفْعُ، لأنه فاعلٌ لها، نحو: «عليٌّ حَسَنٌ خُلُقُهُ»^(٢).

غير أنهم إذا قصدوا المبالغةَ حولوا الإسنادَ عن فاعلها إلى ضميرٍ يَسْتَتِرُ فيها يعود إلى ما قبلها، ونصبوا ما كان فاعلاً، تشبيهاً له بالمفعول به، فقالوا: «عليٌّ حَسَنٌ خُلُقُهُ، بنصبِ الخُلُقِ على التَّشْبِيهِ بالمفعول به، وليس مفعولاً به، لأنَّ الصفةَ المُشَبَّهَةَ قاصرةٌ غيرُ متعدية، ولا تمييزاً، لأنه معرفةٌ بالإضافة إلى الضمير. والتمييزُ لا يكونُ إلاً نكرةً.

٥ - التَّحْذِيرُ

التَّحْذِيرُ: نصبُ الاسمِ بفعلٍ محذوفٍ يُفيدُ التَّنْبِيهَ والتَّحْذِيرَ. ويُقَدَّرُ بما يُناسِبُ المقامَ: كاحذَرُ، وباعدُ، وتجنَّبُ، و«قِيٌّ» وتَوَقَّ، ونحوها.

وفائدتهُ تنبيهُ المخاطبِ على أمرٍ مكروهٍ ليجتنبهُ.

ويكونُ التحذيرُ تارةً بلفظِ «إِيَّاكَ» وفروعه، من كلِّ ضميرٍ منصوبٍ متصلٍ للخطاب، نحو: «إِيَّاكَ وَالْكَذِبَ»^(٣)،

(١) تقدم الكلام على الصفة المشبهة في الجزء الأول من هذا الكتاب فراجع.

(٢) علي مبتدأ، وحسن: خبره، وخلقه: فاعل لحسن، ويجوز أن يكون «حسن» خبراً مقدماً، وخلقه مبتدأ مؤخرًا، والجملة خبر عن علي.

(٣) إيَّاك: في محل نصب مفعول به لفعل محذوف تقديره، «باعد، أوقِ أو احذَر»، والكذب: معطوف على «إيَّاك»، أو مفعول به لفعل محذوف أيضاً تقديره: احذر، أو توقُّ وتقدير الكلام من جهة المعنى: باعد نفسك من الكذب وباعد الكذب من نفسك، ولك أن تجعل الواو واو المعية، والكذب مفعولاً معه

إِيَاكَ إِيَاكَ وَالشَّرَّ^(١)، إِيَاكُمَا مِنَ التَّفَاقِي^(٢)، إِيَاكُمُ الضَّلَالِ^(٣)، إِيَاكُنَّ وَالرَّذِيلَةَ^(٤).

ويكون تارةً بدونه، نحو: «نَفْسَكَ وَالشَّرَّ»^(٥)، «الأسدُ الأسدُ»^(٦).

وقد يكونُ بـ «إِيَاه»، وإِيَايَ» وفروعهما، إذا عَطَفَ على المُحَدَّرِ، كقوله:

فَلَا تَضْحَبْ أَخَا الْجَهْلِيِّ وَإِيَّاكَ وَإِيَّاهُ

ونحو: «إِيَايَ وَالشَّرَّ». ومنه قولُ عُمَرَ، «إِيَايَ وَأَنْ يَحْدَثَ أَحَدَكُمُ الْأَرْنَيبَ» يريد أن يحدفها بسيفٍ ونحوه. وجعلَ الجمهورُ ذلك من الشَّدُودِ.

ويجبُ في التحذيرِ حذفُ العاملِ مع «إِيَاكَ» في جميع استعمالاته، ومع غيره، إن كُرِّرَ أو عطفَ عليه، كما رأيتُ. وإلا جازَ ذِكْرُه، وحذفُه نحو: «الكلْسُ»، «نَفْسَكَ الشَّرَّ»، فيجوزُ في هذا أن تقول: «أَحْذَرُ، أَوْ تَوَقَّ الكِلْسَ، فِي نَفْسِكَ الشَّرِّ، أَوْ أَحْذَرُكَ الشَّرَّ».

وقد يُرْفَعُ المَكْرَرُ، على أنه خَيْرٌ لمبتدأ محذوفٍ، نحو: «الأسدُ الأسدُ» أي: هذا الأسدُ.

وقد يُحْدَثُ المحذُورُ منه، بعد «إِيَاكَ» وفروعه، اعتماداً على القرينة، كأن يُقال: «سَأفعلُ كذا»، فتقولُ: «إِيَاكَ»، أي: «إِيَاكَ أَنْ تفعله».

وما كان من التحذيرِ بغيرِ «إِيَاكَ» وفروعه، جازَ فيه ذِكْرُ المُحَدَّرِ والمُحَدَّرِ منه معاً، نحو: «رَجَلُكَ وَالْحَجَرُ» وجازَ حذفُ المُحَدَّرِ وذِكْرُ المُحَدَّرِ منه وحده، نحو: «الأسدُ الأسدُ»، ومنه قوله تعالى: ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيِيهَا﴾^(٧) [الشمس: ١٣].

٦ - الإغراء

الإغراء: نصبُ الاسمِ بفعلٍ محذوفٍ يُفِيدُ التَّوَقُّعَ والتَّشْوِيقَ والإغراءَ. ويقدرُ بما يُناسِبُ المقامَ: كالتَّوَقُّعِ والتَّوَقُّعِ، ونحوها.

والأمران جائزان، كما يفهم من كلام سيبويه في كتابه، وقس على ذلك كلُّ ما استعمل في باب التحذير بالمطف.

(١) إِيَاكَ الثانية: تأكيدٌ للأولى.

(٢) إِيَاكُمَا: مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ تقديره: «باعدوا، أو قيا، أو أَحْذَرُوا»، و«من التفاق»: متعلقٌ بالفعلِ المقدر.

(٣) التحذير: «أَحْذَرُكُمُ الضَّلَالِ، أَوْ جَنَّبُوا أَنْفُسَكُمُ الضَّلَالِ» فإِيَاكُمُ الضَّلَالِ: مفعولانٌ لفعلٍ مقدرٍ ينصبُ مفعولين.

(٤) إعرابها كإعرابِ «إِيَاكَ وَالْكَذِبَ».

(٥) إعرابها كإعرابِ «إِيَاكَ وَالْكَذِبَ».

(٦) التقدير: «أَحْذَرِ الأسدُ، أَوْ تَوَقَّعْ أَوْ تَجَنَّبْ» والأسدُ الثانية: تأكيدٌ.

(٧) التقدير: «أَحْذَرُوا، أَوْ تَجَنَّبُوا، أَوْ دَعُوا، أَوْ تَوَقَّعُوا نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا».

وفائدته تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله، نحو: «الاجتهاد الاجتهاد»^(١) و«الصدق وكرم الخلق».

ويجب في هذا الباب حذف العامل إن كرّر المفعول به، أو عطف عليه، فالأول نحو: «التجدة التجدة». ومنه قول الشاعر:

أحسك أحسك، إن من لا أحسك كساع إلى الهيجا بغير سلاح
وإن ابن عم المرء فاعلم، جناحه وقل ينهض البازي بغير جناح
والثاني نحو: «المروءة والتجدة».

ويجوز ذكر عامله وحده إن لم يكرر ولم يعطف عليه، نحو: «الإقدام، الخير».

ومنه: «الصلاة جامعة». فإن أظهرت العامل فقلت: «الزم الإقدام، إفعل الخير، أحضر الصلاة»، جاز.

وقد يرفع المكرر، في الإغراء، على أنه خير مبتدأ محذوف، كقوله:

إن قوماً منهم عمير وأشباؤه عمير، ومنهم السباح
لجديرون بالوفاء إذا قا ل أخو النجدة: السلاح السلاح

٧ - الاختصاص

الاختصاص: نصب الاسم بفعل محذوف وجوباً تقديره: «أخص، أو أغني»، ولا يكون هذا الاسم إلا بعد ضمير لبيان المراد منه، وقصر الحكم الذي للضمير عليه، نحو: «نحن - العرب - نكرم الضيف». ويسمى الاسم المختص.

(نحن: مبتدأ، وجملة نكرم الضيف: خبره. والعرب: منصوب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره: «أخص»، وجملة الفعل المحذوف معترضة بين المبتدأ وخبره، وليس المراد الإخبار عن «نحن» بالعرب، بل المراد أن إكرام الضيف مختص بالعرب ومقصود عليهم.

فإن ذكر الاسم بعد الضمير للإخبار به عنه، لا لبيان المراد منه، فهو مرفوع، لأنه يكون حينئذ خبراً للمبتدأ، كأن تقول: «نحن المجتهدون» أو «نحن السابقون».

ومن النصب على الاختصاص قول الناس: «نحن - الواضعين أسماءنا أدناه - نشهد بكذا وكذا». فنحن: مبتدأ خبره جملة «نشهد» والواضعين: مفعول به لفعل محذوف تقديره: «نخص، أو نعي».

(١) الاجتهاد الأول: منصوب على الإغراء بفعل محذوف تقديره «الزم»، والاجتهاد الآخر: تأكيد للاجتهاد الأول.

ويجبُ أن يكونَ مُعرِّفاً بال، نحو: «نحنُ - العربُ - أوفى الناسِ بالمُهود»، أو مضافاً لمعرفة، كحديث: «نحنُ - معاشِرُ الأنبياءِ - لا نورثُ، ما تركناه صدقةً»، أو علماً، وهو قليلٌ، كقول الراجز: «بنا - تميماً - يُكشِفُ الضبابُ»، أما المضافُ إلى العَلَمِ فيكونُ على غيرِ قِلَّةٍ، كقوله: «نحنُ - بني صُبَّةِ أصحابِ الجَمَلِ». ولا يكونُ نكرةً ولا ضميراً ولا اسمَ إشارةٍ ولا اسمَ موصولٍ.

وأكثرُ الأسماءِ دخولاً في هذا البابِ «بنو فلان، ومعشر (مضافاً)، وأهلُ البيتِ، وآلُ فلانٍ».

واعلمُ أن الأكثرَ في المختصِّ أن يلي ضميرَ المتكلمِ، كما رأيتُ. وقد يلي ضميرَ الخطاب، نحو: «بك - اللهُ. أرجو نجاحَ القصدِ» و«سُبْحانَكَ - اللهُ - العظيمِ». ولا يكونُ بعدَ ضميرِ غيبةٍ.

وقد يكونُ الاختصاصُ بلفظِ «أَيُّها وَأَيُّتها»، فيستعملان كما يستعملان في النداءِ، فيبينان على الضمِّ، ويكونانِ في محلِّ نصبٍ بأخصِّ محذوفاً وجوباً، ويكونُ ما بعدهما اسماً مُحلِّياً بال، لازمُ الرفعِ على أنه صفةٌ للفظهما، أو بدلٌ منه، أو عطفٌ بيانٍ له. ولا يجوزُ نصبه على أنه تابعٌ لمحلِّهما من الإعرابِ، وذلك نحو: «أنا أفعلُ الخيرَ، أَيُّها الرجلُ، ونحنُ نفعلُ المعروفَ، أَيُّها القومُ»، ومنه قولهم: «اللَّهُمَّ اغفر لنا، أَيُّها العصابةُ».

(ويراد بهذا النوع من الكلام الاختصاص، وإن كان ظاهره النداء. والمعنى: «أنا أفعل الخير مخصوصاً من بين الرجال، ونحن نفعل المعروف مخصوصين من بين القوم، واللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصابة».)

ولم ترد بالرجل إلا نفسك: ولم يريدوا بالرجال والعصابة إلا أنفسهم. وجملة «أخص» المقترنة بعد «أَيُّها وأَيُّتها» في محل نصب على الحال).

٨ - الاشتغال

الاشتغالُ: أن يتقدَّمَ اسمٌ على عاملٍ من حقِّه أن ينصبه، لولا اشتغاله عنه بالعمل في ضميره، نحو: «خالِدٌ أكرمته».

(إذا قلت: «خالداً أكرمته»، فخالداً: مفعول به لأكرم. فإن قلت: «خالداً أكرمته»، فخالداً: حقه أن يكون مفعولاً به لأكرم أيضاً، لكن الفعل هنا اشتغل عن العمل في ضميره، وهو الهاء. وهذا هو معنى الاشتغال).

والأفضلُ في الاسمِ المتقدمِ الرفعُ على الابتداء، كما رأيتُ. والجملةُ بعدهُ خبرُهُ. ويجوزُ

نصبه نحو: «خالداً رأيتُهُ»^(١).

وانصبه فعلاً مقدرٌ وجوباً، فلا يجوزُ إظهاره، ويُقترَن المحذوف من لفظ المذكور. إلا أن يكونَ المذكورُ فعلاً لازماً متعدياً بحرف الجر، نحو: «العاجزُ أخذتُ بيده» و«بيروتُ مرثُ بها»، فيُقترَن من معناه.

(فتقدير المحذوف: «رأيتُ»، في نحو «خالداً رأيتُهُ»، وتقديره: «أعنت، أو ساعدت، في نحو: «العاجزُ أخذتُ بيده»، وتقديره: «جاوزت» في نحو: «بيروتُ مرثُ بها»).

وقد يعرضُ للاسمِ المُستَقَلِّ عنه ما يوجبُ نصبه أو يُرَجِّحُه، وما يوجبُ رفعه أو يُرَجِّحُه.

فيجبُ نصبه إذا وقعَ بعدَ أدواتِ التَّحْضِيضِ والشرطِ والاستفهامِ غيرِ الهمزة، نحو: «هلاً الخَيْرُ فعلتُ». إنَ علياً لقيتُهُ فسلمتُ عليه، هل خالداً أكرمتُهُ؟.

(غير أن الاشتغال بعد أدوات الاستفهام والشرط لا يكون إلا في الشعر. إلا أن تكون أداة الشرط «أن» والفعل بعدها ماضٍ، أو «إذا» مطلقاً، نحو: «إذا علياً لقيته، أو تلقاه فسلم عليه». وفي حكم «إذا»، في جواز الاشتغال بعدها في الشر، «لو ولولا»).

ويُرَجِّحُ نصبه في خمسِ صور:

١ - أن يقعَ بعد الاسمِ امرٌ، نحو: «خالداً أكرمتُهُ» و«علياً ليكرمتُهُ سعيداً».

٢ - أن يقعَ بعده نهيٌ، نحو: «الكرِيمَ لا تُهِنهُ».

٣ - أن يقعَ بعده فعلٌ دُعائي، نحو: «اللهمُ آمري يَسْرُهُ، وَعَمَلِي لا تُعَسِّرُهُ». وقد يكونُ الدعاءُ بصورةِ الخيرِ، نحو: «سليماً غفرَ اللهُ لَهُ، وخالداً هداهُ اللهُ».

(فالكلام هنا خبريٌ لفظاً، إنشائي دعائيٌ معنى. لأنَّ المعنى: اغفر اللهم لسليم، واهد خالداً. وإنما ترجح النصب في هذه الصورة لأنك إن رفعت الاسم كان خيره جملة إنشائية طلبية، والجملة الطلبية يضعف الإخبار بها).

٤ - أن يقعَ الاسمُ بعدَ همزةِ الاستفهامِ، كقوله تعالى: «أَشْرَكَ يَكُ وَجِداً تَقِيْمُهُ» [القم: ٢٤].

(وإنما ترجح النصب بعدها، لأن الغالب أن يليها فعلاً، ونصبُ الاسمِ يوجبُ تقديرَ فعلٍ بعدها).

٥ - أن يقعَ جواباً لمُسْتَفْهَمٍ عنه منصوب؛ كقولك: «علياً أكرمتُهُ»، في جواب من قال: «مَنْ أكرمتُ؟».

(١) خالداً: مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وتقديره: «رأيتُ» وجملة «رأيتُهُ»: مفسرة للجملة المقترنة، ولا محل لها من الإعراب.

(وإنما ترجح النصب؛ لأنّ الكلام في الحقيقة مبنيّ على ما قبله من الاستفهام).

ويجب رفعه في ثلاثة مواضع:

١ - أن يقع بعد «إذا الفجائية» نحو: «خرجت فإذا الجوُّ يملأهُ الضباب».

(وذلك لأن «إذا» هذه لم يؤولها العربُ إلّا مبتدأ، كقوله تعالى: ﴿وَرَجَّ يَدُوْهُ فَاِذَا هِيَ بِبَصَّةٍ لِّلنَّطْرِينَ﴾ [الاعراف: ١٠٨] والشمره: ٣٣)، أو خبراً، كقوله سبحانه: ﴿اِذَا لَهُمْ نَكْرَةٌ فَآيَاتِنَا﴾ [يونس: ٢١]. فلو نُصب الاسم بعدها، لكان على تقدير فعل بعدها، وهي لا تدخل على الأفعال).

٢ - أن يقع بعد واو الحال، نحو: «جنّت والفرسُ يركبهُ أخوك».

٣ - أن يقع قبل أدوات الاستفهام، أو الشرط، أو التحضيض، أو ما النافية، أو لام الابتداء، أو ما التّعجبية، أو كم الخبرية، أو «إن» وأحواتها، نحو: «زُهيرٌ هل أكرمته؟»، «سعيدٌ إن لقيته فأكرمه»، خالدٌ هلاً دعوتهُ، الشرُّ ما فعلته، الخيرُ لانا أفعلهُ، الخلقُ الحسنُ ما أطيئه، زهيرٌ كم أكرمته، أسامةٌ إني أجبهُ».

(فالاسم في ذلك كله مبتدأ. والجملة بعده خبره. وإنما لم يجوز نصبه بفعل محذوف مفسر بالمذكور، لأن ما بعد هذه الأدوات لا يعمل فيما قبلها. وما لا يعمل لا يفسر عاملاً).

ويُرجَّح الرفع، إذا لم يكن ما يوجبُ نصبه، أو يَرَجِّحُه، أو يوجبُ رفعه، نحو: «خالدٌ أكرمته». لأنه إذا دار الأمرُ بينَ التقديرِ وعديهِ فتركةُ أولى.

٩ - التَّنَازُعُ

التَّنَازُعُ: أن يتوجهَ عاملانِ مُتقدماينِ، أو أكثرُ، إلى معمولٍ واحدٍ مُتأخِّرٍ أو أكثرِ، كقوله تعالى: ﴿مَأْثُورٍ أَفْرَغَ عَلَيْهِمْ قَطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦].

(أتوا: فعل أمر يتعدى إلى مفعولين. ومفعوله الأول هو الياء، ضميرُ المتكلم. وهو يطلب «قطراً» ليكون مفعوله الثاني. و«أفرغ»: فعل مضارع متعدٍ إلى مفعول واحد. وهو يطلب «قطراً» ليكون ذلك المفعول. فانت ترى أنّ «قطراً» قد تنازعه عاملانِ، كلاهما يطلبه ليكون مفعولاً به له، لأنَّ التقدير: «أتوني قطراً أفرغه عليه». وهذا هو معنى التنازع).

ولك أن تُعملَ في الاسم المذكور أيّ العاملينِ شئت. فإن عملت الثاني فلقربه، وإن عملت الأول فلبتقه.

فإن عملت الأول في الظاهرِ عملت الثاني في ضميره، مرفوعاً كان أم غيره، نحو: «قام، وقعدا، أخواك * اجتهد، فأكرمتهما، أخواك * وقف، فسلمت عليهما، أخواك * أكرمته، فُسراً، أخوَيْكَ * أكرمته، فشكر لي، خالداً». ومن النُّحاة من أجاز حذفه، إن كان غيرَ ضميرِ

رفع، لأنه فضلة، وعليه قول الشاعر:

بِعُكَاظٍ يُغْشِي النَّاطِرِيبَ نَ، إِذَا هُمْ لَمَحُوا، شُعَاعُهُ^(١)

وإن أعملت الثاني في الظاهر، أعملت الأول في ضميره، إن كان مرفوعاً نحو: «قاما، وقعد أخواك * اجتهدا، فأكرمت أخوتك * وقفا، فسلمت على أخوتك». ومنه قول الشاعر:

جَفَوْنِي، وَلَمْ أَجِفْ الْأَجْلَاءَ، إِنَّنِي لِبَعِيرِ جَمِيلٍ مِنْ حَلِيلِي مُهْمِلٌ

وإن كان ضميره غير مرفوع حذفته، نحو: «أكرمت، فسر أخواك * أكرمت، فشكر لي خالد * أكرمت، وأكرمني سعيد * مررت، ومر بي علي». ولا يقال: «أكرمتها، فسر أخواك * أكرمتها، فشكر لي خالد * أكرمتها، وأكرمني سعيد * مررت به، ومر بي علي». وأما قول الشاعر:

إِذَا كُنْتُ تُرْضِيهِ، وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ جِهَاراً، فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْمَهْدِ

وَأَلْغِ أَحَادِيثَ الْوُشَاةِ، فَكَلَّمَا يُحَاوِلُ وَاشِ غَيْرَ هَجْرَانِ ذِي وَدِّ

بإظهار الضمير المنصوب في «تُرضيه»، فضرورة لا يحسن ارتكابها عند الجمهور. وكان حقه أن يقول: «إذا كنت تُرضي، ويُرضيك صاحب». وأجاز ذلك بعض مُحَقِّقِي النَّحَاةِ.

(وذهب الكسائي ومن تابعه إلى أنه إذا أعملت الثاني في الظاهر، لم تُضمر الفاعل في الأول بل يكون فاعله محذوفاً لدلالة ما بعده عليه (لأنه يُجيز حذف الفاعل إذا دل عليه دليل). فإذا قلت: «أكرمني فسرني زهير»، فإن جعلت زهيراً فاعلاً لسر، كان فاعل «أكرم» (على رأي سيبويه والجمهور) ضميراً مستتراً يعود إليه. وعلى رأي الكسائي ومن وافقه يكون فاعل «أكرم» محذوفاً لدلالة ما بعده عليه. ويظهر أثر الخلاف في التثنية والجمع. فعلى رأي سيبويه يجب أن تقول: (إن أعملت الثاني): «أكرماني، فسرني صديقاي. وأكرمني، فسرني أصدقائي». وتقول على مذهب الكسائي ومن تابعه: «أكرمني، فسرني صديقاي. وأكرمني، فسرني أصدقائي». فيكون الاسم الظاهر فاعلاً للثاني. ويكون فاعل الأول محذوفاً. وما قاله الكسائي ليس ببعيد، لأن العرب تستغني في كلامها عما يُعلم لو حذف ولو كان عمدة ولهذا شواهد من كلامهم أما لو أعملت الأول في الاسم الظاهر، فيجب بالاتفاق الإضمار في الثاني، نحو: «أكرمني، فسراني، صديقاي، وأكرمني، فسرّوني، أصدقائي».

والذي دعا الكسائي إلى ما ذهب إليه، أنه لو لم يحذف الفاعل، لوجب أن يكون ضميراً

(١) شعاعه: فاعل «يغشي» وقد حذف مفعول «لمحوا» ولم يأت به ضميراً، ولو أضمره لقال: «لمحوه»، وذلك أن كلام «يعشي ولمحوا» يطلب «شعاعه» ليعمل فيه، فالأول يطلبه لأنه فاعل له، والآخر يطلبه لأنه مفعوله فاعل الأول، وأعمل الآخر؛ ولم يُعمله في ضميره والمعنى: يعشي شعاعه الناظرين، إذا لمحوه، أي يهرمهم، فلا يستطيعون إدامة النظر إليه.

عائداً على الاسم الظاهر المتأخر لفظاً ورتبة، وذلك قبيح. وقال سيبويه: إن عود الضمير على المتأخر أهون من حذف الفاعل، وهو عمدة، والحق أن لكل وجهاً، وأن الإضمار وتركه على حد سواء. وقد ورد في كلامهم ما يؤيد ما ذهب إليه الفريقان. فقول الشاعر: جفوني ولم أجف الاخلاء... شاهدٌ لسبويه: وقول الآخر:

تعمَّق بالأرطى لها وأرادها رجالاً، فبذت نبلهم وكليب^(١)

(شاهدٌ للكسائي). فهو لا يُضمَر في واحد من الفعلين. ولو أضمر في الأول وأعمل الثاني لقال: «تعفَّقوا بالأرطى وأرادها رجالاً». ولو أضمر في الثاني وأعمل الأول، لقال: «تعفَّق بالأرطى وأرادها رجالاً».

واعلم أنه لا يقع التنازع إلا بين فعلين مُتصرِّفين، أو اسمين يُشبهانِهما، أو فعلٍ متصرفٍ واسمٍ يُشبههُ. فالأول: نحو: «جاءني، وأكرمتُ خالداً»، والثاني: كقول الشاعر:

عُهِدْتُ مُنِيباً مُغْنِياً مَنْ أجزئهُ فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلَّا فِئَاءَكَ مَوْزِئِلاً

والثالث: كقوله تعالى: ﴿هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾ [الحاقة: ١٩]. ولا يقع بين حرفين ولا بين حرفٍ وغيره، ولا بين جامدين، ولا بين جامدٍ وغيره.

وقد يُذكرُ الثاني لمجردِ التَّقويةِ والتأكيد، فلا عَمَلٌ له، وإنما العملُ للأوّل. ولا يكونُ الكلامُ حينئذٍ من باب التنازع، كقول الشاعر:

فَهَيْهَاتَ، هَيْهَاتَ، الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ وَهَيْهَاتَ جِلٌّ بِالْعَقِيقِ نُوَاصِلُهُ

وقول الآخر:

فَأَيْسَرَ إِلَى أَيْسَرِ النَّجَاةِ بِبَغْلَتِي أَنَاكَ، أَنَاكَ، اللَّاحِقُونَ، أَحْسِبِ أَحْسِبِ

(ولو كان من باب التنازع لقال: «أتوك أناك اللاحقون»؛ بإعمال الثاني في الظاهر والإضمار في الأول، أو «أناك أتوك اللاحقون» بالإضمار في الأول وإعمال الثاني في الظاهر).

١٠ - الْقَوْلُ لِلْمَتَضَمَّنِ مَعْنَى الظَّنِّ

قد يتضمَّنُ القولُ معنى الظنِّ، فينصبُ المبتدأ والخبر مفعولين، كما تنصبُهُما «ظنٌّ». وذلك بشرط أن يكون الفعل مضارعاً للمخاطب مسبوqاً باستفهام، وأن لا يُفصلَ بين الفعل والاستفهام

(١) تعفَّق بالأرطى: لاذ بها والتجأ إليها، والأرطى: نوع من الشجر، والضمير في «لها» يعود إلى بقرة الوحش، و(بذت): غلبت، وفاعله يعود إلى بقرة الوحش، و(نبلهم): مفعوله، وليس هو الفاعل، كما قال من فسر البيت من أصحاب الشروح والحواشي النحوية تبعاً للعيني في شرح الشواهد الكبرى، و(الكليب): الكلاب، جمع كلب، وهو معطوف على رجال، والمعنى أن رجالاً لاذوا بالأرطى مستترين بها، وأرادوا صيد هذه البقرة هم وكلابهم فلم يفلحوا، لأنها غلبت نبالهم وكلابهم.

بغير ظرف، أو جار ومجرور، أو معمول الفعل، كقول الشاعر:

مَنْى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرَّوَاسِمَا يَحْمِلُنَّ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا^(١)

ومثال الفصل بينهما بظرف زمانى أو مكانى: «أيوم الخميس تقول علينا مسافراً * أو عند سعيد تقولُهُ نازلاً»، قال الشاعر:

أَبْعَدُ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً شَمَلِي بِهِمْ؟ أَمْ تَقُولُ البُعْدَ مَحْتوما؟!

ومثال ما فُصِّلَ فيه بينهما بالجار والمجرور: «أبالكلام تقول الأمة بالغة مجد آبائها الأولين؟». ومثال الفصل بمعمول الفعل قول الشاعر:

أَجْهَالاً تَقُولُ بِنِي لُوَيْ؟ لَعَمْرُ أَيْبِكَ، أَمْ مُتَجَاهِلِينَا؟

فإن فقد شرط من هذه الشروط الأربعة، تَعَيَّنَ الرفع عند عامة العرب، إلا بني سليم، فهم ينصبون بالقول مفعولين بلا شرط.

ولا يجب في القول المُتَضَمِّن معنى الظن، المستوفي الشروط، أن ينصب المفعولين، بل يجوز رفعهما على أنهما مبتدأ وخبر، كما كانا.

وإن لم يتضمن القول معنى الظن فهو مُتَعَد إلى واحد. ومفعوله إما مفرد (أي غير جملة)، وإما جملة محكية، فالمفرد على نوعين: مفرد في معنى الجملة، نحو: «قلت شعراً، أو خطبة، أو قصيدة أو حديثاً»، ومفرد يُرَادُ به مُجَرَّد اللفظ، مثل: «رايت رجلاً يقولون له خليلاً» (أي يُسْمُونَهُ بهذا الاسم): وأما الجملة المحكية بالقول، فتكون في موضع نصب على أنها مفعولة، نحو: «قلت: لا إله إلا الله».

وهمزة «إن» تُكسَرُ بعد القول العري عن الظن، وتُفتح بعد القول المُتَضَمِّن معناه. كما سبق في مبحث «أن».

١١ - الإلغاء والتعليق في أفعال القلوب

الإلغاء: إبطال عمل الفعل القلبي الناصب للمبتدأ والخبر لا لمانع، فيعودان مرفوعين على الابتداء والخبرية، مثل: «خالدٌ كريمٌ ظننتُ».

والإلغاء جائز في أفعال القلوب إذا لم تسبق مفعولها. فإن توسلت بينهما فإعمالها وإلغاؤها بيّان. تقول: «خليلاً ظننت مجتهداً» و«خليلاً ظننت مجتهداً». وإن تأخرت عنهما جاز أن تعمل وإلغاؤها أحسن، تقول: «المطر نازل حبيبٌ» و«الشمس طالعةٌ خلّت». فإن تقدّمت

(١) القلص: جمع قلوص، وهي الناقة الشابة، والرواسم: جمع راسمة؛ وهي الناقة التي تؤثر في الأرض بسيرها، والرسيم: ضرب من السير.

مفعوليها، فالفصيح الكثيرُ إعمالها، وعليه أكثرُ النحاة، تقول: «رَأَيْتُ الْحَقَّ أَبْلَجًا». ويجوزُ إعمالها على قِلَّةٍ وضعفٍ، وعليه بعضُ النحاة، ومنه قولُ الشاعر:

أَرْجُو وَأَمَلُ أَنْ تَذُنُرَ مَوَدَّتْهَا وما إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَسْوِيلُ
وقول الآخر:

كَذَلِكَ أُذْبِتُ، حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي وَجَدْتُ مِلَاكُ الشِّيمَةِ الْأَدْبُ
والتعليق: إبطالُ عملِ الفعلِ القلبيِّ لفظاً لا محلاً، لمانع، فتكونُ الجملةُ بعده في موضع نصبٍ على أنها ساذةٌ مسدٌ مفعوليه، مثل: «علمتُ لخالدٍ شجاعاً».

فيجبُ تعليقُ الفعلِ، إذا كان هناك مانعٌ من إعماله. وذلك: إذا وقع بعدهُ أحدُ أربعةِ أشياء:

١ - ما وإن ولا النافيات، نحو: «علمتُ: ما زهيرٌ كسولاً. وظننتُ: إن فاطمةٌ مُهملة. وخلصتُ: لا رجلٌ سوءٌ موجودٌ. وحيثُ: لا أسامةٌ بطيءٌ، ولا سعادةٌ، قال تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتُمَا هَؤُلَاءَ يَنْظُرُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٥].

٢ - لامُ الابتداء، مثلُ علمتُ: «الأخوكُ مجتهدٌ. وعلمتُ: إن أخاكُ لمجتهدٌ». قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾^(١) [البقرة: ١٠٢].

٣ - لامُ القسم، كقول الشاعر:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ: لَتَأْتِيَنَّ مَوَئِيَّتِي إِنَّ الْمَنَابِيَا لَا تَطْيِشُ بِهَا مِمْهَا

٤ - الاستفهامُ، سواءً أكان بالحرف، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا أَتَيْتُمُ الْقُرْآنَ أَنِ اتَّقُوا أَنفُسَكُمْ وَمَا يُغْنِي عَنْكُم مَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩] أم بالاسم، كقوله عز وجل: ﴿يَتَذَكَّرُ أَلَيْسَ لَنَا بِمَدِينَةٍ مَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الكهف: ١٢]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [طه: ٧١]. وسواءً أكان الاستفهامُ مبتدأً، كما في هذه الآيات، أم خبراً، مثل: «علمتُ: متى السَّفَرُ؟»^(٢)، أم مضافاً إلى المبتدأ، مثل: «علمتُ: فرسُ أيهم سابق؟» أم إلى الخبر، مثل: «علمتُ: ابنُ من هذا؟»^(٣).

وقد يُعلَقُ الفعلُ المتعدي، من غير هذه الأفعال، عن العمل، كقوله تعالى: ﴿فَيَنْظُرُ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾^(٤) [الكهف: ١٩]، وقوله: ﴿يَسْتَأْذِنُكَ أَحَقُّ هُوَ﴾^(٥) [يونس: ٥٣].

(١) الخلاق: النصيب من الخير.

(٢) متى: اسم استفهام، وهي ظرف زمان في موضع رفع على أنه خير مقدم والسفر مبتدأ مؤخر.

(٣) ابن خير مقدم، ومن: مضاف إليه، وإذا مبتدأ مؤخر.

(٤) اسم الاستفهام - وهو أي - مبتدأ، وأزكى: خبره، والجملة في محل نصب لأنها مفعول ينظر، وقد علق عن العمل لفظاً بالاستفهام.

(٥) حق: خبر مقدم، وهو: مبتدأ مؤخر، والجملة مفعول ثانٍ ليستبينه، وهي في موضع نصب، ومفعول الأول ضمير المخاطب.

وقد اخُصَّ ما يَنْصَرَفُ من أفعال القلوب بالإلغاء والتعليل. فلا يكونان في «هَبْ وَتَعَلَّمْ»، لأنهما جامدان.

وقد علمت أن الإلغاء جائز عند وجود سبيله، وأن المُلغى لا عمل له البتة، وإنَّ المُعلِّق، إن لم يعمل لفظاً فهو يعمل النصب في محلِّ الجملة، فيجوزُ العطفُ بالنصب على محلها، فنقول: «علمت لخالد شجاعاً وسعيداً كريماً»، بالعطف على محلِّ «خالد وشجاع»، لأنهما مفعولان للمفعول المعلق عن نصبهما بلام الابتداء. ويجوز رفعهما بالعطف على اللفظ، قال الشاعر كثير عزة:

وما كُنْتُ أَذْرِي قَبْلَ عَزَّةَ. ما البِكا^(١) ولا مَوْجِعَاتِ القَلْبِ؟ حَتَّى تَوَلَّيْتُ

يُرَوَّى بنصب مَوْجِعَاتِ^(٢)، عطفاً على محل «ما البِكا^(٣)». ويجوزُ الرفعُ عطفاً على البِكا^(٤).

والجملة بعد الفعل المُعلِّق عن العمل في موضع نصبٍ على المفعولية. وهي ساذةٌ مسدَّة المفعولين، إن كان يتعدى إلى اثنين ولم ينصب الأول. فإن نصبه سدَّت مسدَّة الثاني، مثل: «علمتكَ أيُّ رجل أنت؟».

وإن كان يتعدى إلى واحد سدَّت مسدَّة، مثل: «لا تأتِ أمراً لم تعرف ما هو؟^(٥)».

وإن كان يتعدى بحرف الجر، سقط حرفُ الجرِّ وكانت الجملة منصوبةً محلاً بإسقاط الجارِّ (وهو ما يسمونه النصب على نزع الخافض)، مثل: «فكرتُ أصحیح هذا أم لا؟^(٦)»، لأنَّ فَكَّرْتُ يتعدى بفي، نقول: «فَكَّرْتُ في الأمر».

٢ - المفعول المطلق

المفعول المطلق: مصدرٌ يُذكرُ بعد فعل، من لفظه تأكيداً لمعناه، أو بياناً لعدديه، أو بياناً لنوعه، أو بدلاً من التلغُّظ بفعله. فالأول نحو: «وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَهَكِيماً» [النساء: ١٦٤]. والثاني نحو: «وقفْتُ وقفَتين». والثالث نحو: «سرتُ سيرَ العُقلاء». والرابع نحو: «صبراً على الشدائد».

- (١) ما: اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم، والبِكا: مبتدأ مؤخر، مرفوع تقديره على الألف وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب بأدري، وقد سدَّت مسدَّة مفعولية.
- (٢) هي منصوبة بالكسرة لأنها جمع مؤنث سالم.
- (٣) لأن محل هذه الجملة الاستفهامية نصب بأدري كما علمت.
- (٤) لأنه مرفوع تقديره على الألف، كما علمت.
- (٥) ما: اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم، وهو مبتدأ مؤخر، والجملة في محل نصب مفعول به لتعرف المعلق عن العمل لفظاً بالاستفهام.
- (٦) صحيح: خبر مقدم، واسم الإشارة: مبتدأ مؤخر، والجملة في موضع نصب على أنها مفعول به لفكر، وهي منصوبة على نزع الخافض.

واعلم أنّ ما يُذكرُ بدلاً من فعله لا يُرادُ به تأكيدٌ ولا بيانٌ عدديٌّ أو نوعيٌّ.
وفي هذا المبحثُ ستّةٌ مباحثٍ.

١ - الْمُصَدَّرُ الْمُفِيدُ وَالْمُصَدَّرُ الْمُخْتَصُّ

المصدرُ نوعانٍ: «مُهِمٌّ وَمُخْتَصٌّ».

فالمُهِمُّ: ما يُساوي معنى فعله من غير زيادةٍ ولا نقصانٍ، وإنما يُذكرُ لمجرد التأكيد، نحو: «قمتُ قياماً». وضرِبْتُ اللصَّ ضرباً، أو بدلاً من التلَفُظِ بفعله، نحو: «إيماناً لا كُفْراً»، ونحو: «سَمِعاً وطاعةً»، إذ المعنى: «آمِنٌ ولا تكفُرُ، وأسمعُ وأطيعُ».

ومن ثمَّ لا يجوزُ تثنيتهُ ولا جمعه، لأنَّ المؤكّد بمنزلة تكرير الفعل، والبدل من فعله بمنزلة الفعل نفسه، فعومِلُ مُعامَلتهُ في عَدَمِ التثنية والجمعِ.

والمُخْتَصُّ: ما زاد على فعله بإفادتهِ نوعاً أو عدداً، نحو: «سرتُ سِيرَ المُغْلَاءِ». وضرِبْتُ اللصَّ ضربتين، أو ضرباتٍ».

والمُفِيدُ عدداً يُثْنَى وُجْمَعُ بلا خلافٍ. وأمّا المُفِيدُ نوعاً، فالحقُّ أنه يُثْنَى وُجْمَعُ قياساً على ما سُمِعَ منه: كالمقولِ والألبابِ والحُلُومِ وغيرها. فيصحُّ أن يُقالَ: «قمتُ قيامين»، وأنت تُريدُ نوعين من القيامِ.

ويختصُّ المصدرُ بألِّ العهديَّةِ، نحو: «قمتُ القيامَ»، أي: «القيامَ الذي تَعَمَّدُ»، وبألِّ الجنسيَّةِ، نحو: «جلستُ الجلوسَ»، تُريدُ الجنسَ والتذكيرَ، وبوصفهِ، نحو: «سعيْتُ في حاجتكِ سعياً عظيماً، وبإضافته، نحو: «سرتُ سِيرَ الصالحينِ»^(١).

٢ - الْمُصَدَّرُ الْمُتَصَرِّفُ وَالْمُصَدَّرُ غَيْرُ الْمُتَصَرِّفِ

المصدرُ المتصرفُ: ما يجوزُ أن يكون منصوباً على المصدرية، وأن ينصرف عنها إلى وقوعه فاعلاً، أو نائبَ فاعلٍ، أو مبتدأ، أو خبراً، أو مفعولاً به، أو غير ذلك. وهو جميعُ المصادرِ، إلاّ قليلاً جداً منها. وهو ما سيُذكرُ.

وغيرُ المتصرفِ: ما يلازمُ النصبَ على المصدرية، أي المفعولية المطلقة، لا ينصرف عنها إلى غيرها من مواقع الإعراب. وذلك نحو: «سبحانَ ومَعَادُ ولَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ وخَنَائِكَ ودَوَائِكَ وخَدَائِكَ». وسيأتي الكلام على هذه المصادرِ.

(١) والأصل: «سرتُ سيراً مثل سير الصالحين»، حذف المصدر - الذي هو المفعول المطلق - ثم صفته، فقام

مقامهما المصدر المضاف إلى «مثل» فأعرب مفعولاً مطلقاً.

٣ - النائبُ عن المَصْدَرِ

- ينوب عن المصدر - فيعطى حكمه في كونه منصوباً على أنه مفعولٌ مُطْلَقٌ - اثنا عشر شيئاً:
- ١ - اسم المصدرِ، نحو: «أعطيتك عطاءً» و«اغتسلتُ غسلاً» و«كلمتُك كلاماً» و«سلمتُ سلاماً»^(١).
 - ٢ - صفتهُ، نحو: «سرت أحسنَ السيرِ» و«اذكروا الله كثيراً»^(٢).
 - ٣ - ضميرُهُ العائدُ إليه، نحو: «اجتهدتُ اجتهاداً لم يجتهدهُ غيري»^(٣). ومنه قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أُعْذِبُهُمْ عَذَابًا لَّا أُعْذِبُهُمْ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ﴾^(٤) [المائدة: ١١٥].
 - ٤ - مرادفُهُ - بأن يكون من غير لفظه، مع تقارب المعنى - نحو: «شَبَّتُ الكِسْلَانَ بُغْضًا» و«قمت وقوفاً» و«رُضتُه إذلالاً» و«أعجبتني الشيء حُباً»^(٥)، وقال الشاعر:

يُفْجِبُهُ السُّخُونُ وَالْبَرُودُ^(٦) وَالسَّمْرُ حُبًّا مَالَهُ مَزِيدُ
 - ٥ - مصدر يُلاقِيه في الاشتقاقِ، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهِ أَنْتَبَهُ مِنَ الْأَرْضِ نَائًا﴾^(٧) [نوح: ١٧]، وقوله: ﴿وَيَنْتَقِلْ إِلَيْهِ تَبْيِيلًا﴾^(٨) [الزمل: ٨].
 - ٦ - ما يدلُّ على نوعه، نحو: «رجع القهقرى» و«قعد القرفصاء» و«جلس الاحتباء»^(٩) و«اشتمل الصماء»^(٩).
 - ٧ - ما يدلُّ على عدده نحو: «أندرتك ثلاثاً»، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلْيَلْبِذُوا كُلَّ وَبْوٍ يَتَّبِعَا يَأْتَهُ جَلْدًا﴾^(١٠) [النور: ٢].
-
- (١) تقدم الكلام عن اسم المصدر في الجزء الأول من هذا الكتاب فراجع.
 - (٢) والأصل: سرت سيراً أحسن السير، واذكروا الله ذكراً كثيراً: حذف المصدر فقامت صفة مقامه.
 - (٣) أي: لم يجتهد الاجتهاد المذكور، فالضمير عائد إلى المصدر المذكور، وهو في محل نصب على أنه مفعول مطلق.
 - (٤) أي: لا أعذب العذاب المذكور.
 - (٥) لأنه إذا أعجبك الشيء فقد أحبيته، وإذا أحبيته فقد أعجبك.
 - (٦) السخون: مَرَقٌ يسخن، والبرود: خبز يبرد في الماء، وكانت تطعمه النساء للسمنة، والبرود أيضاً: الماء البارد. يقال: ماء برد وبارد وبرود، وفي لسان العرب وشرح القاموس: «والعصيد» بدل (البرود)، ولعله أقرب وأولى.
 - (٧) تبئل: انقطع، والتبئل: الانقطاع والتبئل: القطع.
 - (٨) الاحتباء: أن يضم الإنسان رجله إلى بطنه بثوب أو عمامة أو نحوهما، يجممهما مع ظهره ويشد عليهما، وقد يكون الاحتباء باليدين عوض الثوب.
 - (٩) اشتمال الصماء: أن يرذ الإنسان الكساء من قبل يمينه على يده اليسرى وعاتقه الأيسر، ثم يرده ثانية من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الأيمن فيغطيها جميعاً.

- ٨ - ما يدلُّ على آتته التي يكون بها، نحو: «ضربتُ اللصَّ سوطاً، أو عصاً. ورشقتُ العدوَّ سهماً، أو رصاصاً أو قذيفةً». وهو يُقرَّرُ في جميع أسماءِ آلاتِ الفعلِ. فلو قلت: «ضربته خشبةً، أو رميته كرسياً»، لم يُجزَّزَ لأنهما لم يُعْهَدَا للضرب والرمي.
- ٩ - «ما» و«أيُّ» الاستفهاميتان، نحو: «ما أكرمتُ خالداً؟»^(١) و«أيُّ عيشٍ تعيش؟»، ومنه قوله تعالى: ﴿وَسِعَتْكَ آيَاتِنَ ظُلْمًا أَمْ مَقَلْبِكَ يَفْقَهُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧].
- ١٠ - «ما ومهما وأيُّ الشَّرَطِيَّاتِ، نحو: «ما تجلسُ أجلسُ»^(٢) و«مهما تفتُ أفتُ» و«أيُّ سيرٍ تسيِّرُ أميراً».

١١ - لفظ كل وبعض وأي الكمالية، مضافات إلى المصدر، نحو: «فَلَا تَيْبَلُوا كَعَلِّ التَّيْبَلِ» [النساء: ١٢٩] و«سَعَيْتُ بعضَ السمي» و«اجتهدتُ أيَّ اجتهادٍ». (وهذا في الحقيقة من صفة المصدر النابتة عنه، لأن التقدير: «فلا تميلوا ميلاً كلَّ الميل». وسعت سعياً بعض السمي. واجتهدت اجتهاداً أيَّ اجتهادٍ».

وسميت «أي» هذه بالكمالية، لأنها تدل على معنى الكمال. وهي إذا وقعت بعد النكرة كانت صفة لها، نحو: «خالد رجلٌ أي رجلٍ» أي: هو كامل في صفات الرجال. وإذا وقعت بعد المعرفة كانت حالاً منها، نحو: «مررت بعبد الله أي رجلٍ». ولا تُستعمل إلا مضافة وتطابق موصوفها في التذكير والتأنيث، تشبيهاً لها بالصفات المشتقات. ولا تطابقه في غيرهما.

١٢ - اسمُ الإشارة مُشاراً به إلى المصدر، سواءً أتبعَ بالمصدر، نحو: «قلتُ ذلك القولَ» أم لا، كان يُقال: «هل اجتهدتُ اجتهاداً حسناً؟»، فنقول: «اجتهدتُ ذلك».

٤ - عاملُ المَفْعُولِ المَطْلُوقِ

يعملُ في المفعول المطلق أحدُ ثلاثةِ عواملٍ: الفعلُ التام المتصرفُ، نحو: «أنتقنُ عملاً إتقاناً»، والصفةُ المشتقةُ منه، نحو: «رأيتُهُ مُسرِعاً إسرَاعاً عظيماً»، ومصدره، نحو: «فرحتُ باجتهادك اجتهاداً حسناً»، ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَمَكُّ بَيْنَهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاءُ كُلِّ جَزَاءٍ تَوْفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٣].

٥ - أحكامُ المفعولِ المطلقِ

للمفعول المطلق ثلاثة أحكام:

- (١) ما: اسم استفهام في محل نصب مفعول مطلق مقدم لأكرمت، والمستفهم عنه المصدر. والمعنى: أي إكرام أكرمت خالداً؟
- (٢) ما: اسم شرط جازم يجرزم فعلين، وهو في محل نصب مفعول مطلق لتجلس، والمعنى: أي جلوس تجلس اجلس.

١ - أنه يجب نصبه .

٢ - أنه يجب أن يقع بعد العامل، إن كان للتأكيد. فإن كان للنوع أو العدد، جاز أن يُذكر بعده أو قبله، إلا أن كان استفهاماً أو شرطاً، فيجب تقدمه على عامله، كما رأيت في أمثلتهما التي تقدمت. وذلك لأنّ لأسماء الاستفهام والشرط صدر الكلام.

٣ - أنه يجوز أن يُحذف عامله، إن كان نوعياً أو عددياً، لقريظة دالة عليه، تقول: «ما جلست»، فيقال في الجواب: «بلى جلوساً طويلاً، أو جلستين»، ويقال: «إنك لا تعني بعملك»، فتقول: «بلى اعتناءً عظيماً»، ويقال: «أي سير سرت؟»، فتقول: «سير الصالحين»، وتقول: «لمن تأهب للحج»: «حجاً مروراً»، ولين قديم من سفر: «قدوماً مباركاً» و«خير مقدم»، ولمن يبعد ولا يقي: «مواعيد عرقوب»^(١) ومن ذلك قولهم: «غضب الخيل على اللجم»^(٢).

وأما المصدر المؤكّد فلا يجوز حذف عامله، على الأصح من مذاهب النحاة، لأنه إنما جيء به للثبوت والتأكيد. وحذف عامله يُنافي هذا الغرض.

وما جيء به من المصادر نائباً عن فعله (أي بدلاً من ذكر فعله)، لم يجز ذكر عامله، بل يحذف وجوباً، نحو: «سقياً لك وزعيماً صبراً على الشدائد» أتوانياً وقد جدّ قرناًؤك؟ * حمداً وشكراً لا كفرأ * عجباً لك * ويل الظالمين * تباً للخائنين * ويحك * أنت صديقي حقاً. قال الشاعر:

فَصَبْرًا فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا فَمَا نَيْلُ الْخُلُودِ بِمُسْتَطَاعِ

٦ - الْمُضَدُّ لِلنَّائِبِ عَنِ فِعْلِهِ

المصدرُ النَّائِبُ عَنِ فِعْلِهِ: ما يُذكرُ بدلاً من التلغظ بفعله. وهو على سبعة أنواع:

(١) عرقوب: رجل يضرب به المثل بالإخلاف بالوعد: وذلك أنه وعد وعداً فأخلف فضرب به المثل لذلك. يقال: إنه أتاه أخ له يسأله شيئاً، فقال عرقوب: إذا أطلع نخلي، فلما أطلع قال: إذا أبلغ. فلما أبلغ قال: إذا أزهى، فلما أزهى قال: إذا أرطب، فلما أرطب قال: إذا صار تمرأ، فلما صار تمرأ أخذه من الليل، ولم يعطه شيئاً. وعرقوب هذا هو المراد بقول الشاعر:

وَعَدْتِ وَكَانَ الْخُلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةً مَوَاعِيدَ عُرْقُوبٍ أَخَاهُ بِيْتَرِبَ

ويترِب. إنما هي بالثاء المثناة لا بالياء المثلثة، وراؤها مفتوحة لا مكسورة، وهي موضع قريب من اليمامة، فليست هي «بترِب»، بالثاء المثلثة والراء المكسورة، التي هي مدينة الرسول ﷺ، كما يرويها كثير من الناس، لأن «عرقوباً» هذا رجل من العماليق، وكانوا بالبعد من يترِب مدينة الرسول ﷺ قال في القاموس: ويترِب - كيمتع - موضع قرب اليمامة، وهو المراد بقوله: «مواعيد عرقوب أخاه ببيترب»، ونحوه في لسان العرب ومعجم البلدان، ومن قال غير ذلك فقد وهم.

(٢) مثل يضرب لمن يغضب على من لا يرضيه، أي: غضبت غضب الخيل على اللجم.

١ - مصدرٌ يَقَعُ مَوْقِعَ الأَمْرِ، نحو: «صبراً على الأذى في المجد»، ونحو: «فَبَلَّهَ الشَّرَّ، وَبَلَّهَ الشَّرَّ».

(وبله): مصدر متروك للفعل، وهو منصوب على المصدرية بفعله المهمّل أو بفعل من معناه تقديره: «ترك» وهو إما أن يستعمل مضافاً أو منوئاً. كما رأيت. وأكثر ما يستعمل اسم فعل أمر بمعنى «ترك».

٢ - مصدرٌ يَقَعُ مَوْقِعَ الشَّيْءِ، نحو: «اجتهاداً لا كسلأ، جِدأ لا توانياً * مهلاً لا عجلة * سُكوتاً لا كلاماً * صبراً لا جَوْعاً». وهو لا يقع إلا تابعاً لمصدر يرادُ به الأمر كما رأيت.

٣ - مصدرٌ يَقَعُ مَوْقِعَ الدَّعَاءِ، نحو: «سقياً لك وزعيأ * نَسأً للخانن * بُعداً للظالم * سُحفاً للثيم * جَدعاً للخبيث * رحمةً للباثن * عذاباً للكاذب * شقاءً للمهمّل * بُؤساً للكاملان * حيةً للفاقم * تَبأً للواشي * نُكساً للتمكبر».

ومنع سيبويه أن يُقاسَ على ما وَرَدَ من هذه الألفاظ. وأجاز الأخفش القياسَ عليها. وهو ما يظهرُ أنه الحقُّ.

(ولا يستعمل هذه المهادن مضافة إلا في قبيح الكلام. فإن أضفناها فالنصب حتم واجب، نحو: «بُعدَ الظالم وسُحقه». ولا يجوز الرفع لأن المرفوع يكون حينئذ مبتدأً ولا خبر له وإن لم تُضفها فلك أن تنصبها، ولك أن ترفعها على الابتداء، نحو: «عذاباً له، وعذاباً له». والنصب أولى. وما عرّف منها بأل فالأفضل له الرفع على الابتداء، نحو: «الحية للفسد».

ومما يُستعملُ للدعاء قضاءً قد أهملت أفعالها في الاستعمال، وهي: «ويله، وويته، وويحه، وويته». وهي منصوبةٌ بفعلها المهمّل، أو بفعل من معناها.

(«ويل وويب»: كلمتا تهديد تقالان عند الشتم والتوبيخ. و«ويح وويى»: كلمتا رحمة تقالان عند الإنكار الذي لا يراد به توبيخ ولا شتم؛ وإنما يراد به التنبيه على الخطأ. ثم كثرت هذه الألفاظ في الاستعمال حتى صارت كاللعجب، يقولها الإنسان لمن يحب وللمن يبغض. ومتى أضفنا لزمّ النصب، ولا يجوز فيها الرفع، لأن المرفوع يكون حينئذ مبتدأً ولا خبر له. وإن لم تُضفها فلك أن ترفعها، ولك أن تنصبها. نحو: «ويل له ويح له، وويلاً له وويحاً له» والرفع أولى).

٤ - مصدرٌ يَقَعُ بعدَ الاستفهام مَوْقِعَ التوبيخ، أو التعجب، أو التوجع. فالأول نحو: «الجرأة على المعاصي؟»، والثاني كقول الشاعر:

أَشَوْقاً؟ وَلَمَّا يَمْضِ لِي غَيْرُ لَيْلٍ فَكَيْفَ إِذَا حَبَّ الْمَطِيءُ بِنَا عَشْرًا^(١)

(١) الخب والخب والخبيب: نوع من السير سريع، والمطيء: جمع مطية، وهي الدابة التي تمطو في سيرها أي

والثالث كقول الآخر:

أَسْتَحْسِنُ وَقِتْلًا وَاسْتِيْقَانًا وَعُزْرَةً وَنَائِي حَبِيبٍ؟ إِنَّ ذَا لَعَظِيمٍ
وقد يكون الاستفهام مُقَدَّرًا، كقوله:

خُصُّوْلًا وَإِسْمَالًا؟ وَعَهْرُكَ مُوَلِّعٌ بِتَثْبِيْتِ أَرْكَانِ السِّيَادَةِ وَالْمَجْدِ
أي: أخمولاً؟ وهو هنا للتوبيخ.

٥ - مَصَادِرُ مَسْمُوعَةٌ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهَا، وَدَلَّتِ الْقِرَائِنُ عَلَى عَامِلِهَا، حَتَّى صَارَتْ كَالْأَمْثَالِ،
نَحْوُ: فَسَمِعَا وَطَاعَةً * حَمْدًا لِلَّهِ وَشُكْرًا * عَجَبًا * عَجَبًا لَكَ * وَيُقَالُ: أَنْفَعْلُ هَذَا؟ فَتَقُولُ:
«أَفْعَلُهُ، وَكَرَامَةً وَمَسْرَةً»^(١)، أَوْ «لَا أَفْعَلُهُ وَلَا كَيْدًا وَلَا هَمًّا»^(٢) «وَلَا أَفْعَلُهُ وَرَغَمًا وَهَوَانًا»^(٣).

وَمَا أَفْرَدَتْ «حَمْدًا وَشُكْرًا» جِازَ إِظْهَارُ الْفِعْلِ، نَحْوُ: «أَحْمَدُ لِلَّهِ حَمْدًا» وَ«أَشْكُرُ اللَّهَ
شُكْرًا». أَمَّا «لَا كُفْرًا» فَلَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا مَعَ «حَمْدًا وَشُكْرًا».

وَمِنْ هَذِهِ الْمَصَادِرِ «سُبْحَانَ اللَّهِ، وَمَعَادُ اللَّهِ». وَمَعْنَى «سُبْحَانَ اللَّهِ»، تَنْزِيهُاً لِلَّهِ وَبِرَاءَةً لَهُ مِمَّا
لَا يَلِيْقُ بِهِ. وَمَعْنَى «مَعَادُ اللَّهِ»: عِيَادَةً بِاللَّهِ، أَي: أَعُوذُ بِهِ. وَلَا يُسْتَعْمَلَانِ إِلَّا مِضَافَيْنِ.

وَمِنْهَا «جِحْرًا» - بِكسر الحاءِ وسكون الجيم - يُقَالُ لِلرَّجُلِ: أَنْفَعْلُ هَذَا؟ فَيَقُولُ: «جِحْرًا»،
أَي: مَنَعًا، بِمَعْنَى: أَمْنَعُ نَفْسِي مِنْهُ، وَأَبِيحُهُ وَأَبْرَأُ مِنْهُ، وَهُوَ فِي مَعْنَى التَّعَوُّذِ وَيَقُولُونَ عِنْدَ هَجُومِ
مَكْرُوهٍ: «جِحْرًا مَحْجُورًا»، أَي: مَنَعًا مَمْنُوعًا. وَالْوَصْفُ لِلتَّائِيْدِ. وَتَقُولُ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَخُوضَ فِيهَا
لَا يَجُوزُ الْخُوضُ فِيهَا، أَوْ أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ مَا لَا يَجِلُّ: «جِحْرًا مَحْجُورًا»، أَي: حَرَامًا مُحْرَمًا.

وَمِنْهَا مَصَادِرُ شُمِعَتْ مُشْتَاءَةً، نَحْوُ: «لَيْتِكَ وَسَعْدِيكَ وَحَنَانِيكَ وَدَوَالِيكَ وَحَدَانِيكَ». وَهِيَ
مُشْتَاءَةٌ تَنْبِيْهُ يَرَادُ بِهَا التَّكْبِيْرُ، لَا حَقِيْقَةُ التَّشْبِيْهِ.

«وَلَيْتِكَ وَسَعْدِيكَ»: يَسْتَعْمَلَانِ فِي إِجَابَةِ الدَّاعِي، أَي: «إِجَابَةٌ بَعْدَ إِجَابَةٍ وَإِسْعَادٌ بَعْدَ
إِسْعَادٍ» أَي كَلِمَا دَعَوْتَنِي أَجَبْتِكَ وَأَسْعَدْتِكَ، وَلَا يَسْتَعْمَلُ «سَعْدِيكَ» إِلَّا تَابِعًا لِتَلْبِيْكَ. وَيَجُوزُ أَنْ
يَسْتَعْمَلَ لَيْتِكَ وَحَدَهُ. وَ«حَنَانِيكَ»: مَعْنَاهُ تَحَنُّنًا بَعْدَ تَحَنُّنٍ.

وَمَعْنَى قَوْلِهِمْ: «سُبْحَانَ اللَّهِ وَحَنَانِيهِ»: أَسْبِيحُهُ وَأَسْتَرْحِمُهُ. وَ«دَوَالِيكَ» مَعْنَاهُ مَدَاوِلَةٌ بَعْدَ

(١) أَي أَفْعَلُهُ وَأَكْرَمْتُكَ بِذَلِكَ وَأَسْرَكَ، فَالْمَصْدَرُ نَائِبٌ عَنِ الْفِعْلِ وَمُؤَدِّ مَعْنَاهُ.

(٢) أَي لَا أَفْعَلُهُ، وَلَا أَكَادُ أَفْعَلُهُ كَيْدًا، وَلَا أَهْمُ بِهِ هَمًّا، فَالْكَيْدُ: مَصْدَرٌ «كَادُ يَكَادُ» مِنْ أَعْمَالِ الْمَقَارِبَةِ، وَلَيْسَ
مِنَ الْكَيْدِ، الَّذِي هُوَ الْمَكْرُ، وَالْهَمُّ: الْعَزْمُ، وَمِنْهُ الْهَمَّةُ بِمَعْنَى الْعَزِيْمَةِ، وَلَيْسَ مِنَ الْهَمِّ بِمَعْنَى الْحَزْنِ،
وَهَذَا الْكَلَامُ تَأْكِيْدٌ لِنَفْيِ أَنْ يَفْعَلَ.

(٣) أَي: أَنِّي أَفْعَلُهُ وَأَرْغَمُكَ بِفِعْلِهِ رَغَمًا وَاهِيْنَةً إِهَانَةً، وَأَصْلُ مَعْنَى الرِّغْمِ: لَصُوقُ الْأَنْفِ بِالرِّغَامِ - وَهُوَ
الْتِرَابُ - وَهُوَ كِتَابَةٌ عَنِ الذَّلِّ.

مداولة. و«حذاريك»: معناه حذراً بعد حذر).

٦ - المصدرُ الواقعُ تفصيلاً لمُجْمَلٍ قبله، وتبييناً لعاقبته ونتيجته كقوله تعالى: ﴿فَتَذَرُوا الزَّانَانَ
فَإِنَّمَا نَتَأَبَّذُ وَإِنَّمَا إِنَّمَا﴾ [محمد: ٤] وكقول الشاعر:

لأَجْهَدَنَّ، فإِذَا دَرَّةٌ مَفْسَدَةٌ تُخْشَى، وَإِنَّمَا بُلُوعُ السُّؤْلِ وَالْأَمَلِ

٧ - المصدرُ المؤكِّدُ لمضمونِ الجملة قبله. سواء أجيء به لمجرد التأكيد (أي: لا لدفع احتمال المجاز، بسبب أن الكلام لا يحتمل غير الحقيقة) نحو: «لك عليّ الوفاء بالعهد حقاً»، أم للتأكيد الدافع لإرادة المجاز، نحو: «هو أخي حقاً».

فإن قولك: «هو أخي» يحتمل أنك أردت الأخوة المجازية، وقولك: «حقاً» رفع هذا الاحتمال.

ومن المصدر المؤكِّد لمضمونِ الجملة قولهم: «لا أفعله بتأً وبتأتاً وبتةً وبتةً».

(ويجوز في همزة «البتة» القطع والوصل، والثاني هو القياس؛ لأنها همزة وصل، واشتقاق ذلك من البت، وهو القطع المستأصل، لأن من يقول ذلك يقطع بعدم الفعل، ويُستعمل من كل أمر يمضي لا رجعة فيه ولا التواء).

فكل ما تقدّم من هذه المصادر، النابتة عن أفعالها، يجب فيه حذف العامل كما رأيت. ولا يجوز ذكره. لأنها إنما جيء بها لتكون بدلاً من أفعالها.

واعلم أن ليس المصدرُ، الذي يُؤتى به بدلاً من التلفظ بفعله، من المصادرِ المؤكِّدة (كما زعم جمهورٌ من النحاة)، وإنما هو ضرب آخر من المصادرِ، كما علمت، ولو كان مؤكداً لم يُجز حذف عامله، لأنه إنما أتى به ليؤكد عامله ويُقويه، فحذف العامل بعد ذلك يُنافي ما جيء بالمصدر لأجله. ولو كان مؤكداً لجاز ذكر العامل معه، ولم يقل بذلك أحدٌ منهم، مع إجماعهم على أنه يجوز ذكر العاملِ ومصدره المؤكِّد له معاً. نحو: «يَتَأَبَّذُ الْيَوْمَ أَمْتُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا» [الأحزاب: ٥٦].

٣ - المفعول له

المفعولُ له (ويُسمى المفعولُ لأجله، والمفعولُ من أجله): هو مصدرٌ قلبيٌّ يُذكرُ علّةً لحدوثِ شاركةٍ في الزمانِ والفاعلِ، نحو: «رغبة» من قولك «اغتربتُ رغبةً في العلم».

(فالرغبة مصدر قلبي، بين العلة التي من أجلها اغتربت، فإن سبب الاغتراب هو الرغبة في العلم، وقد شارك الحدثُ (وهو: اغتربت) المصدرَ (وهو: رغبة) في الزمان والفاعل. فإن زمانهما واحد وهو الماضي، وفاعلها واحد وهو المتكلم).

والمراد بالمصدر القلبي: ما كان مصدرًا لفعل من الأفعال التي منشؤها الحواس الباطنة: كالتعظيم والإجلال والتحقير والخشية والخوف والجرأة والرغبة والرهبة والحياء والوقاحة والشفقة والعلم والجهل ونحوها.

ويقابل أفعال الجوارح (أي الحواس الظاهرة وما يتصل بها) كالقراءة والكتابة والقعود والقيام والوقوف والجلوس والمشي والنوم واليقظة، ونحوها).

وفي هذا المبحث مبحثان:

١ - شروطُ نُصِبِ للمفعول لأجله

عرفت، ممّا عرّفنا به المفعول لأجله، أنه يُشترطُ فيه خمسةُ شروط. فإنْ فُقِدَ شرطٌ منها لم يُجزِ نصبُهُ. فليسَ كلُّ ما يُذكرُ بياناً لسببِ حدوثِ الفعلِ يُنصبُ على أنه مفعولٌ له. وهاكُ تفصيلُ شروطِ نصبه:

١ - أن يكونَ مصدرًا.

(فإن كان غير مصدر لم يجوز نصبه كقوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ وَصَمَهَا لِلْأَنْثَرِ﴾ [الرحمن: ١٠].

٢ - أن يكون المصدر قليلاً.

(أي: من أفعال النفس الباطنة، فإن كان المصدر غير قلبي لم يجوز نصبه، نحو: «جئت للقراءة»).

٣ - أن يكون المصدرُ القلبيُّ مُتحدًّا معَ الفعلِ في الزمان، وفي الفاعل.

(أي: يجب أن يكون زمان الفعل وزمان المصدر واحداً، وفاعلها واحداً. فإن اختلفا زماناً أو فعلاً لم يجوز نصب المصدر.

فالأول نحو: «سافرت للعلم». فإن زمان السفر ماضٍ وزمان العلم مستقبل.

والثاني نحو: «أحببتك لتعظيمك العلم». إذ أن فاعل المحبة هو المتكلم وفاعل التعظيم هو المخاطب.

ومعنى اتحادهما في الزمان أن يقع الفعل في بعض زمان المصدر: كجئت حباً للعلم، أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر: كأمسكته خوفاً من فراره. أو بالعكس، كادبته إصلاحاً له).

٥ - أن يكون هذا المصدرُ القلبيُّ المُتحدُّ معَ الفعلِ في الزمان والفاعل، عِلَّةً لحصولِ الفعلِ، بحيثُ يَصِحُّ أن يَقَعَ جواباً لقولك: «لِمَ فعلت؟».

فإن قلت: «جئت رغبة في العلم»، فقولك: «رغبة في العلم» بمنزلة جواب لقول قائل: «لم جئت؟».

فإن لم يذكر بياناً لسبب حدوث الفعل، لم يكن مفعولاً لأجله، بل يكون كما يطلبه العامل الذي يتعلق به. فيكون مفعولاً مطلقاً في نحو: «عظمت العلماء تعظيماً»، ومفعولاً به في نحو: «علمت الجين معرفة»، ومبتدأ في نحو: «البخل داء»، وخبراً في نحو: «أدوى الأدوية الجهل»، ومجروراً في نحو: «أي داء أدوى من البخل»، وهلم جرأً.

ومثال ما اجتمعت فيه الشروط قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ حَتَّىٰ إِذَا مَلَاقُوا^(١) مَن رَزَقْتَهُمْ وَإِنَّا لَكُرْهُ

فإن فُقدَ شرطٌ من هذه الشروط، وجب جرُّ المصدرِ بحرفِ جرٍ يفيدُ التعليل^(٢)، كاللامِ ومن وفي، فاللامُ نحو: «جئت للكتابة»، ومن، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مَن رَزَقْتَهُمْ مِن رِزْقِكُمْ وَلِنَفْسِكُمْ^(٣)﴾، وفي، كحديث: «دخلت امرأة النار في هرةً حبستها، لا هي أطعمتها، ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض»^(٤).

٢ - احكام المفعول له

للمفعول من أجله ثلاثة أحكام:

١ - يُنصبُ، إذا استوفى شروطَ نصبه، على أنه مفعولٌ لأجله صريحٌ. وإن دُكرَ للتعليل، ولم يستوفِ الشروطَ، جُرَّ بحرفِ الجرِّ المُفيدِ للتعليل، كما تقدّم، واعتبرَ أنه في محلِّ نصبٍ على أنه مفعولٌ لأجله غيرُ صريحٍ، وقد اجتمع المنصوبان، الصريحُ وغيرُ الصريحِ، في قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْنَعًا فِيءَ آذَانِهِمْ مِّنَ الْغَوِيِّ حَدَرٌ أَلْمُوتِي﴾ [البقرة: ١٩]، وفي قول الشاعر:

(١) الإملاق: الفقر.

(٢) هذا إن كان المصدر قد ذكر بياناً لسبب حصول الفعل، فإن لم يرد به التعليل، كان كما كان يطلبه العامل الذي في الجملة، كما سبق.

(٣) هذه الآية في سورة الأنعام (عدد ١٥١)، والآية التي قبلها في سورة الإسراء (عدد ٣١)، والفرق بين الآيتين: أن الأولى تنهاهم عن قتل أولادهم خوف فقر ربما يكون، والأخرى تنهاهم عن قتلهم لفقر واقع بالفعل، ولذلك قدم رزق أولادهم على رزقهم في الآية الأولى، ليبين لهم أنه قد ضمن رزقهم فلا يقتلوهم خشية الفقر، وقدم في الآية الثانية رزقهم على رزق أولادهم، لأن الفقر واقع بالأبياء فعلاً، فهون الأمر عليهم بأن يرزقهم ويدفع عنهم الفقر، فلا يتخذوا الفقر الحاضر ذريعةً للفنك بأولادهم.

(٤) خشاش الأرض: هوامها حشراتنا، وذكر ابن الناظم الحديث في شرح الفيتية بلفظ: «دخلت امرأة النار في هرة ربطتها، فلم تطعمها، ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض، حتى ماتت»، وهذا الحديث أحد الأحاديث التي وردت في وجوب الرفق بالحيوان.

يُغْضِي حَيَاءً، وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ فَلَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ (فقوله تعالى: ﴿مَنْ أَلْفَيْتَ﴾ في موضع نصب على أنه مفعول لأجله غير صريح. وقوله: ﴿حَدَّرَ﴾ مفعول لأجله صريح. وقول الشاعر: «حياء» مفعول لأجله صريح. وقوله: «من مهابته» في محل نصب على أنه مفعول له غير صريح. ونائب فاعل «يغضي» ضمير مستتر يعود على مصدره المقدّر. والتقدير: «يغضي الإغضاء». ولا يجوز أن يكون «من مهابته» في موضع نائب الفاعل، لأن المفعول له لا يُقام مقامَ الفاعل، لثلاث ترويض دلالة على العلة. وقد عرفت في مبحث نائب الفاعل (في الجزء الثاني) أن المجرور بحرف الجر لا يتوب عن الفاعل؛ إن جرّ بحرف جر يفيد التعليل).

٢ - يجوزُ تقديمُ المفعول لأجله على عامله، سواءً أنصبَ أم جرّ بحرف الجرّ، نحو: «رغبةً في العلم أتيتُ» و«التجارة سافرتُ».

٣ - لا يجبُ نصبُ المصدر المُستوفى شروط نصبه، بل يجوزُ نصبُه وجرُّه، وهو في ذلك على ثلاثِ صور:

١ - أن يتجرّد من «أل» والإضافة، فالأكثرُ نصبُه، نحو: «وقفتُ الناسُ احتراماً للعالم». وقد يُجرّ على قَلْبَةٍ، كقوله:

مَنْ أَمَكَّمْ، لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ، جِيرُ وَمَنْ تَكُونُوا ناصِرِيهِ يَنْتَصِرُ
٢ - أن يقترن بأل، فالأكثرُ جرُّه بحرفِ الجرّ، نحو: «سافرتُ للرغبة في العلم»، وقد يُنصبُ على قَلْبَةٍ، كقوله:

لا أقمُدُ الجُبْنَ، عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ: تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ
٣ - أن يُضاف، فالأمرانِ سواء، نصبُه وجرُّه بحرفِ الجرّ، تقول: «تركْتُ المنكرَ خشيةً الله، أو لخشية الله، أو من خشية الله». ومن النصبِ قوله تعالى: ﴿يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ آتِيَةً مَرَكَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، وقول الشاعر:

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ إِذْ حَارَهُ وَأَغْرِضُ عَنْ شَيْمِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا
ومن الجرّ قوله سبحانه: ﴿وَلَدًا مِثْلًا لِمَا يَهَيِّطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٤].

٤ - المفعول فيه وهو المُسَمَّى ظَرْفًا

المفعول فيه (ويسمى ظرفاً): هو اسمٌ ينتصبُ على تقدير «في»، يُذكرُ لبيانِ زمانِ الفعلِ أو مكانه.

(أما إذا لم يكن على تقدير «في» فلا يكون ظرفاً، بل يكون كسائر الأسماء، على حسب ما يطلبه العامل. فيكون مبتدأً وخبراً، نحو: «يومنا يومٌ سعيد»، وفاعلاً، نحو: «جاء يومُ الجمعة».

ومفعولاً به، نحو: «لا تُضَعِّجْ أَيَّامَ شَبَابِكَ». ويكون غير ذلك، وسيأتي بيانه.

والظرف، في الأصل، ما كان وعاءً لشيء. وتسمى الأواني ظروفاً، لأنها أوعية لما يجعل فيها. وسميت الأزمنة والأمكنة «ظروفاً»، لأنَّ الأفعال تحصل فيها، فصارت كالأوعية لها).

وهو قسمان: ظرفُ زمانٍ، وظرفُ مكانٍ.

فظرفُ الزمان: ما يُدُلُّ على وقتٍ وقع فيه الحدثُ نحو: «سافرتُ ليلاً».

وظرفُ المكان: ما يدلُّ على مكانٍ وقع فيه الحدثُ، نحو: «وقفتُ تحتَ عَلَمِ العلم».

والظرفُ، سواءً أكانَ زمانياً أم مكانياً، إما مُبْهَمٌ أو محدودٌ (ويقال للمحدود: المُوقَّتُ والمختصُّ أيضاً)، وإما مُتصرفٌ أو غيرُ مُتصرفٍ.

وفي هذا الباب ثمانيةٌ مباحث:

١ - الظرفُ المُبْهَمُ والظرفُ المحدودُ

المُبْهَمُ من ظروفِ الزمان: ما دلَّ على قَدْرِ من الزمان غير مُعَيَّن، نحو: «أبدي وأمدي وحيني ووقتٍ وزمانٍ».

والمحدودُ منها (أو المُوقَّتُ أو المختصُّ): ما دلَّ على وقتٍ مُقدَّرٍ مُعَيَّنٍ محدودٍ، نحو: «ساعةٌ ويومٌ وليلةٌ وأسبوعٌ وشهرٌ وستةٌ وعامٌ».

ومنه أسماءُ الشهور، والفصول، وأيامُ الأسبوع، وما أُضيفت من الظروف المُبْهَمَةِ إلى ما يزيلُ إبهامَهُ وشيوعَهُ: كزمانِ الربيعِ ووقتِ الصيف.

والمُبْهَمُ من ظروفِ المكان: ما دلَّ على مكانٍ غير مُعَيَّنٍ (أي: ليس له صورةٌ تُدرِكُ بالحسِّ الظاهر، ولا حُدودٌ لصورته) كالجَهاَتِ السَّتِّ، وهي: «أمامٌ» (ومثلها قُدَّامٌ) ووراءٌ (ومثلها خَلْفٌ) ويمينٌ، ويسارٌ (ومثلها شمال) وفوقٌ وتحتٌ، وكأسماءِ المقاديرِ المكانية: كميلٍ وفرسخٍ وبريدٍ وقُصْبَةٍ وكيلومترٍ، ونحوها، وكجانِبٍ ومكانٍ وناحيةٍ، ونحوها.

ومن المُبْهَمِ ما يكونُ مُبْهَمَ المكانِ والمسافةِ معاً: كالجَهاَتِ السَّتِّ، وجانبٍ وجهٍ وناحيةٍ، ومنه ما يكونُ مُبْهَمَ المكانِ مُعَيَّنَ المسافةِ: كأسماءِ المقاديرِ، فهي شبيهةٌ بالمُبْهَمِ من جهةٍ أنها ليست أشياءً مُعَيَّنَةً في الواقع، ومحدودةٌ من حيثٍ إنها مُعَيَّنَةٌ المقدار.

(فمكان الجَهاَتِ السَّتِّ غير معين لعدم لزومها بقعة بخصوصها، لأنها أمور اعتبارية أي: باعتبار الكائن في المكان، فقد يكون خلفك أماماً لغيرك، وقد تتحول فيعكس الأمر، وهكذا مقدارها أي مسافتها ليس له أمد معلوم. فخلفك مثلاً اسم لما وراء ظهرك إلى ما لا نهاية. أما أسماء المقادير فهي، وإن كانت معلومة المسافة والمقدار. لا تلزم بقعة بعينها، فإبهامها من جهة أنها لا تختص بمكان معين).

والمختص منها (أو المحدود): ما دلَّ على مكانٍ معيَّن، أي: له صورة محدودة، محصورة: كدارٍ ومدرسةٍ ومكتبٍ ومسجدٍ وبلدٍ. ومنه أسماء البلادِ والقُرَى والجبال والأنهار والبحار.

٢ - الظَرْفُ الْمُتَّصِفُ وَالظَرْفُ غَيْرُ الْمُتَّصِفِ

الظَرْفُ المتصرف: ما يُستعملُ ظرفاً وغيرَ ظرفٍ. فهو يُفارقُ الظرفيةَ إلى حالةٍ لا تُشبهها: كأن يُستعملُ مبتدأً أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً به، أو نحو ذلك، نحو: «شهرٍ ويومٍ وسنةٍ وليلٍ»، ونحوها.

فمثالها ظرفاً: «سرتُ يوماً أو شهراً أو سنةً أو ليلاً». ومثالها غيرَ ظرفٍ: «السنةُ اثنا عشرَ شهراً. والشهرُ ثلاثون يوماً والليلُ طويلٌ. وسرتني يومٌ قدوميك. وانتظرتُ ساعةً لقائك. ويومُ الجمعة يومٌ مباركٌ».

والظرفُ غيرُ المتصرف نوعان:

النوعُ الأول: ما يُلزَمُ النصبَ على الظرفيةِ أبداً، فلا يُستعملُ إلا ظرفاً منصوباً، نحو: «قطَّ وعوضٌ وبيننا وبينما وإذا وأيانٍ وأتى وإذا صباحٍ وذاتٌ ليليةً». ومنه ما رُكِبَ من الظروف: «كصباحٍ مساءً وليلٌ ليلٌ».

النوع الثاني: ما يُلزَمُ النصبَ على الظرفيةِ أو الجزرِ بمن أو إلى أو حتى أو مُذ أو مُنذ، نحو: «قبلَ وبعدَ وفوقَ وتحتَ ولدى ولَدُنْ وعندَ ومنى وأينَ وهنا وثمَّ وحيثَ والآن».

(و«تجرٌ» قبلَ وبعدَ» بمن، من حروف الجر. و«تجرٌ» فوقَ وتحتَ» بمن وإلى. وتجرٌ» لدى ولدنَ وعندَ» بمن. وتجرٌ» منى» بالي وحتى. وتجرٌ» أينَ وهنا وثمَّ وحيثَ» بمن وإلى. وقد تجرٌ» حيثَ» بني أيضاً. وتجرٌ» الآنَ» بمن وإلى ومذ ومنذ. وسيأتي شرح ذلك).

٣ - نَصْبُ الظَرْفِ

يُنصبُ الظرفُ الزماني مُطلقاً، سواءً أكانَ مُبهماً أم محدوداً، أي: (مختصاً)، نحو: «سرتُ حيناً، وسافرتُ ليلَةً»، على شرط أن يتضمن معنى (في).

(فإن لم يتضمن معناها، نحو: «جاءَ يومُ الخميسِ. ويومُ الجمعةِ يومٌ مباركٌ. واحترم ليلَةَ القدرِ»، وجب أن تكون على حسب العوامل).

ولا يُنصبُ من ظروف المكان إلا شيان:

١ - ما كان منها مُبهماً، أو شبههُ، مُتضمناً معنى (في)، فالأول نحو: «وقفتُ أمامَ الجنيرِ»، والثاني نحو: «سرتُ فرسخاً».

(فإن لم يتضمن معناها نحو: «العيل ثلث الفرسخ . والكيلومترُ ألف متر». وجب أن يكون على حسب العوامل).

٢ - ما كان منها مُشْتَقًّا، سواءً أكان مُبْهِمًا أم محدوداً، على شرط أن يُنْصَبَ بِفِعْلِهِ المُشْتَقُّ منه، نحو: «جلسْتُ مجلسَ أهل الفضل، وذهبتُ مذهبَ ذوي العقل».

فإن كان من غير ما اشتقُّ منه عاملُهُ وجبَ جَرُّهُ نحو: «أقمتُ في مجلسك . وسرتُ في مذهبك».

وأما قولهم: «هو مني مَقْعَدُ القابِلَةِ، وفلانٌ مَزْجَرُ الكَلْبِ، وهذا الأمرُ مَنَاطُ الثَّرِيَاءِ»، فسماعي لا يقاس عليه.

(والتقدير: «مستقرُّ مقعد القابله، ومزجرُ الكلب، ومناط الثريا»، فمقعد ومزجر ومناط منصوبات بمستقر، وهن غير مشتقات منه، فكان نصبهن بعامل من غير مادة اشتقاقهن شاذًا).

وما كان من ظروف المكان محدوداً، غير مُشْتَقٍّ، لم يجز نصبه، بل يجب جَرُّهُ بِنْيِ، نحو: «جلسْتُ في الدارِ، وأقمتُ في البلدِ، وصلَّيتُ في المسجدِ»، إلّا إذا وقعَ بعدَ «دخلَ وَنَزَلَ وسكَنَ» أو ما يُشْتَقُّ منها، فيجوزُ نصبه، نحو: «دخلتُ المدينةَ . ونزلتُ البلدَ . وسكنتُ الشامَ».

(وبعد النحاة ينصب مثل هذا على الظرفية، والمحققون ينصبونه على التوسع في الكلام، بإسقاط الخافض، لا على الظرفية، فهو منتصب انتصاب المفعول به على السعة، بإجراء الفعل اللازم مُجرى المتعدي، وذلك لأن ما يجوزُ نصبه من الظروف غير المشتقة ينصب بكل فعل، ومثل هذا لا ينصب إلا بعوامل خاصة، فلا يقال: «نمت الدار، ولا صليت المسجد، ولا أقمت البلد» كما يقال: «نمت عندك، وصليت أمام المنبر، وأقمتُ يمينَ الصفا»).

٤ - ناصب الظرف (أي العامل فيه)

ناصرِبُ الظَّرْفِ (أي العاملُ فيه النَّصْبِ): هو الحَدِيثُ الواقِعُ فيه من فِعْلٍ أو شِبْهِهِ، وهو إمَّا ظاهرٌ، نحو: «جلسْتُ أمامَ المِنْبَرِ، وضممتُ يومَ الخميسِ، وأنا واقفٌ لديك، وخالدٌ مسافرٌ يومَ السبت».

وإمَّا مُقَدَّرٌ جوازاً، نحو: «فرسخين»، جواباً لمن قال لك: «كم سرت؟»، ونحو: «ساعتين»، لمن قال لك: «كم مشيت؟».

وإمَّا مُقَدَّرٌ وجوباً، نحو: «أنا عندك». والتقدير: «أنا كائنٌ عندك».

٥ - مُتَعَلِّقُ الظَّرْفِ

كلُّ ما نُصِبَ من الظروفِ يحتاجُ إلى ما يتعلَّقُ به، من فِعْلٍ أو شِبْهِهِ، كما يحتاجُ حرفُ الجرِّ إلى ذلك. ومُتَعَلِّقُهُ إمَّا مذكورٌ، نحو: «غبتُ شهراً». وجلسْتُ تحت الشجرة».

وإِذَا مَحذُوفٌ جَوَازاً أَوْ وَجُوباً.

فِيحَذُفُ جَوَازاً، إِنْ كَانَ كَوْنًا خَاصًّا، وَدَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ، نَحْوُ: «عِنْدَ الْعُلَمَاءِ»، فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ: «أَيْنَ أَجَلُكُمْ؟».

وَيُحَذُفُ وَجُوباً فِي ثَلَاثِ مَسَائِلَ:

١ - أَنْ يَكُونَ كَوْنًا عَامًّا يَصْلُحُ؛ لِأَن يُرَادَ بِهِ كُلُّ حَدِيثٍ: كَمَوْجُودٍ وَكَائِنٍ وَحَاصِلٍ. وَيَكُونُ الْمُتَعَلِّقُ الْمُقَدَّرُ إِذَا خَيْرًا، نَحْوُ: «الْمَعْصُورُ فَوْقَ الْفَصِينِ، وَالْجَنَّةُ تَحْتَ أَقْدَامِ الْأَمَهَاتِ».

وَإِذَا صَفَةً، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عِنْدَ الْمَدْرَسَةِ».

وَإِذَا حَالًا، نَحْوُ: «رَأَيْتُ الْهَلَالَ بَيْنَ السَّحَابِ».

وَإِذَا صِلَةً لِلْمَوْصُولِ، نَحْوُ: «حَضَرَ مَنْ عِنْدَهُ الْخَيْرُ الْيَقِينُ»، غَيْرَ أَنْ مُتَعَلِّقُ الصِّلَةِ يَجِبُ أَنْ يُقَدَّرَ فِعْلًا، كَحُضَرَ وَيَحْصُلُ، وَكَانَ وَيَكُونُ، وَوَجِدَ وَيُوجَدُ، لَوْجُوبِ كَوْنِهَا جَمَلَةً.

٢ - أَنْ يَكُونَ الظَّرْفُ مَنْصُوبًا عَلَى الْاِسْتِغْثَالِ، بِأَن يَشْتَغِلَ عَنْهُ الْعَامِلُ الْمُتَأَخَّرُ بِالْعَمَلِ فِي ضَمِيرِهِ، نَحْوُ: «يَوْمَ الْخَمِيسِ ضُمَّتْ فِيهِ، وَوَقْتُ الْفَجْرِ سَافَرْتُ فِيهِ».

(فِيَوْمٍ وَوَقْتُ: مَنْصُوبَانِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ؛ لِاسْتِغْثَالِ الْفِعْلِ الْمَذْكُورِ عَنِ الْعَمَلِ فِيهِمَا بِالْعَمَلِ فِي ضَمِيرِهِمَا، وَالْفِعْلُ الْمَحذُوفُ مُقَدَّرٌ مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ الْمَذْكُورِ غَيْرَ أَنَّهُ يَجُوزُ التَّصْرِيحُ بِهِ، كَمَا عَلِمْتَ فِي بَابِ الْاِسْتِغْثَالِ).

٣ - أَنْ يَكُونَ الْمُتَعَلِّقُ مَسْمُوعًا بِالْحَذْفِ، فَلَا يَجُوزُ ذِكْرُهُ، كَقَوْلِهِمْ: «حِينَئِذٍ الْآنَ»، أَيْ: «كَانَ ذَلِكَ حِينَئِذٍ، فَاسْمِعِ الْآنَ».

(فَحِينَئِذٍ وَالْآنَ: مَنْصُوبٌ كُلُّهُمَا بِفِعْلِ مَحذُوفٍ وَجُوبًا؛ لِأَنَّهُ سُمِعَ هَكَذَا مَحذُوفًا، وَهَذَا كَلَامٌ يُقَالُ لِمَنْ ذَكَرَ أَمْرًا قَدْ تَقَادَمَ زَمَانُهُ لِيَنْصَرَفَ عَنْهُ إِلَى مَا يَبْعَثُهُ الْآنَ).

٦ - نَائِبُ الظَّرْفِ

يَنْبُؤُ عَنِ الظَّرْفِ - فَيَنْصَبُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ فِيهِ - أَحَدُ سِتَّةِ أَشْيَاءَ:

١ - الْمُضَافُ إِلَى الظَّرْفِ، مِمَّا دَلَّ عَلَى كُلِّيَّةٍ أَوْ بَعْضِيَّةٍ، نَحْوُ: «مَشَيْتُ كُلَّ النَّهَارِ، أَوْ كُلَّ الْفَرَسِخِ، أَوْ جَمِيعَهُمَا أَوْ عَامَّتَهُمَا، أَوْ بَعْضَهُمَا، أَوْ نَصْفَهُمَا، أَوْ رُبْعَهُمَا».

٢ - صِفَتُهُ، نَحْوُ: «وَقَفْتُ طَوِيلًا مِنَ الْوَقْتِ»^(١) وَجَلَسْتُ شَرْقِيَّ الدَّارِ»^(٢).

(١) أي: وقفت زماناً طويلاً منه.

(٢) أي: جلست مكاناً شرقياً منها.

- ٣ - اسمُ الإِشَارَةِ، نحو: «مَشَيْتُ هَذَا الْيَوْمَ مَشِيًّا مُتَعَبًا»، وانتبذت تلكَ النَّاحِيَةَ.
- ٤ - العَدَدُ المُمَيِّزُ بِالظَّرْفِ، أو المضافُ إليه، نحو: «سافرتُ ثلاثينَ يوماً». وسرتُ أربعينَ فرسخًا. ولزمتُ الدارَ سِتَّةَ أَيامٍ، وسرت ثلاثةَ فراسخٍ».
- ٥ - المصدِرُ المتضمَّنُ معنى الظَّرْفِ، وذلك بأن يكون الظرف مضافاً إلى مصدر، فَيُحَدَفُ الظَّرْفُ المضاف، ويقوم المصدِرُ (وهو المضاف إليه) مَقَامَهُ، نحو: «سافرتُ وَقَتَ طُلُوعِ الشَّمْسِ». وأكثرُ ما يُفَعَّلُ ذلكُ بظروفِ الزمان، بشرط أن تُعَيَّنَ وقتاً أو مقداراً، فما يُعَيَّنَ وقتاً مثل: «قَدِمْتُ قَدومَ الرُّكْبِ»، وكان ذلك خُفُوقَ النَّجْمِ. وجنتك صلاةَ العَصْرِ»، وما يُعَيَّنُ مقداراً مثل: «انتظرتُكَ كِتَابَةَ صَفْحَتَيْنِ، أو قِرَاءَةَ ثَلَاثِ صَفْحَاتٍ، ونمتُ ذهابك إلى دارِكِ وَرُجُوعَكَ منها، وَنَزَلَ المَطَرُ رَكَعَتَيْنِ مِنَ الصَّلَاةِ، وأقمت في البلدِ راحةَ المَسافِرِ».
- وقد يكون ذلك في ظروف المكان، نحو: «جَلَسْتُ قَرِيبَكَ»، وذهبتُ نحوَ المَسجِدِ».
- ٦ - الفِئَاظُ مَسْمُوعَةٌ تَوَسَّعُوا فِيهَا، فنصبوها نصبَ ظروفِ الزمانِ، على تضمينها معنى (في)، نحو: «أحقاً أنكَ ذاهبٌ؟»، والأصل «أني حقٌّ؟». وقد نُطِقَ بفي في قوله:
- أني الحَقُّ أني مُغْرَمٌ بِكَ هَائِمٌ وَأَنْتِ لَآ خَلَّ مَواكِ وَلاَ عَمُرُ
ونحو: «غَيرَ شُكِّ أني على حَقِّي. وَجَهْدِ رأيي أنكَ مَصبِيبٌ. وَطَلَّتْ مِني أنكَ قادمٌ».

فائدة

- اعلم أنَّ ضميرَ الظَّرْفِ لا ينصبُ على الظرفية، بل يجبُ جرُّهُ بفي نحو «يومَ الخَميسِ صُمْتُ فيه»، ولا يُقالُ: «صُمْتُه»، إلَّا إذا لم تضمَّنه معنى (في)، فلك أن تنصبه بإسقاط الجارِّ على أنه مفعول به تَوْسَعًا، نحو: «إذا جاءَ يومُ الخَميسِ صُمْتُه»، ومنه قول الشاعر: «ويومِ شَهِدناه سَليماً وعامراً».
- (فقد جعل الضمير في «شَهِدناه» مفعولاً به على التوسع بإسقاط حرف الجر. والأصل «ويومِ شَهِدنا فيه عامراً وسليماً».)

٧ - الظَّرْفُ المُعْرَبُ والظَّرْفُ المَبْنِيُّ

- الظروفُ كلها مُعْرَبَةٌ مُتَغَيِّرَةٌ الأخرى، إلَّا ألفاظاً محصورةً، منها ما هو للزمان، ومنها ما هو للمكان، ومنها ما يُستعملُ لهما.
- فالظروفُ المَبْنِيَّةُ المَخْتَصَّةُ بالزمانِ: إذا ومتى وأيانَ وإذ وأمسٍ والآنَ ومُدَّ ومُنَدُّ وَقَطَّ وَعَوَّضُ

(١) حقاً: منصوب على الظرفية، والظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، والمصدر المؤول بأن: مبتدأ مؤخر، وهكذا ما سيأتي من الأمثلة، ومن العلماء من ينصب هذا وما بعده على نزع الخافض لا على الظرفية.

وَبَيْنَا وَبَيْنَمَا وَرَبِّتْ وَرَبِّتْنَا وَكَيْفَ وَكَيْفَمَا^(١) وَلَمَّا.

ومنها ما رُكِبَ من ظروف الزمان، نحو: «أُرْنَا صَبَاحَ مَسَاءٍ، وَلَيْلَ لَيْلٍ، وَنَهَارَ نَهَارٍ، وَيَوْمَ يَوْمٍ». والمعنى: كلُّ صَبَاحٍ، وَكُلُّ مَسَاءٍ وَكُلُّ نَهَارٍ، وَكُلُّ يَوْمٍ.

والظروفُ المَبْنِيَّةُ المَخْتَصَةُ بِالمَكَانِ هي: «حَيْثُ وَهُنَا وَثَمَّ وَأَيْنَ».

ومنها ما قُطِعَ عَنِ الإِضَافَةِ لِفِعْلًا مِنْ أَسْمَاءِ الجِهَاتِ السَّتِّ.

والظروفُ المَبْنِيَّةُ المُشْرَكَةُ بَيْنَ الزَّمَانِ وَالمَكَانِ هي: «أَتَى وَلَدَى وَلَدُنْ»، ومنها «قَبْلُ وَبَعْدُ»،

فِي بَعْضِ الأَحْوَالِ.

وسَيَأْتِي شَرْحُ ذَلِكَ كَلَّهُ.

٨ - شَرْحُ الظُّرُوفِ المُعَيَّنَةِ وَبَيَانُ أَحْكَامِهَا

١ - قَطُّ: ظَرْفٌ لِلْمَاضِي عَلَى سَبِيلِ الاستِغْرَاقِ، يَسْتَفْرِقُ مَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ، وَاسْتِشْقَاقُهُ مِنَ «قَطَطْتُهُ» - أَي قَطَعْتَهُ - فَمَعْنَى «مَا فَعَلْتُهُ قَطُّ»: مَا فَعَلْتُهُ فِيمَا انْقَطَعَ مِنْ عُمرِي، وَيُؤْتَى بِهِ بَعْدَ النْفِي أَوْ الاستِغْفَامِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى نَفْيِ جَمِيعِ أَجْزَاءِ المَاضِي، أَوْ الاستِغْفَامِ عِنهَا، وَمِنَ الخَطَأِ أَنْ يُقَالَ: «لَا أَفَعَلُهُ قَطُّ»، لِأَنَّ الفِعْلَ هُنَا مُسْتَقْبَلٌ، وَقَطُّ ظَرْفٌ لِلْمَاضِي.

٢ - عَوْضٌ: ظَرْفٌ لِلْمُسْتَقْبَلِ، عَلَى سَبِيلِ الاستِغْرَاقِ أَيْضاً، يَسْتَفْرِقُ جَمِيعَ مَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ.

والمَشْهُورُ بِنَاؤُهُ عَلَى الضَّمِّ، وَيَجُوزُ فِيهِ البِنَاءُ عَلَى الفَتْحِ وَالكَسْرِ أَيْضاً، فَإِنْ أُضِيفَ فَهُوَ مُعْرَبٌ مَنْصُوبٌ، نَحْوُ: «لَا أَفَعَلُهُ عَوْضَ العَائِضِينَ»^(٢).

وهو مَنْقُولٌ عَنِ العَوْضِ بِمَعْنَى الدَّهْرِ، وَالعَوْضُ فِي الوَصْلِ: مَصْدَرٌ عَاضُهُ مِنَ الشَّيْءِ يَعْوِضُهُ عَوْضاً وَعَوْضاً وَعِيَاضاً، إِذَا أَعْطَاهُ عَوْضاً، أَي خَلْفاً، سُمِّيَ الدَّهْرُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ كَلِمَا مَضَى مِنْهُ جُزْءٌ عَوْضٌ مِنْهُ آخَرٌ، فَلَا يَنْقَطِعُ.

ويُؤْتَى بِعَوْضٍ بَعْدَ التَّنْفِي أَوْ الاستِغْفَامِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى نَفْيِ جَمِيعِ أَجْزَاءِ المُسْتَقْبَلِ، أَوْ الاستِغْفَامِ عَنِ جَمِيعِ أَجْزَائِهِ، فَإِذَا قُلْتُ: «لَا أَفَعَلُهُ عَوْضٌ»، كَانَ المَعْنَى: لَا أَفَعَلُهُ فِي زَمَنِ مِنَ الأَزْمَنِ المُسْتَقْبَلَةِ، وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ لِلزَّمَانِ المَاضِي.

٣ - بَيْنَا وَبَيْنَمَا: ظَرْفَانِ لِلزَّمَانِ المَاضِي، وَأَصْلُهُمَا: «بَيْنَ»، أَشْبَعَتْ فَتْحَةُ النُّونِ، فَكَانَ مِنْهَا «بَيْنَا»، فَالْأَلْفُ زَائِدَةٌ، كَزِيَادَةِ «مَا» فِي «بَيْنَمَا».

(١) مذهب سيبويه ومن وافقه أن «كيف» ظرف للزمان، والمرجح عند الجمهور أنها ليست بظرف، كما ستعلم.

(٢) كما يقال: لا أفعله دهر الدهرين وأبد الأبدین.

وهما تلزمان الجُمْلَى الاسميّة كثيراً، والفعليّة قليلاً، ومن العلماء من يُصِفُهَا إلى الجملة بعدهما، ومنهم من يكفُهُمَا عن الإضافة بسبب ما لحقهما من الزيادة، وهو الأقرب؛ البعد من التكلف.

وأصلُ «بَيْنَ» للمكان: وقد تكون للزمان، نحو: «جِئْتُ بَيْنَ الظُّهْرِ والعَصْرِ» ومنه حديث: «سَاعَةُ الْجُمُعَةِ بَيْنَ خُرُوجِ الْإِمَامِ وانقضاءِ الصَّلَاةِ»، وإذا لحقها الألف أو «ما» الزائدتان، اختصت بالزمان، كما تقدّم.

٤ - إذا: ظرفٌ للمستقبل غالباً، مُتَضَمِّنٌ معنى الشرط غالباً، ويختص بالدخول على الجملي الفعلية، ويكون الفعلُ معه ماضي اللَّفْظِ مُسْتَقْبَلُ المعنى كثيراً، ومضارعاً دون ذلك، وقد اجتمعا في قول الشاعر:

وَالشُّفْسُ رَاغِبَةٌ إِذَا رَغَبَتْهَا وَإِذَا تُرِدُّ إِلَى قَلْبِي تَسْتَمِعُ
وقد يكون للزمان الماضي، كقوله تعالى: «وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ نكاحًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا» للجمعة: [١١].

وقد يتجرّد للظرفية المحض، غير مُتَضَمِّنٍ معنى الشرط، كقوله تعالى: «وَأَلَيْلٌ إِذَا يَتَخَنَ وَالنَّهَارُ إِذَا تَجَلَّى» [الليل: ١، ٢]، وقوله: «وَأَلَيْلٌ إِذَا سَجَى» [الضحى: ٢]، ومنه قول الشاعر:
وَكُدُمانٌ يَزِيدُ الكِاسَ طِيباً سَقَيْتُ إِذَا تَسَوَّرَتِ المُنْجِومُ
٥ - آيَانٌ: ظرفٌ للمستقبل. يكون اسم استفهام، فيطلب به تعيينُ الزَّمانِ المستقبلي خاصة. وأكثر ما يكون في مواضع التَّفخيم، كقوله تعالى: «يُنْتَلِ آيَانُ يَوْمِ الْيَقِينِ» [القيامة: ٦]. ومعناه: أي حين؟ وأصله: «أي آين؟ فَخُفَّتْ»، وصار اللفظان واحداً.

وقد يتضمّن معنى الشرط، فيجزمُ الفعلين، نحو: «أَيَّانَ تَجْتَهِدُ تَجِدُ نَجَاحاً».

٦ - أَيٌّ: بظرف للمكان. يكون اسم شرط بمعنى «أين؟»، نحو: «أَيُّ تَجْلِسُ أَجْلِسُ»، واسم استفهام عن المكان، بمعنى «من أين؟»، كقوله تعالى: «يَسْأَلُ أَيُّ لَبِّ هَذَا؟» [آل ص: ٢٧] أي: «من أين؟» ويكون بمعنى «كيف؟»، كقوله سبحانه: «أَنْ يَمِي. هَذَا اللهُ بِمَدِّ مَوْتِهَا» [البقرة: ٢٥٩] أي: «كيف يحييها؟». ويكون ظرف زمان بمعنى «متى؟»، للاستفهام، نحو: «أَيُّ جِئْتُ؟».

٧ - قَبْلٌ وبعده: ظرفان للزمان، يُنصَبان على الظرفية أو يُجرانِ بمن، نحو: «جِئْتُ قَبْلَ الظُّهْرِ، أو بعده، أو من قبله، أو بعده».

وقد يكونان للمكان نحو: «داري قبل دارك، أو بعدها».

وهما مُغْرَبان بالتصنيف أو مجروران بمن. ويُبينان في بعض الأحوال وذلك إذا قلنا عن

الإضافة لفظاً لا معنى - بحيث يُقَى المضاف إليه في النية والتقدير - كقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَشْرُوبُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ (الروم: ٤١)، أي: «من قَبْلِ الغَلْبَةِ ومن بعدها». لأن قُطِعَا عن الإضافة لفظاً ومعنى لقصد التأكيد - بحيث لا يُنَوَى المضاف إليه ولا يُلاحَظ في الذهن - كانا مُعْرَبِينَ، نحو: «لعلتُ ذلك قَبْلاً» أو بعدها، نَمَتِي زماناً سابقاً أو لاحقاً، ومنه قول الشاعر:

كَسَمَاعٍ لِيهِ الشَّرَابُ، وَكُنْتُ قَبْلاً أَكَادُ أَغْمَسُ بِالسَّمَاءِ الشُّرَاتِ
(وليك توضيح هذا البحث:

إذا أردت قَبْليَّةً أو بعديةً معينتين، عينت ذلك بالإضافة، نحو: «جئت قبل الشمس أو بعدها»، أو بحذف المضاف إليه وبناء «قبل وبعده» على الضم، نحو: «جئتك قَبْلُ أو بعدُ، أو من قَبْلُ أو من بعدُ»، تعني بذلك: قبل شيء معين أو بعده. فالظرف هنا، وإن قُطِعَ عن الإضافة لفظاً، لم يَقْطَعِ عنها معنى، لأنه في نية الإضافة.

وإن أردت قَبْليَّةً أو بعدية غير معينتين، قلت: «جئتك قَبْلاً، أو بعدها، أو من قَبْلٍ أو من بعدٍ»، بقطعهما عن الإضافة لفظاً ومعنى وتوحيهما، قصداً إلى معنى التأكيد والإيهام.

٨ - لَدَى وَكُنْتُ: ظرفان للمكان والزمان، بمعنى: «عند»، مَبْتَيَانِ على السكون.

والمغالبُ في «لَدَى» أن تُجْرَبَ بمن، نحو: «وعَلِمْنَا» من لَدُنَّا علماً، وقد تُنصَبُ محلاً على الظرفية الزمانية، نحو: «سافرتُ لَدُنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ»، أو المكانية، نحو: «جلستُ لَدُنْكَ».

وإذا أُضيفت إلى ياء المتكلم لزمها نونُ الوقاية، نحو: «لَدُنِّي». وقد تترك هذه النونُ، على طَوءٍ، نحو: «لَدُنِّي».

وهي تُضاف إلى المفرد، كما رأيت، وإلى الجملة، نحو: «انتظرتُك من لَدُنْ طلعت الشمسُ إلى أن غَرَبَتْ».

وإن وقعت بعدها «عُدْوَةٌ» نحو: «جئتُك لَدُنْ عُدْوَةٍ»، جاز جرها بالإضافة إلى «لَدُنْ»، وجاز نصبها على التمييز، أو على أنها خبر لكان المقنونة مع اسمها، والتقدير: «لَدُنْ كان الوقتُ عُدْوَةً» وجاز رفعها على أنها فاعلٌ لفعل محذوف، والتقدير: «لَدُنْ كانت عُدْوَةٌ» أي: «وُجِدَتْ»، فكان هنا تامة.

والمغالبُ على «لَدَى» التصبُّ محلاً على الظرفية الزمانية، نحو: «جئتُ لَدَى طُلُوعِ الشَّمْسِ»، أو المكانية، نحو: «جلستُ لَدَيْكَ»، وقد تُجْرَبُ بمن، نحو: «حضرتُ من لَدَى الأستاذ».

ولا تنفَعُ «لَدُنْ» عمدةً في الكلام، فلا يُقَالُ: «لَدُنْهُ عِلْمٌ»، بخلاف «لَدَيْ» فتنفَعُ، نحو: «لو لَدَيْنا مَرَبِدٌ». وكذلك «عند» تنفَعُ عمدةً، نحو: «عندك حُسْنٌ تدبير».

ولا تكون «لَدَى وَكُنْتُ» إلا للمحاضر، فلا يُقال: «لَدَيْ كتابٌ نافعٌ»، إلا إذا كان حاضراً. أما

«عند» فتكون للحاضر والغائب .

ولا تُجْرُ «لَدَى وَلَدُنْ وَعِنْدَ» بحرف جرٍّ غير «من»، فمن الخطأ أن يُقال: «ذهبتُ إلى عنده». وكثيرٌ من الناس يخطئون في ذلك، والصوابُ أن يُقال: «ذهبتُ إليه، أو إلى حضرته».

وإذا اتصل الضميرُ بِلَدَى انقلبت ألفها ياء، نحو: «لَدَيْهِ ولديهم ولدينا».

٩ - متى: ظرفٌ للزمان، مبني على السكون.

وهو يكون اسمَ استفهامٍ منصوباً محلاً على الظرفية، نحو «متى جئت؟»، ومجروراً بإلى أو حتى، نحو: «إلى متى يرتعُ الغاوي في غيِّه؟ وحتَّى متى يبقى الضالُّ في ضلاله؟».

ويكون اسمَ شرط، نحو: «متى تُنقِضَ عملَكَ تبلغَ أملكَ».

ومتى تَضَمَّت «متى» معنى الشرط لَرَمَبِ النَّصَبِ على الظرفية، فلا تُستعمل مجرورةً.

١٠ - أين: ظرفٌ للمكان، مبنيٌّ على الفتح.

وهو يكون اسمَ استفهامٍ، منصوباً على الظرفية، فيُسال به عن المكان الذي حلَّ فيه الشيءُ، نحو: «أين خالدٌ؟ وأين كنتَ؟»، ومجروراً بمن، فيُسال به عن مكانِ بُرُوزِ الشيءِ، نحو: «من أين جئتَ؟»، ومجروراً بإلى، فيُسال به عن مكانِ انتهاءِ الشيءِ، نحو: «إلى أين تذهبُ؟».

ويكون اسمَ شرط، وحينئذٍ يلزمُ النَّصَبُ على الظرفية، نحو: «أينَ تَجلسُ اجلسُ» وكثيراً ما تلحقه «ما» الزائدة للتوكيد، نحو: «أَيْنَمَا تَكُونُوا يَذَرِكُمْ أَلَمُوتٌ» [النساء: ٧٨].

١١ - هنا وَهْمٌ: اسماً إشارةً للمكان، فهنا: يُشار به إلى المكان القريب، وَهْمٌ: يُشار به إلى البعيد، والأول مبني على السكون.

والآخر مبني على الفتح.

وقد تلحقه التاء لتأنيث الكلمة، نحو: «نُتْمَةٌ». وموضعها النَّصَبُ على الظرفية، وقد يُجران بمن وإلى.

١٢ - حيثُ: ظرفٌ للمكان، مبنيٌّ على الضمِّ، نحو: «اجلس حيثُ يجلسُ أهلُ الفضلِ»، ومنهم من يقول، «حَوْتٌ».

وهي ملازمةٌ للإضافة إلى الجملة، والأكثرُ إضافتها إلى الجملة الفعلية، كما مُثِّلَ.

ومن إضافتها إلى الاسمية أن تقول: «اجلس حيثُ خالدٌ جالسٌ».

ولا تُضاف إلى المفرد، فإن جاء بعدها مفردٌ رُفِعَ على أنه مبتدأٌ خيرةٌ محذوف، نحو: «اجلس حيثُ خالدٌ»، أي: «حيثُ خالدٌ جالسٌ».

وقد نُجِرَ بمن أو إلى، نحو: «ارجع من حيثُ أتيتَ إلى حيثُ كنتَ»، وأقلُّ من ذلك جرُّها

بالباء أو بفي.

وإذا لحقتها «ما» الزائدة كانت اسم شرط، نحو: «حيثما تذهب أذهب».

١٣ - الآن: ظرف زمانٍ للوقت الذي أنت فيه، مبني على الفتح، ويجوز أن يدخله من حروف الجرِّ «من وإلى وحتى ومُدَّ ومُنَدَّ»، مبتدأً مَعْمَنٌ على الفتح، ويكون في موضع الجرِّ.

١٤ - أمس: لها حالتان: إحداهما أن تكون معرفة، فتبني على الكسر، وقد تُبنى على الفتح نادراً، ويُرادُ بها اليوم الذي قبل يومك الذي أنت فيه، نحو: «جئتُ أمسٍ». وتكونُ في موضع نصب على الظرفية الزمانية.

وقد تخرجُ عن النصب على الظرفية، فتجرُّ بمن أو مُدَّ أو مُنَدَّ، وتكونُ فاعلاً أو مفعولاً به أو غيرهما، ولا تخرجُ في ذلك كله عن بنائها على الكسر قال الشاعر:

أَلْيَوْمَ أَعْلَمُ مَا يَجِيءُ بِوَيْسٍ وَمَضَى بِفَصْلِ قَضَائِهِ أَمْسٍ^(١)
ومن العرب من يُعربها إعراب ما لا ينصرفُ وعليه قوله:

إِنِّي رَأَيْتُ عَجَباً مُذْ أَمْسًا عَجَائِزاً مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسًا^(٢)
وقول الآخر:

اعْتَصِمُوا بِالرَّجَاءِ إِنْ عَنَّ يَأْسٌ وَتَنَاسَ الَّذِي تَضَمَّنَ أَمْسٌ
ومعناها من الصَّرف هو للتعريف والعدل؛ لأنها معدولة عن الأمس، كما أن «سَحَرَ» معدولٌ عن السَّحَر. كما سبق في إعراب ما لا ينصرف.

والحالة الثانية أن تدخل عليها (أل)، فتعرب بالإجماع، ولا يُرادُ بها حينئذٍ أمس بعينه، وإنما يُرادُ بها يومٌ من الأيام التي قبل يومك، وهي تنصرفُ من حيثُ موقعها في الإعراب تصرفتُ «أمس».

١٥ - دُونَ: ظرفٌ للمكان: وهو نقيضُ «فَوْق»، نحو «هو دُونَهُ»، أي: أحطُّ منه رتبةً، أو منزلةً، أو مكاناً، وتقول: «قعد خالدٌ دُونَ سعيدٍ» أي: في مكانٍ مُنخفض عن مكانه، وتقول: «هذا دُونَ ذاك»، أي: هو مُسَقَلٌ عنه.

ويأتي بمعنى «أمام» نحو: «الشيء دُونَكَ»، أي: «أمامكَ» وبمعنى «وراء»، نحو: «قعد دُونَ الصَّفِّ»، أي: وراءه، وهو منصوبٌ على الظرفية المكانية، كما رأيتُ.

(١) أمس: مبني على الكسر. وهو في محل رفع فاعل لمضى.

(٢) أمسا: مجرور بمد، وهو هنا معرب مجرور بالفتحة، لأنه ممنوع من الصرف للتعريف والعدل، والسعالي: جمع بيملاء - بكسر السين وهي أنثى الغيلان.

وقد يأتي بمعنى «ردِيهِ وَخَسِيسٍ» فلا يكون ظَرْفًا، نحو: «هذا شيءٌ دُونَ» أي: خسيسٌ حقيرٌ. وهو حينئذٍ يتصرفُ بوجوه الإعراب، وتقولُ: «هذا رجلٌ من دُونِ». وهذا شيءٌ من دُونِ»، هذا أكثرُ كلامِ العرب، ويجوز حذفُ «من»، كما تقدّم وتُجَعَلُ «دون» هي التعت.

وهو مُعْرَبٌ، لكنّه يُبْنَى في بعض الأحوال، وذلك إذا قُطِعَ عن الإضافة لفظاً ومعنى، نحو: «جلستُ دُونَ»، بالبناء على الضم. ويكونُ في موضع نصب.

١٦ - رَيْتُ: ظرفٌ للزمان منقول عن المصدر. وهو مصدر «رَأَتْ بَرِيثٌ رَيْثًا»، إذا أبطأ، ثُمَّ ضَمَنَ معنى الزمان. ويُرادُ به المقدارُ منه، نحو: «انتظرتُهُ رَيْثَ صَلَى»، وانتظرتني رَيْثَ أَجِيءُ»، أي: قدّرُ مَدَّةَ صَلَاتِهِ، وقدّرُ مَدَّةَ مَجِيئِي.

ولا يليه إلّا الفعلُ، مُصَدَّرًا بما أو أن المصدريتين، أو مُجَرَّدًا عنهما.

فالأول نحو: «انتظرتني رَيْثَما أَحْضَرُ»، وانتظرتُهُ رَيْثَ أن صَلَى»، فيكون حينئذٍ مضافاً إلى المصدر المُؤَوَّلَ بهما.

والثاني تقدّم مثاله.

وإذا لم يُصَدَّرَ الفعلُ بهما، أُضِيفَ «رَيْثُ» إلى الجملة، وكان مبنياً على الفتح، إن أُضِيفَ إلى جملةٍ صَدْرُهَا مَبْنِيٌّ، نحو: «وَقَفْتُ رَيْثَ صَلَاتِنَا»، ومُعْرَبًا، إن أُضِيفَ إلى جملةٍ صَدْرُهَا مُعْرَبٌ، كقول الشاعر:

لَا يَصُفُّ الْأَمْرُ إِلَّا زَيْتٌ يَرْكُبُهُ وَكُلُّ أَمْرٍ يَسْوَى الْفَخْشَاءِ، يَأْتِيرُ
لأنَّ المضارع هنا مُعْرَبٌ.

وأكثرُ ما يُسْتَعْمَلُ (رَيْثُ) قبل فعلٍ مُصَدَّرٍ بما أو أن، وقد يُسْتَعْمَلُ مُجَرَّدًا عنهما، كما تقدّم. ويكثر وقوعه مُسْتَنَى بعد نفي، نحو: «ما قعدَ عندنا إلّا رَيْثَما تُقْرَأُ الفاتحة». ومنه حديثُ: «فلم يَلْبَثْ إلّا رَيْثَما قلتُ».

١٧ - مع: ظرفٌ لمكان الاجتماع ولزمانه.

فالأول نحو: «أنا معك».

والثاني نحو: «جئتُ معَ العصرِ»، وهو مُعْرَبٌ منصوب وقد يُبْنَى على السكون، (وذلك في لغة غُثَمَ وربيعة)، فيكون في محلِّ نصب، وإذا وَلِيَهُ ساكنٌ حُرِّكَ بالكسر، على هذه اللغة، تَخَلَّصًا من التقاء الساكنين، نحو: «جئتُ مع القوم».

وأكثرُ ما يُسْتَعْمَلُ مضافاً، كما رأيتُ، وقد يُفْرَدُ عن الإضافة، فالأكثر حينئذٍ أن يقعَ حالاً، نحو: «جئنا معاً» أي: جميعاً، أو مجتمعين، وقد يقعُ في موضع الخبر، نحو: «سعيدٌ وخالدٌ معاً»، فيكونُ ظَرْفًا متعلقاً بالخبر.

والفرق بين «مع»، إذا أقرهت، وبين «جميعاً» أنك إذا قلت: «جاؤوا معاً»، كان الوقت واحداً. وإذا قلت: «جاؤوا جميعاً»، احتمل أن يكون الوقت، واحداً، واحتمل أنهم جاؤوا مُتَفَرِّقِينَ في أوقات مختلفة.

١٨ - كيفه: اسم استفهام. وهي ظرف للزمان عند سيويه، في موضع نصب دائماً، وهي متعلقة إما بخبر، نحو: «كيف أنت؟ وكيف أصبح القوم؟»، وإما بحال، نحو: «كيف جاء خالد؟»، والتقدير عنده: «في أي حال، أي على أي حال؟».

والمُعْتَمَدُ أنها للاستفهام المجرد عن معنى الظرفية، فتكون هي الخبر أو الحال، لا المتعلق المقدر.

وتكون أيضاً ثاني مفعولي «ظن» وأخواتها، لأنه في الأصل خبر، نحو: «كيف ظننت الأمر؟».

وقد تكون اسم شرط فيجزم فعلين، عند الكوفيين، نحو: «كيف تجلس أجلس». وكيفما تكن أكن». وهي، عند البصريين، اسم شرط غير جازم.

١٩ - إذ: ظرف للزمان الماضي، نحو: «جئت إذ طلعت الشمس». وقد تكون ظرفاً للمستقبل، كقوله تعالى: ﴿سَوَفَ يَكْفُرُونَ إِذَ الْأَعْتَلِ فِي أَعْتَقِهِمْ﴾ [غافر: ٧٠، ٧١].

وهي مبنية على السكون في محل نصب على الظرفية. وقد تقع موقع المضاف إليه، فتضاف إلى اسم زمان، كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَخِّرْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾^(١) [آل عمران: ٨].

وقد تقع موقع المفعول به (أو البدل منه).

فالأول كقوله سبحانه: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا﴾^(٢) [الاعراف: ٨٦].

والثاني كقوله: ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ اتَّخَذَتْ مِنْ آهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا﴾^(٣) [مريم: ١٦].

وهي تلزم الإضافة إلى الجمل، كما رأيت. فالجملة بعدها مضافة إليها. وقد يُحذف جزء الجملة التي تضاف إليها، كقول الشاعر:

مَلْ تَرْجِعَنَّ لِيَالٍ قَدْ مَضَيْنَ لَنَا وَالْعَيْشُ مُنْقَلِبٌ إِذْ ذَاكَ أَفْسَانًا^(٤)

(١) بعد: منصوب على الظرفية، وإذ مضاف إلى بعد، مبني على السكون في محل جر.

(٢) إذ: مبني على السكون في محل نصب مفعول به لاذكروا، أي اذكروا وقت كنتم قليلاً.

(٣) مريم: مفعول به لاذكر، وإذ: بدل من مريم بدل اشتمال، والمعنى: اذكر وقت ابتداء مريم.

(٤) إذ: في محل نصب على الظرفية، وذلك: مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: إذ ذلك كذلك، أو حاصل، أو ذلك: خبر، والمبتدأ محذوف، والتقدير: إذ الأمر ذلك، والإشارة إلى رجوع الليالي العاصية التي يتمنى رجوعها، والاستفهام للتمني.

وقد تُحذف الجملة كلها، ويُعْرَضُ عنها بتتوين «إذ» تنوين العَوْض، كقوله تعالى: ﴿قَلْوَلًا إِذَا بَلَغَ الْهُلُومَ ۗ﴾ (٨٧) وَأَنْتُمْ جِيئَظِرُ تَنْظُرُونَ ﴿٨٩﴾ [الواقعة: ٨٣، ٨٤] أي: وأنتم حين إذ بلغت الروح الحُلُقُومَ تَنْظُرُونَ.

٢٠ - لَمَّا: ظرفٌ للزَّمانِ الماضي، بمعنى «حين» أو «إذ»، وهي تقتضي جملتين فعلهما ماضيان، ومحلها النصبُ على الظرفية لجوابها، وهي مضافة إلى جملة فعلها الأول، والمُحَقَّقُونَ من العلماءِ يَرَوْنَ أَنَّها حرفٌ لربطِ جُمليتها، وسَمَواها حرفٌ وُجُودٌ لوجود، أي: هو للدلالة على وجود شيء لوجود غيره، وسترى توضيح ذلك في كتاب الحروف، إن شاء الله.

٢١ - مُذَّ وَمُنْذُ: ظرفانِ للزَّمان، و«مذ» مُخَفَّفَةٌ من «منذ»، و«منذ» أصلها «من» الجارَّةُ و«إذ» الظرفيةُ، لذلك كسرت ييمها في بعض اللغات باعتبار الأصل.

وإن وليهما جملة فعلية، أو اسمية، كانا مُضَافَيْنِ إليها، وكانت الجملة بعدهما في موضع جرٍّ بالإضافة إليهما، نحو: «ما تركتُ خدمةَ الأمةِ مُنْذُ نَشَأْتُ، وما زلتُ طلاباً للمجد مُذَّ أَنَا يابِقٌ».

وإن وليهما مُفْرَدٌ جاز رفعه على أنه فاعلٌ لفعلٍ محذوف، نحو: «ما رأيتك منذ يومِ الخميس، أو مُذَّ يَوْمَانِ»، والتقدير: منذ كان أو مضى يوم الخميس، أو يومان، فالجملة المركبة من الفعل المحذوف والفاعل المذكور في محل جرٍّ بالإضافة إلى مذ أو منذ، ولك أن تُجرَّه على أنهما حرفا جرٍّ شبيهانِ بالزائد، نحو: «ما رأيتك مُذَّ يَوْمٍ أو منذ يومين».

٢٢ - عَلٌّ: ظرفٌ للمكان بمعنى «فوق». ولا يستعمل إلا بمن ولا يضاف لفظاً على الصحيح، فلا يُقال: «أخذته من علِّ الخزانة»، كما يقال: «أخذته من علوها ومن فوقها»، وأجاز قومٌ إضافته.

وله حالتان:

الأولى: البناء على الضم، إن نَوَيْتَ المضاف إليه، نحو: «نَزَلْتُ من عَلٍّ تُرِيدُ من فوق شيءٍ مُعَيَّنٍ مخصوص، قال الشاعر:

وَلَقَدْ سَدَدْتُ عَلَيْكَ كُلَّ نَجِيْبٍ^(١) وَأَتَيْتُ نَحْوَ بَنِي كِلَابٍ مِنْ عَلٍّ

والحالة الثانية: جرُّه لفظاً بمن، على أنه مُعْرَبٌ، وذلك إن أردت التكريه، فحذفت المضاف إليه وجعلته نيباً منسياً، نحو: «نزلت من علي»، تريد من مكانٍ عالٍ، لا من فوق شيءٍ مُعَيَّنٍ، ومنه قول الشاعر يصف فرسه:

يَكْرَهُ مَقَرًّا، مُقْبِلٌ مُدْبِرٌ مَعَا كَجُلْمُودٍ صَخْرٍ حَطَّه السَّيْلُ مِنْ عَلٍّ

(١) النية: العقبة وطريقها، والعقبة: مرقى صعب في الجبال، أو هي طريق في أعلاها.

أراد تشبيه الفرسة في سرعته بجلمود انحط من مكانٍ عالٍ، لا من علوٍ مخصوصٍ.

٢٣ - أسماء الزمان، المُضافة إلى الجمل، يجوز بناؤها، ويجوز إعرابها. ويرجح بناء ما أُضيفَ منها إلى جملةٍ صَدَرها مِنِّي، كقول الشاعر امرئ القيس:

عَلَى جَيْنٍ^(١) عَاتَبْتُ الْمَشِيْبَ عَلَى الصَّبَا فَنَقَلْتُ أَلْمَا تَضْحُ؟ وَالشَّيْبُ وَاذُعُ
وقول غيره:

لَأَجْزِيَنَّ مِنْهَنْ قَلْبِي نَحْلُمًا عَلَى جَيْنٍ^(٢) يَسْتَضْبِيَنَّ كُلَّ حَلِيمٍ
وإن كانت مُصَدَّرَةٌ بِمُعْرَبٍ، فَالرَّاجِعُ والأولى إعراب الظرف، كقوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ
الْقَائِلِينَ بِذُنُوبِهِمْ﴾ [المائدة: ١١٩]. وقد بُنِيَ، ومنه قراءة نافع: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ﴾، ببناء «يوم» على
الفتح، ومن هذا الباب قول الشاعر:

أَلَمْ تَعْلَمِي، يَا عَمْرُكَ اللهُ، أَنَّنِي كَرِيمٌ عَلَى جَيْنٍ^(٣) الْكِرَامُ قَلِيلُ
وقول الآخر:

تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمِي عَلَى جَيْنٍ^(٤) السَّوِاضِلُ غَيْرُ دَانٍ
٢٤ - يجري مجرى «قبل وبعد»، من حيث الإعراب تارة والبناء تارة أخرى، الجهات
السُّ: «أمام وقُدَّام وخلف ووراء ويَمِين وشمال ويسار وفوق وتحت». فإن أُضيفت، أو قُطعت
عن الإضافة لفظاً ومعنى، كانت مُعْرَبَةٌ، نحو: «جلستُ أمامَ الصَّفِّ، وسرتُ يَمِينًا، وامسُ من
وراءِ الشَّجَرَةِ» وإن قُطعت عن الإضافة لفظاً لا معنى، بُنِيَتْ على الضَّمِّ، نحو: «اقْعُدْ وِراءَ، أو
أمامَ، أو يَمِينِ، أو خَلْفِ، أو فَوْقِ، أو تَحْتِ»، ونحو: «نزلتُ من فَوْقِ». ونظرتُ من تَحْتِ.
وأُتِيَتْ من يَسَارِ».

وتقول: «جاء القوم، وخالدٌ خلفٌ، أو أمامٌ تُرِيدُ خَلْفَهُمْ أو أَمَامَهُمْ، فحذفتُ المضافَ إليه
ونَوَيْتُ معناه». قال الشاعر:

لَعَنَ الْإِلَهَ تَعَلَّةَ بَنِّ مُسَافِرٍ لَعْنًا يُكْرَهُ عَلَيْهِ مِنْ قُدَّامٍ

- (١) يروي «جين» بالفتح على البناء، وبالجر على الإعراب، والبناء أولى هنا لإضافته إلى جملة مبنية الصدر.
(٢) بالفتح على البناء، وبالجر على الإعراب، والبناء أفضل، لأن المضارع هنا مبني، لاتصاله بنون جماعة المؤنث.
(٣) بالجر على الإعراب وهو الأولى هنا، لأن الجملة بعده معرفة الصدر، وبالفتح على البناء وقوله: «يا عمرك الله» يا حرف تشبيه، وليست للنداء، أو للنداء والمنادى محذوف، وعمر: مفعول به لفعل محذوف تقديره: «أطال»، والله: فاعل لهذا الفعل المحذوف، والتقدير: أطال الله عمرك، ويجوز نصب الاسمين فيكون التقدير: «أسأل الله أن يطيل عمرك».
(٤) بالجر، على الإعراب، وبالفتح على البناء، والجر هنا أولى كما تقدم.

أي: «من قدامه».

(إذا أردت جهة معينة، فإنما تعينها بالإضافة، نحو: «سر يمين الصف»، أو بحذف المضاف إليه وبناء الظرف على الضم، نحو «سر يمين»، تعني يمين شيء معين معروف عنده، فالظرف هنا، وإن قطع عن الإضافة لفظاً، لم يقطع عنها معنى لأنه في نية الإضافة. وإن أردت يميناً غير معين، قلت: «سر يميناً»، تقطعه عن الإضافة لفظاً ومعنى، قصداً إلى التنكير والإبهام).

وفي حكمها «أول وأسفل ودون»، تقول: «قف أول الصف» وقفت أول، ولقيته عام أول، وقفت أول، وسر من أول، وتقول: «اقعد أسفل الصف». واقعد أسفل، وقم من أسفل، واقعد أسفل، وسر من أسفل، وقد تقدم الكلام على «دون». وأول وأسفل متنوعان من الصرف للوصفية ووزن «أفعل»، ولذا لم يثونا في قولك: قم من أسفل، ولقيته عام أول^(١).

فائدة

اعلم أن لفظ «أول» له استعمالان.

أحدهما: أن يراد به الوصف، فيكون بمعنى «أسبق»، فيعطى حكم اسم التفضيل، فيمتنع من الصرف ولا يوث بالتاء، نحو: «القيتك عام أول»، ويستعمل بمن، نحو: «هذا أول من هذين، وجئت أول من أس».

وثانيهما: أن لا يراد به الوصف، فيكون اسماً متصرفاً نحو: «لقية عاماً أولاً»، تريد عاماً قديماً، ومنه قولهم «ما له أول ولا آخر»، وما رأيت لهذا الأمر أولاً ولا آخراً، بالتنوين، تعني بالأول والآخر المبدأ والنهاية. قال أبو حيان: وفي محفوظي أن هذا مما يوث بالتاء ويصرف أيضاً، فيقال: «أولةً وآخره» أو قلت: والعامية عندنا تقول: «هذا الشيء ما له أوله ولا آخره»، وتقول: «والذي ما له أوله ما له آخره» بالتأنيث.

٥ - المفعول معه

المفعول مُعَّة: اسمٌ فضلةٌ وقع بعد واوٍ، بمعنى «مع» مسبوقَةٌ بجملَةٍ، ليدلُّ على شيءٍ حصل الفعلُ بمصاحبه (أي: معهُ)، بلا قصدٍ إلى إشراكِهِ في حكم ما قبله، نحو: «مُشيتُ والتَّهرُّ»^(٢). وفي هذا المبحث ثلاثة مباحث:

(١) عام: منصوب على الظرفية، وهو مضاف، وأول: مضاف إليه، مجرور بالفتحة لأنه اسم لا ينصرف للوصفية ووزن أفعل، ومثله «أسفل» في قولك: «قم من أسفل».

(٢) أي: كنت مصاحباً له في شيءٍ ومقارناً له.

١ - شُرُوطُ النَّصْبِ عَلَى الْمَعِيَةِ

يشترط، في نصب ما بعد الواو، على أنه مفعولٌ معه، ثلاثة شُرُوط:

١ - أن يكون فضلةً (أي: بحيث يصح انعقاد الجملة بدونه).

(فإن كان الاسم التالي للواو عمدة، نحو: «اشترك سعيدٌ وخليلٌ»، لم يجز نصبه على المعية، بل يجب عطفه على ما قبله، فتكون الواو عاطفة، وإنما كان «خليل» هنا عمدة، لوجوب عطفه على «سعيد» الذي هو عمدة، والمعطوف له حكم المعطوف عليه، وإنما وجب عطفه؛ لأن فعل الاشتراك لا يقع إلا من متعدد، فبالعطف يكون الاشتراك مستنداً إليهما معاً، فلو نصبته لكان فضلة، ولم يكن له حظ في الاشتراك حاصلاً من واحد، وهذا ممنوع).

٢ - أن يكون ما قبله جملةً:

(فإن سبقه مفرد، نحو: «كل امرئ وشأنه» كان معطوفاً على ما قبله. وكل: مبتدأ. وامرئ: مضاف إليه. وشأنه: معطوف على كل، والخبر محذوف وجوباً، كما تقدم نظيره في باب «المبتدأ والخبر»، والتقدير: كل امرئ وشأنه مُقتَرنان، ولك أن تنصب «كل»، على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره: «دع أو اترك»، فتعطف «شأنه» حيتنً عليه منصوباً).

٣ - أن تكون الواو، التي تسبقه، بمعنى «مع».

(فإن تعين أن تكون الواو للمعطف، لعدم صحة المعية، نحو: «جاء خالدٌ وسعيد قبله، أو بعده»، لم يكن ما بعدها مفعولاً معه، لأن الواو هنا ليست بمعنى «مع»، إذ لو قلت: «جاء خالد مع سعيد قبله، أو بعده» كان الكلام ظاهر الفساد.

وإن تعين أن تكون واو الحال فكذلك، نحو: «جاء عليّ والشمسُ طالعةً».

ومثال ما اجتمعت فيه الشُرُوط: «سار عليّ والجبيل». وما لك وسعيداً^(١)؟ وما أنت وسليماً^(٢).

٢ - أَحْكَامُ مَا بَعْدَ الْوَاوِ

للاسِمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ الْوَاوِ أَرْبَعَةُ أَحْكَامٍ: وَجُوبُ النَّصْبِ عَلَى الْمَعِيَةِ، وَوَجُوبُ الْعَطْفِ، وَرُجْحَانُ النَّصْبِ، وَرُجْحَانُ الْعَطْفِ.

فيجب النصب على المعية (بمعنى أنه لا يجوز العطف) إذا لزم من العطف فسادٌ في المعنى،

(١) ما: اسم استفهام في محل رفع مبتدأ، ولك: متعلق بالخبر المحذوف، والتقدير: ما حاصل لك، و«سعيداً»: مفعول معه.

(٢) ما: استفهامية في محل رفع خبر مقدم، و«أنت»: مبتدأ مؤخر، «سليماً»: مفعول معه.

نحو: «سافر خليلٌ والليل، ورجع سعيدٌ والشمس» ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١] وقوله: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾ [الحشر: ٩].

(وإنما امتنع العطف، لأنه يلزم منه عطف الليل على خليل، وعطف الشمس على سعيد، فيكونان مسنداً إليهما، لأن العطف على نية تكرير العامل، والمعطوف في حكم المعطوف عليه لفظاً ومعنى، كما لا يخفى، فيكون المعنى: «سافر خليل وسافر الليل، ورجع سعيد ورجعت الشمس» وهذا ظاهر الفساد.

ولو عطفت «شركاءكم»، في الآية الأولى، على «أمركم» لم يجز، لأنه يقال: «أجمع أمره وعلى أمره»، كما يقال: «عزمه وعزم عليه»، كلاهما بمعنى واحد، ولا يقال: «أجمع الشركاء أو عزم عليهم»، بل يقال: «جمعهم». فلو عطفت كان المعنى: «اعزموا على أمركم واعزموا على شركاءكم»... وذلك واضح البطلان.

ولو عطفت الإيمان على الدار، في الآية الأخرى، لفسد المعنى، لأن الدار إن تَبَوَّأَ - أي تُسْكَن - فالإيمان لا يُتَبَوَّأ. فما بعد الواو، في الآيتين، منصوب على أنه مفعول معه. فالواو واو المعية.

ويجوز أن تكون الواو في الآيتين، عاطفة وما بعدها مفعول به لفعل محذوف تقديره في الآية الأولى: «ادعوا واجمعوا» - فعل أمر من الجمع - وفي الثانية: «أخلصوا» - فعل ماض من الإخلاص - فيكون الكلام من عطف جملة على جملة، لا من عطف مفرد على مفرد.

ويجوز أن يكون شركاءكم معطوفاً على (أمركم) على تضمين «أجمعوا» معنى «هينوا». وأن يكون الإيمان معطوفاً على تضمين «تبوؤوا» معنى «لزموا». والتضمين في العربية باب واسع).

ويجب العطف (بمعنى أنه يمتنع النصب على المعية) إذا لم يستكمل شروط نصبه الثلاثة المتقدمة.

ويرجعُ النصبُ على المعية، مع جواز العطف، على صَعبٍ، في موضعين:

١ - أن يلزم من العطف ضعفٌ في التركيب، كأن يلزم منه العطف على الضمير المتصل المرفوع البارز، أو المستتر، من غير فصلٍ بالضمير المنفصل، أو بفاصلٍ، أي فاصلٍ، نحو: «جئتُ وخالدًا. وذهبْتُ وسليماً»، ويَصْعَقُ أن يُقالَ: «جئتُ وخالدًا. وذهبْتُ وسليماً».

(أي يعطف «خالدًا» على التاء في «جئتُ»، و«عطفُ» «سليماً» على الضمير المستتر في «ذهبُ». والضعفُ إنما هو من جهة الصنعة النحوية الثابتة أصولها باستقراء كلام العرب، وذلك أن العرب لا تعطف على الضمير المرفوع المتصل البارز أو المستتر، إلا أن يفصل بينهما بفاصلٍ أي فاصلٍ، نحو: «جئتُ اليوم وخالدًا وذهبْتُ غدًا وسعيدًا»، والأفضل أن يكون الفاصل ضميراً منفصلاً يؤكد به الضمير المتصل أو المستتر، نحو: «جئتُ أنا وخالدًا. وذهبْتُ أنت وسعيدًا».)

أما العطف على الضمير المنصوب المتصل، فجازز بلا خلاف، نحو: «أكرمك وزهراً».

وأما العطف على الضمير المجرور، من غير إعادة الجاز، فقد منعه جمهور النحاة، فلا يقال على رأيهم: «أحسنت إليك وأبيك»، بل: «أحسنت إليك وأباك»، بالنصب على المعية، فإن أعدت الجاز جاز، نحو: «أحسنت إليك وإلى أبيك»، والحق أنه جازز، وعلى ذلك الكسائي وابن مالك وغيرهما، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿وَصَكَّرُوا يَوْمَ الْأَسْجِدِ الرَّكِيءِ﴾ [البقرة: ٢١٧] وقد قرئ في السبع: ﴿وَأَتَقُوا اللَّهَ الْوَيْ قَسَلُونَ يَوْمَ الْأَرْحَامِ﴾ [النساء: ١]، بجزء الأرحام عطفاً على الهاء في «به»، قرأ ذلك حمزة، أحد القراء السبعة، لكن الأكثر والأصح إعادة الجاز، إذا أريد العطف، كما تقدم.

٢ - أن تكون المعية مقصودة من المتكلم، فتفوت بالعطف، نحو: «لا يُفرك الغنى والبقر»، ولا يُعجبك الأكل والشبع، ولا تهو رعد العيش والذئب، فإن المعنى المراد، كما ترى، ليس النهي عن الأمرين، وإنما هو الأول مجتمعاً مع الآخر، ومنه قول الشاعر:

فكونوا أنتم وبني أبيكم
مكان الكليتين من الطحال

(فليس مراده: كونوا أنتم وليكن بنو أبيكم، وإنما يريد: كونوا أنتم مع بني أبيكم، فالنصب على المعية فيما تقدم راجح قوي لتعيينه المعنى المراد، وفي العطف ضعف من جهة المعنى).

والمحققون يوجبون، في مثل ذلك النصب على المعية، ولا يجوزون العطف. وهو الحق، لأن العطف يفيد التشريك في الحكم، والتشريك هنا غير مقصود.

ويرجح العطف متى أمكن بغير ضعف من جهة التركيب، ولا من جهة المعنى، نحو: «سار الأمير والجيش، وسرت أنا وخالد، وما أنت وسعيد؟»^(١)، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَمَّكَ أَنْتَ وَرَجُلٌ آتَىكَ﴾ [الأعراف: ١٩].

ومتى ترجح العطف ضعف النصب على المعية، ومتى ترجح النصب على المعية ضعف العطف.

خلاصة وتحقيق

(و) خلاصة البحث: أن ما بعد الواو، تارة لا يصح تشريكه في حكم ما قبله، نحو: «سار عليّ والجبل» فيجب نصبه على المعية، وتارة يصح تشريكه فيمنع من العطف مانع، نحو: «جنت وسعيداً»، فيترجح نصبه على المعية. وتارة يجب تشريكه، نحو: «تصالح سعيد وخالد» فيجب العطف، وتارة يجوز تشريكه بلا مانع، نحو: «سافرت أنا وخلييل»، فيختار فيه العطف على نصبه على المعية، وتارة لا يكون التشريك مقصوداً، وإنما يكون المقصود هو المعية، فيكون الكلام

(١) سعيد: معطوف على أنت، وأنت: مبتدأ خبره «ما» الاستفهامية.

على نية الإعراض عن تشريك ما بعد الواو في حكم ما قبلها إلى مجرد معنى المصاحبة. فيرجع النصب على المعية على العطف، نحو: «لا تسافر أنت وخالدًا»، إذا أردت نهيهِ عن السفر مع خالد، لا نهيهِ ونهيهِ خالدٍ عن السفر، وقد ذكرنا آنفًا بضعة أمثلة على ذلك، فإن قصدت إلى نهيهما كليهما عن السفر، ترجح العطف، نحو: «لا تسافر أنت وخالد».

والنفس توافقة إلى إيجاب النصب على المعية فيما لم يُقصد به إلى التشريك في الحكم، وإلى إيجاب العطف فيما يقصد به إلى التشريك فيه، مراعاة لجانب المعنى الذي يريده المتكلم، ونرى أن إجازتهم العطف في الصورة الأولى، والنصب على المعية في الصورة الثانية (على ضعف فيهما) إنما هي من حيث الصناعة اللفظية، بمعنى أنه لا يمنع من ذلك مانع من حيث القواعد النحوية، وأنت خيرير بما في ذلك من التهويش على السامع والتلبيس عليه، فاحفظ هذا التحقيق واعمل به).

٣ - العاملُ في المفعولِ مَعَهُ

يَنْصَبُ المفعولُ مَعَهُ ما تَقَدَّمَ عليه من فعلٍ أو اسمٍ يُشْبِهُ الفِعْلَ.

فالفعلُ نحو: «سرتُ والليل»، والاسمُ الذي يُشْبِهُهُ، نحو: «أنا ذاهبٌ وخالدًا»، و«حسبكَ وسعيدًا ما فعلتُما».

وقد يكونُ العاملُ مُقدَّرًا، وذلك بعدَ «ما وكيف» الاستفهاميتين، نحو: «ما أنتُ وخالدًا، وما لك وسعيدًا، وكيف أنتُ والسفرُ غدًا، والتقدير: «ما تكونُ وخالدًا؟ وما حاصلُ لك وسعيدًا؟ وكيف تكونُ والسفرُ غدًا».

واعلم أنه لا يجوزُ أَنْ يتقدَّمَ المفعولُ مَعَهُ على عامِلِهِ، ولا على مُصاحِبِهِ، فلا يقال: «والجبلُ سارَ عليّ» ولا «سارَ والجبلُ عليّ».

٦ - الحال

الحالُ: وصفتُ فضلةً يُذكرُ لبيانِ هيئةِ الاسمِ الذي يكونُ الوصفُ له، نحو: «رجعَ الجندُ ظافراً، وأدبَ ولدُكَ صغيراً، ومررتُ بهنَّ راكبةً، وهذا خالدٌ مُقبلاً».

(ولا فرق بين أن يكون الوصف مشتقاً من الفعل، نحو: «طلعت الشمس صافية»، أو اسماً جامداً في معنى الوصف المشتق، نحو: «عدا خليلُ غزالاً» أي مسرعاً كالغزال).

ومعنى كونه فضلة: أنه ليس مسنداً ولا مسنداً إليه، وليس معنى ذلك أنه يصح الاستغناء عنه إذ قد تجيء الحال غير مستغنى عنها كقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَئِبْرًا﴾

[الأنبياء: ١٦] وقوله: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ مِمَّا قَلَّمْتُمْ مَا قُلْتُمْ﴾ [النساء: ٤٣]؛ وقول الشاعر:

إنما الميثُ من يعيشُ كشيبياً كاسفاً بألهُ، قليلاً الرجاء
وقد تشبه الحال بالتمييز في نحو: «للهُ ذرّةُ فارساً أو عالماً أو خطيباً»، فهذا ونحوه تمييزٌ لأنه لم يقصد به تمييز الهيئة، وإنما ذكر لبيان جنس المتعجب منه، والهيئة مفهومة ضمناً، ولو قلت: «للهُ ذرّةُ من فارس». لصحّ، ولا يصحّ هذا في الحال، فلا يقال: «جاء خالد من راكب» وليس مثل ما تقدم هو التمييز حقيقة، وإنما هو صفة ثابتة عنه بعد حذفه، والأصل «للهُ ذرّةُ رجلاً فارساً».

وربما اشتبهت الحال بالنعته، نحو: «مررت برجل راكب»، فراكب: نعت، لأنه ذكر لتخصيص الرجل لا لبيان هيته).

واعلم أنّ الحال منصوبةٌ دائماً، وقد نُجِرُ لفظاً بالباء الزائدة بعد النفي، كقول الشاعر:
فما رَجَمْتُ بِحَائِبِ رِكَابٍ حَكِيمٍ بِنُ الْمُسَيِّبِ مُنْتَهَاها
وفي هذا الباب تسعةٌ مباحث:

١ - الاسمُ الَّذِي تَكُونُ لَهُ الْحَالُ

تجيءُ الحال من الفاعل، نحو: «رجع الغائبُ سالماً»، ومن نائب الفاعل، نحو: «توكلُ الفاكهةُ ناضجةً»، ومن الخبر، نحو: «هذا الهلالُ طالماً»، ومن المبتدأ^(١) (كما هو مذهبُ سيبويه ومن تابعه، وهو الحقُّ)، نحو: «أنتُ مجتهداً أخي» ونحو: «الماءُ صرفاً شرابياً»، ومن المفاعيل كلها على الأصحّ، لا من المفعول به وحدهُ، فمجيئها من المفعول به نحو: «لا تأكلُ الفاكهةُ فَبَجَةً» ومن المفعول المطلق نحو: «سرتُ سيرياً حينئذٍ، فتعبتُ التعبَ شديداً»، ومن المفعول فيه نحو: «سريتُ الليلَ مظلماً، وضممتُ الشهرَ كاملاً»، ومن المفعول لأجله نحو: «افعلِ الخيرَ محبةً الخيرِ مجردةً عن الرياء»، ومن المفعول معه نحو: «سيرُ والجبلُ عن يمينك» ونحو: «لا تسرِ والليلُ داجياً».

ولا فرق بين أن يكون المفعولُ صريحاً، كما رأيتُ، أو مجروراً بالحرف، نحو: «انهض بالكريمِ عاتراً» ونحو: «لا تسرِ في الليلِ مُظليماً» ونحو: «اسعُ للخيرِ وحدهُ».

وقد تأتي الحال من المضاف إليه بشرط أن يكون في المعنى، أو في التقدير، فاعلاً أو

(١) وكذا مما أصله المبتدأ نحو: «تكون مجتهداً أخي»، فمجتهداً: حال من الضمير المستتر في تكون الذي أصله مبتدأ، وأخي: خبر تكون، ونحو: «إنك مجتهداً أخي»، فمجتهداً: حال من الكاف التي أصلها مبتدأ، وأخي: خبر إن.

مفعولاً، وذلك في صورتين.

- ١ - أن يكون المضاف مصدرًا أو وصفاً مضافين إلى فاعلها أو نائب فاعلها أو مفعولها .
فالمصدرُ المضافُ إلى فاعله، نحو: سَرَّني قَدمُكَ سالماً^(١)، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾^(٢) [يونس: ٤٤]، وقولُ الشاعر مالك بن الديب:
تَقُولُ ابْتَسِي: إِنَّ انْطِلاقَكَ واحداً، إلى الرُّوعِ يَوْمًا، تاركِي لا أَبالِيبًا^(٣)
والوصفُ المضافُ إلى فاعله نحو: «أنتَ حَسَنُ الفَرسِ مُسَرَّجًا»^(٤).
والوصفُ المضافُ إلى نائب فاعله نحو: «خالِدٌ مَغْمُضُ العَينِ دامعةً»^(٥).
والمصدرُ المضافُ إلى مفعوله، نحو: «يعجِبُنِي تَأديبُ الغلامِ مُذنبًا، وتهذِيبُهُ صَغيرًا»^(٦).
والوصفُ المضافُ إلى مفعوله نحو: «أنتَ وارِدُ العَيشِ صَافِيًا، ومسهَلُ الأَمْرِ صَعبًا»^(٧)،
ونحو: «خالِدُ ساري اللَيلِ مَظلمًا»^(٨).

وبذلك تكونُ الحالُ قد جاءت من الفاعل أو نائبه أو من المفعول، كما هو شرطها.

- ٢ - أن يصحَّ إقامةُ المضافِ إليه مقامَ المضاف، بحيث لو حذف المضافُ لاستقامَ المعنى،
وذلك بأن يكونَ المضافُ جزءًا من المضاف إليه حقيقةً، كقوله تعالى: ﴿إِنِّي أَهْلُكَ أَن يَأْكُلَ
لَعَمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ [الحجرات: ١٢]، وقوله: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِن عِلِّيٍّ إِخْرَانًا﴾ [الحجر:
٤٧]، ونحو: «أمسكتُ بيدَكَ عاتراً»^(٩)، أو يكونَ كجزءٍ منه، نحو: «تسرَّني طِباعُ خالِدٍ راضياً،

-
- (١) قدوم مضاف إلى الكاف، من إضافة المصدر إلى فاعله، وسالماً: حال من الكاف التي هي فاعل في المعنى، وإن كانت في اللفظ مضافة إلى المصدر.
 - (٢) جميعاً: حال من الكاف في مرجعكم، التي هي فاعل في المعنى.
 - (٣) واحداً: حال من الكاف في «انطلاقك» التي هي فاعل في المعنى، وتاركي: خبر إن.
 - (٤) حسن: صفة مشبهة مضافة إلى فاعلها، وهو الفرس، ومسرجاً: حال من الفرس.
 - (٥) مغمض: اسم مفعول مضاف إلى نائب فاعله، ودامعة حال من العين.
 - (٦) تأديب: مصدر مضاف إلى مفعوله، ومذنباً حال من الغلام، وكذا تهذيب: مضاف إلى الضمير، من إضافة المصدر إلى مفعوله، وصغيراً: حال من الضمير.
 - (٧) وارد: اسم فاعل مضاف إلى مفعوله وكذا مهسل: اسم فاعل مضاف إلى مفعوله وصافياً: حال من العيش، وصعباً: حال من الأمر.
 - (٨) ساري: اسم فاعل مضاف إلى الظرف وهو الليل، فهو مضاف إلى المفعول فيه.
 - (٩) اليد جزء حقيقي من المضاف إليه، وهو ضمير المخاطب، وعاتراً: حال من الكاف وكذا اللحم جزء من الأَخ، والصدور جزء مما أضيف إليه.

وتسوّني أخلاقه غضباناً^(١). ومنه قوله تعالى: ﴿أَنْ أَنْجِ مَلَّةَ إِزْهِيمَ حَيِّفًا﴾^(٢) [النحل: ١٢٣].

(وبذلك تكون الحال أيضاً قد جاءت من الفاعل أو المفعول تقديرًا؛ لأنه يصح الاستغناء عن المضاف، فإذا سقط ارتفع ما بعده على الفاعلية أو انتصب على المفعولية، وإذا علمت ذلك عرفت أنه لا يصح أن يقال: «مررت بغلام سعاد جالسة»، لعدم صحة الاستغناء عن المضاف؛ لأنه ليس جزءاً من المضاف إليه، ولا كالجزء منه، فلو أسقطت الغلام، فقلت: «مررت بهند جالسة» لم يستقم المعنى المقصود، لأن القصد هو المرور بغلامها لا بها).

٢ - شروط الحال

يشرط في الحال أربعة شروط:

- ١ - أن تكون صفةً مُتَقَلِّةً، لا ثابتةً (وهو الأصل فيها)، نحو: «طلعت الشمسُ صافيةً».
 - وقد تكون صفةً ثابتةً، نحو: «هذا أبوك رحيماً * يومٌ أبعثُ حياً * خُلِقَ الإنسانُ ضعيفاً * خَلَقَ اللهُ الزَّرَّافَةَ يَدِيهَا أَطْوَلُ مِنْ رِجْلَيْهَا»^(٣) * أنزلَ إليكم الكتابَ مفضلاً، وقال الشاعر:
- فَسَجَّاتٌ بِوَسَبِطِ الْعِظَامِ، كَأَنَّمَا عِصَامُهُ بَيْنَ الرَّجَالِ لِوَالِدٍ^(٤)
- ٢ - أن تكون نكرةً، لا معرفةً.

وقد تكون معرفةً إذا صحَّ تأويلها بنكرة، نحو: «أمنتُ بالله وحده»^(٥)، أي: منفرداً، ونحو: «رجع المسافرُ عودَهُ على بدئه»، أي: عانداً في طريقه، والمعنى أنه رجع في الحال، ونحو: «أدخلوا الأول فالأول» أي مترتبين، ونحو: «جاؤوا الجماءَ العَفِيرَ»^(٦)، أي جميعاً، ونحو: «أفعلُ

(١) الطباع والأخلاق ليست جزءاً من خالد، لكنها كالجزء منه، لاشتغالها عليها، وراضياً: حال من خالد، وغضبان حال من ضميره.

(٢) ملة الإنسان ومذهبه كالجزء منه.

(٣) يديها: بدل من الزرافة، بدل البعض من الكل، وأطول حال من الزرافة.

(٤) سبط العظام: مستوي القوام. وأصل ذلك في الشعر، يقال: شعر سبط أي ليس بجعد، ومنه يقال: «فلان سبط الكف، وسبط البنان» أي كريم، و«فلان جعد الكف» أي بخيل، لأنه يقبض كفه دون الجود، يصف الشاعر بهذا البيت ابناً له بحسن القد وطول القامة واعتدالها.

(٥) اعلم أن «وحده» لم يستعمل إلا منصوباً؛ إلا ما ورد من ذلك شاذاً، كقولهم: «هو نسيجٌ وحيد»، و«غبير وحيد»، و«جُحيشٌ وحيد» بإضافته إلى ما قبله. فأما «نسيجٌ وحده» فهو مدخ: «وأصله أن الثوب إذا كان غالياً ربيعاً فلا يُنْسَجُ على منواله معه غيره، و«جُحيشٌ وحده» فهذا ذم، وهو يقال للرجل المعجب برأيه لا يخالط أحداً في رأي، ولا يدخل في معونة أحد، ومعناه أنه يتفرد بخدمة نفسه، وهما تصغير غير و«جُحيش».

(٦) الجماء: الجماعة الكثيرة، وأصلها من الجوم بمعنى الكثرة، وعددٌ جمٌ: كثير، والغفير: من الغفر وهو الستر والتغطية، والمعنى جاؤوا جماعة كثيرة قد غطت وجه الأرض وسترتها لكثرتها، والغفير: فعيل

هذا جُهدَكَ وطاقتك»، أي: جاهداً جداً. ونحو: «جاءَ القومُ قَصَصُهُم، بقضيضهم»، أي جاؤوا جميعاً أو قاطبةً.

٣ - أن تكون نَفْسٌ صاحبها في المعنى، نحو: «جاءَ سعيدٌ راكباً».

(فإن الراكب هو نفس سعيد، ولا يجوز أن يقال: «جاءَ سعيد ركبياً»؛ لأن الركوب فعل الراكب وليس هو نفسه).

٤ - أن تكون مشتقة، لا جامدةً.

وقد تكون جامدةً مُؤَوَّلَةٌ بوصفٍ مشتقٍّ، وذلك في ثلاث حالات:

الأولى: أن تدلَّ على تشبيه، نحو: «كُرَّ عليٌّ أسداً»، أي: شجاعاً كالأسد، ونحو: «وَضَعَ الحَقُّ شمساً»، أي: مضيئاً، أو منيراً كالشمس، ومنه قولهم: «وَقَعَ المصطرانِ عِدْلِي غيراً»^(١)، أي مصطحيين كاصطحابِ عدلي حمارٍ حين سقوطهما.

الثانية: أن تدلَّ على مُفاعلةٍ، نحو: «بِصَّتْ الفَرَسُ بِدَأْ بيدي»، أي: متقاضين، ونحو: «كَلَّمَتْهُ فاهُ إلى فيٍّ»، أي: مُشافهين.

الثالثة: أن تدلَّ على ترتيبٍ، نحو: «دَخَلَ القومُ رجلاً رجلاً»، أي: مُترتبين، ونحو: «قرأتُ الكتابَ باباً باباً»، أي: مُترتباً.

وقد تكونُ جامدةً، غيرَ مُؤَوَّلَةٍ بوصفٍ مشتقٍّ، وذلك في سبع حالات:

الأولى: أن تكونَ موصوفةً، كقوله تعالى: «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا» [يوسف: ٢] وقوله: «فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا» [مريم: ٢١٧].

الثانية: أن تدلَّ على تسميرٍ، نحو: «بِعَمَّتِ القمَحَ مَدَاً بِعشرةِ قُرُوشٍ، واشتريتُ الثوبَ ذِرَاعاً بدينارٍ».

الثالثة: أن تدلَّ على عديٍّ، كقوله تعالى: «فَتَمَّتْ بِمِثْنَتِ رَبِّهِ أَنْزِيلِكِ لَيْلَةً» [الاعراف: ١٤٢].

الرابعة: أن تدلَّ على ظوِّرٍ، أي حاليٍّ، ويقع فيه تفضيلٌ، نحو: «خالِدٌ غلاماً أحسنَ منه رجلاً»، ونحو: «العِنْبُ زَبِيحاً أطيْبُ منه يَبَساً».

الخامسة: أن تكون نوعاً لصاحبها، نحو: «هذا مالُكَ ذهباً».

بمعنى «فاعلٍ» وحقه أن يؤنث تبعاً لموصوفه، وذكر حملاً له على «فعليلٍ» بمعنى «مفعولٍ»، الذي يستوي فيه المذكر والمؤنث، أو على معنى الجمع في الجماء أي جاءوا جمعاً غيراً، فقد يذكر المؤنث إذا حمل على معنى المذكر.

(١) العير، بفتح العين: الحمار، أهلياً كان أو وحشياً.

السادسة: أن تكونَ فرعاً لصاحبها، نحو: «هذا دُعبُكُ خاتماً»، ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَحِثُّونَ الْجِبَالَ يَوْمًا﴾ [الأعراف: ٧٤].

السابعة: أن تكونَ أصلاً لصاحبها، نحو: «هذا خاتمُكُ ذهباً»، وهذا ثوبُكُ كناناً»، ومنه قوله تعالى: ﴿مَأْسُجِدٌ لِمَن خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء: ٦١].

فوائد

١ - سُيِّعَ بعضُ المصادرِ مما يدل على نوعِ عامله منصوباً، فقال جمهورُ البصريين: إنه منصوبٌ على الحال، وهو مؤولٌ بوصفٍ مشتق، نحو: «جاء ركضاً»، قتله صبراً^(١). طلع علينا فجأةً أو بغتة، لقيته كفاحاً^(٢) أو عياناً، كلمته مشافهة، أخذتِ الدرسَ عن الأستاذ سماعاً» ونحو ذلك وجعلُ هذه المصادرِ حالاً، كما قالوا، جائز، والأولى أن يجعل ذلك مفعولاً مطلقاً مبيناً للتوابع، فهو منصوبٌ على المصدرية لا على الحالية، لأن المعنى على ذلك، فلا حاجة إلى التأويل.

٢ - جعلوا أيضاً المصدرَ المنصوبَ بعد «أل» الكمالية (أي: الدالة على معنى الكمال في مصحوبها) منصوباً على الحال (بعد تأويله بوصفٍ مشتق)، نحو: «أنت الرجلُ فهماً» والحق أنه منصوبٌ على التمييز، ولا معنى للحال هنا.

٣ - جعلوا من المنصوبِ على الحال (بعد تأويله بوصفٍ مشتق) المصدرَ المنصوبَ بعد خبرٍ مُشَبِّهٍ به مبتدؤه، نحو: «أنتُ زهيرٌ شعراً، وسحبانٌ فصاحةً، وحاتمٌ جوداً، والأحنفُ حِلماً، وإياسٌ ذكاءً». وهو منصوبٌ على التمييز لا محالة، ولا معنى للحال هنا.

٤ - جعلوا أيضاً المنصوبَ بعد «أما» في مثل قولك: «أماً علماً فعالماً» حالاً، بعد تأويله بوصفٍ مشتق، وهو منصوبٌ على أنه مفعولٌ به لفعلٍ محذوفٍ والتقدير: «إن ذكرتِ العلمَ فهو عالمٌ»، ولا معنى لنصبه على الحال.

٣ - عاملُ الحالِ وصاحبها

تحتاج الحالُ إلى عاملٍ وصاحبٍ.

فاعلمها: ما تقدَّم عليها من فعلٍ، أو شبهه، أو معناه.

فالفعلُ، نحو: «طلعت الشمسُ صافيةً».

والمرادُ بشبهِ الفعلِ: الصفاتُ المشتقَّةُ من الفعلِ، نحو: «ما مسافرٌ خليلٌ ماشياً». والمرادُ

(١) أي: حبسه حتى مات.

(٢) الكفاح - بكسر الكاف - والمكافحة: المواجهة، والمكافحة في الحرب: أن يلقي القومُ العدوَّ بوجوههم ليس دونها وقاية من ترس ونحوه. وفلان يكافح الأمور أي يباشرها بنفسه.

بمعنى الفعل تسعة أشياء:

- ١ - اسمُ الفعلِ، نحو: «صَبَّ سَاكِتًا. وَتَزَالِ مُسْرِعًا».
- ٢ - اسمُ الإشارةِ، نحو: «هَذَا خَالِدٌ مُقْبِلًا»، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَدْ نَا بَقِي سَيِّئًا﴾ [هود: ٧٢]، وقوله: ﴿فَيَلْتَكِ يَوْمُهُمْ حَاوِيَةً بِمَا ظَلَمُوا﴾ [النمل: ٥٢]، وقوله: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [الأنبياء: ٩٢].

٣ - أدواتُ التشبيهِ، نحو: «كَأَنَّ خَالِدًا، مُقْبِلًا، أَسَدًا»، قال الشاعر:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطُّغَيَّرِ، رَطْبًا وَيَابَسًا لَدَى وَكْرِهَا، الثُّنَابُ وَالْحَسْفُ الْبَالِي^(١)

٤ - أدواتُ التمني والترجي، نحو: «لَيْتَ السَّرُورَ، دَائِمًا، عِنْدَنَا»، ونحو: «لَعَلَّكَ، مَدْعِيًا، عَلَى حَقٍّ».

٥ - أدواتُ الاستفهامِ، نحو: «مَا شَأْنُكَ وَأَقْفًا؟^(٢) * مَا لَكَ مُنْطَلَقًا؟ * كَيْفَ أَنْتَ قَائِمًا؟ * كَيْفَ بَرْهِيرٍ رَيْسًا؟^(٣)». ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَا لَكُمْ مِنَ الْأَنْتَرَكَةِ مُغْرِبِينَ﴾ [المدثر: ٤٩].

٦ - حرفُ التثنيةِ، نحو: «مَا هُوَذَا الْبَدْرُ طَالِعًا».

٧ - الجارُّ والمجرورُ، نحو: «الْفَرَسُ لَكَ وَحَدَّكَ».

٨ - الظرفُ، نحو: «لَدَيْنَا الْحَقُّ حَقًّا قَا لُواؤُهُ».

٩ - حرفُ النداءِ، كقوله: «يَا أَيُّهَا الرَّبُّعُ مَبْكِيًّا بِسَاحَتِهِ».

وصاحبُ الحالِ: ما كانت الحالُ وصفًا له في المعنى، فإذا قلتُ: «رَجَعَ الْجِنْدُ ظَافِرًا»، فصاحبُ الحالِ هو «الْجِنْدُ» وعاملُها هو «رَجَعَ».

والأصلُ في صاحبها أن يكون معرفةً، كما رأيتُ. وقد يكونُ نكرةً، بأحدِ أربعةِ شروطٍ:

١ - أن يتأخَّرَ عنها، نحو: «جَاءَنِي مُسْرِعًا مُسْتَنْجِدٌ فَأَنْجَدْتُهُ»، ومنه قولُ الشاعر: «لَمِيَّةٌ مُوجِشًا طَلَّلُ^(٤)».

وقول الآخر:

(١) الحشف: أردا التمر، أو اليباس الفاسد منه.

(٢) ما: اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم. وشأنك: مبتدأ مؤخر، ويجوز أن تكون «ما» مبتدأ، وشأنك خبراً، (واقفاً): حال من ضمير المخاطب.

(٣) كيف: اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم، والباء، في «بزهير» حرف جر زائد (وزهير): مجرور لفظاً بالباء الزائدة، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ مؤخر.

(٤) الطلل: ما شخص من آثار الدار، وموحشاً: حال من طلل مقدمة عليه.

وفي الجسمِ مِنِّي بَيْناً، لَوْ عَلِمْتِيهِ، شُحُوبٌ. وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي الْعَيْنَ تَشْهَدِ^(١)
وقولٌ غيره:

وَمَا لَمْ تَنْفِسي وَمَثَلَهَا لِي لَا يَمُومُ وَلَا سَدَّ قَفْرِي مِثْلُ مَا مَلَكَتْ يَدِي^(٢)
٢ - أن يسبقه نفي أو نهي أو استفهام.

فالأول، نحو: «ما في المدرسة من تلميذ كسولاً، وما جاني أحدٌ إلا راكباً»، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَفْلَحْنَا مِنْ قَرَيْبٍ إِلَّا مَا سُدُّوْنَ﴾^(٣) [الشعراء: ٢٠٨]. والثاني، نحو: «لا يبيح امرؤ على امرئ مُستهللاً بغيته»، ومنه قول الشاعر:

لَا يَرْكَمَنَّ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَعْسى مُتَّخِوفاً لِحِمَامِ^(٤)
الثالث، نحو: «أجاءك أحدٌ راكباً؟»، ومنه قول الشاعر:

يَا صَاحِبِ، هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بِأَقْبَا؟ فَتَرَى لِنَفْسِكَ الْعُدْرَةَ فِي إِبَاعِدِهَا الْأَمَلَا^(٥)
٣ - أن يتخصّص بوصف أو إضافة.

فالأول، نحو: «جاني صديقٌ حميمٌ طالباً معونتي»، ومنه قوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿٥٠﴾ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا﴾ [الدخان: ٤، ٥]، وقول الشاعر:

يَا رَبِّ نَجَّيْتِ نَوْحاً وَاسْتَجَبْتِ لَهُ فِي فُلِّكَ مَاخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْهُونَا
والثاني، نحو: «مرّت علينا سنةٌ أيامٍ شديدة»، ومنه قوله تعالى: ﴿فِي أَرْبَعَةِ آيَاتٍ مَوَاةٌ لِلسَّالِفِينَ﴾ [فصلت: ١٠].

٤ - أن تكون الحال بعدّه جملةً مقرونةً بالواو، كقوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩].

وقد يكونُ صاحبُ الحالِ نكرةً بلا مُسَوِّغٍ، وهو قليلٌ، كقولهم: «عليه وثّةٌ بيضاء»، وفي الحديث: «صلّى رسولُ الله ﷺ، قاعداً وصلّى وراءه رجالٌ قياماً».

٤ - تَقَدَّمَ الْحَالُ عَلَى صَاحِبِهَا وَتَلَخَّرَ عَنْهُ

الأصلُ في الحالِ أن تتأخّرَ عن صاحبها. وقد تقدّمَ عليه جوازاً، نحو: «جاء راكباً سعيداً»، ومنه قول الشاعر:

(١) بينا: حال مقدّمة على صاحبها، وهو شحوب.

(٢) مثلها: حال من لائم مقدّمة عليه.

(٣) الإحجام: التأخر، والجمام: الموت.

(٤) حُمَّ عيش: هُجِن، وفُدِّر، بالبناء للمجهول.

فَسَقَى دِيَارَكَ، غَيْرَ مُفِيدِهَا، صَوْبُ الرَّبِيعِ وَدِيمَةٌ تَهْمِي
 وقد تقدّم عليه وجوباً، وقد تأخر عنه وجوباً.
 فتقدّم عليه وجوباً في موضعين:

١ - أن يكون صاحبها نكرة غير مستوفية للشروط، نحو: «الخليل مُهذَّباً غلاماً»، ومنه قول الشاعر:

وهيلاً أَعْدُونِي لِمِثْلِي، تَفَاقَدُوا، وَفِي الْأَرْضِ مَبْثُوثاً شُجَاعٌ وَعَفْرَبٌ^(١)
 ٢ - أن يكون محصوراً^(٢)، نحو: «ما جاء ناجحاً إلا خالدٌ، وإنما جاء ناجحاً خالدٌ»، تقول ذلك إذا أردت أن تحضّر المجيء بحالة النجاح في خالد.
 وتأخر عنه وجوباً في ثلاثة مواضع:

١ - أن تكون هي المحصورة^(٣)، نحو: «ما جاء خالدٌ إلا ناجحاً، وإنما جاء خالدٌ ناجحاً»، تقول ذلك إذا أردت أن تحضّر مجيء خالد في حالة النجاح، ومنه قوله تعالى: «وَمَا تَرِيكَ إِلَّا مُبْشِرِينَ وَنُذِرِينَ» [الكهف: ٥٦ والأنعام: ٤٨].

٢ - أن يكون صاحبها مجروراً بالإضافة، نحو: «يُعْجِبُنِي وَقُوفٌ عَلَيَّ خَطِيْباً، وَسَرْنِي عَمَلُكَ مَخْلَصاً».

أما المجرور بحرف جزأ أصلي، فقد منع الجمهور تقدّم الحال عليه، فلا يقال: «مررت رابكةً بسعاداً وأخذت عائراً بيد خليل»، بل يجب تأخير الحال، وأجاز تقدّمه ابن مالك وغيره، وجعلوا منه قوله تعالى: «وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا حَكَّامَةً لِّنَّاسٍ»^(٤) [سبا: ٢٨]، وجعل بعضهم جوازاً تقدّمها عليه مخصوصاً بالشعر، كقول الشاعر:

إِذَا الْمَرءُ أَعْيَشَهُ الْمُرُوَّةُ نَاشِئاً فَمَطَّلَبُهَا كَهَلًا عَلَيَّو عَسِيرٌ^(٥)

(١) أي: هلا جعلوني عُدّة لرجل مثلي، (نفاقدوا): دعاه عليهم بأن يفقد بعضهم بعضاً، (والشجاع): الخيبت من الحيات، وأراد بالشجاع والعقرب من يشبههما طبعاً من الناس.

(٢) أي: محصوراً في الحال.

(٣) محصوراً فيها صاحبها.

(٤) فكافة على قولهم، حال من الناس مقدّمة، فهي بمعنى «جميعاً»، وقال المانعون: إن كافة هنا وصفٌ من الكف بمعنى المنع، لحقته التاء التي تلحق الصفات للمبالغة لا للتأنيث، كرجل راوية وياقعة وداعية، وجعلوه حالاً من الكاف في أرسلناك، وقولهم هذا أقرب إلى الحق، وقد جعل الزمخشري «كافة» صفة لمصدر محذوفة أي: «إرسالة كافة للناس».

(٥) كهلاً: حال من الهاء في «عليه» كما قالوا، والأقرب أن يكون حالاً من الضمير المستتر في «مطلب» المائد

وقول الآخر:

تَسَلَّيْتُ طَرًّا عَنْكُمْ بَعْدَ بَيْنِكُمْ بِذِكْرَائِكُمْ، حَتَّى كَأَنَّكُمْ عِنْدِي^(١)
وقول غيره:

لَسْنَا كَانَ بَرُودَ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِبًا إِلَى حَبِيبًا، إِنَّهَا لَحَبِيبٌ^(٢)
وقول الآخر:

غَافِلًا تَغْرِضُ الْمَنِيَّةُ لِلْمَرْءِ، فَيُدْعَى، وَلَا تَجِيْرَ نِدَاءً^(٣)
أما المجرور بحرف جر زائد، فلا خلاف في جواز تقدّم الحال عليه، لأن حرف الجر الزائد كالساقط فلا يُعتدُّ به، نحو: «ما جاء راكباً من أحدٍ. وكفى صديقاً بك»^(٤).

٣ - أن تكون الحال جملةً مقترنة بالواو، نحو: «جاء عليٌّ والشمسُ طالعة»، فإن كانت غير مقترنة بها جاز تأخيرها وتقديمها، فالأول نحو: «جاء خليلٌ يحملُ كتابه»، والثاني نحو: «جاء يحملُ كتابه خليلٌ»، وأجاز قومٌ تقديمها وهي مُصدِّرة بالواو، والأصح ما ذكرناه.

٥ - تَقَدُّمُ الْحَالِ عَلَى عَامِلِهَا وَتَلَخُّرُهَا عَنْهُ

الأصلُ في الحال أن تتأخَّرَ عن عاملها. وقد تتقدَّمُ عليه جوازاً، بشرط أن يكون فعلاً منصرفاً، نحو: «راكباً جاء عليٌّ» أو صفةً تُشبهُ الفعلَ المنصرفَ - كاسم الفاعلِ واسم المفعولِ والصفة المشبهة - نحو: «مُسرِعاً خالدٌ مُطلقاً»، ومن الفعلِ المنصرفِ قوله تعالى: «حُشَعًا أَبْصَرْتُمْهُ بِحُرُوبٍ» [الفر: ٧]، وقولهم: «شَتَّى تَوَوَّبَ الْحَلْبَةُ»^(٥)، أي مُتَفَرِّقِينَ يرجعون.

(فإن كان العامل في الحال فعلاً جامداً، أو صفة تشبيه - وهي اسم التفضيل - أو معنى الفعل دون أحرفه، فلا يجوز تقديم الحال عليه.

فالأول نحو: «ما أجملَ البدرَ طالماً!».

والثاني نحو: «عليٌّ أفصحُ الناسِ خطيباً».

على المرء، لأنه مصدر متعد يطلب فاعلاً ومفعولاً به، ومفعوله الضمير المضاف إليه. من إضافة المصدر إلى مفعوله، وحينئذ لا تكون الحال مقدّمة على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي.

(١) طراً: حال من الكاف في عنكم.

(٢) هيمان وصادياً: حالان من ياء الضمير في الي، والهيمان والصادي بمعنى المعطشان.

(٣) غافلاً: حال من المرء.

(٤) صديقاً: حال من الكاف في «بك»، وبك، الباء: حرف جر زائد، والكاف، لها موضعان من الإعراب: موضع قريب وهو الجر بالياء الزائدة، وموضع بعيد وهو الرفع على أنها فاعل لكفى.

(٥) شتى: جمع شتيت بمعنى متفرق، وتووب: ترجع، والحلبة: جمع حالب.

والثالث نحو: «كَانَ عَلِيًّا مُقَدِّمًا أَسَدًا»، فلا يقال: «طالماً ما أجمل البدر، ولا علي خطيباً أفصح الناس، ولا مقدِّماً كان علياً أسدً» ويستثنى من ذلك اسم التفضيل في نحو قولك: «سعيد خطيباً أفصح منه كاتباً، وإبراهيمُ كاتباً، أفصح من خليل شاعراً» ففي هذه الصورة يجب تقديم الحال، كما ستعلم.

واعلم أن اسم التفضيل صفة تشبه الفعل الجامد، من حيث أنه لا يتصرف بالثنية والجمع والثانيث، كما تتصرف الصفات المشتقة، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، فهو لا يتصرف تصرفها إلا في بعض الأحوال، وذلك إن اقترن بال أو أضيف إلى معرفة، فيصرف حيثنئذٍ إفراداً وثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنثاً. كما عرفت في الجزء الأول من هذا الكتاب).

متى تتقدم الحال على عاملها وجوباً؟

تتقدم الحال على عاملها وجوباً في ثلاث صور:

١ - أن يكون لها صدرُ الكلام، نحو: «كيف رجعت سليم؟»^(١)، فإن أسماء الاستفهام لها صدرُ جملتها.

٢ - أن يكون العامل فيها اسم تفضيل، عاملاً في حالين، فُضِّلَ صاحبُ إحداهما على صاحب الأخرى، نحو: «خالدٌ فقيراً، أكرمُ من خليل غنياً»، أو كان صاحبها واحداً في المعنى، مُفضَّلاً على نفسه في حالةٍ دون أخرى، نحو: «سعيدٌ، ساكتاً، خيرٌ منه متكلماً»، فيجبُ والحالة هذه، تقديمُ الحال التي للمُفضَّل، بحيثُ يتوسطُ اسمُ التفضيلِ بينهما، كما رأيتُ.

٣ - أن يكون العامل فيها معنى التشبيه، دونَ أحرفه، عاملاً في حالين يرادُ بهما تشبيهُ صاحبِ الأولى بصاحبِ الأخرى، نحو: «أنا، فقيراً، كخليل غنياً»، ومنه قولُ الشاعر:

تَمَيَّرْنَا أَنْنَا عَالَةً وَنَحْنُ، صَعَالِيكَ، أَنْتُمْ مُلُوكَا^(٢)

أو تشبيهُ صاحبهما الواحد في حالةٍ، بنفسه في حالةٍ أخرى، نحو: «خالدٌ، سعيداً، ومثلُهُ بانساً». فيجبُ، إذ ذاك، تقديمُ الحالِ التي للمُشَبَّهِ على الحالِ التي للمُشَبَّهِ به، كما رأيتُ، إلا إن

(١) كيف: اسم استفهام مبني على الفتح، وهو في محل نصب على الحال من سليم، أي: على أية حال جاء؟.

(٢) أي: «نحن، في حال صعلكتنا مثلكم، في حال ملككم»، والعالة: جمع عائل، وهو الفقير، من عال الرجل: إذا افتقر، ومنه الحديث: «ما عال مقتصد ولا يعيل»، وهو من البياني، وأما «عال الرجل أهله يعولهم فهو عائل»، إذا قام بما يحتاجون إليه، فهو من الواوي والصعلكة: الفقر، والصعاليك: الفقراء، واحدهم صعولك، وبهم لقبُ عروة بن الزرد، فقيل له: «عروة الصعاليك» لأنه كان يجمع الفقراء في حظيرته فيرزقهم مما يغمته، وتصلحك: افتقر، وصعاليك العرب: لصوصهم وذؤبانهم، الذين يسلبون وينهبون ويمتالون، فُعل الذئاب في الفلوات.

كانت أداة التشبيه «كأن»، فلا يجوزُ تقديمُ الحال عليها مُطلقاً، نحو: «كأن خالدًا، مُهرولاً، سعيدٌ بطيئاً».

(فإن كان التشبيه العامل في الحالين، فعلاً أو صفة مشتقة منه، جاز تقديم حال المفضل عليه وتأخيرها عنه، فالأول نحو: «خالد ماشياً يشبه سعيداً راكباً»، والثاني نحو: «يشبه خالد ماشياً سعيداً راكباً»).

متى تتأخر الحال عن عاملها وجوباً؟

تتأخرُ الحال عن عاملها وجوباً في أحد عشر موضعاً:

١ - أن يكونَ العاملُ فيها فعلاً جامداً، نحو: «نعم المهدارُ ساكتاً، ما أحسنَ الحكيمَ متكلماً، بش المرأةُ منافقاً. أحين بالرجل صادقاً».

٢ - أن يكونَ اسمَ فعلٍ، نحو: «تزالِ مسرعاً».

٣ - أن يكونَ مصدرأً يصحُّ تقديرُهُ بالفعلِ والحرفِ المصدرِ، نحو: «سرّني أو يسرّني، اغترابك طالباً للعلم».

(إذ يصح أن تقول: «يسرني أن تغترب طالباً للعلم». فإن كان لا يصح تقديره بالفعل والحرف المصدرِ، نحو: «سمعاً كلام الله متلوّاً»، جاز تقديمها عليه، نحو: «متلوّاً سمعاً كلام الله».

٤ - أن يكونَ صلةً لأن، نحو: «خالدٌ هو العاملُ مجتهداً».

٥ - أن يكونَ صلةً لحرفِ مصدرٍ، نحو: «يسرّني أن تعمل مجتهداً، سرّني أن عملتُ مُخلصاً. يسرّني ما تجتهدُ دائماً^(١)، سرّني ما سَعَيْتَ صابراً^(٢)».

٦ - أن يكونَ مقروناً بلامِ الابتداءِ، نحو: «لأصبرُ مُعتيلاً».

٧ - أن يكونَ مقروناً بلامِ القسمِ، نحو: «لأثابرنُ مجتهداً».

٨ - أن يكونَ كلمةً فيها معنى الفعل دون أحرَفه، نحو: «هذا عليٌّ مقبلاً^(٣). ليت سعيداً، غنياً، كريم^(٤). كأن خالدًا، فقيراً، غني^(٥)».

(١) ما: مصدرية؛ وليست اسم موصول، والتأويل: يسرني اجتهادك دائماً.

(٢) ما: هنا أيضاً مصدرية، والتأويل: «سرني سعيدك صابراً».

(٣) معنى الفعل هنا: التنيه أو الإشارة.

(٤) معنى الفعل هنا: التمني المفهوم من ليت.

(٥) معنى الفعل هنا: التشبيه المفهوم من كأن.

- ٩ - أن يكون اسم تفضيل، نحو: «عليّ أفصحُ القومِ خطيباً»، إلا إذا كان عاملاً في حالين، نحو: «العصفورُ، مُردداً خيرٌ منه ساكتاً»، فيجب تقديم حال المفضل على عامله، كما تقدّم.
- ١٠ - أن تكون الحال مؤكدةً لعاملها، نحو: «ولّى العدو مدبراً، فتسم الصديقُ ضاحكاً».
- ١١ - أن تكون جملةً مقترنة بالواو، على الأصح، نحو: «جئتُ والشمسُ طالعةً».
- (فإن كانت غير مقترنة بالواو جاز تقديمها على عاملها، نحو: «يركب فرسه جاء خالد» وأجاز قوم تقديمها على عاملها وهي مصدرية بالواو، فأجازوا أن يقال: «والشمس طالعة جئت» والأصح ما قدّمناه. وقد سبق أنه لا يجوز تقديم الجملة المصدرية بالواو على صاحبها أيضاً، وأن قوماً أجازوه).

٦ - حَتَفَ الْحَالِ وَحَتَفَ صَاحِبِهَا

- الأصلُ في الحال أنه يجوز ذكرها وحذفها، لأنها فضلةٌ. وإن حذفنا فإنما تُحذفُ لقربية. وأكثر ما يكون ذلك إذا كانت الحال قولاً أغنى عنه ذكرُ المَقول، كقوله تعالى: «وَاللَّيْلَةَ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ» [الرعد: ٢٣، ٢٤]، أي: «يدخلون قائلين: سلامٌ عليكم»، وقوله: «وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿١٢٧﴾» [البقرة: ١٢٧]، أي: «يرفعان القواعد قائلين: ربنا تقبل منا».
- وقد يُحذفُ صاحبُها لقربية، كقوله تعالى: «أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴿٤١﴾» [الفرقان: ٤١]، أي: «بعثه».

وقد يعرضُ للحال ما يمنع حذفها، وذلك في أربع صور:

- ١ - أن تكون جواباً، كقولك: «ماشياً» في جواب من قال «كيف جئت؟».
- ٢ - أن تكون سادةً مسدّ خبير المبتدأ^(١)، نحو: «أفضلُ صدقة الرجلٍ مُستراً».
- ٣ - أن تكون بدلاً من التلطفُ بفعلها، نحو: «هنيئاً لك»^(٢).
- ٤ - أن يكون الكلام مبنياً عليها - بحيث يفسدُ بحذفها - كقوله تعالى: «يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ» [النساء: ٤٣]، وقوله: «وَلَا تَتَّبِعْ فِي الْآزْمِينِ مَرَاتًا ﴿٣٧﴾» [الإسراء: ٣٧] ومن هذا أن تكون محصورة في صاحبها، أو محصورة فيها صاحبها، فالأول نحو: «ما جاء راكباً إلا عليٌّ»، والآخر نحو: «ما جاء عليٌّ إلا راكباً».

(١) راجع الكلام على أحكام خبر المبتدأ في الجزء الثاني من هذا الكتاب.

(٢) أي: ثبت لك الشيء هنيئاً، ومعنى أنها بدل من التلطف بفعلها أنها نائبة منابه، لأن الأصل أن يقال: «هناك الشيء»، أو «هينتك الشيء».

٧ - حذف عاملِ الحالِ

يُحذفُ العاملُ في الحالِ . وذلك على قسمين : جائزٌ وواجب .

فالجائزُ كقولك لِقاصِدِ السَفرِ : «راشداً»^(١) ، وللقامِدِ مِنَ الحَجِّ : «مَاجوراً»^(٢) ، ولَمَن يَحذُنُكَ : «صادِقاً»^(٣) ، ونحو : «راكباً»^(٤) لَمَن قال لَكَ : «كيفَ جئتُ؟» ، و«بلى مَسرِعاً»^(٥) في جوابِ مَن قال لَكَ : «إنَّكَ لَم تَنطَلِقُ» . ومِن ذلك قولُه تعالى : «أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُخَيَّرَ عِظَامَهُ ﴿١﴾ لَنْ يُدِيرَنَّ عَلَيَّ أَنْ تُسَوَّى بِأَنفِهِ ﴿٢﴾»^(٦) [القيامة : ٣ ، ٤] ، وقولُه : «حَتَّيْطُوا عَلَى الصَّكَّاتِ وَالْمَعَكُوفَةِ الْوُضُئِ» [البقرة : ٢٣٨] ، إلى قولِه : «فَإِنْ جُفَّتْ رِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا»^(٧) [البقرة : ٢٤٩] .

والواجبُ في خمسِ صُورٍ :

١ - أن يُبيِّنَ بالحالِ اِزدياداً أو نَقصاً بتدرِيجٍ ، نحو : «تَصَدَّقْ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِداً ، أو فَأَكثَرَ» ، ونحو : «اشترِ الثَّوبَ بدينارٍ فَنازِلاً ، أو فأقلَّ ، أو فَسَافِلاً»^(٨) ، وشَرَطَ هذه الحالِ أن تكونَ مَصحوبةً بالفاءِ ، كما رأيتَ ، أو بِثَمٍّ . والفاءُ أَكثَرُ .

٢ - أن تُذَكِّرَ للتَّوبيخِ ، نحو : «أَقاعدُ عَنِ العَمَلِ ، وقد قامَ الناسُ؟» ، ونحو : «أَمَتَوَانِيَا ، وقد جَدَّ قُرْناؤُكَ؟» ، ومنه قولُه : «أَتَمِيمًا مَرَّةً ، وَقَيْسِيًا أُخْرَى؟»^(٩) .

٣ - أن تكونَ مُؤكِّدةً لِمَضمونِ الجُملةِ ، نحو : «أنتَ أَخِي مَوايِياً»^(١٠) .

٤ - أن تُسَدَّ مَسدَّ خَبرِ المَبْتدأِ ، نحو : «تأديبي الغلامَ مُسيئاً»^(١١) .

٥ - أن يكونَ حَذفُه «أي حَذفُ العَاملِ» سَماعاً ، نحو : «هيناً لَكَ»^(١٢) .

(١) أي : تسافر راشداً .

(٢) أي : رجعت ماجوراً .

(٣) أي : تقول أو تتكلم أو تحدث صادقاً .

(٤) أي : جئت راكباً .

(٥) أي : بلى انطلقت مسرعاً .

(٦) أي : بلى نجمهما قادرين .

(٧) أي : فصلوا رجلاً أو ركبناً ، والرجال هنا : جمع راجل ؛ وهو من يمشي على رجله ، والركبان : جمع راكب .

(٨) أي : ذهب العدد صاعداً أو نازلاً ، والفاء زائدة لتزيين اللفظ .

(٩) أي : أتوجد تيمياً مرة ، وتتحول قيسياً مرة أخرى؟ تقول ذلك للمتلون المناق الذي لا يثبت على حال .

(١٠) أي : أعرفك موايياً .

(١١) أي : تأديبي إياه حاصل إذ يوجد مسيئاً .

(١٢) أي : ثبت لك الشيء هيناً .

٨ - انقسام الحال

تنقسم الحال - باعتبارات مختلفة - إلى مؤسّسة ومؤكّدة، وإلى مقصودة لذاتها وموطنة، وإلى حقيقية وسببية، وإلى مفردة وجملة وشبه جملة، فالمجموع تسعة أنواع، وسيأتي بيانها:

الحال المؤسّسة، والحال المؤكّدة

الحال، إمّا مؤسّسة، وإمّا مؤكّدة.

فالمؤسّسة (وتُسمّى المبيّنة أيضاً، لأنها تُذكرُ للتبيين والتوضيح): هي التي لا يُستفادُ معناها بدونها، نحو: (جاء خالدٌ راكباً)، وأكثر ما تأتي الحال من هذا النوع، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا يُرِيدُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا الْمُتَّبِعِينَ وَنُنذِرِينَ﴾ [الكهف: ٥٦ والأنعام: ٤٨].

والمؤكّدة: هي التي يُستفادُ معناها بدونها، وإنما يُؤتى بها للتوكيد.

وهي ثلاثة أنواع:

- ١ - ما يُؤتى بها لتوكيد عاملها، وهي التي تُوافقه معنى فقط، أو معنى ولفظاً. فالأول نحو: (تبسم ضاحكاً)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠]، وقوله: ﴿فَمِمَّا كَسَبْتُمْ مُمْدِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥].
والثاني كقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩]، وقول الشاعر:

أَصْبَحَ مُصْبِحًا لِمَنْ أَبَدَى نَصِيحَتَهُ وَالرِّمَّ تَوَقَّى خَلِطَ الْجَدِّ بِاللَّعِيبِ

- ٢ - ما يُؤتى بها لتوكيد صاحبها، نحو: (جاء التلاميذُ كلُّهم جميعاً). قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تَكْفُرُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٩٩].

- ٣ - ما يُؤتى بها لتوكيد مضمون جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدين، نحو: «هو الحقُّ بيتاً، أو صريحاً»، ونحو: «نحنُ الإخوةُ متعاونين»، ومنه قول الشاعر:

أَنَا ابْنُ دَارَةٍ^(١)، مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةٍ، يَاللِّسَّاسِ مِنْ عَارِ

الحال المقصودة لذاتها، والحال الموطنة

الحال، إمّا مقصودة لذاتها (وهو الغالب) نحو: «سافرتُ منفرداً»، وإمّا موطنة، وهي الجمادة الموصوفة، فتُذكرُ توطئة لما بعدها، كقوله تعالى: ﴿فَتَنَتَّلَ لَهَا بَشْرًا سَوِيًّا﴾ [مریم: ١٧]، ونحو: «لبتُ خالداً رجلاً مُحَنًّا».

(١) دارة: اسم أمه.

الحال الحقيقية، والحال السببية

الحال، إمّا حقيقية، وهي التي تُبَيِّنُ هَيْئَةَ صاحبها (وهو الغالب) نحو: (جئتُ قَرَحاً)، وإما سببية، وهي ما تُبَيِّنُ هَيْئَةَ ما يَحْمِلُ ضميراً يعودُ إلى صاحبها، نحو: (ركبتُ الفرسَ غانِباً صاحبهُ)، ونحو: (كلمتُ هنداً حاضراً أبوها).

الحال الجملة

الحال الجملة. هو أن تقع الجملة الفعلية، أو الجملة الاسمية، موقَّع الحال، وحينئذ تكون مؤولةً بمفرد، نحو: «جاء سعيدٌ يركضُ» ونحو: «ذهب خالدٌ دمعُهُ مُتحدِّراً». والتأويل: «جاء راكضاً. وذهب مُتحدِّراً دمعُهُ».

ويُشترطُ في الجملة الحالية ثلاثة شروط:

١ - أن تكون جملةً خبريةً، لا طلبيةً ولا تعجبيةً.

٢ - أن تكون غيرَ مُصدِّرةٍ بعلامةٍ استقبال.

٣ - أن تُشتملَ على رابطٍ يربطها بصاحب الحال.

والرابط إمّا الضميرُ وحده، كقوله تعالى: ﴿وَبَايَعُوا أَبَاهُمْ عِشَةً يَبْكُونَ﴾ [يوسف: ١١٦]. وإمّا الواوُ فقط، كقوله سبحانه: ﴿لَئِنْ أَكَلَكُمُ الْوَيْلِيُّ لَكُنَّا وَاوِيًا لَّوَالِيًا﴾ [يوسف: ٢١٤]. وإمّا الواوُ والضميرُ معاً، كقوله تعالى: ﴿حَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾ [البقرة: ٢٤٣].

الحال شبه الجملة

الحال شبه الجملة: هو أن يقع الظرف أو الجارُّ والمجرورُ في موقع الحال. وهما يتعلقانِ بمحذوفٍ وجوباً تقديره «مستقرٌّ» أو «استقرَّ». والمُتعلِّقُ المحذوفُ، في الحقيقة هو الحال، نحو: «رَأَيْتُ الْهَلَالَ بَيْنَ السَّحَابِ»، ونحو: «نظرتُ العُصفورَ على الفصنِ». ومنه قوله تعالى: ﴿فَتَحَجَّ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ [الفصص: ٧٩].

فائدة جلية

إذا ذكر مع المبتدأ اسمٌ وظرفٌ أو مجرورٌ بحرف جرٍّ، وكلاهما صالحانِ للخبرية والحالية، فإن تصدَّرَ الجملةَ الظرفُ أو المجرورُ، فالمُختارُ نصبُ الاسمِ على الحالية وجعلُ الظرفِ أو المجرورِ خبراً مقدماً، نحو: «عندك، أو في الدار، سعيدٌ نانماً»، ونحو: «عندك، أو في الدار، نانماً سعيداً»، لأنه بتقدمه يكون قد تهيأ للخبرية، ففي صرفه عنها إجحافٌ، ويجوز العكس.

وإن تصدَّرَها الاسمُ، وجب رفعُهُ وجعلُ الظرفِ أو المجرورِ حالاً، نحو: «نانمٌ عندك، أو في الدار، سعيداً»، ونحو «نانمٌ سعيدٌ عندك، أو في الدار».

وإن تَصَدَّرَها المبتدأ، فإن تَقَدَّمَ الظرفُ أو المجرورُ على الاسم، جاز جعلُ كُلِّ منهما حالاً والآخرُ خبراً، نحو: «سعيدٌ عندك»، أو في داره «نائماً»، أو تقولُ: «نائمٌ»^(١).

وإن تَقَدَّمَ الاسمُ على الظرفِ أو المجرورِ، فالمختارُ رفعُ الاسمِ، وجعلُ الظرفِ أو المجرورِ حالاً، نحو: «سعيدٌ نائمٌ عندك»، أو في داره^(٢)، ويجوز العكسُ (وهو قليلٌ في كلامهم)، فتقولُ: «سعيدٌ نائماً عندك»، أو في داره^(٣).

ومنعُ الجمهورُ نصبَ الاسمِ، في هذه الصورة، وأجازه ابن مالك مُستنداً إلى قراءة الحسن البصريّ ﴿وَالْأَرْضُ جَبِيماً فَبَسَّتُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّكَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ﴾ [الزمر: ٦٧] بنصبِ «مطوياتٍ» على الحال، وجعلِ «بيني وبينه» خبراً عن «السموات»، وإلى قراءة من قرأ، ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا عَذَابٌ غَالِيَةٌ﴾ [الأنعام: ١١٣٩]، بنصبِ «خالصة» على الحال، وجعلِ «الذكورنا» خبراً عن «ما الموصولة»، والقراءتان شاذتان، لكنَّ فيهما دليلاً على الجواز، لأنه ليس معنى شذوذِ القراءة أنها غيرُ صالحةٍ للاحتجاج بها غريباً.

فإن لم يَصْلُحِ الظرفُ أو المجرورُ بالحرفِ للخبريةِ (بحيثُ لا يكونُ مستغنى عن الاسمِ، لأنه لا يَحْسُنُ السكوتُ عليه) تَعَيَّنَتْ خبريةُ الاسمِ وحاليةُ الظرفِ أو المجرورِ، نحو: «فيك إبراهيمٌ راغبٌ»، ونحو: «إبراهيمٌ فيك راغبٌ». إذ لا يصحُّ أن تَسْتَغْنِي هنا عن الاسمِ، فتقولُ: «إبراهيمٌ فيك».

الحال المفردة

الحالُ المُفْرَدَةُ: ما ليست جملةً ولا شبهها^(٤)، نحو: «قرأتُ الدرسَ مجتهداً، وكتّباهُ مُجتهدين، وتعلّمتُهُ مجتهدين».

٩ - واؤُ الحالِ وأحكامها

واؤُ الحالِ: ما يصحُّ وقوعُ «إذ» الظرفيةِ موقعها، فإذا قلتُ: «جئتُ والشمسُ تغيبُ»، صحَّ أن تقولَ: «جئتُ إذ الشمسُ تغيبُ».

ولا تدخلُ إلّا على الجملة، كما رأيتُ، فلا تدخلُ على حالٍ مُفْرَدَةٍ، ولا على حالٍ شبه جملةً.

(١) إن نصبت «نائماً» جعلته حالاً، فكان الظرف أو المجرور خبراً، وإن رفعته كان خبراً؛ وجعلت الظرف أو المجرور حالاً.

(٢) ولك في هذه الحالة أيضاً أن تعلق الظرف وحرف الجر بالخبر، وهو هنا «نائم».

(٣) ليس المراد بالمفرد - في باب الحال - ما يقابل المثنى والجمع، بل المراد ما يقابل الجملة وشبهها.

وأصلُ الرِّبْطِ أن يكونَ بضميرِ صاحبِ الحالِ، وحيثُ لا ضميرَ وجبتِ الواو، لأنَّ الجملةَ الحَالِيَّةَ لا تخلو من أحدهما أو منهما معاً، فإن كانت الواو مع الضميرِ كان الرِّبْطُ أشدَّ وأحكم. وواو الحالِ، من حيثُ افتترانُ الجملةِ الحَالِيَّةِ بها وعدمه، على ثلاثة أضرُبٍ: واجبٍ وجائزٍ ومُمتنعٍ.

متى تجب واو الحال؟

تجبُ واو الحالِ في ثلاثِ صُورٍ:

١ - الأولى أن تكون جملةُ الحالِ اسميَّةً مجردةً من ضميرِ يربطها بصاحبها، نحو: «جئتُ والناسُ نائمون»، ومنه قوله تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَافِرُونَ﴾ [الأنفال: ٥]، وقوله: ﴿لَيْسَ أَكْلُهُ الذُّنْبُ وَتَحْنُ عَصَبُهُ﴾ [يوسف: ١٤]، وتقول: «جئتُ وما الشمسُ طالعةً».

٢ - أن تكون مُصلِّرةً بضميرِ صاحبها، نحو: «جاء سعيدٌ وهو راكبٌ»، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ [النساء: ٤٣].

٣ - أن تكون ماضيةً غيرَ مُشمِلةٍ على ضميرِ صاحبها، مُشبَّهةً كانت أو منفيَّةً. غير أنه تجب «قد» مع الواو في المشبَّهة، نحو: «جئتُ وقد طلعت الشمسُ»، ولا تجوز مع المنفيَّة، نحو: «جئتُ وما طلعت الشمسُ».

متى تمتنع واو الحال؟

تمتنعُ واو الحالِ من الجملةِ في سبعِ مَسائلٍ:

١ - أن تقع بعد عاطفٍ، كقوله تعالى: ﴿وَكَمْ يَن قَرِيبٍ أَمَلَكْتُمَهَا فَمَا هَا بِأَسْنَا بَيْتًا أَوْ هُمْ فَاپْلُوتَ﴾ [الأعراف: ٤٤].

٢ - أن تكون مُؤكِّدةً لمضمونِ الجملةِ قبلها، كقوله سبحانه: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢].

٣ - أن تكون ماضيةً بعد «إلا»، فتمتنعُ حينئذٍ من «الواو» و«قد» مجتمعتين، ومُنفردتين،

(١) قوله تعالى: ﴿أَمَلَكْتُمَهَا﴾ [الأعراف: ٤٤] أي أهلكنا أهلها، وقوله: ﴿فجاءها﴾ [الأعراف: ٤٤] أي: فجاء أهلها، فالكلام على حذف مضاف، و(البأس): العذاب، وبياتاً: مصدر وضع موضع الحال، وهو مصدر بات بيات بياتاً، بمعنى بات ببيت بيتاً وبيتوتة، يقال: بات الرجل: إذا أدركه الليل، و(فانلون): أي نائمون وقت الظهيرة، من القيلولة، وهي الاستراحة نصف النهار سواءً أكان معها نوم أم لا، يقال: قال الرجل يقيل يقيلةً ومقيلاً، والقائلة: الظهيرة، والمعنى: جاء أهلها عذاباً باتين أو قائلين.

وَتُرْبِطُ بِالضَّمِيرِ وَحَدَهُ^(١)، كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الحجر: ١١].
ولا عبرة بشذوذ من ذهب إلى جواز اقترانها بالواو، تمسكاً بقول الشاعر:

بِغَمِّ امْرَأَةٍ هَرِمٍ، لَمْ تَغْرُنَايِبَةً إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَرَرَا
أو إلى جواز اقترانها بقَدْ، تمسكاً بقول الآخر:

مَتَى يَأْتِ هَذَا الْمَوْتُ لَمْ يُلْفِ حَاجَةً لِنَفْسِي، إِلَّا قَدْ قَضَيْتُ قَضَاءَهَا
لأنَّ ذلك شاذ مخالف للقاعدة، وللكثير المسموع في فصيح الكلام، منثوره ومنظومه.

٤ - أن تكون ماضية قبل «أو»، كقول الشاعر:

كُنْ لِلْحَلِيلِ نَصِيراً، جَارَ أَوْ عَدَلاً وَلَا تَسْخَعْ عَلَيْهِ، جَادَ أَوْ بَخِيلاً

٥ - أن تكون مضارعية مُتَبَتَّة غير مُقْتَرَنَةٍ بِقَدْ وحينئذٍ تُرْبِطُ بِالضَّمِيرِ وَحَدَهُ، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْخَعْ شَيْئاً﴾ [المدثر: ٦]، ونحو: «جاء خالد يحملُ كتابه». فإن اقترنت بقَدْ، وجبت الواو معها، كقوله تعالى: ﴿لَمْ تُوَدُّوُنِي وَقَدْ قَاتَلْتُمُونِي أَيُّ رَسُولٍ أَلَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ [الصف: ٥]. ولا يجوز الواو وحدها ولا قَدْ وحدها، بل يجب تجریدها منها ماعاً. أو اقترانها بهما ماعاً، كما رأيت.

٦ - أن تكون مضارعية منفية بـ «ما»، فتمنع حينئذٍ من الواو وقد، مُجْتَمِعَتَيْنِ وَمُنْفَرِدَتَيْنِ، وَتُرْبِطُ بِالضَّمِيرِ وَحَدَهُ، كقول الشاعر:

عَهْدُكَ مَا تَضْبُو، وَفِيكَ شَيْبَةٌ فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًّا مُتَيْمًا؟
وقول الآخر:

كَأَنَّهَا - يَوْمَ صَدَّتْ مَا تُكَلِّمُنَا - ظَلْبِي بِعُشْفَانَ سَاجِي الطَّرْفِ مَطْرُوفٌ

(وأجاز بعض العلماء اقترانها بالواو، نحو: «حضر خليل وما يركب». وليس ذلك بالمختار عند الجمهور. والذوق اللغوي لا يأباه. قال السيوطي في «معجم الهوامع»: والمنفي بما فيه الوجهان أيضاً، نحو: «جاء زيد وما يضحك؛ أو ما يضحك».)

٧ - أن تكون مضارعية منفية بـ «لا»، فتمنع أيضاً من «الواو» وقد، مُجْتَمِعَتَيْنِ وَمُنْفَرِدَتَيْنِ، كقوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِالْقَوْمِ﴾ [المائدة: ٨٤]، وقوله: ﴿مَالِكٌ لَا أَرَى الْهَدْهَدَ﴾ [النمل: ٢٠] وقول الشاعر:

لَوْ أَنَّ قَوْمًا - لَارْتِفَاعِ قَبِيلِهِ دَخَلُوا السَّمَاءَ - دَخَلَتْهَا لِأَحْجَبِ

(١) فإن لم يكن ضمير يربط الحال بصاحبها امتنعت المسألة، فلا يقال: «ما جئت إلا طلعت الشمس» لخلو الجملة حينئذٍ من رابط، فإن أردت هذا المعنى قلت: «ما جئت إلا والشمس قد طلعت»، فتكون الحال جملة اسمية، قال ابن الناظم في شرح ألفية أبيه: «وان كانت (أي الجملة الحالية) مصدرة بفعل ماضٍ، فإن كان بعد «إلا» أو قبل «أو» لزم الضمير وترك «الواو» اهـ.

(وأجاز قوم اقتراها بالواو، لكنه بعيد من الذوق اللغوي. قال ابن الناظم: «وقد يجيء أي المضارع المنفي بلا بالضمير والواو».

فإن كنت منفية بلم، جاز أن تُرَبِّطَ بالواو والضمير معاً، كقوله تعالى: ﴿أَو قَالِ أَوْحَىٰ إِلَيْكَ وَكَمْ يُوحِىٰ إِلَيْهِ سُبْحٰنَ﴾ [الأنعام: ٩٣]، وقول النابغة الذبياني الشاعر:

سَقَطَ النَّصِيفُ وَلَمْ تُرِدْ إِسْقَاطَهُ فَتَنَارَ لُكْهُ، وَاتَّقَنَّا بِالْيَدِ^(١)

وجاز أن تُرَبِّطَ بالضمير وحده، كقوله تعالى: ﴿فَاتَّقِلُوا بِيَعْمَرَ مِنَ اللَّهِ وَفَضَّلِ لَمْ يَسْتَمِهِمْ سُبْحٰنَ﴾ [آل عمران: ١٧٤]، وقول الشاعر:

كَمَا أَنَّ فُتَاتَ الْعِيْنِ - فِي كُلِّ مَنَزِلٍ نَزَلْنَ بِهِ - حَبُّ الْفَنَاءِ لَمْ يُحَطِّمْ^(٢)

فإن خلت من الضمير، وجبَ رَبِّطُهَا بالواو، نحو: «جنت ولم تطلُعِ الشمسُ» ولا يجوزُ تركها، ومنه قول الشاعر:

وَلَقَدْ حَسِبْتُ بِأَنَّ أُمُوتَ وَلَمْ تَدُرْ لِحَرْبِ دَائِرَةِ عَلِيٍّ ابْنِي ضَمُضِمِ

وإن كانت منفية بلمنا، فالمختارُ ربطها بالواو على كل حال، كقوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن نَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَمْلِكِ اللَّهُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ وَيَلْمِ الضَّالِّينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢] وقول الشاعر:

أَشْرَقًا وَلَمَّا يَمِضْ لِي غَيْرُ لَيْلَةٍ؟ فَكَيْفَ إِذَا حَبَّ الْمَطِيئِ بِنَا عَشْرًا؟

وقول غيره:

إِذَا كُنْتُ مَأْكُولًا، فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ وَإِلَّا فَأَذْرِكُنِي وَلَمَّا أَمْرُقِ

(وأجاز النحاة ربطها بالضمير وحده، نحو: «رجعت لما أبلغ مرادي». والمختار أن تربط بالواو والضمير معاً، لأنها لم ترد في كلام العرب إلا كذلك. وإنما جَوِّزَ النحاة ترك الواو معها، قياساً على أختها (لم)، لا سماعاً. والنفس غير مطمئنة إلى هذا القياس، لأنَّ الذوق اللغوي يأباه. قال ابن مالك: والمنفي بلما كالمنفي بلم في القياس. إلا أني لم أجده إلا بالواو).

(١) النصيف: خمار تختمر به المرأة.

(٢) العهن: الصوف المصبوغ، والفنا - بفتح الفاء، ويكتب بالالف والياء - عنب الثعلب، وهو شجر له حب أحمر، كان النساء يتخذن منه القلائد، وقد شبه الشاعر ما يتساقط من العهن - من هوداجهن - بهذا الحب الأحمر الذي لم يتحطم، وإنما قيده بعدم التحطم؛ لأنه إنما يكون أحمر إن كان صحيحاً؛ فإذا تكسر لم يبق احمراره.

(٣) يعلم: منصوب بأن مضمرة بعد الواو.

متى تجوز واو الحال وتركها

يجوزُ أن تفترنَ الجملةَ بواو الحالِ، وأن لا تفترنَ بها، في غير ما تقدّم من صُورَ وجوبها وامتناعها.

غيرَ أن الأكثرَ في الجملةِ الاسمية - مُبْتَنًة أو منفية - أن تفترنَ بالواو والضمير معاً^(١).

فالمُبتَنَةُ كقوله تعالى: ﴿حَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾ [البقرة: ٢٤٣]، وقوله: ﴿فَكَرَّجَحَلُوا يَدَّ أُنْدَاكَا وَأَنْتُمْ قَلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢].

والمفتيةُ نحو: «رجعتُ وما في يدي شيء».

وقد تُربطُ - مُبْتَنَةً أو منفيةً - بالضمير وحده^(٢).

فالمُبتَنَةُ كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكُوا بِمُصَكَّرٍ لَيْمِضٍ عُدُوًّا﴾ [البقرة: ٣٦]، وقول الشاعر:

وَلَوْلَا جَنَانُ السَّبِيلِ مَا آبَ عَامِرٌ إِلَى جَعْفَرٍ، سِرْبَالُهُ لَمْ يُمَزَّقِ^(٣)
وتقول: «جاء عليٌّ، وجهه مُنْهَلَلٌ. وكَرَّ خَالِدٌ كَأَنَّهُ أَسَدٌ». والمنفيةُ كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَخْتَلِكُمْ
لَأَ مَعْقِبَ إِحْكِيمٍ﴾^(٤) [الرعد: ٤١].

ولا يشترط لاقتران الجملة الاسمية بالواو، عدم اقترانها بإلا (كما توهم بعض أصحاب الحواشي سامحهم الله، فإن ذلك ثابت في أفصح الكلام، قال تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرَبٍ إِلَّا وَهَذَا كِتَابٌ مَقْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤]. وهذا الشرط إنما هو للجملة الماضية فقط، كما علمت، وأما الجملة الاسمية فقد تفترن بهما معاً كما رأيت، وقد تفترن بإلا وحدها، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرَبٍ إِلَّا مَا سُنِدُونَ﴾ [الشراء: ٢٠٨].

أما الجملةُ الماضيةُ الحالّيةُ، فإن كانت مُبْتَنَةً، فأكثرُ ما تُربطُ بالضمير والواو وقد معاً^(٥)،

(١) أي بشرط أن لا تقع بعد عاطف، وأن لا تكون مؤكدة لمضمون الجملة، فإن كانت كذلك امتنعت من الواو واكتفت بالضمير، كما تقدم.

(٢) أي بشرط أن لا تُصَدَّرَ بضمير صاحبها، فإن صُدِّرت به وجبت الواو، كما سبق.

(٣) جنان الليل - بفتح الجيم - ظلّامه، وآب: رجع، والسربال: الثوب.

(٤) أي: لا ناصح له ولا رادّ، والمعنى أن حكم الله مُبْرَمٌ، فليس له من يتعقبه بنقض أو ردّ، من قولهم عقب الحاكم على حكم من قبله - من باب التفعيل - [إذا تبعه وتعقبه لينقضه أو يبرمه، وهذا يشبه ما تقوم به محكمة التمييز التي تسمى محكمة النقض والإبرام أيضاً، ولو سفيها «محكمة التعقيب» لكان أولى وأخصر.

(٥) أي بشرط أن لا تقع بعد {إلا} ولا قبل {أو}، فإن كانت كذلك امتنعت من الواو وقد مجتمعين ومنفردتين: كما تقدم.

كقوله تعالى: ﴿أَنْتُمْ مَعَهُ أَنْ يُؤْمِرُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ قَرِيْبًا مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ صَوْتَكُمْ اللَّهُ ثُمَّ يَصْرِفُكُمْ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ﴾ [البقرة: ٧٥].

وأقلُّ منه أن تُرْبَطَ بالضمير وقد فقط، دون الواو^(١)، كقول الشاعر:

وَقَفْتُ بِرَبِّعِ الدَّارِ، قَدْ عَيَّرَ الْبَلِيَّ مَعَارِفُهَا، وَالسَّارِيَاتُ الْهَوَاطِلُ^(٢)

وأقلُّ من هذا أن تُرْبَطَ بالضمير وحده، دون الواو وقد، كقوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَصْعَقُنَا رَدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف: ٦٥]، وقوله: ﴿أَوْ جَاءَكُمْ حَمْرَتٌ صُدُّوهُمْ﴾ [النساء: ٩٠] ومنه قول الشاعر أبي صخر الهذلي:

وَأَسَى لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكِ هَزَّةً^(٣) كَمَا انْتَفَضَ الْعُضْفُورُ بَلَلُهُ الْقَطْرُ

وأقلُّ من الجميع أن تُرْبَطَ بالضمير والواو فقط^(٤)، دون قد، كقوله تعالى: ﴿قَالُوا وَقَبِلُوا عَلَيْهِمْ مَاذَا تَقُولُونَ﴾ [يوسف: ٧١]، وقوله: ﴿قَالُوا أَلْوَيْنُ لَكَ وَأَجَبَكَ الْأَرْدَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١].

إن كانت منفية امتنعت معها «قد»، فهي تُرْبَطُ غالباً بالضمير والواو معاً، نحو: «رجع خالدٌ وما صنع شيئاً»، وقد تُرْبَطُ بالضمير وحده، نحو: «رجع ما صنع شيئاً».

فإن لم تشتمل الجملة الماضية، مثبتة كانت أو منفية، على ضمير يعود إلى صاحب الحال، رُبِطَتِ المُثَبِّتَةُ بِالْوَاوِ وَقَدْ، والمنفية بالواو وحدها، وجوباً، كما سبق.

وأما الجملة المضارعية الحالية، فقد تقدم حكمها، مثبتة ومنفية، في الكلام على المواضع التي تمتع فيها واو الحال من الجملة، (فراجع).

فائدة:

(أوجب البصريون، إلا الأخفش، لزوم «قد» مع جملة الماضي المثبت الذي لم يقع بعد «إلا» ولا قبل «أو» مطلقاً، سواء أربطت بالضمير، أم بالواو، أم بهما معاً، فإن لم تكن ظاهرة فهي مقدرة، وقد قدروها قبل الماضي في الآيات السابقة. والمختار قول الكوفيين والأخفش، وهو أنها لا تلزم إلا مع جملة الماضي التي لم تشتمل على ضمير صاحب الحال وهي تلزم في ذلك مع الواو، كما تقدم. ولا تلزم في غير ذلك، لكثرة وقوعها حالاً بدون «قد»، والأصل عدم التقدير).

(١) أي بالشرط المتقدم.

(٢) الساريات؛ جمع سارية، وهي السحابة تأتي ليلاً.

(٣) وفي شرح المفصل لابن يعيش: «نفضة» بدل «هزة».

(٤) أي بالشرط المتقدم.

١٠ - تَعَدَّدُ الْحَالِ

يجوزُ أنْ تَعَدَّدَ الْحَالُ، وَصَاحِبُهَا وَاحِدًا أَوْ مُتَعَدَّدًا. فَمِثَالُ تَعَدُّدِهَا، وَصَاحِبُهَا وَاحِدًا، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَرَجَعَ مُوسَىٰ إِلَىٰ قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا﴾ [طه: ٨٦].

وَإِنْ تَعَدَّدَتْ وَتَعَدَّدَ صَاحِبُهَا، فَإِنْ كَانَتْ مِنْ لَفْظٍ وَاحِدٍ وَمَعْنَى وَاحِدٍ ثَنَيْتَهَا أَوْ جَمَعْتَهَا، نَحْوُ: «جَاءَ سَعِيدٌ وَخَالِدٌ رَاكِبِينَ وَسَافِرٌ خَلِيلٌ وَأَخْوَاهُ مَاثِبِينَ»، وَمِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ﴾ [إبراهيم: ٣٣] (وَالأَصْلُ دَائِبَةٌ وَدَائِبًا) وَقَوْلُهُ: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالْجُومَ مَسْحُورَاتٍ آمُورًا﴾ [النحل: ١٢].

وَإِنْ اخْتَلَفَتْ لَفْظُهُمَا فُرِّقَ بَيْنَهُمَا بِغَيْرِ عَطْفٍ، نَحْوُ: «لَقِيْتُ خَالِدًا مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا»^(١)، «وَلَقِيْتُ دَعْدَا رَاكِبَةً مَاثِبًا»^(٢)، «وَنظَرْتُ خَلِيلًا وَسَعِيدًا وَاقِفَيْنِ قَاعِدًا»^(٣)، ثُمَّ لَمْ يُؤْمِنْ اللَّبْسُ أَعْطِيَتْ الْحَالُ الْأُولَى لِلثَّانِي وَالْآخِرَى لِلأَوَّلِ، فَإِنْ أَرَدْتَ الْعَكْسَ وَجِبَ أَنْ تَقُولَ: «لَقِيْتُ خَالِدًا مُنْحَدِرًا مُصْعِدًا»، فَيَكُونُ هُوَ الْمُنْحَدِرُ وَأَنْتَ الْمُصْعِدُ، وَإِنْ أَمِنَ اللَّبْسُ، لظهور المعنى، كما في المثاليين الباقيين، جاز التقديم والتأخير، لأنه يمكنك أن تُرَدَّ كُلُّ حَالٍ إِلَى صَاحِبِهَا، فَإِنْ قُلْتَ: «لَقِيْتُ دَعْدَا مَاثِبًا رَاكِبَةً»، وَنَظَرْتُ خَلِيلًا وَسَعِيدًا قَاعِدًا رَاكِبِينَ، جاز لِبُضُوحِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ، وَمِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ:

خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجُرُّ وَرَاءَنَا عَلى أَرْئِنَا ذَعِيلٌ مِرْطٌ مُرَحَّلٌ^(٤)

١١ - تَنْعَةٌ

وَرَدَتْ عَنِ الْعَرَبِ الْأَفْظَا، مَرْجَبَةٌ تَرْكِيْبٌ خَمْسَةٌ عَشْرَ، وَاقِعَةٌ مَوْقِعَ الْحَالِ، وَهِيَ مَبْنِيَةٌ عَلَى فَتْحِ جُزْءِهَا، إِلَّا مَا كَانَ جُزْؤُهُ الْأَوَّلُ يَاءَ فَبِنَاؤُهُ عَلَى السُّكُونِ. وَهَذِهِ الْأَفْظَا عَلَى ضَرْبَيْنِ:

١ - مَا رُكِبَ، وَأَصْلُهُ الْعَطْفُ، نَحْوُ: «تَفَرَّقُوا سَلْدَرٌ مَذَرٌ، أَوْ شَعْرٌ بَعْرٌ»، أَيْ: «مُتَفَرِّقِينَ، أَوْ مُنْتَشِرِينَ، أَوْ مُتَشَتِّبِينَ»، وَنَحْوُ: «هُوَ جَارِي بَيْتَ بَيْتٍ»، أَيْ: «مُلاصِقًا»، وَنَحْوُ: «لَقِيْتُهُ كَفَّةً كَفَّةً»، أَيْ: «مُوَاجِهًا»^(٥).

(١) مصعداً: حال من خالد، ومنحدرًا: حال من التاء في لقيت.

(٢) راكبة: حال من دعدا، وماثباً: حال من التاء في لقيت.

(٣) واقفين: حال من خليل وسعيداً، وقاعدًا: حال من التاء في نظرت.

(٤) المرط: كل ثوب غير مخطط، وكساء يؤتز به، وربما تشده المرأة على رأسها وتلفع به، والمرحل من الثياب ما أشبهت نفوشه رحال الإبل، وجملة أمشي: حال من تاء المتكلم، وجملة تجر: حال من ضمير الغاية في «بها».

(٥) ويقال أيضاً: «لقيته كفَّةً لكفَّةً وكفَّةً عن كفَّةً» بفتح الكف.

٢ - ما رُكِبَ، وأصله الإضافة، نحو: «فعلتهُ باديءَ بَدْءٍ، وبادي^(١) بَدْءًا، وباديءَ بَدْءًا، وباديءَ بَدْءًا، أي: «فعلتهُ مبدوءاً به»^(٢) ونحو: «تَفَرَّقُوا»، أو دَعَبُوا أيدي سَبَاً وأبادي^(٣) سَبَاً^(٤)، أي: «مُتَشَتِّين».

٧ - التمييز

التَّمْيِيزُ: اسمٌ نكرةٌ يذكرُ تفسيراً للمُبهم من ذاتٍ أو نسبةٍ.

فالأوَّلُ نحو: «اشتريتُ عشرينَ كتاباً»، والثاني نحو: «طابَ المجتهدُ نفساً».

والمُفَسِّرُ للمُبهم يُسمَى: تَمْيِيزاً ومُمَيِّزاً، وتفسيراً ومُفسِّراً، وتبييناً ومُبيِّناً، والمُفَسِّرُ يُسمَى: مُمَيِّزاً ومُفسِّراً ومُبيِّناً.

والتَّمْيِيزُ يكونُ على معنى «من»، كما أنَّ الحالَ تكونُ على معنى «في»، فإذا قلتُ: «اشتريتُ عشرينَ كتاباً»، فالمعنى أنك اشتريتَ عشرينَ من الكُتُبِ، وإذا قلتُ: «طابَ المجتهدُ نفساً»، فالمعنى أنه طابَ من جهةِ نفسه.

والتَّمْيِيزُ قسمانِ: تَمْيِيزُ ذاتٍ (ويُسمَى: تَمْيِيزُ مُفردٍ أيضاً)، وتَمْيِيزُ نسبةٍ (ويُسمَى أيضاً: تَمْيِيزُ جملةً).

وفي هذا المَبَحْثِ ثمانيةٌ مَباحِثَ:

١ - تَمْيِيزُ الذَّاتِ وَحُكْمُهُ

تَمْيِيزُ الذَّاتِ: ما كان مُفسِّراً لاسمٍ مُبهمٍ ملفوظٍ، نحو: «عندي رِطَلٌ رِيْتاً».

والاسمُ المُبهمُ على خمسةِ أنواعٍ:

١ - العَدَدُ، نحو: «اشتريتُ أحدَ عشرَ كتاباً».

ولا فرقَ بينَ أن يكونَ العَدَدُ صريحاً، كما رأيتَ، أو مُبهماً، نحو «كم كتاباً عندك؟».

(١) يسكون الياء بلا همز.

(٢) يسكون الياء بلا همزة أيضاً.

(٣) هذه الألفاظ وردت بالبناء مركبة، وموضعها النصب على الحال، كما علمت، وما سواها مما يشبهها فالجزء الأول منه منصوب لفظاً والآخر مجرور بالإضافة.

(٤) أيدي وأبادي: يسكون الياء فيهما، وإنما جاء «يادي وأبادي» هنا يسكون الياء لأن المركب المزجي إن كان آخر الجزء الأول منه ياء بني على السكون، وإن كان غيرها بني على الفتح، كما عرفت في الكلام على الأسماء المبنية.

(٥) سبأ: سمع في هذا المقام بلا همزة، وأصله الهمزة أي «سبأ».

والعددُ قسمانٍ: صريحٌ ومُبهَمٌ.

فالعَدَدُ الصريحُ ما كان معروفَ الكميّةِ: كالواحد والعشرة والأحد عشر والعشرين ونحوها.
والعددُ المُبهَمُ: ما كان كنايةً عن عددٍ مجهولِ الكميّةِ والفاطحةُ: «كَمْ وكأَيِّنْ وكذا»، وسيأتي الكلام عليه.

٢ - ما دلَّ على مقدارٍ (أي شيءٍ يُقدَّرُ بالكَه). وهو إمَّا بِسَاحَةِ نحو: «عندي قَصَبَةٌ أرضاً»، أو وزنٌ، نحو: «للكَ قِنطَارٌ عَسَلًا» أو كيلٌ، نحو: «أعطى الفقيرَ صاعاً قمحاً»، أو مقياسٌ نحو: «عندي ذراعٌ جوخاً».

٣ - ما دلَّ على ما يُشَبَّه المقدارَ - مما يدلُّ على غيرِ مُعيَّنٍ - لأنه غيرُ مُقدَّرٍ بِالآلَةِ الخاصة. وهو إمَّا أن يُشَبَّه السَّاحَةَ، نحو: «عندي مَدُّ البصرِ أرضاً. وما في السماء قَدْرُ رَاحَةٍ سَحَاباً»، أو الوزن كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَمْلِكُ يَنْفَعَالِ ذَرَّةً حَبْرًا يَسْرُمُ ﴿٨﴾ وَمَنْ يَمْلِكُ يَنْفَعَالِ ذَرَّةً شَرًّا يَكْسِرُ كَيْسًا قَمْحًا، وَرَافُودٌ ﴿٩﴾﴾ [الزلزلة: ٧، ٨]، أو الكيل - كالأوعية - نحو: «عندي جَرَّةٌ ماءً، وكيسٌ قمحاً، ورافودٌ خَلًّا، ونخعيٌ ﴿١٠﴾ سَمْنًا، وَحَبٌّ عَسَلًا ﴿١١﴾»، وما أشبه ذلك، أو المقياس، نحو: «عندي مَدُّ يَدِكَ حَبْلًا».

٤ - ما أجريَ مُجرَى المقادير - من كل اسم مُبهَمٍ مُفتقر إلى التمييز والتفسير، نحو: «لنا بئسُ ما لكم خيلاً. وعندنا غيرُ ذلك غَنَمًا»، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِبِئْسَلِهِ، مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩].

٥ - ما كان فرعاً للتمييز، نحو: «عندي خاتمٌ فضةً، وساعةٌ ذهباً، وثوبٌ صوفاً، ويمعطفٌ جوخاً».

وحكمُ تمييز الذاتِ أنه يجوزُ نصبُهُ، كما رأيتُ، ويجوزُ جرُّهُ بمن، نحو: «عندي رطلٌ من زيتٍ، وبلُّ الصندوقِ من كتبٍ»، وبالإضافة، نحو: «لنا قَصَبَةٌ أرضٍ، وقِنطَارٌ عَسَلٍ»، إلا إذا اقتضت إضافتهُ إضافتين - بأن كانَ المُتميِّزُ مضافاً - فتمتَّعَ بالإضافة، وتَمَيَّنَ نصبُهُ أو جرُّهُ بمن، نحو: «ما في السماء قَدْرُ رَاحَةٍ سَحَاباً، أو من سَحَابٍ»، ويُستثنى منه تمييزُ العَدَدِ، فإن له أحكاماً ستُذكر.

٢ - تَمَيُّزُ النَّسَبَةِ وَحُكْمُهُ

تميُّزُ النَّسَبَةِ: ما كان مُفسِّراً لجملةٍ مُبهَمةٍ النسبية، نحو: «حَسُنَ عَلِيٌّ خُلُقًا. ومَلا اللهُ قَلْبَكَ سُورًا»، فإنَّ نَسَبَةَ الحُسَنِ إلى عَلِيٍّ مُبهَمةٌ تحتَمِلُ أشياء كثيرة، فأزلتُ إبهامها بقولك «خُلُقًا».

(١) الرافود: خابية عظيمة مطوية الجوف.

(٢) النحي بالنون المكسورة وسكون الحاء المهملة: الرزق.

(٣) الحب، بضم الحاء المهملة: الخابية.

وكذا نسبة مَلءِ الله القلبِ قد زال إبهامها بقولك: «سروراً».

ومن تمييز النسبة الاسم الواقع بعد ما يُفِيدُ التَّمَجُّبِ، نحو: «ما أشجعهُ رجلاً. أكرمُ به تلميذاً، يا له رجلاً، لله دَرُهٌ بَطْلاً، ويخهُ رجلاً، حَسْبُكَ بخالدٍ شجاعاً، كفى بالشَّيْبِ واعظاً، عَظَمَ عليّ مقاماً، وارتفع رُتَبَةً».

وهو على قسمين: مُحوَّلٌ وغير مُحوَّل.

فالمحوَّلُ: ما كان أصله فاعلاً؛ كقوله تعالى: «وَأَسْتَلَّ الرَّأْسُ شَيْبًا»^(١) [مريم: ٤]، ونحو: «ما أحسنَ خالداً أدباً؟»^(٢)، أو مفعولاً، كقوله سبحانه: «وَمَرَرْنَا الْأَرْضَ عَيْونًا» [القمَر: ١٧]^(٣)، ونحو: «زَرَعْتُ الحديقةَ شجراً»^(٤)، أو مُبتدأ، كقوله عزَّ وجلَّ: «أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَهْرُ نَفْسًا»^(٥) [الكهف: ٣٤]، ونحو: «خليلٌ أوفَرُ علماً وأكْبَرُ عقلاً»^(٦).

وحُكْمُهُ أَنَّهُ منصوبٌ دائماً، ولا يجوزُ جرُّهُ بمن أو بالإضافة، كما رأيت.

وغيرُ المحوَّلِ: ما كان غيرُ مُحوَّلٍ عن شيء، نحو: «أكرمُ بسليم رجلاً، سَمَوْتُ أدبياً، عَظُمْتُ شجاعاً، لله دَرُهٌ فارساً، ملأتُ خزائني كُتُباً، ما أكرمك رجلاً».

وحُكْمُهُ أَنَّهُ يجوزُ نصبُهُ، كما رأيت، ويجوزُ جرُّهُ بمن، نحو: «الله دَرُهٌ من فارس، أكرمُ به من رجل، سَمَوْتُ من أدب».

واعلم أن ما بعد اسم التفضيل ينصبُ وجوباً على التَّمْيِيزِ، إن لم يكن من جنس ما قبله، نحو: «أنت أعلى منزلاً».

فإن كان من جنس ما قبله وجبَ جرُّهُ بإضافته، إلى «أفعل»، نحو: «أنت أفضلُ رجلٍ». إلأ إذا كان «أفعلٌ» مضافاً لغير التَّمْيِيزِ، فيجبُ نصبُ التَّمْيِيزِ حينئذٍ، لتعذُّرِ الإضافة مرتين، نحو: «أنت أفضلُ الناسِ رجلاً».

٣ - حُكْمُ تَمْيِيزِ الْعَدَدِ الصَّرِيحِ

تَمْيِيزُ الْعَدَدِ الصَّرِيحِ مجموعٌ مجرورٌ بالإضافة وجوباً، مِنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعِشْرَةِ^(٧)، نحو: «جاء

(١) والأصل: اشتعل شيب الرأس.

(٢) والأصل: حسن أدب خالد.

(٣) والأصل: فُجِّرْنَا عيون الأرض.

(٤) والأصل: زرعت شجر الحديقة.

(٥) والأصل: مالي أكثرُ من مالك ونفري أعز من نفرك.

(٦) والأصل: علمُ خليلٍ أوفَرُ وعقله أكبر.

(٧) أما إن قلت: «جاءني ثلاثة من الرجال» فليس هذا من جر تمييز العدد بمن، بل هو تركيب آخر، حذف فيه

ثلاثة رجال، وعشر نسوة، ما لم يكن التمييز لفظاً ينفرد غالباً، نحو: «ثلاث مئة»، وقد يُجمع نحو: «ثلاث مئتين، أو مئتين»، أما الألف فمجموع البتة، نحو: «ثلاثة آلاف».

واعلم أن مُمَيِّزَ الثلاثة إلى العشرة، إنما يُجرُّ بالإضافة إن كان جمعاً كعشرة رجال. فإن كان اسم جمع أو اسم جنس، جُرَّ بمن.

فالأول: كثلاثة من القوم، وأربعة من الإبل.

والثاني: كسنة من الطير، وسبع من النخل. قال تعالى: ﴿فَتَخَذَ أُزَيْمَةُ مِنْ الطَّيْرِ﴾ [البقرة: ٢٦٠]. وقد يُجرُّ بالإضافة كقوله تعالى: ﴿وَكَاكَ فِي الْمَدِينَةِ بَيْتًا زَهْرًا﴾^(١) [النمل: ٤٨]. وفي الحديث «ليس فيما دون خمس ذود صدقة»، وقال الشاعر:

ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ^(٢)، وَثَلَاثُ ذُودٍ لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي
وأما مع أحد عشر إلى تسعة وتسعين، فالتمييز مفرد منصوب^(٣)، نحو: «جاء أحد عشر تلميذاً، وتسع وتسعون تلميذة».

وأما قوله تعالى: ﴿وَقَطَعْنَهُمْ اثْنَيْ عَشَرَ نَبِيطًا﴾ [الأعراف: ١٦٠]، فأسباطاً: ليس تمييزاً لاثنتي عشرة، بل بدلٌ منه والتمييز مُقَدَّرٌ، أي: قطعناهم اثني عشرة فرقة، لأن التمييز هنا لا يكون إلا مفرداً، ولو جاز أن يكون مجموعاً - كما هو مذهب بعض العلماء - لما جاز هنا جعل «أسباطاً» تمييزاً، لأن الأسباط جمع سبيط، وهو مُدَكَّرٌ، فكان ينبغي أن يُقال: وقَطَعْنَاهُمْ اثْنَيْ عَشَرَ نَبِيطًا، لأنَّ الاثني تُوَافِقُ المعدود، والعشرة، وهي مركبة، كذلك، كما مرَّ بك في بحث المركبات^(٤).

وأما مع المئة والألف ومثأهما وجميعهما، فهو مفرد مجرور بالإضافة وجوباً، نحو: «جاء مئة رجل، ومئتا امرأة، ومئتا غلام، وألف رجل، وألف امرأة، وثلاثة آلاف غلام»، وقد شدُّ تمييز المئة منصوباً في قوله:

التمييز، والأصل: «ثلاثة أشخاص من الرجال»، فالجاز والمجرور بيان للتمييز المقدر، في موضوع النعت له. لأن تمييز العدد - من الثلاثة إلى العشرة - لا يكون إلا مجموعاً مجروراً بالإضافة إلى العدد.

(١) الرهط: عدد من الرجال بين الثلاثة والعشرة.

(٢) الذود: عدد من الإبل ما بين الثلاث إلى العشر، واللفظة مؤنثة، لذلك كان العدد معها مذكراً، والصدقة: الزكاة.

(٣) إنما ذكر الثلاثة، مع أن المعدود مؤنث، لأنه أراد بالنفس الشخص، وهو مذكر.

(٤) أما إن قلت: «عندي عشرون من الرجال»، فلا يكون ذلك جر تمييز العدد بمن بل هو تركيب آخر، حذف فيه التمييز، والأصل: «عشرون شخصاً من الرجال»، فالجاز والمجرور بيان للتمييز المقدر، في موضع النعت له، لأن تمييز العدد - من أحد عشر إلى تسعة وتسعين - لا يكون إلا مفرداً منصوباً.

(٥) راجع أوائل الجزء الأول من هذا الكتاب.

إذا عاشَ الفَتَى مَثْنَيْنِ عَاماً فَكُنْ ذَمَبَ الْمَسْرَةِ وَالْفَسَاءِ

٤ - «كم» الاستفهامية وتَمْيِيزُهَا

كم على تسمين: استفهامية وخبرية.

نَكَمُ الاستفهامية: ما يُسْتَفْهَمُ عن عددٍ مُبْهَمٍ يُراد تعيينُهُ، نحو: «كم رجلاً سافر؟»، ولا تقع إلا في صدر الكلام، كجميع أدوات الاستفهام.

ومُمَيِّزُهَا مَفْرَدٌ مَنْصُوبٌ، كما رأيتَ، وإن سبقها حرف جرّ جاز جره - على ضَعْفٍ - يَمُنْ مُقَدَّرَةٌ، نحو: «بكم درهم اشتريت هذا الكتاب؟» أي: بكم من درهم اشتريته؟ ونصبه أولى على كلِّ حالٍ، وجرُّهُ ضَعِيفٌ. وأضعفُّ منه إظهارُ «مِنْ».

ويجوزُ الفصلُ بينها وبين مُمَيِّزِهَا. ويكثرُ وقوعُ الفصلِ بالطرفِ والجارِّ والمجرورِ.

ونحو: «كم عندك كتاباً؟ * كم في الدار رجلاً؟». ويقبلُ الفصلُ بينهما بخبرها، نحو: «كم جاءني رجلاً؟»، أو بالعامل فيها نحو: «كم اشتريت كتاباً؟».

ويجوزُ حذفُ تَمْيِيزِهَا، مثل: «كم مَالُكَ؟» أي: كم درهماً، أو ديناراً، هُو؟

وحُكْمُهَا، في الإعراب، أن تكونَ في محلِّ جرٍّ، إن سبقها حرفُ جرٍّ، أو مضافٌ، نحو: «في كم ساعة بلغت دمشق؟»، ونحو: «رأي كم رجلاً أخذت؟»، وأن تكونَ في محلِّ نصبٍ إن كانت استفهاماً عن المصدر، لأنها تكونُ مقعولاً مطلقاً، نحو: «كم إحساناً أحسنت؟»، أو عن المفعول به، نحو: «كم جائزةً نلت؟» أو عن خبر الفعلِ الناقصِ، نحو: «كم إخوتُكَ؟».

فإن لم تكن استفهاماً عن واحدٍ مما دُكِرَ، كانت في محلِّ رفعٍ على أنها مبتدأ أو خبرٌ.

فالأولُ نحو: «كم كتاباً عندك؟».

والثاني نحو: كم كتبُكَ؟». ولك في هذا أيضاً أن تجعل «كم» مبتدأ وما بعدها خبراً.

والأول أولى.

٥ - «كم» الخَبَرِيَّةُ وتَمْيِيزُهَا

كم الخبرية: هي التي تكون بمعنى «كثيراً» وتكون إخباراً عن عددٍ كثيرٍ مُبْهَمٍ الكمية، نحو: «كم عالم رأيتُ!»، أي: رأيتُ كثيراً من العلماء، ولا تقع إلا في صدر الكلام، ويجوزُ حذفُ مُمَيِّزِهَا، إن دلَّ عليه دليلٌ، نحو: «كم غصيتُ أمري!»، أي: «كم مرّةً عصيتُ!».

وحكْمُ مُمَيِّزِهَا أن يكونَ مفرداً، نكرةً، مجروراً بالإضافة إليها أو يَمُنْ، نحو: «كم علمٍ

قرأتُ!» ونحو: «كم من كريم أكرمتُ!».

ويجوزُ أن يكونَ مجموعاً، نحو: «كم علومٍ أعرفُ!»، وإفراده أولى.

ويجوزُ الفصلُ بينها وبينَ مُميّزها، فإنْ فُصِّلَ بينهما وجبَ نصبُ على التَّمييز، لامتناع الإضافةِ معَ الفصل، نحو: «كم عندك درهماً!»، ونحو: «كم لك يا فتى فضلاً! أو جرّه بمن ظاهرة، نحو: «كم عندك من درهم!». ونحو: «كم لك يا فتى من فضل؟»، إلّا إذا كان الفاصل فعلاً مُتعدّباً متسلّطاً على «كم»، فيجبُ جرُّهُ بمن، نحو: «كم قرأتُ من كتابٍ»، كيلا يلتبسَ بالمفعول به فيما لو قلت: «كم قرأتُ كتاباً».

(وذلك لأن الجملة الأولى تدل على كثرة الكتب التي قرأتها، والجملة الأخرى تدل على كثرة المرات التي قرأت فيها كتاباً، فكم في الصورة الأولى في موضع نصب على أنها مفعول به مقدم لقرأت، وفي الصورة الأخرى في موضع نصب على أنها مفعول مطلق له؛ لأنها كناية عن المصدر، والتقدير: كم قراءة قرأت كتاباً فيكون تمييزها محذوفاً).

ويجوز في نحو: «كم نالني منك معروف!»، أن تُرفَعُ على أنه فاعل «نال»، فيكون تمييز «كم» مقدّراً، أي: «كم مرّة!»، ويجوز أن تنصبُ على التمييز، فيكون فاعلُ «نال» ضميراً مستتراً يعود إلى «كم».

وحكمُ «كم» الخبرية، في الإعراب، كحكمِ «كم» الاستفهامية تماماً، والأمثلة لا تحفى. واعلم أن «كم» الاستفهامية و «كم» الخبرية، لا يتقدّم عليهما شيءٌ من متعلقات جُمليتهما، إلا حرفُ الجرِّ والمضاف، فهما يعملان فيهما الجرُّ.

فالأولى نحو: «بكم درهماً اشتريت هذا الكتاب؟» ونحو: «ديوانٌ كم شاعراً قرأت؟».

والثانية نحو: «إلى كم بلدٍ سافرت!» ونحو: «خطبةٌ كم خطيبٍ سمعتُ قوَعَيْت!».

وتشتركُ «كم» الاستفهاميةُ و«كم» الخبريةُ في خمسة أمور هي: كونهما كنايةً عن عددٍ مُبهمٍ مجهولٍ الجنس والمقدار، وكونُهُما مَبْنِيَتَيْنِ، وكونُ البناءِ على السكون، ولزومُ التصدير، والاحتياجُ إلى التَّمييز.

ويفترقان في خمسة أمور أيضاً:

- ١ - أن مُميّزهما مختلفان إعراباً، وقد تقدّم شرحُ ذلك.
- ٢ - أن الخبرية تختصُ بالماضي، كَرُبُّ، فلا يجوزُ أن تقول: «كم كُتِبَ ساشترى!»، كما لا تقول: «رُبُّ دارٍ سابني»، ويجوزُ أن تقول: «كم كتاباً ستشترى؟».
- ٣ - أن المتكلمَ بالخبرية لا يستدعي جواباً، لأنه مخبرٌ، وليس بمستفهم.
- ٤ - أن التصديق أو التكذيب يتوجّه على الخبرية، ولا يتوجّه على الاستفهامية، لأنّ الكلامَ الخبريَّ يحتملُ الصدق والكذب، ولا يحتملُهما الاستفهاميَّ، لأنه إنشائي.
- ٥ - أن المُبدل من الخبرية لا يقترنُ بهمزة الاستفهام، تقول: «كم رجلٍ في الدارِ عشرةً،

بل عشرون»، وتقول: «كم كتاب اشتريت - عشرة، بل عشرين»، أم المُبدَل من الاستفهامية فيقترن بها، نحو: «كم كُتِبَ؟ عشرة أم عشرون؟» ونحو: «كم كتاباً اشتريت؟ عشرة، أم عشرين؟».

٦ - «كأين» وتَمييزُها

كأين (وتُكْتَبُ: كأَيُّ أيضاً) مثل: «كم» الخبرية معنًى، فهي تُوافِقُها في الإبهام، والافتقار إلى التمييز، والبناء على السكون، وإفادة التكثير، ولزوم أن تكون في صدر الكلام، والاختصاص بالماضي.

وحكم مُميزها أن يكون مفرداً مجروراً بيمين، كقوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ نَجْدٍ قَتَلَتْ مَعَهُ رَبِّيؤُونَ كَيْدًا﴾^(١) [آل عمران: ١٤٦]، وقوله: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ﴾^(٢) [العنكبوت: ٦٠] وقول الشاعر:

وَكَأَيِّنْ تَرَى مِنْ صَامِتٍ لَكَ مُعْجِبٍ زِيَادَتُهُ، أَوْ نَقْضُهُ، فِي الشَّكْلِمْ!
وقد يُصَبُّ على قِلَّة، كقول الآخر:

وَكَأَيِّنْ لَنَا فَضْلاً عَلَيْكُمْ وَمِنَّةٌ قَدِيمًا! وَلَا تَذُرُونَ مَا مَنُّ مُنْعِمٍ؟
وقول غيره:

أُظْرِدُ أَلْيَاسَ بِالرَّجَا، فَكَأَيِّنْ أَلْمَاحُ مَ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ^(٣)!
وحكمها في الإعراب، كحكم أختها «كم» الخبرية، ألا أنها إن وقعت مبتداً لا يُخَيَّرُ عنها إلا بجملة أو شبهها (أي الظرف والجاز والمجور)، كما رأيت، ولا يُخَيَّرُ عنها بمفرد، فلا يقال: «كأين من رجل جاهل طريق الخير!»، بخلاف «كم».

٧ - «كذا» وتَمييزُها

تكون «كذا» كناية عن العدد المبهم، قليلاً كان أو كثيراً، نحو: «جاءني كذا وكذا رجلاً»، وعن الجملة، نحو: «قلْتُ كذا وكذا حديثاً» والغالب أن تكون مُكرَّرةً بالمعطف، كما رأيت. وقد تُستعمل مُفردةً أو مُكرَّرةً بلا عطف.

وحكم مُميزها أنه مفردٌ منصوبٌ دائماً، كما رأيت. ولا يجوزُ جرُّه. قال الشاعر:

(١) الربيون: الألوفا من الناس أو الجماعات، وفسرت أيضاً هنا بالعلماء الاتقياء والعابدين والواحد ربي، بكسر الراء وتشديد الباء والياء؛ نسبة إلى الرية، وهي الجماعة.

(٢) كآين: اسم كناية، في محل رفع مبتداً. وجملة «لا تحمل رزقها»: صفة لدابة، وجملة «الله يرزقها وإياكم»، من المبتدأ والخبر: في محل رفع خبر «كآين».

(٣) أَلْمَاحُ: اسم فاعل من ألم بالأم المأ. من باب فرح - فهو ألم، إذا أصابه الألم.

عِدِ النَّفْسَ نُعْمَى، بَعْدَ بُؤْسَاكَ، ذَاكِرًا كَذَا وَكَذَا لُطْفًا بِهٖ نُحْسِي الْجَهْدَ
وَحُكْمَهَا فِي الإِعْرَابِ أَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى السُّكُونِ، وَهِيَ تَقَعُ فَاعِلًا، نَحْوُ: «سَافِرٌ كَذَا وَكَذَا
رَجُلًا»، وَنَائِبٌ فَاعِلٌ، نَحْوُ: «أَكْرَمْتُ كَذَا وَكَذَا مَجْتَهِدًا»، وَمَفْعُولًا بِهِ نَحْوُ: «أَكْرَمْتُ كَذَا وَكَذَا
عَالَمًا»، وَمَفْعُولًا فِيهِ، نَحْوُ: «سَافَرْتُ كَذَا وَكَذَا يَوْمًا، وَسَرْتُ كَذَا وَكَذَا مِيلًا»، وَمَفْعُولًا مَطْلَقًا،
نَحْوُ: «ضَرَبْتُ اللَّصَّ كَذَا وَكَذَا ضَرْبَةً»، وَمَبْتَدَأٌ، نَحْوُ: «عِنْدِي كَذَا وَكَذَا كِتَابًا»، وَخَبْرًا، نَحْوُ:
«الْمَسَافِرُونَ كَذَا وَكَذَا رَجُلًا».

٨ - بَعْضُ أَحْكَامِ التَّمْيِيزِ

١ - عَامِلُ التَّصْبِ فِي تَمْيِيزِ الذَّاتِ هُوَ الِاسْمُ الْمُبْهَمُ الْمَمْيُزُ، وَفِي تَمْيِيزِ الْجُمْلَةِ هُوَ مَا فِيهَا
مِنْ فِعْلٍ أَوْ شِبْهِهِ.

٢ - لَا يَتَقَدَّمُ التَّمْيِيزُ عَلَى عَامِلِهِ إِنْ كَانَ ذَاتًا: «كَرِطَلُ زَيْنًا»، أَوْ فِعْلًا جَامِدًا، نَحْوُ: «مَا
أَحْسَنَةُ رَجُلًا. نِعَمَ زَيْدٌ رَجُلًا، بِسَ عَمْرُو أَمْرًا»، وَتَدْرُ تَقَدُّمُهُ عَلَى عَامِلِهِ الْمُتَصَرِّفِ، كَقَوْلِهِ:

أَنْفَسًا تَطْيِيبُ بِنَبْلِ الْمُنَى؟ وَدَاعِي الْمَسُونِ يُنَادِي جِهَارًا!
أَمَّا تَوْسُطُهُ بَيْنَ الْعَامِلِ وَمَرْفُوعِهِ فَجَائِزٌ، «طَابَ نَفْسًا عَلِيٌّ».

٣ - لَا يَكُونُ التَّمْيِيزُ إِلَّا اسْمًا صَرِيحًا، فَلَا يَكُونُ جُمْلَةً وَلَا شِبْهَهَا.
٤ - لَا يَجُوزُ تَعَدُّدُهُ.

٥ - الْأَصْلُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ اسْمًا جَامِدًا. وَقَدْ يَكُونُ مُشْتَقًّا، إِنْ كَانَ وَصْفًا نَابٍ عَنِ مَوْصُوفِهِ،
نَحْوُ: «لِلَّهِ ذَرَّةٌ فَارِسًا!، مَا أَحْسَنُهُ عَالَمًا! مَرَرْتُ بِعِشْرِينَ رَاكِبًا».

(لِأَنَّ الْأَصْلَ: «لِلَّهِ ذَرَّةٌ رَجُلًا فَارِسًا، وَمَا أَحْسَنُهُ رَجُلًا عَالَمًا، وَمَرَرْتُ بِعِشْرِينَ رَجُلًا
رَاكِبًا».

فَالتَّمْيِيزُ، فِي الْحَقِيقَةِ، إِنَّمَا هُوَ الْمَوْصُوفُ الْمَحْذُوفُ).

٦ - الْأَصْلُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً. وَقَدْ يَأْتِي مَعْرِفَةً لِفِعْلًا، وَهُوَ فِي الْمَعْنَى نَكْرَةٌ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتُ وَجُوهَنَا صَدَدْتَ، وَطَبَّتِ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عُمُرٍ
وقول الآخر:

«غَلَامٌ مُلِثْتُ الرَّهْبِ؟ وَالْحَزْبُ لِمَ تَقِدُّ»

فَإِنَّ «أَل» زَائِدَةٌ، وَالْأَصْلُ: «طَبَّتْ نَفْسًا، وَمُلِثْتُ رَعْبًا»، كَمَا قَالَ تَعَالَى: «لَوَلَيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا
وَلَمُلِثْتُ مِنْهُمْ رُعْبًا» [الكهف: ١٧٨]. وَكَذَا قَوْلُهُمْ: «إِلْمٌ فَلَانٌ رَأْسُهُ» أَي: «إِلْمٌ رَأْسًا»، قَالَ تَعَالَى:
«إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ» [البقرة: ١٣٠]، وَقَالَ: «وَكَمْ أَفْلَحَكُنَا مِنْ قَرْبَةٍ بَلَّغَتْ مَيْشَتَهُمَا» [القصاص:

٥٨]، أي: «سَفِهَ نَفْسًا، وَبَطَرَتْ مَعِيشَةً»، فالمعرفة هنا، كما ترى، في معنى النكرة.

(وكثير من النحاة ينصبون الاسم في نحو: «ألم رأسه، وسفه نفسه، وبطرت معيشتها» على التشبيه بالمفعول به. ومنهم من لم يشترط تنكير التمييز، بل يجيز تعريفه مستشهداً بما مر من الأمثلة. والحق إن المعرفة لا تكون تمييزاً إلا إذا كانت في معنى التنكير، كما قدمنا).

٧ - قد يأتي التمييز مؤكداً، خلافاً لكثير من العلماء، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ (التوبة: ٣٦) ونحو: «اشتربت من الكتب عشرين كتاباً»، فشهراً وكتاباً لم يذكرها لليان، لأن الذات معروفة، وإنما ذكرنا للتأكيد. ومن ذلك قول الشاعر:

وَالشُّغْلِبِيُّونَ بِشَسِّ الفَحْلِ فَحَلُّهُمُ فَحَلًّا، وَأُثْمُهُمْ زَلَاءٌ مِسْطِيقٌ^(١)

٨ - لا يجوز الفصل بين التمييز والعَدَدِ إلا ضرورة في الشعر كقوله:

«فِي خَمْسِ عِشْرَةَ مِنْ جُمَادَى لَيْلَةً»

يريد: في خمس عشرة ليلة من جمادى.

٩ - إذا جئت بعد تمييز العدد - كأحد عشر وأخواتها، وعشرين وأخواتها - بنعم، صَحَّ أن تُفْرَدَ منصوباً باعتبار لفظ التمييز، نحو: «عندي ثلاثة عشر، أو ثلاثون، رجلاً كريمة»، وصَحَّ أن تجتمع جمع تكسير منصوباً، باعتبار معنى التمييز، نحو: «عندي ثلاثة عشر، أو ثلاثون رجلاً كراماً»، لأن رجلاً هنا في معنى الرجال، ألا ترى أن المعنى: ثلاثة عشر، أو ثلاثون من الرجال.

ولك في هذا الجمع المنعوت به أن تحمله، في الإعراب، على العدد نفسه، فتجعله نعتاً له، نحو: «عندي ثلاثة عشر، أو ثلاثون رجلاً كراماً»، ولك أن تقول: «عندي أربعون درهماً عربياً أو عربيّة»، فالتذكير باعتبار لفظ الدرهم، والتانيث باعتبار معناه، لأنه في معنى الجمع، كما تقدم.

فإن جمعت نعت هذا التمييز جمع تصحيح، وجب حمله على نفسه، وجعله نعتاً له لا للتمييز، نحو: «عندي أربعة عشر، أو أربعون، رجلاً صالحون».

١٠ - قد يضاف العدد فيستغنى عن التمييز، نحو: «هذه عَشْرَتُكَ، وعشرو أبيك، وأحد عشر أخيك»، لأنك لم تُصِفْ إلا والمُمَيِّزُ معلوم الجنس عند السامع. ويستثنى من ذلك «اثنا عشر واثنتا عشرة»، فلم يُجَيِّزُوا إضافتها، فلا يقال: «حَدِ اثني عشركَ»، لأنَّ عَشْرَ هُنَا بمنزلة نون الاثنين، ونون الاثنين لا تجتمع هي والإضافة لأنها في حكم التنوين، فكذلك ما كان في حكمها.

واعلم أن العدد المركب، إذا أضيف، لا تُحْلُ إضافة بينائه، فيبقى مبني الجزأين على

(١) الزلاء: الرسحاء الخفيفة الوركين، والمنطيق: المرأة تظم إلى عجيزتها حشية تكبرها بها.

الفتح، كما كان قبلَ إضافته، نحو: «جاء ثلاثة عشرِك».

ويرى الكوفيون أنَّ العددَ المركَّبَ إذا أُضيفَ أعربَ صدره بما تقتضيه العواملُ، وجرَّ عجزه بالإضافة نحو: «هذه خمسة عشرِك. خُذْ خمسة عشرِك. أعطِ من خمسة عشرِك» والمختارُ عند النُّحاة أنَّ هذا العددَ يلزم بناءَ الجزئين، كما قدَّمنا.

٨ - الاستثناء

الاستثناء: هو إخراجُ ما بعد «إلا» أو إحدى أخواتها من أدوات الاستثناء، من حكم ما قبله، نحو: «جاء التلاميذُ إلا عليًّا».

والمُخرَجُ يُسمَى «مستثنى»، والمُخرَجُ منه «مُستثنى منه».

وللإستثناء ثمانى أدوات، وهي: «إلا» وغيرُ ويسوي (بكسر السين). ويقال فيها أيضاً سُوَى - بضم السين - وسِوَاءَ - بفتحها) وخلا وعدا وحاشا وليس ولا يكون».

وفي هذا المبحث ثمانية مباحث:

١ - مباحثُ عامَّة

١ - المُستثنى قسمان: مُتَّصِلٌ ومُتَّعِقٌ.

فالمُتَّصِلُ: ما كان من جنس المُستثنى منه، نحو: «جاء المسافرون إلا سعيداً».

والمُتَّعِقُ: ما ليس من جنس ما استثنى منه، نحو: «احترقت الدارُ إلا الكُتُبَ».

٢ - الاستثناء: استفعالٌ من «ثأءٌ عن الأمرِ يثيئه»: إذا صرَّفَهُ عنه ولواه.

فالاستثناء: صرفٌ لفظ المستثنى منه عن عمومهِ، بإخراجِ المستثنى من أن يتناولهُ ما حُكِمَ به على المستثنى منه. فإذا قلتُ: «جاء القومُ؛ ظُنُّ أنَّ خالداً داخلٌ معهم في حكم المجيء أيضاً، فإذا استثنيتُهُ منهم، فقد صرفتُ لفظَ «القوم» عن عمومهِ باستثناءِ أحدِ أفرادِهِ - وهو خالدٌ - من حكم المجيء المحكوم به على القوم. لذلك كان الاستثناءُ تخصيصَ صفةٍ عامَّةٍ بذكر ما يُدُلُّ على تخصيصِ عمومها وشمولها بواسطة أداةٍ من أدوات الاستثناء.

فإذا علمتَ هذا، علمتَ أن الاستثناء من الجنس، هو الاستثناء الحقيقي، لأنه يُفيدُ التخصيصَ بعدَ التعميم، ويُزيلُ ما يُظنُّ من عموم الحكم.

وأما الاستثناء من غير الجنس فهو استثناء لا معنى له إلا الاستدراك، فهو لا يُفيدُ تخصيصاً، لأن الشيءَ إنما يُخصَّصُ جنسُهُ. فإذا قلتُ: «جاء المسافرون إلا أمتعتهم»، فلفظُ «المسافرين» لا يتناول الأمتعة، ولا يدلُّ عليها، وما لا يتناولهُ اللفظُ فلا يحتاجُ إلى ما يخرجُهُ

منه، لكن إنما استثنيت هنا استدراكاً؛ كيلا يُتوهم أن أمتعتهم جاءت معهم أيضاً، عادة المسافرين.

فالاستثناء المتصل يُفيد التخصيص بعد التعميم، لأنه استثناء من الجنس.

والاستثناء المنقطع يُفيد الاستدراك لا التخصيص، لأنه استثناء من غير الجنس.

٣ - لا يستثنى إلا من معرفة أو نكرة مفيدة، فلا يقال «جاء قومٌ إلا رجلاً منهم»، ولا «جاء رجلاً إلا خالداً»، فإن أفادت النكرة جاز الاستثناء منها، نحو: «جاءني رجالٌ كانوا عندك إلا رجلاً منهم» ونحو: «ما جاء أحدٌ إلا سعيداً»، قال تعالى: ﴿لَقَدْ فِيهِمْ آفَ سَكَّةٌ إِلَّا حَابِيبَ كَامَا﴾ [النبوة: ١٤].

وتكون النكرة مفيدة إذا أُضيفت، أو وصفت، أو وقعت في سياق النفي أو النهي أو الاستفهام.

وكذا لا يُستثنى من المعرفة نكرة لم تخصص، فلا يقال: «جاء القومٌ إلا رجلاً». فإن حُصّصت جاز، نحو: «جاء القومٌ إلا رجلاً منهم»، أو «جاء رجلاً مريضاً، أو إلا رجلاً سويّاً».

٤ - الناصب للمثنى بإلا هو «إلا» نفسها، على المُعتمِد. وقيل: هو ما تقدّمها من فعلٍ أو شبهه.

٥ - يصح استثناء قليلٍ من كثير. وكثيرٍ من أكثر منه. وقد يُستثنى من الشيء نصفه، تقول: «له عليّ عشرةٌ إلا خمسة»، قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الرِّزْقُ ۗ فَرِئَانٌ إِلَّا قِيْلًا ۗ يَصْفَهُ ۗ﴾ (١) أو أَقْصَى يَتَهُ قِيْلًا ﴿٢﴾ أو زِدْ عَلَيْهِ ﴿المزمل: ١، ٤﴾. فقد سمى النصف قليلاً واستثناءً من الأصل. وقال قومٌ: لا يستثنى من الشيء إلا ما كان دون نصفه. وهو مردودٌ بهذه الآية.

٦ - استثناء الشيء من غير جنسه لا معنى له. وما ورد من ذلك فليست فيه «إلا» للاستثناء على سبيل الأصل. وإنما هي بمعنى «لكن»، وهو ما يُسمونه: «الاستثناء المنقطع». ومع ذلك فلا بد من الارتباط بين المثنى منه والمثنى، كما ستعلم ذلك... ومن ذلك قوله تعالى: ﴿طه ۗ مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْفَىٰ ﴿١﴾ إِلَّا تَنْحَوْرَةَ ﴿٢﴾ لِمَنْ يَشَاءُ ﴿٣﴾﴾ (طه: ٢، ٣)، أي: لكن أنزلناهُ تذكرةً، وقوله: ﴿تَذَكَّرْ ۗ إِنَّكَ أَنْتَ مُدْخِرٌ ﴿١﴾ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَوِّبٍ ﴿٢﴾ إِلَّا مَنْ ﴿٣﴾ قَوْلٌ وَكَفَرٌ ﴿٤﴾ يَمْدُبُهُ اللَّهُ الْمَنَابِ الْأَكْبَرُ ﴿٥﴾﴾ [العنكبوت: ٢١ - ٢٤]، أي: لكن مَنْ تولى وكفر.

(١) الراجع من أقوال المفسرين أن «قليلاً»: مستثنى من الليل، و«نصفه»: بدلٌ من قليلاً، وقلته بالنسبة إلى الكل.

(٢) تذكرة: مستثنى من المصدر الموزول من «تشفى» بأن المقدره، والتقدير ما أنزلنا عليك القرآن لشقائك.

(٣) من: مستثنى من الضمير في «عليهم».

٢ - حُكْمُ الْمُسْتَثْنَى بِإِلَّا لِلْمُتَّصِلِ

إن كان المستثنى بإلَّا مُتَّصِلاً، فله ثلاث أحوال: وجوب النصبِ بإلَّا وجوازُ النَّصْبِ والبديلية، ووجوبُ أن يكون على حسب العوامل قبله.

متى يجب نصب المستثنى بإلَّا؟

يجبُ نصبُ المستثنى بإلَّا في حالتين:

١ - أن يقع في كلام تام موجب، سواءً أتاخرَ عن المستثنى منه أم تقدّم عليه.
فالأولُ نحو: «ينجحُ التلاميذُ إلا الكسولَ».
والثاني نحو: «ينجحُ إلا الكسولَ التلاميذ».
والرُّادُ بالكلام التام أن يكونَ المُستثنى منه مذكوراً في الكلام، وبالموجب أن يكونَ الكلامُ مُتَّبِعاً، غير منفي.

وفي حكم النفي النهي والاستفهام الإنكاري، ولا فرق بين أن يكون النفي معنًى أو بالأداة، كما ستعلم.

٢ - أن يقع في كلام تام منفي، أو شبه منفي، ويتقدّم على المستثنى منه، نحو: «ما جاء إلا سليماً أحدٌ» ومنه قولُ الشاعر:

وَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبٌ
فإن تقدّم المستثنى على صفة المستثنى منه، جاز نصبُ المستثنى بإلَّا، وجاز جعله بدلاً من المستثنى منه، نحو: «ما في المدرسة أحد إلا أخاك، أو إلا أخوك، كسولٌ».

متى يجوز في المستثنى بإلَّا الوجهان

يجوز في المستثنى بإلَّا الوجهان - جعله بدلاً من المستثنى منه، ونصبه بإلَّا - إن وقع بعد المستثنى منه في كلام تام منفي أو شبه منفي، نحو: «ما جاء القومُ إلا عليّ، وإلا علياً». وتقولُ في شبه النفي: «لا يَقُمُ أحدٌ إلا سعيداً، وإلا سعيداً، وهل فعلَ هذا أحدٌ إلا أنت، وإلا إياك!» والاتباع على البديلية أولى، والنصب عربي جيّد، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَمِسُ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا نَكْرَهُ﴾ [هود: ٨١]. وقُرئ: «إلا أمرًا نَكْرَهُ»، بالرفع على البديلية.

ومن أمثلة البديلية، والكلامُ منفيّ، قوله تعالى: ﴿مَّا قَلْبُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]، وقُرئ: «إلَّا قليلاً» بالنصب بإلَّا، وقوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾^(١) [محمد: ١٩ والصافات: ٣٥]، وقوله:

(١) الله إما بدل من الضمير المستتر في خبر (لا) المحذوف، وهو موجود، وإما بدل من محل (لا) واسمها، لأن محلها الرفع بالابتداء، كما تقدم في مبحث لا التافية للجنس.

﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَبِذِّكَ﴾^(١) (المائدة: ٧٣)، وقوله: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ [ص: ٦٥].

ومن أمثلتها، والكلام شبه منفي، لأنه استفهام إنكاري، قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقُولُ الْقَوْلَ﴾ [آل عمران: ١٣٥]، وقوله: ﴿وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦].

وقد يكون النفي معنوياً، لا بالأداة، فيجوزُ فيما بعد «إلا» الوجهان أيضاً - البدليّة والنصبُ بإلا، والبدليّة أولى - نحو: «تبدّلت أخلاقُ القوم إلا خالدٌ، وإلا خالداً»، لأن المعنى: لم تبقَ أخلاقهم على ما كانت عليه، ومنه قول الشاعر:

وبالصَّريمةِ منهمُ مَنْزِلٌ خَلَقَ عَافِي، تَغَيَّرَ، إِلَّا السُّؤْيُ وَالرَّيْدُ^(٢)
فمعنى تغيّر: لم يبقَ على حاله.

(وإنما جاز الوجهان في مثل ما تقدم، لأنك إن رايعيت جانب اللفظ نصبت ما بعد (إلا)، لأن الجملة قد استوتفت جزءيها - المسند والمسند إليه - فيكون ما بعد (إلا) فضلة، والفضلة منصوبة، وإن رايعيت جانب المعنى رفعت ما بعدها، لأن المسند إليه في الحقيقة هو ما بعد (إلا)، لذلك يصح تفرغ العامل الذي قبلها له وتسليطه عليه، فإن قلت: «ما جاء القوم إلا خالد، أو خالداً»، صح أن تقول: «ما جاء إلا خالد»، فنصبه باعتبار أنه عمدة في المعنى، فهو بدل مما قبله، والمبدل منه في حكم المطروح، ألا ترى أنك إن قلت: «أكرمت خالداً أباك»، صح أن تقول: «أكرمت أباك».

ثلاث فوائد

١ - يجوز، في نحو: «ما أحدٌ يقولُ ذلك إلا خالدٌ»، رفعُ ما بعد «إلا» على البدليّة من أحدٌ (وهو الأولى)، أو على البدليّة من ضمير «يقولُ»، ويجوزُ نصبُ ما بعد «إلا» على الاستثناء، ويجوز في نحو: «ما رأيتُ أحدًا يقولُ ذلك إلا خالداً»، نصبُ ما بعد «إلا» على البدليّة من «أحدًا» (وهو الأولى)، ونصبُ «إلا» ويجوز رفعه على أنه بدلٌ من ضمير «يقولُ» ومن مجيبة مرفوعاً على البدلية من ضمير الفعل المستتر قولُ الشاعر:

فِي لَيْلٍ لَا نَرَى بِهَا أَحَدًا يَحْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا

٢ - تقولُ: «ما جاءني من أحدٍ إلا خالداً، أو إلا خالدٌ». فالنصب على الاستثناء، والرفعُ

(١) من: حرف جر زائد، وإله: مجرور لفظاً بمن الزائدة، مرفوع محلاً لأنه مبتدأ، وخيره محذوف تقديره: موجود إله، إما بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف، وإما بدل من محل إله الأول، لأن محله الرفع على الابتداء، كما ذكرنا.

(٢) الصريمة: موضع، وأصلها: قطعة من الرمل ضخمة تنصرم - أي تنقطع - عن سائر الرمال، والخلق: البالي، ومثله العافي، والتوي: حفير حول الخيمة يمنع السيل.

على البدلية من محل «أحد»، لأن محله الرفع على الفاعلية، ومن: حرف جر زائد، ولا يجوزُ فيه الجرُّ على البدلية من لفظ المجرور.

(لأن البدل على نية تكرار العامل، وهنا لا يجوز أن تكرر، فلا يجوز أن تقول: «ما جاءني من أحد إلا من خالده»، وذلك لأن «من» زائدة لتأكيد النفي، وما بعد «إلا» مثبت، لأنه مستثنى من منفي، فلا تدخل عليه «من» هذه، لكن إن قلت: «ما أخذت الكتاب من أحد إلا خالده» جاز الجر على البدلية من اللفظ، لأن «من» هنا ليست زائدة. فلو كررت العامل، فقلت: «ما أخذت الكتاب من أحد إلا من خالده»، لجاز).

وكذلك تقول: «ليس فلانٌ بشيءٍ إلا شيئاً لا يُعبأ به»، بالنصب فقط، إما على الاستثناء، وإما على البدلية من موضع «شيءٍ» المجرور بحرف الجرّ الزائد، لأنّ موضعه النصب على أنه خبرُ «ليس». ولا تجوز البدلية بالجر.

(لأن الباء هنا زائدة لتأكيد النفي، وما بعد «إلا» مثبت، فلو كررت الباء مع البدل، فقلت: «ليس فلانٌ بشيءٍ إلا بشيءٍ لا يُعبأ به»، لم يجز).

ومن ذلك قول الشاعر:

أَبْنِي لُبَيْبِي، لَسْتُ مُبَيِّدِي إِلَّا يَدًا لَيْسَتْ لَهَا عَضُدٌ^(١)

(لكن، إن قلت: «ما مررت بأحدٍ إلا خالده»، جاز الجرّ على البدلية من اللفظ، لأن الباء هنا أصلية، فإن قلت: «ما مررت بأحدٍ إلا بخالده»، بتكريرها، جاز).

٣ - علمت أنه إذا تقدّم المستثنى على المستثنى منه - في الكلام التام المنفي - فليس فيه إلا النصب على الاستثناء، نحو: «ما جاء إلا خالداً أحدٌ»، غير أنّ الكوفيّين والبغداديّين يجيزون جعله معمولاً للعامل السابق، وجعل المستثنى منه المتأخر تابعاً له في إعرابه، على أنه بدلٌ منه، فيجوزون أن يقال: «ما جاء إلا خالدٌ أحدٌ»، فخالداً: فاعلٌ لجا، وأحدٌ: بدلٌ من خالداً، ومن ذلك ما حكاه سيبويه عن يونس: أنه سمع قوماً يُوثقُ بعريّتهم، يقولون: «ما لي إلا أبوك ناصرٌ»، وعليه قول الشاعر:

لَأَنْهُمْ يَرْجُونَ مِنْكَ شَفَاعَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّيُّونَ شَافِعٌ
وهذا من البدل المقلوب.

(١) العضد: ما بين المرفق إلى الكتف، ويجوز فيها إسكان الضاد وضمها، وهي توث وتذكر، وقال اللحياني: العضد مؤنثة لا غير، وهما عضدان، والجمع أعضاء، لا تُكسر على غير ذلك، وتكون العضد مجازاً بمعنى الناصر والقوة، ومعنى البيت: أنتم - في الضعف وقلة الانتفاع - كيد لا عضد لها: فلا غناء بها ولا نفع.

(لأنك ترى أن التابع هنا - وهو البدل: ناصر وشافع - قد كان متبوعاً - أي مبدلاً منه -، وأن المتبوع - وهو المبدل منه: أبوك والنيبون - قد كان تابعاً - أي بدلاً -؛ لأن الأصل: «ما لي ناصر إلا أبوك، وإذا لم يكن شافع إلا النيبون».

ونظيره في القلب - جعلي التابع متبوعاً والمتبوع تابعاً - قولك، «ما مررت بمثلك أحد»؛ فأحد بدل من مثلك مجرور مثله، وقد كان «مثلك» صفة له مؤخره عنه، لأن الأصل «ما مررت بأحد مثلك».

متى يجب أن يكون المستثنى بإلا على حسب العوامل

يجب أن يكون المستثنى بإلا على حسب ما يطلبه العامل قبله، متى حذفت المستثنى منه من الكلام، فيتفرغ ما قبل «إلا» للعمل فيما بعدها، كما لو كانت «إلا» غير موجودة، ويجب حينئذ أن يكون الكلام منفياً أو شبه منفي، نحو: «ما جاء إلا علي، ما رأيت إلا علياً، ما مررت إلا بعلي» ومنه في النهي قوله تعالى: «وَلَا تَقُولُوا عَلَّ اللَّهُ إِلَّا الْحَقُّ» [النساء: ١٧١]، وقوله: «وَلَا تَحْتَدِلُوا أَهْلَ الْكَيْتَابِ إِلَّا بِالْبَيِّنَاتِ حَيْثُ أَحْسَنُ» [العنكبوت: ٤٦]. ومنه في الاستفهام قوله سبحانه: «فَهَلْ يَهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ» [الاحقاف: ٣٥].

وقد يكون اللفظي معنوياً، كقوله تعالى: «وَيَأْتِكُ اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُبَيِّنَ تَوَدُّهُ» [التوبة: ٣٢]، لأن معنى يأتى: لا يريد.

فائدة

إذا تكرر «إلا» للتوكيد - بحيث يصح حذفها، وذلك إذا تلت واو العطف، أو تلاها بدل مما قبلها - كانت زائدة لتوكيد الاستثناء، غير مؤثرة فيما بعدها.

فالأول نحو: «ما جاء إلا زهيراً وإلا أسامة»^(١).

والثاني، نحو: «ما جاء إلا أبوك إلا خالد»^(٢)، وقد اجتمع البدل والعطف في قوله:

مَأْتِكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَيْبِيهِ، وَإِلَّا رَمَلُهُ^(٣)

وإن تكررت لغير التوكيد - بحيث لا يصح حذفها - فالكلام على ثلاثة أوجه:

١ - أن يحذف المستثنى منه، فتجعل واحداً من المستثنيات معمولاً للعامل وتنصب ما

(١) الواو: عاطفة، وإلا: زائدة للتوكيد، وأسامة: معطوف على زهير.

(٢) إلا: زائدة، وخالد: بدل من أبوك، لأن الأب هو خالد.

(٣) رسيمة: بدل من عمله، ورمله: معطوف على رسيمة، وإلا - في الموضعين - زائدة، والرسم والرمل:

نوعان من السير.

عداء. تقول: «ما جاء، إلا سعيداً، إلا خالداً، إلا إبراهيم»، والأولى تسليط العامل على الأول ونصب ما عداء، كما ترى. ولك أن تنصب الأول وترفع واحداً مما بعده.

٢ - أن يُذكر المستثنى منه، والكلام مثبت، فتصب الجميع على الاستثناء نحو: «جاء القوم إلا سعيداً، إلا خالداً، إلا إبراهيم».

٣ - أن يُذكر المستثنى منه، والكلام منفي، فإن تقدمت المستثنيات، وجب نصبها كلها، نحو: «ما جاء إلا خالداً، إلا سعيداً، إلا إبراهيم أحد»، وإن تأخرت، أبدلت واحداً من المستثنى منه، ونصبت الباقي على الاستثناء، والأولى إبدال الأول ونصب الباقي، نحو: «ما جاء القوم إلا خالد، إلا سعيداً، إلا إبراهيم».

٣ - حُكْمُ الْمُسْتَثْنَى بِإِلَّا الْمُنْقَطِعِ

إن كان المستثنى بإلا منقطعاً، فليس فيه إلا النصب بإلا، سواء أتقدم على المستثنى منه أم تأخر عنه، وسواء أكان الكلام مُرَجَّباً أم منفيّاً، نحو: «جاء المسافرون إلا أمتعتهم، جاء إلا أمتعتهم المسافرون، ما جاء المسافرون إلا أمتعتهم».

ومن الاستثناء المنقطع قوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ بِهِ مِنْ غِلٍّ إِلَّا لِيُبَاعَ الظَّنُّ﴾ [النساء: ١٥٧]، وقوله: ﴿وَمَا لِحَدِيْدٍ عِنْدَهُمْ مِنْ صَوْتٍ مَخْرُوجٍ ﴿١٥﴾ إِلَّا نِيَاهٌ وَجَوْ رِيْدُ الْاَهْلِ ﴿١٦﴾﴾ [الليل: ١٩، ٢٠].

ولا تجوز البدلية في الكلام المنفي، هنا، كما جازت في المستثنى المُتَّصِلِ، إذ لا معنى لإبدال الشيء من غير جنسه.

وبنو تميم يُجيزون البدلية فيه، إن صحَّ تفرُّغ العامل قبله له وتسلُّطه عليه، فيجيزون أن يقال: «ما جاء المسافرون إلا أمتعتهم»، لأنك لو قلت: «ما جاء إلا أمتعة المسافرين»، لصحَّ. وعليه قول الشاعر:

وَلَنْدَوْ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ إِلَّا الْأَيْمَافِيْرُ، وَإِلَّا الْعَيْسُ^(١)
وقول الآخر:

عَشِيَّةٌ لَا تُغْنِي الرُّوْحَ مَكَانَهَا وَلَا النَّبْلُ، إِلَّا الْمَشْرِفِيُّ الْمُصَمَّمُ^(٢)

(١) اتباع الظن غير العلم، فأحدهما ليس من جنس الآخر.

(٢) ابتغاء وجه الله غير النعمة، فهو ليس من جنسها، لذلك كان الاستثناء في الآيتين منقطعاً.

(٣) اليعافير: جمع يعفور، بفتح الياء وضمةها، وهو الظبي، وولد البقرة الوحشية، والعيس: الإبل البيض يخالط بياضها شقرة أو سواد خفي، والذكر عيس والأنثى عيساء.

(٤) المشرفي: السيف، والمصمم: الغاطع الماضي في الصميم، وهو العظم الذي به قوام العضو، يقال: صمَّ السيف: إذا مضى في الصميم وقطعه، فإذا قطع المفصل قيل: طُبِّقَ تطبيقاً.

وقول غيره:

وَيْسَتْ كِرَامٌ قَدْ نَكَحْنَا، وَلَمْ يَكُنْ لَنَا خَاطِبٌ إِلَّا السَّنَانُ وَعَايِلُهُ^(١)

فائدة

اعلم أنه لا يكون الاستثناء المنقطع إلا إذا كان للمستثنى علاقة بالمستثنى منه، فيتوهم بذلك المستثنى منه دخول المستثنى معه في الحكم، فنقول: «جاء السادة إلا خدمهم»، إذا كان من العادة أنهم يجيئون معهم، فإن لم يكن من العادة ذلك فلا معنى لهذا الاستثناء، وتقول: «رجع المسافرون إلا أئقالمهم، أو إلا دوابهم»، لأن الإخبار برجعهم يتوهم منه رجوع أئقالمهم أو دوابهم معهم، وقد تكون العلاقة بينهما، لكنه لا يتوهم دخول المستثنى في حكم المستثنى منه، وإنما يذكر لتمكين المعنى في نفس السامع والتهويل به، كأن تقول: «لا يخطب في الحرب خطيب إلا ألسن النيران». وقد صح الاستثناء مع عدم التوهم لمكان المناسبة بين صوت النار وصوت الخطيب المتأجج حماسة، وللتهويل بشدة الحال، وكذا إن قلت: «سلكت فلاة ليس فيها أنيس إلا الذئاب، أو إلا وحوشها»، فلمناسبة التضاد بين الأنيس والذئاب، ولتمثيل هول الموقف، لهذا لم يتعد الصواب من أجاز من العرب البدلية في الكلام التام المنفي، من هذا الاستثناء، لأنه في حكم المتصل معنى، ألا ترى أنك إن حذف المستثنى منه وسلطت العامل فيه على المستثنى صح اللفظ والمعنى. فنقول: «لا يتكلم في الحرب إلا ألسن النيران»، وتقول: «مررت بفلاة ليس فيها إلا الذئاب»، من غير أن ينقص من المعنى شيء إلا ما كنت تريده من إعظام الأمر وتهويله، ويجري هذا المجرى الأبيات الثلاثة التي مرت بك آنفاً، هذا هو الحق فاعتصم به.

وبما قدمناه تعلم أن في إطلاق النحاة الكلام، في الاستثناء المنقطع، تساهلاً لا ترضاه أساليب البيان العربي، وتمثيلهم له بقولهم: «جاء القوم إلا حماراً» شيء يأباه كلام العرب، نعم يصح أن تقول: «جاء القوم إلا الحمار، أو إلا حماراً لهم، أو إلا حمارهم»، إن كان من العادة أن يكون معهم، أما «جاء القوم إلا حماراً» فلا يجوز، وإن كان من العادة مجيء حمار معهم، لأنه لا يجوز استثناء النكرة غير المفيدة (أي التي لم تخصص) من المعرفة. كما قدمنا.

٤ - إلا بمعنى «غير»

الأصل في «إلا» أن تكون للاستثناء، وفي «غير» أن تكون وصفاً. ثم قد تحمل إحداهما على الأخرى، فيوصف بإلا، ويشتى بغير.

فإن كانت «إلا» بمعنى «غير»، وقعت هي وما بعدها صفة لما قبلها، (وذلك حيث لا يراد بها الاستثناء، وإنما يراد بها وصف ما قبلها بما يُغايِر ما بعدها)، ومن ذلك حديث: «الناس

هَلَكَى إِلَّا الْعَالِمُونَ، وَالْعَالِمُونَ هَلَكَى إِلَّا الْعَامِلُونَ، وَالْعَامِلُونَ هَلَكَى إِلَّا الْمَخْلُصُونَ، أَيْ: «النَّاسُ غَيْرُ الْعَالِمِينَ هَلَكَى، وَالْعَالِمُونَ غَيْرُ الْعَامِلِينَ هَلَكَى، وَالْعَامِلُونَ غَيْرُ الْمَخْلُصِينَ هَلَكَى» وَلَوْ أَرَادَ الْاسْتِثْنَاءَ لَنْصَبَ مَا بَعْدَ «إِلَّا»؛ لِأَنَّهُ فِي كَلَامٍ تَامٍ مُوجِبٍ.

وَقَدْ يَصِحُّ الْاسْتِثْنَاءُ كَهَذَا الْحَدِيثِ، وَقَدْ لَا يَصِحُّ، فَيَتَعَيَّنُ أَنْ تَكُونَ «إِلَّا» بِمَعْنَى «غَيْرٍ»، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «لَوْ كَانَ فِيهَا إِلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا» [الأنبياء: ٢٢]. فَلَا وَمَا بَعْدَهَا صِفَةٌ لِآلِهَةٍ، لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْآيَةِ نَفْيَ الْآلِهَةِ الْمُتَعَدِّدَةِ وَإِثْبَاتِ الْإِلَهِ الْوَاحِدِ الْفَرْدِ، وَلَا يَصِحُّ الْاسْتِثْنَاءُ بِالنَّصْبِ، لِأَنَّ الْمَعْنَى حِينَئِذٍ يَكُونُ: «لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ، لَيْسَ فِيهِمُ اللَّهُ لَفَسَدَتَا»، وَذَلِكَ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ، فِيهِمُ اللَّهُ، لَمْ تَفْسُدَا، وَهَذَا ظَاهِرُ الْفَسَادِ^(١)، وَهَذَا كَمَا تَقُولُ: «لَوْ جَاءَ الْقَوْمُ إِلَّا خَالِدًا لَاخْفَقُوا» أَيْ: لَوْ جَاؤُوا مُسْتَيِّئِينَ مِنْهُمْ خَالِدًا - بِمَعْنَى أَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُمْ - لَاخْفَقُوا، فَهَمُ لَمْ يُخْفَقُوا لِأَنَّ بَيْنَهُمْ خَالِدًا، وَنَظِيرُ الْآيَةِ - فِي عَدَمِ جَوَازِ الْاسْتِثْنَاءِ - أَنْ تَقُولَ: «لَوْ كَانَ مَعِيَ دِرْهَمٌ، إِلَّا هَذَا الدِّرْهَمُ لِبَذْلَتِهَا»^(٢). فَإِنْ قُلْتَ: «إِلَّا هَذَا الدِّرْهَمُ»، بِالنَّصْبِ كَانَ الْمَعْنَى: لَوْ كَانَ مَعِيَ دِرْهَمٌ لَيْسَ فِيهَا هَذَا الدِّرْهَمُ لِبَذْلَتِهَا، فَيُتَجُّجُ أَنَّكَ لَمْ تَبْذُلْهَا لِوَجُودِ هَذَا الدِّرْهَمِ بَيْنَهَا، وَهَذَا غَيْرُ الْمُرَادِ.

وَلَا يَصِحُّ أَيْضًا أَنْ يُعْرَبَ لَفْظُ الْجَلَالَةِ بَدَلًا مِنْ آلِهَةٍ، وَلَا «هَذَا الدِّرْهَمُ» بَدَلًا مِنْ دِرْهَمٍ، لِأَنَّهُ حَيْثُ لَا يَصِحُّ الْاسْتِثْنَاءُ لَا تَصِحُّ الْبَدِيلَةُ، ثُمَّ إِنَّ الْكَلَامَ مُثَبَّتٌ، فَلَا تَجُوزُ الْبَدِيلَةُ، وَلَوْ صَحَّ الْاسْتِثْنَاءُ، لَمَا عَلِمْتَ مِنْ أَنَّ النَّصْبَ وَاجِبٌ فِي الْكَلَامِ التَّامِّ الْمُوجِبِ^(٣)، وَأَيْضًا: لَوْ جَعَلْتَهُ بَدَلًا لَكَانَ التَّقْدِيرُ: «لَوْ كَانَ فِيهِمَا إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا»، لِأَنَّ الْبَدَلَ عَلَى نِيَّةِ طَرِحِ الْمُبْدَلِ مِنْهُ، كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ، وَلَعَدَمَ صِحَّةِ الْاسْتِثْنَاءِ هُنَا وَعَدَمَ جَوَازِ الْبَدِيلَةِ تَعَيَّنَ أَنْ تَكُونَ «إِلَّا» بِمَعْنَى «غَيْرٍ».

وَمِمَّا جَاءَتْ فِيهِ «إِلَّا» بِمَعْنَى «غَيْرٍ»، مَعَ عَدَمِ تَعَدُّرِ الْاسْتِثْنَاءِ مَعْنَى، قَوْلُ الشَّاعِرِ:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْقَرْقَدَانِ^(٤)

(١) وَرَحِمَ اللَّهُ (ابْنَ يَعِيشَ) فَقَدْ أَجَازَ سَهْوًا - فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ - النَّصْبَ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ، غَيْرَ مُقَدِّرٍ مَا يَتَجَّهُ مَعْنَى النَّصْبِ مِنَ الْفَسَادِ، وَلِكُلِّ جَوَادِ كِبْرَةٍ.

(٢) بَرَفِ الدِّرْهَمِ.

(٣) فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ «لَوْ» لِلْامْتِنَاعِ، «وَالْمَتَاعِ الشَّيْءِ» انْتِفَازِهِ، فَيَكُونُ الْكَلَامُ مُنْفِيًّا، فَتَقُولُ: إِنَّ الْعَرَبَ لَا تَعْتَبِرُ مِثْلَ هَذَا النَّفْيِ، لِأَنَّهُ نَفْيٌ بِالتَّأْوِيلِ، بِدَلِيلِ أَنَّهُمْ لَا يَقُولُونَ: «لَوْ كَانَ فِيهَا دِيَارٌ لِأَكْرَمَتِهِ»، وَلَا «لَوْ جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ لِأَحْسَنَتْ إِلَيْهِ»، وَلَوْ كَانَتْ «لَوْ» بِمَنْزِلَةِ حَرْفِ النَّفْيِ لَجَازَ ذَلِكَ، كَمَا يَجُوزُ: «مَا فِيهَا دِيَارٌ، وَمَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ» وَذَلِكَ لِأَنَّ «دِيَارًا» لَا يَقَعُ إِلَّا بَعْدَ نَفْيٍ، وَكَذَا «مِنْ» الزَّائِدَةُ لِتَأْكِيدِ النَّفْيِ.

(٤) إِلَّا وَمَا بَعْدَهَا: صِفَةٌ لِلْمُضَافِ، وَهِيَ «كُلٌّ»، لَا صِفَةٌ لِأَخٍ، لِذَلِكَ رَفَعُ مَا بَعْدَ «إِلَّا» وَالْمَشْهُورُ الشَّائِعُ فِي كَلَامِهِمْ فِي مِثْلِ «كُلٌّ وَبَعْضٌ» وَنَحْوِهِمَا أَنْ يَكُونَ الْوَصْفُ لِمَا أُضِيفَ إِلَيْهِ، لَا لِمَا، لِأَنَّهُ إِنْ أَسْقَطَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ نَابَتْ صِفَتُهُ مِنْهُ، فَإِنْ قُلْتَ: «كُلٌّ رَجُلٌ كَرِيمٌ مُحِبُّوبٌ»، ثُمَّ أَسْقَطْتَ رَجُلًا، قُلْتَ: «كُلٌّ كَرِيمٌ

أي: كلُّ أخٍ، غيرُ الفرقدَيْنِ، مفارِقُهُ أخوه. ولو قال: «كلُّ أخٍ مفارِقُهُ أخوه إلا الفرقدَيْنِ» لَصَحَّ.

واعلم أنَّ الوصفَ هو «إلا» وما بعدها معاً، لا «إلا» وحدها، ولا ما بعدها وحده، مع بقائها على حرفيتها، كما يوصف بالجارِّ والمجرور مع بقاء حرف الجرِّ على حرفيته. والإعرابُ يكون لِمَا بعدها، ومن العلماء من يجعلها اسماً مبنياً بمعنى «غير» ويجعل إعرابها المحلي ظاهراً فيما بعدها، والجمهور على الأول وهو الأولي.

• حُكْمُ الْمُسْتَثْنَى بِغَيْرِ وَسْوَى

غيرُ: نكرةٌ متوغلةٌ في الإبهامِ والتَّنْكِيرِ، فلا تُفِيدُهَا إضافتها إلى المعرفة تعريفياً، ولهذا تُوصَفُ بها النكرةُ مع إضافتها إلى معرفةٍ، نحو «جاءني رجلٌ غيرُكَ، أو غيرُ خالدٍ». فلذا لا يُوصَفُ بها إلا نكرةٌ، كما رأيتُ، أو شبهُ النكرةِ مِمَّا لا يفيدُ تعريفاً في المعنى، كالمُعْرَفِ بِالِالْجِنْسِيَّةِ، فإنَّ المُعْرَفَ بها، وإن كان معرفةً لفظاً، فهو في حكم النكرةِ معنًى، لأنه لا يدلُّ على مُعَيَّنٍ. فإن قلتُ: «الرجالُ غيرُكَ كثيرٌ»، فليس المرادُ رجالاً مُعَيَّنِينَ^(١).

ومثلها في تنكيرها، وتَوَعُّلها في الإبهامِ، ووصفِ النكرةِ أو شبهها بها، وعدم تعريفها بالإضافة «مثلُ وسوىٍ وشبهُ ونظيرٌ». تقول: «جاءني رجلٌ مثلك، أو سواك، أو شبيهك، أو نظيرك».

وقد تُحْمَلُ «غير» على «إلا» فَيُسْتثنى بها، كما يستثنى بإلا، كما حُمِلَتْ «إلا» على «غير» فَوَصِفَ بها. والمستثنى بها مجرورٌ أبدأً بالإضافة إليها، نحو: «جاء القومُ غيرَ علي».

وقد تُحْمَلُ «سوى» على «إلا»، كما حُمِلَتْ «غير»، لأنها بمعناها، فَيُسْتثنى بها أيضاً، والمُسْتثنى بها مجرورٌ بالإضافة إليها.

وحكمُ «غيرِ وسوىٍ» في الإعرابِ كحكمِ الاسمِ الواقعِ بعدَ «إلا»: فتقول: «جاء القومُ غيرَ خالدٍ»، بالنصب، لأنَّ الكلامَ تامٌّ مُوجِبٌ.

وتقول: «ما جاء غيرُ خالدٍ أحدٌ»، بالنصب أيضاً، وإن كان الكلامُ منفيّاً، لأنها تقدّمت على المُسْتثنى منه.

وتقول: «ما احترقت الدارُ غيرَ الكتبِ»، بالنصب، وإن كان الكلامُ منفيّاً، ولم يتقدم فيه المُسْتثنى على المُسْتثنى منه، لأنها وقعت في استثناء مُتَقَطِعٍ.

محبوب»، ويجوز على قلة إجراء الصفة على كل وبعض المضافين دون المضاف إليه كما ترى في هذا البيت.

(١) راجع مبحث «أل» الجنبية في الجزء الأول من هذا الكتاب.

وتقول: «ما جاء القومُ غيرُ خالدٍ، أو غيرَ خالدٍ، بالرفع على أنها بدلٌ من القوم، وبالنصب على الاستثناء، لأنَّ الكلامَ تامٌّ منفي، قال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَوْدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ عَدُوُّ أُولِي الْقَرْبِرِ وَالْمُهَيِّدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَأْمُرُهُمْ وَأَنْفُسُهُمْ﴾ [النساء: ٩٥]، قُرىء «غير» بالرفع، صفةً للقاعدون، وبالجر، صفةً للمؤمنين، وبالنصب على الاستثناء.

وتقول: «ما جاء غيرُ خالدٍ بالرفع، لأنها فاعل، وما رأيتُ غيرَ خالدٍ بالنصب، لأنها مفعولٌ به، ومررتُ بغيرِ خالدٍ، بجرها بحرف الجر، وإنما لم تُنصب «غير» هنا على الاستثناء لأنَّ المستثنى منه غيرُ مذكورٍ في الكلام، فنفرَعُ ما كان يعملُ فيه للعمل فيها.

والعلم أنه يجوز في «سوى» ثلاثُ لغاتٍ: «سوى» بكسر السين، و«سوى» بضمها، و«سواء» بفتحها مع المدِّ.

٦ - حُكْمُ الْمُسْتَثْنَى بِخَلَا وَعَدَا وَحَاشَا

خلا وعدا وحاشا: أفعال ماضية، صُمِّنت معنى «إلا» الاستثنائية، فاستثني بها، كما يُستثنى بيلاً.

وحكمُ المستثنى بها جوازُ نصبه وجره. فالنصبُ على أنها أفعالٌ ماضية، وما بعدها مفعولٌ به. والجرُّ على أنها أحرفٌ جرٌّ شبيهةٌ بالزائد، نحو: «جاء القومُ خلا علياً، أو عليٌّ».

والنصبُ بخلا وعدا كثيرٌ، والجرُّ بهما قليلٌ. والجرُّ بحاشا كثيرٌ، والنصبُ بها قليلٌ.

وإذا جررتَ بهن كان الاسمُ بعدهنَّ مجروراً لفظاً، منصوباً محلاً على الاستثناء.

فإن جُعِلت أفعالاً كان فاعلها ضميراً مستتراً يعودُ على المُستثنى منه^(١)، والتَّزَمَ إفرادُهُ وتذكيرُهُ، لوقوع هذه الأفعالِ موقعَ الحرف، لأنها قد تَضَمَّت معنى «إلا»، فأشبهتها في الجمودِ وعَدَمِ التَّصَرُّفِ والاستثناءِ بها، والجملةُ إما حائِلٌ من المُستثنى منه، وإما استنافية.

ومن العلماءِ من جعلها أفعالاً لا فاعلَ لها ولا مفعولَ، لأنها محمولةٌ على معنى «إلا»، فهي واقعةٌ موقعَ الحرفِ، والحرفُ لا يحتاج إلى شيءٍ من ذلك، فما بعدها منصوبٌ على الاستثناء، محلاً لهذه الأفعالِ على «إلا»، وهو قولٌ في نهايةِ الجذقيِّ والتَّدقيقِ.

(قال العلامةُ الأشموني في شرح الألفية: «ذهب الفراء إلى أن (حاشا) فعل، لكن لا فاعل له، والنصب بعده إنما هو بالحمل على (إلا)، ولم ينقل عنه ذلك في (خلا وعدا)، على أنه يمكن

(١) قال قوم: يعود على البعض المفهوم من الاسم السابق، والتقدير: جاء القوم خلا البعض علياً، وقال قوم: يعود على اسم الفاعل المفهوم من الاسم السابق والتقدير: جاؤوا خلا الجاني علياً، وقال آخرون: يعود على مصدر الفعل المتقدم، والتقدير: جاؤوا خلا المجيء علياً، وما ذكرناه هو أقرب إلى الحق والصواب.

أن يقول فيهما مثل ذلك»، قال الصبان في حاشيته عليه: «قوله لا فاعل له، أي ولا مفعول، كما قاله بعضهم. وقوله بالحمل على «إلا» أي: فيكون منصوباً على الاستثناء ومقتضى حمله على «إلا» أنه العامل للنصب فيما بعده) ت. هـ.

والحق الذي ترتاح إليه النفس أن تجعل هذه الأدوات: «خلا وعدا وحاشا»، في حالة نصبها ما بعدها - إما أنفعلاً لا فاعل لها ولا مفعول، لأنها واقعة موقع الحرف، وإما أحرفاً للاستثناء منقولة عن الفعلية إلى الحرفية، لتضمنها معنى حرف الاستثناء كما جعلوها - وهي جائزة أحرف جر، وأصلها الأفعال).

وإذا اقترنت بخلا وعدا «ما» المصدرية، نحو: «جاء القوم ما خلا خالدًا» وجب نصب ما بعدهما، ولا يجوز جرهما؛ لأنهما حينئذٍ فعلان، و«ما» المصدرية لا تسمى الحروف، والمصدر المؤول منصوبٌ على الحال بعد تقديره باسم الفاعل، والتقدير: جاء القوم خالين من خالدٍ.

(هكذا قال النحاة، وأنت ترى ما فيه من التكلف والبعد بالكلام عن أسلوب الاستثناء، والذي تظمن إليه النفس أن «ما» هذه ليست مصدرية، وإنما هي زائدة لتوكيد الاستثناء، بدليل أن وجودها وعدمه، في إفادة المعنى، سواء على أن من العلماء من أجاز أن تكون زائدة، كما في شرح الشيخ خالد الأزهرى لتوضيح ابن هشام).

أما حاشا فلا تسمى «ما» إلا نادراً، وهي تستعمل للاستثناء فيما يتنزه فيه المستثنى عن مشاركة المستثنى منه، تقول: «أهمل التلاميذ حاشا سليم»، ولا تقول: «صلى القوم حاشا خالدٍ»؛ لأنه لا يتنزه عن مشاركة القوم في الصلاة، وأما سليم - في المثال الأول، فقد يتنزه عن مشاركة غيره في الإعمال.

وقد تكون للتنزيه دون الاستثناء، فيجر ما بعدها إما باللام، نحو: «حاش الله»، وإما بالإضافة إليها، نحو: «حاش الله»، ويجوز حذف ألفها، كما رأيت، ويجوز إثباتها، نحو: «حاشا لله» و«حاشا الله».

ومنى استعملت للتنزيه المجرد كانت اسماً مُرادفاً للتنزيه، منصوباً على المفعولية المطلقة انتصاب المصدر الواقع بدلاً من التلغظ بفعله، وهي، إن لم تُضف ولم تُنَوَّن كانت مبنية، لشيها بحاشا الحرفية لفظاً ومعنى، وإن أُضيفت أو نُوتت كانت مُعرَّبة، يُعَلِّمها بالإضافة والتنوين من سبب الحرف، لأن الحروف لا تُضاف ولا تُنَوَّن: «حاش الله، وحاشا لله».

وقد تكون فعلاً متعدياً مُتصرفاً، مثل: «حاشيته أحاشيه»، بمعنى: استثنيتُه أستثنيه، فإن سبقتها «ما» كانت حينئذٍ نافية، وفي الحديث: أن النبي ﷺ، قال: «أسامة أحب الناس إلي»، وقال راويو: «ما حاشى فاطمة ولا غيرها».

وتأتي فعلاً مضارعاً، تقول: «خالد أفضل أقراني، ولا أحاشي أحداً»، أي: لا أستثنى، ومنه قول الشاعر النابغة:

ولا أَرَى فاعلاً في النَّاسِ يُشْبِهُهُ وَلَا أَحَاشِي مِنْ الْأَقْسَامِ مِنْ أَحَدٍ
 وإن قلت: «حاشاك أن تكذب. وحاشى زهيراً أن يهمل»^(١)، فحاشى: فعلٌ ماضٍ بمعنى:
 «جانب» وتقول أيضاً: «حاشى لك أن تهمل»، فتكون اللام حرفَ جرٍّ زائداً في المفعول به
 للنفوية.

وإن قلت: «أحاشيك أن تقول غير الحق»، فالمعنى أنزُهُك.

٧ - حُكْمُ الْمُسْتَثْنَى بِلَيْسٍ وَلَا يَكُونُ

ليس ولا يكون: من الأفعال الناقصة الرافعة للاسم الناصبة للخبر، وقد يكونان بمعنى «إلا»
 الاستثنائية؛ فَيُسْتثنى بهما، كما يُسْتثنى بها، والمستثنى بعدهما واجبُ النصب، لأنه خيرٌ لهما،
 نحو: «جاء القومُ ليس خالداً، أو لا يكون خالداً»، والمعنى: جاؤوا إلا خالداً، واسمُهما ضميرٌ
 مستتر يعود على المستثنى منه، والخلاف في مرجع الضمير فيهما كالخلاف في مرجعه في «خلا
 وعدا وحاشا» فراجعهُ.

(هكذا قال النحاة، أما ما تظمن إليه النفس فأن يجعلها فعلين لا مرفوع لهما ولا منصوب،
 لتضمنهما معنى «إلا» أو يجعلها حرفين للاستثناء، نقلاً لهما عن الفعلية إلى الحرفية، لتضمنهما
 معنى «إلا» كما جعل الكوفيون «ليس» حرف عطف إذا وقعت موقع «لا» النافية العاطفة، نحو:
 «خذ الكتاب ليس القلم»، وكما قال الشاعر: «والأشرمُ المطلوبُ ليس الطالبُ»، برفع «الطالب»
 عطفاً بليس على «المطلوب» أي: (الأشرمُ الطالب لا المطلوب).

٨ - شِبْهُهُ الْإِسْتِثْنَاءُ

شبه الاستثناء يكون بكلمتين: «لا سيّما» و«بيد»:

فلا سيّما: كلمةٌ مُركّبةٌ من «سي» بمعنى مثل، ومُشناهها سيّان، ومن «لا» النافية للجنس،
 وتُستعمل لترجيح ما بعدها على ما قبلها، فإذا قلت: «اجتهد التلاميذ، ولا سيّما خالد»، فقد
 رَجَحْتَ اجتهادَ خالدٍ على غيره من التلاميذ.

وتشديد يائها وسبقها بالواو و«لا»، كلُّ ذلك واجب، وقد تُخفف يائها، وقد تُحذف الواو
 قبلها نادراً، وقد تُحذف (ما) بعدها قليلاً، أما حذف (لا) فلم يرد في كلام من يُحتج بكلامه.

والمُسْتثنى بها، إن كان نكرةً جازَ جَرُّهُ ورفعهُ ونصبهُ، تقول: «كلُّ مجتهدٍ يُحِبُّ، ولا سيّما
 تلميذٌ مثلك» أو «ولا سيّما تلميذٌ مثلك»، أو «ولا سيّما تلميذاً مثلك»، وجرُّهُ أولى وأكثرُ وأشهرُ.

(١) الكاف - في المثال الأول - وزهيراً - في المثال الثاني - مفعولان لحاشى، والمصدر المؤول بأن في موضع

الفاعل، والتقدير: جانبك الكذب، وجانب زهيراً الإهمال.

(فالجر بالإضافة إلى «سي» وما: زائدة، والرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو. وتكون «ما»: اسم موصول محلها الجر بالإضافة إلى (سي)، وجملة المبتدأ والخبر: صلة الموصول، ويكون تقدير الكلام: «يحب كل مجتهد لا مثل محبة الذي هو تلميذٌ مثلك، لأنك مُفضَّلُ على كل تلميذ» والنصب على التمييز لسي، وما: زائدة).

وإن كان المُستثنى بها معرفةً جازَ جَرُّه، وهو الأولى، وجاز رفعه، نحو: «نَجَّحَ التلاميذُ ولا سِيَّما خليلٌ» أو «ولا سِيَّما خليلٌ». ولا يجوزُ نصبُه، لأن شرطَ التَّمييز أن يكون نكرةً.

وحكمُ «سي» أنها، إن أُضيفت (كما في صورتَي جِرِّ الاسم ورفعه بعدها) فهي مُعرِّبة منصوبةٌ بلا النافية للجنس، كما يعرَّبُ اسم (لا) في نحو: «لا رجلَ سوءٍ في الدار»، وإن لم تُصَفْ فهي مبنيةٌ على الفتح كما يُبنى اسم (لا) في نحو: «لا رجلَ في الدار».

وقد تستعمل «لا سِيَّما» بمعنى «خصوصاً»، فيؤتى بعدها بحالٍ مُفردة، أو بحالٍ جُملة، أو بالجملة الشرطية واقعةً موقع الحال.

فالأول نحو: «أحبُّ المطالعةَ، ولا سِيَّما منفرداً».

والثاني نحو: «أحبُّها، ولا سِيَّما وأنا منفردٌ».

والثالث نحو: «أحبُّها، ولا سِيَّما إن كنتُ منفرداً».

وقد يُلحِقُها الظرفُ، نحو: «أحبُّ الجلوسَ بين الغياضِ، ولا سِيَّما عند الماءِ الجاري»، ونحو: «يُطِيبُ لي الاشتغالُ بالعلم، ولا سِيَّما ليلاً»، أو «ولا سِيَّما إذا أوى الناسُ إلى مضاجعهم».

أما «يبدُ فهو اسمٌ ملازمٌ للنصب على الاستثناء»، ولا يكون إلا في استثناءٍ منقطع، وهو يُلزَمُ الإضافة إلى المصدر المؤولِ بأنَّ التي تنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ، نحو: «إنه لكثيرُ المالِ، يبدُ أنه بخيلٌ»، ومنه حديثٌ: «أنا أفصحُ من نطقٍ بالضادِ، يبدُ أني من قُرَيْشٍ، واسترضعتُ في بَنِي سَعْدِ بنِ بكرٍ».

٩ - المنادى

المنادى: اسمٌ وقعَ بعدَ حرفٍ من أحرفِ النداءِ، نحو: «يا عبدَ الله»، وفي هذا البحث أربعة عشر مبحثاً:

١ - أَحْرَفُ النِّداءِ

أحرفُ النداءِ سبعة، وهي: «أ، أي، يا، آ، أيا، هيا، وأ».

ف«أى وأ»: للمنادى القريب، و«أيا وهيا وآ»: للمنادى البعيد. و«يا»: لكلِّ مُنادى، قريباً

كان، أو بعيداً، أو متوسطاً، و«وا»: للثدبة، وهي التي يُنادى بها المندوبُ المُتفجِعُ عليه، نحو: «واكبدي!». و«أحسرتي!».

وتتعمَّنُ «يا» في نداء اسم الله تعالى، فلا يُنادى بغيرها، وفي الاستغانة، فلا يُستغاثُ بغيرها، وتتعمَّنُ هي و«وا» في الثدبة، فلا يُندبُ بغيرهما، إلّا أن «وا» - في الثدبة - أكثرُ استعمالاً منها، لأنَّ «يا» تُستعمل للثدبة إذا أُمِنَ الالتباسُ بالنداء الحقيقي، كقوله:

حُمِلْتُ أَمراً عظيماً، فاصطَبِرْتَ لَهُ وَقُنْتُ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا^(١)!

٢ - أَسْمَاءُ الْمُنَادَى وَحُكْمُهُ

المنادى خمسة أقسام: المفردُ المعرفة، والنكرة المقصودة، والنكرة غير المقصودة، والمضاف، والشبيه بالمضاف.

(والمراد بالمفرد والمضاف والشبيه به: ما أريد به في باب «لا» النافية للجنس، فراجعه في الجزء الثاني من هذا الكتاب، والمراد بالنكرة المقصودة: كل اسم نكرة وقع بعد حرف من أحرف النداء وقُصد تعيينه، وبذلك يصير معرفة، لدلالته حينئذ على مُعَيَّن، راجع مبحث المعرفة والنكرة في الجزء الأول من هذا الكتاب).

وحكمُ المنادى أنه منصوبٌ، إمّا لفظاً، وإمّا محلاً.

وعاملُ النَّصْبِ فيه، إمّا فعلٌ محذوفٌ وجوباً، تقديرُهُ: «أدعو»، نابٌ حرفُ النداءِ مَنَابُهُ، وإمّا حرفُ النداءِ نَفْسُهُ لتضمينه معنى «أدعو»، وعلى الأول فهو مفعولٌ به للفعل المحذوف، وعلى الثاني فهو منصوبٌ بـ «يا» نفيها.

فَيُنصَبُ لفظاً (بمعنى أنه يكونُ مُعَرَّباً منصوباً كما تُنصبُ الأسماءُ المُعرَّبة) إذا كان نكرةً غير مقصودة، أو مضافاً، أو شبيهاً به، فالأول نحو: «يا غافلاً تنبّه»، والثاني نحو: «يا عبد الله»، والثالث نحو: «يا حسناً خلِّقهُ».

ويُنصَبُ محلاً (بمعنى أنه يكونُ مَبْنِيًّا في محلِّ نصب) إذا كان مفرداً معرفةً أو نكرةً مقصودةً، فالأولُ نحو: «يا زهيراً»، والثاني نحو: «يا رجلاً»، وبنائه على ما يُرْفَعُ بِهِ من ضَمَّةٍ أو ألفٍ أو واوٍ، نحو: «يا علي. يا موسى^(٢)، يا رجلاً، يا فتى^(٣)، يا رجلاً^(٤)». يا مجتهدون^(٥).

(١) البيت لجرير يتدب عمر بن عبد العزيز، رضي الله عنه. والمراد بالأمر الذي حمله هو الخلافة.

(٢) موسى: منادى مفرد معرفة، مبني على ضم مقدر على الألف للتعذر.

(٣) فتى: منادى نكرة مقصودة بالنداء، مبني على ضم مقدر على الألف للتعذر.

(٤) رجلاً: منادى نكرة مقصودة، مبني على الألف؛ لأنه مثنى.

(٥) مجتهدون: منادى نكرة مقصودة، مبني على الواو؛ لأنه جمع مذكر سالم.

بعض أحكام للمنادى المبني المستحق البناء

١ - إذا كان المنادى، المُستحقُّ للبناء، مبيئاً قبل النداء، فإنه يبقى على حركة بناؤه، ويقالُ فيه: إنه مبنيٌّ على ضَمَّةٍ مُقدَّرة، منع من ظهورها حركةُ البناءِ الأصليَّة، نحو: «يا سيبيويه، يا حذام^(١)، يا خبات^(٢)، يا هذا^(٣)، يا هؤلاء»، ويظهر أثرُ ضمِّ البناءِ المُقدَّر في تابعه، نحو: «يا سيبيويه الفاضلُ، يا حذامِ الفاضلُ، يا هذا المجتهدُ، يا هؤلاء المجتهدون^(٤)».

٢ - إذا كان المنادى مفرداً علماً موصوفاً بابن، ولا فاصلَ بينهما، والابنُ مضافٌ إلى علَم، جاز في المنادى وجهان: ضمُّه للبناءِ ونصبُه، نحو: «يا خليلُ بنَ أحمدَ، ويا خليلُ بنَ أحمدَ»، والفتحُ أولى، أمَّا ضمُّه فعلى القاعدةِ، لأنه مفردٌ معرفةٌ، وأمَّا نصبُه فعلى اعتبارِ كلمةِ «ابن» زائدةٌ، فيكونُ «خليل» مضافاً و«أحمد» مضافاً إليه، وابنُ الشخصِ يُضافُ إليه، لمكانِ المناسبةِ بينهما، والوصفُ بابنةٍ كالوصفِ بابن، نحو: «يا هندُ ابنةَ خالدٍ، ويا هندُ ابنةَ خالدٍ».

أمَّا الوصفُ بالبتت فلا يُغيِّرُ بناءَ المفردِ العَلَم، فلا يجوزُ معها إلاَّ البناءُ على الضمِّ، نحو: «يا هندُ بنتُ خالدٍ».

ويَتعيَّنُ ضمُّ المنادى في نحو: «يا رجلُ ابنَ خالدٍ. ويا خالدُ ابنَ أخينا» لانتفاءِ عَلَمِيَّةِ المنادى، في الأول، وَعَلَمِيَّةِ المضافِ إلى ابنِ في الثاني، لأنك، إن حذفْتَ ابناً، فقلتَ: «يا رجلُ خالدٍ، ويا خالدُ أخينا»، لم يبقَ للإضافةِ معنى، وكذا يَتعيَّنُ ضمُّه في نحو: «يا عليُّ الفاضلُ ابنُ سعيدٍ»، لوجودِ الفَصْلِ، لأنه لا يجوزُ الفَصْلُ بَيْنَ المضافِ والمضافِ إليه.

٣ - إذا كُرِّرَ المنادى مضافاً، فلك نصبُ الاسمِينِ معاً، نحو: «يا سعدُ سعدُ الأوسِ».

ولك بناءُ الأولِ على الضمِّ، نحو: «يا سعدُ سعدُ الأوسِ»، أما الثاني فهو منصوبٌ أبداً.

(أما نصبُ الأولِ، فعلى أنه مضافٌ إلى ما بعد الثاني، والثاني زائدٌ للتوكيد، لا أثر له في خفض ما بعده، أو على أنه مضافٌ لمحذوفٍ مماثل لما أُضيفَ إليه الثاني، وأما بناؤه (أي بناءُ الأولِ) على الضمِّ، فعلى اعتباره مفرداً غير مضاف، وأما نصبُ الثاني، فلأنه على الوجهِ الأولِ توكيدٌ لما قبله، وعلى الوجهِ الثاني بدلٌ من محله أو عطفٌ بيان).

(١) سيبيويه وحذام: كلاهما منادى مفرد معرفة، مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره حركة البناء الأصلية، وحذام من اعلام الإناث.

(٢) خبات: منادى نكرة مقصودة، وإعرابها كإعراب حذام، وهي من الكلمات التي تستعمل شتماً للإناث (راجع مبحث الأسماء المبنية، في الجزء الثاني من هذا الكتاب).

(٣) ذا: اسم إشارة، منادى مفرد معرفة، مبني على ضم مقدر على آخره، منع من ظهوره سكون البناء الأصلي.

(٤) التعت - في هذه الجملة - مرفوع باعتبار أن منوعته مبني على ضم مقدر، فرفعه إنما هو باعتبار هذا الضم المقدر.

٤ - المنادى المُستحقُّ البناءِ على الضمِّ، إذا اضطرَّ الشاعر إلى تنوينه جازَ تنوينُهُ مضموماً ومنصوباً. ويكونُ في الحالة الأولى مَبْنِيًّا، وفي الثانية مُعْرَباً منصوباً كالعلم المضاف، فمن الأول قول الشاعر:

سَلَامٌ اللهُ يَا مَطْرُءٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطْرُءٌ السَّلَامُ^(١)
وقول الآخر يخاطب جملة:

حَيْثُكَ عَزَّةٌ بَعْدَ الْهَجْرِ وَأَنْصَرَفْتُ فَحَيِّي، وَنَحَّكَ، مَنْ حَيَّاكَ، يَا جَمَلُ
لَبِثَ السَّحِيَّةُ كَانَتْ لِي، فَأَشْكُرُهَا، مَكَانَ يَا جَمَلُ: حَيَّيْتُ يَا رَجُلُ^(٢)
ومن الثاني قول الشاعر:

ضَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ: يَا عَدِيًّا، لَقَدْ وَقَفْتُكَ الْأَوَاقِي^(٣)
ومن العلماء من اختارَ البناء، ومنهم من اختارَ النصب، ومنهم من اختارَ البناء مع العلم، والنصب مع اسم الجنس.

فوائد

إذا وقع «ابن» أو «ابنة» بين علمين - في غير النداء - وأريدَ بهما وصفُ العلم^(٤)، فسييلُ ذلك أن لا يُتَوَّنَ العلمُ قبلهما في رفع ولا نصبٍ ولا جرٍّ، تخفيفاً، وتُحذفُ همزةُ «ابن»، تقول: «قال عليُّ بنُ أبي طالب، أحبُّ عليَّ بنَ أبي طالب، رضي الله عن عليِّ بن أبي طالب»، وتقول: «هذه هندُ ابنةِ خالدٍ، رأيتُ هندَ ابنةِ خالدٍ، مرتت بهندِ ابنةِ خالدٍ»، وقد جَوَّزوا - في ضرورة الشعر - تنوينَ العلمِ الموصوفِ بهما، وعليه قول الشاعر:

جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسِ بْنِ لَمْلَمَةَ كَأَنَّهَا جَلِيَّةٌ سَيْفِي مُذْهَبَةٌ
أما إن لم يُرَدَّ بهما الوصفُ، بل أُريدَ بهما الإخبارُ عن العلمِ، نُتَوَّنَ العلمُ وجوباً، وثبتت همزةُ «ابن»، تقول: «خالدُ ابنُ سعيدٍ^(٥)»، إنَّ خالداً ابنُ سعيدٍ^(٦)، ظننت خالداً ابنَ سعيدٍ^(٧).

(١) مطر: اسم رجل.

(٢) معنى البيت: ليت تحيتها للجمل كانت لي! بأن تقول مكان حيث يا جمل: حيث يا رجل.

(٣) الأواقي: الحوافظ، جمع واقية، وأصلها الرواقي: بواوين، أبدلت الأولى من الهمزة على قاعدة الإبدال، كما تقدم في الجزء الثاني من هذا الكتاب.

(٤) إذا وقع «ابن» بعد العلم، ولم يُرَدَّ به الإخبار عنه، جاز أن تعربه نعتاً له، أو عطف بيان عليه، أو بدلاً منه.

(٥) أي: خالد هو ابن سعيد، فخالداً: مبتدأ، وابن: خبره.

(٦) أي: أن خالداً هو ابن سعيد، فخالداً: اسم أن، وابن: خبرها.

(٧) أي: ظننت خالداً هو ابن سعيد، فخالداً: مفعول أول، وابن: مفعول ثانٍ، وأصل المفعولين هنا مبتدأ وخبر، كما لا يخفى.

فإن وقعا بينَ عَلمٍ وغيرِ عَلمٍ، فسبيلُ العَلمِ قبلَها التَّنوينُ مطلقاً، وإنْ وقعا صفةً للعَلمِ أو خيراً عنه.

فالأول نحو: «هذا خالدُ ابنُ أخينا، هذه هندُ ابنةُ أخينا» والثاني نحو: «خالدُ ابنُ أخينا إنْ هنداً ابنةُ أختنا»، وهمزةُ «ابن» ثابتةٌ هنا على كل حال، كما رأيت.

٣ - نداءُ الضميرِ

نداءُ الضميرِ شاذُّ الوقوعِ في كلامهم، وقصره ابنُ عُصفورٍ على الشعرِ، واختار أبو حيانُ أنه لا ينادى البتَّةُ، والخلافُ إنما هو في نداءِ ضميرِ الخطابِ، أمّا نداءُ ضميري التكلّمِ والعيّةِ، فاتفقوا على أنه لا يجوز نداءهما بتَّةً، فلا يُقال: «يا أنا، يا إِيَّاي، يا هُوَ، يا إِيَّاهُ».

وإذا ناديتَ الضميرَ، فأنت بالخيار: إن شئتَ أتيتَ به ضميرَ رفعٍ أو ضميرَ نصبٍ، فتقولُ: «يا أنت. يا إِيَّاكَ». وفي كلتا الحالتينِ، فالضميرُ مبنيٌ على ضمِّ مُقدَّرٍ، وهو في محلِّ نصبٍ، يثلهُ في «يا هذا، يا هذو، يا سيبويهِ»، لأنه مُفردٌ معرفةٌ.

٤ - نداءُ ما فيه «أل»

إذا أريدَ نداءُ ما فيه «أل»، يُؤتى قبله بكلمة «أُيها»، للمذكر، و«أُيهاها» للمؤنث. وتبقيان مَع التثنيةِ والجمعِ بلفظٍ واحدٍ، مراعىً فيهما التذكيرُ والتأنيثُ، أو يؤتى باسم الإشارةِ.

فالأول كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّبَكَ بِرَبِّكَ الْكَافِرِينَ﴾ [الانفطار: ٦] وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ﴿٧٧﴾ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً ﴿٧٨﴾﴾ [الفجر: ٢٧، ٢٨] وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ﴾ [النساء: ١].

والثاني نحو: «يا هذا الرجل. يا هذه المرأة» إلا إذا كان المنادى لفظ الجلالة، لكن تبقى «أل» وتُقطعُ همزُها وجوباً، نحو: «يا الله»، والأكثرُ مَعَهُ حذفُ حرفِ النداءِ والتعويضُ منه بميمٍ مُشدَّدةٍ مفتوحةٍ، للدلالةِ على التعظيمِ نحو: «اللَّهُمَّ ارحمنا»، ولا يجوز أن تُوصَفَ «اللَّهُمَّ»، لأعلى اللفظ ولا على المحلِّ، على الصحيح، لأنه لم يُسمَعْ.

وأما قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِينَ﴾ [الزمر: ٤٦]، فهو على أنه نداءٌ آخر، أي: قُل: اللهم، يا فاطرَ السمواتِ.

وإذا ناديتَ علماً مُفترناً بأنْ وَضَعاً حذفَها وجوباً فتقولُ في نداءِ العباسِ والفضلِ والسَمَوَالِ^(١): «يا عَبَّاسُ، يا فَضْلُ، يا سَمَوَالُ».

(١) الصحيح أن السموال معرب صمويل.

فائدة:

تستعمل «اللهم» على ثلاثة أنحاء:

الأول: أن تكون للنداء المحض، نحو: «اللهم اغفر لي».

الثاني: أن يذكرها المجيب تمكيناً للجواب في نفس السامع، كأن يقال لك: «أخالد فعل هذا؟»، فتقول: «اللهم نعم».

الثالث: أن تستعمل للدلالة على الندرة وقلة وقوع المذكور معها، كقولك للبخيل: «إن الأمة تعظمك، اللهم إن بذلت شطراً من مالك في سبيلها».

٥ - أحكام توليع المنادى

إن كان المنادى مبنياً فتابعه على أربعة أضرب:

١ - ما يجب رفعه معرباً تبعاً للفظ المنادى، وهو تابع (أي آية واسم الإشارة)، نحو: «يا أيها الرجلُ، يا أيها المرأة، يا هذا الرجل، يا هذه المرأة»^(١).

ولا يُتبع اسم الإشارة أبداً إلا بما فيه «أل». ولا تُتبع (أي آية) في باب النداء، إلا بما فيه «أل» - كما مثل - أو باسم الإشارة، نحو: «يا أيها الرجل».

٢ - ما يجب ضمُّه للبناء^(٢)، وهو البدلُ، والمعطوفُ المجردُ من «أل» اللذان لم يضافا، نحو: «يا سعيدُ خليلُ، يا سعيدُ و خليلُ».

٣ - ما يجب نصبه تبعاً لمحلّ المنادى، وهو كلُّ تابع أضيف مُجرّداً من «أل»، نحو: «يا عليُّ أبا الحسن، يا عليُّ وأبا سعيد، يا خليلُ صاحبُ خالد، يا تلاميذُ كلُّهم، أو كلُّكم»^(٣)، يا رجلُ أبا خليل».

٤ - ما يجوز فيه الوجهان: الرفعُ معرباً تبعاً للفظ المنادى، والنصبُ تبعاً لمحلِّه وهو نوعان:

الأول: النعتُ المضافُ المقترنُ بأل، وذلك يكون في الصفاتِ المُشتقَّةِ المضافة إلى

(١) تابع اسم الإشارة المنادى يرفع باعتبار أن اسم الإشارة مبني على ضم مقدر، فتبعته له مرفوعاً هي باعتبار هذا الضم المقدر.

(٢) أي يكون مبنياً على الضم من غير تنوين.

(٣) يجوز استعمال الضمير مخاطباً أو غائباً، وعلى ذلك تقول: «يا خالد نفسك أو نفسه» والنية هنا على معنى الحضور، إنما هي باعتبار لفظ المنادى؛ لأنه اسم ظاهر، فهو في حكم الغائب، كما تقول: «أنت يا هذا، رجلٌ يحسن إلى الناس، أو تحسن إلى الناس».

معمولها، نحو: «يا خالدُ الحسنُ الخَلْقِ، أو الحسنُ الخلقِ، يا خليلُ الخادمِ الأَمَةِ، أو الخادمِ الأَمَةِ».

الثاني: ما كان مُفْرَداً^(١) من نعتٍ، أو توكيدٍ، أو عطفٍ بيانٍ، أو معطوفٍ مُقْتَرَبٍ بآنٍ، نحو: «يا عليُّ الكريمُ، أو الكريمُ. يا خالدُ خالدٌ، أو خالداً^(٢)، يا رجلُ خليلٍ، أو خليلاً^(٣)، يا عليُّ والضيفُ، أو والضيفُ» ومن العطفِ بالنصبِ تبعاً لمحلِّ المنادى قوله تعالى: «يَجِئَالُ أَوْي مَعَهُ وَالطَّيْرُ» [سبا: ١٠]، وقُرئَ في غير السبعة: «والطيرُ»، بالرفع عطفًا على اللفظ.

وإن كان المنادى مُعْرَباً منصوباً فتابعه أبدأ منصوبٌ مُعْرَباً، نحو: «يا أبا الحسنِ صاحبنا، يا ذا الفضلِ وذا العلمِ، يا أبا خالدٍ والضيفُ»، إلا إذا كان بدلاً، أو معطوفاً مجرداً من «أل» غيرِ مضافين، فهما مَبْنِيَانِ، نحو: «يا أبا الحسنِ عليُّ. يا عبدُ الله وخالدٌ».

٦ - حَذْفُ حَرْفِ الدَّاءِ

يجوزُ حذفُ حرفِ الدَّاءِ بكثرةٍ، إذا كان «يا» دونَ غيرها، كقوله تعالى: «يُؤَسِّفُ أَعْرَضَ عَنِّ هَذَا» [يوسف: ٢٩]، وقوله: «رَبِّي أَوْيَ أَنْظَرَ إِلَيْكَ» [الأعراف: ١٤٣] ونحو: «مَنْ لَا يَزَالُ مُحْسِنًا أَحْسَنَ إِلَيَّ، وَاعْظُ الْقَوْمَ عِظْلَهُمْ، أَيُّهَا التَّلَامِيذُ اجْتَهِدُوا، أَيُّهَا التَّلْمِيذَاتُ اجْتَهِدْنَ».

ولا يجوزُ حذفُهُ من المنادى المندوبِ والمنادى المُستغاثِ والمنادى المتعجبِ منه والمنادى البعيدِ، لأنَّ القصدَ إطالَةَ الصَوْتِ، والحذفُ يُنافيه.

وقلَّ حذفُهُ من اسمِ الإشارةِ، كقولِ الشاعر:

إِذَا هَمَلْتُ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي: بِسُؤْلِكَ، هَذَا، لَوْعَةٌ وَعَرَامٌ^(٤)!

ومن النكرة المقصودة بالدَّاءِ كقولهم: «أَفْتَدِ مَخْنُوقٌ^(٥)، أَصْبَحَ لَيْلٌ^(٦)»، ومنه قول الشاعر:

جَارِي، لَا تُسَنَّكَرِي عَلِيَّيْرِي: سَيْرِي وَإِشْفَاقِي عَلَيَّ بَعِيرِي^(٧)

(١) أي: ليس مضافاً ولا شبيهاً به.

(٢) خالد الثاني: تأكيد لخالد المنادى، فإن رفعت فهو توكيد للفظه، وإن نصبت فهو توكيد لمحلّه من الإعراب.

(٣) خليل: عطف بيان على رجل، فإن رفعت كان عطف بيان على لفظه، وإن نصبت كان عطف بيان على محلّه من الإعراب.

(٤) أي: يا هذا، ولوعة: مبتدأ مؤخر، والجار والمجرور قبله: في موضع الخبر.

(٥) هو مثل يضرب لكل مُشْفَقٍ عليه مضطر وقع في شدة وهو يبخل على نفسه أن يفتديها بماله، أي: يا مخنوق.

(٦) هو مثل يضرب لليلة الشديدة، ولأمرٍ مكروه طال أمده.

(٧) جاري: منادى مرخم، والأصل: «يا جارية» والعذير ما يُعْذَرُ عليه الرجل من أمر يرومه ويحاوله، ويكون أيضاً بمعنى النصير، تقول: «من عذيري من فلان»، أي نصيري، ويقال: «عذيرك من فلان»، بالنصب،

وقول الآخر:

أَطْرِقْ كِـرَا، أَطْرِقْ كِـرَا إِنَّ النُّنْمَامَ فِي النُّمْرِى (١)
وأقل من ذلك حذفه من النكرة غير المقصودة ومن المشبه بالمضاف.

٧ - حَذْفُ الْمُنَادَى

قد يُحذفُ المنادى بعد «يا» كقوله تعالى: ﴿يَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٣]، وقولك: «يا نَصْرَ الله من يُنصِرُ المظلوم»، وقول الشاعر:

أَلَا يَا اسلَمِي يَا دَارَمِي، عَلَى أَلْبَلَى وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجِرْعَائِكَ الْقَطْرُ (٢)
(والتقدير يكون على حسب المقام. فتقديره في الآية الأولى: «يا قوم»، وفي الثانية: «يا عبادي»، وفي المثال الثالث: «يا قوم»، وفي الشعر: «يا دار».)

والحق أن «يا» أصلها حرف نداء، فإن لم يكن مُنادَى بعدها كانت حرفاً يُقصدُ به تنبيه السامع إلى ما بعدها، وقيل: إن جاء بعدها فعلٌ أمرٌ فهي حرف نداء، والمنادى محذوف، نحو:

أي: هات من يعذك، أو ينصرك، فهو «فعليل» بمعنى «فاعل»، وقوله «سيري»: هو بدل من «عذيري» فكانه قال لا تستكري سيري وإشغافي على بعيري.

(١) الكرا: الكَرْزَان، كلاهما يفتح الكاف والراء، والأنثى كروانة، والجمع كيزوان، بكسر الكاف وسكون الراء، ويجمع على كراوين أيضاً، وهو طائر، قيل: إنه الحبارى، وقيل إنه الحجل، وقيل هو طائر طويل الرجلين أغبر دون الدجاجة في الخلق، وله صوت حسن يكون بمصر مع الطيور الداجنة، وهو من طيور الريف والقرى، لا يكون في البادية، قال شارح القاموس: وهذا القول هو الصحيح. وقولهم «أطرق كرا»: هو مثل يُضرب لمن يُتكلم أمامه بكلام فيظن أنه المراد بالكلام، أي: اسكت، فإني أريد من هو أنبل منك وأرفع منزلة.

وقيل: يضرب للرجل الحقير إذا تكلم في الموضوع الذي ليس له ولا أمثاله الكلام فيه، كأنه قيل: اسكت يا حقير، فإن الأجله أولى بهذا الكلام منك. وقيل إن معنى «أطرق كرا»: أن الكروان دليل في الطير والنعام عزيز، أي اسكن عند الأعزّة، ولا تستشرف الذي لست له بندٌ ولا أنت له بأهل، ويشبه الأعزّة بالنعام والأذلة بالكروان. وقيل: يضرب للرجل يُخدع بكلام يُلطف له ويراد به الغائلة. هذا خلاصة ما جاء في لسان العرب والقاموس وشرحه. وقال الميداني في شرح أمثاله: يضرب للذي ليس عنده غناء (أي: نفع)، ويتكلم، فيقال له: اسكت وتوق انتشار ما تلتظ به كراهة ما يتعقبه، وقولهم: إن النعام في القرى، أي تأتيك فتدوسك بأخفافها، وفي شرح التوضيح للشيخ خالد الأزهرى: أنه يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه، أي طأطأه يا كروان رأسك واحفض عنقك للصيد فإن أكبر منك وأطول عنقاً - وهي النعام - قد صيدت وحملت من البدو إلى القرى اهـ. وقد نقله الصبان في حاشيته على الأشموني ببعض تصرف، وهذا التفسير ليس بشيء، فلا تتخذ به.

(٢) الجرعاء: الرملة الطيبة، وأراد بها منزلها الذي تنزل فيه حيث هذه الرملة.

«ألا يا اسجدوا»، والتقدير ألا يا قوم، ونحو «ألا يا اسلمي» والتقدير ألا يا عبلة... وإلا فهى حرف تنبيه، كقولہ تعالى: ﴿بَيَّأْتِ قَوْمِي يَمَلُّونَ﴾ [يس: ٢٦].

٨ - المُنَادَى الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم على ثلاثة أنواع: اسم صحيح الآخر، واسم معتل الآخر، وصفة.

والمراد هنا اسم الفاعل واسم المفعول ومبالغة اسم الفاعل.

فإن كان المضاف إلى الياء اسماً صحيح الآخر، غير أب ولا أم، فالأكثر حذف ياء المتكلم والاكْتفاء بالكسرة التي قبلها، كقوله تعالى: ﴿يَبْيِأُو قَاتِلُونَ﴾ [الزمر: ١٦]، ويجوز إثباتها ساكنة أو مفتوحة، كقوله عز وجل: ﴿يَبْيِأُو لَا حَرْفٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الزخرف: ٦٨] وقوله: ﴿يَبْيِأُوئِ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ﴾ [الزحر: ٥٣]. ويجوز قلب الكسرة فتحاً والياء ألفاً، كقوله تعالى: ﴿بَحَّرَكُنَّ عَلَىٰ مَا قَرَطْتُ فِي حُبِّ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦].

وإن كان المضاف إلى (الياء) معتلاً الآخر، وجب إثبات الياء مفتوحة لا غير، نحو: «يا فتاي. يا حامي».

وإن كان المضاف إليها صفةً صحيحةً الآخر، وجب إثباتها ساكنة أو مفتوحة، نحو: «يا مكرمي. يا مكريمي».

وإن كان المضاف إليها أباً أو أمّاً، جاز فيه ما جاز في المنادى الصحيح الآخر، فنقول: «يا أبٍ ويا أمّ. يا أبي ويا أمي. يا أبي ويا أمي. يا أبا ويا أمّا» ويجوز فيه أيضاً حذف ياء المتكلم والتعويض عنها بتاء التانيث مكسورة أو مفتوحة، نحو: «يا أبتٍ ويا أمتٍ. يا أبتٍ يا أمتٍ»، ويجوز إبدال هذه التاء هاء في الوقف، نحو: «يا أبه ويا أمه».

وإن كان المنادى مضافاً إلى مضاف إلى ياء المتكلم، فالياء ثابتة لا غير، نحو: «يا ابن أخي. يا ابن خالي» إلا إذا كان «ابن أمّ» أو «ابن عمّ» فيجوز إثباتها، والأكثر حذفها والاجتزاء عنها بفتح أو كسرة، وقد قرئ. كقوله تعالى: ﴿قَالَ ابْنُ أُمِّ إِبْرَاهِيمَ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضَمُّوهُ﴾ [الأعراف: ١٥٠]، وقوله: ﴿قَالَ يَبْنَؤُمْ لَا تَأْخُذْ بِطَيْبِي وَلَا بِرَأْسِي﴾ [طه: ٩٤]، بالفتح وبالكسر، فالكسر على نية الياء المحذوفة، والفتح على نية الألف المحذوفة التي أصلها ياء المتكلم، ومثل ذلك يقال في «يا ابن عمّ» قال الراجز:

كُنْ لِي لَأَعْلِي، يَا ابْنَ عَمِّ نَعَشَ عَزِيزِينَ، وَكُنْفَى هَمًّا

ويجري هذا أيضاً مع «ابنة أمّ» و«ابنة عمّ».

واعلم أنهم لا يكادون يُثبتون ياء المتكلم، ولا الألف المتقلبة عنها، إلا في الضرورة،
فإثباتُ الياء كقوله:

يا ابنَ أُمِّي، ويا شُقَيْقَ نَفْسِي أَنْتَ خَلَّفْتَنِي لِدَهْرٍ شَدِيدِ
وإثباتُ الألف المتقلبة عنها، كقول الآخر:
يا ابنةَ عَمَّا، لا تَلُومِي واهْجَمِي لا يَخْرُقُ اللَّؤْمُ حِجَابَ مَنْعَمِي

٩ - العنادى المُستغاثُ

الاستغاثَةُ: هي نداءٌ من يُعِينُ من دفعِ بلاءٍ أو شدَّةٍ، نحو: «يا لَلأقرباءِ لِلضُّعفاءِ»،
والمطلوبُ منه الإِعانَةُ يُسَمَّى «مُستغاثًا»، والمطلوبُ له الإِعانَةُ يُسَمَّى «مُستغاثًا له».
ولا يُستعملُ للاستغاثَةُ من أحرفِ النداءِ إلَّا (يا). ولا يجوزُ حذفُها، ولا حذفُ المُستغاثِ،
أما المُستغاثُ له فحذفه جائزٌ، نحو: «يا لله».

وللمستغاث ثلاثة أوجه:

١ - أن يُجرَّ بلامِ زائدةٍ واجبةٍ الفتح^(١)، كقول الشاعر:

يا لَقَوْمِي^(٢)، ويا لأَمْثالِ قَوْمِي لأَناسِ عُسُوءُهُمْ فِي اذْيِبادِ!
وقول الآخر:

تَكَلَّفَنِي الوُشاةُ فَأَزْعَجُونِي فَيَا لَلنَّاسِ لِلوَاشِي المُطاعِ!
وقولٍ غيره:

يا لَقَوْمِي! مَنْ لِلْعَلاءِ وَالْمَساعِي؟ يا لَقَوْمِي! مَنْ لِلنَدَى وَالسَّماعِ؟
يا لَمَطْطائِفِنا! ويا لِرِياحِ وَأَبِي الحَشْرِجِ القَتى النَّماعِ!^(٣)

(١) الحق أن هذه اللام زائدة لتأكيد الاستغاثَة، فلا تتعلق بشيء، ولو كانت أصلية لم يجز حذفها، مع أنه يجوز نداء المستغاث بدونها، كما ستري، والجمهور على أنها أصلية متعلقة إما بفعل محذوف نابت عنه «يا» تقديره: «التجيء»، وإما ب(يا) نفسها لثابتها عن هذا الفعل، والجمهور أيضاً على أن هذه اللام المفتوحة هي اللام الجارة، وإنما فتحت للفرقة بينها وبين لام المستغاث له، فإنها مكسورة، وبعض المحققين يرى أنها بقية كلمة «آل»، والأصل في قولك يا لفلان: «يا آل فلان»، حذف الهزمة تخفيفاً لكثرة الاستعمال، ثم حذف الفه، المعروض منها بالمد، لالتقاء الساكنين: المد وألف «يا» ويجوز أن يكون المحذوف لالتقاء الساكنين هو ألف «يا»، وعلى هذا فليست هذه اللام حرف جر، وإنما هي اسم منادى منصوب مضاف إلى ما بعده، وما قولهم هذا يبعد من الصواب، وينسب هذا القول إلى الكوفيين.

(٢) يا: حرف نداء للاستغاثَة، واللام: حرف جر زائد لتوكيد الاستغاثَة؛ وقومي مجرور لفظاً بحرف الجر الزائد، وهو في محل نصب على النداء.

(٣) يرثي الشاعر رجالاً من قومه هذه أسماؤهم؛ يقول: لم يبق للعلی والمساعي من يقوم بها بعدهم، والنماع:

ولا تُكسرُ هذه اللامُ إلا إذا تكررَ المستغاثُ غيرَ مقترنٍ بـ «يا» كقول الشاعر:

يَبْكِيكَ ناءٍ، بَعِيدُ الدَّارِ، مُغْتَرِبٌ يَا لَلْكَهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ!

٢ - أن يُختمَ بالفاءِ زائدة لتوكيد الاستغاثَةِ، كقول الشاعر:

يَا يَزِيدُ^(١) لَأَمِلِي نَيْلَ عِزٍّ وَغِنَى بَعْدَ فاقَةٍ وَهَوَانِ!

٣ - أن يبقى على حاله، كقول الآخر:

أَلَا يَا قَوْمُ لِلْعَجَبِ الْعَجَبِ! وَلِلْمَقَلاتِ تَغْرِضُ لِلأَدبِ!

أما المُستغاثُ له، فإن دُكرَ في الكلام، وجبَ جرُّه بلامٍ مكسورة دائماً، نحو: «يا قومي للعلم!»^(٢). وقد يجربُ بـ «من»، كقول الشاعر:

يَا لِلرَّجَالِ ذَوِي الأَلْبَابِ مِنْ نَفَرٍ لَأَيَبْرَحُ السَّفْعُ المُرْدِي لهُم دِينا!

١٠ - العنادى المُتَعَجَّبُ مِنْهُ

المُنَادى المُتَعَجَّبُ مِنْهُ، هو كالمُنَادى المُسْتغاثِ فِي أَحكامِهِ، فتقولُ فِي التَعَجُّبِ مِنْ كَثرةِ المَاءِ: «يا للماء!»^(٣)، يا ماءً، يا ماءً، وتقولُ: «يا للطرب!، يا طرباً، يا طرباً!».

١١ - العنادى المُنْدُوبُ

التُّدْبَةُ: هي نداءُ المُضْغَعِ عَلَيْهِ أو المُتَوَجِّعِ مِنْهُ، نحو: «واسيدها!». واكيداه!». .

ولا تُستعملُ لنداءِ المندوبِ مِنَ الأَدواتِ إِلا «وا» وقد تُستعملُ «يا»، إِذا لم يَحْضُرِ التَباسُّ بِالنداءِ الحَقِيقِيِّ.

ولا يجوزُ فِي التُّدْبَةِ حَذْفُ المُنَادَى ولا حَذْفُ أَداتِهِ.

وللمنادى المندوب ثلاثة أوجه:

الكثير العطاء، ويروي «الوضاح»، وهو الأبيض من الوضوح وهو البياض، والعرب تكني ببياض الوجه عن الكرم.

(١) يزيدا: منادى مفرد معرفة، مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال محله بالفنحة العارضة لمناسبة الألف الزائدة؛ لتوكيد الاستغاثَةِ.

(٢) لام المستغاث له: حرف جر أصلي بلا نزاع، وهي متعلقة إما بالفعل النابتة عنه «يا»، وإما ب(يا) نفسها، وكذلك «من» التي تجز المستغاث له.

(٣) يا: حرف نداء للتعجب، واللام: حرف جر زائد لتوكيد التعجب، والماء مجرور لفظاً باللام الزائدة، منصوب محلاً؛ على النداء، وإعراب الأمثلة الباقية كإعراب أمثلة العنادى المستغاث.

١ - أن يُخْتَمَ بِأَلْفٍ زَائِدَةٍ لِتَأْكِيدِ التَّضْجِيعِ أَوْ التَّوَجُّعِ، نَحْوُ: «وَإَكْبِدَا!»^(١).

٢ - أن يُخْتَمَ بِالْأَلْفِ الزَّائِدَةِ وَهَاءِ السُّكُوتِ، نَحْوُ: «وَإِحْسِينَاهُ!»^(٢).

(وَأَكْثَرُ مَا تَزَادُ الْهَاءُ فِي الْوَقْفِ فَإِنْ وَصَلَتْ حَذَفَتْهَا، إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ، كَقَوْلِ الْمُتَنَبِّي:

«وَاحْزَرْ قَلْبَهُ مِمَّنْ قَلْبَهُ شَيْبٌ»

وَلِكِ حَيْثُ تَبَيَّنَ أَنْ تَضْمَعَهَا، تَشْبِيهًا لَهَا بِهَاءِ الضَّمِيرِ، وَأَنْ تَكْسِرَهَا عَلَى أَصْلِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ،

وَأَجَازَ الْفَرَّاءَ إِثْبَاتَهَا فِي الْوَصْلِ مَضْمُومَةً أَوْ مَكْسُورَةً مِنْ غَيْرِ مَا ضَّرُورَةٌ.

٣ - أَنْ يَبْقَى عَلَى حَالِهِ، نَحْوُ: «وَإِحْسِينُ!».

وَلَا يَكُونُ الْمُنَادَى الْمُنْدُوبُ إِلَّا مَعْرُوفَةً غَيْرَ مَبْهَمَةٍ، فَلَا يَنْدُبُ الْاسْمَ الْتَكْرُؤَ، فَلَا يَقَالُ: «وَأَا

رَجُلُ!»، وَلَا الْمَعْرُوفَةَ الْمُبْهَمَةَ - كَالْأَسْمَاءِ الْمَوْصُولَةِ وَأَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ - فَلَا يَقَالُ: «وَأَمَنْ ذَهَبَ

شَهِيدَ الْوَفَاءِ!»، إِلَّا إِذَا كَانَ الْمُبْهَمُ اسْمَ مَوْصُولٍ مُشْتَهَرًا بِالضَّلَّةِ، فَيَجُوزُ، نَحْوُ: «وَأَمَنْ حَفَرٌ بِئْرَ

زَمْرَمٌ».

١٢ - الْمُنَادَى الْمُرْتَحِمُ

الْمُرْتَحِمُ: هُوَ حَذَفَ أَحْرَفَ الْمُنَادَى تَخْفِيفًا، نَحْوُ: «يَا فَاطِمَةَ». وَالْأَصْلُ: «يَا فَاطِمَةُ»،

وَالْمُنَادَى الَّذِي يُحَذَفُ آخِرُهُ يُسَمَّى «مُرْتَحِمًا».

وَلَا يُرْتَحِمُ مِنَ الْأَسْمَاءِ إِلَّا اثْنَانِ:

١ - مَا كَانَ مَخْتُومًا بِنَاءِ التَّائِيثِ، سِوَاةِ أَكَانَ عَلِمًا أَوْ غَيْرِ عَلَمٍ، نَحْوُ: «يَا عَائِشَةَ، يَا بُنَيَّ، يَا

عَالِمًا»، فِي «عَائِشَةَ وَبُنَيَّ وَعَالِمًا».

٢ - الْعَلَمُ لِمَذْكُورٍ أَوْ مُؤَنَّبٍ عَلَى شَرْطِ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُرَكَّبٍ، وَأَنْ يَكُونَ زَائِدًا عَلَى ثَلَاثَةِ

أَحْرَفٍ، نَحْوُ: «يَا جَعْفَتُ، يَا سَعَاءُ»، فِي «جَعْفَرٍ وَسَعَادَةَ».

(فَلَا تَرْتَحِمُ التَّكْرُؤَ، وَلَا مَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ وَلَمْ يَكُنْ مَخْتُومًا بِالنَّاءِ، وَلَا الْمُرَكَّبُ، فَلَا

يَقَالُ: «يَا إِنْسَانًا»، فِي «إِنْسَانًا»، لِأَنَّهُ غَيْرُ عَلَمٍ، وَلَا «يَا حَسَنًا»، فِي «يَا حَسَنًا»، لِأَنَّهُ عَلَى ثَلَاثَةِ

أَحْرَفٍ، وَلَا مِثْلُ: «يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ»، لِأَنَّهُ مُرَكَّبٌ. وَأَمَّا تَرْتَحِيمُ «صَاحِبًا» فِي قَوْلِهِمْ «يَا صَاحِبًا»،

مَعَ كَوْنِهِ غَيْرِ عَلَمٍ، فَهُوَ شَاذٌّ لَا يَقَاسُ عَلَيْهِ).

وَيُحَذَفُ لِلْمُرْتَحِمِ إِذَا حُرِفَ وَاحِدٌ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ، كَمَا تَقَدَّمَ، وَإِنَّمَا حُرْفَانِ، وَهُوَ قَلِيلٌ، فَتَقُولُ:

«يَا عُثْمَانُ، يَا مُنْصَرٌّ»، فِي «عُثْمَانَ وَمَنْصُورًا».

(١) وا: حرف نداء للندبة، وكبدا: منادى مندوب، نكرة مقصودة، مبني على ضم مقدر، منع من ظهوره الفتحة العارضة لمناسبة الألف الزائدة؛ لتأكيد الندبة.

(٢) إعرابه كإعراب «واكيدا»، إلا أنه مفرد معرفة، والهاء: حرف زائد للسكت.

ولك في المنادى المرخَّم لغتان:

١ - أن تُبقي آخره بعد الحذف على ما كان عليه قبل الحذف - من ضَمُّه أو فتحة أو كسرة - نحو: «يا منض، يا جعفت، يا حار»^(١)، وهذه اللغة هي الأولى والأشهر.

٢ - أن تُحركه بحركة الحرف المحذوف، نحو: «يا جعفت. يا حار».

(وتسمى اللغة الأولى: «لغة من ينتظر»، أي: من ينتظر الحرف المحذوف ويعتبره كأنه موجود، ويقال في المنادى حينئذ: إنه مبني على ضم الحرف المحذوف للترخيم، وتسمى اللغة الأخرى: «لغة من لا ينتظر»، أي: من لا ينتظر الحرف المحذوف، بل يعتبر ما في آخر الكلمة هو الآخر فيبنيه على الضم).

١٣ - أسماء لازمة النداء

منها: «يا فل، ويا فلة»، بمعنى. يا رجل، ويا امرأة، و«يا لؤمان» أي: يا كثير اللوم، و«يا نؤمان»، أي: يا كثير النوم، وقالوا: «يا مخينان، ويا ملامان، ويا ملكمان»^(٢)، و«يا مكذبان، ويا مطيان، ويا مكرمان»، والأشئى بالناء، وقالوا في شتم المذكر، «يا حُبْتُ، ويا فسق، ويا عُدر، ويا لكع»، وكل ما تقدّم سماعي لا يقاس عليه، وقاسه بعض العلماء فيما كان على وزن «مفعلان»، وقالوا في شتم المؤنث: «يا لكاع، ويا فساق، ويا حبات»، ووزن «فعال» هذا قياسي من كل فعل ثلاثي.

وما ذكر من هذه الأسماء كلها لا يستعمل إلا في النداء، كما رأيت. وأما قول الشاعر:

أَطَوَّفُ مَا أَطَوَّفُ، ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتِ قَعِيدَتُهُ لِكَاعِ
فضرورة، لاستعماله «لكاع» خيراً، وهي لا تستعمل إلا في النداء.

١٤ - تَقَمَّة

في كلام العرب ما هو على طريقة النداء ويُقصد به الاختصاص لا النداء، وذلك كقولهم: «أنا أنا فافعل كذا أيها الرجل»، وقولهم: «نحن نفعل كذا أيها القوم»، وقولهم: «اللهم اغفر لنا أيّتها العصابة». فقد جعلوا «أيا» مع تابعها دليلاً على الاختصاص والتوضيح، ولم يُريدوا بالرجل والقوم إلا أنفسهم، فكأنهم قالوا: «أما أنا فافعل كذا متخصّصاً بذلك من بين الرجال، ونحن نفعل كذا متخصّصين من بين الأقسام، واغفر لنا اللهم مخصوصين من بين العصابة».

وقد تقدّمت الإشارة إلى ذلك في بحث الاختصاص.

(١) والأصل: يا حارث.

(٢) الملكمان: اللثيم، وهو مأخوذ من لكع يلكع لكاماً، بوزن فرخ يفرخ فرحاً، أي: لؤم وحمق، و«لكع ولكاع» من هذه المادة ومعناها، ويقال: لكع عليه الوسخ، أي لزمه ولصق به.

الباب العاشر

مجرورات الأسماء

يُجرُّ الاسمُ في ثلاثة مواضع:

١ - أن يقع بعد حرف الجر.

٢ - أن يكون مضافاً إليه.

٣ - أن يكون تابعاً للمجرور.

ويشتملُ هذا البابُ على فصلين: حروف الجر، والإضافة.

أما التابعُ للمجرور، فيأتي الكلام عليه في «باب التتابع».

١ - حروف الجر

حروفُ الجرِّ عشرون حرفاً وهي: «الباءُ ومن وإلى وعن وعلى وفي والكافُ والألفُ وواوُ القَسَمِ وتاؤه ومُذٌ ومنذُ ورُبُّ وحتى وخلا وعدا وحاشا وكَي ومَتى - في لَفْعَةٍ هُذَيْلٍ - ولَعَلَّ في لغة عُقَيْلٍ».

وهذه الحروف منها ما يختصُّ بالدخولِ على الاسمِ الظاهر، وهو «رُبُّ ومذٌ ومُنذٌ وحتى والكافُ وواوُ القَسَمِ وتاؤه ومَتى». ومنها ما يدخلُ على الظاهرِ والمُضَمَّر، وهي البواقي.

واعلم أنَّ من حروفِ الجرِّ ما لفظُهُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الحرفِيَّةِ والاسميَّةِ، وهو خمسةٌ: «الكافُ وعن وعلى ومُذٌ ومُنذٌ»، ومنها ما لفظُهُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الحرفِيَّةِ والفعلِيَّةِ، وهو: «خلا وعدا وحاشا»، ومنها ما هو ملازمٌ للحرفِيَّةِ، وهو ما بقي، وسيأتي بَيانُ ذلك في مواضعِهِ.

وسُمِّيت حروفُ الجرِّ، لأنها تَجْرُ معنى الفعلِ قبلَها إلى الاسمِ بعدها، أو لأنها تجرُّ ما بعدها من الأسماءِ، أي: تَخْفِضُهُ، وتسمى «حروفُ الخفضِ» أيضاً لذلك، وتسمى أيضاً «حروفُ الإضافة»، لأنها تُضَيِّفُ معاني الأفعالِ قبلَها إلى الأسماءِ بعدها، وذلك أنَّ من الأفعالِ ما لا يَقْوَى على الوصولِ إلى المفعولِ به، فَقَوَّوه بهذه الحروفِ، نحو: «عجبتُ من خالدٍ، ومررتُ بسعيدٍ»، ولو قلتُ: «عجبتُ خالداً، ومررتُ سعيداً»، لم يُجْزَ، لضعفِ الفعلِ اللازمِ وقُصورِهِ عن الوصولِ إلى المفعولِ به، إلَّا أن يَسْتَعِينَ بحروفِ الإضافة.

وفي هذا المبحثِ تسمَةٌ مباحث.

١ - شرح حُرُوفِ الْجَزْ

١ - الباءُ:

الباءُ: لها ثلاثة عشر معنًى:

١ - الإلصاقُ: وهو المعنى الأصلي لها، وهذا المعنى لا يُفارقها في جميع معانيها، ولهذا اقتصر عليه سيبويه.

والإلصاقُ إما حقيقي، نحو: «أمسكتُ بيدك، ومسحتُ رأسي بيدي»، وإما مجازي، نحو: «مررتُ بدارك، أو بك»، أي: بمكان يُقربُ منها أو منك.

٢ - الاستعانةُ، وهي الداخلةُ على المستعانِ به - أي الواسطة التي بها حصلَ الفعلُ - نحو: «كُتِبَ بالقلم، وزيَّرتُ القلمَ بالسكين»، ونحو: «بدأتُ عملي باسمِ الله، فنجحتُ بتوفيقِهِ».

٣ - السببيةُ والتعليلُ، وهي الداخلةُ على سببِ الفعلِ وعِلَّتِهِ التي من أجلها حصلَ، نحو: «ماتَ بالجوع»، ونحو: «عُرِفنا بفلانٍ»، ومنه قوله تعالى: «فَكَلَّا لَأَخَذَنَا بِدَنِيَّةٍ» [المنكيات: ٤٠]، وقوله: «فِيمَا نَقُصُّهُمْ يُشْتَقُّهُمْ لَمَنَّهُمْ» [المائدة: ١٣].

٤ - التعديَّةُ، وتُسمَّى بآءِ التقليلِ، فهي كالهزرة في تصغيرها الفعل اللازم متعدياً، فيصيرُ بذلك الفاعلُ مفعولاً، كقوله تعالى: «ذَهَبَ اللَّهُ يَسُورِهِمْ» [البقرة: ١٧]، أي: أذهبهُ، وقوله: «وَأَيَّدْتَهُ مِنْ آلِ كُذُوبٍ مَا إِنَّ مَفَازَهُمْ لَسَبَّحُوا بِآلِصْبُوحٍ أُولَى الْقُوَّةِ» [القصص: ٧٦]، أي: لَنُنِيءُ العُصْبَةَ ونُقَلِّبُهَا، وهذا كما نقول: «فأء به الحملُ»، بمعنى أنقلهُ، ومن بآءِ التعديَّةِ قوله تعالى: «سَبَّحْتَ الَّذِي أَنْشَأَ لِي سَبْدِي» [يونس: ١٣]، أي: سبَّحْتَهُ لِيلاً^(١).

٥ - القسمُ، وهي أصلُ أحرفِهِ، ويجوزُ ذكرُ فعلِ القسمِ معها؛ نحو: «أقسمُ بالله»، ويجوزُ

(١) السرى والإسراء: سير الليل، يقال منه: «سرى يسرى سرى - بضم ففتح - وسرى - بفتح فسكون - سربة - بضم فسكون - وسرابة - بكسر السين -»، وسرى وأسرى بمعنى واحد، والأخرى لغة الحجاز، وقد جاء بهما القرآن الكريم، وهما بمعنى: سار الليل عامته، وقيل: سرى، لأول الليل، وأسرى لآخره، أما قوله تعالى: «سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً» [الإسراء: ١] فذكر الليل، مع أن الإسراء لا يكون إلا ليلاً، للتأكيد، وقال السخاوي في تفسيره: [الإسراء: ١] «سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً»، وإنما قال «ليلاً»، والإسراء لا يكون إلا بالليل، لأن المدة التي أسرى به فيها لا تقطع في أقل من أربعين يوماً، فقطعت في ليل واحد، وإنما عدل عن «ليلة» إلى ليل، لأنهم إذا قالوا «سرى ليلة» كان ذلك في الغالب لاستيعاب الليلة بالسرى، فقيل: «ليلاً»، أي: «في ليل»، وقال الزمخشري في تفسيره: «أراد بقوله: «ليلاً» بلفظ التنكير، لتقليل مدة الإسراء وأنه أسرى به في بعض الليل من مكة إلى الشام (وبيت المقدس من الشام) مسيرة أربعين ليلة، وذلك لأن التنكير قد دل على معنى البعضية، وقال نحو ذلك البيضاوي في تفسيره، والسرى يؤنث ويذكر، ولم يحك اللحياني فيه إلا التأنيث - كما في لسان العرب - كأنهم جعلوه جمع «سربة»، بضم فسكون، وعلى تأنيثها شواهد من الشعر مذكورة في كتب اللغة.

حَذْفُهُ، نحو: «بِاللهِ لِأَجْتِهَدَنَّ»، وتدخلُ على الظاهرِ، كما رأيتَ، وعلى المُضَمَّرِ، نحو: «بِكَ لِأَفْعَلَنَّ».

٦ - العِوَضُ، وتسمى بآءِ المُقَابِلَةِ أيضاً، وهي التي تَدُلُّ على تعويضِ شيءٍ من شيءٍ في مُقَابِلَةِ شيءٍ آخَرَ، نحو: «بِعُتْكَ هَذَا بِهَذَا». وَخِذِ الدَّارَ بِالفَرَسِ».

٧ - البَدَلُ، وهي التي تَدُلُّ على اختيارِ أَحَدِ الشَّيْئَيْنِ على الآخَرِ، بلا عِوَضٍ ولا مُقَابِلَةِ كحَدِيثِ: «مَا يَسُرُّنِي بِهَا حُمْرُ النَّعَمِ»^(١)، وَقَوْلِ بَعْضِهِمْ: «مَا يَسُرُّنِي أَنِّي شَهِدْتُ بَدْرًا بِالْعَقِبَةِ»^(٢) أَي: بِبَدَلِهَا، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

فَلَبِيتَ لِي بِهَيْمٍ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا شَنُوءَا الإِغَارَةِ فُرْسَانًا وَرُحْبَانَا

٨ - الظَّرْفِيَّةُ - أَي: معنى (في) - كقوله تعالى: «وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللهُ بِبَدْرِ» [آل عمران: ١٢٣].
«وَمَا كُنْتَ بِمَنْبِئِ الْقُرَيْشِ» [القصص: ٤٤]. «مَجِئْتَهُمْ بِسَرٍّ» [القمر: ٣٤]. «وَلَا تَكُنْ لِكُرْهُنَّ عَلَيْهِمْ مُسِيحِينَ» [٣٧] وَبِأَيْلٍ [الصافات: ١٣٧، ١٣٨].

٩ - المِصْحَابَةُ، أَي: معنى (مع)، نحو: «بِعُتْكَ الفَرَسَ بِسَرِّهِ»، والدَّارَ بِأَثَانِهَا، ومنه قوله تعالى: «أَمِيطْ بِسَلْتَرٍ» [هود: ٤٨].

١٠ - معنى «من» التَّبَعِيَّةِ، كقوله تعالى: «فَإِنَّمَا يَتَّبِعُ مَا يَدْعُوهُ» [الإنسان: ٦]، أَي: منها.

١١ - معنى «عن»، كقوله تعالى: «فَسَتَلَّ بِوَدِّ خَيْرِكِ» [الفرقان: ٥٩]، أَي: عنه، وقوله: «سَأَلَ سَأَلًا بِمُنَاقِبٍ وَأَنْفَرٍ» [المعارج: ١]، وقوله: «يَتَّبِعُنَّ تُورِثُهُنَّ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَنْفُسِهِنَّ» [الحديد: ١٢].

١٢ - الاستِعْلَاءُ، أَي معنى «على» كقوله تعالى: «وَمِنْ أَهْلِ الكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ يُتَخَارَى يُؤْذِيهِ إِذْكَ» [آل عمران: ٧٥]، أَي: على قنطار، وقول الشاعر:

أَرَبُّ يَسْبُولُ الثُّعْلُبَانَ بِرَأْسِهِ لَقَدْ ذَلَّ مَنْ بَالَتْ عَلَيْهِ الشُّعَالِبُ^(٣)

(١) الحمر: بضم الحاء وسكون الميم: جمع أحمر وحمراء، و«النعم»، بفتح النون والعين الإبل، يؤنث ويذكر، والجمع «أنعام»، ويجمع أيضاً على «نعمان»، بضم فسكون، كحَمَلٌ وحُمْلَانٌ، والجمال الحمر هي أشرف الأموال عندهم.

(٢) بدر: اسم ماء، أو اسم بئر، وكان عندها واقعة بدر المشهورة، وأراد بيدر الواقعة نفسها، من إطلاق المكان وإرادة ما حصل فيه مجازاً، والعقبة، هنا: منزل في طريق مكة بين واقصة والقاع، وعندها كانت المبايعة المشهورة ببيعة العقبة، بايع الرسول ﷺ عندها جماعة من أهل المدينة قبل هجرته إليها، وهي غير عقبة «أيلة» التي على ساحل البحر الأحمر، وأصل معنى العقبة: المرتقى الصعب في الجبل.

(٣) الثُّعْلُبَانِ، بضم الثاء وسكون العين وضم اللام: ذكر الثعلب، كالأنعمان لذكر الأفاعي، والعقربان لذكر العقارب، والثعلب يطلق على الذكر والأنثى، ويقال للأنثى أيضاً: ثعلبية، والأفعى للذكر والأنثى، والعقرب كذلك، إلا أن الغالب عليها الأنثى.

١٣ - التأكيد، وهي الزائدة لفظاً، أي: في الإعراب، نحو: «حَسْبُكَ مَا فَعَلْتَ»، أي: حَسْبُكَ مَا فَعَلْتَ. ومنه قوله تعالى: «وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا» [الرعد: ٤٣]، وقوله: «أَرَأَيْتُمْ أَنَّىٰ جَاءَ اللَّهُ بِرَبِّهِ» [العلق: ١٤]، وقوله: «وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ» [البقرة: ١٩٥]، وقوله: «إِنَّمَا أَشْكِرَ لِلَّذِينَ» [التين: ٨]. وسيأتي لهذه الباء فضلٌ شرح.

٢ - مِنْ:

مِنْ: لها ثمانية معانٍ:

١ - الابتداء، أي: ابتداء الغاية المكانية أو الزمانية.

فالأول: كقوله تعالى: «سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِرَبِّهِ. لَيْلًا مِنْ السَّجْدِ الْحَرَامِ إِلَى السَّجْدِ الْأَقْصَا» [الإسراء: ١].

والثاني: كقوله: «لَمَسْجِدًا أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَعْرَفَ فِيهِ» [التوبة: ١٠٨]. وترد أيضاً لابتداء الغاية في الأحداث والأشخاص.

فالأول كقولك: «عَجِبْتُ مِنْ إقْدَامِكَ عَلَى هَذَا الْعَمَلِ».

والثاني كقولك: «رَأَيْتُ مِنْ زَهْرٍ مَا أَحَبُّ».

٢ - التبعيض، أي: معنى «بعض»، كقوله تعالى: «لَنْ نَنَالُوا آلَاءَ حَقِّ تَفِيقُوا مِمَّا حُسِّنُوا» [آل عمران: ٩٢] أي: بعضه، وقوله: «يَتَّبِعُهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ» [البقرة: ٢٥٣]، أي بعضهم، وعلامتها أن يَخْلُقَهَا لَفْظٌ «بعض».

٣ - البيان، أي: بيان الجنس، كقوله تعالى: «فَلَا تَجْنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ» [الحج: ٣٠]. وقوله: «يَهْلِكُونَ فِيهَا مِنَ الْآسَافِرِ مِنَ الذَّهَبِ» [الكهف: ٣١]. وعلامتها أن يصحَّ الإخبار بما بعدها عما قبلها، فتقول: الرجس هي الأوثان. والآسافر هي ذهب.

واعلم أن «من» البيانية ومجرورها في موضع الحال مما قبلها، إن كان معرفة، كآلية الأولى، وفي موضع النعت له إن كان نكرة، كآلية الثانية. وكثيراً ما تَقَعُ «من» البيانية هذه بعد «ما ومهما»، كقوله تعالى: «مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مَشِيكَ لَهَا» [فاطر: ٢]، وقوله: «مَا فَسَّخَ مِنْ آيَاتِهِ» [البقرة: ١٠٦]، وقوله: «مَهْمَا تَأْتَانَا بِهِ مِنْ آيَةٍ» [الأعراف: ١٣٢].

٤ - التأكيد، وهي الزائدة لفظاً، أي: في الإعراب، كقوله تعالى: «مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ» [المائدة: ١٩]، وقوله: «هَلْ يَخْشَىٰ مِنْهُمْ بَيْنَ أَيْدِي» [مریم: ٩٨]، وقوله: «هَلْ مِنْ خَلْقٍ عَدِيَ اللَّهُ» [فاطر: ١٣]. وسيأتي لمن هذه فضلٌ شرح.

٥ - البدل، كقوله تعالى: «أَرْضَيْتُهُ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ» [التوبة: ٢٣٨]، أي بدلها، وقوله: «لَجَمَلْنَا بِنَكْرٍ مَلِكِكُمْ فِي الْأَرْضِ بِمَلَكُونِ» [الزخرف: ٦٠] أي: «بذلکم»، وقوله: «لَنْ نُنْفِخَ

عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ بَيْنَ أَيْدِي سَيْفٍ ﴿١٠﴾ [آل عمران: ١٠ و ١١٦]، أي: بَدَل الله، والمعنى: بَدَل طاعته أو رحمته. وقد تقدّم معنى البدل في الكلام على الباء.

٦ - الظرفية، أي: معنى (في)، كقوله سبحانه: ﴿مَاذَا خَلَقْنَا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [الاحقاف: ٤]، أي: فيها^(١)، وقوله: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩]، أي: في يومها.

٧ - السببية والتعليل، كقوله تعالى: ﴿وَمِنَّا خَاطِبْتِهِمْ أَفْرُقُوا فَأَذْبَلُوا نَارًا﴾ [نوح: ٢٥]، قال الشاعر:

يُغْفِي حَيَاةً، وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ فَمَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَسْتَمِ

٨ - معنى «عن»، كقوله تعالى: ﴿قَوْلًا لَلْقَبِيلِ قُلُوبُهُمْ بَيْنَ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [من الزمر: ٢٢]، وقوله: ﴿بَنُوْنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا﴾ [الأنبياء: ٩٧].

٣ - إلى:

إلى: لها ثلاثة معانٍ:

١ - الانتهاء، أي: انتهاء الغاية الزمانية أو المكانيّة.

فالأول كقوله تعالى: ﴿قُرْآنًا نُنزِّلُ إِلَى الْأَلْبَانِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

والثاني كقوله: ﴿بَيْنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١].

وتردّ أيضاً لانتهاء الغاية في الأشخاص والأحداث.

فالأول نحو: «جئتُ إليك»، والثاني نحو: «صِلْ بالتقوى إلى رضا الله». ومعنى كونها لانتهاء: أنها تكونُ متبهِى لابتداء الغاية.

أما ما بعدها فجانزٌ أن يكون داخلاً جزءً منه أو كلّه فيما قبلها، وجانزٌ أن يكون غير داخل. فإذا قلتُ: «سرتُ من بيروت إلى دمشق»، فجانزٌ أن تكون قد دخلتها، وجانزٌ أنك لم تدخلها، لأن النهاية تشمل أول الحدّ وآخره. وإنما تمتنع مجاوزته. ومن دخول ما بعدها فيما قبلها قوله تعالى: ﴿إِذَا قُضِيَتْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاعْبُدُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦]. فالمرافق داخله في مفهوم الغسل. ومن عدم دخوله قوله عزّ وجلّ: ﴿قُرْآنًا نُنزِّلُ إِلَى الْأَلْبَانِ﴾ [البقرة: ١٨٧]. فالجزء من الليل غير داخل في مفهوم الصيام. وقالت الشيعة الجعفرية: إنه داخل. والآية - بظاها - مُحتملة للأمرين.

فإن كان هناك قرينة تدلّ على دخول ما بعدها فيما قبلها، دخل، أو على عدم دخوله لم

(١) ويجوز أن تكون «من» هنا لبيان الجنس، مثلها في قوله تعالى: «ما ننسخ من آية» [البقرة: ١٠٦]. وقوله:

«مهما تأتانا به من آية» [الأعراف: ١٣٢].

يدخل. فإن لم تكن قرينة تدلُّ على دخوله أو خروجه، فإن كان من جنس ما قبلها جاز أن يدخل وأن لا يدخل، نحو: «سرتُ في النهار إلى العصر» وإلا فالكثير الغالبُ أنه لا يدخل. نحو: «سرتُ في النهار إلى الليل». وقال قوم: يدخل مطلقاً، سواء أكان من الجنس أم لا. وقال قوم: لا يدخل مطلقاً. والحق ما ذكرناه.

٢ - المصاحبة، أي: معنى «مع» كقوله تعالى: ﴿قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٥٢] أي: معه، وقوله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِيَّاهُ أَنْوَالِكُمْ﴾ [النساء: ٢]، ومنه قولهم: «الدُّودُ إِلَى الدُّودِ إِبِلٌ»^(١)، وتقول: «فلانٌ حليمٌ إلى أدبٍ وعلمٍ».

٣ - معنى «عند»، وتسمى المبيّنة، لأنها تبيّن أن مصحوبها فاعلٌ لما قبلها. وهي التي تقع بعدما يفيدُ حياً أو بُغضاً من فعل تعجّب أو اسم تفضيل، كقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ أَلَيْسَ أَحَدٌ بِكَ وَمِمَّا يَدْعُونَ بِالْبَيْتِ﴾ [يوسف: ٣٣]، أي: أحبُّ عندي. فالمُنكلم هو المُجيب. وقول الشاعر:

أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى السُّبَابِ، وَذِكْرُهُ أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ السُّلْسَلِ^(٢)

٤ - حَتَّى:

حتى: للانتهاء كإلى، كقوله تعالى: ﴿سَلِّمْ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]، وقد يدخل ما بعدها فيما قبلها، نحو: «بَدَلْتُ مالي في سبيلِ أمتي، حتى آخرِ درهمٍ عندي». وقد يكون غير داخل، كقوله تعالى: ﴿وَكُلُّوا وَأَنْشِرُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ الْحَبْطَ الْأَبْيَضَ مِنَ الْحَبْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، فالصائم لا يباحُّ له الأكلُ متى بدا الفجر.

ويزعمُ بعضُ النحاة أن ما بعدَ «حتى» داخلٌ فيما قبلها على كل حال، ويَزعمُ بعضهم أنه ليس بدخولٍ على كل حال، والحقُّ أنه يدخل، إن كان جزءاً مما قبلها، نحو: «سرتُ هذا النهارَ حتى العصرِ»، ومنه قولهم: «أكلتُ السمكةَ حتى رأيتها»، وإن لم يكن جزءاً مما قبلها لم يدخل، نحو: «قرأتُ الليلةَ حتى الضُّباحِ» ومنه قوله تعالى: ﴿سَلِّمْ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥].

واعلم أن هذا الخلافُ إنما هو في «حتى» الخافضة، وأما «حتى» العاطفة، فلا خلاف في أن ما بعدها يجبُ أن يدخلَ في حكم ما قبلها، كما ستعلم ذلك في مبحث أحرف العطف. والفرق بين إلى وحتى أن «إلى» تجرُّ ما كان آخراً لِمَا قبله، أو مُتصلاً بآخره، وما لم يكن آخراً ولا متصلاً به.

فالأولُ نحو: «سرتُ ليلةَ أمسٍ إلى آخرها».

(١) الدود: عدد من الإبل من الثلاث إلى العشر، وهي مؤنثة، والمعنى: القليل مع القليل كثير، أي: إذا جمع القليل إلى مثله صار كثيراً.

(٢) الرحيق السلسل: الخمر، وأراد بها السهلة المساغ.

والثاني نحو: «سهرتُ الليلةَ إلى الفجر». والثالثُ نحو: «سرتُ النهارَ إلى العصر». ولا تجرُ «حتى» إلا ما كان آخراً لِمَا قبله، أو متصلاً بآخره. فالأول نحو: «سرتُ ليلةً أمسٍ حتى آخرها».

والثاني كقوله تعالى: ﴿سَلِّمْ مِنْ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ ۝٥﴾ [القدر: ٥]. ولا تجرُ، ما لم يكن آخراً ولا متصلاً به، فلا يقال: «سرتُ الليلةَ حتى نصفها». وقد تكونُ حتى للتعليل بمعنى اللام، نحو: «أتيتُ اللهَ حتى تموزَ برضاء»، أي: لتفوز.

٥ - عَنْ:

عن: لها ستة معانٍ:

- ١ - المجاوزةُ والبُعْدُ، وهذا أصلها، نحو: «سرتُ عن البلدِ. رَغِبْتُ عن الأمرِ. رَمَيْتُ السهمَ عن القوسِ».
- ٢ - معنى «بعد»، نحو: «عن قريبٍ» «أزورُك»، قال تعالى: ﴿صَاعًا قَلِيلًا لِيُصِيبَ مِن تَلْيِينِ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، وقال: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ۝١٩﴾ [الانشقاق: ١٩]، أي: حالاً بعد حالٍ.
- ٣ - معنى «على» كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَسْتَحِلْ فَإِنَّمَا يَحْتَلِ عَنْ نَفْسِهِ﴾ [محمد: ٣٨]، أي عليها، ومنه قول الشاعر:

لَا وَابِنُ عَمِّكَ! لَا أَفْضَلْتُ فِي حَسِبِ عَنِّي. وَلَا أَنْتَ دِيَانِي فَتَحْزُونِي^(١)

- ٤ - التعليلُ، كقوله سبحانه: ﴿وَمَا تَحْنُ بِتَارِكِ آلِ هَارُونَ عَنْ قَوْلِكَ﴾ [هود: ٥٣]، أي: من أجل قولك، وقوله: ﴿وَمَا كَانَتْ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأبيه إِلَّا عَن تَوْجِوهٍ وَعَدَاهَا إِنَاءً﴾ [التوبة: ١١٤].
- ٥ - معنى «من» كقوله سبحانه: ﴿وَمَوْ الَّذِي يَقْبَلُ النَّوْءَ عَن يَمَامِهِ﴾ [الشورى: ٢٥]، وقوله: ﴿أَوَلَيْكَ الَّذِينَ تَتَّبِعُ هَتَمَهُمْ أَحْسَنَ مَا مِيلُوا﴾ [الاحقاف: ١٦]، أي: منهم.

- ٦ - معنى البَدَلِ كقوله تعالى: ﴿وَأَنْفُوا يَوْمًا لَا تَجْرِي فَنَسٌّ عَنْ فَنَسِيكَ﴾ [البقرة: ٤٨، ١٢٣]، أي: بدل نفس، وكحديث: «صومي عن أمك»، وتقول: «فم عنى بهذا الأمر»، أي: بدلي. واعلم أنَّ «عن» قد تكونُ اسماً بمعنى «جانب»، وذلك إذا سُبِقَتْ بِمَنْ، كقول الشاعر:

(١) لاه: أي الله، حذف لام الجر واللام الأولى من لفظ الجلالة شذوذاً، وأراد بابين العم نفسه؛ لأن الشاعر هو ابن العم المخاطب، أي: لم تفضل في الحسب عليّ، ولا أنت دِيَانِي - أي مالكي الذي يدينني ويجازيني - فتخزوني، أي: فتسوسني، يقال: خزاه يخزوه خزواً، أي: ساسه وقهره، وملكه، وكفّه عن هواه، وخزا الدابة يخزوها: راضها، وأما الخزي - بالياء، وماضيه خزيتي، بكسر الزاي؛ ومضارعه يخزِي بفتحها، فمعتاه الذل والهوان.

فَلَقَدْ أَرَانِي لِلسَّمَاحِ دَرِيئَةً^(١) مِنْ عَن يَمِينِي تَارَةً وَيَمَالِي
وقول الآخر:

وَقُلْتُ: اجْعَلِي ضَوْءَ الْفَرَاقِدِ كُلِّهَا يَمِينًا. وَمَهْوَى الشَّجَمِ مِنْ عَن شِمَالِيكِ
٦ - عَلِي:

علي: لها ثمانية معانٍ:

١ - الاستعلاء، حقيقةً كان، كقوله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفَالِاقِ تُحْمَلُونَ ﴿٢٧﴾﴾ [المؤمنون: ٢٢]،
أو مجازاً، كقوله: ﴿فَقُلْنَا بِصَهْمٍ عَلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣، الإسراء: ٢١]، ونحو: «الفلان عليّ
دين». والاستعلاء أصلُ معناها.

٢ - معنى: «في»، كقوله تعالى: ﴿وَسَخَّلَ الدَّيْنَةَ عَلَى جِبِينِ عَفْلَةٍ بَيْنَ أَهْلِهَا﴾ [القصاص: ١٥] أي:
في حين غفلة.

٣ - معنى «عن»، كقول الشاعر:

إِذَا رَضِيْتُ عَلَيَّ بَسُو قَنْبِيرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا
أي: إذا رَضيت عني.

٤ - معنى اللام، التي للتعليل، كقوله تعالى: ﴿رَلَّكَرْبُهَا اللَّهُ عَلَى مَا هَدَيْتُكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥]،
المع: [٣٧]، أي «لهدايتي إياكم»، وقول الشاعر:

عَلَامٌ تَقُولُ: الرُّمُحُ يُثْقِلُ عَاتِقِي إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعَمَنَّ، إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتْ
أي: لِمَ تقول؟

٥ - معنى «مع»، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَتَى النَّالَ عَلَى حُبِّهِ﴾ [البقرة: ١٧٧]، أي: مع حُبِّهِ، وقوله:
﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَدُوٌّ مَفْرَرٌ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد: ٦]، مع ظُلْمِهِمْ.

٦ - معنى «من»، كقوله سبحانه: ﴿إِذَا أَكَلُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ [المطففين: ٢] أي: اکتالوا
منهم.

٧ - معنى الباء، كقوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى النَّوِّ إِلَّا الْحَقُّ﴾ [الأعراف: ١٠٥]،
أي: حَقِيقٌ بي، ونحو: «رَبِيتُ عَلَى القوس»، أي: ربيتُ مستعيناً بها، ونحو: «اركبُ على اسم
الله»، مستعيناً به.

٨ - الاستدراك، كقولك: «فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه»، على أنه لا ييأسُ من رحمة

(١) الدريئة: الحلقة يتعلم عليها الطعن، أي أراني مثل الدريئة، وهي أيضاً: ما يستر به الصائد، حتى إذا أمكنه
الرمي رمى.

الله، أي: لكتّه لا يأس، ومنه قول الشاعر:

يُكَلِّ تَدَاوِينَا فَلَمَّ يَشْفِ^(١) مَا بِنَا
عَلَى أَنْ قُرْبَ الدَّارِ لَيْسَ بِنَافِعٍ
عَلَى أَنْ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ الْبُعْدِ
إِذَا كَانَ مَنْ تَهْوَاهُ لَيْسَ بِذِي وُدٍّ
وقول الآخر:

فَوَاللَّهِ لَا أُنْسَى قَنِيلاً رُزْنُهُ
عَلَى أَنَّهَا تَغْفُو الْكُلُومَ، وَإِنَّمَا
بِجَانِبِ قَوْسِي مَا بَقِيَتْ عَلَى الْأَرْضِ^(٢)
نُوَكِّلُ بِالْأَدْنَى، وَإِنْ جَلَّ مَا يَمْضِي^(٣)
وإذا كانت للاستدراك، كانت كحرف الجر الشبيه بالزائد، غير متعلقة بشيء، على ما جنح إليه بعض المحققين.

واعلم أن «على» قد تكون اسماً للاستعلاء بمعنى «فوق»، وذلك إذا سُبِقَتْ بِمَنْ كقولها:

«عَدْتُ مِنْ عَلَيَّ بِغَدْمَاتٍ ظَمُّوْهَا»

أي من فوقه، وتقول: «سَقَطَ مِنْ عَلَى الْجَيْلِ».

٧ - في:

في: لها سبعة معانٍ:

١ - الظرفية: حقيقة كانت، نحو: «الماء في الكوز، سرت في النهار»، وقد اجتمعت الظرفيتان: الزمانية والمكانية في قوله تعالى: «غَلَّتِ الرُّمُومُ ﴿١﴾ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلْيِهِمْ سَكْبَلُونَ ﴿٢﴾ فِي رِضْحِ مَيْمُونٍ» [الروم: ٢ - ٤]، أو مجازية، كقوله سبحانه: «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴿١﴾ [الأحزاب: ٢١]، وقوله: «وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴿١﴾ [البقرة: ١٧٩].

٢ - السببية: والتعليل، كقوله تعالى: «لَسْتَ كَرِيهُنَّ فِي مَا أَقْسَمْتُ فِيهِ عَنَّا عَظِيمٌ» [النور: ١٤] أي: بسبب ما أقسمت فيه. ومنه الحديث: «دخلت امرأة النار في هرة حبستها» أي: بسبب هرة.

(١) يصح أن يكون الفعل معلوماً؛ ففاعله ضمير يعود إلى مصدر الفعل قبله، أي فلم يشف التداوي ما بنا، ويصح أن يكون مجهولاً، فما الموصولة بعده نائب فاعله.

(٢) رزنته: أصبت به، وقوسى: بفتح القاف وسكون الواو، بعدها سين بعدها ألف مقصورة: موضع ببلاد الشراة، وضبط في شرح الحماسة للتبريزي بضم القاف، وهو خطأ من الضابط، والذي في معجم البلدان والقاموس ما ذكرناه.

(٣) تغفو الكلوم: تندمل، والكلوم: الجراحات، واحدها «كلم» بفتح فسكون، وقوله نوكل بالأدنى، أراد أن الإنسان إنما يهتم بالمصيبة القريبة الحاضرة، فينسى لها المصيبة الذاهبة وإن جلت، ورواه في معجم البلدان: «بلى إنها»، وقال السيوطي في شرح شواهد المغني: والذي أورده العسكري في اشعار هذيل: «بلى إنها»، وعليه فلا شاهد فيه.

- ٣ - معنى «مع» كقولہ تعالى: ﴿قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [الأعراف: ٣٨] أي: معهم.
- ٤ - الاستعلاء - بمعنى: «على» - كقولہ تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكُ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ١٧]، أي: عليها.
- ٥ - المُقَابِسَةُ - وهي الواقعةُ بَيْنَ مَفْضُولٍ سَابِقٍ وَفَاضِلٍ لَاحِقٍ، كقولہ تعالى: ﴿وَمَا مَنَعُ الْحَيَوَاتِ الذُّنْبَانِ مِنَ الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: ٣٨]، أي: بالقياس على الآخرة والنسبة إليها.
- ٦ - معنى الباء، التي للالتصاق، كقول الشاعر:
- وَيَرْزُقُ بِمَوْزِ الرُّزُقِ مِنَّا فَوَارِسٌ بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالْكُلِيِّ^(١)
- أي: بصيرون بطعن الأباهر.
- ٧ - معنى «إلى» كقولہ تعالى: ﴿فَرَدَّوْا أَيُّدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٩].

٨ - الكاف:

الكاف: لها أربعة معانٍ:

- ١ - التشبيه، وهو الأصل فيها، نحو: «عليّ كالأسد».
- ٢ - التعليل، كقولہ تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا كَمَا هَدَيْنَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]، أي: لهدايتي إياكم. وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿وَيَكْفُرُوا لَا يَتْلُوا الْكُفْرَةَ﴾ [الفصم: ٨٢]. أي: أعجب أو تعجب لعدم فلاحهم. فالكاف: حرف جر بمعنى اللام، وأن: هي الناصبة الرافعة.
- ٣ - معنى «على» نحو: «كُنْ كَمَا أَنْتَ»، أي: كُنْ نَابِتًا عَلَى مَا أَنْتَ عَلَيْهِ.
- ٤ - التوكيد - وهي الزائدة في الإعراب - كقولہ تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، أي: ليس مثله شيء، وقول الراجز يصفُ خيلاً ضوامراً: «لَوَاجِحُ الْأَقْرَابِ، فِيهَا كَالْمَقْقِ^(٢)».

واعلم أن الكاف قد تأتي اسماً بمعنى «مثل»، كقول الشاعر:

أَتَسْتَهُونَ؟ وَلَسَنُ يَنْهَى دَوِي شَطَطِ كَالطَّغْيِ^(٣) يَذْهَبُ فِيهِ الرِّيبُ وَالْفُغْلُ

- (١) الأباهر: جمع أبهر: وهو عرقٌ إذا انقطع مات صاحبه، وهما أبهران يخرجان من القلب ثم يتشعب منهما سائر الشرايين، والكلبي جمع كلبية، فإن كتبها بالألف فهي جمع كلوة، وكلاهما بمعنى واحد.
- (٢) الأقراب: الخواصر، مفردهما: «قُرْب»، بضمين ويضم فسكون، والمقق، بفتح الميم والقاف: الطول الفاحش مع رقة.
- (٣) الكاف: اسم بمعنى مثل، وهو في موضع الرفع على أنه فاعل «ينهى»، والطنين: مضاف إلى الكاف الاسمية، والفعل: جمع فتيلة.

وقول الراجز:

«يَضْحَكُنَّ عَنِ كَالْبَرْدِ الْمُتْنَهُمْ»^(١)

ومنه قول المتنبي:

وَمَا قَتَلَ الْأَحْرَارَ كَالضَّمِيرِ^(٢) عَنْهُمْ وَمَنْ لَكَ بِالْحُرِّ الَّذِي يَحْفَظُ الْيَدَا

ومن العلماء من خصَّ ورودها اسماً بضرورة الشعر، ومنهم من أجازها في الشعر والنثر، كالأخفش وأبي علي الفارسي وابن مالك وغيرهم، ويشهد لهم قوله تعالى، عن لسان المسيح، عليه السلام، في سورة آل عمران: «أَلَمْ نَخْلُقْ لَكُمْ مِنَ الطَّيْرِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا يُؤَدِّنُ أَلْفًا» [آل عمران: ٤٩] أي: مثل هيئة الطير. فالكاف: اسم بمعنى «مثل»، وهي في محل نصب على أنها مفعول به لأخْلُقُ. والضمير في «فيه» يعود على هذه الكاف الاسمية، لأن مدلولها مذكَّر وهو «مثل» ولو لم تُجعل الكاف هنا بمعنى «مثل» لبقى الضمير بلا مرجع، لأنه لا يجوز أن يعود إلى «الطير»، لأن النسخ ليس في الطير نفسه، وإنما هو فيما يُشبهه، ولا على هيئة، لأنها مؤنثة. وقد أعاد الضمير على الهيئة، في سورة المائدة، وهو قوله تعالى: «وَرَادَّ تَخَلَّقُ مِنَ الطَّيْرِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِ رَبِّهَا فَتَنْفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ رَبِّهَا» [المائدة: ١١٠].

٩ - اللام:

اللام: لها خمسة عشر معنى:

١ - الملك - وهي الداخلة بين ذاتين، ومصحوبها يملك - كقوله تعالى: «وَمَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ» [لقمان: ٢٦]، ونحو: «الدار لسعيد».

٢ - الاختصاص، وتُسمى: لام الاختصاص، ولام الاستحقاق - وهي الداخلة بين معنى وذات - نحو: «الحمد لله» والنجاح للعاملين، ومنه قولهم: «الفصاحة لغريش، والصباحة لبني هاشم».

٣ - شبه الملك. وتُسمى: لام النسبة - وهي الداخلة بين ذاتين، ومصحوبها لا يملك - نحو: «اللجام للفرس».

(١) البرد حب الغمام، وهو ما يتعقد من مائه لشدة البرد، وتُشبهه به الأسنان الشديدة البياض، أي يضحكن عن أسنان كالبرد نفاة وشدة بياض، والمتمهم: الدائب، وفعله: «انهم ينهم انهماماً، بوزن: «انفعل يفعل انفعالاً»، يقال: «إنهم الثلج والشحم» إذا ذابا، ومجرده: «هم يهّم هماً» بمعنى: أذاب، يقال: «هم فلان الشحم» أي: أذابه، و«هنت الشمس الثلج» أي أذابته، و«هم المرص جسمه» أي: أذابه، ومنه: «هته الأثر» أي: ألقه وأحزنه، لأن الهم يذيب المهموم.

(٢) الكاف: في محل رفع فاعل «قتل»، والعفو: مضاف إلى الكاف.

٤ - التبيين، وتُسمى: «اللامُّ المُبيِّنة»، لأنها تُبيِّنُ «أن مصحوبها مفعولٌ لما قبلها»، من فعل مُعْجِبٍ أو اسم تفضيل، نحو: «خالدٌ أحبُّ لي من سعيدٍ، ما أحبني للعلم!». ما أحملُ علياً للمصائب!». فما بعد اللام هو المفعول به. وإنما تقول: «خالدٌ أحبُّ لي من سعيدٍ»، إذا كان هو المُحِبُّ وأنت المحبوب، فإذا أردت العكس قلت: «خالدٌ أحبُّ إليَّ من سعيدٍ»، كما قال تعالى: ﴿رَبِّ السَّجُنِّ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يوسف: ٣٣] وقد سبق هذا في «إلى».

٥ - التعليلُ والسببية، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَبَكَ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥]، وقول الشاعر:

وإنسي لَسَغُورِنِي لِذِكْرِكِ هِزَّةٌ كما انْتَفَضَ العُضْفُورُ بِلُغَةُ القَطْرِ
ومنه اللامُّ الثانيةُ في قولك: «يا للنَّاسِ للمظلوم!».

٦ - التوكيد - وهي الزائدة في الإعراب لمُجَرَّد توكيد الكلام - كقول الشاعر:

وَمَلَكْتَ ما بَيَّنَّ العِراقِ وَيَشْرِبُ مُنْكَأَ أَجارِ لِمُسْلِمٍ ومُعاهِدِ
ونحو: «يا بُوسَ للحرب!»^(١)، ومنه لَامُ المُستغاث، نحو: «يا للفضيلة!» وهي لا تتعلق بشيء، لأنَّ زيادتها لمجرَّد التوكيد.

٧ - التقوية - وهي التي يُجاءُ بها زائدةً لتقوية عاملٍ ضَعُفَ بالتأخير، أو بكونه غيرَ فعلٍ.

فالأول: كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَهْتَفُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٤] وقوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرَّبِّ غَافِلِينَ﴾ [يوسف: ٤٣]. والثاني: كقوله سبحانه: ﴿مُصَوِّفًا لِمَا مَهْمُومٌ﴾ [البقرة: ٩١] وقوله: ﴿فَمَأَلُ لِمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧]. وهي - مع كونها زائدةً - مُتعلِّقةٌ بالعامل الذي قوتته، لأنها - مع زيادتها - أفادته التقوية، فليست زائدةً محضةً. وقيل: هي كالزائدة المحضة. فلا تتعلق بشيء.

٨ - انتهاء الغاية - أي: معنى «إلى» - كقوله سبحانه: ﴿كُلُّ يَمْرُؤٍ لِلْأَجَلِ يُسَمَّى﴾ [الرعد: ٢]،

أي: إليه، وقوله: ﴿وَكُلُّ رُؤُوفًا لِمَا نُؤَاؤُتُهُ﴾ [الأنعام: ٢٨]، وقوله: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥].

٩ - الاستغاثَةُ: وتُستعملُ مفتوحةً مع المستغاث، ومكسورةً مع المُستغاثِ له، نحو: «يا لخالدٍ ليكر!».

١٠ - التعجبُ: وتُستعملُ مفتوحةً بعد «يا» في نداءِ المُتَعَجِّبِ منه، نحو: «يا لفرحٍ!»، ومنه قول الشاعر:

(١) اللام: حرف جر زائد، والحرب: إما مجرور بالإضافة إلى «بوس»، وإما باللام الزائدة، لأنها حالت دون

الإضافة باللفظ، وإن كان المعنى على الإضافة.

فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ! كَأَنْ تُجُومَهُ بِكُلِّ مُغَارٍ الْفُثْلُ شُدَّتْ بِبِذْبَلٍ^(١)
 وتُستعمل في غير النداء مكسورة، نحو: «لله ذرُّه رجلاً»، ونحو: «لِلَّهِ مَا يَفْعَلُ الْجَهْلُ
 بِالْأُمَّمِ!».

١١ - الصَّيْرُورَةُ (وتُسمَى لَامَ الْعَاقِبَةِ وَلَا مَ الْمَالِ أَيْضاً) وهي التي تَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَهَا
 يَكُونُ عَاقِبَةً لِمَا قَبْلَهَا وَنَتِيجَةً لَهُ، عِلَّةٌ فِي حِصُولِهِ. وَتَخَالِفُ لَامَ التَّعْلِيلِ فِي أَنَّ مَا قَبْلَهَا لَمْ يَكُنْ
 لِأَجْلِ مَا بَعْدَهَا، وَمِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَالْقَلْبَةُ مَالٌ رِزْقُونَ لِيَكُونَ لَهُمْ عُدُوًّا وَحُرْبًا﴾ [القصص: ٨].
 فَهَمْ لَمْ يَلْتَقَوْهُ لِذَلِكَ، وَإِنَّمَا التَّقَوُّهُ فَكَانَتِ الْعَاقِبَةُ ذَلِكَ. قَالَ الشَّاعِرُ:

لِدُوا لِلْمَوْتِ، وَأَبْسُوا لِلْخَرَابِ فَكُلُّكُمْ يَصِيرُ إِلَى الدَّهَابِ
 فَإِنْسَانٌ لَا يَدُلُّ لِلْمَوْتِ، وَلَا يَبْنِي لِلْخَرَابِ، وَإِنَّمَا تَكُونُ الْعَاقِبَةُ كَذَلِكَ.

١٢ - الِاسْتِعْلَاءُ - أَي: مَعْنَى «عَلَى» - إِذَا حَقِيقَةً كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَجِزُّونَ لِأَذْقَانِ^(٢) سَجْدًا﴾
 [الإسراء: ١٠٧]، وَقَوْلِي الشَّاعِرِ:

صَمَمْتُ إِلَيْهِ بِالسَّنَانِ مَمِيسَةً فَحَرَّ صَرِيعاً لِلْيَدَيْنِ وَلِلْفَمِّ
 وَإِنَّمَا مَجَازاً قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ أَسْأَلُكُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء: ٧]، أَي: فَعَلِيهَا إِسَاءَةً، كَمَا قَالَ فِي
 آيَةٍ أُخْرَى: ﴿وَمَنْ أَسَاءَ فَلَهَا﴾ [فصلت: ٤٦].

١٣ - الرِّقْتُ (وتُسمَى: لَامَ الرِّقْتِ وَلَا مَ التَّارِيخِ) نَحْوُ: «هَذَا الْغُلَامُ لِسَنَةٍ»، أَي: مَرَّتْ عَلَيْهِ
 سَنَةٌ. وَهِيَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ تَدُلُّ عَلَى الرِّقْتِ الْحَاضِرِ، نَحْوُ: «كُتِبَتْهُ لِغُرَّةِ شَهْرِ كَذَا»، أَي: عِنْدَ غُرَّتِهِ،
 أَوْ فِي غُرَّتِهِ، وَعِنْدَ الْفَرِيئَةِ تَدُلُّ عَلَى الْمَضِيِّ أَوْ الْإِسْتِقْبَالِ، فَتَكُونُ بِمَعْنَى «قَبْلٍ» أَوْ «بَعْدٍ»، فَالْأَوَّلُ
 كَقَوْلِكَ: «كُتِبَتْهُ لِسَنَةٍ بَقِيَّةً مِنْ شَهْرِ كَذَا»، أَي قَبْلَهَا، وَالثَّانِي كَقَوْلِكَ: «كُتِبَتْهُ لِخَمْسِ خَلْوَنٍ مِنْ
 شَهْرِ كَذَا»، أَي: بَعْدَهَا، وَمِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَفَرَأَيْتَ أَصْلَافَ لِدُلُوكِ^(٣) السَّنِينَ﴾ [الإسراء: ٧٨]، أَي: بَعْدَ
 دُلُوكِهَا. وَمِنْ حَدِيثٍ: «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفِطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ»، أَي: بَعْدَ رُؤْيَيْهِ.

١٤ - مَعْنَى «مَعَ»، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَا لِكَا - لِطَوِيلِ اجْتِمَاعِ - لَمْ نَبِثْ لَيْلَةً مَعَا
 ١٥ - مَعْنَى «فِي»، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، أَي: فِيهِ،
 وَقَوْلِهِ: ﴿لَا يَجْلِيهَا لَوْحًا إِلَّا هُوَ﴾ [الأعراف: ١٨٧]، أَي: فِي وَقْتِهَا. وَمِنْ قَوْلِهِمْ: «مَضَى لِسَبِيلِهِ»،
 أَي: فِي سَبِيلِهِ.

(١) مغار الفتل: مُحكمه، أي بكل جبل مُحكم الفتل، يقال: أغار الحبل إذا أحكم فتلته، وبذبل: اسم جبل.
 (٢) الأذقان: جمع «ذقن»، بفتحين، وهو مجتمع اللحيين من أسفلهما؛ والمعنى يسقطون على وجوههم،
 وإنما ذكر الذقن لأنها أقرب ما يكون من الوجه إلى الأرض عند الهوي للوجود.
 (٣) دلوك الشمس: ميلها عن كبد السماء، وذلك وقت الزوال.

١٠ - الواو والتاء:

والواو والتاء: تكونان للقسَم، كقوله تعالى: ﴿وَالْقَمْرِ ۝ وَيَلَالِ عَشْرِ ۝﴾ [الفجر: ١، ٢]، وقوله: ﴿وَتَأْتَىٰ لَأَكْبَدَنَّ أَمْتَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٢٥٧]. والتاء لا تدخل إلا على لفظ الجلالة. والواو تدخل على كل مقسم به.

١٢ - مُذٌ وَمُنْذٌ:

مُذٌ وَمُنْذٌ: تكونان حرفي جَرٍ بمعنى «من» لابتداء الغاية، إن كان الزمان ماضياً، نحو: «ما رأيتك مُذٌ أو منذُ يوم الجمعة»، وبمعنى «في»، التي للظرفية، إن كان الزمان حاضراً، نحو: «ما رأيتك مُذٌ يومنا أو شهرنا» أي: فيهما، وحينئذٍ تُفيدان استغراق المدة، وبمعنى «من وإلى» معاً، إذا كان مجرورهما نكرة معدودة لفظاً أو معنى.

فالأول نحو: «ما رأيتك مُذٌ ثلاثة أيام»، من بدئها إلى نهايتها.

والثاني نحو: «ما رأيتك مذ أميد، أو مُنْذٌ دهرٍ». فالأمدُ والدهرُ كلاهما مُتَعَدِّدٌ معنًى، لأنه يقال لكل جزءٍ منها أمْدٌ ودهرٌ، لهذا لا يقال: «ما رأيتك مُنْذٌ يوم أو شهرٍ»، بمعنى: ما رأيتك من بدئهما إلى نهايتهما، لأنهما نكرتان غير معدودتين، لأنه لا يقال لجزء اليوم يومٌ، ولا لجزء الشهر شهرٌ.

واعلم أنه يشترط في مجرورهما أن يكون ماضياً أو حاضراً، كما رأيت، ويشترط في الفعل قبلهما أن يكون ماضياً منفياً، فلا يقال: «رأيتك مُنْذٌ يوم الخميس»، أو ماضياً فيه معنى التَّطَاوُلِ والامتداد، نحو: «سيرت مُذٌ طلوع الشمس».

وتكون «مُذٌ وَمُنْذٌ» ظرفين منصوبين محلاً، فيرفع ما بعدهما. ويشترط فيهما أيضاً ما اشترط فيهما وهما حرفان. وقد سبق الكلام عليهما في المفعول فيه، عند الكلام على شرح الظروف المبينة فراجعهُ.

ومذ: أصلها «منْذٌ» فَخُفِّفَتْ، بدليل رجوعهم إلى ضم الدال عند ملاقاتها ساكناً، نحو: «انتظرتك مذ الصباح»، ومُنْذٌ: أصلها «من» الجارة و«إذ» الظرفية، فجعلنا كلمة واحدة، ولذا كسرت ميمها - في بعض اللغات - باعتبار الأصل.

١٤ - رُبٌّ:

رُبٌّ: تكونُ للتقليلِ وللتكثيرِ، والقريئة هي التي تُعَيِّنُ المراد^(١)، فمن التقليل قول الشاعر:

(١) وقال قوم: هي للتكثير دائماً، وقال قوم: هي للتقليل دائماً، وقال قوم: هي للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً، وقال قوم بالعكس، والحق ما ذكرناه.

أَلَا رَبُّ مَوْلُودِي، وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ^(١) أَبَوَانِ يُرِيدُ بِالْأُولِ عَيْسَى، وَبِالثَّانِي آدَمَ، وَعَلِيهِمَا السَّلَامُ، وَمِنَ التَّكْثِيرِ حَدِيثٌ: «يَا رَبُّ كَاسِيَةٌ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، وَقَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ عِنْدَ انْقِضَاءِ رَمَضَانَ: «يَا رَبُّ صَائِمِهِ لَنْ يَصُومَهُ، وَيَا رَبُّ قَائِمِهِ لَنْ يَقُومَهُ».

وَاعْلَمَ أَنَّهُ يُقَالُ: «رُبٌّ وَرُبَّةٌ وَرُبْمًا وَرُبْتَمًا»، وَالثَّاءُ زَائِدَةٌ لِتَأْنِيثِ الْكَلِمَةِ، وَ«مَا» زَائِدَةٌ لِلتَّوَكِيدِ، وَهِيَ كَافَةٌ لَهَا عَنِ الْعَمَلِ.

وَقَدْ تَحَقَّقَ الْبَاءُ. وَمِنَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴿١﴾﴾ [الحجر:

٤٢].

وَلَا تَجْرُ «رُبٌّ» إِلَّا النِّكَرَاتُ، فَلَا تَبْأَيِّرُ الْمَعَارِفَ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: «يَا رَبُّ صَائِمِهِ، وَيَا رَبُّ قَائِمِهِ» الْمَتَقَدِّمُ، فإِضَافَةٌ صَائِمٍ وَقَائِمٍ إِلَى الضَّمِيرِ لَمْ تُفَدِّهِمَا التَّعْرِيفُ، لِأَنَّ إِضَافَةَ الْوَصْفِ إِلَى مَعْمُولِهِ غَيْرُ مُحَضَّةٍ، فَهِيَ لَا تُفِيدُ تَعْرِيفَ الْمَضَافِ وَلَا تَخْصِيصَهُ، لِأَنَّهَا عَلَى نَيْةِ الْإِنْفِصَالِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: «يَا رَبُّ صَائِمٍ فِيهِ، وَيَا رَبُّ قَائِمٍ فِيهِ».

وَالْأَكْثَرُ أَنَّ تَكُونَ هَذِهِ النِّكَرَةُ مَوْصُوفَةٌ بِمَفْرُودٍ أَوْ جُمْلَةٍ. فَالْأُولَى نَحْوُ: «رُبُّ رَجُلٍ كَرِيمٍ لَقِيْتَهُ».

وَالثَّانِي نَحْوُ: «رُبُّ رَجُلٍ يَفْعَلُ الْخَيْرَ أَكْرَمَتَهُ»، وَقَدْ تَكُونُ غَيْرَ مَوْصُوفَةٍ، نَحْوُ: «رُبُّ كَرِيمٍ جِبَانٌ».

وَقَدْ تَجْرُ ضَمِيرًا مُنْكَرًا^(٢) مُعَيَّرًا بِنِكَرَةٍ، وَلَا يَكُونُ هَذَا الضَّمِيرُ إِلَّا مُفْرَدًا مُذَكَّرًا.

أَمَّا مُعَيَّرُهُ فَيَكُونُ عَلَى حَسَبِ مُرَادِ الْمُتَكَلِّمِ: مُفْرَدًا أَوْ مُثْنًى أَوْ جَمْعًا أَوْ مُذَكَّرًا أَوْ مُؤَنَّثًا، تَقُولُ: «رُبُّهُ رَجُلًا، رُبُّهُ رَجُلَيْنِ، رُبُّهُ رَجَالًا، رُبُّهُ امْرَأَةً، رُبُّهُ امْرَأَتَيْنِ، رُبُّهُ نِسَاءً»، قَالَ الشَّاعِرُ:

رُبُّهُ فِثْبَةٌ دَعَاوَتْ إِلَى مَا يُسَوِّرُ الْحَمْدَ دَائِبًا، فَأَجَابُوا

وَسَيَاتِي الْكَلَامُ عَلَى مَحَلِّ مَجْرُورِ «رُبِّ» مِنَ الْإِعْرَابِ، فِي الْكَلَامِ عَلَى مَوْضِعِ الْمَجْرُورِ بِحَرْفِ الْجَرِّ.

(١) أصله: «لم يلدّه»، بكسر اللام وسكون الدال، فأسكن اللام وفتح الدال اتباعاً لحركة الباء، ويجوز ضمها اتباعاً لحركة الهاء، وأجاز الصبان - في حاشيته على الأشموني - كسرهما، على أصل التقاء الساكنين، وعلى كل فهو مجزوم بسكون مقدر منع منه حركة الاتباع للياء أو الهاء، أو منع منه الكسرة التي جيء بها للتخلص من اجتماع الساكنين، على رأي الصبان.

(٢) أي فيه معنى النكرة، وإن كان ضميراً، ويسميه الكوفيون «الضمير المجهول»، لكونه لا يعود إلى شيءٍ مذكور قبله.

١٥ و ١٦ و ١٧ - خَلا وَعَدَا وَحَاشَا

خَلا وَعَدَا وَحَاشَا: تكون أحرف جرٍّ للاستثناء، إذا لم يتقدّمهنَّ «ما»، وقد سبق الكلام عليهنَّ في مبحث الاستثناء، فراجعه.

١٨ - كَي:

كي: حرف جرٍّ للتعليل بمعنى اللام، وإنما تُجرُّ «ما» الاستفهامية، نحو: «كَيْمَةً؟»، تقول: «كَيْمٌ فَعَلْتَ هَذَا؟»، كما تقول: «لَمْ فَعَلْتَهُ؟»، والأكثر استعمالُ «لِمَةً؟» وتُحذفُ أَيْفُ «ما» بعدها كما تُحذفُ بعد كلِّ جارٍّ، نحو: «مِمَّةٌ وَعَلَامَةٌ وَإِلَامَةٌ»، وإذا وَقَفُوا الْحَقُّوَا بِهَا هَاءُ السَّكْتِ، كما رأيت. وإذا وصلوا حذفوها، لعدم الحاجة إليها في الوصل.

وقد تجرُّ المصدرَ المؤوَّلَ بما المصدرية كقول الشاعر:

إذا أنت لم تَنْفَعْ فَضُرُّ، فإنَّما يُرادُ الفَتَى كَيْمًا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

(فكي: حرف جر. وما: مصدرية، فما بعدها في تأويل مصدر مجرور بكي، أي: يراد الفتى للضر والنفع، ويجوز أن تكون «كي» هنا هي المصدرية الناصبة للمضارع. فما - بعدها - زائدة كافة لها عن العمل).

١٩ - مَتَى

متى: تكون حرف جرٍّ - بمعنى: «من» - في لغة «هُذَيْلٍ»، ومنه قوله:

شَرِينٌ بِمَاءِ الْبَحْرِ، ثُمَّ تَرَقَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضِرٍ لَهْنٌ نَشِيحٌ^(١)

٢٠ - لَعْلٌ:

لَعْلٌ: تكون حرف جرٍّ في لغة «عُقَيْلٍ» وهي مبنية على الفتح أو الكسر، قال الشاعر:

فَعُلْتُ اذْغُ أُخْرَى وَاَرَفَعَ الصُّوْتُ جَهْرَةً لَعْلٌ أَبِي الْمِسْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ

وقد يُقال فيها «عَلٌ» بحذف لايها الأولى.

وهي حرف جرٍّ شبيهة بالزائد، فلا تتعلّق بشيء، ومجرورها في موضع رفعٍ على أنه مبتدأ، خيرة ما بعده.

وهي عند غير «عُقَيْلٍ» ناصبةٌ للاسم رافعةٌ للخبر، كما تقدّم.

(١) شرين: الضمير يعود على السحب، والباء في «بماء» بمعنى من، وقوله: متى لجاج، أي: شرينا من ماء البحر من لجاج، فالجاز والمجرور بيان لماء البحر، وهو في موضع البدل منه واللجاج جمع لجة، وهي معظم الماء، والتشيج: الصوت العالي.

٢ - ما الزائدة بعد الجاز

قد تُزادُ «ما» بعدَ «من وعن والباء»، فلا تُكفَّهَن عن العمل، كقوله تعالى: ﴿يَمَّا حَاطَبِيْتِهِمْ أَهْرَاقًا﴾ [نوح: ٢٥]، وقوله: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصِيعَنَ تَلِيْمِيْنَ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، وقوله: ﴿يَمَّا رَحِمُوْا مِنْ أَلْفِهِ لَيْتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

وقد تُزادُ بعدَ «رُبُّ» والكافِ فيقَى ما بعدهما مجروراً، وذلك قليلاً، كقول الشاعر:

رُبَّمَا ضَرَبْتَهُ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بَصْرَى وَطَعْنَةَ نَجْلَةٍ^(١)

وقول غيره:

وَنَنْصُرُ مُؤَلَانَا، وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ، مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ^(٢)

وإنما وجب أن تكونا هنا عاملتين، غير مكفوفتين، لأنهما لم تُباشرا الجملة، وإنما بأشرا

الاسم.

والأكثرُ أن تكفهما «ما» عن العمل، فيدخلان حينئذٍ على الجملِ الاسميَّةِ والفعليةِ كقول

الشاعر:

أَخْ مَا جِدُّ لَمْ يُخْرِزْنِي يَوْمَ مَشْهَدٍ كَمَا سَيْفٌ عَمِرُوا لَمْ تُخْنَهُ مَضَارِبُهُ^(٣)

وقول الآخر:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ نُؤْيِي شِمَالَاتُ^(٤)

(١) الصقيل: المصقول، أي: المجلو؛ وقوله: بين بصرى، أي بين جهاتها أو نواحيها؛ و«بين» لا تضاف إلا إلى متعدد أو ما هو في حكمه. وهنا قد أضيفت إلى ما هو في حكمه، وطعنة: مجرور بالمعطف على ضربة، والنجلاء: الواسعة البينة الاتساع، وبصرى: بلدة بالشام كانت كرسي حوران، وكان يقام فيها سوق في الجاهلية، وهي التي قدمها النبي ﷺ مرتين: مرة مع عمه أبي طالب، ومرة بتجارة لخديجة بنت خويلد، رضي الله عنهما، قبل أن يتزوجها.

(٢) المولى: ابن العم، و«ما» في «كما الناس» زائدة غير كافة هنا، والناس مجرور بالكاف، والجار والمجرور خبر «أن»، وهو خير أول، ومجرور: خير ثانٍ. و«جارم» معطوف عليه، ومجرور و«جارم»: من الجرم، بضم الجيم، وهو الذنب والجناية، يقال: جرم على أهله، أي: جنى عليهم، والمعنى: هو كالناس، يُجنى عليه ويَجنى، أي: يذنب إليه ويذنب وليست الواو هنا بمعنى: «أو» كما زعم المبني في شرح الشواهد، بل هي على معناها، كما رأيت.

(٣) عمرو: هو عمرو بن معديكرب الزبيدي، وسيفه، هو الصمصامة المشهور، والمضارب: جمع مُضْرَب، بكسر الراء وفتحها، وهو حد السيف.

(٤) أوفيت: نزلت وأصله من أوفيت على الشيء؛ إذا أشرفت عليه، والعلم: الجبل، والنون في ترفعن: نون التوكيد الخفيفة، والشمالات، بفتح الشين: جمع شمال، وهي الريح التي تهب من ناحية القطب.

والغالب على «رُبَّ» المكشوفة: أن تدخلَ على فعلٍ ماضٍ، كهذا البيت. وقد تدخلَ على فعلٍ مضارعٍ، بشرط أن يكونَ مُتَحَقِّقَ الوقوع، فيَنزِلُ منزلةَ الماضي للقطع بحصوله، كقوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴿١١﴾﴾ [الحجر: ٢]. ونَدَّرَ دخولها على الجملة الاسمية، كقول الشاعر:

رُبَّمَا الْجَمَالُ الْمُوَزَّلُ فِيهِمْ وَعِنَاجِيحُ بَيْنَهُنَّ السَّهَارُ^(١)

٣ - وَأَوْ رَبِّ وَطَاؤُهَا

قد تُحذف «رُبَّ»، ويبقى عملُها بعد الواو كثيراً، وبعد الفاء قليلاً كقول الشاعر امرئ القيس:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ، أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَيَّ، بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ، لِيَبْتَلِي
وقوله:

فَمِنْ لِيكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمُرْضِعٍ فَالْهَيْثُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُخَوِّلٍ^(٢)

٤ - حَذَفَ حَرْفُ الْجَرِّ قِيَاساً

يُحذف حرفُ الجرِّ قِيَاساً في سِتَّةِ مواضع:

١ - قبلَ أَنْ، كقوله تعالى: ﴿وَعَجَبًا أَنْ جَاءَهُمْ سُذُورٌ مِنْهُمْ﴾ [ص: ٤٤]، أي: لأنَّ جاءهم، وقوله: ﴿أَرَأَيْتُمْ أَنْ جَاءَهُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكَ عَلَى نَفْسٍ يَنْكُرُ﴾ [الأعراف: ٦٣، ٦٩]، وقول الشاعر:
اللهِ يَعْلَمُ أَنَّا لَا نُحِبُّكُمْ وَلَا نَلُومُكُمْ أَنْ لَا نُحِبُّونَا
أي: على أن لا نُحِبُّونَا.

٢ - قبلَ أَنْ، كقوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨]، أي: شَهِدَ بَأَنَّهُ. واعلم أنه إنما يجوزُ حذفُ الجارِّ قبلَ «أَنْ» وأنَّ، إنْ يُؤمِّنُ اللَّبِئْسُ بحذفه. فإن لم يُؤمِّنْ لم يَجزِ حذفه، فلا يقال: «رَغِبْتُ أَنْ أَفْعَلَ»، لإشكالِ المراد بعدَ الحذف، فلا يَفْهَمُ السامِعُ ماذا أردت: أرغبتك في الفعل، أم رغبتك عنه؟ فيجبُ ذكرُ الحرفِ ليتعيَّن المراد، إلا إذا كان الإبهامُ مقصوداً من السامع.

٣ - قبلَ «كَي» الناصبة للمضارع، كقوله تعالى: ﴿فَرَدَدْنَاهُ إِلَىٰ أُولِيهِ كَيَّا نَقَرَّ عَيْنَهُمَا﴾ [القصاص: ١٣]، أي: لكي تَقَرَّ.

(١) الجمال: القطيع من الإبل مع رعاته وأربابه، والمؤيل من الإبل، المتخذ للقتية، والعناجيج: الخيل الطوال الأعناق، والواحد عُنْجُوج، بضم العين، والمهار: جمع مهر، والأنثى مهرة.

(٢) طرقت: أتيت ليلاً، والتمايم: جمع تميعة، وهي التعاويذ التي يعلقونها على الصغار مخافة العين، والمحول: الذي أتى عليه الحول.

واعلم أن المصدر المؤول بعد «أن وأنّ وكني» في موضع جرّ بالحرف المحذوف، على الأصح. وقال بعض العلماء: هو في موضع نصب بنزع الخافض.

٤ - قبل لفظ الجلالة في القسم، نحو: «الله لأخدمنّ الأمة خدمةً صادقةً» أي: والله.

٥ - قبل مُميّز «كم» الاستفهامية، إذا دخل عليها حرف الجرّ، نحو: «بكم درهم اشتريت هذا الكتاب؟»، أي: بكم من درهم؟ والفصيح نصبه، كما تقدّم في باب التمييز، نحو: «بكم درهماً اشتريته؟»^(١).

٦ - بعد كلامٍ مشتعلٍ على حرف جرّ مثله، وذلك في خمس صور:

الأولى: بعد جوابٍ استفهام، تقول: «يمئن أخذت الكتاب؟»، فيقال لك: «خالد»، أي: من خالد.

الثانية: بعد همزة الاستفهام، تقول: «مررت بخالد»، فيقال: «أخالد وابن سعيد؟» أي: أبخالد بن سعيد؟

الثالثة: بعد «إن» الشرطيّة، تقول: «أذهب بمن شئت، إن خليل وإنّ حسن» أي: إن خليل، وإن بحسن.

الرابعة: بعد «هلاً»، تقول: «تصدقت بدرهم»، فيقال: «هلاً دينار»، أي: هلاً تصدقت بدينار.

الخامسة: بعد حرف عطفٍ مثلُوه بما يصح أن يكون جملةً، لو ذكّر الحرف المحذوف، كقولك: «الخالد دارٌّ، وسعيد بُستانٌ»، أي: ولسعيد بستانٌ، وقول الشاعر:

مَا لِمُحِبِّ جَلَدٍ أَنْ يَهْجُرَا وَلَا حَبِيبٍ رَأْفَةً فَسَجُورًا^(٢)
وقول الآخر:

أَخْلِقُ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْطَى بِحَاجَتِهِ وَمُذِينَ الْقَرْحِ لِلْأَسْبَابِ أَنْ يَلِجَا

أي: وبمُذمن القرع. ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقْنَا وَمَا يُشِئُ مِنْ دَابَّةٍ مَأْتٍ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾^(٣) وَأَنْتَ بِي^(٤) وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَلَمْنَا بِهِ الْأَرْضَ بِعَدَّتِهَا وَتَصْرِيحِ الرَّيْحِ مَأْتٍ لِقَوْمٍ يَقُولُونَ ﴿٥﴾ [الجاثية: ٤، ٥].

(١) أما إذا لم يسبقها حرف جر، فنصبه واجب البتة، نحو: «كم درهماً عندك؟»، كما عرفت ذلك في باب التمييز.

(٢) يجير: منصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية المسبوقة بالنفي، أي: فيجبر محبةً بالعطف عليه.

(٣) أي: وفي اختلاف. فالجازر المحذوف والمجرور المذكور في محل رفع خبر مقدم، وآيات بعده مبتدأ مؤخر.

٥ - حَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ سَمَاعاً

قد يُحذفُ الجارُّ سماعاً، فينتصبُ المجرورُ بعدَ حذفِهِ تشبيهاً لَهُ بالمفعولِ بهِ. ويُسمى أيضاً المنصوبُ على نزعِ الخافضِ، أي: الاسمُ الذي نُصبُ بسببِ حذفِ حرفِ الجرِّ، كقوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ تَمُودًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ﴾ [هود: ٦٨]، أي: بربهم، وقوله: ﴿وَإِخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [الاعراف: ١٥٥] أي: من قومه، وقولِ الشاعر:

تَمُرُونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَمُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامُ
أي: تَمُرُونَ بالديار، وقول الآخر:

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ، فافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ
أي: أمرتك بالخير، وقول غيره:

اسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْباً لَنْتُ مُخْصِبَهُ رَبِّ الْعِبَادِ، إِلَيْهِ الرَّجْعُ وَالْعَمَلُ
أي: استغفرُ الله من ذنب.

ويُسمى هذا الصنيعُ بالحذفِ والإيصال، أي: حذفِ الجارِّ وإيصالِ الفعلِ إلى المفعولِ بنفسه بلا واسطة، وقال قومٌ: إنه قياسي، والجمهورُ على أنه سماعي.

ونَدَّرَ بقاءَ الاسمِ مجروراً بعدَ حذفِ الجارِّ، في غيرِ مواضعِ حذفِهِ قياساً. ومن ذلك قولُ بعضِ العربِ، وقد سُئِلَ: «كيف أصبحت؟» فقال: «خير، إن شاء الله»، أي: «على خير»، وقولُ الشاعر:

إذا قيل: أيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ أشارتْ كَلْبِيبٍ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعُ
أي: إلى كليب، ومثلُ هذا شذوذةٌ لا يُلْتَفَتُ إليه.

٦ - اقسامُ حَرْفِ الْجَرِّ

حرفُ الجرِّ على ثلاثة أقسامٍ: أصليٌّ وزائِدٌ وشبيهُ الزائدِ.

فالأصليُّ: ما يحتاجُ إلى مُتعلِّق. وهو لا يُستغنى عنه معنًى ولا إعراباً، نحو: «كتبْتُ بالقلم».

والزائدُ: ما يُستغنى عنه إعراباً، ولا يحتاجُ إلى مُتعلِّق. ولا يُستغنى عنه معنًى، لأنه إنما جيءُ به لتوكيدِ مضمونِ الكلامِ، نحو: «ما جاءنا من أحدٍ» ونحو: «ليس سعيدٌ بمسافرٍ».

والشَّبيهُ بالزائدِ: ما لا يُمكنُ الاستغناءُ عنه لفظاً ولا معنًى، غيرَ أنه لا يحتاجُ إلى مُتعلِّق.

وهو خمسةٌ أحرفٍ: «رُبُّ» و«خَلَا» و«عَدَا» و«حَاشَا» و«لَقَلُّ».

(وسمي شبيهاً بالزائد؛ لأنه لا يحتاجُ إلى مُتعلِّق، وهو أيضاً شبيهٌ بالأصلي من حيث أنه لا

يستغنى عنه لفظاً ولا معنى. والقول بالزائد هو من باب الاكتفاء، على حد قوله تعالى: ﴿مَرَّيْلَ تَيْبِكُمْ الْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١]، أي: وتيقم البرد أيضاً).

٧ - مواضع زيادة الجاز

لا يُزاد من حروف الجر إلا «من والباء والكاف واللام».

وزيادتها إنما هي في الإعراب، وليست في المعنى، لأنها إنما يُؤتى بها للتوكيد.

أما الكاف، فزيادتها قليلة جداً. وقد سُمعت زيادتها في خبر «ليس»، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، أي: «ليس مثله شيء»، وفي المبتدأ، كقول الراجز: «لَوَاجِحُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقِّ»^(١) وزيادتها سماعية.

وأما اللام فتزاد سماعاً بين الفعل ومفعوله، وزيادتها في ذلك رديئة.

قال الشاعر:

وَمَلَّكَتْ مَا بَيْسَنَ الْجِرَاقِ وَيَشْرِبُ مُلْكاً أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاجِدِ
أي: أجار مسلماً ومعاهداً.

وتزاد قياساً في مفعول تأخر عنه فعله تقوية للفعل المتأخر لضعفه بالتأخر، كقوله تعالى: ﴿لَلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٤]، أي: ربههم يرهبون، وفي مفعول المشتق من الفعل تقوية له أيضاً، لأن عمله فرغ عن عمل فعله المشتق هو منه، كقوله تعالى: ﴿مُصَيِّفًا لِمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١]، أي مصدقاً ما معهم، وقوله: ﴿فَقَالَ لِمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧]، أي: فقال ما يريد وقد سبق الكلام عليها.

وأما «من» فلا تزاد إلا في الفاعل والمفعول به والمبتدأ، بشرط أن تُسبق بنفي أو نهي أو استفهام بهل، وأن يكون مجرورها نكرة. وزيادتها فيهنّ قياسيةة. ولم يشترط الأخفش تقدّم نفي أو شبهه، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَكْفُرُ عَنْكُمْ مِّنْ سَعَتِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١]، وقوله: ﴿كَلُّوا يَمَا أَسْكَنْتُمْ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ٤]، و«من» في هاتين الآيتين تحتل معنى التبعيض أيضاً. وبذلك قال جمهور النحاة. وأقوى من هذا الاستشهاد الاستدلال بقوله تعالى: ﴿وَيُرْزَلُ مِنَ السَّمَاءِ مِثْرًا مِّثْرًا يَرَوْنَ فِيهَا مِنْ بَرَقٍ﴾ [النور: ٤٣]. فمن في قوله: «من برد» لا ريب في زيادتها، وإن قالوا: إنها تحتل غير ذلك، لأن المعنى: أن يُنزَلُ بَرْدًا من جبال في السماء^(٢).

(١) اللواحق: الضوامر، والأقرب: الخواصر، والمفرد قرب، بضمين، وبضم فسكون، والمقق، بفتح الميم والقاف: الطول. والكاف زائدة، أي: فيها مقق، أي: طول، وهو يصف خيلاً.

(٢) المراد بالسماة في الآية جهة العلو، والمراد بالجبال قطع السحاب العظيمة، كما في البيضاوي وغيره، و«من» في قوله: «من السماء» للابتداء، و«من» في قوله: «من جبال» للبيان، وموضع الجار والمجرور البدلية من الجار والمجرور قبله، فهو بدل بعض من كل.

زيادتها في الفاعل، كقوله تعالى: ﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ﴾ [العائدة: ٢١٩].

وزيادتها في المفعول، كقوله: ﴿هَلْ يُحِشُّ مِنْهُمْ مِنْ أَهْلِ﴾ [مریم: ٩٨].

وزيادتها في المبتدأ، كقوله: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ عِبرَ اللَّهِ بَرَزْتُمْ﴾ [فاطر: ٣].

وأما الباء فهي أكثر أحواتها زيادةً، وهي تزداد في الإثبات والنفي، وتزداد في خمسة مواضع.

١ - في فاعل «كفى»، كقوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ تَصِيْرًا﴾ [النساء: ٤٥].

٢ - في المفعول به، سماعاً نحو: «أخذت بزمام الفرس»، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، وقوله: ﴿وَهَرَيْتَ إِلَيْكَ يَجْنَعُ النَّخْلَةَ﴾ [مریم: ٢٥] ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَسَنِ﴾ [الحج: ٢٥]، وقوله: ﴿تَطْلُقُ نَسًا بِالشُّوفِ وَالْأَخْطَانِ﴾ [ص: ٣٣].

ومنه زيادتها في مفعول «كفى» المتعدية إلى واحد، كحديث: «كفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمع».

وتزداد في مفعول «عرّف وعلم» التي بمعناها - ودزى وجهل وسمع وأحس».

ومعنى زيادتها في المفعول به سماعاً أنها لا تزداد إلا في مفعول الأفعال التي سمعت زيادتها في مفاعيلها، فلا يقاس عليها غيرها من الأفعال. وأما ما ورد، فلك أن تزيد الباء في مفعوله في كل تركيب.

٣ - في المبتدأ، إذا كان لفظ «حسب» نحو: «بحسبك درهم»، أو كان بعد لفظ «ناهيك»، نحو: «ناهيك بخالدي شجاعاً»، أو كان بعد «إذا» الفجائية، نحو: «خرجت فإذا بالاستاذ»، أو بعد «كيف»، نحو: «كيف بك، أو بخليل، إذا كان كذا وكذا؟».

٤ - في الحال المنفي عاملها. وزيادتها فيها سماعية، كقول الشاعر:

فَمَا رَجَفْتُ بِخَائِبَةٍ رِكَابٍ حَكِيمٍ بِنُ الْمَسِيْبِ مُنْتَهَاها
وقول الآخر:

كَايَسٌ دُعِيْتُ إِلَى بِأَسَاءِ دَاهِمَةٍ فَمَا انْبَعَثْتُ بِمَزْرُودٍ وَلَا وَكَلٍ^(١)

وجعل بعضهم زيادتها فيها مقبلة، والذوق العربي لا يأبى زيادتها فيها.

٥ - في خبر «ليس وما» كثيراً، وزيادتها هنا قياسيةً.

فالأول: كقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر: ٣٦]، وقوله: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَكْبَرُ

التكبيرين﴾ [التين: ٨].

(١) المزود: المدعور، زاده: أخافه وأذعره، والركل، بفتحين: العاجز الضيف.

والثاني: كقوله سبحانه: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلْمٍ لِّلْعَالَمِينَ﴾ [فصلت: ٤٦]، وقوله: ﴿وَمَا أَفْعَأُ بِمَنْفَعِلٍ عَنَّا تَمْتَلُونَ﴾ [البقرة: ٧٤].

وإنما دخلت الباء في خبر «إن» في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا أَنفَعُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَتَّخِذْ مَخْلِقِينَ يَتَّقُونَ عَنَّا أَن يُخَيِّئَ الْمَوْتَ لَكُمْ إِنَّمَا عَنَّا كُلُّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٣٣﴾﴾ [الاحقاف: ٣٣]، لأنه في معنى «أوليس» بدليل أنه مُصَرَّحٌ به في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَدِيرٍ عَنَّا أَن يُخَلِّقَ مِثْلَهُمْ بَلْ وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ ﴿٨١﴾﴾ [يس: ٨١].

فائدتان

١ - قد يتوهم الشاعر أنه زاد الباء في خبر «ليس» أو خبر «ما» العاملة عملها، فيعطف عليه بالجرِّ تَوْهُمًا، وحقُّه أن ينصبه، كقوله:

بدا لي أني لستُ مُدْرِكُ ما مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْئًا، إِذَا كَانَ جَائِبًا
وقول الآخر:

أَحَقًّا، عِبَادَ اللَّهِ، أَنْ لَسْتُ صَاعِدًا وَلَا هَابِطًا إِلَّا عَلَيَّ رَقِيبٌ
وَلَا سَالِكٍ وَحْدِي، وَلَا فِي جَمَاعَةٍ مِنْ النَّاسِ، إِلَّا قِيلَ: أَنْتَ مُرِيبٌ^(١)
وقول غيره:

مَسَائِمٌ لَيْسُوا مُضْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بِبَيْنِ غُرَابِهَا
فالحفْضُ في «سابق وسالك وناعب» على توهم وجود الباء في «مدرك وصاعد ومصالحين»
والجرُّ على التوهم سماعي لا يُقاس عليه.

٢ - وقد يُجرُّ ما حقه الرفع أو النصب، لمجاورته المجرور، كقولهم: «هذا جحرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ»^(٢)، ومنه قول امرئ القيس:

كَأَنَّ ثَبِيرًا، فِي عَرَانِينَ وَيُلِيهِ كَبِيرٌ أَناسٍ فِي بِجَادٍ مُزْمَلٍ^(٣)
ويُستَمَى الجرُّ بالمجاورة. وهو سماعي أيضًا.

(١) مريب، بضم الميم: اسم فاعل من «أراب الرجل يُرِيب»: إذا أتى ما يوجب الريب فيه، وليس بفتح الميم، اسم مفعول من «رابني الأمرُ يُرِيبني»: إذا جعلني في ريب، كما توهم ذلك الصبان، رحمه الله، في حاشيته على الأشموني.

(٢) خرب: صفة لجحر، فحقه الرفع، لكنه جرُّه لمجاورته لضب.

(٣) ثبير: اسم جبل، والعرائن: جمع عرينين، وهو من كل شيء أوله، والويل: المطر القوي، والبيجاد: الكساء المخطط. ومزمل: مدثر ملفوف، وهو نعت لكبير، فحقه الرفع لكنه جرُّه لمجاورته لبيجاد.

٨ - مُتَعَلِّقُ حَرْفِ الْجَرِّ الْأَصْلِيِّ

مُتَعَلِّقُ حَرْفِ الْجَرِّ الْأَصْلِيِّ: هو ما كَانَ مُرْتَبِطاً به من فعلٍ أو شبهه أو معناه.

فالفعلُ نحو: «وقفتُ على الجنبِ».

وشبهُ الفعلِ، نحو: «أنا كاتبٌ بالقلم».

ومعنى الفعلِ نحو: «أنتُ للكسالى».

وقد يتعلَّقُ باسمُ مُؤوَّلٍ بما يُشبهُ الفعلَ، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾

[الأنعام: ٣]، فحرفُ الجرِّ متعلِّقٌ بلفظِ الجلالة؛ لأنه مُؤوَّلٌ بالمعبود، أي: وهو المعبودُ في

السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ، أو: وهو المُسمَى بهذا الاسمِ فيهما، ومثْلُ ذلك أن تقول: «أنتَ عبدُ الله في كلِّ مكانٍ^(١)» و«خالِدٌ ليثٌ في كلِّ موقعةٍ^(٢)». ومن ذلك قول الشاعر:

وإن لسانِي شُهْدَةٌ^(٣) يُشْفَى بِهَا وَهُوَ^(٤) عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللَّهُ عُلْقَمَ^(٥)

فحرفُ الجرِّ: «على» متعلِّقٌ بعلقم، لأنه بمعنى «مر»، وأراد به أنه صعب أو شديد، وقولُ

الآخر:

مَا أُمَّكَ اجْتَاخَتْ^(٦) الْمَنَايَا كُلُّ فُؤَادٍ عَالِيكَ أُمَّ

فحرفُ الجرِّ متعلِّقٌ بأم، لأنها بمعنى «مُشْفِق».

وقد يتعلَّقُ بما يُشِيرُ إلى معنى الفعلِ، كأداةِ النفي، كقوله تعالى: ﴿مَا أَنْتَ بِتَعْمَرُ رَيْكَ بِمَجْرُونٍ

﴿[القلم: ٢٢]. فحرفُ الجرِّ في «بنعمة» متعلِّقٌ بما، لأنه بمعنى «انتفى».

وقد يُحذفُ المتعلِّقُ. وذلك على ضربين: جائزٌ وواجبٌ.

فالجائزُ أن يكون كوناً خاصاً، بشرط أن لا يضيغُ الفهم بحذفه، نحو: «بالله»، جواباً لمن

قال لك: «بِمَنْ تَسْتَعِينُ؟».

والواجبُ أن يكون كوناً عاماً، نحو: «العلمُ في الصُّدُورِ، الكتابُ لخليلٍ، نظرتُ نورَ القمرِ

في الماءِ. مررتُ برجلٍ في الطريقِ».

(١) أي: أنت المعروف أو المسمى بهذا الاسم، فحرف الجر متعلق بعبد الله.

(٢) أي: هو شجاع في كل موقعة، فحرف الجر متعلق بليث.

(٣) الشهدة، بضم الشين: العسل في شهده. ومثله «الشهدة» بالفتح.

(٤) هو، بفتح الواو مشددة، وهي لفة همدان. وكذلك يفعلون في «هي» فيقولون: «هي»، كما قال الشاعر:

والنفس - ما أمرت بالحنف - آبيةٌ وهي، إن أمرت بالسلطف تأنر

(٥) الملقم: شجر مز، ويقال للحنظل ولكل شيء مز: «علقم».

(٦) اجتاحت: أهلكت.

٩ - محلّ العَجْزُورِ مِنَ الإِعْرَابِ

حكم المجرور بحرف جرّ زائد أنه مرفوعُ المحلّ أو منصوبه، حسب ما يطلبه العاملُ قبله. (فيكون مرفوع الموضع على أنه فاعل في نحو: «ما جاءنا من أحد»، والأصل: ما جاءنا أحد، وعلى أنه نائب فاعل في نحو: «ما قيل من شيء». والأصل: ما قيل شيء. وعلى أنه مبتدأ في نحو: «بحسبك الله»؛ والأصل: حسبك الله، ويكون منصوب الموضع على أنه مفعول به في نحو: «ما رأيت من أحد»، والأصل: ما رأيت أحداً. وعلى أنه مفعول مطلق في نحو: «ما سعى فلان من سعي يُحمد عليه»، والأصل: ما سعى سعيّاً يُحمد عليه. وعلى أنه خبر «ليس» في نحو: ﴿أَيَسَّرَ اللَّهُ لِأَنفُسِكُمْ لَفْئَتَيْنِ﴾ [التين: ٨]، والأصل: ليس الله أحكم الحاكمين.

أمّا المجرورُ بحرفِ جرٍّ شبيهٍ بالزائد، فإن كان الجارُ «حلاً وعدداً وحاشاً»، فهو منصوب محلاً على الاستثناء.

وإن كان الجارُ «ربّ» فهو مرفوعٌ محلاً على الابتداء، نحو: «رُبَّ غَنِيٍّ يَوْمَ فَقِيرٍ غَدًا، رُبَّ رجلٍ كريمٍ أكرمته»، إلا إذا كان بعدها فعلٌ متعدّ لم يأخذ مفعولهُ، فهو منصوبٌ محلاً على أنه مفعولٌ به للفعل بعده، نحو: «رُبَّ رجلٍ كريمٍ أكرمته»، فإن كان بعدها فعلٌ لازم، أو فعلٌ متعدّ ناصبٌ للضمير العائد على مجرورها فهو مبتدأ، والجملة بعده خبره، نحو: «رُبَّ عاملٍ مجتهدٍ نَجَحَ. رُبَّ تلميذٍ مجتهدٍ أكرمته».

وأمّا المجرورُ بحرفِ جرٍّ أصليٍّ فهو مرفوعٌ محلاً، إن ناب عن الفاعل بعد حذفه، نحو: «يؤخذُ بيديّ العائِرِ، جيءَ بالمُجرَمِ الفارِّ»، أو كان في موضع خبر المبتدأ، أو خبر «إن» أو إحدى أخواتها، أو خبر «لا» النافية للجنس، نحو: «العلمُ كالنور، إن الفلّاحَ في العملِ الصالح - لا حسبَ كحسنِ الخلقِ».

وهو منصوب محلاً على أنه مفعولٌ فيه، إن كان ظرفاً، نحو: «جلسْتُ في الدارِ، سرْتُ في الليلِ»، وعلى أنه مفعولٌ لأجله غيرُ صريح، إن كان الجارُ حرفاً يُفيد التعليلِ والسببية، نحو: «سافرتُ للعلمِ، وتعبيتُ من أجله، واغتربتُ فيه»، وعلى أنه مفعولٌ مُطلقٌ، إن ناب عن المصدر، نحو: «جرى الفرسُ كالريحِ»^(١)، وعلى أنه خبرٌ للفعل الناقص، إن كان في موضع خبره، نحو: «كنتُ في دمشق».

وإن وقع تابعاً لِمَا قبله كان محلّه من الإعراب على حسب متبوعه، نحو: «هذا عالمٌ من أهلِ بصرَ». أخذتُ عن عالمٍ من أهلِ بصرَ».

فإن لم يكن، أي المجرور، شيئاً ممّا تقدّم كان في محلّ نصبٍ على أنه مفعولٌ به غيرُ صريح، نحو: «مررتُ بالقومِ، وقفتُ على المنبرِ، سافرتُ من بيروتِ إلى دمشق».

(١) أي جرى جرياً كجري الرياح، فلما حذف المصدر نابت عنه صفة.

٢ - الإضافة

الإضافة: نسبة بين اسمين، على تقدير حرف الجر، توجبُ جرَّ الثاني أبداً، نحو: «هذا كتاب التلميذ^(١)». لَيْسَتْ خاتَمَ فَضَّةً^(٢)، لا يَقِيلُ صِيَامَ النَّهَارِ ولا قِيَامَ اللَّيْلِ^(٣) إلا من الْمُخْلِصِينَ». ووسى الأَوَّلُ مضافاً، والثاني مضافاً إليه، فالمضاف والمضاف إليه: اسمان بينهما حرف جرُّ مُقَدَّرٌ.

وعاملُ الجرِّ في المضاف إليه هو المضاف، لا حرفُ الجرِّ المُقَدَّرُ بينهما على الصحيح. وفي هذا المبحث سبعةُ مباحث:

١ - أنواعُ الإضافة

الإضافة أربعةُ أنواع: لاميةٌ وبيانيةٌ وظرفيةٌ وتشبيهيةٌ.

فاللاميةُ: ما كانت على تقدير «اللام». وتُقيدُ المِلْكَ أو الاختصاصَ. فالأولُ نحو: «هذا حصانٌ عليّ». والثاني نحو: «أخذتُ بلجامِ الفرس».

والبيانيةُ: ما كانت على تقدير «من». وضابطُها أن يكون المضاف إليه جنساً للمضاف، بحيث يكون المضاف بعضاً من المضاف إليه، نحو: «هذا بابٌ خشبٍ». ذاك سوارٌ ذهبٍ. هذه أثوابٌ صوفٍ».

(فجنس الباب هو الخشب. وجنس السوار هو الذهب، وجنس الأثواب هو الصوف. والباب بعض من الخشب. والسوار بعض من الذهب، والأثواب بعض من الصوف، والخشب بين جنس الباب. والذهب بين جنس السوار، والصوف بين جنس الأثواب، والإضافة البيانية يصح فيها الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف، ألا ترى أنك إن قلت: «هذا البابُ خشبٌ، وهذا السوارُ ذهبٌ». وهذه الأثوابُ صوفٌ» صح).

والظرفيةُ: ما كانت على تقدير «في». وضابطُها أن يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف، وتُقيدُ زمانَ المضاف أو مكانه، نحو: «سَهَرُ اللَّيْلِ مُضِنٌّ: وقعودُ الدارِ مُخْمِلٌ»^(٤)، ومن ذلك أن تقول: «كان فلانٌ رفيقَ المدرسةِ، وإلف الصبا، وصديقَ الأيامِ الغابرةِ»، قال تعالى: ﴿يَصْنَعِي آلِيْحِينَ﴾ [يوسف: ٣٩].

(١) والتقدير: كتاب للتلميذ.

(٢) والتقدير: خاتماً من فضة.

(٣) والتقدير: الصيام في النهار والقيام في الليل.

(٤) أي السهر في الليل والقعود في الدار.

والتشبيّه^(١): ما كانت على تقدير «كاف التشبيّه». وضابطها أن يُضاف المُشَبَّهُ بِه إلى المُشَبَّه، نحو: «انثُر لُوْلُوَ الدَّمْعِ على وردِ الخُدودِ»^(٢) ومنه قول الشاعر ابن خفاجة:

وَالرَّيْحُ نَبْتُ بِالْعُصُونِ، وَقَدْ جَرَى دَقَبُ الْأَصِيلِ عَلَى لُجَيْنِ الْمَاءِ^(٣)

٢ - الإضافة للمعنوية والإضافة اللفظية

تنقسم الإضافة أيضاً إلى معنوية ولفظية.

فالمعنوية: ما تفيّد تعريف المضاف أو تخصيصه، وضابطها أن يكون المضاف غير وصف مضاف إلى معموله، بأن يكون غير وصف أصلاً: «كفتح الدار»، أو يكون وصفاً مضافاً إلى غير معموله: «ككاتب القاضي، ومأكول الناس، ومشربهم وملبسهم».

وتفيّد تعريف المضاف إن كان المضاف إليه معرفة، نحو: «هذا كتاب سعيد»^(٤)، وتخصيصه، إن كان نكرة، نحو: «هذا كتاب رجل»^(٥)، إلا إذا كان المضاف متوَعِّلاً في الإبهام والتشكير، فلا تُفيدُه إضافته إلى المعرفة تعريفاً، وذلك مثل: «وغير ومثل وشبه ونظير»، نحو: «جاء رجلٌ غيرك، أو مثل سليم، أو شبه خليل، أو نظير سعيد»، ألا ترى أنها وقعت صفة لرجل، وهو نكرة، ولو عُرِّفَ بالإضافة لَمَا جاز أن توصف بها النكرة، وكذا المضاف إلى ضمير يعود إلى نكرة، فلا يتعرّف بالإضافة إليه، نحو: «جاءني رجلٌ وأخوه، ربُّ رجلٍ وولده، كم رجلٍ وأولاده».

وتُسمى الإضافة المعنوية أيضاً «الإضافة الحقيقية» و«الإضافة المحضة».

(وقد سميت معنوية؛ لأن فائدتها راجعة إلى المعنى، من حيث إنها تفيّد تعريف المضاف أو تخصيصه، وسميت حقيقية؛ لأن الغرض منها نسبة المضاف إلى المضاف إليه، وهذا هو الغرض الحقيقي من الإضافة، وسميت محضة؛ لأنها خالصة من تقدير انفصال نسبة المضاف من المضاف إليه، فهي على عكس الإضافة اللفظية، كما سترى).

(١) لم تر من النحاة من تعرّض لهذا النوع من الإضافة اللامية، غير أن جعله قسماً براسه، كما فعلنا، أولى وأوضح.

(٢) أي الدمع الذي كاللؤلؤ على الخدود التي كالورد.

(٣) أي: الأصيل الذي كالذهب على الماء الذي كاللجين، والأصيل: الوقت بعد العصر حين تصفر الشمس، فيشبه لون أشعتها لون الذهب، واللجين: الفضة.

(٤) كتاب: اسم نكرة، فلما أضيف إلى المعرفة، وهو «سعيد»، تعرّف.

(٥) كتاب: اسم نكرة يصلح لأن يراد به كتاب رجل أو امرأة أو غلام أو غلامه، فلما أضيف إلى رجل قلّ إبهامه وشيوعه، فانحصر في أنه كتاب رجل، وهذا هو معنى التخصيص.

والإضافة اللفظية: ما لا تُفيدُ تعريف المضاف ولا تخصيصه وإنما الغرضُ منها التخفيفُ في اللفظ، بحذف التنوين أو نوني التثنية والجمع.

وضابطها أن يكون المضاف اسمَ فاعلي أو مُبالغة اسم فاعلي، أو اسم مفعول، أو صفة مُشبهة، بشرط أن تصاف هذه الصفاتُ إلى فاعلها أو مفعولها في المعنى، نحو: «هذا الرجلُ طالبٌ علمٍ. رأيتُ رجلاً نصَّارَ المظلوم. انصرُ رجلاً مهضومَ الحقِّ. عاشرُ رجلاً حسنَ الخلقِ».

والدليلُ على بقاء المضاف فيها على تنكيرو أنه قد وُصفت به النكرة كما رأيت، وأنه يقعُ حالاً، والحالُ لا تكون إلا نكرة، كقولك: «جاء خالدٌ باسمِ الثَّغريِّ»، وقول الشاعر:

فَأَتَتْ بِهِ حُوشُ الْقُرَوَادِ مُبَطَّلَنَا سُهْدًا إِذَا مَا نَامَ لَيْلُ الْهَوْجَلِ^(١)
وأنه يُباشِرُهُ «رُبٌّ»، وهي لا تُباشِرُ إلا النُّكراتِ، كقول بعض العرب، وقد انقضى رمضانُ:
«يا رُبَّ صائمه لن يصومه، ويا رُبَّ قائمه لن يقومه».

وتسمى هذه الإضافة أيضاً «الإضافة المجازية» و«الإضافة غير المحضة».

(أما تسميتها باللفظية فلأن فائدتها راجعة إلى اللفظ فقط، وهو التخفيف اللفظي، بحذف التنوين ونوني التثنية والجمع، وأما تسميتها بالمجازية؛ فلأنها لغير الغرض الأصلي من الإضافة. وإنما هي للتخفيف، كما علمت.

وأما تسميتها بغير المحضة فلأنها ليست إضافة خالصة بالمعنى المراد من الإضافة: بل هي على تقدير الانفصال، ألا ترى أنك تقول فيما تقدّم: «هذا الرجلُ طالبٌ علماً، رأيتُ رجلاً نصَّاراً للمظلوم، انصرُ رجلاً مهضوماً حقّه، عاشرُ رجلاً حسنًا خلقه».

أحكام المضاف

يجبُ فيما تُراد إضافته شيان:

١ - تجريدُه من التَّنوين ونوني التَّثنية وجمعِ المذكرِ السَّالم: ككتابِ الأستاذِ، وكتابي الأستاذِ، وكأبيي الدَّرسِ.

٢ - تجريدُه من «أل» إذا كانت الإضافة معنوية، فلا يُقالُ: «الكتابُ الأستاذِ».

وأما في الإضافة اللفظية، فيجوز دخولُ «أل» على المضاف، بشرط أن يكونَ مُثنى، «المُكرما سليم»، أو جمعٌ مذكرٌ سالماً، نحو: «المُكروم عليٌّ»، أو مضافاً إلى ما فيه «أل»، نحو: «الكتابُ الدَّرسِ»، أو لاسم مضاف إلى ما فيه «أل» نحو: «الكتابُ درسي الشَّحو»، أو لاسم

(١) حوشُ الفؤادِ وحشيج، وذلك لحذنه وتوقده، ومثله الحوشي، ومبطناً: خميص البطن ضامره، والهوجل:

التقل الكسلان، وهو أيضاً الأحمق، وإسناد النوم إلى الليل مجازٌ لوقوعه فيه.

مضاف إلى ضمير ما فيه «أل»، كقول الشاعر:

الوُدُّ، أَنبِ الْمُسْتَجِئَةَ صَفْوِيهِ مِنِّي وَإِنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكَ نَسْوَالِي

(ولا يقال: المكرم سليم، والمكرمات سليم، والكاتب درس)، لأن المضاف هنا ليس مني، ولا جمع مذكر سالم، ولا مضافاً إلى ما فيه «أل» أو إلى اسم مضاف إلى ما فيه «أل». بل يقال: «مكرم سليم، ومكرمات سليم، وكاتب درس». بتجريد المضاف من «أل».

وجوزَّ الفراءُ إضافةَ الوصفِ المقترنِ بآلٍ إلى كلِّ اسمٍ معرفةٍ، بلا قيدٍ ولا شرطٍ، والذوق العربيُّ لا يأبى ذلك.

٤ - بَعْضُ لِحَاكِمِ الْإِضَافَةِ

١ - قد يكتسبُ المضافُ التانيثُ أو التذكيرُ من المضافِ إليه، فيعاملُ معاملةَ المؤنثِ، وبالعكس، بشرطِ أن يكونَ المضافُ صالحاً للاستغناءَ عنه، وإقامة المضافِ إليه مُقامَهُ، نحو: «قَطَعْتُ بَعْضُ أَصَابِعِهِ»، ونحو: «شَمَسَ الْعَقْلُ مَكْسُوفُ بَطْوَيْهِ الْهُوَى»، قال الشاعر:

أَمْرٌ عَلَى الدِّيَارِ، دِيَارٌ لَيْسَى أُبْلُ ذَا الْجِدَارِ وَذَا الْجِدَارِ
وَمَا حُبُّ الدِّيَارِ شَتَفَنَ قَلْبِي ^(١) وَلَكِنْ حُبٌّ مَن سَكَنَ الدِّيَارِ

والأولى مُراعاةُ المضافِ، فتقولُ: «قَطَعُ بَعْضُ أَصَابِعِهِ، وشَمَسَ الْعَقْلُ مَكْسُوفَةً بَطْوَيْهِ الْهُوَى، وما حُبُّ الدِّيَارِ شَغَفَ قَلْبِي»، إلا إذا كانَ المضافُ لفظَ «كُلُّ» فالأصحُّ التانيثُ، كقوله تعالى: «يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْتَضَرًا» [آل عمران: ٣٠]، وقول الشاعر:

جَادَتْ عَلَيْنِي كُلُّ عَيْنٍ نَرَوُ ^(٢) فَتَرَكْنِ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالنَّوْهِمِ

أما إذا لم يصح الاستغناء عن المضاف، بحيث لو حذفت لفسد المعنى، فمراعاةُ تانيثِ المضافِ أو تذكيره واجبٌ، نحو: «جاءَ غُلامٌ فَاطِمَةَ، وسافرتُ غلاماً خليلي»، فلا يقالُ: «جاءتُ غلاماً فَاطِمَةَ»، ولا «سافرَ غلاماً خليلي»، إذ لو حذفتِ المضافُ في المثالين، لفسدَ المعنى.

٣ - لا يُضَافُ الاسمُ إلى مرادفه، فلا يقالُ: «ليثُ أسيد»، إلا إذا كانا عَلَمَيْنِ فيجوزُ، مثل: «محمدُ خالد»، ولا موصوفٍ إلى صفته، فلا يقال: «رجلٌ فاضل».

وأما قولهم: «صلاةُ الأولى، ومسجدُ الجامع، وحبَّةُ الحمقاهِ، ودارُ الآخرةِ، وجانبُ الغربي»، فهو على تقدير حذفِ المضافِ إليه وإقامة صفته مُقامَهُ، والتأويلُ: «صلاةُ الساعةِ

(١) الضمير في «شغفن» يعود على «حب» لأنه، كما اكتسب التانيث من المضاف إليه، اكتسب منه معنى الجمع.

(٢) العين: مطر يدوم أهماً لا يُقْلَعُ، وثرة: غزيرة.

الأولى، ومسجدُ المكان الجامع، وجبةُ البقلة الحمقاء^(١)، ودارُ الحياة الآخرة، وجانبُ المكان الغربي^(٢).

وأما إضافةُ الصفةِ إلى الموصوفِ فجائزةٌ، بشرط أن يصحَّ تقديرُ «من» بين المضاف والمضاف إليه، نحو: «كرامُ الناسِ، وجانبُ خيرٍ، ومُغربةُ خيرٍ، وأخلاقُ ثيابٍ، وعظائمُ الأمور، وكبيرُ أمرٍ». والتقديرُ: «الكرام من الناس، وجانبُ من خير، الخ»، أما إذا لم يصحَّ «من» فهي ممتنعةٌ، فلا يقالُ: «فاضلُ رجلٍ، وعظيمُ أميرٍ».

٣ - يجوز أن يُضاف العامُّ إلى الخاصِّ، كيوم الجمعة، وشهر رمضان، ولا يجوزُ العكسُ، لعدم الفائدة، فلا يقالُ: «جمعة اليوم، ورمضان الشهر».

٤ - قد يضاف الشيء إلى الشيء لأدنى سببٍ بينهما (ويُسمون ذلك بالإضافة لأدنى مُلابسةٍ)، وذلك أنك تقولُ لرجلٍ كنتَ قد اجتمعتَ به بالأمس في مكان: «انتظرنِي مكانك أمسٍ»، فأضفت المكانَ إليه لأقلِّ سببٍ، وهو اتفاقُ وجوده فيه، وليس المكانُ ملكاً له ولا خاصاً به، ومنه قول الشاعر:

إذا كَوَّكِبُ الخَرَقَاءِ لَاحَ بِسُخْرَةٍ سُهَيْلٌ، أَدَاعَتْ غَزَلَهَا فِي القَرَائِبِ^(٣)

٥ - إذا أمِنوا الالتهابَ والإبهامَ حذفوا المضافَ وأقاموا المضافَ إليه مقامَهُ، وأعرَبوه بإعرابه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَسَلِّ القُرْبِيَّةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْمَيْرَ الَّتِي أَقَلْنَا فِيهَا﴾ (يوسف: ٨٢)، والتقديرُ: «واسأل أهل القرية وأصحاب العير».

أما إن حصلَ بحذفه إبهامٌ والتباسٌ فلا يجوزُ، فلا يُقالُ: «رايتُ عليّاً»، وأنت تُريدُ «رايتُ غلامَ علي».

٦ - قد يكونُ في الكلامِ مضافانِ اثنانِ، فيُحذفُ المضافُ الثاني استغناءً عنه بالأوَّل، كقولهم: «ما كلُّ سوداءِ تمرَّةٍ، ولا بيضاءِ شحمةٍ»، فكأنك قلتُ: «ولا كلُّ بيضاءِ شحمةٍ».

فبيضاء: مُضافٌ إلى مضافٍ محذوف. ومثلهُ قولهم: «ما مثلُ عبد الله يقولُ ذلك، ولا أخيه»، وقولهم: «ما مثلُ أبيك، ولا أخيك يقولان ذلك».

٧ - قد يكونُ في الكلامِ اسمانِ مضافٍ إليهما فيُحذفُ المضاف إليه الأول استغناءً عنه

(١) البقلة: نبات معروف، ويسمى «الرجلة» أيضاً، وإنما وصفت بالحمقاء مجازاً؛ لأنها تنبت في مجاري المياه فتتمز بها فتقطعها فتطوُّها الأقدام.

(٢) سهيل: هو النجم المعروف، وهو يندلُّ من «كوكب»، والقرايب جمع «قريبة»، والخرقاء: امرأة كانت لا تعتنى بعملها إلا إذا طلع هذا الكوكب، أي «سهيل»، فأضاف الكوكب إليها لأدنى مناسبة، بسبب أنها تعمل عند طلوعه.

بالثاني، نحو: «جاء غلامٌ وأخو علي».

والأصل: «جاء غلامٌ علي وأخوه».

فلَمَّا حُدِّثَ المضافُ إليه الأول جعلتَ المضافَ إليه الثاني اسماً ظاهراً، فيكون «غلام» مضافاً، والمضافُ إليه محذوفٌ تقديره: «علي»، ومنه قول الشاعر:

يَا مَنْ رَأَى عَارِضاً أَسْرَبُو بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْبِهِهِ الْأَسَدِ^(١)
والتقدير: «بين ذراعي الأسد وجهته»: وليس مثلُ هذا بالقويِّ والأفضلُ ذَكَرُ الاسمينِ
المضافِ إليهما معاً.

٥ - الأسماءُ المُلازِمةُ للإضافة

من الأسماء ما تمتنعُ إضافته، كالضمائرِ وأسماءِ الإشارةِ والأسماءِ الموصولةِ وأسماءِ الشرطِ
وأسماءِ الاستفهامِ، إلا «أَيًّا»، فهي تُضافُ.

ومنها ما هو صالح للإضافة والإفراد (أي: عدم الإضافة)، كغلامٍ وكتابٍ وحصانٍ
ونحوهما.

ومنها ما هو واجبُ الإضافة فلا ينفكُ عنها.

وما يُلازِمُ الإضافة على نوعين: نوعٌ يلازِمُ الإضافةَ إلى المفرد^(٢)، ونوعٌ يُلازِمُ الإضافةَ إلى
الجملة.

٦ - المُلازِمُ الإضافةَ إلى المفرد

إنَّ ما يُلازِمُ الإضافةَ إلى المفرد نوعان: نوعٌ لا يجوزُ قطعُه عن الإضافة، ونوعٌ لا يجوزُ
قطعُه عنها لفظاً لا معنى، أي يكونُ المضافُ إليه منوياً في الذهن.

فما يلازِمُ الإضافةَ إلى المفرد، غيرَ مقطوعِ عنها، هو: «عندَ وُلْدِي وَلَدُنْ وَبَيْنَ وَوَسَطَ»^(٣)
(وهي ظروف) و«ثِيْبَةً وَقَابٌ»^(٤) و«كَلِمَةً وَسَوَى وَذُو وَذَاتٌ وَذَوَا وَذَوَاتَا وَذَوُو وَذَوَاتِ وَأَوْلُو

(١) العارض: السحاب المعترض في الأفق. والأسد: أراد به برج الأسد؛ وهو برج من بروج الشمس.

(٢) المراد بالمفرد هنا: ما ليس جُملةً، وإن كان مثنى أو جمعاً.

(٣) وسط، بفتح الواو وسكون السين: ظرف مكان؛ تقول: «جلست وسط القوم». وأما «وسط بفتح الواو والسين»، فهو ما بين طرفي الشيء، وهو أيضاً من كل شيء أعدله وخياره، قال تعالى: ﴿وَكذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، أي: عدلاً خياراً.

(٤) القاب: المقدار، وقاب القوس: ما بين مقبضها وسيتها، والسية - بكسر السين وفتح الياء مخففة - ما عُطف من طرفي القوس، وهما قبايان، وأما قوله تعالى: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ [النجم: ٩]، فأصل الكلام: «فكان قابي قوس»، أي: فكان في القرب كقابي قوس.

وأولات وقُصَارَى وسُبحان ومَعَاد وسائر ووَحَد وَلَيْتِكَ وَسَعْدَيْكَ وَحَنَانَيْكَ وَذَوَالِيكَ (وهي غير ظروف).

وأما ما يُلازم الإضافة إلى المفرد، تارةً لفظاً وتارةً معنى، فهو: «أول ودون وفوق وتحت ويمين ويسمال وأمام وقُدَام وخلف ووراء وتلقاء وتجاه»^(١) وإزاء وجزاء وقيل وبعد ومع (وهي ظروف) وكلٌّ وبعضٌ وغيرٌ وجميعٌ وحَسْبُ وأيُّ (وهي غير ظروف).

أحكام ما يلازم الإضافة إلى المفرد

١ - ما يُلازمُ الإضافة إلى المفرد لفظاً، منه ما يضاف إلى الظاهر والضمير، وهو: «يلاً وِكَلتا ولدى وتُدُنْ وعند وسوى وبين وقُصَارَى ووسط ومثل ودَوُو ومع وسُبحان وسائر وثيبه».

ومنه ما لا يضاف إلا إلى الظاهر، وهو: «أولو وأولات ودُور وذات ودَوَا ودَوَاتَا وقاب ومَعَاد».

ومنه ما لا يضاف إلا إلى الضمير، وهو: «وَحَد»، ويضاف إلى كلِّ مُضَمَّرٍ فنقول: «وَحَدَهُ ووَحَدَكَ ووَحَدَهَا ووَحَدَهُمَا ووَحَدَكُم» الخ، و«لَيْتِكَ وَسَعْدَيْكَ وَحَنَانَيْكَ وَذَوَالِيكَ» ولا تُضاف إلا إلى ضمير الخطاب، فنقول: «لَيْتِكَ وَلَيْتِكَمَا وَسَعْدَيْكُمُ» الخ.

(وهي مصادر مشاة لفظاً، ومعناها التكرار، فمعنى «ليتك»: إجابة لك بعد إجابة، ومعنى «سعديك»: إسعاداً لك بعد إسعاد، وهي لا تُستعمل إلا بعد «ليتك»، ومعنى «حنانك»: تحنناً عليك بعد تحنن، ومعنى «ذواليك»: تداولاً بعد تداول، وهذه المصادر منصوبة على أنها مفعول مطلق لفعل محذوف، إذ التقدير: «أليتك تلبيةً بعد تلبية، وأسعدك إسعاداً بعد إسعاد» الخ. وعلامة نصبها الياء؛ لأنها تثنية).

٢ - يَلا وكَلتا: إن أضيفتا إلى الضمير أعربتا إعرابَ المُثْنَى، بالالف رفعاً، وبالياء نصباً وجرأ، نحو: «جاء الرجلان كلاهما، رأيت الرجلين كليهما، مررت بالرجلين كليهما». وإن أضيفتا إلى اسم غير ضمير أعربتا إعرابَ الاسم المقصور، بحركاتٍ مُقدَّرة على الألف للتعذر، رفعاً ونصباً وجرأ. نحو: «جاء يَلا الرجلين، رأيت كلا الرجلين، مررت بكلا الرجلين».

وَحُكْمُهُمَا أَنَّهُمَا يَصْحُ الإخبارُ عنهما بصفةٍ تحملُ ضميرَ المفرد، باعتبار اللفظ، وضميرَ المُثْنَى، باعتبار المعنى، فنقول: «يَلا الرجلين عالم» و«كلا الرجلين عالمان» ومراعاة اللفظ أكثر^(٢).

(١) تجاه: يجوز فيه ضم التاء وكسرها.

(٢) تقدم لهذا البحث شرح وإب في الكلام على إعراب الملحق بالمشى، في الجزء الثاني من الكتاب.

وهما لا تُضافان إلا إلى المعرفة، وإلى كلمة واحدة تدلُّ على اثنين، فلا يُقال: «كَيْلا رجلين»، لأن «رجلين» نكرة، ولا «كَيْلا عليّ وخالدٍ»، لأنها مضافة إلى المفرد^(١).

٣- أي: على خمسة أنواع: موصوليّة ووصفيّة وحاليّة واستفهاميّة وشرطيّة.

فإن كانت اسماً موصولاً فلا تُضاف إلا إلى معرفة، كقوله تعالى: «مَنْ تَتَّبِعْكَ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْبَمُ أَسَدٌ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا» ﴿٦٦﴾ [مريم: ٦٩].

وإن كانت ممنوعاً بها، أو واقعةً حالاً، فلا تُضاف إلا إلى النكرة، نحو: «رَأَيْتُ تَلْمِيزاً أَيُّ تَلْمِيزٍ»، ونحو: «سُرَّنِي سَلِيمٌ أَيُّ مَجْتَهِدٍ».

وإن كانت استفهاميّة، أو شرطيّة، فهي تُضاف إلى النكرة والمعرفة، فنقول في الاستفهاميّة: «أَيُّ رَجُلٍ جَاءَ؟ وَأَيْكُمْ جَاءَ؟»، ونقول في الشرطيّة: «أَيُّ تَلْمِيزٍ يَجْتَهِدُ أَكْرَمُهُ، وَأَيْكُمْ يَجْتَهِدُ أَعْطَاهُ».

وقد تُقَطَّعُ «أَيُّ»، الموصوليّة والاستفهاميّة والشرطيّة، عن الإضافة لفظاً، ويكون المضاف إليه منوباً، فالشرطيّة كقوله تعالى: «إِنَّمَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ مُتَّبَعَةٌ» [الإسراء: ١١٠] والتقدير: «أَيُّ اسم تدعوا»، والاستفهاميّة نحو: «أَيُّ جَاءَ؟ وَإِنَّمَا أَكْرَمْتُ؟»، والموصوليّة نحو: «أَيُّ هُوَ مَجْتَهِدٌ يَفُوزُ. وَأَكْرَمُ إِنَّمَا هُوَ مَجْتَهِدٌ».

أما «أَيُّ» الوصفيّة والحاليّة فملازمة للإضافة لفظاً ومعنى.

٤- مَعَ وَقَبْلَ وَبَعْدَ وَأَوَّلَ وَدُونَ وَالجِهَاتِ السُّتِّ وَغَيْرُهَا مِنَ الظُّرُوفِ، قد سبقَ الكلامُ عليها مُفَصَّلاً فِي مَبْحَثِ الْأَسْمَاءِ الْمَبْنِيَةِ^(٢)، وَفِي مَبْحَثِ أَحْكَامِ الظُّرُوفِ الْمَبْنِيَةِ^(٣)، فِي بَابِ الْمَفْعُولِ فِيهِ. فَرَأِجِعْ ذَلِكَ.

٥- هِجْر: اسْمٌ دَالٌ عَلَى مَخَالَفَةٍ مَا بَعْدَهُ لِحَقِيقَةٍ مَا قَبْلَهُ، وَهُوَ مُلَازِمٌ لِلإضافة.

وَإِذَا وَقَعَ بَعْدَ «لَيْسَ» أَوْ «لَا» جَارَ بِقَاوِضٍ مُضَافاً، نَحْوُ: «قَبِضْتُ عَشْرَةَ لَيْسَ غَيْرُهَا»^(٤)، أَوْ لَا غَيْرُهَا^(٥): وَجَارَ قَطْعُهُ عَنِ الإضافة لفظاً وَبِنَاوِهِ عَلَى الضَّمِّ، عَلَى شَرْطِ أَنْ يُعْلَمَ المُضَافُ إِلَيْهِ،

(١) راجع الصفة (١٦١) من الجزء الثاني، تحت عنوان «فائدتان».

(٢) راجع الصفحة (١٤٥) من الجزء الثاني.

(٣) راجع في هذا الجزء (الثالث) مبحث شرح الظروف المبنية وبيان أحكامها؛ من الصفحة (٤٢) إلى الصفحة (٥٣).

(٤) يجوز في «غير»، في مثل هذا التركيب؛ النصب والرفع، فإن نصبته فهو خبر «ليس» ويكون اسمها ضميراً عائداً على اسم المفعول المفهوم من الفعل قبلها، والتقدير: «ليس المقبوض غيرُها»، وإن رفعته كان اسم «ليس»، وكان الخبر محذوفاً، ويكون التقدير: «ليس غيرُها مقبوضاً».

(٥) إن نصبت «غير» فنكون «لا» نافية للجنس تنصب الاسم وترفع الخبر ويكون «غير» اسمها، ويكون الخبر

فتقول: «ليس غير»^(١) أو «لا غير»^(٢).

٦ - حسب: بمعنى «كافي». ويكون مضافاً، فيعربُ بالرفع والنصب والجر، وهو لا يكون إلا مبتدأ، مثل: «حسبك الله» أو خبراً نحو: «الله حسي»، أو حالاً نحو: «هذا عبدُ الله حسيك من رجلٍ»، أو نعتاً نحو: «مررتُ برجلٍ حسيك من رجلٍ». رأيتُ رجلاً حسيك من رجلٍ، هذا رجلٌ حسيك من رجلٍ».

ويكونُ مقطوعاً عن الإضافة، فيكونُ بمنزلةِ «لا غير» فيبنى على الضمِّ، ويكونُ إعرابه محلياً، نحو: «رأيتُ رجلاً حسب»، رأيتُ علياً حسب. هذا حسب». فحسبُ، في المثالِ الأول، منصوبٌ محلاً، لأنه نعتٌ لرجلاً، وفي المثالِ الثاني منصوبٌ محلاً، لأنه حالٌ من «علي» وفي المثالِ الثالث مرفوعٌ محلاً؛ لأنه خبر المبتدأ.

وقد تدخله الفاءُ الزائدةُ تزييناً لللفظ، نحو: «أخذتُ عشرةً فحسبُ».

٧ - كلٌّ وبعضٌ: يكونان مضافين، نحو: «جاء كلُّ القومِ أو بعضهم» ومقطوعين عن الإضافة لفظاً، فيكون المضاف إليه متوياً، كقوله تعالى: ﴿وَكَلَّا وَعَدَّ اللَّهُ أَلْسِنَةً﴾ [النساء: ٩٥]، أي: كلًّا من المجاهدين والقاعدين، أي: كلُّ فريقٍ منهم، وقوله: ﴿فَصَلَّنا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَيَّ﴾ [الإسراء: ٥٥]، أي: على بعضهم.

٨ - جميعٌ: يكونُ مضافاً، نحو: «جاء القومُ جميعهم»، ويكونُ مقطوعاً عن الإضافة منصوباً على الحال، نحو: «جاء القومُ جميعاً»، أي: مجتمعين.

٧ - المُلازِمُ الإضافة إلى الجُملةِ

ما يلازمُ الإضافة إلى الجملةِ هو: «إذٍ وحيثُ وإذا ولما ومد ومُنذ».

فإذٍ وحيثُ: تُضافان إلى الجُملةِ الفعليةِ والاسميةِ، على تأويلها بالمصدر.

فالأولُ: كقوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا﴾^(٣) [الأعراف: ٨٦]، وقوله: ﴿فَأَتَوْهُنَّ

محدوفاً، والتقدير: «لا غيرُها مقبوضٌ»، وإن رفعتَه كانت «لا» نافية مهمله لا عمل لها. ويكون «غير» مبتدأ، وخبره محذوف؛ والتقدير: «لا غيرُها مقبوضٌ» أو تكون نافية حجازية عاملة عمل ليس. وغير اسمها، والخبر محذوف؛ والتقدير: «لا غيرُها مقبوضاً».

(١) غير: مبني على الضم، وهو إما أن يكون مرفوعاً محلاً؛ لأنه اسم «ليس»، ويكون خبرها محذوفاً، وإما منصوبٌ محلاً؛ لأنه خبرها، ويكون اسمها ضميراً عائداً على اسم المفعول المفهوم من الفعل السابق.

(٢) غير: مبني على الضم، وهو مرفوع محلاً؛ لأنه مبتدأ، والخبر محذوف، إن جعلت «لا» مهمله؛ وإن جعلتها عاملة عمل ليس كان في محل رفع على أنه اسم «لا»، والخبر المنصوب محذوف.

(٣) والتقدير: «اذكروا وقت كونكم قليلاً».

مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمْ اللَّهُ ﴿١﴾ [البقرة: ٢٢٢].

والثاني: كقوله عز وجل: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنتُمْ قَبِيلٌ﴾ ﴿٢﴾ [الأنفال: ٢٦]، وقولك: «اجلس حيث العلم موجود» ﴿٣﴾.

و«إذا ولما» ﴿٤﴾. تُضافان إلى الجمل الفعلية خاصة، غير أن «لما» يجب أن تكون الجملة المضافة إليها ماضية، نحو: «إذا جاء عليّ أكرمته» و«لما جاء خالد أعطيته».

و«مُدّ ومنذ»: إن كانتا ظرفين، أُضيفتا إلى الجمل الفعلية والاسمية، نحو: «ما رأيتك مُدّ سافر سعيد». وما اجتمعنا منذ سعيد مسافر»، وإن كانتا حرفي جرّ، فما بعدهما اسم مجرور بهما، كما سبق الكلام عليهما في مبحث حروف الجرّ.

واعلم أن «حيث» لا تكون إلا ظرفاً، ومن الخطأ استعمالها للتعليل، بمعنى: «لأن»، فلا يُقال: «أكرمته حيث إنه مجتهد»، بل يُقال: «لأنه مجتهد».

وما كان بمنزلة «إذ» أو «إذا»، في كونه اسم زمانٍ مُبهماً لِمَا مَضَى أو لما يأتي، فإنه يُضاف إلى الجمل، نحو: «جنتك زمن عليّ وإلي»، أو «زمن كان عليّ والياً»، ومنه قوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿١﴾ إِلَّا مَنْ أَقْبَلَ اللَّهُ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴿٢﴾﴾ [الشعراء: ٨٨، ٨٩]، وقوله: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩].

(١) والتقدير: «من مكان أمر الله إياكم».

(٢) والتقدير: «اذكروا وقت قتلکم».

(٣) والتقدير: «اجلس مكان وجود العلم».

(٤) من العلماء من يجعل «لما» ظرفاً للزمان، فيوجب إضافتها إلى الجملة الفعلية الماضية، ومنهم من يجعلها حرفاً للربط، فلا يضيفها، لأن الحروف لا تضاف ولا يضاف إليها.

الباب الحادي عشر

التوابع وإعرابها

قَدَمْنَا، فِي الْكَلَامِ عَلَى مَرْفُوعَاتِ الْأَسْمَاءِ وَمَنْصُوبَاتِهَا وَمَجْرُورَاتِهَا، أَنْ الْأِسْمَ يُرْفَعُ إِنْ كَانَ تَابِعاً لِمَرْفُوعٍ، وَيُنْصَبُ، إِنْ كَانَ تَابِعاً لِمَنْصُوبٍ، وَيُجْرَى إِنْ كَانَ تَابِعاً لِمَجْرُورٍ.

والتوابع هي الكلمات التي لا يَمَسُّهَا الإِعْرَابُ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ التَّبَعِ لغيرها، بمعنى أنها تُعْرَبُ بِإِعْرَابِ مَا قَبْلَهَا، وَهِيَ خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ.

١ - التَّعْتُ.

٢ - التَّوَكِيدُ.

٣ - البَدَلُ.

٤ - عَطْفُ الْبَيَانِ.

٥ - المَعْطُوفُ بِالْحَرْفِ.

وهذا الباب يشتمل على خمسة فصول:

١ - النعته

التَّعْتُ (وَيُسَمَّى الصِّفَةَ أَيْضاً): هُوَ مَا يُذَكَّرُ بَعْدَ اسْمٍ لِيُبَيِّنَ بَعْضَ أَحْوَالِهِ أَوْ أَحْوَالَ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ، فَالْأَوَّلُ نَحْوُ: «جَاءَ التَّلْمِيزُ الْمُجْتَهِدُ»، وَالثَّانِي نَحْوُ: «جَاءَ الرَّجُلُ الْمُجْتَهِدُ غَلَامُهُ».

(فالصفة في المثال الأول بينت حال الموصوف نفسه، وفي المثال الثاني لم تبين حال الموصوف، وهو الرجل، وإنما بينت حال ما يتعلق به، وهو الغلام).

وفائدة التَّعْتِ التَّفَرُّقَةُ بَيْنَ الْمُشْتَرَكَيْنِ فِي الْأِسْمِ.

ثُمَّ إِنْ كَانَ الْمَوْصُوفُ مَعْرِفَةً فَفَائِدَةُ التَّعْتِ التَّوَضُّيْحُ، وَإِنْ كَانَ نَكْرَةً فَفَائِدَتُهُ التَّخْصِيسُ.

(فإن قلت: «جاء عليّ المجتهد» فقد أوضحت من هو الجائي من بين المشتركين في هذا الاسم. وإن قلت: «صاحب رجلاً عاقلاً»، فقد خصصت هذا الرجل من بين المشاركين له في صفة الرجولية).

وفي هذا المبحث خمسة مباحث:

١ - شَرْطُ النِّعَةِ

الأصلُ في النعته أن يكونَ اسماً مُشْتَقّاً، كاسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ والصفةِ المُشَبَّهةِ واسمِ التفضيلِ، نحو: «جاء التلميذُ المجتهدُ، أكرمَ خالداً المحبوبَ، هذا رجلٌ حسنٌ خلقه، سعيدٌ تلميذٌ عاقلٌ من غيره».

وقد يكونُ جملةً فعليةً، أو جملةً اسميةً على ما سيأتي.

وقد يكونَ اسماً جامداً مُؤَوَّلاً بِمَشْتَقٍّ. وذلك في تسعِ صُورٍ:

١ - المصدرُ، نحو: «هو رجلٌ ثقةٌ»، أي: موثوقٌ به، و«أنت رجلٌ عدلٌ»، أي: عادلٌ.

٢ - اسمُ الإشارةِ، نحو: «أكرمَ عليّاً هذا»، أي: المشارُ إليه.

٣ - «ذو»، التي بمعنى صاحب، و«ذات»، التي بمعنى صاحبة، نحو: «جاء رجلٌ ذو علمٍ، وامرأةٌ ذاتُ فضلٍ»، أي: صاحبٌ علمٍ، وصاحبةٌ فضلٍ.

٤ - الاسمُ الموصولُ المقترنُ بآلٍ، نحو: «جاء الرجلُ الذي اجتهدَ»، أي: المجتهدُ.

٥ - ما دلَّ على عَدَدِ المنعوتِ، نحو: «جاء رجالٌ أربعةٌ»، أي: مَعْدُودُونَ بهذا العَدَدِ.

٦ - الاسمُ الذي لحقتهِ ياءُ النسبةِ، نحو: «رايتُ رجلاً دمشقيّاً»، أي: منسوباً إلى دِمَشقٍ.

٧ - ما دلَّ على تشبيهِ، نحو: «رايتُ رجلاً أسداً»، أي: شجاعاً، و«فلانٌ رجلٌ نعلبٌ»، أي: محتالٌ. والثعلبُ يُوصَفُ بالاحتِيالِ.

٨ - «ما» النكرةُ التي يرادُ بها الابهامُ، نحو: «أكرمَ رجلاً ما»، أي: رجلاً مُطلقاً غيرَ مُعيَّنٍ بصفةٍ ما. وقد يرادُ بها معَ الابهامِ التهوُّلُ، ومنه المثلُّ: «لأمرٍ ما جَدَعَ قَصرٌ أنفهَ»^(١)، أي لأمرٍ عظيمٍ.

٩ - كَلِمَتَا «كلُّ وأيُّ»، الدالَّتَيْنِ على استكمالِ الموصوفِ للصفةِ، نحو: «أنتَ رجلٌ كلُّ الرجلِ»، أي: الكاملُ في الرجوليَّةِ، و«جاءني رجلٌ أيُّ رجلٍ»، أي: كاملٌ في الرجوليَّةِ. ويقالُ أيضاً: «جاءني رجلٌ أيُّما رجلٍ»، بزيادةِ «ما».

٢ - النِّعَةُ الحَقِيقِيَّةُ والنِّعَةُ السَّبَبِيَّةُ

ينقسمُ النعتُ إلى حَقِيقِيٍّ وسَبَبِيٍّ.

فالحَقِيقِيُّ: ما يُبيِّنُ صفةً من صفاتِ متبوعِهِ، نحو: «جاء خالدٌ الأديبُ».

والسَّبَبِيُّ: ما يُبيِّنُ صفةً من صفاتِ ما لَهُ تعلقٌ بمتبوعِهِ وارتباطٌ به، نحو: «جاء الرجلُ الحسنُ خطهً».

(١) قصير: اسم رجل، ولهذا المثل حديث طويل مذكور في شرح الأمثال للميداني وغيره.

(فالأديب بَيَّنَّ صفة متبوعة، وهو خالد. أما الحسن فلم يبيِّن صفة الرجل، إذ ليس القصد وصفه بالحسن، وإنما بيَّن صفة الخط الذي له ارتباط بالرجل، لأنه صاحبه المنسوب إليه).

والنعتُ: يجبُ أن يتَّبعَ منعوتهُ في الإعراب والإفرادِ والثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتعريف والتنكير، إلا إذا كان النَّعْتُ سببياً غيرَ مُتَحَمِّلٍ لضمير المنعوتِ، فَيَتَّبَعُهُ حِينَئِذٍ وجوباً في الإعراب والتعريف والتنكير فقط، ويراعى في تأنيبه وتذكيره ما بعده، ويكونُ مُفْرَداً دائماً.

فتقولُ في النَّعْتِ الحَقِيقِيِّ: «جاءَ الرجلُ العاقلُ»، رأيتَ الرجلَ العاقلَ، مررتُ بالرجلِ العاقلِ، جاءتْ فاطمةُ العاقلةُ، رأيتَ فاطمةَ العاقلةَ، مررتُ بفاطمةَ العاقلةَ، جاءَ الرجلانِ العاقلانِ. رأيتُ الرجلينِ العاقلينِ، جاءَ الرجلانِ العُقلاءُ، رأيتُ الرجلانِ العُقلاءَ، مررتُ بالرجالِ العُقلاءِ، جاءتْ الفاطماتُ العاقلاتُ، رأيتُ الفاطماتِ العاقلاتِ، مررتُ بالفاطماتِ العاقلاتِ».

وتقولُ في النَّعْتِ السَّبَبِيِّ، الذي لم يَتَحَمَّلْ ضميرَ المنعوتِ: «جاءَ الرجلُ الكريمُ أبوه»، والرجلانِ الكريمُ أبوهما، والرجالُ الكريمُ أبوهم، والرجلُ الكريمةُ أمُّه، والرجلانِ الكريمةُ أمُّهما، والرجالُ الكريمةُ أمُّهم، والمرأةُ الكريمُ أبوها، والمرأتانِ الكريمُ أبوهما، والنساءُ الكريمُ أبوهنَّ، والمرأةُ الكريمةُ أمُّها، والمرأتانِ الكريمةُ أمُّهما، والنساءُ الكريمةُ أمُّهنَّ».

أما النَّعْتُ السَّبَبِيُّ، الذي يَتَحَمَّلْ ضميرَ المنعوتِ، فيطابقُ منعوتهُ إفراداً وثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً، كما يطابقُه إعراباً وتعريفاً وتنكيراً، فتقولُ: جاءَ الرجلانِ الكريمانِ الأبَّ، والمرأتانِ الكريمتانِ الأبَّ، والرجالُ الكرامُ الأبَّ، والنساءُ الكريمانُ الأبَّ».

واعلم أنه يُستثنى من ذلك أربعةُ أشياء:

١ - الصفاتُ التي على وزن «فَعُول» - بمعنى «فاعل» نحو: «صَبُورٌ وَغَيُورٌ وَفَخُورٌ وَشَكُورٌ»، أو على وزن «فَعِيل» - بمعنى «مفعول» - نحو: «جَرِيحٌ وَقَتِيلٌ وَخَضِييْبٌ»، أو على وزن «مفعالي»، نحو: «مِهْذَارٌ وَمِكْسَالٌ وَمِيسَامٌ»، أو على وزن «مِفعِيلٍ» نحو: «مِيعطِيرٌ وَمِيسكينٌ»، أو على وزن «مِفعَلٍ»، نحو: «مِغْشَمٌ»^(١) و«مِدْعَسٌ»^(٢) و«مِهْذَرٌ».

فهذه الأوزان الخمسة يَسْتَوِي في الوصفِ بها المذكَرُ والمؤنثُ، فتقولُ: «رجلٌ غَيُورٌ»، وامرأةٌ غَيُورٌ، ورجلٌ جَرِيحٌ، وامرأةٌ جَرِيحٌ الخ.

٢ - المصدرُ الموصوفُ به، فإنه يبقى بصورةٍ واحدةٍ للمفردِ والمثنى والجمع والمذكَرِ والمؤنثِ، فتقولُ: «رجلٌ عدلٌ»، وامرأةٌ عدلٌ، ورجلانِ عدلٌ، ورجلانِ عدلٌ، ورجالٌ عدلٌ، ونساءٌ عدلٌ».

(١) المِغْشَمُ: الشجاع الذي لا يثنيه شيء، وهو صفة مبالغة.

(٢) المِدْعَسُ: الطغان، وهو صفة مبالغة من الدعس، وهو الطعن، والدعس أيضاً: الرطه، والمدعس أيضاً: الرمح، والظريق الذي ليثته المارة، وكذلك المدعاس.

٣ - ما كان نعتاً لجمع ما لا يَعْقَلُ، فإنه يجوز فيه وجهان: أن يُعَامَلَ مُعَامَلَةَ الجَمْعِ، وأن يُعَامَلَ مُعَامَلَةَ المفردِ المؤنثِ، فتقولُ: «عندي خيولٌ سابقاتٌ، وخيولٌ سابقة». وقد يوصفُ الجمعُ العاقلُ، إن لم يكن جمعٌ مُذَكَّرٍ سالماً، بصفة المفردة المؤنثة: كالأمم الغابرة.

٤ - ما كان نعتاً لاسم الجمع، فيجوزُ فيه الإفرادُ، باعتبارِ لفظِ المنعوتِ، والجمعُ، باعتبارِ معناه، فتقولُ: «إنَّ بني فلان قومٌ صالحٌ وقومٌ صالحون».

٣ - لَنَعَتْهُ الْمَفْرُودُ وَالْجُمْلَةُ وَشِبْهُ الْجُمْلَةِ

ينقسم التثنية أيضاً إلى ثلاثة أقسام: مُفْرَدٍ وجملةٍ وشبهِ جُمْلَةٍ.

فالمفردُ: ما كانَ غيرَ جملةٍ ولا شِبْهَها، وإن كان مُثنًى أو جمعاً، نحو: «جاء الرجلُ العاقلُ، والرجلانِ العاقلانِ، والرجالُ العُقلاءُ».

والتثنيةُ الجملةُ: أن تقعَ الجملةُ الفعليةُ أو الاسميةُ منعوتاً بها، نحو: «جاء رجلٌ يحملُ كتاباً» و«جاء رجلٌ أبوه كريمٌ».

ولا تقع الجملة نعتاً للمعرفة، وإنما تقع نعتاً للثكرة كما رأيت. فإن وقعت بعد المعرفة كانت في موضع الحال منها، نحو: «جاء عليٌّ يحملُ كتاباً»، إلا إذا وقعت بعد المَعْرِفِ بِأَلِ الجِنْسِيَّةِ، فيصح أن تُجْمَلَ نعتاً له، باعتبار المعنى، لأنه في المعنى نكرة، وأن تُجْمَلَ حالاً منه، باعتبار اللفظ، لأنه مُعْرَفٌ لفظاً بأن، نحو: «لا تُخالط الرجلَ يَعْمَلُ عَمَلَ السُّفْهَاءِ»، ومنه قولُ الشاعر:

وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّئِيمِ بِسُبْنِي فَمَضَيْتُ نَمَتٌ قُلْتُ: لَا يَعْنِينِي
وقول الآخر:

وَإِنِّي لَسَمَرُونِي لِذِكْرِكِ هَرَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَلَهُ الْقَطْرُ
(فليس القصد رجلاً مخصوصاً؛ ولا لثيماً مخصوصاً، ولا عصفوراً مخصوصاً، لأنك إن قلت: «لا تخالط رجلاً يعمل عمل السفهاء، لقد أمر على لثيم بسبني، كما انتفض عصفورٌ بللَهُ القطر» صح).

ومثل المَعْرِفِ بِأَلِ الجِنْسِيَّةِ ما أُضِيفَ إلى المَعْرِفِ بها، كقول الشاعر:

وَتَضِيءُ فِي وَجْهِ الظَّلَامِ مُنِيرَةٌ كَجُمانَةِ البَحْرِيِّ سُلِّ نِظامُها
أي: كجُمانَةِ بحريِّ سُلِّ نظامها.

وشرطُ الجملةِ النعتيةِ (كالجملةِ الحاليةِ والجملةِ الواقعةِ خبراً) أن تكونَ جملةً خبريةً (أي: غيرَ طلبيةٍ)، وأن تشملَ على ضميرِ بَرِّطِها بالمنعوتِ، سواءً أكان الضميرُ مذكوراً نحو: «جاءني رجلٌ يحملُ غلامه»، أم مستراً، نحو: «جاء رجلٌ يحملُ عصاً»، أو مُقْتَرِراً، كقولهِ تعالى: ﴿وَأَكْفُوا

يَوْمًا لَا تَجْرِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨]، والتقدير: «لا تُجْرَى فيه».

(ولا يقال: «جاء رجل أكرمه») على أن جملة «أكرمه» نعت لرجل، ولا يقال: «جاء رجل هل رأيت مثله، أو ليته كريم»؛ لأن الجملة هنا طلبية، وما ورد من ذلك فهو على حذف النعت، كقوله: «جاؤوا بمدني هل رأيت الذئب قط»، والتقدير: «جاؤوا بمدني مقول فيه: هل رأيت الذئب»، والمدني بفتح الميم وسكون الذا: اللبن المخلوط بالماء فيشابه لونه لون الذئب).

والنعتُ الشبيهُ بالجملة أن يقع الظرفُ أو الجارُ والمجرورُ في موضع النعت، كما يقعان في موضع الخبر والحال، على ما تقدم، نحو: «في الدار رجلٌ أمام الكرسي»، «ورأيت رجلاً على حصانه». والنعتُ في الحقيقة إنما هو مُتعلِّقُ الظرفِ أو حرفِ الجرِّ المحذوف.

(والأصل: في الدار رجل كائن، أو موجود، أمام الكرسي. رأيت رجلاً كائناً، أو موجوداً على حصانه).

واعلم أنه إذا نُعتَ بمفردٍ وظرفٍ ومجرورٍ وجملةٍ، فالغالب تأخير الجملة، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾ [غانر: ٢٨] وقد تُقدِّمُ الجملة، كقوله سبحانه: ﴿تَسْوَأُ إِلَى اللَّهِ فَتُؤْمِرُهُمْ وَيُحْيِيَهُمْ أُولُو عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَمْرًا عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤].

٤ - النَعْتُ الْمَقْطُوعُ

قد يُفْطَعُ النعت، عن كونه تابعاً لِمَا قبله في الإعراب، إلى كونه خبيراً لمبتدأ محذوف، أو مفعولاً به لفعل محذوف، والغالب أن يُفعل ذلك بالنعت الذي يؤتى به لمجرّد المدح، أو الذم، أو الترحم، نحو: «الحمد لله العظيم، أو العظيم»^(١)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَمْرًاكُمْ حَكَاةً الْحَطَبِ﴾^(٢) [السد: ٤]. وتقول: «أحسنْتُ إلى فلانٍ المسكين، أو المسكين»^(٣).

وقد يُفْطَعُ غَيْرُهُ مما لم يؤت به لذلك، نحو: «مررتُ بخالد النجار أو النجار»^(٤).

وتقديرُ الفعل، إن نصبت، «أمدح»، فيما أريد به المدح، و«أذم»، فيما أريد به الذم، و«أرحم»، فيما أريد به الترحم، و«أعني» فيما لم يُرد به مدح ولا ذم ولا ترحم.

وحذفُ المبتدأ والفعل، في المقطوع المراد به المدح أو الذم أو الترحم، واجبٌ، فلا يجوز إظهارهما.

(١) فالرفع على أنه خير لمبتدأ محذوف والتقدير: هو العظيم، والنصب على أنه مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: أمدح العظيم.

(٢) جملة: مفعول لفعل محذوف، والتقدير: أذم جملة الحطب.

(٣) فالرفع على أنه خير لمبتدأ محذوف، والنصب على أنه مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: أرحم المسكين.

(٤) التقدير في النصب: أعني النجار.

ولا يُفطَعُ النعتُ عن المنعوتِ إلا بشرط أن لا يكونَ مُتَمَمًا لمعناه، بحيثُ يستقلُّ الموصوفُ عن الصفة. فإن كانت الصفة مُتَمَمَةً معنى الموصوف، بحيثُ لا يَتَضَيحُ إلا بها، لم يَجُزِ قطعُه عنها، نحو: «مررتُ بسليمٍ التاجرِ»، إذا كان سليم لا يُعرَفُ إلا بذكر صفة.

وإذا تَكَرَّرَتِ الصفاتُ، فإن كان الموصوفُ لا يتعينُ إلا بها كلها، وجبَ إتيانها كلها له، نحو: «مررتُ بخالدِ الكاتبِ الشاعرِ الخطيبِ»، إذا كان هذا الموصوف (وهو خالدٌ) يُشاركه في اسمه ثلاثة: أحدهم كاتبٌ شاعر، وثانيهما كاتبٌ خطيب، وثالثهم شاعر خطيب، وإن تعيَّن بعضها دون بعضٍ وجبَ إتيانُ ما يتعيَّن به، وجاز فيما عداه الإتيانُ والقطعُ.

وإن تَكَرَّرَتِ النعتُ، الذي لمجرد المدح أو الذم أو الترحم، فالأولى إما قطعُ الصفات كلها وإما إتيانها كلها، وكذا إن تَكَرَّرَ ولم يكن للمدح أو الذم، غير أن الإتيان في هذا^(١) أولى على كل حال، سواءً أكَرَّرَتِ الصفة أم لم تتَكَرَّر.

٥ - تَتَمُّة

١ - الاسمُ العلمُ لا يكونُ صفةً، وإنما يكونُ موصوفاً. ويوصفُ بأربعة أشياء: بالمعرِّفِ بآل، نحو: «جاء خليلُ المجتهدُ» وبالمضاف إلى معرفة، نحو: «جاء علي صديقُ خالدٍ»، وباسم الإشارة، نحو: «أكرمُ علياً هذا»، وبالاسم الموصولِ المُصَدَّرِ بآل، نحو: «جاء عليُّ الذي اجتهد».

٢ - المعرِّفُ بآل يُوصفُ بما فيه «آل»، وبالمضاف إلى ما فيه «آل»، نحو: «جاء الغلامُ المجتهدُ»، و«جاء الرجلُ صديقُ القوم».

٣ - المضافُ إلى العلمِ يُوصفُ بما يوصفُ به العلمُ، نحو: «جاء تلميذُ عليِّ المجتهدُ». جاء تلميذُ عليِّ خالدٍ. جاء تلميذُ عليِّ هذا. جاء تلميذُ عليِّ الذي اجتهد.

٤ - اسمُ الإشارة «أيُّ» يُوصفان بما فيه «آل» مثل: «جاء هذا الرجل»، ونحو: «يا أيُّها الإنسان»^(٢). وتوصفُ «أيُّ» أيضاً باسم الإشارة، نحو: «يا أيُّها الرجل».

٥ - قال الجمهورُ: من حقِّ الموصوفِ أن يكونَ أحصً من الصفة وأعرفَ منها أو مساوياً لها. لذلك امتنعَ وصفُ المعرِّفِ بآل باسم الإشارة وبالمضاف إلى ما كان مُعرِّفاً بغيرِ «آل». فإن جاء بعده معرفةٌ غيرُ هذين فليست نعتاً له، بل هي بدل منه أو عطفُ بيانٍ، نحو: «جاء الرجلُ هذا، أو الذي كان عندنا، أو صديقِ علي، أو صديقنا».

(١) أي: فيما إذا تَكَرَّرَتِ الصفات، ولم تكن للمدح أو الذم.

(٢) من العلماء من يجعل المعرف بآل بعد اسم الإشارة وأي صفة لهما، ومنهم من يجعله بدلاً منهما، وهو رأى الجمهور، ومنهم من يجعله عطف بيان.

والصحيح أنه يجوزُ أن يُنَعَتَ الأعمُّ بالأخصَّ، كما يجوزُ العكس، فتوصفُ كلُّ معرفةٍ بكلِّ معرفة، كما تُوصفُ كلُّ نكرةٍ بكلِّ نكرة.

٦ - حتَّى الصفةُ أن تصحَبَ الموصوفَ. وقد يُحذفُ الموصوف، إذا ظهرَ أمرُه ظهوراً يُستغنى معه عن ذكره، فيجئُ نداءُ الصفةِ مقامَه كقوله تعالى: ﴿أَنْ أَعْمَلَ سَيِّئَاتٍ﴾ [سبا: ١١]، أي: «دُرُوعاً سَابِغَاتٍ»، ونحو: «نَحْنُ فَرِيقَانِ: مَنْ ظَلَعَنَ وَمَنْ أَقَامَ»، والتقدير: «مَنْ فَرِيقٌ ظَلَعَنَ، وَمَنْ فَرِيقٌ أَقَامَ». ومنه قوله تعالى أيضاً: ﴿وَعِنْدَكُمْ قَعِيرٌ أَظْفَرٌ عَيْنٌ﴾ [الصافات: ٤٨]، والتقدير: «نساءٌ قاصراتُ الظرفِ»، وقولُ الشاعر:

أنا ابنُ جِلاٍّ وَطِلاَعُ الشَّنَايَا مَنى أَضْعِ العِمَامَةِ تَعْرِفُونِي
والتقدير: «أنا ابنُ رجلٍ جِلاٍّ»، أي: جِلا الأُمُور بأعماله وكشفها.

وقد تُحذفُ الصفةُ، إن كانت معلومةً، كقوله تعالى: ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩]، والتقدير: «يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ صَالِحَةٍ».

٧ - إذا تَكَرَّرَتِ الصفات، وكانت واحدةً، يُستغنى بالثنائية أو الجمع عن التفريق، نحو: «جاءَ عليٌّ وخالدٌ الشاعرانِ، أو عليٌّ وخالدٌ وسعيدٌ الشعراءُ، أو الرجلانِ الفاضلانِ، أو الرجالُ الفضلاءُ». وإن اختلفت وجبَ التفريقُ فيها بالعطفِ بالواو، نحو: «جاءَني رجلانِ، كاتبٌ وشاعرٌ، أو رجلانِ: كاتبٌ وشاعرٌ وفتيةٌ».

٨ - الأصلُ في الصفةِ أن تكونَ لبيانِ الموصوفِ، وقد تكونُ لمجردِ الشناءِ والتعظيمِ، كالصفاتِ الجاريةِ على الله سبحانه، أو لمجردِ الذمِّ والتحقيرِ نحو: «أعوذُ باللهِ مِنَ الشيطانِ الرجيمِ» أو للتأكيدِ نحو: «أَمْسِ الدَابِرُ لا يَمُودُ»، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّا نُنزِّلُ فِي السَّوْرِ نَقْعَةً وَجِدَّةً﴾ [الحاقة: ١٣].

٢ - التوكيد

التَّوَكِيدُ (أو التأكيدُ): تَكَرُّرٌ يُرَادُ بِهِ تَثْبِيْتُ أَمْرٍ المُكْرَّرِ فِي نَفْسِ السَّامِعِ، نَحْوُ: «جاءَ عليٌّ نَفْسُهُ»، ونحو: «جاءَ عليٌّ عليٌّ».

وفي التوكيد ثلاثةٌ مباحث:

١ - التَّوَكِيدُ اللَّفْظِيُّ

التوكيدُ قسمانِ: لفظيٌّ ومعنويٌّ.

فاللفظي: يكونُ بإعادةِ التوكيدِ بلفظهٍ أو بمرادفه، سواءً أكانَ اسماً ظاهراً، أم ضميراً، أم فعلاً، أم حرفاً، أم جملةً، فالظاهرُ نحو: «جاءَ عليٌّ عليٌّ»، والضميرُ نحو: «جئتُ أنتَ، وقمنا

نحنُ»، ومنه قوله تعالى: ﴿يَكَادُمُ اسْتَكْنُ أَنْتَ وَرَوَّحَكَ الْبَيْتَةَ﴾^(١) [البقرة: ٣٥] والفعلُ نحو: «جاءَ جَاءَ عليٌّ»، والحرفُ نحو: «لا، لا أبوحُ بالسرِّ». والجملَةُ نحو: «جاءَ عليٌّ، جاءَ عليٌّ، وعليٌّ مجتهدٌ، عليٌّ مجتهدٌ»، والمرادُ نحو: «أنتى جاءَ عليٌّ».

وفائدة التوكيد اللفظي تقريرُ المؤكِّدِ في نفسِ السامعِ وتمكينُهُ في قلبه، وإزالةُ ما في نفيه من الشبهة فيه.

(فإنك إن قلت: «جاء علي»، فإن اعتقدَ المخاطب أن الجاني هو لا غيره اكتفيت بذلك، وإن أنكرت، أو ظهرت عليه دلائل الإنكار، كررت لفظ «علي» دفعاً لإنكاره، أو إزالة للشبهة التي عرضت له، وإن قلت: «جاء علي، جاء علي»، فإنما تقول ذلك إذا أنكرت السامع مجيئه، أو لاحت عليه شبهة فيه، فثبت ذلك في قلبه وتُطمِط عنه الشبهة).

٢ - التَّوَكِيدُ الْمَعْنَوِيُّ

التوكيدُ المعنوي: يكونُ بذكرِ «النفسِ أو العينِ أو جميعِ أو عامَّةٍ أو كلا أو كلنا»، على شرط أن تُضاف هذه المؤكِّداتُ إلى ضميرِ يُنابِئُ المؤكِّد، نحو: «جاءَ الرجلُ عينهُ، والرجلانِ أنفُسُهُما، رأيتُ القومَ كلَّهُم، أحسنتُ إلى قُفراءِ القريةِ عامَّتِهِم، جاءَ الرجلانِ كلاهما، والمرأتانِ كلتاها».

وفائدة التوكيد بالنفس والعين رفعُ احتمالِ أن يكون في الكلامِ مجازٌ أو سهوٌ أو نسيانٌ.

(فإن قلت: «جاء الأميرُ» فربما يتوهم السامع أن إسناد المجيء إليه، هو على سبيل التجوز أو النسيان أو السهو، فتؤكدُه بذكرِ النفسِ أو العينِ، رفعاً لهذا الاحتمال، فيعتقد السامع حينئذٍ أن الجاني هو لا جيشه ولا خدمه ولا حاشيته ولا شيء من الأشياء المتعلقة به).

وفائدة التوكيد بكلِّ وجميعٍ وعامَّةٍ الدلالةُ على الإحاطة والشُمول.

(فإذا قلت: «جاء القوم»، فربما يتوهم السامع أن بعضهم قد جاء والبعض الآخر قد تخلف عن المجيء. فتقول: «جاء القوم كلهم»، دفعاً لهذا التوهم، لذلك لا يقال: «جاء علي كله»، لأنه لا يتجزأ، فإذا قلت: «اشتريت القوس كله» صح، لأنه يتجزأ من حيث المبيع).

وفائدة التوكيد بكلا وكلتا اثباتُ الحكمِ للثنتينِ المؤكِّدينِ معاً.

(فإذا قلت: «جاء الرجلان»، وأنكر السامع أن الحكم ثابت للثنتين معاً، أو توهم ذلك، فتقول: «جاء الرجلان كلاهما»، دفعاً لإنكاره، أو دفعاً لتوهمه أن الجاني أحدهما لا كلاهما. لذلك يمتنع أن يقال: «اختصم الرجلان كلاهما، وتعاهد سليم وخالد كلاهما»، بل يجب أن

(١) أنت: ضمير منفصل في محل رفع توكيد للفاعل المستر في اسكن.

تحذف كلمة «كلاهما»، لأن فعل المخاصمة والمعاهدة لا يقع إلا من اثنين فأكثر، فلا حاجة إلى توكيد ذلك، لأن السامع لا يعتقد ولا يتوهم أنه حاصل من أحدهما دون الآخر).

٣ - تَتِمَّة

١ - إذا أريد تقوية التوكيد يُؤتى بعد كلمة «كله» بكلمة «أجمع»، وبعد كلمة «كلها» بكلمة «جمعا»، وبعد كلمة «كلهم» بكلمة «أجمعين»، وبعد كلمة «كلهن» بكلمة «جَمَع»، تقول: جاء الصفتُ كُلُّهُ أَجْمَعُ، وجاءت القبيلةُ كُلُّهَا جمعا، قال تعالى: ﴿سَبَّحْتَ اللَّيْلَ كُلَّهَا كَلَّمْتَهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ (الحجر: ٣٠، ص: ٧٣) وتقول: جاء النساءُ كُلُّهُنَّ جَمَعُ.

وقد يُؤكَّد بأجمع وجمعا وأجمعين وجمع، وإن لم يتقدَّمهنَّ لفظ «كل» ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا أُفَوِّتُكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (الحجر: ٣٩).

٢ - لا يجوزُ تشبيهُ «أجمع وجمعا»، استغناءً عن ذلك بِلَفْظِي «كِلَا وَكِلْتَا» فيقال: «جاءا جمعا» ولا «جاءتا جمعاوان» كما استغْنوا بتشبيه «سبي» عن تشبيه «سواء»، فقالوا: «زيدٌ وعمروُ بيانٌ في الفضيلة»، ولم يقولوا: «سواءان».

٣ - لا يجوزُ توكيدُ النكرة، إلا إذا كان توكيدها مفيداً، بحيث تكون النكرة المؤكَّدة محدودة، والتوكيدُ من ألفاظ الإحاطة والشمول نحو: «اعتكفتُ أسبوعاً كُلَّهُ». ولا يقال: «صُمتُ دهرأ كُلَّهُ»، ولا «ميرتُ شهرأ نفسهُ»، لأنَّ الأولُ مُبْهَمٌ، والثاني مُؤكَّدٌ بما لا يفيدُ الشمول.

٤ - إذا أريدَ توكيدُ الضميرِ المرفوعِ، المُتَّصِلِ أو المُستترِ، بالنفسِ أو العینِ، وجبَ توكيدهُ أوْلاً بالضميرِ المنفصلِ، نحو: «جئتُ أنا نفسي. ذهبوا هم أنفسهم، عليٌّ سافرَ هو نفسهُ». أما إن كان الضميرُ منصوباً أو مجروراً، فلا يجبُ فيه ذلك، نحو: «أكرمْتُهُم أنفسهم، ومررتُ بهم أنفسهم». «وكذا إن كان التوكيدُ غير النفس والعين»، نحو: «قاموا كلُّهم. وسافرنا كلُّنا».

٥ - الضميرُ المرفوعُ المنفصلُ يُؤكَّد به كل ضميرٍ مُتَّصِلٍ، مرفوعاً كان، نحو: «قامتِ أنتِ»، أو منصوباً، نحو: «أكرمْتِكِ أنتِ»، أو مجروراً، نحو: «مررتُ بكِ أنتِ»، ويكون في محلِّ رفعٍ، إن أُكِّدَ به الضميرُ المرفوعُ، وفي محلِّ نصبٍ، إن أُكِّدَ به الضميرُ المنصوبُ، وفي محلِّ جرٍّ، إن أُكِّدَ به الضميرُ المجرورُ.

٦ - يُؤكَّدُ المُظْهَرُ بمثله، لا بالضميرِ، فيقال: «جاء عليٌّ نفسهُ».

ولا يُقال: «جاء عليٌّ هو»، والمُضْمَرُ يُؤكَّد بمثله وبالمُظْهَرِ أيضاً، فالأوَّلُ نحو: «جئتِ أنتِ نفسك»، والثاني نحو: «أحسنْتُ إليهم أنفسهم».

٧ - إن كان المؤكَّدُ بالنفسِ أو العینِ مجموعاً جمعتهما، فنقول: «جاء التلاميذُ أنفسهم، أو

أعيئهم».

وإن كان مثنىً فالأحسن أن تجمعهما، نحو: «جاء الرجلان أنفسهما، أو أعينهما».
وقد يجوز أن يُثني تبعاً للفظ المؤكّد، فتقول: «جاء الرجلان نفساهما أو عيناها» وهذا أسلوبٌ ضعيفٌ في العربية.

٨ - يجوز أن تُجرَّ «النفس» أو «العين» بالياء الزائدة، نحو: «جاء عليٌّ بنفسه»، والأصل: «جاء عليٌّ نفسه»، فتكون «النفس» مجرورة لفظاً بالياء الزائدة، مرفوعةً محلاً، لأنها توكيد للمرفوع، وهو «عليٌّ».

٣ - البدل

البَدَلُ: هو التابع المقصودُ بالحكمِ بلا واسطةٍ بينهُ وبين متبوعه نحو: «واضع النحو الإمام عليٌّ».

(فعلية) تابع للإمام في إعرابه، وهو المقصود بحكم نسبة وضع النحو إليه، والإمام إنما ذكر توطئة وتمهيداً له، ليستفاد بمجموعهما فضلٌ توكيد وبيان، لا يكون في ذكر أحدهما دون الآخر. فالإمام غير مقصود بالذات، لأنك لو حذفته لاستقلَّ «عليٌّ» بالذكر منفرداً، فلو قلت: «واضع النحو عليٌّ»، كان كلاماً مستقلاً، ولا واسطة بين التابع والمتبوع.

أما إن كان التابع مقصوداً بالحكم، بواسطة حرف من أحرف العطف، فلا يكون بدلاً بل هو معطوف، نحو: «جاء علي وخالده» وقد خرج عن هذا التعريف التعت والتوكيد أيضاً، لأنهما غير مقصودين بالذات، وإنما المقصود هو المنعوت والمؤكّد.

وفي البدل بحثان:

١ - أقسامُ البَدَلِ

البَدَلُ أربعة أقسام: البدلُ المطابقُ (وُسِمَى أيضاً بَدَلُ الكُلِّ من الكل)، وبَدَلُ البعضِ من الكلِّ، وبدلُ الاشتمالِ، والبدلُ المُباينُ.

فالبَدَلُ المُطابِقُ (أو بَدَلُ الكلِّ من الكلِّ): هو بَدَلُ الشيءِ مِنَّا كانَ طبقَ معناه، كقوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ① صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧]. فالصراطُ المستقيمُ وصراطُ المُنعمِ عليهم مُتطابقانِ معنًى، لأنهما، كليهما، بدلانِ على معنًى واحدٍ.

وبَدَلُ البعضِ من الكلِّ: هو بدلُ الجزءِ من كُلِّهِ، قليلاً كان ذلك الجزء، أو مساوياً للتصنيف، أو أكثر منه، نحو: «جاءت القبيلة رُبُها، أو نصفها، أو ثلثاها»، ونحو: «الكلمة ثلاثة أقسام: اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ»، ونحو: «جاء التلاميذُ عشرونَ منهم».

وبدأ الاشتمال: هو بدأ الشيء مما يشتمل عليه، على شرط أن لا يكون جزءاً منه، نحو: «نفعني المعلم علمه، أحببت خالداً لشجاعته، أعجبت بعلي خُلِقَ الكرم». فالمعلم يشتمل على العلم، وخالد يشتمل على الشجاعة، وعلي يشتمل على الخلق. وكل من العلم والشجاعة والخلق، ليس جزءاً مما يشتمل عليه.

ولا بُدُّ لبدل البعض وبدل الاشتمال من ضمير يربطهما بالبدل، مذكوراً كان، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَكُوا كَكَبِيرٍ يَنْتَهِي﴾^(١) [المائدة: ٧١]، وقوله: ﴿يَتَكَلَّمُ عَنِ الْكُفْرِ الْكِرَارِ يَتَالِي فِيهِ﴾^(٢) [البقرة: ٢١٧]، أو مُقَدَّرًا، كقوله سبحانه: ﴿وَلَوْ عَلَّ النَّاسُ حِجَّ﴾^(٣) الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا^(٤) [آل عمران: ٩٧]، وقوله: ﴿فَإِنَّ أَصْحَابَ الْأَخْدُودِ﴾^(٥) آتَاهُ ذَاتَ الْوَقُودِ^(٦) [البروج: ٤، ٥].

والبَدَلُ المَبَايِنُ: هو بدأ الشيء مما يُبَايِنُهُ، بحيث لا يكون مطابقاً له، ولا بعضاً منه، ولا يكون المُبَدَّلُ منه مُشْتَمَلًا عليه. وهو ثلاثة أنواع: بَدَلُ الغَلَطِ، وبَدَلُ النِّسَانِ، وبَدَلُ الاضْرَابِ.

بَدَلُ الغَلَطِ: ما ذَكَرَ لِيَكُونَ بَدَلًا من اللفظ الذي سبق إليه اللسان، فذكر غلطاً، نحو: «جاء المعلم، التلميذ»، أردت أن تذكر التلميذ، فسبق لسانك، فذكرت المعلم غلطاً، فَتَدَرَّجَتْ غَلَطُكَ، فأبدلت منه التلميذ.

وبدأ النسيان: ما ذَكَرَ لِيَكُونَ بَدَلًا من لفظ تَبَيَّنَ لك بعد ذكرك فساد قصدو، نحو: «سافر علي إلى دمشق، بعلبك»، توهمت أنه سافر إلى دمشق، فأدرجت فساد رأيك، فأبدلت بعلبك من دمشق.

فبدل الغلط يتعلّق باللسان، وبدل النسيان يتعلّق بالحنان.

وبدأ الاضراب: ما كان في جملة، قصد كل من البدل والمبدل منه فيها صحيح، غير أن

(١) كثير: بدل من الواو في «عموا»، وهو بدل بعض من كل.

(٢) قال: بدل من «الشهر الحرام»، وهو بدل اشتمال.

(٣) حج البيت: قصدت للزيارة على الوجه المخصوص، وقُرئ في السبع بفتح الحاء وكسرهما، قال البيضاءي: قرأ حمزة والكسائي وعاصم في رواية حفص: «حجج» بالكسر، وهي لفة نجد.

(٤) والتقدير: من استطاع منهم، ومن بدل من الناس، وهو بدل بعض من كل.

(٥) والتقدير: النار ذات الوقود فيه، أي: في الأخدود، وهو الشق المستطيل في الأرض، والنار: بدل من الأخدود ومن أحرقتهم، وأقرب ما قيل في ذلك: إن ذا نُوَاس اليهودي، من حمير، لما تنصر أهل نجران غزاهم؛ فحفر لهم أخاديد في الأرض أضرم فيها النيران، فمن لم يرجع عن دينه الجديد أحرقه فيها، فذلك قوله تعالى مادحاً من ثبت منهم على الحق، دائماً من فعل بهم ذلك: ﴿فَوَيْلٌ لِأَصْحَابِ الْأَخْدُودِ، النَّارُ ذَاتِ الْوَقُودِ إِذْ هُمْ عَلَيْهَا قُعُودٌ، وَهُمْ عَلَى مَا يَفْعَلُونَ بِالْمُؤْمِنِينَ شُهُودٌ وَمَا نَقَمُوا مِنْهُمْ إِنْ أَنْ يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ الَّذِي لَهُ مَلِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [البروج: ٤ - ٩].

التكلم عدلٌ عن قصد المُبدلِ منه إلى قصدِ البدلِ، نحو: «خُذِ الْقَلَمَ، الْوَرَقَةَ»، أمرتهُ بأخذِ القلمِ، ثم أضرِبَتْ عن الأمرِ بأخذِهِ إلى أمرِهِ بأخذِ الورقةِ، وجعلتِ الأوَّلُ في حكمِ المتروكِ.

والبَدَلُ المُبَايِنُ بأقسامِهِ لا يَقَعُ في كلامِ البُلغاءِ. والبلغُ إنْ وقعَ في شيءٍ منه، أتى بين البدلِ والمبدلِ منه بكلمة: «بَلٌّ»، دلالةٌ على غلظه أو نسيانه أو إضرابه.

٢ - أَحْكَامُ تَتَعَلُّقِ الْبَدَلِ بِالْبَدَلِ

١ - ليسَ بمشروطٍ أن يتطابقَ البدلُ والمُبدلُ منه تعريفاً وتنكيراً. بل لك أن تُبدلَ أيَّ النوعين شئتَ من الآخرِ، قال تعالى: ﴿إِن يَرْزُقْ مُسْتَقِيمٍ يَرْزُقْ أَهْلَهُ﴾ [الشورى: ٥٢، ٥٣]، فأبدلَ «صراطِ الله»، وهو معرفةٌ، من «صراطِ مُستقيمٍ»، وهو نكرةٌ، وقال: ﴿لَتَسْمَعُنَّ بِالْأَيْبِ ۗ﴾ [النساء: ١٥، ١٦]، فأبدلَ «ناصيةً»، وهي نكرةٌ، من «الناصية»، وهي معرفةٌ. غيرَ أنه لا يَحْسُنُ إبدالُ النكرةِ من المعرفةِ إلا إذا كانت موصوفةً كما رأيتَ في الآيةِ الثانيةِ.

٢ - يُبدَلُ الظاهرُ من الظاهرِ، كما تقدَّم، ولا يُبدَلُ المُضمرُ من المُضمرِ، وأما مثلُ: «قُمتَ أنتَ، ومررتُ بك أنتَ»، فهو توكيدٌ كما تقدَّم.

ولا يُبدَلُ المُضمرُ من الظاهرِ على الصحيحِ. قال ابنُ هشامٍ: وأما قولهم: «رأيتُ زيداً يباهُ»، فيمنَّ وضعَ النحويينَ، وليسَ بمسموعِ.

ويجوزُ إبدالُ الظاهرِ من ضميرِ الغائبِ كقوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣] فأبدلَ «الذينَ» من «الواوِ»، التي هي ضميرُ الفاعلِ، ومن ضميرِ المخاطبِ والمتكلمِ، على شرطٍ أن يكونَ بدلٌ بعضٍ من كلِّ، أو بدلٌ اشتمالِ.

فالأولُ كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾ [الأحزاب: ٢١] فأبدلَ الجارَّ والمجرورَ، وهما «لِمن» من الجارِّ والمجرورِ المُضمرِ وهما «لكم»، وهو بدلٌ بعضٍ من كلِّ، لأنَّ الأسوةَ الحسنةَ في رسولِ الله ليست لكلِّ المخاطبينَ، بل هي لمن كان يرجو الله واليومَ الآخرَ منهم.

والثاني كقولك: «أعجبتني، علمك»، فعلمك بدلٌ من «الناءِ»، التي هي ضميرُ الفاعلِ، وهو بدلٌ اشتمالِ، ومنه قول الشاعر النابغة الجعدي:

بَلَّغْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وَسَنَاؤُنَا
وَأَنَا لَنَرْجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرًا

فأبدلَ «مجدنا» من «نا»، التي هي ضميرُ الفاعلِ، وهو بدلٌ اشتمالِ أيضاً.

٣ - يُبدَلُ كلُّ من الاسمِ والفعلِ والجملةِ من مثله.

فإبدالُ الاسمِ من الاسمِ قد تقدَّم.

وإبدالُ الفعلِ من الفعلِ كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾

الفرقان: ٦٨، ٦٩، فأبدل «يُضَاعَف» من «يَلْتَقِ».

وإبدال الجملة من الجملة كقوله تعالى: «أَمَلَّا بِمَا تَمَلَّوْنَ أَمَلَّا بِأَنْتُمْ وَيَيْنَ ﴿١٣٢﴾» [الشعراء: ١٣٢، ١٣٣]، فأبدل جملة «أَمَلَّا بِأَنْتُمْ وَيَيْنَ» من جملة «أَمَلَّا بِمَا تَمَلَّوْنَ» وقد بُدِّلَ الجملة من المفرد، كقول الشاعر:

إلى الله أشكو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً وبالشَّامِ أُخْرَى، كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ؟!

أبدل «كيف يلتقيان» من حاجة وأخرى، والتقدير الإعرابي: «أشكو هاتينِ الحاجتين، تُعَدَّرُ التقائهما»، والتقدير المعنوي: «أشكو إلى الله تُعَدَّرُ التقاء هاتينِ الحاجتين».

٤ - إذا أُبدِلَ اسمٌ من اسم استفهام، أو اسم شرط، وجب ذكرُ همزة الاستفهام، أو «إن» الشرطية مع البديل، فالأول نحو: «كم مالك؟ أعشرون أم ثلاثون؟ (١)»، من جاءك؟ أعلي أم خالد؟ (٢). ما صنعت؟ أخيراً أم شراً؟ (٣).

والثاني نحو: «مَنْ يَجْتَهِدْ، إن علي، وإن خالد، فأكرمه (٤)»، ما تصنع، إن خيراً، وإن شراً، تُجَزَّ بِه (٥)، حيشما تنتظرنِي، إن في المدرسة، وإن في الدَّارِ أَوَّاك (٦).

٤ - عطف البيان

عطفُ البيان: هو تابعٌ جامدٌ، يُشْبِهُ التَّعَتَّ في كونه يكشف عن المراد كما يكشفُ التَّعَتُّ، ويُنَزَّلُ من المتبوع منزلةَ الكلمةِ الموضحةِ لكلمةٍ غريبةٍ قبلها، كقول الراجز: «أقسم بالله أبو حفص عُمر».

(فعمر: عطف بيان على «أبو حفص»، دُكِرَ لتوضيحه والكشف عن المراد به، وهو تفسير له وبيان، وأراد به سيدنا عمر بن الخطاب، رضي الله عنه).

- (١) كم: اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم، ومالك: مبتدأ مؤخر. وعشرون: بدل من كم.
(٢) من: اسم استفهام في محل رفع مبتدأ، وجملة «جاءك» خبره، وعلي: بدل من «مَنْ» الاستفهامية.
(٣) ما: اسم استفهام في محل نصب مفعول مقدم لصنعت، والهمزة في «أخيراً»: حرف استفهام وخيراً بدل من ما الاستفهامية.
(٤) من: اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ، والجملة بعده خبره، وإن: حرف شرط لا عمل له هنا، لأنه جيء به لبيان المعنى لا للعمل، وعلي: بدل من الضمير المستتر في يجتهد، وخالد: معطوف على «علي».

- (٥) ما: اسم شرط جازم في محل نصب مفعول به مُقَدَّم لتصنع، وخيراً: بدل من «ما» الشرطية.
(٦) حيشما: اسم شرط جازم في محل نصب مفعول فيه لتنتظرن، و«في المدرسة»: جازٍ ومجرور في موضع النصب على البدلية من محل «حيشما».

وفائدته إيضاحُ متبوعه، إن كان المتبوعُ معرفةً، كالمثال السابق، وتخصيصه إن كان نكرةً، نحو: «اشترتُ خليلاً: سواراً». ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ كَثْرَةً طَمَآءُ مَسْكِينٍ﴾ [المائدة: ٩٥].

ويجبُ أن يُطابِقَ متبوعُهُ في الإعراب، والإفراد، والتنثية، والجمع والتذكير، والتانيث، والتعريف والتنكير.

ومن عطفِ البيان ما يقعُ بعد «أي وأن» التفسيريتين، غير أن «أي» تُفسرُ بها المفردات والجُمْلُ، و«أن» لا يفسرُ بها إلا الجُمْلُ المشتملةُ على معنى القول دونَ أحرفه^(١)، تقول: «رأيتُ ليشاً، أي أسداً»^(٢)، و«أشرتُ إليه، أي: اذهب»^(٣)، وتقول: «كتبتُ إليه، أن: عجلُ بالحضور»^(٤).

وإذا تضمَّنتُ «إذا» معنى «أي» التفسيرية، كانت حرفُ تفسيرٍ مثلها نحو: «تقول: امتطيتُ الفرسَ: إذا ركبتَهُ»، وسيأتي لهذا البحث فضلُ بيانٍ في باب الحروف.

أحكام تتعلّقُ بعطفِ البيان

١ - يجبُ أن يكون عطفُ البيان أوضحَ من متبوعه وأشهر، وإلا فهو بدلٌ نحو: «جاء هذا الرجل». فالرجلُ، بدلٌ من اسم الإشارة، وليس عطفُ بيان، لأنَّ اسمَ الإشارة أوضحَ من المعرّف بال.

وأجازَ بعضُ التحويين أن يكونَ عطفُ بيان، لأنهم لا يشترطون فيه أن يكون أوضحَ من المتبوع.

وما هو بالرأي السديد، لأنه إنما يؤتى به للبيان والمبينُ يجبُ أن يكونَ أوضحَ من المُبين.

٢ - الفرقُ بين البدلِ وعطفِ البيان أنَّ البدلَ يكونُ هو المقصودُ بالحكم دونَ المُبدلِ منه.

وأما عطفُ البيان فليس هو المقصودُ، بل إنَّ المقصودَ بالحكم هو المتبوعُ، وإنما جيءَ بالتابع (أي عطفِ البيان) توضيحاً له وكشفاً عن المراد منه.

٣ - كلُّ ما جازَ أن يكونَ عطفَ بيانٍ جازَ أن يكونَ بدلَ الكلِّ من الكلِّ، إذا لم يُمكن الاستغناء عنه أو عن متبوعه، فيجبُ حينئذٍ أن يكونَ عطفُ بيان، فمثالُ عدم جوازِ الاستغناء عن التابع قولك: «فاطمَةُ جاءَ حسينٌ أخوها»، لأنك لو حذفْتَ «أخوها» من الكلام لفسد التركيبُ.

(١) بأن يكون فيها ما يدل على معنى القول، لا لفظ القول وما يشتق منه، وذلك كما مرّت وناديتُ وأشرتُ وكلمتُ ونحوها وما يشتق منها.

(٢) أسداً: عطف بيان على ليشاً.

(٣) جملة «أي اذهب»: عطف بيان على جملة أشرت إليه.

(٤) جملة «أن عجل بالحضور»، عطف بيان على جملة كتبت إليه، والكتابة مشتملة على معنى القول.

ومثال عَدَم جواز الاستغناء عن المتبوع قول الشاعر:

أنا ابنُ التَّارِكِ البَشْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيهِ الطَّيْسُ تَرْقُبُهُ وَتَوْعَا
 بشر: عطف بيان على «البكري»، لا بدلاً منه، لأنك لو حذف المتبوع، وهو «البكري»
 لوجب أن تضيف «التارك» إلى «بشر»، وهو ممتنع؛ لأن إضافة ما فيه «أل» إذا كان ليس مُثنى أو
 مجموعاً جمع مذكر سالم، إلى ما كان مُجرّداً عنها غير جائزة، كما علمت في مبحث
 الإضافة^(١).

ومن ذلك قول الآخر:

أيا أَخَوَيْنَا، عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلًا أَعْبَدُكُمَا بِاللَّهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبًا
 فعبد شمس: معطوف على «أخويننا» عطف بيان، و«نوفلاً»: معطوف بالواو على «عبد
 شمس»، فهو مثله عطف بيان، ولا تجوز البدلية هنا، لأنه لا يُستغنى عن المتبوع، إذ لا يصح أن
 يقال «أيا عبد شمس ونوفلاً»، بل يجب أن يقال: «ونوفلاً» بالبناء على الضم؛ لأن المنادى إذا
 عُطف عليه اسم مُجرّد من «أل» والإضافة، وجب بناؤه، لأنك إن ناديتَه كان كذلك، نحو: «يا
 نوفلاً»، كما عرفت ذلك في مبحث «أحكام توابع المنادى».

ومن ذلك أن تقول: «يا زيد الحارث»^(٢). فالحارث: عطف بيان على «زيد».

ولا يجوز أن يكون بدلاً منه، لأنك لو حذف المتبوع، وأحللت التابع محله، لقلت: «يا
 الحارث»، وذلك لا يجوز، لأن «يا» و«أل» لا يجتمعان إلا في لفظ الجلالة.

٤ - يكون عطف البيان جملةً، كقوله تعالى: ﴿فَوَسَّوْا إِلَيْهِ الشَّيْطَانَ قَالَ يُتَكَادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى
 شَجَرَةِ الْغُلَّةِ وَمَلَكَ لَا يَبْسُ ۖ﴾ [طه: ١٢٠]، فجملة: «قال يا آدم هل أدلك»: عطف بيان على
 جملة: «فوسوس إليه الشيطان».

وقد منع النحاة عطف البيان في الجمل، وجعلوه من باب البدل.

وأثبت علماء المعاني، وهو الحق، ومنه قوله تعالى أيضاً: ﴿وَتُودُوا أَنْ تَتَكَّمَّ الْجَنَّةُ﴾ [الأعراف:
 ٤٣]، فجملة: «أن تتكلم الجنة»: عطف بيان على جملة: «تودوا».

(١) ذكرنا في مبحث «أحكام المضاف» أن الفراء أجاز إضافة الوصف المقترن بأل إلى كل اسم معرفة، بلا قيد
 ولا شرط. فعلى رايه يجوز أن يعرب «بشر» أيضاً بدلاً من «البكري».

(٢) يجوز في الحارث الرفع، تبعاً للفظ المنادى، فيكون عطف بيان على «زيد» المبني على الضم، ويجوز فيه
 النصب تبعاً لمحل المنادى، لأن توابع المنادى المبني، إذا لم تصف، يجوز فيها الرفع تبعاً للفظ
 المنادى، والنصب تبعاً لمحلّه، إلا البدل والمعطوف المجرد من «أل» اللذين لم يضافا، كما عرف ذلك في
 أحكام توابع المنادى.

٥ - المعطوف بالحرف

المعطوف بالحرف: هو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه حرفٌ من أحرف العطف، نحو: «جاء عليٌّ وخالدٌ. أكرمْتُ سعيداً ثم سليمان»، ويُسمى العطف بالحرف «عطفَ النَّسْبِ» أيضاً.

ومنه ثلاثة مباحث:

١ - أَحْرَفُ الْعُطْفِ

أحرفُ العطفِ تسعةٌ. وهي: «الواو والفاء وثُمَّ وحَتَّى وأو وأم وبَلَّ ولا ولكن».

فالواو والفاء وثُمَّ وحَتَّى: تُفيدُ مشاركةَ المعطوفِ للمعطوفِ عليه في الحُكم والإعرابِ دائماً.

وأو، وأم، إن كانتا لغير الإضرابِ على المعطوفِ عليه إلى المعطوفِ، فكذلك، نحو: «خُذَ القلمَ أو الورقة»، ونحو: «أخالدٌ جاء أم سعيداً؟». وإن كانتا للإضرابِ^(١) فلا تُفيدانِ المشاركةَ بينهما في المعنى، وإنما هما للتشريك في الإعرابِ فقط، نحو: «لا يذهبُ سعيدٌ أو لا يذهبُ خالدٌ»^(٢)، ونحو: «أذهبُ سعيداً! أم أذهبُ خالداً؟»^(٣).

وبَلَّ: تُفيدُ الإضرابَ والعدولَ عن المعطوفِ عليه إلى المعطوفِ، نحو: «جاء خالدٌ، بل عليٌّ».

ولكن: تُفيدُ الاستدراكَ، نحو: «ما جاء القومُ، لكنَّ سعيداً».

ولا: تُفيدُ معَ العطفِ نفيَ الحكمِ عما قبلها وإثباتهَ لِمَا بعدها نحو: «جاء عليٌّ لا خالدٌ».

٢ - مَعَانِي أَحْرَفِ الْعُطْفِ

١ - الواو: تكونُ للجمع بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه في الحُكم والإعرابِ جمعاً مطلقاً، فلا تُفيدُ ترتيباً ولا تعقيباً، فإذا قلتَ: «جاء عليٌّ وخالدٌ»، فالمعنى. أنهما اشتركا في حكمِ المجيءِ، سواءَ أكان عليٌّ قد جاءَ قبل خالد، أم بالعكس، أم جاءا معاً، وسواءَ أكان هناك مُهلَةٌ بين مجيئهما أم لم يكن.

٢ - الفاء: تكونُ للترتيبِ والتعقيبِ، فإذا قلتَ: «جاء عليٌّ فسعيداً»، فالمعنى أن عليّاً جاءَ أوَّلُ، وسعيداً جاءَ بعدهُ بلا مُهلَةٍ بين مجيئهما.

(١) إن كانتا للإضرابِ كانتا بمعنى «بل».

(٢) أي: بل لا يذهب خالد.

(٣) أي: بل أذهب خالد.

٣ - ثم: تكون للترتيب والترأخي، إذا قلت: «جاء عليٌّ ثم سعيد»، فالمعنى أن «علياً» جاء أولاً، وسعيداً جاء بعده، وكان بين مجيئهما مهلة.

٤ - حتى: العطفُ بها قليلٌ. وشرطُ العطفِ بها أن يكونَ المعطوفُ اسماً ظاهراً، وأن يكون جزءاً من المعطوف عليه أو كجزء منه، وأن يكون أشرف من المعطوف عليه أو أحسن منه، وأن يكون مفرداً لا جملةً، نحو: «يموتُ الناسُ حتى الأنبياء، غلبك الناسُ حتى الصبيان، أعجبني عليٌّ حتى ثوبه».

واعلم أن «حتى» تكون أيضاً حرف جرٍّ، كما تقدم. وتكون حرف ابتداء، فما بعدها جملةٌ مستأنفة، كقول الشاعر:

فَمَا زَالَتْ أَلْقَشْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةَ (١) حَتَّى مَاءِ دِجْلَةَ أَشْكَلُ

٥ - أو: إن وقعت بعد اللُّب، فهي إمَّا للتَّخيير، نحو: «تَزُوجُ هنداً أو أختها»، وإمَّا للإباحة، نحو: «جالس العلماء أو الزهاد»، وإمَّا للإضراب، نحو: «اذْهَبْ إِلَى دِمَشْقٍ، أَوْ دَعِ ذَلِكَ، فَلَا تَذْهَبِ الْيَوْمَ»، أي: بَلِّ دَعْ ذَلِكَ، امرتُه بالذهاب، ثم عدلتُ عن ذلك.

والفرق بين الإباحة والتَّخيير، أن الإباحة يجوز فيها الجمعُ بين الشيئين، فإذا قلتُ: «جالس العلماء أو الزهاد»، جاز لك الجمعُ بين مجالسةَ الفريقيين، وجاز أن تجالس فريقتاً دون فريق. وأما التَّخييرُ فلا يجوزُ فيه الجمعُ بينهما، لأن الجمعَ بين الأختين في عقد النكاح غير جائز.

وإن وقعت «أو» بعد كلام خبريٍّ، فهي إمَّا للشكِّ، كقوله تعالى: ﴿قَالُوا لَيْسَ بِيَوْمِئِذٍ بِمَنْزُورٍ﴾ [الكهف: ١٩]، وإمَّا للإبهام، كقوله عز وجل: ﴿وَلَيْسَ آتِيًا أَوْ يَتَاكُم مَّتَى هُوَ أَوْ فِي سُلُكِي مَيْمِنٍ﴾ [سأ: ٢٤]. ومنه قول الشاعر:

نَحْنُ أَوْ أَنْتُمْ الْأَسَى أَلِفُوا الْحَقَّ قَبُوداً لِلْمُبْطِلِينَ وَسُخْرَا

وإمَّا للتقسيم، نحو: «الكلمةُ اسمٌ أو فعلٌ أو حرفٌ»، وإمَّا للتفصيل بعد الإجمال، نحو: «اختلف القومُ فمِنَ ذَهَبٍ، فقالوا: ذَهَبٌ سَعِيدٌ أَوْ خَالِدٌ أَوْ عَلِيٌّ». ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُوا سَلِمٌ أَوْ جَزْءٌ﴾ [الذاريات: ٥٢] أي: بعضهم قال: كذا، وبعضهم قال: كذا.

وإمَّا للإضراب بمعنى «بل»، كقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْتُهُ إِلَىٰ يَاقَةَ آلِ أَبِي رَبِيْعٍ﴾ [الصافات: ١٤٧]. أي: بل يزيدون، ونحو: «ما جاء سعيد، أو ما جاء خالد».

٦ - أم: على نوعين: مُتَّصِلَةٌ ومنقطعة.

فالمُتَّصِلَةُ: هي التي يكونُ ما بعدها متصلاً بما قبلها، ومشاركاً له في الحكم وهي التي تقع

(١) دجلة، بكسر الدال وفتحها: نهر بغداد.

بعد همزة الاستفهام أو همزة التسوية.

فالأول كقولك: «أعلي في الدار أم خالد؟».

والثاني كقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]. وإنما سُميت متصلة؛ لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر.

و«أم» المنقطعة: هي التي تكون لقطع الكلام الأول واستئناف ما بعده. ومعناها الإضراب، كقوله تعالى: ﴿هَذَا بَشَرٌ أَلَفْنَا وَالْوَيْبِيُّ أَمْ هَذَا شَسْرَى أَلْفَلْطَتْ وَالْوَرُؤُ أَمْ جَمَلًا يَهُ شُرَكَاءُ﴾ [الرعد: ١٦]. والمعنى: «بل جعلوا لله شركاء»، قال الفراء: «يقولون: هل لك قِبَلْنَا حَقٌّ؟ أم أنت رجل ظالم» يريدون: «بل أنت رجل ظالم» وتارة تنضمُّ مع الإضراب استفهاماً إنكارياً، كقوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُ آيَاتُنَا وَلَكُمُ الْآيَاتُونَ﴾ [الطور: ٣٩] ولو قُدِّرَتْ «أم» في هذه الآية للإضراب المحض، من غير تضمين معنى الإنكار، لزم المُحَال.

٧- بل: تكون للإضراب والمُدول عن شيء إلى آخر، إن وقعت بعد كلام مُثَبِّت، خبراً كان أو أمراً، وللإستدراك بمنزلة «لكن»، إن وقعت بعد نفي أو نهي.

ولا يُعطفُ بها إلا بشرط أن يكون معطوفها مفرداً غير جملة.

وهي، إن وقعت بعد الإيجاب أو الأمر، كان معناها سلب الحكم عما قبلها، حتى كأنه مسكوت عنه، وجعله لما بعدها، نحو: «قام سليمٌ، بل خالدٌ» ونحو: «ليقيم عليٌّ، بل سعيدٌ».

وإن وقعت بعد النفي أو النهي، كان معناها إثبات النفي أو النهي لما قبلها وجعل ضده لما بعدها، نحو: «ما قام سعيدٌ بل خليلٌ»، ونحو: «لا يذهب سعيدٌ بل خليلٌ».

فإن تلاها جملة لم تكن للعطف، بل تكون حرف ابتداءً مفيداً للإضراب الإبطالي أو الإضراب الانتقالي^(١).

فالأول كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلِداً سُبْحٰنَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمٰتٌ﴾ [الانبيا: ٢٦]، أي: بل هم عبادٌ، وقوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمُ الْبَحْثُ وَأَخَذْتُمْ لِيَْحَىٰ كُرْهُوٰنَ﴾ [المؤمنون: ٧٠].

والثاني كقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ رَبَّنَا وَكَرِهَ أَمْرَ رَبِّنَا فَصَلِّ بَلْ تُؤْمِنُونَ الْبَحْيَةَ الدُّنْيَا﴾ [الأعلى: ١٤-١٦]، وقوله: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَبْلُغُ بِالْحَقِّ وَهُوَ لَا يَبْلُغُونَ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَرَرٍ﴾ [المؤمنون: ٦٢، ٦٣].

(١) يراد بالإضراب الإبطالي: المدول عن موضوع إلى موضوع، مع إبطال حكم الموضوع الأول، ويراد بالإضراب الانتقالي: الانتقال من موضوع إلى آخر، بلا إبطال الحكم الأول.

وقد تُرَادُ قبلها «لا»، بعد إثباتٍ أو نفي، فالأولُ كقول الشاعر:

وَجْهَكَ الْبَدْرُ، لا، بل الشَّمْسُ، لَوْلَمْ يُقْضَ لِلشَّمْسِ كَسْفَةً أَوْ أَقْوَلُ

والثاني كقول الآخر:

وَمَا هَجَرْتُكَ، لا، بَلْ زَادَنِي شَغْفًا هَجَرْتُ وَبُنْدُ تَرَاحٍ لا إلى أجلٍ

٨ - لكن: تكونُ للاستدراك، بشرط أن يكون معطوفها مفرداً، أي غير جملة، وأن تكون

مسبوقةً بنفي أو نهي، وأن لا تفتقرَ بالواو، نحو: «ما مررت برجلٍ طالعٍ، لكن صالحٍ»، ونحو:

«لا يَقُمُ خليلٌ، لكن سعيداً»، فإن وقعت بعدها جملةٌ، أو وقعت هي بعد الواو، فهي حرفُ ابتداءٍ،

فالأول كقول الشاعر:

إِنَّ ابْنَ وَرَقَاءَ لا تُخْشَى بَوَادِرُهُ لَكِنْ وَقَائِمُهُ فِي الْحَرْبِ تُسْتَنْظَرُ

والثاني كقوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ

بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٠]، أي: لكن كان رسول الله. فرسول: منصوبٌ، لأنه خبر

«كان» المحذوفة، وليس معطوفاً على «أبا»، وكذلك إن وقعت بعد الإيجاب، فهي حرفُ ابتداءٍ

أيضاً، مثل: «قام خليلٌ، لكن عليٌّ»، فعليٌّ مبتدأٌ محذوفٌ الخبر، والتقديرُ «لكن عليٌّ لم يَقُمْ».

وهي بعد النفي والنهي مثل: «بل»: معناها إثباتُ النفي أو النهي لما قبلها وجعلُ ضِدِّهِ لما

بعدها.

٩ - لا: تُفيدُ مع النفي العطف، وهي تُفيدُ إثباتَ الحُكم لما قبلها ونفيهُ عما بعدها، وشرطُ

معطوفها أن يكون مفرداً، أي غير جملة، وأن يكون بعد الإيجابِ أو الأمرِ، نحو: «جاء سعيدٌ لا

خالدٌ»، ونحو: «خُذَ الكتابَ لا القلمَ».

وأثبت الكوفيون العطفَ بليس، إن وقعت موقِعَ «لا»، نحو: «خُذَ الكتابَ ليس القلمَ».

وعليه قولُ الشاعر:

أَيُّ الْمَمْرُورِ؟ وَالْإِلَهُ الطَّلَابِ وَالْأَشْرَمُ الْمَغْلُوبُ لَيْسَ الْقَائِلِ

(فليس هنا: حرف عطف. والغالب معطوف على المغلوب. ولو كانت هنا فعلاً ناقصاً

لنصب الغالب على أنه خيرٌ لها).

٣ - احكامٌ تَتَعَلَّقُ بِعَطْفِ النَّسَقِ

١ - يُعْطَفُ الظاهرُ على الظاهر، نحو: «جاءَ زهيرٌ وأسامَةُ» والمُضْمَرُ على المُضْمَرِ، نحو:

«أنا وأنتُ صديقان»، ونحو: «أكرمْتُهُم وإياكم»، والمُضْمَرُ على الظاهر، نحو: «جاءني عليٌّ

وأنتُ»، ونحو: «أكرمْتُ سليمانَ وإياك»، والظاهرُ على المُضْمَرِ، نحو: «ما جاءني إلا أنتُ وعليٌّ»

ونحو: «ما رأيتُ إلا إياك وعليّاً»، غيرَ أنَّ الضميرَ المتصلَ المرفوعَ، والضميرَ المستترَ، لا يحسنُ

أن يُعطف عليهما إلا بعد توكيدهما بالضمير المنفصل، نحو: «جئتُ أنا وعليّ»، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَذَهَبَ آتٍ وَرَبِّكَ﴾ [المائدة: ٢٤]، ويجوزُ العطفُ عليهما أيضاً إذا كان بينهما فاصلاً أي فاصلاً، كقوله تعالى: ﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ﴾ [الرعد: ٢٣]، وقوله: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاءُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، فقد عطف «مَنْ» في الآية الأولى، على الواو في «يدخلونها»، لوجود الفاصل، وهو «ها»، التي هي ضميرُ المفعول به، وعطف «آباء» في الآية الثانية، على «نا»، في «أشركنا»، لوجود الفاصل، وهو «لا»، وذلك جائز.

أما العطفُ على الضميرِ المجرور، فالحقُّ أنه جائزٌ^(١)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَفَرًا بِهِ وَالنَّسِيجِ الْكَرِيمِ﴾ [البقرة: ٢١٧]. وقرأ في بعض القراءات السبع: ﴿وَأَنْقَمُوا آلَةَ الَّذِي نَسَاهُ لَوْ نَبِهَ وَالْأَرْحَامِ﴾ [النساء: ١]، بالجرِّ عطفاً على الهاء. والكثيرُ إعادةُ الجارِّ كقوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهَا فَالْآنَ أَتَيْتِ طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ [فصلت: ١١]، ونحو: «أحسنت إليك وإلى علي»، ونحو: «أكرمت غلامك وغلام سعيد».

٢ - يُعطفُ الفعلُ على الفعل، بشرط أن يتحدا زماناً، سواءً اتحدا نوعاً، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا تَوَسَّكُم مَّتَوَسَّكُم مِّنْ بَيْنِ يَدَيْكُمْ فَانجَسَتْ﴾ [محمد: ٣٦]، أم اختلفا، نحو: «إن تجيء أكرمك وأعطك ما تريد».

٣ - يجوزُ حذفُ الواوِ والفاءِ مع معطوفهما إذا كان هناك دليلٌ، كقوله تعالى: ﴿أَبِئْضَرِبْ يَمْصَاكَ الْفَجَرُ فَأَنْجَسَتْ﴾ [الأعراف: ١٦٥]، أي: فضربت فانبجست، وقول الشاعر:
فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَبِيرِ، لَوْ جَاءَ سَالِمًا أَبُو حَجَرٍ، إِلَّا لَسِيَالٍ فَلَائِلُ
أي: «بين الخير وبين».

٤ - تختصُّ «الواو» من بين سائر أخواتها بأنها تُعطفُ اسماً على اسم لا يكتفي به الكلام، نحو: «اختصم زيد وعمرو، اشترك خالد وبكر»، جلست بين سعيد وسليم»، فإن الاختصاص والاشتراك والبيبة من المعاني التي لا تقوم إلا باثنتين فصاعداً. ولا يجوزُ أن تقعِ الفاء ولا غيرها من أحرف العطف في مثل هذا الموضع، فلا يقال: «اختصم زيد وعمرو. اشترك خالد ثم بكر»، جلست بين سعيد أو سليم».

٥ - كثيراً ما تقتضي الفاءُ مع العطف معنى السببية، إن كان المعطوف بها جملةً، كقوله تعالى: ﴿فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ﴾ [النقص: ١٥].

(١) منع الجمهور العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، والحق أنه جائز، كما حققنا ذلك في مبحث «المفعول معه».

الباب الثاني عشر

حروف المعاني

الحرفُ على ضربين: حرف مَبْنَى، وحرف مَعْنَى.

فحرفُ المَبْنَى: ما كان من بِنْيَةِ الكلمة. ولا شأنٌ لنا فيه.

وحرفُ المَعْنَى: ما كان له مَعْنَى لا يظهر إلا إذا انتظمَ في الجملة: كحُروفِ الجرِّ والاستفهامِ والمُعْطَفِ، وغيرها.

وهو قسمان: عاملٌ وعاطلٌ.

فالحرفُ العاملُ: ما يُحَدِّثُ إعراباً (أي تغيُّراً) في آخر غيره من الكلمات.

والحروفُ العاملةُ هي: حروفُ الجرِّ، ونواصبُ المضارع، والأحرفُ التي تجزُمُ فعلاً واحداً، وإن وإذ ما (اللَّتَانِ تجزِمانِ فعليين^(١))، والأحرفُ المُشْبِهَةُ بالفعل (التي تنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبر) ولا النافيةُ للجنس (التي تعملُ عملَ «إنَّ» فتصبُّ الاسمَ وترفعُ الخبر) وما ولا ولات وإنَّ (المُشْبِهَاتُ بِلَيْسَ في العمل، ترفعُ الاسمَ وتنصبُ الخبر)، وقد سبق الكلامُ عليها.

والحرفُ العاطلُ (ويُستسَمَى غيرَ العاملِ أيضاً): ما لا يُحَدِّثُ إعراباً في آخرِ غيره من الكلمات، كهلَّ وعلأ ونعم ولولا، وغيرها.

أنواع الحروف

الحروفُ بحسب معناها، سواء أكانت عاملةً أم عاطلةً، واحد وثلاثون نوعاً، وهي^(٢):

١ - أَحْرَفٌ لِلنَّفْيِ

وهي: «لم ولما»، اللَّتَانِ تجزِمانِ فعلاً مضارعاً واحداً، و«لن»، التي تنصبُ الفعلَ المضارع، و«ما وإن ولا ولات».

فما وإن: تنفيانِ الماضي، نحو: «ما جئتُ، إن جاء إلا أنا»، والحال نحو: «ما أجلسُ، إن

(١) وبقيّة الأدوات التي تجزمُ فعلين أسماة لا حروف، كمن وما ومهما ومتى وأخواتها.

(٢) تنبيه ورجاء: قد توسعنا بعض التوسع في شرح الحروف التي لا عمل لها وذكرنا لكل واحد منها مثلاً أو أكثر. وأما الحروف العاملة فلم تذكر لها أمثلة ولم نشرحها - اعتماداً على أن الطالب قد عرفها بأمثلتها في مواضع من هذا الكتاب، فالرجاء من الأستاذ الكريم أن يطالب الطلاب بشرحها والإتيان بأمثلة لها.

يجلس إلا أنا».

وتدخلان على الفعل، كما رأيت، وعلى الاسم، نحو: «ما هذا بشراً. إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية».

و«لا»: تنفي الماضي، كقوله تعالى: ﴿لَا سُدَّ لَكَ سُلْطَانٌ﴾ [القيامة: ٣١]، والمستقبل كقوله: ﴿قُلْ لَا أَشْكُرُكُمْ عَلَيْكُمْ أَجْرًا﴾ [الشورى: ٢٣].

و«ولات»: خاصة بالدخول على «حين» وما أشبهه من ظروف الزمان، نحو: «ولات حين مناصي»، وكقول الشاعر: «نَدِمَ الْبَغَاءُ وَلَاتُ سَاعَةَ مَنْدَمٍ» وهي بمعنى «ليس».

٢ - أَحْرُفُ الْجَوَابِ

وهي: «نَعَمْ» و«بلى» و«إي» و«أجل» و«جبر» وإنَّ ولا وكلاً».

ويؤتى بها للدلالة على جملة الجواب المحذوفة، قائمة مقامها، فإن قيل لك: «أذهب؟»، فقلت: «نَعَمْ»، فالمعنى: نَعَمْ أَذْهَبُ، فَتَعَمَّ سَادَةُ مَسَدُ الْجَوَابِ، وهو «أذهب».

و«أجل»: بمعنى «نَعَمْ» وهي مثلها: تكونُ تصديقاً للمُخبر في إخباره كأن يقول قائل: حضر الأستاذ، فتقول: نَعَمْ، تُصَدِّقُ كَلَامَهُ. وتكون لإعلام المُستخبر، كأن يقال: هل حضر الأستاذ؟ فتقول: نَعَمْ.

وتكون لوعيد الطالب بما يطلب، كأن يقول لك الأستاذ: «اجتهد في دروسك» فتقول: «نَعَمْ»، تَعِدُهُ بِمَا طَلَبَ مِنْكَ.

و«إي»: لا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا قَبْلَ الْقِسْمِ، كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِي وَرَقٍ إِنَّهُ لِحَقٌّ﴾ [برنس: ٥٣]. «إي»: توكيد للقسم، والمعنى نعم وربي.

وبين «بلى» و«نعم» و«أجل» فرق.

فبلى. تختص بوقوعها بعد النفي فتجعله إثباتاً، كقوله تعالى: ﴿ذَمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧]، وقوله: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾ [الاعراف: ١٧٢]، أي: بلى أنت ربنا.

بخلاف «نعم» و«أجل» فإن الجواب بهما يتبع ما قبلهما في إثباته ونفيه، فإن قلت لرجل: «اليس لي عليك ألف درهم؟» فإن قال: «بلى» لزمه ذلك، لأن المعنى «بلى لك علي ذلك» وإن قال: «نعم» أو «أجل» لم يلزمه، لأن المعنى «نعم ليس لك علي ذلك».

و«جبر»: حرف جواب، بمعنى: «نعم». وهو مبني على الكسر، وقد يبنى على الفتح. والأكثر أن يقع قبل القسم، نحو: «جبر لأفعلن»، أي: «نعم والله لأفعلن»، ومنهم من يجعله اسماً، بمعنى: «حقاً» قال الجوهرى في صحاحه: «قولهم: جبر لأتيتك، بكسر الراء: يعين للمرب» بمعنى: «حقاً».

و«إِنَّ»: حرف جوابٍ، بمعنى: «نَعَمْ»، يقال لك: «هل جاء زهير؟» فتقول: «إِنَّهُ»، قال الشاعر:

بَكَرَ الْوَاذِلُ، فِي الصَّبُوحِ، يَلْمَنَنِي وَالْوَمُهْنَةُ
وَقُلْنَا: شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ، وَقَدْ كَبِرَتْ، فَقُلْتُ: إِنَّهُ

والهاء، التي تلحقه، هي هاء السكت، التي تُرَادُ في الوقف، لا هاء الضمير ولو كانت هاء الضمير لثبتت في الوصل، كما ثبتت في الوقف. وليس الأمر كذلك، لأنك تحذفها إن وصلت، يقال لك: «هل رجعت أسامة؟» فتقول: «إِنَّ» يا هذا، أي: نعم، يا هذا قد رجعت، وأيضاً قد يكون الكلام على الخطاب أو التكلم، والهاء هذه على حالها، نحو: «هل رجعتم؟»، فتقول: «إِنَّهُ»، ويقال: «هل نمشي؟» فتقول: «إِنَّهُ»، ولو كانت هذه الهاء هاء الضمير، وهي للغيبة، لكان الكلام فاسداً.

و«إِنَّ»، الجوابية هذه، منقولة عن «إِنَّ» المؤكدة، التي تنصب الاسم وترفع الخبر، لأن الجواب تصديقٌ وتحقيق، وهما والتأكيد من باب واحد.

و«لا وكلاً»: تكونان لنفي الجواب. وتُفِيدُ «كلاً»، مع النفي، رَدْعَ الْمُخَاطَبِ وَزَجْرَهُ. تقول لمن يُزَيِّنُ لك السوء ويُغريك بإتيانه: «كلاً»، أي، لا أجيئك إلى ذلك، فارتدع عن طلبك.

وقد تكون «كلاً» بمعنى: «حقاً»، كقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّا﴾ (٧) ﴿العلق: ٥، ٧﴾.

٣ - حرفا التفسير

وهما: «أَيُّ وَأَنَّ». وهما موضوعان لتفسير ما قبلهما، غير أن «أَيُّ» تُفسَّرُ بها المفردات، نحو: «رأيت ليثاً، أي: أسداً»، والجُمْلُ، كقول الشاعر:

وَتَرَمَيْتَنِي بِالطَّرْفِ، أَيُّ، أَنْتَ مُذْنِبٌ وَتَفْلِينَنِي، لِكِنَّ إِيَّاكَ لَا أَقْلِي

وأما «أَنَّ» فتختص بتفسير الجُمْلِ، وهي تقع بين جملتين، تتضمَّنُ الأولى منهما معنى القول دون آخره، كقوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ سَخِعَ النَّارُ﴾ [المؤمنون: ٢٧]، ونحو: «كتبْتُ إليه، أن احضر».

٤ - أحرف الشرط

وهي: «إِنَّ وَإِذَا» الجازمتان، و«لَوْ وَلَوْ» والواو، و«لَمَّا»، و«لَوْ» على نوعين:

١ - أن تكون حرف شرطٍ لِمَا مضى، فتفيدُ امتناع شيءٍ لامتناع غيره، وتسمى حرف امتناعٍ لامتناع، أو حرفاً لِمَا كَانَ سَيَقَعُ لوقوع غيره. فإن قلت: «لو جئت لأكرمك»، فالمعنى: قد امتنع إكرامي إياك لامتناع مجيئك! لأن الإكرام مشروط بالمجيء ومعلَّقٌ عليه ولا يليها إلا الفعل

الماضي صيغةً وزماناً، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَمَلَ أَنثَاءَ أَهْلِ آلِ هَارُونَ﴾ [هود: ١١٨].

٢ - أن تكون حرف شرط للمستقبل، بمعنى «إن». وهي حيث لا تُفِيدُ الامتناع، وإنما تكون لمجرد ربط الجواب بالشرط، كأن، إلا أنها غيرُ جازمةٍ مثلها، فلا عمل لها، والأكثر أن يليها فعلٌ مُستقبلٌ معنى لا صيغةً، كقوله تعالى: ﴿وَلِيَحْشُرَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ حَلْفِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ضِعْفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٩]، أي: «إن يتركوا» قد يليها فعلٌ مستقبلٌ معنى وصيغةً: «لو تزورنا لسررنا بلفظك»، أي: «إن تزورنا».

وتحتاجُ «لو» بنوعها إلى جواب، كجميع أدوات الشرط، ويجوزُ في جوابها أن يقترب باللام، كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَتْ فِيهَا آيَةٌ لَأَنَّ اللَّهَ لَسَدِّدًا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، وأن يتجرّد منها، كقوله تعالى: ﴿لَوْ شَاءَ جَعَلْنَاهُ آيَةً﴾ [الواقعة: ٧٠]، وقوله: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١١٢]. إلا أن يكون مضارعاً منفياً، فلا يجوز اقترانهُ بها، نحو: «لو اجتهدت لم تندم».

«ولولا ولو ما»، حرفا شرط يدلان على امتناع شيءٍ لوجود غيره، فإن قلت: «لولا رحمة الله لهلك الناس» و«لو ما الكتابة لضاع أكثر العلم»، فالمعنى أنه امتنع هلاكُ الناسِ لوجود رحمة الله تعالى، وامتنع ضياعُ أكثر العلم لوجود الكتابة.

وهما تَلْزِمَانِ الدخولِ على المبتدأ والخبر، كما رأيت، غير أن الخبرَ بعدهما يُحَدِّثُ وجوباً في أكثر التراكيب، والتقديرُ: «لولا رحمة الله حاصلة أو موجودة» و«لولا الكتابة حاصلة أو موجودة».

وتحتاجان إلى جواب، كما تحتاجُ إليه «لو»، وحكمُ جوابهما كحكم جوابها، فيقترب باللام، كما رأيت، أو يُجرّدُ منها، نحو: «لولا كرمُ أخلاقك ما علوت»، ويمتنع من اللام في نحو: «لولا حُبُّ العلمِ لم أغرب»؛ لأنه مضارعٌ منفيٌّ.

«أما» بالفتح والتشديد، حرفُ شرط يكونُ للتفصيل أو التوكيد، وهي قائمةٌ مقامُ أداةِ الشرط وفعلِ الشرط، والمذكورُ بعدها جوابُ الشرط، ولذلك تَلْزِمُهُ فاءُ الجواب للربط، فإن قلت: «أما أنا فلا أقول غير الحق» فالمعنى: «مهما يكن من شيء فلا أقول غير الحق».

أما كونها للتفصيل فهو الأصلُ فيها، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ۝ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ۝﴾ [الضحى: ٩ - ١١].

وأما كونها للتأكيد، فنحو أن تقول: «خالداً شجاعاً»، فإن أردت توكيد ذلك، وأنه لا محالة واقع، قلت: «أما خالداً فشجاعاً»، والأصل: «مهما يكن من شيءٍ فخالداً شجاعاً».

«ولمّا»: حرفُ شرط، موضوعٌ للدلالة على وجود شيءٍ لوجود غيره، ولذلك تُسمَّى: حرفُ وجودٍ لوجود، وهي تختصُ بالدخول على الفعل الماضي، وتقضي جملتين، وحَدِّثُ أخراهما عند وجود أولاهما، والأولى هي الشرط، والأخرى هي الجواب، نحو: «لمّا جاء أكرمته».

وتحتاج إلى جواب، لأنها في معنى أدوات الشرط، ويكون جوابها فعلاً ماضياً، كما رأيت، أو جملة اسمية مقرونة بإذا الفجائية، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغْنَا إِلَى آلِ الْبَرِّ إِيَّاكُمْ يَا آلِ الْبَرِّ إِذْ هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [النكبت: ٦٥]، أو بالفاء، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغْنَا إِلَى آلِ الْبَرِّ فَيُنهَى مِنْهُم مَّقْصِدًا﴾ [القمان: ٣٢].

ومن العلماء من يجعلها ظرفاً للزمان بمعنى «حين»، ويضيفها إلى جملة الشرط وهو المشهور بين المفسرين، والمحققون على أنها حرف للربط.

٥ - أَحْرَفُ التَّخْضِيزِ وَالتَّنْبِيهِ

وهي: «هَلَّا وَأَلَّا وَلَوْما وَلولا والّا».

والفرق بين التخضيز والتنبيه، أن هذه الأحرف، إن دخلت على المضارع فهي للخص على العمل وترك التهاون به، نحو: «هَلَّا يَرْتَدُّ فَلَانَ عَنْ غِيَةِ، أَلَّا تَتُوبُ مِنْ ذَنْبِكَ. لَوْلا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ، لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَانِكَةِ، أَلَّا تُحْبُونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ»، وإن دخلت على الماضي كانت لجعل الفاعل يندم على فوات الأمر وعلى التهاون به، نحو: «هَلَّا اجْتَهَدْتَ»، تُرْعَهُ عَلَى إِهْمَالِهِ، وَتُؤْبِخُهُ عَلَى عَدَمِ الاجْتِهَادِ، فَتَجْعَلُهُ يَنْدَمُ عَلَى مَا قَرَّطَ وَضَيَّعَ. وَمَنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهمُ الَّذِينَ أَخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا إِلَى اللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٢٨].

٦ - أَحْرَفُ الْعَرْضِ

العرض: الظلُّ بلينٍ ورفقٍ، فهو عكس التخضيز، لأن هذا هو الطلبُ بشدَّةٍ وحثِّ وزعاجٍ.

وأحرفه هي: «أَلَا وَأَمَّا وَلَوْ»، نحو: «أَلَا تَزُورُنَا فَتَأْنِسُ بِكَ، أَمَّا تَصِيْفُنَا فَتَلْقَى فِينَا أَهْلًا، لَوْ نَقِمُ بَيْنَنَا فَتُصِيبَ خَيْرًا».

وقد تكون «أَمَّا» تحقيقاً للكلام الذي يتلوها، فتكون بمعنى «حقاً»، نحو: «أَمَّا إِنَّهُ رَجُلٌ عَاقِلٌ» تعني أنه عاقلٌ حقاً.

٧ - أَحْرَفُ التَّنْبِيهِ

وهي: «أَلَا وَأَمَّا وَها وَيا».

فهَا وَأَمَّا: يُسْتَفْتَحُ بِهَما الكلامُ، وتُفِيدَانِ تَنْبِيهَ السَّامِعِ إِلَى مَا يُلْقَى إِلَيْهِ مِنَ الْكَلَامِ، وَتُفِيدُ «أَلَا»، مَعَ التَّنْبِيهِ، تَحَقُّقَ مَا بَعْدَهَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَا إِنَّكَ أَوْلَىٰ بِآيَاتِنَا اللَّهُ لَا حَوْلَ لَكُم مِّنْهُ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢].

واعلم أن «أَلَا وَأَمَّا»، معناهما التنبية، ومكانهما مُسْتَفْتَحُ الكلامِ.

و«ها»: حرفٌ مَوْضُوعٌ لِتَنْبِيهِ الْمُخَاطَبِ، وَهُوَ يَدْخُلُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ:

١ - على أسماء الإشارة الدالة على القريب، نحو: «هذا وهذه وهذين وهاتين وهؤلاء»، أو على المتوسط، إن كان مفرداً، نحو: «هَذَا»، أما على البعيد فلا.

ويجوزُ الفصلُ بينهما بكافِ التشبيهِ، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَتْ قِيلَ أَتَكَانَا عَرْشِيُّ﴾ [النمل: ٤٢]، وبالضمير المرفوع، كقوله: ﴿هَاتِمٌ أَوْلَادٌ﴾ [آل عمران: ٦١٩]، ونحو: «ها أنا ذا، ها أنتما ذان، ها أنتِ ذِي».

٢ - على ضميرِ الرفع، وإن لم يكن بعده اسمُ إشارة، كقول الشاعر:

فَها أَنَا تَائِبٌ مِن حُوبٍ لَسَيْلِي فَمَا لَكَ كَلِّمًا دُكِرْتَ تَذُوبٌ!
غيرَ أنها، إن دخلت على ضمير الرفع، فالأكثرُ أن يَلِيَّه اسمُ الإشارة، نحو: «ها أنا ذا، ها نحنُ أولاءٍ، ها أنتم أولاءٍ، ها هو ذا، ها هما ذان، ها هم أولاءٍ، ها أنتما تانِ يا امرأتان».

٣ - على الماضي المقرون بقد، نحو: «ها قد رجعت».

٤ - على ما بعد «أي» في النداء، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّبَكَ رَبِّكَ الْأَكْبَرُ﴾ [الانفطار: ٦]. ﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ﴿٧﴾ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْتَابَةً ﴿٨﴾﴾ [الفجر: ٢٧، ٢٨] وهي تلزم في هذا الموضع وجوباً، للتبني على أن ما بعدها هو المقصود بالنداء.

و«يا» أصلها حرفُ نداء، فإن لم يكن بعدها مُنادَى، كانت حرفاً يُعْضَدُ به تنبيهُ السامع إلى ما بعدها، وقيل: إن جاء بعدها فعلٌ أمرٌ فهي حرفُ نداء، والمنادَى محذوفٌ، كقوله تعالى: «أَلَا يَا اسجدوا»، والتقدير: «أَلَا يَا قَوْمُ اسجدوا»، وإلا فهي حرفُ تنبيه، كقوله: ﴿يَلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾ [يس: ٢٦] وكحديث: «يا رَبُّ كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة». ومنه قول الشاعر:

يَا لَعْنَةُ النَّوِّ وَالْأَقْوَامِ كُذِّبُوا وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارٍ
والحقُّ أنها حرفُ تنبيه في كلِّ ذلك.

٨ - الْأَحْرُفُ الْمُضْدِرَّةُ

وتسمى: الموصولات الحرفية أيضاً^(١) وهي التي تجعل ما بعدها في تأويل مصدر، وهي: «أَنْ وَأَنْ وَكِي وَمَا وَلَوْ وَهَمْزَةُ التَّسْوِيَةِ»، نحو: «سرّني أن تُلَازِمَ الفضيلةَ، أحبُّ أنكَ تجتنبُ الرذيلةَ، ارحم لَكي تُرحِمَ، أودُّ لو تجتهدُ، وَاللَّهِ خَلَقَكَ وَمَا تَمَلَّوْنَ ﴿١٦﴾﴾ [الصفات: ٩٦]. «سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْتَهُمْ» [البقرة: ٦].

والمصدر المؤول بعدها يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، بحسب العامل قبله.

(١) يا: حرف تنبيه؛ ولعنة؛ مبتدأ، خبره الجار والمجرور: «على سمعان».

(٢) يسمى الحرف المصدرية: موصولاً حرفياً، لأنه يوصل بما بعده فيجعله في تأويل مصدر.

(فهو في المثال الأول مرفوع، لأنه فاعل، وفي المثال الثاني منصوب، لأنه مفعول به، وفي المثال الثالث مجرور باللام، وفي المثال الرابع منصوب أيضاً، لأنه مفعول به، وفي المثال الخامس منصوب أيضاً، لأنه معطوف على كاف الضمير في «خلقكم» المنصوبة محلاً، لأنها مفعول به، وفي المثال السادس مرفوع؛ لأنه مبتدأ خبره مقدّم عليه، وهو سواء).

وتكون «ما» مصدرية مجردة عن معنى الظرفية، نحو: «عَجِبْتُ مِمَّا تَقُولُ غَيْرَ الْحَقِّ»، أي: «من قولك غير الحق». وتكون مصدرية ظرفية، كقوله تعالى: ﴿وَأَوْصِي بِالزَّكَاةِ وَالزُّكْرَىٰ مَا دُمْتَ حَيًّا﴾ [مریم: ٣١]، أي: «مُدَّةَ دَوَامِي حَيًّا»، فحُذِفَ الظَّرْفُ وَخَلَفْتُهُ «ما» وصلتها، ويكون المصدر المؤوَّل بعدها منصوباً على الظرفية، لقيامه مقام المُدَّةِ المحذوفة (وهو الأحسن)، أو يكون في موضع جرّ بالإضافة إلى الظرف المحذوف.

وأكثر ما تقع «لو» بعد «وَدَّ وَيَوَدُّ»، كقوله تعالى: ﴿وَدَّأَوْ لَوْ تُدْرِكُنَّ يَدَيُنَا يُغْدِقُونَ﴾ [القلم: ٩]، ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُمَكِّنُ آفَتَ سَكَنَةٍ﴾ [البقرة: ٩٦]. وقد تقع بعد غيرهما كقول قتيلة:

مَا كَانَ ضَرْكَ لَوْ مَنَسَتْ، وَرُبَّمَا مَنَّ الْفَتَىٰ وَهُوَ الْمَغْبِطُ الْمُحْنَقُ^(١)
 أي: ما كان ضرك لو منست، وربما منن الفتى وهو المغبط عليه بالعفو.

٩ - أَحْرُفُ الاسْتِئْبَالِ

وهي: «السين، وسوف، ونواصب المضارع، ولأم الأمر، ولا الناهية، وإنّ وأدما الجازمان».

فالسين وسوف: تختصان بالمضارع وتمحضانه الاستقبال^(٢)، بعد أن كان يحتمل الحال والاستقبال، كما أنّ لأم التأكيد تُخْلِصُهُ للحال^(٣)، نحو: «إِنَّ سَعِيداً لَيَكْتُبُ».

والسين: تُسَمَّى حرف استقبال، وحرف تنفيس (أي: توسيع)، لأنها تنقل المضارع من الزمان الضمّي، وهو الحال؛ إلى الزمان الواسع وهو الاستقبال. وكذلك «سوف»، إلا أنها أطول زماناً من السين، ولذلك يُسَمُّونها «حرف تسويق»، فتقول: «سَيَسِيبُ الغلامُ، وسوف يَشِيخُ الفتى»، يُقَرِّبُ زمان الشاب من الغلام ويُعِدُّ زمان الشيخوخة من الفتى.

(١) أدهن يدهن وداهن يدهان: نائق وراهى وصانع وخادع.

(٢) المغبط، يفتح الميم: اسم مفعول من «غاطه يغبطه».

(٣) أي: تجعلانه للاستقبال المحض وتخلصانه له، يقال: «محضته النصح - من باب فتح - وأمحضته إياه»، أي: أخلصته له.

(٤) أي: تجمعنه لنحال الخالص، يقال: «أخلصته الحب وأخلصته له».

ويجب التصاقهما بالفعل، فلا يجوز أن يفصل بينهما وبينه شيء.

وإذا أردت نفي الاستقبال آتيت بلا، في مُقابلة «السين»، وبلنّ، في مقابلة «سوف»، نحو: «لا أفعل»، تنفي المستقبل القريب، ونحو: «لن أفعل»، تنفي المستقبل البعيد. ولا يجوز أن يؤتى بسوف و«لا» معاً، ولا بسوف و«لن» معاً، فلا يُقال: «سوف لا أفعل» ولا «سوف لن أفعل» كما يقول كثير من الناس، وبينهم جمهرة من كتاب العصر.

١٠ - أَحْرَفٌ لِلتَّوَكِيدِ

وهي: «إن»، وأنّ، ولأَمّ الابتداء، ونونا التوكيد، واللأَمّ التي تقع في جواب القسم، وقد. و«نونا التوكيد»: إحداهما ثقیلة والأخرى خفيفة. وقد اجتمعنا في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ جَنَّتْ وَلَيْكُونَا^(١) مِّنَ الْفَتِيرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢].

ولا يُؤكِّدُ بهما إلا فعلُ الأمر، نحو: «تعلَّمَنَّ»، والمضارعُ المُستقبلُ الواقعُ بعدَ أدائِهِ أَدْوَاتِ الطَّلَبِ^(٢)، نحو: «لِجَنِّهْدَنَّ وَلَا نَكْسَلَنَّ»، والمضارعُ الواقعُ شرطاً بعدَ «إن» المؤكِّدة بما الزائدة، كقوله تعالى: ﴿وَأَنَا بِرُغْفَنِكَ^(٣) مِّنَ الشَّيْطَانِ نَزَعٌ فَاسْتَوَيْدُ بِأَنَّهُ﴾ [الأعراف: ٢٠٠]، والمضارعُ المنفيُّ بلا. كقوله: ﴿وَأَنْتَقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥]، والمضارعُ المُثبتُ المُستقبلُ الواقعُ جواباً لقسم^(٤) كقوله: ﴿وَتَأْتُوا لَأَكِيدَنَّ أَصْنَعُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٧]. وتأكيدهُ في هذه الحال^(٥) واجبٌ، وفي غيرها، ممّا تقدّم، جائزٌ.

و«لأَمّ القسم»: هي التي تقع في جواب القسم تأكيداً له، كقوله تعالى: ﴿تَأْتُوا لَقَدْ مَاتَرَكَ اللَّهُ عَلَيَّسًا﴾ [يوسف: ٩١]. والجملةُ بعدها جوابُ القسم وقد يكون القسم مُقدِّراً، كقوله سبحانه: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١].

وتختصُّ «قد» بالفعل الماضي والمضارع المتصرفين المُثبتين، ويشترطُ في المضارع أن يتجرّد من النواصب والجوازم والسين وسوف، ويخطيء من يقول: «قد لا يذهب»، وقد لن يذهب.

- (١) يجوز أن تكتب نون التوكيد الخفيفة بالألف مع التنوين، كما رأيت، فإن وقفت عليها وقفت بالألف، ويجوز أن تكتب بالنون، وهو الشائع.
- (٢) أدوات الطلب هي: «لام الأمر ولا الناهية، وأدوات الاستفهام، والتمني، الترجي، والعرض، والتحضيض».
- (٣) أي: تعزيبك منه وسوسة تحملك على خلاف ما أنت مأمور به من كريم الأخلاق، وأصل معنى النزغ: النخس والطنين والفرز.
- (٤) فإن كان متفياً نحو: «والله لا أفعل» أو حالاً نحو: «والله لضعله الآن»، فلا يؤكد بها.
- (٥) أي: تأكيد المضارع المُثبت المُستقبل، في حال وقوعه جواباً للقسم، واجب.

(وقد شاع على السنة كثير من أدباء هذا العصر وعلمائه وأقلامهم دخول «قد» على «لا»). ولم يسلم من ذلك بعض قدماء الكتاب وعلمائهم، وإن «ربما» تقوم مقام «لا»، في مثل هذا المقام، فبدل أن يقال: «قد لا يكون» مثلاً، يقال: «ربما لا يكون».

ولا يجوز أن يُفصلَ بينها وبين الفعل بفواصلٍ غير القسم، لأنها كالجزء منه، أما الفصل بينهما بالقسم فجائز، نحو: «قد والله فعلت».

وهي، إن دخلت على الماضي أفادت تحقيقَ معناه، وإن دخلت على المضارع أفادت تقليل وقوعه، نحو: «قد يصدّق الكذوب»، وقد يجوزُ البخيل»، وقد تُعيدُ التحقيق مع المضارع، إن دل عليه دليلٌ، كقوله تعالى: ﴿قَدْ يَسْلَمُ مَا أَسْرَ عَلَيْنَا﴾ [النور: ٦٤].

ومن معانيها التوقُّع، أي: تَوَقُّعُ حصول ما بعدها، أي: انتظارُ حصوله، تقول: «قد جاء الأستاذ»، إذا كان مجيئه مُتَظَرَّماً وقريباً، وإن لم يجيء فعلاً، وتقول: «قد بقدّم الغائب». إذا كنت تترقّبُ قدومه وتوقِّعه قريباً. ومن ذلك: «قد قامت الصلاة»، لأن الجماعة يتوقِّعون قيامها قريباً.

ومنها التقريب، أي تقريبُ الماضي من الحال، تقول: «قد أتمت بالأمر»، لتدل على أن قيامك به ليس ببعيدٍ من الزمان الذي أنت فيه.

ومنها التكثير، نحو: «قد رزى نفلت وتجهك في السكوة» [البقرة: ١٤٤].

وتُسمى «قد» حرفَ تحقيقٍ، أو تقليلٍ، أو توقُّعٍ، أو تقريبٍ، أو تكثيرٍ، حسبَ معناها في الجملة التي هي فيها.

١١ - حرفا الاستفهام

وهما: «الهمزة وهل».

فالهمزة: يُستفهمُ بها عن المُفْرَدِ وعن الجملة.

فالأول نحو: «أخالد شجاع أم سعيد؟».

والثاني نحو: «اجتهد خليل؟»، تستفهم عن نسبة الاجتهاد إليه، ويُستفهمُ بها في الإثبات، كما ذكر، وفي النفي، نحو: «ألم يسافر أخوك؟».

و«هل»: لا يُستفهمُ بها إلا عن الجملة في الإثبات، نحو: «هل قرأت النحو؟»، ولا يُقال: «هل لم تقرأ؟». وأكثر ما يليها الفعل، كما ذكر، وقل أن يليها الاسم، نحو: «هل عليّ مجتهد؟».

وإذا دخلت على المضارع خصصته بالاستقبال؛ لذلك لا يُقال: «هل تسافر الآن؟»، ولا تدخل على جملة الشرط، وتدخل على جملة الجواب، نحو: «إن يَم سعيد فهل تقوم؟»، ولا تدخل على «إن» ونحوها؛ لأنها للتوكيد وتقرير الواقع، والاستفهامُ ينافي ذلك.

١٢ - أَحْرَفُ التَّمْنِي

وهي: «ليت ولو وهل».

فليت: موضوعةٌ للتمني، وهو طلبٌ ما لا طمع فيه (أي المستحيل) أو ما فيه عسرٌ (أي ما كان عسيرَ الحصول).

فالأولُ نحو: «ليت الشباب يعود».

والثاني نحو: «ليت الجاهل عالم».

«ولو وهل»: قد تُفيدان التمني، لا بأصلِ الوضع، لأنَّ الأولى شرطية والثانية استفهامية.

فمثالُ «لو»، في التمني، قوله تعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةٌ فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٢] ومثالُ «هل» فيه قوله سبحانه: ﴿فَهَلْ لَنَا مِن شُعَاعَةٍ فَيَسْتَعْمُوا لَنَا﴾ [الاعراف: ٥٣].

١٣ - حَرْفُ التَّرْجِي وَالْإِشْفَاقِ

وهو: «لعل». وهي موضوعةٌ للترجي والإشفاق.

فالترجي: طلبُ الممكنِ المرغوبِ فيه، كقوله تعالى: ﴿لَعَلَّ اللَّهُ يَخْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: ١].

والإشفاق: هو توقُّعُ الأمرِ المكروه، والتخوُّفُ من حدوثِهِ، كقوله تعالى: ﴿لَعَلَّكَ بِنِجْعٍ﴾ [نفسك على آثرهم] [الكهف: ٦].

١٤ - حَرْفَا التَّشْبِيهِ

وهما: «الكافُ وكان» فالكافُ نحو: «العلمُ كالنور».

وقد تخرجُ عن معنى التشبيه، فتكونُ زائدةً للتوكيد، نحو: ﴿لَيْسَ كَيْفِيهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، أي ليس مثلهُ شيءٍ. وتكونُ بمعنى «على»، نحو: «كن كما أنت»، أي: على ما أنت عليه. وتكونُ اسماً بمعنى: «يشل». وقد تقدَّمت أمثلتها في حروف الجر.

وكانُ، نحو: «كانَ العلمُ نوراً». وإنما تتعيَّنُ للتشبيه إن كان خبرها اسماً جامداً، كما مثَّل. فإن كان غيرَ ذلك، فهي للشك، نحو: «كانَ الأمرُ واقعاً أو وقع»، أو للظنِّ، نحو: «كانَ في نفسك كلاماً»، أو للتَّهَكُّمِ، نحو: «كانتِ فاهمًا»، وكان تقولُ لقيح المنظر: «كانتِ البدرُ»، أو للتقريب، نحو: «كانَ المسافرُ قادمًا»، ونحو: «كانتِ بالثناء مُقبلٌ»^(١).

(١) بخرغ نفسه: قتلها عمداً.

(٢) قد اختلفوا في إعراب هذه الجملة، وأقرب ما قيل فيها: إنَّ الكافَ التالية لكانَ حرف خطاب، لا ضمير للخطاب، والثناء: اسم «كانَ» زيدت فيه الباء الجازة، مقبل خبرها.

١٥ - حُرْفُ الصَّلَاةِ

المراءُ بحرف الصلوة هو: حرفُ المعنى الذي يُزادُ للتأكيد.

وأحرفُ الصلوة هي: «إِنْ وَأَنْ وَمَا وَمِنْ وَالْبَاءُ»، نحو: «مَا إِنْ فَعَلْتُ مَا تَكْرَهُ. لَمَّا أَنْ جَاءَ الشَّيْرُ أَكْرَمْتُكَ مِنْ غَيْرِ مَا مَعْرِفَةٍ. مَا جَاءَنَا مِنْ أَحَدٍ. مَا أَنَا بِمُهْمِلٍ».

وتزادُ «مِنْ» في النفي خاصةً، لتأكيدِهِ وتعميمِهِ، كقوله سبحانه: ﴿مَا جَاءَنَا مِنْ نَبِيٍّ وَلَا نَذِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩]. والاستفهامُ كالنفي، كقوله سبحانه: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ مَعِيَ اللَّهُ﴾ [فاطر: ٣]، وقوله: ﴿هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ [ق: ٣٠].

وتزادُ الباءُ لتأكيد النفي، كقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعَزَّ مِنْ كُلِّ فَتَكِينٍ﴾ [التين: ٨]؟، ولتأكيد الإيجاب، نحو: «بِحَسْبِكَ الْاعْتِمَادُ عَلَى النَّفْسِ»، ونحو: ﴿صَكَتَ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: ٤٣]، أي: «حَسْبُكَ الْاعْتِمَادُ عَلَى النَّفْسِ، وَكَفَى اللَّهُ شَهِيدًا».

١٦ - حُرْفُ التَّغْلِيلِ

الحرفُ الموضوعُ للتعليل هو: «كَي»، يقولُ القائلُ: «إِنِّي أَطْلُبُ الْعِلْمَ» فتقولُ: «كَيْمَةً»^(١) أي: لِمَ تَطْلُبُهُ؟ فيقولُ: «كَي أَخْدَمَ بِهِ الْأُمَّةَ»، أي: لِأَجْلِ أَنْ أَخْدَمَهَا بِهِ.

وقد تأتي «اللامُ» وفي «مِنْ» للتعليل، نحو: «فِيمَ الْخِصَامِ؟» سافرتُ للعلمِ وقوله تعالى: ﴿يَمَّا خَطِبْتَهُمْ أُعْرَفُوا﴾ [نوح: ٢٥].

١٧ - حُرْفُ الرَّدْعِ وَالرَّجْرِ

وهو: «كَلًّا»، ويُفِيدُ، مَعَ الرَّدْعِ وَالرَّجْرِ، النَّفْيَ وَالتَّنْبِيهَ عَلَى الْخَطَا، يقولُ القائلُ: «فَلانٌ يُبْغِضُكَ»، فتقولُ: «كَلًّا» تنفي كلامَهُ، وتَرَدُّعُهُ عَنِ مِثْلِ هَذَا الْقَوْلِ، وَتَنْبِيهُهُ عَلَى خَطْئِهِ فِيهِ، وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي أَحْرَفِ الْجَوَابِ، فَرَاغَهُ.

١٨ - اللَّامَاتُ

هي: لامُ الجَرِّ، نحو: «الْحَمْدُ لِلَّهِ».

ولامُ الْأَمْرِ، كقوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ [الطلاق: ٧].

ولامُ الْإِبْتِدَاءِ، نحو: «لِذَرِهِمْ حَلَالٌ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ دِرْهَمٍ حَرَامٍ».

(١) كي: حرف جر للتعليل: وما: اسم استفهام، حذفت ألفه تخفيفاً، وهو في محل جر بكفي، والقاعدة في «ما» الاستفهامية أن تحذف ألفها تخفيفاً إن سبقها حرف جر، ثم إن وقعت عليها آتية بهاء السكت للوقف، فتقول: «كَيْمَهُ وَفِيهِ وَلِمَهُ وَعَمَهُ وَمَمَّهُ»، وإن لم تقف لم تأتِ بالهاء، نحو: «عَمَّ بِسَاءَ لُونٌ؟».

ولامُّ البُعد، وهي التي تلحقُ أسماءَ الإشارةِ، للدلالةِ على البُعدِ أو توكيدهِ نحو: «ذلك وذلِكُما وذلِكم وذلِكنَّ».

ولامُّ الجواب، وهي التي تقعُ في جوابِ «لو ولولا»، نحو: «لو اجتهدتُ لأكرمُك، لولا الدينُ لَهلكَ النَّاسُ»، أو في جوابِ القسمِ، كقوله تعالى: ﴿وَتَأَقَوُّوْا لِأَكْبِدَنَّ أَصْنَعُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٧].

واللامُّ المُوطَّئَةُ للقسم، وهي التي تدخلُ على أداةِ شرطٍ للدلالةِ على أن الجوابَ بعدهما إنما هو جوابٌ لقسمٍ مُقدَّرٍ قبلها، لا وجوابِ الشرطِ، نحو: «لَئِنْ قُمْتَ بِوَأَجَابَتِكَ لأكرمُك»، وجوابُ القسمِ قائمٌ مقامَ جوابِ الشرطِ ومُغْنٍ عنه.

١٩ - تاءُ التَّأْنِيهِ لِلسَّاكِنَةِ

وهي: التاءُ في نحو: «قامتِ وقعدتِ». وتلحقُ الماضي، للإيذانِ من أوَّلِ الأمرِ بأنَّ الفاعلَ مؤنثٌ، وهي ساكنةٌ، وتحركُ بالكسرِ إن وليها ساكنٌ، كقوله تعالى: ﴿قَالَتْ أَمْرًاكُ عَمْرُنُ﴾ [آل عمران: ٣٥]. وقوله: ﴿قَالَتْ أَلْأَعْرَابُ مَتَّئِلًا﴾ [الحجرات: ١٤]، وبالفتح، إن اتصلَ بها ضميرُ الاثنينِ، نحو: «قالنا».

٢٠ - هاءُ السَّكْتِ

وهي: هاءُ ساكنةٌ تلحقُ طائفةً من الكلماتِ عند الوقفِ، نحو: ﴿مَا أَفْنَى عَنِّي مَائَةٌ﴾ [١٨] هَكَكَ عَنِّي سُلَيْمِيَّةٌ ﴿١٩﴾ [الحاقة: ٢٨] [٢٩]، ونحو: «لِمَه؟ كَيْمَه؟ كَيْفَه؟» ونحوها، فإن وَصَلَتْ ولم تَقِفْ لم تُثَبِّتِ الهاءُ، نحو: «لِمَ جئتُ؟ كَيْمَ عَصِيَّتْ أُمْرِي؟ كَيْفَ كان ذلك؟».

ولا تزاؤُ هاءِ السكتِ، للوقفِ عليها، إلَّا في المضارعِ المعتلِّ الآخرِ، المجزومِ بحذفِ آخره، وفي الأمرِ المبنيِّ على حذفِ آخره، وفي «ما» الاستفهاميةِ، وفي الحرفِ المبنيِّ على حركةٍ، وفي الاسمِ المبنيِّ على حركةٍ بناءً أصليًّا. ولا يوقفُ بهاءُ السكتِ في غير ذلك، إلا شذوذًا، وقد سبق شرحُ ذلك في الكلامِ على «الوقف» في الجزء الثاني.

٢١ - أَحْرَفُ الطَّلَبِ

وهي: لامُّ الأمرِ، ولا الناهيةُ، وحرفا الاستفهامِ، وأحرفُ التحضيضِ والتَّسْديمِ، وأحرفُ العَرْضِ، وأحرفُ التَّمْنِي، وحرفُ التَّرجِي، وقد سبقَ الكلامُ عليها.

٢٢ - حَرْفُ التَّنْوِينِ

حرفُ التَّنْوِينِ: هو نونٌ ساكنةٌ زائدةٌ، تلحقُ أواخرَ الأسماءِ لفظًا، وتُفَارِقُهَا خَطًّا ووقْفًا. وقد سبقَ الكلامُ عليه، في أوائلِ الجزءِ الأولِ.

بَقِيَّةُ الْحُرُوفِ

- (٢٣) أحرفُ التَّدَاوِي (٢٤) أحرفُ العَطْفِ (٢٥) أحرفُ نَصْبِ المِضَارِعِ (٢٦) أحرفُ جِزْمِهِ
 (٢٧) حرفُ الأَمْرِ (٢٨) حرفُ النُّهْيِ (٢٩) الأَحْرَفُ المُشَبَّهَةُ بِالفِعْلِ، النَّاصِبَةُ لِلإِسْمِ الرَّافِعَةُ لِلخَبَرِ
 (٣٠) الأَحْرَفُ المُشَبَّهَةُ بِبَلِيْسٍ، الرَّافِعَةُ لِلإِسْمِ النَّاصِبَةُ لِلخَبَرِ (٣١) حُرُوفُ الجَرِّ.
 وقد سَبَقَ الكلامُ عَلَيْهَا فِي مَوَاضِعِهَا مِنْ هَذَا الكِتَابِ.

الخاتمة

رَبِّي اشْتَبَهَ عَلَى ثَلَاثَةِ فُصُولٍ :

١ - العامل والمفعول والعمل

وهذا الفصل يشتمل على أربعة مباحث :

١ - مَعْنَى الْعَامِلِ وَالْمَفْعُولِ وَالْعَمَلِ

متى انتظرت الكلمات في الجملة :

فمنها ما يؤثر فيما يليه، فيرفع مبعده، أو ينصبه أو يجزمه، أو يجزئه، كالفعل، يرفع الفاعل وينصب المفعول به، وكالمبتدأ، يرفع الخبر، وكأدوات الجزم، تجزم الفعل المضارع، وكحروف الجر، تخفض ما يليها من الأسماء، فهذا هو المؤثر^(١)، أو العامل.

ومنها ما يؤثر فيه ما قبله، فيرفعه، أو ينصبه، أو يجزئه، أو يجزمه، كالفاعل، والمفعول، والمضاف إليه، والمسبوق بحرف جر، والفعل المضارع وغيرها، فهذا هو المتأثر^(٢) أو المفعول. ومنها ما لا يؤثر ولا يتأثر، كبعض الحروف، نحو: «هل وبلى وقد وسوف وهلاً»، وغيرها من حروف المعاني.

والنتيجة الحاصلة من فعل المؤثر وانفعال المتأثر، هي الأثر، كعلامات الإعراب الدالة على الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم، فهي نتيجة لتأثير العوامل الداخلة على الكلمات ولتأثير الكلمات بهذه العوامل.

فما يحدث تغيراً في غيره، فهو العامل.

وما يتغير آخره بالعامل، فهو المفعول.

وما لا يؤثر ولا يتأثر، فهو العاطل، أي: ما ليس بمفعول ولا عامل.

والأثر الحاصل، من رفع، أو نصب، أو جزم، أو خفض، يُسمى: «العمل»، أي:

الإعراب.

(١) المؤثر: الفاعل الذي يحدث أثراً في غيره.

(٢) المتأثر: المفعول الذي يقبل أثر غيره فيه، ولم يذكر اللغويون «تأثر»، إلا أننا استعملنا هذا الاشتقاق للحاجة إليه، وقياس اللغة لا يباه.

٢ - العامل

العامل: ما يُحدِثُ الرفعَ، أو النصبَ، أو الجزمَ، أو الخفضَ، فيما يليه.

والعواملُ هي الفعلُ وشبهه^(١)، والأدواتُ التي تنصبُ المضارعَ أو تجزئُه، والأحرفُ التي تنصبُ المبتدأَ وترفعُ الخبرَ، والأحرفُ التي ترفعُ المبتدأَ وتنصبُ الخبرَ، وحروفُ الجرِّ، والمضافُ، والمبتدأُ^(٢).

وقد سبقَ الكلامُ عليها، إلَّا شِبهَ الفعلِ، فسيأتي الكلامُ عليه.

وهي قسمان: لفظيةٌ ومعنويةٌ.

فالعاملُ اللفظيُّ: هو المؤثرُ الملفوظُ، كالذي ذكرناه.

والعاملُ المعنويُّ: هو تجرُّدُ الاسمِ والمضارعِ من مؤثرٍ فيهما ملفوظٍ، والتجرُّدُ هو من عواملِ الرفعِ.

(تجرُّدُ المبتدأِ من عاملٍ لفظيٍّ كان سببَ رفعه، وتجرُّدُ المضارعِ من عواملِ النصبِ والجرمِ كان سببَ رفعه أيضاً.

فالتجرُّدُ: هو عدمُ ذكرِ العاملِ، وهو سببٌ معنويٌّ في رفعه ما تجرَّدَ من عاملٍ لفظيٍّ، كالمبتدأِ والمضارعِ الذي لم يسبقه ناصبٌ أو جازمٌ).

٣ - المفعول

المعمولُ: هو ما يتغيَّرُ آخرُه برفعٍ، أو نصبٍ، أو جزمٍ، أو خفضٍ، بتأثيرِ العاملِ معه. والمعمولاتُ هي الأسماءُ^(٣)، والفعلُ المضارعُ.

والمعمولُ على ضربين: معمولٌ بالأصالة، ومعمولٌ بالتبعية.

فالمعمولُ بالأصالة: هو ما يُؤثِّرُ فيه العاملُ مباشرةً، كالفاعلِ ونائبه، والمبتدأِ وخبره، واسمِ

(١) شبه الفعل: هو اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر واسم التفضيل والصفة المشبهة واسم الفعل، وكلها تعمل فيما يليها عمل الفعل فيما يليه، لذلك كانت شبيهة به.

(٢) المضاف يحدث الجر في المضاف إليه، فهو عامل الجز فيه، والمبتدأ يحدث الرفع في الخبر فهو عامل الرفع فيه، والمضاف والمبتدأ من العوامل اللفظية، ومن العلماء من يجعل العامل في المضاف إليه هي الإضافة، والعامل في الخبر هو الابتداء أو التجرد، كالعامل في المبتدأ، والابتداء والإضافة من العوامل المعنوية.

(٣) ما عدا اسم الفعل، فهو عامل غير معمول، كما عرفت، وما عدا أسماء الأصوات، فهي ليست عاملة ولا معمولة، ولا محل لها من الإعراب كما سبق.

الفعل الناقص وخبره، واسم إن وأخواتها وأخبارها، والمفاعيل، والحال، والتمييز، والمستثنى، والمضاف إليه، والفعل المضارع.

والمبتدأ يكون عاملاً؛ لرفعهِ الخبر، ويكون معمولاً، لتجرُّده من العوامل اللفظية للابتداء، فهو الذي يرفعه.

والمضاف يكون عاملاً؛ لجرُّهُ المضاف إليه، ويكون معمولاً، لأنه يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، حسب العوامل الداخلة عليه.

والمضارع وشبههُ (ما عدا اسم الفعل) عاملان فيما يليهما، معمولان لما يسبقهما من العوامل.

والمعمول بالتبعية: هو ما يُؤثرُ فيه العاملُ بواسطة متبوعه، كالتَّعت والعَطْف والتوكيد والبدل، فإنها تُرفعُ أو تُنصبُ أو تُجرُّ أو تُجزمُ، لأنها تابعة لمرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم، والعاملُ فيها هو العاملُ في متبوعها الذي يتقدمها.

وقد سبق الكلام عن ذلك كله مفصلاً.

٤ - العقل

العقل (ويُسمى: الإعراب أيضاً): هو الأثرُ الحاصلُ بتأثير العامل، من رفعٍ أو نصبٍ أو خفضٍ أو جزمٍ.

وقد تقدّم الكلامُ عليه مُفصلاً في أوائل الجزء الأول في هذا الكتاب.

٢ - عمل المصدر والصفات التي تُشبه الفعل

وهذا الفصل يشتملُ على خمسة مباحث:

١ - عَمَلُ الْمَصْدَرِ وَالشَّمِ الْمَصْدَرِ^(١)

يعملُ المصدرُ عَمَلُ فعلِهِ تَعْدِيّاً ولزوماً.

فإن كان فعلُهُ لازماً، احتاجَ إلى الفاعلِ فقط، نحو: «بِعَجْبِي اجْتِهَادُ سَعِيدٍ»^(٢).

(١) تقدم الكلام على المصدر بقسميه: الميمي وغير الميمي، وهو اسم المصدر في الجزء الأول من هذا الكتاب فراجع.

(٢) اجتهاد: مصدر مضاف إلى فاعله، وهو «سعيد»، سعيد: مجرور لفظاً بالمضاف، مرفوع حكماً لأنه فاعل.

وإن كان مُتعدياً احتاج إلى فاعلٍ ومفعولٍ به، فهو يتعدى إلى ما يتعدى إليه فعله، أما بنفسه، نحو: «سأني عصبانك أباك»^(١)، وأما بحرف الجر، نحو: «سأني مُرورك بمواضع الشبهة»، وأما أن المصدر لا يعمل عمل الفعل لشبهه به، بل لأنه أصله.

ويجوز حذف فاعله من غير أن يتحمل ضميره، نحو: «سُرني تكريم العاملين»^(٢)، ولا يجوز ذلك في الفعل، لأنه إن لم يبرز فاعله كان ضميراً مستتراً، كما تقدم في باب الفاعل.

ويجوز حذف مفعوله، كقوله تعالى: «وَمَا كَانَتْ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَّهَا إِتَاءَهُ»^(٣)، أي: استغفار إبراهيم ربه لأبيه.

وهو يعمل عمل فعله مضافاً، أو مجرداً من «أل» والإضافة، أو مُعرفاً بال.

فالأول: كقوله تعالى: «وَأُولَٰئِكَ دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَنِّهِمْ يَتَّبِعِينَ»^(٤) [البقرة: ٢٥١].

والثاني: كقوله عز وجل: «أَزْ لَطَمْتُ فِي يَوْمِي مَسْجِدَ ۖ نِيَمًا ذَا مَقَرَّةٍ ۗ أَوْ مَشِيكًا ذَا مَقَرَّةٍ»^(٥) [البلد: ١٤ - ١٦]. والثالث: إعماله قليل، كقول الشاعر:

لَقَدْ عَلِمْتُ أَوْلَى الْمَغِيرَةِ أَتْسِي كَرَزْتُ، فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا^(٦)

وشُروط لإعمال المصدر: أن يكون نابعاً عن فعله، نحو: «ضرباً للخص»، أو أن يصح حلول الفعل مصحوباً بأن أو «ما» المصدريتين محلّه، فإذا قلت: «سُرني فهمك الدرس»، صح أن تقول: «سُرني أن تفهم الدرس»، وإذا قلت: «يسُرني عملك الخير»، صح أن تقول: «يسُرني أن تعمل الخير»، وإذا قلت: «يُعجبني قولك الحق الآن»، صح أن تقول: «يُعجبني ما تقول الحق الآن»، غير أنه إذا أريد به المضي أو الاستقبال قُدّر بأن، وإذا أريد به الحال قُدّر بما، كما رأيت.

لذلك لا يعمل المصدر المُزَكَّد، ولا المُبَيَّن للنوع، ولا المُصغَّر، ولا ما لم يُرَدَّ به الحدُّ^(٧). فلا يُقال: «علَّمته تعليماً المسألة»، على أن المسألة منصوبة بتعليماً بل بعلمت، ولا «ضربت ضربةً وضربتين اللص»، على نصب اللص بضربة أو ضربتين، بل بضربت، ولا «يُعجبني

(١) عصبان: مصدر مضاف إلى فاعله، وهو الكاف ضمير المخاطب، فالكاف: لها محلان من الإعراب: قريب، وهو الجر بالمضاف، وبعيد وهو الرفع؛ لأنها فاعل. و«أباك» مفعول به لعصيان.

(٢) تكريم: مصدر مضاف إلى مفعوله؛ وهو «العاملين» والفاعل محذوف جوازاً، أي تكريمكم أو تكريم الناس أو نحو ذلك.

(٣) دفع: مصدر مضاف إلى فاعله، وهو لفظ الجلالة، وبعضهم: مفعوله.

(٤) المسغبة: الجوع، والمترية: الفقر.

(٥) أولى المغيرة: أي: أوائل الخيل المغيرة، وأنكل: أعجز، ومصدره النكول، وسمع: اسم شخص.

(٦) المصدر قد يراد به الاسم لا حدوث الفعل، كما تقول: «العلم نور»، فإن لم يُرد به الحدُّ فلا يعمل.

ضُرَيْبِكَ اللَّصِّ، ولا «السعيد صَوَّتْ صَوْتُ حَمَامٍ»^(١)، على نصب «صوت» الثاني بصوت الأول بل بفعل محذوف، أو يُصَوَّتْ صَوْتُ حَمَامٍ، أي: يُصَوَّتْ تصويته. ويجوز أن يكون مفعولاً به لفعل محذوف، أي يُشبه صوت حمام.

ولا يجوز تقديم معمول المصدر عليه، إلا إذا كان المصدر بدلاً من فعله نائباً عنه، نحو: «عملك إبقاناً»، أو كن معموله ظرفاً أو مجروراً بالحرف، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ الْكِتَابَ﴾ [الصفات: ١٠٢]، وقوله: ﴿وَلَا تَأْتَدُّكَ يَمِينًا رِأْفَةً﴾ [النور: ٢].

ويشترط في إعماله أن لا يُنعت قبل تمام عمله، فلا يُقال: «سرني إكرامك العظيم خالداً»، بل يجب تأخير النعت، فنقول «سرني إكرامك خالداً العظيم»، كما قال الشاعر:

إِنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدُ أَرَانِي عَاذِرًا مَنَ عَهْدْتُ فَيْكَ عَذُولًا^(٢)

وإذا أُضيف المصدر إلى فاعله جزئاً لفظاً، وكان مرفوعاً حكماً (أي: في محل رفع)، ثم ينصب المفعول به، نحو: «سرني فهم زهير الدرسي».

وإذا أُضيف إلى مفعوله جزئاً لفظاً، وكان منصوباً حكماً (أي: في محل نصب)، ثم يرفع الفاعل، نحو: «سرني فهم الدرسي زهير».

وإذا لحق الفاعل المصاف إلى المصدر، أو المفعول المضاف إليه، أخذ التوابع جازاً في التابع الجزئ مراعاةً للفظ، والرفع أو النصب مراعاةً للمحل، فنقول في تابع الفاعل: «سرني اجتهاد زهير الصغير، أو الصغير» و«سأني إهمال سعيد وخاليد، أو خالد». ونقول في تابع المفعول: «يعجبني إكرام الأستاذ المخلص، أو المخلص، تلاميذه» و«سأني ضرب خالد وسعيد، أو وسعيداً، خليل».

والمصدر الميمي كغير الميمي، في كونه يعمل عمل فعله، نحو: «مُحْتَمَلُ المصائب خيرٌ من مَرَكِبِكَ الجَزَعِ»^(٣). ومنه قول الشاعر:

أَظْلَمُ، إِنَّ مَصَابِكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامِ تَجِيئةً، ظُلْمٌ^(٤)

واسم المصدر يعمل عمل المصدر الذي هو بمعناه، ويشروطه، غير أن عمله قليل، ومنه قول الشاعر:

(١) صوت الأول: ليس المراد به هنا إحداه الفاعل، بل المراد به أثره المسموع.

(٢) أي: أراني من عهديته يعذلني ويلومني فيك عاذراً لي.

(٣) المحتمل: الاحتمال، والمركب: الركوب، وكلاهما مصدر ميمي مضاف إلى فاعله، وهو ضمير المخاطب، والمصائب والجزع: مفعولاهما.

(٤) ظلم: اسم المرأة، والمصاب: مصدر ميمي بمعنى الإصابة، وهو مضاف إلى فاعله، ورجلاً: مفعوله، ومصاب: اسم إن، وظلم: خيرها، وجملة «أهدى»: نعت لرجلاً.

أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَايِكَ الْمِئَةَ الرَّتَاعِ.^(١)
وقول الآخر:

إِذَا ضَعَّ عَوْنُ^(٢) الْخَالِقِ الْمَرْءِ، لَمْ يَجِدْ عَسِيرًا مِنَ الْأَمَالِ إِلَّا مُبِيتًا.
وقول غيره:

بِعِشْرَتِكَ الْكِرَامَ تَعَدُّ مِنْهُمْ فَلَا تُرَيِّنْ لِغَيْرِهِمْ أَلُوفًا^(٣)
ومنه الحديث: «مَنْ قَبَلَهُ^(٤) الرَّجُلُ لَامْرَأَتَهُ الْوُضُوءَ».

٢ - عَمَلُ اسْمِ الْفَاعِلِ

يعملُ اسْمُ الْفَاعِلِ عَمَلَ الْفِعْلِ الْمُشْتَقِّ مِنْهُ، إِنْ تَعَدَّى، وَإِنْ لَمْ يَتَعَدَّ.

فَالْمَتَعَدِّي نَحْوُ: «هَلْ مُكْرِمٌ سَعِيدٌ ضَيْوْفُهُ؟».

وَاللَّازِمُ، نَحْوُ: «خَالِدٌ مَجْتَهِدٌ أَوْلَادُهُ».

وَلَا تَجُوزُ إِضَافَتُهُ إِلَى فَاعِلِهِ، كَمَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْمَصْدَرِ، فَلَا يُقَالُ: «هَلْ مُكْرِمٌ سَعِيدٌ ضَيْوْفُهُ».

وَشَرْطُ عَمَلِهِ أَنْ يَقْتَرْنَ بَأَلٍ، فَإِنْ اقْتَرَنَ بِهَا، لَمْ يَحْتَاجْ إِلَى شَرْطٍ غَيْرِهِ، فَهُوَ يَعْمَلُ مَاضِيًا أَوْ حَالًا أَوْ مُسْتَقْبَلًا، مُعْتَمِدًا عَلَى شَيْءٍ أَوْ غَيْرِ مُعْتَمِدٍ، نَحْوُ «جَاءَ الْمَعْطِي الْمَسَاكِينَ أَمْسَ أَوْ الْآنَ أَوْ غَدًا».

فَإِنْ لَمْ يَقْتَرْنَ بِهَا، فَشَرْطُ عَمَلِهِ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْحَالِ أَوْ الْإِسْتِقْبَالِ، وَأَنْ يَكُونَ مُسَبِّقًا بِنَفْيٍ، أَوْ اسْتِفْهَامٍ، أَوْ اسْمٍ مُخْبِرٍ عَنْهُ بِهِ، أَوْ مَوْصُوفٍ، أَوْ بِاسْمٍ يَكُونُ هُوَ حَالًا مِنْهُ.

فَالأَوَّلُ، نَحْوُ: «مَا طَالَبَ صَدِيقُكَ رَفَعَ الْخَلَافِ».

وَالثَّانِي نَحْوُ: «هَلْ عَارَفْتَ أَخوكَ قَدَرَ الْإِنصَافِ؟».

وَالثَّالِثُ نَحْوُ: «خَالِدٌ مُسَافِرٌ أَبَوَاهُ».

وَالرَّابِعُ نَحْوُ: «هَذَا رَجُلٌ مَجْتَهِدٌ أَبْنَاؤُهُ».

وَالخَامِسُ نَحْوُ: «يَحْتَطُبُّ عَلِيٌّ رَافِعًا صَوْتَهُ».

(١) عطاء: اسم مصدر بمعنى الإعطاء، والرتاع: جمع راتعة، وأراد بالمتة الرتاع مئة من النوق الراتعة.

(٢) العون: اسم مصدر بمعنى الإعانة.

(٣) العشرة: اسم مصدر بمعنى المعاشرة.

(٤) القبلة، بضم القاف: اسم مصدر بمعنى التقبيل، وأما «القبلة» بفتح القاف، فهي التي يُصَلِّي إليها، ويتوجه إليها في العبادة.

وقد يكون الاستفهام والموصوف مُقدِّرين.

فالأول نحو: «مُقيِّمٌ سعيدٌ أم منصرفٌ؟» والتقدير: أُمقيِّمٌ أم منصرفٌ؟

والثاني كقول الشاعر:

كناطِحِ صَخْرَةٍ يَؤْمَأُ لِيُوهِنَهَا فَلَمَّ يَضِرُّهَا، وَأَوْهَى قَرْنَهُ الرِّعْلُ

أي: كوعلي ناطح صخرة. ونحو: «با فاعلاً الخير لا تنقطع عنه»، أي: يا رجلاً فاعلاً.

واعلم أنَّ مبالغة اسم الفاعل تعمل عملَ الفعل، كاسم الفاعل، بالشروط السابقة، نحو:

«أنتَ حُمولٌ النابتة، وحلالٌ عُقدَ المشكلات».

والمشتى والجمع، من اسم الفاعل وصيغ المبالغة، يعملان كالمفرد منهما، كقوله تعالى:

﴿وَالذِّكْرَيْنَ اللَّهُ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٥]، وقوله: ﴿حُخْنًا أَصْرَفَرُ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾ [القم: ٧].

وإذا جرَّ مفعولٌ اسم الفاعل بالإضافة إليه، جازَّ في تابعه الجرُّ مراعاةً للفظه، والنصبُ

مراعاةً لمحلِّه، نحو: «هذا مُدرِّسُ النحوِ والبيانِ، أو البيانِ» ونحو: «أنتَ مُعيِّنُ العاجزِ المسكينِ،

أو المسكينِ».

ويجوزُ تقديمُ معموله عليه، نحو: «أنتَ الخيرَ فاعلٌ»، إلَّا أن يكونَ مقترناً بال نحو: «هذا

المُكرَّمُ سعيداً»، أو مجروراً بالإضافة، نحو: «هذا مُكرمٌ خالداً»، أو مجروراً بحرف جرٍّ

أصلي، نحو: «أحسنتُ إلى مُكرمٍ عليّاً»، فلا يجوزُ تقديمه في هذه الصُّور.

أما إن كان مجروراً بحرف جرٍّ زائد فيجوزُ تقديمُ معموله عليه، نحو: «ليسَ سعيدٌ بسابقٍ

خالداً»، فتقول: «ليسَ سعيدٌ بسابقٍ» لأنَّ حرفَ الجرِّ الزائد في حكم الساقط.

٣ - عَمَلُ اسْمِ الْمَفْعُولِ

يعملُ اسمُ المفعولِ عَمَلَ الفعلِ المجهولِ، فيرفعُ نائبَ الفاعلِ، نحو: «عزٌّ من كان مُكرماً

جارُّه، محموداً جوارُّه»، وتجوزُ إضافتهُ إلى معموله، نحو: «عزٌّ من كان محموداً الجوارِ، مُكرِّمَ

الجارِ».

وشروطُ إعماله كما مرَّ في اسمِ الفاعلِ تماماً.

٤ - عَمَلُ الصِّفَةِ الْمُشْبِهَةِ

تعملُ الصِّفَةُ المُشْبِهَةُ عَمَلَ اسمِ الفاعلِ المُتَعَدِّي إلى واحدٍ، لأنها مُشْبِهَةٌ به ويُستحسنُ فيها

أن تُضافَ إلى ما هو فاعلٌ لها في المعنى، نحو: «أنتَ حَسَنُ الخُلُقِ، نَقِيُّ النفسِ، طاهرُ الذِّيلِ».

ولكَّ في معمولها أربعةٌ أوجوهُ:

١ - أن ترفعهُ على الفاعليَّة، نحو: «عليُّ حسنٌ خُلُقُهُ، حَسَنُ الخُلُقِ أو الحسنُ خُلُقُهُ، أو

الحسنُ خُلُقُ الأب».

٢ - أن تنصبُ على التشبيه بالمفعول به، إن كان معرفة، نحو: «عليّ حسنٌ خلقه، أو حسنُ الخُلُق، أو الحسن الخلق الحسنُ خُلُق الأب».

٣ - أن تنصبُ على التمييز، إن كان نكرة، نحو: «عليّ حسنٌ خلقاً، أو الحسنُ خلقاً».

٤ - أن تجرُّه بالإضافة، نحو: «عليّ حسنُ الخُلُق، أو الحسنُ الخُلُق، أو حسنُ خُلُقِهِ، أو حسنُ خُلُقِ الأب، أو الحسن خُلُقِ الأب».

واعلم أنه تمتنع إضافة الصفة إذا اقترنت بال، ومعمولها مجردٌ منها ومن الإضافة إلى ما فيه «أن»، فلا يُقال: «عليّ الحسنُ خُلُقِهِ، ولا العظيمُ شدّةُ بأسٍ»، ويقال: «الحسنُ الخُلُق، والعظيمُ شدّةُ البأس».

٥ - عَمَلُ اسْمِ التَّفْضِيلِ

يرفع اسمُ التفضيلِ الفاعل، وأكثر ما يرفع الضميرَ المستتر، نحو: «خالد أشجعُ من سعيد»^(١). ولا يرفع الاسمَ الظاهرَ إلا إذا صلح وقوع فعلٍ بمعناه موقعه، نحو: «ما رأيتُ رجلاً أوقع في نفسه النصيحة منها في نفس زهير»، ونحو: «ما رأيتُ رجلاً أوقع في نفسه النصيحة كزهير»، ونحو: «ما رأيتُ كنفس زهير أوقع فيها النصيحة»، وتقول: «ما رجلٌ أحسن به الجميلُ كعليّ» ومن ذلك قول الشاعر:

ما رأيتُ امرأً أحبَّ إليَّ البذلُّ بشئٍ إليك يا ابنَ سنانٍ
فإن قلت فيما تقدم: «ما رأيتُ رجلاً تقع النصيحة في نفسه كزهير، ما رجلٌ يحسن به الجميلُ كعليّ. ما رأيتُ امرأً يحبُّ البذلُّ كابنِ سنان» صح.

وقد يرفع الاسمَ الظاهر، وإن لم يصلح وقوع فعلٍ موقعه، وذلك في لغة قليلة، نحو: «مررتُ برجلٍ أكرم منه أبوه»، والأفضل أن يُرفع «أكرم» على أنه خبرٌ مُقدّم، و«أبوه» مبتدأ مؤخر، وتكون جملة المبتدأ والخبر صفةً لرجلٍ.

٣ - الجمل وأنواعها

الجملة: قولٌ مؤلفٌ من مُستندٍ ومُستندٍ إليه. فهي والمركبُ الإسناديُّ شيءٌ واحدٌ. مثل: ﴿جاءَ الحقُّ وَوَعَى الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: ٨١].

ولا يُشترط فيما نُسِم به جملة، أو مركباً إسنادياً، أن يُفيد معنى تاماً مكتفياً بنفسه، كما يُشترط ذلك فيما نُسِم به كلاماً، فهو قد يكون تاماً الفائدة نحو: ﴿قَدْ أَلْحَقَ الْمُؤْمِنُونَ ①﴾ [المؤمنون]:

(١) فاعل أشجع ضمير مستتر تقديره، (هو) يعود على خالد.

[١]، فَيُسَمَّى كَلاماً أيضاً، وقد يكون ناقصها، نحو: «مهما تفعل من خير أو شر»، فلا يُسَمَّى كَلاماً، ويجوز أن يُسَمَّى جملةً أو مركباً إسنادياً، فإن ذكر جواب الشرط، فقيل: «مهما تفعل من خير أو شر تلاقه»، سُمِّي كَلاماً أيضاً؛ لحصول الفائدة التامة.

والجملة أربعة أقسام: فعلية، واسميّة، وجملة لها محلّ من الإعراب، وجملة لا محلّ لها من الإعراب.

١ - الْجُمْلَةُ الْفِعْلِيَّةُ

الجملة الفعلية: ما تألفت من الفعل والفاعل، نحو: «سَبَقَ السَيْفُ الْعَدْلَ»، أو الفعل ونائب الفاعل، نحو: «يُبْصِرُ الْمَظْلُومَ»، أو الفعل الناقص واسمه وخبره نحو: «يكون المجتهد سعيداً».

٢ - الْجُمْلَةُ الْاِسْمِيَّةُ

الجملة الاسميّة: ما كانت مولفةً من المبتدأ والخبر، نحو: «الحقّ منصور» أو مِمَّا أصله مبتدأ وخبر، نحو: «إن الباطل مخذول». لا ريب فيه. ما أحد مسافراً، لا رجل قائماً. إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية. لات حين مناصي.

٣ - الْجَمَلُ الَّذِي لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ

الجملة، إن صحّ تأويلها بمفرد، كان لها محلّ من الإعراب، الرفع أو النصب أو الجرّ، كالمفرد الذي تؤوّل به، ويكون إعرابها كإعرابه.

فإن أوّلت بمفرد مرفوع، كان محلّها الرفع، نحو: «خالد يعمل الخير»، فإن التأويل: «خالد عامل للخير».

وإن أوّلت بمفرد منصوب، كان محلّها النصب، نحو: «كان خالد يعمل الخير»، فإن التأويل: «كان خالد عاملاً للخير».

وإن أوّلت بمفرد مجرور، كانت في محلّ جرّ، نحو: «مردت برجلٍ يعمل الخير»، فإن التأويل: «مردت برجلٍ عاملٍ للخير».

وإن لم يصحّ تأويل الجملة بمفرد، لأنها غير واقعة مؤقّعة، لم يكن لها محلّ من الإعراب، نحو: «جاء الذي كتب»، إذ لا يصح أن تقول: «جاء الذي كاتب».

والجمل التي لها محلّ من الإعراب سبع:

١ - الواقعة خيراً: ومحلّها من الإعراب الرفع، إن كانت خيراً للمبتدأ، أو الأحرف المشبهة بالفعل، أو «لا» النافية للجنس، نحو: «العلم يرفع قدر صاحبه، إن الفضيلة تحبّ، لا كسول سببته ممدوحة»، والنصب إن كانت خيراً عن الفعل الناقص، كقوله تعالى: «وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ» (الأعراف: ١٧٧)، وقوله: «فَدَبَّحُوا وَمَا كَادُوا يَمْتَلُونَ» (البقرة: ٧١).

- ٢ - الواقعة حالاً: ومحلها النصب، نحو: ﴿وَكَاذِبًا بَاهًا عَشَاكَ بَيَّكُوتَ﴾ (يوسف: ١٦).
- ٣ - الواقعة مفعولاً به: ومحلها النصب أيضاً، كقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ (١) ﴿مريم: ٣٠﴾، ونحو: «أظن الأمة تجتمع بعد التفرق» (٢).
- ٤ - الواقعة مضافاً إليها: ومحلها الجر، كقوله تعالى: ﴿مَثَلًا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّالِحِينَ صِدْقُهُمْ﴾ (٣) (المائدة: ١١٩).

٥ - الواقعة جواباً لشرط جازم: إن اقترنت بالفاء أو بإذا الفجائية، ومحلها الجزم، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ (٤) (الزمر: ٢٣)، وقوله: ﴿وَلَا تَصْبِهِمْ سَبَّةً بِمَا قَدَّمْتَ إِلَيْهِمْ إِنَّا هُمْ بِقَتْلِهِمْ﴾ (٥) (الروم: ٣٦).

٦ - الواقعة صفة: ومحلها بحسب الموصوف، إما الرفع، كقوله تعالى: ﴿وَجَلَّةٌ مِنْ أَصْحَابِ الْمَدِينَةِ رَطُلٌ يَسْعَى﴾ (يس: ٢٠).

وإما النصب، نحو: «لا تحترم رجلاً يخون بلاده».

وإما الجر، نحو: «سقى لرجل يخدم أمته».

٧ - التابعة لجملة لها محل من الإعراب: ومحلها بحسب المتبوع، إما الرفع، نحو: «عليه يقرأ ويكتب» (٦)، وإما النصب، نحو: «كانت الشمس تبدو وتخفى» (٧)، وإما الجر، نحو: «لا تعبا برجل لا خير فيه لنفسه وأمه، لا خير فيه لنفسه وأمه» (٨).

٤ - للجمل التي لا محل لها من الاعراب

الجمل التي لا محل لها من الإعراب تسع (٩):

- (١) جملة «إني عبد الله»: في محل نصب مفعول به لقال.
- (٢) جملة «تجتمع» في محل نصب مفعول به ثانٍ لأظن، و«الأمة»: مفعوله الأول.
- (٣) يوم: مضاف، وجملة «ينفع الصادقين صدقهم»: مضاف إليه في محل جر، والتقدير: هذا يوم نفع الصادقين صدقهم.
- (٤) جملة «لما له من هادٍ»: من المبتدأ والخبر، في محل جزم جواب الشرط.
- (٥) جملة: «إذا هم يفتنون»: في محل جزم جواب الشرط أيضاً.
- (٦) علي: مبتدأ، وجملة «يقراء»: خبره، وجملة «ويكتب»: في محل رفع معطوفة على جملة «يقراء» والمعطوف له حكم المعطوف عليه.
- (٧) جملة «تبدو»: في محل نصب خبر «كان»: وجملة «وتخفى»: في محل نصب معطوفة على جملة «تبدو».
- (٨) جملة «لا خير فيه» الأولى: في محل جر صفة لرجل، وجملة «لا خير فيه» الثانية، في محل جر توكيد لجملة «لا خير فيه» الأولى.
- (٩) كثير من النحاة يجعل الجملة التي لا محل لها من الإعراب سبعاً، فيجعل الابتدائية والاستثنائية والتعليلية شيئاً واحداً، والتفريق أولى كما فعلنا.

١ - الابتدائية: وهي التي تكون في مُفْتَتِحِ الكلام، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْعَمْنَا عَلَى الْكَوْثَرِ﴾ ﴿١٥﴾ [الكوثر: ١]، وقوله: ﴿اللَّهُ تَوَّابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٣٥].

٢ - الاستنافية: وهي التي تقع في أثناء الكلام، منقطعة عما قبلها، لاستئناف كلام جديد، كقوله تعالى: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ تَعَلَّى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النحل: ٣]. وقد تقترب بالفاء أو الواو الاستنائيتين.

فالأول كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغْنَا مَدْيَنًا وَكُنَّا بِأَثَرِيهَا قُلْنَا خَبِّرُنَا بِالْحَقِّ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ ﴿١٥٥﴾ [الأعراف: ١٩٠].

والثاني كقوله: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَئِن آذَرْتُ كَلَّا لَتُنْفَخُنَّ﴾ [آل عمران: ٣٦].

٣ - التعليلية: وهي التي تقع في أثناء الكلام تليلاً لما قبلها، كقوله تعالى: ﴿وَسَلَّىٰ عَلَيْهِمْ إِذْ صَارُوا لِلْحُبُلِ شَاكِرِينَ﴾ [التوبة: ١٠٣]. وقد تقترب بفاء التعليل، نحو: «تمسك بالفضيلة، فإنها زينة العفلاء».

٤ - الاعتراضية: وهي التي تعترض بين شيئين متلازمين، لإفادة الكلام تقويةً وتسديداً وتحسيناً، كالمبتدأ والخبر، والفعل ومرفوعه، والفعل ومنصوبه، والشرط والجواب، والحال وصاحبها، والصفة والموصوف، وحرف الجر ومُتَعَلِّقُهُ والقسم وجوابه.

فالأول كقول الشاعر:

وَفِيهِنَّ، وَالْأَيَّامُ يَغْتَبِرْنَ بِالْفَتَىٰ نَوَادِبُ لَا يَسْمَلُنَّهُ، وَنَوَائِحُ
والثاني كقول الآخر:

وَقَدْ أَذْرَكْتَنِي، وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ أَيْسُهُ قَزَمَ لَا ضِعَافٍ، وَلَا عُزْلُ
والثالث كقول غيره:

وَبَدَّلْتُ، وَالذَّمُّرُ دُو تَبَدَّلٍ مَبِيحاً دُبُوراً بِالصَّبَا، وَالشَّمَالُ^(١)
والرابع كقوله تعالى: ﴿إِن لَّمْ تَفْعَلُوا لَإِنَّكُمْ لَأَنْتُمْ أَقْوَمُ وَأَنْتُمْ أَكْفَرُونَ﴾ [البقرة: ٢٤].

والخامس نحو: «سعي، ورب الكعبة، مجتهداً».

والسادس كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمَسُّهُمُ النَّارُ وَلَهُمْ فِيهَا زُجُجٌ كَثِيرٌ﴾ [الراعدة: ٧٦].

(١) الهيف: ريح حارة تأتي من جهة اليمن، والذبور: الريح الغربية تقابل الصبا، والريح الشرقية، والشمال: ريح الشمال.

والسابع، نحو: «اعتصم، أصلحك الله، بالفضيلة».

والثامن كقول الشاعر:

لَعَنَرِي، وَمَا عَنَرِي عَلَيَّ بِهَيِّينِ لَقَدْ نَطَقْتُ بِظُلْمٍ عَلَيَّ الْأَنْعَارِ

٥ - الواقعة صلة للموصول الاسمي: كقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ [الأعلى: ١٤]، أو الحرفي، كقوله: ﴿لَحَقَّ أَنْ تُؤَيَّبَنَا دَابَّةً؟﴾ [المائدة: ٥٢].

والمراد بالموصول الحرفي: الحرف المصدرى، وهو يُؤوَلُ وما بعده بمصدرٍ وهو ستة أحرف: «أَنْ وَأَنَّ وَكَيْ وَمَا وَلَوْ وَهَمْزَةُ التَّسْوِيَةِ»، وقد سبق الكلام عليه في أقسام الفاعل، وفي «حروف المعاني».

٦ - التفسيرية: كقوله تعالى: ﴿وَأَسْرَأُ النَّجْرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشْرٌ نَتَلَوْنَهُ﴾ [الأنبياء: ١١]، وقوله: ﴿هَلْ أَكَلْتُمْ عَلَى يَمِينِكُمْ شَيْئًا مِنْ حَلَالِ آيِهِ قَوْمُونَ يَا قَوْمِ رَسُولِهِ﴾ [اصف: ١٠، ١١].

والتفسيرية ثلاثة أقسام: مجردة من حرف التفسير، كما رأيت، ومقرونة بأي، نحو: «أشرت إليه: أي اذهب»، ومقرونة بأن، نحو: «كتبت إليه: أن وإفناء»، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسْنَا لِيُوتِيهِ أَنْ أَمْسَحَ اللَّهُكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧].

٧ - الواقعة جواباً للقسم: كقوله تعالى: ﴿وَالْقُرْآنَ الْمَكِيدِ﴾ [الأنبياء: ٥٧]، ﴿إِنَّكَ لَمِنَ النَّاصِرِينَ﴾ [يس: ٢، ٣]، وقوله ﴿وَتَأْتُوهُ لِأَكْبَدُوا عَلَيْكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٧].

٨ - الواقعة جواباً لشرط غير جازم: «كإذا ولو ولولا»، كقوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحِ﴾ [النصر: ١-٣]، وقوله: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَرَأَيْنَاهُ خَانِقًا مُتَصَدِّقًا مِنْ حَشِيئَةِ آفَاقٍ﴾ [الحشر: ٢١]. وقوله: ﴿وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٢٥١].

٩ - التابعة: لجملة لا محل لها من الإعراب، نحو: «إذا نهضت الأمة، بلغت من المجد الغاية، وأدرت من السؤدد النهاية»^(١).

انتهى الجزء الثالث

(١) جملة «بلغت» لا محل لها من الإعراب، لأنها جواب شرط غير جازم، وهو «إذا»، وجملة «وأدرت»: لا محل لها من الإعراب أيضاً، لأنها معطوفة على جملة «بلغت».



رابطہ بتیل
lisanarb.com



www.lisanarb.com

المحتويات

٥ المقدمة
٥ مقمّة الطبعة الأولى
٥ مباحث هذا الكتاب
٧ المقمّمة
٧ ١ - اللغة العربية وعلومها
٧ العلوم العربية
٧ الصرف والإعراب
٨ ٢ - الكلمة وأقسامها
٨ الاسم
٩ التنوين
١٠ الفعل
١٠ الحرف
١١ ٣ - المركبات وأنواعها وإعرابها
١١ ١ - المركب الإسنادي أو الجملة
١٢ الكلام
١٢ ٢ - المركب الإضافي
١٢ ٣ - المركب الياني
١٣ ٤ - المركب المعطفي
١٣ ٥ - المركب المزجي
١٣ ٦ - المركب المعددي
١٤ حكم العدد مع المعدود
١٤ ٤ - الإعراب والبناء
١٥ المعرب والمبني
١٥ أنواع البناء
١٥ أنواع الإعراب
١٥ علامات الإعراب

١٦	١ - علامات الرفع :
١٦	٢ - علامات النصب :
١٦	٣ - علامات الجر :
١٦	٤ - علامات الجزم :
١٦	المعرب بالحركة والمعرب بالحرف
١٧	أقسام الإعراب
١٧	١ - الإعراب اللفظي
١٧	٢ - الإعراب التقديري
١٧	إعراب المعتل الآخر
١٨	إعراب المضاف إلى ياء المتكلم
٢٠	٣ - إعراب المحكي
٢٠	إعراب المسمى به
٢١	٤ - الإعراب المحلي
٢١	٥ - الخلاصة الإعرابية
٢٢	إعراب المسند إليه
٢٢	إعراب المسند
٢٢	الفضلة وإعرابها
٢٣	الأداة وحكمها
٢٥	١ - الماضي والمضارع والأمر
٢٥	٢ - المتعدي واللازم
٢٥	الفعل المتعدي
٢٦	المتعدي بنفسه والمتعدي بغيره
٢٦	المتعدي إلى أكثر من مفعول واحد
٢٦	المتعدي إلى مفعولين
٢٧	١ - أفعال القلوب
٢٧	أفعال اليقين :
٣٠	أفعال الظن :
٣٢	٢ - أفعال التحويل
٣٣	المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل
٣٤	الفعل اللازم

٣٤ متى يكون الفعل لازماً؟
٣٥ متى يصير اللازم متعدياً
٣٥ سقوط حرف الجر من المتعدي بواسطة
٣٦ ٣ - المعلوم والمجهول
٣٧ بناء المعلوم للمجهول
٣٧ بناء ما قبل آخره حرف علة للمجهول
٣٨ ٤ - الصحيح والمعتل
٣٩ ٥ - المجرد والمزيد فيه
٤٠ ٦ - الجامد والمتصرف
٤٠ الفعل الجامد
٤٦ الفعل المتصرف
٤٦ ٧ - فعلا التمجيب
٤٧ شروط صوغهما :
٤٨ صيغة (ما أفعله ا)
٤٨ صيغة (أفعل به ا)
٥٠ أحكام فعلَي التمجيب
٥٢ ٨ - أفعال المدح والذم
٥٣ حَبِّدًا وَحَبِّ وَلَا حَبِّدًا
٥٥ يَغْمَ وَيُغْمَسَ وَسَاءَ
٥٥ أحكام فاعل هذه الأفعال
٥٧
٥٨ أحكام المخصوص بالمدح والذم
٥٩ أحكام التمييز في هذا الباب
٦٠ الملحق بنعم وبئس
٦١ حكم الملحق بنعم وبئس
٦٢ ٩ - نون التوكيد مع الفعل
٦٣ تأكيد الفعل المضارع بالنون وجوباً
٦٣ التوكيد بها جوازاً
٦٥ امتناع توكيد المضارع بالنون

٦٦ أحكام النون والفعل المؤكد بها
٦٩ ١ - الموصوف والصفة
٧٠ ٢ - المذكر والمؤنث
٧٠ علامات التأنيث
٧١ ما يستوي فيه المؤنث والمذكر
٧٢ ٣ - المقصور والممدود والمنقوص
٧٢ الاسم المقصور
٧٣ الاسم المقصور القياسي
٧٤ الاسم المقصور السماعي
٧٤ الاسم الممدود
٧٥ الممدود القياسي
٧٦ الممدود السماعي
٧٦ قصر الممدود ومد المقصور
٧٦ الاسم المنقوص
٧٦ ٤ - اسم الجنس واسم العلم
٧٦ اسم الجنس
٧٧ اسم العلم
٧٨ الاسم والكنية واللقب
٧٨ أحكام الاسم والكنية واللقب
٧٩ العلم المرتجل والعلم المنقول
٧٩ علم الشخص وعلم الجنس
٨١ العلم بالغلبة
٨١ إعراب العلم
٨٢ ٥ - الضمائر وأنواعها
٨٢ الضمير المتصل
٨٣ فوائد ثلاث
٨٣ نون الوقاية
٨٤ الضمير المنفصل
٨٥ اتصال الضمير وانفصاله
٨٦ الضميران: البارز والمستر

٨٧	ضمائر الرفع والنصب والجر
٨٨	عود الضمير
٨٨	ضمير الفصل
٨٩	٦ - أسماء الإشارة
٩٠	مراتب المشار إليه
٩٠	فوائد ثلاث
٩١	٧ - الأسماء الموصولة
٩١	الموصول الخاص
٩٢	الموصول المشترك
٩٣	(من وما) الموصولتان
٩٤	(ذا) الموصولة
٩٤
٩٥	(أي) الموصولة
٩٥	(ذو) الموصولة
٩٦	صلة الموصول
٩٧	فوائد ثلاث
٩٨	٨ - أسماء الاستفهام
٩٨	من و من ذا
٩٨	ما و ماذا
٩٨	(من و ما) التكرتان الموصوفتان
١٠٠	(متى) الاستفهامية
١٠٠	(أين) الاستفهامية
١٠٠	(أيان) الاستفهامية
١٠٠	(كيف) الاستفهامية
١٠١	(أتى) الاستفهامية
١٠١	(كم) الاستفهامية
١٠١	(أي) الاستفهامية
١٠٢	٩ - أسماء الكناية
١٠٣	١٠ - المعرفة والتكرة
١٠٣	المقترن بال

١٠٣	آل العهدية
١٠٤	آل الجنسية
١٠٥	(آل) الزائدة
١٠٦	(آل) الموصولة
١٠٧	تعريف العدد بال
١٠٨	المعرف بالإضافة
١٠٨	المنادى المقصود
١٠٨	١١ - أسماء الأفعال
١٠٩	اسم الفعل المرتجل والمنقول والمعدول
١١٠	اسم الفعل الماضي والمضارع والأمر
١١١	١٢ - أسماء الأصوات
١١٢	١٣ - شبه الفعل من الأسماء
١١٢	المصدر وأنواعه
١١٢	مصدر الفعل الثلاثي
١١٣	المصادر الثلاثية القياسية
١١٥	مصدر الفعل فوق الثلاثي
١١٥	قياس مصدر ما فوق الثلاثي
١١٦	مصادر أفعل وفعل وفاعل
١١٨	مصدر (فعلل) والملحق به
١١٨	مصدر ما كان على خمسة أحرف
١١٩	مصدر ما كان على ستة أحرف
١١٩	مصدر التأكيد
١١٩	مصدر المرة
١٢٠	مصدر النوع
١٢١	المصدر الميحي
١٢٣	اسم المصدر
١٢٣	المصدر الصناعي
١٢٤	اسم الفاعل
١٢٤	وزنه من الثلاثي المجرد
١٢٥	وزنه من غير الثلاثي المجرد

١٢٧	اسم المفعول
١٢٧	بناء (مفعول) من المعتل العين
١٢٨	بناء (مفعول) من المعتل اللام
١٢٨	(فعليل) بمعنى (مفعول)
١٢٩	الصفة المشبهة
١٢٩	أوزانها من الثلاثي المجرد
١٢٩	الصفة المشبهة على وزن (أفعل)
١٣٠	الصفة المشبهة على وزن فعلان
١٣٠	الصفة المشبهة على وزن (فعل)
١٣٢	الصفة المشبهة على وزن (فعليل)
١٣٢	الصفة المشبهة من (فعل) المفتوح العين
١٣٣	الصفة المشبهة على وزن (فاعل)
١٣٣	الصفة المشبهة من فوق الثلاثي
١٣٣	الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة
١٣٤	مبالغة اسم الفاعل
١٣٥	اسم التفضيل
١٣٥	وزن اسم التفضيل
١٣٥	شروط صوغه
١٣٦	أحوال اسم التفضيل
١٣٦	١ - تجرده من «أل والإضافة»:
١٣٧	٢ - اقترانه «بال»:
١٣٧	٣ - إضافته إلى النكرة:
١٣٧	٤ - إضافته إلى معرفة:
١٣٨	(أفعل) لغير التفضيل
١٤٠	اسما الزمان والمكان
١٤٠	وزنهما من الثلاثي المجرد:
١٤١	اسم المكان على (مفعلة)
١٤٢	وزنهما من فوق الثلاثي المجرد
١٤٢	فائدة
١٤٢	اسم الآلة

١٤٣	أوزان اسم الآلة
١٤٥	١ - معنى التصريف
١٤٥	وهو يُطلقُ على شيئين :
١٤٦	٢ - اشتقاق الأفعال
١٤٦	اشتقاق الماضي
١٤٦	اشتقاق المضارع
١٤٧	اشتقاق الأمر
١٤٧	همزة الوصل
١٤٨	فوائد ثلاث
١٤٨	همزة الفصل
١٤٩	٣ - موازين الأفعال
١٥٠	أوزان الأفعال
١٥٠	أوزان الثلاثي المجرد
١٥٠	١ - وزن (فعل) المفتوح العين
١٥١	٢ - وزن (فعل) المكسور العين
١٥٢	٣ - وزن (فعل) بضم العين
١٥٣	أوزان الثلاثي المزيد فيه
١٥٤	وزن الرباعي المجرد
١٥٤	الرباعي المنحوت
١٥٥	الملحق بدحرج
١٥٦	تحقيق في معنى اللاحق
١٥٧	وزن الرباعي المزيد فيه
١٥٨	٤ - تصريف الفعل مع الضمائر
١٥٨	تصريف السالم والمهموز
١٥٨	تصريف المضاعف
١٥٨	تصريف المثال
١٥٩	تصريف الأجوف
١٦٠	تصريف الناقص
١٦٠	تصريف اللقيف
١٦٠	فائدتان

	تم الجزء الأول
١٦١	ويليه الجزء الثاني وأوله: «الباب الرابع في تصريف الأسماء»
١٦٧	١ - الجامد والمشتق
١٦٨	٢ - المجرد والمزيد فيه
١٦٨	٣ - موازين الأسماء
١٦٩	أوزان الأسماء الثلاثية المجردة
١٧٠	أوزان الأسماء الرباعية المجردة
١٧٠	أوزان الأسماء الخماسية
١٧١	أوزان الأسماء المزيدة فيها
١٧١	٤ - المثني وأحكامه
١٧٢	الملحق بالمثنى
١٧٢	ما لا يشي من الكلمات
١٧٣	ثنائية الجمع
١٧٣	الجمع مكان المثني
١٧٣	ثنية الصحيح الآخر وشبهه والمنقوص
١٧٣	ثنية المقصور
١٧٣	ثنية الممدود
١٧٤	ثنية المحذوف الآخر
١٧٥	٥ - جمع المذكر السالم
١٧٥	شروط جمع المذكر السالم
١٧٦	الملحق بجمع المذكر السالم
١٧٧	جمع الصحيح الآخر وشبهه
١٧٧	جمع المملود
١٧٧	جمع المقصور
١٧٧	جمع المنقوص
١٧٨	٦ - جمع المؤنث السالم
١٧٨	الأسماء التي تجمع هذا الجمع
١٨٠	الملحق بجمع المؤنث السالم
١٨٠	جمع المختوم بالتاء
١٨١	جمع المملود

- ١٨١ جمع المقصور جمع الثلاثي الساكن الثاني ١٨١
- ١٨٣ جمع التكسير ٧ - جمع التكسير ١٨٣
- ١٨٣ فوائد ١٨٤
- ١٨٤ تكسير الأسماء والصفات ١٨٥
- ١٨٥ جمع القلة ١٨٥
- ١ - أَفْئِلٌ : كَأَنْفُسٍ وَأَذُنُهُ : ١٨٥
- فائدة ١٨٦
- ٢ - أفعالٌ : كأجدو وأثوابٌ : ١٨٦
- ٣ - أفعالٌ : كأعمدةٌ وأنصبةٌ : ١٨٧
- ٤ - فعلةٌ : كفتيةٌ وشيخةٌ : ١٨٧
- جمع الكثرة ١٨٨
- ١ - فَعْلٌ : كَحُمِرٌ وَحُورٌ : ١٨٨
- ٢ - فَعْلٌ : كَصَبْرٌ وَكُنْبٌ وَدُرُوعٌ : ١٨٨
- ٣ - فَعْلٌ : كَثُرْبٌ وَحَجَجٌ وَكُتِبَ : ١٨٩
- ٤ - فَعْلٌ كَقَطَعَ وَحَجَجَ : ١٨٩
- ٥ - فَعْلَةٌ : كَهُدَاةٌ (وأصلها هُدْيَةٌ) : ١٨٩
- ٦ - فَعْلَةٌ : كَسَحْرَةٌ وَبِرْرَةٌ وَبَاعَةٌ : ١٩٠
- ٧ - فَعْلَى : كَمَرَضَى وَقَتْلَى : ١٩٠
- ٨ - فَعْلَةٌ : كَدِرَجَةٌ وَدَيْبَةٌ : ١٩٠
- ٩ - فَعْلٌ : كَرُكِعٌ وَصَوْمٌ : ١٩٠
- ١٠ - فَعَالٌ : كَكُتَابٍ وَقَوَامٌ : ١٩١
- ١١ - فِعَالٌ : كَجِبَالٍ وَصِعَابٍ : ١٩١
- ١٢ - فُعُولٌ : كَقُلُوبٍ وَكُيُودٍ : ١٩٢
- ١٣ - فُعْلَانٌ : كَعَيْلَمَانٍ وَغُرَبَانٍ : ١٩٣
- ١٤ - فُعْلَانٌ : كَقَضْبَانٍ وَحُمْلَانٍ : ١٩٤
- ١٥ - فُعْلَاءٌ : كَنُهَاءٍ وَكُرَمَاءَ : ١٩٦
- ١٦ - أفعالٌ : كأبيناء وأبيداء ١٩٦
- صيغ منتهى الجموع ١٩٧
- ٢ - فَعَالِلٌ وَفَعَالِيلٌ : كَنَدَاهِمٌ وَدَنَانِيرٌ : ١٩٧

- ٣ و ٤ - أفاعِلُ وأفاعِلُ: كأناميلَ وأضابيرَ: ١٩٨
- ٥ و ٦ - تفاعِلُ وتفاعِلُ: كتجارتِ وتسايحَ: ١٩٩
- ٧ و ٨ - مفاعل ومفاعيل: كمساجد ومصايح: ١٩٩
- ٩ و ١٠ - يفاعِلُ ويفاعِلُ: كتحايدَ ويحاميمَ: ٢٠٠
- ١١ و ١٢ - فواعِلُ وفواعيلُ: كتخواتيمَ وطواحينَ: ٢٠٠
- ١٣ و ١٤ - فياعِلُ وفياعيل: كصيارفَ ودياجيرَ: ٢٠٢
- ١٥ - فعائل: كصحائفَ وسحائبَ وكرائمَ: ٢٠٢
- ٢٦ - فعالي «يفتح الفاء واللام» كمداريَ وفضاييَ. ٢٠٤
- ١٧ - فعالي «يفتح الفاء وكسر اللام» كتراقِ وموامَ. ٢٠٤
- ١٨ - فعالي «بضم الفاء وفتح اللام»: كسكاريَ وفضاييَ: ٢٠٤
- ١٩ - فعالي «بتشديد الباء»: ككراسيَ وقماريَ: ٢٠٦
- صُرُغٌ منتهى الجموع ٢٠٧
- اسم الجمع ٢١٠
- اسم الجنس الجمعي والإفرادي ٢١٠
- فوائد ٢١١
- ١ - تكسير ما جرى على الفعل من الصفات: ٢١١
- ٢ - جمع الجمع: ٢١٢
- ٣ - الجمع لا مفرد له: ٢١٢
- ٤ - الجمع على غير مفرده: ٢١٢
- ٥ - ما كان جمعاً وواحداً: ٢١٢
- ٦ - جمع المركبات: ٢١٣
- ٧ - جمع الأعلام: ٢١٣
- ٨ - النسبة وأحكامها ٢١٤
- النسبة إلى المؤنث بالتاء ٢١٥
- النسبة إلى الممدود ٢١٥
- النسبة إلى المقصور ٢١٥
- النسبة إلى المنقوص ٢١٦
- النسبة إلى المحذوف منه شيء ٢١٦
- النسبة إلى الثلاثي المكسور الثاني ٢١٨
- النسبة إلى ما قبل آخره ياء مشددة مكسورة ٢١٨

٢١٨	النسبة إلى ما آخره ياء مشددة
٢١٨	فائدة
٢١٩	النسبة إلى التثنية والجمع
٢٢٠	النسبة إلى العلم المنقول عن تثنية أو جمع
٢٢١	النسبة إلى العلم المركب
٢٢١	النسبة إلى (فَعِيلَة) المفتوحة الفاء
٢٢٢	النسبة إلى (فُعَيْلَة) المضمومة الفاء
٢٢٢	النسبة إلى «فَعِيل» بفتح الفاء وضمها «فُعَيْل»
٢٢٢	النسبة إلى ذي حرفين
٢٢٣	النسبة بلا يائها
٢٢٣	شواذ النسب
٢٢٤	٩ - التصغير
٢٢٥	فائدة التصغير
٢٢٥	حكم ما بعد ياء التصغير
٢٢٥	أوزان التصغير
٢٢٧	تصغير ما ثانيه حرف علة
٢٢٨	تصغير ما ثالثه حرف علة
٢٢٨	تصغير ما رابعه حرف علة
٢٢٨	تصغير ما حذف منه شيء
٢٢٨	تصغير الثاني الوضع
٢٢٩	تصغير المؤنث
٢٣٠	تصغير العلم المركب
٢٣٠	تصغير الجمع
٢٣١	تصغير الترخيم
٢٣١	شواذ التصغير
٢٣٣	١ - الإدغام
٢٣٣	أقسام الإدغام
٢٣٤	وجوب الإدغام
٢٣٥	جواز الإدغام
٢٣٦	امتناع الإدغام

٢٣٧ فائدة
٢٣٨ ٢ - الإعلال
٢٣٨ ١ - الإعلال بالحذف
٢٣٩ ٢ - الإعلال بالقلب
٢٤٣ ٣ - قلب الياء وأوياً
٢٤٤ ٤ - قُعلَى وقُعلَى المعتلّتا اللام :
٢٤٤ ٥ - إعلال الألف :
٢٤٥ الإعلال بالتسكين
٢٤٧ إعلال الهمزة
٢٤٩ ٣ - الإبدال
٢٤٩ قواعد الإبدال
٢٥٣ ٤ - الوقف
٢٥٤ فائدة
٢٥٥ أحكام الوقف على المتحرك
٢٥٦ الوقف بهاء السكت
٢٥٨ ٥ - الخط
٢٥٩ ما خالف رسمه لفظه
٢٦٠ ١ - ما يلفظ ولا يكتب :
٢٦١ ٢ - ما يكتب ولا يلفظ :
٢٦٢ ٣ - ما يلفظ على خلاف رسمه :
٢٦٢ كتابة الهمزة
٢٦٣ رسم الهمزة المبدوء بها
٢٦٥ رسم الهمزة المتطرفة
٢٦٦ رسم الهمزة المتوسطة
٢٦٧ ١ - رسم المتوسطة الساكنة :
٢٦٧ ٢ - رسم المتوسطة المفتوحة :
٢٦٩ ٣ - رسم المتوسطة المضمومة :
٢٧٠ ٤ - رسم المتوسطة المكسورة :
٢٧١ ٥ - رسم المتوسطة مع علامة التأنيث :
٢٧٢ ٦ - رسم المتوسطة مع ألف المتون المنصوب :

٢٧٢	كتابة الألف المتطرفة
٢٧٤	الوصل والفصل
٢٧٧	١ - المبني والمعرب من الأفعال
٢٧٧	٢ - بناء الفعل الماضي
٢٧٨	٣ - بناء الأمر
٢٧٩	٤ - إعراب المضارع وبنائه
٢٨١	المضارع المرفوع
٢٨١	المضارع المنصوب ونواصبه
٢٨٥	التنصبُ بأنْ مُضمرةٌ
٢٨٥	١ - إضمار أن جوازاً:
٢٨٧	٢ - إضمار «أن» وجوباً:
٢٩١	شُدُوز حذف أنْ
٢٩٢	المضارع المجزوم وجوازمه
٢٩٢	الجازم فعلاً واحداً
٢٩٣	فوائد
٢٩٤	الجازم فعلين
٢٩٧	الشَّرْطُ والجواب
٢٩٧	مواضع رُبطَ الجوابِ بالفاءِ
٢٩٨	حذفُ فِعْلي الشَّرْطِ
٢٩٩	حذف جوابِ الشَّرْطِ
٢٩٩	فائدة
٣٠٠	حذفُ الشَّرْطِ والجوابِ معاً
٣٠١	الجزمُ بِالظَّلْبِ
٣٠١	فوائد
٣٠٢	إعرابُ الشَّرْطِ والجوابِ
٣٠٣	فوائد
٣٠٤	إعرابُ أَدواتِ الشرطِ
٣٠٧	١ - المعرب والمبني من الأسماء
٣٠٨	٢ - الأسماء المبنية
٣٠٨	المُلازِمُ للبناء من الأسماء

٣٠٩ ما لا يَلْزَمُ البناءُ من الأسماء
٣١٠ ٣ - أنواع إعراب الاسم
٣١٠ الْمُعْرَبُ بالحركات من الأسماء
٣١٠ الاسم الذي لا يتصرف
٣١١ العَلْمُ الممنوعُ من الصَّرف
٣١٣ فائدة
٣١٦ الصِّفَةُ الممنوعة من الصَّرف
٣١٨ حكم الاسم الممنوع من الصَّرف
٣١٩ فوائد
٣٢٠ المعْرَبُ بالحروف من الأسماء
٣٢١ إعرابُ الملحَقِ بالمُتَنَّى
٣٢٢ فائدتان
٣٢٢ إعرابُ المُلْحَقِ بجمعِ المذْكَرِ السالم
٣٢٣ إعرابُ المُلْحَقِ بجمعِ المؤنثِ السالم
٣٢٥ ١ - الفاعل
٣٢٥ ١ - أحكام الفاعل :
٣٢٩ ٢ - متى يَجِبُ تذكيرُ الفعلِ مَعَ الفاعلِ ؟
٣٣٠ ٣ - متى يَجِبُ تأنيثُ الفعلِ مع الفاعلِ ؟
٣٣١ ٤ - متى يجوز الأمران : تذكيرُ الفعلِ وتأنيثُهُ ؟
٣٣٢ ٥ - أقسام الفاعل :
٣٣٣ فائدتان :
٣٣٤ ٢ - نائب الفاعل
٣٣٤ ١ - أسباب حذفِ الفاعل :
٣٣٥ ٢ - الأشياءُ التي تنوبُ عن الفاعل :
٣٣٨ ٣ - أحكامُ نائبِ الفاعلِ وأقسامُهُ :
٣٣٩ ٣ - المبتدأ والخبر
٣٣٩ ١ - أحكام المبتدأ :
٣٤١ فائدة :
٣٤٢ ٢ - أقسامُ المبتدأ :
٣٤٢ ٣ - أحكامُ خبرِ المبتدأ :

- ٣٤٤ ٤ - الخَيْرُ الْمُفْرَدُ:
- ٣٤٥ ٥ - الخَيْرُ الجملة:
- ٣٤٧ ٦ - وجوب تقديم المتبداً:
- ٣٤٨ ٧ - وجوب تقديم الخير:
- ٣٤٩ ٨ - المتبداً الصفة:
- ٣٥٠ ٤ - الفعل الناقص
- ٣٥٠ كان وأخواتها
- ٣٥١ ١ - معاني كَانٍ وَأَخْوَاتِهَا:
- ٣٥٢ ٢ - شروط بعض أخواتِ «كان»:
- ٣٥٣ تنبيه:
- ٣٥٣ ٣ - أقسامُ كان وأخواتها:
- ٣٥٣ ٤ - تمامُ «كأن» وأخواتها:
- ٣٥٤ ٥ - أحكامُ اسم «كأن» وخبرها:
- ٣٥٥ ٦ - أحكامُ اسميها وخبرها في التقديم والتأخير:
- ٣٥٥ ٧ - خصائصُ «كأن»:
- ٣٥٨ ٨ - خصوصيةُ «كأن» وليس:
- ٣٥٨ كاد وأخواتها أو أفعالُ المقارَبةِ
- ٣٥٩ ١ - أقسامُ «كاد» وأخواتها:
- ٣٥٩ ٢ - شروطُ خبرها:
- ٣٦٠ ٣ - الخبرُ المُقترِنُ بأن:
- ٣٦١ ٤ - حكمُ الخبرِ المُقترِنِ بأن والمُجرَّدِ مِنها:
- ٣٦١ ٥ - المُتَصَرِّفُ من هذه الأفعال وغيرُ المُتَصَرِّفِ منها:
- ٣٦١ ٦ - خصائصُ عَسَى واخْلَوْلَقَ وَأَوْشَكَ:
- ٣٦٣ ٥ - أحرف ليس أو الأحرُفُ المُشَبَّهَةُ بِلَيْسَ في العَمَلِ
- ٣٦٣ (ما) المشبهة بليس
- ٣٦٤ (لا) المشبهة بليس
- ٣٦٥ (لات) المشبهة بليس
- ٣٦٥ (إن) المشبهة بليس
- ٣٦٦ فائدة:
- ٣٦٦ ٦ - الأحرُفُ المشبهةة بالفعل

- ٣٦٦ ١ - معاني الأحرف المشبهة بالفعل :
- ٣٦٧ ٢ - الخبر المفرد، والجملة، والشبيه بالجملة :
- ٣٦٨ ٣ - حذف خبر هذه الأحرف :
- ٣٦٨ ٤ - تقدم خبر هذه الأحرف :
- ٣٦٩ فائدة :
- ٣٦٩ ٥ - لام التأكيد بعد «إن» المكسورة الهمزة :
- ٣٧٠ ٦ - شروط ما تصحبه لام التأكيد :
- ٣٧١ ٧ - شرح لام الابتداء :
- ٣٧٢ ٨ - «ما» الكافئة بعد هذه الأحرف :
- ٣٧٢ فائدة وتنبه :
- ٣٧٤ ٩ - العطف على أسماء هذه الأحرف :
- ٣٧٥ ١٠ - إن المكسورة، وأن المفتوحة :
- ٣٧٦ ١١ - مواضع «إن» المكسورة الهمزة وجوباً :
- ٣٧٧ ١٢ - مواضع «أن» المفتوحة الهمزة وجوباً :
- ٣٧٩ ١٣ - المواضع التي تجوز فيها «إن وأن» :
- ٣٨١ ١٤ - تخفيف «إن وأن وكأن ولكن» :
- ٣٨١ ١٥ - «إن» المخففة المكسورة :
- ٣٨٢ ١٦ - «أن» المُخَفِّفَةُ المفتوحة :
- ٣٨٣ فائدة :
- ٣٨٥ ١٧ - «كأن» المُخَفِّفَةُ :
- ٣٨٥ ١٨ - «لكن» المخففة :
- ٣٨٥ ٧ - (لا) النافية للجنس
- ٣٨٦ ١ - عمل «لا» النافية للجنس وشروط إعمالها :
- ٣٨٧ فائدة مهمة
- ٣٨٨ ٢ - أقسام اسمها وأحكامه :
- ٣٨٩ ٣ - أحوال اسمها وخبرها :
- ٣٩٠ ٤ - أحكام «لا» إذا تكررت :
- ٣٩١ ٥ - أحكام نعت اسم «لا» :
- ٣٩٣ جامع الدروس العربية
- ٣٩٧ ١ - المفعول به

- ٣٩٧ ١ - أقسامُ المفعولِ بهِ
- ٣٩٨ ٢ - أحكامُ المفعولِ بهِ
- ٣٩٩ ٣ - تقديمُ المفعولِ بهِ وتأخيرُهُ
- ٣٩٩ تقديمِ الفاعلِ والمفعولِ أحدهما على الآخر
- ٤٠١ تقديمِ المفعولِ على الفعلِ والفاعلِ معاً
- ٤٠٢ تقديمِ أحدِ المفعولينِ على الآخر
- ٤٠٣ ٤ - المُشَبَّهُ بِالْمَفْعُولِ بهِ
- ٤٠٣ ٥ - التَّحْذِيرُ
- ٤٠٤ ٦ - الإغراء
- ٤٠٥ ٧ - الاختصاصُ
- ٤٠٦ ٨ - الاشتغالُ
- ٤٠٨ ٩ - التنازُعُ
- ٤١٠ ١٠ - القولُ المتضمنُ معنى الظنِّ
- ٤١١ ١١ - الإلغاءُ والتعليلُ في أفعالِ القلوبِ
- ٤١٣ ٢ - المفعولِ المطلقِ
- ٤١٤ ١ - المَصْدَرُ المُبْهَمُ وَالْمَصْدَرُ المُخْتَصُّ
- ٤١٤ ٢ - المَصْدَرُ المُتَصَرِّفُ وَالْمَصْدَرُ غَيْرُ المُتَصَرِّفِ
- ٤١٥ ٣ - النائبُ عنِ المَصْدَرِ
- ٤١٦ ٤ - عاملُ المَفْعُولِ المُطْلَقِ
- ٤١٦ ٥ - أحكامُ المفعولِ المطلقِ
- ٤١٧ ٦ - المَصْدَرُ النائبُ عنِ فعلِهِ
- ٤٢٠ ٣ - المفعولِ له
- ٤٢١ ١ - سُروِطُ نَصْبِ المفعولِ لِأجلِهِ
- ٤٢٢ ٢ - أحكامُ المَفْعُولِ لَهُ
- ٤٢٣ ٤ - المفعولِ فيه وهو المُسَمَّى ظَرْفًا
- ٤٢٤ ١ - الظرفُ المُبْهَمُ والظرفُ المُحْدُودُ
- ٤٢٥ ٢ - الظرفُ المُتَصَرِّفُ والظرفُ غَيْرُ المُتَصَرِّفِ
- ٤٢٥ ٣ - نَصْبُ الظرفِ
- ٤٢٦ ٤ - ناصبِ الظرفِ (أي العاملُ فيه)
- ٤٢٦ ٥ - مُتَعَلِّقُ الظرفِ

٤٢٧	٦ - نائب الظرف
٤٢٨	فائدة
٤٢٨	٧ - الظرف المُعَرَّب والظرف المَبْنِي
٤٢٩	٨ - سُرحُ الظُّروفِ المَبْنِيَّةِ وَبَيانُ أحكامِها
٤٣٨	فائدة
٤٣٨	٥ - المفعول معه
٤٣٩	١ - سُروطُ التَّضْبِيبِ عَلَى المَعِيَّةِ
٤٣٩	٢ - أحكامُ ما بعدَ الواوِ
٤٤١	خلاصة وتحقيق
٤٤٢	٣ - العاملُ في المَفْعُولِ مَعَهُ
٤٤٢	٦ - الحال
٤٤٣	١ - الاسمُ الَّذِي تَكُونُ لَهُ الحالُ
٤٤٥	٢ - سُروطُ الحال
٤٤٧	فوائد
٤٤٧	٣ - عاملُ الحالِ وصاحبُها
٤٤٩	٤ - تَقَدُّمُ الحالِ عَلَى صاحبِها وتأخُّرُها عنه
٤٥١	٥ - تَقَدُّمُ الحالِ عَلَى عاملِها وتأخُّرُها عنه
٤٥٢	متى تتقدم الحال على عاملها وجوباً؟
٤٥٣	متى تأخر الحال عن عاملها وجوباً؟
٤٥٤	٦ - حَذْفُ الحالِ وَحَذْفُ صاحبِها
٤٥٥	٧ - حَذْفُ عاملِ الحالِ
٤٥٦	٨ - أقسامُ الحال
٤٥٦	الحال المؤسَّسة، والحال المؤكدة
٤٥٦	الحال المقصودة لذاتها، والحال الموطئة
٤٥٧	الحال الحقيقية، والحال السببية
٤٥٧	الحال الجملة
٤٥٧	الحال شبه الجملة
٤٥٧	فائدة جليلة
٤٥٨	الحال المفردة
٤٥٨	٩ - واوُ الحالِ وأحكامُها

- ٤٥٩ متى تجب واو الحال؟
- ٤٥٩ متى تمتنع واو الحال؟
- ٤٦٢ متى تجوز واو الحال وتركها
- ٤٦٣ فائدة:
- ٤٦٤ ١٠ - تَعُدُّدُ الْحَالِ
- ٤٦٤ ١١ - تَمَّةٌ
- ٤٦٥ ٧ - التمييز
- ٤٦٥ ١ - تَمْيِيزُ الذَّاتِ وَحُكْمُهُ
- ٤٦٦ ٢ - تَمْيِيزُ النِّسْبَةِ وَحُكْمُهُ
- ٤٦٧ ٣ - حُكْمُ تَمْيِيزِ العَدَدِ الصَّرِيحِ
- ٤٦٩ ٤ - «كم» الاستفهامية وَتَمْيِيزُهَا
- ٤٦٩ ٥ - «كم» الخبرية وَتَمْيِيزُهَا
- ٤٧١ ٦ - «كأين» وَتَمْيِيزُهَا
- ٤٧١ ٧ - «كذا» وَتَمْيِيزُهَا
- ٤٧٢ ٨ - بعض أحكام التَّمْيِيزِ
- ٤٧٤ ٨ - الاستثناء
- ٤٧٤ ١ - مَبَاحِثُ عَامَّةٌ
- ٤٧٦ ٢ - حُكْمُ المُسْتَنَى بِأَلَا المُتَّصِلِ
- ٤٧٦ متى يجب نصب المستنى بالألا؟
- ٤٧٦ متى يجوز في المستنى بالألا الوجهان
- ٤٧٧ ثلاث فوائد
- ٤٧٩ متى يجب أن يكون المستنى بالألا على حسب العوامل
- ٤٧٩ فائدة
- ٤٨٠ ٣ - حُكْمُ المُسْتَنَى بِأَلَا المُتَّعِطِ
- ٤٨١ فائدة
- ٤٨١ ٤ - إِلَّا بِمَعْنَى «غَيْرِ»
- ٤٨٣ ٥ - حُكْمُ المُسْتَنَى بِتَغْيِيرِ وَيَسْوَى
- ٤٨٤ ٦ - حُكْمُ المُسْتَنَى بِحَلَا وَعَدَا وَحَاشَا
- ٤٨٦ ٧ - حُكْمُ المُسْتَنَى بِلَيْسَ وَلَا يَكُونُ
- ٤٨٦ ٨ - شِبْهُ الاستثناء

٤٨٧	٩ - المنادى.....
٤٨٧	١ - أَحْرُفُ النَّدَاءِ
٤٨٨	٢ - أَقْسَامُ الْمُنَادَى وَأَحْكَامُهُ
٤٨٩	بعض أحكام للمنادى المبني المستحق البناء
٤٩٠	فوائد
٤٩١	٣ - نِدَاءُ الضَّمِيرِ
٤٩١	٤ - نِدَاءُ مَا فِيهِ «أَل»
٤٩٢	فائدة:
٤٩٢	٥ - أَحْكَامُ تَوَابِعِ الْمُنَادَى
٤٩٣	٦ - حَذْفُ حَرْفِ النَّدَاءِ
٤٩٤	٧ - حَذْفُ الْمُنَادَى
٤٩٥	٨ - الْمُنَادَى الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ
٤٩٦	٩ - الْمُنَادَى الْمُسْتَعْتَابُ
٤٩٧	١٠ - الْمُنَادَى الْمُتَعَجِّبُ مِنْهُ
٤٩٧	١١ - الْمُنَادَى الْمُنْدُوبُ
٤٩٨	١٢ - الْمُنَادَى الْمُرَّخِمُ
٤٩٩	١٣ - أَسْمَاءُ لَازِمَتِ النَّدَاءِ
٤٩٩	١٤ - تَنْمَةُ
٥٠١	١ - حروف الجر
٥٠٢	١ - شَرْحُ حُرُوفِ الْجَرِّ
٥٠٢	١ - الباء:
٥٠٤	٢ - مِن:
٥٠٥	٣ - إِلَى:
٥٠٦	٤ - حَتَّى:
٥٠٧	٥ - عَنْ:
٥٠٨	٦ - عَلَى:
٥٠٩	٧ - فِي:
٥١٠	٨ - الكاف:
٥١١	٩ - اللام:
٥١٤	١٠ و ١١ - الواو والثاء:

٥١٤	١٢ و١٣ - مُذِّمٌ وَمُذَّنٌّ:
٥١٤	١٤ - رُبٌّ:
٥١٦	١٥ و١٦ و١٧ - تَخَلَّا وَعَدَا وَحَاشَا
٥١٦	١٨ - كَيْفٍ:
٥١٦	١٩ - مَتَى
٥١٦	٢٠ - لَعَلَّ:
٥١٧	٢ - مَا الرَّائِدَةُ بَعْدَ الْجَارِ
٥١٨	٣ - وَارُؤُبٌ وَفَارُؤَمَا
٥١٨	٤ - حَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ قِيَاساً
٥٢٠	٥ - حَذْفُ حَرْفِ الْجَرِّ سَمَاعاً
٥٢٠	٦ - أَقْسَامُ حَرْفِ الْجَرِّ
٥٢١	٧ - مَوَاضِعُ زِيَادَةِ الْجَارِ
٥٢٣	فائدتان
٥٢٤	٨ - مَتَعَلَّقُ حَرْفِ الْجَرِّ الْأَصْلِيُّ
٥٢٥	٩ - مَحَلُّ الْمَجْرُورِ مِنَ الْإِعْرَابِ
٥٢٦	٢ - الإضافة
٥٢٦	١ - أنواع الإضافة
٥٢٧	٢ - الإضافة المَعْنَوِيَّةُ والإضافة اللَّفْظِيَّةُ
٥٢٨	أحكام المضاف
٥٢٩	٤ - بِنُضْ أحكام للإضافة
٥٣١	٥ - الأسماءُ المُلازِمَةُ للإضافة
٥٣١	٦ - المُلازِمُ الإضافة إلى المُفْرَدِ
٥٣٢	أحكام ما يلزم الإضافة إلى المفرد
٥٣٤	٧ - المُلازِمُ الإضافة إلى الجُمْلَةِ
٥٣٧	١ - التثنية
٥٣٨	١ - شَرْطُ التَّثْنِيَةِ
٥٣٨	٢ - التَّثْنِيَةُ الْحَقِيقِيَّةُ وَالتَّثْنِيَةُ السَّبَبِيَّةُ
٥٤٠	٣ - التَّثْنِيَةُ الْمُفْرَدَةُ وَالجُمْلَةُ وَثَبْتُهُ الْجُمْلَةُ
٥٤١	٤ - التَّثْنِيَةُ الْمُقْطَعَةُ
٥٤٢	٥ - تَتَمَّةٌ

٥٤٣	٢ - التوكيد
٥٤٣	١ - التَّوَكِيدُ اللَّفْظِيُّ
٥٤٤	٢ - التَّوَكِيدُ الْمَعْنَوِيُّ
٥٤٥	٣ - تَيْمَةٌ
٥٤٦	٣ - البدل
٥٤٦	١ - أَقْسَامُ الْبَدَل
٥٤٨	٢ - أَحْكَامُ تَتَعَلَّقُ بِالْبَدَل
٥٤٩	٤ - صنف البيان
٥٥٠	أحكام تتعلَّقُ بِعَطْفِ الْبَيَان
٥٥٢	٥ - الممطوف بالحرف
٥٥٢	١ - أَحْرُفُ الْعَطْفِ
٥٥٢	٢ - معاني أَحْرُفِ الْعَطْفِ
٥٥٥	٣ - أَحْكَامُ تَتَعَلَّقُ بِعَطْفِ النَّسَق
٥٥٧	أنواع الحروف
٥٥٧	١ - أَحْرُفُ النَّفْيِ
٥٥٨	٢ - أَحْرُفُ الْجَوَابِ
٥٥٩	٣ - حروف التفسير
٥٥٩	٤ - أَحْرُفُ الشَّرْطِ
٥٦١	٥ - أَحْرُفُ التَّحْضِيضِ وَالتَّنْبِيهِ
٥٦١	٦ - أَحْرُفُ الْعَرْضِ
٥٦١	٧ - أَحْرُفُ التَّشْبِيهِ
٥٦٢	٨ - الْأَحْرُفُ الْمَصْدَرِيَّةُ
٥٦٣	٩ - أَحْرُفُ الْإِسْتِغْنَالِ
٥٦٤	١٠ - أَحْرُفُ التَّوَكِيدِ
٥٦٥	١١ - حُرُوفُ الْإِسْتِغْنَامِ
٥٦٦	١٢ - أَحْرُفُ التَّمْنِي
٥٦٦	١٣ - حُرُوفُ التَّرْجِيهِ وَالْإِسْتِغْنَاءِ
٥٦٦	١٤ - حُرُوفُ التَّشْبِيهِ
٥٦٧	١٥ - أَحْرُفُ الصَّلَةِ
٥٦٧	١٦ - حُرُوفُ التَّغْلِيلِ

- ١٧ - حَرْفُ الرُّذْعِ وَالرُّجْعِ ٥٦٧
- ١٨ - اللّامات ٥٦٧
- ١٩ - تاءُ التّائِبِ السّائِكَةُ ٥٦٨
- ٢٠ - هاءُ التّكْحِ ٥٦٨
- ٢١ - أَحْرَفُ الطَّلَبِ ٥٦٨
- ٢٢ - حَرْفُ التّوَيْنِ ٥٦٨
- بَقِيَةُ الحُرُوفِ ٥٦٩
- الخاتمة..... ٥٧٠
- ١ - العامل والمعمول والعمل ٥٧٠
- ١ - مَعْنَى العَامِلِ وَالْمَعْمُولِ وَالْعَمَلِ ٥٧٠
- ٢ - العامل ٥٧١
- ٣ - المَعْمُول ٥٧١
- ٤ - العَمَل ٥٧٢
- ٢ - عمل المصدر والصفات التي تُشَبِّهُ الفِعْلَ ٥٧٢
- ١ - عَمَلُ الْمُضَدِّرِ وَاسْمِ الْمُضَدِّرِ ٥٧٢
- ٢ - عَمَلُ اسْمِ الفَاعِلِ ٥٧٥
- ٣ - عَمَلُ اسْمِ المَفْعُولِ ٥٧٦
- ٤ - عَمَلُ الصِّفَةِ المُشَبِّهَةِ ٥٧٦
- ٥ - عَمَلُ اسْمِ التَّفْضِيلِ ٥٧٧
- ٣ - الجمل وأنواعها ٥٧٧
- ١ - الجُمْلَةُ الفِعْلِيَّةُ ٥٧٨
- ٢ - الجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ ٥٧٨
- ٣ - الجُمْلَةُ الَّتِي لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الإِعْرَابِ ٥٧٨
- ٤ - الجُمْلَةُ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ ٥٧٩